

234608

45

بسم الله الرحمن الرحيم

• (ترجمة مؤلف نيل الاوطار من كتابه البدر الطالع

بمحاسن من بعد القرن السابع) •

محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ثم المصنفاني مؤلف هذا الكتاب قد جرت عادة كثير من المؤرخين لاسيما من كان من المحدثين ان يترجموا لانفسهم في مصنفاتهم التاريخية فاقترأ المصنف غير الله لهم وقد تقدم تمام نسبة الى آدم عليه السلام في ترجمة والده رحمه الله تعالى • ولما حجبوا وجهه بخطه في وسطهم ارا لثني الثامن والعشرين من شهر القعدة سنة ١١٧٢ و توفي رحمه الله تعالى ورضي عنه اهله لاربعمائة السابع والعشرين من شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٥٠ • عمل سلفه المتقدم ذكره في ترجمة والده وهو هجره وشوكان وكان اذ ذاك قد انتقل والده الى صنعاء واستوطنها ولكن خرج الى وطنه في أيام الظريف فوله صاحب الترجمة هنالك ونشأ بصنعاء فقرأ القرآن على جماعة من المعلمين وخفقه على الفقيه حسن بن عبد الله الهبل وجوده على جماعة من مشايخ القرآن بصنعاء ثم حفظ الازهار للامام المهدي ومختصر الفرائض للعصية فري والمطبعة للبريري والكافية والشافعية لابن الحاجب والتهذيب للفتن ساذي والتلخيص للقزويني والغاية لابن الامام وبعض مختصر المنتهى لابن الحاجب ومنظومة الجزري ومنظومة الجوزاني في العروض وآداب البحث للمصنف رسالة الوضع له ايضا وكان حفظه لبعض هذه المختصرات قبل الشروع في الطلب وبعضها بعد ذلك ثم قبل نشر وعنه في الطاب كان كثير الاشتغال بطالعة كتب التاريخ ومجاميع الادب من أيام كونه في المكتبة فطالع كتب عدة ومجاميع كثيرة ثم نشر ع في الطلب فقرأ على والده رحمه الله تعالى في شرح الازهار وشرح النظارى لمختصر العصية فري وقرأ في شرح الازهار ايضا على السيد العلامة عبد الرحمن بن قاسم الدائقي والعلامة أحمد بن عامر الحدادي والعلامة أحمد بن محمد الحارازي وبه انتفع في الفقه وعليه تخرج وطالت ملازمته له نحو ثلاث عشرة سنة زكرك عليه قراءة شرح زهار وحواشيه وقرأ عليه بيان ابن مظفر وشرح النظارى وحواشيه وفي أيام قراءته في الفروع نشر ع في قراءة التلخيص وقرأ المنة وشرحها على السيد العلامة اسمعيل ابن الحسن بن أحمد بن الحسن ابن الامام القاسم بن محمد وقواعد الاعراب وشرحها للازهرى والحواشي جميعا على العلامة عبد الله بن اسمعيل النهمي وشرح السيد المقتي على الكافية على العلامة القاسم بن يحيى الخولاني والعلامة عبد الله بن اسمعيل النهمي وأكمله من أوله الى آخره على كل واحد منهم • ما وقرأ شرح الخبيص على الكافية وحواشيه على العلامة عبد الله بن اسمعيل النهمي من أوله الى آخره وكذلك قرأه من أوله الى آخره على شفيق العلامة القاسم بن يحيى الخولاني وقرأ شرح الجامى على الكافية مع ما يحتاج اليه من حواشيه على السيد العلامة عبد الله بن الحسن بن علي

ابن الامام المتوكل على الله اسمعيل من اوله الى آخره وقرأ شرح الرضى على السكاكية على
 العلامة القاسم بن يحيى الخولاني وبقى منه بقية يسيرة وقرأ شرح الشافعية للطف الله
 الغيث جميعا على العلامة القاسم بن يحيى الخولاني وقرأ شرح ابي داود وحسن القاضي
 زكريا على العلامة عبد الله بن اسمعيل النهمي جميعا وشرح التهذيب للشيرازي
 ولليزدي على شيخه العلامة القاسم بن يحيى الخولاني من اولهما الى آخرهما وشرح
 الشمسية للقطب وحاشيته للشريف على شيخه العلامة الحسن بن اسمعيل المغربي
 واقتصر على البعض من ذلك وشرح التلخيص المختصر للسعد وحاشيته للطف الله
 الغيث على العلامة القاسم بن يحيى الخولاني جميعا ما عدا بعض المقدمة فعلى العلامة
 علي بن هادي عرهب والشرح المطول للسعد والفتاوى ايضا وحاشيته للشافعي
 وللشريف اما المطول فجميعه وكذلك حاشية الشافعي واما حاشية الشريف فمأندعو
 اليه الحاجة وقرأ الكافي وشرحه لابن اقمه على العلامة عبد الله بن اسمعيل النهمي
 جميعا وشرح الفاية على العلامة القاسم بن يحيى الخولاني وحاشيته للسعد لان وشرح
 العضد على المختصر وحاشيته للسعد وما ندعو اليه الحاجة من سائر الحواشي وكل ذلك
 على العلامة الحسن بن اسمعيل المغربي وشرح جمع الجوامع للمصلي وحاشيته لابن أبي
 شريف على شيخه السيد الامام عبد القادر بن أحمد وكذلك شرح القلائد للقبوري
 وشرح المواقف العضدية للشريف واقتصر على البعض من ذلك وقرأ شرح الجزرية
 على العلامة هادي بن حسين القارني وقرأ جميع شفاء الامير الحسين على العلامة
 عبد الله بن اسمعيل النهمي وسمع أوائله على العلامة عبد الرحمن بن حسن الاكوع وقرأ
 في البحر والزخار وحاشيته وتختصر بحججه وضوء النمار على شرح الازهار على الشيخ
 السيد العلامة عبد القادر بن أحمد ولم يكمل الا وقرأ الكشاف وحاشيته للسعد وبعد
 انقطاعها حاشيته للسراج مع مراجعة غير ذلك من الحواشي على شيخه العلامة الحسن
 ابن اسمعيل المغربي وتم ذلك الا فتاوى ميراثي آخر الثالث الاوسط وسمع البخاري من اوله
 الى آخره على السيد العلامة علي بن ابراهيم بن أحمد بن عامر وسمع صحيح مسلم جميعا وسمع
 الترمذي جميعا وبعض موطا مالك وبعض شفاء القاضي عياض على السيد العلامة
 عبد القادر بن أحمد وكذلك سمع منه بعض جامع الاصول وبعض سنن النسائي وبعض
 سنن ابن ماجه وسمع جميع سنن أبي داود وتختصر بحججه المأندري وبعض المعالم للخطابي
 وبعض شرح ابن رسلان على العلامة الحسن بن اسمعيل المغربي وكذلك بعض المنتقى
 لابن تيمية على السيد العلامة عبد القادر بن أحمد وكذلك سمع شرح بلوغ المرام على
 العلامة الحسن بن اسمعيل المغربي وفات به من اوله وسمع ذلك سمع على العلامة
 عبد القادر بن أحمد بعض فتح الباري وعلى الحسن بن اسمعيل بعض شرح مسلم لم لنووي
 وبعض شرح العمدة على العلامة القاسم بن يحيى الخولاني والتهذيب في علوم الحديث
 على العلامة الحسن بن اسمعيل المغربي والفضيلة وشرحه على العلامة القاسم بن يحيى
 وبعض ألفية الزين العراقي وشرحه على السيد العلامة عبد القادر بن أحمد وجميع

منظومة الجزار وجميع شروحها في العربى وض على شيخنا المذكور وشرح آداب
البحث وحواشيه على العلامة القاسم بن يحيى النولاني والذالدى فى القرائن والضرب
والوصايا والمساحة وطريقه ابن الهائم فى المناخضة على السيد العارف يحيى بن محمد
الموفى وبعض مصاحح الجوهرى وبعض القاموس على السيد العلامة عبد القادر
ابن أحمد مع مؤلفه الذى سماه فلك القاموس هذا ما أمكن مرده من مجموعات صاحب
الترجمة ومقرؤاته وله غير ذلك من المجموعات وأما ما يجوز زله وروايته بما معه من
الاجازات فلا يدخل تحت الحصر كما يحكى مجموع أئنيده وكانت قرائنه لما تقدم ذكره
فى صنفه الامين ولم يرحل لاعداد احدها عدم الاذن من الوالدين وقد درس فى جميع
ما تقدم ذكره وأخذ عنه الطلبة وتكررا أخذهم عنه فى كل كتاب من تلك الكتب
وكثيرا ما كان يقرأ على مشايخه فاذا فرغ من كتاب قرائنه أخذ عنه تلامذته بل ربما
اجتمعوا على الاخذ عنه قبل ان يفرغ من قراءة الكتاب على شيخه وكان يبلغ دروسه
فى اليوم واليلة الى نحو الثلاثة عشر درسا منها ما يأخذ عن مشايخه ومنها ما يأخذ عنه
تلامذته واستمر على ذلك مدة حتى لم يبق عنده من شيوخه مالم يكن من جلة ما قد
قرأه صاحب الترجمة بل انشرد بمقرؤات بالنسبة الى كل واحد منهم على انفراد الاشياء
العلامة عبد القادر بن أحمد فاته مات ولم يكن قد استوفى ما عنده ثم ان صاحب الترجمة
فرغ منه لافادة الطلبة فكانوا يأخذون عنه فى كل يوم زيادة على عشرة دروس
فى فنون متعددة واجتمع منها فى بعض الاوقات التفسير والحديث والاصول والنحو
والاصرف والمعامل والبيان والمنطق والفقه والجهد والعربى وض وكان فى أيام قرأته
على الشيوخ واقرائه تلامذته يفتى أهل مدينة صنعاء بل ومن بغداد ايم ابل ترد عليه
الفتاوى من الديار النمامية وشيوخه اذ ذاك احياء وكادت الفتيا تدور عليه من
عوام الناس وخواصهم واستمر يفتى من نحو العشرين من همرة فابعد ذلك وكان
لا يأخذ على الفتيا شيئا تنزهها فاذا عوتب فى ذلك قال أنا أخذت العلم بلائع فاريد
انفاقه كذلك وأخذ عنه الطلبة كتبا غير الكتب المتقدمة مما لا طريق له فيها الا
الاجازة وهى كثيرة جدا فى فنون عدة بل أخذوا عنه فى فنون دقيقة لم يقرأ فى شئ منها
كعلم الحكمة التى منها علم الرياض والطبى والالهى وكعلم الهيئة وعلم المناظرة وعلم
الوضع وصنف تصانيف مطولات ومختصرات فمنها شرح المتنق كان تبيينه فى أربع
مجلدات كبار ارشده الى ذلك جماعة من شيوخه كالسيد العلامة عبد القادر بن أحمد
والعلامة الحسن بن اسمعيل المغربى وعرض عليه ما به ضاعته وما ناقول تمامه ومنها
حاشية شفاء الاوام فى مجلد وهذا الكتاب فى مجلد ومنها الدرر الالهية وشرحها الدرارى
المضنية فى مجلد والقوات الجامعة فى الاحاديث الموضوعة فى مجلد وسبأ فى آخر
الترجمة ذكر ما لحق من المؤلفات البكر لان تحرير هذه الترجمة كان قبل تأليفها ومن
المختصرات الاعلام بالمشايخ الاعلام والتلامذة الكرام جعله كالمجمل لشيوخه
وتلامذته وقد ذكرنا كبارهم فيما تقدم ويأتى من هذا الكتاب وبغية الاربع من مغنى

اللبيب نظم ذكر فيه ما تمس الحاجة اليه وشرحها ونظم كناية المنحفظ ولم يبيض وكان
 نظمه لهاذين المنظومتين في أوائل أيام طابعه والمختصر البديع في الخلق الوضيع
 ذكر فيه خلق السموات والأرض والملائكة والجن والانس وسر غائب ما ورد في ذلك من
 الآيات والاحاديث وتكلم على ما صار في مجلد لطيف ولكنه لم يبيضه والمختصر الكافي
 من الجواب الشافي وطيب النشر في جواب المسائل العشر وعقود الزبرجد في
 جسد مسائل علامة معدو الصور الهندية المسلوقة على الرياض الندية ورسالة في
 أحكام الاستجمار ورسالة في أحكام النفاس ورسالة في كون تطهير الثياب والبدن
 من شوائب الصلاة ثم لا ورسالة في الكلام على وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم في الصلاة ورسالة في صلاة التيمم والقول الصادق في امامة الناس في رسالة
 في أسباب جعود السهم وتنقيف السهم بابطال أدلة الجمع والرسالة المكمل في أدلة
 البسملة واطلاع أرباب الكمال على ما في رسالة الجلال في الهلال من الاختلال
 ورسالة في وجوب الصوم على من لم ينطسرا اذا وقع الاشهاد بدخول رمضان في النهار
 ورسالة في ثواب من باشر العبادة مع مشقة ورسالة في كون أجرة الحج من الذلت ورسالة
 في كون الخلع طلاقا أو فسخا ورسالة في حكم الطلاق ثلاثا ورسالة في الطلاق البدعي
 ورسالة في نشأة المطابقة ورسالة في كون رضاع الكبير يقتضي التحريم بمذروفيها
 يقتضي التحريم من الرضاع ورسالة في حلف اليمين حلفا يقتضي دينه غدا ارشاد الله تعالى
 ورسالة في بيع الشيء قبل قبضه وتنبيه ذوي الحجا في حكم بيع الربا وشفاء العمال في
 حكم زيادة الثمن لاجل الاجل ورسالة في إهبة ليهض الاولاد ورسالة في جواز استئذان
 الحاكم في حكمه الى تقويم العدول والقول المحرر في حكم لبس المعصفر وسائر
 أنواع الاحمر والبحث المنذر عن تحريم كل مسكر ومفتر ورسالة في الوصية بالثالث
 ضرارا ورسالة في القيام واصل الجرد التظيم ورسائل في أحكام لبس الحرير ورسالة
 في حكم الخابرة والتخاف المهرة بالكلام على حديث لا عدوى ولا طيرة ورسالة في حكم
 بيع الماء ورسالة في حكم صبيان الذميين اذا مات أبواهم ورسائل في مسائل من السيد
 العلامة علي بن اسمعيل ورسالة في حكم طلاق المكرم وابطال دعوى الاجماع على
 تحريم مطلق السماع ورسالة في حكم الجهر بالذكر وعقود الجمان في شأن حدود
 البهائم وما يتعلق به من الضمان ورسالة على مسائل لبعض علماء الحجاز ورسالة في
 الكسوف هل لا يكون الا في وقت معين على التقطع أم ذلك يتخلف وزهر انفسرين النافع
 بفضائل المعمرين وحل الاشكال في اجبار اليه ودعلى التقاط الازيال والابطال
 لدعوى الاختلال في حل الاشكال وتنويع النبال الى ارسال المقال ورسالة في
 مسائل وقع الاختلاف فيها بين أهل كوكبان ورسالة في لحوق ثواب القراءة من الاحياء
 الى الاموات والتشكيك على التشكيك له عقود التشكيك وارشاد الغبي الى
 مذهب أهل البيت في محب النبي ورفع الجناح عن نال المباح والبقية في مسألة
 الرؤية ورسالة في حكم المولا والقول المقبول في رد خبر الجهول من غير صحابة الرسول

وانبئة المتشوق الى تحقيق حكم المنطق وارشاد المستفيد الى دفع كلام ابن دقيق العيد
 في الاطلاق والتقييد والصوارم الحداد القاطعة لاثني مقالات ارباب الاتحاد
 والبحث المسلم بقوله تعالى الامن ظلم وجواب السائل عن تفسيره - دير القصر منازل
 وويل الغمامة في نفسه - ويوجع الذين اتبعوه ولا توفى الذين كفروا الى يوم القيامة
 ونحسر الدلائل فيما يجوز بين الامام والمؤتم من الارتضاع والانغماس والبعث
 والحائل وفتح القدير في الفرق بين المعذرة والتعذير وانحاف الاكابر باسناد الدفاتر
 وتنبيه المشتبهات الاعلام على تفسير المشتبهات بين الحلال والحرام ورفع الخصام في
 الحكم بالعلم من الحكم والدراسة في اخلاص التوحيد وايضاح الدلالات على
 أحكام الخيارات ودفع الاعتراضات على ايضاح الدلالات والتوضيح في تواتر ما جاء
 في المنتظر والرجال والمسبح والابحاث الوضيفة في الكلام على حديث حب الدنيا رأس
 كل خطيئة واشراق النيرين في شأن الحكم اذا تخلف عن الوعد - ادخل الصميمين
 واقول الجلي في ليس النساء للعلي والابحاث البديعة في وجوب الاجابة الى
 حكم الشريعة والقول المنفرد في حكم التقليد والوشى المرقوم في تحريم حلية
 الذهب على العموم وارشاد السائل الى دلائل المسائل وكشف الرين عن حديث
 ذي البدين وهداية القاضي الى نجوم الاراضي وايضاح القول في اثبات القول
 والامعة في الاعتماد ابادر الزكوة من الجمعة وأدب الطالب ومنتهى الارب وقد
 تعقب هذه المصنفات مصنفات كثيرة بطول تعدادها وهو الا ان يجمع تفسير الكتاب
 الله جامع بين الدراية والرواية ويرجو الله ان يعين على تمامه - وفصله ثم من الله وله
 الحمد بتمامه في اربعة مجلدات كبار ونمرع في كتاب في اصول الفقه سماه ارشاد الفحول
 الى تحقيق الحق من علم الاصول وهو الا ان في عمله اعانه الله على تمامه ثم ثم ذلك بحمد
 الله في مجلد وقد جمع من رسائله ثلاثة مجلدات كبار ثم لحق به - كذلك قدر بمجلد ثم مجلد
 خامس وسعى الجميع الفتح الرباني في فتاوى محمد الشوكاني وجميع ذلك رسائل
 مستقلة وابحاث مطولة وأما الفتاوى المختصرة فلا تنحصر أبداً وهو الا ان يشغل
 بتصنيف الحاشية التي جعلها على الازهار وسماها السيل الجرار المتدفق على حدائق
 الازهار وهي مستقلة على تقرير ما دل عليه الدليل ودفع ما خالفه والتعرض لما ينبغي
 التعرض له أو الاعتراض عليه من شرح الجلال وحاشيته وهذا الكتاب ان أعان الله
 على تمامه فسيعرف قدره من يعترف بالفضائل ولا يجحد ما وهب الله لعباده من الخير ثم
 ثم هذا الكتاب بمعونة الله وألف بعده شرح عدة الحصن الحصين وتم ذلك وقته الحمد وألف
 أيضا قطر الولي على أحاديث الولي في مجلد صغير وألف أيضا نثر الجواهر على حديث
 أبي ذر في كرايس وألف أيضا در السحابة في مناقب اقرباء والصحاب في مجلد وقد
 أخذ عنه أهل العلم كثيرا من مصنعاته كلها الا النادر وكتبوها في بعضها سمعه طائفة
 بعد طائفة وطلبة بعد طلبة وصارت في جميع المداين اليمنية بل انتشرت الى الحرمين
 ومصر والشام والهند ونثر اما الطالبون لها من أهل الديار القاصية بابلغ الاثمان

وهذا من التمام بنعمة الله عز وجل وأما بنعمة ربك فحدث فليس هذا الامن تفضل
 الرب عز وجل على عبده هذا الحقير وأنا عند نفسي است باهل لبعض ذلك ولا يمكن
 التفضلات الربانية تطلق العاجز بالقادر وفضل الله عز وجل واسع وعطاؤه جهم وكان
 جميع ما تقدم من القراءة على شيوخه في تلك الفنون وقراءة التلاذته اعلمه مع غيرها
 وتصنيف بعض ما تقدم تحويره قبل ان يبلغ صاحب الترجمة أربعين سنة بل درس في شرحه
 لا منتقى قبل ذلك وترك التعليل واجتهاد رايه اجتهاد اذ اطلقا غير مقيده وهو قبل الثلاثين
 وكان منحه ما عن بني الدنيا لم يقف باب أمير ولا قاض ولا صاحب أحد من أهل الدنيا
 ولا خضع لطلب من مطالب اهل كان مشغولا في جميع أوقاته بالعلم درس وتدر يسار افتاء
 وتصنيف ما تضاف في كنف والده رحمه الله تعالى راغبه في محاسبة أهل العلم والادب
 وملاقاتهم والاستفادة منهم وافادتهم وربما قال الشعر اذا دعت لذلك حاجة كجواب
 ما يكتبه اليه بعض الشعراء من السؤال أو مطارحة أدبية أو نحو ذلك وقد جمع ما كتبه
 من الاشعار لنفسه وما كتب به اليه في نحو مجلد واحد وابتلى بالقضاء في مدينة صنعاء بعد
 موت من كان متوليا بالقضاء الا كبره ما وقد تقدم شرح ذلك في ترجمة مولانا الامام
 المنصور حفظه الله في حرف العين وهو حال تحريره هذه الاحرف مسفر على ذلك ولم يدع
 الاشتغال بالعلم وان كان اشتغاله الآن بالنسبة الى ما كان عليه ليس شيئا وكان دخوله
 في القضاء وهو ما بين الثلاثين والاربعين وهو الا ان يسأل الله الذي لا اله الا هو العظيم
 الكريم رب العرش العظيم أن يحسن ختامه وينبئه من خيرى الدارين مرامه
 ويسدده في أقواله وأفعاله وينزع حب الدنيا من قلبه حتى يتطرق الى الحقيقة فيغور
 بغيل دقائق الطريقة اللهم اجذبه الى جنابك الى جذبة يعصى عندها من سكر غوره
 واقض له خوخة بخصه به عن حجاب المظلم الى معارف الحقيقة ولا تخبره من هذه الدار
 الابعة ان يسبح في بحار حبك ويغسل ادران قلبه بمياه قربك فانت اذا شئت جعلت
 المراد مرادا

اذا كان هذا المدح يحكى صباية • على غير ليلي فهو مدح مضيع
 ولست أقول كما قال من قال

وكيف ترى ليلي بعين ترى بها • سواها وما ظهرتم بالمدامع
 وتلاذمتهم بالحدث وقد جرى • حديث سواها في خروق المسامع
 بل أقول كما قال الآخر

الان وادى الجزع أضهى تراه • من المسك كأنورا وأعواده رندا
 وما ذاك الا ان هذا عشية • غنست وجرت في جوانبه بردا

(وأقول)

أما راض بما قضى • واقف تحت حكمه

سائل ان أفوز بالسخير من حسن ختمه

وما أحسن قول من قال

العنوبری من بنی آدم * فکیف لایرجی من الرب
(وَأَقُولُ بِحَمْدِ هَذَا الْبَيْتِ)

فانه أراف بي منهم * - - - بي به - - - بي

تمت الترجمة وطابت بالتمهيد الزدادات

قال المؤلف رضي الله تعالى عنه في كتابه البدر الطالع عند ذكر ترجمة والده بعد ان ساق
نسبه من والده الى يعرب بن قحطان ومنه الى آدم عليه السلام وعرف أي والده في
صنعه بالشوكا نسبة الى شوكا وهي قرية من قرى الصحابة احدى قبائل خولان
بينها وبين صنعاء دون مضافة يوم وهو أحد المواضع التي يطلق عليها شوكا قال في
القاموس وشوكا موضع بالبحرين وحصن باليمن وبلاة بين سرخس وابوردمنه
عتيق بن محمد بن عيسى وأخوه أبو العلاء عتيق بن محمد الشوكا في ١٥ وهو الحصن
الذي ذكره فان هـ ذمه التي ينسب اليها صاحب الترجمة من أعظم الحصون باليمن وقال
المخضرى في كتابه الذي سماه الاكتساب في الانساب في حرف الشين المجهمة ما لفظه
الشوكا بفتح اوة وسكون ثانيه وكاف بعدها الف ونون نسبة الى بلادة من ناحية
جازان بين سرخس وابوردمنها أبو العلاء عتيق بن محمد بن عتيق الشوكا كان شيخا
عالما ١٥ ونتم موضع باليمن آخر يقال له شوكا بقرب مدينة ذمار وسمعت من بعض
الثقات ان ثم موضعنا ثانيا لاد وادعة يقال له شوكا فان لم يكن أحد المجلين حصنا
كان مراد صاحب القاموس هو المحل الذي ينسب اليه صاحب الترجمة وان كانا
حصنين أو أحدهما لم يحسن الجزم بان مراده أحد هـ ما دون الآخر وفي سيرة الامام
الهادي يسمي بن الحسين انه نزل بعمل يقال له شوكا من بلاد نجران وهذا يفيد ان باليمن
اربعة مواضع يسمى كل واحد منها شوكا ونسبة صاحب الترجمة الى شوكا ليست
حقيقية لان وطنه وطن سلفه وقرابته يمكن عد في شوكا يذمه وبينها جبل كبير
مستطيل يقال له الهجرة ويقال له هجرة شوكا فمن هذه الحقيقة كان اتساب أهله الى
شوكا وهذه الهجرة معمورة باهل النضال والصلاح والدين من قديم الزمان لا يخلو
ووجد عالم منهم في كل زمن ولكنه يكون تارة في بعض البطون وتارة في بطن آخر ولهم
عند سلف الائمة جلالة عظيمة وفيهم رؤساء كبار ناصروا الائمة ولا سيما في حروب الاتراك
فان لهم في ذلك اليد البيضاء وكان فيهم اذ ذلك علماء وفضاة يعرفون في سائر البلاد
المولانية بالقضاء وكانوا يفرقون في القبائل ويدعونهم الى الجهاد ويحثونهم على
حرب الاتراك وكان من صنعهم من الاتراك يغزون الى هـ ذا المهل غزوة بعد غزوة
ويجربون فيه البيوت ويعودون الى صنعاء وغزوه في بعض السنين في يوم عي دتركوهم
حتى اجتمعوا في المسجد لالة العيد فلم يشعروا الا وجنود الاتراك فاعانوا على أبوابه
فقتلواهم فقتل منهم جماعة وفر آخرون وأسر الاتراك أكابرهم ودخلواهم الى صنعاء ١٥
هـ ذما يعلق بلفظ شوكا كان لخصاص من ترجمة والده

وقد ترجمه أيضا المتحلي بفرائد البيان والمعاني العلامة حسين بن
 محسن السبعي الانصاري العياشي فقال
 * (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (ترجمة الامام الحافظ الرباني القاضي محمد بن علي الشوكاني الصنعائي العياشي) *

هو الامام العلامة الرباني والسبيل الطالع من القطر المعاني امام الائمة ومنق
 الامة ببحر العلوم وشمس الفهوم سنده المحدثين الحقاظ فارس المعاني والالفاظ
 فريد العصر نادرة الدهر شيخ الاسلام وقوة الانام علامة الزمان ترجمان الحديث
 والقرآن علم الزهاد أوجد العباد قاصع المبتدعين آخر المجهتدين رأس الموحدين
 تاج المتبعين صاحب التصانيف التي لم يسبق الي مثلها قاضي قضاة أهل السنة
 والجماعة شيخ الرواية والسماحة على الاسناد السابق في ميدان الاجتهاد على الاكابر
 الاجماد المطلع على حقائق الشريعة ومواردها المعارف بغوامضها ومقاصدها قال
 تليذه القاضي العلامة عبد الرحمن بن احمد البهكلي في كتابه فتح العود في أيام الشريف
 حمود كان مولد شيخنا العلامة الشوكاني يوم الاثنين الثامن والعشرين من ذي القعدة
 سنة اثنتين وسبعين بعد المائة والالف كما أخبرني بذلك في بلدته هجرة شوكان ونشأ على
 العفاف والطهارة وما زال يجمع النشاط ويحضر المكررات له قراءة على والده
 ولازم امام الفروع في زمانه القاضي العلامة أحمد بن محمد الحارازي واتبع به في الفقه
 وأخذ النحو والصرف عن السيد العلامة اسمعيل بن حسن والعلامة عبيد الله بن
 اسمعيل النهمي والعلامة القاسم بن محمد الخولاني وأخذ علم البيان والمنطق والاصليين
 عن العلامة حسن بن محمد المغربي والعلامة علي بن هادي عريب ولازم في كثير من
 العلوم مجدد زمانه علامة أوانه السيد الامام المحدث الامام عبد القادر بن
 أحمد الحنفي الكوكاني وأخذ في علم الحديث عن الحافظ علي بن ابراهيم بن عامر
 وغير ذلك من المشايخ في جميع العلوم العقلية والنقلية حتى أحرز جميع المعارف
 وافق على تحقيقه الخائف والمؤلف وصار مشارا اليه في أغلب العلوم الحديث بالبيان
 والجل في معرفة غوامض الشريعة عند الرهان له المؤلفات في أغلب العلوم منها كتاب
 نيل الاوطار شرح مفتي الاخبار بلحاظ الامام ابن تيمية رحمه الله في أربع مجلدات كبار
 لم تكفل عين الزمان بمثله في التحقيق أعطى فيه المسائل حقه في كل بحث على طريق
 الانصاف وعدم التعمد بذهب الاسلاف وتناقله عنه مشايخه فن دونهم وطار
 في الاتقان في حياته وقرئ عليه مراراً وتفتح به العلماء وكان يقول انه لم يرض عن شيء
 من مؤلفاته سواء لما هو عليه من التحرير البليغ وكان يلبثه في أيام مشايخه فنيهوه
 على مواضع منه حتى تقرر له التفسير الكبير المسمى فتح القدير الجامع بين فني الرواية
 والدراية من التفسير وله مختصر في الفقه على مقتضى الدليل سماه الدرر البهية وشرحه
 شرحنا فقام سماه الدرر البهية أو دونه في الأدلة التي بنى عليها المؤلف وله قول
 الفهم حاشية على شفاء الايام للامام حسين بن محمد الامام وله درر السجاية في
 مناقب القرابة والصحاب وله الفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعية وارشاد

في القاموس مع كملهما
 وبالكسر أو بالفتح المصدر
 وبالكسر الاسم ومعا ومعا
 ومعاية انتهى المقصود منه

(قوله المغرب) نسبة الى القرية من
 قرى صنعاء اليمن تسمى مغرب
 لا الى المغرب مقابل المشرق
 فانهم كاتبه

الفصول الى تحقيق الحق من علم الاصول بعز نظيره في جمعه وترصيفه في مجلد كبير
 والسبل الجرار المتدفق على حدائق الازهار كان تاليقه في آخر مدته ولم يؤلف بعده
 شيئا فيما علم وقد تكلم فيه على عيون من المسائل وصحح من الم شروع ما هو مقيد
 بالدلائل وزيف ما لم يكن عليه دليل وحسن العبارة في الرد والتعليل والسبب
 في ذلك انه نشأ في زمن جماعة من المقلدة الجاهدين على التعصب في الاصول والفروع
 ولم تزل المصاولة والمقاولة بينهم وبينهم دائرة ولم ينزلوا بسددون عليه في المباحث
 من غير حجة فجعل كلامه في ذلك الشرح في الحقيقة موجها اليهم في التنفير عن التقليد
 المذموم وايضا لهم الى النظر في الدلائل لانه يرى تحريم التقليد وقد ألف في ذلك
 الرسالة التي سماها القول المفيد في حكم التقليد وقد تكلموا ما حوا جماعته من
 علماء الوقت وأرسل اليه أهل جهته منهم القوم والمفت ونارت من أجل ذلك
 ثقة في صنعاء اليمن من هو مقلد ومن هو مقتد بالدلائل وهو من المقلدين انه
 ما أراد الا هدم مذهب أهل البيت لان الازهار هو عودتهم في هذه الاعصار وعلمه في
 عبادتهم والمعاملة المدار وحاشاه من التعصب على من اوجب الله محبتهم وجعل أجر
 فينا صلى الله عليه وسلم في تبليغ الرسالة مودتهم لان له الولاء التام لهم وقد نشر
 محاسنهم في مؤلفه در الصحابة بما لم يخالف بعده رتبة مراتب على ان كلامه مع الجميع من
 أهل المذاهب سواء بسواء لان المأخذ واحد والرد واحد والخطب بسير والخلاف
 في المسائل العلمية الظنية سهل لانها مطارح أنظار والاجتهاد يدخلها والمصيب من
 المجتهدين في ذلك له أجران والمخطئ له أجر وهذا شأن أهل العلم في كل زمان ومكان
 ما بين راد ومرد وعليه وكل مأخوذ من قوله ومتروك الا صاحب العصمة عليه أفضل
 الصلاة والتسليم ومن طالع الكتب الاسلامية في الفروع والاصول على اختلاف
 أنواعها عرف ذلك وهان عليه سلوك هذه المسالك ومن وزن الامور بالانصاف لا يتخفى
 عليه الحقيقة ومن جدد على التقليد وضاق عاينه عن مدار الاستدلال قاله والاعتراض
 على المجتهدين ولا ينبغي أن يضائق المجتهد في اجتهاده لاجل توفقه في موقفه الذي هو
 التقليد وقد تنزل الله عليه بالاجتهاد والتقليد لا يجوز الا غير المجتهد والاجتهاد غير
 متعذر ومن اعترض على المجتهد فيما أدى اليه اجتهاده فقهه بتجبر الواقع وجرى على
 خلاف نهج السلف من أهل العلم ثم أنا قد حبرت مقاصد السبل الجرار في مواقف سميت
 نزعة الابصار وهو واف باقصود من اراد تلك الأدلة من غير تعرض لما يقع به بسط
 الالفة من الناس ولا مترجم له ناريخ خافل بماء البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن
 التاسع جرى فيه من ذلك الوقت الى زمانه وابتدأ فيه بكري عبد الله بن ابراهيم الولى
 المشهور وله جملة رسائل من مطولات ومختصرات وقد جعت فتاواه ورسائله بختات
 في مجلدات وسماها ابنه العلامة على بن محمد بالفتح الرباني وله في الادب اليد الطولى وله
 اشعار كثيرة مدونة قدرتها ابنه المذكور على حروف المهج بختات في ديوان وقد أخذت
 عنه في كتبه من الفنون العالية وأخذت عنه غالب مؤلفاته وبعثه طغى على اليمن

مصباحهم المنير ولا أظنهم يرون مثله في تحفة به العلوم والتحرير وقد جرت يدي وبينه
مكاتبه أدبته ومراسله لمساائل علمية هي عندي مثبته بخطه وعلى الجملة فإرأى مثل
نفسه ولا رأى من رأى مثله علماء ورعا وقياما يطق بقوة جنان وسلاطة لسان وقد
أفرد ترجمته تليذه الأديب محمد بن حسن الشيعي الذماري بولف قصره على ذكر مشايخه
وتلامذته وسيرته وما انطوت عليه شائله وما قاله من شعر وما قيل فيه جاء في مجلد
ضخم وكانت وفاته في شهر جمادى الآخرة في سنة ثمانين بعد المائةين والالف وكان
قد توفي قبله بمدة يسيرة ولده العلامة علي بن محمد وهو أحد محقق العلماء وعن لازم والده
في جميع المعارف حتى بلغ ذروة العلوم بتحقيقه قوتدقيقه قوا وقد شاركته في الأخذ على والده
في كثير من مقروآت وقد كنت قلت في والده مرأى لولا الاطالة لذكرتها انتم في المنقول
من نفع العود ملخصا ووجدت على ظهر كتابه الدراري المضية بخط بعض علماء صنعاء
اليمين انه قائد ولاية القضاء من جهة الامام المنصور بالله علي بن العباس في أوائل شهر
شعبان سنة ١٢٢٩ وتوفاه الله يوم الاربعاء في السادس والعشرين من منه سنة ١٢٥٠
وكان بين وفاته ووفاته ولده العلامة علي بن محمد نحو شهر وكان قد توفاه الله قبله فلم يظهر
والده جونا ولا حزنا وكان ولدا صالحا عالميا في جميع العلوم وكان نادرة زمانه على
صغر سنه قيل انه توفي وهو في حدود العشرين من السنة من العمر رحم الله الجميع برحمته
وذكر له تصانيف عتدها ثلاثة وخمسين كتابا بما عاها باسمائها قال السيد الجليل الاكمل
العلامة عبد الرحمن بن سليمان بن يحيى مقبول الاهدل مفتي مدينة زبيد رحمه الله في
كتاب السمو بالنفس الياني والروح الريحاني في اجازة القضاء في الشوكاني ما لفظه
وعن تخرج بسبب يد الامام عبد القادر بن أحمد الحسني امام عصرنا في سائر العلوم
وخطيب دهرنا في ايضاح دقائق المنطوق والمفهوم الحافظ المنة الطيبة الهادي
في ايضاح السنن النبوية الى الهجعة عز الانام محمد بن علي الشوكاني يلفه الله في
الدارين أقصى الاماني (شعر)

ان هز أقلامه يوم العملها • أنالك كل كبحي هز عامله

وان أقر على رقا نامله • أقر بالرق كتاب الانامله

واقدم غرب العالمين من بحر فضله الواسع هذا القاضي الامام ثلاثة أمور لا أعلم انها
في هذا الزمان جمعت لغيره الاول سعة التبحر في العلوم على اختلاف أجناسها وأنواعها
وأصنافها الثاني سعة التلاميذ المحققين والنبلاء المدققين أولى الانهام الخارقة
والفضائل القاتنة المحقق ان يشد عند حضور جمعهم الفقير ومشاهدة غوصهم
على جواهر المعاني التي استخرجها من بحر الحقائق غير يسير (شعر)

اني اذا حضرتني ألف محبرة • تقول أخبرني هذا وحديثي

صاحت بوقتها الاقلام ناطقة • هذي المكارم لاقعبان من ابن

الثالث سعة التأليف الهرة والرسائل والابواب الهجيرة التي تسامى في كثرتها
الجهالة الفحول والبلغ من تنقيها وتحفة بها كل غاية وسول وقد أذكرني بعض

في القاموس المصنف مشهوره
حول الدار والحلة كالقضاء
الجمع عفا اه

المعدين أن مؤلفاته الحاصلة الآن مائة وأربعة عشر مؤلفا عدد سور كتاب الله تعالى قد شاعت في الأمصار الشاسعة فضلا عن القرية ووقع بها الانتفاع والله عز وجل المسؤول أن يبارك للإسلام والمسلمين في أوقاته وأن يمتنع بجهنم آمين (شعر)

كلنا عالم بأنك فينا • نعمة ساعدت بها الأقدار

فوقت نفسك النفوس من الشر وزيدت في عسرك الأعمار
وقد اعتنى بشرح مناقبه وفضائله عدة من العلماء الاعلام والجهابذة الفخام منهم
السيد العلامة إبراهيم بن عبد الله الحوئي ومنهم بعض علماء كوكان عظماء القدر
كبراء الشأن ومنهم السيد العلامة محمد بن محمد الديلمي ومنهم القاضي العلامة محمد
ابن حسن الشبلي الذمري في كتاب حافل سماه النصار في جريد زمن علامة الأمصار
ومنهم الحبر العلامة والبصير الفهامة لطف الله بحفاف وبالجملة فعل القول في هذا
الامام ذو سعة فان وجدت لسانا فاقه لا تقل

زد في العلامة هما نشارفة • وايضن الحاسد ما يصنع

فالدهر يحوى كما ينبغي • يدري الذي يخفى أو يرفع

والله المسؤول أن يزيد عملا وأولاد وان يصلح لكل منا آخره وأولاد فضلا من رب العالمين
وكرمنا من سجدته سبحانه اللهم آمين انتهى كلامه رحمه الله وللمترجم له كتاب التحاف الاكابر
بإسناد الدفاتر ذكر فيه مشايخه الاعلام وأسماء كتبه المقررة والمجموعة ومروياته
على التمام فمن أراد الزيادة فعليه بالكتاب المذكور فان الناظر فيه يقضي من ذلك
الحجب المحجب وهذا الذي ذكرناه في ترجمته فطره من بحر فضائل التي لا تحصى وذرة
من وادي فواضله التي لا تستقصى تشهد بذلك مؤلفاته وتنطق به مصنفاته والله
يختص برحمته من يشاء وهو الذاب عن شرمة الاسلام باللسان والقلم والمناضل عن الدين
الحقيقي وكما أبدى من حكم ولا عسيرة عن يرميه بما ليس فيه أو يفسده بمجرد الهوى
بقول غير وجيه فليس يضره قول الطاعن الحاسد والباغى الجاحد

وما نضر نور الشمس أن كان فاطرا • اليها عيون لم تزل دهرها عينا

غير أن الحسد يعمل صاحبه على اتباع هواه وأن يتكلم فيمن يحسده بما يلقاه وما
أحقه بقول القائل

حسدوا الفتي اذ لم يالوا عليه • فالقوم أعداءه وخصوم

فأله تعالى المسؤول أن يقينا شرور أنفسنا وحصادا أسفنا بمنه وفضله وقد روى
عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه أنه قال كان الناس ورقا لا شوك فيه فصاروا اليوم
شوكا لا ورق فيه فإذا كان هذا زمان أبي ذر فكيف بنما تأوا شراره

ان يسمعوا الخيرة أخفوه وان سمعوا • شرا اذاعوا وان لم يسمعوا كذبوا

فاللائق كف الشاظر عن علماء الوقت ورفع الهمة عنهم والقناعة عن مضى من علمه
السنة المطهرة وقصر النظر على كتب المنفعة الهرة حسنا وللمترجم له مؤلفات
مفيدة في فنون عديدة غير ما ذكر منها كتاب أدب الطلب ومنتهى الأرب ونقطة
الذاكرين شرح عدة الحصن الحصين وإرشاد النقلة إلى اتقان الشرائع على التوحيد

والمعاد والتبوات وداعلى الخبيث موسى بن ميمون الاندلسى اليهودى فى ظاهر المستند
والزندقى فى باطن المعتقد والطود المنيف فى الاتصاف للعدم الشريف فى المسئلة
المشهوره التى تنازع فيها بين يدي تهور ذلك وشفاء العلل فى حكم الزيادة فى الثمن لمجرد
الاجل وشرح الصدور فى تحريم زرع القبور وطيب النشر فى المسائل العشر جواب
على القاضي العلامة عبد الرحمن بن أحمد البهكلى ورسالة أجايبها على الشريف
ابراهيم بن أحمد بن امحق ومنها الصوارم الهندية المسلوكة على الرياض الندية لا بطل
قول من أوجب غسل الفرجين قبل الوضوء وجعله من أركانه كما هو مذهب الزيدية
ورسالة فى اختلاف العلماء فى تقدير مدة التفاس ورسالة فى الرد على القائل بوجوب
التصبة والقول الصادق فى حكم الامام القاسق ورسالة فى حد السفر الذى يجب معه
قصر الصلاة وله تشنيف السمع بابطال أدلة الجمع يعنى جمع الصلاتين فى الحضر وداعلى
القائلين بجوازهم من الزيدية والرسالة المكملة فى أدلة البسلة وإطلاع أرباب الكمال
على ما فى رسالة الجلال فى الهلال من الاختلال ورسالة فى حكم الطلاق البدعى هل يقع
أم لا ورسالة فى أن الطلاق لا يتبع الطلاق ورسالة فى حكم رضاع الكبير هل يقتضى
التحريم أم لا ورسالة تنبيه ذوى الجاه على حكم بيع الرجا ورسالة القول المحرر فى حكم
لبس المعصفر وسائر أنواع الاحر وعقود الزبرجد فى جديده مسائل علامة ضمد ورسالة
فى ابطال دعوى الاجماع على تحريم السماع ورسالة زهر النسرين فى حديث
المعمرين واتحاف المهرة فى الكلام على حديث لاهدوى ولا طيرة وعقود الجمان فى
بيان حدود البلدان وأخرى مما ارشاد الاعيان الى تصحيح ما فى عقود الجمان
وداعلى السيد العلامة حسين بن يحيى الديلى ورسالة حل الاشكال فى اجبار اليهود
على التقاط الاقبال وأخرى وداعلى مناقضها السيد العلامة عبد الله بن عيسى بن محمد
الكوكباني التى سماها اوسال المقال على ازالة حل الاشكال فرد شيخ الاسلام المتبحر
له على تعقبه بتفويق النبال الى ارشاد المقال ورسالة البغية فى مسئلة الرؤية
يعنى رؤية الله فى الآخرة بين فيها مذهب أهل السنة وزيف مقال أهل البدعة
والتشكيك على التشكيك وارشاد الفقي الى مذهب أهل البيت فى محب النبي
ورسالة رفع الجناح عن نافي المباح هل هو ما موربه أم لا والقول المتبول فى رد خبر
المجهول من غير صحابة الرسول وجواب السائل عن قول الله تعالى والقمر قد رماه منازل
وأمنية المتشوق الى معرفة حكم علم المنطق وارشاد المستفيد الى دفع كلام ابن دقيق
العبد فى الاطلاق والتقييد ورسالة ذيل الفخامة فى قوله تعالى وجاعل الذين اتبعوك
نوفى الذين كفروا الى يوم القيامة ورسالة فى قول الهدثين رجال اسنادهم ثقات ورسالة
البحث الملم المتعلق بقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم والبحث
المسفر عن تحريم كل مسكر ورسالة الدواء العاجل لدفع العدو والصائل ورسالة
عجيبة فى رفع المظالم والمآثم والدوا النصييد فى اخلاص كلمة التوحيد ورسالة فى
وجوب توحيد الله عز وجل ورسالة المقالة الفاخرة فى اتفاق الشرائع على اثبات الدار

الاخرة ونزهة الاحداق في علم الاشفاق ورفع الرية فيما يجوز وما لا يجوز من
 الغيبة وتحرير الدلائل على مقدار ما يجوز بين الامم والمؤمن من الارتفاع والانخفاض
 والبعد والحائل وكشف الاستار عن حكم الشفعة بالحوار والوشى المرقوم في تحرير
 التحليل بالذهب للرجال على العموم وكشف الاستار في ابطال القول بقاء النار ورسالة
 في الارشاد الى مذهب السلف مماها التحف في الارشاد الى مذهب السلف جواب
 سؤالات ورد عليه من علماء مكة المشرفة في اجراء الصفات الالهية على ظاهرها من غير
 تأويل ورسالة السوارم الحساد القاطعة لعلائق مقال أهل الاتحاد ورسالة على
 حديث الديار ملعونة ملعون ما فيها الا ذكر الله وما والاه ورسالة اشراق النيرين في بيان
 الحكم اذا تخلف عن الوعد أحد المصممين ورسالة في حكم التسعير ورسالة ثمر الجواهر
 في شرح حديث أبي ذر ورسالة نسخة المذنب في أجرة القاضي والسجبان ورسالة في
 مسائل العول ورسالة تنبيه الامثال على جواز الاستعانة من خالص المال بمعنى طلب
 الولاية الجورية من الاغنياء ظلمة من المال بسمونه معونة وقطر الولي في معرفة الولي
 والتوضيح في تواتر ما جاء في المهدي المنتظر والرجال والمسيح ورسالة في حكم الانمال
 باللاطين ورسالة جيد النقد في عبارة الكشف والسعد ورسالة بغية المستفيد
 في الرد على من أنكر الاجتماع من أهل التقايد والروض الواسع في الدليل المنيع
 على عدم المحاصرة لم البديع ورسالة فتح الخلاق في جواب مسائل عبد الرزاق
 مشقة على جواب مائة وخمسين سؤالا في علم المنطق الى غير ذلك من التصانيف التي
 لا يقع المقام بسطها وذكورها أما الابحاث التي اشتملت عليها فتاواه المسماة بالفتح
 الرباني فكثيرة جدا اذ كل بحث منها في الحقيقة كالرسالة غاليا وبالجملة فالإسلام في نشر
 فضائله بمرتبين وعباب زخار لا يقع له هذا المقام وفيما ذكرناه كفاية لاولي الابواب
 والله يقول الحق ويهدي الى الصواب وصلى الله على خير خلقه وخاتم رسله محمد وآله
 وصحبه من بعده حرره الفقير الى رحمة ربه الكريم الباري حسين بن محسن السبيعي
 الانصاري البغدي وفقه الله لصالح الاعمال في الحال والمآل بتاريخ ٢٨ ربيع
 الاول سنة ١٢٩٦

• (وهذه ترجمة مولانا النواب على القدر والجاه حرسه الله وأبقاه) •

هو السيد الامام والعلامة الهمام أبو السبطين الحائز الشرفين السامي على الفرقدين
صدر العلماء الاعلام المصنفين وعمدة الكرام المحدثين المعتمدين على السنة
قامم البدعة شريف التجار عظيم المقدار الذي اقتضت بهجته وبال على جميع الاقطار
واقشرت بوجوده علوم السنة والآثار وصنف في ذلك الاسرار البكر مولانا
ومن بالفضل والاحسان أولانا والاحياء أمير الملك السيد صديق حسن خان بادر

لأنال مشرقا بذكره الباهر فهو الاحق والاولى بقول القائل

أنتم الخلافة منقادة • اليه تجرأ ذابها

فلم تك تصلح لاله • ولم يك يصلح الاله

له النسب العالي على سائر النسب لأنه من سلالة سيد الهمم والعرب تتصل بسلسلة
نسبه الشريف وعصره اللطيف الى حضرة سيد السادات وقدوة القادات
زين العابدين علي بن الحسين السبط بن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه كان مولده
نهار يوم الاحد ليله ناسع عشر من جمادى الاولى سنة ثمان وأربعين ومائتين وألف
من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة وأزكى التسليم والهيبة يلاذ به بريلي
موطن جده القريب من جهة الام ثم جاءت به الكريهة من بريلي الى بلدة قنوج موطن
أبائه الكرام ذوى العلا والاحترام والمناطة في السنة السادسة اتقل والده
الشريف الى رحمة الله الكريم اللطيف وبقي في حجر أمه يتيمًا ونشأ على العفاف
والطهارة وما زال يجمع الفشآت ويحضر المكررات له قرائة على المشايخ الكرام
والاجلاء الاعلام منهم الشيخ الامام محمد صدر الدين خان مفتي بلدة دهلي من تلامذة
الشيخ الكامل مولانا المرحوم الشيخ عبد العزيز وأخيه رفيع الدين ابني الشيخ
التقي الاجل منذ الوقت أحد بن عبد الرحيم الدعوت شاه ولي الله المحدث الدهلوي
رحمه الله ومنهم الشيخ التقي الصالح محمديه قوب المهاجر بمكة المنرفة أخو الشيخ محمد
اصحق حفيد الشيخ عبد العزيز المحدث الدهلوي ومنهم الشيخ القاضي حسين بن محمد بن
السبكي الانصاري البني الحديدي تلميذ الشريف الامام محمد بن ناصر الحارثي تلميذ
الامام الشوكاني ومنهم الشيخ عبد الحق بن فضل الله الهندي تلميذ الامام الشوكاني
أيضا وجد واجتهد في اتيان علوم القرآن والسنة وتدوين علومهما واشتغل بالدرس
والتأليف وصار رأسا في المعقول والمنقول وأحضر جميع المعارف وانفق على تحقيقه
الموافق والمخالف وصار مشارا اليه بالبنان والجل في معرفة غوامض علوم الشريعة
عند الرهان له عافاه الله في كل فن يد صالحه وجارحة عاملة وفي الكتابة سرعة بهيبة
وفي التأليف ملاحة غريبة بحيث يكتب الكراميس العديدة في يوم واحد ويصنف
الكتب الضخمة في أيام قليلة وطالع بفرط شوقه ومهيج ذوقه كتبها كثيرة ودواوين
شقي في العلوم المتعددة والقانون المتنوعة ومرعاهام وراياغا على اختلاف
المحاثها وتباين أنواعها وأقرب عليها بصمحه باحسن ما يكون حتى حصل منها على

فوائد كثيرة وعوائد أثرية اغنته عن الاستفادة من ابناء الزمان وأفنته عن
مذاكره فضلاء الاوان وجمع صونه تعالى وحسن توفيقه واطيف تفسيره من فنان
صليب العلوم والتفسير والحديث ما يعسر عدده ويطول سده وأوحى من ضروب
القضايا العلمية والحقائق النفسية ما نصرت عنه أيدي ابناء الزمان ويجزئون
يلغونه ترجمان اليراع عن ابرار هذا الشأن ثم انه عافاه الله أن يعضا التسيار والمترحال
بحر وسهيم ويال من بلاد مالو الدكن فنزل بها نزول المطر على الدمن فاقام بها
ويوطن وأخذ الدار والسكن وقول وتولد واستوزر وناب هو وأف وصف واشتغل
بتدوين علوم الكتاب العزيز والسنة المطهرة البيضاء وتخلص أحكامها من شوب
الآراء ومفاسد الآهواء وهذا ان شاء الله تعالى خاص به في هذا الزمن الأخير فبأعلم
والله بخص برحمته من يشاء وعلما للاقطار الهندية وان بالغ بعضهم في الارشاد الى
اتباع السنة وقر ذلك في مؤلفاته وحرره في مصنفاته على وجه ثبت به المنة لهم على
رقاب أهل الحق وشمر بعضهم عن ساق الجد والاجتهاد في الدعوة الى اعتقاد التوحيد
ورد الشرك والتقليد باللسان بل باليد والسنان لكن لم يدون أحد منهم أحكام
الكتاب العزيز والسنة المطهرة في العبادة والمعاملة وغيرها خاصة من آراء الرجال
نقبة عن أقوال العلماء على هذه الكيفية الشاهدة في مؤلفاته المختصرة والمطولة
مما طبع واشتهر وشاع وسارت بها الركب الى اقطار العالم من العرب والمسلمين وذاع
منها بالجزائر واليمن وبما لبها ومصر والعراق والقدس وطرابلس وتونس ومدن الهند
والهندو بلغار ومليبار وبلاد الفرس وهذا من فضل الله سبحانه وتعالى على عباده
المؤمنين وكتب علماء الآفاق اليه ومحدثوها ومفسروها رسائل جمة أثنوا فيها على تلك
التأليف ودعوا له بخير الدنيا والآخرة تقبل الله ذلك منهم وأحسن اليه واليه
هذه الرسائل موجودات كثيرة في أو آخر مؤلفات مولانا المترجم له فن ارادها
فليراجعها ليتضح له صدق القول فيما حكينا من عندهم ثم ان الله سبحانه وتعالى خوله
من المال الجهم الكثير والحكم الكبير والاولاد السعداء والنسب الحميد والحسب
المزيد ما يقصر عن كشفه لسان اليراع ولو كشف عنه الغطاء ما ازداد الواقف عليه
الايقين وان انكرته بعض الطباع وهو الذي يقول لا خلافه مقتديا بالاسلاف بقم
الحال ولسان القفال اهلوا آل داود شكروا وقيل من عبادة الشكور وان تعدوا
نعمه الله لا تحصوها ان الانسان اقلهم كفار وقد طعن الاثنى عشر الحسين من
العمرا المستعار مع ما هو مبتلى به من سياسة الرياسة وفقد الاحبة والانصار وكثرة
الاعداء الجاهلين القضايا والافدار والمرحوم من رب العالمين ان يجعله الله تعالى عن
قال فيه -م وأيقناه في الدنيا حسنة وانه في الآخرة ان الصالحين والحمد لله الذي جعله
محسودا للاحساد واصرا ثاكرا وليجعله قضا غليظ القلب معاندا وقدر الحسد
ما عدله بدأصاحبه فقتله وهذه أسماء كتبه الموافقة على ترتيب حروف المعجم
المطبوعة في مطبعة رياسته بمو بال الحمبة وفيها من البلدان العظام وين يد الله

في الخلق ما يشاء وهو المنفذ لذنو الانعام

• (حرف الالف) •

كتاب

أجود العلوم • انخاف النبلاء المتقين بأحبابهم • ثرافة هاء الله مدنيين بالفارسي
• الاحتواء في مسئلة الاستواء • الادراك في تخريج احاديث رد الاشراك • الاذاعة
لما كان وما يكون بين يدي الساعة • أربعون حديثا في فضائل الحج والعمرة • افادة
اشبوخ في معرفة الماسخ والمنسوخ فارسي • الاكسیر في أصول الفقه • سير
فارسي • اكمل الكرامة في تبيان مقاصد الامامة • الانتقاء الرجيع في شرح
الاعتقاد الصحيح

• (حرف اياء الموحدة) •

بغية الرائد في شرح العقائد فارسي • البلغة في أصول اللغة • بلوغ الرسول من
أفضية الرسول

• (حرف التاء الفوقية) •

بيعة الصبي في ترجمة الاربعين من احاديث النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم

• (حرف التاء المنقلة) •

ثمار التذكيت في شرح آيات التقيت فارسي

• (حرف الجيم) •

الجفة في الاسود الحسنة بالسنة

• (حرف الحاء المهملة) •

حجج الكرامة في آثار القيامة فارسي • الحرز المكنون من افظ المعصوم المكون
• حصول المأمول في علم الاصول • الحطة في ذكر اصحاب الستة • حل الاسئلة
المشكلة

• (حرف الخاء المجهمة) •

خبينة الاكوان في افتراق الامم على المذاهب والاديان

• (حرف الدال المهملة) •

دليل طالب الى أسرف المطالب فارسي

• (حرف الذال المجهمة) •

ذخر الحق في آداب المفاقي

• (حرف الراء المهملة) •

رحلة السيدق الى البيت العتيق • الروضة الندية شرح الدرر البهية • رياض

الجنة في تراجم أهل السنة

• (حرف الزاي) •

• (حرف السين المهملة) •

الصحاب المركوم في بيان أنواع القنون وأسماء العلوم وهو القسم الثاني من أيجود العلوم • سألته العبد في ذكر شايخ السند فارسي

• (حرف الشين المهملة) •

سمع المجمعين في ذكر شعراء زمن فارسي

• (حرف الصاد المهملة) •

• (حرف الضاد المهملة) •

ضالمة لناشد الكتيب في شرح النظم المسمى بتأليس الغريب

• (حرف الطاء المهملة) •

• (حرف الظاء المهملة) •

ظفر اللاطفي بما يجب في القضاء على القاضي

• (حرف العين المهملة) •

العالم الخفاق في علم الاشتقاق • العبارة بما جاء في الفزرو والشمادة والهجرة • عون الباري بحل أدلة البخاري أربع مجلدات

• (حرف الغين المهملة) •

غصن البان المورق لمسنات البيان • غنية القاري في ترجمة ثلاثيات البخاري

• (حرف الفاء) •

فتح البيان في مقاصد القرآن في أربعة مجلدات • فتح المغيث بفتح الحديث • القرع الذامي من الاصل السامي فارسي

• (حرف القاف) •

قصدا السبيل الى ذم الكلام والتأويل • قضاء الارب في مسئلة النسب • قطف القمر في عقائد أهل الاثر

• (حرف الكاف) •

كشف الالتباس عما وسوس به الخناس في الرد على الشيعة باللسان الهذلي

• (حرف اللام) •

لف القماط على تصحيح ما يستعمله العامة من الاغلاط • اقطعة الجبلان مما تمس الى معرفته حاجة الانسان

• (حرف الميم) •

من غير ساكن الغرام الى روضات دار السلام • مرانغ الغزلان في تذكار دباه الزمان
• من انقضاء شرح بلوغ المرام باللسان الفارسي منهج الوصول الى اصطلاح
أحاديث الرسول باللسان الفارسي

• (حرف النون) •

يل المرام في تفسير آيات الاحكام

• (حرف الواو) •

الوشى المرقوم في بيان أحوال العلجوم المنسوب ومنه او المنظوم وهو القسم الاول
من أبحر العلوم

• (حرف الهاء) •

هداية السائل الى أدلة المسائل بالفارسي

• (حرف الباء) •

بقلعة أولى الاعتبار فيما ورد في ذكر النار وأصحاب النار هـ ذاماً وقع في الماضي
والى الآن في الزيادة والتوجه الى تصنيف كتب شتى وفي الحقيقة ان مثله لا يكون في هذا
الوان مع ما هو فيه من الامتحان وقد آن ان نقبض جواد المصلى عن الطراد في وصفه
فان الكلام فيه بجمرتين وعباب زخار وفيما ذكرنا كفاية لاولى الالباب والله
الموفق لاصابة الصواب وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم حرره الفقير الى
رحمة ربه الكريم الباري حسين بن محمد السبعي الانصاري العياني الساكن
حاليا مدينة بوبال حرمها الله عن الزوال وصلى الله على خير خلقه وخاتم رسله محمد
 وآله وصحبه من بعده وشرف وكرم وسلم بتاريخ غرة ربيع الآخر سنة ١٢٩٦

(تقارير تروق الانتظار على عون الباري ونيل الاوطار)

لما فرغت من هذين الكتابين شغس طبعهما وازدهى من روضهما الاثني
بجمع بينهما قرظهما ما بهض جهابذة العلماء وأفاضل الادباء والتبلاء فمن قرظهما
محرر المشكلات بشواقب افكاره ومحرر الطروس ببدائع لواضع انتظاره المحرر
الكامل والتمريز الناضل حفرة الشيخ محمد البسيوني وأرد
الاعلام بالجامع الازهر فله دوره كيف وشي وحبر وهالك
فائق مبانيه ورائق شائق معانيه

ان أجل زينة تلبسها عرائس الصحف حلما واكمل حلية من نفائس الصحف اتزيا
وأبهى مائة قدله محافل الالجاب وأنهى ما تشد اليه ركائب بحافل الاذواق
ويستطاب هذه القائق أن تفضل على الانسان بالاثناء المتواتره وذكره الاثني
أنجل منه بالبيان باطنه وظاهره وهذا لنيل الاوطار كما يجب ويختار وصلاته
المتصلة وسلامه المسائل وتبجيلاته المكمله واكرامه الذي لا يحيط بكمه بحمل ولا
منهل على من أنزل عليه كتابه الكريم وأرشد بعون الباري الى صراطه المستقيم
واتبع الملوك آثاره واقتفت أخباره وعلى آله وأصحابه خير آل واصحاب ما وفق
بكمال حسن الطبع مجتهد الى الصواب (وبعد) فلما كان من أكبر منه الاشتغال
بكتب السنة اذا تمسك بهم امقه ذلك بالسبب الاقوى والعمل به هو والتقوى
والاخلاص في السر والنجوى وهذا من الله فضل كبير وخير كثير وكان من أعظم
من يعرجهم العتق ومن يجرها النظم اعترف وبلغ غاية لا وصول اليها ونهاية لا مكانة
لا يمكن الاطلاع عليها من لا يقال بمثل فضلها وشرفها وحسب العين به كالا وكفى شيخ
الاسلام والمسلمين والجنة في الدنيا والدين الاسماء محمد بن علي الشوكاني رحمه الله
تعالى بالشهادة في دار التمامي المجهد المطلق والخاص الذي هو أعظم موفق من أفق
عره في احياء السنة الحمديه والاختيار الصعيه النبويه حتى أني في نيل الاوطار
من أسرار منتقى الاخبار الشاهده بالتقدم عن سواء وعاقبه على من داناه ولعمري
لقد أتى له الذكرا الجليل وانه على فضله لأكثر شاهد كقائل

تلك آثارنا تدل علينا * فانظر رابعنا الى الآثار

كيف لا وهو الكتاب الكريم والسنة العظمى المبهزات آياته غير المتشابه بحكمته
فما ذاب قول الواصف والكل عنده واقف

وعلى تفنن واصفيه به دحه * يبقى الزمان وفيه ما لم يوصف

فما أعظم مؤلفه من مؤلف قد أجاد وما كل من ألف وفي بالمراد وكم ربي كثيرين من
الائمة المحققين وكأنة الكتاب وهم عنوانه وانتم الانسان وهم لسانه وكفى بتلميذه
العلامة الهمام من همام والفهامة الامام من امام الملك المؤيد صاحب العزم المؤيد
أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري من لا يوازيه في فضله
موازيه حاشا ان يجازيه بخاري من عم فضله واشتهر عدله وجمع بين أبهة الملك

وعدت في القساة صاحبة فو * ق رجال الافضال ذيل الفخار
 كتب في الحديث أغنت حدينا * عن قديم من سالف الاعصار
 قد تطلعت بطونها بحواش * كتهلى معاصم بسوار
 فلي العذر في عذار مجيها السطبيع منها اذا خلعت * عذاري
 كل حسن فيما سواهن طبعها * ليس الامن من بالمستعار
 ولدي أن تمكمل المطبيع فيها * وتجلي الكمان في المضمار
 واستنار الوجود منها بما قد * خجلت منه طلعة الاقمار
 قلت فيها تمت فارخ بطبيع * وقت نيل الاوطار عون الباري

٨٣ ٥٥٦ ٩٠ ٢٤٨ ١٢٦ ٢٤٤

سنة ١٢٩٧

ومن قرظهما علامة أو انه وفهامه زمانه صاحب الانشاء اتخذ به قول الالباب
 حضرة الشيخ محمود العالم التقي الابرار أحد أعيان مدوحي الجامع الأزهر
 ولقد أحسن المقال وأبدع فيما قال

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

الحمد لك اللهم ان مننت علينا بنيل الاوطار ونشكر ان أحسنت اليينا بما تشهذه
 الاذهان من جليل الاسفار ونصلي ونسلم على نبيك المرسل بما هو أجمع من نيرات
 الدراري وعلى آله وأصحابه واتباعهم المستعنيين على اغتنام المفاتيح بعون الباري
 • (أما بعد) • فمما منحه الله الاقطار المصرية من جليل الكتب المرسلة من الاقاليم
 الهندية أربعة كتب جلية المقدار عظيمة الاخطار جامعة ما تفرق في بطون
 الاسفار من السنة النبوية كافلة بما تشئت من نقائس الطريقة الحمديدية • بركة
 ما كتبت في أكنة الدفاتر الغريبة مخرجة ما اجتبت في بطون الاسفار العجيبة مع تحقيق
 للمقاصد وتخليص لآثار الموارد وتمذيب تهذيبه أعطاف المنقول طربا وتنقيح
 تقضي منه الالباب عجا وكيف لا وأحداهما مصنف الامام الكبير والقادة في كل
 خطير البالغ في كل فن غاية الاضحية الزاهد الورع السيد في ابن تيمية وثانيها شرحه
 الذي جمع فروع واحكم مقاصده أصلا وفروعا للامام المجتهد والامام المفرد الآتي
 فيه بما يطرب المثلث والمثلثي فاضل الاقاليم الفينة العلامة الشوكاني وثالثها
 التجريد الصريح للجامع الصحيح تصنيف العلامة الزبيدي ورابعها شرحه
 الشاويح للصدور المشهور فلكه بهجاء مهمات الامور السالك في جادة السبيل
 بما هو أجمع وأجبر من التبر المسلول لحضرة الامام المجتهد السيد محمد صديق بن حسن
 الحسيني النجاشي البخاري قرين السيد المتهتم المظفر فواب شاهجهان بيكم التي هي
 بتلك الاقاليم من أجل الملوك ولما اشتملت عليه أيدها الله من جزيل الكياسة وحازته
 من جليل اللمعة والسياسة والايمة التي تجردونها الاعناق وهي خاضعة والمهابة
 التي ألست كل غضنفر ملابس الانقياد من الفجاج الشاسعة والشفيع بعب المنافع
 العمومية والرغبة في اقتناص فرص المساعي الخيرية أصدرت اذنها الصكوك
 بطبع الكتب الاربعة المذكورة فارسلت اهر وطبعت بالطبعة الكبرى في
 أحسن هيئة وأجل صورة فخرها الله عن صنيعة المرسل جداول النفع في كل واد
 والمدني للجاني ثمار المعاني بما يبلغ حسن مقاصدها غاية الامنية ونهاية المراد آمين
 فله بفضله ورقه بقله خادم العلم الشريف بالأزهر محمود العالم

ومن قزظه المودعي الذي شهد له إيمان البراعة بأنه المشار إليه في ميدان لقصاحة
والبراعة الرافل في حمال العلوم المنجلي بحمل المنطوق والمفهوم - حضرة الشيخ
محمد عبد الرحيم أحد الاعلام بالجامع الأزهر لا زال محمداً بالمعروف
بقرائد الجواهر وهما عقدت به بانيه الابهي ورحيق
معانيه الاطبيب الانشهي

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

حمد انتبلا لا أنواره وتسرع نيل الاوطار أقماره وتجلي برونقه السطور وتجلي
باسنانه منقأ أخباره صفحات الدهور ومبلاة وسلام على السيد الطاهر المستند من
أسرار مدون الباري وعلى آله وأصحابه الأيوان الضواري ما أهدت الاحاديث الجمه
وما ألفت الجوامع الصحيفه في الامه • (أما بعد) • فقد سرحت الطرف في روضات
الجنات ونعمت الفكر فيما أبرزته يد الكرامات وتظمت عقود الجواهرية
أفكار الابداع وقلدت العصر بنظم قلائد الاختراع الا وهو شرح الحديث
الذي اشتهر صيته في الآفاق وجمع من المحامد والدقائق ما يقضي بالسباق المعنى
بذيل الاوطار من أسرار منقأ الاخبار فاذا هو طرز بالجواهر على صفحات السطور
لما حوى من التحقيقات الرائقة والتدقيقات الدائقة الشارحة للصدور حيث
أودعه مؤلفه من المقاصد والفوائد والآثار ما لا يدخل تحت حصر ولا يحيط
بكمها أحد من أهل العصر كيف لا ومؤلفه مجتهد الزمان نادرة الاوان
الامام المشتهر في الاصول والفروع المقتدر في كل الفنون كاشم - له تاليفه الجمه
وتعانيه المهمه المرموقة بالعبون شيخ الاسلام وتاج المحققين فابغة زمانه سيدنا
ومولانا العلامة الشيخ محمد بن علي الشوكاني نفعه الله ببرحمته بجانب غير الخلق أجمعين
وقد تم فيه من الاحاديث الواردة الصحيحه ما لم يفرغ عليه الامام العلامة أبو البركات محمد
الدين عبد السلام مصنف المتن الصحيح (أسرار منقأ الاخبار) الذي أفرغ فيه كل
القرينه وجمع فيه الاحاديث النبويه المشقة على أصول الاحكام التي هي مستند
كل امام وبالجملة فهو الشرح السابق في الميدان ينظر اليه با كبير النظر ذوو البصيرة
من الفضلاء ذوي القلوب المستنيرة وقد تم طبعه على أكمل الحالات في مطبعة
بولاق الميرية الكبرى المستكملة بجميع الادوات فيم زبنة اجراء على غاية من التحصين
والاتقان نتج اقبه الامه على مدى الازمان (وقد زاده) رونقا وبها وبهجته
ما زين هوامشه والطرز بانواع اللطائف والتحقيقات الغرر من الشرح المسمى
بعون الباري لحل أدلة البخاري على التبريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح
المشتهر بالزيدي مختصر البخاري وهو شرح لم ينسج على منواله ولا يتكرر أحد
على مثاله فهو أعذب من الرحيق على منادمة الرقيق واهل الأمن الورود على حياض
الوعود وأشهى من غر الرياض وأحلى من الناعسات المراض لانه حوى من الدقائق
وأحرز من الرقائق ما لا يدركه أحد العصرين من المدينين والاقايقين فانه أبان

مخدرات الافكار وأبرز عرائس الابدكار وجمع ما تفرق في غيره من المؤلفات وفاق
 بالعرض للمذاهب مع غاية التحقيقات والقواعد الاصولية والفروع الاجتهادية
 فلا يدرك شأوه الفحول وقد برز في الوجود على أكمل طبع وأجمل وضع مع مأمول
 كيف لا وموافق العلامة الاوحد العلم المفرد خاتمة الفضلاء المحققين ونادرة أهل
 العصر أجمعين الذي يرجع اليه في المشكلات وتشد اليه الرحال في المهمات
 الجامع بين الفضيلتين فضيالي العلم والنسب الشريفين الخاتمة تبقوا السيف والقلم
 ذوالدولة والعزالاتم السيد الهمام الامجد المؤيد بنصر مولاه الباري الشريف
 الحبيب أبي الطيب السيد محمد صديق بن حسن الحسيني القنوجي البخاري ملاك
 ملكته هو بالاحبالا قطار الهندية حرسه الله وبلغه الاماني بجواهر البرية فهكذا
 تكون الملوكة وهكذا يكون صراطها المستقيم المسلول من الاشتغال بالعلم الشريف
 وحمل الشريعة الغراء التي ينال بها كل قدر منيف لانهم السكواكب المقتدى بهم
 ان أدلت الاقمار الهادون للامة الذين ينال بهم كل عز ورفعة ونفاز كما قيل في هذا
 القبيل

أنتم تلوون كواكب علم • في اقتداء ان غابت الاقمار
 يا حبا لله دولة قد حوتكم • كل عز وزاد فيه القفار

وكان طبع هذين الكتابين العظيمين الجليلين النافعين على طرف ذات السماوات
 الثقية الثقيمة ربة الفواضل والفضائل التي ديدن صاحب العلوم ونشر ما ينفع في الدين
 والدينامن هاتيك الرسوم فقد ظهرت نفعاتها في مصرنا وعادت بالفوائد العميمة
 على أهل عصرنا فهي صاحبة السعد والمجد الانبيل الوارثة السيادة عن أصولها جليل
 عن جليل الشهيرة بحسن الاخلاق والشيم السنية وكل خصلة من خصال الاجلال
 الملكة المنفخمة والرئيسة المعظمة نواب شاهجان بيكم ملكة مدينة هو بال ادام الله
 عزها وسعدها ونفحها ومجدها ووقفها الى أمثال هذه النيرات التي تذكرك على مدى
 الدهور وتنال بها الاجور وترتقي بها اعلى القصور ومحاسن تمام طبعهم الاجتهاد
 العلامة الفاضل والرحلة الكامل الخاتمة كل خصلة علمية المحترم الشيخ أحمد الباي
 الحامي أحد الفضلاء الازهرية وكيل نفقة هذا الكتاب ثم الله المقاصد ولا زال
 ينشر بين أظهرنا أمثال هذه العوائد فانجح المرام وقاح مسلك الختام وصلى
 الله وسلم على سيد الاولين والاخرين واسطة عقد النظام وعلى آله واصحابه بدور اقام
 الذقير الى الله عز شأنه محمد بن عبد الرحيم بن مسعود الطهطاوي
 خادم العلم الشريف بالازهر المعمور

ومن قرطه - مامعدن اللطائف وكذا المعارف والعوارف بهجة الادب وأوحد
 النبلاء أحدهم شاهير الجامع الازهر الجليلي الشأن حضرة العلامة
 الشيخ احمد عبد الغني رضوان وهالك لذيل سلافه
 وشذى عجب برأعرافه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نحمدك يا من من علينا بنيل الاوطار من أسرار منتهى الاخبار وبعثت على رأس كل
 مائة من السنين من يجدد لهذه الامة أمر الدين والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 المبعوث بالدين القويم والشافي بزلال حديثه كل قلب سقيم وعلى آله الذين نصروا
 دينه بعون الباري فتتقى بصديقه مدحهم كل غادوسارى * (أما بعد) * فان أجل
 العلوم نفرا وأرفعها قدرا ما تعلق ببيان أنوار السنة النبوية وارتبط بعرفان أسرار
 الكلمات النبوية اذ في ذلك تأييد دعائم الشريعة وتشديد معالم مبادئ الرفيعة
 واحياء ما اندرس من شعائر الدين واهداء من ضل عن طريق الحق المبين وقد قبض
 الله هذا الامر في كل عصر من يقوم في تأييد الحق بحمل لواء النصر وكان من قبضه
 الله تعالى له - هذا الامر العزيز المثل الرفيع المثل الامامان الهمامان والعلمان
 الاوحدان والسيدان الكاملان والقمران الطالمان والبحران المتسلاطمان
 والطودان الشامخان اللذان هما على موارد مناهل العلوم وان افتقرتا بالتعليم
 والتعلم بمحققان وفي ارتضاع سدى المعارف وارتشاف كاس العوارف أخوان
 نديمان فهما كالفرقدين ولا أقول كأنهم الخالديان فلا يكا - ان في فضيلة ينترقان
 وكل أخ يفارقه أخوه * اعلم رأيك الا الفرقدان

وهما الملك المؤيد من الله تعالى باطافه الساري أبو الطيب صديق بن حسن بن
 علي الحسيني القنوجي البخاري واستاذ الممنوح من ربه بغير الاماني شيخ الاسلام
 محمد بن علي الشوكاني فاما الاول فقد شرح كتاب التجرىد العربي لاحاديث الجامع
 الصحيح به - هذا الشرح الذي ليس كمثل كتاب ولقد أتى فيه من علوم السنة بالعجب
 العجيب ففاق كل وجيز ووسيط وبسيط ودل على ان مؤلفه البحر الخضم المحيط
 وان له في سعة الاطلاع أقوى يد وأوسع باع مع فهم كاسبحر الحلال مما لم يحظر
 نظيره لاحديال وسماعون الباري لحل أدلة البخاري فله درهم ما عرفه بالمثون
 والاسانيد واعلم بالجوامع والمسانيد ولا غرو فكم الملك ملوك الكلام والكلام
 صفة المتكلم فما ظنك بعلم انضم الى ملك وسلطانه فما أحسن رونقه الباهر وما أحسنه
 فهذا عليه رونق العلم وحده * وهذا عليه رونق العلم والملك

فلا حرم الله المسكين من أمثاله وأناه جميع ما ربه وآماله وأما الثاني فانه شرح
 كتاب المنتقى للعلامة محمد الدين عبد السلام المعروف بابن تيمية الامام بهذا الشرح
 الذي سماه نيل الاوطار من أسرار منتهى الاخبار الدال على شدة معرفته بمائل
 الخلاف والوفاق وقوة استنباطه واستنتاجه ما تظاول اليه الاعناق وترقب

لما ان برق الاحداق وتنسكب في تحصيل شوارده موع الاتاق وتسابق اليه
فرسان التحصيل فلا يجد كل الى نيله من سبيل

وتب تسقط الاماني حسرى * دونها ما وراءها

فله من امام جليل وحبره - امام نبيل ادم الله عليه غيث احسانه وشه - له بقوه
وغفرانه وقصارى الامر انه ليس الهذين الكتابين نظير في هذا الباب عند ذوى العقول
الذكية والاياباب الكثرة فوائدهما مع شدة اختصارهما فجزى الله مؤلفيهما
الحسن الجزاء - اناته الوافرة وجمعنا معهما في دار الآخرة

الحمد لله ما أتى لنا طمعا * وما رجونا من فضاله وقعا
أنيل الاوطار - بقي بعد طاب * كلا وهذا يعون الباري قد شنعنا
مما نلنا ألف الشوكاني قطروى * ولا بد من البخارى حصه - معا
كنى بكل دايه - لأن صاحبه * أجل من كان بالعرفان مطاعا
لله فله من - برين قد كمالا * وفي - الله لا بدرا - ما طاعا
لله كم قد مدت أيديهم - ما - لا * جزاهم الله خير بالذي صنعنا
يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما * قد - ذلك فإراء كن - معا
والطبع في - صر لا تخشاك رفته * قد - الباس من - الى الخافه خلعا
فقلت مذ - لا طبعها أؤرخه * بعنتى طيب الاتقان قد طبعها

١٨٦ ٥٨٣ ٠٢١ ٥٠٧

سنة ١٢٩٧

وهذا ما قرطه سما به أديب مصره ونشوة سلافة عصره بهجة الوقت ونخفة الزمان
العلامة الأمامي عثمان أفندي رضوان

والشمس وضحاها والقسم إذا تلاها ان كلا من هذين الكتابين كتاب مسطور
في رق منشور يقول مطالعه مقتبسا أنوار وصفه لا يأتية الباطل من بين يديه ولا
من خلفه وهل يأتي بمثل الزمان أو هل أتى على الانسان لا والذي خلق الانسان علمه
البيان لقد أعرب بشهادة يعرب وخطان واقام على وجوه الاجاز آيات يينات فان
لم تصدقوا به فانوا بعشر سور مثله منتريات فلنل مؤلفه بلاغة يجب التسليم ويتعين
الانقياد اليه فصاحه من كل ذي قلب سليم فهكذا هكذا تكون كتب الاحاديث
النبوية وهكذا هكذا ترفل عرائس البلاغة محتسلة في الحلل العبقريّة وهما في
الحديث غاية وفيهما الكفاية أو هل بعد نيل الاوطار يكون لشئ ما انتظار وبعون
الباري هما بلوغ المرام للفضلاء وانحساف النبلاء وكفى بهذين المؤلفين من مؤلفين
ومؤلفين ما من مؤلفين فقه در الاسماء الشوكاني قدسار بفضل له الركب القماني
ولعمري فيكم في العلم أفادونفع ولوتره الدهر بغير أبي الطيب الحسيني ما شفع فما
هو الاشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء وحقيقة كما تكون الا كما تكون
الابناء ولما ليس نيل الاوطار بالطبع حلة الجمالة وغدا بعون الباري كانه البدر
وهوله الهالة قلت ما دحا حسن وضعهما ومؤرخا عام طبعهما وان لم أكن من فرسان
هذا الميدان وأنا الفتيار اليه سبحانه عثمان عبد الغني رضوان

ساجع اليمن بالبراءة غنى * في رياض من البلاغة غنا
معربا بالماضي صحيح أحاديث * قد عاينته في فرادى ومنشئ
حيث نيل الاوطار بالطبع وفي * مفرد في الجمال حسا ومعنى
بعد نيل الارطار ما من كتاب * في صحيح الحديث يعنى ويقفى
للامام الشوكاني جل مقامه * من امام والكل منه أدنى
من يضاهى محمد اعند ربى * وعليه في محكم الذكر أئني
بالكتاب المبين جاء ولانا * حين أن جاء فابه آمنا
واستفارت بدوره بسناها * فازاحت لبيل الجهالة عنا
وأرتنا صوغ المعاني عقودا * وعلى حسن سبكها عودتنا
لم يدع مجبرا محمدا لا * جاء نامنه مظهر ما استكنا
وبتحقيق الحق كم قد أرانا * منه حسن الارشاد أبافنا
شرح الصدر شرحه للمباني * بعان في اللطف تشبي المعنى
يسترق القول منه باظرف * صير الحسر للبراعة فنا
قد كساه الطبع الجليل جمالا * وبعون الباري قد ازداد حسنا
ان عون الباري عليه بهاء * هالة البدر في كمال وأسنى
أو سواريزه وبقائمه أو * ثمرات من فوق غصن يحيى

ياله ياله **كتابا عظيما** * ايس مافي الزمان يحكيه وزنا
 ما بدا في فن الحديث بدقعا * ببيان الامعانية تنفي
 جرت ذيل القمار هجبا على ما * صنف الغير من قديم وأغنى
 ورواه كما علمنا **كتيبا** * بصحيح الاسناد فضلا ومنا
 ما هجيب وانه للحسيني * وأبي الطيب الذي جعل شانا
 ونعالي كما ترى عن تظير * في جملة الكمال وازداد عينا
 صادق الوعد بالوفاء منه طبعها * وأبو الطيب المسمى المكفي
 من رضاه في الملوك جميعا * وهو ابن الحسين يانم لبنا
 لم يدع في الانام عدلا لكسرى * ولدى الجود فاق معناه معنا
 ما يجاريه من يجاريه الا * صير الهام منه لاسيف رهنا
 من يحاكيه في الوري وهو فرد * شاديت العلا وأسس مبني
 أبدل النقي والضلال رشادا * وكذا الخوف في نواحيه أمانا
 وتباهت به بهم وبال لما * فرض العدل منه فينا وسنا
 وبعون الباري بدوم علاه * لالي غاية وما هو به في
 مزارأياه منه بالطبع قلنا * أدرك الطبع منتهى ما نفي
 عات شاهجان بيكم فيه * انه في كل المالك يعنى
 فاعتنت بالانفاق طبعها عليه * ايم الجميع دون استئنا
 بالهام **كتيبا** بهم وبال صارت * مذكولتها في ارتقاء تم في
 أحكمت فيها حكمها وأقامت * لاهم الى فيها من العدل ركا
 والحسيني بنت به نسم كفوا * قد اقامته بالنيابة صونا
 وكفى شاهدا وأقوى دليل * بالكاتبين لالذي قد قلنا
 فنبيل الاوطار كان مرادى * وبعون الباري أرى المتهنى
 وهما في الحديث أعلى وأعلى * أبوا زيم ما السوى لا وأنى
 لبسا طبعها حلة الحسن لما * سمع الدهر بالذي كان ضلنا
 ثم لما تكامل الطبع لظنا * فيه ما بالغ النهاية حسنا
 قات في نار يحيم مايت شعور * راق شكلا ورق مبني ومعنى
 طبع نبيل الاوطار أنهمى بغير

٠٨١ ٠٩٠ ٢٤٨ ٠٦٦ ٨١٢

سنة ١٢٩٧

حيث عون الباري به راق يمنا

٠١٨ ١٢٦ ٢٤٤ ٠٠٧ ٣٠١ ١٠١

سنة ١٢٩٧

(ولبعض فضلاء الهند تقريرا انضرم النصار

على نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار)

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

الحمد لله الذي شرح بعارف عوارف السنة النبوية صدورا ولبائنه ورقوح بسماع
أحاديثها الطيبة أهل وداده واصفياته فشرح بمرئيه في رياض روضة قدسه
وشانه أجمده على ما وفق من ارشاده وأمدى من آلائه وأشكره على فضله المتواتر
الوافر وأسأله المزيد من عطائه وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له المنفرد في
صمديته بعز كبريائه موصل من انقطع اليه الى حضرة قربه وولائه ومدرجه
في سلسله خاصته وأحبابه وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله المرسل بكمج القول
وحسنه رحمة لاهل أرضه وسمائه الماسي للمختلف الموضوع بشوارق بوارق لآلائه
فانشرت مشكاة مصباح نيل الاوطار من أنوار شريعته وأنبأته صلى الله عليه وسلم
وعلى آل وأصحابه وخلائقته (وبعد) فان علم السنة النبوية بعد الكتاب العزيز أعظم
العلوم قدرا وأرقاها شرفا ونفرا اذ عليه مبني قواعد أحكام الشريعة الاسلامية
وبه تظهر تفاصيل مجلات الآيات القرآنية وكيف لا مضمرة عن لا ينطق عن الهوى
ان هو الا وحى يوحى فهو التفسير للكتاب وانما • نطق النبي لنبيه عن ربه

وان كتاب نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار للامام الرباني والحافظ الصمداني
محبي السنة وقامع البدعة محمد بن علي الشوكاني العياشي الصنعاني قد أظهر من
كنوز مطالبها العالمة ابريز البلاغة وابرز حازقة صب السبق في ميدان البراعة
وأحرز وأقى من القوائد بمالم يسبق اليه ولا هرج أحد عليه فانفرد بكثرة فرائد
القوائد وزوائد العوائد فلذا رجح على غيره من كتب هذا الفن وتحركت بالثناء
عليه ألسن اولى التحقيق والنظن واطما ازاذا الشوق الجاوز حده الطوق الى
الوقوف على هذا الكتاب واستجلاء عرائس فوائده الخبئة في فضون الابواب لاسيما
نبلاء العصاة الحديثية أولى الآراء السديدة والاخلاق السنية ولما لم يكن في بلاد
الهند متيسرا ولا أحد له من علماته متذكرا وعز وجوده في هذه البلاد واعيا
طلابه طلبة الحديث الامجاد حتى انغلقت دون مرامهم أبوابه وعجزت عن اكسابه
ذات يدهم وتعدت اسبابه فحينئذ توجهت عناية مولانا الامام والسيد الهام
أبو السطين الحائز للشرفين صدر العلماء الاعلام المسنين وعدة المحدثين المعتمدين
شريف التجار عظيم المقام الذي اقتضت به بهو بال على جميع الاقطار وانتشرت
بوجوده علوم السنة والاعمال النواب والاجاه أمير الملك السيد صديق حسن خان
بهادر لازال مشرفا بذكر كاله الباهر الاولي والاخى بقول القائل المفاخر

أنتم الخليفة منقادة • اليه تجرأ ذباها

فلم تك تصلح الاله • ولم يك يصلح الاله

الى تحصيل هذا الكتاب بالجد والاجتهاد وبذلك فيه نفاس الاموال الجياد فوجه

الشيخ العلامة القاضي حسين بن محمد بن الانصاري البغلي بلغه الله جميع الاماني
 ببذل وسعه في التصحيح عن ذلك المطلب الى ديار العرب فليكن الشيخ المذكور منتميا
 همته الى انجاح ذلك المرام وباذلا وسعه وسعيه التام الى ان يسر الله بهداه من
 الزمان هذا الكتاب بفضل العزيز الوهاب وكان من حسن الاتفاق لبخعة صحيحة مقررة
 على مؤلفها من زينة بعض الحقائق وزيادات اثبت بقلم مصنفها فلم يصل الشيخ
 حسين المذكور من ديار العرب بهذا الشرح الى هذه الديار وتحت برؤيته الانتظار
 تنافس فيه المتنافسون ورغب فيه الطالبون واستشرفت اليه نفوس كثير من
 العلماء والفضلاء وتسارع الى طلب الاستفادة منه جم غفير من الاذكياء والقبلاء ومن
 حيث انه نسخة واحدة ولا يتم بها الكل طالب وراغب عوم الفائدة مع كبر حجمه
 وغزارة علمه ولا يكمل المراد ولا يتم تنفعه للعباد من حاضر وباد الا بيسر طبعه ليقطف
 كل عارف من غرات فوائده بهديته ولما وقفت عليه ربة الحاسن والفضائل الجسيمة
 شمس الاقبال ما كتبتهم ويا من تحت بالثناء عليهم الافواء وبلغت من كل وصف
 جميل منتهى فواب شاهجان بيكم صاحبه ادام الله تعالى اقبالها وبارك فيها وفي اولادها
 واحنادها عن اهلها ان يطبع فارسلته الى دار الطباعة العامة الزاهية القاهرة بمحروسة
 مصر القاهرة التي هي بحسن الطبع ودقة التصحيح معروفة مشهورة وفضائلها
 مذكورة مأثورة ابعثه ويتضح انظره ويتيسر على الطلاب تحصيله ويتضح
 لكل طالب وراغب طريقة وسيله فعمى ان يكون ذلك ذراوذا اذ هو المقصد
 الاعلى الجليل والمقصد الاسنى الجميل فطبع به الجفاء في هذا الزمان غرة وللصدور
 به انشراح وللمعيون قره حيث طبع على الوجه الرضى الجميل وقوبل حتى تصح على
 نسخة مصنفه أثابه الله الثواب الجزيل والحمد لله الذي نعمته تتم الصالحات وصلى
 الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين

* (فهرسة الجزء الاول من نيل الاوطار) *

صفحة	
١٤	(كتاب الطهارة)
١٤	* (أبواب المياه) *
١٤	باب طهورية ما البحر وغيره
١٩	باب طهارة الماء المتوضأ به
٢٢	باب بيان زوال تطهيره
٢٥	باب الرد على من جعل ما يغترف منه المتوضي بعد غسل وجهه مستعملا
٢٦	باب ما جاء في فضل طهور المرأة
٢٨	باب حكم الماء اذا لاقته النجاسة
٣٤	باب أسرارها
٣٥	باب سور الهير
٣٧	أبواب تطهير النجاسة وذكر ما نص عليه منها
٣٧	باب اعتبار العدد في الولوج
٣٨	باب الحث والتعرض والعفو عن الأثر بعدهما
٤١	باب تعين الماء لازالة النجاسة
٤١	باب تطهير الارض النجسة بالمسكثرة
٤٤	باب ما جاء في أسفل الفعل تصديه النجاسة
٤٥	باب نضح بول الفلام اذا لم يطم
٤٨	باب الرخصة في بول ما يؤكل لحمه
٥١	باب ما جاء في المذي
٥٢	باب ما جاء في المنى
٥٥	باب ان ما لا نفس له سائل لم ينجس بالموت
٥٦	باب في أن الآدمي المسلم لا ينجس بالموت ولا شعره وأظفاره ولا انفصال
٥٧	باب النهي عن الاتقاء بجلد ما لا يؤكل لحمه
٥٩	باب ما جاء في تطهير الدباغ
٦١	باب تحريم اكل جلد الميتة وان دبغ
٦٢	باب ما جاء في نسخ تطهير الدباغ
٦٤	باب نجاسة لحم الحيوان الذي لا يؤكل اذا ذبح
٦٥	(أبواب الاواني)
٦٥	باب ما جاء في آنية الذهب والفضة
٦٧	باب النهي عن التضييب بهما الا يسير الفضة
٦٨	باب الرخصة في آنية الصنفر ونحوها

باب استنجاب بمخمير الاواني	٦٨
باب آنية الكفار	٦٩
(أبواب أحكام التخلي)	٧٠
باب ما يقول المتخلي عند دخوله وخروجه	٧٠
باب ترك استنجاب مدفعية كراهية	٧٢
باب كف المتخلي عن الكلام	٧٢
باب الاداء والاستتار للمتخلي في الفضاء	٧٣
باب من حصى المتخلي عن استقبال القبلة واستدبارها	٧٥
باب جواز ذلك بين البنين	٧٨
باب ارتداد المسكين الرخو وما يكره المتخلي فيه	٨١
باب البول في الاواني للحاجة	٨٤
باب ما جاء في البول قائما	٨٥
باب وجوب الاستنجاب بالحجر أو الماء	٨٨
باب النهي عن الاستجمار بدون الثلاثة الاحجار	٩١
باب في الحاق ما كان في معنى الاحجار	٩٢
باب النهي عن الاستجمار بالروث والرمة	٩٤
باب النهي أن يستنجي بقطوع أو بماله حرمه	٩٥
باب ما يستنجي به لجهاسته	٩٥
باب الاستنجاء باليابس	٩٦
باب وجوب تقديم الاستنجاء على الوضوء	٩٨
(أبواب السواك وسنن الفطرة)	٩٥
باب الحث على السواك وذكريات كراهية	٩٩
باب تسوك المتوضئ بأصبعه عند المضمضة	١٠٢
باب السواك للصائم	١٠٣
باب سنن الفطرة	١٠٥
باب الختان	١٠٨
باب أخذ الشارب واعفاء اللحية	١١١
باب كراهية تنف الشيب	١١٣
باب تغيير الشيب بالحناء والكم ونحوهما وكراهية السواد	١١٣
باب جواز اتخاذ الشمر وكراهية استنجاب تقصيره	١١٨
باب ما جاء في كراهية القرع والرخصة في حلق الرأس	١٢٠
باب الاكتمال والادهان والمقطيب	١٢٢

باب الاطلاء بالنورة	١٢٥
(أبواب مصفة الوضوء فرضه وسننه)	١٢٦
باب الدليل على وجوب النية له	١٢٦
باب التسمية للوضوء	١٢٩
باب استحباب غسل اليدين قبل المضمضة وتأكيده انوم الليل	١٣٢
باب المضمضة والاستنشاق	١٣٤
باب ما جاء في جواز تأخيرهما على غسل الوجه واليدين	١٣٩
باب المبالغة في الاستنشاق	١٤٠
باب غسل المسترسل من اللحية	١٤٢
باب في أن اتصال الماء الى باطن اللحية الكثرة لا يجب	١٤٣
باب استحباب تغذيل اللحية	١٤٤
باب تعاهد المأقين وغيرهما من غصون الوجه بزيادة ما	١٤٦
باب غسل اليدين مع المرفقين واطالة الفرة	١٤٧
باب تحريك الخاتم وتحليل الاصابع وذلك ما يحتاج الى ذلك	١٤٨
باب مسح الرأس كله وصفته وما جاء في مسح بعضه	١٥٠
باب هل يسن تكرار مسح الرأس أم لا	١٥٣
باب أن الاذنين من الرأس وانهم مائسان بمائه	١٥٥
باب مسح ظاهر الاذنين وباطنهما	١٥٧
باب مسح الصدغين وانهم مائسان الرأس	١٥٧
باب مسح العنق	١٥٨
باب جواز المسح على العمامة	١٥٩
باب مسح ما يظهر من الرأس غالباً مع العمامة	١٦٢
باب غسل الرجلين وبيان أنه القرض	١٦٢
باب التيمم في الوضوء	١٦٥
باب الوضوء مرة ومرتين وثلاثاً وكرهه ما جاوزها	١٦٦
باب ما يقول اذا فرغ من وضوئه	١٦٨
باب الموالاة في الوضوء	١٦٩
باب جواز المعاونة في الوضوء	١٧٠
باب المتبدل بعد الوضوء والغسل	١٧١
(أبواب المسح على الخفين)	١٧٢
باب في شرعيته	١٧٢
باب المسح على الموقين وعلى الجوربين والتعلين جميعاً	١٧٥

باب اشتراط الطهارة قبل اللبس	١٧٦
باب توقيت مدة المسح	١٧٩
باب اختصاص المسح بظهر الخلف	١٧٩
(أبواب نواقض الوضوء)	١٨١
باب الوضوء بالخارج من السبيل	١٨١
باب الوضوء من الخارج النجس من غير السبيلين	١٨٢
باب الوضوء من النوم لا يسير منه على إحدى حالات الصلاة	١٨٥
باب الوضوء من مس المرأة	١٨٩
باب الوضوء من مس القبل	١٩٢
باب الوضوء من لحوم الابل	١٩٥
باب المتطهر يشك هل أحدث	١٩٧
باب ايجاب الوضوء للصلاة والطواف ومس المصحف	١٩٨
(أبواب ما يستحب الوضوء لاجله)	٢٠٢
باب استحباب الوضوء مما مسته النار والرخصة في تركه	٢٠٢
باب فضل الوضوء لكل صلاة	٢٠٤
باب استحباب الطهارة لذكر الله عز وجل والرخصة في تركه	٢٠٥
باب استحباب الوضوء لمن أراد النوم	٢٠٧
باب تأكيده لذلك للجنب واستحباب الوضوء له لاجل الاكل والشرب والمداواة	٢٠٨
باب جواز ترك ذلك	٢١٠
(أبواب موجبات الغسل)	٢١١
باب الغسل من المنى	٢١١
باب ايجاب الغسل من القضاء الختانين ونسخ الرخصة فيه	٢١٣
باب من ذكر احتلاماً ولم يجد بالاً أو بالعكس	٢١٦
باب وجوب الغسل على الكافر إذا أسلم صوابه ٢١٧	٢٢٥
باب الغسل من الحيض صوابه ٢١٨	٢٢٦
باب تحريم القراءة على الخائض والجنب صوابه ٢١٨	٢٢٦
باب الرخصة في اجتناب الجنب في المسجد ومنعه من اللبس فيه إلا أن ينوضاً	٢٢٨
صوابه ٢٣٠	
باب طواف الجنب على نسائه بغسل وبإغسال صوابه ٢٢٣	٢٣١
أبواب الاغسال المستحبة صوابه ٢٢٣	٢٣١
باب غسل الجمعة صوابه ٢٢٣	٢٣١
باب غسل العبدین	٢٢٩

- ٢٢٩ باب الغسل من غسل الميت
 ١٣١ باب الغسل للأحرام وللوقوف بعرفة ودخول مكة
 ٢٣٣ باب غسل المستحاضة لكل صلاة
 ٢٣٥ باب غسل المغمى عليه إذا أفاق
 ٢٣٥ باب صفة الغسل
 ٢٣٩ باب تعاهد باطن الشعور وما جاء في نقضها
 ٢٤٠ باب استحباب نقض الشعر وغسل الخيض وتبعية أثر الدم فيه
 ٢٤١ باب ما جاء في قدر الماء في الغسل والوضوء
 ٢٤٣ باب من رأى التمدد بذلك استحباباً أو أن مادونه يجزى إذا سبغ
 ٢٤٣ باب الاستئذان عن العين للمغتسل وجواز تجرده في الخلوة
 ٢٤٥ باب الدخول في الماء بغير أزار
 ٢٤٥ باب ما جاء في دخول الحمام
 ٢٤٦ (كتاب التيمم)
 ٢٤٧ باب تيمم الجنب للصلاة إذا لم يجد ماء
 ٢٤٧ باب تيمم الجنب للجرح
 ٢٤٨ باب الجنب يقيم لخوف البرد
 ٢٤١ باب الرخصة في الجماع لعدم الماء
 ٢٥٠ باب اشتراط دخول الوقت للتيمم
 ٢٥٢ باب من وجد ما يكفي بعض طهارته يستعمله
 ٢٥٢ باب قعين التراب للتيمم دون بقية الجاهلات
 ٢٥٣ باب صفة التيمم
 ٢٥٦ باب من تيمم في أول الوقت وصلى ثم وجد الماء في الوقت
 ٢٥٧ باب بطلان التيمم بوجدان الماء في الصلاة وغيرها
 ٢٥٧ باب الصلاة بغير ماء ولا تراب عند الضرورة
 ٢٥٨ أبواب الخيض
 ٢٥٨ باب بناء المعتادة إذا استحيضت على عادتها
 ٢٦٠ باب العمل بالتغيير
 ٢٦١ باب من تحيض ستاً أو سبعاً لنقد العادة والتغيير
 ٢٦٣ باب الصفرة والكدر بعد العادة
 ٢٦٤ باب وضوء المستحاضة لكل صلاة
 ٢٦٥ باب تحريم وطء الحائض في الفرج وما يباح منها
 ٢٦٧ باب كفارة من أتى حائضاً

باب الحائض لا تصوم ولا تصلي وتقضى الصوم دون الصلاة	٢٦٩
باب سؤار الحائض وموآكلها	٢٧٠
باب وطء المستحاضة	٢٧١
كتاب النفاس	٢٧٢
باب أكثر النفاس	٢٧٢
باب سقوط الصلاة عن النفاس	٢٧٣
(كتاب الصلاة)	٢٧٣
باب اقتراضها ومق كان	٢٧٣
باب قتل تارك الصلاة	٢٧٦
باب حجة من كفر تارك الصلاة	٢٨٠
باب حجة من لم يكفر تارك الصلاة ولم يقطع عليه بخلاو في النار ورجاله ما يربو	٢٨٢
لاهل البكائر	
باب أمر الصبي بالصلاة تقريرا لا وجوبا	٢٨٦
باب ان الكافر اذا أسلم لم يقض الصلاة	٢٨٧
(أبواب المواقيت)	٢٨٨
باب وقت الظهر	٢٨٨
باب تجهيلها وتأخيرها في شدة الحر	٢٩١
باب أول وقت العصر وآخره في الاختيار والضرورة	٢٩٣
باب ما جاء في تجهيلها وتأخيرها مع الغيم	٢٩٦
باب بيان ان الوسطى وما ورد في ذلك في غيرها	٢٩٨
باب وقت صلاة المغرب	٣٠٥
باب تقديم العشاء اذا حضر على تجهيل صلاة المغرب	٣٠٧
باب جواز الركنين قبل المغرب	٣٠٩
باب في ان تسميتها بالمغرب أول من تسميتها بالعشاء	٣١١
باب وقت صلاة العشاء وفضل تأخيرها مع مراعاة حال الجماعة الخ	٣١١
باب كراهية النوم قبلها والسهر بعدها الا في مصلحة	٣١٥
باب تسميتها بالعشاء والعمة	٣١٧
باب وقت صلاة الفجر وما جاء في التغليس بها والاسناد	٣١٨
باب بيان أن من أدرك بعض الصلاة في الوقت فانه يتمها وجوب المحافظة	٣٢٢
على الوقت	
باب قضاء الفوائت	٣٢٥
باب الترتيب في قضاء الفوائت	٣٢٩

(أبواب الاذان)	٣٣١
باب وجوبه وفضيلته	٣٣١
باب صفة الاذان	٣٣٥
باب رفع الصوت بالاذان	٣٤٤
باب المؤذن يجعل أصبعه في أذنيه ويلوي عنقه الخ	٣٤٥
باب الاذان في أول الوقت وتقديمه عليه في الفجر خاصة	٣٤٧
باب ما يقول عند سماع الاذان والاقامة وبعد الاذان	٣٥١
باب من أذن فهو يقيم	٣٥٥
باب الفصل بين النداءين بجملة	٣٥٧
باب النهي عن أخذ الاجرة على الاذان	٣٥٧
باب فمن علمه نوات ان يؤذن ويقيم للأولى ويقيم لكل صلاة بعدها	٣٥٨
(أبواب ستر العورة)	٣٥٩
باب وجوب سترها	٣٥٩
باب بيان العورة وحدتها	٣٦٠
باب من لم ير الفخذ من العورة وقال هي السواك فقط	٣٦٢
باب بيان ان السرة والركبة ليستا من العورة	٣٦٢
باب أن المرأة الحرة كلها عورة الا وجهها وكفها	٣٦٥
باب النهي عن تجريد المنسكين في الصلاة الا اذا وجد ما يستر العورة وحدها	٣٦٧
باب من صلى في قميص غير من رتبته ومنه عورته في الركوع أو غيره	٣٧٠
باب استحباب الصلاة في ثوبين وجوازها في الثوب الواحد	٣٧١
باب كراهية اشتمال السماء	٣٧٣
باب النهي عن السدل والتأثم في الصلاة	٣٧٤
باب الصلاة في ثوب الحرير والغصب	٣٧٥
(كتاب اللباس)	٣٧٨
باب تحريم لبس الحرير والذهب على الرجال دون النساء	٣٧٨
باب في ان اقتراش الحرير كلبسه	٣٨٢
باب اباحة يسير ذلك كالعلم والرقعة	٣٨٢
باب لبس الحرير للامريض	٣٨٤
باب ما جاء في لبس الخنز وما نجس من حيرو غيره	٣٨٥
باب نهى الرجال عن المعصفر وما جاء في الاحمر	٣٨٩
باب ما جاء في لبس الابيض والاسود والاخضر والمزفر والملونات	٣٩٥
باب حكم ما فيه صورة من الثياب والبسط والستور والنهي عن التصوير	٣٩٧

صفحة

- ٤٠٠ باب ما جاء في لبس القميص والعمامة والسراويل
 ٤٠٥ باب الرخصة في اللباس الجليل واستحباب التواضع فيه وكراهة الشهرة
 والاسباب
 ٤١١ باب نهى المرأة ان تلبس ما يمجى بدنها أو تشبه بالرجال
 ٤١٤ باب التيامن في اللبس وما يقول من استجد فوبا

• (تمت) •

(فهرست عمون الباری لهذا الجزء)

صفحة

- ٣٧ كيف كان بدء الوحي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ١٣٦ كتاب الايمان
 ٢٥٩ كتاب العلم
 ٣٦٣ كتاب الوضوء

• (تمت) •

• (بيان ما وقع في طبع الجزء الاول من كتاب نيل الاوطار من تحريف لفظ
أو خطا حرف وقد تركنا الخطأ الذي يتبادر اليه ذهن كل ناظر فيه
وأخذنا منه ما علمناه ضروري الاخذ) •

صفحة	سطر	خطا	صواب
٢	٤	ذلال	زلال
٦	٤	فان	فانه
٨	١٢	صفة	صيفة
=	٢٩	يرجع	ترجع
١٢	٨	المحدثين	المحدثين والفقهاء
=	٢٥	مشاحة	مشاحة
١٥	٢٨	لم يتفرد	لم يتفرد
١٧	٢٨	لسائل	للسائل
١٨	١٢	البخارى	للبخارى
١٩	٨	تغبوا	تغلبوا
=	٢٦	ادا	اذا
٢٠	١٩	لى	الى
٢١	١٩	لتى	التى
٢٢	٥	اللغة و	اللغة وبين
=	١٨	فحسبكم ان	فحسبكم ان
٢٥	٢٢	لامور	الامور
٢٦	٩	اترمذى	الترمذى
=	٢٥	لاحديث	الاحاديث
٢٧	٢١	لمصنف	المصنف
=	٢٨	اباره	أبادره
٢٨	١٢	عده	بعده
=	١٤	دالامه	أذالاقته
=	١٩	عذر	عذر
=	٢٤	للون	اللون
٢٩	٣	نويان	نويان
٣٠	٤	الخطير	الخطير
٣١	٤	عنه عن عبد الله بن	عنه عن عبد الله بن عبد الله بن
=	١١	عبيد الله بن	عبيد الله بن عبد الله

صبيحة	سطر	خطا	صواب
١١٥	٩	حقى	حقى اذا
•	١١	يكرمه	نكرمة
•	٣١	وا.	رواه
١٢١	١٠	آخذها	أجزها
=	١٥	باقى	ماقى
=	٢٠	الشرك	الشرك
١٢٢	٧	عند	عند النساء
١٢٨	٢٩	تغيير	تغيير
١٣٧	١٠	سليمان	سليمان بن
١٤١	٩	وعاصم	وأبو عاصم
١٤٢	٢٧	سقى	حقى
١٤٤	٢	تقرء	تقرء
•	٢٩	بالفظ كان	بالفظ كان يخال لميته ويدل على عارضيه
			وفى لفظ كان
١٥٧	٦	لقطان	القطان
١٥٩	٢٩	اعمامة	العمامة
١٦٧	٥	محي الدين	محي الدين النووى
١٦٨	٢٤	الثانى	الثانى من
=	٢٧	الاسناد	الاسناد •
١٦٩	٢٠	قلميه	قدمه
•	٢٢	يجير	يجير
١٧٥	٦	يسمع	منع
=	٢٣	أبي عيا	أبي عيسى
١٧٦	٢٣	بعلين	منعلين
١٩٢	٧	شمل	يشمل
١٩٣	١٨	العلاس	القلاس
=	٢٦	بسرة	بسرة أيضا

صواب	خطا	سطر	مصحفه
عن جابر بن	عن رجل عن	٩	١٩٥
هؤلاء وزاد الحسن البصري وأبا مجلز	هؤلاء	١٨	١٩٦
دبدناله و	دبدناو	٢٤	=
من	مر	٢١	=
ذا	ذى	٥	١٩٧
ذكره	أنكره	١٥	=
يحيى	ى	٣٠	٢٠١
هو	وهى	٢٠	٢٠٢
تحول	يحول	٩	٢٠٣
الحكمة فى الوضوء	الحكمة	١٠	٢٠٩
فاه	فا	٢٢	٢١٠
بين	س	١١	٢١٣
يحيى	اى	٥	٢٢٧
سعيد بن منصور	سعيد	١٧	٢٢٩
الظان	الخلق	=	٢٣٣
توجب	بوجوب	٣	٢٣٤
منها	منهما	٥	=
ستعرف	سيعرف	=	=
عيسى	عياه	٣١	٢٤١
واه	واهى	١٢	٢٤٣
عرو	عمر	٢٩	٢٤٨
المبالغة	البالغة	٨	٢٥٠
فذكره	وذكره	١٦	=
السراج	الشراح	١٩	=
سبق	سبق	١٣	٢٥١
فورد	فورا	٢٦	٢٥٥
سواده	واده	١٥	٢٥٦
الطبراني	الطبرنى	١٦	=
عمير	عمير	٢٢	=
رجالا	رجلا	٢٩	٢٥٧
التيم	لتيم	٢١	=
تصلى	بصلى	=	٢٥٨

صحيحة	سطر	خطا	صواب
٢٥٩	١٠	لعادة	العادة
"	١٨	التسير	التعسير
٢٦٠	٢٣	عائتها	عادتھا
"	٢٧	نوما	قوبا
٢٦٢	٦	الباء	القاء
٢٦٩	٥	النصف	نصف
٢٧٠	٢٥	سعيد	سعيد بن منصور
٢٧٥	٧	للراوى	للراى
٢٧٦	٤	نطوع	نطوع
"	٢٢	لجمهور	لجمهور الشريعة
"	٢٥	قصر	يقصر
"	٢٦	حد	الحد
"	٣٠	ان	ان
٢٧٧	٥	لشهادة	الشهادة
"	٢٩	حدثنا	حدثنا
٢٧٨	٧	فا	فان
"	٣١	كات	كادت
٢٨٠	٣	سمع	أسمع
"	٨	صلاة	الصلاة
٢٨٢	٤	الزيادة	الزيادة
٢٨٦	٣٠	الاخبار	الاجبار
٢٩١	٦	منهما	منها
"	١١	يضا	أيضا
٢٩٩	٢٣	المنبى	المنبى
٣٠٩	٧	التشوق	التشوق
٣١٠	٢٥	التعجب	التعجب
٣١١	١٢	السقاء	الشقاء
"	٢٨	العلية	العله
٣١٣	١٦	لا بالمدينة	لا بالمدينة
"	٣٠	لك	ذلك
٣١٧	٢١	لمنع	المنع
٣٢٢	٣٠	ملى	على

صواب	خطا	سطر	صفحة
الاحاديث	لا احاديث	٢٢	٣٢٥
وهم	وهو	٩	٣٢٦
الاشتغال	الاشتغال	٢٤	٣٢٩
فائقه	فائتة	١٨	٣٣٠
استصود	استصود	٢٨	٣٣١
بحديث	وحديث	٢٥	٣٣٢
تشوقا	تشوقا	٥	٣٣٣
المتشوق	المتشوق	٦	=
تصنع	نصنع	٢٨	٣٣٥
لرؤيا	الرؤيا	٥	٣٣٦
X	رواه أحمد	٩	=
لقصص	يقصد	١١	٣٣٤
يستدير	يستدير	١٣	=
يخرج اليه	يخرج	٢٤	=
يدعى	ندعى	١٦	٣٥٥
نقول	يقول	١٧	=
رواية	روايات	٢٨	=
أبي داود	أبي داود	٣٠	=
أخرجه	أخرج	٣	٣٥٦
لا فرق	افرق	٧	=
قال	قال	٢	٣٥٧
مسلم ولفظه	مسلم	٣	٣٥٩
نخذ الرجل	نخذ الرجل	٣١	٣٦١
أقوال	قوال	١	٣٦٢
يلزمهم	يلزمهم	=	٣٦٤
لم يذكر	لم يذكر	١٣	٣٦٧
فزره	فزره	٧	٣٧٠
أخرجه أيضا	أخرجه	٢٢	٣٧٥
ضعفه	ضعفه	=	=
الزبدية	لزيدية	٤	٣٧٦

صواب	خطا	سطر	حقيقة
لاستقل	لامستقل	٧	٢٧٧
مازعه	مازعه	٣١	=
الكتاب	الكتاب	=	٢٧٨
سماي	سماي	٣	٢٧٩
هند	د	٢٢	٢٨٠
حله	حله	٤	٢٨٢
السن	السن	٥	٢٨٢
جمعا	جمعا	٣١	=
محررم	محررم	٢٩	٢٨٤
مرفوعا بلفظ	مرفوعا	٦	٢٨٩
المعاني الملهي	الملاهي	١٣	=
X	البس	٥	٢٩١
كسوتها	كسوتها	٨	=
قضيتان	قضيتان	١٠	=
الحسن	أنس	٣١	٢٩٢
البقاء	البقاء	١٠	٢٩٣
منكبيه	منكبيه	٢٤	=
المسيب	السبب	٣١	=
يفسبه	يفسبه	=	=
الرد	الرد	٢٣	٢٩٤
التين	الع	٢٤	=
الموقى	الوقى	١٣	٢٩٥
برد	بر	٢٢	٢٩٥
يخلف	يخلف	٢٣	٢٩٦
نقش	نقش	٢٩	٢٩٧
الرؤساء	لرؤساء	٢٢	٢٩٨
خلفتم	خلفتم	٢٧	٢٩٩
تحيوا	تحيوا	٢٩	٤٠٠
بعت من	بعت	٢٧	=
تميلة	تميلة	٥	٤٠٢
مرو	مرو	٧	=

صواب	خطا	سطر	تعميقه
تملة	تملة	•	•
الواسعة	لواسعة	٢٨	•
ن	ن		•
يقورها	يفرزها	١٠	٤٠٥
ن	ن		•
التقوير	الفرز	١٣	•
تخير	صحر	٢٤	٤٠٦
قوب	قوب	٢٧	٤٠٧
قوبا	لوبا	٤	٤٠٨
بدنها	بدنها	٨	٤١٢
أرهما	أرهما	١٩	•
الرجل	لرجل	١٧	٤١٣
يتشبه	تشبه	٣	٤١٤

(تم بحمد الله وعونه)

• (بيان ما وقع في طبع الجزء الاول من كتاب عون الباري من تحريف اللفظ
أو خطا صرف وقد تركنا منه الذي يتبادر الى ذهن كل ناظر
فيه وأخذنا منه ما علمناه ضروري الاخذ) •

صبيغة	سطر	خطا	صواب
٤	٣	نذر	نزر
١٤	٢٧	محمد	محمد
١٦	٢١	اقتنى	اقتنى
٢١	٢١	ل	قال
٢٩	١	وحد	واحد
•	٣٤	المستغرق	المستغرق
٣١	١١	دفعنا	وقفنا
٤١	٢٢	السلي	المعلى
٤٣	٣٢	القواعد	القواعد
٤٦	٧	فتدخل	فتدخل فيه
٥١	٢٤	ترفع	ترفع
٦٢	٣٣	ربيع	ربيع الاول
٧٨	١١	لى	صلى
٨٩	٨	لجمل	المحمل
•	٢٧	ناهأ	أناه
١٤٦	٢	حسبا	حسا
١٤٧	٥	البكراى	البطراى
١٥١	١٧	لهلا	لهلا
١٦١	١٣	ايمن	الايمان
١٧٢	١	يقتر	يقتر
١٧٣	١٩	قال	قال
١٨٢	٤	ار	ان
١٨٣	٩	انما	انما
٢٠٧	٣٦	نقله	نقله
٢١١	١٨	طعموا	طعموا
٢١٥	٢٠	الاجماع	الاجماع على
٢٣٢	٥١	فقيهها	فقيه
٢٧٤	٦	نه	انه
٢٨٨	٢٨	لان	لان

صفحة	سطر	خطا	صواب
٢٨٩	١٣	ثلثة	ثلثة
٢٩٢	٣٥	سوة	سواء
٢٩٣	٢٧	أولاً تنقيد	أولاً تنقيد

• (تم بحمد الله وعونه) •

الجزء الاول من نيل الاوطار من أسرار منتقى
الاخبار لآمام المحققين شيخ الاسلام
والمسلمين محمد بن علي الشوكاني
نفع الله به القاصي
والداني

٢

وبهامشه كتاب عون الباري لحل أدلة البخاري للسيد الامام العلامة الملك المؤيد
من الله تعالى أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحلي القنوجي البخاري فسمع الله
تعالى في مدته وهو شرح كتاب التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح للعلامة
شهاب الدين أبي العباس الشيخ أحمد الشرجي الزبيدي نفعه الله تعالى برحمته
وأسكنه فسيح جنته

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

أحمدك يا من شرح صدورنا بنيل الاوطار من علوم السنه وأفاض على قلوبنا من
أنوار معارفها ما أراح عنا من ظلم الجهالات كل دجنه وجماها بحماة صفدوا
بسلاسل أسانيدهم الصادقة أعناق الكذابين وكفاهابكفاهة كفواعنها كف غير
التأهلين من المنتابين المرتابين فغدا معيها الصافي غـ يرمقه مذبذبا لا كدار وذلال
عـ ذنبها الشافي غير مكدر بالاقذار والصلاة والسلام على المنتقى من عالم الكون
والفساد المصطفى لجل أعباء أمرار الرسالة الالهية من بين العباد المخصوص
بالشفاعة العظمى في يوم يقول فيه كل رسول نفسى نفسى ويقول أناها أناها
القاتل بعثت الى الاجر والاسود أكرمهم بما قاله ما قاله انبي قبـ له ولاناها وعلى آله
المطهرين من جميع الادناس والارجاس الحافظين لمعالم الدين عن الانداس
والانطماس وعلى أصحابه الجالين باشعة بريق صوارهم دياجر الكفران الخائضين
بجبلهم ورجلهم لنصرة دين الله بيزيدى رسول الله كل معركة تتقاعس عنها الشجعان
(وبعد) * فانه لما كان الكتاب الموسوم بالمنتقى من الاخبار فى الاحكام مما لم يفسح
على يدبـع منواله ولا حرر على شكله ومثاله احد من الأئمة الاعلام قد جمع من السنه
المطهرة عالم يجتمع فى غيره من الاسفار وبلغ الى غاية فى الاحاطة بأحداث الاحكام
تقاصر عنها الدفاتر الكبار وشمل من دلائل المائـ له نفعه تفتى دون الظفر
ببعض اطوال الاعمار وصار مرجعا لجله العلماء عند الحاجة الى طلب الدليل
لا سيما فى هذه الديار وهذه الاعمار فانها تراجعت على مـ ورده العـ ذب انظار المجتهدين

الحمد لله العزيز الملك الجليل
الذى أرسل محمدا صلى الله عليه
 وآله وسلم بواضح الدليل وسواء
 السبيل وأذل لوطاته أهل
 الشرك والباطل وبعثه من
 خير القرون فى أشرف جيل
 واعز قبيل ونوه بقدره وقدرهم
 فى آى كثيرة من التنزيل وذلك
 منلهم فى التوراة ومثلهم
 فى الانجيل وأصلى وأسلم على
 من هوكل الكمال وجل الجلال
 وجله الجلال بالاجمال والتفصيل
 وعلى آله وصحبه وحزبه اهل
 الانوار ما نأح هدىل ورساء
 وطفيـ وبعد فقد طامـ
 خطر فى الخطاير السكيل والطبع
 العليل أن أعلق شرحا على كتاب
 جليل من كتب الاحاديث

الاجدية وصحيفة من صحف
السنن المحمدية وكان كتاب
الجامع الصحيح للخازني قد حاز
قصب السبق في مضمارة الاعتبار
وأظهر من صحيح الحديث وفوهة
مالم يسبق اليه ولا عرج أحد
عليه من الأئمة البكار ولذا
تراه مرجح على غيره من الكتب
بعد كتاب الله وأفضحت بالثناء
عليه السن العلماء الاعلام على
بصيرة منهم وانتباه لكني أجدني
أعجب عن مسرى هذا المسرى
وأبصرني أقدم رجلا وأؤخر
أخرى لصغري في نفسي عن
بلوغ ذروة هذه الامنة
وقصوري عن سبل جادة تلك
الرتبة العلية اذ أنا بعزل عن
هذا المنزل لاسما وقد أغنى
الحافظ الامام الحجة هادي الناس
الى المحجة أبو الفضل شهاب الدين
أحمد بن علي بن حجر الكفائي
المصري العسقلاني قدس الله
روحه وجعل في الفردوس
غبوقه وصبوحة عصابة المسلمين
عن قضاء هذا الدين الثميل
وأني عالم يأتي به أحد من الأئمة
المتنبيين فشي العليل وسقى
الغليل بماء السليل ومن ثم
حين قيل للقاضي أجتهد المطلق
العلامة الرباني شيخنا محمد بن
علي بن محمد الشوكاني اليماني
تؤلف كثيرا في السنة المطهرة
ولا تؤلف شرحا صحيح البخاري
اجاب بقوله لا هجرة بعد الفتح

وتسابت على الدخول في أبوابه اقدام الباحثين من المحققين وغدا ملجأ للنظار
ياورون اليه ومنزعا للهاربين من رق النقاب يدعولون عليه وكان كثيرا ما يتردد
الناظرون في محبة بعض دلائله ويتشكك الباحثون في الراجح والمرجوح عند
نعارض بعض مستندات مسائله جل حسن الظن بجاعة من جملة العلم بعضهم
من مشايخي على أن التصوامني القيام بشرح هذا الكتاب وحسنوا الى السلوك في
هذه المسالك الضيقة التي يتلون الخزيت في موعرات شعابها والهضاب فأخذت
في القاء المعاذير وأبنت تعسر هذا المقصد على جميع التقادير وقلت القيام به هذا
الشان يحتاج الى جولة من الكتب يعز وجودها في هذه الديار والموجود منها محجوب
بايدي جماعة عن الابصار بالاحتكار والادخار كما تجب الابكار ومع هذا فافوقاتي
مستغربة بوظائف الدرس والتدريس والنفس مؤثرة لمطارحة مهرة المتدربين
في المعارف على كل نفيس ولما كتبت قاصرة عن القدر المعتمد بر في هذا العلم الذي
قد درس رسمه وذهب أهله منذ أزمان قد تصرمت فلم يبق بايدي المتأخرين الا اسمه
لا سيما وثوب الشباب قشيب وردن الحداثة بما هم اخصيب ولا ريب ان لعلاو السن
وطول الممارسة في هذا الشأن أو فر نصيب فلما لم ينفعني الاكسار من هذه
الاعذار ولا خلصني من ذلك المطلب ما قدمته من الموانع البكار صممت على الشروع
في هذا المقصد المحمود وطمعت أن يكون قد أتيج لي أي من خدم السنة المطهرة
معدود وربما أدرك الظالع شأو الضليع وعد في جملة العقلاء المتعاقل الرقيع وقد
سلكت في هذا الشرح أطول المشروح مسلك الاختصار وجردته عن كثير من
التفريعات والمباحثات التي تفضي الى الاكسار لاسيما في المقامات التي يقل فيها
الاختلاف ويكثر بين أئمة المسلمين في مثلها الائتلاف وأما في مواطن الجدال والخصام
فقد أخذت فيها بنصيب من اطالة ذبول الكلام لانها معارك تنب بين عدها مقادير
الفحول ومفاوز لا يقطع شعابها وعقابها الانحارير الاصول ومقامات تتكسر فيها
النصال على النصال ومواطن تجهم عندها أفواء الابطال باحجار الجدال ومواكب
تعرق فيها جباه رجال حل الاشكال والاعضال وقدقت ولله الحمد في هذه المقامات
مقاما لا يعرفه الا المتأهلون ولا يقف على مقداره كنهه من جملة العلم الا المبرزون
فرونك يا من لم تذهب بيسر بصيرته أقوال الرجال ولا تندست فطرة عرفانه بالقبيل
والقال شرحا يشرح الصدور ويمشي على سنن الدليل وان خالف الجمهور واني
معتز بان الخطأ والزلل هما الغالبان على من خلقه الله من عباده ولكني قد نصرت
ما أظنه الحق بمقدار ما بلغت اليه الملكة ورضت النفس حتى صفت عن قدر التعصب
الذي هو بلاريب الهلكة وقد اقتصر في ما عدا هذه المقامات الموصوفات على
بيان حال الحديث وتفسير غريبه وما يستفاد منه بكل الدلالات وضممت الى ذلك

واذا كان هذا جواب من برع
الاجماد وبلغ رتبة الاجتهاد
فكيف يثلى قاصر الباع نذر
الاستعداد على ان كل من
تصدى لشرح الجامع الصحيح
للبخارى صار عبالا على فتح الباري
واقعة مصهونه واقترع ذروته
وتسوأخلاله وتفسأخلاله ولم
أزل على ذلك برهة من الزمان
حتى درج زمن الشباب واشتعل
الرأس مني شيبا وبان فوقفت
في أثناء تصفح الصحف على كتاب
النوري الصريح لاحاديث
الجامع الصحيح للشيخ الرئيس
المحدث شهاب الدين أبي العباس
أحمد بن أحمد بن زين الدين عبد
اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن
عمر الشرجي الزبيدي المني
المتوفى سنة ثلاث وتسعين
وثمانمائة وكان مدرسا بدية
تهز وزيد كآبيه وجمده وفرغ
من تأليفه في شعبان سنة تسع
وثمانين وثمانمائة رحمه الله
تعالى وقد وجدته متناجيا
انفرد فيه بتجريد زوائده وتجريدا
سليدا استوعب فيه مرفوعات
فوائده حتى جزم الراون
بعذوبة موارد وقطع المبرزون
بمحبة مطالبه وقبول مقاصده
كاسبأني بيان ذلك في دياجة
كتابه هذا ولم أقف على شرح له
يقيد القاري ويرشد طالب العلم
النسوي الى سلوة هذه البخارى
الامايد كمن شرجى الشيخ

في غالب الحالات الاشارة الى بقية الاحاديث الواردة في الباب مما يذ كرفي الكتاب
لعلى بان هذا من أعظم الفوائد التي يرغب في مثلها أرباب الالباب من الطلاب
ولم أطول ذيل هذا الشرح يذ كرتاجم رواة الاخبار لان ذلك مع كونه علما آخر
يمكن الوقوف عليه في مختصر من كتب الفن من المختصرات الصغار وقد أشير
في النادر الى ضبط اسم راو أو بيان حاله على طريق التنبيه لاسيما في المواطن التي هي
مظنة تحريف أو تصحيف لا ينجم منه غير البية وجعات ما كان للمصنف من الكلام
على فقه الاحاديث وما يستطرد من الأدلة في ضوئه من جملة الشرح في الغالب ونسبت
ذلك اليه وتعقب ما ينبغي تعقبه عليه وتكلمت على ما لا يحسن السكوت عليه مما
لا يستغنى عنه الطالب كل ذلك لمحبة رعاية الاختصار وكراهة الاملال بالتطويل
والاكثار وتقاء رغبات وقصور الاهتمام عن المطولات وسميت هذا الشرح
لرعاية التفاؤل الذي كان يعجب المختار نبيل الاوطار من أسرار منقذ الاخبار والله
المؤول أن ينفعه عن به ومن رام الانتفاع من اخواني وان يحمله من الاعمال التي
لا ينقطع عن نفعها بعد ان أدرج في اكفاني وقبل الشروع في شرح كلام المصنف
نذكر ترجمته على سبيل الاختصار فنقول هو الشيخ الامام علامة عصره المجتهد المطلق
ابو البركات شيخ الحنابلة محمد بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن
الخضر بن محمد بن علي بن عبد الله الحراني المعروف بابن تيمية قال الذهبي في النبلاء ولد
سنة تسعين وخمسمائة تقريبا وتفقه على عمه الخطيب وقدم بغداد وهو مرافق مع
السيف ابن عمه وسمع من أحمد بن سكينه وابن طبرزدو يوسف بن كامل وعدة وسمع
بحر ان من حنبل وعبد القادر الحافظ وتلا بالعشر على الشيخ عبد الواحد بن سلطان
حدث عنه ولده شهاب الدين والديباطي وأمين الدين بن شقير وعبد الغني بن منصور
ومحمد بن البرار والواعظ محمد بن عبد المحسن وغيرهم وتفقه وبرع واشتغل وصنف
التصانيف وانتهت اليه الامامة في الفقه ودرس القراءات وصنف فيها أرجوزة تلا
عليه الشيخ القيرواني وحج في سنة احدى وخمسين على درب العراق وابتهر علمه ببغداد
لذكائه وفضائله والتمس منه أساتذدار الخلافة محبي الدين بن الجوزي الاقامة
عندهم فتعلل بالاهل والوطن قال الذهبي سمعت الشيخ تقي الدين أبا العباس يقول كان
الشيخ ابن مالك يقول ألين للشيخ المجد الفقه كألين لادوا الحديد قال الشيخ وكانت
في جده ناحية اجتمع ببعض الشيوخ وأورد عليه مسئلة فقال الجواب عنها من ستين
وجها الاول كذا والثاني كذا وسردها الى آخرها وقد رضينا عنك باعادة أجوبة
الجميع فخصص هو ابتهر قال العلامة ابن حجر ان كنت أطلع على درس الشيخ وما أبنى
مكتفاذا أصبحت وحضرت بقل أشبه ما غريبة لم أعرفها قال الشيخ تقي الدين وجدناه
عجيبا في سرد المتن وحفظ المذاهب بلا كلفة وسافر مع ابن عمه الى العراق لخدمته

وله ثلاث عشرة سنة فكان يبيت عنده ويستمع يكره مسائل الخلاف فيحفظ المسئلة
وأبو البقاء شيخه في النحو والفرائض وأبو بكر بن غنيمه شيخه في الفقه وأقام ببغداد سنة
أعوام صكا على الأشغال ثم ارتحل إلى بغداد اذ قبل العشرين وستمائة فتزيد من العلم
وصنف التهايف مع الدين والتقوى وحسن الاتباع وتوفي بجران يوم الفطر سنة اثنين
وخمسين وستمائة وانما قيل لخدمه تيمية لانه حج على رب تيماء فرأى هناك طفلة فلما رجع
وجد امرأته قد ولدت له بنتا فقال يا تيمية يا تيمية فلقب بذلك وقيل ان أم جدته كانت تسمى
تيمية وكانت واعظة وقد يلتبس على من لا معرفة له باحوال النام صاحب الترجمة هذا
بجفيدة شيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم شيخ ابن القيم الذي له المذالات التي طال
بينه وبين أهل عصره فيها الخصام وأخرج من مصر بسببها وليس الامر كذلك قال في
تذكرة الحفاظ في ترجمة شيخ الاسلام هو أحمد بن المقتي عبد الحليم ابن الشيخ الامام المجتهد
عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحراني وعم المصنف الذي أشار الذهبي في أول
الترجمة انه تفقه عليه ترجم له ابن خلكان في تاريخه فقال هو أبو عبد الله محمد بن أبي
القاسم بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله المعروف بابن تيمية الحراني الملقب بخضر الدين
الخطيب الواعظ الفقيه الحنبلي كان فاضلا تفرغ في بلده بالعلم ثم قال وكانت اليه الخطابة
بجران ولم يرل أمره جاريا على سداد ومولده في أوخر شعبان سنة اثنين وأربعين وخمسمائة
بمدينة حران وتوفي بها في حادي عشر صفر سنة احدى وعشرين وستمائة ثم قال وكان
أبوه أحد الأبدال والزهاد قال المصنف قدس الله روحه ونور ضريحه (الحمد لله الذي لم
يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك وخلق كل شيء ففعله تقديرا) افتتح الكتاب بحمد
الله سبحانه وتعالى اداء الحق شيء مما يجب عليه من شكر النعمة التي من آثارها تأليف
هذا الكتاب وعملا بالأحاديث الواردة في الابتداء به كحديث أبي هريرة عن عبد الله بن داود
والنسائي وابن ماجه وأبي عوانة والدارقطني وابن حبان والبيهقي عنه صلى الله عليه وسلم
كل كلام لا يبيد أفيه بالحمد فهو أجزم واختلف في وصفه وارسله فرج النسائي
والدارقطني الارسل واخرج الطبراني في الكبير والرهواي عن كعب بن مالك عنه
صلى الله عليه وسلم انه قال كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع وأخرج أيضا ابن
حبان عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع
وأخرجه أيضا أبو داود عنه وكذلك النسائي وابن ماجه وفي رواية أبتدأ بالحمد لله
الفاظ أخر أوردتها الحفاظ عبد القادر الرهاوي في الأربعين له وسيد المصنف رحمه الله
حديث أبي هريرة هذا في باب اشتغال الخطبة على حمد الله من أبواب الجمعة والحد في
الصل مصدر منصوب بفعل مقدر حذف حذف فاقيا سيبا كما صرح بذلك الرضوي ورجحه
أوسماعيا كما ذهب اليه غيره وعدل به الى الرفع للدلالة على الدوام المستفاد من الجملة
الاحمية ولو بمعونة المقام لا من مجرد العدول اذ لا مدخلية له في ذلك وحلى باللام ليفيد

الشرقاوي والشيخ الغزالي على
هذا المتن لكن لم يتيسر لي شيء
منهما الى الآن الا ما ثبت
منهما مستخبا على حاشية التجريد
بالتجريد والنقصان فانتدبت
لشرحها فائلا فان لم يكن وابل
فطل وأثبت بما عر عنده أولى
العلم ورجل كاشفا أدلته لطالبه
رافعا للثقاب عن محامعائيه
موضحا مشكلا فالتحاطم قفله
مقيدا امهله وشمرت ذيل العزم
عن ساق الخزم في ابداء هذا
المتن صود الحمد وطمعت ان
يكون أتيج لي (١) أنى من خدم
السنة المطهرة معدود فأنيت
بيوتهم أبو ابيها وقت خطيبا
بين محرابها مستند من كلام أئمة
هذا الشأن ومتمسكا بأذيال
فرسان هذا الميدان محمرا
لاقوايله معربا عن مجملاته
وتنصليته وقد سلمت في هذا
الترح طريقتي الانصاف
وتجنبت مسلك الاعتصاف
عند تراحم الاختلاف فدونك
شرحا يشرح الصدور ويمضي
على سنن الدليل وان خالف
الجمهور أضأت به جهته فاخترت
منه كواكب الدراري كيف
لا وقد فاض علمه الانوار من فتح
الباري وأشرق عليه من هذا
الجامع المبارك نوره اللامع
وصدع خطيبه بمحجبه القاطعة
القلوب والمسامع

(١) أتيج له الشيء أي تسدر
او هي كذا في تاج العروس

وللارض من كاس الكرام نصيب
والله أسأل ان ينفعني به ومن رام
الانتفاع من اخواني وان يجعل
من الاعمال التي لا ينتفع عني
فمنعها بعد ان أدرج في أكتافي
وان يتوجسني في الدنيا بتاج
القبول والاقبال ويحجزني
بجائزة الرضا في الحال والمآل
وسميته ~~ب~~عون الباري بجل
أدلة البخاري واسمه هذا يظهر
منه عام التأليف ويهدى طابعه
الى محاسن هذا المؤلف اللطيف
وبالله أقول وبه اجول واصول
قال الزبيدي رحمه الله تعالى

(بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله) افتتح الكتاب بحمده
تعالى سبحانه ادا ملحق بعض
ما يجب عليه من شكر النعم
التي من آثارها تحرير هذا
الكتاب وعلما بالاحاديث
الواردة في هذا الباب أعني
الابتداء بالحمد كحديث أبي هريرة
رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كل كلام لا يبدأ فيه
بالحمد فهو أجدم أخرجه أبو داود
والنسائي وابن ماجه وأبو عوانة
والدارقطني وابن حبان والبيهقي
والراجح انه مرسل وله ألفاظ
وطرق مرفوعة وغيرها وأتى
بالجملة الاسمية للدلالة على الدوام
ولو عوونة المقام وحلى باللام
ليفيد الاختصاص الثبوت
وهو مستلزم للتصرف فيكون الحمد
مقصورا عليه وكل أمر يؤل

الاختصاص الثبوت وهو مستلزم للتصرف فيكون الحمد مقصورا عليه تعالى اما باعتبار
ان كل حمد لغيره آيل اليه أو منزل منزلة العدم مبالغة وادعاء ولكن الحمد لجل جلاله
هو الفرد الكامل * والحمد هو الوصف بالجميل على الجليل الاختياري للتعظيم واطلاق
الجميل الأول لادخال وصفه تعالى بصفاته الذاتية فاجدله وتقييد الثاني بالاختياري
لاخراج المدح فيكون على هذا اعم من الحمد مطلقا وقيل هما اخوان وذكر قيد التعظيم
لاخراج ما يوثق به من المشعرات بالتعظيم على سبيل الاستتزاز والسخرية ولكنه يستلزم
اعتبار فعل الجذان وفعل الاركان في الحمد لان التعظيم لا يحصل بدونها وأجيب بانهما
فيه شرطان لاجزان ولا جزئيان ومن ههنا يلوح صحة ما قاله الجمهور من ان الحمد أعم من
الشكر متعلقا وأخص مورد الا كما زعمه البعض من ان الحمد أعم مطلقا مساواة الشكر
في المورد وزيادته عليه ~~ب~~كونه أعم متعلقا وما ينبغي ان يعلم ههنا ان الحمد يقتضي
متعلقين هـ ما الحمود به والحمد عليه فالأول ما حمده الحمد والثاني الحامل عليه
كحمه دللنا به بالكرم في مقابلة الانعام وقد يكون التغير اعتباريا مع الاتحاد انا
كالحمد منك لمنم بانعامه عليك في مقابلة ذلك الانعام فان الانعام من حيث الصدور
من المنعم محمود به ومن حيث الوصول اليك محمود عليه وتقدم الحمد الذي هو المبتدأ
على الله الذي هو الخ برلأبده من نكتة وان كان أصل المبتدأ التقديم وهي ترجيح
مطابقة مقتضى المقام فانه مقام الحمد والاسم الشريف وان كان مستحقا للتقديم من
جهة ذاته فرعاية ما يقتضيه المقام الصق بالبلاغة من رعاية ما تقتضيه الذات لا يقال الحمد
الذي هو اثبات الصفة الجميلة للذات لا يتم الا بجموع الموضوع والمحمول لاننا نقول لفظ
الحمد هو الدال على مفهومه فعدم من هذه الحقيقة وان كان لا يتم ذلك الاثبات
الا بجموع واللام الداخلة على اسمه تعالى تنمى الاختصاص الثباتي وهو لا يستلزم
القصر كما ~~ب~~ستلزمه الثبوت * والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد
ولذلك أثره على غيره من أسمائه جل جلاله وانما كان هذا الاسم هو المستجمع لجميع
الصفات دون غيره من الاسماء لان الذات الخصوصية هي المشهورة بالانصاف بصفات
الكمال فما يكون علما هاديا لعلما بخصوصها يدل على هذه الصفات لا ما يكون موضوعا
لفهوم كلي وان اختلف في الاسم استعمالها كالرحمن وهذا انما يتم على القول بان لفظ
الله علم للذات كما هو الحق وعليه الجمهور ولا لفهوم كما زعمه البعض وأصله الا له حذف
الهـ مزعة وضعت منها لام التعريف تخفيفا ولذلك لزم وتوصفه بنبي الولد والشريك
لان من هذا وصفه هو الذي يقدر على ايلاء كل نعمة ويستحق جنس الحمد ولك أن تجعل
نبي هذه الصفة التي يكون اثباتها ذريعة من ذرائع منع المعروف ليكون الولد مجزلة
والشريك ما نعمة من التصرف رديفا لاثبات ضدها على سبيل السكينة وانما افتتح
الصفحة رحمه الله تعالى كتابه به هذه الآية مع امكان تأدية الحمد الذي يشرع

اليه والحمد هو الوصف الجليل
 على الجليل الاختباري للتعظيم
 فهو أعم من الشكر متعلقا
 وأخص منه موردا والله علم
 للذات الواجب الوجود المستحق
 لجميع المحامد لا لانه مهوم كاهو
 الحق وعليه الجمهور ولذا آثاره
 على غيره من أسمائه جل جلاله
 وعم نواله قال الحلي على ما حكاه
 البيهقي في كتاب الاسماء
 والصفات هذا أكبر الاسماء
 وأجمعها للمعاني والأشياء به انه
 كاسماء الاعلام موضوع غير
 مشتق ومعناه القديم التام
 القدرة ولهذا لا يجوز ان يسمى
 بهذا الاسم أحد سواء بوجه
 من الوجوه وقال الخطابي بعد
 ما حكى الاختلاف فيه وأحب
 هذه الأقاويل الى قول من
 ذهب الى انه اسم علم وليس
 مشتق كاسماء المشتقة
 والالف واللام من بنية هذا
 الاسم لدخول حرف النداء
 عليه فلا يقال بالرجن ولا
 بالرحيم كما يقال يا الله انتهى
 لمختصا (البارئ) بالهمز من البر
 وهو التهيئة للخلق وقيل هو
 الذي يخلق الخلق برياً من
 التافؤ ولا شك ان نعمة خلق
 الخلق من أعظم البواعث على
 الحمد لتكون ذلك أول نعمة
 أنعم الله بها على الخادم قال
 الحلي معناه الموجد لما كان
 في معلومه من أصناف الخلاق

في الافتتاح بغيرها الماروى عنه صلى الله عليه وسلم انه كان اذا افصح الغلام من بني عبد
 المطلب علمه هذه الآية أخرجه عبد الرزاق في المصنف وابن أبي شيبة في مصنفه وابن
 السني في عمل اليوم والليلة من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قد ذكره ثم عطف على ذلك الصفة النفيسة صفة اثباتية مشبهة
 على انه جل جلاله خالق الاشياء بأسرها ومقدرها دقة ما وجلها ولا شك ان نعمة خلق
 الخلق ودة مدبره من أعظم البواعث على الحمد وتكريره لتكون ذلك أول نعمة أنعم الله
 بها على الخادم (وصلى الله على محمد النبي الامي المرسل كافة للناس بشيرا ونذيرا وعلى
 آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا) أردف الحمد لله الصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم
 لكونه الواسطة في وصول الكمالات العلمية والعملية اليها من الرقيع عز سلطانه
 وتعالى شأنه وذلك لان الله تعالى لما كان في نهاية الكمالات ونحن في نهاية النقصان لم يكن
 لنا استعداد لقبول الفيض الالهي لتعلقنا بالعلاقات البشرية والعوائق البدنية
 وتدنسنا بدناس الذات الحسية والشهوات الحسية وكونه تعالى في غاية التجرد ونهاية
 التقديس فاحتجنا في قبول الفيض منه جل وعلا الى واسطة له وجهه تجرد ونوع تعلق
 فبوجه التجرد يستفيض من الحق وبوجه التعلق يفيض علينا وهذه الواسطة هم الانبياء
 وأعظمهم رتبة وأرفعهم منزلة ينصلي الله عليه وسلم فذكر عقب ذكره جل جلاله
 تشريفا لشأنه مع الامتنال لامر الله سبحانه والحديث أبي هريرة عند الراوى بالمنظ كل
 أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة على فهو أقطع وكذلك التوسل بالصلاة
 على الاصل والاصحاب لكونهم متوسطين بيننا وبين نبينا صلى الله عليه وسلم فان ملازمة
 الاصل والاصحاب لجنبه أكثر من ملازمة الله والصلاة في الاصل الدعاء وهي من الله الرحمة
 هكذا في كتب اللغة وقال القشيري هي من الله لئيمه تشرية وزيادة تكريمة واسما
 عبادته رجة قال في شرح المنهاج ان معنى قولنا اللهم صل على محمد وعظمته في الدنيا باعلاء
 ذكره واطهار دعوته وابقاء شريعته وفي الآخرة بتشفيعه في أمته وتضعيف أجره
 ومشو بته وههنا أمر يشكل في الظاهر هو ان الله أمر نأبا أن نصلي على نبيه صلى الله عليه
 وسلم ونحن أحلنا الصلاة عليه في قولنا اللهم صل على محمد وكان حق الامتنال ان نقول
 صلينا على النبي وسلمنا فما المكتة في ذلك قال في شرح المنهاج فيه مكتة شريفة كما
 نقول يا ربنا أمرتنا بالصلاة عليه وليس في وسعنا ان نصلي صلاة تامية بجزائه لاننا لا ندر
 قدر ما أنت عالم بقدرة صلى الله عليه وسلم فانت تقدر ان نصلي عليه صلاة تليق بجنبه انتهى
 * ومحمد علم لذاته الشريفة ومعناه الوصفي كثير المحامد ولا مانع من ملاحظته مع العلمية
 كما تقرر في مواطنه وأترلفظ النبي لما فيه من الدلالة على الشرف والرفعة على ما قيل
 انه من النبوة وهي ما ارتفع من الارض قال في الصحاح ان جعلت لفظ النسب مأخوذا
 من ذلك فمعناه انه شرف على سائر الخلق وأصله غير الهـ مزود وفعل بمعنى مفعول

وهذا هو الذي يشير إليه قوله عز وجل من قبل أن تقرأها أو المعنى أنه أبدع الماء والتراب والنار والهواء من شيء ثم خلق منها الأجسام المختلفة (المصور) هو المعطى كل مخلوق صورته قال الخليلي معناه المهيئ للمنظر الأشياء على ما أراد من تشابه أو تخالف قال الخطابي المصور الذي أنشأ خلقه على صور مختلفة ليعرفوا بها ومعنى التصوير التخطيط والتشكيل قال تعالى هو الخالق البارئ المصور وفي معناه الذارئ قال تعالى يذروكم فيه ويلزم من الاعتراف بالبره الاعتراف بالذرة (الخلق) قال تعالى وهو الخلاق العليم ومعناه الخالق خلقه مدخل ومعنى الخالق مصنف المبدعات والخالق لكل صنف قدرا (الوهاب) قال تعالى انك أنت الوهاب ومعناه المتفضل بالعطايا المنعم بها الاعن استحقاق عليه وقال الخطابي لا يستحق ان يسمى وهابا الا من تصرف مواهبه في أنواع العطايا فكثر نوافله ودامت المخلوقات انما يملك كون ان يهبوا مالا ونوالا في حال دون حال ولا يملك كون ان يهبوا شفاء لسقيم ولا ولد العقيم ولا عدى لضال ولا عافية لذى بلاء والله الوهاب سبحانه يملك جميع ذلك وسع الخلق جوده ورحمته فدامت مواهبه واتصلت منه وعوائده

والنبي في لسان الشرع من بعث اليه بشرع فان أمر بتبليغه فرسول وقيل هو المبعوث الى الخلق بالوحي لتبليغ ما أوحاه والرسول قديس ون مراد قاله وقد يختص به هو صاحب كتاب وقيل هو المبعوث لتجديد شرع أو تقريره والرسول هو المبعوث لتجديد فقط وعلى الاقوال النبي أعم من الرسول والامى من لا يكتب وهو في حقه صلى الله عليه وسلم وصف مادح للمانية من الدلالة على صحة المجزة وقوتها باعتبار صدورهما من هو وكذلك وذ كر المرسل بعد ذكر النبي لبيان انه ما مور بالتبليغ أو صاحب كتاب أو مجدد شرع بطريق أدل على هذه الامور من الطريق الاولى وان اشتركت في أصل الدلالة على ذلك واينار هذه الصفة أعنى ارساله الى الناس كافة لكونه لا يشركه فيها غيره من الانبياء وكافة منصوب على الحال وصاحبها الضمير الذي في المرسل والهافيه لله بالغة وليس بحال من الناس لان الحال لا تتقدم على صاحبها المجزور على الاصح وعند أبي علي وابن كيسان وغيرهما من التوريين انه يجوز ترقه دم الحال على صاحب المجزور وقيل انه منصوب على صفة المصدرية والتقدير المرسل رسالة كافة ورد بان كافة لا تتعمل الاحالا والبشير النذير المبشر والمُنذر وانما عدل بهم الى صيغة فاعيل لقصد المبالغة والال أصله أهل بدليل تصغيره على أهيل ولو كان أصله غيره لسمع تصغيره عليه ولا يستعمل الا فيما له شرف في الغالب واختصاصه بذلك لا يلزم عدم تصغيره اذ يجوز تحقير من له خطر أو تقليله على ان الخطر في نفسه لا ينافي بالتصغير بالنسبة الى من له خطر أعظم من ذلك وأيضا لا يلزم لازمة بين التصغير وبين التحقير أو التقليل لانه باقى للتعظيم كقوله

وكل أناس سوف تدخل بينهم * دويهة تصفر منها الانامل

وللتلطف كقوله * ياما أمي صلح غز لا ناشدني لنا * وقد اختلف في نفسه ير الال على أقوال يأتي ذكرها في باب ما يستدل به على تفسير آله المصلى عليهم من ابواب صفة الصلاة والعصب بفتح الصاد واسكان الحاء المله ملتين اسم جمع لصاحب كركب راكب وقد اختلف في نفسه يرمعه في العصب على أقوال منها أنه من رأى النبي مسلما وان لم يرو عنه ولا جالسهم ومنهم من اعتبر طول الجناسة ومنهم من اعتبر الرواية عنه ومنهم من اعتبر ان يموت على دينه وبيان جميع هذه الاقوال وراجحها من مرجوحها مبسوط في الاصول وعلم الاصطلاح فلا نطول بذكره وذلك السلام بعد الصلاة امتنا لا لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا وافي معناه أقوال الاول انه الامان أي التسليم من النار وقيل هو اسم من اسمائه تعالى والمراد السلام على حفظك ورعايتك متمول لهم وكفيل بهم وقيل هو المسألة والانتقاده (هذا كتاب يشتمل على جملة من الاحاديث النبوية التي يرجع أصول الاحكام اليها ويعتد علماء أهل الاسلام عليها) الاشارة بقوله هذا الى المرتب الحاضر في الذهن من المعاني الخصوصية أو المناظرة أو تنووش الفاظها أو المعاني مع الالفاظ أو مع

(الفتاح) قال تعالى وهو الفتح
 العليم قال الحلبي هو الحاكم أي
 يفتح ما تغلق بين عباده ويميز
 الحق من الباطل ويعلى الحق
 ويخزي المبطر وقد يكون منه
 ذلك في الدنيا والآخرة قال
 الخطابي ومعنى الفتح أيضا
 الذي يفتح أبواب الرزق والرحمة
 لعباده ويفتح قلوبهم ويعيون
 بصائرهم ليبصروا الحق والفتح
 أيضا بمعنى الناصر وعن ابن
 عباس قال ما كنت أدرى ما قوله
 افتح بيننا حتى سمعت ابنة ذي
 الرزق تقول ته إلى افتحك أي
 أفاضلك (الرزاق) قال تعالى
 والله يرزق من يشاء بغير حساب
 قال الحلبي معناه المفيض على
 عباده المنعم عليهم بإيصال حاجتهم
 من ذلك اليهم لتلايغف عنهم لئلا
 الحياة بتأخر عنهم ولا يفتقدوها
 أصلا لقدم إياه قال الخطابي
 الرزاق هو المتكفل بالرزق
 القائم على كل نفس بما يعيها
 من قوتها وكل ما وصل منه إليه
 من مباح وغير مباح فهو رزق
 الله على معنى أنه قد جعله قونا
 ومعاشا (المبتدئ) بالنعم قبل
 الاستحقاق قال الخطابي ومن
 كرم الله سبحانه وتعالى أنه يبتدئ
 بالنعمة من غير استحقاق
 ويتبرع بالاحسان من غير
 استئابة ويغفر الذنب ويعفو
 عن المسيء وفي حديث ابن

النقوش أو الالفاظ والنقوش أو مجموع الثلاثة سواء كان وضع الديباجة قبل
 التصنيف أو بعده إذ لا وجود لواحد منها في الخارج وقد يقال إن نفي وجود النقوش
 في الخارج خلاف المحسوس فكيف يصح جعل الإشارة إلى ما في الذهن على جميع
 التقادير ويجب أن الموجود من النقوش في الخارج لا يكون الأشخاص من المعلوم
 أن نقوش كتاب المصنف الموجود حال الإشارة منه لا ليست المقصودة بالتسمية بل
 المقصود وصف النوع وتسميته وهو الدال على تلك الالفاظ المخصوصة أعم من أن
 يكون ذلك الشخص أو غيره مما يشارك في ذلك المفهوم ولا شك أنه لا حصول لهذا الكلي
 فالإشارة على جميع التقادير إلى الحاضر في الذهن فيكون اسم الإشارة ههنا
 مجازا تنزيلا للمعقول منزلة المحسوس للترغيب والتنشيط قال الدواني ومن ههنا علمت
 أن اسمي الكتب من أعلام الأجناس عند التحقيق (انتقبتها من صحيح البخاري
 ومسلم وسند الإمام أحمد بن حنبل وجامع أبي عيسى الترمذي وكتاب السنن لأبي
 عبد الرحمن النسائي وكتاب السنن لأبي داود السجستاني وكتاب السنن لابن ماجه
 القزويني واستغثت بالمرزوقي هذه المسانيد عن الأطلالة بكرا لسانيد) قوله انتقبتها
 الانتقاء الاختيار والمنتقى المختار * ولنتبرك بكربعض أحوال هؤلاء الأئمة على أبلغ
 وجه في الاختصار فنقول أما البخاري فهو أبو عبد الله محمد بن اسمعيل بن إبراهيم بن
 المغيرة الجعفي البخاري حافظ الاسلام وامام أئمة الاعلام ولدليله الجمعة لثلاث عشرة
 ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة وتوفي ليلة الفطر سنة ست وخسين
 ومائتين وعمره اثنتان وستون سنة الاثلاثة عشر يوما ولم يعقب ولدا ذكره رجل في طلب
 العلم إلى جميع محددات الامصار وكتب بخراسان والحبال والعراق والحجاز والشام
 ومصر وأخذ الحديث عن جماعة من الحفاظ منهم مكى بن إبراهيم الجعفي وعبدان بن
 عثمان المروزي وعبد الله بن موسى العباسي وأبو عاصم الشيباني ومحمد بن عبد الله
 الانصاري ومحمد بن يوسف القرياني وأبو نعيم الفضل بن دكين وعلي بن المديني وأحمد بن
 حنبل ويحيى بن معين واسمعيل بن أبي أويس المديني وغير هؤلاء من الأئمة وأخذ
 الحديث عنه خلق كثير قال القرطبي مع كتاب البخاري تسعون ألف رجل فابقي
 أحاديثه عن غيره قال البخاري خرجت كتاب الصحيح من زهاء مائة ألف حديث
 وما وضعت فيه حديثا الا وصليت ركعتين وله قائع وأختانات ومجريات مبسوطة
 في المطولات من تراجمه * وأما مسلم فهو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري
 النيسابوري أحد الأئمة الحفاظ ولد سنة أربع ومائتين كذا قاله ابن الأثير وقال
 الذهبي في النبلاء سنة ست وتوفي عشرين سنة يوم الاحد لست أو لخمس أو لاربعة بقين من
 رجب سنة إحدى وستين ومائتين وهو ابن خمس وخسين سنة رحل إلى العراق والحجاز
 والشام ومصر وأخذ الحديث عن يحيى بن يحيى النيسابوري وقتيبة بن سعيد واسحق

نصبا من رفعه باعظيم المن يا مبدئ
 النعم قبل استحقاقها الحديث
 ذكره البيهقي في كتاب الاسماء
 والصفات (وصلاته وسلامه على
 رسوله الذي بعثه ليعلم مكارم
 الاخلاق) التي جاءت بها الرسل
 الكرام قبله اردف الحمدلة
 بالتصلة على رسوله صلى الله
 عليه وآله وسلم لكونه الواسطة
 في وصول الكلمات العلمية
 والعملية اليان من الله تعالى عز
 سلطانه وتعالى شأنه وذلك لان
 الله تعالى لما كان في نهاية
 الكمال وغاية الاجلال ونحن
 في قصارى النقصان وقصوى
 الحدان لم يكن لنا استعداد
 لقبول الفيض الالهى لتعلقنا
 بالعلائق البشرية والعوائق
 البدنية وتدنسنا باذناس اللذات
 الحسية والشهوات الجسمية
 وكونه سبحانه في اقصى التجرد
 واكمل التقديس فاحتجنا في
 قبول الفيض منه جل وعلا الى
 واسطة له وجه تجرد ونوع تعلق
 فهو وجه التجريد - تفيض من
 الحق وبوجهه التعلق يفيض
 علينا ما جل ودق وهذه الواسطة
 هم الانبياء عليهم السلام
 وارفعتهم منزلة واعلاهم مكانة
 نبينا صلى الله عليه وآله وسلم
 فذكره عقب جوده سبحانه وذكره
 تعالى شأنه تشريفا له مع
 الامتثال لاهم الله تعالى والحديث

ابن راهويه وعلى بن الجعد وأحمد بن حنبل وعبد الله التتوار يرى وشريح بن يونس
 وعبد الله بن مسلمة القعنبي وحرملة بن يحيى وخلف بن هشام وغير هؤلاء من ائمة الحديث
 وروى عنه الحديث خلق كثير منهم ابراهيم بن محمد بن سفيان وأبو زرعة وأبو حاتم
 قال الحسن بن محمد الماسرجسي سمعت أبي يقول سمعت مسلما يقول صنعت المسند
 الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة قال محمد بن يعقوب الاخرم فلما بقوت
 البخارى ومسلما مما ثبت في الحديث حديث وقال الخطيب أبو بكر البغدادي انما
 قفاهم - لم طريق البخارى ونظري في علمه وحذا حذوه * وأما أحمد بن حنبل فهو الامام
 الكبير المجمع على امامته وجلالته أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني رحل الى
 الشام والجزا واليمن وغيرها سمع من سفيان بن عيينة وطبقته وروى عنه جماعة من
 شيوخه وخلائق آخرون لا يحصون منهم البخارى ومسلم قال أبو زرعة كانت كتب
 أحمد بن حنبل اثني عشر جلا وكان يحفظها على ظهر قلبه وكان يحفظ ألف ألف حديث
 ولد في شهر ربيع الاول سنة أربع وستين ومائة وتوفي سنة احدى وأربعين ومائتين
 على الاصح وله كرامات جليلة وامتن الحمة المشهورة وقد طول المؤرخون ترجمته
 وذكرها فيها عجائب وغرائب وترجمه الذهبي في النبلاء في مقدار خمسين ورقة وأوردت
 ترجمته بمصنفات مستقلة وله رحمه الله المسند الكبير انتقاء من أكثر من سبع مائة
 ألف حديث وخمسين ألف حديث ولم يدخل فيه الا ما يحتج به وبالغ بعضهم فاطلق على
 جميع ما فيه انه صحيح واما ابن الجوزي فادخل كثير من في موضوعاته ونعقبه
 بعضهم في بعضها وقد حقق الحافظ نفي الوضع عن جميع احاديثه وانه أحسن انتقاء
 وتحرير من الكتب التي لم يلتزم مصنفوها الصحة في جميعها كاللوطا والسنن الاربع
 وليست الاحاديث الزائدة فيه على الصحيحين باكثر ضعفا من الاحاديث الزائدة في سنن
 أبي داود والترمذي وقد ذكر العراقي ان فيه تسعة احاديث موضوعات وأضاف اليها
 خمسة عشر حديثا أوردها ابن الجوزي في الموضوعات وهي فيه وأجاب عنها حديثا
 حديثا قال الاسميوطي وقد فاته احاديث أخرى أوردها ابن الجوزي وهي فيه وقد جمعها
 السيوطي في جزء سماه الذيل المهد وذبح عنها وعدتها أربعة عشر حديثا قال الحافظ
 ابن حجر في كتابه تهجيل المنفعة في رجال الاربعة ليس في المسند حديث لا أصل
 له الاثلاثة احاديث أو أربعة منها حديث عبد الرحمن بن عوف انه يدخل الجنة زحفا
 قال والاعتذار عنه انه مما أمر احمد بالضرب عليه فتركه سهوا قال الهيثمي في زوائد
 المسندان مسند أحمد أصح صحيحا من غيره لا يوازي مسند أحمد كتاب مسند في كثرته
 وحسن سياقانه قال السيوطي في خطبة كتابه الجامع الكبير ما لفظه وكل ما كان
 في مسند أحمد فهو مقبول فان الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن انتهى
 * وأما الترمذي فهو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن فتح السين المهملة وسكون الواو

أبى هريرة رضى الله عنه عند
الحفاظ عبد القاهر الراوى
يرفعه بلفظ كل أمر ذى بال
لا يسد فيه بحمد الله والصلاة
على نفعه وأقطع (وفضله على كافة
المخلوقين على الإطلاق حتى فاق
جميع البرايا) أى المخلوقات
الذين وجدوا (فى الاتفاق) جمع
أفق بضمين وهو الناحية من
الارض ومن السماء والا حديث
الواردة فى فضل النبي على جميع
الخلق أكثر من أن تحصى وهو
سيد ولد آدم وأولى شافع وممنوع
وخاتم الانبياء وأكرم الرسل ولولم
يكن فى الباب الا قوله تعالى وما
أرسلناك الا رحمة للعالمين لكان
كافيا فى ثبوت شرفه العلى وفضله
الجللى وعلوه الوفى وخلقه الخفى
وكرمه الصنى (وعلى آله الكرام
الموصوفين بكثرة الاتفاق) أى
اتفاق الخيرات المعنوية والحمدية
وبذلها على أهل الاتفاق (وعلى
أصحابه أهل الطاعة) الكاملة
(والوفاق) الشامل حيث اطاعوا
الله وأطاعوا الرسول وأنفقوا
فى سبيلهم نفقات الاموال
وجاهدوا فيها بالانفس والارواح
واقدروا بالكتاب العزيز والسنة
المطهرة ولم يقدروا على ما رآيا
لهم أو لغيرهم فى منشط ولا فى
مكروه ونمكروا بالخدمة
وهدهوا الناس الى المصلحة
(صلاة دائمة مستمرة بالعنى
والاشراق) أروى الصلاة على

وفتح الراء المهمة محقة ابن موسى بن الضحاك السلمى الترمذى بتبليغ القوقية وكسر
الميم أو ضمها به هذا ال معجزة ولد فى ذى الحجة سنة مائتين وتوفى بترمذ ليلة الاثنين الثالث
عشر من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين هكذا فى جامع الاصول وتذكر الحفظ وهو
أحد الاعلام الحفظ أخذ الحديث عن جماعة مثل قتيبة بن سعيد وإسحق بن موسى
ومجود بن غيلان وسعيد بن عبد الرحمن ومحمد بن بشار وعلى بن حجر وأحمد بن منيع ومحمد
ابن المننى وسفيان بن زكيع ومحمد بن اسمعيل البخارى وغيرهم وأخذ عنه خلق كثير منهم
محمد بن أحمد بن محبوب المحبوى وغيره وله تصانيف فى علم الحديث وكتابها الجامع أحسن
الكتب وأكثرها فائدة وأحكمها ترتيبا وأقلها تكرارا وفيه ما ليس فى غيره من ذكر
المذاهب وجوه الاستدلال والاشارة الى ما فى الباب من الاحاديث وتبيين أنواع
الحديث من الصحة والحسن والغرابة والضعف وفيه جرح وتعديل وفى آخره كتاب
العلل قد جمع فيه فوائد حسنة قال النووى فى التقريب يختلف النسخ من سنة
الترمذى فى قوله حسن أو حسن صحيح ونحوه فينبغى ان نعتنى بمقابله أصلك باصول
معقدة وتعقد ما اتفقت عليه انتهى قال الترمذى صنف كتابى هذا فعرضته على علماء
الحجاز فرضوا به وعرضته على علماء العراق فرضوا به وعرضته على علماء خراسان فرضوا
به ومن كان فى بيته هذا الكتاب فمكأ نمتا فى بيته نبي يسكاه * وأما النسائى فهو أبو عبد
الرحمن أحمد بن شعيب بن على بن بحر بن سنان النسائى أحد الأئمة الحفاظ والمهرة
الكبار ولد سنة ثمان مائة وعشرين ومات بمكة سنة ثلاث وثلاثمائة وهو مدفون بها
روى الحديث عن قتيبة بن سعيد وإسحق بن ابراهيم وحيد بن م - عدة وعلى بن خشرم
ومحمد بن عبد الله بن علي والحارث بن مسكين وهناد بن السرى ومحمد بن بشار
ومجود بن غيلان وأبى داود سليمان بن الأشعث السجستاني وغير هؤلاء وأخذ
عنه الحديث خلق منهم أبو بشر الدولابى وأبو القاسم الطبرى وأبو جعفر الطحاوى
ومحمد بن هريرة بن شعيب وأبو الميمون بن راشد و ابراهيم بن محمد بن صالح بن سنان
وأبو بكر أحمد بن إسحق النسائى الحفاظ وله مصنفات كثيرة فى الحديث والعلل منها
السنن وهى أقل السنن الاربع بعد الصحيح حديثا ضعيفا قال الذهبى والتاج السبكى
ان النسائى أحفظ من - لم صاحب الصحيح * وأما أبو داود فهو سليمان بن الأشعث
ابن إسحق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدي السجستاني بفتح السين وكسر
الجيم والكسرا أكثر أخدم من رحل وطوف البلاد وجمع وشتت وكتب عن العراقيين
والخراسانيين والشاميين والمصريين والحزريين ولد سنة ثنتين ومائتين وتوفى بالبصرة
لاربعة عشرة ليلة بقيت من شوال سنة خمس وسبعين ومائتين وأخذ الحديث
عن مسلم بن ابراهيم وسليمان بن حرب وعثمان بن أبى شيبة وأبى الوليد الطيالسى
وعبد الله بن مسلمة القعنبي ومسدد بن مسرور ودويحي بن معين وأحمد بن حنبل

النبي صلى الله عليه وسلم التوسل
بالصلاة على الآل والاصحاب
لكونهم من متوسطين بيننا وبين
نبينا صلى الله عليه وآله وسلم
فان ملامتهم بخاتبة الرفيع أكثر
من ملامتنا له والصلاة في الأصل
الدعاء وهي من الله الرحمة هكذا
في كتب اللغة وقال القشيري
هي من الله لنبيه تشریف
وزيادة تكريمة ولسائر عباده
رحمة والكلام في معانيها لغة
وامصطلاحاً واستعماله لا يطول
جداً وليس في وسعنا ان نصلی
عليه صلاة تليق بجنابه العلي
لاننا لا نقدر قدوماً لله تعالى عالم
بقدره وهو يقدر ان يصلي عليه
صلاة تليق بجنابه صلى الله عليه
 وآله وسلم فإنا له سبحانه ذلك
ليكون أبلغ وأشمل وأجمع
وأكمل وقد اختلف في تفسير
الآل على أقوال لا تطول
الكلام بذكرها هنا وسياتي
ذكرها في محلها من هذا الشرح
وكذلك اختلف في تفسير
الاصحاب ومعناه على أقوال منها
انه من رأى النبي صلى الله عليه
 وسلم وان لم يرو عنه ولا جالسه
ومنه من اعتبر طول المجالسة
ومنه من اعتبر الزواجة عنه
ومنه من اعتبر ان يموت على
دينه وبيان جميع هذه الأقوال
وراجعها من مرجوحها مبسوط
في محله من كتب الأصول

وقتيبة بن سعيد وأحمد بن يونس وغيرهم ممن لا يحصى كثرة وأخذ عنه الحديث
ابنه عبد الله وأبو عبد الرحمن النسائي وأحمد بن محمد الخلال وأبو علي محمد بن أحمد
اللوثي قال أبو بكر بن داسة قال أبو داود كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
خمسائة ألف حديث انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب يعني كتاب السنن جمعت
فيه أربعة آلاف حديث وثمانمائة حديث ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه قال
الخطابي كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله وقد رزق
القبول من كافة الناس على اختلاف مذاهبهم فصار حكماً بين العلماء وطبقات
المحدثين ولكل واحد فيه ورد ومنه شرب وعليه معول أهل العراق ومصر وبلاد
المغرب وكثير من مدن اقطار الارض قال قال أبو داود ما ذكرت في كتابي حديثاً
أجمع الناس على تركه قال الخطابي أيضاً هو أحسن وضعاً وأكثر فقهاً من الصحيحين
وأما ابن ماجه فهو أبو عبد الله محمد بن يزيد بن عبد الله بن ماجه القزويني مولی
ربعة بن عبد الله ولد سنة تسع ومائتين ومات يوم الثلاثاء لثمان بقين من رمضان سنة
ثلاث أو خمس وسبعين ومائتين وهو أحد الاعلام المشاهير الف سنة المنهورة وهي
أحدى السنن الأربع وأحدى الامهات الست وأول من عدّها من الامهات ابن
طاهر في الاطراف ثم الحافظ عبد الغني قال ابن كثير انها كتاب مفيد قوى التبويب
في الفقه رحل ابن ماجه وطوف الاقطار وسمع من جماعة منهم أصحاب مالك والليث
وروى عنه جماعة منهم أبو الحسن القطان (والعلامة لما رواه البخاري ومسلم اخرجاه
ولبقيتهم رواه الخمسة ولهم سبعة رواه الجماعة ولا حدمع البخاري ومسلم متفق عليه
وفيما سوى ذلك أسمى من رواه منهم ولم يخرج فيما عرفت عنه عن كتبهم الا في مواضع
يسيرة وذكرت في ضمن ذلك شيئاً يسيراً من آثار الصحابة رضي الله عنهم ورتبت الاحاديث
في هذا الكتاب على ترتيب فقهاء أهل زماننا التسهيل على مبتغيها وترجت لها أبو ابي بعض
مادلت عليه من الفوائد ونسأل الله ان يوفقنا للصواب ويعصمنا من كل خطأ وزلل
انه جواد كريم) قوله ولا حدمع البخاري الخ المشهور عند الجمهور ان المتفق عليه
هو ما اتفق عليه الشيخان من دون اعتبار ان يكون معهما غيره ما والمصنف رحمه الله
قد جعل المتفق عليه ما اتفقا عليه وأحد ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله ولم يخرج)
هو من الخـ روي لامن التخریج أي انه اقتصر في كتابه هذا على العزو الى الأئمة
المذكورين وقد يخرج عن ذلك في مواضع يسيرة فيروي عن غيرهم كالدارقطني
والبيهقي وسعيد بن منصور والازرم واعلم ان ما كان من الاحاديث في الصحيحين أو في
أحدهما جازاً لا احتجاج به من دون بحث لانهما التزاما للصحة وتلفت ما فهم ما ائمه
بالقبول قال ابن الصلاح ان العلم اليقيني النظري واقع بما أسنده لان ظن المعصوم
لا يحتج به وقد سبقه الى مثل ذلك محمد بن طاهر المقدسي وأبو نصر عبد الرحيم بن

عبد الخالق بن يوسف واختاره ابن كثير وحكاها ابن تيمية عن أهل الحديث وعن السلف
وعن جماعات كثيرة من الشافعية والحنابلة والاشاعرة والخفية وغيرهم قال النووي
وخالف ابن الصلاح المحققون والاكثرون فقالوا لا يفيد الظن ما لم يتواتر ونحو ذلك حكى
زين الدين عن المحققين قال وقد اسـمـى ابن الصلاح أحرفا يسيرة تكلم عليها بعض
أهل النقد كالدارقطني وغيره وهي معروفة عند أهل هذا الشأن وهـ كذا يجوز
الاحتجاج بما صححه أحد الأئمة المعتبرين مما كان خارجا عن الصحيحين وكذا يجوز
الاحتجاج بما كان في المصنفات المختصة بجمع الصحيح كصحيح ابن خزيمة وابن حبان
ومستدرک الحاكم والمستخرجان على الصحيحين لأن المصنفين لها قد كمـ مواضع
كل ما فيها احكاما وما وهكذا يجوز الاحتجاج بما صرح أحد الأئمة المعتبرين به هـ من
لأن الحسن يجوز العمل به عند الجمهور ولم يخالف في الجواز الا البخاري وابن العربي
والحق ما قاله الجمهور ولأن أدلة وجوب العمل بالأحد وقبولها شاملة له ومن هذا
القبيل ما سكت عنه أبو داود وذلك لما رواه ابن الصلاح عن أبي داود أنه قال ما كان
في كتابي هـ من حديث فيه وهن شديد بينته وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح وبعضها
أصح من بعض قال وروينا عنه أنه قال ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه وما يقاربه قال
الامام الحافظ محمد بن ابراهيم الوزير أنه أجاز ابن الصلاح والنووي وغيرهم من
الحفاظ العمل بما سكت عنه أبو داود لأجل هـ هذا الكلام المروي عنه وأمثاله
مما روى عنه قال النووي الا ان يظهر في بعضها أمر يقدح في الصحة والحسن وجب
ترك ذلك قال ابن الصلاح وعلى هـ ما وجدناه في كتابه مذکور ما ملقا ولم نعلم صحة
عرفنا أنه من الحسن عند أبي داود لأن ما سكت عنه يحتفل عنه أبي داود والصحة والحسن
انتهى وقد اعتنى المنذرى رحمه الله في هذه الأحاديث المذكورة في سنن أبي داود وبين
ضعف كثير مما سكت عنه فيكون ذلك خارجا عما يجوز العمل به وما سكت عنه جميعا
فلا شك أنه صالح للاحتجاج في مواضع يسيرة قد نبهت على بعضها في هذا الشرح
وكذا قيل ان ما سكت عنه الامام أحمد من أحاديث مسنده صالح للاحتجاج لما قدمنا
في ترجمته وأما بقية السنن والمسانيد التي لم تلتزم منه صفوها الصحة فما وقع التصريح
بصحته أو حسنه منهم أو من غيرهم هـ م جاز العمل به وما وقع التصريح كذلك بضعفه
لم يجز العمل به وما أطلقوه ولم يتكلموا عليه ولا تكلم عليه غيرهم لم يجز العمل به
الابعد البحث عن حاله ان كان الباحث أهلا لذلك وقد بحثنا عن الأحاديث الخارجة
عن الصحيحين في هذا الكتاب وتكلمنا عليها بما أمكن الوقوف عليه هـ من كلام الحفاظ
وما بلغت اليه القدرة ومن عرف طول ذيل هذا الكتاب الذي تصدينا لشرحه وكثرة
ما اشتمل عليه من أحاديث الأحكام علم ان الكلام على بعض أحاديثه على الحد المعتبر
متعسر لاسيما ما كان منها في مسند الامام أحمد وقد ذكر جماعة من أئمة فن الحديث

وعلم الاصطلاح وذكر الصلاة
بعد الصلاة امتثال لقوله تعالى
صلوا عليه وسلموا تسليما وفي
معناه أقوال أيضا الأول أنا
الامان أي السلامة من النار
وقيل هو اسم من أسماء الله تعالى
والمراد السلام على حفظك
ورعايتك متول لهما وكفيل به
وقيل هو المسألة والانتقاد
(أما بعد) أي بعد الحمد والصلاة
والسلام والكلام على هـ هذه
اللفظة معروف مذکور في
مسند (فاعلم أن كتاب الجامع
الصحيح) المسند المختصر من أمو
رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسننه وأيامه وبذلك سماه المؤلف
رضي الله عنه (للإمام الكبير
الأوحد مقدم أصحاب الحديث)
ومقدم عصابة السنة المطهرة
في القديم والحديث حافظ
الاسلام خاتمة الجهابذة النقاد
الاعلام شيخ السنة وطبيب
علمها وناصر الأحاديث النبوية
وناشرها في أهل ملها قال
الذهبي وكان مولده بعد الصلاة
يوم الجمعة وقيل ليلة الجمعة ثلاث
عشرة ليلة خلت من شوال سنة
أربع وتسعين ومائة بخاري
وهي من أعظم مدن ما وراء النهر
بينها وبين ممر قند ثمانية أيام
وقال التاج السبكي كان امام
المسلمين وقدوة المؤمنين وشيخ
الموحدين والمعول عليه

ان هذا الكتاب من أحسن الكتب المصنفة في الفن لولا عدم تعرض مؤلفه رحمه الله للكلام على التصحيح والتحسين والتضعيف في الغالب قال في البدر المنير باللفظ وأحكام الحافظ بمجد الدين عبد السلام بن تيمية المسمى بالمتنقي هو كاسمه وما أحسنه لولا إطلاقه في كثير من الأحاديث العز والى الأئمة دون التحسين والتضعيف فيقول مثلا رواه أحمد رواه الدارقطني رواه أبو داود ويكون الحديث ضعيفا وأشد من ذلك كون الحديث في جامع الترمذي ميبنا ضعفه فيعزوه إليه من دون بيان وضعفه وينبغي للحافظ جمع هذه المواضع وكتبها على حواشي هذا الكتاب أو جمعها في مصنف يستكمل فائدة الكتاب المذكور انتهى وقد أعان الله وله الحمد على القيام بما أرشد إليه هذا الحافظ مع زيادات إليها تشد رحال الطلاب وتنقيحات تنقطع بتحقيقها على الشك والارتباب والمسؤول من الله جل جلاله الإعانة على التمام وتبليغها بما لا يقينا في تحريره وتقريره إلى دار السلام

(كُتَابُ الطَّهَارَةِ)

* (أَبْوَابُ الْمَاءِ) *

الكتاب مصدريه قال كتب كتابا وكأبه وقد استعملوه فيما يجمع شيئا من الأبواب والفصول وهو يدل على معنى الجمع والضم ومنه الكتيبة ويطلق على مكتوب القلم حقيقة لا انضمها بعض الحروف والكلمات المكتوبة إلى بعض وعلى المعاني مجازا وجمعه كتب بضم تين وبضم فسكون وقد استعمل لسان الفقهاء اشتقاق الكتابة من الكتب واعترضه أبو حيان بما حاصله ان المصدر لا يشتق من المصدر والטהارة يجوز ان تكون مصدر طهر اللازم فتكون لا وصف القائم بالفاعل وان تكون مصدر طهر المتعدي فتكون لا أثر القائم بنفسه فعل وان تكون اسم مصدر طهر قطهيرا ككلام تكلمها وأما الطهور فقال جمهور أهل اللغة انه بالضم للفعل الذي هو المصدر وبالفتح للماء الذي يطهر به هكذا نقله ابن الأنباري وجماعات من أهل اللغة عن الجمهور وذهب الخليل والأصمعي وأبو حاتم السجستاني والأزهري وجماعة إلى انه بالفتح فيه ما قال صاحب المطالع وحكي فيهما الضم والטהارة في اللغة النظافة والتزعم عن الاقدار وفي الشرع صفة حكمية تثبت لموصوفها جواز الصلاة أو فيه أوله ولما كانت مفتاح الصلاة التي هي عماد الدين افتتح المؤلفون بها موافقتهم والأبواب جمع باب وهو حقيقة لما كان حسيبا يدخل منه إلى غيره ومجازا له من المسائل المناسبة والمياه جمع الماء وجمعه مع كونه جنسا للدلالة على اختلاف الأنواع

* (بَابُ طَهْوَرِيَّةِ مَاءِ الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ) *

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فوال يا رسول

في أحاديث سيد المرسلين وقال الحافظ ابن كثير كان إمام الحديث في زمانه والمقدم على سائر أحواله وإقرانه وقال بن دار بن بشار هو أفاقه خلق الله في زمانه وقال نعيم بن حماد هو فقيه هذه الأمة وقال ابن خزيمة ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث واحفظ له منه وقال ابن حماد لو ددت أني كنت شعرة في جسده ذبح لي له السبت ليوم عيد النضر سنة ست وخسين ومائتين عن اثنين وستين سنة الأثلاثه عشر يوما وكان أوصى ان يكفن في ثلاثة أبواب ليس فيه اقبح ولا عمامة ففعل بذلك ولما صلى عليه هو وضع في لحده فاح من تراب قبره ريح المسك ودامت أياما انتهى ولعمري ما قيل فهذا الشذا آثار رفقة معي ولست بوردانما أنار به ولفظ الذهبي في تاريخ دول الاسلام تحت ذكر خلافة المهدي بالله وليه عيد النضر مات شيخ الاسلام وحافظ العصر شهيد ابن عمه عبد الجباري وله اثنتان وستون سنة رحمه الله تعالى انتهى قلت وقد حثرت له ترجمة حافلة في كتابي الحظوة بذكر الصحاح الستة وذكرت ثناء الأئمة عليه وما يلي ذلك فراجعه (أبي عبد الله محمد بن اسمعيل بن إبراهيم البخاري) الجعفي أمير

المؤمنين في علم الحديث الشريف رضي الله عنه وأرضاه وجعل الفردوس منزهة ونزله وماواه (ورحمه الله) تعالى رجة واسعة (من أعظم الكتب المصنفة في الاسلام) وأصحها بعد كتاب الله العزيز العلام بإجماع سلف الأمة وأئمتها الكرام وهو أول مصنف صنف في الصحيح المبرد وأول الكتب الستة في علم الحديث وأجلها وأفضلها وأشهرها وأكرمها في الصحة والقبول عند الجمهور على المذهب المختار المنصور قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في هدى الساري مقدمة فتح الباري في ذكر السبب الباعث للبخاري على تصنيف جامعته ان آثار النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن في عصر أصحابه وكبار تابعيهم مدونة في الجوامع ولا مرتبة لنسبة أن يحتلط بعض ذلك بالقرآن العظيم ولحفظهم وسيلان أذهانهم ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار لما انتشر العلماء في الأمصار وكثر الابتداء من الخوارج والروافض ومنكري الاقدار فأول من جمع ذلك الربيع بن صبيح وسعيد بن أبي عروبة وغيرهما كانوا يصنفون

الله انتركب البحر وتحمل معنا القليل من الماء فان توضعنا عطشنا فاستوضأ ماء البحر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الطهور وماؤه الحل ميتته ورواه الخمسة وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما وابن الجارود في المنتقى والحاكم في المستدرک والدارقطني والبيهقي في سننهم وأبو شيبة وحكي الترمذي عن البخاري صحيحه وتعقبه ابن عبد البر بأنه لو كان صحيحا عنده لآخرجه في صحيحه ورده الحافظ وابن دقيق العيد بأنه لم يلتزم الاستيعاب ثم حكاه ابن عبد البر مع ذلك بصحته لتلقي العلماء له بالقبول فرداه من حيث الاسناد وقبلة من حيث المعنى وقد حكم بصحة جملة من الأحاديث لا تبلغ درجة هذا ولا تقاربه وصححه أيضا ابن المنذر وابن منزه والبعقوي وقال هذا الحديث صحيح متفق على صحته وقال ابن الأثير في شرح المسند هذا حديث صحيح مشهور أخرجه الأئمة في كتبهم واحتجوا به ورجاله ثقات وقال ابن الملقن في البدر المنير هذا الحديث صحيح جليل مروى من طرق الذي حضرناه اتسع ثم ذكرها جميعا وأمال الكلام عليها وسيأتي تلخيصها وقد ذكر ابن دقيق العيد في شرح الامام جميع وجوه التعليل التي يعمل بها الحديث قال ابن الملقن في البدر المنير ثقات وحاصلها كما قال فيه انه يعمل بأربعة أوجه ثم سرد هاوطول الكلام فيها ولمختصها ان الوجه الاول الجهالة في سعيد بن سلمة والمغيرة بن أبي بردة المسند كورين في اسناده لانه لم يرو عن الاول الاصفوان بن سليم ولم يرو عن الثاني الا سعيد بن سلمة وأجاب بأنه قد رواه عن سعيد الجلاح بضم الجيم وتخفيف اللام وآخره مهملة وهو ابن كثير ورواه من طريقه أحمد والحاكم والبيهقي وأما المغيرة فقد روى عنه يحيى بن سعيد بن يزيد القرشي وحجاده كما ذكره الحاكم في المستدرک الوجه الثاني من التعليل الاختلاف في اسم سعيد بن سلمة وأجاب بترجيح رواية مالك أنه سعيد بن سلمة من بني الأزرق ثم قال فقد دلت عنه الجهة الثانية وحالا الوجه الثالث التعليل بالارسال لان يحيى بن سعيد أرسله وأجاب بأنه قد أسنده سعيد بن سلمة وهو وان كان دون يحيى بن سعيد فالرفع زيادة مقبولة عند أهل الاصول وبعض أهل الحديث الوجه الرابع التعليل بالاضطرار وأجاب بترجيح رواية مالك كما جزم به الدارقطني وغيره وقد تلخص الحافظ ابن حجر في التلخيص ما ذكره ابن الملقن في البدر المنير فقال ما حصله ومداره على صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة عن المغيرة بن أبي بردة عن أبي هريرة قال الشافعي في اسناده هذا الحديث من لا أعرفه قال البيهقي يحتمل انه يريد سعيد بن سلمة أو المغيرة أو كليهما ولم ينقل به سعيد عن المغيرة فقد رواه عنه يحيى بن سعيد الانصاري الا انه اختلف عليه فيه فروى عنه عن المغيرة بن عبد الله بن أبي بردة ان ناسا من بني مدلج أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فذكره وروى عنه عن المغيرة عن رجل من بني مدلج وروى عنه عن المغيرة عن أبيه وروى عنه عن المغيرة بن عبد الله اوعب الله

• كل باب على حدة الى ان قام كبار
 أهل الطائفة الثالثة فدونا
 الاحكام فنصف الامام مالك
 الموطأ وتوخى فيه القوى من
 حديث أهل الحجاز ومن جده
 نافع قال الصحابة وقتاوى
 التابعين ومن بعدهم ونصف
 ابن جريج بمكة والاوزاعي بالشام
 وسفيان الثوري بالكوفة
 وحماد بن سلمة بالبصرة ثم تلاهم
 كثير من أهل عصرهم في التبع
 على منوالهم الى أن رأى بعض
 الأئمة منهم - م ان يفرد حديث
 النبي صلى الله عليه وسلم خاصة
 وذلك على رأي المائتين فنصف
 عبيد الله بن موسى العباسي
 الكوفي مسندا ونصف م - د
 ابن مسرهد البصري مسندا
 وأسد بن موسى الاموي مسندا
 ونعيم بن حجاج الخزاعي مسندا ثم
 اقتنى الأئمة بعد ذلك أثرهم فقل
 امام من الحفاظ الاو نصف
 حديثه على المائتين كاجد وابن
 راهويه وعثمان بن أبي شيبة
 وغيرهم من النبلاء ومنهم من
 صنف على الابواب وعلى
 المسانيد معا كابي بكر بن أبي
 شيبة فلما رأى البخاري رضى
 الله عنه هذه التصانيف ورواها
 وانتشقاها واستجلى مجيهاها
 وجدها بحسب الوضع جامعة
 بين ما يدخل تحت التصحيح
 والتسعين والتضعيف والكثير
 منها يشمله التضعيف فلا يقال

ابن المغيرة وروى عنه عن عبد الله بن المغيرة عن أبيه عن رجل من بني مدليج اسمه عبد الله
 وروى عنه عن عبد الله بن المغيرة عن أبي بردة مرفوعا وروى عنه عن المغيرة عن
 عبد الله المدليجي هكذا قال الدارقطني وقال أشبهها بالصواب عن المغيرة عن أبي هريرة
 وكذا قال ابن حبان والمغيرة معروف كما قال أبو داود وقد وثقه النسائي وقال ابن
 عبد الحكم اجتمع عليه أهل إفريقية بعد قتل يزيد بن أبي مسلم فأبى قال الحافظ فعلم من
 هذا غلط من زعم انه مجهول لا يعرف وأما سعيد بن سلمة فقد تابع صفوان بن سليم
 في روايته له عنه الجلاح بن كثير واه جماعة منهم الليث بن سعد وعمر بن الحرث ومن
 طريق الليث رواه أحمد والحاكم والبيهقي ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه عن
 حماد بن خالد عن مالك بن مسند عن أبي هريرة وفي الباب عن جابر عند أحمد وابن ماجه
 وابن حبان والدارقطني والحاكم بنحو حديث أبي هريرة وله طريق أخرى عنه عند
 الطبراني في الكبير والدارقطني والحاكم قال الحافظ واسناده حسن ليس فيه
 الا ما يخشى من التدايس انتهى وذلك لان في اسناده ابن جريج وأبا الزبير وهما مدلسان
 قال ابن السكن حديث جابر أصح ما روى في هذا الباب وعن ابن عباس عند الدارقطني
 والحاكم بلفظ ماء البحر ظهور قال في التلخيص ورواه ثقات ولكن صحح الدارقطني
 وقفه وعن ابن القراسي عنه ابن ماجه بنحو حديث أبي هريرة وقد أعله البخاري
 بالارسال لان ابن القراسي لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمرو بن شعيب عن أبيه
 عن جده عنه الدارقطني والحاكم بنحو حديث أبي هريرة وفي اسناده المثنى الراوى له
 عن عمرو وهو ضعيف قال الحافظ ووقع في رواية الحاكم الاوزاعي بدل المثنى وهو غير
 محفوظ وعن علي بن أبي طالب عنه الدارقطني والحاكم باسناده من لا يعرف
 وعن ابن عمر عند الدارقطني بنحو حديث أبي هريرة وعن أبي بكر الصديق عند الدارقطني
 وفي اسناده عبد العزيز بن أبي ثابت وهو كما قال الحافظ ضعيف وصحح الدارقطني وقفه
 وابن حبان في الضعفاء وعن أنس بن مالك عند الدارقطني وفي اسناده ابن أبي ثوبان قال
 وهو متروك (قوله سأله رجل) وقع في بعض الطرق التي تقدمت ان اسمه عبد الله وكذا
 ساقه ابن بشير كوال باسناده واورده الطبراني فيمن اسمه عبد وتبعه أبو موسى الحافظ
 الاصبهاني في كتاب معرفة الصحابة فقال عبد أبو زمعة البلوي الذي سأله النبي صلى الله
 عليه وسلم عن ماء البحر قال ابن منيع بلغني ان اسمه عبد وقيل اسمه عبيد بالتصغير وقال
 السمعاني في الانساب اسمه العركي وغلط في ذلك وانما العركي وصف له وهو
 ملاح السفينة (قوله هو الطهور) قد تقدم في أول الكتاب ضبطه وتفسيره وهو عند
 الشافعية المطهر وبه قال أحمد وحكي بعض أصحاب أبي حنيفة عن مالك وبهض أصحاب
 أبي حنيفة ان الطهور هو الطاهر واحتج الاولون بان هذه اللفظة جاءت في لسان الشرع
 للمطهر كقوله تعالى ماء طهورا وأيضا السائل انما سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن

اغتمه من فجر دهمته بجمع الحديث
الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين
وقوى عزمه على ذلك ما سمعه
من استاذة ابن راهويه لوجههم
كتابا مختصرا الصحيح سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم فوق ذلك في
قلبه فأخذ في جمع الجامع الصحيح
وعن البخاري قال رأيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم وكانني
واقف بين يديه ويدي مروحة
اذب عنه فأسألت بعض المعبرين
فقال لي انت تذب عنه الكذب
فهو الذي حلفني على اخراج هذا
الجامع الصحيح وعنه رضي الله
عنه قال ما كتبت في كتاب
الصحيح حديثا الا اغسلت
قبل ذلك وصليت ركعتين وعنه
قال خرجت الصحيح من سقانة
الف حديث وعنه ايضا لم اخرج
في هذا الكتاب الا صحيحا وما
تركت من الصحيح أكثر حتى
لا يطول قال محمد بن أبي حاتم
رأيت محمد بن اسمعيل في المنام
يمشي خلف النبي صلى الله عليه
وسلم والنبي صلى الله عليه وسلم
يمشي فكلاما رفع النبي صلى الله
عليه وسلم قدمه المباركة وضع
البخاري قدمه في ذلك الموضع
ورأى فهم بن فضل نحو هذا المنام
أيضا انتهى قلت وهذه منقبة
عظيمة وتكرمة شريفة ولمن
يعمل بكتابه الصحيح ويقتدي
بفعله الصريح ولما ألف جامعه

التطهر بماء البحر لاعتن طهارته ويدل على ذلك أيضا قوله صلى الله عليه وسلم في بئر
بضاعة ان الماء طهور لانهم انما سألوه عن الوضوء به قال في الامام شرح الامام فان قيل
لم يجيبهم بنعم حين قالوا أفنتوضأ به قلنا لانه يصير مقيدا بحال الضرورة وليس كذلك
وأیضا فانه ينههم من الاقتصار على الجواب بنعم انه انما يتوضأ به فقط ولا يتطهر به
لبقية الامانات والانجاس فان قيل كيف شكوا في جواز الوضوء بماء البحر قلنا يحفل
انهم لما سمعوا قوله صلى الله عليه وسلم لا تركب البحر الا حاكبا أو معتمرا أو غاريا في سبيل
الله فان تحت البحر نار او تحت النار بحر أخرجه أبو داود وسعيد بن منصور في سننه عن
ابن عمر مرفوعا ظنوا انه لا يجزى التطهر به وقد روى موقوف على ابن عمر بلفظ ماء البحر
لا يجزى من وضوء ولا جنابة ان تحت البحر نار اثم ماء ثم نار احتى عدسبعة أبحر وسبع
أنبار وروى أيضا عن ابن عمر وابن العاص انه لا يجزى التطهر به ولا حجة في أقوال
الصحابية لاسيما اذا عارضت المرفوع والاجماع وحديث ابن عمر المرفوع قال أبو داود
رواته مجهولون وقال الخطابي ضعفوا اسناده وقال البخاري ليس هذا الحديث بصحيح
وله طريق أخرى عند البزار وفيها البث بن أبي سليم وهو ضعيف قال في البدر المنير في
الحديث جواز الطهارة بماء البحر وبه قال جميع العلماء الا ابن عبد البر وابن عمر وسعيد
ابن المسيب وروى مثل ذلك عن أبي هريرة وروايته تزده وكذا رواية عبد الله بن عمر
وتعريف الطهور باللام الجنسية المفيدة للحصر لا ينفي طهورة غيره من المياه لوقوع
ذلك جوابا لسؤال من شك في طهورة ماء البحر من غير قصد للحصر وعلى تسليم انه
لا تخصيص بالسبب ولا يقصر الخطاب العام عليه فقهوم الحصر المنهين في الطهورة
عن غير مانه عموم مخصوص بالمنطوقات الصحيحة الصريحة القاضية باتصاف غيره بما قول
الحل مية فيه دليل على حل جميع حيوانات البحر حتى كلبه وخنزيره ونعبانه وهو
المصحح عند الشافعية وفيه خلاف سيأتي في موضعه ومن فوائد الحديث مشروعية
الزيادة في الجواب على سؤال السائل لقصد الفائدة وعدم لزوم الاقتصار وقد عقد
البخاري لذلك بابا فقال باب من أجاب السائل بأكثر مما سأله وذكر حديث ابن عمر أن رجلا
سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم فقال لا يلبس القميص ولا العمامة ولا
السراويل ولا البرنس ولا ثوبا مسمه الورس أو الزعفران فان لم يجد ذلك فليلبس
الخفين وليقطعهما حتى يكونا تحت الكعبين فكانت سألته عن حالة الاختيار فأجاب
عنها وزاد حالة الاضطرار وليست اجنبية عن السؤال لان حالة السقوة تقتضي ذلك قال
الخطابي وفي حديث الباب دليل على ان المفتي اذا سئل عن شيء وعلم ان لسائل حاجة الى
ذكر ما يتصل بمسئلته استحب فعليه اياه ولم يكن ذلك تكلفا لما لا يعنيه لانه ذكر الطعام
وهم سألوه عن الماء لعله انهم قد يهزم الزاد في البحر انتهى وأما ما وقع في كلام كثير من
الاصوليين ان الجواب يجب أن يكون مطابقة السؤال فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة

عرضه على الامام أحد بن حنبل
ويحيى بن معين وعلى بن المديني
وغيرهم من الأئمة الفحول
فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة
والقبول الأربعة أحاديث
قال العقبلي والقول فيها قول
البخاري وهي صحيحة وقد اتفق
أهل العلم على أن كتابه هذا أصح
الكتب بعد كتاب الله وثقائه
سلف الأمة وأئمتها بالقبول وان
مسما صاحب الصحيح كان ممن
يستفيد منه ويعترف بأنه
ليس له نظير في علم الحديث وهذا
الترجيح هو المختار المعول عليه
هذه الجمهور ومن خالف ذلك
فقد خالف الجمع عليه والمنهور
فلا يعاباه ولا يلتفت إليه
(وأكثرها فوائد) لانه التزم مع
صحة الأحاديث استنباط الأحكام
الفقهية والنسكات الحكمية
واعتنى فيها بآيات الأحكام
وترجم لكل باب باب ظاهرة
وخرافية ولذا اشتهر برفعة
البخاري في ترجمته وهي حبر
الافكار وأدهشت العقول
والابصار وأعيت مدارك
الفقه والنظار وانما بلغت
هذه المرتبة لما روى أنه يبسطها
بين قبر النبي صلى الله عليه وسلم
ومنيبه فهو الجهد المطلق الفقيه
المثوق والحدث الجيد والامام
المستند وكتاب الجامع الصحيح
أعم الكتب فوائد واجهها

بل المراد ان الجواب يكون مقيد بالحكم المسئول عنه والحديث فوائد غير ما تقدم قال
ابن الملقن انه حديث عظيم أصل من أصول الطهارة مشتمل على أحكام كثيرة وقواعد
مهمة قال الماوردي في الحاوي قال الحميدي قال الشافعي هذا الحديث نصف علم الطهارة
(وعن أنس بن مالك قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحانت صلاة العصر فالتس
الناس الوضوء فلم يجدوا فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوء فوضعه رسول الله صلى
الله عليه وسلم في ذلك الاناء يده وأمر الناس أن يتوضؤوا منه فرأيت الماء ينبع من تحت
أصابعه حتى توضؤا من عند آخرهم متفق عليه ومتفق على مثل معناه من حديث جابر
ابن عبد الله) لفظ حديث جابر وضع يده صلى الله عليه وسلم في الركوة فجعل الماء ينور
بين أصابعه كما مثال العيون نشر يشا وتوضأنا قلت سم كتم قال لو تكلمنا ألف لكاننا
قال كذا خمس عشرة مائة قوله وحانت الواو للعال بتقدير قد قوله الوضوء بفتح الواو أي
الماء الذي يتوضأ به قوله فأتى بضم الهمزة على البناء للمفعول وقد بين البخاري في رواية
أن ذلك كان بالزوراء وهي سوق بالمدينة وقوله بوضوء بفتح الواو أيضا أي باناء فيه ماء
ليتوضأ به ووقع في رواية البخاري بخار جيل بقدر فيه ماء يسير فصغر أن يبسط فيه
صلى الله عليه وسلم كنه فضم أصابعه قوله ينبع بفتح أوله وضوء الموحدة ويجوز
كسرهما وقصها قاله في الفتح قوله حتى توضؤا من عند آخرهم قال الكرماني حتى
للتدريج ومن للبيان أي توضأ الناس حتى توضأ الذين عند آخرهم وهو كناية عن جميعهم
وعند بعضه في لان عند وان كانت للطرفية الخاصة لكن المبالغة تقتضي أن تكون
لمطلق الطرفية فكانه قال الذين هم في آخرهم وقال التبي المعنى توضأ القوم حتى وصلت
الغوبة الى الآخر وقال النووي من هنا يعني الى وهي لغة وتعقبه الكرماني بانها شاذة
ثم ان الى لا يجوز أن تدخل على عند ولا يلزم مثله في من اذا وقعت بمعنى الى قال في الفتح
وعلى توجيه النووي يمكن أن يقال عند زائدة والحديث يدل على مشروعية المواضوءة
بالماء عند الضرورة لمن كان في مأنة فضل عن وضوئه وعلى ان اعتراف المتوضئ من الماء
القليل لا يصير الماء مستعملا واستدل به الشافعي على ان الامر بفعل اليد قبل ادخالها
الاناء لم يثبت لاحتم وسبأ في تحقيق ذلك قال ابن بطلان هذا الحديث شمه جمع من الصحابة
الانه لم يروى الا من طريق أنس وذلك لطول عمره واطلب الناس علو السنه وناقضه
القاضي عياض فقال هذه القصة رواها العدد الكثير من الثقات عن الجهم الغنير
عن الكافة متصلا عن جهم عن الصحابة بل لم يؤثر عن أحد منهم انكار ذلك فهو ملحق
بالقطعي قال الحافظ فانظركم بين الكلامين من التماوت انتهى ومن فوائد الحديث
ان الماء الشريف يجوز رفع الحدث به ولهذا قال المصنف رحمه الله وفيه تنبيه انه
لا بأس برفع الحدث من ما مزمع لان قصاره انه ما شريف متبرك به والماء الذي وضع
رسول الله صلى الله عليه وسلم يده فيه بهذه المشابة وقد جاء عن علي كرم الله وجهه

مقاصد وأحسنها عوائد وأصح
الصحف الموافقة في هذا الشأن
والمتلقي بالقبول من العلماء
الراغبين للقبول في كل زمان
ومكان وقد قال النبي صلى
الله عليه وسلم في منام أبي زيد
المروزي أنه كآبي وكفي به هذا
القول شرفا وجهه وقال جماعة
من السادة وعصاة من القادة
أن كتابه الصحيح ما قرئ في شدة
الافرجت ولا ركب به في
مراكب الانجحت وكان مؤلفه
محباب الدعوة دعا قارئة قال
الحافظ ابن كثير يستسقى بقرائه
الغمام واجمع على قبوله وجمعة
ما فيه أهل الاسلام فله درهم
تأليف رفيع علم معارف معرفته
وتسلسل حديثه بهذا الجامع
فأكرم بسنده العالي ورفعته
انتهى ولا أعلم كتابا تحت اديم
السماء بلغ من الرفعة والقبول
والهبة والشهرة هذا المبلغ
العظيم ولا صاحب كتاب رقى على
معارج النضل والشرف
والعز ذلك المعراج الكريم
ولو ذهبنا ذكر من فضله وفضل
كتابه وماله من الشرف
والكرامة لم نأجد له في ذلك
ضخما وقد ذكرنا تطورا من هذا
الباب في الحطبة والاحتفاف
وكذا تصدى لسانه الحافظ ابن
هريرة الله في مقدمة الفتح
والقسطلاني في أوائل الارشاد

في حديثه قال فيه ثم أفاض رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا بسجل من ماء زمزم
فشرب منه وتوضأ رواه أحمد انتهى وهذا الحديث هو في أول مسند علي بن مسند
أحمد بن حنبل واقظة حدثنا عبد الله بن أبي أحمد بن حنبل حدثني أحمد بن عبد الله
البصري حدثنا المغيرة بن عبد الرحمن بن الحرث عن أبيه عن زيد بن علي بن حسين بن علي
عن أبيه عن علي بن حسين عن عبيد الله بن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم وقف بعرفة فذكر حديثنا
طويلا وفيه ثم أفاض فدعا بسجل من ماء زمزم فشرب منه وتوضأ ثم قال انزعوا فلولان
تغيبوا عليهم التزعت الحديث وهذا السناد مستقيم لأن عبيد الله بن أحمد ثقة امام وأحمد
ابن عبد الله الضبي البصري وثقه أبو حاتم والنسائي والمغيرة بن عبد الرحمن قال في التقريب
ثقة جواد من الخامسة وأبو عبد الرحمن قال في التقريب من كبار ثقات التابعين
وعبيد الله بن أبي رافع كان كاتب علي وهو ثقة من الثالثة كما في التقريب وقال ابن معين
لا بأس به وقال أبو حاتم لا يحتج بحديثه وأما الامان بن زيد بن علي ووالده زين العابدين فهما
أنهم من نازلي علم وقد أخرج هذا الحديث أهل السنن وصححه الترمذي وغيره وشربه
صلى الله عليه وسلم من زمزم عند الافاضة ثابت في صحيح مسلم وسنن أبي داود والنسائي
من حديث جابر الطويل بلفظ فأتى يعني النبي صلى الله عليه وسلم في عبد المطلب وهم
يسقون علي زمزم فقال انزعوا بني عبد المطلب فلولان يغلبكم الناس على سقاية بكم
لنزعت معكم فساووه دلوا فشرب منه وهو في المتنق عليه من حديث ابن عباس بلفظ
سقى النبي صلى الله عليه وسلم من زمزم فشرب وهو قائم وفي رواية استسقى عند البيت
فأتته به بدلو والسجل بين يديه مفتوحة فجيم ساكنة الدلو المملوء فان تعامل فليس
بسجل وباتي تمام الكلام عليه في باب تطهير الارض وحديث الباب فوائد كثيرة
خارجة عن مقصودنا نحن بصده فلنقتصر على هذا المقتدر

(باب طهارة الماء المتوضأ به)

(عن جابر بن عبد الله قال جابر رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني وأنا مريض لأعقل
فتوضأ وصب وضوءه علي متفق عليه وفي حديث صلح المدينة من رواية المسور بن
مخرمة ومروان بن الحكم ما تقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم للحمامة الا وقعت في كف
رجل فدلهم بأوجهه وجالده وادانوا وضوءه وهو بكاه لاجد
والبخاري) قوله يعودني زاد البخاري في الطب ماشيا قوله لأعقل أي لأفهم وحذف
مفعوله إشارة الى عظم الحال أو لغرض التعميم أي لأعقل شيئا من الأمور وصرح
البخاري بقوله شيئا في التفسير من صحبه وله في الطب فوجدني قد أغشى علي قوله وضوءه
يحقل أن يكون المراد صب علي بعض الماء الذي توضأ به ويدل على ذلك ما في رواية
للبخاري بلفظ من وضوءه ويحقل أنه صب عليه ما بقي منه والاول أظهر لقوله في حديث

الباب فتوضأ وصب وضوءه على ولا يداود فتوضأ وصبه على فإنه ظاهر في أن المصنوع هو الماء الذي وقع به الوضوء قوله ما تخم التخم دفع الشيء من الصدرا والائف وقد استدلل الجمهور بصبه صلى الله عليه وسلم لوضوئه على جابر وتقريره للصحة على التبرك بوضوئه وعلى طهارة الماء المستعمل للوضوء وذهب بعض الحنفية وأبو العباس إلى أنه نجس واستدلوا على ذلك بأدلة منها حديث أبي هريرة بلفظ لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب وفي رواية لا يبول أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه وسبأى قالوا والبول نجس الماء فكذا الاعتسال لأنه صلى الله عليه وسلم لم قد غسلى عنهم جميعا ومنها الإجماع على إضاغته وعدم الاتقاء به ومنها أنه ما يزال به مانع من الصلاة فاتقل المنع إليه كغسالة النجس المتغيرة ويجاب عن الأول بأنه أخذ بدلالة الاقتران وهي ضعيفة وبقول أبي هريرة يتناولها تساولا كما سبأى فإنه يدل على أن النهي إنما هو عن الانغماس لا عن الاستعمال والمسا كان بين الانغماس والتناول فرق وعن الثاني بأن الإضاغة لا غناء غيره عنه لالنجاسة وعن الثالث بالفرق بين مانع هو النجاسة ومانع هو غيرها وبالمنع من أن كل مانع يصير له ممانعة الحكم الذي كان له قبل الاتقال وأيضاً هو متمسك بالقياس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار ويلزمهم أيضاً تحريم شربه وهم لا يقولون به ومن الأحاديث الدالة على ما ذهب إليه الجمهور حديث أبي حنيفة عند البخاري قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهاجرة فأبى بوضوء فتوضأ فجعل الناس يأخذون من فضل وضوئه فيتمسكون به وحديث أبي موسى عنده أيضاً قال دعا النبي صلى الله عليه وسلم بقدر فيه ماء فغسل يديه ووجهه فيه ومج فيه ثم قال له ما يعني أباً موسى وبلا لا شرباً منه وافرغاً على وجوهكم ونحوه وكأ عن السائب بن يزيد عنده أيضاً قال ذهبت بي خالتي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلم فالت يا رسول الله أن ابن أختي وقع أي مريض فمسح رأسي ودعاني بالبركة ثم توضأ فشربت من وضوئه ثم فقت خلف ظهره الحديث فإن قال الذاهب إلى نجاسة المستعمل للوضوء أن هذه الأحاديث غاية ما فيها الدلالة على طهارة ما توضأ به صلى الله عليه وسلم ولعل ذلك من خصائصه قلنا هذه دعوى غير نافعة فإن الأصل أن حكمه وحكم أمته واحد إلا أن يقوم دليل يقضي بالاختصاص ولا دليل وأيضاً الحكم بكون الشيء نجساً حكم شرعي يحتاج إلى دليل يلتزمه الخصم فما هو (وعن حذيفة بن اليمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لقيه وهو جنب فحاده عنه فاعتسل ثم جاء فقال كنت جنباً فقال إن المسلم لا ينجس رواء الجماعة إلا البخاري والترمذي وروى الجماعة كلهم نحوه من حديث أبي هريرة) حديث أبي هريرة المشار إليه له ألفاظ منها أن النبي صلى الله عليه وسلم لقيه في بعض طرق المدينة وهو جنب فالتخنس منه فذهب فاعتسل ثم جاء فقال له أين كنت يا أبا هريرة قال كنت جنباً فذكرت أن اجالسك وأنا على غير طهارة فقال سبحان الله أن المؤمن لا ينجس قوله وهو جنب يعني نفسه وفي رواية أبي داود

وعلماء الأصول في كتب أصول الحديث ومن جد وجد ومن جد الله تعالى **شكراً** وتعظيماً لقد ربه على خلق مثل ذلك الإمام وإيجاد مثل هذا الكتاب الرفيع الشأن اعترافاً بفضل ومنه وإطمنه على أمة الاسلام (الأن الأحاديث المتكررة فيه متفرقة في الأبواب وإذا أراد الإنسان أن ينظر الحديث في أي باب لا يكاد يهتدي إليه إلا بعد جهد) بليغ (وطول فتش) قال الحفاظ في مقدمة الفتح جميع أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعون حديثاً والخالص من ذلك بال تكرار ألفاً وحديث وسبعمائة وحديثان واذنم إليه المتون المعلقة المرفوعة التي لم يوصلها في موضع آخر منه وهي مائة وتسعة وخمسون حديثاً صار مجموع الخالص ألفي حديث وسبعمائة وأحد وأسمين حديثاً ووجه ما فيه من التعاليق ألف وثلاثمائة واحد وأربعون حديثاً وأكثرها مكرر يخرج في الكتاب أصول متونه وليس فيه من المتون التي لم يخرج من هذا الكتاب ولو من طريق أخرى إلا مائة وستون حديثاً ووجه ما فيه من المكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثاً وهذه

والعدة خارجة عن الموقوفات
على العصاة والمقطوعات عن
التابعين ومن بعدهم وقد
استوعبت وصل جميع ذلك
في كتاب تعليق التعليق وهذا
الذي حرره من عدة ما في صحيح
البخاري تحرير بالغ فح الله به
لاعلم من تقدمني اليه وأما مقر
بعدم العصمة من السهو والخطا
انتهى وعدد كنه كما قال في
الكواكب مائة وستون
وأبوابه ثلاثة آلاف وأربعمائة
وخمسون بابا مع اختلاف قليل
في نسخ الاصول وعدد مشايخه
الذين خرج عنهم فيه مائتان
ونعمه وثمانون نفسا وعدد من
تفرد بالرواية عنهم دون مسلم
مائة وأربعون أو ثلاثون وتفرد
أيضا عن شيخ لم تقع الرواية عنهم
كثيرة أصحاب الكتب الخمسة
الابالواسطة ووقع له اثنان
وعشرون حديثا ثلاثيات
الاسناد وأول جامع بعد
البسملة باب كيف كان بدء الوحي
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقول الله عز وجل أنا أوحينا
اليك كما أوحينا الى نوح والنبيين
من بعده الآية كما سيأتي مختصرا
(ومنه تصود البخاري رحمه الله
نعمالي بذلك) أي بالتكرار (كثرة
طرق الحديث وشهرته) لا
الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر
المقدمي ان البخاري كان يذكر

وأنا جنب وهذه اللفظة تقع على الواحد المذكور المؤنث والاثني والجمع بلفظ واحد
قال الله تعالى في الجمع وان كنتم جنبا فاطهروا وقال بعض أرواح النبي صلى الله عليه
وسلم اني كنت جنبا وقد يقال جنبا وجنبون واجنباب قوله فماد عنه أي مال وعدل
قوله لا ينجس فيه لغتان ضم الجيم وقهها وفي ماضيه أيضا لغتان نجس ونجس بكسر
الجيم وضمها فن كسرهما في الماضي فتحهما في المضارع ومن ضمهما في الماضي ضمهما في المضارع
أيضا قال النووي وهذا قياس مطرد ومعروف عند أهل العربية الأحراف مستثناة من
الكسر قوله ان المسلم تمسك بمفهومه بعض أهل الظاهر وحكاها في البحر عن الهادي
والقاسم والناصر ومالك فقالوا ان الكافر نجس عين وقوا ذلك بقوله تعالى انما
المشركون نجس وأجاب عن ذلك الجمهور بان المراد منه ان المسلم طاهر الاعضاء لاعتباره
بجارية النجاسة بخلاف المشرك لعدم تحفظه عن النجاسة وعن الآية بان المراد انهم
نجس في الاعتقاد والاستعداد وجنتهم على جهة هذا التأويل ان الله أباح نساء أهل
الكتاب ومعلوم أن عرقهن لا يسلم منه من بضاجههن ومع ذلك فلا يجب من غسل
الكتانية الا مثل ما يجب عليهم من غسل المسلمة ومن جملة ما استدله القائلون بنجاسة
الكافر حديث انزاله صلى الله عليه وسلم وقد ثقف المسجد وتقريره لقول الصحابة
قوم النجاس لما رأوه انزلهم المسجد وقوله لا بي ثعلبة لما قال له يا رسول الله انابا رضى قوم
أهل كتاب أنما كل في آنتهم قال ان وجدتم غيرهما فلا تأكلوا فيها وان لم تجدوا فاغسلوها
وكا وفيها وسياقي في باب آية الكفار واجاب الجمهور عن حديث انزال وفد ثقف بانه
حجة عليهم لاهم لان قوله ليس على الارض من أن نجاس القوم شئ انما النجاس القوم على
أففسهم بعد قول الصحابة قوم أن نجاس صريح في نفي النجاسة الحسية التي هي محل النزاع
ودليل على ان المراد بنجاسة الاعتقاد والاستعداد وعن حديث أبي ثعلبة بان الامر
بفصل الآية ايسر لتلوها برطوباتهم بل اطبخهم الخنزير وشربهم الخمر فيها يدل على ذلك
ما عند أحمد وأبي داود من حديث أبي ثعلبة أيضا بلفظ ان أرضنا أرض أهل كتاب
وانهم يأكلون لحم الخنزير ويشربون الخمر فكيف نصنع بآنتهم وقدورهم وسياقي ومن
أجوبة الجمهور عن الآية ومفهوم حديث الباب بان ذلك تفسير عن الكفار واهانة
لهم وهذا وان كان مجازا فغيره ما ثبت في الصحيحين من أنه صلى الله عليه وسلم تضاف من
مزايدة مشركة وربط تمامة بن أنال وهو مشرك بسارية من سوارى المسجد وأكل من
الشاة التي أهدتها اليهودية من خببروا كل من الجبن المجلوب من بلاد النصراني كما
أخرجه أحمد وأبو داود من حديث ابن عمرو كل من خبز المشرك والاهانة للمادة الى ذلك
يمرودى وسياقي في باب آية الكفار وما سلف من مباشرة الكتابيات والاجماع على جواز
مباشرة المسيية قبل اسلامها وتحليل طعام أهل الكتاب ونسائهم بآية المائدة وهي آخر
ما نزل واطعمناه صلى الله عليه وسلم وأصحابه لوفد من الكفار من دون غسل للآيسة

والأمر به ولم ينقل توقي رطوبات الكناز عن السلف الصالح ولو توفوا لاشاع قال ابن
عبد السلام ليس من النقشف أن يقول أشترى من من المسلم لا من من الكافر لان
الصحاب لم يلقوا في ذلك وقد زعم المقبول في المنازل الاستدلال بالآية المذكورة
على نجاسة الكافر وهم لانه حمل لكلام الله ورسوله على اصطلاح حادث وبين النجس
في اللغة والنجس في عرف المتشرعة عموم وخصوص من وجه فالاعمال السيئة نجسة
لغة لا عرفا والنجس عرفا وهو أحد الاطمين عند أهل اللغة والعذرة بنجس في العرفين
فلا دليل في الآية انتهى ولا يخفى أن مجرد تخالف اللغة والاصطلاح في هذه الافراد
لا يستلزم عدم صحة الاستدلال بالآية على المطلوب والذي في كتب اللغة أن النجس ضد
الطاهر قال في القاموس النجس بالفتح وبالكسر والتخريف وككنف وعضد ضد
الطاهر انتهى فالذي ينبغي التعويل عليه في عدم صحة الاحتجاج به هو ما عرفنا
وحديث الباب أصل في طهارة المسلم حيا وميتا أما الحيا فاجماع وأما الميت ففيه خلاف
فذهب أبو حنيفة ومالك ومن أهل البيت الهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبو طالب إلى
نجاسته وذهب غيرهم إلى طهارته واستدل صاحب البحر للاولين على النجاسة بنزع
زمن من الحبشي وهذا مع كونه من فعل ابن عباس كما أخرجه الدارقطني عنه وقول
الصحابي وذهب إليه لا ينتهض للاحتجاج به على الخصم محقق أن يكون للاستدلال بالنجاسة
ومعارض بحديث الباب وبحديث ابن عباس نفسه عند الشافعي والبخاري تعليقا بلفظ
المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا وبحديث أبي هريرة المتقدم وبحديث ابن عباس أيضا عند
البيهقي أن ميتكم يموت طاهرا نجسا كما أن نفسه لو أيدى بكم وترجع رأي الصحابي على
روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواية غيره من الغرائب التي لا يدرى ما الحامل
عليها وفي الحديث من الفوائد مشروعية الطهارة عند ملابسة الامور العظيمة واحترام
أهل الفضل وتوقيرهم ومصاحبتهم على أكمل الهيئات وانما أحد حذيفة عن النبي صلى
الله عليه وسلم وانخس أبو هريرة لانه صلى الله عليه وسلم كان يعتادهما مرة أصحابه
إذا قهيم والدعاء لهم هكذا رواه النسائي وابن حبان من حديث حذيفة فلما ظنا أن
الجنب ينجس بالحديث خشيا أن يماسهما كعادته فبادرا إلى الاغتسال وانما ذكر
المصنف رحمه الله هذا الحديث في باب طهارة الماء المتوضأ به لقصد تركه كميل الاستدلال
على عدم نجاسة الماء المتوضأ به لانه اذا ثبت أن المسلم لا ينجس فلا وجه لجعل الماء نجسا
بمجرد ماسه له وسيأتي في هذا الكتاب باب معقود لعدم نجاسة المسلم بالموت وسيشير
المصنف إلى هذا الحديث هنالك

(باب بيان زوال تطهيره)

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو
جنب فقالوا يا أبا هريرة كيف يفعل قال يتناوله تناولا رواه مسلم وابن ماجه ولا جد

الحديث في كتابه في مواضع
وتستدل به في كل باب باسناد آخر
ويستخرج منه بحسن استنباطه
وفزارة فقهه معنى يقتضيه
الباب الذي أخرجه فيه
وقل ما يورد حديثا في موضعين
باسناد واحد ومعنى واحد ولفظ
واحد وانما يورده من طريق
أخرى لمعان انتهى ثم ذكرها
وبلغها إلى ثمان معان وذكر
أيضا وجهه فقطعيه الحديث
في الابواب تارة واقتصاره منه
على بعضه أخرى قال المصنف
ابن حجر بعد ما حكى ذلك عن ابن
طاهر واذا تقررت ذلك انضح أنه
لا يبعد الالفائدة حتى ولو لم تظهر
لأعادته فائدة من جهة الاسناد
ولامن جهة المتن لكان ذلك
لأعادته لأجل مغايرة الحكم
الذي تشقل عليه الترجمة النائية
وجبا للاتباع مكررا بلا فائدة
كيف وهو لا يخفيه من فائدة
اسنادية وهي إخراجها للاسناد
عن شيخ غير الشيخ الماضي أو غير
ذلك وهذا بين لمن استقرأ كتابه
وانصف من نفسه انتهى فأت
ويظهره فصيل هذا الاجمال
من الرجوع إلى فتح الباري
(ومعه صودنا) في هذا التجريد
الصريح لأحاديث الجاهل مع
الصحيح (أخذ أصل الحديث)
المرفوع دون غيره (لكونه قد
علم أن جميع ما فيه) أي في كتاب

والصحيح الجامع البخاري رحمه الله
 (صحيح) بـل في أعلى طبقات
 العدة التي لا يتصور المزيد عليها
 وقد عقد الحفاظ ابن حجر في
 مقدمة الفتح فصلا مستقلا في
 تقرير كونه أصح الكتب المصنفة
 في الحديث النبوي وإطال في
 بيان ذلك إطالة حسنة مفيدة
 قال ابن الصلاح أول من صنف
 في الصحيح البخاري ثم تلاه مسلم
 وكاباهما أصح الكتب بعد كتاب
 الله تعالى وأما قول الشافعي
 ما أعلم في الأرض كتابا في العلم
 أكثر صوابا من كتاب مالك وفي
 رواية أصح من الموطأ فاعلموا
 ذلك قبل وجود كتابي البخاري
 ومسلم ثم إن كتاب البخاري أصح
 الكتابين صحيحا وأكثرهما فوائد
 قال أبو يعلى الخليلي رحمه الله
 تعالى رحم الله محمد بن اسمعيل
 فإنه آف الأصول يعني أصول
 الأحكام من الأحاديث وبين
 للناس وكل من عمل بعده فاعلموا
 أخذته من كتابه كسمل انتهى
 فالناس في الحديث عيال عليه
 والكلام في تقرير صحة وبيان
 أسبابه يطول جدا والأحاديث
 التي اتفقت عليها بلغت مائتي
 حديث وعشرة أحاديث اختص
 البخاري منها بأقل من عشرين وبأقل
 ذلك يختص بمسلم ولا شك أن
 ما قل الاتقاد فيه أرجح مما كثر
 وأيضا في المقدمة فصل خاص

وأبي داود لا يولان أحد كم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من جنابة) قوله في الماء الدائم
 هو الساكن قال في الفتح يقال دؤم الطائر تدويم إذا صف جناحيه في الهواء فلم
 يحركهما والرواية الأولى من حديث الباب تدل على المنع من الاغتسال في الماء الدائم
 للجنابة وإن لم يسل فيه والرواية الثانية تدل على المنع من كل واحد من البول والاغتسال
 فيه على انفراده وسيأتي في باب حكم الماء إذا لاقته نجاسة حديث أبي هريرة هذا بلفظ
 ثم يغتسل فيه وبأنى البحث عن حكم البول في الماء الدائم والاغتسال فيه هذا لك وقد
 استدلل بالنهاي عن الاغتسال في الماء الدائم على أن الماء المستعمل يخرج عن كونه أهلا
 للتطهير لأن النهي ههنا عن مجرد الغسل فدل على وقوع المفسدة بمجرد وقوعه وحكم الوضوء
 حكم الغسل في هذا الحكم لأن المقصود التنزه عن التقرب إلى الله تعالى بالمستقذرات
 والوضوء يقذر الماء كما يقذر الغسل وقد ذهب إلى أن الماء المستعمل غير مطهر أكثر
 العترة وأحمد بن حنبل والليث والأوزاعي والشافعي ومالك في إحدى الروايتين عنهما
 وأبو حنيفة في رواية عنه واحتجوا بهذا الحديث وبحديث النهي عن التوضي بفضل
 وضوء المرأة واحتج لهم في البحر بما روي عن السلف من تكميل الطهارة بالتيمم عند قلة
 الماء لا بما تيسر منه وأجيب عن الاستدلال بحديث الباب بأن علة النهي ليست كونه
 بصير مستعملا بل مصيره مستخدما ثبت بآثار الاستعمال فيبطل نفعه ويوضح ذلك قول أبي
 هريرة يتناولونه تناولا واضطرابا منه وبأن الدليل اخص من الدعوى لأن غاية ما فيه
 خروج المستعمل للجنابة والمدعى خروج كل مستعمل عن الطهورية وعن حديث
 النهي عن التوضي بفضل وضوء المرأة يمنع كون الفضل مستعملا ولو سلم فالدليل اخص
 من الدعوى لأن المدعى خروج كل مستعمل عن الطهورية لا خصوص هذا المستعمل
 وبالمعارضة بما أخرجه مسلم وأحمد من حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كان يغتسل بفضل ميمونة وأخرجه أحمد أيضا وابن ماجه بنحوه من حديثه وأخرجه
 أيضا أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه من حديثه بلفظ اغتسل بعض أزواج
 النبي صلى الله عليه وسلم في جفنة فجاء النبي صلى الله عليه وسلم لم يتوضأ منها أو يغتسل
 فقالت له يا رسول الله إن كنت جنباً فقال إن الماء لا يجنب وأيضا حديث النهي عن
 التوضي بفضل وضوء المرأة فيه مقال سيأتي بيانه في بابيه وعن الاحتجاج بتكميل السلف
 للطهارة بالتيمم لا بما تيسر منه لا يكون جهة الإبهة نصح النقل عن جميعهم ولا سبيل
 إلى ذلك لأن القائلين بطهورية المستعمل منهم كالحسن البصري والزهري والنخعي
 ومالك والشافعي وأبي حنيفة في إحدى الروايات عن الثلاثة المتأخرين ونسبهم إلى ابن حزم
 إلى عطاة وسقيان الثوري وأبي ثور وجميع أهل الظاهر وبأن المتساقط قد فني لأنهم
 لم يكونوا يتوضئون إلى أناء والمتعلق بالأعضاء حقير لا يكفي بعض عضو من أعضاء الوضوء
 وبأن سبب الترك بعد تسليم صحته عن السلف وإمكان الانتعاق بالبقية هو الاستعذار

وهذا يتضح - عدم خروج المستعمل عن الطهورية وتحتم البقاء على البراءة الأصلية
لا سيما بعد اعتضادها بكمالات وجزيئات من الأدلة كحديث خلق الماء طهورا وحديث
مسحه صلى الله عليه وسلم رأسه بفضل ماء كان بيده وسياقي وغيرهما وقد استدلل المصنف
رحمه الله بحديث الباب على عدم صلاحية المستعمل للطهورية فقال وهذا انتهى
عن الغسل فيه يدل على أنه لا يصح ولا يجزئ وما ذاك إلا صيرورته مستعملا بأول جزء
يلاقيه من المغسل فيه وهذا محمول على الذي لا يحمل النجاسة فأما ما يحملهما فالغسل فيه
مجزئ فالحدث لا يتعدى إليه حكمه من طريق الأولى انتهى (وعن سفبان الثوري عن
عبد الله بن محمد بن عقيل حدثني الربيع بن معاذ عن عمار بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن
صلى الله عليه وسلم وفيه مسح صلى الله عليه وسلم رأسه بماء بقي من وضوئه في يده مرتين بدأ
بؤخره ثم رده إلى ناصيته وغسل رجله ثلاثا ثلاثا رواه أحمد وأبو داود ومختصرهما وافظه ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح رأسه من فضل ماء كان بيده قال الترمذي عبد الله
ابن محمد بن عقيل صدوق ولكن تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه وقال البزارى كان
أحمد وأحمد بن أبي حمزة يعجبون بحديثه) الخلاف بين الأئمة في الاحتجاج بحديث ابن
عقيل مشهور وهو أبو محمد عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب والكلام على أطراف
هذا الحديث محله الوضوء ومحله الطهارة مسح رأسه بماء بقي من وضوئه في يده فإنه مما استدلل
به على أن المستعمل قبل انفصاله عن البدن يجوز التطهيرة قبل وقد عارضه مع ما فيه
من المقال أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بماء غير فضل يديه كحديث مسلم أن النبي
صلى الله عليه وسلم مسح برأسه بماء غير فضل يديه وأخرج الترمذي من حديث عبد الله بن
زيد أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم توضأ وأنه مسح رأسه بماء غير فضل يديه وأخرج أيضا
من حديثه أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ لرأسه ماء مجديدا وأخرج ابن حبان في
صححه من حديثه أيضا نحوه وأنت خير بان كونه صلى الله عليه وسلم أخذ لرأسه ماء
جديدا كما وقع في هذه الروايات لا ينافي ما في حديث الباب من أنه صلى الله عليه وسلم مسح
رأسه بماء بقي من وضوئه في يديه لأن التخصيص على شيء بصيغة لا تدل الأعلى مجرد الوقوع
ولم يتعرض فيها لمصر على المنصوص عليه ولا نفي للماء له لا يستلزم عدم وقوع غيره
والأولى الاحتجاج بما أخرجه الترمذي والطبراني من رواية ابن جارية باللفظ خذ لرأس
ماء مجديدا فان صح هذا دل على أنه يجب أن يؤخذ للرأس ماء مجديدا لا يجزئ مسحه
بفضل ماء اليمين ويكون المسح ببقية ماء اليمين ان صح حديث الباب مخضبا به صلى الله
عليه وسلم لما تقر في الأصول من أن نوله صلى الله عليه وسلم لا يبارض القول الخاص
بالامة بل يكون مختصا به وذلك لأن امره صلى الله عليه وسلم للامة أمر خاص بهم أخص
من أدلة التامى القاضية باتباعه في أقواله وأفعاله فينبى العام على الخاص ولا يجب
التأسي به في هذا الفعل الذي ورد أمر الامة بخلافه وما نحن فيه من هذا القبيل وان كان

في سياق الاحاديث التي اتت فيها عليه حافظ عصره أبو الحسن الدارقطني وغيره من أهل النقد وقد أجاب عن الحافظ حديثنا حديثا وأوضح أنه ليس فيه ما يخل بشرطه الذي حققه وكذلك ساق في فصل مستقل اسماء جميع من طعن فيه من رجاله على ترتيب الحروف المتجهة والجواب عن ذلك الطعن بطريقتي الانصاف والعدل والاعتذار عن المصنف في التصريح لبعضهم ممن يقوى جانب القدرح فيه اما لكونه تجنب ما طعن فيه بسببه واما لكونه أخرج ما وافقه عليه من هو أقوى واما اغيير ذلك من الاسباب كما يتضح ذلك عند الرجوع اليه والحق الذي لا محيص عنه أن المعتبر في الرجال الصدق والضبط فقط دون ما اعتبره أكثر أهل الاصول من العدالة وغيرها وشرطوه في رواية الاحاديث كما حققه السيد العلامة محمد بن اسمعيل بن ملاح الأمير الباني في مؤلفاته وعلى ذلك تدفع المطاعن كلها عن رجال الصحيح وحينئذ عرفت أن جميع ما في الصحيح صحيح بلا شك وانه أصح الصحاح على وجه البسيطة تحت أديم السماء لا يتساوية كتاب وان صح في مزاء ولأيدانيه جامع وان علا في مرقاه سوى صحيح مسلم الذي في الصحة

خطابا لواحده لانه يلحق به غيره اما لقياس أو بحديث حكى على الواحد كما حكى على الجماعة وهو وان لم يكن حديثا معتبرا عند أئمة الحديث فقد ثبت له معنا حديثا نقول لامرأة كقولنا امرأة ونحوه قال المصنف رحمه الله بعد ان ساق الحديث ما لفظه وعلى تقدير ان يثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بما بقي من يده فليس يدل على طهورية الماء المستعمل لان الماء كلما تنقل في محال التطهير من غير مفارقة الى غيرها فعمله وتطهيره باق ولهذا لا يقطع عمله في هذه الحال تغير بالنجاسات والطهارات انتهى وقد قدمنا ما هو الحق في الماء المستعمل

• (باب الرد على من جعل ما يغترف منه المتوضي بعد غسل وجهه مستعملا) •

(عن عبد الله بن زيد بن عاصم انه قيل له توضع النوا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فـ عابا بانه فـا كـنا منه على يديه فغسلهم اثم ادخل يده فاستخرجها فغسل واستنشق من كف واحدة ففعل ذلك ثلاثا ثم ادخل يده فاستخرجها فغسل وجهه ثلاثا ثم ادخل يده فاستخرجها فغسل يديه الى المرفقين مرتين ثم ادخل يده فاستخرجها فمسح برأسه فاقبل بيديه وادبر ثم غسل رجليه الى الكعبين ثم قال هكذا كان وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم متفق عليه وانظر لاحد) قوله فـا كـنا منه أى مال وصب وفي رواية لمسلم ا كـنا منها أى المطهرة أو الاداة قوله ثم ادخل يده هكذا وقع في صحيح مسلم ادخل يده بلفظ الافراد وكذا في أكثر روايات البخاري وفي رواية له ثم ادخل يده فاغترف بها ما وفي أخرى له من حديث ابن عباس ثم أخذ غرفة فعمل بها هكذا أضافها الى يده الأخرى فغسل بها وجهه ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ وفي سنن أبي داود والبيهقي من رواية علي عليه السلام في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ادخل يده في الاناء فجعل يأخذ به ما حفته من ماء فضرب به على وجهه فهذه الروايات في بعضها يديه وفي بعضها يده فقط وفي بعضها يده وضم الأخرى اليها فهي دالة على جواز الامور الثلاثة وانما سئمة قال النووي ويجمع بين ذلك بان النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك في مرات وهي ثلاثة أوجه أصحاب الشافعي ولكن الصحيح منها والمشهور الذي قطع به الجمهور ونص عليه الشافعي في البويطي والمزني ان المستحب أخذ الماء للوجه باليدين جميعا لكونه أهمل وأقرب الى الاستباض والكلام على أطراف الحديث يأتي في الوضوء ان شاء الله وانما ساقه المصنف ههنا للرد على من زعم ان الماء المغترف منه بعد غسل الوجه يصير مستعملا لا يصلح للطهورية وهي مقالة باطلة يرد هذا الحديث وغيره وقد زعم بعض القائلين بخروج المستعمل عن الطهورية ان ادخال اليد في الاناء لغرفة التي يغسلها يصير مستعملا وللحنفية والشافعية وغيرهم مقالات في المستعمل ليس عليها اشارة من علم وقتهم بلات وتفرعات عن الشريعة السمحة السمحة لم يعمرك وقد عرفت بما سلف ان هذه المقالة أعني خروج المستعمل عن الطهورية مبني على شفا جرف

تلاميذا قال صاحب حجة الله البالغة في باب طهقات كتب الحديث ما لفظه اما الصحيحان فقد اتفق الهدون على ان جميع ما فيه من المتصل المرفوع صحيح بالقاطع وانما ما استواتر ان الى مصنفهما وانما كل من يهون أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين اه قلت وكان في هذه العبارة اشارة الى ما قاله ابن الهمام الحنفى في التصرير وهو قوله كون ما في الصحيحين راجعا على ما روى رجالهما في غيرهما أو على ما تحقق فيه من شرطهما بعد اامة المخرج فتحكم وزاد في فتح القدير شرح الهداية فتحكم لا يجوز التقليد فيه الى آخر ما قال وهو هفوة منه واضحة وزلة فاضحة ولذا اتفق به جمع من أهل الدراية والرواية منهم السيد محمد بن اسمعيل الأمير في بعض فتاواه وصاحب المنهج الروى في مصطلح الحديث النبوى والشيخ العلامة على بن قاضي النضاة محمد بن علي الشوكاني رحمهم الله تعالى قال في الدراسات يريد به ابن الهمام بهذا الكلام الانقذاح فيما عمالات علمه كلمة المحدثين سلفا وخلفا والفقهاء المتقدمين والمتأخرين الا الشيخ المذكور ومن تبعه من تلامذته وبعض الحنفية المتأخرين من التريب المشهور بين صحاح الاحاديث وانما خمسة اقسام واعلاها ما اتفق عليه البخاري ومسلم ثم ما انفرد به البخاري

ثم ما انفرد به مسلم ثم ما هو صحيح على شرطهما ولا يخرج أحدهما ثم ما هو على شرط البخاري ثم ما هو صحيح على شرط مسلم ثم ما هو صحيح عند غيرهما، وفي فيه الشروط المستبصرة في العدة وغرضه من ذلك كما قال الشيخ عبد الحق الدهلوي في مقدمة شرح سفر العادة عدم ما شئ عشاء ورضى بالارتضاء تأييد مصادمة الفقهاء الحنفية بالمحدثين ومعارضتهم إياهم وهذا صريح في إقرارهم بأن تأييد مذهب الحنفية لا يأتي إلا بتصحيح الصحيحين كغيرهما من الأصحاب بإبطال الخصوصية منهم ما صحه وثقة وإن محاولة الانتداح المذكور في الترتيب المتقدمة إنما هو لكون هذا المذهب في الأغلب على خلاف ما في الصحيحين اهـ ثم تعقب قول ابن الهمام ومن تبعه إلى أوراق وأطال في ذلك طالة كابية شافية وأتى بما ينقض منه العجب العجيب فقله دره وعلى الله أجرة حيث انعم الله على هذا بصحيح الجواب وفصل الخطاب (قال الامام النووي في مقدمة كتابه شرح مسلم وأما البخاري فانه يذكر الوجوه المختلفة في أبواب متفرقة متباعدة) لها من كثرة تصدي لذكرها في مقدمة الفتح الحافظ ابن حجر (وكثير منها) أي من الوجوه (يذكره في غير بابيه الذي يسبق إليه الفهم انه) أي الباب (أوليه) أي بذلك الكثير من الوجوه (فيصعب على الطالب

هارون من فوائد هذا الحديث جواز الخافضة بين غسل أعضاء الوضوء لانه اقتصر في غسل المدين على مرتين بعد تثليث غيرهما قوله فخرج برأسه لم يذكر فيه عددا كسائر الأعضاء وهكذا أطلق في حديث عثمان المتفق عليه وصرح بواحدة في حديث علي عليه السلام عند الترمذي وصححه وفي حديث ابن عباس عند أحمد وأبي داود وقد ورد التثليث في حديث علي عليه السلام من طريق خالف الحفاظ وكذلك في حديث عثمان من طريق فيها عبد الرحمن بن وردان وسأني بسط الكلام على ذلك في الوضوء ان شاء الله تعالى

(باب ما جاء في فضل طهور المرأة)

(عن الحكم بن عمرو والغفاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يتوضأ الرجل

بفضل طهور امرأة رواه الخمسة الا ان ابن ماجه والتسائي فالوضوء المرأة وقال الترمذي

هذا حديث حسن وقال ابن ماجه وقد روى بعده حديثا آخر الصحيح الاول يعني حديث

الحكم) الحديث صححه ابن حبان أيضا وقال البيهقي في سننه الكبير قال البخاري

حديث الحكم ليس بصحيح وقال النووي انفق الحفاظ على تضعيفه قال ابن حجر في الفتح

وقد غرّب النووي بذلك وله شاهد عند أبي داود والشافعي من حديث رجل صحب النبي

صلى الله عليه وسلم لم قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل المرأة بفضل الرجل

أو الرجل بفضل المرأة وليغتر فاجمع ما قال الحافظ في الفتح رجاله ثقات ولم أقف ان اعلاه

على حجة قوية ودعوى البيهقي انه في معنى المرسل مردودة لان إمام الصحابي لا يضرو وقد

صرح التابعي بانه لقيه ودعوى ابن حزم ان داود الذي رواه عن حميد بن عبد الرحمن

المجبري هو ابن يزيد الاودي وهو ضعيف مردودة فانه ابن عبد الله الاودي وهو ثقة وقد

صرح بإسناد أبيه أبو داود وغيره وصرح الحافظ أيضا في بلوغ المرام بان اسناده صحيح

والحديث يدل على انه لا يجوز للرجل أن يتوضأ بفضل وضوء المرأة وقد ذهب إلى ذلك

عبد الله بن مسرج بن الصحابي ونسبه ابن حزم إلى الحكم بن عمرو وروى الحديث وجوبه

أم المؤمنين وأم سلمة وعمر بن الخطاب وبه قال سعيد بن المسيب والحسن البصري وهو

أبضا قول أحمد وأصح ما كان فيه ما إذا دخلت به وروى عن ابن عمر والشعبي

والأوزاعي المنع لكن مقيد بما إذا كانت المرأة حائضا ونقل الميوني عن أحمد ان

لأحاديث الواردة في مع النظر بفضل وضوء المرأة وفي جواز مضطربة لكن قال

صح عن عدة من الصحابة المنع فيما إذا دخلت به وعورض بان الجواز أيضا نقل عن عدة من

الصحابة منهم ابن عباس واستدلوا بما ساقى من الأدلة وقد جمع بين الأحاديث بحمل

أحاديث النهي على ما ساقط من الأعضاء لكونه قد صار مستعملا والجواز على ما بقي

من الماء وبذلك جمع الخطابي وأحسن منه ما جمع به الحافظ في الفتح من حمل النهي على

التنزيه بقراءة أحاديث الجواز الآتية (وعن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

ولم كان يغتسل بفضل ميونة رواه أحمد ومسلم وعن ابن عباس عن ميونة ان رسول الله

جمع طرقه وحصول الثمرة
 بجمع مع ما ذكره من طرق
 الحديث) لانه يشك هل بقي هنا
 نبي أو لا أحتمل أن له طرقاً أخرى
 غير التي ذكرت في هذا الباب
 الذي وقف عليه (قال) أي
 النووي رحمه الله (وقد رأيت
 جماعة من الحفاظ غلطوا في مثل
 هذا) بسبب عدم ادراك ذلك
 (نفخوا رواية البخاري أحاديث)
 أي على بعض الوجوه (هي
 موجودة في صحيحه في غير مظانها
 السابقة إلى الفهم اه ما ذكره
 النووي رحمه الله تعالى) وتفصيل
 ذلك يطلب من هدى الساري
 مقدمة فتح الباري حيث حصر
 القول فيها في عشرة أصول الأول
 في بيان السبب المأثري له على
 تصنيف هذا الكتاب والثاني في
 بيان موضوعه والكشف عن
 مغزاه والكلام على تحقيق
 شروطه وتقرير كونه من أصح
 الكتب المصنفة في الحديث
 النبوي ويلحق به الكلام على
 تراجمه البديعة للمثال المنيرة
 المثال التي انفردت بديقته فيها
 عن نظرائه واشتهر بصفيقه لها
 عن قرائمه الثالث في بيان
 الحكمة في تقطيعه الحديث
 واختصاره وفائدة أعادته للحديث
 وتكراره الرابع في بيان السبب
 لإبراده الأحاديث المتعلقة والآثار
 الموقوفة مع أنها بائنا أصل
 موضوع الكتاب ويلحق به سياق
 الأحاديث المرفوعة المتعلقة
 والاشارة لمن وصلها على سبيل

صلى الله عليه وسلم توضأ بفضل غسلها من الجنابة رواه أحمد وابن ماجه وعن ابن عباس
 قال اغتسل بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في جفنة فجاء النبي صلى الله عليه وسلم
 ابتواصنها أو يغتسل فقالت له يا رسول الله اني كنت جنباً فقال ان الماء لا يجنب رواه
 أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح حديثه الأول مع كونه
 في صحيح مسلم قد اعلمه قوم بتدريج في رواية عمرو بن دينار حديث قال وعلى والذي يخطر
 على بالي أن أبا الشعثاء أخبرني فذكر الحديث وقد ورد من طريق أخرى بالتردد وأعل
 أيضاً بعدم ضبط الراوي ومخالفته والمحفوظ ما أخرجه الشيخان بلانظ ان النبي صلى الله
 عليه وسلم وميمونة كانا يغتسلان من اناء واحد وحديثه الآخر أخرجه أيضاً الدارقطني
 وصححه ابن خزيمة وغيره كذا قال الحفاظ في الفتح وقال الدارقطني قد اعلمه قوم بسمه الذين
 حرب رواه عن عكرمة لانه كان يقبل التلقين لكن قد رواه شعبة وهو لا يعمل عن
 مشايخه الا صحيح حديثهم قوله لا يجنب في نسخة بفتح الياء التحية وفي أخرى بضمها
 فالأولى من جنب بضم النون وفتحها والثانية من اجنب قال في القاموس وقد اجنب
 وجنب وجنب واستجنب وهو جنب يسـ تولى للواحد والجمع اه وظاهر حديثي ابن
 عباس وميمونة معارض لحديث الحكم السابق وحديث الرجل الذي من الصحابة فيتعين
 الجمع مما سلف لا يقال ان فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا يعارض قوله الخاص بالامة
 لانا نقول ان تعليمه الجواز بان الماء لا يجنب مشعر بعدم اختصاص ذلك به وأيضاً انتهى
 غير محتص بالامة لان صيغة الرجل تشمل صلى الله عليه وسلم لم بطريق الظهور وقد تقرر
 دخول المخاطب في خطاب نفسه نعم لولم يرد ذلك التعليل كان فعله صلى الله عليه وسلم
 مخصوصاً من عموم الحديثين السابقين وقد نقل النووي الاتفاق على جواز وضوء المرأة
 بفضل الرجل دون العكس وتعبه الحفاظ بان الطحاوي قد أثبت فيه الخلاف قال
 لمصنف رحمه الله تعالى ذات وأكثر أهل العلم على الرخصة للرجل من فضل طهور المرأة
 ولاخبار بذلك أصح وكرهه أحمد واسحق اذا خلت به وهو قول عبد الله بن مبرجس وحلوا
 حديث ميمونة على انها لم تخل به جميعاً بينه وبين حديث الحكم فاما غسل الرجل والمرأة
 ووضوءهما جميعاً فلا اختلاف فيه قالت أم سلمة كنت اغتسل أنا ونورسول الله صلى الله
 عليه وسلم من اناء واحد من الجنابة متفق عليه وعن عائشة قالت كنت اغتسل أنا
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم من اناء واحد تختلف ايدينا فيه من الجنابة متفق عليه
 وفي لفظ للبخاري من اناء واحد فترتف منه جميعاً ولمسلم من اناء يني ويضوء واحد فيبادرني
 حتى أقول دع لي دع لي وفي لفظ للنسائي من اناء واحد يبادرني وابادره حتى يقول دع لي
 وأنا أقول دع لي اه وقد وافق المصنف في نقل الاتفاق على جواز اغتسال الرجل
 والمرأة من الاناء الواحد جميعاً الطحاوي والقرطبي والنووي وفيه نظر لما حكاه ابن
 المنذر عن أبي هريرة انه كان ينهي عنه وحكاها ابن عبد البر عن قوم ومن جملة ما يبدل على

الاختصار الخامس في ضبط
الغريب الواقع في متونه مرتبا
على حروف المعجم بالخص عبارة
واخص اشارة لتسهيل مراجعته
ويحذف تكراره السادس في
ضبط الالفاظ المشككة التي فيه
وكذا الكنى والانساب وهو على
قسمين المؤلفات والمتلفة الواقعة
فيه حيث تدخل تحت ضابط كل
لتسهيل مراجعته ويحذف تكرارها
وما عد ذلك فيذكر في الاصل
والثاني المفردات السابعة في
التعريف بشيوخه الذين اهل
نسبهم اذا كانت يكثر اشتراكها
كمحمد لامن يقل اشتراكه كمد
وفيه الكلام على جميع ما فيه
من مهمل ومهم على سباق
الكتاب مختصرا الثامن في سباق
الاحاديث التي اتفقها عليه
الدارقطني وغيره من التقاد
والجواب عنها احدينا احدينا
وايضاح انه ليس فيها ما يحل
بشرطه الذي حقق التسامع في
سباق اسماء جميع من طعن فيه
من رجاله على ترتيب الحروف
والجواب عن ذلك اطلع بطريق
العدل والانصاف والاعتذار
عن المصنف في التخريج عنهم
العاشر في سباق فهرسة كتابه بابا
بابا وعدة ما في كل باب من الحديث
ومنه يظهر المكرر من احاديثه
اورده بتمامه لا يورى تسريابه ثم
أضاف اليه مناسبة ذلك مما
استفاده من الباقي في رجه الله
ثم أرفده بسباق اسماء العصاة
الذين اشغل عليهم كتابه مرتباً لهم

جواز الاعتسال والوضوء للرجل والمرأ من الاماء الواحد جميعا ما أخرج أبوداود من
حديث أم صبيمة الجهنية قالت اختلفت يدي ويد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوضوء
من انا واحد ومن حديث ابن عمر قال كان الرجل والنساء يتوضون في زمان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال مسدود من الاء الواحد جميعا قال في الفتح ظاهره انهم كانوا
يتناولون الماء في حالة واحدة وحكي ابن القبر عن قوم ان معنهم ان الرجال والنساء كانوا
يتوضون جميعا في موضع واحد هؤلاء على حدة وهؤلاء على حدة والزيادة المتقدمة في قوله
من انا واحد ترد عليه وكان هذا القائل استبعد اجتماع الرجال والنساء الاجاب
وقد أجاب ابن القين عنه بما حكاه محدثون ان معناه كان الرجال يتوضون ويذهبون ثم
يأتى النساء وهو خلاف الظاهر لان قوله جميعا معناه ضد المتطرف كما قال أهل اللغة وقد
وقع مصرحوا بوحدة الاء في صحيح ابن خزيمة في هذا الحديث من طريق معمر عن عبيد الله
عن نافع عن ابن عمر انه أبصر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يتطهرون ولله الشكر
من انا واحد كلهم يتطهرون منه والاولى في الجواب ان يقال لا مانع من الاجتماع قبل
نزول الحجاب وأما هذه فيخص بالهتارم والزوجات

(باب حكم الماء اذا لاقته النجاسة)

(عن أبي سعيد الخدري قال قيل يا رسول الله أتتوضأ من ثمر بضاعة وهي ثمر يلقى فيها
الحض ولحم الكلاب والنتن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه
شيء زروا احمد وأبو داود وترمذي وقال حديث حسن قال أحمد بن حنبل حديث مر
بضاعة صحيح وفي رواية لاجد وأبي داود يمتنع لأن من ثمر بضاعة وهي ثمر تطرح فيها
مخاض الفاس ولحم الكلاب وعدو الناس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الماء
طهور لا ينجسه شيء قال أبوداود وسعد بن قتبية بن سعيد قال سألت فيم ثمر بضاعة عن عمقه
قلت أكثر ما يكون فيها الماء قال الى العانة قلت فإذا نقص قال وث العورة قال أبوداود
قدرت ثمر بضاعة برد في غد نه عنها ثم ذرعه فإذا عرضها سنة أذرع وسالت الذي فتح لي
باب المسئلة فادخاني اليه هل غير بناؤها عما كان عليه فقال لا ورايت فيها ماء متغير
للون) الحديث أخرجه أيضا الشافعي في الام والنسائي وابن ماجه والدارقطني والحاكم
والبيهقي وقد صححه أيضا يحيى بن معين وابن حزم والحاكم وجوه أبو اسامة ونقل ابن
الجوزي ان الدارقطني قال انه ليس بثابت قال في التلخيص ولم يرد ذلك في العمل له ولا في
السنن وأعله ابن القطان بجهل الراوية عن أبي سعيد واختلاف الرواية في اسمه واسم أبيه
قال ابن القطان وله طريق أحسن من هذه ثم ساقها عن أبي سعيد وقال ابن منده في
حديث أبي سعيد هذا اسناده مشهور وفي الباب عن جابر عن عبد ابن ماجه بلفظ ان الماء
لا ينجسه شيء وفي اسناده أبو سفيان طريق بن شهاب وهو ضعيف مقروك وعن ابن عباس
عند أحمد وابن خزيمة وابن حبان بنحوه وعن سهل بن سعد عند الدارقطني وعن عائشة

على الحروف وعدة ما لى كل واحد

منهم عنده من الاحاديث ومنه يظهر تحريم ما شتم عليه من غير تكرير ثم ختم هذه المقدمة بترجمة كاشفة عن خصائصه ومناقبة جامعة لما اثره ليكون ذكره واسطة عقد نظامها وسرة مسكن ختامها فساق حديث الباب اولاً ثم ذكر وجه المناسبة بينهما ان كانت خفية ثم استخرج ثانياً ما يتعلق به غرض صحيح في ذلك الحديث من القواعد المتينة والاسنادية من تيمات وزیادات وكشف غامض وتصريح مداس بهام ومناجاة سامع من شيخ اختلط قبل ذلك مستتر كل ذلك من اهمات المسانيد والجموع والمستخرجات والاجزاء والفوائد بشرط الصحة والحين فيما أورده من ذلك وثالثه اصل ما انقطع من معارفه وموقوفاته وهنالك تلتم زوائد الفوائد وتنظم شوارد الفرائد ورابعاً اضبط ما يشك من جميع ما تقدم اسماء واصافاً مع ايضاح معاني الاقفاط المعنوية والتنبيه على النكت البائية وفحو ذلك وخامساً أوردهما استقده من كلام الائمة مما استنبطوه من ذلك الخبر من الاجكام الفقهية والمواظع الزهنية والآداب الشرعية مقتصر على الرابع من ذلك مختصراً للواضح دون المستغرق في تلك المسالك مع الاعتناء بالجمع بين ما ظاهره التعارض مع غيره والتنبه بص

عند الطبراني في الاوسط وأبي يعلى والبرار وابن السكن في صحاحه ورواه أحمد من طريق أخرى صحيحة لكنه موقوف وأخرجه أيضاً بزيادة الاستثناء الدارقطني من حديث ثوبان ولفظه الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غلب على ريحه أو طعمه وفي اسناده رشدين بن سعد وهو متروك وعن أبي امامة مثله عند ابن ماجه والطبراني وفيه أيضاً رشدين ورواه البيهقي بافظ ان الماء طهور الا ان تغير ريحه أو لونه أو طعمه بنجاسة فتحدث فيه من طريق عطية بن بقمية عن أبيه عن ثور عن رشدين بن سعد عن أبي امامة وفيه تعقب على من زعم أن رشدين بن سعد تفرد بوصوله ورواه الطحاوي والدارقطني من طريق رشدين بن سعد مرسل لا يصح أبو حاتم ارساله وقال الشافعي لا يثبت أهل الحديث مثله وقال الدارقطني لا يثبت هذا الحديث وقال النووي اتفق المحدثون على تضعيفه قال في البدر المنير فتخلص أن الاستثناء المذكور ضعيف فتعين الاحتجاج بالاجماع كما قل الشافعي والبيهقي وغيرهما يعني الاجماع على أن المتغير بالنجاسة ريحاً أو لوناً أو طعمه نجس وكذلك نقل الاجماع ابن المنذر فقال أجمع العلماء على أن الماء القليل والكثير اذا وقعت فيه نجاسة فغيرت له طعماً أو لوناً أو ريحاً فهو نجس انتهى وكذلك نقل الاجماع المهدي في البحر قوله أنه موضوعاً بين اثنين من فوق خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم كذا قال في التلخيص قوله النبي بنون ممتحنة وتام متخمة من فوق ساكنة ثم نون قال ابن رسلان وينبغي ان يضبط بفتح النون وكسر التاء وهو النبي الذي له رائحة كريهة من قواهم نثن الشيء بكسر التاء يثن بفتحها فهو نثن قوله بربضاعة أهل الالفه يضمون الياء ويكسرونها والمحفوظ في الحديث الضم قوله والحيض بكسر الحاء جمع حيضة بكسر الحاء أيضاً مثل سدروسدرة والمراد به ما خرقة الحيض التي تمسكه المرأة وقيل الحيضة الخرقة التي تستنفر المراتبها قوله وعذر الناس بفتح العين المهملة وكسر الذال المحجمة جمع عذرة ككلمة وكلم وهي الخمر وأصلها اسم لشفاء الداء ثم سمي به الخارج من باب تسمية المطروف باسم الطرف قوله الى العانة قال الازهري وجماعة هي موضع منبت الشعر فوق قبل الرجل والمرأة قوله دون العورة قال ابن رسلان يشبهه أن يكون المراد به عورة الرجل أي دون الركبة أقوله صلى الله عليه وسلم عورة الرجل ما بين سترته وركبته قوله ماء متغير اللون قال النووي يعني بطول المكث وأصل المنبع لا بوقوع شيء أجنب فيه والحديث يدل على أن الماء لا ينجس بوقوع شيء فيه سواء كان قليلاً أو كثيراً ولو تغيرت أو صافه أو بعضها لكنه قام الاجماع على أن الماء اذا تغير أحد أوصافه بالنجاسة خرج عن الطهورية فكان الاحتجاج به لا يثبت الزيادة كما سلف فلا ينجس الماء بما لاقاه ولو كان قليلاً الا اذا تغير وقد ذهب الى ذلك ابن عباس وأبو هريرة والحسن البصري وابن المسيب وعكرمة وابن أبي ليلى والثوري وداود الظاهري والنخعي وجابر ابن زيد ومالك والغزالي ومن أهل البيت القاسم والامام يحيى وذهب ابن عمر ومجاهد

على المسوخ بانه ضمه والعام
بمقصده والمطابق بمقصده والمعمل
بمبنيته والظاهر بؤوله والاشارة
الى نكت من القواعد الاصولية
وبن من القوائد العربية ونخب
من الخلافات المذهبية بحسب
ما اتصل بي من كلام الأئمة واتسع
له فهمي من المقاصد المهمة الى
غير ذلك انتهى كلام الحافظ في
المقدمة ومنه يظهر جلالة كتاب
البحارى وتب التشرحه فتح البارى
وقد راعت تلك المقاصد كلها
في شرحي هذا لكن على وجه
الاجياز دون الاطناب واتيت
تحت غائب الاحاديث بقوائد
نفيصة في كل باب (فما كان كذلك
أحببت أن أجرد احاديثه من غير
تكرار وجهه لما حذفه الاسانيد
ليقرب انتوالمحدث) أى
تناوله واخذه (من غير تعب) وما
أحسن ما قال الخطيب في ديباجة
مشكاة المصابيح فاني اذا نسبت
الحديث اليهم كافي استندت الى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لانهم قد فرغوا منه واغتنوا عنه
انتهى وعلى ذلك يكفيننا ان
نقول هذا الحديث أخرجه
البحارى أو مسلم ونحو ذلك ثم
ننكت ولا نزيد عليه فتأمل
(واذا اتى الحديث المتكررا ثبت
في أول مرة وان كان في الموضع
الثاني زيادة فيها فائدة ذكرتها
والافلا) وعبارة الماثل في امثال
هذا المقام حديث فلان قد تقدم
وزاد في هذه الرواية كذا ولا
نعين الموضع الذي تقدم فيه ذلك

والشافعية والحنفية وأحمد بن حنبل واسحق ومن أهل البيت الهادى والمؤيد بالله
وأبو طالب والناصر الى أنه ينحس القليل بما لاقاه من النجاسة وان لم يتغير أو صافه
ذاتة عمل النجاسة باستعماله وقد قال تعالى والرحمن فاهجر ونظير الاستيعاظ وخبر الولوغ
وحديث لا يولن أحدكم في الماء الدائم وحديث القلتين ولترجى الخضر والحديث
استغت قلبك وان افتك المقتون عند أحمد وأبي يعلى والطبرانى وأبي نعيم مرفوعا
وحديث دع ما يريك الى ما لا يريك أخرجه النسائى وأحمد وصححه ابن حبان والحاكم
والترمذى من حديث الحسن بن على قالوا لحديث الماء طهور ولا ينحسه شئ مخصوص بهذه
الدلة واختلفوا في حد القليل الذى يجب اجتنابه عند وقوع النجاسة فيه فقل ما ظن
استعمالها باستعماله واليه ذهب أبو حنيفة والمؤيد بالله وأبو طالب وقيل دون القلتين
على اختلاف في قدرهما واليه ذهب الشافعى وأصحابه والناصر والمنصور بالله
وأجاب القائلون بان القليل لا ينحس بالملاقاة للنجاسة الا أن يتغير باستلزام الاحاديث
الواردة في اعتبار الظن لادورانه لا يعرف القليل الا بظن الاستعمال ولا بظن الا اذا
كان قليلا وأيضا الظن لا يضبط بل يختلف باختلاف الأشخاص وأيضا جعل ظن
الاستعمال مناطا يستلزم استعمال القليل والكثير وعن حديث القلتين بانه مضطرب
الاستناد والمتن كما سيأتى والحاصل انه لامعارضه بين حديث القلتين وحديث
الماء طهور ولا ينحسه شئ فما بلغ مقدر القلتين فصاء فلا يحمل الخبث ولا ينحس
بملاقاة النجاسة الا أن يتغير أحد أو صافه فنحس بالاجماع فيخص به حديث القلتين
وحديث لا ينحسه شئ وأما ما دون القلتين فان تغير خرج عن الطهارة بالاجماع وبمنهوم
حديث القلتين فيخص بذلك عموم حديث لا ينحسه شئ وان لم يتغير بان وقعت فيه
نجاسة لم تغيره فحديث لا ينحسه شئ يدل بعومه على عدم خروجه عن الطهارة لجرد
ملاقاة النجاسة وحديث القلتين يدل بعفومه على خروجه عن الطهورية بملاقاته
فان اجاز تخصيص بمنزل هذا المفهوم قال به في هذا المقام ومن منع منه منعه فيه
ويؤيد جواز التخصيص به هذا المفهوم لذلك العموم ببقية الدلة التى استدل بها
القائلون بان الماء القليل ينحس بوقوع النجاسة فيه وان لم يتغير كما تقدم وهذا المقام من
المضائق التى لا يمدى الى ما هو الصواب فيها الا الادراء وقد حقت المقام بما هو أطول
من هذا وأوضح في طيب القشر على المسائل العشر وللناس في تقدير القليل والكثير
أقوال ليس عليهم سأثارة من عدم فلان شغل بذكرها (وعن عبد الله بن عمر بن الخطاب
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يستل عن الماء يكون بالاقلا من الارض
وما ينوبه من السباع والدواب فقال اذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث رواه النجسة وفى
لفظ ابن ماجه ورواية لاجد لم ينحسه شئ) الحديث أخرجه أيضا الشافعى وابن خزيمة وابن
حبان والحاكم والدارقطنى والبيهقى وقال الحاكم صحيح على شرطهما وقد احتجنا بجميع

رواه واللفظ الآخر من حديث الباب أخرجه أيضا الحاكم وأخرجه أبو داود بلفظ لا ينجس وكذا أخرجه ابن حبان وقال ابن منده أسند حديث القلتين على شرط مسلم انتهى ومداراه على الوليد بن كثير فقبل عنه عن محمد بن جعفر بن الزبير وقيل عنه عن محمد بن عباد بن جعفر وقيل عنه عن عبيد الله بن عمرو وقيل عنه عن عبد الله بن عمرو وهذا اضطراب في الاسناد وقد روى أيضا بانظا اذا كان الماء قد رقتين أو ثلاث لم ينجس كما في رواية لاحد والدارقطني ولفظ اذا بلغ الماء قلتة فانه لا يحمل الخبث كما في رواية للدارقطني وابن عدي والعقيلي ولفظ أربعين قلتة عند الدارقطني وهذا اضطراب في المتن وقد أجيب عن دعوى الاضطراب في الاسناد بانه على تقدير أن يكون محفوظا من جميع تلك الطرق لا يعد اضطرابا لانه اتزان من ثقة الى ثقة قال الحافظ وعند التحقيق أنه عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عمر المكبر وعن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عمر المصغر ومن رواه على غير هذا الوجه فقد وهم وله طريق ثالثة عند الحاكم جود اسنادها ابن معين وعن دعوى الاضطراب في المتن بان رواية أو ثلاث شاذة ورواية أربعين قلتة مضطربة وقيل انها موضوعتان ذكر معناها في البدر المنير ورواية أربعين ضعفتها الدارقطني بالقاسم بن عبد الله العمري قال ابن عسدي البر في التمهيد ما ذهب اليه الشافعي من حديث القلتين مذهب ضعيف من جهة النظر غير ثابت من جهة الاثر لانه حديث تكلم فيه جماعة من اهل العلم ولان القلتين لم يوقف على على حقيقة مبلغهما في اثر ثابت ولا اجماع وقال في الاستدراك حديث معلول رده اسمعيل القاضي وتكلم فيه وقال الطحاوي انما نقل به لان مقدار القلتين لم يثبت وقال ابن دقيق العيد هذا الحديث قد صححه بعضهم وهو صحيح على طريقة الفقهاء ثم أجاب عن الاضطراب واما التقييد بقلال هجر فلم يثبت مرفوعا الا من رواية المغيرة بن سقلاب عند ابن عدي وهو منكر الحديث قال النفي لم يكن مؤثقا على الحديث وقال ابن عدي لا يتابع على عامة حديثه ولكن أصحاب الشافعي قوا كون المراد قلال هجر بكثرة استعمال العرب لها في اشعارهم كما قال ابو عبيد في كتاب الطهور وكذلك ورد النقييد به في الحديث الصحيح قال البيهقي قلال هجر كانت مشهورة عندهم ولهذا شبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لما رأى ليلة المعراج من نيق سدره المنتهى بقلال هجر قال الخطابي قلال هجر مشهورة الصنعة معلومة المقدار والقله لفظ مشترك وبعد صرفها الى أحد معلوماتها وهي الاواني تبقى متروكة بين البكار والبكار والدليل على انهم امن البكار جعل الشارع الحد مقدرا بعد فدل على انه اشار الى أكبرها لانه لا فائدة في تقديره بقلتين صغيرتين مع القدرة على التقدير بواحدة كبيرة ولا ينبغي ما في هذا الكلام من التكلف والتعسف قوله ما ينويه هو بالنون أي يرد عليه نوبة بعد أخرى وحكى الدارقطني ان ابن المبارك صحفه فقال يشوبه بالناء المماثلة قوله لم يحمل الخبث هو بفتح تين النجس كما وقع

منه (وقد يأتي حديث مختصر ويأتي بعد في رواية أخرى أبسط وفيه زيادة على الاول) بيان لقوله أبسط (فاكتب) الحديث (الثاني) الأبسط (واترك) الحديث (الاول) المختصر (لزيادة الفائدة) وكثرة الفائدة (ولا اذكر من الاحاديث الا ما كان مسندا) وهو ما اتصل بسنده من روايه الى منتهاه رفا عار دفعا وهو ما اتصل بعني وهذا القسم من الاحاديث أربع واضح واثبت واولى ما يجهت به من السنة المطهرة (واما ما كان مقطوعا) هو ما جاء عن تابعي من قول او فعل موقوف عليه وليس بجهة في الرابع (او معلقا) هو ما حذف من اول سنده أو وجهه لا وسطه (فلا تعرض له) أي لا ذكره وان كان معلقا بخاري له احكم الصحيح (وكذلك ما كان من اخبار الصحابة فمن بعدهم مما ليس له تعلق بالحديث ولا فيه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم) حتى يكون له حكم التقرير (فلا اذكره) لعدم الاحتجاج به (الحكاية مشي ابى بكر وعمر رضي الله عنهما الى سقيفة بني ساعدة) عند وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وما كان فيه من المنازعة بينهم) أي في المشي من المنازعة في شأن الخلافة (وكقصه مقتل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ووصيته لولده في ان يستأذن عائشة ليدفن مع صاحبيه وكلامه

فحين يكون خليفته بعده (وبعده عثمان رضى الله عنه ووصية الزبير لولده في قضائه) بخلاف قصة جابر بن عبد الله الانصارى رضى الله عنه في قضائه فيه الكثير بجانب من التريسي فان فيه امحيرة للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عظيمة (وما أشبه ذلك) الم يكن فيه حديث مسند وغيره مرفوع وأثر متصل (ثم انى اذ كرام الصحابي الذي روى الحديث في كل حديث لم يعلم من رواه) كانس وجابر وابي هريرة وغيرهم (والترمذي كثر الاناظم) أى الفاظ الصحيح البخارى (في الغالب) تا كيد لكثير (مثل ان يقول عن عائشة وتارة يقول عن ابن عباس وحينئذ يقول عن عبد الله بن عباس وكذلك ابن عمر وحينئذ يقول عن انس وحينئذ يقول عن انس بن مالك فاتبعه في جميع ذلك) اى مجموعه وكذا ما ياتي بقريته قوله أولا كثيرا (وتارة يقول عن فلان بـ) فى الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم وتارة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وحينئذ يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كذا وكذا فاتبعه في جميع ذلك فمن وجد في هذا الكتاب ما يخالف الفاظه فقله من اختلاف النسخ والروايات وقد وجدت ذلك في بعض المواضع (ولى بحمد الله تعالى في الكتاب المذكور) اى صحيح البخارى (اسانيد كثيرة) جمع اسناد

تفسير ذلك بالنسب في الروايات المتقدمة والتقدير لم يقبل النجاسة بل يدفعها عن نفسه ولو كان المعنى انه يضعف عن حملها لم يكن للتقسيم بالقلتين معنى فان مادونهما أولى بذلك وقيل معناه لا يقبل حكم النجاسة والتفت معان أخر ذكرها في النهاية والمراد ههنا ما ذكرنا والحديث يدل على ان قدر القلتين لا ينحس علاقاة النجاسة وكذا ما هو أكثر من ذلك بالاولى ولكنه مخصص أو مقيّد بحديث الا ما غير وجهه اولونه أو طعمه وهو وان كان ضعيفا فقد وقع الاجماع على معناه وقد تقدم تحقيق الكلام والجمع بين الاحاديث (وعن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يولن احدكم في الماء الدائم الذى لا يجرى ثم يغتسل فيه رواه الجماعة وهذا لفظ البخارى ولسن الترمذي ثم يترضا منه ولفظ الباقي ثم يغتسل منه) قوله الدائم تقدم نفسه قوله الذى لا يجرى قيل هو تفسير الدائم وايضا لمعناه وقد احتز به عن را كيد يجرى بعضه كالبرك وقيل احتز به عن الماء الرا كيد لانه جارى من حيث الصورة ساكن من حيث المعنى ولهذا لم يذكر البخارى هـ ذا القيد حيث جاء بلفظ الرا كيد بدل الدائم وكذلك مسلم في حديث جابر وقال ابن الانبارى الدائم من حروف الاضداد يقال لاساكن والدائم على هـ ذا يكون قوله لا يجرى صفة مخصوصة لاحد معني المشترك وقيل الدائم والرا كيد مقابلان للجارى لكن الدائم الذى له نفع والرا كيد الذى لا نفع له قوله ثم يغتسل فيه ضبطه النووي في شرح مسلم بضم اللام قال في الفتح وهو المشهور قال النووي ايضا وذ كرشخما أبو عبد الله بن مالك انه يجوز أيضا جزؤه عطا على موضع يولن ثم نصبه باضمار أن واعطاء ثم حكمه واول الجمع فاما الجزم فلا مخالفة بينهما وبين الاحاديث الدالة على انه يحرم البول في الماء الدائم على انفراده والغسل على انفراده كما تقدم في باب بيان زوال تطهيره لدالته على تساوى الامرين في النهى عنهما واما النصب فقال النووي لا يجوز لانه يقتضى ان المنهى عنه الجمع بينهما دون افراد أحدهما وهذا لم يقله أحد بل البول فيه منهى عنه سواء أراد الاغتسال فيه أم لا ووجهه ابن دقيق العيد بانه لا يلزم ان يدل على الاحكام المتعددة لفظ واحد فيؤخذ النهى عن الجمع بينهما من هـ ذا الحديث ان ثبت رواية النصب ويؤخذ النهى عن الافراد من حديث آخر ونعقبه ابن هشام في المعنى فقال انه وهم وانما أراد ابن مالك اعطاءها حكمها في النصب لافى المعية قال وايضا ما ورد انما جاء من قبيل المفهوم لا المنطوق وقد قام دليل آخر على عدم ارادته وتظيره اجازة الزجاج والزمخشرى في قوله تعالى ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكنوا الحق كون تكتفوا بجزء ما وكونه منه وبما مع أن النصب معناه النهى اه وقد اعترض الجزم القرطبي بما حاصله انه لو أراد النهى عنه لقال ثم يغتسل بالنا كيد وتغيب بانه لا يلزم من نا كيد النهى ان لا يعطف عليه نهى آخر غير مؤ كد لاحتمال ان يكون للنا كيد معنى في أحد هـ ما ليس في الآخر اه والحاصل انه قد ورد النهى عن مجرد الغسل من دون ذكر البول كحديث ابي هريرة المتقدم في باب بيان زوال تطهير الماء

فلان عن فلان (متصلة بالمصنف)
 وهو الامام الهمام سيد المحدثين
 محمد بن اسمعيل البخاري رضى
 الله تعالى عنه وأرضاه (عن
 مشايخ عدة فن ذلك روي له
 عن شيخه العلامة نفيس الدين
 أبي الربيع سليمان بن ابراهيم
 العلوي رحمه الله تعالى قراءة مني
 عليه بعضه وسماعا) منه أو من
 شخص آخر يقرأ بين يديه وهما
 طريق المعتبرة عند أهل ذلك
 الشأن (لا كثره واجازة في الباقي
 بمدة تفرغ) كقول بفتح التاء
 وهي قاعدة اليمن (سنة ثلاث
 وعشرين وثمانمائة) الهجرة
 القدسية على صاحب الصلاة
 والرحمة (قال أي سليمان) أخبرنا
 به والدي اجازة وشيخة الامام
 الكبير بن عرف المحدثين موسى بن
 موسى بن علي الدمشقي المشهور
 بالغزولي) نسبة لبس الغزل
 (قراءة مني عليه بلججه قال) أي
 والده وشيخه (أخبرنا به الشيخ
 المسند) أي المنسوب لكثرة
 الاسناد (المعمر) بفتح الميم أي
 بالاسرار الالهية وبكسر هاء من
 طعن في السن (أبو العباس
 أحمد بن أبي طالب الحجازي اجازة
 لا قول) أي قولاً على سبيل
 الاجازة لا قول (وهما عال الثاني)
 وهذا أحد الاسانيد (ومنها
 روي له عن الشيخ الصالح
 الامام ولي الله تعالى أبي الفتح
 محمد بن الامام زين الدين أبي

وورد النهي عن مجرد البول من دون ذكر الغسل كافي صحيح مسلم انه صلى الله عليه
 وسلم نهى عن البول في الماء الراكد والنهي عن كل واحد منهما على انفراديه يستلزم
 النهي عن فعلهما مجاميعاً بالاولى وقد ورد النهي عن الجمع بينهما في حديث الباب
 ان صححت رواية النصب والنهي عن كل واحد منهما في حديث عند أبي داود ويدل
 عليه حديث الباب على رواية الحزم وامام على رواية الرفع فقال القرطبي انه ثبت بذلك
 على ما آل الحال ومثله بقوله صلى الله عليه وسلم لا يضربن أحدكم امرأنا ضرب
 الامة ثم يضاجعهما أي ثم هو يضاجعهما والمراد النهي عن الضرب لان الزوج يحتاج في
 ما آل حاله الى ضاجعة ثم اقمته لاساءة اليه فيكون المراد ههنا النهي عن البول في الماء
 لان البائل يحتاج في ما آل حاله الى الطهيرة فيمنع ذلك للنجاسة قال النووي وهذا
 النهي في بعض المياه للتحريم وفي بعضها الكراهة فان كان الماء كثيراً جازياً لم يحرم البول
 فيه ولكنه الاولى اجتنابه وان كان قليلاً جازياً فقد قال جماعة من أصحاب الشافعي
 يكرهه والخمارة لا يحرم لانه يقدره وينجسه ولان النهي يقتضي التحريم عند المحققين
 والاكثر من أهل الاموال وهكذا اذا كان كثيراً اراكداً وقليلاً لذات قال وقال العلماء
 من أصحابنا وغيرهم يكره الاغتسال في الماء الراكد قليلاً كان أو كثيراً وكذا يكره الاغتسال
 في العين الجارية قال وهذا كراهة التنزيه لا التحريم انتهى وينظر ما القرينة
 الصارفة للنهي عن التحريم ولا فرق في تحريم البول في الماء بين أن يقع البول فيه أو في
 اناء ثم يصب اليه خلافاً للظاهرية والتغوط كالبول واقع ولم يخالف في ذلك أحد الا
 ما حكى عن داود الظاهري قال النووي وهو خلاف الاجماع وهو أقبح ما نقل عنه في
 الجود على الظاهر وقد نص قول داود ابن حزم في المحلى وأورد للفقهاء الاربعة من هذا
 الجنس الذي أنكره آتاهم على داود شياً واسعاً واعلم انه لا بد من اخراج هذا الحديث
 عن ظاهره بالتخصيص أو التقييد لان الاتفاق واقع على ان الماء المستجر الكثير جرداً
 لا يؤثر فيه النجاسة وحملته الشافعية على ما دون القلتين لانهم يقولون ان قدر القلتين
 فما فوقهما لا ينجس الا بالغير وقيل حديث القلتين عام في الانجاس فيخص ببول الآدمي
 ورد بان المعنى المقتضى للنهي هو عدم التقرب الى الله بالمختص وهذا المعنى يستوي فيه
 سائر النجاسات ولا يتجه تخصيص بول الآدمي منه بالنسبة الى هذا المعنى قوله ثم يتوضأ
 منه فيه دليل على ان النهي لا يختص بالغسل بل بالوضوء في معناه ولو لم يرد هذا المكان
 معلوماً لاستواء الوضوء والغسل في المعنى المقتضى للنهي كما تقدم قوله ثم يغتسل منه هذا
 اللفظ ثابت أيضاً في البخاري من طريق أبي الزناد والبخاري ومسلم من طريق أخرى ثم
 يغتسل فيه قال ابن دقيق العيد وكل واحد من اللفظين يفيد حكمه بالنص وحكما
 بالاستنباط انتهى وذلك لان الرواية بلفظ فيه تدل على منع الانغماس بالنص وعلى منع
 التناول بالاستنباط والرواية بلفظ منه بعكس ذلك وقد استدل بهذا الحديث أيضاً على
 نجاسة المستعمل وعلى انه ظاهر مسلوب الطهورية وقد تقدم الكلام على الجنبين قال

المصنف رحمه الله تعالى ومن ذهب الى خبر القاتين حل هذا الخبر على ما دونهم ما وخبر بئر
بضاعة على ما بلغها ما جمعها بين السكك انتهى وقد تقدم تحقيق ذلك

• (باب اسرار البهائم) •

(حديث ابن عمر في القاتين يدل على نجاسة ما ولا يكون التحديد بالقاتين في جواب
السؤال عن ورودها على الماء عينا عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا وقع الكلب في اناء أحدكم فليرقه ثم يغسله سبع مرات رواه مسلم والنسائي) الحديث
له الفاظ هذا أحدها وفي الباب أحاديث منها عن عبد الله بن مغفل وسماقي في باب اعتبار
العدد في الولوع وحديث ابن عمر الذي أشار اليه المصنف في القاتين تقدم وقد استدله به
على نجاسة أسرار البهائم لما ذكره قوله اذا وقع قال في الفتح يقال ولغ بلغ بالفتح فيه ما اذا
شرب بطرف لسانه فيه فخر كما قال ثعلب هو ان يدخل لسانه في الماء وغير من كل ما تع
فيجركه زاد ابن دروس تو به شرب أو لم يشرب قال مكي فان كان غير مائع يقال لعقه قوله في
اناء أحدكم ظاهر العموم في الآتية وهو يخرج ما كان من المياه في غير الآتية وقيل
أصل الغسل معقول المعنى وهو النجاسة فلا فرق بين الاناء وغيره وقال العراقي ذكر الاناء
خرج مخرج الاغلب لا للتقييد بقوله فليرقه قال النسائي لم يذكره غيره غير علي بن مسهر
وقال ابن منده قد روي في الازالة فيه علي بن مسهر ولا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم
بوجه من الوجوه قال الحافظ ورد الامر بالازالة عند مس لم من طريق الاعمش عن أبي
صالح وأبي رزین عن أبي هريرة وقد حسن الدارقطني حديث الازالة وأخرجه ابن حبان
في صحيحه ورواه مسلم بزيادة أولاهن بالتراب ككاسمائي والحديث يدل على وجوب
الغسلات السبع من ولوع الكلب واليه ذهب ابن عباس وعروة بن الزبير ومحمد بن
سيرين وطاوس وعمر بن دينار والاوزاعي ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل واهنق
وأبو ثور وأبو عبيد وداد ودوزيت العترة والخنفية الى عدم الفرق بين لعاب الكلب
وغيره من النجاسات وجعلوا حديث السبع على النسيب واحتجوا بما رواه الطحاوي
والدارقطني موقفا على أبي هريرة انه يغسل من ولوعه ثلاث مرات وهو الراوي للغسل
سبع مرات بذلك نسخ السبع وهو مناسب لاصل بعض الخنفية من وجوب العمل
بأويل الراوي وتخصيصه ونسخه وغير مناسب لاصول الجمهور من عدم العمل به
ويحتمل ان أباهريرة أفق بذلك لاعتقاده ندية السبع لا وجوبها أو انه نسي ما رواه
وأيا قد ثبت عنه انه أفق بالغسل سبعة روايه من روى عنه موافقة قتيار روايه أرجح
من روايه من روى عنه مخالفة ما من حيث الاسناد ومن حيث النظر أمام من حيث الاسناد
فالموافقة وردت من روايه حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عنه وهذا من أصح
الاسانيد والمخالفة من روايه عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عنه وهو دون الأول في
القوة بكنية قاله الحافظ في الفتح وأما من حيث النظر فظاهر وأيضا قد روى التسبيع غير

بكر بن الحسين المدني العثماني
سمعا عليه لا كثره واجازة
بجميعه والشيخ الامام خاتمة
الحفاظ شمس الدين أبي الخير
محمد بن محمد بن محمد بن الجوزي
الدمشقي صاحب كتاب الحصن
الحصين في الدعوات (والفاضي
العلامة الحافظ تقي الدين محمد بن
أحمد القاسمي الشريف الحسني
المكي قاضي السادة المالكية
بمكة) المكرمة (المشرفة) زادها
الله تعظيما وتكريما (اجازة
عينة منهم بجميعه رحمه الله تعالى
قالوا ثلاثتهم أنبأنا به الشيخ الامام
الحافظ شيخ الحديثين أبو اسحق
ابراهيم بن محمد بن صديق
الدمشقي المعروف بابن الرسام
قال أنبأنا به أبو العباس الطحار
وأخبرني به غالبا) عما قبله
(الشيخ الامام زين الدين أبو بكر
ابن الحسين المدني المرائي ولد
شيخنا أبي الفتح وقاضي القضاة
محمد بن محمد بن يعقوب
لشرازي) القير وزابادي صاحب
كتاب الفاسوس المخط في اللغة
المتوفى سنة سبع عشرة وثمانائة
تلميذ الحافظ الواحد المتكلم
محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزي
تلميذ شيخ الاسلام رئيس الموحدين
الاعلام أحمد بن عبد الحليم بن
عبد السلام بن تيمية الحراني
رحمهم الله تعالى وللعبد شرح
على البخاري سماه من البخاري
بالسبع الفسح البخاري كمل ربع
العبادات منه في عشرين مجلدا

وقد ترجمه في أريز بن مجاهد

(اجازة عامة) لذلك الكتاب الجامع الصحيح للبخاري وغيره من كتب السنة المطهرة (قالا) أخبرنا به أبو العباس البخاري قال أنبأنا به الشيخ الصالح الحسين ابن المبارك (الزيدي) نسبة لزيد بلد باليمن (قال أنبأنا به الشيخ الصالح أبو الوقت عبد الاول بن عيسى بن شعيب الهروي) نسبة لهراة بلد (الصوفي) نسبة الى التصوف (قال أنبأنا بالشيخ الفقيه عبد الرحمن بن محمد بن مظفر الداودي) رحمه الله تعالى (قال أنبأنا به الامام أبو محمد عبد الله ابن أحمد بن حنبل السرخسي) قال أنبأنا به الشيخ الصالح محمد بن يوسف القزويني (نسبة لقريه من قرى بخارا) (قال أنبأنا به الامام الكبير أبو عبد الله محمد ابن اسمعيل بن ابراهيم البخاري) صاحب الجامع الصحيح (رحمه الله تعالى) والكل واحد من هؤلاء المشايخ الكرام (المذكورين الى) شيخ الهدى (البخاري) صاحب الكتاب الصحيح (أسانيد كثيرة بطرق متنوعة) مذكورة في اثبات شيوخ علم الحديث مشهورة عند أهل في القديم والحديث (ولي بحمد الله تعالى) (أسانيد غير هذه عن مشايخ كثيرين يطول تعدادهم اقتصر من اعلى هذه الطرق لشهرتهم واعلوها) وكذلك لهذا العبد الراجي رحمة ربه الباري

أبي هريرة فلا يكون مخالفته فتباد فادحة في هروى وغيره وعلى كل حال فلاحته في قول أحد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن جله اعذارهم عن العمل بالحديث ان العذرة أشد نجاسة من سور الكلب ولم تقيد بالسبع فيكون الولوج كذلك من باب الاولى وردبانه لا يلزم من كونها أشد في الاستقذار أن لا يكون الولوج أشد منها في تغليب الحكم وبانه قياس في مقابلة النص الصريح وهو فاسد الاعتبار ومنها أيضا ان الامر بذلك كان عند الامر بقتل الكلاب فلما نهي عن قتلها نسخ الامر بالغسل وتعتب بان الامر بقتلها كان في أوائل الهجرة والامر بالغسل متأخر جدا لانه من رواية أبي هريرة وعبد الله بن مغفل وكان اسلامهما سنة سبع وسبعمائة حديث ابن مغفل الآتي ظاهر في ان الامر بالغسل كان بعد الامر بقتل الكلاب وقد اختلف أيضا في وجوب التعريب للاناء الذي واغ فيه الكلب وسبأني بيان ذلك في باب اعتبار العدد واستدل بهذا الحديث أيضا على نجاسة الكلب لانه اذا كان لعابه نجسا وهو عرق فله فتهمة نجس ويسئلزم نجاسة سائر بدنه وذلك لان لعابه جزء من فمه وفيه أشرف ما فيه فبتهمة بدنه أولى وقد ذهب الى هذا الجمهور وقال عكرمة ومالك في رواية عنه انه طاهر ودليلهم قول الله تعالى فكلوا مما احسن عليكم ولا يخلوا الصديد من الثلج بريق الكلاب ولم يؤمر بالغسل وأجيب عن ذلك بان اباحة الأكل مما سكن لا تنافي وجوب تطهير ما نجس من الصديد وعدم الامر لا كنفاء بما في أدلة تطهير النجس من العموم ولو سلم فغايته الترخيص في الصديد بخصوصه واستدلوا أيضا بما ثبت عند أبي داود من حديث ابن عمر بانظ كانت الكلاب تقبل وتدبر زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فلم يكونوا يرشون شيئا من ذلك وهو في البخاري وأخرجه الترمذي بزيادة وتبول وردبان البول مجمع على نجاسته فلا يصح حديث بول الكلاب في المسجد حجة يعارض بها الاجماع واما مجرد الاقبال والادبار فلا يدلان على الطهارة وأيضاً يحتمل أن يكون ترك الغسل لعدم تعيين موضع النجاسة أو طهارة الارض بالحناف قال المنذري انها كانت تبول خارج المسجد في مواطنها ثم تقبل وتدبر في المسجد قال الحافظ والاقرب أن يقال ان ذلك كان في ابتداء الحال على أصل الاباحة ثم ورد الامر بتكريم المساجد وتطهيرها وجعل الابواب عليها واستدلوا على الطهارة أيضا بما سبأني من الترخيص في كلب الصيد والمائية والزريع وأجيب بانه لا منافاة بين الترخيص وبين الحكم بالنجاسة غايه الامر انه تكليف شاق وهو لا ينافي التعبد به

• (باب سور الهرة) •

(عن كبشة بنت كعب بن مالك وكانت تحت ابن أبي قتادة ارا بقتادة دخل عليها اسكبت له وضوا فخاضت هرة تشرب منه فاصغى لها الاناء حتى شربت منه قالت كبشة فرأني انظر فقال أنهيبن يا ابنة أخي فقلت نعم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انم اليست

قرضا أو فة لا تظهر أمثلا أو عصرا
مقصورة أو غير مقصورة وهل
يحتاج في مثل هذا إلى تعيين
العدد فيه بحث والراجح الاكتفاء
بتعيين العبادة التي لا تنقل عن
العدد المعين كالسافر مثلا ليس
لأن يقصر الأبنية لقصر لكن
لا يحتاج إلى تفرقة بين لأن ذلك
هو مقتضى القصر والله أعلم
(وإنما الكل امرئ مانوي) في
القاسوس المرء مثلثة المسيم
الإنسان أو الرجل أي لكل رجل
الذي نواه وكذا لكل امرأة
ما نوت لأن النساء شقائق الرجال
قال القسطنطين فيسبح تحقيق
لاشترط النية والاخلاص
في الأعمال فنجح إلى أنهما وكدة
وقال غيره بل يفيد غير ما أفادته
الأولى لأن الأولى نهت على أن
العمل يتبع النية وبصاحبها
فتمتدح الحكم على ذلك والثانية
أفادت أن العامل لا يحصل له
الامتنان وعلى القول بأن امتنا
للصبر فهو هنا من حصر الخبر
في المبتدأ أو يقال قصر الصفة
على الموصوف لأن المقصور
عليه في امتنا المؤخر ورتبوا
هذه على السابقة بتقديم الخبر
وهو يفيد الحصر كما تقرر قال
ابن دقيق العيد الجملة الثانية
تقتضي أن من نوى شيئا يحصل
له بعض إذا عمله بشرائطه أو حال
دون عمله ما عذر شرعا بعدم
عمله وكل ما لم ينو لم يحصل له
ومراد بقوله ما لم ينو أي
لا خصوصا ولا عموما أما إذا لم

لا يفرقون بينهما والحاصل أنه لم يعارض أحاديث الباب شيئا يوجب الاشتغال به

(باب الرخصة في بول ما يؤكل كل لجة)

(عن أنس بن مالك أن رجلا من عكل أو قال عرينة قدموا فاجتمعوا المدينة فامرهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفاخ وأمرهم أن يخرجوا فيشربوا من أبوالها والبائنها
متفق عليه اجتمعوا أي استمخضوا وقد ثبت عنه أنه قال صلوا في مراض الغنم
قوله من عكل انضم المهمة واسكان الكاف قبيلة من تيم قوله أو عرينة بالعين والراء
المهمة من مصغراحي من قضاء عرينة من بجيلة والمراد هنا الثاني كذا ذكره موسى بن
عقبة في المغازي والشك من حماد ورواه البخاري في المحاربين عن حماد أن رجلا من عكل
أو قال من عرينة قال ولأعلمه الأقال من عكل ورواه في الجهاد عن وهيب عن أيوب أن
رجلا من عكل ولم يشك وفي الزكاة ورواه من طريق شعبة عن قتادة أن ناسا من عرينة ولم
يشك أيضا وكذا المسلم من رواية معاوية بن قرة عن أنس ورواه أيضا البخاري في المغازي
عن قتادة من عكل وعرينة بالواو العاطنة قال الحافظ وهو الصواب ويؤيده ما رواه
أبو عوانة والطبراني من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن أنس قال كانوا أربعة من
عرينة وثلاثة من عكل وزعم ابن التين تبعه اللادوي أن عرينة هم عكل وهو غلط بل هما
قبيلتان متغايرتان فعكل من عدنان وعرينة من قحطان قوله فاجتمعوا قال ابن فارس
اجتويت المدينة إذا كرهت المقام فيها وإن كنت في نعمة وقيد الخطابي بما إذا تضرر
بالإقامة وهو المناسب لهذه القصة وقيل الاجتماع عدم الموافقة في الطعام ذكره القزاز
وقيل داء من الوباء ذكره ابن العربي وقيل داء يصيب الجوف والاجتماع بالجيم قوله فامرهم
بالفاخ بلام مكسورة ففاف ففاء مهمله النون ذوات اللين واحدهم القعة بكسر اللام
واسكان القاف قال أبو عمرو ويقال لها ذل إلى ثلاثة أشهر ثم هي لبون والفاخ المذكورة
ظاهر الروايات أنه النبي صلى الله عليه وسلم وثبت في رواية للبخاري في الزكاة من طريق
شعبة عن قتادة بلفظ فامرهم أن يأثوا بل الصدقة قال الحافظ والجمع بينهما أن بل
الصدقة كانت ترمى خارج المدينة وصادف بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفاخ
إلى المرحى طلب هؤلاء النفر الخروج قوله أن يخرجوا فيشربوا في رواية للبخاري وإن
يشربوا أي وأمرهم أن يشربوا وفي أخرى له فاجر جوا فيشربوا وفي أخرى له أيضا
فرخس لهم أن يأثوا فيشربوا قوله وقد ثبت الخ هو ثابت من حديث جابر بن سمرة عند
مسلم ومن حديث البراء عند أبي داود والترمذي وابن حبان قال أحمد بن حنبل واسحق
ابن إبراهيم قد صح في هذا الباب حديث البراء بن عازب وجابر بن سمرة وقد استدلل بهذا
الحديث من قال بطهارة بول ما يؤكل كل لجة وهو مذهب المعتزلة والنخعي والاوزاعي
والزهري ومالك وأحمد ومحمد وزفر وطائفة من السلف ووافقه منهم من الشافعية ابن
خزيمة وابن المنذر وابن حبان والاصطخري والرويانى أما في الأبل فالنصر وأما في غيرها

ينوشأ مخصوصا لكن كانت
هناك نية عامة تشملها فهذا مما
اختلفت فيه اقطار العلماء
ويخرج عليه من المسائل
ما لا يحصل وقد يحصل غير
المنوي لمدرك آخر كمن دخل
المسجد فصلي الفرض أو الرتبة
قبل أن يقعد فانه يحصل له نية
المسجد فواها أولي نيتها لأن
القصد بالنية شغل البقعة
وقد حصل وهذا بخلاف من
اعتدل يوم الجمعة عن الجنابة
فانه لا يحصل له غسل الجمعة على
الرابع لأن غسل الجمعة ينظر
فيه إلى التعبد لا إلى محض
التنظيف فلا بد فيه من القصد
إليه بخلاف نية المسجد وقال
النووي أفادت الجملة الثانية
اشتراط تعيين المنوي كمن عليه
صلاة فائنة لا يكفيه أن ينوي
الفائنة فقط حتى يعينها ظهرا
مثلا أو عصرًا ولا يخفى أن محله
ما إذا لم تنصصر الفائنة وقال ابن
السمة في أماليه أفادت أن
الأعمال الخارجية عن العبادة
لا تنفي عن الثواب إذا نوى بها
فأعلم القربة كالأكل إذا نوى
به القوة على الطاعة وقال غيره
أفاد أن النية لا تدخل في النية
فإن ذلك هو الأصل فلا يرد مثل
نية الولي عن العبي في الحج فانها
على خلاف الأصل في الموضع
وقال ابن عبد السلام الجملة
الأولى لبيان ما يخرج من الأعمال
والنسية لبيان ما يخرج من العمل
وأفاد أن النية الجملة تترط في

مما يؤكل كل لجه فيما قياس قال ابن المنة ذرو من زعم أن هذا خاص بأولئك الأقوام فلم
يصب إذا خصائص لا تثبت الإبدليل ويؤيد ذلك تقرير أهل العلم لمن يبيع أبعاد الغنم في
أسواقهم واستعمال أبوال الأبل في ذويهم ويؤيده أيضا أن الأشياء على الطهارة حتى
تثبت النجاسة وأجيب عن التأييد الأول بأن المختلف فيه لا يجب إنكاره وعن
الاحتجاج بالحديث بأن حالة ضرورية وما أبيع للضرورة لا يسمى حراما وقت تناوله
لقوله تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه ومن أدلة القائلين بالطهارة
حديث الأذن بالصلاة في مراض الغنم السابق وأجيب عنه بأنه معلل بأنهم لا تؤذى
كأبوال ولاد لآلته في على جواز المباشرة والالزم نجاسة أبوال الأبل وبهره الله عن
الصلاة في مباركتها ويرد هذا الجواب بأن الصلاة في مراض الغنم تستلزم المباشرة
لأنها خارج منها والتعليل بكونها لا تؤذى أمروراء ذلك والتعليل انتهى عن الصلاة
في مراض الأبل بأنهم لا يؤذى المصل يذل على أن ذلك هو المانع لما كان في المراض من
الأبوال والبعر واستدل أيضا بحديث لا بأس يول ما كل لجه عند الدارقطني من
حديث جابر والبراء مرفوعا وأجيب بأن في إسناده عمرو بن الحارث العقيلي وهو رواه
جدا قال أبو حاتم ذهب الحديث ليس بشيء وقال أبو زرعة وأبو الحديث وقال الأزد
ضعيف جدا وقال ابن عدي حدث عن الثقات بغير حديث منكر وهو متروك وفي
إسناده أيضا يحيى بن العلاء أبو عمر البجلي الرازي قد ضعفوه جدا قاله الدارقطني وكان
وكيع شديد الحمل عليه وقال أحمد كذاب وقال يحيى ليس بثقة وقال النسائي والأزد
متروك واحتجوا أيضا بحديث أن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم عند مسلم
والترمذي وأبي داود ومن حديث وائل بن حجر وابن حبان والبيهقي من حديث أم المنة
وعند الترمذي وأبي داود من حديث أبي هريرة بافظه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن كل دواء خبيث والتحريم يستلزم النجاسة والتحمل يستلزم الطهارة فتعذر
التداوي بهما دليل طهارته فأبوال الأبل وما يلحقه طهارة وأجيب عنه بأنه محمول على
حالة الاختيار وأما في الضرورة فلا يكون حراما كالمية للمضطر فالنهي عن التداوي
بالحرام باعتبار الحالة التي لا ضرورة فيها والأذن بانسداد داوى بأبوال الأبل باعتبار حالة
الضرورة وإن كان خبيثا حراما ولو لم فالنهي عن التداوي إنما وقع بأبوال الأبل فيكون خاصا بها
ولا يجوز الحاق غيره به لما ثبت من حديث ابن عباس مرفوعا في أبوال الأبل شفاء
للغربة بطونهم ذكره في الفتح والذريعة في المنة فلا يقاس ما ثبت أن فيه دواء على
ما ثبت في الدواء عنه على أن حديث تحريم التداوي بالحرام وقع في جواب من سأل عن
التداوي بالخرق كافي صحيح مسلم وغيره ولا يجوز الحاق غير المسكر به من سائر النجاسات لأن
شرب المسكر يجرى مجرى مفاد كثيرة لأنهم كانوا في الجاهلية يتقنون أن في الخمر شفاء
لجها النمرع بخلاف ذلك وبجواب بأنه قصر للعام على السبب بدون موجب والمعتبر عموم

العبادة التي لا تميز بنفسها وأما ما يميز بنفسه فإنه ينصرف بصورته إلى ما وضع له كالأذكار والادعية والتلاوة لأنهم لا يتردد بين العبادة والعبادة ولا يخفى أن ذلك انما هو بالنظر إلى أصل الوضع أما ما حدث فيه عرف كالتسبيح للتعب فلا ومع ذلك فلو قصد بالدكر القربة إلى الله لكان أكره ثروبا ومن ثم قال الغزالي حركة اللسان بالدكر مع الغفلة عنه تحصل الثواب لأنه خير من حركة اللسان بالغيبة بل هو خير من السكوت مطاقا أي المجرى عن التفكير قال وانما هو ناقص بالنسبة إلى عمل القلب انتهى وبؤيده قوله صلى الله عليه وسلم في بضع أحدكم صدقة ثم قال في الجواب عن قوله هم أياني أحدنا شهوته وبؤجر أرايت لو وضعها في حرام وورد على إطلاق الغزالي أنه يلزم منه أن المرء يثاب على فعل مباح لأنه خير من فعل الحرام وليس ذلك مراده وخص من عموم الحديث ما يقصد حصوله في الجنة فإنه لا يحتاج إلى نية محضة تخصه كنية المسجد وكمن مات زوجها فلم يغها الخبر إلا بعد مدة العدة فإن عدتها تنقضي لأن المقصود حصول براءة الرحم وقد وجدت ومن ثم لم يحتاج التروك إلى نية ونزع الكرمان في إطلاق الشيخ محيي الدين كون التروك لا يحتاج إلى نية بأن التروك فعل وهو كلف النفس

اللفظ لخصوص السبب واحتج القائلون بنجاسة جميع الأبول والأزبال وهم الشافعية والحنفية ونسبته في الفتح إلى الجمهور ورواه ابن حزم في المحلى عن جماعة من السلف بالحديث المنفق عليه أنه صلى الله عليه وسلم مر بقبرين فقال انهما لعذبان وما لعذبان في كبير أما أحدهما فكان لا يستتر عن البول الحديث قالوا فمجنس البول ولم يخصه يبول الإنسان ولا أخرج عنه بول الماء كقول وهذا الحديث غاية ما تمسك به وأجيب عنه بأن المراد به بول الإنسان لما في صحيح البخاري بلفظ كان لا يستتر من بوله قال البخاري ولم يذ كر سوى بول الناس فالتعريف في البول للعهد قال ابن بطال أراد البخاري أن المراد بقوله كان لا يستتر من البول بول الإنسان لا بول سائر الحيوان فلا يكون فيه حجة لمن حمله على العموم في بول جميع الحيوان وكأنه أراد الرد على الخطابي حيث قال فيه دليل على نجاسة الأبول كلها قال في الفتح ومحصل الرد أن العموم في رواية من البول أريد به الخصوص لقوله من بوله أو لالف والمأم بدل من الضمير انتهى والظاهر طهارة الأبول والأزبال من كل حيوان يؤكل لحمه تمسكا بالأصل واستصحابا للبراءة الأصلية والنجاسة حكم شرعي ناقل عن الحكم الذي يقتضيه الأصل والبراءة فلا يقبل قول مدعيها الأبدليل يصلح للنقل عنهم ما ولم نجد للقائلين بالنجاسة دليلا كذلك وغاية ما جابوا به حديث صاحب القبر وهو مع كونه مراد به الخصوص كما سلف فهو مطلق الدلالة لا ينتهض على معارضة تلك الأدلة المعتبرة بأسلاف وقد طول ابن حزم الظاهري في المحلى الكلام على هذه المسئلة بما لم نجد له غيره لكنه لم يدبر بحسنه على غير حديث صاحب القبر فان قلت اذا كان الحكم بطهارة بول ما يؤكل لحمه وزيله لما تقدم حتى يرد دلائل فما الدليل على نجاسة بول غير الماء كقول وزيله على العموم قلت قد عسكروا بحديث انهم اركس قاله صلى الله عليه وسلم في الروثة أخرجه البخاري والترمذي والنسائي وبما تقدم في بول الآدمي وألحقوا سائر الحيوانات التي لا تؤكل به بجماع عدم الأكل وهو لا يتم إلا بعد تسليم أن علة النجاسة عدم الأكل وهو منقضى بالقول بنجاسة زبل الجلالة والدفع بأن العلة في زبل الجلالة هو الاستعداد منقوض بان لزامه لنجاسة كل مستعذر كالظاهر اذا صار منتقنا الا ان يقال ان زبل الجلالة هو محكوم بنجاسته لا بالاستعداد بل لكونه عين النجاسة الأصلية التي جلتها الدابة لعدم الاستهالة التامة وأما الاستدلال بما فهم حديث لا بأس يبول ما يؤكل لحمه المتقدم فغير صالح لما تقدم من ضعفه الذي لا يصلح به الاستدلال به حتى قال ابن حزم انه خبر باطل موضوع قال لان في رجاله وار ابن مصعب وهو متروك عند جميع أهل النقل منقضى على ترك الرواية عنه يروى الموضوعات فالذي يتصم القول به في الأبول والأزبال هو الاقتصار على نجاسة بول الآدمي وزبله والروثة وقد نقل التبري أن الروث مختص بما يكون من الخيل والبغال والحمير ولكنه زاد ابن خزيمة في روايته انهم اركس انها روثة حمار وأما سائر الحيوانات

وبأن التروك إذا أريد بها
تقصيل الثواب بامتنال أمر
الشارع فلا بد فيها من قصد
التروك وتعقب بأن قوله التروك
فعل مختلف فيه ومن حق
المستدل على المانع أن يأتي
بأمر متفق عليه وأما استدلاله
الناسي فلا يطابق المورد لأن
المبصوت فيه هل تلزم النية في
التروك بحيث يقع العقاب
بتركها والذي أورده هل يحصل
الثواب بدونها والتفاوت بين
المقامين ظاهر والتحقيق أن
التروك الجرد لأتوابع فيه وأما
يحصل الثواب بالكف الذي هو
فعل النفس فن لم تخطر المعصية
بباله أصلا ليس كمن خطرت
فكف نفسه عنها خوفا من الله
فرجع الحال إلى أن الذي يحتاج
إلى النية هو العمل بجميع
وجوهه لا التروك الجرد والله أعلم
وقد علم أن الطاعات في أصل
صحتها وتضاعفها مرتبطة
بالنيات وبما ترفع إلى خالق
البريات (فن كانت هجرته إلى
دينها بصيها) أي يحصلها نية
وقصد. إلا أن تخصيلها كاصابة
الفرض بالسهم بجماع حصول
المنقصد والهجرة بكسر الهاء
التروك والهجرة إلى الشيء
الاتقال إليه عن غيره وفي
الشرع ترك ما نهى الله عنه
وقد وقعت في الإسلام على
وجهين الأول الانتقال عن دار
الخوف إلى دار الأمن كما في
هجرة الحبشة وإبداء الهجرة

أني لا يترك لها فان وجدت في قول بعضها وزيله ما يقتضي الحاقه بالمقصود عليه
طهارة أو نجاسة ألحقته وإن لم تجد فالتوجه اليه على الأصل والبراءة كما عرفت قال
المستفد رحمه الله في الكلام على حديث الباب ما لفظه فإذا أطلق الأذن في ذلك ولم
يشترط حائلين من الأبوال وأطلق الأذن في الشرب لقوم حديثي العهد بالإسلام
جاهلين بأحكامه ولم يأمرهم بغسل أنوفهم وما يصيبهم منها لأجل صلاة ولا غيرها مع
اعتقادهم شربها دل ذلك على مذهب القائلين بالطهارة انتهى

* (باب ما جاء في المذي) *

(عن سهل بن حنيف قال كنت ألقى من المذي شدة وعناء وكنت أكثر منه الاغتسال
فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل إنما يجزئك من ذلك الوضوء فقلت
يا رسول الله كيف بما يصيب ثوبي منه قال يكفيك أن تأخذ كفاً من ماء فتضع به ثوبك
حيث ترى أنه قد أصاب منه رواء أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن
صحيح ورواه الأثرم ولفظه قال كنت ألقى من المذي عناء فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم
فذكرت ذلك له فقال يجزئك أن تأخذ حفنة من ماء فترش عليه وعن علي بن أبي طالب
قال كنت رجلاً مداه فاستحييت أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرت المقداد
ابن الأسود فسأله فقال فيه الوضوء أخرجه ولم يمسح يديه في غسل ذكره ويتوضأ ولا جدواي داود
يغسل ذكره وأتبعه ويتوضأ وعن عبد الله بن سعد قال سألت رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن الماء يكون بعد الماء فقال ذلك المذي وكل فخل يمدى فتغسل من ذلك فرجلك
وأنتيكت وتوضأ وضوءك للصلاة رواء أبو داود) الحديث الأول في إسناد محمد بن اسحق
وهو ضعيف إذا عني لكونه مدلساً ولكنه هو أصح بالتحديث وحديث عبد الله
ابن سعد أخرجه الترمذي وحسنه وقال الحافظ في التلخيص في إسناده ضعف وفي
الباب عن المقداد أن علياً أمره أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجه أبو داود
من طريق سليمان بن يسار عنه وفي رواية لا جدواي والناسي وابن حبان أنه أمر عمار بن ياسر
وفي رواية لابن خزيمة أن علياً سأل بنفسه وجعل ينموا ابن حبان بتعدد الاستثله ورواه
أبو داود من طريق عروة عن علي وفيه يغسل أنثييه وذكره وعروة لم يسمع من علي لكن
رواه أبو عوانة في صحيحه من طريق عبيدة عن علي بالزيادة واسناده لا ما عني فيه قوله
ألقى من المذي شدة في المذي لغات فتح الميم واسكان الذال المجعلة وفتح الميم مع كسر الذال
وتشديد الياء به كسر الذال مع تخفيف الياء فالأولان مشهورتان وأولاهما أفصح
وأشهر والثالثة حكاهما أبو هريرة عن ابن الأعرابي والمذي ماء رقيق أي يزلج
يخرج عند الشهوة بلا شهوة ولادقة ولا يعبه فتور وربما لا يحس بخروج وجهه ذكره
النووي ومثله في الفتح قوله فتضع به ثوبك قد سبق الكلام على معنى النضح في باب
نضح البول الغلام وهكذا أورد الأمر بالنضح في الفرج عند مسلم وغيره قال النووي معناه

من مكة الى المدينة الثانية
الهجرة من دار الكفر الى دار
الايمان وذلك بعد ان استقر
صلى الله عليه وسلم بالمدينة فهاجر
اليه من أمكنه ذلك من المسابن
وكانت الهجرة اذ ذلك تختص
بالاقتال الى المدينة الى أن
قصدت مكة فانه قطع الاختصاص
وبقي عموم الاقتال من دار
الكفر الى دار عليه باقيا ودنيا
بضم الدال وحكى ابن قتيبة
كسرها وهي فعل من الدواي
القرب سميت بذلك لسببها
للأخرى وقيل لدونها الى الزوال
واختلاف في حقيقة ما قبل هي
ما على الأرض من الهوان والجلو
وقيل هي كل الخسوفات من
الجواهر والأعراض والأول
أولى لكن يزاد فيه مما قبل قيام
الساعة ونطلق على كل جزء
منها مجازا ثم ان لفظها مقصور
ضمير نون التانيث والعامة وحكى
تذويب وعزه ابن دحية الى رواية
الكشميهني وضعفها لانه لم يكن
الكشميهني ممن يرجع اليه
في ذلك والصحيح جوازه وفي
القاموس الدنيا نقض الآخرة
وقد تنون وجمعها دنا وقال
النبي دينا هو تانيث الأدنى ليس
بمصرف ولا جفاعة الوصفية
ولزم حرف التانيث وتعقب بان
لزم التانيث للآلاف المقصورة
كاف في عدم الصرف
وأما الوصفية فقل ابن ماث
استعمال دينا منكرا فيه
اشكال لانهم أفعل التفضيل

الغسل فان النضح يكون غسلا ويكون رشا وقد جاء في الرواية الأخرى فاغسل وفي
الرواية المذكورة في الباب يغسل ذكره وفي التي بعدها كذلك وفي الأخرى فتغسل من
ذلك فرجل فتعين عليه عليه ولكنه قد ثبت في الرواية المذكورة في الباب من رواية
الأثرم بالنظر فترش عليه وليس المصير الى الأشد مجتمعين بل ملاحظة التخفيف من مقاصد
الشريعة المألوفة فيكون الرش مجزئا كالفعل قوله هذا صيغة مبالغة من المني يقال
مذي مذي كضى يضى ثلاثيا ويقال أمذي مذي مذي أعطى يعطى ومذي مذي كعطى
يعطى قوله والتانيث أي خصيته قوله عن الماء يكون بعد الماء المراد به خروج المني
عقب البول منه لابه قوله وكل فخل مذي الفعل الذي كرم من الحيوان ويمذي بفتح الهمزة
وضهها يقال مذي الرجل وأمذي كما تقدم وقد استدل بأحاديث الباب على أن الغسل
لا يجب لخروج المني قل في الفتح وهو إجماع وعلى أن الأمر بالوضوء منه كالأمر
بالوضوء من البول وعلى أنه يتعين الماء في تطهيره لقوله كفاف من ماء وحفنة من ماء واتفق
العلماء على أن المني نجس ولم يخالف في ذلك إلا بعض الإمامية محبين بأن النضح لا يزيله
ولو كان نجسا لوجب الإزالة ويلزمهم القول بطهارة العذرة لأن النبي صلى الله عليه
وسلم أمر بمسح النعل من الأرض والصلاة فيه أو المسح لا يزيلها وهو باطل بالاتفاق وقد
اختلف أهل العلم في المني إذا أصاب الثوب فقال الشافعي وأصحابه لا يجزئ
إلا الغسل أخذ البرواية الغسل وفيه ما انف على أن رواية الغسل إنما هي في الفرج لا في
الثوب الذي هو محل النزاع فإنه لم يعارض رواية النضح المذكورة في الباب معارض
فلا كنه فيه صحيح مجزئ واستدل أيضا بما في الباب على وجوب غسل الذكروا التانيين على
المذي وإن كان محل المذي بعضا منه ما واليه ذهب الأوزاعي وبعض الحنابلة وبعض
المالكية وذهبت المعتزلة والفرقيان وهو قول الجمهور إلى أن الواجب غسل المحل الذي
أصابه المني من البدن ولا يجب تعميم الذكروا التانيين ويؤيد ذلك ما عندنا من الرواية
في رواية بالنظر وضوا وغسله بأعاد الضمير على المني ومن المحجب أن ابن حزم مع ظاهر ربه
ذهب إلى ما ذهب إليه الجمهور وقال يجب غسل كله شرعا لا دليل عليه وهذا بعد أن
روى حديث فليغسل ذكره وحديث واغسل ذكرك ولم يقدح في صحتها ما غاب عنه أن
الذكر حقيقة لجميعه ومجاز البعض وكذلك التانيث حقيقة لجميعه ما فكان التانيث
بظاهر ربه الذهاب إلى ما ذهب إليه الأولون واختلف الفقهاء هل المني في معقول أو هو
حكم تعبدى وعلى الثاني يجب النية وقيل الأمر بغسل ذلك ليتخلص الذكر قاله
الطحاوي

• (باب ما جاء في المني) •

(عن عائشة قالت كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يذهب

فيصلي فيه رواه الجماعة إلا البخاري ولا حماد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلط

فكان من حقها ان تستعمل باللام كالكبرى والحسن في قال الا انها خالفت عنها الوصفة وأجريت مجرى ما لم يكن وصفا قط (أو الى امرأة) ولا يذروا امرأة (يشكها) أي يتزوجها كما في الرواية الاخرى (فهجرته الى ما هاجر اليه) من الدنيا والمرأة والجملة جواب الشرط في قولنا والاصل تغاير الشرط والجزاء وهو بفتح تارة باللفظ وهو الاكثر وتارة بالمعنى وفيهم ذلك من السياق وقال بعضهم اذا اتحد اللفظ المبتدأ والخبر أو الشرط والجزاء علم منهما المبالغة في التعظيم أو في التحقير وقد اشتهر ان سبب هذا الحديث قصة مهاجر ارم قيس المروية في المعجم الكبير للطبراني باسماد رجاله ثقات وذكر ابو الخطاب ابن دحية ان اسم المرأة قبيلة وأما الرجل فلم يسمه أحد ممن صنف في الصحابة فيما رأيت وهذا السبب وان كان خاص المورد لكن العبرة به عموم اللفظ لا بخصوص السبب والتنصيص على المرأة من باب التنصيص على الخاص بعد العام للاهتمام والمنكرة اذا كانت في سياق الشرط ثم ونسكتة الاحتمال الزيادة في التحذير لان الاقتتان به أشد وانما وقع الذم هنا على صاحب ولا ذم فيه ولا مدح ليكون فاعله اطن خلاف ما ظهر اذ خروجه في الظاهر ليس لطلب الدنيا وانما يخرج في صورة طلب

المني من ثوبه بعرق الاذخر ثم يصلي فيه ويحتمه من ثوبه يابساً ثم يصلي فيه وفي لفظ متفق عليه كنت أغـ له من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يخرج الى الصلاة وأثر الغسل في ثوبه بقع الماء والدارقطني عنها كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يابساً وأغسله اذا كان رطباً قلت فقد بان من مجموع النصوص جواز الامرين وعن اسحق بن يوسف قال حدثنا شريك عن محمد بن عبد الرحمن عن عطاء عن ابن عباس قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن المني يصيب الثوب فقال انما هو بمنزلة الخاط والبصاق وانما يكفيك ان تمسه بخرقة او باذخرة رواء الدارقطني وقال لم يرفع غير اسحق الا زرق عن شريك قال وهذا لا يضر لان اسحق امام مخرج عنه في الصحيحين فيقبل رفعه وزيادته حديث عائشة لم يسنده البخاري وانما ذكره في ترجمة باب ولفظ ابي داود ثم يصلي فيه ولفظ الترمذي ربما فركته من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصابعي وفي رواية واني لاحكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم يابساً بظفري وأخرج ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي والدارقطني عن عائشة انها كانت تحت المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي وأخرج ابو عوانة في صحيحه وأبو بكر البزار من حديث عائشة كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يابساً وأغسله اذا كان رطباً الحديث الباب وأعله البزار بالارسال قال الحافظ وقد ورد الامر بفركه من طريق صحيحة رواها ابن الجارود في المنتقى عن محمد بن يحيى عن أبي حذيفة عن سفيان عن منصور عن ابراهيم عن همام بن الحرث قال كان عند عائشة ضيف فاجنب فجعل يغسل ما أصابه فقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بحتمه قال وأما الامر بغسله فلا أصل له وحديث ابن عباس أخرجه أيضاً البيهقي والطحاوي مرفوعاً وأخرجه أيضاً البيهقي موقوفاً على ابن عباس وقال الموقوف هو الصحيح قوله أفرك أي لك قوله بعرق الاذخر هو حشيش طيب الريح قوله كنت أغسله أي اثر الجنابة أو المني قوله بقع الماء هو بدل من اثر الغسل وقد استدل في الباب على انه يكفي في ازالة المني من الثوب بالغسل أو الفرك أو الحث وقد اختلف اهل العلم في المني فذهب المعتز وأبو حنيفة ومالك الى نجاسته إلا ان أبا حنيفة قال يكفي في تطهيره فركه اذا كان يابساً وهو رواية عن أحمد وقالت المعتز ومالك لا بد من غسله رطباً ويابساً وقال الليث هو نجس ولا تعاد منه الصلاة وقال الحسن بن صالح لاتعاد الصلاة من المني في الثوب وان كان كثيراً وتعاد منه ان كان في الجسد وان قل قال ابن حزم في المحلى وروى ناغسله عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة وأنس وسعيد بن المسيب وقال الشافعي وداود وهو أصح الروايتين عن أحمد بطهارته ونسجه الذنوب الى الكثيرين وأهل الحديث قال وروى ذلك عن علي بن ابي طالب وسعد بن ابي وقاص وابن عمر وعائشة قال وقد غلط من أوهم أن لشافعي منفرد بطهارته احتج القائلون بنجاسته

فصله الهجره ووقع في رواية
الحديث هذه حذف أحد
وجهي التقسيم وهو قوله فمن
كان هجرته الى الله ورسوله
فهجرته الى الله ورسوله وقد
ذكره البخاري من غير طريق
الحديث وإنما اختار الآتي
بهذا السياق الناقص مبالا الى
جواز الاقتصار من الحديث ولو
من اثباته كما هو الراجح وقيل غير
ذلك وقد اتفق على انه لا يصح
مسندا الا من رواية عمر وفيه
إشارة الى أن من أراد الغنيمة
صحح العزيمة ومن أراد المواهب
السنية أخلص النية ومن
أخلص الهجرة ضاعف
الاخلاص أجزه فمن كانت
هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى
الله ورسوله وإنما شال المطالب
على قدره المطالب وإنما تدرك
المقاصد على قدر عنا المقاصد (ع)
على قدر أهل العزم تأتي العزائم
واستدل بهذا الحديث على انه
لا يجوز الاقدام على العمل قبل
معرفة الحكم لان فيه ان
العمل يكون منقضا اذا خلا عن
النية ولا يضحى نية فعل الشيء
الا بعد معرفة حكمه وعلى ان
الفاعل لا تكلف عليه لان
القصد يستلزم العلم بالمقصود
والغافل غير قاصد وعلى ان من
صام تطوعا في وقت الزوال أن
لا يحسب له الأمن وقت النية
وهو مقتضى الحديث لكن
تمسك من قال بانقطاعها بدليل
آخر وتطهيره من أدلة

بخاري في غسله والغسل لا يكون الا انثى نجس وأجيب بأنه لم يثبت الامر به له من
قوله صلى الله عليه وسلم في شيء من أحاديث الباب وإنما كانت تفعله عائشة ولا حاجة في
فعلها الا اذا ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعلم بنعائها أو أقرها على ان علمه بنعائها
وتقريره لها لا يدل على المطلوب لان غاية ما هنالك انه يجوز غسل المني من الثوب وهذا
على الخلاف فيه بل يجوز غسل ما كان متفقاً على طهارته كالطيب والتراب فكيف
بما كان مستقذراً وأما الاحتجاج بحديث عمار مره فو عا بل فقط وإنما تغسل الثوب من
الغائط والبول والمذي والمني والدم والقيء أخرجه البزار وابو يعلى الموصلي في
مسنديهما وابن عدي في الكامل والدارقطني والبيهقي والعتيلي في الضعفاء وأبو نعيم
في المعرفة فأجيب عنه بأن الجماعة المذكورين كلهم ضعفوه الا ابانعي لان في
استاده ثابت بن حماد أنهم به بعضهم بالوضع وقال الا لا لكافي اجمعوا على ترك حديثه
وقال البزار لا يعلم لثابت الا هذا الحديث وقال الطبراني انقربه ثابت بن حماد ولا يروى
عن عمار الا بهذا الاسناد وقال البيهقي هذا حديث باطل انما رواه ثابت بن حماد وهو
متم قال الحافظ قلت ورواه البزار والطبراني من طريق ابراهيم بن زكريا عن حماد بن
سالم عن علي بن زيد ابى ابراهيم ضعيف وقد غلط فيه انما يرويه ثابت بن حماد انتهى
فهذا مما لا يجوز الاحتجاج بمثله واحتج القائلون بالطهارة برواية الفرق ويجب ان
بمثل ما سلف من انه من فعل عائشة الا انه اذا فرض اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على
ذلك أفاد المطلوب وهو الاكتفاء في ازالة المني بالفرق لان الثوب ثوب النبي صلى الله
عليه وسلم وهو صلى الله عليه وسلم بعد ذلك كما ثبت في الرواية المذكورة في الباب ولو كان الفرق
غير مطهر لما اکتفى به ولا صلى فيه ولو فرض عدم اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على
الفرق فصلاته في ذلك الثوب كافية لانه لو كان نجسا لثبته عليه حال الصلاة بالوحى كما به
بالقدر الذي في العمل وأيضا ثبت الملت للربط والحر للاباس من فعله صلى الله عليه
وسلم كما في حديث الباب وثبت أمره بالتحل وقال انما يكفئك أرتمه بخرقة أو اخره
وأجيب بأن ذلك لا يدل على الطهارة وإنما يدل على كنية التطهير فغاية الامر انه نجس
خفف في تطهيره بما هو أخف من الماء والماء لا يتعين لازالة جميع النجاسات كما حرزناه
في هذا الشرح سابقا والزم طهارة العذرة التي في العمل لان النبي صلى الله عليه وسلم
أمر بمسحها في التراب ورتب على ذلك الصلاة فيها قالوا صلى الله عليه وسلم انما هو
بمنزلة الخياط والبراق والبصاق كما في الحديث السابق وأجيب بأنه موقوف كما قال
البيهقي قالوا الاصل الطهارة فلا تنتقل عنها الا بدليل وأجيب بان التعبد بالازالة
غسلا أو مسحاً أو فركاً أو حثاً أو سلقاً أو حكاً ثابت ولا معنى لكون الشيء نجسا الا انه
مأمور بازالته بما حال عليه الشارع فالصواب ان المني نجس يجوز تطهيره باحد
الامور الواردة وهذا خلاصة ما في المسئلة من الادلة من جانب الجميع وفي المقام

من الصلاة ركعة فقد أدر كها
 أي أدرك فضيلة الجماعة
 أو الوقت وذلك بالانقطاع
 الذي اقتضاء فصل الله تعالى
 وعلى أن الواحد الثقة إذا كان
 في مجلس جماعة ثم ذكر عن ذلك
 المجلس شيئا لا يمكن غفلتهم عنه
 ولم يذكره غيره أن ذلك لا يقدح
 في صدقه خلافا لمن أعل بذلك
 لأن عاقبة ذكره أن عمر خطب به
 على المنبر ثم أصبح من جهة
 أحدهم غير عاقبة واسم من
 جفوه على أن ما ليس بعمل
 لا يشترط النية فيه ومن أمثلة
 ذلك جمع التقديم فإن الرابع من
 حيث النظر أنه لا يشترط له نية
 بخلاف ما رجه كغير من
 الشافعية وخالفهم شيخ الإسلام
 وقال الجمع ليس بعمل وإنما العمل
 الصلاة ويقوى ذلك أنه صلى
 الله عليه وآله وسلم جمع في غزوة
 تبوك ولم يذكر ذلك للأمامين
 الذين كانوا معه ولو كان شرطا
 لأعلمهم به واستدل به على أن
 العمل إذا كان مضافا إلى سبب
 ويجمع مع عدمه جازلان نية
 الجس كفى كمن اعتسق عن
 كفارة ولم يعين كونها عن ظهار
 أو غيره لأن معنى الحديث أن
 الأعمال بآثارها والعمل هنا
 القيام بالذي يخرج عن الكفارة
 اللازمة وهو غير محجوب إلى تعين
 سبب وعلى هذا لو كانت عليه
 كفارة وشك في سبب الجزاء
 أخرجهما بغير تعين وفيه زيادة
 النص على السبب لأن الحديث

مطاولات ومقاولات والمسئلة حقيقة بذلك ولكنه أفضى الأمر إلى تطبيق جميع راهية
 كالاختصاص بشكرمة بنى آدم وبكون الآدمي طاهرا من جانب القائل بالطهارة
 وكالاختصاص أنه فضله مستحيلة إلى مستند زور بأن الأحداث الموجبة للطهارة نجسة
 والمضى منها وبكونه جاريا من مجرى البول من جانب القائل بالتجاسة وهذا الكلام
 في معنى الآدمي وأما معنى غير الآدمي فقبه وجوه وتفصيلات مذكورة في الفروع فلا
 تطول بذكرها * (فائدة) * صرح الحافظ في الفتح بأنه لا معارضة بين حديث الغسل
 والفرك لأن الجمع بينهما واضح على القول بطهارة المني بأن يحمل الغسل على
 الاستصحاب لتنظيفه لا على الوجوب قال وهذا طريقة الشافعي وأحد أصحاب
 الحديث وكذا الجمع ممكن على القول بتجاسته بأن يحمل الغسل على ما كان رطبا والفرك
 على ما كان يابسا وهذه طريقة الحنفية قال والطريقة الأولى أرجح لأن قيم العمل
 بالخبر والقياس معالانه لو كان فحسب المكان القياس وجوب غسله دون الاكتفاء بفركه
 كالدوم وغيره فيما لا يعنى عنه من الدم بالفرك ويرد الطريقة الثانية أيضا ما في رواية ابن
 خزيمة من طريق أخرى عن عائشة كان يسلم المني من ثوبه بمرق الأذخر ثم يصلي فيه
 ويحتمه من ثوبه يابسا ثم يصلي فيه فإنه تضمن ترك الغسل في الحالتين انتهى كلامه
 والحق ما عرفته

• (باب أن ما لا نفس له سائلة لم يجس بالموت) •

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا وقع الذباب في شراب أحدكم
 فليغمسه كله ثم ليطره فإن في أحد جناحيه شفاء وفي الآخر داء ورواه أحمد والبخاري
 وأبو داود وابن ماجه ولاجد وابن ماجه من حديث أبي سعيد نحوه) حديث أبي سعيد
 لفظه في أحد جناحي الذباب سم وفي الآخر شفاء فإذا وقع في الطعام فامطو له فيه فإنه
 يقدم السم ويؤخر الشفاء وأخرجه أيضا النسائي وابن حبان والبيهقي وفي الباب من
 حديث أنس نحوه عند ابن أبي خزيمة في تاريخه الكبير قال الحافظ واسناده صحيح قوله
 فليغمسه هذا لفظ البخاري وعند أبي داود وابن خزيمة وابن حبان وأنه يتي بجناحه
 الذي فيه الداء فليغمسه كله ثم لينزعه ورواه أيضا الدارمي وابن ماجه والحافظ ابن السكيت
 إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه أي يغمسه فإن في أحد جناحيه دواء وفي الآخر داء
 أو قال سم واستدل بالحديث على أن الماء القليل لا يجس بموت ما لا نفس له سائلة فيه
 إذ لم يغسل بين الموت والحياة وقد صرح بذلك في حديث الذباب والخمسة الشافعية الذين
 وجدوا ما صلى الله عليه وسلم ميتين في الطعام فأمر بأنهما ما والتسمية عليه والا كل منه
 ويدل على جواز قتل الذباب بالغسل لغير ضرورة بذلك عوار على تخريم كل المستحب
 للأمر بطرده ورواية إناه أحدكم تشمل إناه الطعام والشراب وغيرهما فهي أعم من
 رواية شراب أحدكم والفائدة في الأمر بغمسه جميع ما هي أن يتصل ما به من الدواء

سبق في قصة المهاجر لتزويج المرأة
فذكر الدنيا مع القصة زيادة في
التحذير والتنفير وذكر الحفاظ
ابن حجر رحمه الله فوائد هذا
الحديث في كتاب الايمان حيث
قال البخاري في الترجمة فدخل
فيه العبادات والاحكام (عن
عائشة رضي الله عنها ان الحارث)
بغير ألف بعد الحاء في الرسم فقط
تخفيفه (ابن هشام) هو الخزومي
أخو أبي جهل وشقيقه أسلم يوم
الفتح وكان من فضلاء الصحابة
واستشهد في فتوح الشام سنة
خمس عشرة (رضي الله عنه) سأل
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) يحتمل ان تكون عائشة
حضرت ذلك فيكون من
مسند هأ أو الحارث أخبر بذلك
فيكون من مرسل الصحابة وهو
محكوم بوصله عند الجمهور
(فقال يا رسول الله كيف يأتيك
الوحي) المسؤول عنه صفة الوحي
نفسه أو صفة حامله أو ما هو أعم
من ذلك وعلى كل تقدير فاستاد
الاثبات الى الوحي مجاز لان
الاثبات حقيقة من وصف حامله
(فقال رسول الله صلى الله عليه وآله)
وآله (وسلم احبانا) جمع حين يطلق
على كثير الوعد وقامله والمراد
به هنا مجرد الوقت فكانه قال
أوقاتا وهو نصب على الظرفية
وعامله (يأتيني) مؤخر عنه أي
يأتيني الوحي اتيانا (مثل صلصلة
الجرس) أو حال أي يأتيني مشابها
صوت صلصلة الجرس والصلصلة

باطعام أو الشراب كما اتصل به الداء فيتم اكل الضار والنافع فيندفع الضرر

(باب في ان الادعي المسلم لا ينجس بالموت ولا شعره واجرؤه بالاقتضال) *

(قد أسلفنا قوله صلى الله عليه وسلم للمسلم لا ينجس وهو عام في الحي والميت قال البخاري

وقال ابن عباس المسلم لا ينجس حيا ولا ميتا وعن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه

وسلم لما رمى الجمره ونحرت مكة وحلق ناول الحلاق شقه الايمن فخلقه ثم دعا بأطلحة

الانصاري فأعطاه اياه ثم ناوله الشق الايسر فقال احلقه فخلقه فأعطاه بأطلحة وقال

اقسم بين الناس مئة حق علمه وعن أنس قال لما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن

يحلق الحجام رأسه أخذ أبو طلحة بشعر أحد شقي رأسه بيده فأخذ شعره فجاء به الى أم سلمة

قال وكانت أم سلمة تدوفه في طيها رواه أحمد وعن أنس بن مالك ان أم سلمة كانت تبسم

للنبي صلى الله عليه وسلم فقل عند ما على ذلك الناطع فإذا قام أخذت من عرقه

وشعره فجمعه في قارورة ثم جعلته في سكر قال فلما حضرت أنس بن مالك الوفاة أوصى ان

يجعل في خنوطه أخرجه البخاري وفي حديث صالح الحديبية من رواية مسور بن مخرمة

ومروان بن الحكم ان عمرو بن مسعود قد قام من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم وقد

رأى ما يصنع به أصحابه ولا يلبق بساقا الا ابتدروه ولا يقط من شعره شيء الا أخذوه

رواه أحمد وعن عثمان بن عبد الله بن موهب قال أرساني أهلي الى أم سلمة بقدر من ماء

لجأت بجليل من فضة فيه شعر من شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اذا أصاب

الانسان عين أو شيء من لياها ناء فخصخت له فشر به منه فاطلمت في الجليل فرأيت

شعرات حمراء رواه البخاري وعن عبد الله بن زيد وهو صاحب الاذان أنه شهد النبي صلى

الله عليه وسلم عند المخرورج من قريش وهو يقسم ضاحي فلم يصبه شيء ولا صاحبه

فخلق رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه في ثوبه فأعطاه منه وقسم منه على رجال وقلم

أظفاره فأعطى صاحبه قال وان شعره عندنا خضوب بالحناء والكمم رواه أحمد

أحاديث الباب يشهد بعضها لبعض وقد أخرج أحمد كل حديث منها من طرق قوله في

ترجمة الباب قد أسلفنا قوله صلى الله عليه وسلم للمسلم لا ينجس الخ فقد تقدم الحديث في باب

طهارة الماء المتوضا به وقد قدم شرحه هنالك نقوله وعن أنس سبأ في هذا الحديث بنحو

ما هنأ في الحج في باب الضرر والحلاق وقد روي بالفاظ منها ما ذكره المصنف هنا ومنها

ما أخرجه أبو عوانة في صحيحه بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر الحلاق فخلق

رأسه ودفع الى أبي طلحة الشق الايمن ثم خلق الشق الاخر فأمره أن يقسم بين الناس

ولسلم من رواية انه قسم الايمن فيمن يليه وفي لفظ فوزعه بين الناس الشعرة والشعرتين

وأعطى الايسر أم سلمة وفي لفظ فأما الايمن فوزعه أبو طلحة بأمره صلى الله عليه وسلم

وأما الايسر فأعطاه لأم سلمة زوجته بأمره صلى الله عليه وسلم فجعله في طيها قال

نعمه على بعض ثم أطلق على كل صوت له طنين وقيل هو صوت متدارك لا يدرك في أول وهلة والجرس الجليل الذي يعلق في رؤس الدواب واشتقاقه من الجرس يسكون الرأ وهو الحسن وقد أطل الكرماني في تعريف الجرس بما لا طائل تحته قيل والصلة المذكورة صوت الملك بالوحى وقيل صوت خفيف أجنحة الملك والحكمة في تقدمه أن يقرع سمعه الوحى فلا يبقى فيه متسع لغيره ولا يلزم في التشبيه تساوى المشبه بالمشبه به في الصفات كلها بل ولا في أخص وصفه بل بكنى اشتراكهما في صفة ما فالقصد هنا بيان الجنس فذكر ما ألفت السامعون سماعه تقريبا لفهمهم والحاصل ان الصوت له جهتان جهة قوة وجهة طنين فمن حيث القوة وقع التشبيه به ومن حيث الطنين وقع التغير عنه (وهو أشده على) فائدة هذه الشدة ما يترتب على المشقة من زيادة الزلنى ورفع الدرجات ويقوم منه أن الوحى كله أشكل من الفهم من كلام الرجل بالتصاطب المعهود والحكمة فيه ان العادة جرت بالمناسبة بين القاتل والسماع وهى هنا اما باتصاف السامع بوصف القاتل بغلبة الروحانية وهو النوع الاول واما باتصاف القاتل بوصف السامع وهو

النورى فيه استحباب البداءة بالشئ الايمن من رأس المخلوق وهو قول الجمهور خلافا لابي حنيفة وفيه طهارة شعر الاذى وبه قال الجمهور وفيه التبرك بشعره صلى الله عليه وسلم وفيه الموازنة بين الاصحاب بالعطفية والهدية قال الحافظ وفيه ان الموازنة لا تستلزم المساواة وفيه تنفيل من يتولى التفرقة على غيره واختلغو في اسم الخالق فالصحيح انه معمر بن عبد الله كما ذكره البخارى وقيل أبو خراش بن أمية والصحيح انه كان الخالق بالجديية وذهب جماعة من الشافعية الى أن الشعر نجس وهى طريقة العراقيين وأحاديث الباب ترد عليهم واعتذارهم عنها بأن النبي صلى الله عليه وسلم مكرم لا يقاس عليه غيره اعتذار فاسد لان الخصوصيات لا تثبت الابدال قال الحافظ فلا يلتفت الى ما وقع في كثير من كتب الشافعية مما يخالف القول بالطهارة فقد استقر القول من أئمتهم على الطهارة هذا كله في شعر الاذى وأما شعر غيره من غير المأ كقول فقيه خلاف مبنى على ان الشعر هل تحله الحياة فينجس بالموت أولا فذهب جمهور العلماء الى انه لا ينجس بالموت وذهب الشافعية الى انه ينجس بالموت واستدل للطهارة بما ذكره ابن المنذر من انهم أجمعوا على طهارة ما يجز من الشاة وهى حية وعلى نجاسة ما يقطع من اعضائها وهى حية فدل ذلك على التفرقة بين الشعر وغيره من أجزائها وعلى التسوية بين حالى الموت والحياة قوله تدوفه الدوف الخلط والبل بما هو نحوه دفت المسك فهو مدوف ومدوف أى مبلول أو مسحوق ولا تطير له سوى مصوون كذا في القاموس ومثله في الناية قوله نطع ابكسر النون وفتحها مع سكون الطاء وتحرى كنه اساط من الادم الجمع انطاع ونطوع قوله في سلك بهمله مضمومة فكاف مشددة وهو طيب يتخذ من الرامك مدقوقا منضولا مجعونا بالماء ويعرك شديدا أو يمسح به من الخيري لئلا يلبق بالاناء ويترك له ثم يسهق المسك ويعرك شديدا ويترك يومين ثم يذهب بمسكه ويتنظم في خيط قنب ويترك سنة وكلما عتق طابت رائحته قاله في القاموس والرامك بالراء كصاحب شئ أسود يخط بالمسك والقنب نوع من الكنان وفيه دليل على طهارة العرق لانه وقع منه صلى الله عليه وسلم التقرير لأم سليم وهو يجمع على طهارته من الاذى قوله يججل بجيمين مضمومتين بينهما لام الجرس قال الكرماني ويحمل على انه كان معوها فضة لانه كان كله فضة قال الحافظ وهذا ينبغي على ان أم سلمة كانت لا تجيز استعمال آية الفضة في غير الاكل والشرب ومن أين له ذلك فقد أجاز ذلك جماعة من العلماء قلت والحق الجواز الا في الاكل والشرب لان الادلة لم تدل على غيرها بين الحالتين قوله خفضت بضمين وضادين معجمات والخفضة تحريك الماء قوله والكتم هو ثبت يخلط بالحناء وسبأى ضبطه وتفسيره

• (باب النهي عن الاستفاح بجلام لا يؤكل لحمه) •

(عن أبي الملق بن أسامة عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن جلود السباع

البشرية وهو النوع الثاني
والاول أشد بلائسك والظاهر انه
لا يختص بالقرآن كما في حديث
لابس الجبة المتضمن بالطيب
في الحج فان فيه أنه رأى صلى الله
عليه وسلم حال نزول الوحي عليه
وانه ليغط (فيضم صني) الوحي
أو الملك أي يقطع وينجلى
فايفشاني من السكر والشدة
قرئ بقصم بفتح الباء وسكون
القام وكسر الصاد كذا لا ي
الوقت من باب ضرب وقرئ
من أنصم المطراذا القلع رباعي
قال في المصاييح وهي لغة قليلة
وقرئ مبنيًا للمفعول والفاء
عاطفة والقسم القطع من غير
يئونة ومنه قوله تعالى لا انفصام
لها وقيل المعنى ان الملك يفارقني
ليعود الى والقسم بالقاف
القطع بآلة والجامع بينهما بقاء
العلاقة (وقد وعيت) أي فهمت
وجعت وحفظت (عنه) أي
عن الملك (ما قال) أي القول
الذي قاله وفيه اسناد الوحي الى
قول الملك ولا معارضة بينه وبين
قوله تعالى حكاية عن قال من
الكفار ان هذا الاقول البشر
لانهم كانوا ينكرون الوحي
ويشكرون محي الملائكة وهذا
الضرب من الوحي شبيه بما يوحى
الى الملائكة على ما رواه أبو
هريرة رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا
قضى الله في السماء أمر اضربت
الملائكة بأجنحتها خضعانا
لقوله كأنها سلسلة على صفوان

رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وزاد أن يقترب وعن معاوية بن أبي سفيان انه
قال لنفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنهم قالوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهي عن جلود النور أن يركب عليها قالوا اللهم نعم رواه أحمد وأبو داود ولاحمد أنشدكم
الله أنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ركوب صنف النور قالوا نعم قال وأنا أشهد
وعن المقدم بن معدي كرب انه قال لمعاوية أنشدك الله هل تعلم ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن لبس جلود السباع والركوب عليها قال نعم رواه أبو داود والنسائي
وعن المقدم بن معدي كرب قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحرير والذهب
ومياثر النور رواه أحمد والنسائي وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
لا تعصب الملائكة رفة في جلودهم رواه أبو داود حديث أبي الملقح قال الترمذي لا نعلم
قال عن أبي الملقح عن أبيه غير سعيد بن أبي عروبة وأخرجه عن أبي الملقح عن النبي صلى
الله عليه وسلم مرسلًا قال وهذا أصح وحديث معاوية أخرجه أيضا بن ماجه وحديث
المقدم الاول رواه أبو داود عن عمرو بن عثمان بن سعيد الحمصي حديثا بقبعة عن مجير عن
خالد قال وفد المقدم وذ كرفيه قصة طويلة وبقية بن الوليد فيه مقال مشهور وحديثه
السائي اسناده صالح وحديث أبي هريرة في اسناده أبو العوام عمران القطان وثقه عفان
ابن مسلم واستشهد به البخاري وتكلم فيه غير واحد قوله النور في رواية النصارى وكلاهما
جمع غمر بفتح النون وكسر الميم ويجوز التخفيف بكسر النون وسكون الميم وهو سميع
اجر أو أخت من الاسد وهو منقط الجلد نقط سود ويض وفيه شبهة من الاسد الا أنه
أصغر منه ورائحة طيبة بخلاف الاسد وينه وبين الاسد عداوة وهو بهيمة الوثبة
فربما وثب أربعين ذراعا وانما نهى عن استعمال جلوده لما فيه من الزينة والخيلام ولأنه
زى العجم قوله صنف بالصاد المهملة كصرد جمع صفة وهي ما يجعل على السرح قوله
ومياثر النور المياثر جمع ميثرة والميثرة بكسر الميم وسكون التثنية وفتح المثناة بعد هاء
ثم هاء ولا همزة فيها وأصلها من الوثارة وقد روى البخاري عن بعض الرواة انه فسرهما
بجلود السباع قال النووي هو تفسير باطل لما أطلق عليه أهل الحديث قال الحافظ
ليس يباطل بل يمكن توجيهه وهو ما اذا كانت الميثرة وطاء وصنعت من جلد ثم حشيت
والنهي حينئذ عنها اما لانها من زى الكفار واما لانها لا تذكى غالبا وقيل ان المياثر
مراكب تتخذ من الحرير والديساج وسيأتي الكلام على الحرير في كتاب اللباس قوله
لا تعصب الملائكة رفة الخ فيه انه يكره اتخاذ جلود النور واستصحابها في السفر وادخالها
البيوت لان مقارعة الملائكة للرفة التي فيها جلودهم تدل على انه الاتجامع جماعة أو منزلا
وجد فيه ذلك ولا يكون الا لعدم جواز استعمالها كما ورد ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه
نساوير وجعل ذلك من أدلة تحريم التماوير وجعلها في البيوت وهذا الحديث والذي
قبله يدلان على قوة تفسير الميثرة بجلود السباع وأحاديث الباب استدلت بها المصنف رحمه

فانفخ عن قلوبهم قالوا ما هذا
 قال دبركم قالوا الحق وهو العلي
 الكبير وفي السلب أحاديث
 على أن العلم بكيفية الوحي
 سر من الأسرار التي لا يدركها
 العقل وفيه دلالة على أن
 سماع الملك وغيره من الله تعالى
 يكون بحرف وبصوت يلدق بشأنه
 سبحانه وقد دلت الأدلة العصبة
 الكثيرة على ذلك خلافاً لما
 أنكره فرار عن التشبيه وأوله
 بخلق الله للسامع علماً ضرورياً
 والسنة المطهرة تزد به كاهن مقرر
 في عمله وهذا أحد أنواع الوحي
 والضرب الآخر هو الذي أشار
 إليه صلى الله عليه وسلم بقوله
 (وأحياناً يتمثل أي تصور
 لي) أي لا تجلي فاللام تعليلية
 (الملك) أي جبريل (رجلاً)
 أي مثل رجل كدحية أو غيره
 وفيه دليل على أن الملك يتشكل
 بشكل البشر قال المتكلمون
 الملائكة أجسام علوية لطيفة
 تتشكل في أي شكل أرادوا
 وزعم بعض الفلاسفة أنها
 جواهر روحانية والحق أن يتمثل
 الملك بجلاليس معناه أن ذاته
 انقلبت بجلال بل معناه أنه
 ظهر بتلك الصورة تأييداً لما
 يخاطبه والظاهر أن القصد
 الزائد لا ينبغي بل يخفى على الرائي
 فقط ولا يبي الوقت يتمثل في الملك
 على مثال رجل (فيحكم في فاعلي
 ما يقول) أي الذي يقوله وقال
 في الأول وحيث أن الوحي حصل
 قبل الغصم ولا يتصور بعده وفي

الله على أن جلود السباع لا يجوز الاتفاف به لوقد اختلف في حكمة النهي فقال البيهقي
 يحتمل أن النهي وقع لما يبق عليهما من الشعر لأن الدباغ لا يؤثر فيه وقال غيره يحتمل أن
 النهي عام يدبغ منها لاجل النجاسة أو أن النهي لاجل أنها مراكب أهل السرف
 والخيلاء وأما الاستدلال بأحاديث الباب على أن الدباغ لا يظهر جلود السباع بناءً على
 أنها مخصصة للأحاديث القاضية بأن الدباغ مطهر على العموم فغير ظاهر لأن غاية
 ما فيها مجرد النهي عن الركوب عليها واقتراشها ولا ملازمة بين ذلك وبين النجاسة كالأ
 ملازمة بين النهي عن الذهب والحريرو ونجاستهم ما فلا معارضة بل يحكم بالطهارة بالدباغ
 مع منع الركوب عليها ونحوه مع أنه يمكن أن يقال إن أحاديث هذا الباب أعم من
 أحاديث الباب الذي بعده من وجه لشهولها لما كان مدبوغاً من جلود السباع وما كان
 غير مدبوغ قال المصنف رحمه الله وهذه النصوص تمنع استعمال جلدها لا يؤكل لحمه
 في اليابسات وتمنع بموهها طهارته بذكاة أو دباغ انتهى

(باب ما جاء في تطهير الدباغ)

(عن ابن عباس قال تصدق على مولاة لميمونة بشاة فماتت فريها رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال هلا أخذتم إهابها د بفقوه فاتصفت به فقالوا إنها ميتة فقال انما حرم أكلها
 رواه الجماعة إلا ابن ماجه قال فيه عن ميمونة جعله من مسند ما وليس به للبخاري
 والنسائي ذكر الدباغ بحال وفي لفظ لا أحد أن دا جنة لميمونة ماتت فقال رسول الله
 ألا تصفت بإهابها لا د بفقوه فانه ذكاته وهذا تنبيه على أن الدباغ انما يعمل فيما عمل
 فيه الذكاة وفي رواية لا أحد والد ارقط يطرها الماء والقرظ رواه الدارقطني مع غيره
 وقال هذه أسانيد صحاح في الباب عن أم سلمة عند الطبراني في الاوسط والدارقطني وفي
 اسناده فرح بن فضالة وهو ضعيف وعن ميمونة عند مالك وأبي داود والنسائي وابن حبان
 والدارقطني بلفظ أنه مر برسول الله صلى الله عليه وسلم رجال يجزون شاة لهم مثل الحمار
 فقال لو أخذتم إهابها فقالوا إنها ميتة فقال يطرها الماء والقرظ وصححه ابن السكك
 والحاكم قوله أخذتم إهابها الإهاب ككتاب الجلد أو ما لم يدبغ قاله في القاموس قال أبو
 داود في سننه قال النضر بن شميل إهاب ما يسمى إهاباً ما لم يدبغ فإذا دبغ لا يقال له إهاب انما
 يسمى شاة وقربة وسيد كره المصنف فيما بعد وفي الصحاح والإهاب الجلد ما لم يدبغ
 وبقي الكلام على الإهاب تأتي في حديث عبد الله بن عكيم قوله أن دا جنة الداجن
 المقسم بالمكان ومنه الشاة إذا ألفت البيت قوله فانه ذكاته أراد أن الدباغ في التطهير
 بمنزلة الذكاة في إحلال الشاة وهو تشبيه بليغ وأخرجه أبو داود والنسائي والبيهقي وابن
 حبان من حديث الجون بن قتادة عن سلمة بن الحبحق بلفظ دباغ الأديم ذكاته قال الحافظ
 واسناده صحيح قال أحمد الجون لا أعرفه وهذا الأثر م قال الحافظ وقد عرفه غيره
 على بن المديني وروى عنه يعني الجون الحسن وقتادة وصحح ابن سعد وابن حزم وغير

ولا يتصور قبلها وأنه في الأول قد تلبس بالصفات الملكية فإذا عاد إلى حالته الجلية كان حافظا لما قبل له فآخبر عن الماضي بخلاف الثاني فإنه على حالته المعهودة وليس المراد حصر الوحي في هاتين الحالتين بل الغالب مجيئه عليهما وأقسام الوحي الرؤيا الصادقة ونزول امرأفيل أول البعثة كما ثبت في الطرق الصحاح والنقث في الروع والالهام والتكليم ليلة الاسراء بلا واسطة وقد ذكر الحلبي أن الوحي كان يأتيه على ستة وأربعين نوعا فذكرها وغالبها من صفات حامل الوحي ومجموعها يدخل في عاذا كروقي فيعلم مكان فيكلم في والظاهر انه مصنف وزاد أبو عوانة في صحيحه وهو أهونه على (قالت عائشة رضي الله عنها) بحذف حرف العطف كما هو مذهب بعض النحاة وصرح به ابن مالك وهو عادة المصنف في المسند المخطوف وبإثباته في التعليق وحينئذ فيكون مسندا ويحتمل أن يكون من تعاليقه ونكتة هذا الاقتطاع هنا اختلاف التصل لانها في الاول أخبر عن مسئلة الحرف وفي الثاني بما شاهدته تأييد الخبر الاول (ولقد رأيته صلى الله عليه وآله وسلم هذا مقول عائشة والواو للقسم واللام للتأكيدي والله لقد أبصرتني (ينزل) بفتح أوله

واحدان له مصيبة وتعقب أبو بكر بن مفلح ذلك على ابن سزيم وفي الباب أيضا عن ابن عباس عند الدارقطني وابن شاهين من طريق فليح عن زيد بن أسلم عن أبي وعلة عنه بلفظ دباغ كل اهاب طهوره وأصله في مسلم من حديث أبي الخير عن أبي وعلة بلفظ دباغه طهوره ورواه الدولابي في الكنى من حديث ابن عباس بلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذكاة كل مسلمك دباغه ورواه البزار والطبراني والبيهقي عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في شاة معونة ألا استعتم بها ما باهها فان دباغ الاديم طهوره وفي اسناده يعقوب بن عطاء مضعه يحيى بن معين وأبو زرعة وأخرج أحمد وابن خزيمة والحاكم والبيهقي من حديثه أيضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن يتوضأ من سقاء فقبل له انه ميتة فقال دباغه ينزل خبثه أو نجسه أو رجسه وصححه الحاكم والبيهقي وعن عائشة عنده النسائي وابن حبان والطبراني والدارقطني والبيهقي بلفظ دباغ جلود الميتة طهورها وعن المغيرة بن شعبة عنده الطبراني وعن زيد بن ثابت عنده الطبراني أيضا وعند الحاكم أبي أحمد في الكنى وفي تاريخ يسابور وعن أبي امامة عنده أيضا وعن ابن عمر عنده أيضا وعن ابن شاهين وعن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم عنده البيهقي وأيضاً عن أنس عنده ابن منده وعن جابر عنده أيضا وعن ابن مسعود عنده أيضا الحديث المذكور في الباب يدل على طهارة أديم الميتة بالدباغ نص في الشاة المعينة التي هي السبب أو فوعه على الخلاف وظاهر فيما عداه لان قوله انما حرم من الميتة أكلها بعد قولهم انها ميتة يعم كل ميتة والاحاديث المذكورة في هذا الباب تدل على عدم اختصاص هذا الحكم بنوع من أنواع الميتة وقد اختلف أرباب العلم في ذلك على أقوال سبعة ذكرها النووي في شرح مسلم وسند كرهاهنا غير مقتصرين على المقدار الذي ذكره بل انضم اليه حجج الاقوال مع نسبة بعض المذاهب إلى جماعات من العلماء يذكرونها فنقول المذهب الاول انه يطهر بالدباغ جميع جلود الميتة الا الكلب والخنزير والمتولد من أحدهما ويطهر بالدباغ ظاهر الجلد وباطنه ويجوز استعماله في الاشياء اليابسة والمناعة ولا فرق بين ما كول اللحم وغيره والى هذا ذهب الشافعي واستدل على استثناء الخنزير بقوله فانه رجس وجعل الضمير عائدا الى المضاعف اليه وفاس الكلب عليه بهيما مع النجاسة قال لانه لا جلده قال النووي وروى هذا المذهب عن علي بن أبي طالب وابن مسعود المذهب الثاني انه لا يطهر شيء من الجلود بالدباغ قال النووي وروى هذا القول عن عمر بن الخطاب وابنة عبيد الله وعائشة وهو أشهر الرايتين عن أحمد واحمدى الرايتين عن مالك ونسبه في البحر إلى أكثر العترة واستدلوا بحديث عبد الله بن عكيم الآتي بلفظ لا تتنعوا من الميتة باهاب ولا عصب وكان ذلك قبل موته صلى الله عليه وسلم بشهر فكان نامضا لسائر الاحاديث وأجيب بأنه قد أعل بالاضطراب والارسال كما سيأتي فلا ينتهض لنسخ الاحاديث الصحيحة وأيضا التاريخ يشهد بشهرين كما سيأتي

وكسر ناله ولا يذروا الاصيل
ينزل بالضم والفتح (عليه) صلى
الله عليه وآله وسلم (الوحي
في اليوم الشديد البرد) الشديد
صفة جرت على غير ما هي له لانه
صفة البرد لا اليوم وفيه دلالة
على كثرة معاناة التعب
والكرب عند نزول الوحي لما
فيه من مخالفة العادة وهو
كثرة العرق في شدة البرد فانه
يشعر بوجود أمر طارئ زائد
على الطباع البشرية (في فصيحه)
أي يقلع عنه وان جبينه
يتقصد بالمصاد المهمل
المستددة أي يسيل ما خوذ من
الفصد وهو قطع العرق لاسالة
الدم شبه جبينه المبارك بالعرق
المقصود بمبالغة في كثرة
العرق والجبين غير الجهة وهو
فوق الصدغ والصدغ ما بين
العين والاذن فلانسان جبينان
يكنتفان الجهة والمراد والله
أعلم ان جبينيه معايتة فصدان
ويتقصد بالقاف تصحيف وقع
فيه أبو الفضل بن طاهر فرد
عليه المؤمن الساجي بالقاف وقال
فاصر على القاف قال العسكري
ان ثبت فهو من قولهم تقصد
الشيء اذا تكسرت وتقطع
ولا يخفى بعده انتهى (عرفا)
بفتح الراء وهو شرح الجدل وانما
كان ذلك ليبلو صبره فتراض
لاحقال ما كلفه من أعباء
النبوة وفي حديث الباب
من القوائد ان السؤال عن
الكيفية اطلب العلم ينهي

معل لانه من رواية خالد الحذاء وقد خالفه شعبة وهو أحفظ منه وشيخهما واحد ومع
اعلال التاريخ يكون معارضاً للاحاديث الصحيحة وهي أربع منه بكل حال فانه قد
روى في ذلك أعني تطهير الديباغ ثلاثين خمسة عشر حديثاً عن ابن عباس حديثان وعن
أحمد سبعة ثلاثة وعن أنس حديثان وعن سلمة بن المحبق وعائشة والمغيرة وأبي امامة
وابن مسعود وشيبان وثابت وجابر وأثران عن سودة وابن مسعود على انه لا حاجة الى
الترجيح بهذا لأن حديث ابن عكيم عام وأحاديث التطهير خاصة فيبقى العام على الخاص
أما على مذهب من ينسب العام على الخاص مطلقاً كما هو قول الحقين من أئمة الاصول
فظاهر وأما على مذهب من يجعل العام متأخراً مضاعفاً كونه مذهباً مرجوحاً لانسليم
تأخر العام هنا لما ثبت في أصول الاحكام والتجريد من كتب أهل البيت ان علياً قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفتح من الميتة باهاب ولا عصب فلما كان من الغد
خرجت فاذا نحن بسخلة مطروحة على الطريق فقال ما كان على أهل هذه لواتفعوا
باهاهم افضلت يا رسول الله أين قولك بالامس فقال يفتح منها يا بشي ولو سلمنا تأخر حديث
ابن عكيم لكان ما أسلفنا عن النضر بن شميل من تفسير الاهاب بالجلد الذي لم يدبغ وما
صرح به صاحب الصحاح ورواه صاحب القاموس كما قد مناهم وجبا لعدم التعارض اذ
لا نزاع في نجاسة اهاب الميتة قبل دباغه فالحق ان الديباغ مطهر ولم يعارض أحاديثه
معارض من غير فرق بين ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل وهو مذهب الجمهور قال الحارثي
ومن قال بذلك يعني جواز الانتفاع بجلود الميتة ابن مسعود وسعيد بن المسيب وعطاء
ابن أبي رباح والحسن بن أبي الحسن والشعبي وسالم بن عيسى بن عبد الله وابراهيم النخعي
وقتادة والضحاك وسعيد بن جبيرة ويحيى بن سعيد الانصاري ومالك والليث والاوزاعي
والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وابن المبارك والشافعي وأصحابه وأهق الحنظلي وهذا
هو مذهب الظاهرية كما يأتى المذهب الثالث أنه يطهر بالديباغ جلد ما كول اللحم ولا
يطهر غيره قال النووي وهو مذهب الاوزاعي وابن المبارك وأبي ثور واسحق بن راهويه
واحتجوا بما في الاحاديث من جعل الديباغ في الاهد كالذكاة وقد تقدم بعض ذلك ويأتى
بعض قالوا والذكاة المشبهة بها لا يحل بها غير المأكول فكذلك المشبهة لا يطهر جلد غير
المأكول وهذا ان سلم لا ينفي ما استنفيد من الاحاديث العامة لما كول وغيره وقد
تقرر في الاصول ان العام لا يقصر على سببه فلا يصح تمسكهم بكون السبب شاة ميمونة
المذهب الرابع يطهر جلود جميع الميتات الا الخنزير قال النووي وهو مذهب أبي حنيفة
واحتج بما تقدم في المذهب الاول المذهب الخامس يطهر الجميع الا أنه يطهر ظاهره دون
باطنه فلا ينتفع به في المائعات قال النووي وهو مذهب مالك المشهور في حكاية أصحابنا
عنه انتهى وهو تفصيل لا دليل عليه المذهب السادس يطهر الجميع والكلب والخنزير
ظاهراً وباطناً قال النووي وهو مذهب داود وأهل الظاهر وحكى عن أبي يوسف وهو

لا يقدح في اليقين وجواز السؤال عن أحوال الأنبياء من الوحي وغيره وإن المسؤل عنه إذا كان ذا أقسام يذكر الجيب في أول جوابه ما يقتضي التفصيل ورواة هذا الحديث مديون الأشيخ المصنف رحمه الله وفيه تابعيان والتحديث والاختبار والعنفنة وأخرجه البخاري في بدء الخلق ومسلم في الفضائل (عن عائشة أم المؤمنين) أي في الاحترام لافي الخلق والنظر (رضي الله عنها) إنها (قالت أول ما بدئ به) بضم الباء وكسر الهمزة (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (الوحي) إليه من تبعيضه وقال القزويني (الرؤيا الصالحة) وفي رواية معمر بن يونس الصادقة وهي التي ليس فيها ضغث (في النوم) ذكر النوم بعد الرؤيا المخصوصة به لزيادة الإيضاح والبيان أول دفع وهم من يتوهم أن الرؤيا تطلق على رؤية العين فهو صفة موصفة أولان غيرها يسمى حلما أو تخصيص دون السبئية والكاذبة المصممة باضغاث الأحلام وأهل المعاني يسمونها صفة فارقة وكانت مدة الرؤيا ستة أشهر فيما حكاه البيهقي وحينئذ فيكون ابتداء النبوة بالرؤيا حصل في شهر ربيع وهو شهر مولده وبدئ بذلك ليكون تمهيدا وتوطئة لا يفتنة ثم مهلة في البقطة أيضا رؤيا الضوء وسماح

الراجح كما تقدم لأن الأحاديث الواردة في هذا الباب لم يفرق فيها بين الكلب والخنزير وما عداهما واحتجاج الشافعي بالآية على إخراج الخنزير وقبح الكلب عليه لا يتم إلا بعد تسليم أن الضمير يعود إلى المضاف إليه دون المضاف وأنه محل نزاع ولا أقل من الاحتمال أن لم يكن وجوعه إلى المضاف راجعا والمحتمل لا يكون حجة على الخضم وأيضلا يمنع أن يقال رجسية الخنزير على تسليم شمولها لجميعه لما وشعره وجلده أو عظما مخصوصة بأحاديث الدباغ المذهب السابع أنه ينتفع بجلود الميتة وإن لم تدبغ ويجوز استعمالها في المانعات واليابسات قال النووي وهو مذهب الزهري وهو وجه شاذ لبعض أصحابنا لا تعريج عليه ولا التفات إليه انتهى واستدل لذلك بحديث الشاة باعتبار الرواية التي لم يذكر فيها الدباغ ولعله لم يبلغ الزهري بقصة الروايات وسائر الأحاديث وقد رده في البحر بمخالفة الإجماع (وعن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أيما أهاب دبغ فقد طهر رواه أحمد ومسلم وابن ماجه والترمذي وقال قال المحقق عن النضر بن شميل إنما يقال الأهاب بجلد ما يؤكل لحمه وعن ابن عباس عن سودة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت ماتت لنا شاة فدبغنا مسكها ثم ما زلنا نقبذ فيه حتى صار شئنا رواء أحمد والنسائي والبخاري وقال إن سودة ممكنة عن وعن عائشة إن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن ينتفع بجلود الميتة إذا دبغت رواه الخمسة إلا الترمذي والنسائي سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن جلود الميتة فقال دبغها ذكاتها ولاد ارقطى عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال طهور كل أديم دبغه قال الدارقطني أسنده كلهم ثقات الحديث الأول قال الترمذي حسن صحيح ورواه الشافعي وابن حبان والدارقطني بإسناد على شرط الصحة وقال أنه حسن ورواه الخطيب في تلخيص المتشابه من حديث جابر والحديث الثالث أخرجه أيضا ابن حبان والطبراني والبيهقي قوله بجلد ما يؤكل لحمه هذا يخالف ما قدمنا عن أبي داود أن النضر بن شميل فسر الأهاب بالجلد قبل أن يدبغ ولم يخصه بجلد المأكول ورواية أبي داود عنه أرجح لوافقتهما ما ذكره أهل اللغة كصاحب الصحاح والقاموس والنهاية وغيرها والمبصث أقوى فیرج ما وافق اللغة ولم نجد في شيء من كتب اللغة ما يدل على تخصيص الأهاب بالأهاب ما كول اللحم كما رواه الترمذي عنه قوله مسكها بفتح الميم واسكان السين المهملة هو الجلد قوله شاة بفتح الشين المعجمة بعدها نون أي قرية خلقة قوله دبغها ذكاتها استدل بهذا من قال أنه يظهر بالدبغ جلد ميتة المأكول فقط وقد تقدم الجواب عنه قوله طهور كل أديم وكذا قوله أيما أهاب دبغ يشملان جلود ما لا يؤكل لحمه كالكلب والخنزير وغيرهما شمول لا ظاهرا وقد تقدم البصث في ذلك

• (باب تحريم أكل جلد الميتة وإن دبغ) •

(عن ابن عباس قال ماتت شاة لسودة بنت زمعة فقالت يا رسول الله ماتت فلا تعنى

الصوت وسلام الخبر كما في مسلم
وأوله مطلقا ما سمع من مجير
الراهب كما في الترمذي بسند
صحيح (فكان) بالقائه لا صلى
ولا يوي ذرو الوقت وابن عساكر
وفي نسخة لا صلى وكان أي
النبي صلى الله عليه وسلم (لا يرى
رؤيا) بالانوين (الاجابات)
مجيا (مثل فلق الصبح) أي انها
شبيهة به في الضياء والوضوح أو
التقدير مشبهة ضياء الصبح
كرؤياه دخول المسجد الحرام
وعبر بفتح الصبح لان شمس
النبوذة قد كانت مبادى أنوارها
الرؤيا إلى أن ظهرت أشعتها وتم
نورها والاشبه ان القرآن كله
نزل يقظة وان الذي كان
يراه صلى الله عليه وآله وسلم هو
جبريل (ثم حجب اليه الخلاه)
بالمصدر بمعنى الخلوة أي
الاختلاء وعبر بحجب المبني
لما لم يسم فاعله لعدم تحقق
الباعث على ذلك وان كان كل
من عند الله أو تنبيهه على انه لم
يكن من باعث البشر أو يكون
ذلك من وحى الالهام وانما حجب
الله الخلوة لان معها فراغ
القلب والانقطاع عن الخلق
ليجد الوحى منه متمكنا كما قيل
أناني هو اها قبل أن أعرف
الهوى

فصادف قلبا خاليا ففكنا
وفيه تنبيه على فضل العزلة لانها
ترفع القلب من أشغال الدنيا
وتشرعه لله تعالى فيستجير منه
بنايع الحكمة والخلوة أن يتخلو

الشاة فقال فلولا أخذتم مسكها قالوا أنا أخذنا مسك شاة قد ماتت فقال لها رسول الله صلى
الله عليه وسلم انما قال الله تعالى قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن
يكون ميتة أو دما مسفورا أو لحم خنزير وأنتم لا تطعمونه ان تدبغوه تنتفعوا به فارسلت
اليهم افسطت مسكها فديغته فاتخذت منه قربة حتى تحرق عند هارواه أحمد باب اسناد
صحيح الحديث يدل على تحريم أكل جلود الميتة وان الدباغ واجب طهارتها لا إحلال
أكلها وميلد على تحريم الاكل أيضا قوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عباس
المتقدم انما حرم من الميتة أكلها وهذا مما لا أعلم فيه خلافا ويدل أيضا على طهارة جلود
الميتة بالدباغ وقد تقدم الكلام عليه

* (باب ما جاء في نسخ تطهير الدباغ) *

(عن عبد الله بن عكيم قال كتب اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قبل وفاته بشهر أن
لا تنتفعوا من الميتة بأهاب ولا عصب ورواه الخمسة ولم يذكروا غير أحمد وأبي داود
قال الترمذي هذا حديث حسن ولادار قطني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى
جهينة اني كنت رخصت لكم في جلود الميتة فاذا جاءكم كلابي هذا فلا تنتفعوا من
الميتة بأهاب ولا عصب وللبخاري في تاريخه عن عبد الله بن عكيم قال حدثنا مشيخة لنا
من جهينة ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب اليهم أن لا تنتفعوا من الميتة بشئ)
وأخرجه أيضا الشافعي والبيهقي وابن حبان وقال عبد الله بن عكيم ثم ذكر كتاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم حيث قرئ عليهم في جهينة وسمع مشايخ جهينة يقولون ذلك وقال
البيهقي والخطابي هذا الخبر مرسل وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه ليست لعبد الله
ابن عكيم صحبة وانما روايته كتابه وخالفه الحاكم فأثبت لعبد الله صحبة قال الحافظ
وأعرب الماوردي فزعم أنه نقل عن علي بن المديني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مات
ولعبد الله بن عكيم سنة وقال صاحب الامام تضعيف من ضوئه ليس من قبيل الرجال
فانهم كلهم ثقات وانما ينبغي أن يحمل الضعف على الاضطراب كما نقل عن أحمد ومن
الاضطراب فيه ما رواه ابن عدي والطبراني من حديث شبيب بن سعيد عن الحكم عن
عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه وانظره جافنا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بأرض
جهينة اني كنت رخصت لكم في اهاب الميتة وعصبها فلا تنتفعوا بأهاب ولا عصب قال
الحافظ اسناده ثقات وتابعه فضالة بن المنضل عند الطبراني في الاوسط ورواه أبو داود
من حديث خالد عن الحكم عن عبد الرحمن انه انطاق هو وأنا من معه الى عبد الله بن عكيم
ندخلوا وقعدت على الباب فخرجوا الى واخبروني ان عبد الله بن عكيم أخبرهم الحديث
هذا يدل على ان عبد الرحمن ما سمعه من ابن عكيم لكن ان وجد النصريح بسماعه منه
حل على أنه سمعه منه بعد ذلك وفي الباب عن ابن عمر رواه ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ
وفيه عدي بن الفضل وهو ضعيف وعن جابر رواه ابن وهب وفيه زهارة وهو ضعيف

فمن فحاسة بل وعن نفسه بربه
وهذا ذلك بصير خلية قبان يكون
قالبه عمر الواردات علوم الغيب
وقلبه مقرها وخلقته صلى الله
عليه وآله وسلم انما كانت
لاجل التقرب لاعلى أن النبوة
مكتسبة (وكان صلى الله عليه
وآله وسلم يتخلو بغار حراء) بكسر
الحاء المهملة وتخفيف الراء
وبالدوقصها والقصر لغبة وهو
مصروف ان أريد المكان
ومعنوع ان أريد البقعة فهي
أربعة التذكير والتأنيث والمد
والقصر وكذا حكم قباء وحراء
جبل بينه وبين مكة نحو ثلاثة
أميال على يسار الذهاب الى
منى والغار نقب فيه وجعه
غير ان قال الشيخ مجاهد الدين
الغبري زبادي في سفر السعادة
ولما قربت أيام الوحي أحب
الخلوة والانفراد فكان يغفل
في جبل حراء وبه غار صغير طوله
أربعة أذرع وعرضه ذراع وثلاث
في بعض المواضع وفي بعضها أقل
اختار محل الخلوة هناك انتهى
(فتمت فيه) بالحاء المهملة
وآخره مثله وهو من الأفعال
التي معناها السلب أي اجتناب
فأعلم المصدرها مثل تأثم وتغوب
إذا اجتنب الأثم والحب أو هي
بمعنى يتخفف بالفاء أي يتبع
الحنيفية دين إبراهيم والنساء
تبدل فاء في كثير من كلامهم
وقد وقع في رواية ابن هشام
في السيرة يتخفف بالنساء (وهو
التعب) وهذا التفسير للزهرى

ورواه أبو بكر الشافعي في فوائده من طريق أخرى قال الشيخ الموفق اسناده حسن قال
الحازمي في التامخ والمنسوخ في اسناد حديث ابن عكيم اختلاف رواه الحكم مرة عن
عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ابن عكيم ورواه عنه القاسم ابن مخمرة عن خالد عن الحكم
وقال انه لم يسمعه من ابن عكيم ولكن من أناس دخلوا عليه ثم خرجوا واخبروه ولولا
هذه العلل لكان أولى الحديثين أن يؤخذ به حديث ابن عكيم ثم قال وطريق الانصاف
فيه أن يقال ان حديث ابن عكيم ظاهر الدلالة في النسخ لو صح ولكنه كثير الاضطراب
لا يقاوم حديث ميمونة في الصحة ثم قال فالمصير الى حديث ابن عباس أولى لوجوده من
الترجيح ويحمل حديث ابن عكيم على منع الانتفاع به قبل الدباغ وحينئذ يسمى اهابا
وبعد الدباغ يسمى جلدا ولا يسمى اهابا هذا معروف عند أهل اللغة وله كون جمعا
بين الحكمين وهذا هو الطريق في نفي التضاد انتهى ومحصل الاجوبة على هذا الحديث
الارسال لعدم سماع عبد الله بن عكيم من النبي صلى الله عليه وسلم ثم الانقطاع لعدم
سماع عبد الرحمن بن أبي ليلى من عبد الله بن عكيم ثم الاضطراب في سنده فانه تارة قال عن
كتاب النبي صلى الله عليه وسلم وتارة عن مشيخة من جهينة وتارة عن قرأ الكتاب ثم
الاضطراب في متنه فرواه الاكثر من غير تقييد ومنهم من رواه بتقييد شهر وأشهرين أو
أربعين يوما أو ثلاثة أيام ثم الترجيح بالمعارضة بأن أحاديث الدباغ أصح ثم القول بوجبه
بأن الاهاب اسم الجلد قبل الدباغ لا بعده حمله على ذلك ابن عبد البر والبيهقي وغيرهما
ثم الجمع بين هذا الحديث والاحاديث السابقة بان هذا عام وتلك خاصة وقد سبق الكلام
على ذلك في باب ما جاء في تطهير الدباغ مستكملا قال المصنف رحمه الله وأكثراهل العلم
على ان الدباغ يطهر في الجملة لصحة النصوص به وخبر ابن عكيم لا يقاربها في الصحة والقوة
لنسخها قال الترمذي سمعت أحمد بن الحسن يقول كان أحمد بن حنبل يذهب الى هذا
الحديث لما ذكر فيه قبل وفاته بشهرين وكان يقول هذا آخر أمر رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثم ترك أحمد هذا الحديث لما اضطربوا في اسناده حيث روى بعضهم فقال عن
عبد الله بن عكيم عن أشياخ من جهينة انتهى قال الخلال لما رأى أبو عبد الله تزلزل
الرواة فيه توقف

• (باب فحاسة لحم الحيوان الذي لا يؤكل اذا ذبح) •

(عن سلمة بن الأكوع قال لما أمسى اليوم الذي فكت عليهم فيه خيبر اوقدوا نيرانا
كثيرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هذه النار على أي شيء توقدون قالوا على لحم
قال على أي لحم قالوا على لحم الجر الانسية فقال اهر يقوها واكسروها فقال رجل
يا رسول الله أوتهم يقوها واخلسها فقال أوزال وفي لفظ فقال اغسلوا وعن أنس قال
أصبنا من لحم الجر يعني يوم خيبر فنادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله
ورسوله يهينكم عن لحوم الجر فانها رجس أو نجس متفق عليهما) وأخرجاه أيضا من

أدرجه في الخبر كاجزء به الطيب
ولم يذكر دليله نعم في رواية
المصنف من طريق يونس عنه
في التفسير ما يدل على الادراج
(البالي) متعلق بقوله بتصنث
لا بالتعب لان التعب لا يشترط
فيه البالي بل مطلق التعب
(ذوات) بالكسر مصنفة البالي
(العدد) ايهام العدد لاختلافه
بالنسبة الى المديد التي يظلمها
بجيشه الى أهله وأقل الخلوة ثلاثة
أيام وتامل ما للثلاثة في كل مثلث
من التكسير والتطهير والتنوير
ثم سبعة أيام ثم شهر لما عند
المؤلف ومسلم لما جارت بهراه
شهرًا وعند ابن ابي حنيفة انه شهر
رمضان قال في قوت الاحياء ولم
يصح عنه صلى الله عليه وآله وسلم
اكثر منه نعم روى الاربعين
سوار بن مصعب وهو متروك
الحديث قاله الخا كم وغيره وأما
قوله تعالى وواعدنا موسى ثلاثين
ليلة وأتممناها به ثم فجعة للشهر
والزيادة اتمامًا لثلاثين حيث
استألك أروا كل فيها كعبود
السهو فقوى تقيدها بالشهر
وانما سنة ثم الاربعون ثمرة
نتاج الناطقة علامة فضفة
فصورة والدر في صدفة وخص
حرا بالتعب فيه لمزيد فضله على
غيره لانه منزوع بمجموع كنهه
وينظر منه الكعبة المعظمة
والنظر اليها عبادة فكان له
صلى الله عليه وآله وسلم فيه ثلاث
عبادات الخلوة والتحنث والنظر
الى الكعبة وعند ابن ابي حنيفة

حديث على بالفظ نهي عام خيبر عن نكاح المتعة وعن لحوم الحرم الاهلية وهو متفق
عليه أيضا من حديث جابر وابن عمرو وابن عباس والبراء وأبي ثعلبة وعبد الله بن أبي
أوفى وآخرجه البخاري من حديث زاهر الاسدي والترمذي عن أبي هريرة والعرباض
ابن سارية وأبوداود والنسائي عن خالد بن الوليد وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده
وأبوداود والبيهقي من حديث المقدم بن معديكرب ورواه الدارمي من طريق مجاهد
عن ابن عباس قال نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم خيبر عن لحوم الحرم
الاهلية وفي الصحيحين من رواية الشعبي لأدري أنه نهي عنها من أجل انها كانت حولة
الناس أو حرمت وفي البخاري عن عمرو بن دينار قلت لجابر بن زيد يزعمون ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن لحوم الحرم الاهلية قال قد كان يقول ذلك الحكم بن
عمر والغفاري عندنا بالبصرة واسكن أبي ذلك البحر يعني ابن عباس والحديثان استدلل
بهما على تحريم الحرم الاهلية وهو مذهب الجماهير من الصحابة والتابعين ومن بعدهم
وقال ابن عباس ليست بحرام وعن مالك ثلاث روايات وسياق في تنصبل ذلك وبسط الجمع
في باب النسي عن الحرم الانسية من كتاب الاطعمة ان شاء الله تعالى وقد أورد ههما المصنف
هنا للاستدلال بهما على نجاسة لحم الحيوان الذي لا يؤكل لان الامر بكسر الآية قولا
ثم الغسل ثانيا ثم قوله فامسح برأسك أو بجزء مما على النجاسة ولكن نص في الحرم
الانسية وقياس في غيرهما لا يؤكل بجماع عدم الاكل ولا يجب التسبيح اذا طاق
الغسل ولم يقيده بمثل ما قيده في ولوغ الكلب وقال أحمد في أشهر الروايتين عنه انه
يجب التسبيح ولا أدري ما دله فان كان التماس على لعاب الكلب فلا يخفى ما فيه وان
كان غيره فاهو وقوله الانسية بكسر الهمزة وفتحها مع سكون النون والانسي الأانس
من كل شيء

(أبواب الاواني)

(باب ما جاء في آية الذهب والفضة)

(عن حذيفة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تأبوا الحرير ولا
الديباغ ولا تشربوا في آية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فانها لهم في الدنيا
ولكم في الآخرة متفق عليه وهو ببيعة الجماعة الا حكم الاكل منه خاصة) قال ابن
منده يجمع على صحته قوله في صحافها الصحاف جمع صحفة وهي دون القصعة قال
الجوهري قال الكسائي أعظم القصاع القصعة ثم القصعة تليها تشبيع العشرة ثم
الصحفة تشبيع الخمسة ثم المشكلة تشبيع الرجلين والثلاثة والحديث يدل على تحريم
الاكل والشرب في آية الذهب والفضة أما الشرب فبالاجماع وأما الاكل فاجازه داود
والحديث يرد عليه ولعله لم يبلغه قال النووي قال أصحابنا ائمة الاجماع على تحريم
الاكل والشرب وسائر الاعمال في آية الذهب والفضة والرواية عن داود في تحريم

انه كان يعني كفى شهر رمضان
ولم يأت التصریح بصفة تعبد
صلى الله عليه وآله وسلم فيحمل ان
عائشة اطاعت على الخلوة بمجردها
تعبد اذ ان الانعزال عن الناس
ولاسيما من كان على باطل من
جملة العبادة وقيل كان يتعبد
بالتفكير وعبرة المجد في سفر
السعادة وللعلماء في عبادته في
خلوته قولان قال بعضهم كانت
عبادته بالتفكير وقال بعضهم
بالذكر وهذا القول هو الصحيح
ولا تعريض على الاول ولا التذات
اليه لان خلوة طلاب طريق
الحق على انواع الاول أن تكون
خلوتهم لطلب مزيد علم الحق
لا بطريق النظر والتفكير وهذا
غاية مقاصد أهل الحق لان من
خاطب في خلوته ~~مكونا~~ من
الاكوان أرفق فيه فليس هو
في خلوة قال شخص من طلاب
الطريق لبعض الاكابر اذكرني
عنك دبرك في خلوتك قال اذا
ذكرتك فلست معه في خلوة
ومن ثم به ~~اسرا~~ انا جالس من
ذكرني وشرط هذه الخلوة ان
يذكر نفسه ~~هو~~ ووجه لا بنفسه
ولسانه الثاني أن تكون خلوتهم
اصداء الفكر لكي يصح نظرهم
في طلب المعلومات وهذه الخلوة
لقوم يطلبون العلم من ميزان
العلم قل وذلك الميزان في غاية
اللطافة وهو ابدني هو يخرج
عن الاستقامة وطلاب طريق
الحق لا يدخلون في مثل هذه
الخلوة بل تكون خلوتهم بالذكر

الشرب فقط واهله لم يبلغه حديث تحريم الاكل وقول قديم للشافعي والعراقيين فقال
بالكرهية دون التحريم وقد رجح عنه وتاوله أيضا صاحب التقریب ولم يحمله على ظاهره
فثبت صحة دعوى الاجماع على ذلك وقد نقل الاجماع أيضا ابن المنذر على تحريم
الشرب في آية الذهب والفضة الا عن معاوية بن قرة قد أجيب من جهة القائلين
بالكرهية عن الحديث بأنه لتزهد بدليل انه الهم في الدنيا والكم في الآخرة ورد به حديث
فانما يجرجر في بطنه نار جهنم وهو وعيد شديد ولا يكون الا على محرم ولا شك ان
أحاديث الباب تدل على تحريم الاكل والشرب وأما سائر الاستعمالات فلا والقياس
على الاكل والشرب قياس مع فارق فان علم النبي عن الاكل والشرب هي التشبه
بأهل الجنة حيث يطاف عليهم بأنيمة من فضة وذلك مناط معتبر للشارع كما ثبت عنه لما
رأى رجلا متخما بخاتم من ذهب فقال مالي أرى عليك حلية أهل الجنة أخرجه الثلاثة
من حديث بريدة وكذلك في الحرير وغيره والارز تحريم التحلي بالخلي والافتراض للحرير
لان ذلك استعمال وقد جوزاه البعض من القائلين بتحريم الاستعمال وأما حكاية
النورى للاجماع على تحريم الاستعمال فلا تتم مع مخالفة داود والشافعي وبعض
أصحابه وقد اقتصر الامام المهدي في البحر على نسبة ذلك الى أكثر الأمة على أنه لا يخفى
على المنصف ما في حجية الاجماع من النزاع والاشكالات التي لا مخلص عنها والحاصل
ان الاصل الحل فلا تثبت الحرمة الا بدليل يسلمه الخصم ولا دليل في المقام به - هذه الصفة
فالوقوف على ذلك الاصل المعتضد بالبراءة الاصابية هو وظيفة المنصف الذي لم يخطئ
بسوطهية الجهل ولا سيما وقد أيد هذا الاصل حديث ولكن عليكم بالفضة فالعموها
لعبا أخرجه أحمد وأبو داود ويشهد له ما سلف أن أم سلمة جاءت بججل من فضة فيه شعر
من شعر رسول الله فخصضت الحديث في البخاري وقدمت بقى وقد قيل ان العلم في
التحريم الخلاء أو كسر قلوب الفقراء ويرد عليه جواز استعمال الاواني من الجواهر
النقيصة وغاها أنفس وأكثرية من الذهب والفضة ولم يمنعها الا من شذ وقد نقل ابن
الصباغ في الشامل الاجماع على الجواز تبعه الرافعي ومن بعده وقبل العمل التشبه
بالاعاجم وفي ذلك نظر لثبوت الوعيد لفاعله ومجرد التشبه لا يصل الى ذلك وأما اتخاذ
الاواني بدون استعمال فذهب الجمهور الى منعه ورخصت فيه طائفة (وعن أم سلمة
رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الذي يشرب في آية الفضة انما
يجرجر في بطنه نار جهنم متفق عليه وسلم ان الذي يأكل أو يشرب في اناه الذهب
والفضة وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الذي
يشرب في اناه فضة كأنما يجرجر في بطنه نار اواه أحمد وابن ماجه) حديث أم سلمة
أخرجه أيضا الطبراني وزاد الا أن يتوب وقد تفرد علي بن مسهر بزيادة اناه الذهب
الثابتة عند مسلم وحديث عائشة روات أيضا الدارقطني في العلل من طريق شعبة

وليس للفكر عليهم قـ: رة ولا سلطان ومهما وجد الفكر طريقا الى صاحب الخلوة فينبغي ان يعلم انه ليس من أهل الخلوة ويخرج من الخلوة ويهلم أنه ليس من أهل العلم الصحيح الا لهي اذلو كان من أهل ذلك لحالات العناية الالهية بينه وبين دوران رأسه بالفكر الثالث خلوة بفعلا باجماع لدفع الوحشة من مخالطة غير الخافس والاشتغال بما لا يهـ في فائهم اذا رأوا الخلق انقبضوا فاذلالت اختاروا الخلوة الرابع خلوة اطلب زيادة لذة توجد في الخلوة وخلوة حضرة الرسالة من القسم الاول وكان بعيدا جدا من جميع المخالطات حتى من الاهل والمال وذات اليد واستغفر في بحر الاذكار القلبية وانقطع عن الاضداد بالكلية وظهر له الانس والخلوة بتد كرس لاجله الخلوة ولم يزل في ذلك الانس ومرآة الوحي تزداد من الصفاء والصقال حتى بلغ أقصى درجات الكمال فظهرت بشائر صبح الوحي وأشرقت وانتشرت برون السعادة وتالفت فكان لا يمر بشجر ولا بحجر الا قال بلسان فصيح السلام عليك يا رسول الله فكان يتطرق عينا وشمالا ولا يرى شخصا ولا خيالا انهمى (قبل ان ينزع) بفتح أوله وكسر الزاي أي يكن ويشتماق ويرجع (الى أهله) هماله (ويتزود لذلك) يرفع الدال أي يتخذ الزاد للخلوة أو التعب (ثم يرجع الى خديجة)

والثوري عن سعد بن ابراهيم عن نافع عن امرأة ابن عمر عـ ماها الثوري صفة وأخرجه أيضا أبو عوانة في صحيحه بالفظ الذي يشرب في الفضة انما يجرب في جوفه نار وفيه اختلاف على نافع فقبل عنه عن ابن عمر أخرجه الطبراني في الصغير واعله أبو زرعة وأبو حاتم وقيل عنه عن أبي هريرة ذكره الدارقطني في العلل أيضا وخطاه من رواية عبد العزيز بن أبي رواد قال والصحيح فيه عن نافع عن زيد بن عبد الله بن عمر كان قد قدم يعني عن زيد بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أم سلمة قال الحافظ فرجع الحديث الى حديث أم سلمة قوله يجرب الجرجرة صب الماء في الخلق كالتجرجر والتجرجر أن تجرعه جرجرة كالجرجرة صوت وجرجرة سقاء على تلك الصفة فاه في القاموس وقوله نار جهنم يروي بالرفع وهو مجاز لان النار لا تجرجر على الحقيقة ولكنه جعل صوت جرجع الانسان للماء في هذه الاواني المخصوصة لوقوع النهي عنها واستحقاق العقاب عليها كجرجرة نار جهنم في بطنه على طريق المجاز والاكثر الذي عليه شراح الحديث وأهل الغريب واللغة النصب والمعنى كأنما تجرجع نار جهنم قال في الفتح وقوله يجرب جرجرة بضم التختانية وفتح الجيم وسكون الراء جيم مكسورة وهو صوت يردده البعير في خنجرته اذا هاج ثم حكى الخلاف في ضبط هذه اللفظة في كتاب الاثرية والحديث قد تقدم الكلام عليه (وعن البراء بن عازب قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشرب في الفضة فانه من شرب فيها في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة مختصر من مسلم) الحديث قد تقدم الكلام عليه

(باب النهي عن التضييب بما لا يسير الفضة)

(عن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من شرب في انا ذهب أوفضة أو انا فيه شيء من ذلك فأنما يجرب في بطنه نار جهنم رواه الدارقطني) الحديث أخرجه أيضا البيهقي كلاهما من طريق يحيى بن محمد الجاردي عن زكريا بن ابراهيم بن عبد الله بن مطيع عن أبيه عن ابن عمر بهذا اللفظ وزاد البيهقي في رواية له عن جده وقال انها وهم وقال الحاكم في علوم الحديث لم نكتب هذه اللفظة أو انا فيه شيء من ذلك الا بهذا الاسناد وقال البيهقي المشهور عن ابن عمر في المضرب موقوف عليه ثم أخرجه بسنده على شرط الصحيح انه كان لا يشرب في قدح فيه حلقة فضة ولا ضبة فضة ثم روى النهي في ذلك عن عائشة وأنس وفي حرف الباء الموحدة من الاوسط للطبراني من حديث أم عطية نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الذهب وتفضيض الاقداح قال تفرد به عمر بن يحيى بن معاوية بن عبد الكريم ويحيى بن محمد الجاردي راوى تلك الزيادة قال البخاري يتكلمون فيه وقال ابن عدي هذا حديث منكر كذا في الميزان وفي الكاشف ليس بالقوي وفي الميزان أيضا رواه يحيى بن زكريا بن ابراهيم وليس بالمشهور الحديث استدل به من قال بتعريم الاكل والشرب في

رضي الله عنها (فبعضها) أي لنسل البالي وتخصيص خديجة بالذكر بعد ان عبر بالاهل يحتمل أنه تفسيير بعد الابهام أو إشارة الى اختصاص التزوي بكونه من عندها دون غيرها وفيه ان الانتطاع الدائم عن اهل ليس من السنة لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينقطع في الغار بالكلية بل كان يرجع الى أهله اضروا تم ثم يخرج فتمننه (حق جاء) الامر (الحق) وهو الوحي وفي التفسير حق جنة الحق أي بغيره وان ثبت من مرسل عبيد بن عمير انه أوحى اليه بذلك في المنام أو لا قبل اليقظة امكن أن يكون مجيء الملائكة في اليقظة أعقب ما تقدم في المنام وسعى حقا لانه وحى من الله تعالى (وهو في غار حراء فجاءه الملائكة) جبريل يوم الاثنين لسبع عشرة خات من رمضان وهو ابن أربعين سنة (فقال له اقرأ) هذا الامر لمجرد التنبيه والتيقظ لما سيقى اليه أو على بابيه من الطلب فيستدل به على تكليفه لا يطاق في الحال وان قدر عليه بعد قال الجدي سقر السعادة بينما هو في بعض الايام قائم على جبل حراء اذ ظهر له شخص وقال أبشرا بمحمدانا جبريل وانزل رسول الله له هذه الامة ثم أخرج له قماحة مخط من سرير مرصعة بالجوهر ووضعهما في يده صلى الله عليه وآله وسلم وقال اقرأ انتهى (قال) صلى الله عليه

الآية المذهبة والمفضضة وقال أبو حنيفة يجوز اذا وضع الشارب فيه على غير محل الذهب والفضة واستدل له بما سياتى واجيب عن حديث الباب بما سلف من المقال فيه (وعن أنس ان قدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم انكسر فالتخذه مكان الشعب سلسلة من فضة رواء البخاري ولا تجد عن عاصم الاحول قال رأيت عند أنس قدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه ضبة فضة) وفي لفظ للبخاري من حديث عاصم الاحول رأيت قدح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند أنس بن مالك وكان الصدع فأسله بفضة وحكى البيهقي عن موسى بن هرون أو غيره ان الذي جعل السلسلة هو أنس لان لفظه فجعلت مكان الشعب سلسلة وجزم بذلك ابن الملاح قال الحافظ وفيه نظر لان في الخبر عند البخاري عن عاصم قال وقال ابن سيرين انه كان فيه حلقة من حديد فاراد أنس أن يجعل مكانها حلقة من ذهب أو فضة فقال له أبو طحمة لا تغير شيأ أصنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهذا يدل على أنه لم يغير شيأ الحديث يدل على جواز اتخاذ سلسلة أو ضبة من فضة في اثناء الطعام والشراب وهو حجة لابي حنيفة والحديث السابق الذي فيه أو انا فيه شيء من ذلك على فرض صحته لا يعارض هذا لان شيأ عام وهذا مخصص له وكذلك حديث النهي عن تفضيض الاقداح السابق مخصص به هذا فلا يعارض قوله الشعب هو الصدع والشق وقوله سلسلة السلسلة يفتح الفاء المراد به الاتصال الشيء بالشيء

• (باب الرخصة في آية الصفرة ونحوها) •

(عن عبد الله بن زيد قال أنا نارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخرجنا له ماء في نور من صخرة فوضا رواء البخاري وبودا ودوا برماجه وعن زيف بنت جحش ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يتوضأ في مخضب من صخرة رواء أحمد) قوله في نور النور بفتح المثناة الفوقية يشبه الطشت وقيل هو الطشت والطحش بفتح الطاء وكسرهما وباسقاط التاء لغات قوله من صخرة الصخرة صاده حلة مضمومة نوع من النحاس قوله في مخضب المخضب بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الصاد المعجمة مة بعدها موحدة المشهور أنه الاناء الذي يغسل فيه الثياب من أي جنس كان وقد يطلق على الاناء صغرا وكبرا والحديث سابقه المصنف للاستدلال به على جواز استعمال آية الصفرة للوضوء وغيره وهو كذلك وله فوائد محلها الوضوء

• (باب استصحاب تخمير الاواني) •

(عن جابر بن عبد الله في حديثه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أولئك سقائك واذا كرام الله وخراياك واذا كرام الله ولو أن تعرض عليه عود متفق عليه ولمسلم نرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال غطوا الاناء أو كوا السقاء فان في السنة ليلة ينزل فيها وبالجملة باناء ليس عليه غطاء أو سقاء ليس عليه وكأنه انزل فيه من

وآله وسلم ولا يوبى ذر والوقت قلت

(ما أنا بقارئ) وفي رواية
ما أحسن ان أقرأ وفي رواية
عبيد بن عمير عند ابن امحق ماذا
أقرأ قال بعض المفسرين ان
قوله تعالى ألم ذلك الكتاب
لأرب فيه إشارة الى الكتاب
الذي جاء به جبريل عليه السلام
حين قال له اقرأ (قال) عليه الصلاة
والسلام (فاخذني) جبريل
(فغطني) بالغين المجهمة ثم بالمهملة
اي ضمني وعصرني وعند الطبري
فغطني بالغين فبطل الطاء وهو
جبريل النفس ولا يوبى داود
الطبيب الذي في مسنده بسند
حسن فاخذني (حتى بلغ
منى الجهد) بفتح الجيم ونصب
المدال أي بلغ الغط منى غاية
وسعى وروى بالضم والرفع أي
بلغ منى الجهد مبلغه وقد دلت
القصة على انه اشترى ذلك
وداخله الرعب (ثم ارسلني) اي
أطلقني (فقال أقرأ قلت)
ولا يوبى ذر والوقت والاصلي
قلت (ما أنا بقارئ فاخذني)
مرة أخرى (فغطني) الثانية
حتى بلغ منى الجهد) بالفتح
والنصب وبالضم والرفع
كسابقه قيل ان جبريل بلغ في
الجهد غاية ولم يكن في حال
الغط على صورته الحقيقية التي
تجلى بها عند سيرة المنتهى (ثم
ارسلني) اي أطلقني (فقال أقرأ
قلت ما أنا بقارئ فاخذني فغطني
الثالثة) وهذا الغط بفرغه
عين النظر الى أمور الدنيا

ذلك الوقت) الحديث ايضا أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي واقتضاه داود أغلق
بابك واذا كرام الله فان الشيطان لا يفتح بابا مغلوقا وأطفئ مصباحك واذا كرام الله
وخرانائك ولو بهود تعرضه عليه واذا كرام الله وأولك سقاءك واذا كرام الله وله في
أخرى من حديث جابر فان الشيطان لا يفتح غلقا ولا يجل وكاه ولا يكشف انا وان
الفوسقة تضرهم على الناس بينهم أو يوتهم وأخرجها أيضا مسلم والترمذي وابن ماجه
وفي رواية له أيضا عن جابر قال كرام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستقي فقال
رجل من القوم الانسك نبيذا قال بلى فخرج الرجل يشرب فجاء به نبيذ فقال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الاخره ولو أن تعرض عليه عودا وأخرجها أيضا
مسلم قوله أولك سقاءك أو كاه ككسار باط القربة وقد كاهها أو كاهها أي ربطها
قوله وخرانائك التخمير المتعطية قوله ولو أن تعرض عليه عودا أي تضعه على العرض
وهو الجانب من الاناء من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ يعرضه ويعرضه
فيه ما قوله وبألبا محركة الطاعون أو كل مرض عام قاله في القاموس والحديث
يدل على مشروعية التبرك بكرام الله عند ايكا السقاء وتخمير الاناء وكذلك عند
تغليق الباب واطفاء المصباح كما في الروايات التي ذكرناها وقد أشعر التعليل بقوله فان
الشيطان الى آخره ان في التسمية حرز عن الشيطان وانما تحول بينه وبين مراده
والتعليل بقوله فان في السنة ليلة كما في رواية مسلم يشعر بان شريعة التخمير للوقاية عن
الوباء وكذلك الايكا وقد تكلف بعضهم لتعيين هذه الليلة ولادليل له على ذلك

• (باب آية الكفار) •

(عن جابر بن عبد الله قال كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم نصيب
من آية المشركين وأسقيتهم فاستقمع بهم ساولا يعيب ذلك عليهم رواه أحمد وأبو داود وعن
أبي نعيم قال قال رسول الله ان بارض قوم أهل كتاب أفنا كل في آيتهم قال ان
وجدتم غيرها فلان كلوا فيها وان لم تجدوا فاعطوا كلوا فيها ممتنع عليه ولا جدوا في
داود ان أرضا أرض أهل الكتاب وانهم يأكلون لحم الخنزير ويشربون الخمر فكيف
نصنع بآيتهم وقد ورهم قال ان لم تجدوا غيرها فاحضوها بالماء واطبخوها فيها واشربوا
ولا ترمذي قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قدور الجحوش قال أنقوها
غسلوا واطبخوها فيها) حديث جابر أخرجه ابن أبي شيبة بمعناه واستدل به من قال بطهارة
الكافر وهو مذهب الجاهل من السلف والخلف كما قاله النووي لان تقرير المسلمين على
الاستمتاع بآية الكفار مع كونهم منظمة للاستمتاع ومحال للمنفصل من رطوبتهم مؤذن
بالطهارة وحديث أبي نعيم استدل به من قال بجاسة الكافر وهو مذهب الهادي
والقاسم والناصر ومالك وقد نسب القرطبي في شرح مسلم الى الشافعي قال في الفتح وقد
أغرب وجه الدلالة انه لم يأذن بالاكل فيها الا بعد غسلها وورق بان الغسل لو كان لاجل

و يقبل بكليته الى ما يلي اليه
و كرره للمبالغة واستدل به
على ان المؤدب لا يضرب صبيها
أكثر من ثلاث ضربات وقيل
الغطة الاولى ليتخلى عن الدنيا
والثانية ليتفرغ لما يوحى اليه
والثالثة لانه واقفة ولم يذكر
الجهنم هنا نعم هو ثابت عنده في
التفسير وعد بعضهم هذا من
خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم
اذ لم ينقل عن احد من الانبياء انه
جرى له عند ابتداء الوحي اليه
مثله (ثم ارسلني فقال اقرأ باسم
ربك الذي خلق) قال الطيبي
هذا أمر بايجاد القراءة مطلقا
وهو لا يختص بمقروء دون
مقروء اي اقرأ مفتحا باسم ربك
اي قل بسم الله الرحمن الرحيم
وهذا يدل على ان البسملة
مأمور بها في ابتداء كل قراءة
وربك الذي خلق وصف مناسب
مشعر بعلمية الحكيم بالقراءة
والاطلاق في قوله خلق أولا على
منوال يعطى ويمنع وجعله
توطئة لقوله (خلق الانسان من
علق اقرأ وربك الاكرم) الزائد
في الكرم على كل كريم وفيه
دليل للجهنم ودعى الى انه أول ما نزل
وعن ابن عباس أول شيء نزل في
القرآن خمس آيات الى ما لم يعلم
وفي المرشد أول ما نزل من
القرآن هذه السورة في غط فلما
بلغ جبريل هذا الموضع ما لم يعلم
طوى الغطاء ومن ثم قال القراء
انه وقف تام وقال من علق بجمع ولم يقل من علقه لان الانسان

النجاسة لم يجعله مشربا وطاه دم الوجه - دان لغيرها اذ الاناء المتنجس لا يفرق بينه وبين ما لم
يتنجس بعد ازالة النجاسة فليس ذلك الا للاستعداد بآداب الغسل انما هو لتلوئها
بالتحريم ولحم الخنزير كما ثبت في رواية أبي نعيم عندهما وأبي داود انهم ما يكون لحم الخنزير
ويشربون الخمر - وروى عنه في البصر من انهم الوحرمت وطوبى لهم - لاستفاض نقل
توقيفهم - لم نقله المسكين حينئذوا كثر من عملاتهم لا يخلو منها ملبوسا ومطعموا والعادة
في مثل ذلك تقتضي الاستفاضة انتهى - وأيضا قد أذن الله بكل طعامهم وصرح بجعله
وهو لا يخلو من رطوباتهم - في الغالب وقد استدل من قال بالنجاسة بقوله تعالى انما
المشركون نجس وقد استوفينا البحث في هذه المسئلة وصرحنا بما هو الحق في باب
طهارة الماء المتوضا به وهو الباب الثاني من أبواب الكتاب فراجع - (وعن انس ان

يهود يادعون النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى خبز شعير واهالة سخة فاجابه رواء أحمد
والاهالة الودك والسخة الزخفة المتغيرة وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

الوضوء من زيادة مشرككة وعن عمر الوضوء من حرة نصرانية) الكلام على فقه
الحديثين قد سبق قال في النهاية في حرف السين السخة المتغيرة الريح ويقال بالزاي
وقال في حرف الزاي ان رجلا دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقدم اليه اهالة زخفة فيها
عرف أي متغيرة الرائحة ويقال سخة بالسين انتهى قال المصنف رحمه الله تعالى وقد
ذهب بعض أهل العلم الى المنع من استعمال آنية الكفار حتى تغسل اذا كانوا من
لاتباح ذبيحته وكذلك من كان من النصاري عوضع متظاهرا فيه باكل لحم الخنزير
متكافيه أو يذبح بالسن والظفر ويحذ ذلك وانه لا بأس باستئمة من سواههم - مع ما بذلك
بين الاحاديث واستحب بعضهم غسل الكل لحديث الحسن بن علي قال حفظت من
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دع ما يريك الى ما لا يريك رواء أحمد والنسائي
والترمذي وصححه انتهى وصححه أيضا ابن حبان والحاكم

(أبواب أحكام التخلي)

(باب ما يقول المتخلي عند دخوله وخروجه)

(عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل
الخلا قال اللهم اني أعوذ بك من الخبيث والخبائث رواء الجماعة ولشيخه بن منصور في
سننه كان يقول بسم الله اللهم اني أعوذ بك من الخبيث والخبائث) قوله اذا دخل الخلا
قال في الفتح اي كان يقول هذا الذي ذكره من ارادة الدخول لابعده وقد صرح بهذا
البخاري في الادب المفرد قال حدثنا ابو الزعمان ثنا سعيد بن زيد ثنا عبد العزيز بن
صهيب قال حدثني أنس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أراد أن يدخل
الخلا قال فذكر مثل حديث الباب وهذا في الامكنة المعدة لذلك وأما في غيرهما في قوله
في أول الشروع عند تسمية الثياب وهذا مذهب الجمهور قوله الخبيث بضم الميم

في معنى الجمع وخص الانسان
بالذكر من بين ما يتناولها الخلق
لشرفه (فرجع بها) أي بالآيات
أو بالقصة (رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم) إلى أهله حال
كونه (رجف) بضم الجيم أي
يخفق ويضطرب (فؤاده)
قلبه أو باطنه أو غشاؤه لما لحق
من الامر المخالف للعادة والمألوف
فنفق طبعه البشري وهاله ذلك
ولم يتكس من التأمل في تلك
الحالة لان النبوة لا تنزل طباع
البشرية كلها (فدخل) صلى الله
عليه وآله وسلم (على خديجة بنت
خويلد) ام المؤمنين رضي الله
عنها التي ألف تائبها فاعلمها
بما وقع له (فقال) صلى الله عليه
وآله وسلم (زملوني زملوني) بكسر
الميم مع التكرار مرتين من
التزميل وهو التلقيف وقال
ذلك أشدة ما لحقه من هول
الامر والعادة جارية بسكون
الرعدة بالتلقيف (فزملوه) بفتح
الميم أي لقوه (حتى ذهب عنه
الروع) بفتح الراء أي الفزع
(فقال) صلى الله عليه وآله وسلم
(خديجة) رضي الله عنها
(واخبرها الخبر) جملة حاله
(لقد) أي والله لقد (خشيت
على نفسي) الموت من شدة
الرب أو المرض كما يحزم به في
بهجة النفوس أو في لأطيق
حمل أعباء الوحى ما لقيته أولا
عند إلقاء الملك وأمس معناه
الشك في أن ما أنى من الله وأكد
باللام وقد تنبها على تمكن

والموحدة كذا في الرواية وقال الخطابي انه لا يجوز غيره وثقه بانه يجوز اسكان الباء
الموحدة كما في نظائره مما جاء على هذا الوجه ككتب وكتب قاله في الفتح قال النووي
وقد صرح جماعة من أهل المعرفة بان الباء هنا ساكنة منهم أبو عبيدة الآن يقال ان
ترك التحفيف أولى لئلا يشبه بالمصدر والخبث جمع خبيث والخبائث جمع خبيثة قال
الخطابي وابن حبان وغيرهما يريدون ان الشماطين وناثهم قال في الفتح قال البزار
ويقال الخبث أي ساكن الباء فان كانت محقة عن الحركة فقد تقدم توجيهه وان
كانت بمعنى المفرد فغناه كما قال ابن الاعرابي المكروه قال فان كان من الكلام فهو
الشم وان كان من المثل فهو الكفر وان كان من الطعام فهو الحرام وان كان من
الشراب فهو الضار وعلى هذا فالمراد بالخبائث المعاصي أو مطلق الافعال المذمومة
ليحصل التناسب قال وقد روى المعمرى هذا الحديث من طريق عبد العزيز بن المختار
عن عبد العزيز بن صهيب بالفظ الامر قال اذا دخلتم الخلافة قولوا باسم الله أعوذ بالله
من الخبث والخبائث واستناده على شرط مسلم وفيه زيادة التسمية ولم أرها في غيره هذه
الرواية انتهى وهذه الرواية تشبه لما في حديث الباب من رواية سعيد بن منصور
(وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا خرج من
الخلافة قال غفرانك رواء الخمسة الا النساء) الحديث صححه الحاكم وأبو حاتم قال في
البدرا المنبر ورواه الدارمي وصححه ابن خزيمة وابن حبان وقوله غفرانك اما معول به
منصوب بفعل مقدر أي اسالك غفرانك أو أطلب أو مفعول مطلق أي اغفر غفرانك
قبل انه استغفر لتركه الذي في تلك الحالة لما ثبت انه كان يذكر الله على كل أحواله الا في
حال قضاء الحاجة فجعل ترك الذكر في هذه الحالة تقصيرا وذنبا يستغفر منه وقيل استغفر
للتقصير في شكر نعمة الله عليه باقداره على اخراج ذلك الخارج وهو المناسب للحديث
الآتي في الحمد (وعن أنس رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا
خرج من الخلافة قال الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني رواء ابن ماجه) الحديث
رواه ابن ماجه عن هرون بن اسحق حدثنا عبد الرحمن الحاربي عن اسمعيل بن مسلم عن
الحسن وقتادة عن أنس فهرون بن اسحق وثقه النسائي وقال في التقريب صدوق
وعبد الرحمن الحاربي هو ابن محمد وثقه ابن معين والنسائي وقال في التقريب لا بأس
به وكان يدل على انه حديث اسمعيل بن مسلم ان كان العبدى فقد وثقه أبو حاتم وان كان
البصري فهو ضعيف وكلاهما ما يروى عن الحسن وقد رواه أيضا النسائي وابن السني
عن أبي ذرور عن السيوطي بصحته وفي نسخة صلى الله عليه وآله وسلم اشعار بان هذه نعمة
جليلة ومنه جزيلة فان انجbas ذلك الخارج من أسباب الهلاك ونخروجه من النعم التي
لأنتم العصة بدونها حق على من أكل ما يشتهي منه من طيبات الاطعمة فسد به جوعته
وحفظ به صمته وقوته ثم لما قضى منه وطره ولم يبق فيه دفع واستحال الى تلك الصفة

الجميعة المنتنة خرج بسمه وله من مخرج معد لذلك أن يستكثر من محامد الله جل جلاله اللهم اوزعنا شكر نعمك

• (باب ترك استصحاب ما فيه ذكر الله) •

(عن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل الخلافة نزع خاتمه رواء الخسة الأحمدة وصحبه الترمذي وقد صرح أن نقش خاتمه كان محمد رسول الله) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم قال النسائي هذا حديث غريب محفوظ وقال أبو داود ومنكر وذكر الدارقطني الاختلاف فيه وأشار إلى شذوذه وأما الترمذي فعلمه قال النووي هذا مرود عليه مذكرة في الخلاصة وقال المنذري الصواب عندي تصحيحه فان رواه ثقات اثبات وتبعه أبو الفتح القشيري في آخر الاقتراح وعلته أنه من رواه همام عن ابن جريج وابن جريج لم يسمع من الزهري وانما رواه عن زياد بن سعد عن الزهري بلفظ آخر وقد رواه مع همام مرفوعا يحيى بن الضريس البجلي ويحيى بن المتوكل أخرجهما الحاكم والدارقطني وقد رواه عمر بن عاصم وهو من الثقات عن همام موقوف على أنس وأخرج له البيهقي شاهد أو أشار إلى ضعفه ورجاله ثقات ورواه الحاكم أيضا وانقطعه أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لبس خاتما نقشه محمد رسول الله فكان إذا دخل الخلافة وضعه وله شاهد من حديث ابن عباس رواه الجوزقاني في الأحاديث الضعيفة وينظر في سند هذه فان رجاله ثقات لا محمد بن إبراهيم الرازي فانه متروك قاله الحافظ قوله وقد صرح أن نقش خاتمه أخرجه البيهقي والحاكم قال الحافظ ورواه النووي والمنذري في كلاميهما على المذهب فقالا هذا من كلام المصنف لأن الحديث ولكنه صحيح من طريق أخرى في أن نقش الخاتم كان كذلك والحديث يدل على تنزيه ما فيه ذكر الله تعالى عن ادخاله الحشوش والقرآن بالأولى حتى قال بعضهم يحرم ادخال المصحف الخلا غير ضرورة وقد خاف في ذلك المنصور بالله فقال لا ينبغي نزع الخاتم الذي فيه ذكر الله لتأديته إلى ضياعه وقد نهى عن اضاعة المال والحديث يرد

• (باب كف المتخلي عن الكلام) •

(عن ابن عمر رضي الله عنه أن رجلا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول فسلم عليه فلم يرد عليه رواه الجماعة إلا البخاري) الحديث زاد فيه أبو داود من طريق ابن عمر وغيره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينهم ثم رد على الرجل السلام ورواه أيضا من طريق المهاجر بن قنفذ بلفظ أنه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقول فسلم عليه فلم يرد عليه حتى توضع يده فقلت له فقال اني كرهت أن أذكر الله عز وجل إلا على ظهر أو قال على طهارة وأخرج هذه الرواية أيضا النسائي وابن ماجه وهو يدل على كراهة ذكر الله حال قضاء الحاجة ولو كان واجبا كرد السلام ولا يتحقق الم في تلك الحال جوابا قال النووي وهذا متفق وسبق في بقية الكلام على الحديث في باب استصحاب الطهارة

الخشية من قلبه المقدس وخوفه على نفسه الشريفة قال الحافظ في الفتح دل هذا مع قوله ترجف فؤاده على انفعال حصل له من مجيء الملك ومن ثم قال زملائي والخشية المذكورة اختلف العلماء في المراد بها على اثني عشر قولاً أولها الجنون وإن يكون ماراً من جنس الكهانة جامعاً في عدة طرق وأبطله أبو بكر بن العربي وحق له أن يبطل لكن جعله الامعاء على أن ذلك حصل له قبل حصول العلم الضروري له أن الذي جاءه ملك وأنه من عند الله تعالى ثانياً الهاجس وهو باطل أيضاً لأنه لا يستقر وهذا المستقر وحصلت بينهما المراجعة فالثالث الموت من شدة الرعب رابعها المرض وقد جزم به ابن أبي جمة مرة خامساً دوام المرض سادساً العجز عن حمل أعباء الرسالة سابعها العجز عن النظر إلى الملك من الرعب ثامناً عدم الصبر على أذى قومه تاسعاً أن يقتلوه عاشراً مفارقة الوطن حادياً عشرها تكذيبهم أيام ثانياً عشرها تعبيرهم أيام وأولى هذه الأقوال بالصواب وأسلمها من الارتباب الثالث والأذان بعده وما عداها فهو معترض فقالت له خديجة (كلاماً) معناه النبي والابعد أي لا تقل ذلك أولاً خوف عليك (والله ما يخزيك الله أبداً) بضم الياء من الخزي أي ما يفضلك الله وعن الكشميين

بفتح أوله والخامس من الحزن يقال
حزنه وأحزنه (انك) بكسر الهمزة
لوقوعها في الابتداء قال المبرر
الدامي في وفصلت هذه الجملة
عن الأولى لكونها جوابا عن
سؤال اقتضته وهو سؤال عن
سبب خاص فحسن التأكيده
وذلك انه لما أثبت القول بانتفاء
الحزنى عنه وأقسمت عليه
انطوى ذلك على اعتقادها ان
ذلك اسبب عظيم فيقدر السؤال
عن خصوصه حتى كأنه قيل هل
سبب ذلك هو الانصاف بمكارم
الاخلاق ومحاسن الاوصاف
كما يشير اليه كلامك فقالت انك
(لنصل الرحم) أى القرابة
وصفته بأصول مكارم العادات
لان الاحسان اما الى الاقارب
أولى الاجانب واما بالبدن
أو بالمال واما على من يستقل
بأمره أو من لا يستقل وذلك
كأنه مجموع فيما وصفته به
(وتحمل الكل) بفتح الكاف
وتشديد اللام وهو الذى
لا يستقل بأمره كما قال تعالى
وهو كل على مولاه أو الثقل
بكسر المثناة واسكان القاف
(وتكسب) بفتح التاء (المعدوم)
أى تعطى الناس ما لا يحسدونه
عند غيرك والكسب يتعدى
بنفسه الى واحد فهو كسبت المال
والى اثنين فهو كسبت غيرى
المال وهذا منه وفي رواية من
اكسب أى تنكسب غيرك
المال المعدوم أى تنبرع به
أو تعطى الناس ما لا يحسدونه

لذكر الله وفيه انه ينبغي لمن سلم عليه في تلك الحال ان يدع الرد حتى يتوضأ أو يتيمم ثم يرد
وهذا اذا لم يخش قوت المسلم أما اذا خشي فوته فالحديث لا يدل على المنع لان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم تمكن من الرد بعد ان توضأ أو تيمم على اختلاف الرواية فيمكن ان
يكون ترك ذلك طلبا للاشرف وهو الرد حال الطهارة ويبقى الكلام في الجد حال العطاس
فالقيام على التسليم المذكور في حديث الباب وكذلك التعامل بكرامة الذكر الاعلى
طهر يشعران بالمنع من ذلك وظاهر حديث اذا عطس أحدكم فاجمده الله يشعر بشعر عيته
في جميع الاوقات التي منها وقت قضاء الحاجة فهل يخص عموم كرامة الذكر المستفادة
من المقام بحديث العطاس أو يجعل الامر بالعكس أو يكون بينهما عموم وخصوص
من وجه فيتمارضان فيه تردد وقد قيل انه يحمد بقائه وهو المناسب لتشریف مثل هذا
الذكر وتعظيمه وتزجيده (وعن أبي سعيد قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول

لا يخرج لرجل ان يضربان الغائط كاشفين عورتهم ما يتحدثان فان الله يفتت على ذلك
رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث فيه عكرمة بن عمار المجلى وقد احتج به مسلم
في صحيحه وضعف بعض الحفاظ - حديث عكرمة هذا عن يحيى بن أبى كثير ولكنه لا وجه
للتضعيف بهذا فقد أخرجه مسلم حديثه عن يحيى واستشهد به حديثه البخارى عن يحيى
أيضا وفي الترهيب ان في اسناده عباس بن هلال أو هلال بن عباس وهو
في عداد الجهولين وأخرجه ابن السكن وصححه وابن القطان من حديث جابر باقظ اذا
تغوط الرجلان فليمة واركل واحد منهما عن صاحبه ولا يتحد ثا قال الحفاظ ابن حجر وهو
معلول والحديث يدل على وجوب ستر العورة وترك الكلام فان التعامل بفتت الله يدل على
حرمة الفعل المعال ووجوب اجتنابه لان المفت هو البغض كما في القاموس وروى انه
أشد البغض وقيل ان الكلام في تلك الحال كبروه فقط والقرينة الصارفة الى معنى
الكراهة الاجماع على ان الكلام غير محرم في هذه الحالة ذكره الامام المهدي في الغيث
فان صح الاجماع صلح للصرف عند القائل بحجته ولكنه يبعد حمل النهى على الكراهة
ربطه بتلك العلة قوله يضربان الغائط يقال ضربت الارض اذا أتيت الخلاه وضربت
في الارض اذا سافرت روى ذلك عن ثعلب والمراد هنا عيشان الى الغائط قوله كاشفين
قال النووي كذا ضبطناه في كتب الحديث وهو منصوب على الحال قال ووقع في كثير
من نسخ المذهب كاشفان وهو صحيح أيضا خبر مبتدأ محذوف أى وهما كاشفان والأول
أصوب وذكر الرجلين في الحديث خرج مخرج الفالب والافالم أمان والمرأة والرجل
أقبح من ذلك

• (باب الابعاد والاستئثار للمضلي في الفضاء) •

(عن جابر قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فكان لا يأتي البراز حتى
يفيب فلا يرى رواه ابن ماجه ولا يبدوا كان اذا أراد البراز انطلق حتى لا يراهم أحد)

ومكارم الاخلاق وشرائع الاحوال او تكسب المال وتصيب منه ما يعجز غيرك عن تحصيله ثم تجوده وتنفعه في وجوه المكارم والرواية الاولى اصح وأولى كما قاله عياض ويطلق المعذور على المعدم لكونه كالمعذور الميت الذي لا تصرف له وعن ابن الاعرابي رجل عديم لا عقل له ومعذور لا مال له قال في المصابيح كانهم نزول وجود من لا مال له مستزلة العدم والكسب هو الاستفادة فكأنها قالت اذا رغبت غيرك ان يستفيد ما لا موجودا رغبت أنت ان تستفيد رجلا عاجزا فتماونه قال اعرابي يدح انسانا اكسبهم لمعذور واعطاهم لمحرور وكانت العرب تتداح بكسب المال لاسيما قريش وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل البعثة محظوظا في التجارة (وتعسر الضيف) أي تهيب له طعامه ونزله (وتعين على نوائب الحق) أي حوادثه والنوائب تكون في الحق والباطل قال البيهقي نوائب من خير وشر كلاهما فلا الخير معدود ولا الشر لازب ولذلك اضافتم الى الحق وفيه اشارة الى فضل خديجة وبرزائهم واهي كلمة جامعة لافراد ما تقدم والمالم يتقدم وانما اجابته بكلام فيه قسم وتأكيد بان واللام اقرب الى خبره ودهشته واستدلت على ما أقدمت عليه بامر استقراني جامع لاصول المكرمات والمبرات

الحديث رجاله عند ابن ماجه رجال الصحيح الا اسمعيل بن عبد الملك الكوفي فقال البخاري يكتب حديثه وقال أبو حاتم ليس بالقوي وقال في التقريب صدوق كثير الوهم وقد أخرجه أيضا النسائي وأبو داود والترمذي وقال حسن صحيح من حديث المغيرة بلقظ كان اذا ذهب أبعد وأخرجه أبو داود ومن حديث جابر بلقظ كان اذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد وفي اسناده أيضا اسمعيل بن عبد الملك الكوفي نزله مكة وقد تكلم فيه غير واحد وقال في التقريب صدوق كثير الوهم من السادسة قوله لا يأتي البراز البراز بفتح الباء اسم للقضاء الواسع من الارض كني به عن حاجة الانسان كما كني عنهم بالغائط والخلاء والحديث يدل على مشروعية الابعاد لقاضي الحاجة والظاهر ان العلة اخفاء المستبحر من الخارج فيقاس عليه اخفاء الخراج لان الكل مستبحر (وعن عبد الله بن جعفر

قال كان احب ما استقر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لحاجة هدف أو حائش نخل رواه أحمد وسلم وابن ماجه وحائش نخل أي جماعة ولا واحد له من اقطعه) قوله هدف الهدف بحركة كل مرة تقع من بناء أو كتيب رمل أو جبل قوله أو حائش نخل بالحاء المهملة فالف فياه من ثمانية فحين فشين مجمعة هو في كتب اللغة كما ذكره المصنف والحديث يدل على استحباب ان يكون قاضي الحاجة مستترا حال الفعل بما يمنع من رؤية الغيرة وهو على تلك الصفة ولعل قضاءه صلى الله عليه وآله وسلم للعاجلة في حائش النخل في غير وقت الثمرة لما عند الطبراني في الاوسط من طريق ميهون بن مهران عن ابن عمر بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يتخلى الرجل تحت شجرة مثمرة أو على ضفة نهر جار ولكنه لم يروه عن ميهون الا فرات بن السائب وفرات متروك قاله البخاري وغيره (وعن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أتى الغائط فليستتر فان لم

يجد الا ان يجمع كتيباً من رمل فليستدبره فان الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم من فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث رواه أيضا ابن حبان والماكم والبيهقي ومداره على أبي سعيد الخبر اني الجص وفيه اختلاف وقيل انه صحابي ولا يصح والراوى عنه حصين الخبر اني وهو مجهول وقال أبو زرعة شيخ وذكره ابن حبان في الثقات وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في العلل والحديث فيه الامر بالتستر مع لادان الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم وذلك ان الشيطان يحضر وقت قضاء الحاجة لحله عن الذكر الذي يطرد به فاذا حضر في ذلك الوقت أمر الانسان بكشف العورة وحسنه البول في المواضع الصلبة التي هي مظنة رشاش البول وذلك معنى قوله يلعب بمقاعد بني آدم فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قاضي الحاجة بالتستر حال قضائها مخالفة للشيطان ودفع الوسوسة التي يتسبب عنها النظر الى سواة قاضي الحاجة الملقضي الى انما قوله الا ان يجمع كتيباً من رمل الكتيب بالناء المتألفة قطعة مستطيلة تشبه البروة أي فان لم يجد سترة فليجمع من التراب والرمل قدر ما يكون ارتفاعه بحيث يستتره

ومحاسن الاخلاق والصفات وفيه

دليل على ان من طبع على افعال

الخير لا يصيبه ضرر وزاد الزهري

في رواية وثقه صدق الحديث كما

رواه المصنف في التفسير وهو

من اشرف الخصال وفي رواية

عروة وثوق الامانة وفي هذه

القصة من القوائد استعجاب

تائيس من نزل به امر يذكر

تفسيره عليه وهو فيه لديه وان

من نزل به امر استعجب له ان يطلع

عليه من يثق بنصيحته وصحة

رايه (فاطلقت) أي مضت به

خديجة (رضي الله عنهم) صاحبة

له حتى أتت به ورقة) بفتح الراء

تجتمع معه خديجة في أسد لانها

بنت خويلد بن أسد (ابن نوفل بن

أسد بن عبد العزى ابن عم

خديجة وكان) ورقة امرأ (قد)

ترك عبادة الاوثان و) تنصر

والاربعة وكان امرأ تنصر

أي صار نصرانيا (في الجاهلية)

وذلك انه خرج هو وزيد بن عمرو

ابن نفيل لما كرها عبادة الاوثان

الى الشام وغديرها يسألان عن

الدين فامورقة فاجبت به دين

النصرانية فتنصر وكان في من

لحق من الرهبان على دين عيسى

وليس يدل ولهذا أخبر بشأن

النبي صلى الله عليه وآله وسلم

والبشارة الى غير ذلك مما

أفاده أهل التبديل وأما زيد

فذكر الحافظ خبره في المناقب

(وكان) ورقة أيضا (يكتب

الكتاب العبراني) أي الكتابة

العبرانية وفي مسلم كالبخاري

قوله فليست تدبره أي يجعله دبر ظهره وفيه ان السائر حال قضاء الحاجة يكون خلف الظهر

(باب نهي المتخلى عن استقبال القبلة واستدبارها)

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا جلس أحدكم

لحاجة فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها رواه أحمد ومسلم في رواية الخمسة الا الترمذي

قال انما أنا لكم بمنزلة الوالد اعلمكم فاذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا

يستدبرها ولا يستطب بيمينه وكان يأمر بثلاثة أبحار وينهى عن الرونة والرمة وليس

لاحد فيه الا بالبحار) الحديث أخرجه أيضا مالك وفي الباب عن أبي أيوب في

الصحيحين كما يأتي وعن سلمان في مسلم وعن عبد الله بن الحرث بن جزي في ابن ماجه وابن

حبان وعن معقل بن أبي معقل في أبي داود وعن سهل بن حنيف في مسند الدارمي

وزيادة لا يستطب بيمينه هي أيضا في المتفق عليه من حديث أبي قتادة بلطف فلا يس

ذكره بيمينه واذا أتى الخلاء فلا يمسح بيمينه قال ابن منده يجمع على صحته وزيادة

وكان يأمر بثلاثة أبحار أخرجهما أيضا ابن خزيمة وابن حبان والدارمي وأبو عوانة في

صحيحه والشافعي من حديث أبي هريرة بلطف وليس تج أحدكم بثلاثة أبحار وأخرجهما

أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني وصحهما من حديث عائشة بلطف

فليذهب معه بثلاثة أبحار يستطب بهن فانهم يجزى عنه وأخرجهما مسلم من حديث

سلمان وأبو داود من حديث خزيمة بن ثابت بلطف فليست بثلاثة أبحار وعنده مسلم من

حديث سلمان بلطف أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان لا نجترى باقل من ثلاثة

أبحار والحديث يدل على المنع من استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط وقد

اختلف الناس في ذلك على أقوال الاول لا يجوز ذلك لافي الصمالي ولا في البنيان وهو

قول أبي أيوب الانصاري الصمالي ومجاهد وابراهيم النخعي والثوري وأبي ثور وأحمد في

رواية كذا قاله النووي في شرح مسلم ونسبه في البحر الى الاكثر رواه ابن حزم في المحلى

عن أبي هريرة وابن مسعود وسراقة بن مالك وعطاء والوزاعي وعن الساف من الصحابة

والتابعين المذهب الثاني الجوزي في الصمالي والبنيان وهو مذهب عروة بن الزبير

وربيعة شيخ مالكا وداود الظاهري كذا رواه النووي في شرح مسلم عنهم وهو مذهب

الامير الحسين المذهب الثالث انه يحرم في الصمالي لافي البنيان واليه ذهب مالك

والشافعي وهو مروي عن العباس بن عبد المطلب وعبد الله بن عمر والشافعي واسحق بن

راهويه وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه صرح بذلك النووي في شرح مسلم

أيضا وزاد في البحر عبد الله بن العباس ونسبه في الفتح الى الجمهور المذهب الرابع انه

لا يجوز الاستقبال لافي الصمالي ولا في البنيان ويجوز الاستدبار فيه ما هو أحد

الروايتين عن أبي حنيفة وأحمد المذهب الخامس ان النهي للتنزيه فيكون مكروها

واليه ذهب الامام القاسم بن ابراهيم وأشار اليه في الاحكام وحصله القاسمي زيد المذهب

الهادى عليه السلام ونسبته في البحر الى المؤيد بالله وأبي طالب والناصر والنخعي
 واحمدى الروايتين عن أبي حنيفة وأحمد بن حنبل وأبي ثور وأبي أيوب الانصارى
 المذهب السادس جواز الاستدبار في البنيان فقط وهو قول أبي يوسف ذكره في الفتح
 المذهب السابع التحريم مطلقا حتى في القبلة المنسوخة وهي بيت المقدس وهو محكي
 عن ابراهيم وابن سيرين ذكره أيضا في الفتح وقد ذهب الى عدم الفرق بين القبليتين
 الهادوية وامكنهم صرحوا بأنه مكره فقط المذهب الثامن ان التحريم مختص بأهل
 المدينة ومن كان على سبيلها فاما من كانت قبلته في جهة المشرق أو المغرب فيجوز له
 الاستقبال والاستدبار مطلقا قاله أبو عوانة صاحب المزني هكذا في الفتح احتج أهل
 المذهب الأول بالاحاديث الصحيحة الواردة في النهي مطلقا كحديث الباب وحديث أبي
 أيوب وحديث سلمان وغيرهما عن غيرهم كما تقدم قالوا لان المنع ليس بالحرمة القبلة وهذا
 المعنى موجود في الصمري والبنيان ولو كان مجرد الحائل كافيا لحاز في الصمري لوجود
 الحائل من جيبيل أو راد أو غيرهما من أنواع الحائل وأجابوا عن حديث ابن عمر انه رأى
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم مستقبل الشام مستدبرا للكعبة بأنه ليس فيه انه كان ذلك
 بعد النهي وبأنه موافق لما كان عليه الناس قبل النهي فهو من ذلك وخصرح بذلك
 ابن حزم وعن حديث جابر الذي قال فيه نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان تستقبل
 القبلة يقول فرأيت قبل ان يقبض بعام يستقبلها بان فيه أبا بن صالح وليس بالمشهور
 قاله ابن حزم وفيه انه قد حسن الحديث الترمذي والبراز وصححه البخاري وابن السكن
 والاولى في الجواب عنه ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص بشا كما
 تقر في الاصول وعن حديث عائشة قالت ذكر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان ناسا
 يكرهون ان يستقبلوا القبلة بغير وجههم فقال أوفد فعلوها حولوامة عدى قبل القبلة
 بأنه من طريق خالد بن أبي الصلت وهو مجهول لا ندرى من هو قاله ابن حزم وقال الذهبي في
 ترجمته ان حديث حولوامة عدى منكرو وفيه انه قال النووي في شرح مسلم ان اسناده
 حسن واحتج أهل المذهب الثاني بحديث ابن عمر وجابر وعائشة وسأقي ذكر من أخرجهما
 في الباب الذي بعده هذا وقالوا انما ناهى عن النهي واحتج أهل المذهب الثالث بحديث ابن
 عمر وعائشة لان ذلك كان في البنيان قالوا وبهذا حصل الجمع بين الاحاديث والجمع بينها
 ما أمكن هو الواجب قال الحافظ في الفتح وهو أعمدل الاقوال لاعماله جميع الأدلة
 انتهى ويرده حديث جابر الآتي فإنه لم يقيد الاستقبال فيه بالبنيان وقد يجب بانها
 حكاية فعل لا عموم لها وسأقي بتحقيق الكلام في الباب الذي بعده هذا وما روى عن ابن
 عمر انه قال انما نهى عن ذلك في القضاء كما سأقي يؤيد هذا المذهب واحتج أهل المذهب
 الرابع بحديث سلمان الذي في صحيح مسلم وائس فيه الا نهى عن الاستقبال فقط وهو
 باطل لان النهي عن الاستدبار في الاحاديث الصحيحة وهو زيادة يتعين الاخذ بها واحتج

في الرؤيا الكتاب العربي ومعه
 الزركشي باثنا فيهما (فيكتب
 من الانجيل بالعبرانية ما شاء الله
 أن يكتب) أي الذي شاء الله
 كتابته فحذف العائد وذلك
 لتمكنه في دين النصارى ومعرفة
 بكتابتهم وفي رواية يونس ومعه
 بالعربية بدل العبرانية وذلك
 لتمكنه من الكتابين واللسانين
 ووقع له بعض الشراح هنا ضبط
 فلا يرجع عليه والعبرانية نسبة
 الى العبر بكسر العين واسكان
 الموحدة زيدت الالف والنون
 في النسبة على غير قياس قبل
 سميت بذلك لان الخليل عليه
 السلام تكلم بهم بالمعبر الفرات
 فاوامن غرود وقيل ان التوراة
 عبرانية والانجيل سرياني وعن
 سفيان ما نزل من السماء وحى
 الابا بالعربية وكانت الانبياء
 ترجمته لقومها وانما وصفته
 بكتابة الانجيل دون حفظه لان
 حفظ التوراة والانجيل لم يكن
 متيسرا كتيسر حفظ القرآن
 الذي خصت به هذه الامة فلهذا
 جاء في صفتها اناجيلها صدورها
 (وكان ورقة شيفا كبيرا) حال
 كونه قد عصى فقالت له خذ بيعة
 رضى الله عنها (يا ابن عم) هذا
 النداء على حقيقته ووقع في مسلم
 باعم وهو وهم لانه وان كان
 صحيحا لجواز ارادة التوقير
 لكن القصة لم تتعد وخرجها
 واحد فلا يصح عمل على انها قالت
 ذلك مرتين فتعين الجمل على
 الحقيقة وانما جوزنا ذلك فيما
 مضى في العبراني والعربي لانه

من كلام الراوى فى وصف ورقة
واختلفت الخارج فامكن
التعدد وهذا الحكم بطردنى
جميع ما أشبهه (امع من ابن
أخيل) نعى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم لان الأب الثالث لورقة
 هو الاخ للاب الرابع لرسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فى
 الفتح لان والده عبد الله بن عبد
 المطاب و ورقة فى عداد النسب
 الى قصي بن كلاب الذى يجتمعان
 فيه سواء فكان من هذه الحقيقة
 فى درجة اخوته أو قالته على
 سبيل التوقير والاحترام لسنه
 وفيه ارشاد الى ان صاحب الحاجة
 بقدم بين يديه من يعرف بقدره
 عن يكون أقرب منه الى المسئول
 وذلك مستفاد من قول خديجة
 لورقة امع من ابن أخيل
 أرادت بذلك ان يتأهب لسماع
 كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وذلك ابلغ فى التعليم (فقال له)
 عليه الصلاة والسلام (ورقة)
 يا ابن أخي ماذا ترى) فيه حذف
 يدل عليه سياق الكلام وقد صرح
 به فى دلائل النبوة لابي نعيم بسند
 حسن الى عبيد الله بن شداد فى
 هذه القصة قال فأتته به ورقة
 ابن عمها فاخبرته بالذى رأى
 (فاخبره رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم خبرهما) وللاصمى وأبي
 ذر عن الكشميهن بنى بنجر ما (رأى)
 فقال له ورقة هذا الناموس)
 بالنون والسین المهملة وهو صاحب
 السر كما جزم به المؤلف فى أحاديث
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام

أهل المذهب الخامس بحديث عائشة وجابر وابن عمر وسبأ أن ذكر ذلك قالوا انهم اصابوا
 للنهى عن معناه الحقيقي وهو التحريم الى الكراهة وهو لا يتم فى حديث ابن عمر وجابر لانه
 ليس فيهما الا مجرد الفعل وهو لا يعارض القول الخاص بنا كما تقرر فى الاصول ولا شك
 ان قوله لا تستقبلوا القبلة خطاب للامة نعم ان صح حديث عائشة صلح لذلك واحتج أهل
 المذهب السادس بحديث ابن عمر لان فيه انه رآه مستدبر القبلة مستقبل الشام وفيه
 ما سلف واحتج أهل المذهب السابع بما رواه أبو داود وقال نهى رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ان تستقبل القبلة بين يولى أو بغائط رواه أبو داود وابن ماجه قال الحافظ فى
 الفتح وهو حديث ضعيف لان فيه راوينا مجهول الحال وعلى تقدير صحته فالمراد بذلك
 أهل المدينة ومن على سبيل المثال ان استقباله يبيت المقدس يستلزم استدبارهم الكعبة
 فالعلة استدبار الكعبة لا استقباله يبيت المقدس وقد ادعى الخطابي الاجماع على عدم
 تحريم استقباله يبيت المقدس لمن لا يستدبر فى استقباله الكعبة وفيه نظر ابا ذر
 ابراهيم وابن سيرين انتهى وقد نسبته فى البحر الى عطاء والزهرى والمصور بالله والمذهب
 واحتج أهل المذهب الثامن بعموم قوله تبرأوا أو غربوا وهو استدلال فى غاية الركة
 والضعف اذا عرفت هذه المذاهب وأدلتها لم يخف عليك ما هو الصواب منها وسبأ تيك
 التصريح به والمقام من معارك النظائر تدبره وفى الحديث أيضا دلالة على انه يجب
 الاستنجاء بثلاثة أحجار ولا يجوز الاستنجاء بدونها انتهى صلى الله عليه وآله وسلم لم عن
 الاستنجاء بدون ثلاثة أحجار وأما ما كثرت من ثلاث فلا بأس به لانه أدخل فى الانقاء وقد
 ذهب الشافعى وأحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وأبو ثور الى وجوب الاستنجاء وأنه
 يجب ان يكون بثلاثة أحجار وثلاث مسحات واذا استنجى للقبيل والدبر وجب ست
 مسحات لكل واحد ثلاث مسحات قالوا والافضل ان يكون ست أحجار فان اقتصر
 على حجر واحد ست احرف اجزاء وكذلك تجزئ الخرقاة الصفيقة التى اذا مسح باحد
 جانبها لا يصل البلال الى الجانب الآخر قالوا ويجب الزيادة على ثلاثة أحجار ان لم يحصل
 الانقاء او ذهب مالك وداود الى ان الواجب الانقاء فان حصل بمجرد أجزاء وهو وجه
 لبعض أصحاب الشافعى وذهب العترة وأبو حنيفة الى انه ليس بواجب وانما يجب عند
 الهادوية على المتيمم اذا لم يستنج بالماء لازالة النجاسة قالوا اذ لا دليل على الوجوب كذا
 فى البحر وفيه انه قد ثبت الامر بالاستنجاء والنهى عن تركه بل النهى عن الاستنجاء
 بدون الثلاث فكيف يقال لا دليل على الوجوب وفى الحديث أيضا النهى عن
 الاستطابة باليمين قال النووي وقد أجمع العلماء على انه منهى عنه ثم الجمهور على انه
 نهى تنزيه وأدب لانه نهى تحريم وذهب بعض أهل الظاهر الى انه حرام قال وأشار الى
 تحريمه جماعة من أصحابنا انتهى قلت وهو الحق لان النهى يقتضى التحريم ولا صار له
 فلا وجه للحكم بالكراهة فقط وفى الحديث أيضا دلالة على كراهة الاستنجاء بالروثة وقد

ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم عند البخاري انه قال انهار كس ولم يستجمر بها وكذلك الرمة وهي العظم لانها من طعام الجن وسيأتي الكلام على ذلك في باب النهي عن الاستجمار بدون الثلاثة الاحجار (وعن ابي أيوب الانصاري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أتيت الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا قال أبو أيوب فقد منا الشام فوجدنا امرأ حبيص قد بنيت نحو الكعبة فنحرف عنها ونستغفر الله تعالى متفق عليه) قوله اذا أتيت الغائط هو الموضع المطمئن من الارض كانوا يفتابونه للحاجة فيكنوا به عن نفس الحديث كراهية منهم لذكره بخاص اسمه قوله ولكن شرقوا أو غربوا محمول على محل يكون التشريق والتغريب فيه مخالفا لاستقبال القبلة واستدبارها كالمدينة وما في معناها من البلاد ولا يدخل فيه ما كانت القبلة فيه الى المشرق أو المغرب قوله امرأ حبيص بفتح الميم وبالهاء المهملة وبالضاد المجمة جمع مرحاض وهو المغتسل وهو أيضا كناية عن موضع التخلي قوله ونستغفر الله قيل يراد به الاستغفار اياي الكنف على هذه الصفة المنوعة عنده وانما وجب المصير الى هذا التأويل لان المنحرف لا يحتاج الى استغفار والحديث استدله على المنع من استقبال القبلة واستدله بقول أبي أيوب من لم يفرق بين الصحاري والبنيان وقد تقدم الكلام على فقه الحديث في الذي قبله

(باب جواز ذلك بين البنيان)

(عن ابن عمر رضي الله عنه قال رقيت يوما على بيت حنيفة فראيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على حاجته مستقبلا الشام مستدبرا الكعبة رواه الجماعة) وقع في رواية لابن حبان مستقبلا القبلة مستدبرا الشام قال الحافظ وهي خطأ تعد من قسم المقلوب قوله رقيت رقي الى النبي بكسر القاف رقيار وقواصعد وترقى مثله ورق غيره والمرقا والمرقا الدرجة ونظيره مسقا ومسقا ومثناة ومثناة للعلل ومبناة ومبناة للعيبة أو النطع يعني بفتح الميم وكسرها فيها قاله ابن سيد الناس في شرح الترمذي قوله على بيت حنيفة وقع في رواية على ظهر بيت انسان في اخرى على ظهر يميننا وكها في الصحيح وفي رواية لابن خزيمة دخلت على حنيفة بنت عمر فصعدت ظهر البيت وطريق الجمع ان يقال أضاف البيت اليه على سبيل الجواز كونها اخته وأضافه الى حنيفة لانه البيت الذي أسكنها فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأضافه الى نفسه باعتبار ما آل اليه الحال لانه ورث حنيفة دون اخوته لكونه شقيقها الحديث يدل على جواز استدبار القبلة حال قضاء الحاجة وقد استدله به من قال بجواز الاستقبال والاستدبار ورأى انه ناهض واعتقد الاباحية مطلقا وبه احتج من خص عدم الجواز بالصحاري كما تقدم ومن خص المنع بالاستقبال دون الاستدبار في الصحاري والعمران ومن جواز الاستدبار في البنيان وهي أربعة مذاهب من المذاهب الثمانية التي تقدمت ولكنه لا يخفى ان الدليل باعتبار الثلاثة

وقال ابن دريد هو صاحب نهج الوحي والمراد به جبريل وأهل الكتاب يسهونه الناموس الأكبر وزعم ابن طه عن ان الناموس صاحب نهج الخير والجناسوس صاحب نهج الشر والاول الصحيح الذي عليه الجمهور وقد سوى بينهما ابن الجراح أحد فقهاء العرب (الذي نزل الله على موسى) زاد الاصبلي سئل الله عليه وسلم ونزل يستعمل فيما نزل فجوابه والله أعلم يعني أنزل الله ويستعمل فيما نزل جملة ولم يقل على عيسى مع كونه نصرا لينا لان كتاب موسى مشغل على أكثر الاحكام وكذلك كتاب نبينا صلى الله عليه وآله وسلم لم يخلاف عيسى فان كتابه أمثال ومواعظ أو قاله بتحقيق الرسالة لان نزول جبريل على موسى متفق عليه عند أهل الكتابين بخلاف عيسى فان كثير من اليهود يشكرون نبوته أو لان موسى بعث بالنقمة على فرعون ومن معه بخلاف عيسى وكذلك وقعت النقمة على يد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بفرعون هذه الامة وهو أبو جهل بن هشام ومن معه يدر وأما ما نحل له السهم الى من أن ورقة كان على اعتقاد النصاري في عدم نبوة عيسى ودعواهم انه أحد الاقانيم فهو محال لا يرجع عليه في حق ورقة واشباهه عن لم يدخل في التبدل ولم يأخذ من يدل على انه قد ورد عنه الزبير ابن بكاء عن الزهري في هذه

القصة بلفظ عيسى والاصح

ما تقدم وفي سند عبد الله بن معاذ ضعيف نعم في دلائل النبوة لابي نعيم باسمه احسن الى هشام ابن عروة عن ابيه في هذه القصة ان خديجة أولا أتت ابن عمها ورقة فاخبرته الخبر فقال لئن كنت صدقتني انه اياتينه ناموس عيسى فعند اخبار خديجة قال لها ناموس عيسى بحسب ما هو فيه من النصرانية وعند اخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له ناموس موسى للنسابة التي قدمناها وكل صحيح والله أعلم (يا ليتني فيها) أي في مدة النبوة أو الدعوة (جذعا) بفتح الجيم والمجمة وبالنصب خبر كان مقدرة عند الكوفيين أو على الحال من الضمير المستكن في خبر ليت وخبر ليت قوله فيها أي ليتني كائن فيها حال الشبهة والقوة لانصر ك قاله الخطابي وللاصميلي وأبي ذر عن الجوى جذع بالرفع خبر ليت كانه قال يا ليتني شاب فيها والرواية الاولى أشهر وأكثر والجذع هو الصغير من الهائم واستعير للانسان أي يا ليتني كنت شابا عند ظهور نبوتك حتى أقوى على المبالغة في نصرتك (ليتني) وللاصميلي يا ليتني (أ) كون حيا اذ يخرجك قومك من مكة واستعمل اذ في المستقبل كذا قال ابن مالك وهو صحيح وعقل عنه أكثر النعاة وفيه دليل على جواز غنى المستقبل اذا كان في

المذاهب الاول من هذه الاربعة أخص من الدعوى أما الاول منها فظاهر وأما الثاني فلان المدعى جواز الاستقبال والاستدبار في البنين وليس في الحديث الاستدبار وأما الثالث فلان المدعى جواز الاستدبار في الصحاري والعمران وليس في الحديث الاستدبار في العمران فقط ويمكن تأييد الاول من الاربعة بان اعتبار خصوص كونه في البنين وصف ملحق في طرح ويؤخذ منه الجواز مجردا عن ذلك ولكنه يفت في عضد هذا التأييد ان الواجب ان يقتصر في مخالفة مقتضى العموم على مقدار الضرورة ويقتضي العام على مقتضى عمومه فيما بقي من الضرور اذ لا معارض له فيما عدا تلك الصورة الخصوصية التي ورد بها الدليل الخاص وهذا لو فرض ان حديث أبي أيوب وغيره ورد بصيغة واحدة دعم الاستقبال والاستدبار فكيف وهو قد ورد بصيغتين صيغة دلت على منع الاستقبال وصيغة دلت على منع الاستدبار فغاية ما في حديث ابن عمر تخصيص الصيغة الثانية لانه وارد في البنين وهي عامة اشكل استدبار ويمكن أيضا تأييد المذهب الثاني من هذه الاربعة بان الاستقبال في البنين يقاس على الاستدبار ولكنه يجرد فيه ما قاله ابن دقيق العيدان هذا تقييد للقياس على مقتضى اللفظ العام وفيه ما فيه على ما عرف في اصول الفقه وبأن شرط القياس مساواة الفرع للاصل أو زيادة عليه في المعنى المعبر في الحكم ولا تساوي ههنا فان الاستقبال يزيد في القبح على الاستدبار على ما يشهد به العرف ولهذا اعتبر بعض العلماء هذا المعنى فمنع الاستقبال وأجاز الاستدبار واذا كان الاستقبال ازيد في القبح من الاستدبار فلا يلزم من الغاء المفسدة ان اقصى في القبح في حكم الجواز الغاء المفسدة الزائدة في القبح في حكم الجواز افتى وفيه ان دعوى الزيادة في القبح بمنوعة ومجرد اقتصار بعض أهل العلم على منع الاستقبال ليس لكونه أشد بل لانه لم يقدم دليل على جوازه كما قام على جواز الاستدبار والتخصيص بالقياس مذهب مشهور راجح وهذا على تسليم انه لا دليل على الجواز الا مجرد القياس وليس كذلك فان حديث جابر لا يفي بلفظ انه رأه قبل ان يقبض بعام مستقبل القبله نص في محل النزاع لولا ما أسلفناه في الباب الاول من ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض قوله الخاص بنا كما تقر في الاصول ويمكن تأييد المذهب الثالث من الاربعة بان الاستدبار في القضاء ملحق بالاستدبار في البنين لان الامكنة أو صاف طردية ملازمة ويقدر فيه ما سلف وأما المذهب الرابع فلا مطعن فيه الا ما ذكرناه انه لا معارض بين قوله الخاص بنا وفعله لاسيما ورؤية ابن عمر كانت اتفاقية من دون قصده ومنه ولا من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فلو كان يترتب على هذا الفعل حكم لعامة الناس لبيده لهم فان الاحكام العامة لا بد من بيانها فليس في المقام ما يصلح للتسليم في الجواز الاحديث عائشة لا تفي ان صلح للاجتماع ومن جملة المستدلين بحديث ابن عمر القائلون بكرامة التنزيه وفيه ما هو ببقية الكلام على الحديث تقدمت في الباب الاول (وعن

فعل خبر لان ورقة ثمنى أن يعود
 شابا وهو مستحيل عادة ويظهر لي
 ان المراد به التنبيه على صحة
 ما أخبر به والتنويه بقوة
 نصه يدقه فيما يجي به أو قاله
 على سبيل التخصيص لتحقيقه عدم
 عود الشباب والحياة (فقال
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم أو) بفتح الواو (مخرجي
 هم) بتشديد الياء مفتوحة لان
 أصله مخرجوني جمع مخرج من
 الاخراج وهو خبرهم متدما قاله
 ابن مالك واستبعد النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم أن يخرجوه
 لانه لم يكن منه سبب يقتضي
 الاخراج لما اشتمل عليه من
 مكارم الاخلاق التي تقدم من
 خديجة وصفها وقد استدلل ابن
 الدغنة بمثل تلك الاوصاف على
 ان أبا بكر لا يخرج (قال) ورقة
 نعم لم يأت رجل قط بمثل ما جئت
 به (من الوحى) (الاعودى) لان
 الاخراج عن المألوف موجب
 لذلك وفي رواية الأوذى وفيه
 دليل على ان المجيب يقسم
 الدليل على ما يجيب به اذا
 اقتضاه المقام (وان يدركنى)
 بالجزم بان الشرطية (يومك)
 بالرفع أى يوم اقتضت نبوتك
 زاد في رواية يونس في التفسير
 حينا ولان الحق ان أدركت
 ذلك اليوم يعنى يوم الاخراج
 (أنصرك) بالجزم جواب الشرط
 (نصرا) بالنصب على المصدرية
 (ووزيا) بضم الميم وفتح الزاء
 المشددة اخره ياء مهملة

جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان نستقبل القبلة
 يسول فرائقه قبل ان يقبض بعام يستقبلها رواه أحمد وابن ماجه (وأخرجه أيضا البزار
 وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني وحسنه الترمذي ونقل
 عن البخارى تصحيحه وحسنه أيضا البزار وصححه أيضا ابن السكن وتوقف فيه النووى
 لعنه ابن الحنفى وقد صرح بالحديث في رواية أحمد وغيره وضعفه ابن عبد البر بأبان بن
 صالح القرشى قال الحافظ وهو في ذلك فانه ثقة بالاتفاق وادعى ابن حزم انه مجهول
 فغلط والحديث استدلل به من قال بجواز الاستقبال والاستدلال في البخارى والعمران
 وجعله نامضا وفيه ما سلف الا ان الاستدلال به أظهر من الاستدلال بحديث ابن عمر لان
 فيه انصرح بتأخره عن النهى ولا تصرح في حديث ابن عمر وعدم تقييده بالبنين كما في
 حديث ابن عمر وعدم ما يدل على ان الرؤية كانت اتفاقية بخلاف حديث ابن عمر وهو
 يرد على من قال بجواز الاستدبار فقط سواء قيده بالبنين كما ذهب اليه البعض أو لم يقيده
 كما ذهب اليه آخرون وقد سبق ذكرهم في الباب الاول ويرد أيضا على من قيد بجواز
 الاستقبال والاستدبار بالبنين لعدم التقييد من جابر وقد يجاب بأن احكامية فعل لا عموم
 لها فيقتصر على أن يكون اعذر وأن يكون في بنين هكذا أجاب الحافظ ابن حجر ذلك في
 التلخيص ولا يخفى ان احتمال أن يكون ذلك الفعل لعذر يقال مثله في حديث ابن عمر
 فلا يتم للاشافعية ومن معهم الاحتجاج به على تخصيص الجواز بالبنين وقد تقدم
 الكلام على الحديث في الذي قبله وفي الباب الاول (وعن عائشة رضى الله عنها قالت

ذكر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان ناسا يكرهون أن يستقبلوا القبلة بقر وجهم
 فقال أو قد فعلوا حولوا معه في قبل القبلة رواه أحمد وابن ماجه) الحديث قال
 ابن حزم في المحلى انه ساقط لان رواه خالد الخذاء وهو ثقة عن خالد بن أبي الصلت وهو
 مجهول لا ندري من هو وأخطأ فيه عبد الرزاق فرواه عن خالد الخذاء عن كثير بن الصلت
 وهذا بطل وأبطل لان خالد الخذاء لم يدرك كثير بن الصلت ثم لو صح لما كانت فيه حجة
 لان نصه صلى الله عليه وآله وسلم بين انه انما كان قبل النهى لان من الباطل المحال أن
 يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهاهم عن استقبال القبلة بالبول والغائط ثم
 يشكر عليهم طاعته في ذلك هذا ما لا يظنه مسلم ولا ذو عقل وفي هذا الخبر انكار ذلك عليهم
 ولو صح لكان منسوخا بالأشك ثم لو صح لما كان فيه الاباحة الاستقبال فقط لا اباحة
 الاستدبار أصلا فبطل تعليقهم به انتهى وقال الذهبي في الميزان في ترجمة خالد بن أبي
 الصلت ان هذا الحديث منكر وقال النووى في شرح مسلم ان اسناده حسن والحديث
 استدلل به من ذهب الى النسخ وقد عرفنا أنه لا دليل يدل على الجواز الا هذا الحديث
 لانه لا يصح دعوى اختصاصه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم اقوله أو قد فعلوها وأما
 حديث ابن عمر وجابر فمدقرونا لان فعله لا يعارض القول الخاص بالامة وقوله

مهجوزاً أي قويا بليغا وهو
صفة النصر مأخوذة من الازر
وهو القوة وأنكره القزازي وقال
أبو شامة يحتمل أن يكون من
الازر أشار بذلك إلى تشبيهه في
نصرتة قال الاخطل (ع)
قوم اذا حاربوا شدوا وما زهرهم
وظاهر الحديث أن ورقة أقر
بنبوتة والله كنهه مات قبل
الدعوة إلى الاسلام فيكون
مثله بجيرا وفي اثبات الصحبة
له نظر لكن في زيادات المغازي
عن ابن اسحق فقال له ورقة
أبشر ثم أبشر فأنشده انك
الذي بشر به ابن مريم وأنت
على مثل ناموس موسى وأنت
نبي مرسل الحديث وفي آخره
فلما توفي قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لقد رأيت
القس في الجنة عليه ثياب
الحريز لانه آمن بي وصدقني
وأخرجه البيهقي من هذا الوجه
في الدلائل وقال انه منقطع
ومال إلى يقيني إلى أنه يكون
بذلك أول من أسلم من الرجال
وبه قال العراقي في ذلكته على
ابن الصلاح وذكره ابن منده في
الصحابة (ثم لم ينسب) بفتح
الياء والشين أي لم يلبس وأصل
النسب التعلق أي لم يتعلق بشيء
من الأمور حتى مات (ورقة)
بالرفع (أن توفي) أي لم تتأخر وفاته
عن هذه القصة واختلف في
وقت موت ورقة فقال الواقدي
انه خرج إلى الشام فلما بلغه ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم

لا تستقبلوا الاستدبروا من الخطابات الخاصة بهم فيكون فعله بعد القول دليل
الاختصاص به لعدم شمول ذلك الخطاب له بطريق الظهور ولا صيغة تكون فيها
النصوصية عليه وهذا قد تقرر في الاصول ولم يذهب إلى خلافه أحد من أئمة الفحول
ولكن الشأن في صحة هذا الحديث وارتفاعه إلى درجة الاعتبار أو إن هو من ذلك
فالا نصاب الحكم بالمنع مطلقا والجزم بالتحريم حتى ينتض دليل يصلح للنسخ أو التخصيص
أو المعارضة ولم تنق على شيء من ذلك لأنه يؤنس بذهب من خص المنع بالقضاء ماسيا في
عن ابن عمر من قوله انما نهي عن هذا في القضاء بالصيغة القاضية بمحصر النهي عليه
وسميا في ما فيه (وعن مروان الاصفر قال رأيت ابن عمر أناخ را حلقته مستقبلا القبلة
يول إليها فقلت أبا عبد الرحمن أليس قد نهي عن ذلك فقال بلى انما نهي عن هذا في
القضاء فاذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس رواه أبو داود) أخرجه وسكت عنه
وقد صرح عنه انه لا يسكت الاعما هو صالح للاحتجاج وكذلك سكت عنه المنذري ولم يتكلم
عليه في تخريج السنن وذكره الحافظ ابن حجر في التلخيص ولم يتكلم عليه بشيء وذكر في
الفتح انه أخرجه أبو داود والحاكم بإسناد حسن وروى البيهقي من طريق عيسى الخياط
قال قلت للشعبي اني لأعجب لاختلاف أبي هريرة وابن عمر قال نافع عن ابن عمر دخلت إلى
بيت حفصة فغابت مني التفانة فرأيت كنيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مستقبل
القبلة وقال أبو هريرة اذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها قال
الشعبي صدقاجيها ما قول أبي هريرة فهو في الصحراء فان الله عبادا ملائكة وجنات يلون
فلا يستقبلهم أحد يبول ولا غائط ولا يستدبرهم وأما كنفكم هذه فانما هي بيوت بنيت
لا قبلة فيها وأخرجه ابن ماجه مختصرا وقول ابن عمر يدل على ان النهي عن الاستقبال
والاستدبار انما هو في الصحراء مع عدم الساتر وهو يصلح دليلا لافرق بين الصحراء والنبيان
ولكنه لا يدل على المنع في القضاء على كل حال كما ذهب إليه البعض بل مع عدم الساتر
وانما قلنا بصلاحيته للاستدلال لان قوله انما نهي عن هذا في القضاء يدل على انه قد علم
ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل انه قال ذلك استنادا إلى الفعل الذي
شاهده ورواه فكانه لما رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيت حفصة مستدبرا للقبلة
فهم اختصام النهي بالنبيان فلا يكون هذا الفهم حجة ولا يصلح هذا القول للاستدلال
به وأقل شيء الاحتمال فلا ينتض لافادة المطلوب وقد سبقنا في شرح أحاديث هذا الباب
والذي قبله من الكلام على هذه المسئلة المعضلة أجماعا لا تجدناها في غير هذا الكتاب
ولعلنا لا نحتاج بعد دأمة ان النظر فيها إلى غيره (فائدة) قال المنصور بالله والقزالي
والصيمري انه يكره استقبال القوم من النبيات قالوا الشرفها بالقسم فافشيت الكعبة
كذا في الجور فداست قوى عدم الكراهة وقد قيل في الاستدلال على الكراهة بأنه
روى الحكيمة الترمذي عن الحسن قال حدثني سبعة رهط من أصحاب رسول الله صلى الله

أمر بالقتال بعد الهجرة أقبل
يريد حتى إذا كان يلاذئلم
وجذام قتلوه وأخذوا ماله
وهذا غلط بين فانه مات بمكة
بعد المبعث بقليل جدا ودفن
بمكة كما نقله البلاذري وغيره
وبعضه قوله هنا وكذا في مسلم
ثم لم ينسب ورقة أن توفي (وقتر
الوحي) أي احتبس ثلاث سنين
كما في تاريخ الامام أحمد عن
الشعبي وبه جزم ابن اسحق وفي
بعض الروايات انه قد رستق
ونصف وليس المراد بفترة الوحي
ما بين نزول اقرأ والمدثر عدم
مجي مجبر بل اليه بل تأخر نزول
القوان فقط وفتور الوحي عن
تأخر مدة من الزمان وكان ذلك
ليذهب ما كان صلى الله عليه
وآله وسلم وجده من الروح
ويحصل له التشوق الى العود
فقد روى المؤلف ما يدل على
ذلك ورواه هذا الحديث ما بين
مصرى ومدنى وفيه تابعي
عن تابعي وأخرجه البخاري
في التفسير والتعبير والايان
ومسلم في الايمان والترمذي
والنسائي في التفسير (وعن
جابر بن عبد الله) بن عمرو
(الانصاري) الخزرجي المتوفى
بعد أن عمى سنة ثمان أو أربع
أو ثلاث أو تسع وسبعين وهو
آخر الصحابة موتاً بالمدينة وله
في البخاري تسعون حديثاً
(رضي الله عنهم) ما هو يحدث
عن فترة الوحي) أي في حال
التحديث عن احتباسه عن

عليه وآله وسلم وهم أبو هريرة وجابر وعبد الله بن عمرو وعمران بن حصين ومعاقل بن يسار
وعبد الله بن عمرو وأنس بن مالك بن يد بعضهم على بعض في الحديث ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم نهى أن يبال في المغتسل ونهى عن البول في الماء الراكد ونهى عن البول
في الشارع ونهى أن يبول الرجل وفرجه باد إلى الشمس والقمر فذكر حديثاً طويلاً
في نحو خمسة أوراق على هذا الأسلوب قال الحافظ وهو حديث باطل لأصله بل هو
من اختلاق عباد بن كثير وذكر أن مداره عليه وقال النووي في شرح المهذب هذا
حديث باطل وقال ابن الصلاح لا يعرف وهو ضعيف انتهى

(باب ارتياد المكان الرخو وما يكره التخلي فيه)

(عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى دمت إلى جنب حائط فبال
وقال إذا بال أحدكم فليترد لبوله رواه أحمد وأبو داود) الحديث فيه مجهول لأن أبا داود
قال في سننه - حدثنا موسى بن اسمعيل - حدثنا حماد أخبرنا أبو التياح - حدثني شيخ قال
لما قدم عبد الله بن عباس البصرة فكان يحدثنا عن أبي موسى فكتب عبد الله إلى أبي
موسى يسأله عن أشياء فكتب إليه أبو موسى اني كنت مع رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ذات يوم فأراد أن يبول فأتى دمناني أصل جدار فبال ثم قال صلى الله عليه وآله
وسلم إذا أراد أحدكم أن يبول فليترد لبوله لموضعاً قوله إلى دمت هو بدل المهمل فخم
مفتوحين فثامثلة ذكره معناه في المصباح وفي القاموس دمت المكان وغيره كفتح
سهل انتهى فالصفة منه دمت بيم مكسورة قبلها دال مفتوحة لأن الاكثر في الصفة المشبهة
من فعل بكسر العين أن يكون على فعل بكسر عينه أيضاً لأن يكون ما ذكره في المصباح
من النادر فانه قد جاء ندىس وندس وحذر وحذر وعجل وعجل بالضم والكسر فيها وجاء
أيضاً فعل بكسر العين نحو شكس بوزن فليس وحزبوزن فلك وصفر بوزن جبر والسكل
من فعل بكسر العين كما تقرر في الصرف فينظر هل تأتي منه الصفة على فعل بفتح العين كما
ذكره صاحب المصباح اللهم إلا أن يكون مصدرًا وصف به المكان مع الغة وقد ضبطه
ابن رسلان في شرح السنن بكسر الميم على ما هو القياس كما ذكرنا قوله فليترد أي يطالب
محلهم لا يمتنا والحديث يدل على انه ينبغي لمن أراد قضاء الحاجة أن يعد إلى مكان لين
لا صلاية فيه لئلا من رشاش البول ونحوه وهو وان كان ضعيفاً فأحاديث الامر بالتزهر
عن البول تفيد ذلك (وعن قتادة عن عبد الله بن سرجس قال نهى رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم أن يبال في الخمر قالوا الفتادة ما يكره من البول في الخمر قال يقال انها
مساكن الجن رواه أحمد والنسائي وأبو داود) وأخرجه الحاكم والبيهقي وقيل ان قتادة
لم يسمع من عبد الله بن سرجس حكاه حرب عن أحمد وأثبت معناه عنه علي بن المديني
وصحبه ابن خزيمة وابن السكن قوله في الخمر هو بضم الميم وسكون الخاء كل شيء تحتفره
السباع والهوام لانفسها كالجران والجمع حجرة كعنبه وأبحار كأفقال قوله قالوا

النزول (فقال) رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم (في حديثه
بيننا) أمهله بين فأنشبت فتحة
التون فصارت ألفا وهي ظرف
زمان **كفوف** بالألف عن
الاضافة الى المفرد والتقدير
بحسب الاصل بين أوقات (أنا
أمشي) وجواب بينا قوله (اذ
سمعت صوتا من السماء) أي
في أنشاء أوقات المشي فاجاني
السماع (فرفعت بصري فاذا
الملاك) جبريل عليه السلام
(الذي جاءني بحراجالس) أي
شاهد أ وحاضرا حال كونه جالسا
(على كرسي) بضم الكاف وقد
تكسر (بين السماء والارض
فرعبت منه) بضم الراء وكسر
العين والاصيلي بفتح الراء وضم
العين أي فزعت دل على بقية
بقيت معه من الفزع الاول ثم
زالت بالتدريج (فرجعت) أي
الى أهلي بسبب الرعب (فقلت)
لهم (زماوني زماوني) كذا لا بوي
ذروا الوقت بال تكرار مرتين
ولكريمة والاصيلي مرة واحدة
ولمسلم كملوا في التفسير
ذروني قال الزركشي وهو أنسب
بقوله (فأنزل الله تعالى) ولا بوي
ذروا الوقت والاصيلي عز وجل
بدل قوله تعالى (يا أيها المدثر)
أياسا له وتلطفا والتدبير
والتزميل بمعنى واحد والمعنى
يا أيها المدثر بشايبه وعن عكرمة
المدثر بالنبوة وأعبائها (قم
فأنذر) أي حذر من العذاب من
لم يؤمن بك وفيه دلالة على انه
أمر بالانذار عقب نزول الوحي

لقتادة ما يكره هو بضم أوله مبني لما لم يسم فاعله قاله ابن رسلان في شرح السكت
والحديث يدل على كراهة البول في الخمر التي تسكنها الهوام والسباع اما لاذ كره قتادة
أولانه يؤذى ما فيها من الحيوانات (وعن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال اتقوا اللاعنين قالوا وما اللاعنان يا رسول الله قال الذي يتخلى في طريق
الناس أو في ظلمهم رواه أحمد ومسلم وأبو داود) وفي لفظ مسلم اتقوا اللاعنين قالوا وما
اللاعنان الحديث قال الخطابي المراد باللاعنين الامران الجاهلان للعن الحاملان الناس
عليه والداعيان اليه وذلك ان من فعلهما العن وشبهه يعنى عادة الناس لعنه فلما صار اسببا
أسند اللعن اليهما على طريق الجواز العقلي قال وقد يكون اللاعن بمعنى الملعون أي
الملعون فاعله ما فهو **كذلك** من المجاز العقلي وقوله الذي يتخلى في طريق الناس
على حذف مضاف وتقديره يتخلى الذي يتخلى قوله أو في ظلمهم المراد بالظلم هنا على ما قاله
الخطابي وغيره مستظل الناس الذي يتخذونه مقبلا ومنزلا ينزلونه ويقعدون فيه وليس
كل ظل يحرم قضاء الحاجة فيه فقد قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حاجته في حائش
الخل كما سلف وله ظل بلا شك والحديث يدل على تحريم التخلي في طرق الناس وظلمهم لما
فيه من أذية المسلمين بتنجيس من يمر به وتنه واسنة قداره (وعن أبي سعيد الخدري عن

معاذ بن جبل رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتقوا الملاعن
الثلاث البرازي في الموارد وقارعة الطريق والظل رواه أبو داود وابن ماجه وقال هو
مرسل) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وصححه وصححه أيضا ابن السكن قال الحفاظ وفيه
نظرون أباسع يد لم يسمع من معاذ ولا يعرف بغير هذا الاسناد قاله ابن القطان وفي الباب
عن ابن عباس نحوه رواه أحمد وفيه ضعف لاجل ابن لهيعة والراوى عن ابن عباس
مبهم وعن سعد بن أبي وقاص في عمل الدار قطنى وعن أبي هريرة رواه مسلم في صحيحه باللفظ
اتقوا اللاعنين قالوا وما اللاعنان يا رسول الله قال الذي يتخلى في طريق الناس أو ظلمهم
وفي رواية لابن حبان وأقنيتهم وفي رواية ابن الجارود او مجالسهم وفي لفظ الحاكم من سل
سخيمته على طريق عامرة من طرق المسلمين فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين
واسناده ضعيف قال الحافظ ابن حجر وفي ابن ماجه عن جابر باسناد حسن مرفوعا يا أيكم
والتعريض على جواز الطريق فانها ماوى الحيات والسباع وقضاء الحاجة عليهم اقامها
الملاعن وعن ابن عمر نسي أن يصلى على قارعة الطريق أو يضرب عليها الخلاء أو يسال
فيها وفي اسناده ابن لهيعة وقال الدارقطني رفعه غير ثابت وقال في التقريب ان أباسعيد
الخدري شامى مجهول وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن الشعبي مرسلا انه صلى الله
عليه وآله وسلم قال اتقوا الملاعن وأعدوا النبل ورواه أبو عبيد من وجه آخر عن الشعبي
عن سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن حجر واسناده ضعيف ورواه ابن أبي حاتم
في العلل من حديث سراقه مرفوعا وصححه أبوه وقفه والنبل بضم الذون وفتحها الاجار

للايمان ببناء التعقيب واقتصر
على الانذار لان التبشير انما
يكون لمن دخل في الاسلام
ولم يكن اذ ذلك من دخل فيه
(الى قوله والرجز) أي الاوثان
(فاهجر) زاد الاربعة الآية
وقد اوضحنا تفسير هذه الآية
في كتابنا فتح البيان في مقاصد
القرآن (خفي) بفتح الحاء
وكسر الميم أي فبه دنزول هذه
الآية كثر (الوحى) أي نزوله
وفيه مطابقة لتعبيره عن تأخره
بالفتور اذ لم ينته الى انقطاع
كل فيوصف بالصد وهو البرد
(وتتابع) وعن الكشميري
وتواتر وهما بمعنى وانما لم يكتب
بجملته لانه لا يستلزم الاستقرار
والدوام والتواتر وهو مجيئ الشيء
يتلو بعضه بعضا من غير تخلل
ونخرج المصنف حديث الباب
في التواريخ عن عائشة ثم عن جابر
وزاد فيه بعد قوله تتابع قال عروة
وماتت خديجة قبل أن تفرض
الصلاة فقال النبي صلى الله
عليه وآله وسلم رأيت لخديجة بيتا
أي في الجنة من قصب أي لؤلؤ
لا صلب فيه ولا نصب ورواه هذا
الحديث كلهم مديون وأخرجه
البخاري في الادب والتفسير
ومسلم أيضا فيه (وعن
ابن عباس رضى الله عنهما)
وهو عبد الله الحبري رجمان
القرآن أبو الخلفاء واحد
العبادة الاربعة المتوفى بعد أن
عمى بالطائفة سنة ثمان وسعين
وهو ابن احدى وسبعين سنة

الصغار التي يستنجي بها والحديث يدل على المنع من قضاء الحاجة في الموارد والظل
وقارعة الطريق لما في ذلك من الأذية للمسلمين والبراز قد سبق ضبطه في باب الابداد
والاستنار والمراد بالموارد الجاري والطريق الى الماء واحدها مورد والمراد بقارعة
الطريق أعلاه سمي بذلك لان المسارين عليه يقرعون به عاهلهم وأرجلهم فله ابن رسلان
والمراد بالظل الموضع الذي يستظل به الناس ويتخذونه مقبلا ونزلونه لا كل ظل (وعن

عبد الله بن المغفل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبولن أحدكم في مستحمه ثم
يتوضأ فيه فان عامة الوسواس منه رواه الخمسة لكن قوله ثم يتوضأ فيه لاحد أو أبي داود
فقط) قال الترمذي حديث غريب وأخرجه الضياء في المختارة بخوة قوله في مستحمه
المستحم المغتسل سمي باسم الحميم وهو الماء الحار الذي يغسل به وأطلق على كل موضع
يغتسل فيه وان لم يكن الماء حارا وقد صرح في حديث آخر بذلك المغتسل واقتضاه قال
نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يتشط أحدنا كل يوم أو يبول في مغتسله
أخرجه أبو داود والنسائي ورواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مجهول وجهالة
الصحابي لانصر قوله عامة الوسواس هو يكسر الواو الاولى حديث النفس والشيطان
بما لا يقع فيه وأما بقصها فاسم للشيطان والحديث يدل على المنع من البول في محل
الاغتسال لانه يبقى أثره فاذا انتضخ الى المغتسل شئ من الماء بعد وقوعه على محل البول
نجسه فلا يزال عند مباشرة الاغتسال مخملا لذلك فيفضي به الى الوسوسة التي على صلى
الله عليه وآله وسلم النهي به او قد قيل انه اذا كان البول مسلكا ينفذ فيه فلا كراهة وربط
النهي به لانه افضاء المنهي عنه الى الوسوسة يصلح قرينة لصرف النهي عن التحريم الى
الكراهة (وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى أن يبول في الماء الراكد
رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه) قد تقدم الكلام على الحديث في باب بيان زوال
تطهير الماء وفي باب حكم الماء فليرجع اليهما

* (باب البول في الاواني للعاجزة) *

(عن أمية بنت ربيعة عن أمها قالت كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قدح من عيدان
تحت سريره يبول فيه بالليل رواه أبو داود والنسائي) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان
والحاكم ورواه أبو ذر الهروي في مسنده وأخرج الحسن بن سفيان في مسنده والحاكم
والدارقطني والطبراني وأبو نعيم من حديث أبي مالك الخنزي عن الاسود بن قيس عن نبيح
العنزي عن أم أيمن قالت خاتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الليل الى خازنة
في جانب البيت فبال فيها فقامت من الليل وأنا عطشانة فشربت ما فيها وأنا لا أشعر فلما
أصبح النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أم أيمن قومي فاهري في ما في تلك الفخارة قلت
قد والله شربته قالت فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى بدت نواجذه ثم قال
أما والله لا يصعبن بطنك أبدا ورواه أبو أحمد العسكري بلفظ ان تشمتكي بطنك

على الصحيح في أيام ابن الزبير وله
في البخاري ما تاحديث وسبعة
عشر حديثا (في قوله تعالى)
ولا أصبلي عز وجل (لا تحرك به)
أي القرآن (لسانك لتجمل به)
قال كان رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم يعالج من
التزبل) القرآني لثقله عليه
(شدة) والمعالجة محاولة الشيء
بشفقة (وكان) صلى الله عليه
وآله وسلم (يما) أي ربما كما
قوله في المصابيح (بحرك) زاد
في بعض الأصول به (شفقته)
بالتفنية أي كثيرا ما كان
يفعل ذلك قاله القاضي عياض
كالمفسر سطى وكان يكثر من ذلك
حتى لا ينسى أوله ولا الوحي
في لسانه وقال الكرماني أي
كان العلاج ناشئا من تحريك
الشفقين أي مبدأ العلاج
منه أو ما يعنى من الموصولة
وأطلقت على من يعقل مجازا
أي وكان ممن يحرك وتعقب بان
الشدة حاصلة قبل التحريك
وأجيب بأنهم وإن كانت كذلك
الأنها لم تظهر إلا بتحريك
الشفقين أذهى أمر باطن
لا يدركه الرائي إلا به قال سعيد
ابن جبير (فقال ابن عباس)
رضي الله عنهما (فأنا حركهما)
أي شقق (لأن) كذا اللزومة
وفي النسخة اليونانية لكم
(كما كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يحركهما)
والجمله هذه إلى قوله فانزل الله
معترضة بالقام وفائدة زيادة

وأبو مالك ضعيف ونبيح لم يلحق أم أيمن وله طريق أخرى رواها عبد الرزاق عن ابن جريج
أخبرت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يبول في قدح من عيدان ثم يوضع تحت
سرير بمخاض فإذا القدح ليس فيه شيء فقال لامرأة يقال لها بركة كانت تخدم أم حبيبة
جاءت معها من أرض الحبشة أين البول الذي كان في القدح قالت شربته قال صحته
يا أم يوسف وكانت تكفي أم يوسف فما مرضت حتى كان مرضها الذي مات فيه
والحديث يدل على جواز أعداد الآنية للبول فيها بالليل وهذا مما لا أعلم فيه خلافا
قوله من عيدان هو بفتح العين المهملة وسكون الياء المثناة التحتية طوال النخل
الواحدة عيدانة وفي القاموس كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قدح من عيدانة
يبول فيها بالليل انتهى (وعن عائشة رضي الله عنها قالت يقولون إن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم أوصى إلى على لقد دعى بالطشت ليبول فيها فأنخنت نفسه وما شعرت فإلى من
أوصى رواه النسائي أنخنت أي انكسرت وتفتت) الحديث أخرجه الشيخان أيضا من
حديث الأسود بن يزيد قال ذكروا عند عائشة رضي الله عنها أن أمير المؤمنين عليا رضي
الله عنه كان وصي الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت متى أوصى إليه وقد كنت
مسندته إلى صدرى فدعا بالطشت فلقد أنخنت في حجرى وما شعرت أنه مات ففنى أوصى
إليه قوله أنخنت هو كما ذكر المصنف الاثنا عشر الانكسار والمراد بقوله في رواية
الصحيحين أنخنت أي استرخى فانفتحت أعضاؤه والحديث سابقه المصنف للاستدلال به
على جواز البول في الآنية مؤيد به الحديث الأول لما كان فيه ذلك المقال ولكنه
وقع في حال المرض ولم يذكر المصنف الحديث هذا في الوصايا كغيره حتى يحيل الكلام
عليه إلى هذا لا والآنكار لوصاية أمير المؤمنين على المفهوم من استنهام أم المؤمنين
لا يدل على عدم نبوتهم وعدم وقوعها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك الوقت
الخاص لا يدل على العدم المطلق وقد استوفينا الكلام على ذلك في رسالة مستقلة لما
سأل عن ذلك بعض العلماء

• (باب ما جاء في البول قائما) •

(عن عائشة رضي الله عنها قالت من حدثكم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بال
قائما فلا تصدقوه ما كان يبول إلا جالساً رواه الخمسة إلا أبا داود وقال الترمذي هو
أحسن شيء في هذا الباب وأصح) قال الترمذي وفي الباب عن عمرو بن بريدة وحديث عمر
انماروى من حديث عبد الكريم بن أبي الخارق عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال رآني
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أبول قائما فقال يا عمر لا تبول قائما فإبليت قائما بعد
قال الترمذي وانمارفع هذا الحديث عبد الكريم بن أبي الخارق وهو ضعيف عند أهل
الحديث ضعفه أيوب السخيتاني وتكلم فيه وروى عبيد الله عن نافع عن ابن عمر
ما بليت قائما منذ أسلمت وهذا أصح من حديث عبد الكريم وحديث بريدة في هذا غير

(وقال سعيد) هو ابن جبير (أنا
أمر كهما بكأيت ابن عباس
يحركهما فحرك شفتيه) وإنما
قال بكأيت لأنه رأى ذلك منه
من غير نزاع بخلاف ابن عباس
فانه لم ير النبي صلى الله عليه وآله
وسلم في تلك الحالة لسبق نزول
آية القيامة على مولده اذ كان
قبل الهجرة بثلاث سنين ونزول
الآية في بدء الوحي كما هو ظاهر
صنيع المؤلف حيث أورده هنا
ويحتمل أن يكون أخبره أحد
من الصحابة أنه رآه صلى عليه
وآله وسلم يحركهما وأنه صلى
الله عليه وآله وسلم أخبر ابن
عباس بذلك بعد فرأه ابن عباس
حينئذ نعم ورد ذلك صريحا
في مسند أبي داود الطيالسي
واقطه قال ابن عباس فأنحرك
لأن شفتي كأيت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يحركهما
وهذا الحديث يسمى المسلسل
بضمريك الشفة لكنه لم يتصل
تسلسله ثم عطف على قوله كان
يعالج قوله (فانزل الله تعالى)
ولا بوى ذرو الوقت عز وجل
(لا تحرك) يا محمد (به) أي
بالقرآن (لسانك) قبل أن يتم
وحيه (لتجمل به) لئلا يأخذه على
بجملته تخافة أن يفتلك منك
وعن الشعبي يجعل به من حبه آياه
ولأنسافي بين محبته آياه والشدة
التي تلحقه في ذلك (ان علمنا جهمه
وقرأته) أي قرأته وفي الفتح
لأنسافه بين قوله يحرك شفتيه

محفوظ وهو باللفظ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث من الحفاه أن يبول
الرجل قائما أو يمسح جبهته قبل أن يفرغ من صلاته أو ينفخ في سجوده ورواه البزار
وفي اسناد حديث الباب شريك بن عبد الله وقد أخرج له مسلم في المتابعات وقد روى عن
عبد الله بن مسعود انه قال من الحفاه أن يبول الرجل قائما والحديث يدل على أن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ما كان يبول حال القيام بل كان هديه في البول القعود
فيكون البول حال القيام ~~مكروها~~ ولكن قول عائشة هذا لا ينفي اثبات من أثبت
وقوع البول منه حال القيام كما سيأتي من حديث حذيفة أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم انتهى الى سباطة قوم فبال قائما ولا شك أن الغالب من فعله هو القعود والظاهر
أن بوله قائما لبيان الجواز وقيل انما فعله لوجع ~~كان~~ بما بضه ذكره ابن الأثير في النهاية
وروى الحارث بن الترمذي من حديث أبي هريرة قال انما بال قائما لجرح كان في مابضه
قال الحافظ ولو صح هذا الحديث لكان فيه غفى لكن ضعفه الدارقطني والبيهقي
والمأبض باطن الركبة وقيل فعله استشفاء كما سيأتي عن الشافعي وقيل لأن السباطة
رخوة يتخللها البول فلا يرتد الى الباطل منه شيء وقيل انما بال قائما لكونه حاله يؤمن
معه خروج الريح بصوت ففعل ذلك لكونه قريبا من الديار ويؤيده ما رواه عبد الرزاق
عن عمر رضى الله عنه قال البول قائما ~~حسن~~ للدبر قال ابن القيم في الهدى والصحيح انما
فعل ذلك تنزهها وبعدا من اصابه البول فانه انما فعل هذا لما أتى سباطة قوم وهو ملق
الكاسة وتسمى المزبلة وهي ~~تكون~~ مرتفعة فلو بال فيها الرجل فاعد الارثد عليه
بوله وهو صلى الله عليه وآله وسلم استترهم او جعلها بينه وبين الحائط فلم يكن يذم بوله
قائما ولا يجنى ما في هذا الكلام من التكلف والحاصل انه قد ثبت عنه البول قائما
وقاعدوا الشكل سنة فقد روى عن عبد الله بن عمر انه كان يأتي تلك السباطة فيبول
قائما هذا اذا لم يصح في الباب الا مجرد الافعال أما اذا صح النهي عن البول حال القيام
كما سيأتي من حديث جابر انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يبول الرجل قائما وجب
النهي باليه والعمل بموجبه ولكنه يكون الفعل الذي صح عنه صار فالنهي الى
الكرامة على فرض جهل التابيح أو تأخر الفعل لأن لفظ الرجل يشمل صلى الله عليه
وآله وسلم بطريق الظهور وفيه ~~كون~~ فعله صالحا لئلا يكون وقع بمحض من الناس
فالظاهر انه أراد التشريع ويعضده فيه صلى الله عليه وآله وسلم لم يعمر وان كان فيه
ما سلف وقد صرح أبو عوانة في صحيحه وابن شاهين بأن البول عن قيام منسوخ واستدلا
عليه بحديث عائشة السابق وبحديثها أيضا ما بال قائما منذ أنزل عليه القرآن رواه أبو
عوانة في صحيحه والحارث بن الترمذي قال الحافظ والصواب انه غير منسوخ والجواب عن حديث
عائشة انه مستند الى علمها فيصم على ما وقع منه في البيوت وأما في غير البيوت فلم تطاع
هي عليه وقد حفظه حذيفة وهو من كبار الصحابة وقد بينا أن ذلك كان بالمدينة فضمن

ويعني قوله في الآية لا تحرك به لسانك لان تحريك الشفتين بالكلام المشغل على الحروف التي لا ينطق بها الا اللسان يلزم منه تحريك اللسان أو اكتفى بالشففتين وحذف اللسان لوضوحه لانه الاصل في النطق والاصل حركة الفم وكل من الحركتين ناشئ عن ذلك وهو مأخوذ من كلام الكرماني وتعقبه العيني بان الملازمة بين التحريك ممنوعة على ما لا يخفى وتحريك الفم مستبعد بل مستحيل لان الفم اسم لما يشتمل عليه الشفتان وعند الاطلاق لا يشتمل على الشفتين ولا على اللسان لالغوه ولا عرفا بل هو من باب الاكتفاء والتقدير فكان مما يحرك به شفتيه ولسانه على حدسرايل تقيكم الحرأي والبرود في نفس سيران جبر الطبري كالمؤلف في تفسير سورة القيامة عن ابن أبي عائشة ويحرك به لسانه وشفتيه فجمع بينهما (قال) ابن عباس في تفسير جمعه (جمعه) بفتح الميم والعين (لك صدرك) بالرفع كذا في أكثر الروايات وهي في البونينية للاربعة اي جمعه الله في صدرك وفيه اسناد الجمع الى الصدر بالجاز على حدانبت الربيع البقل اي انبت الله في الربيع البقل واللام للتعديل اول التبيين ولا يوزد الوقت وابن عساكر جمعه لك صدرك بسكون الميم وضم العين مصدر ورفعه راء صدرك فاعل

الرد على ما افتته من أن ذلك لم يقع بعد نزول القرآن وقد ثبت عن أمير المؤمنين علي وعمر وزيد بن ثابت وغيرهم أنهم بالواقيا ما هو دال على الجواز من غير كراهة اذا آمن الرشاش ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في النهي عنه شيء انتهى (وعن جابر رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبول الرجل قائما رواه ابن ماجه) الحديث في اسناده عدي بن الفضل وهو متروك وقد عرفت ما قاله الحافظ من عدم ثبوت شيء في النهي عن البول من قيام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد حكى ابن ماجه عن بعض مشايخه انه قال كان من شأن العرب البول من قيام ويدل عليه ما في حديث عبد الرحمن بن حنيفة الذي أخرجه النسائي وابن ماجه وغيرهما فان فيه بالرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالسافقلنا انظر واليه يقول كما يقول المرأة وما في حديث حذيفة بلغة فقام كما يقوم أحدكم وذلك بشعر بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحالفهم ويقعدا لكونه استروا بعد من محاسة البول قال الحافظ في الفتح وهو يعني حديث عبد الرحمن صحيح صحيحه الدارقطني وغيره ويدل عليه حديث عائشة الذي رواه أبو عوانة في صحيحه والحاكم بالفظ ما بالرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائما منذ أنزل عليه القرآن ويدل عليه أيضا حديثها السالف وقد روى عن أبي موسى التشديد في البول من قيام فروى عنه انه رأى رجلا يبول قائما فقال ويحك أفلا قاعدا ثم ذكر قصة بني اسرائيل من انه كان اذا أصاب جسدا أحدهم البول فرضه وقد ذهبت العترة والاكثر الى كراهة البول قائما وذهب أبو هريرة والشعبي وابن سيرين الى عدم الكراهة والحديث لو صح وتجرد عن الصوارف لصلح متمسكا بالتحريم ولكنه لم يصح كما قاله الحافظ وعلى فرض الصحة فالصارف موجود فيكون البول من قيام مكروها وقد عرفت بقية الكلام في الحديث الاول (وعن حذيفة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى الى سباطة قوم فبال قائما فتحييت فقال ادنه فدنوت حتى قت عند عقبه فتوضا ومسح على خفيه رواه الجماعة والسباطة ملق التراب والقمام) قوله سباطة قوم السباطة بمعجمة مضهومة بعدها موحدة هي المزبلة والكثاسة تكون بضماء الدور مر فقا لاهلها وتكون في الغالب ممله لا يرتد فيها البول على البائل وضافتها الى القوم اضافة اختصاص لاملك لانها لا تخلو عن النجاسة وبهذا يدفع ايراد من استشكل الرواية التي ذكر فيها الجدار قائما لان البول يوهى الجدار فقيه اضرار قال في الفتح أو نقول انما بال فوق السباطة لا في أصل الجدار وهو صريح في رواية أبي عوانة في صحيحه وقيل يحتمل ان يكون علم اذنه في ذلك بالتحريم أو غيره أو لكونه مما يتسامح الناس به أو لعلمه بانارهم اياه بذلك أو لكونه يجوز له التصرف في مال امته دون غيره لانه أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأموالهم وهذا وان كان صحيح المعنى لكنه لم يعمد ذلك من سيرته ومكارم اخلاقه صلى الله عليه وآله وسلم قوله فقال ادنه استدلل به على جواز الكلام في حال البول

له وليكرمة والجوى جمعه لك في صدرك بفتح الجيم واسكان الميم وزيادة في وهو يوضع الاقول وفي رواية أبوي ذر والوقت وابن خنساكر أيضا ما في الفرع كاصله جمعه له باسكان الميم اى جمعه تعالى للقرآن صدرك وللأصلي وحده جمعه له في صدرك بزيادة في (و) قال ابن عباس أيضا في تفسير قرآنه اى (تقرأه) بفتح الهـ مزة في البونينية وقال البيضاوى اثبات قرآنه في لسانك وهو تعليل للنهي (فاذا قرأناه) باسان جبريل عليك (فاتبع قرآنه قال) ابن عباس في تفسيره فاتبع اى (فاسقعه له) ولا يلى الوقت فاتبع قرآنه فاسقعه له من باب الافتعال المقضى للسعي في ذلك أى لا تكون قراءتك مع قراءته بل تابعة لها متأخرة عنها (وانصت) من انصت أو نصت اذا سمعت واستمع للحديث اى تكون حال قراءته ساكنا والاستماع أخص من الانصات لان الاستماع الاصغاء والانصات السكوت ولا يلزم من السكوت الاصغاء (ثم ان علينا بيانه) فسر ابن عباس بقوله (ثم ان علينا ان نقرأه) وفسر غيره ببيان ما اشكل عليك من معانيه قال وهو دليل على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب اى لنكن لأعن وقت الحاجة وهو الصحيح عند الأصوليين ونص عليه الشافعي لما تقتضيه ثم من التراخي وأول من استدلل بذلك بهذه الآية القاضي أبو بكر

وفيه ان هذه الرواية قد بينت في رواية البخارى أن قوله ادنه كان بالاشارة لا باللفظ فلا يتم الاستدلال قاله الحافظ وقد استشكل بان قرب حذيفة فيه بحيث يسمع نداه ويفهم اشارته يخالف لما عرف من عادته من الابعاد عنه قد قضا الحاجة عن أعين الناظرين وقد اجيب عن ذلك بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان مشغولا بمصالح المسلمين فلم يله طائل عليه المجلس حتى احتاج الى البول فلما بعد ان مضى روقيل فعل ذلك لبيان الجواز وقيل انه فعل ذلك في البول وهو أخف من الغائط لاحتياجه الى زيادة تكشف ولما يقترب به من الراحة وقيل ان الغرض من الابعاد التستر وهو يحصل بارخاء الذيل والمتن من الساتر والحديث يدل على جواز البول من قيام وقد سبق الكلام على ذلك قال المصنف رحمه الله وله لم يجلس لما منع كان بها أو وجع كان به وقد روى الخطابي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بال قائما من جرح كان بأبضه ويحمل قول عائشة رضي الله عنها على غير حال العذر والمأبض ما تحت الركبة من كل حيوان وقد روى عن الشافعي انه قال كانت العرب تستشفي لوجع الصلب بالبول قائما فرى انه لعله كان به اذ ذلك وجع الصلب ٥١ وقد عرفت تضعيف الدارقطني والبيهقي للحديث أبي هريرة في الحديث الاول من هذا الباب

• (باب وجوب الاستنجاء بالحجر أو الماء) •

(عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا ذهب أحدكم الى الغائط فليستط بثلثة أحجار قائما تجزى عنه رء أو أحد والنسائي وأبو داود والدارقطني وقال اسناد صحيح حسن) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وأخرج نحوه أبو داود والنسائي وغيرهما من حديث أبي هريرة وهو يدل على وجوب الاستنجاء بثلثة أحجار وفيه خلاف قد أسلفناه في باب نهى المختلى عن الاستقبال القبلة قال في البحر والاستنجاء بثلثة أحجار مشروع اجماعا وقوله قائما تجزى عنه أى تكفيه وهو دليل لمن قال بكفاية الحجارة وعدم وجوب الاستنجاء بالماء واليه ذهب الشافعية والحنفية وبه قال ابن الزبير وسعد بن أبي وقاص وابن المسيب وعطاء وسياق الكلام على ذلك في باب الاستنجاء بالماء ان شاء الله تعالى (وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر بقبرين فقال انهما يعذبان وما يعذبان في كبير اما أحدهما فكان لا يستتر من بوله وأما الآخر فكان يمشي بالنميمه وراه الجماعة وفي رواية للبخارى والنسائي وما يعذبان في كبير ثم قال بلى كان أحدهما وذكر الحديث) قوله فقال انهما يعذبان أعاد التضمير الى القبرين مجازا والمراد من فيهما قوله لا يستتر عثمتان من فوق الاولى منتوخة والثانية مكسورة وهو هكذا في أكثر الروايات قاله ابن حجر في الفتح وفي رواية لمسلم وأبي داود يستتره ينون ساكنة بعدها زاي ثم هاء وفي رواية لابن عساكر يستترى بموحدة ساكنة من الاستبراء فعلى الرواية الاولى معنى الاستتار

ابن الطيب وتبعوه وهذا لا يتم إلا
على تأويل البيان بتبيين المعنى
والا فلا دخل على ان المراد استفراد
حفظه له بظهوره على لسانه فلا
قال الا مسدى يجوز أن يراد
بالبيان الاظهار لا بيان الجملة
ويؤيد ذلك ان المراد جميع القرآن
والجملة بعضه ولا اختصاص
بعضه بالامر المذكور دون
بعض وقال أبو الحسين البصري
يجوز أن يراد بالبيان التفصيلي
ولا يلزم منه جواز تأخير البيان
الاجمالي فلا يتم الاستدلال
وتعقب باحتمال ارادة المعنيين
الاظهار والتفصيل وغير ذلك
لان قوله يانه جنس مضاف فيعم
جميع اصنافه من اظهاره وتبيين
أحكامه ومبانيها من
تخصيص وتقييد ونسخ وغير
ذلك وهذه الآية كقوله تعالى
في سورة طه ولا تعجل بالقرآن من
قبل أن يقضى اليك وحيه فانه
عن الاستعجال في تلقي الوحي من
الملاك ومساوقته في القرآن حتى
يتم وحيه (فكان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم بعد ذلك اذا
ناه أجبريل ملك الوحي المفضل
به على سائر الملائكة) استمع فاذا
انطق جبريل عليه السلام
(قرأ النبي صلى الله عليه وآله
ولم يكفر) وفي رواية قرأه اي
القرآن وفي رواية كما كان قرأ
والخاصل ان الحالة الاولى جمعه
في صدره والثانية تلاوته والثالثة
تفسيره وايضا هو رواية هذا

أن لا يجعل بينه وبين بوله ستره يعني لا يهتفظ منه فتوافق الرواية الثانية لانها من التنزه
وهو الابعاد وقد وقع عند أبي نعيم كان لا يتوقى وهو مفسر للمراد وأجراه بضمهم على
ظاهره فقال معناه لا يستر عورته وضغف لان التعذيب لو وقع على كشف العورة لاستقل
الكشف بالسبيية واطرح اعتبار البول وسياق الحديث يدل على ان البول بالنسبة
الى عذاب القبر خصوصية فالحمل على ما يقتضيه الحديث المصرح بهذه الخصوصية
أولى وقد ثبت من حديث أبي هريرة مرفوعاً كثر عذاب القبر من البول اي بسبب ترك
التصر منه وقد صححه ابن خزيمة وسياق حديث تنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر
منه قال ابن دقيق العيد وأيضاً فان لفظة من الماء أضيفت الى البول وهي لا ابتداء الغاية
حقيقة أو ما يرجع الى معنى ابتداء الغاية مجازاً فانه يقتضي نسبة الاستئثار الذي عدمه سبب
العذاب الى البول يعني ان ابتداء سبب عذابه من البول واذا حان اهله على كشف العورة
زال هذا المعنى قوله من بوله هذه الرواية ترد مذموم من حمل البول على العموم واستدل
به على نجاسة جميع أبوال الحيوانات وقد سبق الكلام على ذلك في باب الرخصة في بول
ما يؤكل لحمه قوله يعيش بالنعمة قال النووي هي نقل كلام الغير بقصد الاضرار وهي
من أقبح القبائح وتعقبه الكرماني فقال هذا لا يصلح على قاعدة الفقهاء فانهم يقولون
الكبيرة هي الموجبة الحد ولا حد على المشي بالنعمة وتعقبه الحافظ بانه ليس قول
جميعهم لكن كلام الرافي يشعر بترجيحه حيث حكى في تعريف الكبيرة وجهين
أحدهما هذا والثاني ما فيه وعبد شديد قال وهم الى الاول أميل والثاني أوفق لما ذكره
عند تفصيل الكبائر انتهى والبحث في ذلك موضع غير هذا الموضع قوله ثم قال بلى
أي وانه لا يكبر وقد صرح بذلك البزارى في الادب من طريق عبيدة بن حميد عن منصور
عن الاعمش ولم يخرجها مسلم وهذه الزيادة ترد ما قاله ابن بطال من ان الحديث يدل على
ان التعذيب لا يختص بالكبائر بل قد يقع على الصغار وقد ورد مثلها من طريق أبي بكر
عند أحمد والطبراني وقد اختلف في معنى هذه الزيادة بعد قوله وما يذهب ان كبير فقال
أبو عبد الملك يحتمل أنه صلى الله عليه وآله وسلم ظن ان ذلك غير كبير فأوحى اليه في الحال
بانه كبير فاستدرك وتعقب بانه يستلزم أن يكون نسخا والنسخ لا يدخل الخبر وأجيب
بان الخبر بالحكم يجوز نسخه وقيل يحتمل ان الضمير في قوله وانه يعود على العذاب
لما ورد في صحيح ابن حبان من حديث أبي هريرة يذهب ان عذابا شديدا في ذنوبهين وقبل
الضمير يعود على أحد الذنوبين وهي النعمة لانها من الكبائر بخلاف كشف العورة
وهذا مع ضعفه غير مستقيم لان الاستئثار المنفي ليس المراد به كشف العورة كما سلف
وقال الداودي ان الكبير المنفي بمعنى كبر والمنفبت واحد الكبائر أي ليس ذلك
بأكبر الكبائر كالقتل مثلا وان كان كبير في الجملة وقبل المعنى يس بكبيري الصورة لان
تعاطى ذلك يدل على الدناءة والحقارة وهو كبير في الذنوب وقيل ليس بكبيري اعتقادهما

الحديث ما بين مكى وكوفى
وبصرى وواسطى وفيه تابعى
عن تابعى وأخرجه البخارى
فى التفسير وفصائل القرآن
ومسلم فى الصلاة والترمذى
وقال حسن صحيح (وعنه) أى
عن ابن عباس (رضى الله عنه
قال كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أجود الناس)
أى كان أجودهم على الإطلاق
أى أكثرهم جودا والجود الكرم
وهو من الصفات الحمودة وقد
أخرج الترمذى من حديث
سعد بن عبد الله بن جواد
الجود الحديث وله فى حديث
أنس رفعه أنا أجود ولد آدم
وأجودهم بعدى رجل علم عالما
فنشر علمه ورجل جاد بنفسه فى
سبيل الله (وكان أجود ما يكون)
قال كونه (فى رمضان) أى كان
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
متصفا بالأجودية مدة كونه فى
رمضان مع أنه أجود الناس
مطلقا وقيل التقدير كان عليه
السلام أجود شئ يكون أو كان
جوده فى رمضان أجود شئ يكون
لجعل الجود متصفا بالأجودية
مجازا كقولهم شعر شاعر وفى هذه
الجملة الإشارة إلى أن جوده عليه
السلام فى رمضان يفوق على
جوده فى سائر أوقاته (حين بقاءه
جبريل) عليه السلام فى
ملاقاته زيادة تزيقه فى المقامات
وزيادة اطلاعه على علوم الله
تعالى ولا يجمع مدارسة القرآن

أو فى اعتقاد المخاطبين وهو عند الله كبير وقيل أنه ليس بكبير فى مشقة الاحتراز
كان لا يشق عليه الاحتراز من ذلك وهذا الأخير جزم به البغوى وغيره ووجه ابن
دقيق العيد وجماعة وقيل ليس بكبير مجردا وإنما صار كبيرا بالمواظبة عليه ويرشد
إلى ذلك السياق فإنه وصف كلامهم بما يدل على تجدد ذلك منه واستقراره عليه للاتبان
بصيغة المضارعة بعد كان ذكر معناه فى الفتح والحديث يدل على نجاسة البول من
الإنسان ووجوب اجتنابه وهو اجتماع ويدل أيضا على عظم أمره وأمر النجاسة
وانهم ما من أعظم أسباب عذاب القبر قال ابن دقيق العيد وهو محمول على النجاسة
المحرمة فإن النجاسة إذا اقتضى تركها فسدته فتعلق بالغير أفعالها النجاسة يستضر
الغير بتركها لم تكن ممنوعة كما نقول فى الغيبة إذا كانت للنصيحة أو لدفع المفسدة
لم تمنع ولو أن شخصا طلع من آخر على قول يقتضى إيقاع ضرر بالناس فإذا نقل إليه
ذلك القول احتراز عن ذلك الضرر لوجب ذكره لانه انتهى والحديث أيضا يدل على إثبات
عذاب القبر وقد جاءت الأحاديث المتواترة بآبائه وخلاف بعض المعتزلة فى ذلك من
الباطيل الذى لا يستدلها إلا مجرد الهوى (فائدة) لم يعرف اسم المقبورين ولا
أحدهما والظاهر أن ذلك كان على عدم الرواية لصد السترة عليهما وهو عمل مستحسن
وينبغي أن لا يسأل فى الفحص عن تسمية من وقع فى حقه ما يذم به وما حكا القبطى فى
التذكرة وضعه أنه أحدهما سعد بن معاذ فقال الحافظ أنه قول باطل لا ينبغي ذكره إلا
مقرونا بآبائه ومما يدل على بطلان الحكاية المذكورة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
حضر دفن سعد بن معاذ كما ثبت فى الحديث الصحيح وأما قصة المقبورين فى حديث
أبى امامة عند أحمد أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لهم من دفنتم اليوم ههنا فدل على أنه
لم يحضرهما وقد اختلف فى المقبورين فقيل كانا كافرين وبه جزم أبو موسى المدينى
واسم تدل بما وقع فى حديث جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم مر على قبرين من بنى النجار
المكافى الجاهلية وفى أسناده ابن لهيعة وجزم ابن العطار فى شرح العمدة بأنهما كانا
مسلمين قال لانهم لو كانا كافرين لم يدع لهما بتصفية العذاب ولا ترجاه لهما ولو كان
ذلك من خصائصه لبيّن به كما فى قصة أبى طالب قال الحافظ الظاهر من مجموع طرق
حديث الباب أنهما كانا مسلمين فى رواية ابن ماجه مر بقبرين جديدين فأتى كونهما
فى الجاهلية وفى حديث أبى امامة عند أحمد أنه صلى الله عليه وآله وسلم مر بالبقيع فقال
من دفنتم اليوم ههنا كما تقدم فهذا يدل على أنهما كانا مسلمين لأن البقيع مقبرة
المسلمين قال ويؤيده ما فى رواية أبى بكر عن أحمد والطبرانى بإسناد صحيح بعذابان
وما بعذابان فى كبير وبلى وما بعذابان إلا فى الغيبة والبول فهذا الحصر ينفى كونهما
كانا كافرين لأن الكافر به عذاب على كفره بلا خلاف قال وإماما احتج به أبو موسى
فهو ضعيف كما اعترف به وقد رواه أحمد بإسناد صحيح على شرط مسلم وليس فيه ذكر سبب
التعذيب فهو من تحليط ابن لهيعة انتهى مائة من الفتح (وعن أنس رضى الله عنه

(وكان جبريل يلقاه) اي الذي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وجوز الصكر ما أن يكون الصغير المرفوع للذي والمنسوب لجبريل وريح الاول العيني لقريشة قوله حين يلقاه جبريل (في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن) فبجمعهم ما ذكر من رمضان ومدارسة القرآن وملافاة

جبريل بتضاعف جوده لان الوقت موسم الخبرات لان نعم الله على عباده تر بوقبه على غيره وانما دارسه بالقرآن لكي يتقرر عنده ويرسخ أتم رسوخ فلا ينساه وكان هذا النجاء وعده تعالى لرسوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حيث قال له سنقرئك فلا تنسى وفي الفتح الحكمة فيه ان مدارسة القرآن تجد له العهدة بمزيد ففي النفس والغنى سبب الجود والجود في الشرع اعطاء ما ينبغي لمن ينبغي وهو أعم من العهدة ٨١ وقال الطيبي فيه

فخصيص بعد تخصيص على سبيل الترقى فضل أو لا جود مطلقا على جود الناس كلهم ثم فضل ثانيا جود كونه في رمضان مطلقا ثم شبه جوده بالريح فقال (فرسول الله أجود بالخير من الريح المرسلة) أي المطلقة يعني انه في الاسراع بالجود أسرع من الريح وعبر بالمرسلة إشارة الى دوام هبوبها بالرحمة والى عموم النفع بجوده عليه الصلاة والسلام كما تم الريح المرسلة

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه رواه الدارقطني الحديث رواه الدارقطني من طريق أبي جعفر الرازي عن قتادة عنه وهو صحيح ورواه عنه انه المحفوظ وقال أبو حاتم رويته من حديث ثمامة عن أنس والصحيح ارساله ورواه الدارقطني من حديث أبي هريرة وفي لفظه له وللحاجم وابن ماجه وأحمد أكثر عذاب القبر من البول قال الحافظ في بلوغ المرام وهو صحيح الاسناد انتهى واعلم أبو حاتم فقال ان رفعه باطل وفي الباب عن ابن عباس رواه عبد بن حميد في مسنده والحاكم والطبراني وغيرهم واسناده حسن ليس فيه غير أبي يحيى القتات وفيه لين ولفظه ان عامة عذاب القبر بالبول فتنزهوا منه وعن عبادة بن الصامت في مسند البزار ولفظه سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن البول فقال اذا مسكم شيء فاغسلوه فاني أظن ان منه عذاب القبر واسناده حسن وقال سعيد بن منصور حدثنا خالد بن يونس بن عبيد عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر من البول ورواه ثقات مع ارساله ويؤيد الحديث ما ثبت في الصحيحين وغيرهما في الحديث الذي قبل هذا قوله تنزهوا من البول التنزه البعد قوله فان عامة عذاب القبر منه عامة الشيء معظمه والمراد انه أكثر أسبابه والحديث يدل على وجوب الاستنزاء من البول مطلقا من غير تقييد بحال الصلاة واليه ذهب أبو حنيفة وهو الحق لكن غير مبدع بما ذكره من استئذانهم فانه تخصيص بغير تخصص وقال مالك ازالته في غير وقت الصلاة ليست بفرض واعتذر له عن الحديث بان صاحب القبر اذا عذب لانه كان يتبول البول بسبل عليه فيصلى بغير طهور لان الوضوء لا يصح مع وجوده وهو تقييد لم يدل عليه دليل وقد أمر الله بتطهير الثياب ولم يقيده بحالة مخصوصة

(باب النهي عن الاستجمار بدون الثلاثة الاحجار)

(عن عبد الرحمن بن يزيد قال قيل لسلمان علمكم نبيكم كل شيء حتى الخرافة فقال سلمان اجل نعمانا ان نستقبل القبلة بغائط أو بول أو أن نستنجي باليمين أو أن يستنجي أحدهما بأقل من ثلاثة أحجار أو أن يستنجي بجميع أو بعظم رواه مسلم وأبو داود والترمذي) اما الاستقبال بالغائط والبول فقد تقدم الكلام عليه في باب نهى المتخلى عن استقبال القبلة وأما الاستنجاء باليمين فقد تقدم أيضا طرف من الكلام عليه في ذلك الباب قال النووي قد أجمع العلماء على انه منهي عنه ثم الجاهل على انه منهي تنزيه وأدب لانهي تحريم وذهب بعض أهل الظاهر الى أنه حرام قال وأشار الى تحريمه جماعة من أصحابنا ولا تعويل على اشارتهم قال قال أصحابنا ويستحب أن لا يستعين باليد اليمنى في شيء من أحوال الاستنجاء الا لاله لذر فاذا استنجى بما صلبه باليمنى ومسح باليسرى وإذا استنجى بيمينه فان كان في الدبر مسح يساره وان كان في القبيل وأمكنه وضع الحجر على الأرض

جميع ما تنب عليه وفيه جواز
المبالغة في التشبيه وجواز تشبيه
المعنوي بالمحسوس لم يقرب لفهم
سامعه وذلك انه أثبت له أولا
وصف الاجودية ثم أراد أن
يصفه بازيد من ذلك فشبّه جوده
بالريح المرسلة بل جعله أبلغ منها
في ذلك لان الريح قد تسكن وفيه
استعمال أفضل التفضيل في
الاستناد الحقيقي والمجازي لان
الجلود منه صلى الله عليه وسلم
حقيقة ومن الريح مجاز فكانه
استعار للريح جودا باعتبار
مجئها بالخير وهذا وان كان لا
يتغير به المعنى المراد من الوصف
بالاجودية الا انه تفوت به المبالغة
لان المراد وصفه بزيادة الاجودية
على الريح مطلقا وحكمة
المدارسة ليكون ذلك سنة في
عرض القرآن على من هو - فقط
منه والاجتماع عليه والا كثر
منه وقال الكرماني لتجويد
لفظه وقال غيره التجويد - منظره
وتعقب بان اللفظ كان حاصلا
لهو الزيادة فيه تحصل بعض
الجمال انه يجوز أن يتألف
رمضان من غير اضافة وغير ذلك
ما يظهر بالتأمل وفي هذا
الحديث التجديد والاخبار
والعقيدة والتحويل وفيه عدد
من المرازمة وأخرجه البخاري
أيضا في صفة النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وفضائل القرآن وبده
الخلق ومسلم في فضائل النبوة قال
النووي في الحديث فوائد منها

أو بين قدميه بحيث يتأق مسكه أمسك الذي يساره ومسكه على الجروان لم يمسكه
واضطر الى حمل الحجر حله بيمنه وأمسك الذي يساره ومسحه بها ولا يحرك اليمنى هذا هو
الصواب قال وقال بعض أصحابنا يأخذ الحجر يساره والذي بيمنه ويمسح ويحرك
اليسرى وهذا ليس بصحيح لانه يمس الذكر من غير ضرورة وقد نسي عنه ثم ان في النسي
عن الاستجمار باليمين تنبيه على اكرامها وصيانتها عن الاقدار ونحوها ١١ والحاصل انه
قد ورد النسي عن مس الذكر باليمين في الحديث المتفق عليه وورد النسي عن الاستجمار
باليمين في هذا الحديث وغيره فلا يجوز استعمال اليمين في أحد الأمرين واذا دعت
الضرورة الى الاتساع بهما في أحدهما استعملها فاضى الحاجة في أخف الأمرين في نظره
وأما النسي عن الاستجمار بأقل من ثلاثة أحجار فقد ذكرنا في باب نسي المتخلى عن استقبال
القبلة الروايات الواردة في هذا المعنى وذكرنا هناك طرفا من فقه هذه الجملة فليرجع اليه
وقد قال بعض أهل الظاهر ان الاستجمار بالحجر متعين لنصه صلى الله عليه وآله وسلم عليه ما
فلا يجوز غيره وذهب الجمهور الى أن الحجر ليس متعينا بل تقوم الخرقعة والخشب وغير
ذلك مقامه قال النووي فلا يكون له مفهوم كما في قوله تعالى ولا تقتلوا أولادكم من املاق
ويدل على عدم تعين الحجر نفيه صلى الله عليه وآله وسلم عن العظم والبعر والجميع ولو كان
متعينا لنسي عما هو مطلقا وعلى الجملة كل جامد ظاهر من بل للعين ليس له حرمة يجزئ
الاستجمار به وأما النسي عن الاستجمار بجميع أو بعظم فقد ثبت من طرق متعددة
والجميع الروث وفيه تشبيه على النسي عن جنس النجس فلا يجزئ الاستجمار بنجس
أو متنجس وقد ذهبت المعتز والشافعي وأصحابه الى عدم اجزاء العظم والروث وقال أبو
حنيفة يكره ويجزئ اذا قصد تخفيف النجاسة وهو يحصل به ما يدل للاول ما أخرجه
الدارقطني وصححه من حديث أبي هريرة وفيه انه ما لا يطهران والنسي عن العظم
لكنه طعم الجان كما ساقى وفيه تشبيه على جميع المطعومات ويلحق بها المحترمان
كاجزاء الحيوانات وأوراق كتب العلم وغير ذلك قوله الخرافة هي العذرة قال في
القاموس خرفي كسمع خرافة وخرافة وبكسر وخروقة سلخ والخروقة بالضم العذرة
قوله الخرافة الخرافة المدودة لفظا المذكورة في الحديث بقوله عليكم الخ المراد بها
العمل نفسه لا الخارج فينظر في تفسيرها به (وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم

قال اذا استجمر أحدكم فليستجمر ثلاثا رواه أحمد وعنه أبي هريرة عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال من استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج رواه أحمد
وأبو داود وابن ماجه الحديث الاول فيه ابن لهيعة وقد أخرجه أيضا الضياء ابن أبي
شبة ورواه النسائي في شيوخ الزهري وابن مندة في المعرفة والطبراني من حديث أبي
غسان محمد بن يحيى الكنانى عن أبيه ابن أخى ابن شهاب عن ابن شهاب أخبرني خلاد
ابن السائب عن أبيه انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا غوط الرجل فليستمسح
ثلاث مرات وله طريق أخرى عن خلاد بن السائب عن أبيه في حديث البغوى عن هذبة

الحث على الجود في كل وقت
والزيادة منها في رمضان وعند
الاجتماع بأهل الصلاح وفيه
زيارة الصالحين وأهل الخير وتكرار
ذلك إذا كان المزور لا يكرهه
واستحب الأكل من القراءة
في رمضان وكونها أفضل من
سائر الأذكار إذا كان المذكور
أفضل أو مساويا للعلاء قال
الحافظ ابن حجر وفيه إشارة
إلى أن ابتداء نزول القرآن كان
في شهر رمضان ولأن نزوله إلى
السماء الدنيا جلة واحدة كان
في رمضان كما ثبت من حديث ابن
عباس فكان جبريل يتعاهده
في كل سنة فيعارضه بمأزل
عليه من رمضان إلى رمضان فلما
كان العام الذي توفي فيه عارضه
به مرتين كما ثبت في الصحيح عن
فاطمة رضي الله عنها وبهذا
يجاب من سأل عن مناسبة إيراد
الحديث في هذا الباب والله أعلم
بالصواب (وعنه) أي عن ابن
عباس (رضي الله عنه) أن
أبا سفيان (يقول) السنين
يكنى أبا حنظلة وأمه صخر
بالمهمل ثم المججمة (ابن حور)
بالمهمل والراء ثم الموحدة ابن
أمية وللقيل القيل بعشر سنين
وأسلم ليلة الفتح وشهد الطائفة
وحضنا وفقت عينه في الأولى
والأخرى يوم اليرموك وتوفي
بالمدينة سنة إحدى وأربع
وثلاثين وهو ابن ثمان وثمانين سنة
وصلى عليه عثمان رضي الله عنه

وأعل ابن حزم الطريق الأولى بأن محمد بن يحيى مجهول وأخطأ بل هو معروف أخرجه
البزارى وقال النسائي ليس به بأس قاله الحافظ وأما الحديث الثاني فأخرجه أيضا ابن
حبان والحاكم والبيهقي ومدايره على أبي سعيد الخدري الحديث وفيه اختلاف وقيل أنه
صحابي قال الحافظ ولا يصح والراوى عنه حصين الخدري وهو مجهول وقال أبو زرعة
شيخ وزكر ابن حبان في الثقات وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في العمل والحديث
الأول يدل على شريعة الاستجمار بثلاثة أجمار ووجوبه وقد تقدم ذكر الخلاف فيه
في باب نهي المتحلي عن استقبال القبلة والحديث الثاني يدل على الإتيان وعلى استحبابه
وعدم وجوبه لقوله ومن لا فلا يخرج قال الحافظ في الفتح وهذه الزيادة حسنة الإسناد
وقد أخذ بظاهرها القاسمية وأبو حنيفة ومالك فقالوا لا يعتبر المعدل المعتبر باليتار
وخالفهم الشافعي وأصحابه وغيرهم كما تقدم وقالوا لا يجوز الاستجمار بدون ثلاث
ويجوز بأكثر منها إن لم يحصل الانتقام بها وقد أشار المصنف رحمه الله إلى ما هو الحق
وهو الذي لا حلى فقال وهذا محمول على أن القطع على وتر سنة فيما إذا زاد على ثلاث جمعا
بين النصوص والأدلة المتعاضدة قد دلت على عدم جواز الاستجمار بدون ثلاث
وليس لمن جوز دليل يصلح للتمسك به في مقابلتها ويأتي الكلام عليه وقد تقدم أيضا

(باب في الحاق ما كان في معنى الاجمار بها) *

(عن خزيمة بن ثابت رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم - سئل عن الاستطابة
فقال بثلاثة أجمار ليس فيها رجب رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وعن سلمان قال أمرنا
بمعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن لا نكتفي بدون ثلاثة أجمار ليس فيها رجب ولا عظم
رواه أحمد وابن ماجه) الحديث الأول رجال أسنده ثقات فانه أخرجه أبو داود عن شيخه
عبد الله بن محمد النخعي عن أبي معاوية عن هشام بن عروة عن عمرو بن خزيمة عن عمارة
ابن خزيمة عن خزيمة بن ثابت والحديث الثاني هو أيضا في صحيح مسلم وقد عارضت
الحنفية هذا الحديث الدال على وجوب الثلاث بحديث ابن مسعود الذي سيأتي وفيه
فأخذ الجوزين وألقى الروثة قال الطحاوي هو دليل على أن عدد الأجمار ليس بشرط لانه
قد دللنا على مكان ليس فيه أجمار أقوله ناولى فلما ألقى الروثة دل على أن الاستجمار
بالجوزين يجرى إذ لو لم يكن ذلك أقوال ابغى ثانيا ورده الحافظ وقال قد روى أحمد فيه هذه
الزيادة بأسناد رجاله ثقات قال في آخره فألقى الروثة وقال انه ما ركس اثنتي بجبر قال مع انه
ليس فيما ذكر استدل لانه مجرد احتمال وحديث سلمان نص في عدم الاقتصار على
مادونه ثم حديث سلمان قول وحديث ابن مسعود فعل وإذا تعارض أقدم القول اه
وأضاف في سائر الأحاديث الخاصة على وجوب الثلاث زيادة يجب المصير إليها مع عدم
منافاتها بالاتفاق ولم تقع هناك منافية فلا خفيهم امتهم وقد تقدم الكلام على الحديثين
في مواضع من هذا الكتاب فلا نعيده قال المصنف رحمه الله ولولا انه أراد الجوز وما كان

(أخبره أن) أي بأن (هرقل) بكسر الهمزة وفتح الراء كدمشق وهو غير منصرف للجهة والعلمية وحكي فيه هرقل بسكون الراء وكسر القاف كخندق والاول هو الأشهر والثاني كاه أبو هريرة واقصر عليه صاحب الموعب والفرز لقبحه فيصير قاله الشافعي وهو أول من ضرب الدنانير وملك الروم إحدى وثلاثين سنة وفي ملكه توفي النبي صلى الله عليه وسلم (أرسل اليه) أي إلى أبي سفيان حال كونه (في) أي مع (ركب) جمع راكب كعصيب وصاحب وهم أولوالابل العشرة فافوقها (من قرش) من لبيان الجنس أو للتعبير وكان عدد الركب ثلاثين رجلا كما عند الحاكم في الأكليل وعند ابن السكن نحو من عشرين وعند ابن أبي شيبة بأسناد صحيح إلى سعيد بن المسيب أن المغيرة بن شعبة منهم واعتز به الباقيين يسبق اسلام المغيرة فانه أكرم عام الخندق فيه بعد أن يكون حاضرا ويسكت مع كونه مسلما (و) الحال أنهم (كانوا تجارا) بالضم والتشديد على وزن كفار وبالكسر والتخفيف على وزن كلاب وهو الذي في القرع كاصله جمع تاجر أي متلبسين بصفة التجارة (بالشام) بالهمز وقد يترك وقد تفتح الشين مع المد (في المدة) التي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (مأذ) بتشديد

نحوه في الانقام ~~ممكن~~ لاستثناء العظم والروث معنى ولا حسن تعليل النهي عنهما بكونهما من طعام الجن وقد صرح عنه التعليل بذلك اه وهذا الكلام هو وجه ترجحة الباب بتلك الترجمة وهو حسن

• (باب النهي عن الاستجمار بالروث والرمة) •

(عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يتمسح بعظم أو بعرة رواه أحمد ومسلم وأبو داود وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يستنحي بروث أو بعظم وقال إنهما لا يطهران رواه الدارقطني وقال اسناد صحيح) النهي عن العظم قد تقدم في أحاديث متعددة في المتن والشرح والنهي عن البعرة ثابت في رواية جابر وغيره وقد أخرج الحديث الثاني ابن خزيمة بهذا اللفظ ورواه البخاري بلفظ ولا تأتني بعظم ولا روث وزاد في باب المبعث أنهم من طعام الجن وهو عند مسلم من حديث ابن مسعود وعند أبي داود والدارقطني والنسائي والحاكم من حديثه وأخرجه البيهقي مطولا وهو عند الطبراني من حديث الزبير بسنده ضعيف وعند أحمد بأسناد واه من حديث سهل بن حنيف وعند أبي داود والنسائي من حديث ربيعة وعند الدارقطني عن رجل من الصحابة وفي الحديثين دليل على وجوب اجتناب العظم والروث وعدم الاجترار بهما وقوله إنهما لا يطهران يراد قول أبي حنيفة الذي أسلفناه من أنه يجزئ بهما قتل والعلة في النهي عن العظم للزوجة المصاحبة له التي لا يكاد يتماسك معها وقيل عدم خلوه في الغالب عن الدسومة وقيل لكونه طعام الجن وهذا هو المتعين لورود النص به فيلحق به سائر الأطعمة وأما الروث فعلة النهي عنه النجاسة والنجاسة لا تزال بها

• (باب النهي أن يستنحي بمطعموم أو بماله حرمه) •

(عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أتاني داعي الجن فذهبت معه فقرأت عليهم القرآن قال فانطلق بنا فأرانا آثارهم وآثارنا بينهم وسألوه الزاد فقال لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أو فرما يكون لجاوكل بعرة علف لداؤكم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا تستنجوا بها فأنها طعام أخوانكم رواه أحمد ومسلم) الحديث رواه أيضا أبو داود والدارقطني والنسائي والحاكم وفي الباب عن الزبير بن العوام رواه الطبراني بسنده ضعيف وعن سلمان رواه مسلم وعن جابر عند مسلم وغيره كما سلف وقد ورد في الباب أحاديث متعددة مصرحة بالنهي عن العظم والروث فقد ذكرنا بعض طرقها في الحديث الذي قبل هذا ورواه أيضا أبو عبد الله الحاكم في دلائل النبوة قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لابن مسعود لبه الجن أو أشك جن نصيبين جاؤني فسالوني الزاد فقلتهم بالعظم والروث قال وما يغني عنهم ذلك يا رسول الله قال أنهم لا يجدون عظمه الا وجدوا عليه لجه الذي كان عليه يوم أخذوا

الذال من ماد فادغم الاول في

الثاني من المثلين وهو مدة صلح
الحديبية سنة ست التي ماد فيها
أبا سفيان زاد الاصيلي ابن
حرب (وكفار) أي مع كفار
(قريش) على وضع الحرب عشر
سنين كما في السيرة وعند أبي نعيم
أربع وكذا أخرجه الحاف في
اليوم من المستدرک والاول
أشهر لكنهم نقضوا فزاهم سنة
ثمان (فأثوه) أي أرسل اليهم
في طلب اتيان الركب فجاءه
الرسول بطلب اتيانهم فوجدهم
بغزة وكانت وجه مقبرهم كما في
الدلائل لابي نعيم فأثوه وكذا
رواه ابن اسحق في المغازي عن
أبي سفيان ووقع عند المؤلف
في الجهاد ان الرسول وجدهم
بعض الشام (وهـم) باليم اي
هرقل وجماعته ولا بوى الوقت
وذعن الكشغري والاصيلي
هو (بالياه) بوزن **ككبرياء**
وبالقصر حكاة البكري والياه
قال البرماوى بوزن اعطاه وياه
مثله لكن بتقديم الياء على اللام
حكاة النووى واستغربه وايلا
بتشديد الياء الثانية والقصر
حكاة البرماوى عن جامع الاصول
ورأيت في النهاية والايلاء
بالالف واللام كذا نقله النووى
في شرح مسلم عن مسند أبي يعلى
الموصلى واستغربه قيل معناه
يت الله وهو بيت المقدس
والياه بمعنى في وفي الجهاد عند
المؤلف ان هرقل لما كشف الله
عنه جنود فارس مشى من بين

يهدون رؤسا لاجدوا فيه حبه الذي كان يوم أكل فلا يستجبي أحد لا بعظم ولا بروث
وفي رواية أبي داود عن عبد الله بن مسعود قال قدم وفد الجن على النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فقالوا يا محمد انه أمك أن يستجوا بعظم أو روثه أو حمة فان الله تعالى جعل لنا
فيه رزقا قال فنهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك وفي اسناده اسمعيل بن عباس
والحديث قد تقدم الكلام على فقهه في مواضع قال المصنف رحمه الله وفيه تنبيه على
النهى عن اطعام الدواب الجباسة ١٥ لان تعليل النهى عن الاستجمار بالبعرة بكونها
طعام دواب الجن يشعر بذلك (وعن أبي هريرة انه كان يحمل مع النبي صلى الله عليه وآله
وسلم اداة لوضوئه وحاجته فبينما هو يتبعها قال من هذا قال أنا أبو هريرة قال ابغى
أحجارا استنفض بها ولا تاتى بعظم ولا بروث فأتيناه باحجارا لها في طرف نوبى حتى
وضعت الى جنبه ثم انصرفت حتى اذا فرغ مشيت فقلت ما بال العظم والروث قال هما
من طعام الجن وانه أتانى وفد من نصيبين ونم الجن فسألوني الزاد فدعوت الله لهم أن
لا يروا بعظم ولا بروث الا وجدوا عليها اطعاما رواه البخارى الحديث **هـ** كذا ساقه
البخارى في باب ذكر الجن وهو أنهم مما ساقه في الطهارة وأخرجه البيهقي من الوجه الذي
أخرجه منه مطولا قوله ابغى أحجارا بالوصل من الثلاثي أي اطلب لي يقال بغيتك الشيء
أي طلبته لك وفي رواية بالقطع يقال أبغيتك الشيء أي أعنتك على طلبه والوصل انصب
بالسياق كذا في الفتح قوله استنفض بقائه **كسورة** وصاد مجمعة مجزوم لانه جواب
الاهرو يجوز الرفع على الاستئناف ومعنى الاستنفاض النقص وهو أن يهز الشيء لطير
غبارهم وفي القاموس استنفضه استخرجه وباطر استجبي قال الحافظ ومن رواه بالقاف
فقد حذف قوله ولا تاتى قال الحافظ كان صلى الله عليه وآله وسلم خشي أن أباهريرة
فهم من قوله استجبي أن كل ما يزيل الاثر وينقى **ككاف** ولا اختصاص لذلك بالاحجار
ففيهما باقتصاره في النهى على العظم والروث على ان ماسواهما يجرى ولو كان ذلك مختصا
بالاحجار كما يقوله بعض الحنابلة والظاهرية لم يكن تخصيص هذين للنهى معنى وانما
خص الاحجار بالذكر لكثر وجودها قوله هما من طعام الجن قال الحافظ الظاهر من
هذا التعليل اختصاص المنع بهما والحديث قد تقدم الكلام على فقهه

(باب ما لا يستجبي به الجباسة) هـ

(عن ابن مسعود رضى الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغائط فأمرني أن
أتبعه بثلاثة أحجار فوجدت حجرين والتمست الثالث فلم أجده فأخذت روثه فأتيت بهما
فأخذ الحجرين وأتى الروث وقال هذه ركس رواه أحمد والبخارى والترمذى والنسائى
وزاد فيه أحمد في رواية له اثنى بحجر) قوله فلم أجده في رواية البخارى فلم أجده والضهير
للحجر قوله فأخذت روثه زاد ابن خزيمة في رواية له في هذا الحديث انه كانت روثه حار
ونقل التيمي ان الروث مختص بما يكون من الخيل والبغال والحمير قوله وأتى الروث

استدل به الطحاوي على عدم وجوب الثلاث وقد سبق الرد عليه برواية أحمد المذكورة
ههنا في باب الحاق ما كان في معنى الابهار قوله هـ مذكور كرس الكسر الراء واسكان
الكاف قيل هي اغنية في رجب ويدل عليه رواية ابن ماجه وابن خزيمة في هـ هذا الحديث
فانهم اعندهم بالميم وقال ابن بطلان لم أر هذا الحرف في اللغة يعني ركس وتعقبه أبو عبد
الملك بن مغازي الرقمن حالة الطهارة الى حالة النجاسة قال الله تعالى اركسوا فيها اي ردوا
قال الحافظ ولو ثبت ما قال لكان بفتح الراء يقال اركسه وركسا اذا رده وفي رواية الترمذي
هذا ركس يعني نجسا واغرب التماسي فقال الركن طهارة الجن قال الحافظ وهذا ان ثبت
في اللغة فهو من صريح الاشكال وفي القاموس الركن رد الشيء مقلوبا وقلب قوله على آخره
وشد الركن وهو حبل يشد في خطم الجمل الى راسه فيضيق عليه فيبقى رأسه معلقا
وبالكسر النجس انتهى وقد ذكر الشاذ كوني ان في الحديث تدليسا وقال انه لم يسمع
في التدليس بأخني منه وقد رده في الفتح فلم يرجع اليه والحديث يدل على المنع من
الاستنجاء بالروثة وقد تقدم الكلام عليه

(باب الاستنجاء بالماء)

(عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدخل الخلاه
فاحمل أنا و غلام فحوى اداوة من ماء وعذرة فيستنجي بالماء متفق عليه) قوله ادواته
بكسر الهمزة انا صغير من جلد قوله وعذرة هي بفتح النون عصا أقصر من الرمح لها سنان
وقيل هي الحربة القصيرة قوله فيستنجي قال الاصيلي متعقباً على البخاري استدلالاً به هذه
الزيادة على الاستنجاء انها من قول أبي الوليد أحد الرواة عن شعبة لا من قول أنس قال
وقد رواه سليمان بن حرب عن شعبة فلم يذكرها وقد رده الحافظ بانها قد ثبتت للاسماعيلي
من طريق عمرو بن مرزوق عن شعبة بلفظ فأنطقت أنا و غلام من الانصار معنا اداوة فيها
ماء يستنجي منها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وللبخاري من طريق روح بن القاسم عن عطاء
ابن أبي ميمونة بلفظ اذا تبرأتني بماء فتغسل به ولمسلم من طريق خالد الحذاء عن عطاء
عن أنس بلفظ فخرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد استنجى بالماء قال وقد بان
بهذه الروايات الرد على الاصيلي وكذا فيه الرد على من زعم ان قوله يستنجي بالماء مدرج
من قول عطاء الراوي عن أنس كما حكاه ابن التين عن أبي عبد الملك فان رواية خالد
الحذاء السابقة تدل على انه قول أنس والحديث يدل على ثبوت الاستنجاء بالماء وقد
أنكره مالك وأنكر أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم استنجى بالماء وقد روى ابن
أبي شيبة بإسناد صحيح عن حذيفة بن اليمان انه سئل عن الاستنجاء بالماء فقال اذا
لا يزال في يدي تن وعن نافع ان ابن عمر كان لا يستنجي بالماء وعن ابن الزبير قال ما كنا
نفعله وذكر ابن دقيق العيد ان سعيد بن المسيب سئل عن الاستنجاء بالماء فقال انما ذلك
وضوء النساء قال وعن غيره من السلف ما يشعرون بذلك والسنة دلت على الاستنجاء بالماء

اصح عن الزهري انه كان
تبسط له البسط وتوضع عليها
الرياحين فيمشي عليها ونحوه
لاحد من حديث ابن أخي
الزهري عن عمه وكان سبب ذلك
ما رواه الطبري وابن عبد الحكم
مخلصا ان كسرى أعزى جيشه
بلاد هرقل فغربوا كثيرا من
بلادهم ثم استبطأ كسرى أمره
فأراد قتله وتولية غيره فاطلع
أمره على ذلك فباطن هرقل
واصطلح معه على كسرى وانزعم
عنه بجنود فارس فقتل هرقل
الى بيت المقدس شكر الله تعالى
على ذلك واسم الأمير المذكور
شهر براز واسم الغير الذي أراد
كسرى تأميمه فرحان كذا في
الفتح (فدعاهم) هرقل حال
كونه (في مجلسه) وللمصنف
في الجهاد فادخلنا عليه فاذا هو
جالس في مجلس ملكه وعليه
التاج (وحوله) بالنصب لانه
طرف مكان وهو خير المبتدأ
الذي هو (عظماء الروم) وهم من
ولد عمص بن اسحق بن ابراهيم
على الصحيح ودخل فيهم طوائف
من العرب من تموخ وبعراء
وغيرهم من غسان كانوا بالشام
فلما أجلاهم المسلمون دخلوا
بلاد الروم واستوطنوها
فاختلطت انسابهم وعند ابن
السككن وعنده بطارقة
والقسيسون والرهبان (ثم
دعاهم) ليس بتكرار بل معناه
أي باحضارهم فلما حضروا

وقعت مهلة ثم استندناهم كما
 أشعر بها الاداة الدالة عليها
 (ودعا ترجمانه) والمستملى
 بالترجمان بفتح التاء وضم الجيم
 ورجحه النورى فى شرح مسلم
 ويجوز ضم التاء اتباعا وكذا
 فتح الجيم مع فتح أوله **كاه**
 الجوهرى ولم يصرحوا بضم أوله
 وفتح الجيم وهو المعبر والمفسر
 عن لغة بلغة وهو معرب وقيل
 عربى يعنى أرسل رسولا أحضره
 بهتبه أو كان حاضرا واقفا
 فى المجلس كما جرت به عادة ملوك
 الاعاجم ثم أمره بالجلوس الى
 جنب أبى سفيان لم يعبر عنه بما
 أراد ولم يسم الترجمان ثم قال
 هرقل للترجمان قل لهم أيكم أقرب
 (فقال) الترجمان (أيكم أقرب
 نسباً بهذا الرجل) ضمن أقرب
 معنى أقدم فعاد بالباء وعند
 مسلم كما وثق فى آل عمران من
 هذا الرجل وهو على الأصل وفى
 الجهاد الى هذا الرجل ولا
 اشكال فيها فان أقرب يتعدى
 بالى قال تعالى لمن أقرب اليه
 والمفضل عليه محذوف أى من
 غيره وزاد ابن السكن الذى خرج
 بارض العرب (الذى يزعم) وعند
 ابن اسحق عن الزهري يدعى (انه
 نبى فقال) بالفاء ولا يلى الوقت
 وابن عساكر والاصمبلى قال (ابو
 سفيان قلت) وفى رواية فقلت
 (انا أقربهم نسباً) وللأصمبلى انا
 أقربهم به نسباً أى من حيث
 النسب واقرية أبى سفيان
 ليكون من بنى عبد مناف وهو

فى هذا الحديث وغيره ففى أولى الاتباع قال وأما سعيد رحمه الله فهم من أحد غلوا فى
 هذا الباب بحيث يمنع الاستنجاء بالاجار فقص فى مقابلة ان يذكر هذا الالة لازالة ذلك
 الغلو وبالغ بإيراده اياه على هذه الصيغة وقد ذهب بعض من أصحاب مالك الى ان
 الاستنجاء بالطحارة انما هو عند عدم الماء ولذا ذهب اليه بعض الفقهاء فلا يجد أن يقع
 لغيرهم من فى زمان سعيد رحمه الله انتهى وقد اختلف العلماء فى الاكتفاء بالاجار وعدم
 تعين الماء فذهبت الشافعية والحنفية الى عدم وجوب الماء وان الاجار تكفى الا اذا
 تعدت نجاسة الشرج أى حلقة الدبر وقال بقولهم سعد بن أبى وقاص وابن الزبير
 وابن المسيب وعطاء واستدلوا بحديث اذا ذهب أحدكم الى الغائط فليستط
 بثلاثة أحجار فانها تجزئ عنه كما تة دم وبخوه من أحاديث الاستطابة وذهبت المعتزلة
 والحسن البصرى وابن أبى ليلى والحنابلة بن صالح وأبو على الجبلى الى عدم الاجترار
 بالاجار للصلاة ووجوب الماء وتعينه واحتجوا بذلك بقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا
 وأجيب بان الآية فى الوضوء ولا شك ان الماء متعين له ولا يجزئ التيمم الا عند عدمه
 وأما محل النزاع فلا دلالة فى الآية عليه قالوا حديث الباب ونحوه مخرج بان النبى
 صلى الله عليه وسلم استنجى بالماء قلنا النزاع فى تعينه وعدم الاجترار بغيره ومجرد فعل
 النبى له لا يدل على المطلوب والا لزمكم القول بتعين الاجار لان النبى صلى الله عليه وسلم
 فعله وهو عكس مطلوبكم قالوا أخرج أحمد والترمذى وصححه والنسائى من حديث
 عائشة انها قالت للنساء من أزواجكن ان يستطيبوا بالماء فاني استحبهم وان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فعله قلنا صرحنا بالمستند وهو مجرد فعل النبى له ولم تنقل عنه
 الامر به ولا حصر الاستطابة عليه قالوا حديث قبا وموفيه الشاء عليهم لانهم كانوا
 يستحبون بالماء كما سأتى قلنا هو حجة عليكم لان تخصيص أهل قبا بالثناء يدل على
 أن غيرهم بخلافهم ولو كان واجبا لشاركهم غيرهم سلمنا فجرد الشاء لا يدل على الوجوب
 المدعى وغاية ما فيه الاولوية لاصالة الماء فى التطهير وزيادة تأثيره فى اذهاب أثر النجاسة
 على أن حديث قبا فيه كلام سياتى فى هذا الباب قال المهدى فى البحر راداعلى حجة أهل
 القول الاول ما لفظه قلنا مسلم فإين سقوط الماء انتهى ونقول له متى ثبت وجوب الماء
 حتى نطلب دليل سقوطه ثم ان السنة باعترافك قد وردت بالاستطابة بالاجار وانها
 مجزئة فإين دليل عدم اجرائها وعن معاذة عن عائشة رضى الله عنها انها قالت من
 أزواجكن أن يفسلوا عنهم اثر الغائط والبول فانما تستنجي منهم وان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كان يفعل رواه أحمد والنسائى والترمذى وصححه الحديث يرد على من أنكروا
 الاستنجاء بالماء منه صلى الله عليه وسلم والكلام عليه قد تة دم فى الذى قبله (وعن أبى
 هريرة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال نزلت هذه الآية فى أهل قبا فيه رجال يحبون
 أن يتطهروا والله يحب المطهرين قال كانوا يستحبون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية رواه أبو

الآب الرابع للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا في سفيان وخص
هرقل الأقرب لكونه أخرى
بالاطلاع على ظاهره وباطنه أكثر
من غيره ولأن الأبعد لا يؤمن أن
يقدر في نسبه بخلاف الأقرب
لكن قد يقال إن القريب منهم
في الأخبار عن نسب قريبه بما
يقفه في شرفا وغرا ولو كان عدوا
لأن دخوله في شرف النسب الجامع
لهم وفي رواية ابن السكن فقالوا
هذا أقرب بناه نسباً هو ابن عمه
أخى أبيه وقد أوضح ذلك المصنف
في الجهاد بقوله ما قرأته منه
قلت هو ابن عمي قال أبو سفيان
ولم يكن في الركب من بني عبد
مناف غيرة (فقال) أي
هرقل وللأصملي وابن عساكر
وأبي ذر عن الحموي قال (أدبوه
مف) وإنما أمر بآدناه أبي سفيان
ليمن في السؤال ويشفي غليله
(وقرئوا أصحابه فاجعلوهم عند
ظهره) لتلايستموا أن يواجهوه
بالتكذيب إن كذب كما صرح
به الواقدي في روايته (ثم قال)
هرقل (لترجانه قل لهم) أي
لاصحاب أبي سفيان (أني سائل
هذا) أي أبا سفيان (عن هذا
الرجل) أي النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وأشار إليه إشارة
القريب لقرب العهد به ذكره
أولاً لأنه معهود في أذهانهم
(فإن كذبني) بالتخفيف أي إن
نقل إلى الكذب (فكذبوه)
بالتشديد قال التيمي كذب
بالتخفيف يتعدى إلى مفعولين

داود والترمذي وابن ماجه) الحديث قال الترمذي غريب وأخرجه البزار في مسنده من
حديث ابن عباس باللفظ نزات هذه الآية في أهل قباء فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله
يحب المطهرين فسألهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا أنا تتبع الحجارة الماء قال
البزار لا نعلم أحداً رواه عن الزهري الامجد بن عبد العزيز ولا عنه إلا ابنه قال الحافظ
ومحمد بن عبد العزيز ضعفه أبو حاتم فقال ليس له ولا أخويه عمران وعبد الله حديث
مستقيم وعبد الله بن شبيب الذي رواه البزار من طريقه ضعيف أيضاً وقد روى الحاكم
هذا الحديث وأيضاً فيه الأذكار الاستنجاء بالماء فحسب وهكذا صرح النووي وابن
الرفعة بأنه ليس في الحديث أنهم كانوا يجتمعون بين الإجمار والماء ولا يوجد هذا في كتب
الحديث وكذا قال المحب الطبري ورواية البزار واردة عليهم وإن كانت ضعيفة وحديث
الباب قال الحافظ هو بسند ضعيف وروى أحمد وابن خزيمة والطبراني والحاكم عن
عويم بن ساعدة نحوه وأخرجه الحاكم من طريق مجاهد قال لما نزلت الآية بعث النبي
صلى الله عليه وآله وسلم إلى عويم بن ساعدة فقال ما هذا الطهور الذي أتى الله عليكم به
قال ما خرج من أرجل ولا أمرأة من الغائط الا غسل دبره فقال صلى الله عليه وسلم هو هذا
ورواه ابن ماجه والحاكم من حديث أبي سفيان طلحة بن نافع قال أخبرني أبو أيوب وجابر
ابن عبد الله وأنس بن مالك وأسد بن هذيل ورواه أحمد وابن أبي شيبه وابن قانع من
حديث محمد بن عبد الله بن سلام وحكي أبو نعيم في معرفة الصحابة الخلاف فيه على شهر
ابن حوشب ورواه الطبراني من حديث أبي امامة وذكره الشافعي في الام بغير اسناد
والحديث يدل على ثبوت الاستنجاء بالماء والثناء على فاعله لما فيه من كمال التطهير وقد
تقدم الكلام عليه في أول الباب

(باب وجوب تقديم الاستنجاء على الوضوء)

(عن سليمان بن يسار قال أرسل علي بن أبي طالب رضي الله عنه المقدم إلى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يسأله عن الرجل يجتهد في الوضوء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
يغسل ذكره ثم ليتوضأ رواه النسائي) الحديث قال ابن حجر منقطع وقد ساقه المصنف
للاستدلال به على وجوب تقديم الاستنجاء على الوضوء وترجم الباب بذلك لأن لفظة ثم
تشعر بالتعقيب ويشكل عليه ما وقع في البخاري من تقديم الأمر بالوضوء على الغسل قال
الحافظ ووقع في العمدة نسبة ذلك إلى البخاري بالعكس قال ابن دقيق العيد قد يؤخذ من
قوله صلى الله عليه وسلم في بعض الروايات توضأ وانضح فرجك جواز تأخير الاستنجاء عن
الوضوء وقد صرح به بعضهم قال وهذا يتوقف على القول بأن الأول للترتيب وهو مذهب
ضعيف انتهى وأنت خبير بأن صحة استدلال ذلك البعض لا يتوقف على ما ذكره ابن دقيق
العيد من كون الأول للترتيب بل يصح على المذهب المشهور وهو أن الأول مطلق الجمع من
غير ترتيب ولا معية لأن الواو على ما ذاتل على جواز تقديم ما قبلها على ما بعدها

مثل صدق تقول كذبت الحديث
وصدقني الحديث وكذب
بالشديد يتعدى الى مفعول
واحد وهما من غرائب الالفاظ
لما فيها من الغالب لان الزيادة
تناسب الزيادة وبالعكس
والامر هذا بالعكس (قال) أي أبو
سفيان وسقط لفظ قال للكريمة
وأبى الوقت وكذا هي ساقطة من
اليونانية مطلقا فاشكل ظاهره
وباثباته يزول الاشكال (فوالله
لولا الحياء) وفي نسخة كريمة لولا
ان الحياء (من ان ياتروا على)
بضم المثلثة وكسرها وعلى معنى
عن أي رفقي بروون عن (كذبا)
بالتنكير وفي غير الفرع وأصله
الكذب فاعاب به لانه فبيح ولو
على عدو (لكذبت عنه) أي
لاخبرت عن حاله بكذب لبعضي
ايامه ولا يصلي وأبى الوقت وذو
عن الجوى لكذبت عليه وفيه
دليل على أنهم كانوا يستمعون
الكذب اما بالخذع عن الشرع
السابق أو بالعرف وفي قوله ياتروا
دون قوله يكذبوا دليل على أنه
كان وانقاصهم بعدم التكذيب
ان لو كذب لاشتراكهم معه في
عداوة النبي صلى الله عليه وآله
وسلم لكنه ترك ذلك استحياء
وانفسه من أن يتحدوا بذلك
بعد ان يرجعوا فيصير عند سامعي
ذلك كذبا وفي رواية ابن اسحق
التصريح بذلك وانظروا فوالله
لو قد كذبت ما ردوا على ولكني
كنت امرأ سميذا أنكر من عن
الكذب وعلمت أن أسير ما في

وعكسه وايضا الامرين معا فيما يمكن فيه ذلك وليس مطلوب ذلك المستبدل الاجواز
التقديم والعطف بالواو الجامعة تدل عليه من دون توقف ذلك على القول بكونها
للتقريب ويمكن أن يقال في جواب ذلك الاشكال على حديث الباب بان رواية حديث
الياب مقبلة والروايات الواردة بالواو مطلقة فيحمل المطلق على المقيد ويصح استدلال
المصنف رحمه الله وقد تقدم الكلام على الذي في باب ما جاء في المذي من أبواب تطهير
النجاسة (وعن أبي بن كعب رضي الله عنه انه قال يا رسول الله اذا جامع الرجل المرأة فلم
ينزل قال يغسل مامس المرأة منه ثم يتوضأ ويصلي اخرجه) الكلام على الحديث محله
الفعل وسياق الخلاف في نسخه وعدمه والمصنف رحمه الله أورد هذا للاستدلال به على
وجوب تقديم الاستنجاء على الفعل لترسيمه الوضوء على غسل مامس المرأة منه قال رحمه
الله وحكم هذا الخبر في ترك الغسل من ذلك منسوخ وسيد كوفي موضعه انتهى

(أبواب السوال وسنن الفطرة)

(باب الحث على السوال وذكرايتها كدعته)

(عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال السوال مطهرة لآلئكم
مرضاة للرب رواه أحمد والسنن وهو للبخاري تعليق) وأخرجه أيضا ابن حبان موصولا
من حديث عبد الرحمن بن أبي عتيق سمعت أبي سمعت عائشة بهذا قال ابن حبان أبو
عتيق هذا محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي خافة وقال الحفاظ انما هو من رواية ابنه
عبد الله عنه قال ورواه أحمد بن حنبل عن عبد الله عنه وقد طول الكلام عليه في
التلخيص قوله أبواب السوال وسنن الفطرة قال أهل اللغة السوال بكسر السين وهو
يطلق على الفعل وعلى العود الذي يتسوك به وهو مذكر قال الليث وتوثنه العرب
قال الازهرى هذا من أغالط الليث القبيحة وذكر صاحب المحكم أنه يؤنث ويذكر
والسوال فعلك بالسوال ويقال سالك فيه يسوكه سوكا فان قلت استاك لم تذكر القم
وجمع السوال سول بضمين ككتاب وكتب وذكر صاحب المحكم انه يجوز سول بالهمز
قال النووي ثم قيل ان السوال مأخوذ من سالك اذا دلقت وقيل من جاءت الابل تسالك
أي تمایل هز الاوهو في اصطلاح العلماء استعمال عودا ونحوه في الاسنان ليذهب
الصفرة وغيرها عنهما أو أما الفطرة فقد اختلف العلماء في المراد بها هنا قال الخطابي ذهب
أكثر العلماء الى انها السنة وكذا ذكر جماعة غير الخطابي وقيل هي الدين حكاه في الفتح
عن طائفة من العلماء وبه جزم أبو نعيم في المستخرج وقال الراغب أصل الفطرة الخلقة المبتدأة
طولا ويطلق على الوهي وعلى الاختراع وقال أبو شامة أصل الفطرة الخلقة المبتدأة
ومنه فاطر السموات والارض أي المبدئ خلقهن والمراد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم
كل مولود يولد على الفطرة أي على ما ابتدأ الله خلقه عليه وفيه إشارة الى قوله تعالى فطرة
الله التي فطر الناس عليها والمعنى ان كل أحد ولد ترك في وقت ولادته وما يؤديه اليه نظره

ذلك ان انا كذبت ان يحفظوا ذلك عني ثم يتحدوا به فلم اكدبه وزاد ابن اسحق في روايته قال ابو سفيان فوالله ما رأيت من رجل قط كان أدهى من ذلك الا قلب يعنى هرقل (ثم كان أول ما سألني عنه) بنصب أول وبه جاءت الرواية ويجوز رفعه على الاسمية لئلا يكون ذكر العيني وروده رواية ولم يصرح به في الفتح (ان قال كيف نسبه) عليه الصلاة والسلام (فيكم) أي ما حال نسبه أهو من أسرافكم أم لا) قلت هو فيما دون نسب أي صاحب نسب عظيم فالتموين للعظيم وأشكل هذا على بعض الشارحين وهذا وجهه (قال) هرقل (فهل قال هذا القول منكم) أي من قریش أو العرب وبه تفاد منه ان الشافعي يعم لانه لم يرد المخاطبين فقط وكذا قوله فهل قالتموه وقوله بماذا يا امرئ كما سبأني (أحدهم) بتشديد الطاء المضمومة مع فتح القاف وقد يضمن وقد تخفف الطاء وتفتح القاف ولا يستعمل الا في الماضي المنفي واستعمل هنا بغير اداة النفي وهو نادر واجب بأن الاستفهام حكمه حكم النفي كانه قال هل قال هذا القول أحد أو لم يقله أحد قط (قبله) بالنصب على الظرفية وللأصلي والكشيميني وكرهه واين عساكر مثله بدل قوله قبله وحينئذ يكون بدلا من قوله هذا القول قال ابو سفيان (قلت لا) أي لم يقله أحد قبله (قال) هرقل

لاداه الى الدين الحق وهو التوحيد ويؤيده أيضا قوله تعالى فاقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله واليه يهتدون في بقية الحديث حيث عقبه بقوله فاقم وجهك لله وانصر انه الحديث يدل على مشروعية السؤال لانه سبب تطهير القوم وموجب رضا الله على فاعله وقد أطلق فيه السؤال ولم يخصه بوقت معين ولا بحالة مخصوصة فاشعر بطلاق شرعيته وهو من السنن المؤكدة وليس بواجب في حال من الاحوال المناسبة في حديث أبي هريرة لولان أشق على امتي لامرهم بالسؤال ونحوه قال النووي باجماع من يعتد به في الاجماع وحكى ابو حامد الاسفرايني عن داود الظاهري انه أوجب في الصلاة وحكى الماوردي عنه انه واجب لا تبطل الصلاة بتركه وحكى عن اصح من رآه انه واجب تبطل الصلاة بتركه عددا قال النووي وقد أنكر أصحابنا المتأخرون على الشيخ أبي حامد وغيره قتل الوجوب عن داود وقالوا مذهبه انه سنة كالجماعة ولو صح ايجابه عن داود لم يضر بخالفته في انعقاد الاجماع على الخبر الذي عليه المحققون والاكتفاء قال وأما اسحق فلم يصح هذا الحكم عنه انتهى وعدم الاعتماد بخلاف داود مع علمه وورعه وأخذ جماعة من الأئمة الاكابر بمذهبه من التعصبات التي لامست لعلها لا مجرد الهوى والعصبية وقد كثرت هذه الخس في أهل المذاهب وما أدري ما هو البرهان الذي قام لهؤلاء المحققين حتى أخرجوه من دائرة علماء المسلمين فان كان لما وقع منه من المقالات المستبعدة فهي بالنسبة الى مقالات غيره المؤسسة على محض الرأي المضادة لصرح الرواية في حيز القلة المتباعدة فان التعميل على الرأي وعدم الاعتماد بعلم الادلة قد أفنى بقوم الى المذهب بمذاهب لا يوافق الشريعة منها الا القليل النادر وأما دارقطني فافق مذهبه من البدع التي أوقعه فيها تكميلها بظاهر وجوده عليه هي في غاية الندرة ولكن لهوى النفوس سريرة لا تعلم قال النووي والسؤال مستحب في جميع الاوقات لكن في خمسة اوقات أشد استحبابا أحدها عند الصلاة سواء كان من مطهر أجمع أو بغيره أو غير متطهر لكن لا يجدها ولا تراثا الثاني عند الوضوء الثالث عند قراءة القرآن الرابع عند الاستيقاظ من النوم الخامس عند تغير الثوب وتغيره يكون بأشياء منها ترك الاكل والشرب ومنها أكل ماله رائحة كريهة ومنها طول السكوت ومنها كثرة الكلام وقد قامت الأدلة على استحبابه في جميع هذه الحالات التي ذكر وسيأتي ذكر بعضها في هذا الباب قال ومذهب الشافعي ان السؤال يكره للصائم بعد زوال الشمس لئلا تزول رائحة الخلوفا المستحبة وسيأتي الكلام عليه في باب السؤال للصائم ان شاء الله ويستحب ان يستأذن بعود من أرك وبأي شيء استأذن في التغير حصل السؤال كالخرقة الخشنة والاشنان والفقهاء في السؤال آداب وهي لا ينبغي لانظن الاغتراب في منها الا أن يكون موافقا لما ورد عن الشارع ولقد كرهوه في اوقات وعلى حالات حتى كاد يفضي ذلك الى ترك هذه السنة الجليلة واطراحها وهي أمر من أمور السريعة ظهر ظهور النهار

(فهل كان من آباءه من) بكسر الميم

حرف جر (ملك) بفتح الميم وكسر اللام صفة مشبهة وهذه رواية كريمة والأصلي وإي الوقت وابن عساكر ورواه ابن عساكر في نسخة وابو ذر عن الكشي من بفتح الميم موصول وملك فعل ماض ولابي ذر كافي الفتح فهل كان من آباءه ملك باسقاط من وادول أشهر وأرجح والمعنى في الثلاثة واحد (قلت لا قال) هرقل (فأشرف الناس يتبعونه أم ضعفاؤهم) وعند المؤلف في التفسير أيتبعه أشرف الناس بآبائهم هذه الاستفهام وللاربعة فأشرف الناس اتبعوه قال ابو سفيان (قلت) ولغير الأربعة فقلت (بل ضعفاؤهم) أي اتبعوه والشرف على الحساب والمجد والمكان العالي وقد شرف بالضم فهو شريف وقوم شرفاء وأشرفوا المراد هنا اهل الخوة والتكبر منهم لا كل شريف حتى لا يرده مثل ابي بكر وعمر واما الهامان اسم قبل هذا السؤال كذا في الفتح وتعبه العيني بأن العمرين وحجرة كانوا من اهل الخوة نقول ابي سفيان جرى على الغالب ووقع في رواية ابن ابي عمير تبعة ضا الضعفاء والمساكين والاحداث واما ذر الانساب والشرف فاتبعه منهم احد قال الحافظ وهو محمول على الأكثر الاغلب (قال) هرقل (أريدون أم يتقصون) بهم حرة الاستفهام وفي رواية سورة آل عمران باسقاطها وجرم ابن مالك بجوارزه مطلقا خلافاً من خصه بالشعر قال ابو سفيان (قلت بل

وقبله من سكان البسيطة أهل الانجاد والاعوار قولاً مطهرة للفق الماهرة بكسر الميم وفتح قال في الديوان الفتح أقص (وعن زيد بن خالد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا أن أشق على أمتي لأخرت صلاة العشاء إلى ثلث الليل ولا مرتهم بالسؤال عند كل صلاة رواه أحمد والترمذي وصححه) الحديث رواه الحاكم من حديث أبي هريرة بلفظ لفرضت عليهم السؤال مع الوضوء ولاخرت صلاة العشاء إلى نصف الليل وروى النسائي الجملة الأولى ورواه العقيلي وأبو نعيم والبيهقي من طريق أخرى عن سعيد بن وهب ورواه ابو داود ومسلم بلفظ لولا أن أشق على المؤمنين لأمرتهم بتأخير العشاء والسؤال عند كل صلاة ورواه أيضاً ابو داود عن زيد بن خالد باللفظ الذي في الكتاب ورواه البراء وأحمد من حديث علي بن خنوة وروى الجملة الأولى أيضاً الترمذي وأحمد وابو داود وابن ماجه وابن حبان من حديث أبي هريرة ولفظ الترمذي إلى ثلث الليل أو نصفه ولفظ أحمد وابن حبان إلى ثلث الليل ولم يشذ وروى الجملة الثانية النسائي وأحمد وابن خزيمة من حديث أبي هريرة وعلقها البخاري وروى ابن حبان في صحيحه من حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسؤال مع الوضوء عند كل صلاة وروى ابن أبي خزيمة في تاريخه بسند حسن عن أم حبيبة لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسؤال عند كل صلاة كما يتوضئون والحديث يدل على ندية تأخير العشاء إلى ثلث الليل لأن لولا لا امتناع الثاني لوجود الأول فإذا ثبت وجود الأول ثبت امتناع الثاني وبقي الشك ومحل الكلام على هذه الجملة الصلاة أن شاء الله تعالى ويدل أيضاً على ندية السؤال بمثل ما ذكرناه في صلاة العشاء ويرد على من قال لا يستحب السؤال للصلاة وقد نسب في البحر إلى الأكره ويرد مذهب الظاهرية القائلين بالوجوب أن يصح عنهم وقد سبق كلام النووي في ذلك (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسؤال عند كل صلاة رواه الجماعة وفي رواية لا جد لأمرتهم بالسؤال مع كل وضوء وللبخاري تعليقه لأمرتهم بالسؤال عند كل وضوء قال وروى نحوه عن جابر وزيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) الحديث قال ابن منده اسناده مجمع على صحته وقال النووي غلط بعض الأئمة البكار فزعهم أن البخاري لم يخبر به وهو خطأ منه وقد أخرجه من حديث مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وليس هو في المواطن هذا الوجه بل هو فيه عن ابن شهاب عن حميد بن عمار عن أبي هريرة قال لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسؤال مع كل وضوء ولم يصرح برفعه قال ابن عبد البر رحمه الله الرفع وقد رواه الشافعي عن مالك مرفوعاً وفي الباب عن زيد بن خالد عند الترمذي وأبي داود وعن علي بن أحمد وعن أم حبيبة عند أحمد أيضاً وعن عبد الله بن عمرو وسهل بن سعد وجابر أنس عن أبي نعيم قال الحافظ واسناده بعضها حسن وعن ابن الزبير عند الطبراني وعن ابن عمر وجهه فخر بن أبي طالب عند الطبراني أيضاً والحديث الاستفهام وفي رواية سورة آل عمران باسقاطها وجرم ابن مالك بجوارزه مطلقاً خلافاً من خصه بالشعر قال ابو سفيان (قلت بل

يزيدون قال) هرقل (فهـ ل يرتد
احـ منهمـ مـ مخطـة لديـه بعد
أن يدخل فيه) مخطـة بضم اوله
وقصـه كذا في الفتح وتعقبـه
الـهـ في فقـال المخطـة بالتاء
انما هي بالفتح نقط والسخط بلا
تاء يجوز فيه الضم والفتح مع
أن الفتح يأتي بفتح الخاء والسخط
بالضم يجوز فيه الوجهان
ضم الخاء معه واكـكانها
انتهى وفي رواية الخـوى
والمسـقى مخطـة بضم السين
وسكون الخاء واخرج هذا من
ارتد مكرها او لا مخطـة لديـن
الاسلام بل لرغبة في غيره كخط
نفساني كما وقع لعبد الله بن جـش
اي نهـل يرتد احـ منهم كراهة
وعـدم رضا أو ساخطا قال أبو
سفيان (قلت لا) وانما سأل عن
الارتد ادلان من دخل على بصيرة
في أمر محقق لا يرجع عنه بخلاف
من دخل في أباطيل (قال) هرقل
(فهـل كنتم تنهـمونه بالكذب)
على الناس (قبل أن يقول
ما قال) قال أبو سفيان (قلت
لا) وانما سأل عن السؤال عن
نفس الكذب الى السؤال عن
الهمة تقرير الهم على صدقه لان
الهمة اذا انتفت انتفى سببها
ولهذا عقبه بالسؤال عن العذر
(قال) هرقل (فهـل يغدر) أي
ينقض العهد قال أبو سفيان
(قلت لا ونحن منه) أي النبي
صلى الله عليه وآله وسلم (في مدة)
أي مدة صلح الحديبية أو غيبته
واقطاع أخباره عنا (لا تدري ما هو فاعل فيها) أي في المدة وفيه

يدل على أن السؤال غير واجب وعلى شرعيته عند الوضوء وعند الصلاة لانه اذا ذهب
الوجوب بقي الندب كما تقدم وعلى أن الأمر للوجوب لان كلمة لولا تلد على انتفاء الشيء
لوجود غيره فدل على انتفاء الأمر لوجود المشقة والمنع لاجل المشقة انما هو الوجوب
لا الاستحباب فان استحباب السؤال ثابت عند كل صلاة فيقتضي ذلك ان الأمر
لوجوب وفيه خلاف في الأصول على أقوال ويدل الحديث أيضا على أن المندوب غير
مأمور به لمثل ما ذكرناه وفيه أيضا خلاف في الأصول مشهور ويدل أيضا على أن النبي
صلى الله عليه وسلم ان يحكم بالاجتهاد ولا يتوقف حكمه على النص بلعله المشقة سببا
لعدم الأمر منه ولو كان الأمر موقفا على النص لكان سبب عدم الأمر منه عدم
النص لا مجرد المشقة وفيه احتمال للبحث والتأويل كما قال ابن دقيق العبد وهو أيضا
يدل بعمومه على استحباب السؤال للصائم بعد الزوال لان الصلاةين الواقعتين بعده
داخلتان تحت عموم الصلاة فلا تتم دعوى الكراهة لا بدليل يخص هذا العموم
وسـمى في الكلام على ذلك (وعن المقدم بن شريح عن أبيه قال قلت لعائشة رضي
الله عنها بأى شيء كان يبدأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل بيته قالت بالسؤال
رواه الجماعة الا البخاري والترمذي) الحديث رواه ابن حبان في صحيحه وفيه بيان
فضيلة السؤال في جميع الاوقات وشدة الاهتمام به وتكراره لعدم تقييده بوقت الصلاة
والوضوء (وعن حذيفة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام
من الليل يشوص فاه بالسؤال رواه الجماعة الا الترمذي والشوص بالفتح والدلالة للناسي عن
حذيفة قال كانوا يرمون بالسؤال اذا قنم الليل) الحديث متفق عليه من حديث حذيفة
بلفظ كان اذا قام من النوم يشوص فاه بالسؤال وفي لفظ لمسلم كان اذا قام ليشهد
يشوص فاه بالسؤال واستغرب ابن منده هذه الزيادة وقد رواها الطبراني من وجه آخر
بلفظ كانوا يرمون بالسؤال اذا قنم الليل ورواه أيضا النسائي كما في حديث الباب ورواه
مسلم وأبو داود وابن ماجه والحاكم من حديث ابن عباس في قصة نومه عند النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال فلما استيقظ من منامه اتي طهوره فأخذ سواكفاستاكه وفي رواية
أبي داود التصريح بتكرار ذلك وفي رواية للطبراني كان يستاك من الليل مرتين أو ثلاثا
وفي رواية له عن الفضل بن عباس لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقوم الى الصلاة
بالليل الا استقروا أبو داود من حديث عائشة بلفظ كان يوضع لسواكه ووضوءه فاذا
قام من الليل تخلى ثم استاك وصحبه ابن منده ورواه ابن ماجه والطبراني من وجه آخر عن
ابن أبي مليكة عن اوصهه الحاكم وابن السكن ورواه أبو داود عن عائشة أيضا بلفظ كان
لا يرقد من ليل ولا نهار فيستيقظ الا استاك قبل ان يتوضأ وفيه على وزيدون في الباب عن
ابن عمر عند احمد وعن معاوية عند الطبراني واسناده ضعيف وعن أنس عند البيهقي وعن
أبي أيوب عند أبي نعيم قال الحافظ وكلها ضعيفة قوله يشوص فاه بضم المعجمة وبسكون

اشارة الى تقدم الحزم بقدرته

(قال) ابو سفيان (ولم تمكني)
بالذاه والياه (كلمة ادخل فيه اشيا)
انتقصه به (غير هذه الكلمة) على
ان التنقيص هنا امر نسبي لان
من يقطع بعدم غدره ارفع رتبة
من يجوز وقوع ذلك منه في الجملة
وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم
معروفا عندهم بالاستقراء من
عادته انه لا يغدر ولكن لما كان
الامر مغيبا لانه مستقبل أمن
أبو سفيان ان ينسب في ذلك الى
الكذب ولهذا أوردته على التردد
ومن ثم لم يرجع هرقل على هذا
القدر منه وقد صرح ابن ابي حنيفة
في روايته بذلك (قال) هرقل
(فهل قاتلوه) نسب ابتداء
القتال اليهم ولم ينسبه اليه صلى
الله عليه وآله وسلم لما اطلع عليه
من أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم لا يبدأ قومه بالقتال حتى
يقاتلوه قال أبو سفيان (قلت
نعم) قاتلناه (قال) هرقل
(فكيف كان قتالكم اياه) وهذا
أوضح من قتالكموه بانصال
الضهير فلذلك فصله وصوبه العيني
تبعنا نص الزمخشري قال أبو
سفيان (قلت) وللأصملي قال
(الحرب بيننا وبينه سجال)
بكسر أوله والحرب اسم جنس
والسجال اسم جمع ولهذا جعل
خبر حرب كذا في الفتح وتعبه
العيني بان السجال ليس اسم
جمع بل هو جمع وبينهما فسر
وجوز ان يكون سجال بمعنى
المساجلة فلا يرد السؤال أصلا

الواو شاحه يشوصه وماصه عوصه اذا غسله والشوص بالفتح الغسل والتنظيف كذا في
الصالح وقيل الغسل وقيل التنقية وقيل الدلك وقيل الامر على الاسنان من أسدل
الى فوق وعكسه الخطأى فقال هو ذلك الاسنان بالسواك والاصابع عرضا والحديث
يدل على استحباب السواك عند القيام من النوم لانه مقتض لتغيير القدم لما يتصاعد
اليه من أبخرة المعدة والسواك ينظفه ولهذا ارشدا اليه وظاهر قوله من الليل ومن
النوم العوم لجميع الاوقات قال ابن دقيق العيد ويحتمل ان يخص بما اذا قام الى
الصلاة قال الحافظ ويدل عليه رواية البخاري بالفظ اذا قام للتهدؤ وسلم نحوه انتهى
فيحمل المطاق على المقيد ولكنه بعد معرفة أن العلة للتنظيف لا يتم ذلك لانه مندوب
اليه في جميع الاحوال (وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
لا يرد ليل ولا نهارا فيستيقظ الاتسوك رواه احمد وابوداود) الحديث أخرجه أيضا
ابن ابي شيبة وقد تقدم الكلام عليه وعلى فقهه في الذي قبله

(باب تسوك المتوضي بأصبعه عند المضغ)

(عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه دعا بكوز من ماء فغسل وجهه وكفيه ثلاثا
ومضمض ثلاثا فادخل بعض أصابعه فيه واستنشق ثلاثا وغسل ذراعيه ثلاثا ومسخ
رأسه واحدة وذكر باقي الحديث وقال هكذا كان وضوء نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم
رواه أحمد) الحديث يأتي الكلام على اطرافه في الوضوء وقد ساقه المصنف للاستدلال
بقوله فادخل بعض أصابعه فيه على أنه يجزئ التسوك بالاصبع وقد روى ابن عدي
والدارقطني والبيهقي من حديث عبد الله بن المثنى عن المثنى عن أنس عن أنس مرفوعا
بالفظ يجزئ من السواك الاصابع قال الحافظ وفي اسناده نظر وقال ايضا لا يرى
بسنده بأسا وقال البيهقي المحفوظ عن ابن المثنى عن بعض اهل بيته عن أنس نحوه ورواه
ابو نعيم والطبراني وابن عدي من حديث عائشة وفيه المثنى بن الصباح ورواه ابو نعيم ايضا
من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن ابيه عن جده وكثير ضعفه وقال الحافظ
واصح من ذلك ما رواه احمد في مسنده من حديث علي بن ابي طالب رضي الله عنه وذكر
حديث الباب وروى ابو عبيد في كتاب الطهور عن عثمان أنه كان اذا توضأ بسواك فاه
بأصبعه وروى الطبراني في الاوسط من حديث عائشة قالت يا رسول الله الرجل يذهب فوه
أبيسته قال نعم قلت كيف يصنع قال يدخل أصبعه في فيه رواه باسناد فيه عيسى بن عبد
الله الانصاري وقال لا يروى الا بهذا الاسناد قال الحافظ وعيسى ضعفه ابن حبان وذكر
له ابن عدي هذا الحديث من منكره

(باب السواك للصائم)

(عن عامر بن ربيعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مالا أحصى يتسوك وهو
صائم رواه أحمد وابوداود والترمذي وقال حديث حسن) قال الحافظ رواه أصحاب

وفي هذه الجملة تشبيه بليغ شبه
الطرب بالسجال مع حذف أداة
التشبيه لقصد المبالغة كقولك
زيد أسد أو أرب السجال النوب
يعنى الحرب بيننا وبينه نوب
نوبة لنا ونوبة له كالمستقيين إذا
كان بينهما دلو يستقى أحدهما
دلو والآخر دلو (ينال منا
وننال منه) أى يصيب منا
ونصيب منه أشار أبو سفيان
بذلك إلى ما وقع بينهم في غزوة بدر
وغزوة أحد وقد صرح بذلك أبو
سفيان يوم أحد قال البلقيني
هذه الكلمة فيها دسيسة أيضا
لأنهم لم ينالوا منه صلى الله عليه
 وآله وسلم قط وغاية ما في غزوة
أحد أن بعض المقاتلين قتل
وكانت العزة والنصرة لله وممن
وتعقب بأنه قد وقعت المقاتلة
بينه صلى الله عليه وآله وسلم
وبينهم قبل هذه القصة في ثلاثة
موطن بدر واحد واثنان
قاصاب المسلمون من المشركين
في بدر وعكسه في أحد واصيب
من الطائفتين ناس قليل
في الخندق فصح قول أبي سفيان
يصيب منا ونصيب منه وحينئذ
فلا دسيسة هنا في كلامه كما لا يخفى
والجملة تفسيرية لا محالة لها من
الاعراب (قال) هرقل (ما) وفي
بعض الأصول بما وفي نسخة في
(ذا) يأمركم أى ما الذى يأمركم به
وفيه دلالة على أن الرسول من شأنه
أن يأمر قومه قال أبو سفيان
(قلت بقول اعبدوا الله وحده)
فيه ان للأمر صبغة معروفة لانه

السنن وابن خزيمة وعلمه البخارى وفيه عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف قال ابن خزيمة
وأنا أبرأ من عهده لكن حسن الحديث غيره وقال الحافظ أيضا اسناده حسن والحديث
يدل على استحباب السؤال للصائم من غير تقييد بوقت دون وقت وهو يرد على الشافعى
قوله بالكراهة بعد الزوال للصائم مستدلا بحديث الخلوفاً الذى سبأى وقد نقل الترمذى
ان الشافعى قال لا بأس بالسؤال للصائم أول النهار وآخره واختاره جماعة من أصحابه منهم
أبو شامة وابن عبد السلام والنووى والمزنى قال ابن عبد السلام فى قواعد الكبرى
وقد فضل الشافعى يحمل الصائم مشقة رائحة الخلوفاً على إزالته بالسؤال مستدلاً بأن
نوابه أطيب من ريح المسك ولا يوافق الشافعى على ذلك إذ لا يلزم من ذكر نواب العمل ان
يكون أفضل من غيره لانه لا يلزم من ذكر الفضيلة حصول الرجحان بالافضالية لا ترى ان
الوتر عند الشافعى فى قوله الجدي أفضل من ركعتي الفجر مع قوله عليه السلام ركعتا
الفجر خير من الدنيا وما فيها وكم من عبادة قد أثنى الشارع عليها وذكروا فضيلتها وغيرها
أفضل منها وهذا من باب تراحم المصلحتين اللتين لا يمكن الجمع بينهما فان السؤال نوع
من التطهر المشروع لأجل الرب سبحانه لأن مخاطبة العظمة مع طهارة الافواه تعظيم
لا شك فيه ولأجله شرع السؤال وليس فى الخلوفاً تعظيم ولا اجلال فكيف يقال ان
فضيلة الخلوفاً تربي على تعظيم ذى الجلال بتطيب الافواه الى أن قال والذى ذكره
الشافعى رحمه الله يخصص للعام بمجرد الاستدلال المذكور والمعارض بما ذكرنا قال الحافظ
فى التلخيص استدلال أصحابنا بحديث خلوفاً فهم الصائم على كراهة الاستقبال بعد الزوال
لمن يكون صائماً فيه نظراً لكن فى رواية للدارقطنى عن أبي هريرة قال لك السؤال الى
العصر فاذا صليت فالله فأنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول خلوفاً فهم
الصائم الحديث قال وقد عارضه حديث عامر بن ربيعة يعنى حديث الباب وقال وفى
الباب حديث على اذا صمت فاستاكوا بالغداة ولا تستاكوا بالعشي فانه ليس من صائم
تيسر شفته بالعشي الا كانت له نوراً بين عينيه يوم القيامة أخرجه البيهقى قال الحافظ
واسناده ضعيف انتهى وقول أبي هريرة مع كونه لا يدل على المطلوب لأجدة فيه على ان
فيه عمر بن قيس وهو متروك وكذلك حديث على مع ضعفه لم يصرح فيه بالرفع فالحق انه
يستحب السؤال للصائم أول النهار وآخره وهو مذهب جمهور الأئمة (وعن عائشة

رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من خير خصال الصائم السؤال
رواه ابن ماجه قال البخارى وقال ابن عمر - - - - - أول النهار وآخره الحديث قال
فى التلخيص هو ضعيف ورواه ابو نعيم من طريقين آخرين عنها وروى النسائى
فى الكنى والعقيلي وابن حبان فى الضعفاء والبيهقى من طريق عاصم عن أنس يستاك
الصائم أول النهار وآخره برطب السؤال ويأبسه ورفعه وفيه ابراهيم بن بيطار
الحوارزى قال البيهقى انقربه ابراهيم بن بيطار ويقال ابراهيم بن عبد الرحمن قاضى

أثني بقوله اعبدوا الله في جواب ما يأمركم وهو من أحسن الأدلة في هذه المسئلة لأن أباسفيان من أهل اللسان وكذلك الراوي عنه ابن عباس بل هو من أفصحهم (ولا تشر كوابه شيئاً) بالواو وفي رواية المسئلة قلى بالسقاط الواو فتكون تأكيذا لقوله وحده وهذه الجملة من عطف المنفى على المنبت وعطف الخاص على العام على حد تنزل الملائكة والروح فان عبادته تعالى أعم من عدم الاشرار به (واتر كوا ما يقول آباؤكم) من عبادة الاصنام وغـيرها فهي كلمة جامعة لترك ما كانوا عليه في الجاهلية وانما ذكر الآباء تنبيها على عذرهم في مخالفتهم لان الآباء قدوة عند القريبين أي عبادة الاوثان والنصارى (ويأمرنا بالصلاة) المعهودة المفتحة بالتكبير والمختمة بالتسليم وفي نسخة بزياة الزكاة واقتران الصلاة بالزكاة معناد في الشرع وفي يأمرنا به بدقوله يقول اعبدوا الله اشارة الى أن المغالبة بين الامر من لما يترتب على مخالفتها اذ يخالف الاول كافر والثاني عاص (والصدق) وهو القول المطابق للواقع وفي رواية للموافق بالصدق بدل الصدق ويرجحها الباقية قال الحافظ ويقومها رواية الموافق في التفسير وبالزكاة وقد ثبت عنده من رواية أبي ذر عن شيخه الكشميهني والسر خسي الاقطن الصدق والصدق (والعفاف)

خوارزم وهو منكر الحديث وقال ابن حبان لا يصح ولا أصل له من حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا من حديث أنس وذكره ابن الجوزي في الموضوعات قال الحافظ قلت له شاهد من حديث معاذ رواه الطبراني في الكبير وقال احمد بن منيع في مسنده حدثنا الهيثم بن خارجة حدثنا يحيى بن حمزة عن النعمان بن المنذر عن عطاء وطاوس ومجاهد عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تسوك وهو صائم الحديث يدل على أن السؤال من خير خصال الصائم من غير فرق بين قبل الزوال وبعده وقد تقدم الكلام على ذلك في الحديث الاول (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك متفق عليه) الحديث له طرق وألفاظ ورواه مسلم من حديث أبي سعيد والبراز من حديث علي وابن حبان من حديث الحرث الاشعري وأحمد من حديث ابن مسعود والحسن بن سفيان من حديث جابر قوله خلوف بضم الخاء قال القاضي عياض قيدناه عن المتقنين بالضم وأكثرا الحديثين يقتضون خاؤه وهو خطأ وعده الخطابي في غلطات الحديثين وهو تغييراً لثمة الفم وقد استدل الشافعي بالحديث على كراهة الاستبالة بعد الزوال للصائم لانه ينيل الخلوف الذي هو أطيب عند الله من ريح المسك وهذا الاستدلال لا ينتهز لتخصيص الاحاديث القاضية باستحباب السؤال على العموم ولا على معارضة تلك الخصوصات وقد سبق الكلام على ذلك في حديث عامر بن ربيعة قال المصنف رحمه الله وبه احتج من كره السؤال للصائم بعد الزوال انتهى

• (باب سنن الفطرة) •

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمس من الفطرة الاستحداد والختان وقص الشارب وتقليم الاظفار ورواء الجماعة) قوله خمس من الفطرة قد تقدم الكلام فيه في أول أبواب السؤال والمراد بقوله خمس من الفطرة في حديث الباب ان هذه الاشياء اذا فعلت انصف فاعلمها بالفطرة التي فطر الله الهبادة عليها وحثهم عليها واستحبهم اليك ونوا على أكمل الصفات وأشرفها صورة وقد رذ البضاوي الفطرة في حديث الباب الى مجموع ما ورد في معناه مما تقدم فقال هي السنة القديمة التي اختارها الانبياء وافقت عليها الشرائع فكانهم أمر جلي يظنون عليها وسوغ الابتداء بالذكورة في قوله خمس انه صفة موصوف محذوف والتقدير خصال خمس ثم فسرها وأعلى الاضافة أي خمس خصال ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف والتقدير الذي شرع لكم خمس قوله الاستحداد هو حلق العانة سمي استحدادا لاستعمال الحديدية وهي الموسى وهو سنة بالاتفاق ويكون بالخلق والقصر والتمت والنورة قال النووي والافضل الحلق والمراد بالعانة الشعر فوق ذكرك الرجل وحواليه وكذلك الشعر الذي حول فرج المرأة ونقل عن أبي العباس بن مريج انه

بفتح العين أى الكف عن
المحارم وخوارم المسروقة
(والصلة) للارحام وهى كل ذى
رحم لا تخل منها حكمته لو فرضت
الاثنية مع الذكورة أو كل ذى
قربة والصحيح عمومها فى كل
ما أمر الله به أن يوصل كالصدقة
والبر والانعاش قال فى التوضيح
من تأمل ما استقرأه هرقل من
هذه الاوصاف تبين له حسن
ما استوصف أمره واستبرأه من
حاله ولله درهم من رجل ما كان
أعقله لو ساعدته المقادير بتخايد
ملكه والاتباع (فقال) هرقل
(لترجمان قل له) أى لابي سفيان
(سألتك عن) رتبة (نسبه)
فيكم أهو شريف أم لا (فذكرت
أنه فيكم ذو) أى صاحب (نسب)
شريف عظيم (فكذلك) بالفاء
والاربعة وكذلك (الرسول تبعث
فى) أشرف (نسب قومها)
الظاهر أن اخبار هرقل بالجزم
كان عن العلم المقرر عنده فى
الكتب السالفة (وسألتك هل
قال أحد) ولا يذرب اسقاط هل
(منكم) هذا القول (زاد فى
نسخة قبله) (فذكرت أن لا
قلت) أى فى نفسى وأطلق
على حديث النفس قولاً (لو كان
أحد قال هذا القول قبله لقات
رجل يأتى بقول قيل قبله) أى
يقترئ ولا يذعن الكشيمى
يتأبى (وسألتك هل كان من
آبائه من ملك) وللكشيمى من
ملك بفتح الميم (فذكرت أن لا
قلت) وللأصملى وابن عساكر

الشعر الثابت حول حلقة الدبر قال النووى فيحصل من مجموع هذا الاستصحاب حلق جميع
ما على القبل والدبر وحولهما انتهى وأقول الاستدلال كان فى اللغة حلق العانة كما
ذكره النووى فلا دليل على سنية حلق الشعر الثابت حول الدبر وإن كان الاحتلاق
بالحديد كما فى القاموس فلا شك أنه أعم من حلق العانة ولكنه وقع فى مسلم وغيره بدل
الاستعداد فى حديث عشر من الفطرة حلق العانة فيكون مبيهاً لاطلاق الاستعداد فى
حديث خمس من الفطرة فلا يتم دعوى سنية حلق شعر الدبر أو استحبابه بالبدليل ولم
نقف على حلق شعر الدبر من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ولا من فعل أحد من أصحابه قوله
والختان اختلف فى وجوبه وسماى الكلام عليه فى الباب الذى بعد هذا والختان
قطع جميع الجلدة التى تغطى الحشفة حتى تنكشف جميع الحشفة وفى المرأة قطع أدنى
جزء من الجلدة التى فى أعلى الفرج قوله وقص الشارب هو سنة بالاتفاق والقاص مخير
بين أن يتولى ذلك بنفسه أو بوليه غيره لحصول المقصود بخلاف الأبط والعانة وسماى
مقدار ما يقص منه فى باب أخذ الشارب قوله وتنف الأبط هو سنة بالاتفاق أيضاً قال
النووى والأفضل فيه التنف أن قوى عليه ويحصل أيضاً بالحلق والنورة وحكى عن
يونس بن عبد الأعلى قال دخلت على الشافعى وعنده المزين يحلق أبطه فقال الشافعى
علمت أن السنة التنف وإمكان لأقوى على الوجع ويستحب أن يبدأ بالأبط الأيمن
لحديث التيمم وفيه كان يعجبه التيمم فى تنعله وترجله وطهوره وفى شأنه كله وكذلك
يستحب أن يبدأ فى قص الشارب بالجانب الأيمن لهذا الحديث قوله تقليم الاظفار وقص
فى الرواية الآتية فى صحيح مسلم وغيره قص الاظفار هو سنة بالاتفاق أيضاً والتقليم
تنعيم من القلم وهو القطع قال النووى ويستحب أن يبدأ باليمين قبل الرجلين فيبدأ
بمسحبه يده اليمنى ثم الوسطى ثم المنيصرة ثم الأبهام ثم يعود إلى اليسرى فيبدأ
بمخصرها ثم ينيصرها إلى آخره ثم يعود إلى الرجل اليمنى فيبدأ بمخصرها ويختم بمخصر
اليسرى انتهى (وعن أنس بن مالك قال وقت لنا فى قص الشارب وتقليم الاظفار

وتنف الأبط وحلق العانة أن لا تترك أكثر من أربعين ليلة رواه مسلم وابن ماجه ورواه
أحمد والترمذى والنسائى وأبو داود وقالوا وقت لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قوله وقت لنا فى الرواية الأولى على البناء للمجهول وقد وقع خلاف فى علم الاصول
والاصطلاح هل هى صبغة رفع أو لا ولا أكثرانها صبغة رفع إلى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم لذا قالها الصحابى مثله قوله أمرنا بكذا ونهينا عن كذا وقد صرح فى الرواية الثانية
من حديث الباب بأن الوقت هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم فارتفع الاحتمال لكن
فى اسنادها صدقة بن موسى أبو المغيرة ويقال أبو محمد السالى البصرى الدقيق قال يحيى بن
معين ليس بشئ وقال مرة ضعيف وقال النسائى ضعيف وقال الترمذى ليس بالحافظ
وقال أبو حاتم الرازى لين الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به ليس بالقوى وقال أبو حاتم

والكشمير في فقلت (فلو) ولا يبي
الوقت لو (كان من آياته من
ملك قلت رجل يطلب ملك
أبيه) قال آييه بالافراد ليكون
أعذر في طلب الملك بخلاف ما لو
قال ملك آياته أو المراد بالاب
ما هو أعم من حقيقة نفسه ومجازه
نعم في سورة آل عمران آياته بالجمع
وإنما يقل هرقل فقلت الافي
هذين الموضعين لأن هذين
المقامين مقامان فـ **كرو** ونظر
بجـ **لاف** غيرهما من الـ **الاسـ** له
فإنهما مقامان فقل قال هرقل لابي
سـ **فيان** (وسألتك هل كنتم
تتممونه بالكذب قبل أن يقول
ما قال فذكرت أن لا فقد أعرف
انه لم يكن ليـ **ذر**) اللام فيه لام
الحدود لا لزمتها النبي وفائدتها
تأ كـ **يد** النبي فهو لم يكن الله
ليغفر لهم أي لم **يكن** ليـ **دع**
(الكذب على الناس) قبل أن
يظهر رسالته (ويكذب)
بالنصب (على الله) بعد
إظهارها (وسألتك أشرف
الناس اتبعوه أم ضعفاء هم
فذكرت أن ضعفاء هم اتبعوه
وهم أتباع الرسل) غالباً لأنهم
أهل الاستكانة لأهل
الاستكبار الذين أصروا على
الشقاق بغيا وحسداً كما في
جهل وأشياعه إلى أن أهلكتهم
الله تعالى وأنقذ بهـ **دحين** من
أراد سعادته منهم ويؤيد
استشهاده على ذلك قوله تعالى
قالوا أفؤمن لك واتبعك
الارذلون المنسيري بأنهم الضعفاء

ابن حبان كان شيخنا صالحا إلا ان الحديث لم يكن صناعته فكان اذا روى قلب الاخبار
حق خرج عن حد الاحتجاج به وقد أخرج الرواية الاولى في صحيح مسلم عن يحيى بن
يحيى وقتيبة كلاهما عن جعفر بن سليمان عن أبي عمران الجوني عن أنس بن مالك بذلك
اللفظ قال القاضي عياض قال العقيلي في حديث جعفر هذا نظر وقال أبو عمر بن عبد
البرلم يرويه الاجعفر بن سليمان وليس بحجة لسوء حفظه وكثرة غلطه قال النووي وقد
وثق كثير من الأئمة المتقدمين جعفر بن سليمان ويكنى في توثيقه احتجاج مسلم به وقد
تابعه غيره انتهى قوله أن لا تترك قال النووي معناه ترك الاحتجاج به أربعين لانه وقت
لهم الترك أربعين قال والختمارانه يضبط بالحاجة والطول فاذا طال حلق انتهى قلت
بل الختمارانه يضبط بالاربعة التي ضبط بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يجوز
تجاوزها ولا يعد مخالفا للسنة من ترك القص ونحوه بعد الطول الى انتهاء تلك الغاية
(وعن زكريا بن أبي زائدة عن مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير عن عائشة

رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشر من الفطرة قص

الشارب واعفاء اللحية والسواك واستنشاق الماء وقص الاظفار وغسل البراجم وتنف

الابط وحلق العانة واتقاص الماء يعني الاستنجاء قال زكريا قال مصعب ونسيت

العاشرة الا ان تكون المضمضة رواء أحد ومسلم والنسائي والترمذي الحديث أخرجه
أيضا أبو داود من حديث عمار وصححه ابن السكن قال الحافظ وهو معلول ورواه
الحاكم والبيهقي من حديث ابن عباس موقوفا في تفسير قوله تعالى واذا تبلى ابراهيم ربه
بكلمات قال خمس في الرأس وخمس في الجسد ذكره وقد تقدم الكلام على قص الشارب
والسواك وقص الاظفار وتنف الابط وحلق العانة قوله واعفاء اللحية اعفاء اللحية
توفيرها كما في القاموس وفي رواية للجاري وفروا اللحية وفي رواية أخرى لمسلم أرفوا
اللحية وهو معناه وكان من عادة الفرس قص اللحية فنهى الشارع عن ذلك وأمر
باعفائها قال القاضي عياض يكره حلق اللحية وقصها وتخريقها وأما الاخذ من
طولها وعرضها فحسن وتكره الشهرة في تعظيمها كما تكرر في قصها وجرحها وقد اختلف
الشافعي في ذلك فمنهم من لم يجد مجدا بل قال لا يتركها الى حد الشهرة وبأخذ منها أو كره مالك
طولها اجدا ومنهم من حد بما زاد على القبضة فيزال ومنهم من كره الاخذ منها الا في حج
أو عمرة قوله واستنشاق الماء سبأ في الكلام عليه في الرضوخ قوله وغسل البراجم هي
بفتح الباء الموحدة وبالجم جمع برجمة بضم الباء والجم وهي عقد الاصابع ومعاطفها
كها وغسلها سنة مستقلة ليست بواجبة قال العلماء ويلحق بالبراجم ما يجمع من الوسخ
في معاطف الاذن وقعر الصماخ فيزيله بالمسح ونحوه قوله واتقاص الماء هو بالقاف
والصاد المهملة وقد ذكر المصنف تفسيره بأنه الاستنجاء وكذلك فسره وكيع وقال
أبو عبيد وغيره معناه اتقاص البول بسبب استعمال الماء في غسل هذا كبره وقيل هو

على الصحيح قال هرقل لابي
سفيان (وسألتك أيزيدون أم
يتقصون فذكرت انهم يزيدون
وكذلك أمر الايمان) فانه
لا يزال في زيادة (حتى يتم)
بالأمور المعتبرة فيه من صلاة
وزكاة وصيام وغيرها ولهذا
نزل في آخر سنة صلى الله عليه
 وآله وسلم اليوم أكملت لكم
دينكم وأتممت عليكم نعمتي
ورضيت لكم الاسلام ديناً ومنه
ويأتي الله الآن بتم نوره قال
الحافظ في الفتح وكذا جرى
لاتباع النبي صلى الله عليه وآله
وسلم لم يزالوا في زيادة حتى كمل
بهم ما أراد الله من اظهار دينه
وتعام نعمته فله الحمد والمنة
انتهى أقول وكذا وقع لاهل
الحديث النبوي فانهم لا يزالون
يزيدون في أقطار الارض
وأصهارها على قوة أو ضعف
حتى ظهر بهم الحق من الباطل
وامتاز التحقيق الحقيقي بالاتباع
من التقليد المبني على الابتداع
وقله الحمد (وسألتك أيزيدون أم
سخطه لديه بعد أن يدخل فيه
فذكرت أن لا وكذلك الايمان
حين) بالتمون وفي بعض النسخ
حتى وفي آل عمران وكذلك
الايمان اذا خالط قال في الفتح
وهو يرجح ان رواية حتى وهم
والصواب حين وهو رواية
الاكثر (تخالط) بالتاء (بشاشته
القلوب) اي بشاشة الايمان
القلوب التي تدخل فيها والعموى
والمستعمل يخالط بالياء وبشاشته

الاتصاح وقد جاء في رواية بدل الاتصاح والاتصاح نضع الفرج بماه قليل
بعد الوضوء لينفي عنه الوسواس وذكر ابن الاثير انه روى اتصاح بالفاء والصاد المهملة
وقال في فصل الفاء قيل الصواب انه بالفاء قال والمراد نضعه على الذكركم قولهم لنضع
الدم القليل نقصة وجمعها نقض قال النووي وهذا نقله شاذ قوله ونسبت الهاشمية
الا ان تكون المضمضة هذا شأنه قال القاضي عياض ولعلها الختان المذكور مع
الخمس الاولى قال النووي وهو أولى وسيأتي الكلام على المضمضة في الوضوء وقد
استدل الرافعي بالحديث على أن المضمضة والاستنشاق سنة وروى الحديث بلفظ عشر
من السنة وردته الحافظ في التلخيص بأن لفظ الحديث عشر من الفطرة قال بل ولو ورد
بلفظ من السنة لم ينتمض دليل على عدم الوجوب لان المراد به السنة أي الطريقة
لا السنة بالمعنى الاصطلاحي الاصولي قال وفي الباب عن ابن عباس مرفوعاً المضمضة
والاستنشاق سنة رواه الدارقطني وهو ضعيف

• (باب الختان) •

(عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اختن ابراهيم خليل
الرحمن بعد ما أتت عليه ثمانون سنة واختن بالقدم متفق عليه الا ان مسالم يذكر
السنين) قوله الختان بكسر الميم وتخفيف المنة مصدر ختن أي قطع والختن بفتح الخ
سكون قطع بعض شئ من عضو مخصوص والاختن اسم لفعل الختان
والموضع الختان كما في حديث عائشة اذا التقى الختانان قال الماوردي ختان الذكركم قطع
الجلدة التي تغطي الحشفة والمستحب ان تستوعب من أصلها عند أول الحشفة وأقل
ما يجزئ أن لا يبقى منها ما يفتش به وقال امام الحرمين المستحق في الرجال قطع القلفة
وهي الجلدة التي تغطي الحشفة حتى لا يبقى من الجلدة شئ يتدلى وقال ابن الصباغ حتى
تتكشف جميع الحشفة وقال ابن كنج فيما نقله الرافعي يتأذى الواجب بقطع شئ مما فوق
الحشفة وان قل بشرط ان يستوعب القطع تدوير رأسه قال النووي وهو شاذ والاول
هو المعتمد قال الامام والمستحق من ختان المرأة ما ينطق عليه الاسم وقال الماوردي
ختانها قطع جلدة تكون في أعلى فرجها فوق مدخل الذكركم كالنواة أو كعزف الديك
والواجب قطع الجلدة المستعملة منه دون استئصاله قال النووي ويسمى ختان الرجل
اعذاراً بهذا المعجمة وختان المرأة خنضاً بخاء وضاد معجمتين وقال أبو شامة كلام أهل
اللغة يقتضى تسمية الكل اعذاراً والخفض يختص بالنساء قال أبو عبيد عذرت
الجارية والغلام وأعذرتهم ما ختنتم ما رزنا ومعنى قال الجوهرى والاكثر
خفض الجارية قال وترزعه العرب أن الولد اذا ولد في القمر اتسعت قلفته فصار كالختن
وقد استحب جماعة من العلماء فيمن ولد ختنوا ان يمر بالموسى على موضع الختان من غير
قطع قال أبو شامة وغالب من يكون كذلك لا يكون ختانه تاماً بل يظهر طرف الحشفة

بالنصب والقلوب بالجر على
 الاضافة اى يخالط الايمان
 انشراح الصدور والفرح
 والسرور وزاد المصنف في
 الايمان لا يخطئه أحد وزاد
 ابن السكن يزاد به عجباً وفرحاً
 وفي رواية ابن اسحق وكذلك
 حلاوة الايمان لا تدخل قلباً
 فتخرج منه (وسألتك هل يغدر
 فذكرت ان لا وكذلك الرسل
 لا تغدر) لانها لا تطلب حظ
 الدنيا الذي لا يبالي طالبه بالغدر
 بخلاف من طاب الآخرة ولم
 يعرج هرقل على المدينة التي
 دسها أبو سفيان كما تقدم
 (وسألتك بما يأمركم فذكرت
 انه يأمركم) ذكر ذلك بالاختصار
 لانه ليس في كلام أبي سفيان
 ذكر الامر بل صيغته (ان تعبدوا
 الله وحده ولا تشركوا به شيئاً
 وانه ينهىكم عن عبادة
 الاوثان) جمع وثن وهو الصنم
 واستفاده هرقل من قوله ولا
 تشركوا به شيئاً واتركوا ما يقول
 آباءكم لان مقولهم الامر بعبادة
 الاوثان (و) انه يأمركم بالصلاة
 والصدق والعفاف) وسقط من
 هذه الرواية ايراد تقرير السؤال
 العاشر والذي بعده وجوابه
 وقد ثبت الجميع في رواية
 المؤلف في الجهاد ثم قال هرقل
 لابي سفيان (فان كان ما تقول
 حقاً) لان الخبر يحتمل الصدق
 والكذب (فسمكت) أى النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم (موضع
 قدمي هاتين) أرض بيت المقدس

فان كان كذلك وجب تكميله قوله بالقدم بفتح القاف وضم الدال وتخفيفهما آله
 التجارة وقيل اسم الموضع الذي اختتن فيه ابراهيم وهو الذي في القاموس يقال بل
 قد ذكره في باب فضل ابراهيم الخليل من رواية ابي هريرة مع ذكر السنين وأورد
 المصنف الحديث في هذا الباب للاستدلال به على أن مدة الختان لا تختص بوقت معين
 وهو مذهب الجمهور وليس بواجب في حال الصغر والشافعية وجه انه يجب على الولي أن
 يختن الصغير قبل بلوغه ويرده حديث ابن عباس الآتي ولهم أيضاً وجه أنه يحرم قبل عشر
 سنين ويرده حديث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ختن الحسن والحسين يوم السابع من
 ولادتهما أخرجه الحاكم والبيهقي من حديث عائشة وأخرجه البيهقي من حديث جابر
 قال النووي بعد أن ذكر هذين الوجهين وإذا قلنا بالصحيح استحب أن يختن في اليوم
 السابع من ولادته وهل يحسب يوم الولادة من السبع أو يكون سبعة سواء فيه وجهان
 أظهرهما استحباب انتهى واختلف في وجوب الختان فروى الامام يحيى عن العترة
 والشافعية وكثير من العلماء انه واجب في حق الرجال والنساء وعند مالك وأبي حنيفة
 والمرضى قال النووي وهو قول أكثر العلماء انه سنة فيهما وقال الناصر والامام يحيى
 انه واجب في الرجال لا النساء احتج الاولون بما سمي من حديث عقيم بلفظ ألق عنك
 شعركم وكفر واختن وهو لا ينفذ للعجبة لما فيه من المقال الذي سمينه هنالك
 وبحديث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أسلم فليختن وقد ذكره
 الحافظ في التلخيص ولم يضعفه وتعقب بقول ابن المنذر ليس في الختان خبر يرجع اليه
 ولا سنة تتبع وبحديث أم عطية وكانت خافضة بلفظ اشهى ولا تنهكى عند الحاكم
 والطبراني والبيهقي وأبي نعيم من حديث الضحالك بن قيس وقد اختلف فيه على عبد الملك
 ابن عمير فقيل عنه عن الضحالك وقيل عنه عن عطية القرظي رواه أبو نعيم وقيل عنه عن
 أم عطية رواه أبو داود في السنن وأعله بمحمد بن حسان فقال انه مجبول ضعيف وتبعه
 ابن عدى في تهجيله والبيهقي وخالفهم عبد القتي بن سعيد فقال هو محمد بن سعيد المصلوب
 في الرندقة ورواه ابن عدى من حديث سالم بن عبد الله بن عمرو البزار من حديث نافع
 كلاهما عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً بلفظ يا نساء الانصار اختصين نغمساوا واخففن ولا
 تنهكن واياكن وكثران النعم قال الحافظ وفي اسناد أبي نعيم منديل بن علي وهو ضعيف
 وفي اسناد ابن عدى خالد بن عمرو القرشي وهو أضعف من منديل ورواه الطبراني وابن
 عدى من حديث أنس بن مالك حديث أبي داود قال ابن عدى تفرد به زائدة وهو منكره قاله
 البخاري عن ثابت وقال الطبراني تفرد به محمد بن سلام واحتج القائلون بأنه سنة بحديث
 الختان سنة في الرجال مكرمة في النساء رواه أحمد والبيهقي من حديث الجراح بن ارطاة
 عن أبي المليح بن اسامة عن أبيه والجراح مدلس وقد اضطرب فيه قتادة رواه هكذا وتارة
 رواه بن زيادة شداد بن أوس بعد والد أبي المليح أخرجه ابن أبي شيبة وابن أبي حاتم في

الاشياء التي سأل عنها هرفل
ليست قاطعة على النبوة الا انه
يحتفل انها كانت عنده علامات
على هذا النبي بعينه لانه قال
به ذلك (وقد كنت أعلم انه)
أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(خارج) وما أورده احتمال الجزم
به ابن بطال وهو ظاهر وفي رواية
سورة آل عمران فان كان
ماة قول حقا فانه نبي وفي الجهاد
وهذه صفة نبي ووقع في أمالي
الحسامي عن أبي سفيان ان
صاحب بصري أخذ وناسا
معه في تجارة فذكر القصة
مختصرة دون الكتاب وزاد في
آخرها قال فأخبرني هل تعرف
صورته اذا رأيته قلت نعم قال
فأدخلت كنيسة لهم فيها
الصور فلم أراه ثم أدخلت أخرى
فاذا أنا بصورة محمد وصورة أبي
بكر (لم) بأسقاط الواو وابن
عساكر في نسخة ولم (أ) كن أظن
انه منكم) أي من قريش أو
من العرب (فلو أني أعلم أي)
وسقطت أي الاولى في نسخة
ولابي الوقت أني (أخلص)
بضم اللام أي أصل يقال خُص
الى كذا أي وصل (اليه)
لتجسمت) بالحليم والشين
المجهمة أي لتكلفت الوصول
اليه وهذا يدل على انه كان
يتحقق أنه لا يسلم من القتل ان
هاجر الى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم واستفاد ذلك بالتجربة
كفي قصة ضغاطر الذي أظهرهم

العلل والطبراني في الكبير ونارة رواه عن مكحول عن أبي أيوب أخرجه أحمد وذاكره ابن
أبي حاتم في العلل وحكى عن أبيه انه خطأ من حجاج أو من الراوي عنه وهو عبد الواحد
ابن زياد وقال البيهقي هو ضعيف منقطع وقال ابن عبد البر في التمهيد هذا الحديث يدور
على حجاج بن ارطاة وليس عن يحيى به قال الحافظ وله طريق أخرى من غير رواية حجاج
فقد رواه الطبراني في الكبير والبيهقي من حديث ابن عباس مرفوعا وضعفه البيهقي في
السنن وقال في المعرفة لا يصح رفعه وهو من رواية الوليد بن أبي ثوبان عن ابن عجلان
عن عكرمة عنه ورواه موثقون الا ان فيه تدليسا أه ومع كون الحديث لا يصلح
للاختصاص لا حجة فيه على المطلوب لان اللفظة السنة في لسان الشارع أعم من السنة في
اصطلاح الأصوليين واحتج المفسلون لجوبه على الرجال بصحح القول الاول واعدم
جوبه على النساء بما في الحديث الذي احتج به أهل القول الثاني من قوله مكرمة في
النساء والحق انه لم يقدّم دليل صحيح يدل على الوجوب والمتيقن السنة كما في حديث خمس
من الفطرة ونحوه والواجب الوقوف على المتيقن الى أن يقوم ما يوجب الانتقال عنه
قال البيهقي أحسن الحجج أن يحتج بحديث أبي هريرة المذكور في الباب ان ابراهيم
اختتن وهو ابن ثمانين سنة وقد قال الله تعالى ثم أوحينا اليك أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا
وصح عن ابن عباس ان الكلمات التي ابتلى بها ابراهيم فأتهم هن خصال الفطرة
ومنهن الختان والابتلاء غالباً بما يعجب عما يكون واجبا وتذهب بأنه لا يلزم ما ذكره الا ان
كان ابراهيم فعلة على سبيل الوجوب فانه من الجائز أن يكون فعلة على سبيل الندب
فيحصل امتثال الامر باتباعه على وفق ما فعل وقد تقر بأن الافعال لا تدل على الوجوب
وأضاف باقي الكلمات العشر ليست واجبة وقال الماوردي ان ابراهيم لا يفعل ذلك في
مثل سنه الا عن أمر من الله والحاصل أن الاستدلال بفعل ابراهيم على الوجوب
يتوقف على انه كان عليه واجبا فان ثبت ذلك استقام الاستدلال (وعن سعيد بن جبير
قال سئل ابن عباس من أنت حين قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنا يومئذ
محتون وكانوا لا يختنون الرجل حتى يدرك رواه البخاري) قوله حتى يدرك الادراك في
أصل اللغة بلوغ الشيء وقته وأراد به ههنا البلوغ والحديث يدل على ما سبقناه من أن
الختان غير مختص بوقت معين وقد تقدم الكلام فيه في الحديث الذي قبله ومن فوائد
هذا الحديث أن ابن عباس كان عند موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سن البلوغ
وساقي ذكر الاختلاف في عمره عند موت النبي صلى الله عليه وسلم في باب ما يقطع الصلاة
بروره من أبواب السترية (وعن ابن جريج قال أخبرني عن عثيمين بن كليب عن أبيه عن
جدته انه جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال قد أسلمت قال أنت عندك شعرك الكفر
يقول اخلق قال وأخبرني آخر معه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا خير ألقى عندك
شعر الكفر واختنن رواه أحمد وأبو داود) وأخرجه أيضا الطبراني وابن عدي والبيهقي

اسلامه فقتلوه (لقاه) على

ما فيه من المشقة وهذا التجشم كما قاله ابن بطال هو الهجرة وقد كانت فريضة قبل الفتح على كل مسلم وفي مرسل ابن اسحق عن بعض أهل العلم ان هرقل قال ويحك والله اني لا اعلم انه نبي مرسل ولكني أخاف الروم على نفسي ولولا ذلك لانهته ونفوه عند الطبراني بسند ضعيف فقد خاف هرقل على نفسه أن يقتله الروم كما جرى لغيره وخطي عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم الا اني أسلم تسلم فلو جعل الجزاء على عومه في الدارين لاسلم لو أسلم من كل ما يخافه ولكن التوفيق بيد الله تعالى (ولو كنت عنده) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (لغسلت عن قدميه) قاله مبالغة في الخدمة وفي باب دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم الناس الى الاسلام والنبوة ولو كنت عنده لغسلت قدميه وفي رواية عن عبد الله ابن شداد عن أبي سفيان لوعات أنه هو لمشيئت اليه حتى أقبل رأسه وأغسل قدميه وهي تدل على أنه كان بقي عنده بعض شرك وزاد فيها واقدر أيت جهته يصادر عرقها من كرب الصمغية يعني لما قرئ عليه الكتاب أي كتاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتثنية قدميه رواية أبي ذر والوقت وابن عساكر والاصيلي وفي رواية قدميه بالافراد وفي اقتصاره على ذكر القديمين

قال الحافظ وفيه انقطاع وعثم وأبوه مجهولان قاله ابن القطان وقال عبيد ان هو عثم ابن كثير بن كليب والاصحابي هو كليب وانما نسب عثم في الاسناد الى جدته وقد وقع مبينا في رواية الواقدي أخرجه ابن منده في المعرفة وقال ابن عدي الذي أخبر ابن جرير به هو ابراهيم بن أبي يحيى وعثم بضم العين المهملة ثم تاء مثلثة بالقطر التصغير والحديث استدله من قال بوجوب الختان لما فيه من لفظ الامر به وقد تقدم الكلام عليه * (فائدة) * اختلاف في ختان الخنثى فقيل يجب ختانه في فرجه قبل البلوغ وقيل لا يجوز حتى يتبين وهو الاظهر قاله النووي وأما من له ذكران فان كانا عاملين وجب ختانهما وان كان أحدهما عاملا دون الآخر خنثى وإذا مات انسان قبل أن يختن فلا صحاب الشافعي ثلاثة أوجه الصحيح المشهور ولا يختن كبيرا كان أو صغيرا والثاني يختن والثالث يختن الكبير دون الصغير

* (باب أخذ الشارب واحفاء اللعبة) *

(عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يأخذ من شارب فليس منا رواه أحمد والنسائي والترمذي وقال حديث صحيح وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم جزوا الشوارب وأرخوا اللحي خالفوا الجحوس رواه أحمد ومسلم وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خالفوا المشركين وفروا اللحي واحفوا الشوارب متفق عليه زاد البخاري وكان ابن عراذنج أو أعمر قبض على لحيته فما فضل أخذه) الكلام على ألفاظ هذه الاحاديث قد تقدم في باب سنن الفطرة وقد اختلف الناس في حذم ما يقص من الشارب وقد ذهب كثير من السلف الى استئصاله وحلقه لظاهر قوله احفوا وانهم كوا وهو قول الكوفيين وذهب كثير منهم الى منع الحلق والاستئصال واية ذهب مالك وكان يرى تأديب من حلقه وروى عنه ابن القاسم انه قال احفاء الشارب مثله قال النووي المختار انه يقص حتى يبدو طرف الشفة ولا يحفيه من أصله قال وأما رواية احفوا الشوارب فعناها احفوا أطراف الشفتين وكذلك قال مالك في الموطأ يؤخذ من الشارب حتى يبدو أطراف الشفة قال ابن القيم وأما أبو حنيفة وزفر وأبو يوسف ومحمد فكان مذهبهم في شعر الرأس والشوارب ان الاحفاء أفضل من التقصير وذكر بعض المالكية عن الشافعي ان مذهبه كذهب أبي حنيفة في حلق الشارب قال الطحاوي ولم أجده عن الشافعي شيئا منصوصا في هذا وأصحابه الذين رأواهم المزن والربيع كانا يصفيان شواربهما ويدلي ذلك انهما أخذاه عن الشافعي وروى الاثر عن الامام أحمد انه كان يحق شارب احفاء شديدا وسمعه يسأل عن السنة في احفاء الشارب فقال يحق وقال حنبل قبل لابي عبد الله ترى للرجل يأخذ شارب ويحفيه أم كيف يأخذ قال ان احفاء فلا بأس وان أخذ قصا فلا بأس وقال أبو محمد في المغني هو مخير بين أن يحفيه وبين أن يقصه وقد روى النووي في شرح مسلم

وصل اليه سالما لا ولاية ولا منصب وانما يطلب ما يحصل له به البركة قال أبو سفيان (ثم دعا) هرقل بكتاب رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أي من وكل ذلك اليه وله هذا عدى الكتاب بالباء كذا قرره في الفتح وقال العيني الاحسن أن يقال ثم دعا من أتى بكتاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجوز زياده الباء أي دعا الكتاب على سبيل المجاز أو تمنى دعا معنى طلب (الذي بعث به دحية) بكسر الدال وفتحها ابن خليفه الكجبي صحابي جليل كان من أحسن الناس وجها وأسلم قديما يقال الدحية الرئيس بالغة الجن ومات دحية في خلافة معاوية ولا بوى ذر والوقت وابن عساکر بعث به مع دحية وكان في آخر سنة ست بعد أن رجع من الحديبية وكان وصوله الى هرقل في المحرم سنة سبع قاله الواقدي (الى عظيم بصرى) بضم الموحدة مقصورا مدينة حوران أي أميرها الحرث ابن أبي شمر الغساني (قد فعه الى هرقل) فيه مجاز لانه أرسل به اليه صحبة عدى بن حاتم كافي رواية ابن السكن في الصحابة وكان عدى اذ ذاك نصرانيا فوصل به هو ودحية معا فقرأ هرقل بنفسه أو التبرجان بأمره وفي مرسل محمد بن كعب القرظي عند الواقدي في هذه القصة فدعا الترحمان الذي نقه أ

عن بعض العلماء انه ذهب الى التخصير بين الامرين الاحفاء وعدمه وروى الطحاوي الاحفاء عن جماعة من الصحابة أبي سعيد وأبي أسيد ورافع بن خديج وسهل بن سعد وعبد الله بن عمرو وجابر وأبي هريرة قال ابن القيم واحتج من لم يرافع الشارب بحديث عائشة وأبي هريرة المرفوعين عشرين من الفطرة فذكر منها قص الشارب وفي حديث أبي هريرة أن الفطرة خمس وذكر منها قص الشارب واحتج المحققون بأحاديث الامر بالاحفاء وهي صحيحة وبحديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يحني شاربہ انتهى والاحفاء ليس كما ذكره النووي من أن معناه أحفوا ما طال عن الشفتين بل الاحفاء الاستئصال كما في الصحاح والقاموس والكشاف وسائر كتب اللغة ورواية القص لا تنافي لان القص قد يكون على جهة الاحفاء وقد لا يكون ورواية الاحفاء معينة لما مراد وكذلك حديث الباب الذي فيه من لم يأخذ من شاربہ فليس منا لا يعارض رواية الاحفاء لان فيها زيادة يتعين المصير اليها ولو فرض التعارض من كل وجه لكانت رواية الاحفاء أرجح لانها في الصحيحين وروى الطحاوي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ من شارب المغيرة على سوا كذا قال وهذا لا يكون معه احفاء ويحجب عنه بأنه محتمل ودعوى أنه لا يكون معه احفاء ممنوعة وهو ان صح كما ذكر لا يعارض تلك الاقوال منه صلى الله عليه وآله وسلم قوله وأرخوا للحي قال النووي هو بقطع الهمزة والخاء المجعومة ومعناه اتركوا ولا تعترضوا لها بتغيير قال القاضي عياض وقع في رواية الاكثرين بالخاء المجعومة ووقع عند ابن ماجة أن رجوا بالحييم قيل هو بمعنى الاول وأصله أرجئوا بالهمزة فحذفت بحذف او ومعناه أخروها وتركوها قوله وفروا للحي هي إحدى الروايات وقد حصل من مجموع الاحاديث خمس روايات اعقوا وأوفوا وأرخوا وأرجوا وفروا ومعناها كلها تركوها على حالها قال ابن السكيت وغيره يقال في جمع اللعبة على ولحي بكسر اللام وضمهما الغتان والكسر أفصح قوله خالفوا الجحوس قد سبق انه كان من عادة الفرس قص اللحية فنهى الشرع عن ذلك قوله فما فضل بضم الفاء والضاد المجعومة ويجوز كسر الضاد كعلم والانشهر الفتح وقد استدل بذلك بعض أهل العلم والروايات المرفوعة لرده وليكنه قد أخرج الترمذي من حديث عرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأخذ من لحيته من عرضها وطولها وقال غريب قال سمعت محمد بن اسمعيل يعني البخاري يقول عرو بن هرون يعني المذكوري استاده مقارب الحديث لا أعرف له حديثا ليس له أصل أو قال يتفرد به الا هذا الحديث لا يعرفه الا من حديثه انتهى وقال في التقريب انه متروك وكان حافظا من كبار التاسعة انتهى فعلى هذا انما لا تقوم بالحديث حجة (فائدة) قال النووي وقد ذكر العلماء في اللحية عشر خصال مكروهة بعضهم أشد من بعض الخضب بالسواد لا لغرض الجهاد والخضب بالصفرة تشبها بالصالحين لا لتباعد السنة وتبييضها بالكبريب أو غيره

بالعربية فقراء (فأذا فيه بسم الله الرحمن الرحيم) فيه استحباب تصدير الكتب بالجملة وإن كان المبعوث اليه كافرا فان قلت قدم سليمان اسمه على البسملة يقال انه انما ابتداء بها وكتب اسمه عنوانا بعد ختمه لان بالمقيس انما عرفت كونه من سليمان بقراءة عنوانه المعهود ولذلك قالت انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم فالتقديم واقع في حكاية الحال (من محمد) فيه ان السنة أن يبدأ الكتاب بنفسه وهو قول الجمهور بل حكى فيه النحاس اجماع الصحابة والحق اثبات الخلاف وفيه ان من لا يبدأ الغاية تأتي من غير الزمان والمكان كذا قاله أبو حيان والظاهر انه هنا لم يخرج عن ذلك لكن بارة كتاب مجاز (عبد الله ورسوله) وصف نفسه الشريعة بالعبودية تعريضا لطلان قول النصارى في المسيح انه ابن الله لان الرسل مستوون في انهم عباد الله ولا يصلي وابن عساكر من محمد ابن عبد الله ورسول الله (الى هرقل عظيم) أهل (الروم) أي الماعظم عندهم وصفه بذلك المصداق التأليف وعدل عن ذكره بالملائكة أو الامرة ليكون معز ولا يجهلهم الاسلام ذكر المديني ان القاري لما قرأ من محمد رسول الله غضب اخوه هرقل واجتذب الكتاب فقال له هرقل مالك فقال لانه بدأ بنفسه وسمك صاحب الروم

استعمل الالشيخوخة لاجل الرياسة والتعظيم واهلهم الى المشايخ وتنفها اول طلوعها ايشار للمرودة وحسن الصورة وتنف الثيب وتصفية طاقة فوق طاقة تصنعها لتستحسنه النساء وغيرهن والزيادة فيها والنقص منها بالزيادة في شعر العذارين من المصداغين أو أخذ بعض العذارى في حلق الرأس وتنف جانبي العنقة وغير ذلك وتسير يحاكي تصنع لاجل الناس وتر كهاشعة منتقشة اظهار الزهادة وقلة المبالاة بنفسه هذه عشر والحادية عشرة عقدها ووضفها والثانية عشرة حلقها الا اذا نبت للمرأة الحية فيستحب لها حلقها

• (باب كراهة تنف الثيب) •

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تنفقوا الثيب فانه نور الملم لم يمسلم يشيب شيبة في الاسلام الا كتب الله له بها سنة ورفعه به ادرجة وخط عنه به اخطيئة رواه أحمد وأبو داود) وأخرجه أيضا الترمذي وقال حسن واللساني وابن ماجه وابن حبان في صحيحه وقد أخرج مسلم في الصحيح من حديث قتادة عن أنس بن مالك قال كان كره أن ينفق الرجل الشعرة البيضاء من رأسه ولحيته وفي رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مقال معروف عند المحدثين والحديث يدل على تحريم تنف الثيب لانه مقتضى النهي حقيقة عند المحققين وقد ذهبت الشافعية والمالكية والحنابلة وغيرهم الى كراهة ذلك لهذا الحديث ولما أخرجه الخلال في جامعه عن طارق ابن حبيب ان رجلا أخذ من شارب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرأى شيبة في لحيته فأهوى بيده اليها أخذها فأمسك صلى الله عليه وآله وسلم بيده وقال من شاب شيبة في الاسلام كانت له نورا يوم القيامة ولما أخرجه البزار والطبراني عن فضالة بن عبيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من شاب شيبة في الاسلام كانت له نورا يوم القيامة فقال له رجل عند ذلك فان رجلا يفتقون الثيب فقال من شاء فليفتق نوره قال النووي لو قيل يحرم التنف للنهي الصحيح لم يبعد قال ولا فرق بين تنفه من اللحية والرأس والشارب والحاجب والعذارى والرجل والمرأة قوله فانه نور المسلم في تعليقه بأنه نور المسلم ترغيب بليغ في ابقائه وترك التعرض لازالته وتعليقه بقوله ما من مسلم يشيب شيبة في الاسلام والنصريح بكتب الحسنة ورفع الدرجة وخط الخطيئة نداء بشرف الثيب وأهله وانه من أسباب كثرة الاجور وابعاء الى أن الرغوب عنه بشفه رغوب عن الثوبية العظيمة وقد أخرج الترمذي من حديث كعب ابن حرة وحسنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من شاب شيبة في الاسلام كانت له نورا يوم القيامة وأخرجه بهذا اللفظ من حديث عمرو بن عتبة وقال حسن صحيح غريب

• (باب تغيير الثيب بالخنا والكتم ونحوهما وكراهة السواد) •

بالكلمة الداعية اليه وهي
 شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا
 رسول الله والباء جمع على الى أي
 أدعوك اليه وفي الفتح الدعاية
 من قولك دع ايدعو دعاية فهو
 شكايه شكوك وشكايه (أسلم) بكسر
 اللام (تسلم) بقفحه او هذا غاية
 الاختصار ونهاية الإيجاز في
 البلاغ وفيه نوع من البدع وهو
 الجنس الاشتقاق وهو ان يرجع
 اللفظان في الاشتقاق الى أصل
 واحد (يؤنك الله أجرك مرتين)
 بالجزم في الاول على الامر وفي
 الثاني جواب له والثالث بحذف
 حرف العلة جواب ثان له أيضا
 أو بدل منه واعطاء الاجر
 مرتين ليكون مؤمنا بنبيه ثم
 آمن بمحمد صلى الله عليه وآله
 وسلم أو من جهة ان اسلامه
 يكون سببا لاسلام اتباعه وعند
 المراف في الجهاد أسلم تسلم
 وأسلم يتكرر أسلم مع زيادة الواو
 في الثانية فيكون الامر الاول
 للدخول في الاسلام والثاني
 للدوام عليه على حديثيهم الذين
 آمنوا وآمنوا بالله ورسوله كما في
 الفتح وعورض بان الآية في
 حق المنافقين أي يأثم الذين
 آمنوا نفاقا آمنوا اخلاصا
 واجيب بأنه قول مجاهد وقال
 ابن عباس في مؤمن أي أهل الكتاب
 وقال جماعة من المفسرين
 خطاب للمؤمنين وتأويل آمنوا
 بالله فمواودموا وابتوا على
 إيمانكم واستنبط البلقيني
 من هذه الجمل أن كل من دان

روى ذلك عن عثمان والحسين ابني علي وعقبة بن عامر وابن سيرين وأبي بردة
 وآخرين قال الطبري الصواب ان الاحاديث الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بتغيير الشيب والنهي عنه كاهما صحيحة وليس فيها تناقض بل الامر بالتغيير لمن شيبه
 كشيب أبي خافة والنهي لمن له شبط فقط قال واختلاف السلف في فعل الامرين بحسب
 اختلاف أحوالهم في ذلك مع ان الامر والنهي في ذلك ليس لاجوب بالاجماع ولهذالم
 يكره بعضهم على بعض (وعن محمد بن سيرين قال سئل أنس بن مالك عن خضاب رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن شاب الا يسيرا
 ولكن أبا بكر وعمر بعده خضبا بالخناء والكتم متفق عليه وزاد أحمد قال وجاء أبو بكر
 بابي خافة الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة يحمله حتى وضعه بين يدي
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكر
 لو أقررت الشيخ في بيته لا يتناه بكرمه لا يكر فأسلم ولحيته ورأسه كالغمامة بيضا فقال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غيروهما وجنبوه السواد) قصة أبي خافة قد تقدم
 الكلام عليها وفي هذه الرواية زيادة الامر بتغيير بياض اللحية وحديث أنس وانكاره
 لخضاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعارضه ما سياتي من حديث ابن عمر ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم كان يصقر لحيته بالورس والزعفران وما سبق من حديثه انه كان
 يصبغ بالصفرة وما في الصحيحين وان كان أرجح مما كان خارجا عنهم ولكن عدم علم
 أنس بوقوع الخضاب منه صلى الله عليه وآله وسلم لا يستلزم العدم ورواية من أثبت
 أولى من روايته لان غاية ما في روايته انه لم يعلم وقد علم غيره وأيضاً قد ثبت في صحيح البخاري
 ما يدل على اختضابه كما سياتي على انه لو فرض عدم ثبوت اختضابه لما كان قادحا في سنبة
 الخضاب لو روي الارشاد اليها قولاً في الاحاديث الصحيحة قال ابن القيم واختلف الصحابة
 في خضابه صلى الله عليه وآله وسلم فقال أنس لم يخضب وقال أبو هريرة خضب وقد روى
 حماد بن سلمة عن حميد عن أنس قال رأيت شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مخضوبا
 قال حماد وأخبرني عبد الله بن محمد بن عقيل قال رأيت شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم عند أنس بن مالك مخضوبا وقالت طائفة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم مما يكثر الطيب قد أجمروا شعره فكان يظن مخضوبا ولم يخضب انتهى وقد أثبت
 اختضابه صلى الله عليه وآله وسلم مع ابن عمر أبو رمنة كما سياتي قوله الكتم في القاموس
 والكتم محركة والكتمان بالضم نبت يخلط بالخناء ويخضب به الشعر انتهى وهو النبت
 المعروف بالوسمة يعني ورق النبل وفي كتب الطب انه نبت من نبت الجبال ورقه كورق
 الأسس يخضب به مدقوقا (وعن عثمان بن عبد الله بن موهب قال دخلنا على ام سلمة
 فخرجت اليها من شعر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاذا هو مخضوب بالخناء والكتم
 واه أحمد وابن ماجه والبخاري وليذكر بالخناء والكتم وعن نافع عن ابن عمر ان النبي

بدن أهل الكتاب كان في حكمهم في المناكحة والذباح لان هرقل وقومه ليسوا من بني اسرائيل وهم ممن دخل في النصرانية بعد التبديل وقد قال له ولقومه يا أهل الكتاب خذوا فإلن خص ذلك بالاسرائيليين أو بمن علم ان ملته ممن دخل في اليهودية أو النصرانية قبل التبديل والله أعلم (فان نويت) أي أعرضت عن الاسلام (فان عليك) مع اثنت (اثم البريسين) بضم الباء المهملة وتشديد الراءتين الاولى مفتوحة والثانية ساكنة بينهما راء مكسورة ثم من مكسورة ثم تحية ساكنة ثم نون جمع بريس على وزن كرم وفي رواية الاريسين وفي اخرى البريسين جمع بريس وهي التي في الفرع كاصوله عن الاربعة والاربعة وهي للاصيل كما في اليونانية الاريسين بتشديد الياء بعد السين والمعنى انه اذا كان عليه اثم الاتباع بسبب اتباعهم لم له على استقرار الكفرة فلا يكون عليه اثم نفسه أولى ولا يعارض هذا بقوله سبحانه ولا ترزوا رزوز اخرى لان وزرا لاثم لا يتهمه غيره الا اثم والكن الفاعل المتسبب والمتسبب بالسمات فيصل من جهتين جهة فعله وجهة تسببه والاريسيون الاكارون أي القلاحون والزراعون أي عليك اثم رعابا الذين يتبعونك ويتقادون لأمرك ونبيههم على جميع الرعايا لانهم الاغلب في رعاباه وأسرع انقيادا فاذا أسلم أسلوا واذا امتنع امتنعوا

صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس النعل السبئية ويصفر لحيته بالورس والزعفران وكان ابن عمر يفعل ذلك رواه أبو داود والنسائي الحديث الاول يدل على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خضب وقد تقدم الكلام عليه وقد أجيب بان الحديث ليس فيه بيان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي خضب بل يحتمل ان يكون آخر بعده لما خاطه من طيب فيه صفرة وأيضا كثير من الشعور التي تنفصل عن الجسد اذا طال العهد ببول سوادها الى الحمرة كذا قال الحافظ وأيضا هذا الحديث معارض لحديث أنس المتقدم وقد سبق البحث عن ذلك وقال الطبري في الجمع بين الحديثين من جزم بانه خضب فقد حكى ما شاهد وكان ذلك في بعض الاحيان ومن نفى ذلك فهو محمول على الاكثر الاغلب من حاله صلى الله عليه وآله وسلم والحديث الثاني في اسناده عبد العزيز بن أبي رواد وفيه منال معروف وهو في صحيح البخاري باطل من هذا ذكره في أبواب الوضوء ولكنه لم يقل بصفر لحيته بل قال وأما الصفرة فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بها فانما أحب ان أصبغ بها الحديث وأخرجه أيضا مسلم قوله السبئية بكسر السين جلود البقر وكل جلد مدبوغ أو بالقرظ ذكره في القاموس وانما قيل لها سبئية أخذ من السبت وهو الحلق لان شعرها قد حلق عنها وازيل قوله ويصفر لحيته قال الماوردي لم ينقل عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه صبغ شعره ولعله لم يفت على هذا الحديث وهو مبني للصبيح المطلق في الصحيحين وكذا قال ابن عبد البر لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بالصفرة الا ثيابا ورده ابن قدامة في المغني قوله بالورس والزعفران الورس بفتح الواو ثبت أصفر يززع بالين ويصبغ به والزعفران معروف وظاهر العطف انه كان يصبغ لحيته بالزعفران ويحتمل ان يكون التقدير انه كان يصفر لحيته بالورس وثيابه بالزعفران وقد روى أبو داود من طرق صحاح ما يدل على ان ابن عمر كان يصبغ لحيته وثيابه بالصفرة ولفظه ان ابن عمر كان يصبغ لحيته بالصفرة حتى غلا ثيابه فقبل له في ذلك فقال اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بها ولم يكن شيء أحب اليه منها كان يصبغ ثيابه بها حتى غمامته والحديث يدل على ان تغيير الشيب سنة وقد تقدم الكلام

عليه (وعن أبي ذر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان احسن ما غيرتم به هذا الشيب الحناء والكتم رواه الجماعة وصححه الترمذي وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان اليهود والنصارى لا يصبغون فخالفوهم رواه الجماعة) الحديث الاول يدل على ان الحناء والكتم من أحسن الصباغات التي يغير بها الشيب وان الصبغ غير مقصور عليهم بالدلالة صبغة التفضيل على مشاركة غيرهما من الصباغات لهما في أصل الحسن وهو يحتمل ان يكون على التعاقب ويحتمل الجمع وقد أخرج مسلم من حديث أنس قال اختضب أبو بكر بالحناء والكتم واخضض عمر بالحناء بحمنا أي منفردا وهذا يشهد بان أبا بكر كان يجمع بينهما مادامهما والكتم نبات بالين يخرج الصبغ اسود يعيل الى الحمرة وصبغ الحناء آخر فالصبغ بهما معا يخرج بين السواد والحمرة

وقال ابو عبيد المراد بالفلاحين
 أهل مملكته لان كل من كان يزرع
 فهو عند العرب فلاح سواء
 كان يلب ذلك بنفسه أم بغيره وعند
 كراعهم الأجراء وعند البيت
 العشارون يعني أهل المكس
 وعند أبي عبيدة الخدم والخلول
 يعني لصددها بهم عن الدين كما
 قال تعالى ربنا انا طاعناك مادتنا
 الآية والاول أظهر وقيل كان
 أهل السواد أهل فلاحه وكانوا
 مجوسا وأهل الروم أهل صناعة
 فاعلوا بانهم وان كانوا أهل كتاب
 بأن عليهم ان لم يؤمنوا من الاثم
 مثل اثم المجوس الذين لا كتاب
 لهم وفي قوله فان توليت استعارة
 تبعية لان حقيقة التولي انما
 هو بالوجه ثم استعمل مجازا
 في الاعراض عن الشيء كأن
 المدرس تولى عنه بوجه القلب
 قال ابن سيده الارس الا كاد
 عند ثعلب وعند كراع هو الامر
 وقال الجوهرى هي لغة شامية
 وانكر ابن فارس ان تكون
 عربية وقيل في تفسيره غير ذلك
 لكن هذا هو الصحيح هنا قد
 جاء مصرحاً به في رواية ابن
 اسحق عن الزهري بلفظ فان
 علمك اثم الاكابر من زاد
 البرقاني في روايته يعني الخرائن
 ويؤيده رواية المدائني مرسله
 فان علمك اثم الفلاحين وكذا
 عند أبي عبيد من مرسل ابن
 شداد وان لم تدخل في الاسلام
 فلا تحل بين الفلاحين وبين
 الاسلام وقال الخطابي أراد ان

واستنبط ابن أبي عاصم من قوله جنبوه السواد في حديث جابر ان الخضاب بالسواد كان
 من عاداتهم والحديث الثاني يدل على ان العلة في شرعية الصباغ وتغيير الشيب هي مخالفة
 اليهود والنصارى وبهذا يتأكد كراهة خضاب الخضاب وقد كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم بالغ في مخالفة أهل الكتاب ويأمر بها وهذه السنة قد كثرت استعمال السلف بها
 ولهذا ترى المؤرخين في التراجم لهم يقولون وكان يخضب وكان لا يخضب قال ابن
 الجوزي قد اختضب جماعة من الصحابة والتابعين وقال أحمد بن حنبل وقد رأى رجلاً
 قد خضب لحية انى لا يرى رجلاً يحيى ميتاً من السنة وفرح به حين رآه صبغ به فقال
 النووى مذهبننا استحباب خضاب الشيب للرجل والمرأة بصرة أو حمرة ويحرم خضابه
 بالسواد على الأصح قال والخضاب فائدتان احدهما تنظيف الشعر مما علق به والثانية
 مخالفة أهل الكتاب قال في الفتح وقد رخص فيه أى في الخضب بالسواد طائفة من
 السلف منهم سعد بن أبي وقاص وعقبة بن عامر والحسن والحسين وجبر وغير واحد
 واختاره ابن أبي عاصم في كتاب الخضاب وأجاب عن حديث ابن عباس رفعه يكون قوم
 يخضبون بالسواد لا يجدون ريح الجنة بانه لا دلالة فيه على كراهة الخضاب بالسواد بل
 فيه الاخبار عن قوم هذه صفتهم وعن حديث جابر جنبوه السواد بانه ليس في حق كل
 أحد وقد أخرج الطبراني وابن أبي عاصم من حديث أبي الدرداء رفعه من خضب بالسواد
 سود الله وجهه يوم القيامة قال الحافظ وسنده لين ويمكن تعقب الجواب الاول بان يقال
 ترتيب الحكم على الوصف مشعر بالعلية وقد وصف القوم المذكورين بانهم يخضبون
 بالسواد ويمكن تعقب الجواب الثاني بانه مبني على ان حكمه على الواحد ليس حكماً على
 الجماعة وفيه خلاف معروف في الأصول (وعن ابن عباس قال مر على النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم رجل قد خضب بالحناء فقال ما أحسن هذا فرآه آخر قد خضب بالحناء
 والكتم فقال هذا أحسن من هذا فرآه آخر وقد خضب بالصفرة فقال هذا أحسن من هذا
 كما رواه أبو داود وابن ماجه في اسناده جيد بن وهب القرشي الكوفي وهو منكر
 الحديث ومحمد بن طلحة الكوفي وكان ممن يخطئ حتى خرج عن حد التعديل ولم يغلب
 خطؤه صوابه حتى يستحق الترتل وهو ممن يحتج به الأئمة انفراداً كذا قاله المنذرى والحديث
 يدل على حسن الخضب بالحناء على انفراده فان انضم اليه الكتم كان أحسن وبديل
 على ان الخضب بالصفرة أحب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأحسن في عينه
 من الحناء على انفراده ومع الكتم وقد سبق حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم لم يخضب بالصفرة وتقدم الكلام فيه (وعن أبي رزمة قال كان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم لم يخضب بالحناء والكتم وكان شعره يبلغ كتفيه أو منكبيه رواه أحمد
 وفي لفظ لاهد والنسائي وأبو داود آتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمع أبى وهلمة
 بهاردع من حناء ردع بالعين الملهمة أى لطم يقال به ردع من دم أو زعفران) وفي لفظ

من حديث أبي رزمة أنبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع ابنه في فقال ابنك قلت
ثم استند به فقال لا تقبني عليه ولا يجني عليك قال ورأيت الشيب أحر قال الترمذي هذا
أحسن شيء روي في هذا الباب وأفسره لأن الروايات الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وآله
وآله وسلم لم يبلغ الشيب قال حماد بن سلمة عن سماعة بن حرب قيل لجابر بن سمرة أكان في
رأس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيب قال لم يكن في رأسه شيب إلا شعرات
في مفرق رأسه إذا ادهن وارهق الدهن قال أنس وكان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يكثر دهن رأسه ولحيته قوله لم يكسر اللام وتشديد الميم هي الشعر الجاوز شحمة
الاذن كذا في القاموس وفي رواية لابي داود من هذا الحديث وكان يعنى النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قد لطح لحيته بالحناء قوله ردع هو بالراء المهملة المفتوحة والذال
المهملة الساكنة

* (باب جواز اتخاذ الشعر وكرامه واستحباب تقصيره) *

(عن عائشة رضي الله عنها قالت كان شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوق
الوفرة ودون الجمة رواه الخمسة إلا النسائي وصححه الترمذي) ولفظ ابن ماجه فوق الجمة
قال الترمذي هو حديث صحيح غريب من هذا الوجه وقد روي من غير وجه عن عائشة
أنها قالت كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أنا واحد ولم يذكروا
فيه هذا الحرف وكان له شعر فوق الجمة وانما ذكره عبد الرحمن بن أبي الزناد وهو ثقة
حافظ انتهى وعبد الرحمن مدني سكن بغداد وحدث به إلى حين وفاته وثقه الامام مالك
ابن أنس واستشهد به البخاري وتكلم فيه غير واحد قوله فوق الوفرة بفتح الواو قال في
القاموس الوفرة الشعر المتجمع على الرأس أو ما سال على الاذن من منه أو ما جاوز شحمة
الاذن ثم الجمة ثم اللمة والجمع وفاروق قال في الجمة أنها مجتمع شعر الرأس وهي بضم الجيم وتشديد
الميم قال ابن رسلان في شرح السنن أنها قريب المنكبين قال المصنف رحمه الله الوفرة
الشعر إلى شحمة الاذن فإذا جاوزها فهو اللمة فإذا بلغ المنكبين فهو الجمة انتهى والحديث
يدل على استحباب ترك الشعر على الرأس إلى أن يبلغ ذلك المقدار (وعن أنس بن مالك

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يضرب شعره منكبيه وفي لفظ كان شعره رجلا ليس
بالجعد والسبب بين اذنيه وعاتقه أخر جاءه ولا جدومسلم كان شعره إلى أنصاف اذنيه)
قوله كان شعره رجلا براء مهملة مفتوحة وجيم مكسورة هو الشعر بين السبوط
والجعودة والسبب بين مهملة مفتوحة وباء موحدة ساكنة وتحرك وتكسر قال في
القاموس وهو نقيض الجعودة وفي المشارق وهو المسترسل كشعر العجم والجعد قال
في القاموس خلاف السبوط وفي المشارق هو المتكسر فإذا كان شديد التكسر
فهو القلط مثل شعر السودان والحديث يدل على استحباب ترك الشعر وأرساله بين
المنكبين أو بين الاذنين والعاتق وقد أخرج مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن

عليك انهم الضعفاء والاتباع
اذ لم يسلموا فقلبه داله لان
الاصغر اتباع الا كبريات
والعاني متقاربة (ويا أهل
الكتاب) كذا في رواية عبدوس
والنسائي والقاسبي بالواو عطا
على أدعوك أي وأدعوك بقوله
تعالى أو اتلو أو أقرأ عليك
يا أهل الكتاب وعلى هذا فلا
تكون زائدة في التلاوة لان
الواو انما دخلت على محذوف
ولا محذوف فيه وقيل انه صلى الله
عليه وآله وسلم لم يرد التلاوة بل
أراد مخاطبتهم بذلك وحينئذ
فلا اشكال وعورض بان العلماء
استدلوا بهذا الحديث على جواز
قراءة الجنب للآية والايتين
وعلى جواز كتابة الآية
والايتين إلى أرض العدو
ولولا ان المراد الآية لما صح
الاستدلال وهم أقوم وأعرف
وبانه لو لم يرد الآية لقال فان
توليتهم وفي الحديث فان تولوا
ليكن يمكن الانفصال عن هذا
الاخير بانه من باب الالتفات
واغرب ابن بطال وادعى ان ذلك
نسخ بالنهي عن السفر بالقرآن
إلى أرض العدو ويحتاج إلى
اثبات التاريخ بذلك أو يقال
المراد بالقرآن في حديث النهي
عن السفر به المصحف وأما
الجنب فيجوز له ان يقال اذ لم
يقصد التلاوة جاز على أن في
الاستدلال بذلك من هذه القصة
نظرا فانها واقعة عين لا هموم
فيها فيجب جوازها على ما إذا

وقع احتياج الى ذلك كالا بلاغ
والانذار كافي هذه القصة وأما
الجواز مطلقا حيث لا ضرورة
فلا يقبحه كذا في الفتح وفي
رواية الاصيلي وأبي ذر كما قاله
عباس يا أهل الكتاب باسقاط
الواو فيكون بياننا لقوله بدعاية
الاسلام وقوله يا أهل الكتاب
يتم أهل الكتابين وقد قبل انه
صلى الله عليه وآله وسلم كتب
ذلك قبل نزول الآية فوافي
النظر لفظها لانها نزلت في
وفد فخران سنة تسع وقصة أبي
سفيان قبل ذلك سنة ست
وقيل بل نزلت في اليهود وجوز
بعضهم نزولها مرتين وهو بعيد
وقد اشتملت هذه الجمل القليلة
التي تضمنها هذا الكتاب على
الأمر بقوله أسلم والترغيب
بقوله تسلم ويؤتلك والزجر
بقوله فان توليت والتهريب
بقوله فان علمك والدلالة بقوله
يا أهل الكتاب وفي ذلك من
البلاغة ما لا يقادر قدره وكيف
لا وهو كلام من أوتي جوامع
الكلم صلى الله عليه وآله وسلم
(تعالوا) بهنخ اللام (الى كلمة
سواء) أي مستوية (هنا
وبينكم) لا يختلف فيها القرآن
والتوراة والانجيل وتفسير
الحكمة (أن لا نعبد الا الله)
أي نوحده بالعبادة ونخلص له
فيها (ولا نشرك به شيئا) ولا
نعمل غيره شريكا له في
استحقاق العبادة ولا نراه اهلا
لأن يعبد ولا نقصد بعضنا

ماجه من حديث البراء قال ما رأيت من ذي لمة أحسن في حلة حرام من رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قال أبو داود وزاد محمد بن سليمان له شعر يضرب منكبيه قال وكذا
رواه ابن أبي عمير عن أبي بصير عن البراء يضرب منكبيه وقال شعبة يبلغ شعبة أذنيه
قال أبو داود وهم شعبة فيه وأخرج مسلم وأبو داود والنسائي من حديث أنس قال كان
شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى انصاف أذنيه وأخرج البخاري ومسلم وأبو
داود والنسائي من حديث البراء قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له شعر يبلغ
شعبة أذنيه قال القاضي الجيع بين هذه الروايات ان ما يلي الأذن هو الذي يبلغ شعبة
أذنيه وهو الذي بين أذنيه وعاتقه وما خلفه هو الذي يضرب منه كبيه وقبل كان ذلك
لاختلاف الاوقات فاذا غفل عن تقصيره هالفت المنكب واذا قصرها كانت الى
أنصاف أذنيه وكان يقصر ويطول بحسب ذلك (وعن أبي هريرة رضى الله عنه ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان له شعر فليكرمه رواه أبو داود) الحديث قال في الفتح
واسناده حسن وله شاهد من حديث عائشة في الغيلانيات واسناده حسن أيضا وسكت
عنه أبو داود والمنذري وقد صرح أبو داود أيضا انه لا يسكت الاعماله وصالح
للاحتجاج ورجال اسناده أمة ثقات وفيه دلالة على استحباب اكرام الشعر بالدهن
والتسريح واعفائه عن الحلق لانه يخالف الاكرام الا ان يطول كما ثبت عند أبي داود
والنسائي وابن ماجه من حديث وائل بن حجر قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولوا
شعر طويل فلما رأي قال ذباب ذباب قال فرجعت فجززته ثم أتيت من الغد فقال اني لم
أعذك وهذا أحسن وفي اسناده عامر بن كليب الحرابي وقد احتج به مسلم في صحيحه وقال
الامام أحمد لا بأس بجدبته وقال أبو حاتم الرازي صالح وقال علي بن المديني لا يمتنع به اذا
انفرد وأخرج مالك عن عطاء بن يسار قال أتى رجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثائر
الرأس واللحية فاشار اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانه يأمره بإصلاح شعره
ولحيته ففعل ثم رجع فقال صلى الله عليه وآله وسلم أليس هذا خيرا من أن يأتى أحدكم ثائر
الرأس كانه شيطان والثائر الشعث بعيد العهد بالدهن والترجيل (وعن عبد الله بن
المغفل قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الترجيل الاغبار واه الخمسة الا ابن
ماجه وصححه الترمذي) الحديث صححه ابن حبان قال المنذري ولكن أخرجه النسائي
مرسلا وأخرجه عن الحسن البصري وعن محمد بن سيرين من قولهما وقال أبو الوليد
الباجي هذا وان كان رواه ثقات الا انه لا يثبت وأحاديث الحسن عن عبد الله بن مغفل
فيها نظر وفيما قاله نظر فقد قال الامام أحمد ويحيى بن معين وأبو حاتم الرازي ان الحسن سمع
من عبد الله بن مغفل غير ان الحديث في اسناده اضطراب قوله عن الترجيل الترجيل
والترجيل تسريح الشعر وقبل الاقول المشط والنسائي التسريح وقوله الاغباء أي في كل
أسبوع مرة كذا روى عن الحسن وفسره الامام أحمد بان يسرحه يوما ويدهعه يوما

بعضاً أرباباً من دون الله) فلا
 نقول عزيزاً بن الله ولا المسيح
 ابن الله ولا نطيع الاحبار
 والرهبان أى العلماء والمشايع
 والفقراء والصوفية فيما
 احذوهم من التحريم والتحليل
 وابتدعوا من التشريع ورتبوا
 عليه الثواب أو العذاب
 لأن كلامهم بشر مثلنا قال
 القسطلاني روى أنه لما نزلت
 اتخذوا احبارهم وورهبانهم
 ارباباً من دون الله قال عدى
 ابن حاتم ما كنا نعهدهم بارسول
 الله قال ايس كانوا يحلون لكم
 ويصرون فتأخذون بقولهم
 قال نعم قال هو ذلك انتهى وهذا
 يدل على ان أخذ قول لعالم أو
 مجتهد أو شيخ أو صوفي أو متكلم
 أو فاسق يخالف قول الله وقول
 رسوله **حكمكم** اتخاذا
 الرب من دون الله وهو كالعبادة
 له ففي هذه الآية الكريمة
 والحديث الشريف أبلغ حجة
 على المقادة لمذاهب المجتهدين
 والعلماء والمشايع وأشد انكار
 على فاعل ذلك فتأمل تجدهما
 فصا طاعما وبرهاناً نيراً على رد
 التقليد وكون أهله مبتدعين
 عن الله عما يكرهه ولا يرضاه
 (فان تولوا) عن التوحيد واتباع
 السنة المطهرة (فقولوا اللهم
 بأننا مسلمون) أى لزمتمكم الحجة
 فاعترفوا بأننا مسلمون تاركون
 للتقليد مددوكم أو اعترفوا
 بأنكم كافرون بما نطق به
 الكتب وتطابقت عليه الرسل

وتبعه غيره وقيل المراد به في وقت دون وقت وأصل الغب في ايراد الابل ان ترد الماء يوماً
 وتدعه يوماً في القاموس الغب في الزيادة ان تكون كل أسبوع ومن الحى ما تأخذ
 يوماً وتدع يوماً والحديث يدل على كراهة الاشتغال بالترجيل في كل يوم لانه نوع من
 الترفه وقد ثبت من حديث فضالة بن عبيد عن داود قال ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم كان ينهانا عن كثير من الافعال وفي ترك الترجيل الايام نوع من البذاذة
 وقد ثبت عند أبي داود وابن ماجه من حديث أبي امامة قال ذكر أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يوماً عنده الدنيا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا
 تسمعون ألا تسمعون ان البذاذة من الايمان ان البذاذة من الايمان قال أبو داود وفي
 سننه ان البذاذة التثقل وفي النهاية فيل اذا التزق بجمده بعظمه من الهزال والبلال
 انتهى والارفاء الاستكثار من الزينة وان لا يزال يهي نفسه وأصله من الرفه وهو ان
 ترد الابل الماء **كل يوم** فاذا وردت يوماً لم ترد يوماً فذلك الغب قاله الخطابي في المعاني
 وحديث أبي امامة في اسماه محمد بن اسحق ولم يصرح بالتحديث بل عنعن وفيه مقال
 مشهور وقال أبو عمر الفري انه اخذ في اسماه هذا الحديث اختلافاً لافاسط معه
 الاختصاص ولا يصح من جهة الاسناد (وعن أبي قتادة انه كانت له جمة ضخمة فسأل

النبي صلى الله عليه وآله وسلم فامر ان يحسن اليها وان يترجل كل يوم رواه النسائي)
 الحديث رجال اسماه كلهم رجال الصحيح وأخرجه أيضاً مالك في الموطأ ولفظ الحديث
 عن أبي قتادة قال قلت يا رسول الله ان لي جمة أفارجلها قال نعم وأكرمها فكان أبو قتادة
 رجمادهم في اليوم مرتين من أجل قوله صلى الله عليه وآله وسلم لم نعم وأكرمها وعلى هذا
 فلا يعارض الحديث المتقدم في النهي عن الترجل الاغبالان الواقع من النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم هو مجرد الاذن بالترجيل والاكرام وفعل أبي قتادة ليس بحجة والواجب
 حمل مطلق الامر بالترجيل والاكرام على المقيد لكن الاذن بالترجيل كل يوم كما
 في حديث أبي قتادة الذي ذكره المصنف يخالف ما في حديث عبد الله بن المغفل من النهي
 عن الترجيل الاغبال فان لم يمكن الجمع وجب الترجيح وقد تقدم ذكر حديث اكرام
 الشعر وقد تقدم أيضاً في الجملة والترجيل

(باب ما جاء في كراهية القزع والرخصة في حلق الرأس)

(عن نافع عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن القزع فقبل لنافع
 ما القزع قال ان يحلق بعض رأس الصبي ويترك بعض متفق عليه) وأخرجه أيضاً أبو
 داود والنسائي وابن ماجه وذاكر أبو داود في سننه بعد ذكره نفسه يترزع بمثل ما في المتن
 تفسيراً آخر فقال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن القزع وهو ان يحلق الصبي
 ويترك له ذؤابة وهذه الآية لأنه قد أخرج أبو داود نفسه من حديث أنس بن مالك قال
 كانت لي ذؤابة فقالت لي امي لأجرها كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يدها
 ويأخذها وفسر القزع في القاموس بخلق رأس الصبي وترك مواضع منه متفرقة غير

محلولة تشبها بقزع السحاب بعد ان ذكر ان القزع قطع من السحاب الواحد مدة يوم
وقال في شرح مسلم بعد ان ذكر تفسير ابن عمر وهذا الذي فسر به نافع وعبيد الله هو
الاصح قال والقزع حلق بعض الرأس مطلقا ومنهم من قال هو حلق مواضع متفرقة
منه والصحيح الاول لانه تفسير الراوى وهو غير مخالف للظاهر فوجب العمل به وفي
البخارى في تفسير القزع قال فاشار لنا عبيد الله الى ناصيته وجاني رأسه وقال اذا حلق
رأس الصبي ترك ههنا شعر وههنا شعر قال عبيد الله أما القصة والقفا للغلام فلا بأس
بهما وكل خصله من الشعر قصة سواء كانت متصلة بالرأس أو منفصلة والمراد بهما هنا شعر
الناصية يعنى ان حلق القصة وشعر القفا خاصة لا بأس به وقال النووى المذهب
كراهيته مطلقا كما ساقى وأخرج أبو داود من حديث أنس قال كان لى ذؤابة فتالت
أى لا تأخذها فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يدها و يأخذها و يخرج
النساء بسند صحيح عن زياد بن حصين عن أبيه انه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فوضع يده على ذؤابته وسميت عليه ودعاه ومن حديث ابن مسعود وأصله فى الصحيحين
قال قرأت من فى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبعين سورة وان زيد بن ثابت لمع
الغلمان لذؤابته وان يمكن الجمع بان الذؤابة الجائر اتخذها ما يفرد من الشعر فيرسل
ويجمع ماء عدها بالصفرو غيره والتي تمنع أن يحلق الرأس كله ويترك باقى وسطه فيتحذف
ذؤابة وقد صرح الخطاى بان هذا مما يدخل فى معنى القزع انتهى من الفتح والحديث
يدل على المنع من القزع قال النووى وأجمع العلماء على كراهة القزع كراهة تنزيه وكرهه
مالك فى الجارية والغلام مطلقا وقال بعض أصحابه لا بأس به للغلام ومذهبنا كراهته
مطلقة للرجل والمرأة لعدم الحديث قال العلماء والحكمة فى كراهته انه يشوه الخلق
وقيل لانه زى أهل الشر وقيل لانه زى اليهود وقد جاء هذا مصرح به فى رواية لابی داود
انتهى ولفظه فى سنن أبي داود ان الحجاج بن حسان قال دخلنا على أنس بن مالك فحدثنى
أختى المغيرة قالت وأنت يومئذ غلام ولك قرنان أو قصتان فمسح رأسك وبرز عليك
وقال احلقوا هذين أو قصوهما فان هذا زى اليهود (وعن ابن عمر ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم رأى صبيا قد حلق بعض رأسه وترك بعضه فنهاهم عن ذلك وقال احلقوا
كله أو ذروا كله رواه أحمد وأبو داود والنسائى باسناد صحيح) قال المنذرى وأخرجه مسلم
بالاسناد الذى أخرجه أبو داود ولم يذكر لفظه وذكر أبو موسى عمود الدمشقى فى تعليقه ان
مسما أخرجه بهذا اللفظ والحديث يدل على المنع من حلق بعض الرأس وترك بعضه
وقد سبق الكلام عليه فى الذى قبله وهو مؤيد لتفسير القزع بما فسر به ابن عمر فى الحديث
السابق وفيه دليل على جواز حلق الرأس جميعه قال الغزالى لا بأس به لمن أراد التنظيف
وفيه رد على من كرهه لما رواه الدارقطنى فى الافراد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أنه قال لا توضع النواصي الا فى حج أو عمرة واقول عمر لضييع لو وجدتك محلوقا لضربت

وتظاهرت به الأدلة من اتباع
السنة وترك الابتداع وأخذ
التوحيد ورفض الاشرار وقيل
فما حكمه السهمى لى ان هرقل
وضع هذا الكتاب المبارك القديم
فى قصة من ذهب تعظياله وانهم
لم يزالوا يوارثونه كبارا عن كبار
فى اعز مكان وما أحقه بذلك
واجدها هنا لك وحكى ان ملكا
الفرنج فى دولة الملك المنصور
قلاوون الصالحى أخرج لسيف
الدين قبيج سند وقفا مصفعا
بالذهب واستخرج منه مقالة من
ذهب فأخرج منها كتابا زالت
أكثر حروفه فقال هذا كتاب
نبيكم الى جدى قبصر ما زلتنا
توارثه الى الآن وأوصانا
أباؤنا انه مادام هذا الكتاب
عندهنا لا يزال الملك فينا فخن
نحفظه وفى الحديث ثم يحى
الاسلام فبقول نارب أنت
الاسلام وأنا الاسلام فبقول
انك على خيرك اليوم آخذونك
اعطى أخرجه أحمد والطبرانى
فى الاوسط عن أبي هريرة قال
الله تعالى ومن يتبع غير الاسلام
دينا فان يقبل منه وهو فى
الآخرة من الخاسرين والاسلام
لغة الانقياد والمراد به هنا
ما فسر به رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فى حديث جبريل
عليه السلام وهو أن تشهد أن
لا اله الا الله وأن محمدا رسول
الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة
وتصوم رمضان وتحتج البيت
الحديث أخرجه مسلم والاسلام

نعمه لا اعظم منه على الانام وهو الذي سأل خليل الرحمن له كما حكا عنه ربنا عز وجل حيث قال سائلا مولاه ان يديم عليه من الاسلام ما اولاه فقال ربنا واجعلنا مسلمين لك طاب ذلك له ولا سمعيل ثم طلبه له من ذريته من اى قبيل فقال ومن ذريتنا أمة مسلمة لك وأى نعمة أعظم من الاسلام وبه وصى ابراهيم بنيه ويعقوب فقال يا بني ان الله اصطفى ليكم الدين فلا تموتن الا وأنتم مسلمون وأى نعمة أعظم منه وهو مله أينا الخليل عليه السلام وبه سمي الله هذه الامة قبل وجودها في التوراة والانجيل قال سفيان في قوله تعالى هو سميكم المسلمين من قبل أى في التوراة والانجيل وأى نعمة أعظم منه وقد سأل أهل الايمان من قوم موسى حيث قالوا ربنا افرغ علينا صبرا وتوفنا مسلمين ثم سأل ذلك رسولنا الامين كما في الدعاء الجامع لحسين الدنيا والآخرة اللهم توفنا مسلمين والحقنا بالصالحين وهذا الدعاء الطويل أخرجه أحمد والبخاري في الادب والنسائي والحاكم وصححه عن رفاعه بن رافع الزرقى وسأله من الانبياء يوسف الصديق حين سأل من ربه ان يلحقه بخير فريق فقال توفني مسلما والحقني بالصالحين وأى نعمة أكرم منه وقد سمي الله الدين فقال تعالى ان الدين عند الله الاسلام وأى هبة اشرف من هبة الاسلام

الذي فيه عينه بالسيف والحديث الموارج ان سميهم الخلق قال أحمد انما كرهوا الخلق بالموسى أما بالمقراض فليس به بأس لان أدلة الكراهة تختص بالخلق (وعن عبد الله بن جعفر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امهل آل جعفر ثلاثا ثانيا يا نعيم ثم أتاهم فقال لا تبكوا على اخي بعد اليوم ادعوا الى بنى اخي قال بنى بنينا كاتنا أفرخ فقال ادعوا الى الخلاق قال بنى بالخلاق خلق رؤسنا ارواه أحمد وأبو داود والنسائي الحديث اسناده حسن وقد سكنت عنه أبو داود والمذري لذلك ورجال اسناده عند أبي داود ثقات واما عند فضيحة فيه مقال وابقية ثقات قوله كاتنا أفرخ جمع قرخ وهو صغير ولد الطير ووجه التشبيه ان شهرهم يشبه زغب الطير وهو أول ما يطاع من ريشه والحديث يدل على ان الكبير من أقارب الاطفال يتولى أمرهم وينظر في مصالحهم وهو يدل على الترخيص في خلق جميع الرأس ولكن في حق الرجال وأما النساء فقد أخرج النسائي من حديث علي رضي الله عنه قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تخلق المرأة رأسها ويدل على الترخيص للرجال أيضا الحديث الذي قبل هذا لانه أمر بحلقته كما أوتركه كما

(باب الاحكام والادهان والتطيب)

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اكحل فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) هذا طرف من حديث طويل وانظروا من اكحل فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج ومن استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج ومن أكل فاستحل فليانظ وما لا لبس له فليبلغ من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج ومن ألقى الغائط فليستر فان لم يجد الا ان يجمع كتيبا من رمل فليستر به فان الشيطان يلعب بعقابه بنى آدم من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج وفي اسناده أبو سعيد الخبر اني الحصى الراوى عن أبي هريرة قال أبو زرعة الرازى لأعرفه وقيل انه صحابي قال الحافظ ولا يصح والراوى عنه حميد الخبر اني وهو مجهول وقال أبو زرعة شيخ وذكره ابن حبان في الثقات وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في العمل وقد أخرج الحديث ابن حبان والحاكم والبيهقي وهو يدل على مشروعية الايتار في الكحل وظاهره عدم الاقتصار على الثلاثة لأن بقية الايتار بما سمي من فعله صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن رسلان وفي كيفية الوتر في الاحكام وجهان أحدهما ان يضع في كل عين ثلاث مرات وهذا هو الاصح لحديث ابن عباس الآتي والثاني يضع في اليمنى ثلاث مرات وفي اليسرى مرتين فيكون المجموع وترا في عين ثلاث مرات وفي عين أربع مرات (وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت له مكحلة يكنحل منها

كل ليلة ثلاثة في هذه وثلاثة في هذه رواه ابن ماجه والترمذي وأحمد ووافقه كان يكنحل بالاعر كل ليلة قبل أن ينام وكان يكنحل في كل عين ثلاثة أميال) الحديث حسنه الترمذي وقال انه روى من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال عليكم

٣ قوله واما عند فضيحة هكذا بالاصل الذي باید بنا وليجبر اه معصيه بالاعر

ولا يقبل دين غيره من الانام ومن
 يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل
 منه راي عطية اسقى منه وهو
 الذي رضيه الله تعالى لبريته فقال
 ورضيت لكم الاسلام ديناً واي
 منعة أجل منه وبه كل من في
 السموات والارض متصفون
 افغصرو دين الله تبغون وله اسلم
 من في السموات والارض طوعاً
 وكرهاً واليه ترجعون قال ابن
 عباس من في السموات الملائكة
 ومن في الارض من ولد علي
 الاسلام وأي حلة أنخر من حلة
 الاسلام اذا البسم الله تعالى
 من هداه وهي حلة تخلص ربنا
 وسائر المسلمين كما قال تعالى ما كان
 ابراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن
 كان حنيفاً مسلماً وما كان من
 المشركين وأي حباء اسنى لمن
 حباء الله بالاسلام وقد أمر تعالى
 خير خلقه ورسوله عليهم الصلاة
 والسلام أن يقول وأنا أول
 المسلمين وجعلها من اذكار اشرف
 طاعات المؤمنين بل جعلها في
 مفتاح اشرف العبادات يكررها
 القائل في اليوم خمس مرات
 وكيف لا يكون الاسلام عظيم
 العطايا واسنأها وبه النجاة غذاء
 من أهوال يوم القيامة وعناه
 وبالاسلام قبض الوجوه حين
 تسود وجوه من اعرض عن
 هداه وبالاسلام يشرب من حوض
 سيد ولد عدنان حين ينداد عنه
 أهل العصيان وبالاسلام يجوز
 على الصراط اذا تم افتت الاشقياء
 منه الى الميزان وبالاسلام

بالاغد فانه يجلو البصر ويثبت الشعر ثم ذكر انما كانت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم مكحلة
 الخ وساق الحديث عن علي بن حجر ومحمد بن يحيى عن يزيد بن هرون عن عثمان بن منصور
 عن عكرمة عن ابن عباس قال وفي الباب عن جابر وابن عمر والحديث يدل على استحباب
 أن يكون الاكتهال في كل عين ثلاثة أميال وأن يكون بالاغد وهو بالسكسر حجر للسكسر
 معروف وأن يكون في كل ليلة وأن يكون عند النوم وقد أخرج أبو داود من حديث
 ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البسوا من ثيابكم البياض فانها
 من خيار ثيابكم وكفوا فيهم امواتكم وان خيراً لكم الاغديجولوا البصر ويثبت الشعر
 وأخرجه الترمذي وابن ماجه مختصراً وايس فيه مذكر السكسر وفي رواية للطبراني فانه
 منبهة للشعر مذهباً للقدى مصفاة للبصر (وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم حبب الى من الدنيا النساء والطيب وجعت قرعة عيني في الصلاة رواه النسائي)
 وأخرجه أيضاً أحمد وابن أبي شيبة والحاكم من حديثه وفي اسناده في سنن النسائي سيار
 ابن حاتم وسلام بن مسكين ومن طريق سيار رواه أحمد في الزهد والحاكم في المستدرک
 ومن طريق سـ سلام أخرجه أحمد وابن أبي شيبة وابن سعد والبخاري وأبو يعلى وابن عدى
 في الكامل وأعله به والعقيلي في الضعفاء كذلك وقال الدارقطني في علله رواه أبو المنذر
 سلام بن أبي الصم بانه وجهه بن سليمان ورواه عن ثابت عن أنس وخالد بن حماد بن زيد
 عن ثابت مرسلًا وكذا رواه محمد بن عثمان بن ثابت البصري والمرسل أشبهه بالصواب
 وقد رواه عبد الله بن أحمد في زيادات الزهد عن أبيه من طريق يوسف بن عطية عن ثابت
 موصولاً أيضاً يوسف ضعيف وله طريق أخرى معلولة عند الطبراني في الاوسط عن
 محمد بن عبد الله الحضري عن يحيى بن عثمان الحرابي عن الهبل بن زياد عن الاوزاعي عن
 اسحق بن عمار عن أبي طلحة عن أنس مثله قال الحافظ في التلخيص ان اسناده حسن
 وقال في تخریج الکشاف والتلخيص ليس في شيء من طرقه لفظ ثلاث بل أوله عند الجميع
 حبب الى من دنياكم النساء الحديث وزيادة ثلاث تفسد المعنى على ان الامام أبابكر
 ابن فورك شرحه في جزء مقرر بابائهما وكذلك أورده الفزالي في الاحياء واشهر على
 الالسنه انتهى وانما قال ان زيادة لفظ ثلاث تفسد المعنى لان الصلاة ليست من حب
 الدنيا وقد وجه ذلك السعد في حاشية الکشاف فقال قرعة عيني مبتدأ مقصده الاعراض
 من حب الدنيا وما يجب فيها وايس عطفاً على الطيب كما سبق الى الفهم لانهم ليست من
 حب الدنيا ووجه ذلك بعضهم بان من يعني في قال وقد جاءت كذلك في قوله تعالى ماذا
 خلقتوا من الارض أى في الارض وردده صاحب الثمرات بانه قد حبيب اليه أكثر من ذلك
 نحو الصوم والجهاد ونحو ذلك من الطاعات انتهى ومثل ما قال الحافظ قال شيخ الاسلام
 زين الدين العراقي في اماليه وصرح بان لفظ ثلاث ليس في شيء من كتب الحديث وانما
 منسدة للمعنى وكذلك قال الزركشي وغيره وقال الدماميني لاعلمها ثابتته من طريق

نجا المسلم عن الجحيم وامتاز ومن
 زحزح عن النار وأدخل الجنة
 فقد فاز وبالإسلام ثبت الله
 العبد في الجواب على ملائكة
 ربه حين يسألونه وهو تحت التراب
 فيقول الله ربني والاسلام ديني
 وتحمده نبي الحديث أخرجه ابن
 أبي عاصم في السنة وابن مردويه
 والبيهقي عن جابر رضي الله عنه
 والمسلمين انزل روح القدس
 هدى وبشرى كما قال تعالى قل نزل
 روح القدس من ربك بالحق لينبت
 الذين آمنوا وهدى وبشرى
 للمسلمين ولاجل الاسلام جعل
 الله لعباده من النعم ما لا يحصى
 ما فيه أفلام العلماء فقال تعالى
 جعل لكم من يوتكم سكتا في
 آخر الآيتين الى قوله كذلك يتم
 نعمته عليكم لعلكم تتقون وتكم
 اشملت هاتان الآيتان على تعداد
 نعم لا يفي بالتعبير عن اللسان بل
 لونه حكم عليهم ما على انفرادهما
 لاحتمل مجمل ما يستغرق عدة
 اوقات وأزمان فالجدة الله الذي
 من علمنا بالاسلام وهدانا له
 بفضل والانهام وما كنا لنهتدي
 لولا ان هدانا الله كلمة صادقة
 يقولها المسلمون في دار السلام
 وانما أطلت فيما يعنيه الناظر
 والافليس بتطويل فان التعريف
 بمقدار نعمة الاسلام يقنع قراي
 مؤلف جليل لاني رأيت غالب
 أهل الاسلام لا يعرفون نعمته
 ولا يشكرون منتبه بل لا يحيط
 بآل أكثرهم نعمة الاسلام انما
 نظروهم حطام الدنيا ومتاعها

صحيفة والحديث يدل على ان الطيب والتسبيح محببان الى رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم وقد ورد ما يدل على ان الطيب محبوب الى الله تعالى فانخرج الترمذي عن ابن المسيب
 انه كان يقول ان الله تعالى طيب يحب الطيب نظيف يحب النظافة كريم يحب الكرم
 جواد يحب الجود فنظفوا أنفسكم ولا تشبهوا باليهود قال يعني الراوي عن ابن المسيب
 فذكرت ذلك لما جاز بن مسعود قال حدثني عن ابن مسعود عن أبيه عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم مثله قال الترمذي وهذا حديث غريب وخالد بن الياض يضعف ويقال
 ابن الياض (وعن نافع قال كان ابن عمر يستحجم بالآلوة غير مطراة وبكافور يطرحه مع
 الآلوة ويقول هكذا كان يستحجم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه النسائي ومسلم
 الآلوة العود الذي يتخبر به) قوله يستحجم الاستحجار هنا التجزير وهو استعمال من الحجرة
 وهي التي توضع فيها النار قوله الآلوة بفتح الهمزة وضعها وضم اللام وتشديد الواو
 وقصها العود الذي يتخبر به كما قال المصنف وحكى الازهرى كسر اللام بقوله غير مطراة
 أى غير مخلوطة بغيرها من الطيب ذكره في شرح مسلم والحديث يدل على استحباب التجزير
 بالعود وهو نوع من أنواع الطيب المندوب اليه على العموم (وعن أبي هريرة رضي الله
 عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من عرض عليه طيب فلا يردده فانه خفيف
 المحمل طيب الرائحة رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود) لم يخرجهم مسلم بهذا اللفظ بل
 بلفظ من عرض عليه ربحان فلا يردده وهكذا أخرجه الترمذي بلفظ اذا أعطى أحدكم
 الربحان فلا يردده فانه خرج من الجنة وقال هذا حديث حسن غريب وأخرجه من طريق
 حنان قال ولا يعرف لحنان غيره هذا الحديث انتهى وهو أيضا مرسل لانه رواه حنان
 عن أبي عثمان النهدي وأبو عثمان وان أدرك زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولكنه
 لم يره ولم يسمع منه وحديث الباب صحيح ابن حبان وقد أخرج الترمذي عن ثمامة بن
 عبد الله قال كان أنس لا يرد الطيب وقال أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
 لا يرد الطيب قال وهذا حديث حسن صحيح وفي الباب عن أنس أيضا من وجه آخر عند
 البزار بلفظ ما عرض على النبي صلى الله عليه وآله وسلم طيب قط فردده قال الحافظ في الفتح
 وسنده حسن وعن ابن عباس عنده الطبراني بلفظ من عرض عليه طيب فليصب منه
 وقد بوب البخاري لهذا فقال باب من لا يرد الطيب وأورد فيه بلفظ كان لا يرد الطيب
 والحديث يدل على ان رد الطيب خلاف السنة ولهذا انتهى النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم ثم أعقب انتهى بلفظ تقيدها انتقام موجبات الرد لانه باعتبار ذاته خفيف لا ينقل
 حمله وباعتبار عرضه طيب لا يتأذى به من يعرض عليه فلم يبق حامل على الرد فان كل ما
 كان بهذه الصفة محبوب الى كل قلوب لكل نفس قوله المحمل قال القرطبي هو بفتح
 الميم ويعنى به الحمل (وعن أبي سعيدان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في المسك هو
 أطيب طيبكم رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه وعن محمد بن علي قال سألت عائشة

ورضى الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتطيب قالت نعم بذكارة الطيب المسك والعنبر ورواه النسائي والبخاري في تاريخه) وأخرجه الترمذي أيضا من حديث عائشة بلانظ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتطيب بذكارة الطيب المسك والعنبر ويقول أطيب أطيب المسك وحديث الباب في أسناده أبو عبيدة بن أبي السفر وفيه مقال واسمه أحمد بن عبد الله وقولها بذكارة الطيب الذكارة بالكسر للجمجمة ما يصلح للرجال قاله في النهاية والمراد الطيب الذي لا لون له لأن طيب الرجال ما ظهر ريحه وخفي لونه وقولها المسك والعنبر يدل من ذكارة الطيب والحديث الأول يدل على أن المسك خير الطيب وأحسنه وهو كذلك وفي التصريح بأنه أطيب الطيب ترغيب في التطيب به وإيثاره على ما أنشأه أنواع الطيب (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن طيب الرجال ما ظهر ريحه وخفي لونه وطيب النساء ما ظهر لونه وخفي ريحه روى النسائي والترمذي وقال حديث حسن) وقال الترمذي بعد أن ذكر كل حديث طريقا أخرى عن الجري عن أبي نصر عن الطفاوي عن أبي هريرة إلا أن الطفاوي لا يعرفه إلا في هذا الحديث ولا يعرف اسمه وأخرجه أيضا من طريق ثالثة عن عمران بن حصين بلانظ أن خير طيب الرجال ما ظهر ريحه وخفي لونه وخير طيب النساء ما ظهر لونه وخفي ريحه وقال هذا حديث حسن غريب وفي رجال أسناده عند النسائي مجهول ثم بينه في أسناده آخر بأنه الطفاوي وهو أيضا مجهول كما سبق والحديث يدل على أنه ينبغي للرجال أن يتطيبوا بما له ريح ولا يظهر له لون كالسك والعنبر والعطر والعود وأنه يكره لهم التطيب بما له لون كالزباد والعنبر ونحوه وإن النساء بالعكس من ذلك وقد ورد تسمية المرأة التي تمر بالرجال طيبا ولها طيب لهرج زانية كما أخرج الترمذي وصححه وأبو داود والنسائي من حديث أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل عين زانية والمرأة إذا استعطرت فمرت بالرجال فهي كذا وكذا يعني زانية قال الترمذي وفي الباب عن أبي هريرة

• (باب الاطلاء بالنورة) •

(عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا طلى بدأ بعورته فطلاها بالنورة) وسأترجسه أهله ورواه ابن ماجه) الحديث قال الحافظ ابن كثير في كتابه الذي ألفه في الحسام بعد أن ذكر حديث الباب هذا أسناده جيد وقد أخرجه ابن ماجه أيضا من طريق أخرى عن أم سلمة وقد رواه عبد الرزاق عن حبيب بن أبي ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرسلًا بأسناده جيد قاله الأسدي وطى وقد أخرجه المصنف في مساوي الأخلاق من طريقين عن أم سلمة وثوبان وأخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه من طريق ثوبان بلانظ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يدخل الحمام وكان يتنور وأخرجه ابن عساکر في تاريخه من طريقه أيضا وأخرج أيضا من طريق وائل بن الأسقع أنه صلى الله عليه وآله وسلم طلى يوم فتح خيبر وأخرج سعيد بن منصور في سننه عن إبراهيم قال كان

ابن جني اسم مرتجل ليس بموث الكباش لأن موث الكباش من غير لفظه يريد النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنه كنية أيه من الرضاة الحارث بن عبد العزيز فيما قاله ابن ما كولا وغيره وعند ابن بكير أنه أسلم وكانت له بنت تسمى كبشة فكنى بها وهو والد حليمه مرضعته أو ذلك نسبة إلى جد جدده وهب لأن أمه آمنة بنت وهب وأم جدده وهب

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا طلى ولي عاتته يده وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف عن إبراهيم بنحوه قال ابن كثير وهو مرسل فيقول الموصول الذي أخرجه ابن ماجه وأخرج سعيد بن منصور عن مكحول أنه قال لما افتتح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيبراً كل متككاً وتنور وهو مرسل أيضاً وذكر أبو داود في المراسيل عن أبي معشر زياد بن كليب أن رجلاً نوراً ول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى وفي تاريخ ابن عساکر بأسناد ضعيف عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتنور كل شهر وأخرج أحمد عن عائشة قالت طلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالنورة فلما فرغ منها قال يا معشر المسلمين عليكم بالنورة فانها طلية وطهور وان الله يذهب بهم عنكم أو يسأخكم وأشعاركم وقد روى الاطلة بالنورة عن جماعة من الصحابة فرواه الطبراني عن يعلى بن مرة الثقفي والطبراني أيضاً بأسناد رجاله رجال الصحيح عن ابن عمر والبيهقي عن ثوبان والخزاز عن أبي الدرداء وجماعة من الصحابة وعبد الرزاق عن عائشة وابن عساکر عن خالد بن الوليد وجاءت أحاديث قاضية بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يتنور منها عند ابن أبي شيبة عن الحسن قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر لا يطلون قال ابن كثير هذا من مراسيل الحسن وقد تكلم فيها وأخرج البيهقي في سننه عن قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زاد ولا عثمان وهو منقطع وأخرج البيهقي عن أنس أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتنور وفي إسناده مسلم الملاق قال البيهقي وهو ضعيف الحديث قال السبكي وطى والاحاديث السابقة أقوى سنداً وأكثر عدداً وهي أيضاً منبهة مقدمة ويمكن الجمع بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يتنور تارة ويحلق أخرى وأما ما روى عن ابن عباس أنه ما طلى نبي قط فقال صاحب النهاية وصاحب المختص وعبد الغافر الناصبي أن الماردي به ما مال إلى هواه

• (أبواب صفة الوضوء فرضه وسنته) •

قال جمهور أهل اللغة يقال الوضوء بضم أوله إذا أريد به الفعل الذي هو المصدر ويقال الوضوء بفتح أوله إذا أريد به الماء الذي يطهر به هكذا نقله ابن الأنباري وجماعات من أهل اللغة وغيرهم وذهب الخليل والأصمعي وأبو حاتم السجستاني والأزهري وجماعة إلى أنه بالفتح فيهما قال صاحب الطالع وحكي الضم فيهما جميعاً وأصل الوضوء من الوضاعة وهي الحسن والنظافة وتسمى وضوء الصلاة وضوءاً لأنه يتنظف المتوضي ويحسنه

• (باب الدليل على وجوب النية له) •

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول انما الاعمال بالنية وانما امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه رواه الجماعة الحديث مدآور على يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم التيمي

قوله بنت أبي كبشة أو لجد جده عبد المطلب لأمه وفيه نظر أو هو رجل من خزاعة اسمه وجز ابن عامر بن غالب خالف قريباً في عبادة الاوثان فعبد الشعري فقتله الله لا تشتر في مطلق الخرافة قاله ابن قتيبة والخطابي وكذا قاله الزبير (أنه) بكسر الهمزة على الاستئناف وجوز العيني فتحها على ضعف (يخافه) أي لاجل أنه يخافه (ملك بن الأصفر) وهم الروم لأن جدهم روم بن عيص بن اسحق تزوج بنت ملك الحبشة فجاء ولده بين البياض والسواد فقبل له الأصفر حكاه ابن الأنباري أولان جدته سارة حلت به بالذهب قاله ابن هشام في التيجان وقيل غسبر ذلك قال أبو سفيان (فما زلت موقناً أنه سيظهر) زادني حديث عبد الله بن شداد عن أبي سفيان فمأزت مرعوباً من محمد حتى أسلمت أخرجه الطبراني (حتى أدخل الله على الاسلام) فبرزت وأظهرت ذلك المقيمين وليس المراد أن ذلك المقيمين ارتفع (وكان ابن الناطور) بالطاء المهملة وفي رواية الجوى بالطاء المجمعة وهو بالعربية حافظ البستان وحارسه وهو لفظ بمعنى تكلمت به العرب وعن يونس ابن ناطور بزيادة الف والقصة الاتية موصولة إلى ابن الناطور مروية عن الزهري خلافاً لمن توهم أنها معلقة بهروية بالاستناد المذكور

عن أبي سفيان (صاحب ايلياء)

وهي بيت المقدس اى أمرها

(وهرقل) اى وصاحب هرقل

واطلق عليه العصبة اى

التبع واما معنى الصداقة فوقع

استعمال صاحب فى الجواز

بالنسبة لامرية ايلياء وفى الحقيقة

بالنسبة الى هرقل (اسقف)

وهى رواية المستقى والجوى

وعند القاسى اسقفا قال

النوى وهو الاشهر وعند

الكشيهى سقف بضم أوله مبنيا

للمفعول من التسقيف ولا يذ

والاصبلى عن المروزي سقف

بالتخفيف وللجرجاني سقف اى

مقدم او الاسقف والسقف

لفظ أجمعى ومعناه رئيس دين

النصارى وقيل عربى وهو

الطويل فى الخنما (على نصارى

الشام) لكونه عالم دينهم ورئيسهم

أوهو قديم شريعتهم وهودون

القاسى أوهو فوق القسيس

ودون المظران أو الملك المتشاع

فى مشيته والجمع اساقفة واساقف

(يحدث ان هرقل حين قدم ايلياء)

عند غلبة جنوده على جنود فارس

واخرجهم فى سنة ٤٠٠ م

الله عليه وآله وسلم الحديث وذكر

الترمذى وغيره القصة مستوفاة

فى نفسه بقوله تعالى ويومئذ

يفرح المؤمنون بنصر الله وفى

أول الحديث فى الجهاد عند

المؤلف الاشارة الى ذلك (اصبح

خبيث النفس) اى رديتها غير

طيبا لما حل له من الهم وعبر

بالنفس عن جلة الانسان روحه

عن علقمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب ولم يبق من أصحاب الكتب المعتمدة من لم يخرج له سوى مالك فإنه لم يخرج له فى الموطأ وهم ابن دحية فقال انه فيه ولعل الوهم اتفق له لمبارأى الشيخين والنسائى روى من حديث مالك وما وقع فى الشهاب بلفظ الاعمال بالنيات يجمع الاعمال وحذف انما فنقل النووى عن أبي موسى المدينى الاصح انى انه لا يصح له اسناد وافره النووى قال الحافظ وهو وهم فقد رواه كذلك الحاكم فى الاربعين له من طريق مالك وكذا أخرجه ابن حبان من وجه آخر فى مواضع تسعة، من صحيحه منها فى الحادى عشر من الثالث والرابع والعشرين منه والسادس والستين منه ذكره فى هذه المواضع بحذف انما وكذا رواه البيهقى فى المعرفة وفى البخارى الاعمال بالنية بحذف انما وافراد النية قال الحافظ أبو سعيد محمد بن على الخشاب رواه عن يحيى بن سعيد نحو ما قبلين وخمسين انسانا وقال أبو اسعيل الهروى عبد الله بن محمد الانصارى كتبت هذا الحديث عن سبعةائة نفر من أصحاب يحيى بن سعيد قال الحافظ تتبعته من الكتب والابزاج حتى مررت على أكثر من ثلاثة آلاف جزء فما استطعت ان أكمل له سبعين طريقا ثم رأيت فى المستخرج لابن مندة عدة طرق فضمتها الى ما عنده فزادت على ثلثمائة وقال البزار والخطابى وأبو على بن السكن ومحمد بن عتاب وابن الجوزى وغيرهم انه لا يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا عن عمر بن الخطاب ورواه ابن عساكر من طريق أنس وقال غريب جدا وذكر ابن مندة فى مستخرجه انه رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكثر من عشرين نفسا قال الحافظ وقد تتبعها شيخنا أبو الفضل بن الحسين فى النكت التى جمعها على بن الصلاح وأظهر انما فى مطلق النية لا بهذا اللفظ وهذا الحديث قاعدة من قواعد الاسلام حتى قيل انه ثلث العلم ووجهه ان كسب العبد بقلبه وجوارحه ولسانه وعمل القلب أرجحها لانه يكون عبادة باقراده دون الاخرين قوله انما الاعمال هذا التركيب يفيد الحصر من جهتين الاولى انما فانما من صيغ الحصر واختلف هل يفيد بالمنطوق أو بالمفهوم أو بالوضع أو بالعرف وبالحقيقة أم بالجواز ومذهب المحققين انما يفيد بالمنطوق وضعا حقيقيا قال الحافظ ونقله شيخنا شيخ الاسلام عن جميع أهل الأصول من المذاهب الاربعة الا اليسير كالأمدى وعلى العكس من ذلك أهل العربية وموضع البحث عن بقية ابجحات انما الأصول وعلم المعانى فليرجع اليها الجهة الثانية الاعمال لانه جمع محلى باللام المفيد للاستغراق وهو مستلزم للقصر لان معناه كل عمل نية فلا عمل الا بنية وهذا التركيب من المقتضى المعروف فى الأصول وهو ما احتمل أحد تقديران لاستقامة الكلام ولا عموم له عند المحققين فلا بد من دليل فى تعيين أحد هاتوقد اختلف الفقهاء فى تقديره ههنا ففى جعل النية شرطا قدر صحة الاعمال ومن لم يشترط قدر كمال الاعمال قال ابن دقيق العيد وقد رجع الاول بأن الصحة أكثر لزوما للحقيقة فالجمل عليها أولى لان ما كان ألزم للشئ كان أقرب الى خطوره

الجسد على الروح وفي رواية
أبو ذر الوقت والاصلي وابن
عساكر أصبح وما خبيث النفس
وتستعمل في كسل النفس وفي
الصحيح لا يقول أحدكم خذت
نفسى كأنه كره اللفظ والمراد
بالخطاب المسلمون وأما في حق
هرقل فغير يمنع وصرح في
رواية ابن ابي عمير بقوله لم أقدم
أصبحت مومنا (فقال له بعض
بطارقه) بفتح الموحدة جمع
بطريق بكسرهما أى قواده
وخواص دولته وأهل الرأى
والشورى منهم (قد استكرنا
ههناك) أى ههناك وحالتك
لكونهم مخالفة لسائر الأيام
(قال ابن الناطور) ولا بن عساكر
النساطور بالطاء المعجمة (وكان
هرقل) عالما وكان (حرأ) أى
كافرا (ينظر في النجوم) خبر ثان
لكان ان قلنا انه يتظر في
الامرين أو هو تفسير لحرأ لان
الكهانة تؤخذ نارة من ألقاط
السياطين وتارة من أحكام
النجوم وكان كل من الامرين
في الجاهلية شائعا ذائعا الى
ان أظهر الله الاسلام فانكسرت
شوكتهم وأنكر الشمرع الاعتماد
عليهم وكان هرقل علم ذلك
بمقتضى حساب النجيين الزاعين
بان المولد النبوى كان بقصران
العلويين ببرج العقرب وهما
يقترنان في كل عشرين سنة مرة
الى أن تستوفي الثلاثة بوجهها في
ستين سنة وكان ابتداء العشرين

بالبال اه قال الحافظ وقد اتفق العلماء على ان النية شرط في المقاصد واختلفوا في الوسائل
ومن ثم خالفت الحنفية في اشتراطها للوضوء وقد نسب القول بقضية النية المهدي
عليه السلام في البحر الى على عليه السلام وسائر العترة والشافعي ومالك والليث ورابعة
وأحمد بن حنبل واسحق بن راهويه قوله بالنية الباء لام صاحبته ويحتمل أن تكون للسببية
بمعنى انها مقومة للعمل فكانها سبب في ايجاده قال النووي والنية القصيدة وهو عزيمة
القلب ونعقبه الكرماني بأن عزيمة القلب قدر زائد على أصل القصد وقال البيضاوي
النية عبارة عن ابتغاء القلب فهو ما يراه موافقا لغرض من جاب نفع أو دفع ضرر حالا
أو مآلا والشرع خصه بالارادة المتوجهة نحو الفعل لا بتبعا لرضا الله وامتنال حكمه
والنية في الحديث محمولة على المعنى اللغوي ليصبح لطبيته على ما بعده وتقسيمه أحوال
المهاجر فانه تفصيل لمأجل والجار والمجرور متعلق بمحذوف هو ذلك المقدرا على الكمال
أو العصة أو الموصول أو الاستقرار قال الطيبي كلام الشارع محمول على بيان الشرع لان
المخاطبين بذلك هم أهل اللسان فكانهم خوطبوا بما ليس لهم به علم الا من قبل الشارع
فيتعين الحمل على ما يفيد الحكم الشرعى قوله وانما الامرئ ما نوى فيه تحقيق لاشتراط
النية والاخلاص في الاعمال قاله القرطبي فيكون على هذا جملة مؤكدة للتي قبلها وقال
غيره بل تفيد غير ما أفادته الاولى لان الاولى نيت على ان العمل يتبع النية وبصاحبها
فيترب الحكم على ذلك والثانية أفادت ان العامل لا يحصل له الامان قال ابن دقيق
العبد والجملة الثانية ان من نوى شيئا يحصل له وكل ما لم ينو لم يحصل فبدخل في ذلك مالا
ينحصر من المسائل قال ومن ههنا عظموا هذا الحديث الى آخر كلامه ويدل على صحة
كلامه أحاديث كثيرة واردة بثبوت الامر ان نوى خيرا ولم يعمل به كحديث رجل آناه الله مالا
وعلم انه يعمل به فله ماله وينتقمه في حقه ورجل آناه الله مالا ولم يؤت به مالا فهو يقول
لو كان لي مثل هذا علمت فيه مثل العمل الذي يعمل بهما في الاجر سواء قال الحافظ والمراد
انه يحصل اذا عمل به بشرائطه أو حال دون عمله ما به يذشر عابعد م عمله والمراد بعدم
الموصول اذ لم تقع النية لخصوصه ولا عموما أما اذا لم ينو شيئا مخصوصا لكانت هناك
نية تشمله فهذا مما اختلف فيه انظار العلماء ويتخرج عليه من المسائل ما لا يحصى قوله
فمن كانت هجرته الى الله ورسوله الهجرة الترك والى الشيء الاتقال اليه عن غيره وفي
الشرع ترك ما نهى الله عنه وقد وقعت في الاسلام على وجوه الهجرة الى الحبشة والهجرة
الى المدينة وهجرة القبائل وهجرة من أسلم من أهل مكة وهجرة من كان مقيما بدار الكفر
والهجرة الى الشام في آخر الزمان عند ظهور الفتن وأخرج أبو داود من حديث عبد الله
ابن عمر وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول سيكون هجرة بعد هجرة فغار
أهل الارض الزمهم مهاجرا ابراهيم وبيته في الارض شرأاها ما وراه أيضا أحد في
المسند قوله فمجرة الى الله ورسوله وقع الاتحاد بين الشرط والجزاء وتغايرهما لا بد منه

المذكور وعند تمام العشرين
الثانية بحج جبريل عليه
السلام بالوحى وعند تمام
الثالثة فتح خبير وعمرة القضية
التي جرت فتح مكة وظهور
الاسلام وفي تلك الايام رأى
هرقل ما رأى وليس المراد بذلك
هذه اهلنا قونية قول المتجهين بل
المراد بالشارات به عليه الصلاة
والسلام على لسان كل فريق
من انسى وجهه في محق ومبطل
وهذا من ابداع ما يشير اليه عالم
أو يحتاج اليه محقق وقد قيل ان
الجزاء هو الذي ينظر في الاعضاء
وفي خيل الوجه فيحكم على
صاحبها بطريق الفراسة وهذا
ان ثبت فلا يلزم منه حصره في
ذلك بل الاتقي بالسياق في حق
هرقل ما تقدم والجملة السابقة
من قوله قال ابن الناطور اعتراض
بين سؤال بعض البطارقة
وجواب هرقل اياهم الى قوله
(فقال) هرقل (اهم) أى لبعض
بطارقه (حين سأله الى رأيت
الملك حين نظرت في النجوم
ملك الختان) بفتح الميم وكسر
اللام ولغير الكشميين ملك بالضم
ثم الاسكان (قد ظهر) أى غلب
يعنى له نظره في حكم النجوم
على أن ملك الختان قد غلب
وهو كما قال لان في تلك الايام كان
استدأ ظهوره صلى الله عليه
 وآله وسلم اذ صالح الكفار
بالحديبية وأنزل الله تعالى سورة
الفتح ومقدمة الظهور وظهور

والا لم يكن كلاما مفيدا أو اجيب بأن التقدير فن كانت هجرته الى الله ورسوله نية وقصد
فهجرته الى الله ورسوله حكما وشرا فلا اتحد وقيل يجوز الاتحد في الشرط والجزاء
والمبتدأ والخبر اقصاء التعظيم أو التحقير كانت أنت أى العظيم أو الحقير ومنه قول أبى
النجم وشعرى شعري أى العظيم وقيل الخبر محذوف في الجملة الاولى منها أى فهجرته الى
الله ورسوله محمودة أو مثاب عليه أو فهجرته الى ما هاجر اليه مذمومة أو قبيصة أو غيره قبوله
قوله دينيا يصيبهم باضم الدال وحكى ابن قتيبة كسرهما وهى فعلى من الدنواى القرب
سميت بذلك اسبقها للآخرى وقيل لدنوها الى الزوال واختلف في حقيقة ما قبل ما على
الارض من الهوا والحقوقيل كل المخلوقات من الجواهر والاعراض والاطلاق الدنيا
على بعضها كما في الحديث مجاز قوله أو امرأة يتزوجها انما خص المرأة بالذكر بعد ذكر
ما يعمها وغيره للاهتمام بها وتعقبه النووي بأن لفظ دنيا ككرة وهى لاتم في الاثبات
فلا يلزم دخول المرأة فيها وتعقب بانها ككرة في سياق الشرط فتم وتكنة الاهتمام الزيادة
في التحذير لان الافتتان بها أشد وحكى ابن بطال عن ابن سراج ان السبب في تخصيص
المرأة بالذكر ان العرب كانوا لا يزجون المولى العربية ويراعون الكفاة في النسب فلما
جاء الاسلام سوى بين المسابن في مناهجهم فهاجر كثير من الناس الى المدينة ليتزوج بها
من كان لا يصل اليها وتعقبه ابن حجر بأنه يفتقر الى نقل أن هذا المهاجر كان مولى وكانت
المرأة عربية ومنع أن يكون عادة العرب ذلك ومنع أيضا ان الاسلام أبطل الكفاة
ولو قيل ان تخصيص المرأة بالذكر لان السبب في الحديث مهاجر أم قيس فذكرت المرأة
بعد ذلك كما يشعلها لما كانت هجرة ذلك المهاجر لاجلها لم يكن بعيدا من الصواب
وهذه نكتة سرية والحديث يدل على اشتراط النية في أعمال الطاعات وان ما وقع من
الاعمال بدونها غير معتد به وقد سبق ذكر الخلاف في ذلك وفي الحديث فوائد مبسطة في
المطولات لا يتسع لها المقام وهو على انفراد حقيق بان يفرد له مصنف مستقل

* (باب التسمية للوضوء) *

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا صلواتن لا وضوء له ولا وضوءان
لا يذكرا اسم الله عليه رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والاحمد وابن ماجه من حديث سعيد
ابن زيد وأبي سعيد مثله والجميع في أسانيدهم قال قريب وقال البخارى أحسن ثنى في
هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمن يعنى حديث سعيد بن زيد ومثل اسحق بن راهويه
أى حديث أصح في التسمية فذكر حديث أبي سعيد الحديث الاول أخرجه أيضا
الترمذى في العلل والدارقطنى وابن السكن والحاكم والبيهقى من طريق محمد بن موسى
الخرزمي عن ياقوب بن سالم عن أبيه عن أبي هريرة به هذا اللفظ ورواه الحاكم من هذا
الوجه فقال يعقوب بن أبي سالم وأدعى انه الماسحون وصححه لذلك فهوهم والصواب انه
النبى قاله الحافظ قال البخارى لا يعرف له سماع من أبيه ولا لايه من أبي هريرة وأبوه

(فمن يَحْتَسِنُ مِنْ هَذِهِ الْأَمَةِ) أَيِ
 مِنْ أَهْلِ هَذَا الْعَصْرِ وَاطْلَاقِ
 الْأَمَةِ عَلَى أَهْلِ الْعَصْرِ كُلِّهِمْ
 فِيهِ تَجَوُّزٌ وَفِي رِوَايَةِ يُونُسَ مَنْ
 يَحْتَسِنُ مِنْ هَذِهِ الْأَمَةِ (قَالُوا)
 مَجْبِسِينَ لِاسْتِفْهَامِهِمْ (أَيْسَ
 يَحْتَسِنُ إِلَّا الْيَهُودُ) أَجَابُوا بِقَضَى
 عَلَيْهِمْ لِأَنَّ الْيَهُودَ كَانُوا بِأَيْدِيهِمْ
 تَحْتَ الذِّلَّةِ مَعَ النَّصَارَى بِخِلَافِ
 الْعَرَبِ (فَلَا يَمْنُكَ) مِنْ أَهْمِ
 أَيْ لَا يَقْلَقُكَ (شَأْنُهُمْ) وَكَتَبَ
 إِلَى مَدَائِنَ مَلِكُكَ) بِالْهَمْزِ وَقَدْ
 يَتَرَكُ (فَيَقْتُلُوا مِنْ فِيهِمْ مِنْ
 الْيَهُودِ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ
 وَالْوَقْتُ وَالْأَصْلُ وَابْنُ عَسَاكَرٍ
 فَلْيَقْتُلُوا بِاللَّامِ (فَيُبْنَاهُمْ) بِالْمِيمِ
 وَأَصْلُهُ بَيْنَ فَا شَبِعَتِ الْفَتْحَةُ فَصَارَ
 يَبْنَاهُمْ زَيْدٌ عَلَيْهِ الْمِيمُ وَفِي رِوَايَةِ
 الْأَرْبَعَةِ فَيُبْنَاهُ بِغَيْرِ مِيمٍ وَمَعْنَاهُمَا
 وَاحِدٌ وَهُمْ مَبْنِيءٌ أَخْبَرَهُ (عَلَى
 أَمْرِهِمْ) مَشُورَتُهُمْ الَّتِي كَانُوا
 فِيهَا (أَتَى هِرَقْلُ بَرْجِلَ) أَيْ
 بَيْنَاهُمْ أَوْ قَاتَ أَمْرَهُمْ إِذَا تَى
 بَرْجِلَ لَمْ يَسْمَعْ الرَّجُلُ وَلَا مَنْ
 أُرْسِلَ بِهِ (أُرْسِلَ بِهِ مَلِكُ غَسَّانَ)
 بِالسَّيْنِ الْمَشْدُودَةِ وَالْمَلِكُ هُوَ
 الْحَرْثُ بْنُ أَبِي شَمْرٍ صَاحِبُ بَصْرَى
 وَغَسَّانَ اسْمُ مَاءٍ نَزَلَ عَلَيْهِ قَوْمٌ
 مِنَ الْأَزْدِ فَتَنَسَبُوا إِلَيْهِ أَوْ مَاءٌ
 بِالْمَثَلِ (يَخْبِرُ عَنْ خَيْرِ رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ) وَآلِهِ (وَسَلَّمَ)
 فَقَالَ كَمَا عِنْدَ ابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ خَرَجَ
 بَيْنَ أَظْهَرِ نَارِ جَلٍّ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ
 فَقَدْ اتَّبَعَهُ نَاسٌ وَصَدَّقُوهُ وَخَافَهُ
 نَاسٌ فَكَانَتْ مِنْهُمْ مَلَاحِمٌ فِي
 مَوَاطِنَ وَتَرَكَهُمْ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ

ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي الثَّقَاتِ وَقَالَ رَجَاءُ هَذِهِ عِبَارَةٌ عَنْ ضَعْفِهِ فَإِنَّهُ قَلِيلُ الْحَدِيثِ
 جَدِّهِ أَوْ لَمْ يَرَوْعْنَهُ سِوَى وَلَدِهِ فَإِذَا كَانَ يَخْطِئُ مَعَ قَلَّةِ مَا رَوَى فَكَيْفَ يُوصَفُ بِكَوْنِهِ ثِقَةً
 قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ انْقَلَبَ اسْنَادُهُ عَلَى الْحَاكِمِ فَلَا يَحْتَجُّ لِشُبُونِهِ بِخُرُوجِهِ لَهُ وَتَبَعَهُ النَّوَوِيُّ وَلَهُ
 طَرِيقٌ أُخْرَى عَنْ عَبْدِ الدَّارِ قُطَيْبٍ وَابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِإِلْفِظِ مَا تَوْضَأُ مِنْ لَيْذٍ كَرَّاسِمِ اللَّهِ
 عَلَيْهِ وَمَا صُلِيَ مِنْ لَمْ يَتَوْضَأُ وَفِي اسْنَادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الظَّفَرِيِّ وَابْنُ الْقَوِيِّ وَفِي اسْنَادِهِ
 أَيْضًا أَيُّوبُ بْنُ النَّجَّارِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ وَقَدْ رَوَى يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ عَنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ
 يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا غَيْرَ هَذَا وَخَرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
 قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ إِذَا تَوَضَّأْتَ فَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
 فَإِنْ حَفِظْتَهُ لَا تَزَالُ تَكْتُبُ لَكَ الْحَسَنَاتِ حَتَّى تَحْدُثَ مِنْ ذَلِكَ الْوَضُوءِ قَالَ تَقْرُبُهُ مَرَّةً وَبَن
 أَبِي سَلَمَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْهُ وَاسْنَادُهُ وَاهٍ وَفِيهِ أَيْضًا مِنْ طَرِيقٍ الْاِخْرَجَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
 رَفَعَهُ إِذَا اسْتَقْبَلْتَ أَحَدَكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَدْخُلُ يَدَهُ فِي الْأَنَامِ حَتَّى يَغْسِلَهَا وَيُسَمِّيَ قَبْلَ أَنْ
 يَدْخُلَهَا تَقْرُبُهُ زِيَادَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ وَهُوَ مَعْرُوفٌ فِي الْبَابِ عَنْ أَبِي
 سَعِيدٍ وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَعَائِشَةُ وَهَلْ بَنُ سَعْدٍ وَأَبِي سَبْرَةَ وَأُمُّ سَبْرَةَ وَعَلَى وَأَنْسَ
 حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالدَّارِمِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْعَمَلِ وَابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ عَدَى وَابْنُ
 السَّكَنِ وَالْبَزَارِيُّ وَالدَّارِ قُطَيْبٍ وَالْحَاكِمُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِإِلْفِظِ حَدِيثِ الْبَابِ وَزَعَمَ ابْنُ عَدَى أَنَّ
 زَيْدَ بْنَ الْحُبَابِ تَقْرُبُهُ عَنْ كَثِيرٍ بِنَزِيدٍ قَالَ الْخَافِظُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَقَدْ رَوَاهُ الدَّارِ قُطَيْبٍ مِنْ
 حَدِيثِ أَبِي عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَحْمَدَ الزَّهْرِيُّ وَكَثِيرٌ بِنَزِيدٍ قَالَ ابْنُ
 مَعِينٍ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ صَدُوقٌ فِيهِ لَيْنٌ وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ صَالِحٌ الْحَدِيثُ لَيْسَ
 بِالْقَوِيِّ يَكْتُبُ حَدِيثَهُ وَكَثِيرٌ بِنَزِيدٍ رَوَاهُ عَنْ رَيْجِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ وَرَيْجُ
 قَالَ أَبُو حَاتِمٍ شَيْخٌ وَقَالَ الْجُبَّارِيُّ مِنْ كَرِّ الْحَدِيثِ وَقَالَ أَحْمَدُ لَيْسَ بِالْمَعْرُوفِ وَقَالَ الْمُرُوزِيُّ
 لَمْ يَصْحَحْهُ أَحْمَدُ وَقَالَ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ يَثْبُتُ وَقَالَ الْبَزَارِيُّ كُلُّ مَا رَوَى فِي هَذَا الْبَابِ فَلَيْسَ بِقَوٍّ
 وَذَكَرَ أَنَّهُ رَوَى عَنْ كَثِيرٍ بِنَزِيدٍ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ رَبَاحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَقَالَ الْعَقِيلِيُّ الْأَسَافِدُ
 فِي هَذَا الْبَابِ فِيهِ لَيْزٌ وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَنَّهُ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَقَدْ قَالَ أَيْضًا
 لَا أَعْلَمُ فِي التَّسْمِيَةِ حَدِيثًا صَحِيحًا وَأَقْوَى شَيْءٍ فِيهِ حَدِيثُ كَثِيرٍ بِنَزِيدٍ عَنْ رَيْجٍ وَقَالَ
 إِسْحَاقُ هَذَا يَنْبَغِي حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ أَصَحُّ مَا فِي الْبَابِ وَأَمَّا حَدِيثُ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ فَرَوَاهُ
 التِّرْمِذِيُّ وَالْبَزَارِيُّ وَأَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِ قُطَيْبٍ وَالْعَقِيلِيُّ وَالْحَاكِمُ وَأَعْلَى بِالْاِخْتِلَافِ
 وَالْإِسْرَافِ وَفِي اسْنَادِهِ أَبُو ثَعَالٍ عَنْ رَبَاحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ
 وَأَبُو زُرْعَةَ وَقَدْ أَطَالَ الْكَلَامَ عَلَى حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ فِي التَّخْلِيفِ وَأَمَّا حَدِيثُ
 عَائِشَةَ فَرَوَاهُ الْبَزَارِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَسْنَدِهِ مَا وَابْنُ عَدَى وَفِي اسْنَادِهِ حَارِثَةُ
 ابْنُ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَأَمَّا حَدِيثُ هَلْ بَنُ سَعْدٍ فَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ
 عَبْدُ الْمُهَيْمِنِ بْنُ عَبَّاسٍ بْنُ هَلْ بَنُ سَعْدٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَتَابِعَهُ أَخُوهُ أَبِي بَنُ عَبَّاسٍ وَهُوَ

وهذا بيان ما أجمل في حديث الباب لأنه يوهم أن ذلك كان في أوائل ما ظهر النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فلما استخبره هرقل) وأخبره بذلك (قال) هرقل لجماعته (أذهبوا فانظروا) إلى الرجل (أبحثن) هو أم لا فنظروا إليه) وعند ابن اسحق فجردوه فاذا هو محسن فقال هذا والله الذي رأيته اعطه ثوبه (لخدوه) أي هرقل (أنه بحثن) بفتح التاء الأولى وكسر الثانية (وسأله عن العرب) هل يبحثون (فقال) أي الرجل (هم يبحثون) وفي رواية الاصيلي وابن عساكر في نسخة بحثن بالميم قال العيني كالحفاظ والاول أفيد وأشمل (فقال هرقل هذا) الذي نظرت في اليوم (ملك هذه الامة) أي العرب (قد ظهر) بضم الميم وسكون اللام كذا لاكثر الرواة وللقاسبي ملك بالفتح ثم السكبر فاسم الإشارة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن الكشميني وحده يملك فعل مضارع أي هذا الرجل يملك هذه الامة وقد جاء النعت بعد النعت ثم حذف المنعوت (ثم كتب هرقل إلى صاحب له) يسمى ضفاطر الاسقف (برومية) بالتخفيف أي فيها وفي رواية ابن عساكر بالرومية وهي مدينة بآسية الروم وفيه ان دور سورها أربعة وعشرون ميلا (وكان نظيره) وفي رواية ابن عساكر والاصيلي

مختلف فيه وأما حديث أبي سبرة وأم سبرة فرواه الدولابي في الكافي والبغوي في الصحابة والطبراني في الاوسط وفيه عيسى بن سبرة بن أبي سبرة وهو ضعيف وأما حديث علي فرواه ابن عدي وقال اسناده ليس بمستقيم وأما حديث أنس فرواه عبد الملك بن حبيب الاندلسي وعبد الملك شديد الضعف قال الحفاظ والظاهر أن مجموع الاحاديث يحدث منها قوة تدل على أن له أصلا وقال أبو بكر بن أبي شيبة ثبت لنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاله قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي ولا يخلو هذا الباب من حسن صريح وصحيح غير صريح والاحاديث تدل على وجوب التسمية في الوضوء لأن الظاهر أن النبي لأهله ليكونها أقرب إلى الذات وأكثر لزوما للحقيقة فيستلزم عدمها عدم الذات وما ليس بصحيح لا يجزى ولا يقبل ولا يعتد به وإيقاع الطاعة الواجبة على وجه يترتب قبولها واجزاؤها عليه واجب وقد ذهب إلى الوجوب والقرضية العترة والظاهرية واصحق واحد الروايتين عن أحمد بن حنبل واختلفوا هل هي فرض مطلقة أو على الذكرا فاعترة على الذكرا والظاهرية مطلقا وذهبت الشافعية والحنفية وقالك وربيعة وهو أحد قولي الهادي إلى أنه أسنة احتج الاقول بأحاديث الباب واحتج الآخرون بحديث ابن عمر مرفوعا من تواتر ذكر اسم الله عليه كان طهورا لجميع بدنه ومن تواتر ولم يذكر اسم الله عليه كان طهورا لاجزاءه وضوئه أخرجه الدارقطني والبيهقي وفيه أبو بكر الداهري عبد الله بن الحكم وهو متروك ومنسوب إلى الوضع ورواه الدارقطني والبيهقي أيضا من حديث أبي هريرة وفيه مرداس بن محمد بن عبد الله ابن ابان عن أبيه وهما ضعيفان ورواه الدارقطني والبيهقي أيضا من حديث ابن مسعود وفي اسناده يحيى بن هشام السمسار وهو متروك قالوا فيكون هذا الحديث قرينة لتوجه ذلك النفي إلى الكمال لا إلى العمة كحديث لاصلة لجار المسجد الا في المسجد فلا وجوب ويؤيد ذلك حديث ذكر الله على قلب المؤمن سمي أو لم يسم واحتج البيهقي على عدم الوجوب بحديث لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله وتقريره ان التمام لم يتوقف على غير الاسباغ فاذا حصل حصل واستدل النسائي وابن خزيمة والبيهقي على استحباب التسمية بحديث أنس قال طلب بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءا فلم يجد فقال هل مع أحد منكم ما فوضعه يده في الماء فقال توضعوا باسم الله وأصله في الصحاح بدون قوله توضعوا باسم الله وقال الزوري يمكن أن يحتج في المسئلة بحديث أبي هريرة كل امرئ إذا لم يبدأ فيه بسم الله فهو أجزء ولا يخفى على الفطن ضعف هذه المستندات وعدم صراحتها واتقاء دلالتها على المطلوب وما في الباب ان صلح للاحتجاج أفاد مطلوب القائل بالقرضية لما قدمنا ولا كنهه صرح ابن سيد الناس في شرح الترمذي بأنه قد روى في بعض الروايات لا وضوء كاملا وقد استدله الرافعي قال الحفاظ لم أره هكذا انتهى فان ثبتت هذه الزيادة من وجه معتبر

فكان هرقل نظيره (في العلم وسار هرقل الى حص) مجرور بالقصة لانه غير منصرف للعابية والتأنيث على الصحيح لالعلمية والجملة لانها لا تمنع صرف الثلاثي وجوز بعضهم صرفه كعدهه نحو هذه وغيره من الثلاثي الساكن الوسط ولم يجعل للجملة اثر وانما سار هرقل الى حص لان ادم ملكه وكانت في زمانهم اعظم من دمشق وكان قصها على يد أبي عبيدة بن الجراح سنة ست عشرة بعد هذه القصة بعشر سنين (فلم يرم) هرقل (حص) أى لم يبرح من مكانه هذا هو المعروف ويرم بفتح أوله وكسر الراء وقال الداودي لم يصل اليها (حق) اناه كتاب من صاحبه ضغاطر الروى (يوافق رأى هرقل على خروج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى ظهوره (وانه نبى) وهذا يدل على أن هرقل وصاحبه اقرا بنبوة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم اسكن هرقل لم يقر على ذلك ولم يعمل بمقتضاه بل شخ بملكه ورغب في الرياسة فاترهما على الاسلام بخلاف صاحبه ضغاطر فانه أظهر اسلامه وألقى ثيابه التي كانت عليه ولبس ثيابا ايضا وخرج على الريم فدعاهم الى الاسلام وشهد شهادة الحق فقاموا اليه فضربوه حتى قتلوه (فأذن) بالقصر من الاذن وللمسئلة وغيره فأذن بالمد أى أعلم

فلا أصرح منها في افادة مطلوب القائل بعدم وجوب التسمية وقد استدل من قال بالوجوب على اذا كرفق بمحدث من تواتر ذكر اسم الله كأن طهور الجميع بدنه وقد تقدم الكلام عليه قالوا فعملنا أحاديث الباب على اذا كره هذا على النامى جمعاً بين الأدلة ولا يخفى ما فيه

• (باب استحباب غسل اليدين قبل المضمضة وتأكيد انوم الليل) •

(عن أوس بن أوس الثقفي قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توشأ فاستوكف ثلاثاً أي غسل كفيه رواه أحمد والنسائي) الحديث رجاله عند النسائي ثقات الاحمد ابن مسعدة فهو صدوق قوله أوس بن أوس ويقال ابن أبي أوس في صحبته خلاف وقد ذكره أبو عمر في الصحابة وهذا الحديث معناه في الصحيحين من حديث عثمان بلفظ فأفرغ على كفيه ثلاث مرات فغسلهما وقال في آخره رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توشأ نحو وضوء في هذا الكتاب وأخرج أبو داود من حديث عثمان أيضاً بلفظ أفرغ يده اليمنى على اليسرى ثم غسلهما الى الكوعين وثبت نحوه أيضاً من حديث علي عليه السلام وعبد الله بن زيد عند أهل السنن والحديث يدل على شرعية غسل الكفين قبل الوضوء وقد اختلف الناس في ذلك فعند الهادي في أحد قوايه والمؤيد بالله وأبي طالب والمنصور بالله والشافعية والحنفية انه مسنون ولا يجب الحديث توشأ كما أمر الله ولم يذكر فيه غسل اليدين وقال القاسم وهو أحد قولي الهادي واليه ذهب ابنه أحمد بن يحيى انه واجب لخبر الاستيعاظ الذي سياتى بعد هذا وأجيب بأنه لا يدل على الوجوب لقوله فيه فانه لا يدري أين باتت يده وانه لم أن محل النزاع غسلهما قبل الوضوء وحديث الاستيعاظ الغسل فيه لا للوضوء فلا دلالة له على المطلوب ومجرد الافعال لا تدل على الوجوب وسيأتى الكلام على ما هو الحق في الحديث الذي بعده هذا ان شاء الله (وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا

استيقظ أحدكم من نومه فلا يغسل يده حتى يغسلها ثلاثاً فانه لا يدري أين باتت يده رواه الجماعة الا أن البخارى لم يذكر العدد وفي لفظ الترمذى وابن ماجه اذا استيقظ أحدكم من الليل وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يدخل يده في الانام حتى يغسلها ثلاث مرات فانه لا يدري أين باتت يده وأين طافت يده رواه الدارقطني وقال اسناد حسن) للحديث طرق منها ما ذكره المصنف ومنهم عند ابن عدى بزيادة فليفرقه وقال انه ازايادة منكرة ومنهم عند ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي بزيادة أين باتت يده منه قال ابن منده هذه الزيادة رواها ثقات ولا أراها محفوظة وفي الباب عن جابر عند الدارقطني وابن ماجه وابن عمر رواه ابن ماجه وابن خزيمة بزيادة لفظ منه وعائشة رواه ابن أبي حاتم في العلل وحكى عن أبيه انه وهم قوله من نومه أخذ بعمومه الشافعي والجمهور فاستحبوه عقب كل نوم وخصه أحمد وداود بن

(هرقل لعظماء الروم في دسكرة)

بفتح الاوّل وسكون الثاني وفتح الكاف والراء وهى القصر الذى حوله بيوت (له حصص) أى فيها وكانته دخل القصر (ثم أمر بأبوابها) أى الدسكرة (فغلقت) بتشديد اللام لا يذر وكأنه فتح أبواب البيوت التى حولها وأذن للروم في دخولها ثم أغلقها (ثم اطلع) عليهم من علو فخاطبهم وأغما فعل ذلك خشية أن يثبوا اليه كما وثبوا الى ضغاطر وينكروا مقالته فيقتلوه (فقال يا معشر الروم هل لكم) رغبة (في الفلاح والرشد) بالضم ثم السكون أو بفتحهمين خلاف النى (وان يثبت) أى وهل لكم في ثبوت (ملككم) لانهم ان عمادوا على الكفر كان سببا لذهاب ملككم كما عرف هو ذلك من الاخبار السافكة (فتبايعوا) وفي نسخة فتبايعوا وفي رواية الاصيلي تباع وفي أخرى لابي الوقت تباع وللكشميري فتبايعوا فالثلاثة الاول من البيعة والتي بعدها من الاتباع كالرواية الاخرى لابن عساكر في نسخة فتبمع (هذا النبي) ونقل ان في التوراة ونبيامثلك أرسله أى انسان لم يقبل كلامي الذى يؤذيه عني فاني أهلكه (لخاصوا) مهملةين أى نشروا (حبصة جرواحن) أى حبصتها اسمهم بالوحوش لان نشرتها أشد من نفرة البهائم الانسية وشبههم بالجرذون غيرها

اليلى اقله في آخر الحديث باتت يده لان حقيقة المبيت تكون بالليل ويؤيد ما ذكره المصنف رحمه الله في رواية الترمذى وابن ماجه وأخرجها ايضا ابوداود وساق مسلم اسنادها وما في رواية لابي عوانة ساق مسلم اسنادها ايضا اذا قام احدكم للوضوء حين يصبح ليكن التعليل بقوله فانه لا يدري أين باتت يده يقضى بالحق نوم النهار بنوم الليل وانما خص نوم الليل بالذكر للغلبة قال النووي وحكى عن أحمد في رواية انه ان قام من نوم الليل كره له كراهية تحريم وان قام من نوم النهار كره له كراهية تنزيه قال ومذهبنا ومذهب الحقين أن هذا الحكم ليس مخصوصا بالقيام من النوم بل المعتبر الشك في نجاسة اليد ففي شك في نجاستها كره له غمسها في الاناء قبل غسلها سواء كان قام من نوم الليل أو النهار أو شك انتهى والحديث يدل على المنع من ادخال اليد الى اناء الوضوء عند الاستيقاظ وقد اختلف في ذلك فالامر عند الجمهور على الندب وحده لا على الوجوب في نوم الليل واعتذر الجمهور عن الوجوب بأن التعليل بأمر يقتضى الشك قرينة صارفة عن الوجوب الى الندب وقد دفع بأن التشكيك في العلة لا يستلزم التشكيك في الحكم وفيه ان قوله لا يدري أين باتت يده ليس تشكيكا في العلة بل تعليلا بالشك وانه يستلزم ما ذكره من جملة ما اعتذر به الجمهور عن الوجوب حديث انه صلى الله عليه وسلم توضأ من الشن المعلق بعد قيامه من النوم ولم يروا نه غسل يده كما ثبت في حديث ابن عباس وتعب بان قوله أحدكم يقتضى اختصاص الامر بالغسل بغيره فلا يعارضه ما ذكره بانه صح عنه صلى الله عليه وسلم غسل يديه قبل ادخالها في الاناء حال البقعة فاستحبابه بعد النوم أولى ويكون تركه لبيان الجواز ومن الاعذار للجمهور أن التقييد بالثلاث في غير النجاسة العينية يدل على الندبة وهذه الامور اذا ضمت اليها البراءة الاصلية لم يبق الحديث منه ضال للوجوب ولا التحريم الترك ولا يصح الاحتجاج به على غسل اليدين قبل الوضوء فان هذا ورد في غسل النجاسة وذلك سنة أخرى ويدل على هذا ما ذكره الشافعي وغيره من العلماء ان السبب في الحديث ان أهل الحجاز كانوا يستنجون بالاحجار وبلادهم حارة فاذا نام أحدهم عرق فلا يامن النائم أن تطوف يده على ذلك الموضع النجس أو على قدر غير ذلك فاذا كان هذا سبب الحديث عرفت أن الاستدلال به على وجوب غسل اليدين قبل الوضوء ليس على ما ينبغي فان قلت هذا قصر على السبب وهو مذهب مرجوح قلت سلمنا عدم القصر على السبب فليس في الحديث الا نهى المستيقظ عن نوم الليل أو مطلق النوم فهو أخص من الدعوى أعني مشروعية غسل اليدين قبل الوضوء مطلقا فلا يصلح للاستدلال به على ذلك ونحن لا نشكر أن غسل اليدين قبل الوضوء من السنن الثابتة بالاحاديث الصحيحة كما في حديث عثمان الا في غيره وكما في الحديث الذى في أول الباب ولا منازعة في سنننا انما النزاع في دعوى وجوبه والاستدلال عليها بحديث

عن الوحش لمناسبة الجهل وعدم الفطنة بل هم أضل (الى الابواب) المهودة (فوجدوها قد غلقت) بكسر اللام المشددة (فلم أرى هرقل نهرتهم وأيس) بهمزة ثم تخفية بجملة حالية بتقدير قد وفي رواية الاصيلي وأبي ذر عن الكشمي يئس وهما يعني والاؤل مقلوب من الثاني أى قنط (من الايمان) أى من ايمانهم لما أظهره ومن ايمانه لكونه شمع بملكه وكان يجب أن يطيعوه فيستمر ملكه ويسلم ويسلمون فما أيس من الايمان الا بالشرط الذى أراده والافتقد كان قادرا على أن يفر عنهم ويترك ملكه رغبة فيما عند الله والله الموفق (قال ردوهم على وقال) لهم (انى قلت مقاتل آتفا) قرىبا بالمدمع كسر الذون وقد تقصر وهو نصب على الظرفية أى قلت مقاتل هذه الساعة حال كونى (أختبر) أى أمتحن (بها شدتكم) أى رسوخكم (على دينكم فقد رأيت) شدتكم حذف المفعول للعلم به مما سبق وعند المؤلف فى التفسير فقد رأيت منكم الذى أحبت (فسعدوا له) حقيقة على عادتهم لماو كهم أو قبلوا الارض بين يديه لان ذلك ربما كان كهينة السجود (ورضوا عنه فكان ذلك آخر) بالنصب خبر كان (شان هرقل) فيما يتعلق بهذه القصة أو فيما يتعلق بالايمان

الاستيقاظ وقد سبق ذكر الخلاف فى ذلك فى الحديث الذى قبل هذا قوله فلا يدخل يده فى الاناء فى رواية البخارى فى وضوئه وفى رواية لابن خزيمة فى انائه أو وضوئه والظاهر اختصاص ذلك بانه الوضوء ويلحق به الغسل بجماع أن كل واحد منهما ما يراد التطهر به وخرج يذكر الاناء البرك والحياض اتى لاتفسد بغمس اليد فيها على تقدير نجاستها فلا يتناولها النهى وفى الحديث أيضا دلالة على أن الغسل سباعا ليس عاما لجميع النجاسات كما زعمه البعض بل خاصا بنجاسة الماء كالماء باعتبار ريقه والجمهور من المتقدمين والمتأخرين على أنه لا ينجس الماء اذا غمس يده فيه وحكى عن الحسن البصرى أنه ينجس ان قام من نوم الليل وحكى أيضا عن اصحق بن راهويه ومحمد بن جرير الطبرى قال النووى وهو ضعيف جدا فان الاصل فى البدو الماء الطهارة فلا ينجس بالشك وقواعد الشريعة متظاهرة على هذا قال المصنف رحمه الله وأكثرا العلماء جعلوا هذا على الاستحباب مثل ما روى أبو هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا استيقظ أحدكم من منامه فليستنثر ثلاث مرات فان الشيطان يبيت على خيشبته متفق عليه انتهى وانما مثل المصنف محل النزاع بهذا الحديث لانه قد وقع الاتفاق على عدم وجوب الاستنثار عند الاستيقاظ ولم يذهب الى وجوبه أحد وانما شرع لانه يذهب ما يصدق بجمعى النفس من الاوساخ وينظفه فيكون سببا لنشاط القارئ وطرد الشيطان والخيشوم أعلى الانف وقيل هو الانف كاه وقيل هو عظام رفاق لانه فى أقصى الانف بينه وبين الدماغ وقد وقع فى البخارى فى بدء الخلق بلفظ اذا استيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستنثر ثلاثا فان الشيطان يبيت على خيشبته فيحمل المطلق على المقيدر **كون الامر بالاستنثار باعتبار ارادة الوضوء** وفى وجوبه خلاف سياتى

• (باب المضمضة والاستنشاق) •

(عن عثمان بن عفان رضى الله عنه انه دعا باثنا عشر غارغ على كفيه ثلاث مرات فغسلهما ثم أدخل يمينه فى الاناء فغمض واستنثر ثم غسل وجهه ثلاثا ويديه الى المرفقين ثلاث مرات ثم مسح برأسه ثم غسل رجليه ثلاث مرات الى الكعبين ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ نحو وضوئى هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر الله له ما تقدم من ذنبه متفق عليه) قوله فان غارغ على كفيه ثلاث مرات هذا دليل على أن غسلهما فى أول الوضوء سنة قال النووى وهو كذلك باتفاق العلماء وقد أسلفنا الكلام عليه فى الباب الذى قبل هذا قوله فغمض المضمضة هى ان يجعل الماء فى فيه ثم يديره ثم يجهه قال النووى وأقلها أن يجعل الماء فى فيه ولا يشترط ادارته على المشهور وعند الجمهور وعند جماعة من أصحاب الشافعى وغيرهم أن الادارة شرط والمقول عليه فى مثل هذا الرجوع الى مفهوم المضمضة لغة وعلى ذلك تنبى معرفة الحق والذى فى القاموس وغيره أن المضمضة تحريك الماء فى الفم **قوله**

فانه قد وقعت له امور من تجهيز الجيش الى موته وتبوك ومحاربه المسلمين وهذا الوجه وظاهر هذا يدل على استقراره على الكفر لكن يحتمل مع ذلك انه كان يضمير الايمان ويفعل هذه المعاصي مراعاة لمصلحةه وخوفه من أن يقتله قومه الا ان في مسند احمد انه كتب من تبوك الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم اني مسلم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل هو علي نصرانيته الحديث قال الحافظ في الفتح ختم البخاري هذا الباب الذي استنفذه بهديث الاعمال بالنيات كانه قال ان صدقت نيته انتفع بها في الجملة والا فقد خاب وخسر فظهرت مناسبة ايراد قصة ابن الناطور في بدء الوحي لمناسبتها حديث الاعمال المصدريه الباب ويؤخذ للمصنف من آخر لفظ في القصة براعة الاختتام وهو واضح انتهى وقال القسطلاني وفي هذا الحديث من اطابق الاسناد رواية حمص عن حمص عن شامي عن مسدي واخرج مثله البخاري هنا وفي الجهاد والتفسير في موضعين وفي الشهادات وفي الجزية والادب في موضعين وفي الايمان والعلم والاحكام والغزى وخبر الواحد والاستئذان واخرجه مسلم في المغازي وأبو داود في الادب والترمذي في الاستئذان

واستثنى في رواية البخاري واستثنى والاستئذان اعم فانه في الفتح قال النووي قال جمهور أهل اللغة والفقهاء والمحدثون الاستئذان هو اخراج الماء من الفم بعد الاستنشاق وقال ابن الاعرابي وابن قتيبة الاستئذان هو الاستنشاق قال قال أهل اللغة هو ما خوذ من الثرة وهي طرف الانف وقال الخطابي وغيره هي الانف والمشهور الاول قال الازهرى روى سلمة عن القراء أنه قال نثر الرجل واتنروا استئذنا اذا حرك الثرة في الطهارة انتهى وفي القاموس استنثر استنشق الماء ثم استخرج ذلك بنفس الانف كاستنثر وقال في الاستنشاق استنشق الماء أدخله في أنفه اذا تقرر لك معنى المضمضة والاستئذان والاستنشاق لغة فاعلم انه قد اختلف في الوجوب وعدمه فذهب أحمد وإسحق وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر ومن أهل البيت الهادي والقاسم والمؤيد بالله الى وجوب المضمضة والاستنشاق والاستئذان وبه قال ابن أبي ابيلى وجاد بن سليمان وفي شرح مسلم للنووي ان مذهب أبي ثور وأبي عبيد وداود الظاهري وأبي بكر بن المنذر ورواية عن أحمد أن الاستنشاق واجب في الغسل والوضوء والمضمضة سنة فيهما وما نقل من الاجماع على عدم وجوب الاستئذان متعقب بهذا واستدلوا على الوجوب بأدلة منها انه من تمام غسل الوجه فالأمر بغسله أمرهم وبحديث أبي هريرة المتفق عليه اذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم يمتثر وبحديث سلمة بن قيس عند الترمذي والنسائي بلفظ اذا توضأت فانتثر وبما أخرج أحمد والشافعي وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي وأهل السنن الاربع من حديث ابيط بن صبرة في حديث طويل وفيه وبالغ في الاستنشاق الا أن تكون صائما وفي رواية من هذا الحديث اذا توضأت فمضمض أخرجهما أبو داود وغيره قال الحافظ في الفتح ان اسنادها صحيح وقد رد الحافظ أيضا في التلخيص ما أعله به حديث لقيط من أنه لم يرو عن عاصم بن لقيط بن صبرة الا اسمعيل بن كثير وقال ليس بشئ لانه روى عنه غيره وصححه الترمذي والبخاري وابن القطان وقال النووي هو حديث صحيح رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بالاسانيد الصحيحة ومن أدلة القائلين بالوجوب حديث أبي هريرة الذي سيذكره المصنف في هذا الباب يلفظ أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمضمضة والاستنشاق عند الدار قطنى وذهب مالك والشافعي والاوزاعي والليث والحسن البصري والزهري وربيعة ويحيى بن سعيد وقتادة والحكم بن عتيبة ومحمد بن جرير الطبري والناسر من أهل البيت الى عدم الوجوب وذهب أبو حنيفة وأصحابه والثوري وزيد بن علي من أهل البيت عليهم السلام الى انه ما فرض في الجنابة وسنة في الوضوء فان تركهما في غلته من الجنابة أعاد الصلاة واستدلوا على عدم الوجوب في الوضوء بهديث عشر من سنن المسلمين وقد رده الحافظ في التلخيص وقال انه لم يرد بلفظ عشر من السنن بل بلفظ من الفطرة ولو ورد لم ينفذ دليله على عدم الوجوب لان المراد به السنة أى الطريقة

والشافعي في التفسير ولم يخرج
ابن قماحه ووجه مناسبة ذكر
هذا الحديث في هذا الباب انه
مشتمل على ذكر رجل من اوصاف
من يوحى اليه والباب في كيفية
بدء الوحي وايضا فان قصة هرقل
متضمنة كيفية حاله صلى الله
عليه وآله وسلم في ابتداء الامر
ولما فرغ المؤلف من باب الوحي
الذي هو كالمقدمة لهذا الكتاب
الجامع شرع يذكر المقاصد
الدينية وبدأ منها بالايمان لانه
ملالة الامر كله لان الباقي مبنى
عليه ومشرط به وهو اقول
واجب على المكلف فقال
مبتدئا (بسم الله الرحمن الرحيم)
كما ذكر كتب هذا الجامع
تبركا وزيادة في الاعانة بالنسك
بالسنة واختافت الروايات في
تقديمها هنا على كتاب او تأخيرها
عنه ولكل وجه ووجه الثاني
بانه جعل الترجمة قائمة مقام
تسمية السورة ووجه الاول
ظاهر

هذا (كتاب الايمان)

بكسر الهمزة وهو لغة التصديق
وشرعا تصديق الرسول فيما جاء
به عن ربه وهذا القدر متفق
عليه ثم وقع الاختلاف هل
يشترط مع ذلك مزيدا من
جهة ابتداء هذا التصديق
باللسان المعبر عما في القلب
والجنان أو من جهة العمل
بالاركان بما صدق به من ذلك
الاشان قال القسطلاني هو كما
قال التفتازاني اذعان لحكم

لا السنة بالمعنى الاصطلاحي الاصولي وقد ذكرنا ذلك فيماتة تقدم واستدلوا ايضا بحديث
ابن عباس مرفوعا بالفظ المضمضة والاستنشاق سنة رواه الدارقطني قال الحافظ وهو
حديث ضعيف وبحديث تواتر كما امرك الله وليس في القرآن ذكر المضمضة
والاستنشاق والاستنثار ورد بان الامر بغسل الوجه كما سبق وبان وجوبها
ثبت بامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والامر منه امر من الله بدليل وما آتاكم
الرسول فخذوه قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني ويمكن مناقشة هذا بانه انما يتم لو احواله
فقط كما وقع لابن دقيق العيد وغيره واما بالنظر الى تمام الحديث وهو فاعسل وجهك
ويديك وامسح برأسك واغسل رجلك فيصير نصا على أن المراد كما امرك الله في خصوص
آية الوضوء لا في عموم القرآن فلا يكون أمرا صلى الله عليه وآله وسلم بالمضمضة داخلا
تحت قوله لا اعرابي كما امرك الله فيقتصر في الجواب على أنه قد صرح أمر رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم بها والواجب الاخذ بما صح عنه ولا يكون الاقتصار على البعض في
مبادئ التعاليم ونحوها ما وجب بالصرف ما ورد بعده واخرجه عن الوجوب والا لزم
قصر واجبات الشريعة بأسرها على الخمس المذكورة في حديث ضمام بن ثعلبة مثلا
لاقتصار على ذلك المقدار في تعليمه وهذا يخرق للاجماع وطراح لاكثر الاحكام
الشرعية وعلى ما سلف من أن الامر بغسل الوجه أمر بها وهذا وان كان مستبعدا في
بادي الرأي باعتبار ان الوجه في لغة العرب معلوم المقدار لكنه يشتمل على عضد دعوى
الدخول في الوجه أنه لا موجب لتخصيصه بظاهره دون باطنه فان الجميع في لغة العرب
يسمى وجهها فان قلت قد أطلق على خرق القم والانف اسم خاص فليس في لغة العرب
وجهها قلت وكذلك أطلق على الخدين والجبهة وظاهر الانف والحاجبين وسائر أجزاء
الوجه اسماء خاصة فلا تسمى وجهها وهذا في غاية السقوط لاستلزامه عدم وجوب غسل
الوجه فان قلت يلزم على هذا وجوب غسل باطن العين قلت يلزم لولا اقتصار
الشارع في البيان على غسل ما عداه وقد بين لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ما نزل اليه فداوم على المضمضة والاستنشاق ولم يحفظ انه أدخل بهما مرة واحدة كما
ذكره ابن القيم في الهدى ولم ينقل عنه أنه غسل باطن العين مرة واحدة على أنه قد ذهب
الى وجوب غسل باطن العين ابن عمر والمؤيد بالله من أهل البيت وروى في البحر عن
الناصر والشافعي انه يستحب واستدل لهم بظاهر الآية وسأيت متمسكين قال بذلك
في باب تعاهد المساكين وقد اعترف جماعة من الشافعية وغيرهم بضعف دليل من قال
بعدم وجوب المضمضة والاستنشاق والاستنثار قال الحافظ في الفتح وذكر ابن
المنذر أن الشافعي لم يحتج على عدم وجوب الاستنشاق مع صحة الامر به الا بكونه لا يعلم
خلافه في أن تاركه لا يعبد وهذا دليل فقهي فانه لا يحفظ ذلك عن أحد من الصحابة
والتابعين الا عن عطاء وهكذا ذكر ابن حزم في المحلى وذكر ابن سيد الناس في شرح

الخبر وقبوله وجعله صادقا فاعمال من الامن انتهى قال الحافظ وفيه نظر (١٣٧)

لنباين مدلولي الامن والتصديق
 الان لوحظ فيه معنى مجازي
 فيقال انه اذا صدقه أى امنه
 التكذيب والخفاقة يعدى باللام
 كما في قوله تعالى وما أنت بمؤمن
 لنا أى مصدق لنا وبالباء كما
 في قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 الايمان أن تؤمن بالله الحديث
 قال القسطلاني فليس حقيقة
 التصديق أن يقع في القلب
 نسبة التصديق الى الخبر أو
 الخبر من غير اذعان وقبول بل هو
 اذعان وقبول لذلك بحيث يقع
 عليه اسم التسليم على ما صرح به
 الامام الغزالي رحمه الله تعالى
 انتهى والكتاب مصدريقال
 كتب يكتب كتابة وكتابا ومادة
 كتب دالة على الجمع والضم
 ومن ثم استعمل جامعا للابواب
 والفصول الجامعة للمسائل
 والضم فيه بالنسبة الى الحروف
 المكتوبة حقيقة وبالنسبة
 الى المعاني المرادة منها مجازا ولم
 يستفتح المصنف بدء الوحي
 بالكتاب لانه كالمقدمة ومن ثم
 بدأ به لان من شأن المقدمة
 كونها امام المراد وايضا فان
 من الوحي عرف الايمان وغيره
 (عن ابن عمر) بن الخطاب
 عبد الله (رضي الله عنهم - ما)
 هاجر به أبوه واستصفر يوم
 أحد وشاهد الخندق وبيعة
 الرضوان والمشاهد وكان واسع
 العلم متين الدين وافر الصلاح
 كمال الاتباع للسنة توفي سنة
 قال رسول الله صلى الله عليه

الترمذي بعد ان ساق حديث اقيط بن صبرة ما لفظه وقال ابو بشر الدولابي فيما جمعه
من حديث الثوري حدثنا محمد بن بشار اخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن ابي هاشم عن
عاصم بن اقيط عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا توضأت فابلغ في المضضة
والاستنشاق الا تكون صائعا قال ابو الحسين بن النقطان وهذا صحيح فهذا امر صحيح
صريح وانضم اليه مواظبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فثبت ذلك عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لم قولوا فاعلم مواظبة على الفعل انتهى ومن جملة ما أورده في شرح
الترمذي من الادلة القاضية بوجوب المضضة والاستنشاق حديث عائشة عند البيهقي
بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال المضضة والاستنشاق من الوضوء الذي
لا بد منه وقد ضعف بمحمد بن الازهرى الجوزجاني وقد رواه البيهقي لامن طريقته فرواه
عن ابي سعيد أحمد بن محمد الصوفي عن ابن عدي الحافظ عن عبد الله بن سليمان الاشعث
عن الحسين بن علي بن مهران عن عصام بن يوسف عن ابن المبارك عن ابن جريج عن
سليمان بن يسار عن الزهري عن عروة عنها اذا تقرر هذا علم ان المذهب الحق وجوب
المضضة والاستنشاق والاستنثار قوله ثم غسل وجهه ثلاث مرات وكذلك سائر
الاعضاء الا الرأس فانه لم يذكر فيه العدد فيه دليل على ان السنة الاقتصار في مسح
الرأس على واحدة لان المطلق يصدق بمرة وقد صرحنا الاحاديث الصحيحة بالمرّة وفيه
خلاف وسبأ في الكلام على ذلك في باب هل يسن تكرار مسح الرأس وقد أجمع العلماء
على ان الواجب غسل الاعضاء مرة واحدة وان الثلاث سنة لثبوت الاقتصار من فعله صلى
الله عليه وآله وسلم على مرة واحدة ومرتين وسبأ في ذلك باب في هذا الكتاب وقد استدلل
بما وقع في حديث الباب من الترتيب بهم على وجوب الترتيب بين اعضاء الوضوء وقال ابن
مسعود ومكحول ومالك وابو حنيفة وداود والمزني والثوري والبصري وابن المسيب
وعطاء والزهري والنخعي انه غير واجب ولا ينتهض الترتيب بهم في حديث الباب على
الوجوب لانه من لفظ الراوي ونغايته انه وقع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم على تلك
الصفة والفعل بمجرد لا يدل على الوجوب نعم قوله في آخر الحديث من توضأ نحو وضوئي
هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه يشعر بترتيب المغفرة
المذكورة على وضوءه مرتب على هذا الترتيب واما انه يدل على الوجوب فلا وقد استدلل
على الوجوب بظاهر الآية وهو متوقف على افادة الواو للترتيب وهو خلاف ما عليه
جمهور النحاة وغيرهم وأصرح أدلة الوجوب حديث انه صلى الله عليه وسلم لم توضأ على
الوالة ثم قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به وفيه مقال لأظنه ينتهض معه وقد خلط
فيه بعض المتأخرين فخرجه من طرق وجهه لبعدها شاهد البعض وليس الامر كما ذكر
فليراجع الحديث في مظانه فان التكلم على ذلك ههنا يفضي الى تطويل يخرجننا عن
المقصود وسبأ في التصريح بما هو الحق في الباب الذي به وهذا قوله الى المرفقين

وآله (وسلم بنى الاسلام) الذى هو (١٣٨) الانقياد وفيه استعارة والقرينة فى الاسلام شبه ثبات الاسلام واستقامته على

هذه الاركان الخمسة ببناء الخباء
على هذه الاعمدة الخمسة ثم
تسمى الاستعارة من المصدر الى
الفعل أو تكون مكنية بأن
تكون الاستعارة فى الاسلام
والقرينة بنى على التخييل بان
شبه الاسلام بالبيت ثم خيل
كانه بيت على المسالفة ثم أطلق
الاسلام على ذلك الخيل ثم خيل
له ما يلزم الخباء المشبه به
من البناء ثم أثبت له ما هو لازم
لبيت من البناء على الاستعارة
التخييلية ثم نسبته اليه ليكون
قرينة مانعة من ارادة الحقيقة
ويجوز أن تكون استعارة
بالكنية لانه شبه الاسلام بعفى
لده عاتم فذكر المشبه وطوى
ذكر المشبه به وذكر ما هو من
خواص المشبه به وهو البناء
ويسمى هذا استعارة ترشيدية
ويجوز أن تكون استعارة
تمثيلية فانه مثل حالة الاسلام
مع أركانه الخمسة بحالة خباء أقيم
على خمسة أعمدة وقطبها التى تدور
عليه هو الشهادة وبقية شعب
الايمان كالاولاد للغباء (على
خمس) أى خمس دعائم وصرح به
عبد الرزاق فى روايته وفى رواية
مسلم على خمسة أى أركان وقال
بعضهم على عفى من أى من
خمس وبهذا يحصل الجواب
عما يقال ان هذه الخمس هى
الاسلام فكيف يكون الاسلام
مبنيا عليها والمبنى لابد أن يكون
غير المبنى عليه ولا حاجة الى جواب الكرماني بأن الاسلام عبارة عن المجموع والمجموع غير كل واحد من أركانه

المرفق فيه وجهان أحدهما فتح الميم وكسر الفاء والثاني عكسه لغتان واتفق العلماء
على وجوب غسلهما ولم يخالف في ذلك الا زفر وأبو بكر بن داود الظاهري فمن قال
بالوجوب جعل الى فى الآية معنى مع ومن لم يقل به جعلها لانتها الغاية واستدل
لغسلهما ايضا بحديث انه صلى الله عليه وسلم أدار الماء على مرفقيه ثم قال هذا وضوء
لا يقبل الله الصلاة الا به عند الدارقطني والبيهقي من حديث جابر مرفوعا وفيه القاسم
ابن محمد بن عبد الله بن محمد بن عقيل وهو متروك وقال أبو زرعة منكر وضعفه أحمد
وابن معين وانقر د ابن حبان بذكره فى النقات ولم ينفق اليه فى ذلك وصرح بضعف
هذا الحديث المنذرى وابن الجوزى وابن الصلاح والنووى وغيرهم واستدل لذلك
أيضا بما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة بانظا توضح حتى أشرع فى العضم ثم قال
هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفيه أنه فعل لا يفتن بمجرده على
الوجوب وأجيب بأنه يان للمجمل فيفيد الوجوب ورد بأنه لا اجمال لان الى حقيقة
فى انتهاء الغاية تجازى معنى مع وقد حقق الكلام فى ذلك الرضى فى شرح الكافية
وغیره فلم يرجع اليه واستدل أيضا لذلك انه من مقدمة الواجب فيكون واجبا وفيه
خلاف فى الأصول معروف وسبعة المصنف لذلك بابا سيأتى ان شاء الله قوله الى
الكعبين هما العظمان النابتان بين مفصل الساق والقدم باتفاق العلماء ما عدا
الامامية ومحمد بن الحسن قال النووى ولا يصح عنده وقد اختلف هل الواجب الفصل
أو يكتفى المسح وسبأنى الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى قوله لا يحدث فيه ما نفسه قال
النووى المراد لا يحدثها بشئ من أمور الدنيا ولو عرض له حديث فأعرض عنه حصلت له
هذه الفضيلة لان هذا ليس من فعله وقد غفر لهذه الامة ما حدثت به نفوسها هذا معنى
كلامه قال فى النسخ ووقع فى رواية للعكيم الترمذى فى هذا الحديث لا يحدث نفسه بشئ
من الدنيا روى فى الزهد لابن المبارك والمصنف لابن أبي شيبة قال المازرى والقاضى
عياض المراد بحديث النفس المجتنب والمكتسب وأما ما يقع فى الخطا طرعا لباقيس هو
المراد قال عياض وقوله يحدث نفسه فيه اشارة الى ان ذلك الحديث مما يكتسبه
لاضافته اليه قال ابن دقيق العيون ان حديث النفس على قسمين أحدهما ما يحجم
بما يعتذر دفعه عن النفس والثاني ما تسترسل معه النفس ويمكن قطعه ودفعه فيمكن
أن يحجم الحديث على هذا النوع الثانى فيخرج عنه الاول لعصره اعتباره ويشهد لذلك
لفظ يحدث نفسه فانه يقتضى تكسبا منه وفعلا لهذا الحديث قال ويمكن حمله على
النوعين معا الى آخر كلامه والحاصل ان الصيغة مشعرة بشئين أحدهما أن يكون
غير مغلوب بورود الخواطر النفسية لان من كان كذلك لا يقال له حدث لا تتفاء الاختيار
الذى لابد من اعتباره ثانيهما أن يكون مريدا للتحدث طابا له على وجه التكلف
ومن وقع له ذلك هجوما وبغته لا يقال انه حدث نفسه قوله غفر الله له ما تقدم من ذنبه

رتب

(شهادة) أي منها أو أحدها ثم مادة (أن لا اله الا الله) قدم النبي على الاثبات ولم (١٣٩) يقول الله لا اله الا هو لانه اذا انفي أن يكون

ثم الغيبة الله فقد فرغ قلبه مما سوى الله بلسانه ليواحق القلب وليس مشغولا بشئ سوى الله تعالى فيكون في الشريك من الله تعالى بالجوارح الظاهرة والباطنة ولا هي النافية للجنس وفي هذه المسئلة مباحث طويت الكشع عنها خوف الاطالة ثم ان هذا التركيب عند علماء المعاني بقيد القصر وهو في هذه الكلمة من باب قصر الصفة على الموصوف لا اله ~~كسر~~ فان اله في معنى الوصف (و) شهادة (أن محمدا رسول الله) ولم يذكر الايمان بالانبياء والملائكة وغير ذلك مما تضمنه سؤال جبريل عليه السلام لان المراد بالشهداد تصديق الرسول فيما جاء به فيستلزم جميع ما ذكر من المعتقدات وقال الامام علي ما يحصل هو من باب تسمية الشيء ببعضه كما تقول قرأت الحمد وتريد جميع الفاتحة وكذا تقول مثلا شهدت برسالته محمد وتريد جميع ما ذكره والله أعلم (واقام الصلاة) أي المداومة عليها والمراد الاتيان بها بشروطها وأركانها (آيات الزكاة) أي اعطائهم ما يستحقها باخراج جزء من المال على وجه مخصوص (والحج) الى بيت الله الحرام (وصوم) شهر (رمضان) ولم يذكر الجهاد لانه فرض كتابية ولا يتعين الا في بعض الاحوال ولهذا جعله ابن عمر جواب السائل وزاد في رواية عبد الرزاق في آخره وان الجهاد من العمل

رتب هذه المنوبة على مجموع الوضوء الموصوف بتلك الصفة وصلاته الركعتين المقيدة بذلك القيد فلا تحصل الا بمجموعهما وظاهره مغفرة جميع الذنوب وقد قيل انه مخصوص بالصغار لورود مثل ذلك مقيدا كحديث الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة ورمضان الى رمضان كفارات لما بينهما ما اجتنب الكبائر (وعن علي رضي الله عنه انه دعا بوضوء فتوضأ واستنشق وثمر بيده اليسرى ففعل هذا ثلاثا ثم قال هذا طهورني الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد والنسائي الحديث اسناده في سنن النسائي هكذا حدثنا موسى بن عبد الرحمن قال حدثنا حسين بن علي عن زائدة قال حدثنا خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي قدس سره فوسى بن عبد الرحمن ان كان ابن سعيد بن مسروق الكندي فهو ثقة وان كان الحلبي الانطاكى فهو صدوق يقرب وكلاهما روى عنه النسائي وأما خالد بن علقمة فهو الهمداني قال ابن معين ثقة وقال في التقريب صدوق وبقية رجال الاسناد ثقات وهو طرف من حديث علي عليه السلام وسأني الكلام على المضغضة والاستنشق والاستنشق قد تقدم قال المصنف رحمه الله وفيه مع الذي قبله دليل على ان السنة ان يستنشق باليمين ويستنثر باليسرى انتهى (وعن أبي هريرة رضي

الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم لينثر متفق عليه) قد تقدم الكلام على تفسير الاستنثار وعلى وجوبه في حديث عثمان (وعن حماد بن سلمة عن عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمضغضة والاستنشق رواه الدارقطني) قد سلف الكلام على المضغضة والاستنشق فتسير او كما قال المصنف رحمه الله تعالى وقال يعنى الدارقطني لم يسنده عن حماد غير هبة وداود بن المهبر وغيرهما يرويه عنه عن عمار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يذكر أباه مرة قلت وهذا لا يضر لان هبة ثقة مخرج عنه في الصحيحين فيقبل رفعه وما ينفرد به انتهى وقد ذكر هذا الحديث ابن سيد الناس في شرح الترمذي منسوبا الى أبي هريرة ولم يتكلم عليه وعادته التكم على ما فيه وهن

(باب ما جاء في جوارنا خيرهما على غسل الوجه واليدين)

(عن المقدام بن معد يكرب قال أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بوضوء فتوضأ فغسل كفيه ثلاثا وغسل وجهه ثلاثا فغسل ذراعيه ثلاثا ثلاثا ثم مضغض واستنشق ثلاثا ثلاثا ثم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما رواه أبو داود وأحمد وزاد وغسل رجله ثلاثا ثلاثا) الحديث اسناده صالح وقد أخرجه الضياء في المختارة وهو يدل على عدم وجوب الترتيب بين المضغضة والاستنشق وغسل الوجه واليدين وحديث عثمان وعبد الله بن زيد النابتان في الصحيحين وحديث علي الثابت عند أبي داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والبخاري وغيرهم مصرحة بتقديم المضغضة والاستنشق على غسل الوجه واليدين والحديث من أدلة الغائبين بعدم وجوب الترتيب وقد سبق ذكرهم في شرح

ولا يتعين الا في بعض الاحوال ولهذا جعله ابن عمر جواب السائل وزاد في رواية عبد الرزاق في آخره وان الجهاد من العمل

الحسن واغرب ابن بطلان فزعم ان هذا (١٤٠) الحديث كان أول الاسلام قبل فرض الجهاد وفيه نظر بل هو خطأ لأن

فرض الجهاد كان قبل وقعة بدر
وبدر كانت في رمضان في السنة
الثانية وفيها فرض الصيام
والزكاة بعد ذلك والحج بعد
ذلك على الصحيح ووجه الخصر
في الخمسة أن العبادة اما قولية
أو غيرها الاولى الشهادتان
والثانية امارت كية أو فعلية
الاولى الصوم والثانية اما بدنية
أو مالية الاولى الصلاة والثانية
الزكاة أو مركبة منهم ما وهى
الحج وقد ذكره مقدما على الصوم
وعليه بنى المصنف ترتيب جامع
هذا لكن عند مسلم عن
ابن عمر تأخير الصوم عن الحج
فقال رجل وهو يزيد بن بشر
السكسكى والحج وصوم رمضان
فقال ابن عمر لا صيام رمضان
والحج هكذا سمعته من رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
فيحتمل أن يكون حنظلة رواه
هذا بالمعنى ان يكون لم يسمع ردا بن
عمر عن يزيد أو سمعه ونسبه نعم
رواه ابن عمر في مسلم من أربع
طرق تارة بالتقديم وتارة بالتأخير
ومن لطائف اسناد هذا الحديث
جمعه للتحديث والاختبار
والعنعنة وكل رجانه مكين الا
عبد الله فانه كوفي وهو
من الراعيات وأخرج مثله
البخارى أيضا في التفسير ومسلم
في الايمان خامسى الاسناد (عن
أبي هريرة رضي الله عنه) تصغير
هرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي
المتخلف في اسمه على أكثر من ثلاثين قوله قاله النووي ووجهه في الفتح على الاختلاف في اسمه واسم أبيه

حديث عثمان وحديث الربيع الآتي بعد هذا يدل أيضا على عدم وجوب الترتيب بين
المضمضة والاستنشاق وغسل الوجه قال النووي انهم يتأولون هذه الرواية على أن
الفتنة ثم ليست للترتيب بل لعطف جملة على جملة وقد ذكرنا الفاضل الشلبي في صدر
حواشيه على شرح المواقيت ان المحققين من النجاة انصوا على أن وجوب دلالة ثم على
التراخي مخصوص بعطف المفرد وقد ذكره أيضا في حواشى المطول وقد ذكر الرضى في
شرح الكافية وابن هشام في المغنى انهما قد تأقيا لجرد الترتيب فظهر بهذا انهما مشتركين
المعنيين لأنهما حقيقة في الترتيب ولكن لا ينفى عليك أن هذا التأويل وان نفع القائل
بوجوب الترتيب في حديث الباب وما بعده فهو يجري في دليله الذى عارض به حديثي
الباب أعني حديث عثمان وعبد الله بن زيد وعلى فلا يدل على تقديم المضمضة والاستنشاق
كما لا يدل هذا على تأخيرهما فدهوى وجوب الترتيب لانتم الاباراز دليل عليهما بين
المصير اليه وقد عرفناك في شرح حديث عثمان عدم اتهامه ما جاء به مدعى وجوب
الترتيب على المطلوب نعم حديث جابر عند النسائي في صفة حج النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال قال صلى الله عليه وآله وسلم ابدؤا بما بدأ الله به بلفظ الامر وهو عند مسلم بلفظ
الخبر يصلح للاحتجاج به على وجوب الترتيب لانه عام لا يقصر على سببه عند الجمهور كما
تقرر في الاصول وآية الوضوء مندرجة تحت ذلك العموم (وعن العباس بن يزيد

عن سفيان بن عيينة عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن الربيع بن عوف عن عطاء قال

أتيتهم فآخرجت الى اناة فقالت في هذا كنت أخرج الوضوء لرسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم فبدأ فيغسل يديه قبل أن يدخلها ثلاثا ثم يتوضأ فيغسل وجهه ثلاثا ثم

يضمض ويستنشق ثلاثا ثم يغسل يديه ثم يمسح برأسه مقبلا ومديرًا ثم يغسل رجله (قال

العباس بن يزيد هذه المرأة التي حدثت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه بدأ بالوجه

قبل المضمضة والاستنشاق وقد حدث به أهل بدر منهم عثمان وعلى انه بدأ بالمضمضة

والاستنشاق قبل الوجه والناس عليه رواه الدارقطني الحديث رواه الدارقطني عن

شيخه ابراهيم بن حماد عن العباس المذكور وأخرجه أيضا أبو داود والترمذى وابن ماجه

وأحمد وله عنهما طرق وألفاظ مدارها على عبد الله بن محمد بن عقيل وفيه مقال وهو

يدل على عدم وجوب الترتيب بين المضمضة وغسل الوجه وقد عرفت في الحديث الذى

قبله ما هو الحق

(باب المبالغة في الاستنشاق)

(عن اقيط بن صبرة قال قلت لباريول الله أخبرني عن الوضوء قال أسبغ الوضوء وخال

بين الاصابع وبالغ في الاستنشاق الا أن تكون صائما رواه الخمسة وصححه الترمذى)

الحديث أخرجه أيضا النافعي وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي

من طريق اسمعيل بن كثير المكي عن عاصم بن اقيط عن أبيه مطولا ومختصرا قال

مع المتوفى بالدين سنة تسع أو ثمان أو سبع وخسين وأسلم عام خيبر وشهدا (١٤١) مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم

لزمه ورواؤه حتى كان أحفظ
أصحابه وروى عنه صلى الله
عليه وآله وسلم فاكثركر ببق
ابن خلدانه روى خمسة آلاف
حديث وثلاثمائة وأربعة
وسبعين حديثا وله في البخاري
أربع مائة وستة وأربعون
حديثا وهذا أول حديث وقع
له في هذا الجامع الصحيح قال
ابن عبد البر لم يختلف في اسم
في الجماعة والاسلام مثل
ما اختلف في اسمه اختلف على
عشرين قولاً وسرد ابن الجوزي
في التلخيص منها ثمانية عشر وجهها
الحفاظ في ترجمته في تهذيب
التهذيب (عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم) انه (قال
الايمان بضع) بكسر الواو
وقد تفتح قال الفراء هو خاص
بالعشرات الى التسعين فلا يقال
بضع ومائة ولا بضع وألف وفي
القاموس هو ما بين الثلاث
الى التسع أو الى الخمس أو ما بين
الواحد الى أربعة أو من أربع
الى تسع أو هو سبع وإذا جاوز
العشر ذهب البضع لا يقال بضع
وعشرون أو يقال ذلك ويكون
مع المذكور كبره ومع المؤنث
بغيرها فنقول بضع وعشرون
رجلاً وبضع وعشرون امرأة ولا
تعاكس وفي رواية أبي ذر وأبي
الوقت والاصيلي وابن عساكر
بضع ويحتاج الى تأويل
(وستون شهية) ووقع عند مسلم

الحلال عن أبي داود عن أحمد عاصم لم يسمع عنه بكثير رواية انتهى ويقال لم يرو
عنه غير اسمعيل قال الحفاظ وليس بشي لانه روى عنه غيره وصححه الترمذي والبيهقي
وابن القطان وهذا اللفظ عندهم من رواية وكيع عن الثوري عن اسمعيل بن كثير
عن عاصم بن اقيط عن أبيه وروى الدولابي في حديث الثوري من جمعه من طريق ابن
مهدي عن الثوري ولفظه وبالغ في المضمضة والاستنشاق الآن ~~تسون~~ صائغاً
وفي رواية لابن داود من طريق أبي عاصم عن ابن جريج عن اسمعيل بن كثير بلقظ اذا
توضأت فتمضمض قال الحفاظ في الفتح اسناد هذه الرواية صحيح وقال النووي
حديث اقيط بن مسبرة اسانيده صحيحة وقد وثق اسمعيل بن كثير أحمد وقال أبو حاتم
هو صالح الحديث وقال ابن سعد ثقة كثير الحديث وعاصم وثقة أبو حاتم ومن عدا
هذين من رجال اسناد فخرج له في الصحيح قاله ابن سديد الناس في شرح الترمذي وقد
أخرج الترمذي من حديث ابن عباس في ليل بين أصابعه وقال هذا حديث حسن
وفي رواية لمولى التوأمة وهو ضعيف وقد تقدم الترمذي الى تحسين هذا الحديث
البخاري روى ذلك عنه الترمذي في كتاب العمل ولكن الراوى عنه موسى بن عقبة
ومساعمة منه قبل أن يختلط وأخرج الترمذي أيضاً من حديث المستورد قال رأيت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا توضأ دلك أصابعه بجمعه وقال حديث
حسن غريب لانه روى الامن حديث ابن الهيثم زغرابته والذي قبله ترجع الى الاسناد
فلا يثبت في الحسن قاله ابن سديد الناس وقد شاركت ابن الهيثم في روايته عن يزيد بن
عمر والليث بن سعد وعمر بن الحرث فالحديث اذن صحيح سالم عن الغرابية وفي الباب
مما ليس عند الترمذي عن عثمان وأبي هريرة والربيع بنت معوذ بن عمرو وعائشة
وأبي رافع فحديث عثمان عند الدارقطني وحديث أبي هريرة عند الدارقطني أيضاً
وحديث الربيع عند الطبراني وحديث عائشة عند الدارقطني وحديث أبي رافع
عند ابن ماجه والدارقطني والحديث يدل على مشروعية اسباغ الوضوء والمراد به
الانقاء واستكمال الاعضاء والحرص على أن يتوضأ وضوءاً يصح عند الجميع وغسل
كل عضو ثلاث مرات هكذا قيل فاذا كان التثليث مأخوذاً في مفهوم الاسباغ فليس
بواجب الحديث انه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ مرة ومرتين وان كان مجرد الانقاء
والاستكمال فلا نزاع في وجوبه ويدل أيضاً على وجوب تحميل الاصابع فيكون حجة
على الامام يحيى القائل بعدم الوجوب ويدل أيضاً على وجوب الاستنشاق وقد تقدم
الكلام عليه في حديث عثمان وانما كرهه المبالغة للصائم خشية أن ينزل الى خلقه
ما يفطره واستدل به على عدم وجوب المبالغة لان الوجوب يستلزم عدم جواز الترك
وفيه ما لا يخفى (وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استنثر امرتين بالغتين
أو ثلاثاً رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضاً الحاكم وابن الجارود

عن ابن ديار وبضع وسبعون على الشك وعند أصحاب السنن الثلاثة من طريقه بضع وسبعون من غير شك ورجح البيهقي روايته

البخاري بعدم شك سليمان وعورض (١٤٢) بوقوع الشك منه عند أبي عوانة ورجح لانه المتيقن وما عداه مشكوك فيه

لا يقال بترجيح رواية بضع وسبعون لكونهم ازيدة ثقة لان الذي زادها لم يستمر على الجزم بها الا سماع اتحاد المخرج وهل المراد حقيقة العددا المبالغة قال الطيبي الاظهره معنى التكثير ويكون ذكر البضع للترقي بمعنى ان شعب الايمان اعداد مهممة ولا نهاية لكثرتها ولو اراد التحديد لم يسم وقال آخرون المراد حقيقة العدد ويكون النص وقع أولا على البضع والستين لكونه الواقع ثم تجددت العشرة الزائدة فنص عليها والشعبة بالضم معناها قطعة والمراد الخلصة أو الجزء (والحياء) بالمد في اللغة تغيير وانكسار يعتري الانسان من خوف ما يعاب به وقد يطلق على مجرد ترك الشيء لسبب وترك اغماؤه من لوازمه وفي الشرع خلق يبعث على اجتناب القبح ويمنع من التقصير في حق ذي الحق وله مذاجا في الحديث الآخر الحياء خير كله (شعبة من الايمان) وانما خصه هنا بالذكور لانه كالداعي الى باقي الشعب لانه يبعث على الخوف من فضيحة الدنيا والآخرة فيأمر وينجز ومن تأمل معنى الحياء ونظر في قوله صلى الله عليه وآله وسلم استحيوا من الله حق الحياء قالوا انما التقي من الله يا رسول الله والحمد لله قال ليس ذلك

وصححه ابن القطان وذكره الحافظ في التلخيص ولم يذكره بضعف وكذلك المنذرى في تخريج السنن عزاه الى ابن ماجه ولم يتكلم فيه - والحديث يدل على وجوب الاستئثار وقد تقدم ذكر الخلاف فيه في شرح حديث عثمان والمراد بقوله بالغتين انه ما في أعلى نهاية الاستئثار من قوله - بلغت المنزل وأما قييد الامر بالاسستئثار بمرتبتين أو ثلاثا فيمكن الاستدلال على عدم وجوب الثانية والثالثة بحديث الوضوء مرة ويمكن القول بإيجاب مرتبتين أو ثلاثا لانه خاص وحديث الوضوء مرة عام واما لانه قول خاص بنا فلا يعارضه فعليه صلى الله عليه وآله وسلم كما تقرر في الاصول والاقام لا يخجل عن مناقشة في كلا الطرفين

(باب غسل المسترسل من العيبة)

(عن عمرو بن عبسة قال قلت يا رسول الله حدثني عن الوضوء قال ما منكم من رجل يقرب وضوءه فيتمه مضع ويسقي فيتمه ثم الاخرت خطايا فيه وخياشيمه مع الماء ثم اذا غسل وجهه كما أمره الله الاخرت خطايا وجهه من أطراف لحيته مع الماء ثم يغسل يديه الى المرفقين الاخرت خطايا يديه من أنامله مع الماء ثم يمسح برأسه الاخرت خطايا رأسه من أطراف شعره مع الماء ثم يغسل قدميه الى الكعبين الاخرت خطايا رجليه من أنامله مع الماء أخرجه مسلم ورواه أحمد وقال فيه ثم يمسح برأسه كما أمر الله ثم يغسل قدميه الى الكعبين كما أمره الله) قوله أخرت خطايا أي سقطت والخر والخرور السقوط أو من علوا إلى سفلى والحديث من أحاديث فضائل الوضوء الدالة على عظم شأنه ومثله حديث أبي هريرة مرفوعا عند مسلم ومالك والترمذي بلفظ اذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة نظر اليها بعينه مع الماء أو مع آخر قطر الماء واذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة بطش بها يده مع الماء أو مع آخر قطر الماء فاذا غسل رجليه خرجت كل خطيئة مشتهرا به مع الماء أو مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقيا من الذنوب ومثله حديث عبد الله الصنابحي عند مالك والشافعي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا توضأ العبد المؤمن فغسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه فاذا استنثر خرجت الخطايا من أنفه فاذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه حتى يخرج من تحت أشعار عينيه فاذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى يخرج من تحت أظفار يديه فاذا مسح رأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى يخرج من أذنيه فاذا غسل رجليه خرجت الخطايا من رجليه حتى يخرج من تحت أظفار رجليه ثم كان مشبهه الى المسجد وصلا لانه نافله والمراد بالخطايا قال الزوي وغيره الصغائر وظاهر الاحاديث العموم والتخصيص بما وقع في الاحاديث الاخر بلفظ ما لم تغسل الكبار ولفظ ما اجتنب الكبار قد ذهب اليه جماعة من شراح الحديث وغيرهم والمراد بالخرور والخرج مع الماء الجواز عن الغفران لان ذلك مختص بالاجسام والخطايا

ولكن الاستحياء من الله حق الحياء ان يحفظ الرأس وما عوى والبطن وما عوى ويذكر الموت والبلاء من أراد لم يست

الآخرة تركوا الدنيا وآثر الآخرة على الأولى فمن يعمل ذلك فقد استحبها (١٤٣) من الله حق الحياء رأى العجب العجيب

قال الخليل الحياء وتولم من رؤية الآخرة رؤية التقصير فليدق من منح الفضل الإلهي وورق الطبع السليم معنى أفراد الحياء بالذكور بعد دخوله في الشعب كأنه يقول هذه شعبة واحدة من شعبه فهل تحصى وتعد شعبها هيئات ولا يقال إن الحياء من الغرائز فلا يكون من الإيمان لأنه قد يكون غريزة وقد يكون تخلفا إلا أن استعمله على وفق الشرع يحتاج إلى اكتساب وعلم ونية فمن كان من الإيمان مع كونه باعشا على الطاعات

واجتناب الخلفات وفي هذا الحديث دلالة على قبول الإيمان الزيادة لأن معناه كما قال الخطابي إن الإيمان الشرعي اسم لمعنى أجزاء له أدنى وأعلى والاسم يتعلق ببعض تلك الأجزاء كما يتعلق بكلمها وقد زاد مسلم على ما في البخاري فأفضلها قول لا اله الا الله وأدناها ما طاعة الأذى عن الطريق وتمسك به القائلون بأن الإيمان فعل الطاعات بأسرها والقائلون بأنه مركب من التصديق والإقرار والعمل جميعا وأجيب بأن المراد شعب الإيمان قطعا لأنفس الإيمان فان ما طاعة الأذى عن الطريق ليس دخلا في أصل الإيمان حتى يكون فاقده غير مؤمن فلا بد في الحديث من تقدير مضاف ثم إن في هذا الحديث تشبيه الإيمان بشجرة ذات أغصان وشعب ومبناه على الجواز لأن الإيمان في اللغة التصديق وفي عرف الشرع تصديق القلوب

ليست متجسمة وفي حديث الباب وما بعده رد المذهب الامامية في وجوب مسح الرجلين وقد ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديث للاستدلال به على غسل المستتر من اللحية لقوله فيه الآخر خطايا وجهه من أطراف لحيته مع الماء وفيه خلاف فذهب المؤيد بالله وأبو طالب وأبو حنيفة إلى عدم الوجوب أن أمكن التخليص بدونه وذهب أبو العباس إلى وجوبه وهو مذهب الشافعي في إحدى الروايات واستدلوا بالقياس على شعر الحاجبين ورد بأن شعر الحاجب من الوجه لغة لا المستتر وقد استنبط المصنف رحمه الله تعالى من الحديث فوائد فقال فهذا يدل على أن غسل الوجه المأمور به يشتمل على وصول الماء إلى أطراف اللحية وفيه دليل على أن داخل القم والأنف ليس من الوجه حيث بين أن غسل الوجه المأمور به غيرهما ويدل على مسح كل الرأس حيث بين أن المسح المأمور به يشتمل على وصول الماء إلى أطراف الشعر ويدل على وجوب الترتيب في الوضوء لأنه وصفه مرتين وقال في مواضع منه كما أمره الله عز وجل أنتهي وقد قدمنا الكلام على أن داخل القم والأنف من الوجه وعلى الترتيب وسيأتي الكلام على مسح الرأس

(باب في أن إيصال الماء إلى باطن اللحية الكثرة لا يجب)*

عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه توضأ فغسل وجهه فأخذ غرفة من ماء فتمضمض بها واستنشق ثم أخذ غرفة من ماء فجعل بها هكذا أضافها إلى يده الأخرى فغسل بها وجهه ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليمنى ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليسرى ثم مسح رأسه ثم أخذ غرفة من ماء فرش بها على رجله اليمنى حتى غسلها ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها رجله اليسرى ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ (رواه البخاري) قوله فغسل وجهه الفاء تفصيلية لأنهم ادخلوا بين الجمل والمفضل قوله فأخذ غرفة هو بيان لقوله فغسل قال الحافظ وظاهره أن المضمضة والاستنشاق من جلة غسل الوجه لكن المراد بالوجه أوالأما هو أعم من المفروض والمخون بدليل أنه أعاد ذكره ثانيا بعد ذكر المضمضة والاستنشاق بغرفة مستقلة وفيه دليل الجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة وغسل الوجه باليدين جميعا إذا كان بغرفة واحدة لأن البدل الواحد قد لا يتوعد به قوله أضافها بيان لقوله فجعل بها هكذا قوله فغسل بها أي الغرفة وفي رواية به ما أي اليدين قوله ثم مسح برأسه لم يذكره غرفة مستقلة قال الحافظ قد يمسك به من يقول بطهورية الماء المستعمل لكن في رواية أبي داود ثم قبض قبضة من الماء ثم نقض يده ثم مسح برأسه زاد النسائي وأذنيه مرة واحدة قوله فرش أي سكب الماء قليلا قليلا إلى أن صدق عليه مسمى الغسل بدليل قوله حتى غسلها وفي رواية لابن داود والحاكم فرش على رجله اليمنى وفيها النعل ثم مسحها بيديه يده فوق القدم ويدفخت النعل فالمراد بالمسح تسهيل الماء حتى يتوعد العضو وأما قوله تحت الإيمان بشجرة ذات أغصان وشعب ومبناه على الجواز لأن الإيمان في اللغة التصديق وفي عرف الشرع تصديق القلوب

واللسان ونظامه وكما بالطاعات فيئذ (١٤٤) الاخبار عن الايمان بأنه بضع وستون يكون من باب اطلاق الاصل على

الفرع لان الايمان هو الاصل
والاعمال فروع منه واطلاق
الايمان على الاعمال مجاز لانها
تكون عن الايمان وهذا معنى
على القول بقبول الايمان
الزيادة والنقصان اما على القول
بعدم قبوله لهما فليست الاعمال
داخله في الايمان واستدل لذلك
بان حقيقة الايمان التصديق
ولانه قد ورد في الكتاب والسنة
عطف الاعمال على الايمان
كقوله تعالى ان الذين آمنوا
وعملوا الصالحات مع القطع
بان العطف يقتضى المغايرة
وعدم دخول المعطوف في
المعطوف عليه وقد ورد ايضا
جعل الايمان شرط صحة الاعمال
كقوله تعالى ومن يعمل
من الصالحات وهو مؤمن مع
القطع بان المشروط لا يدخل
في الشرط لا متمنعا ان شرط
الشيء لنفسه وورد ايضا اثبات
الايمان لمن ترك بعض الاعمال
كقوله تعالى وان طائفتان
من المؤمنين اقتتلوا مع النطق
بانه لا يفتق الشيء بدون ركنه
ولا يخفى ان هذه الوجوه انما
تقوم بحجة على من يجعل الطاعات
ركنا من حقيقة الايمان بحيث
ان تاركها لا يكون مؤمنا كما هو
رأى المعتزلة لاعلى مذهب من
ذهب الى انها ركن من الايمان
المكامل بحيث لا يخرج تاركها
عن حقيقة الايمان كما هو مذهب
الشافعي رحمه الله قال التفتازاني رحمه الله قال القاضي عياض تكلف جماعة حصر هذه الشعب

المنع فان لم يجعل على التجوز عن القدم فهي رواية شاذة ورواها هشام بن سعد لا يتنج
بما نردبه فكيف اذا خالف قاله الحافظ والحديث ساقه المصنف الاستدلال به على عدم
وجوب ايصال الماء الى باطن اللحية فقال وقد علم انه صلى الله عليه وآله وسلم لم كان كث
اللحية وان الغرفة الواحدة وان عظمت لا تكفي غسل باطن اللحية الكثرة مع غسل
جميع الوجه فعلم انه لا يجب وفيه انه مضمض واستنشق بماء واحد انتهى أما الكلام
على وجوب ايصال الماء الى باطن اللحية فسيأتي في الباب الذي بعده هذا وأما انه صلى
الله عليه وآله وسلم كان كث اللحية فقد ذكر القاضي عياض ورود ذلك في أحاديث جماعة
من الصحابة بأسانيد صحيحة كذا قال وفي مسلم من حديث جابر كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم كثير شعر اللحية وروى البيهقي في الدلائل من حديث علي كان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم عظيم اللحية وفي رواية كث اللحية وفيه من حديث هند
ابن أبي هالة مثله ومن حديث عائشة مثله وفي حديث أم معبد المشهورة في لحيته كثافة
قاله الحافظ في التلخيص

(باب استحباب تخليل اللحية)

عن عثمان رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخلل لحيته رواه ابن ماجه
والترمذى وجميعه وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا توضأ أخذ كفا
من ماء فادخله تحت حنكه فخلل به لحيته وقال هكذا أمرني ربي عز وجل رواه أبو داود
أما حديث عثمان فأخرجه أيضا ابن خزيمة والحاكم والدارقطني وابن حبان وفيه عامر
ابن شقيق ضعفه يحيى بن معين وقال البخارى حديثه حسن وقال الحاكم لانعلم فيه طعنا
بوجه من الوجوه وأورد له شواهد وأما حديث أنس المذكور في الباب ففي اسناده
الوايد بن زوران وهو مجرول الحال قال الحافظ وله طرق أخرى ضعيفة عن أنس
منها ما رويناه في فوائد أبي جعفر بن الجبير ومستدرك الحاكم ورجاله ثقات لكنه
معلول فاعلموا واهموسى بن أبي عائشة عن زيد بن أبي أنيسة عن يزيد الرقاشي عن أنس
أخرجه ابن عدى وصححه ابن القطان من طريق أخرى وله طريق أخرى ذكرها الذهلي في
الزهرات وهو معلول وصححه الحاكم قبل ابن القطان قال الحافظ ولم تقدر هذه العلة
عندهما فيه وفي الباب عن علي وعائشة وأم سلمة وأبي امامة وعمار وابن عمر وجابر وجبر
وابن أبي أوفى وابن عباس وعبد الله بن عكبر وأبي الدرداء أما حديث علي فرواه الطبراني
فيما اتفقاه عليه ابن مردويه واسناده ضعيف ومنقطع قاله الحافظ وأما حديث عائشة
فرواه أحمد قال الحافظ واسناده حسن وأما حديث أم سلمة فرواه الطبراني والعقيلي
والبيهقي بالفظ كان اذا توضأ خلل لحيته وفي اسناده خالد بن الياس وهو منكر الحديث
وأما حديث أبي امامة فرواه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه والطبراني في الكبير قال
الحافظ واسناده ضعيف وأما حديث عمار فرواه الترمذى وابن ماجه وهو معلول وأما

بطريق الاجتهاد وفي الحكم يكون ذلك هو المراد صعوبة ولا يقدح عدم (١٤٥) معرفة ذلك على التفصيل في الايمان

اتهى قال في الفتح ولم يتفق من
عدد الشعب على غط واحد
وأقربهم الى الصواب طريقة
ابن حبان السكن لم تقف على بيانها
من كلامه وقد خلصت عما أورده
ما ذكره وهو ان هذه الشعب
تتفرع عن أعمال القلب
وأعمال اللسان وأعمال الابدان
فأعمال القلوب فيها المعتقدات
والنيات وتشتمل على أربع
وعشرين خصلة الايمان بالله
ويدخل فيه الايمان بذاته
وصفاته وأنه ليس كمنه شيء
واعتقاد حدوث ما دونه والايمان
بلا شئ كنهه وكتبه ورسله والقدر
خبره وبشره والايمان باليوم
الاخر ويدخل فيه المسئلة
في القبر والبعث والنشور
والحساب والميزان والصراف
والجنة والنار ومحبة الله
والحب والبغض فيه ومحبة
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
واعتقاد تعظيمه ويدخل فيه
الصلاة عليه واتباع سنته المطهرة
والاخلاص ويدخل فيه ترك
الرياء والنفاق والتوبة والخوف
والرجاء والشكر والوفاء والصبر
والرضا بالقضاء والتوكل والرحمة
والنواضع ويدخل فيه توقيف
الكبير ورحمة الصغير وترك الكبير
والحجب وترك الحسد وترك الحقد
وترك الغضب وأعمال اللسان
تشتمل على سبع خصال التلطف
بالتوحيد وتلاوة القرآن
وتعلم العلم وتعليمه والدعاء

حديث ابن عمر فرواه الطبراني في الاوسط واسناده ضعيف وأخرجه عنه ابن ماجه
والدارقطني والبيهقي وصححه ابن السكن بلفظ كان اذا توضأ عرك عارضيه بعض العرب
ثم يشبك لحيته باصابعه من تحتها وفي اسناده عبد الواحد وهو مختلف فيه واختلف
فيه على الاوزاعي وأما حديث جابر فرواه ابن عدي وفيه اصرم بن غياث وهو متروك
الحديث قاله الذهبي وفي اسناده انقطاع قاله ابن حجر وأما حديث جرير فرواه ابن عدي
وفيه ياسين الزيات وهو متروك وأما حديث ابن أبي اوفى فرواه أبو عبيد في كتاب
الطهور وفي اسناده ابو الورقاء وهو ضعيف وهو في الطبراني وأما حديث ابن عباس
فرواه العقيلي قال ابن خزم ولا يتابع عليه وأما حديث عبد الله بن عكرمة فرواه
الطبراني في الصغير بلفظ التخليل سنة وفيه عبد الكريم أبو امية وهو ضعيف وأما
حديث أبي الدرداء فرواه الطبراني وابن عدي بلفظ توضأ فخلل لحيته مرتين وقال هكذا
أمرني ربي وفي اسناده تمام بن نجيع وهو ابن الحديث قال عبد الله بن احمد عن أبيه ليس
في تخليل اللحية شيء صحيح وقال ابن أبي حاتم عن أبيه لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم في تخليل اللحية شيء ولكنه يعارض هذا تصحيح الترمذي والحاكم وابن القطان لبعض
أحاديث الباب وكذلك غيرهم والحديثان يدلان على منبر وعية فتقابل اللحية وقد
اختلف الناس في ذلك فذهب الى وجوب ذلك في الوضوء والغسل العترة والحسن بن
صالح وأبو ثور والظاهرية كذا في البصر واستدلوا بما وقع في أحاديث الباب بلفظ هكذا
أمرني ربي وذهب مالك والشافعي والثوري والاوزاعي الى ان تخليل اللحية ليس
بواجب في الوضوء قال مالك وطائفة من أهل المدينة ولا في غسل الجنابة وقال الشافعي
وأبو حنيفة وأصحابهم ما والثوري والاوزاعي والليث وأحمد بن حنبل واسحق وأبو ثور
وداود والطبري وأكثر أهل العلم ان تخليل اللحية واجب في غسل الجنابة ولا يجب في
الوضوء هكذا في شرح الترمذي لابن سيد الناس قال وأظنهم فرقوا بين ذلك والله أعلم
بقوله صلى الله عليه وآله وسلم تحت كل شعرة جنابة قبلوا الشعر وأنفقوا البشروا استدلو
لعدم الوجوب في الوضوء به حديث ابن عباس المذكور في الباب الاول قال وقد روى
عن ابن عباس وابن عمر وانس وعلي وسعيد بن جبيرة وأبي قلابة ومجاهد وداود بن
الضحاك وابراهيم الخفي انهم كانوا يخللون لحاهم وعن روى عنه انه كان لا يخلل
ابراهيم الخفي والحسن وابن الحنفية وأبو العالية وأبو جعفر الهاشمي والشعبي ومجاهد
والقاسم وابن أبي ليلى ذلك عنهم ابن أبي شيبة بإسناده اليهم والانصاف ان أحاديث
الباب بعد تسليم انها ضلال لا تحتاج وصلاحيته للاستدلال لا تدل على الوجوب لانها
أفعال وما ورد في بعض الروايات من قوله صلى الله عليه وآله وسلم هكذا أمرني ربي
لا يقيد الوجوب على الأمة لظهوره في الاختصاص به وهو يفرض على خلاف المشهور
في الأصول هل يعم الأمة ما كان ظاهرا لاختصاص به أم لا والقراض لا تثبت الا بيقين
والحكم على ما لم يفرضه الله بالفرضية كالحكم على ما فرضه بعد ما لا شك في ذلك لان

وتعلم العلم وتعليمه والدعاء

واجتناب الغر • وأعمال البدن (١٤٦) تشتمل على ثمان وثلاثين خصلة منها ما يختص بالأعيان وهي خمس

كل واحد من مائة من التوقل على الله بما لم يقل ولا شئ ان الغرفة الواحدة لا تكفي كث
الجمعة لغسل وجهه وتخليل لحيته ودفع ذلك كما قال بعضهم بالوجدان مكابرة منه ثم
الاحتياط والاخذ بالاولئ لا شئ في اوليته لكن بدون مجازاة على الحكيم بالوجوب
قوله الخنك هو باطن أعلى القم والاسفل من طرف مقدم اللحية

• (باب تعاهد المأقنين وغيرهما من غشون الوجه بزيادة ما) •

(عن أبي امامة انه وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ثلاثا ثلاثا
قال وكان يتعاهد المأقنين رواه أحمد) الحديث أخرجه ابن ماجه من حديث أبي
امامة أيضا بالفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الاذان من الرأس وكان
يسبح المأقنين وذكره الحافظ في التلخيص ولم يذكر له ولا ضمة وقال في جمع
الروايات رواه الطبراني في الكبير من طريق سميع عن أبي امامة واسناده حسن وسميع
ذكره ابن حبان في الثقات وقال لأدري من هو ولا ابن من هو والظاهر انه اعتمد في
وثيقته على غيره قوله المأقنين موق العين مجرى الدمع منها أومقة دمها أو مؤخرها كذا
في القاموس قال الازهرى اجمع أهل اللغة ان الموق والمأق مؤخر العين الذي يلي
الانف انتهى والمراد بهما في الحديث شخص العينين وذكر المصنف رحمه الله تعالى
في التبريد غشون الوجه وهي ما تعطف من الوجه ما قاسا على المأقن وما استدل لا
بما في الحديث الآتي من قوله ثم أخذ بيديه فصل بينهما وأوجهه والاول أظهر وقد ورد
من حديث أخرجه ابن حبان وابن أبي حاتم وغيرهما بالفظ اذا توضأت فأشربوا عينكم
من الماء وهو من حديث البخاري بن عبيد بن حماد بالواحدة والمجموعة وقد ضعفوه كلهم
فلا يقوم به حجة كذا قاله بعضهم وفيه انه ذكر في الميزان انه وثقه وكيع وقال ابن
عدي لأعلم له حديثا منه كرا انتهى لكنه لا يكون ما تفرد به حجة لوقوع الاختلاف
فيه فقد قيل انه ضعيف وقيل متروك الحديث وقال البخاري يخالف في حديثه
على أنه لم ينفرد به البخاري فمرد رواه ابن طاهر في صفوة التصوف من طريق ابن أبي
السري لكنه قال ابن الصلاح لم أجده نافي جماعة اعتمدوا بالبحث عن حاله أصلا
وتبعه النووي (وعن ابن عباس ان عليا رضي الله عنه ما قال يا ابن عباس الا توضأ لك
وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قلت بلى فدال أبي واخي قال فوضع اناه فغسل
بيديه ثم مضى واستنشق واستنثر ثم أخذ بيديه فصل بينهما وأوجهه والقم ايماميه
ما قبل من اذنيه قال ثم عاد في مثل ذلك ثلاثا ثم أخذ كف يديه اليمنى فافرغها على ناصيته
ثم أرسلها تسيل على وجهه ثم غسرها بيده اليمنى الى المرفق ثلاثا ثم يده الاخرى مثل ذلك
وذكر بقية الوضوء رواه أحمد وأبو داود) لعل هذا اللفظ الذي ساقه المصنف رحمه الله
لفظ أحد وساقه أبو داود في سننه بمعناه وتتمام الحديث ثم مسح رأسه وظهور اذنيه ثم
أدخل يديه جميعا فاخذ خدته من ماضرب بهما على رجليه وفيه الله لفتلها بها ثم

عشرة خصلة التطهر بها
وحكاو يدخل فيه اجتناب
التجاسات وسقرا العورة والاصالة
فرضا ونقل الزكاة كذلك وفك
الرقاب والجود ويدخل فيه
اطعام الطعام وكرام الضيف
والاصيام فرضا ونقل الحج
والعمرة كذلك والطواف
والاعتكاف والتمس ليلة
القدرو القرار من الدين ويدخل
فيه الهجرة من دار الشرك والوفاء
بالنذر والتحرى في الايمان واداء
الكفارات ومنها ما يتعلق بالاتباع
وهي ست خصال التعفف
بالشكاح والقيام بحق العمال
وبر الوالدين وفيه اجتناب
العقوق وتزينة الاولاد ووصلة
الرحم وطاعة السادة والرفق
بالعبيد ومنها ما يتعلق بالعادة
وهي سبع عشرة خصلة القيام
بالامر مع العدل ومتابعة
أجتماع وطاعة أولى الامر
والاصلاح بين الناس ويدخل
فيه قتال الخوارج والبلغاة
والمعاونة على البر ويدخل فيه
الامر بالمعروف والنهي عن
المنكر واقامة الحدود والجهاد
ومنها أداء الخمس والقرض مع
وفائه وكرام الجار وحسن
المعاملة وفيه جمع المال من
حله وانفاق المال في حقه ومنه
ترك التبذير والامراف ورد
السلام ونشيت العاطس وكف

على كف الاذى عن اخيه المسلم اشد (١٤٨) ناكدا ولان الكفار بصدان يقاتلوا وان كان فيهم من يحب الكف عنه

تخليل النجاسة (وعن ابي هريرة انه توضأ فغسل وجهه فاسبغ الوضوء ثم غسل يده اليمنى حتى اشرع في العضد ثم غسل يده اليسرى حتى اشرع في العضد ثم مسح رأسه ثم غسل رجله اليمنى حتى اشرع في الساق ثم غسل رجله اليسرى حتى اشرع في الساق ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ وقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انتم الغر المحجلون يوم القيامة من اسبغ الوضوء في اسبغ منكم فليطل غرته وتجب له رواءه مسلم) قوله اشرع في العضد واشرع في الساق معناه أدخل الغسل فيه مما قاله النووي قوله اشرع في الغر المحجلون قال أهل اللغة الغرة بياض في جهة القرس والتجليل بياض في يدها ورجلها قال العلماء يسمى النور الذي يكون على مواضع الوضوء يوم القيامة غرة وتجب له لا تشبهها بغرة القرس وهذا الحديث وغيره مصرح باستصحاب تطويل الغرة والتجليل والغرة غسل شيء من مقدم الرأس او ما يجاوز الوجه زائدا على الجزء الذي يجب غسله والتجليل غسل ما فوق المرفقين والكعبين وهو ما يستحبان بالاختلاف واختلف في القدر المستحب على أوجه أحدها انه تستحب الزيادة فوق المرفقين والكعبين من غير تقدير والثاني الى نصف العضد والساق والثالث الى المنكب والرابعة الى الكعبين قال النووي وأحاديث الباب تقتضي هذا كله قال وأما دعوى الامام أبي الحسن بن بطلال المالكي والقاضي عياض اتفاق العلماء على أنه لا يستحب الزيادة فوق المرفق والكعب فباطلة وكيف يصح دعواهما وقد ثبت فعل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي هريرة وهو مذهبه الاختلاف فيه عندنا ولو خالف فيه من خالف كان محجوجا به هذه السنن الصحيحة الصريحة وأما احتجاجهما بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم فلا يصح لان المراد زاد في عدد المرات وقال الحافظ في التلخيص وقد ادعى ابن بطلال في شرح البخاري وتبعه القاضي تفرد أبي هريرة به ذاعى الغسل الى الآباط وليس بجيد فقال قد قال به جماعة من السلف ومن أصحاب الشافعي وقال ابن أبي شيبة حدثنا وكيع عن اعمري عن نافع ان ابن عمر كان ربما بلغ بالوضوء ابوابه ورواه أبو عبيد بن أسامة صدق من هذا فقال حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا الليث عن محمد بن عجلان عن نافع قوله فن استطاع منكم تعليق الامر بباطلة الغرة والتجليل بالاستطاعة قرينة قاضية بعدم الوجوب ولهذا لم يذهب الى ايجابه أحد من الأئمة قال المصنف رحمه الله تعالى ويتوجه منه وجوب غسل المرفقين لان نص الكتاب يحمله وهو محمل فيه وفعله صلى الله عليه وآله وسلم بيان لحمل الكتاب ومجاوزته للمرفق ليس في محال الاجمال ليجب بذلك انتهى وقد أسلفنا الكلام عليه في الكلام على حديث عثمان في أول أبواب الوضوء

(باب تحريك الخاتم وتخليل الاصابع وذلك ما يحتاج الى ذلك)

(عن أبي رافع ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا توضأ حرك خاتمه ورواه ابن

والاثنيان يجمع التذكير للتغليب كما اشترنا اليه وفيه من أنواع البديع تحفيس الاشتقاق وهو كثير (من لسانه) خص اللسان بالذكر لانه المعبر عا في النفس (ويده) لان أكثر الافعال بها وهذا من جوامع التكلم الذي لم يسبق اليه وعبر باللسان ون القول ليدخل فيه من أخرج لسانه استمزاؤه بصاحبه وقدمه على اليد لان ايداء أكثر وقوعا واشد توكاية وخص اليد مع ان القدم قد يحسب بغيرها لان سلطنة الافعال انما تظهر بها اذ بها البطش والقطع والوصل والاختذ والمنع ومن ثم غلبت فقيس في كل عمل هذا مما علمت أيديهم وان كان متعذرا لوقوع بها فالمراد بالحديث ما هو اعم من الجارحة كالاستيلاء على حق الغير من غير حق فانه أيضا ايداء لكن ليس باليد الحقيقية ولا يقال هذا يستلزم ان من اتصف به هذه خاصية كان مسلما كاملا لان المراد بذلك مع مراعاة باقي الصفات التي هي أركان الاسلام أو يكون المراد أفضل المسلمين كما قاله الخطابي ثم عطف على ما سبق قوله (والمهاجر) أي المهاجر حقيقة ولفظ المفاعل يقتضي وقوع فعل من اثنين لكنه هنا الواحد كالسافر أو هو على باب لان من لازم كربة هاجر او انه مهجور من وطنه (من هجر ما منى الله عنه) وهذه الهجرة ضمير بان ظاهرة وباطنة فالباطنة ترك ما تدعو اليه النفس الامارة

ماجه (من هجر ما منى الله عنه) وهذه الهجرة ضمير بان ظاهرة وباطنة فالباطنة ترك ما تدعو اليه النفس الامارة

باسم الله والظاهرة القرباء الذين من الفتن وكان المهاجرين (١٤٩) خوطبوا بذلك لئلا يشكوا على مجرد التحول

ولانتقال من دارهم أو وقع ذلك بعد انقطاع الهجرة تطميها لقلب من لم يدرك ذلك والأولى وأولى وقد اشقت هاتان الجهلتان على جوامع من معاني الحكم والأحكام وفي اسناد هذا الحديث الحديث والعنفة وأخرجه البخاري أيضا في الرقاق وهو مما انفرد بجملة عن مسلم وأخرج مسلم به في صحيحه وأخرجه أبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم وزاد من حديث أنس صحيحا والمؤمن من أمته الناس وكأنه اختصر هذا التضمنه لعنه الله أعلم (وعن أبي موسى) عبد الله بن قيس بن سليم بنهم السين الأشعري نسبة إلى الأشعر لأنه ولد لأشعر المتوفى بالكوفة سنة خمس أو إحدى وأربع وأربعين وله في البخاري سبع وخمسون حديثا (رضي الله عنه) وأرضاه (قال قالوا) وعنده مسلم لم نقلنا وعند ابن منده قلت (يارسول الله أي) شرط أي أن تدخل على متعدد وهو هنا مقدر بذوي أي أي أصحاب (الاسلام أفضل) وعند مسلم أي المسلمين أفضل (قال) عليه الصلاة والسلام (من سلم المسلمون من لسانه ويده) أي أفضل من غيره لكثرة نوابه ومن اطاع اسناد هذا المتن ان فيه التصديق والعنفة وكل رجاله كوفيون وأخرج مثله مسلم والنسائي في الإيمان والترمذي

ماجه والدارقطني الحديث في اسناده معمر بن محمد بن عبيد الله عن أبيه وهما ضعيفان وقد ذكره البخاري تعليقا عن ابن سيرين ووصله ابن أبي شيبة وهو يدل على مشروعية تحريك الخاتم ليزول ماتحته من الاوساخ وكذلك ما يشبه الخاتم من الاسورة والحلابة ونحوهما (وعن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا توضأت فخلل اصابع يديك ورجليك رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وعن المستورد بن شداد قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا توضأ فخلل اصابع رجليه بخصمه رواه الخمسة الا أحمد وعن عبد الله بن زيد بن عاصم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فجعل يقول هكذا يدلك رواه أحمد) اما حديث ابن عباس فرواه ايضا الحاكم وفيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف ولكن حسنه البخاري لانه من رواية موسى بن عقبة عن صالح وسماع موسى منه قبل ان يختلط واما حديث المستورد بن شداد ففي اسناده ابن لهيعة لكن تابعه الليث بن سعد وعمر بن الحرث أخرجه البيهقي وابو بشر الدولابي والدارقطني في غرائب مالك من طريق ابن وهب عن الثلاثة وصححه ابن القطن واما حديث عبد الله بن زيد فهو واحد في روايات حديثه المشهور وفي الباب من حديث عثمان عند الدارقطني بلفظ انه خلل اصابع قدميه ثلاثا وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل كما فعلت ومن حديث الربيع بنت معوذ عند الطبراني في الاوسط قال الحافظ واسناده ضعيف ومن حديث عائشة عند الدارقطني وفيه عمر بن قيس وهو منكر الحديث ومن حديث وائل بن حجر عند الطبراني في الكبير قال الحافظ وفيه ضعف وانقطاع ومن حديث لقيط بن صبرة بلفظ اذا توضأت فخلل الاصابع وقد تقدم ومن حديث ابن مهود رواه زيد بن ابي الزرقاء بلفظ لين كن احدكم اصابعه قبل أن تهك النار قال ابن ابي حاتم رفعه منكر قال الحافظ وهو في جامع الثوري موقوف وكذا في مصنف عبد الرزاق وكذا أخرجه ابن أبي شيبة موقوفا ومن حديث ابن ايوب عند ابن بكرة في شعبة في المصنف ومن حديث ابن هريرة عند الدارقطني بلفظ خللوا بين اصابعكم لا يخللها الله يوم القيامة بالتار ومن حديث ابن رافع عند أحمد والدارقطني من حديث معمر بن محمد بن عبيد الله بن ابي رافع قال البخاري هو منكر الحديث والاحاديث تدل على مشروعية تخليل اصابع اليدين والرجلين واحاديث الباب يقوى بعضهم ايضا فتنهض للوجوب لاسيما حديث لقيط بن صبرة الذي قدمنا الكلام عليه في باب المبالغة في الاستسقاء فانه صححه الترمذي والبخاري وابن القطن قال ابن سيد الناس قال اصحابنا من سنن الوضوء تخليل اصابع الرجلين في غسلهما قال وهذا اذا كان الماء يصل اليهما من غير تخليل فلو كانت الاصابع ملتفة لا يصل الماء اليها الا بالتخليل فحينئذ يجب التخليل لانه لا يمكن لاداء فرض الغسل انتهى والاحاديث قد صرح بوجوب التخليل وثبت من قوله صلى الله عليه وآله وسلم وفعله ولا فرق بين امكان وصول الماء

في الزهد (وعن عبد الله بن عمرو) أي ابن العاصي (رضي الله عنهما ان رجلا) قال في الفتح لم اعرف اسمه وقد قيل انه ابو

ذُر (سأل النبي) وفي رواية أبوي ذر والوقت (١٥٠) وإن عاكر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) خصال

بدون تحليل وعدمه ولا بين أصابع اليدين والرجلين فالتقييد بأصابع الرجلين أو بعدهم
امكان وصول الماء لدليل عليه

• (باب مسح الرأس كله وصفته وما جاء في مسح بعضه) •

(عن عبد الله بن زيد بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما
وأدبر بدأ بقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه رواه
الجماعة) قوله مسح رأسه زاد ابن الصباغ كله وكذا في رواية بن خزيمة قوله فأقبل بهما
وأدبر قد اختلف في كيفية الاقبال والادبار المذكور في الحديث فقيل يبدأ بقدم الرأس
الذي يلي الوجه ويذهب بهما إلى القفا ثم يردهما إلى المكان الذي بدأ منه وهو مبتدأ
الشعر ويؤيده هذا قوله بدأ بقدم رأسه إلا أنه يشك على هذه الصفة قوله فأقبل بهما
وأدبر لأن الواقع فيها بالعكس وهو أنه أدبر بهما وأقبل لأن الذهاب إلى جهة القفا ادبار
واجب بان الواو لا تقتضي الترتيب والدليل على ذلك ما ثبت عند البخاري من رواية
عبد الله بن زيد بلفظ فأدبر بيديه وأقبل ومخرج الطريقين متحد فلهما معنى واحد
واجب أيضا بحمل قوله أقبل على البداءة بالقبل وقوله أدبر على البداءة بالدبر فيكون
من تسمية الفعل بابتدائه وهو أحد القولين لاهل الأصول في تسمية الفعل هل يكون
بابتدائه أو بآتيانه قاله ابن سديد الناس في شرح الترمذي وقد اوجب بغير ذلك وقيل
يبدأ بآخر رأسه ويمر إلى جهة الوجه ثم يرجع إلى المؤخر محافظة على قوله أقبل وأدبر
واكتنه يعارضه قوله بدأ بقدم رأسه وقيل يبدأ بالناصية ويذهب إلى ناحية الوجه
ثم يذهب إلى جهة مؤخر الرأس ثم يعود إلى ما بدأ منه وهو الناصية وفي هذه الصفة
محافظة على قوله بدأ بقدم رأسه وعلى قوله أقبل وأدبر فإن الناصية مقدمة الرأس
والذهاب إلى ناحية الوجه اقبال والحديث يدل على مشروعية مسح جميع الرأس وهو
مستحب باتفاق العلماء قاله النووي وعال ذلك بأنه طريق إلى استيعاب الرأس ووصول
الماء إلى جميع شعره وقد ذهب إلى وجوبه أكثر العترة ومالك والمزني والبخاري وأحمد
الروائيين عن أحمد بن حنبل وابن عابيه وقال الشافعي يجوز مسح بعض الرأس ولم يحده
بحد قال ابن سديد الناس في شرح الترمذي وهو قول الطبري وقال أبو حنيفة الواجب
الربع وقال الثوري والاوزاعي والليث يجوز مسح بعض الرأس ويمسح المقدم وهو
قول أحمد وزيد بن علي والناصر والباقر والصادق وأجاز الثوري والشافعي مسح الرأس
بأصبع واحدة واختلفت الظاهرية فمنهم من أوجب الاستيعاب ومنهم من قال يكفي
البعض احتج الأولون بحديث الباب وحديث أنه مسح برأسه حتى بلغ القذال عند
أحمد وأبي داود من حديث طلحة بن مصرف ورد بان الفعل بمجرد لا يدل على الوجوب
وفي حديث طلحة بن مصرف مقال سبأ في تحقيقه قالوا قال الله تعالى وامسحوا برؤوسكم
والرأس حقيقة اسم لجميعه والبعض مجاز ورد بان الباء للتبعض واجب بأنه لم يثبت

(الاسلام) شخير قال وفي
رواية أبوي ذر الوقت فقال أي
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(نظم) الخلق (الطعام) أي
هو أن تطعم والتقدير هو طعام
الطعام ولم يقل تؤكل الطعام
ونحوه لأن لفظ الاطعام يشمل
الاكل والشرب والذواق
والضيافة والاعطاء وغير ذلك
(وتقرأ) مضارع قرأ (السلام
على من عرفت ومن لم تعرف) من
المسكين فلا يخص به احدا
تكبرا وتجبيرا بل عام به كل احد
لأن المؤمنين ككلمة اخوة
وحذف العائد في الموضعين
لأنهم به والتقدير على من عرفته
ومن لم تعرفه ولم يقل وتسلم
حتى يتناول سلام البسات
بالكتاب المتضمن للسلام وفي
هاتين النقطتين الجمع بين نوعي
المكارم المالية والبدنية الطعام
والسلام وفي هذا الحديث
التحديث والعنونة وكل رواه
مصريون وهذا من الغرائب
ورواه كلهم اثمة اجلاء
وأخرجه البخاري أيضا في بله
الايمان بعد هذا الباب بابواب
وفي الاستئذان ومسلم في الايمان
والناس في فيه ايضا وابوداود
في الادب وابن ماجه في الاطعمة
(وعن انس) بن مالك بن النضر
الانصاري البخاري خادم رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم تسع
سنتين او عشرين آخر من مات

(رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يؤمن) (١٥١) وفي رواية ابوي الوقت وذروا الاصلي وابي

عساكر (احكم) وفي رواية
اخرى لا يذراحد وفي اخرى
لا يذراحد اي لا يؤمن من
يدعي الايمان الكامل (حق)
يجب لاختيه) المسلم وكذا المسألة
مثل (ما يجب لنفسه) من الخير
وهذا وارد مورد المسألة
والا فلا بد من بقية الاركان ولم
ينص على ان يغض لاختيه ما يغض
لنفسه لان حب الشيء مستلزم
لغض نفسه قال النووي المحبة
الميل الى ما يوافق الحب قلت
المراد بالميل هنا الاختيار دون
الطبيعي والقسري والمراد ايضا
ان يحب ان يحصل لاختيه ما حصل
له لامع سلبه عنه ولا مع بقائه
بهينه اذ قيام الجوهر والعرض
بمعين محال وبمعنى ان يكون لفظ
اختيه شاملا للذي ايضا بان يحب
له الاسلام مثلاً ويؤيده حديث
ابي هريرة قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم من يأخذ
عن هؤلاء الكلمات فيعمل بهن
أو يعلم من يعمل بهن فقال ابو
هريرة قلت اني ايا رسول الله فاخذ
بيدي فعدت خمساً قال اتق المحارم
تكن اعبداً للناس وارض بما
قسم لك تكن اغنى الناس
واحسن الى جارك تكن مؤمناً
وأحب للناس ما تحب لنفسك
تكن مسلماً الحديث رواه
الترمذي وغيره من رواية الحسن
عن ابي هريرة وقال لم يسمع
من ابي هريرة ورواه السباز
يعول من واثلة قال الترمذي

كونه للتعويض وقد أتمكره سبويه في خمسة عشر موضعاً من كتابه ورد أيضاً بان الباء
تدخل في الالة والمعلوم ان الالة لا يراد استيعابها كسكت رأسى بالمندبل فلما دخلت
الباء في المسح كان ذلك الحكم اعني عدم الاستيعاب في المسح أيضاً قاله
التفازاني قالوا جله جار الله. طلقوا حكمه على المطابق بأنه مجمل وبينه النبي صلى الله عليه
وآله وسلم بالاستيعاب وبيان الجمل الواجب واجب ورد بان المطلق ليس بمجمل لصدقه
على الكل والبعض فيه كون الواجب مطلق المسح كلاً أو بعضاً وأياً ما كان وقع به
الامتثال ولو سلم انه مجمل لم يتبعه بين مسح الكل لو روي البيان بالبعض عند أبي داود ومن
حديث أنس بانظ انه صلى الله عليه وآله وسلم أدخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم
رأسه ولم ينقض العمامة وعند مسلم وأبي داود والترمذي من حديث المغيرة بلفظ انه
صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فمسح بياصيته وعلى العمامة قالوا قال ابن القيم انه لم يصح
عنه صلى الله عليه وآله وسلم في حديث واحد انه اقتصر على مسح بعض رأسه البتة
ولا يمكن كان اذا مسح بياصيته كمل على العمامة قال وأما حديث أنس فقصود أنس
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينقض عمامته حتى يستوعب مس الشعر كله ولم ينف
التكميل على العمامة وقد أثبت حديث المغيرة فسكوت أنس عنه لا يدل على نفيه
وأيضاً قال الحافظ ان حديث أنس في اسناده نظير واجيب بان النزاع في الوجوب
واحاديث التعميم وان كانت أصح وفيها زيادة وهي مقبولة لكن أين دليل الوجوب
وليس الا مجرد افعال ورد بانها وقعت بياصاً لا بمجمل فافادت الوجوب والانصاف ان الالة
ليست من قبيل الجمل وان زعم ذلك الزمخشري وابن الحاجب في مختصره والزمخشري
والحقيقة لا تتوقف على مباشرة الالة الفعل بجميع اجزاء المفعول كما لا تتوقف في قولك
ضربت عمراً على مباشرة الضرب بجميع اجزائه فصح رأسه يوجب جد المعنى الحقيقي بوجود
مجرد المسح للكل او البعض وليس النزاع في معنى الرأس فيقال هو حقيقة في جميعه بل
النزاع في ايقاع المسح على الرأس والمعنى الحقيقي لا يقيع بوجوده وجود المباشرة ولو
كانت المباشرة الحقيقية لا توجد الا بمباشرة الحال لجميع المثل اقل وجود الحقائق في هذا
الباب بل يكاد يلحق بالعدم فانه يستلزم ان نحو ضربت زيداً وابصرت عمراً من الجواز عدم
عموم الضرب والرؤية وقد زعمه ابن جني منه واوردته مستدلأ به على كثرة الجواز والحاصل
ان الوقوع لا يتوقف وجوده معناه الحقيقي على وجود المعنى الحقيقي لما وقع عليه الفعل
وهذا هو منشأ الاشتباه والاختلاف فمن نظر الى جانب ما وقع عليه الفعل جزم بالجواز
ومن نظر الى جانب الوقوع جزم بالحقيقة وبعده هذا فلا شك في اولوية استيعاب المسح
لجميع الرأس وصحة احاديثه ولكن دون الجزم بالوجوب من اوزوع عتاب (وعن الربيع
بن معوذ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ عند ما مسح برأسه فمسح
الرأس كله من فوق الشعر كل ناحية لمنصب الشعر لا يحرك الشعر عن هيئته

والبيهقي يضعوه في الزهد عن ماحول عن واثلة عن ابي هريرة وقد سمع مع ماحول

بغيره لكن بقية اسناده فيها ضعف ورواة (١٥٢) حديث الباب كلهم بصريون واسناد الحديث السابق صريون والذي

قبله كوفيون فوقع التسلسل في الاحاديث الثلاثة على الولاة وفيه التصديق والعنفنة واخرجه مسلم والترمذي والنسائي (عن ابي هريرة) نقيب أهل الصفة وسيد المحدثين وأفتته المجتهدين من الصحابة (رضي الله عنه ان رسول الله) وفي رواية ابي ذر عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم قال والذي) اي والله الذي كذا في رواية أبوي ذر والوقت والاصيلي وابن عساکر وفي رواية فوالذي بالفناء (نفسى بيده) الكريمة واليد من صفاته سبحانه وفي القسطنطيني عن ابي حنيفة رحمه الله يلزم من تأويلها بالقدره عين التعطيل فالسبيل فيه كماله الايمان به على ما أراد ونكبت عن الخوض في تأويله فنقول له يدعى ما أراد لا كيد المخلوق واقسم تأكيدها بؤخذه منه جواز القسم على الامر المهم للتأكيده وان لم يكن هنالك مستخلف والمقسم عليه هنا قوله (لا يؤمن أحدكم) ايماناً كاملاً محققاً (حتى أكون أحب) افعّل تفضيل بمعنى المفعول وهو مع كثرته على خلاف القياس وفصل بينه وبين معموله بقوله (اليه) لانه يتوسع في الظرف بما لا يتوسع في غيره (من والده) أيه اي وأمه أو اكتفى به عنها (وولده) ذكر أو أنثى وقدم الوالد لكثرة لان كل أحدهم والدم غير عكس ولم تختف

رواه احمد وابوداود وفي لفظ مسج راسه مرتين بدأ مؤخره ثم بآذنيه كتبهما ظهوره ما وبطونهم مارواه ابوداود والترمذي وقال حديث حسن هذه الروايات مدارها على ابن عقيل وفيه مقال مشهور لاسيما اذا غعن وقد فعل ذلك في جميعها واخرج هذا الحديث احمد بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله ولم توضع عندها قات فرايته مسج على راسه مجاري الشعر ما قبل منه وما ادبر ومسج صدغيه واذنيه ظاهرهما وباطنهما واخرجه بلفظ احمد ابوداود ايضا في رواية واخرجه ابن ماجه والبيهقي ومدار الكل على ابن عقيل والرواية الاولى من حديث الباب تدل على انه مسج مقدم رأسه مسجاً مستقلاً ومؤخره كذلك لان المسج مرة واحدة لا بد فيه من تحريك شعره احد الجانبين ووقع في نسخة من الكتاب مكان فوق فرق وفي سنن أبي داود ثلاث نسخ هاتان والثالثة قرن والرواية الثانية من حديث الباب تدل على ان المسج مرتان وسبقي الكلام عليه في الباب الذي بعده هذا وتدل على البداهة بمؤخر الراس وقد تقدم الكلام على الخلاف في صفة في حديث اول الباب قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي وهذه الرواية محمولة على الرواية بالمعنى عند من يسمى الفعل بما ينتمي اليه كأنه حمل قوله ما قبل وما ادبر على الابتداء بمؤخر الراس فاذا هاجعنا ما عنده وان لم يكن كذلك قال ذكر معناه ابن العربي ويمكن ان يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل هذا البيان الجواز مرة وكانت مواظبته على البداهة بمقدم الرأس وما كان اكثر مواظبة عليه كان افضل والبداهة بمؤخر الراس محكية عن الحسن بن حي ووكيع بن الجراح قال ابو عمر بن عبد البر قد توهّم بعض الناس في حديث عبد الله بن زيد في قوله ثم مسج رأسه بيديه فاقبل به ما وادبره بدأ بمؤخر رأسه وتوهم غيره انه بدأ من وسط رأسه فاقبل بيديه وادبر وهذه ظنون لا تصح وقد روى عن ابن عمر انه كان يبدأ من وسط رأسه ولا يصح وأصح حديث في هذا الباب حديث عبد الله بن زيد والمشهور المتداول الذي عليه الجمهور والبداهة من مقدم الرأس الى مؤخره انتهى قوله كل ناحية لمنصب الشعر المراد بالناحية جهة مقدم الرأس وجهة مؤخره أي مسج الشعر من ناحية انصباب والمنصب بضم الميم وتشديد الباء الموحدة آخره قوله لا يحرل الشعر عن هيئته اي التي هو عليها قال ابن رسلان وهذه الكيفية مخصوصة بمن له شعر طويل اذا قيد عليه ليصل الماء الى اصوله ينتفش ويتضرر صاحبه بانتفاشه وانتشار بعضه ولا بأس بهذه الكيفية للحرم فانه يلزمه القدسية بانتثار شعره وسقوطه وروى عن احمد انه سئل كيف تمسح المرأة ومن له شعر طويل كشعرها فقال ان شاء مسج كما روى عن الربيع وزكريا الحديث ثم قال هكذا ووضع يده على وسط رأسه ثم حرها الى مقدمه ثم رفعها فوضعها حيث بدا منه ثم حرها الى مؤخره (وعن انس قال رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ وعليه عمامة قطرية فادخل يده تحت العمامة فمسح مقدم رأسه ولم يتعش العمامة رواه ابوداود)

الروايات في ذلك في حديث أبي هريرة هذا وهو من افراد البضارى (١٥٣) عن مسلم او نظرا الى جانب التعظيم اولس بقه في

الزمان وعند الناس في تقديم الولد
لزيد الشفقة وخصه ما بالذكر
لانهم ما أعز على الانسان غالباً من
غيرهما وربما كانا أعز على ذى
الاب من نفسه فالثالثة محبة
رحمة وشفقة والى ابيته محبة
اجلال واكرام والاولى وهى
محبة الرسول صلى الله عليه وآله
وسلم محبة احسان وامتنان وقد
ينتهى المحب في المحبة الى أن
يؤثر هوى المحبوب على هوى
نفسه فضلاً عن ولده بل يحب
أعداء نفسه لمشابهم ثم محبوبه
قال قائلهم

أشبهت أعدائى نصرت أحبهم
اذ صار حظى منك حظى منهم
اللهم اجعل حبك وحب رسولك
أحب الى من كل محبوب لى
الناس وارزقنى اتباع كتابك
وسنة نبيك كما رزقته سلف هذه
الامة وأتمم الايكاس (وعن
أنس رضى الله عنه الحديث
بعينه) وفي رواية من أهله وماله
بدل من والده وولده عند ابن
خزيمة في صحيحه (وزاد في آخره
والناس أجمعين) هو من باب
عطف العام على الخاص وهل
تدخل النفس في عموم الناس
الظاهر نعم وقيل اضافة المحبة
اليه تقتضى خروجه منهم فانك
اذ اقلت جميع الناس أحب
الى زيد من غلامه يفهم منه
خروج زيد منهم واجيب بأن

الحديث قال الحافظ في اسناده نظراته وذللك لان ابا معقل الراوى عن انس مجهول
وبقية اسناده رجال الصحيح وأورده المصنف ههنا للاستدلال به على الاكتفاء بمسح
بعض الرأس وقد تقدم الكلام عليه في أول الباب قوله قطرية بكسر القاف وسكون
الطاء ويروى بفقههما وهى نوع من البرود فيها حرة وقيل هى حلل تحمل من البحرين
موضع قريب عنان قال الازهرى ويقال لتلك القرية قطر بفتح القاف والطاء فلما دخلت
عليها بالانسيبة كسروا القاف وخففوا الطاء قوله فأدخل يده فلفظ ابي داود فأدخل
يديه قال ابن رسلان وفيه فضيلة مسح الرأس بالكفين جميعاً قوله فمسح مقدم رأسه
قال ابن حجر فيه دليل على الاجتزاء بالمسح على الناصبة وقد نقل عن سلمة بن الاكوع انه
كان يمسح مقدم رأسه وابن عمر مسح البافوخ

* (باب هل يسن تكرار مسح الرأس أم لا) *

(عن أبي حبة قال رأيت علياً رضى الله عنه توضأ فغسل كفيه حتى أنقاهما ثم مضى
ثلاثاً واستنشق ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً واذراعية ثلاثاً ومسح برأسه مرة ثم غسل قدميه
الى الكعبين ثم قال أحببت أن أرىكم كيف كان طه ورسل الله صلى الله عليه وآله
وسلم رواه الترمذى وصححه) وأخرجه أيضاً ابن ماجه وروى عن سلمة بن الاكوع مثله
وعن ابن أبي أوفى مثله أيضاً ورواه الطبرانى في الاوسط من حديث أنس بلفظ ومسح
برأسه مرة قال الحافظ واسناده صالح ورواه أبو عالى بن السكر من حديث زريق بن
حكيم عن رجل من الانصار مثله وأخرجه الطبرانى من حديث عثمان موطؤا وفيه مسح
برأسه مرة واحدة وهو فى الصحيحين مطلق غير مقيد وكذا حديث عبد الله بن زيد فى
الصحيحين فانه أطلق مسح الرأس ولم يقيده قال الحافظ وفي رواية يعنى من حديث
عبد الله ومسح برأسه مرة واحدة وكذا حديث ابن عباس الآتى بعده فانه قيد المسح
فيه مرة واحدة وأخرج أبو داود من طريق ابن أبي ليلى قال رأيت علياً توضأ وفيه
ومسح برأسه مرة واحدة ثم قال هكذا توضأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج
أيضاً من طريق ابن جريج ان علياً مسح برأسه مرة واحدة وأخرج الترمذى من
حديث الربيع باللفظ انهم رأوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ فالت مسح
رأسه ما قبل منه وما أدبر وصدغ به وأذنيه مرة واحدة وقال حسن صحيح وفي صحيحه
نظر فانه رواه من طريق ابن عقيل وروى النسائى من حديث الحسين بن على عن أبيه
انه مسح برأسه مرة واحدة ورواه الامام أحمد والبيهقى من حديث عبد خير عن على
بلفظ مرة واحدة ورواه البيهقى من حديث زريق بن حبيب بلفظ ومسح برأسه حتى لما
يقطر الماء وأخرج النسائى من حديث عائشة فى تعاليم الوضوء رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال ومسحت رأسها مرة واحدة والحديث يدل على أن السنة فى
مسح الرأس ان يكون مرة واحدة وقد اختلف فى ذلك فذهب عطاء وكثر العترة

النفس في حديث عبد الله بن هشام وانظره عند (١٥٤) المصنف في الايمان والذوران عمر بن الخطاب قال للنبي صلى الله عليه

وآله وسلم لم لانت يا رسول الله
أحب الى من كل شيء الا من
نفسى فقال لا والذي نفسى بيده
حتى أكون أحب اليك من
نفسى فقال له عمر انك الآن
والله أحب الى من نفسى فقال
الآن يا عمر والمراد هنا المحبة
الايمانية وهى اتباع المحبوب
لا الطبيعية ومن ثم لم يحكم
بايمان أبي طالب مع حبه له صلى
الله عليه وآله وسلم على ما لا يخفى
لحققة الايمان لانهم ولا تحصل
الابتنى اعلاء قدره ومنزله
على كل والدولد ومحسن ومن
لم يعتقد هذا فليس بمؤمن قال
القسطلانى وفي المواهب
الدنية بالشيخ المحمدية مما جتمه في
ذلك ما يشفى ويكنى قال الخطاى
المراد هنا حب الاختيار لا حب
الطبع وقال البغوى فيه تلج
الى قضية النفس الامارة
والمطمئنة فان من رجع جانب
المطمئنة كان حبه للنبي صلى
الله عليه وآله وسلم راجها ومن
رجع جانب الامارة كان حكمه
بالعكس انتهى ومن علامة
الحب المذكور ان يعرض على
المرء أن لو خير بين فقد غرض
من اغراضه أو فقه رؤية النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أن لو
كانت محبة فان كان فقد اشد
عليه من فقد غرضه فقد انصف
بالاحسية المذكورة ومن لا فلا
وليس ذلك محصورا في الوجود والعدم بل يأتى مثله في نصرته والذب عن شريعته وقبح

والشافعى الى أنه يستحب تثلث مسحه كسائر الاعضاء واستدلوا على ذلك بما فى
حديث على وعثمان انه مسحها ثلاث مرات وفى كلا الحديثين مقال أما حديث على
فهو عند الدارقطنى من طريق عبد خير من رواية ابى يوسف عن أبى حنيفة عن خالد بن
عالمه عنه وقال ان أبى حنيفة خالف الحفاظ فى ذلك فقال ثلاثا وانما هو مرة واحدة
وهو أيضا عند الدارقطنى من طريق عبد الملك بن سلع عن عبد خير بلفظ ومسح برأسه
وأذنيه ثلاثا ومنها عند البيهقى فى الخلافيات من طريق أبى حنيفة عن على وأخرجه البزار
أيضا ومنها عند البيهقى فى السنن من طريق محمد بن على بن الحسين عن أبيه عن جده عن
على فى صفة الوضوء وعند الطبرانى وفيه عبد العزيز بن عبيد الله قال الحفاظ وهو
ضعيف وأما حديث عثمان فرواه أبو داود والبزار والدارقطنى بلفظ فمسح رأسه ثلاثا
وفى اسناده عبد الرحمن بن وردان قال أبو حاتم مابه بأس وقال ابن معين صالح وذكره ابن
حبان فى الثقات وتابعه هشام بن عروة أخرجه البزار وأخرجه أيضا من طريق
عبد الكريم عن جرير واسناده ضعيف ورواه أيضا من حديث أبى حنيفة مولى ابن
عباس عن عثمان وفيه ضعف ورواه أبو داود وابن خزيمة والدارقطنى من طريق عامر
ابن شقيق بلفظ ومسح برأسه ثلاثا ثم رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم فعل
مثل هذا وعامر بن شقيق مختلف فيه ورواه أحمد والدارقطنى وابن السكن وفى اسناده
ابن داود مجهول الحال ورواه البيهقى من حديث عطاء بن أبى رباح عن عثمان وفيه
انقطاع ورواه الدارقطنى وفيه ابن ابي عمير وهو ضعيف جدا عن أبيه وهو أيضا ضعيف
ورواه أيضا ابى اسناده اسحق بن يحيى وليس بالقوى ورواه البزار عن عثمان بلفظ ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ ثلاثا ثلاثا واسناده حسن وهو عند مسلم والبيهقى من
وجه آخر هكذا بدون تعرض لذكر المسح قال البيهقى روى من أوجه غريبة عن عثمان
وفيها مسح الرأس ثلاثا الا انها مع خلاف الحفاظ الثقات ليست بحجة عند أهل المعرفة
وان كان بعض أصحابنا يجهل بمثله ماله أبى داود التى سبكه كرها المصنف آخر الباب
ومال ابن الجوزى فى كشف المشكل الى تصحيح التكرير وقال أبو عبيد القاسم بن
سلام لان علم أحد من السلف جاء عنه استحكال الثلاث فى مسح الرأس الا عن ابراهيم
التميمي قال الحفاظ وقد رواه ابن أبى شيبة عن سعيد بن جبيرة وعطاء وزاذان وميسرة
وأورده أيضا من طريق أبى العلاء عن قتادة عن أنس قال وأغرب ما يدكرهنا ان
الشيخ أبى حامد الاسفراينى حكى عن بعضهم انه اوجب الثلاث وحكاها صاحب الابانة عن
ابن أبى ليلى وذهب مجاهد والحسن البصرى وأبو حنيفة والمؤيد بالله وابونصر من
أصحاب الشافعى الى أنه لا يستحب تكرار مسح الرأس واحضروا بما فى الصحيحين من
حديث عثمان وعبد الله بن زيد من اطلاق مسح الرأس مع ذكر تثلث غيره من الاعضاء
ومحدث الباب وما ذكرناه بعده من الروايات المصرحة بالمرة الواحدة والانصاف ان

محال فيه او يدخل فيه باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي هذا (١٥٠) الحديث ايماء الى فضيلة التفكير فان الاحية

المدكورة تعرف به وذلك ان محبوب الانسان امان نفسه واما غيرها امان نفسه فهو ان يريد دوام بقائه اسالة من الآفات هذا هو حقيقة المطلوب واما غيره فاذا حقق الامر فيه فانما هو بسبب نفعه لا نفع ما الى وجوده الهة مختلفة حالوما لا فاذا تأمل النفع الحاصل له من جهة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الذي أخرجه من ظلمات الكفر الى نور الايمان اما بالباشرة واما بالسبب علم أنه سبب بقاء نفسه البقاء الابد في النعيم السرمدي وعلم أن نفسه بذلك أعظم من جميع وجوه الانتفاعات فاستحق بذلك أن يكون حظه من محبته أو فر من غيره لان النفع الذي يشتر الحجة حاصل منه أكثر من غيره ولكن الناس يتفاوتون في ذلك بحسب استحضار ذلك والغفلة عنه ولا شك أن حفظ الاحياء رضي الله عنهم من هذا المعنى أنهم لان هذا غرة المعرفة وهم بها أعلم قال القرطبي كل من آمن بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ايمانا صحيحا لا يخلو عن وجدان شيء من تلك الهمة الرجحة غير انهم متفاوتون فبهم من أخذ من تلك المرتبة بالحظ الاوفى ومنهم من أخذ من بالحظ الادنى فمن كان مستغرقا في

احاديث الثلاث لم تبلغ الى درجة الاعتبار حتى يلزم التسليم المافيه من الزيادة فالوقوف على ما صح من الاحاديث الشائبة في الصحيحين وغيرهم ما من حديث عثمان وعبد الله بن زيد وغيرهما هو المتعين لاسيما بعد تقييده في تلك الروايات السابقة بالمرّة الواحدة وحديث من زاد على هذا فقد أساء وظلم الذي صححه ابن خزيمة وغيره قاض بالمنع من الزيادة على الوضوء الذي قال بعده النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذه المقالة كيف وقد ورد في رواية سعيد بن منصور في هذا الحديث التصريح بأنه مسح رأسه مرة واحدة ثم قال من زاد قال الحافظ في الفتح ويحمل ما ورد من الاحاديث في تثليث المسح ان صححت على ارادة الاستيعاب بالمسح لانها مسحات مستقلة بل مع الرأس جميعا بين الأدلة * (قائده) * ورد ذكر مسح الرأس مرتين عند انفاقي من رواية عبد الله بن زيد ومن حديث الربيع عن الترمذي وابي داود وفيه المقال الذي تقدم (وعن ابن عباس رضي الله عنه انه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ فذكر الحديث

كاه ثلاثا ثلاثا ومسح برأسه واذنيه مسح واحدة رواه أحمد وأبو داود والابن داود عن عثمان رضي الله عنه أنه توضأ مثل ذلك وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ) الحديث الاول اعلاه الدارقطني وتعقبه ابو الحسن بن القطان فقال ما اعلاه ليس علة وانه اما صحيح أو حسن والحديث الثاني قد تقدم الكلام عليه في الذي قبله قال المصنف رحمه الله وقد سبق حديث عثمان المتفق عليه بذلك العدد ثلاثا ثلاثا في الرأس قال أبو داود واحاديث عثمان الصحيح كاهما تدل على مسح الرأس انه مرة فأنهم ذكروا الوضوء ثلاثا وقالوا فيها مسح رأسه ولم يذكر واعددا كما ذكرنا في غيره انتهى

* (باب ان الاذنين من الرأس وانهما يمسحان بمائه) *

(قد سبق في ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنه وابن ماجه من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الاذان من الرأس) اراد به حديث ابن عباس الحديث قبل هذا الباب بلفظ مسح برأسه واذنيه مسح واحدة وفي الباب عن ابي امامة عن ابي داود والترمذي وابن ماجه قال الحافظ انه مدرج قال الترمذي وايسر اسماؤه بذلك القائم وعن عبد الله بن زيد قواه المنذري وابن دقيق العبد قال الحافظ وقد ثبت انه مدرج وعن ابن عباس رواه البزار واعلاه الدارقطني بالاضطراب وقال انه وهم والصواب انه مرسل وعن أبي هريرة عند ابن ماجه وفيه عمرو بن الحصين وهو متروك وعن أبي موسى عند الدارقطني واختاف في وقفه ورفعته وصوب الوقف قال الحافظ وهو منقطع وعن ابن عمر عند الدارقطني وأعله أيضا وعن عائشة عند الدارقطني أيضا وفيه محمد بن الازهر وقد كذب احمد وعن انس عند الدارقطني أيضا من طريق عبد الحكم عن انس وهو ضعيف وحديث ابي امامة وابن عباس اجود ما في الباب قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي وأما حديث انس وابن عمر وابي موسى وعائشة فواهية والحديث يدل

الشهوات محبوبا في الغفلات في أكثر الاوقات لكن الكثير منهم اذا ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشتاق الى رؤيته

يحيث يؤثر على أهله وولده وماله ووالده (١٥٦) ويذل نفسه في الأمور الخطرة ويحذر ذلك من نفسه وجدانا لا ترداد فيه

وقد شوهد من هذا الجنس من يؤثر زيارة قبره ورؤية مواضع أثره على جميع ما ذكر لما وقر في قلوبهم من محبته غير أن ذلك يرفع الزوال بتوالي الغفلات انتهى قلت لا اعتبار بمحبة هذا الجنس منهم لأن المعتبر بحسب الاختيار لأحب الطبع كما تقدم ولما ذكر المؤلف أن حبه صلى الله عليه وآله وسلم من الإيمان أي من ثمراته أردفه بما يوجد من حلاوة ذلك فقال (وعنه) أي عن أنس وفي رواية الأصميلي وابن عساكر زيادة ابن مالك (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال (ثلاث) أي ثلاث خصال (من كن فيه وجد) أي أصاب ولذلك اكتفي بفعول واحد وأحصل فهي تامة (حلاوة الإيمان) أي استلذذه بالطاعات عند قوة النفس بالإيمان وانسراح الصدر به بحيث يجالط له ودمه فيحصل في أمر الدين المشتقات ويؤثر ذلك على أعراض الدنيا الفانية وهل هذا الذوق محسوس أو معنوي قال بكل قوم ويشهد للأول قول بلال أحد أجدحين عذب في الله أكرها على الكفر فخرج من مرارة العذاب بحلاوة الإيمان وعند موته أهله يقولون واكرهناه وهو يقول وطربناه غدا ألقى الأحبه محمد ومحبه فخرج من مرارة الموت بحلاوة اللقاء وهي حلاوة الإيمان فالقلب السليم من أمراض الغفلة

على أن الأذنين من الرأس فيمسحان معه وهو مذهب الجمهور ومن العلماء من قال هما من الوجه ومنهم من قال المقبل من الوجه والمدير من الرأس وقد ذكرنا نسبة ذلك إلى القائلين به في باب تعاهد المأقنين قال الترمذي والعمل على هذا يعني كون الأذنين من الرأس عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعدهم وبه يقول سفيان وابن المبارك وأحمد وإسحق واعتذر القائلون بأنهم ماله من الرأس بضوء الأحاديث التي فيها الأذنان من الرأس حتى قال ابن الصلاح إن ضعفها كثير لا ينجبر بكثرة الطرق ورد بأن حديث ابن عباس قد مرح أبو الحسن بن القطان إن ما عليه الدارقطني ليس بهلة وصرح بأنه ما صحح أحسن واختلاف في مسح الأذنين هل هو واجب أم لا فذهبت القاسمية وإسحق بن راهويه وأحمد بن حنبل إلى أنه واجب وذهب من عداهم إلى عدم الوجوب واحتجوا بحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح داخلهم بالسبابتين وخالف بإيمانهما إلى ظاهرهما فمسح ظاهرهما وباطنهما أخرجه النسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم والبيهقي وصححه ابن خزيمة وابن ماجة وقال ابن ماجة لا يعرف مسح الأذنين من وجهه ثبت الأمن هذه الطريق وبحديث الربيع وطه بن مصرف والصنابحي وأجيب عن ذلك بأنهم أفعال لا تدل على الوجوب قالوا أحاديث الأذنان من الرأس بعضها يتوهم بعضها وقد تضمنت أنهم مسح الرأس فيكون الأمر بمسح الرأس أمرا بمسحهما فثبت وجوبه بالنص القرآني واجيب بعدم انتماض الأحاديث الواردة لذلك والمتيقن الأسس فباب فلا يصار إلى الوجوب بالإدليل ناهض والا كان من القول على الله بما يقل (وعن الصنابحي

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا توضأ العبد المؤمن فتمضمض خرجت الخطايا من فيه وذكرا الحديث وفيه فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى يخرج من أذنيه رواه مالك والنسائي وابن ماجه) الحديث رجاله رجال الصحيح وقد ذكرناه في باب غسل ما استرسل من اللحية والكلام على أطرافه قد سبق هنالك وقد سافه المصنف هنا للاستدلال به على أن الأذنين يمسحان مع الرأس قال نقوله يخرج من أذنيه إذا مسح رأسه دليل على أن الأذنين داخلان في مسماه ومن جعلته انتهى وقد اختلف الناس في ذلك وقد تقدم ذكر الخلاف واختلاف أهل مساهنة مائة الرأس أو مائة جديدة فذهب مالك والشافعي وأحمد وأبو ثور والمؤيد بالله إلى أنه يؤخذ لهما مائة جديدة وذهب الهادي والثوري وأبو حنيفة إلى أنهم يمسحان مع الرأس بمائة واحدة قال ابن عبد البر وروى عن جماعة مثل هذا القول من الصحابة والتابعين واحتج الأقول بمائة حديث عبد الله بن زيد في صفته وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه توضأ فمسح أذنيه بمائة غير المائة الذي مسح به الرأس أخرجه الحاكم من طريق حملة عن ابن وهب قال الحافظ أسأله ظاهره الصحة وأخرجه البيهقي من طريق عثمان الدارمي عن الهيثم بن خارجة عن

والهوى يذوق طعم الايمان ويتنعم به كما يذوق القم طعم العسل وغيره (١٥٧) من ملذوذات الاطعمة ويتنعم بها ولا يذوق

ذلك ويتنعم به الا من كان الله
ورسوله أحب اليه مما سواهما
من نفس وولد ووالد واهل ومال
وكل شيء وعلى الشئ فهو على
سبيل المجاز والاستعارة الموضحة
للمواف على استدلاله بزيادة
الايمان ونقصه لان في ذلك
تلجأ الى قضية المريض والعصبي
لان المريض الصغراوي يجسد
طعم العسل مما يجذبه
العصبي فكلما نقصت الصحة
نقص ذوقه بقدر ذلك وتسمى
هذه الاستعارة تخيلية وذلك
انه شبه رغبة المؤمن في الايمان
بالعسل ونحوه ثم أثبت له لازم
ذلك وهي الخلاوة وأضافه اليه
فالمرء لا يؤمن الا (ان يكون
الله عز وجل (ورسوله)
الاكرم الاجل عليه الصلاة
والسلام (أحب اليه مما
سواهما) في التثنية اشارة الى
أن المعبر هو المجموع المركب
من المحبتين لا كل واحدة منهما
فانه ما وحدها لاية اذ لم ترتبط
بالاخرى فمن يدعي حب الله مثلا
ولا يحب رسوله لا ينفعه ذلك ولا
يعارض تثنية الضمير هنا بقصة
الخطيب حيث قال ومن يعصمها
فقد غوى فقال له عليه الصلاة
والسلام بئس الخطيب أنت
فأمره بالافراد اشعارا بأن كل
واحد من العصيان مستقل
باستلزامه الغواية اذ العطف
في تقدير التكرير والاصل
الرسول فقد غوى ومن عصي الله فقد غوى ويؤيد ذلك

ابن وهب بلفظ فأخذ لأذنيه ما خذ لاف الماء الذي أخذ لرأسه وقال هذا اسناد صحيح
لكن ذكر الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في الامام انه رأى في رواية ابن المقبري عن ابن
قتيبة عن حملة بهذا الاسناد ولفظه ومسح برأسه بماء غير فضل يديه لم يذكر الاذنين
قال الحافظ قلت كذا هو في صحيح ابن حبان عن ابن سلم عن حملة وكذا رواه الترمذي
عن علي بن خنيس عن ابن وهب وقال عبد الحق ورد الامر بتجديد الماء للاذنين من
حديث عمران بن جارية عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتعبه ابن لقطان بأن
الذي في رواية جارية بلفظ خذ لرأس ما جديدا رواه البزار والطبراني وروى في الموطأ
عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا توضأ يأخذ الماء بامبعيه لأذنيه وصرح الحافظ في
بلوغ المرام بعد ان ذكر حديث البيهقي السابق أن المحفوظ ما عند مسلم من هذا الوجه
بلفظ ومسح برأسه بماء غير فضل يديه واجاب الفائلون انه ما يصح ان يرأس بماء الرأس بماء
من اعلال هذا الحديث قالوا فيوقف على ما ثبت من مسحه مع الرأس كما في حديث
ابن عباس والربيع وغيرهما قال ابن القيم في الهدى لم يثبت عنه انه أخذ لهم ماء جديدا
وانما صح ذلك عن ابن عمر

* (باب مسح ظاهر الاذنين وباطنهما) *

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما
رواه الترمذي وصححه ولانسان مسح برأسه وأذنيه باطنهما بالمسح بجمعتين وظاهرهما
بأبهماية) وصححه ابن خزيمة وابن منده وخرجه ابن ماجه والحاكم والبيهقي بالفاظ
مقاربة للفظ الكتاب قال ابن منده ولا يعرف مسح الاذن من وجه يثبت الا من هذه
الطريق قال الحافظ وكأنه عني بهذا التفصيل والوصف وفي المستدرک للعلامة
حديث الربيع بنت معوذ باللفظ الذي مر في باب مسح الرأس كله وخرجه أيضا من
حديث أنس مر فوعا والصواب انه عن ابن مسعود موقوفا وخرج أبو داود والطحاوي
من حديث المقدم بن معد يكرب ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح في وضوئه
رأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما وأدخل اصبعيه في صماخيه أذنيه قال الحافظ واسناده
حسن وعزه النووي تبعا لابن الصلاح الى النسائي وهو وهم وفي الباب عن عثمان عند
أحمد والحاكم والدارقطني وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رواه الطحاوي
والحديث يدل على مشروعية مسح الاذنين ظاهرهما وباطنهما وقد تقدم الخلاف فيه في
الباب الذي قبل هذا ولم يذكر فيه للاذنين ماء جديدا وبه تمسك من قال يصح ان يقيء ماء
الرأس وقد تقدم الكلام فيه في الحديث الذي قبله

* (باب مسح الصغين وانهما من الرأس) *

(عن الربيع بنت معوذ قالت رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فمسح برأسه
ومسح ما قبل منه وما أدبر وصدغيه وأذنيه مرة واحدة رواه أبو داود والترمذي وقال
استقلال كل واحد من المعطوفين فهو في قوة قولنا من عصي الله فقد غوى ومن عصي

قوله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول (١٥٨) وأولى الامر منكم ليعد أطيعوا في أولى الامر كما أعاده في حق الرسول

ليؤذن بأنه لا استقلال لهم في الطاعة استقلال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقيل انه من الخصة انص فيتبع من غيره صلى الله عليه وآله وسلم لان غيره اذا جمع أوهم التسوية بخلافه هو صلى الله عليه وآله وسلم فان منصبه لا يتطرق اليه ايهام ذلك وقال بما لم يقل من ايم العاقل وغيره وثم اجوبة أخرى ذكرها الحافظ في الفتح والمراد به هذا الحب كما قال البيضاوي العقلي وهو ايشار ما يقتضى العقل رجحانه وبسبب تدعى اختياره وان كان على خلاف هواه ألا ترى ان المريض يعاف الدواء وينفر عنه طبعه ولكنه يميل اليه باختياره ويهوى تناوله بمقتضى عقله لما يعلم أن صلاحه فيه فاذا تأمل المرء أن الشارع لا يأمر ولا ينهى الا بما فيه صلاح عاجل أو خلاص آجل والعقل يقتضى رجحان جانب ذلك ثم يرن على الاعتدال بأمره بحيث يصير هواه تبعاً له ويلتزم بذلك التبع اذا عاقله اذا التزم ذلك العقل ادر التماهو كمال وخير من حيث هو وكذلك وعبر الشارع عن هذه الحالة بالحوالة لانها أظهر الالفاظ المحسوسة قال وانما جعل هذه الامور الثلاثة عنواناً للكمال الايمان لان المرء اذا تأمل أن

حديث حسن) حديث الربيع قد تقدم الكلام عليه في باب مسح الرأس كله وقد تقدم ان مدار جميع رواياته على ابن عقيل وفيه مقال قوله وصدغ به الصدغ بضم الصاد المهملة وسكون الدال الموضع الذي بين العين والاذن والشعر المتدلى على ذلك الموضع والحديث يدل على مشروعية مسح الصدغ والاذن وان مسحهما مع الرأس وانه مرة واحدة وقد تقدم الكلام على ذلك

(باب مسح العنق)

(عن ايث عن طلحة بن مصرف عن ابيه عن جده انه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح راسه حتى بلغ القذال وما يليه من مقدم العنق رواه احمد) الحديث فيه ليث ابن ابي سليم وهو ضعيف قال ابن حبان كان يقلب الاسانيد ويرفع المراسيل وبأني عن الثقات بما ليس من حديثهم ترك يحيى بن القطان وابن مهدي وابن معين واحمد بن حنبل قال النووي في تهذيب الاسماء اتفق العلماء على ضعفه وأخرج الحديث أبو داود وذكره عنه أخرى عن احمد بن حنبل قال كان ابن عيينة ينكره ويقول ايضاً هذا طلحة ابن مصرف عن ابيه عن جده وكذا حكى عثمان الدارمي عن علي بن المديني وزاد سأل عبد الرحمن بن مهدي عن اسم جده فقال عمرو بن كعب أو كعب بن عمرو وكانت له صحبة وقال الدوري عن ابن معين الحديثون يقولون ان جده طلحة رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم واهل بيته يقولون ليست له صحبة وقال الخلال عن ابي داود سمعت رجلاً من ولد طلحة يقول ان جده صحبة وقال ابن ابي حاتم في العلل سألت ابي عنه فلم يشبهه وقال ان طلحة هذا يقال انه رجل من الانصار ومنهم من يقول طلحة بن مصرف قال ولو كان طلحة ابن مصرف لم يختلف فيه وقال ابن القطان عنه الخبر عندي الجهم لي بحال مصرف بن عمرو والطلحة وصرح بأنه طلحة بن مصرف وكذلك صرح بذلك ابن السكيت وابن مردويه في كتاب أولاد المحدثين ويعقوب بن سفيان في تاريخه وابن ابي خيثمة ايضاً وخلق وفي الباب حديث مسح الرقبة أمان من الغل قال ابن الصلاح هذا الخبر غير معروف عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو من قول بعض السلف وقال النووي في نرح المذهب هذا حديث موضوع ليس من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال في موضع آخر ليصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه شيء قال وليس هو بسنة بل بدعة وقال ابن القيم في الهدى لم يصح عنه في مسح العنق حديث البسة وروى القاسم بن سلام في كتاب الطهور عن عبد الرحمن بن مهدي عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن عن موسى بن طلحة قال من مسح قفاً مع رأسه وفي الغل يوم القيامة قال الحافظ ابن حجر في التلخيص فيقول أن يقال هذا وان كان موقوفاً له حكم الرفع لان هذا لا يقال من قبيل الرأي فهو على هذا امر سهل انتهى وأخرج أبو نعيم في تاريخ اصحابنا قال حدثنا محمد بن احمد حدثنا عبد الرحمن بن داود حدثنا عثمان بن خرزاذ حدثنا عمر بن

هو الذي بين له مراد ربه اقتضى ذلك ان يتوجه بكلمته نحوه فلا يجب (١٥٩) الا ما يجب ولا يجب من يجب الا من أجله

وان يثبت أن جملة ما وعد
وأوعد حق يتقنا ويجعل الله
الموعود كالواقع فيصعب أن
مجالس الذكريات الجنتية وان
العود الى الكفر القاء في النار
انتهى ملخصا وشاهد الحديث
من القدر أن قوله تعالى قل ان
كان آباءكم وبنواكم وجميع
أحب اليكم من الله ورسوله ثم
هتد على ذلك وتوعد بقوله
فتربصوا قال النووي هذا
حديث عظيم وأصل من أصول
الدين وفيه دلائل على انه لا بأس
بهذه التسمية قال القسطلاني
ومن علامات هذه الهبة نصردين
الاسلام بالقول والفعل والذب
عن الشريعة المقدسة والتخليق
باخلاق الرسول صلى الله عليه
 وآله وسلم في الجود والابتناء والحلم
والصبر والتواضع وغير ذلك مما
 ذكرته في أخلاقه العظيمة في كتاب
 المواهب اللدنية فمن جاهد نفسه
 على ذلك وجد حلاوة الايمان ومن
 وجدها استند الطاعات وتعمل
 في الدين المشقات بل ربما ياتى
 بكثير من المؤلمات ولذلك تقرير
 طويل فليست في كتاب المواهب
 والله يهب لمن يشاء ما يشاء انتهى
 (و) من محبة الله تعالى ورسوله
 صلى الله عليه وآله وسلم (أن
 يجب) المتلبس بها (المسرة) حال
 كونه (لا يحبها الله) سبحانه
 وتعالى قال يحيى بن معاذ حقيقة

محمد بن الحسن حدثنا محمد بن عمرو الانصاري عن أنس بن سيرين عن ابن عمر أنه كان اذا
توضأ مسح عنقه ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من توضأ ومسح عنقه
لم يفل بالاغلال يوم القيامة والانصاري هذا رواه قال الحافظ قرأت جزأ رواه أبو الحسين
ابن فارس باسناده عن فليح بن سليمان عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال من توضأ ومسح يديه على عنقه وفي الغل يوم القيامة وقال ان شاء الله
هذا حديث صحيح قلت بين ابن فارس وفليح مفارقة فليست نظيرها انتهى وهو في كتب
أئمة العترة في أمالي أحمد بن عيسى ونرح التجريد باسناده متصل بالنبي صلى الله عليه
 وآله وسلم ولكن فيه الحسن بن علوان عن أبي خالد الواسطي باللفظ من توضأ ومسح
سالفه وقفاء أمن من الغل يوم القيامة وكذا رواه في أصول الاحكام والشفاء
ورواه في التجريد عن علي عليه السلام من طريق محمد بن الحنفية في حديث طويل
 وفيه أنه لما مسح رأسه مسح عنقه وقال له بعد فراغه من الظهور افعل كفعالي هذا
 وبجميع هذا تعلم أن قول النووي مسح الرقبة بدعة وان حديثه موضوع بمجازفة
 وأعجب من هذا قوله ولم يذكره الشافعي ولا جمهور الاصحاب وانما قاله ابن القاص
 وطائفة يسيرة فانه قال الروائي من أصحاب الشافعي في كتابه المعروف بالجرم الملقب قال
 اصحابنا هو سنة وتعقب النووي ايضا ابن الرفعة بأن البغوي وهو من أئمة الحديث
 قد قال باستحبابه قال ولا ماخذ لاستحبابه الا خبرا واثرا لان هذا لا مجال للقياس فيه قال
 الحافظ ولعل مستند البغوي في استحباب مسح القفا ما رواه احمد وابوداود وذكر
 حديث الباب ونسب حديث الباب ابن سيد الناس في شرح الترمذي الى البيهقي ايضا
 قال وفيه زيادة حسنة وهي مسح العنق فانظر كيف صرح هذا الحافظ بأن هذه الزيادة
 المتضمنة لمسح العنق حسنة ثم قال قال المقدسي وليت متمكلم فيه واجاب عن ذلك بأن
 مسلم قد اخرج له واختلف القائلون باستحباب مسح الرقبة هل تمسح ببقية ماء الرأس
 او بماء جديد فقال الهادي والقاسم تمسح ببقية ماء الرأس وقال المؤيد بالله والمنصور
 بالله ونسبه في البحر الى الفريقين انهم اتفق بما جدي

* (باب جواز المسح على العمامة) *

(عن عمرو بن أمية الضمري قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح على عمامته
 وخفيه رواه احمد والبخاري وابن ماجه وعن بلال قال مسح رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم على الخفين والخمار رواه الجماعة الا البخاري وابادود وفي رواية لاحد ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال امسحوا على الخفين والخمار عن المغيرة بن شعبة قال توضأ
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومسح على الخفين وعلامة رواه الترمذي وصححه
 أخرجه حديث المغيرة بن شعبة ايضا لم في صحيحه باللفظ فسمع بنصيبه وعلى العمامة
 وعلى الخفين ولم يخرج البخاري قال الحافظ وقد وهم المنذري فعزاه الى المتفق عليه

الحب في الله ان لا يزيد بالبر ولا ينقص بالحناء (وان يكره أن يعود) أي العود (في الكفر) زاد أبو نعيم في المستخرج بعد

إذا أنقذه الله منه والانتقاد أعمن ان يكون (١٦٠) بالعصمة منه ابتداء بان يولد على الاسلام ويستقر أو بالانحراج من

وتبع في ذلك ابن الجوزي فوهم وقد تعقبه ابن عبد الهادي وصرح عبد الحق في الجمع بين
الصحيحين انه من افراد مسلم وقد أعل حديث عمرو بن أمية المذكور في الباب بتفرد
الوزاعي بذكر العمامة حتى قال ابن بطلان انه قال الاصيل ذكر العمامة في هذا الباب
من خطأ الوزاعي لان شيبان وغيره روه عن يحيى بن وهب فوجب تغليب رواية الجماعة
على الواحد قال وأما متابعه معمر فليس فيه ما ذكر العمامة وهي ايضا مرسله لان أباسلة
لم يسمع من عمرو وقال الحافظ سمعاه منه يمكن فانه مات بالمدينة سنة ستين وابو سلمة مدني
ولم يوصف بتدليس وقد سمع من خلق ما توافل عمرو وقد اخرج ابن منده من طريق
معمر بإثبات ذكر العمامة فيه وعلى تقدير تفرد الوزاعي بذكرها لا يستلزم ذلك بخطئته
لانما تكون من ثقة حافظ غير منافية لرواية رفيقه فتقبل ولا تكون شاذة ولا معنى لرد
الروايات الصحيحة بهذه التعليقات الواهية وقد أطال الكلام على ذلك ابن سيد الناس
في شرح الترمذي فارجع اليه وفي الباب عن أبي امامة عن عبد الطبراني بلفظ مسح
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الخفين والعمامة في غزوة تبوك وعن أبي موسى
الاشعري عند الطبراني أيضا بلفظ آتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فمسح على
الجوربين والنعالين والعمامة قال الطبراني تفرد به عيسى بن سمان وعن خزيمة بن
ثابت عند الطبراني ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يمسح على الخفين والنعالين وعن
أبي طهفة في كتاب مكارم الاخلاق للخرائطي بلفظ مسح رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم على النعالين والخفين وقد روى عن جماعة من الصحابة وفي الباب عن سلمان وثوبان
وسياق ذلك وقد اختلف الناس في المسح على العمامة فذهب الى جوازها الوزاعي
وأحمد بن حنبل واسحق وأبو ثور وداود بن علي وقال الشافعي ان صح الخبر عن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه أقول قال الترمذي وهو قول غير واحد من أهل العلم من
أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم أبو بكر وعمرو وأنس ورواه ابن رسلان عن أبي
امامة وسعد بن مالك وأبي الدرداء وعمر بن عبد العزيز والحسن وقتادة ومكحول وروى
الخلال باسناده عن عمر انه قال من لم يطهره المسح على العمامة فلا طهره الله ورواه في الفتح
عن الطبري وابن خزيمة وابن المنذر واختلفوا هل يحتاج المسح على العمامة الى لبسها
على طهارة أو لا يحتاج فقال أبو ثور لا يمسح على العمامة والنعال الا من لبسهما على طهارة
قبلا على الخفين ولم يشترط ذلك الباقر وكذا اختلفوا في التوقيت فقال أبو ثور
أيضا ان وقته كوقت المسح على الخفين وروى مثل ذلك عن عمرو والباقر لم يوقتوا قال
ابن حزم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح على العمامة والنعال ولم يوقت ذلك بوقت
وفيه ان الطبراني قد روى من حديث أبي امامة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
يمسح على الخفين والعمامة ثلاثا في السفر ويوما وليلة في الحضر لكن في اسناده مروان
أبو سلمة قال ابن أبي ساتم ليس بالقوي وقال البخاري منكر الحديث وقال الازدي

خلصة الكفر الى نور الايمان كما
وقع لكثير من الصحابة وعلى
الاول يحمل قوله يعود على
معنى الصبر وبه خلاف الثاني
فان العود فيه على ظاهره وعدى
العود بنى لتضمنه معنى الاستمرار
فكانه قال يستقر فيه ومثله
قوله تعالى وما كان لنا ان نعود
فيما قاله الحافظ والكراماني
وتعقبه العيني فقال فيه تعسف
وانما في هنا جعفي الى كقوله تعالى
أرأيتم لو ان قلنا أي اليها كما
يكفره ان يقذف أي مثل كرهه
القفذ (في النار) وهذا نتيجة
دخول نور الايمان في القلب
ببحث يجتهد بالعلم والدم
واستكشافه عن محاسن الاسلام
وقبح الكفر وشبهه وفي الحديث
اشارة الى الحث على التحلي
بافضائل والتخلي عن الرذائل
فالاول من الاول والاخر من
الثاني وفي الثاني الحث على
التحبيب في الله تعالى واستدليله
على فضل من أكره على الكفر
فترك التمسك الى أن قتل
وأخرجه البخاري من هذا
الوجه في الادب وافظه حتى أن
يقذف في النار أحب اليه من
أن يرجع الى الكفر به بعد اذ
أنقذه الله منه وهي أبلغ من
لفظ حديث الباب لانه سوى
فسيه بين الأمرين وهنا جعل
الوقوع في نار الدنيا أولى من
الكفر الذي أنقذه الله بالخروج منه من نار الاخرى وكذا رواه مسلم من هذا الوجه وأخرجه

التساق والترمذى والنفاظهم مختلفه وأخرجه البخارى أيضا (١٦١) به - ثلاثة أبواب ورواه هذا الحديث

كاه - بمصريون أئمة أجلاء
(وعنه) أى عن أنس بن
مالك (رضى الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) أنه
(قال آية الإيمان) أى علامة
الإيمان الكامل والآية بالهمزة
الممدودة والتحية المنتوحة
والإيمان مجرور بالاضافة هذا
هو المعنى في ضبط هذه الكلمة
في جميع الروايات في الصحيحين
والسنن والمستخرجات والمأيد
وقال العكبري أنه لا إيمان أى
ان الشأن وهذا تعريف منه ثم
فيه نظير من جهة المعنى لانه
يقضى حصر الإيمان في حب
الانصار وليس كذلك قلت ولا
يسمى بـتقديم أنه الإيمان أيضا على
تركيب النصوص فصاحة المبنى
فضلا عن ما في (حب الانصار)
وهم الاوس والخزرج جمع قلة
واستشكل بانه لا يكون لما فوق
العشرة وهم ألوف والجواب ان
القلة والكثرة انما يعتبران في
تكررات الجموع وأما في المعارف
فلا فرق بينهما واللام فيه للعهد
أى أنصار رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وكانوا قبل ذلك
يعرفون بأبنى قبيلة بالانصار
والنحية فسماهم رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم بالانصار
فصار ذلك علماءهم وأطاعوا أيضا
على أولادهم وحلفائهم ومواليهم
وخصوا بهذه التسمية العظمى
لما فازوا به دون غيرهم من

أيسر شئ وسئل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال ليس يصح استعمال القائلون
بجواز المسح على العمامة بما ذكره المصنف وذكرناه في هذا الباب من الأحاديث وذهب
إليه وركبنا قوله الحافظ في الفتح إلى عدم جواز الاقتصار على مسح العمامة ونسبته المهدي
في البحر إلى الكثير من العلماء قال الترمذى وقال غير واحد من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم لا يصح على العمامة إلا أن يصح برأسه مع العمامة وهو قول - فبان النورى
ومالك بن أنس وابن المبارك والشافعى والبيهقي ذهب أيضا أبو حنيفة وأصحابه بأن الله
فرض المسح على الرأس والحديث في العمامة محتمل التأويل فلا يترك المتيقن للمعتمل
والمسح على العمامة ليس بمسح على الرأس وروايته أجراً للمسح على الشعر ولا يسمى
رأساً فان قيل يسمى رأساً مجازاً بعلاقة الجوارفة قيل والعمامة كذلك بتلك العلاقة
فانه يقال قبلت رأسه والتقبيل على العمامة والحاصل انه قد ثبت المسح على الرأس
فقط وعلى العمامة فقط وعلى الرأس والعمامة والكل صحيح ثابت فقص الاجراء على
بعض ما ورد لغيره من وجوب ليس من أدب المنصفين يقولون والخمار هو بكسر الخاء المجهمة
النصيف وكل ما تترشفاً فهو خماره كذا في القاموس والمراد به هنا العمامة كما صرح بذلك
النورى في شرحه لم قال لان الخمار الرأس أى تعظيمه ويؤيده الحديث الذى بعد
هذا (وعن سلمان انه رأى رجلاً قد أحدث وهو يريد ان يخضع خفيه فامرهم سلمان ان
يمسح على خفيه وعلى عمامته وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على خفيه
وعلى خماره وعن ثوبان قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين
والخمار رواهما أحمد - ودون ثوبان قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرة
فأصابهم البرد فلما قدموا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم شكوا اليه ما أصابهم من
البرد فأمرهم ان يمسحوا على العصابة والساخين رواه أحمد - ودون داود العصابة
العمائم والتساخين الخفاف) - حديث سلمان أخرجه أيضا الترمذى في العلم والمكنه
قال مكان وعلى خماره وعلى ناصيته وفي اسناده أبو بشر يرح قال الترمذى سألت محمد بن
اسماعيل عنه ما سمع فقال لا أدري لأعرف اسمه وفي اسناده أيضا أبو مسلم وولى زيد بن
صوحان وهو مجهول قال الترمذى لا أعرف اسمه ولا أعرف له غير هذا الحديث وأما
حديث ثوبان الاول فخرجه أيضا الحاكم والطبرانى وحديثه الباقي في اسناده راشد بن
سعد عن ثوبان قال الخلال في علمه ان أحمد قال لا ينبغي ان يكون راشد بن سعد مع من
ثوبان لانه مات قديماً والاحاديث تدل على انه يجزى المسح على العمامة وقد قدم الكلام
عليه وتدل على جواز المسح على الخفاف وسألت في قوله العصابة هي العمائم كما قال المصنف
وبذلك فسرهما أبو عبيد - سميت بذلك لان الرأس يعصب بها فكل ما عصب به رأسك من
عمامة أو منديل أو غيره فهو عصابة قوله والتساخين بفتح التاء التوقية والسكين
المهملة الخفيفة وبالنهاء المجهمة هي الخفاف كما قال المصنف رحمه الله قال ابن رسلان

بأمرهم وهو اساتمهم بانفسهم (١٦٢) وأموالهم وايتارهم ايأهم في كثير من الامور على انفسهم فكان

ويقال أصل ذلك كل ما يسخن به القدم من خف وجورب ونحوهما ولا واحد لهما من لفظها وقيل واحدها تسخان وتسخين هكذا في كتب اللغة والغريب

(باب مسح ما يظهر من الرأس غالباً مع العمامة)

(عن المغيرة بن شعبه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تضاف مسح بناصيته وعلى العمامة والخفين متفق عليه) قد قدمنا ان البخاري لم يخرج له وان المنذري وابن الجوزي وهما في ذلك كما قاله الحافظ والمصنف قد تبعهما في ذلك فتنبه وهو يدل على ما ذهب اليه الشافعي ومن معه من أنه لا يجوز الاقتصار على العمامة بل لابد مع ذلك من المسح على الناصية وقد تقدم في الباب الاول ذكر الخلاف والادلة وما هو الحق

(باب غسل الرجلين وبيان أنه الفرض)

(عن عبد الله بن عمر قال تخلف عنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفرة فادركا وقد أروه قننا العصر فجلنا نتوضأ ونمسح على أرجلنا قال فتنادى بأعلى صوته وبلى للأعقاب من النار مرتين أو ثلاثاً متفق عليه أروه قننا العصر أخرناه وروى أروه قننا العصر بمعنى دنأوهما) في الباب أحاديث غير ما ذكره المصنف في هذا الكتاب منها عن عائشة عندهم سلم وعن معية قيب عندهما أحمد وقد عدا ليليس بنى وعن خالد بن الوليد ويزيد بن أبي سفيان وشريك بن جندب بن حمنة وعمر بن العاص عندهما ابن ماجه بالنظر أنقوا الوضوء وبلى للأعقاب من النار وعن عبد الله بن عمر عندهما ابن أبي شيبة وعن أبي امامة عندهما ابن أبي شيبة أيضاً وقد روى من حديث أبي امامة ومن حديث أخيه ومن حديثهما معا ومن حديث أحدهما على الشك قاله ابن سيد الناس وعن عمر بن الخطاب عندهم سلم وعن أبي ذر الغفاري وفيه أبو أمية وهو ضعيف وعن خالد بن معدان عندهما أحمد بقوله في سفرة وقع في صحيح مسلم أنها كانت من مكة الى المدينة قوله أروه قننا قال الحافظ بفتح الهاء والقاف والعصر مرفوع بالقاف عليه كذا لا يذروا وفي رواية كريمة بالكان القاف والعصر منصوب بالقاف عليه وقوى الاول رواية الاصيلي أروه قننا بفتح القاف بعدهما ثمانية كنه ومعنى الارهاق الادراك والغشيان قال ابن بطال كان الصعبة أخرنا الصلاة في أول الوقت طمعا أن يلحقهم النبي صلى الله عليه وسلم فيصلاوا معه فلما ضاق الوقت بادروا الى الوضوء ولجئتم لم يسبقوه فادركهم سلم على ذلك فأنكر عليهم سلم قوله ونمسح على أرجلنا انتزع منه البخاري ان الانكار عليهم سلم كان بسبب المسح لاسباب الاقتصار على غسل بعض الرجل قال الحافظ وهذا ظاهر الرواية المتفق عليها وفي أفراد سلم فأنتم بنا اليهم وأعقابهم ييض تلوح لم يمسها الماء فتسكب بها من يقول بأجزاء المسح ويحمل الانكار على ترك التعميم لكن الرواية المتفق عليها أرجح فتحمل هذه الرواية عليهم ابا تماريل وهو أن مع في قوله لم يمسها الماء أى ماء الغسل جمعاً بين الروايتين وأصرح من ذلك رواية مسلم عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

صديهم لذلك موجباً لمعاداتهم جميع الفرق الموجودين من عرب وعجم والعداوة تجبر البغض ثم كان ما اختصوا به مما ذكره موجباً للعداوة والمسدح البغض فلذا جاء التحذير من بغضهم والترغيب في حبهم حتى جعل ذلك آية الايمان وعلامة النفاق كما قال (وآية النفاق) الذي هو اظهار الايمان واطمان الكفر (بغض الانصار) اذا كان من حيث انهم أنصاره صلى الله عليه وآله وسلم لانه لا يجتمع مع التصديق وفيه تنويه بعظيم فضلهم وتنبه على كرم فعلهم وان كان من شاركهم في معنى ذلك مشاركاً له في الفضل المذكور كل بقسطه وفي صحيح مسلم عن علي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له لا يحبك المؤمن ولا يبغضك الا منافق قال صاحب المفهم وأما الحروب الواقعة بينهم فان وقع من بعضهم بغض لبعض فذلك من غير هذه الجهة بل للامر الطارئ الذي اقتضى المخالفة ولذلك لم يحكم بعضهم على بعض بالنفاق وانما كان حالهم في ذلك حال المجتهدين في الاحكام للمصيب أجزان وللمخطئ أجزوا حدتهى ولما كان الكلام هنا فيمن ظاهره الايمان وباطنه الكفر ميزهم عن ذوي الايمان الحقيقي فلم يقل

خامسة وفيه راو وافق اسمه اسم أبيه وفيه الحديث والاختبار بالجمع (١٦٣) والافراد وأخرجه البخاري أيضا

في فضائل الانصار ومسلم
والنسائي (عن عبادة)
بضم العين (ابن الصامت) بن
قيس الانصاري الخ زرجي
المتوفى بالملّة سنة أربع وثلاثين
وهو ابن اثنتين وسبعين سنة وقيل
في خلافة معاوية سنة خمس
وأربعين وله في البخاري تسعة
أحاديث (رضي الله عنه) وكان
شهيدا وهو أحد القبايلة
العقبة يعني (أن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قال وحوله)
بفتح اللام على الظرفية (عصابة)
بكسر العين الجماعة ما بين العشرة
الى الاربعين ولا واحد لها من
لفظها وقد جئت على عصاب
وعصب (من أعباه) أشار الراوي
بذلك الى المبالغة في ضيق
الحديث وأنه عن تحقيق واتقان
ولذا كررنا أنه شهيد رواه أحد
التقاة والمراد به التقوية فان
الرواية ترجح عند المعارضة
بفضل الراوي وشرفه ومقول
قوله صلى الله عليه وآله وسلم
(يا بعلوثي) أي عاقدي وزاد في
باب وفود الانصار تعالى يا بعلوثي
والمبايعة عبارة عن المعاهدة
سميت بذلك تشبيها بالمعاهدة
المالية كما في قوله تعالى ان
الله اشترى من المؤمنين
انفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة
(على) النوحيد (ان لا تشركوا
بالله شيئا) أي على ترك الاشراك
وهو عام لانه ذكر في سياق النهي
كأنني وقدمه على ما بعده لانه الاصل (و) على ان (لا تشركوا) فيه حذف المفعول ليدل على العموم (ولا تشركوا ولا تقتلوا

رأى رجلا لم يغسل عقبه فقال ذلك قوله ويل جازا لا بد ما باله كره لانها دعاء
والويل وادفي جهنم رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد مرفوعا والعقب
مؤخر القدم وهي مؤنثة ويكسر القاف ويسكن وخص العقب بالعذاب لانها التي لم
تغسل أو أراد صاحب العقب حذف المضاف والحديث يدل على وجوب غسل الرجلين
والى ذلك ذهب الجمهور قال النووي اختلف الناس على مذهب فذهب جميع
الفقهاء من أهل التقوى في الاعصار والامصار الى ان الواجب غسل القدمين مع
الكعبين ولا يجزى مسحهما ولا يجب المسح مع الغسل ولم يثبت خلاف هذا عن أحد
يعتديه في الاجماع قال الحافظ في الفتح ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف ذلك الا عن
علي وابن عباس وانس وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك قال عبد الرحمن بن أبي ليلى أجمع
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على غسل القدمين رواه سعيد بن منصور
وادي الطحاوي وابن حزم ان المسح منسوخ وقالت الامامية الواجب مسحهما وقال
محمد بن جرير الطبري والحياتي والحسن البصري انه مخير بين الغسل والمسح وقال بعض
أهل الظاهر يجب الجمع بين الغسل والمسح واحتج من لم يوجب غسل الرجلين بقراءة
الحرف في قوله وأرجلكم وهو عطف على قوله برؤسكم قالوا هي قراءة صحيحة سبعية
مستقيمة والقول بالعطف على غسل الوجوه وانما قرئ بالجر للجواز وقد حكم بجوازه
جماعة من أئمة الاعراب كسيبويه والاقفش لاشك انه قليل نادر مخالف للظاهر لا يجوز
حمل المتنارع فيه عليه قلنا أوجب الحمل عليه مداهمه صلى الله عليه وآله وسلم على غسل
الرجلين وعدم ثبوت المسح عنه من وجه صحيح وتوعده على المسح بقوله ويل للعقاب
من النار ولا هم بالغسل كما ثبت في حديث جابر عند الدارقطني باللفظ أمرنا رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم اذ اتوا نألا للصلاة ان يغسل أرجلنا ولشبهت ذلك من قوله صلى الله
عليه وآله وسلم كما في حديث عمرو بن عبسة وأبي هريرة وقد سلف ذكر طرف من ذلك
في باب غسل المسترسل من اللحية ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم لم بعد أن توشأ وتوشأ
غسل فيه قدميه فمن زاد على هذا ونقص فقد أساء وظلم أخرجه أبو داود والنسائي وابن
ماجه وابن خزيمة من طرق صحيحة وصححه ابن خزيمة ولا شك ان المسح بالنسبة الى الغسل
نقص وبقوله للاعرابي توشأ كما أمرك الله ثم ذكر له صفة الوضوء وفيها غسل الرجلين
وباجماع الصحابة على الغسل فكانت هذه الامور موجبة لحمل تلك القراءة على ذلك
الوجه النادر قالوا أخرج أبو داود من حديث أوس بن أبي أوس الثقفي انه رأى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى كظامة قوم فتوضأ ومسح على نعليه وقدميه قلنا في
رجال اسناده يعلى بن عطاء عن أبيه وقد أعلاه ابن القطان بالجملة التي عطاها وبان في الرواة
من يرويه عن أوس بن أبي أوس عن أبيه فزيادة عن أبيه توجب كون أوس من التابعين
فيحتاج الى النظر في حاله وأيضا في رجال اسناده هشيم عن يعلى قال أحمد لم يسمع هشيم
كأنني وقدمه على ما بعده لانه الاصل (و) على ان (لا تشركوا) فيه حذف المفعول ليدل على العموم (ولا تشركوا ولا تقتلوا

أولاد ثم خص القتل بالاولاد لانه قتل (١٦٤) وقطية - رحمة رحمها العماية بالنهي عنه أشد اولانه كان شاة انهم وهو

هذا من يعلى مع ما عرف من تدليس هشيم ويمكن الجواب عن هـ - ذه بانه قد وثق عطا
هذا ابو حاتم وذ كر اوس بن أبي اوس أبو عمر بن عبد البر في الصحابة وبان هشيم قد صرح
بالحديث عن يعلى في رواية هشيم بن منصور قال اشكال عنه هشيم ولكنه قال
أبو عمر في ترجمة اوس بن أبي اوس وله احاديث منها في المسح على القدمين وفي اسناده
ضعف فلا يكون الحديث مع هذا جهة لاسيما بعد تصريح احمد بعدد سمع هشيم من
يعلى قالوا اخرج الطبراني عن عباد بن عقيم عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يتوضأ ويمسح على رجله قلنا قال أبو عمر في صحة عقيم هذا انظر وضعف حديثه
المذكور قالوا اخرج الدارقطني عن رفاع بن رافع مرفوعا بالنظر لانتهم صلالة أحدكم
 وفيه ويمسح برأسه ورجليه قلنا ان صح فلا يفتنض لمعارضه ما أسلفنا فوجب تأويله
 لمثل ما ذكرنا في الآية قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي قال الحارثي بعد ذكره
 حديث اوس بن أبي اوس المتقدم من طريق يحيى بن سعيد لا يعرف هذا الحديث بجودا
 متصلا الا من حديث يعلى وفيه اختلاف وعلى تقدير ثبوته ذهب بعضهم الى نسخه ثم
 أورده من طريق هشيم وفي آخره قال هشيم كان هذا في أول الاسلام وأما الموجبون
 للمسح وهم الامامية فلم يأتوا مع مخالفتهم للكتاب والسنة المتواترة قولوا فاعلا بحجة نيرة
 وجعلوا اقراة النصب عطفًا على محل قوله برؤسكم ومنهم من يجعله على الباطن الداخل على
 الرؤس زائدة والاصل مسح رؤسكم وأرجلكم وما أدري بماذا يجيبون عن الاحاديث
 المتواترة * (فائدة) قد صرح العلامة الزنجبيري في كشفه بالنسبة المقننة - مثله ذكر
 الغسل والمسح في الرجل فقال هي توقي الامراف لان الارجل مظنة لذلك وذ كر غيره
 غيرهما فليطلب ذلك في مظانه (وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى
 رجلا لم يغسل عقبه فقال ويل للعقاب من النار رواه مسلم وعن جابر بن عبد الله قال
 رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوما توضؤوا لم يغسلوا عقبهم - م الماء فقال ويل
 للعقاب من النار رواه أحمد وعن عبد الله بن الحرث قال سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم يقول ويل للعقاب وبطون الاقدام من النار رواه أحمد والدارقطني
 وعن جرير بن حازم عن قتادة عن أنس بن مالك ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وقد توضأ وترك على ظهره قدمه مثل موضع الظفر فقال له رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ارجع فاحسن وضوءك رواه أحمد وأبو داود والدارقطني وقال تفرده
 جرير بن حازم عن قتادة وهو ثقة) حديث أبي هريرة هو في الصحيحين من حديث محمد بن
 زياد ورواه البخاري عن آدم ومسلم عن قتيبة وابن أبي شيبه وأخرجه أيضا من حديث
 ابن سيرين عنه ورواه ابن ماجه وغيره وحديث جابر رواه ابن ماجه أيضا باسناد رجاله
 ثقات وحديث عبد الله بن الحرث رواه من ذكره المصنف ولم يتكلم عليه أحد ثبت
 في اسناده وقد قال في مجمع الزوائد ان رجاله ثقات وحديث أنس رواه ابن ماجه

وأد البناث أو قتل البنين خشية
 الاملاق أولانهم يصدد أن
 لا يدفعوا عن أنفسهم قاله التيمي
 (ولانوا) بجذف الون ولغير
 الاربعة ولانواون (بهمتان) أي
 يكذب بهت سامعه أي يدشه
 افطاعته كالرمي بالنزاع والفضيحة
 والعداء (تنترونه) من الافتراء
 أي تحتلقونه (بين أيديهم) م
 وأرجلكم) أي من قبل أنفسكم
 فكفى بالبد والرجل عن الذات
 لان معظم الافعال بهم ما ذ كانت
 هي العوامل والحوامل للمباشرة
 والسعي ولذا يسمون الصنائع
 بالأيدي وقد يدعاقب الرجل
 بجناية قولية فيقال هـ ذابما
 كسبت يداك اوان البهتان
 فاشئ عما يحتقنه القلب الذي
 هو بين الأيدي والارجل ثم يبرزه
 بأنه أو المراد لاتهمتوا الناس
 بالمعائب كفاحا مواجهة كما
 يقال قات كذا بين يدي فلان
 قاله الخطابي وفيه نظر لذكر
 الارجل وقال البكرمانى المراد
 الأيدي والارجل تأ كيد
 أو المراد بين أيديكم في الحال
 وأرجلكم في المسئلة قبل لان
 السعي من أفعال الارجل أو كفى
 بذلك عن نسبة المرأة الولد الذي
 تربيته أو تلقطه الى زوجها ثم
 لما استعمل هذا اللفظ في بيعة
 الرجال احتج الى حله على غير
 ما ورد فيه أقولا والله أعلم (ولا
 قصصا) العصبان مخالفة الامر
 (في معروف) وهو ما عرف من الشارع

لعلهم لانه صلى الله عليه وآله وسلم لا يأمر الابه والنبيه - مدبه للنبيه - على (١٦٥) انه لا تجوز طاعة مخلوق في مذهب

الخالف وفي رواية الامعاء على
لاتعصوني وهو مطابق للآية
وخص ما ذكر من المناهي بالذكر
دون غيره من الأمور للاهتمام
به اذ الكف أيسر من انشاء
الفعل لان اجتناب المفاسد مقدم
على اجتلاب المصالح والتخلي عن
الذات قبل التخلي بالفضائل (فن
وفي منكم) بالتخفيف والتشديد
أى ثبت على العهد (فأجره على
الله) فضلا ووعدا أى بالجنة كما
وقع النص صريح به في الصحيحين من
حديث عبادة في رواية الصنابحي
وعبر بالنظر على وبالاجرام بالغة
في تحقق وقوعه وتعيين حمله على
غير ظاهره للدلالة القاطعة على
انه لا يجب على الله شئ بل الاجر
من فضله عليه لما ذكر بالمابعة
المقتضية لوجود العوضين أثبت
الاجر في موضع أحدهما (ومن
أصاب) منكم أيها المؤمنون
(من ذلك شئاً) غير الشرك وشئاً
مذكور يفيد العموم لانها في سياق
الشرط وقد صرح ابن الحارث
بانه كالنفي في افادته وحديثه
فيشمع أصابة الشرك وغيره
واستشكل بان المراد اذا قتل
على ارتداده لا يكون قتله كفارة
والجواب ان عموم الحديث
مخصوص بقوله تعالى ان الله
لا يفرق بين أن يشرك به أو المار به
الشرك الأصغر وهو الرياء
وفيه ضعف والواضح ان المراد
الشرك وأنه مخصوص وقال

أيضا وابن خزيمة الا انه قال الحافظ ان أبا داود ورواه من طريق خالد بن معدان عن بعض
أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحوه قال البيهقي هو مرسل وكذا قال ابن القطان
وفيه بحث قال الاثرم قلت لأحمد بن حنبل هذا اسناد جيد قال نعم قال فقلت له اذا
قال رجل من التابعين حدثني رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يسمه
فالحديث صحيح قال نعم وأعله المذرى بان فيه بقبية وقال عن بغير وهو مدلس وفي
المستدرک نص صريح بقبية الحديث وأطلق النووي ان الحديث ضعيف الاسناد قال
الحافظ وفي هذا الاطلاق نظر وأما حديث ابن عمر عن أبي بكر وعمر قال اجاز رجل وقد
توضأ وبقي على ظهر قدمه مثل ظفر ابراهمه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ارجع
فاتم وضوءك ففعل فرواه الدارقطني ورواه الطبراني عن أبي بكر وفيه المغيرة بن صقلاب
عن الوازع بن نافع قال ابن أبي حاتم عن أبيه هذا باطل والوازع ضعيف وذكره العقيلي
في الضعفاء في ترجمة المغيرة وقال لا يتابعه عليه الامثلة وأخرج الطبراني عن ابن مسعود
ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يغتسل من الجنابة فيخطئ
بعض جسده فقال يغسل ذلك المكان ثم يمسح وفي اسناده عاصم بن عبد العزيز وروى
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه أمر بأعادة الوضوء وأعله ابن أبي حاتم بالارسال
وأعله في صحيح مسلم وأبهم المتوضئ ولفظه فقال ارجع فأحسن وضوءك وهو يدل على
وجوب الاعادة اذ ترك غسل مثل ذلك المقدار من مواضع الوضوء وسأى الكلام على
ذلك في باب الموالاة وهذه الاحاديث تدل على وجوب غسل الرجلين وقد تقدم الكلام
على ذلك في أول الباب

• (باب التيمم في الوضوء) •

(عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يحب التيامن
في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كما متفق عليه) الحديث صححه ابن حبان وابن
منذوله ألفاظ ولفظ ابن حبان كان يحب التيامن في كل شئ حتى في التبرجل والاتعمال
وفي لفظ ابن منذره كان يحب التيامن في الوضوء والاتعمال وفي لفظ لابي داود كان يحب
التيامن ما استطاع في شأنه كله وفي الحديث دلالة على مشروعية الابتداء باليمين في لبس
النعال وفي ترجيل الشعر أى تسريحه وفي الطهور وفيه بدأ يديه اليمنى قبل اليسرى
وبرجله اليمنى قبل اليسرى وبالجنب اليمين من سائر البدن في الغسل قبل اليسر
والتيامن سنة في جميع الاشياء لا يختص بشئ دون شئ كما أشار الى ذلك الحديث بقوله
وفي شأنه كله وتونا كبدا الشأن بلفظ كل يدل على التعميم وقد خص من ذلك دخول
الخلاء والخروج من المسجد قال النووي قاعدة الشرع المستمرة استحباب البداءة باليمين
في كل ما كان من باب التكريم والتزيين وما كان بضدها استحب فيه التيامن قال وأجمع
العلماء على ان تقديم اليمين في الوضوء سنة من خالفها فاته الفضل وتم وضوءه قال الحافظ
قوم بالوقف لحديث أبي هريرة المروى عنه بالبزار والحاكم وصححه انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لأدري الحدود كفارة

لاهاها لم لا والجواب ان حديث (١٦٦) الباب اصح اسنادا وحديث أبي هريرة وردا ولا قبل أن يعلم عليه

السلام ثم أعلمه الله تعالى آخره والاول أولى (فعوقب) به بكارواه أحمد أي بسببه (في الدنيا) أي بان أقيم عليه الحد (فهو) أي العقاب (كثارة له) فلا يعاقب عليه في الآخرة وزاد البخاري من وجه آخر وطهور وفي رواية الاربعة بحذف له وقد قيل ان قتل القاتل حد

واردا في غير ما في الآخرة فالطاب للمقتول قائم وتعقب بانه لو كان كذلك لم يجز العتق عن القاتل والذي ذهب اليه أكثر الفقهاء أن الحدود ككفارات لظاهر الحديث وفي الترمذي وصححه من حديث علي بن أبي طالب مرفوعا نحو هذا الحديث وفيه ومن أصاب ذنبا فعوقب به في الدنيا قاله أكرم من أن يفتى العقوبة على عبده في الآخرة وأطال في الفتح في بيان تعارض هذين الحديثين والجمع بينهما وقال انما اطلت في هذا الموضع لانني لم أر من أزال اللبس فيه على الوجه المرضي والله الهادي ويستفاد من الحديث ان اقامة الحد كفارة للذنوب ولولم يتب المحدود وهو قول الجمهور وقيل لا بد من التوبة وبذلك جزم بعض التابعين وهو قول للمعتزلة ووافقهم ابن حزم ومن المفسرين البخوي وطائفة يسيرة واستدلوا باستفتاء من تاب والجواب انه في عقوبة الدنيا ولذلك قيدت بالقدرة عليه (ومن أصاب من ذلك) المذكور (شيئا ثم ستره الله) وفي رواية

في الفتح ومراده بالعلماء أهل السنة والافذهب الشيعة الوجوب وغلط المرتضى منهم فنسبته للشافعي وكانه ظن ان ذلك لازم من قوله بوجوب الترتيب لكنه لم يقل بذلك في

اليدين ولا في الرجلين لانهم ما بمنزلة العضو الواحد قال وقع في البين للعمري نسبة القول بالوجوب الى الفقهاء السبعة وهو تصحيف من الشيعة وفي كلام الرازي ما يوهم ان أحمد قال بوجوبه ولا يعرف ذلك عنه بل قال الشيخ الموفق في المغني لانهم في عدم الوجوب خلافا وقد نسب اليه المهدي في البحر الى العترة والامامية واستدل لهم بالحديث الذي بعده هذا وسند كرهنا لك ما هو الخو (وعن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا لبستم واذا توضأتم فابعدوا بياضكم رواء أحمد وأبو داود)

الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والبيهقي كلهم من طريق زهير عن الاعشى عن أبي صالح عنه قال ابن دقيق العبد هو حقيق بان يصح وللشافعي والترمذي من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا لبس قميصا بدأ بعمامة والحديث يدل على وجوب الابتداء باليد اليمنى والرجل اليمنى في الوضوء وقد ذهب اليه من ذكرنا في الحديث الذي قبله هذا ولكنه كما دل على وجوب التيامن في الوضوء يدل على وجوبه في اللبس وهم لا يقولون به وأيضا فقد روى عن علي عليه السلام انه قال ما أبالي بدأت بيمنى أو بشمالى اذا أكملت الوضوء رواء الدارقطني قال جابر جل الى علي عليه السلام فسأله عن الوضوء فقال ابدأ باليمن أو بالشمال فأمر طبه على أى صوت بفيه مستتر ثابا بالسائل ثم دعا بما بدأ بالشمال قبل اليمنى وروى البيهقي من هذا الوجه انه قال ما أبالي بدأت بالشمال قبل اليمنى اذا توضأت وبهذا اللفظ رواء ابن أبي شيبة وروى أبو عبيد في الطهور ان أبا هريرة كان يدا بعمامة فبأبع ذلك عليا فبدأ بعماسه ورواه أحمد بن حنبل عن علي قال الخافض وفيه انقطاع وهذا الطريق يقوى بعضها بعضا وكلام علي عند أكثر المعتزلة الذين الى وجوب الترتيب بين اليدين والرجلين حجة وحديث عائشة المصريح بحجة التيمن في أمر وقد اتفق على عدم الوجوب في جميعها الا في اليدين والرجلين في الوضوء وكذلك حديث الباب المقستر بالتيامن في اللبس المجمع على عدم وجوبه صالح لجعله قرينة تصرف الامر الى الذنب ودلالة الاقتران وان كانت ضعيفة لكن لا تقصر عن الصلاحية للصبر لاسيما مع اعتضاها بقول علي عليه السلام وفعله وبدعوى الاجماع على عدم الوجوب

• (باب الوضوء مرة ومرتين وثلاثا وكراهة ما جاوزها) •

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال توضأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرة مرة رواء الجماعة الامسما) في الباب أحاديث عن عمرو وجابر وبريدة وابي رافع وابن الفاكه وعبد الله بن عمرو وعكراس بن ذؤيب المري لحديث عمر عند الترمذي وقال ليس بشئ ورواه أيضا ابن ماجه وحديث جابر أشار اليه الترمذي وحديث بريدة عند البزار

ابن عساكر وعزاها الحافظ لكرية زيادة عليه (فهو مفوض الى الله تعالى) (١٠٧) (ان شاء عفا عنه) بفضل له

(وان شاء عاقبه) بعد له قال

المازني فيه مرد على الخوارج

الذين يكفرون بالذنوب ورد على

المعتزلة الذين يوجبون تعذيب

الناس حتى اذا مات بلا توبة لان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم

أخبر بأنه نجت المشيئة ولم يقل

لا بد أن يعذبه وقال الطيبي فيه

اشارة الى الكف عن الشهادة

بالتار على أحد وبالجنة لاحد

الامن ورد النصر فيه بعينه

قلت أما الشق الاول فواضح

وأما الثاني فالاشارة اليه انما

تستفاد من الحل على غير ظاهر

الحديثين وهو متعين والمشيئة

أيضا تشمل من تاب ومن لم يتب

وقال بذلك طائفة وذبح الجمهور

الى أن من تاب لا يتب عليه

مؤاخذه ومع ذلك فلا يأمن

مكر الله لانه لا اطلاع له هل

قبات توبته أولا وقيل يفرق

بين ما يجب فيه الحد وما لا يجب

وفصل بعض العلماء بين ان

يكون معناه بالجمهور فيستحب

ان يعاين توبته والا فلا

(فبايعناه على ذلك) وقد صدرت

مبايعات اخرى منها هذه

البقية التي في حديث الباب في

الزجر عن الفواحش المذكورة

وانما وقعت به دفع مكة وفي

هذا الحديث دلالة على أن

البيعة سنة في الدين واستفاض

عن رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم أن الناس كانوا يبايعونه

وحديث أبي رافع عند البزار أيضا وحديث ابن الفاكه عند البغوي في معجمه وفيه عدى

ابن الفضل وهو متروك وحديث عبد الله بن عمر أخرجه البزار وحديث عكرashi ذكره

أبو بكر الخطيب والحديث يدل على ان الواجب من الوضوء مرة ولهذا اقتصر عليه النبي

صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان الواجب مرتين أو ثلاثا لما اقتصر على مرة قال الشيخ

محبي الدين وقد أجمع المسلمون على ان الواجب في غسل الاعضاء مرة مرة وعلى ان

الثلاث سنة وقد جاءت الاحاديث الصحيحة بالغسل مرة مرة ومرتين مرتين وثلاثا

ثلاثا وبعض الاعضاء ثلاثا وبعضها مرتين والأختلاف دليل على جواز ذلك كله وان

الثلاث هي السكائر والواحدة تجزئ (وعن عبد الله بن زيد ان النبي صلى الله عليه وآله

وسلم توضأ مرتين رواه أحمد والبخاري) في الباب عن أبي هريرة وجابر أما حديث

أبي هريرة فاخرجه أبو داود والترمذي وقال حسن غريب وفيه عبد الله بن الفضل

وقدرى له الجماعة ولكنه تنفرد عنه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ومن أجله كان حسنا

قال أبو داود لا بأس به وكان على المطالمين بعد اذ قال علي بن المديني لا بأس به وكذلك قال

أحمد وأبو زرعة وقال أبو حاتم يشوبه شيء من القدر وتغير عقله في آخر حياته وهو مستقيم

الحديث وقال النسائي ليس بالقوي وقال يحيى مرة ضعيف ومرة لا بأس به وفيه كلام

طويل وأما حديث جابر فاشار اليه الترمذي والحديث يدل على ان التوضؤ مرتين

يجوز ويجزى ولا خلاف في ذلك (وعن عثمان رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله

وسلم توضأ ثلاثا ثلاثا رواه أحمد ومسلم) الحديث أخرجه بهذا اللفظ الترمذي وقال هو

أحسن شيء في الباب وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث علي عليه السلام وفي

السباب عن الربيع وابن عمر وأبي امامة وعائشة وأبي رافع وعبد الله بن عمرو ومعاوية

وأبي هريرة وجابر وعبد الله بن زيد وأبي وقاد بوب البخاري للوضوء ثلاثا وذكر حديث

عثمان الذي شرحناه في أول باب الوضوء وقد قدمنا ان التمثيل سنة بالاجماع (وعن عمرو

ابن شعيب عن أبيه عن جده قال جاء اعرابي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسأله

عن الوضوء فإراه ثلاثا ثلاثا وقال هذا الوضوء فغن زاد على هذا فقد أساء وتعدى وظلم

رواه أحمد والنسائي وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا أبو داود وابن خزيمة قال الحافظ

بن طريق صحيحة وصرح في الفتح انه صححه ابن خزيمة وغیره وهو في رواية أبي داود بللفظ

فغن زاد على هذا ونقص فقد أساء وظلم بدون ذكر تعدى وفي النسائي بدون نقص وهو من

رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه مقال عند المحدثين ولم تعرض له من تكلم

على هذا الحديث وفي الحديث دليل على ان مجاوزة الثلاث الغسلات من الاعتداء

في الطهور وقد أخرج أبو داود وابن ماجه من حديث عبد الله بن مغفل انه قال سمعت

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول انه سيكون في هذه الامة قوم يعتدون في

الطهور والدعاء وان قاعله مسى وظالم أى أساء بترك الاولى وتعدى حد السنة وظلم أى

تارة على الهجرة والجهاد وتارة على إقامة أركان الاسلام وتارة على الثبات والقرار في معارك الكفار وتارة على هجر

الفواحي والمنكرات كما في حديث (١٦٨) الباب ونارة على التمسك بالسنة والاجتناب عن البدعة والمحرص على الطاعات

وضع الشيء في غير موضعه وقد أشكل ما في رواية أبي داود من زيادة لفظ أو نقص على جماعة قال المافظ في التلخيص تنبيهه يجوز أن تكون الاساءة والظلم وغيرهما مما ذكر مجرعا لمن نقص وإن زاد ويجوز أن يكون على التوزيع فالاساءة في النقص والظلم في الزيادة فهذا أشبه بالقواعد والاول أشبه بظاهر السماع والله أعلم انتهى ويمكن توجيه الظلم في النقصان بأنه ظلم نفسه بما فوتهما من الثواب الذي يحصل بالتأجيل وكذلك الاساءة لأن تارك السنة يسمى مؤامرا لاعتداءه في النقصان فشكل فلا بد من توجيهه إلى الزيادة وهذا لم يجتمع ذكر الاعتداء والنقصان في شيء من روايات الحديث ولا خلاف في كراهة الزيادة على الثلاث قال ابن المبارك لا آمن إذا زاد في الوضوء على الثلاث أن يأثم وقال أحمد وأصح لا يزيد على الثلاث إلا رجل مبتلى

• (باب ما يقول إذا فرغ من وضوئه) •

(عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم آمن منكم من أحدث وضوأي بغير الوضوء ثم يقول أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله لا فحقت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء رواه أحمد ومسلم وأبو داود ولا أحمد وأبو داود في رواية من تضافح من الوضوء ثم رفع نظره إلى السماء فقال وساق الحديث) رواية أحمد وأبو داود في أسنادهما رجل مجهول والحديث أخرجه أيضا الترمذي بزيادة اللهم اجعاني من التوابين واجعاني من المتطهرين لكن قال الترمذي وفي أسناده اضطراب ولا يصح فيه كثير شيء قال المافظ لكن رواية مسلم سالمة عن هذا الاعتراض والزيادة التي عند الترمذي رواها البزار والطبراني في الاوسط وأخرج الحديث أيضا ابن حبان وأخرجه ابن ماجه من حديث أنس وزاد النسائي في عمل اليوم والليلة بعد قوله من المتطهرين سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك والحاكم في المستدرک من حديث أبي سعيد وزاد كتب في رق ثم طبع بطاع فلم يكسر إلى يوم القيامة واختلاف في رفعه وورقه وصح النسائي الموقوف وضعف الحازمي الرواية المرفوعة لأن الطبراني قال في الاوسط لم يرفعه عن شعبة الابيجي بن كثير قال المافظ ورواه أبو إسحق المزكي في الجزء الثاني بخريج الدارقطني له من طريق روح بن القاسم عن شعبة وقال تفرد به عيسى بن شعيب عن روح بن القاسم ورجح الدارقطني في العمل الرواية الموقوفة قال النووي في الاذكار حديث أبي سعيد هذا ضعيف الاسناد موقوف ومرفوعا قال المافظ أما المرفوع فيمكن أن يضعف بالاختلاف والشذوذ وأما الموقوف فلا شك ولا ريب في صحته ورجاله من رجال الصحيحين فلا معنى لحكمه عليه باضعف والحديث يدل على استحباب الدعاء المذكور ولم يصح من أحاديث الدعاء في الوضوء غيره وأما ما ذكره أصحابنا والشافعية في كتبهم من الدعاء عند كل عضو كقولهم يقال عند غسل الوجه اللهم يفض وجهي الخ

كما يباع نسوة من الانصار على ان لا يخن وبابيع ناسا من فقراء المهاجرين على ان لا يسبوا الناس شيئا فكان أحدهم يسقط سوطه فينزل عن فرسه فيأخذه ولا يسأل أحدا رواه ابن ماجه في سننه وقد نطق به الكتاب العزيز كما قال تعالى ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم فمن نكث فأنما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجرا عظيما وقوله تعالى اذا جاءك المؤمنات يبايعنك الآية وما لا شك فيه ولا شبهة انه اذا ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل على سبيل العبادة والاهتمام بشأنه فانه لا ينزل عن كونه سنة في الدين بقي أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان خليفة الله في أرضه وعالميا أنزله الله تعالى من القرآن والحكمة معلما للكتاب والسنة من كرامة فساد له على جهة الخلافة كان سنة للخلفاء وما فعه له على جهة كونه معلما للكتاب والحكمة ومن كرامة للامة كان سنة للعلماء الراشدين وهذا صحيح البخاري شاهد على انه صلى الله عليه وآله وسلم اشترط على جريعة مبايعته والنصح لكل مسلم وأنه يبيع قوم من الانصار فاشترط أن لا يخافوا في الله لومة لائم ويقولوا بالحق حيث كانوا فكان أحدهم يجاهر الامراء والملوك بالرد والانكار الى غير ذلك وكل ذلك من باب التزكية ولا مرق

بالمعروف والنهي عن المنكر فالبيعة على أقسام منها بيعة الخلافة ومنها ١٦٩ بيعة الاسلام ومنها بيعة التمسك بمجمل

التقوى ومنها بيعة الهجرة والجهاد ومنها بيعة التوثق في الجهاد وكانت بيعة الاسلام متروكة في زمن الخلفاء أما في زمن الراشدين منهم فلان دخول الناس في الاسلام في أيامهم كان غالباً بالقهر والسيف لا بالتأليف واظهار البرهان ولا طوعاً ولا رغبة وأما في زمن غيرهم فلانهم كانوا في الاكثر ظلمة فسقة لا يهتمون وكذلك بيعة التمسك بمجمل التقوى كانت متروكة أما في زمان الخلفاء الراشدين فلكثرة العصاة الذين استناروا بصحبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتأدبوا في حضرته فكانوا لا يحتاجون الى بيعة الخلفاء وأما في زمن غيرهم فلهوهم فلو فاق افتراق الكلمة وأن يظن بهم مباداة الخلافة فتتهيج الفتن لما اندرس هذا في الخلفاء انتزح اكابر العلماء والمشايع الفرصة وتمسكوا بسنة البيعة وأما الذي اعتاده الصوفية من مباداة المتصوفين ففيه ما يقبل وما يرد ويظهر ذلك بعرضها على الكتاب والسنة فما وافق منها الكتاب والسنة فهو الصواب وما خالفهما فهو الخطأ والتباعد وانما هذه البيعة سنة وليست بواجبة لان الناس يابعدوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتقرروا بها الى الله تعالى ولم يدل دليل على تأييد تاركها ولم ينكر أحد

فقال الراعي وغيره مودع هذه الدعوات الاثر عن الصالحين وقال النووي في الروضة هذا الدعاء لا أصل له وقال ابن الصلاح لا يصح فيه حديث وقال الحافظ روى فيه من طرق عن علي ثلاث ضعيفة جداً وأوردتها المستغفري في الدعوات وابن عساكر في أماليه وهو من رواية أحمد بن محمد بن المروزي عن حبيب بن أبي حبيب الشيباني عن أبي اسحق السبيعي عن علي وفي اسناده من لا يعرف ورواه صاحب مسند الفردوس من طريق أبي زرعة الراوي عن أحمد بن عبد الله بن داود وساقه باسناداه الى علي ورواه ابن حبان في الضعفاء من حديث أنس فخر هذا وفيه عباد بن صهيب وهو متروك ورواه المستغفري أيضاً من حديث البراء بن عازب وأنس بطوله واسناده واه ولكنة وثق عباد بن يحيى بن معين وثني عنه الكذب أحمد بن حنبل وصدقه أبو داود وتركه الباقون قال ابن القيم في الهدى ولم يحفظ عنه انه كان يقول على وضوئه شيئاً غير التسمية وكل حديث في اذكار الوضوء الذي يقال عليه فكذب مخلق لم يقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً منه ولاعله لا منه ولا يثبت عنه غير التسمية في أوله وقوله أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين في آخره

• (باب الموالاة في الوضوء) •

(عن خالد بن معدان عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يصلي في ظهر قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصم المائة فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يعيد الوضوء ورواه أحمد وأبو داود ويزاد والصلاة قال الاثرم قلت لأحمد هذا اسناده جيد قال جيد وعن عمر بن الخطاب ان رجلاً توضأ فترك موضع ظفر على قدميه فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ارجع فأحسن وضوءك قال فرجع فتوضأ ثم صلى رواده أحمد ومسلم ولم يذكر فتوضأ الحديث الاول أعلاه المنذري ببيعة بن الوليد وقال عن يحيى وهو ضعيف اذا عنعن لتدليس وفي المستدرک تصريح ببيعة بالتصديق وقال ابن القطان والبيهقي هو مرسل وقال الحافظ فيه بحث وكان البحث في ذلك من جهة أن خالد بن معدان لم يرسله بل قال عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوصله وجهالة الصحابي غير قاضية وتتمام كلام الاثرم وبيعة الكلام على الحديث أسلفناها في باب غسل الرجلين وحديث عمر قد قدمنا الكلام عليه في ذلك الباب أيضاً وفي الباب عن أنس مرفوعاً عنه دأحمد وأبي داود وابن ماجه وابن خزيمة والدارقطني وقد تقدم لفظه هناك أيضاً والحديث الاول يدل على وجوب إعادة الوضوء من أوله على من ترك من غسل أعضائه مثل ذلك المقدار والحديث الثاني لا يدل على وجوب إعادة لانه أمره ببيعة بالاحسان لا بالاعادة والاحسان يحصل بمجرد اسباغ غسل ذلك العضو وكذلك حديث أنس لم يأمر فيه بشي الا بالاحسان فالحديث الاول

نيل من الاقعة على من تركها فكان كالاتفاق على أنها ليست بواجبة وبشرط من يأخذ البيعة أم ويرأى أحدا

علم الكتاب والسنة وأغماضها ذلك ١٧٠ لان الغرض من البيعة أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر وإرشاده إلى تحقيق

السكينة الباطنة وإزالة الرذائل
واكتساب الحايمة متقيد بظاهر
القرآن الكريم والحديث
الشريف ومن لم يكن عالما بها
عاملا بوجوبها لا يتصور منه
ذلك أبدا وقد انفقت كلمة المشايخ
على أن لا يتكلم على الناس إلا من
كتب الحديث وقرأ القرآن
وثانها العدالة والتقوى
والصدق والضبط فوجب أن
يكون محجة نباعن الكبار غيره
على الضمائر ثالثة أن يكون
زاهدا في الدنيا راغبا في الآخرة
مواظبا على الطاعات المؤكدة
والأذكار المأثورة المذكورة في
صحاح الأحاديث مواظبا على تعلق
القلب بالله سبحانه رابعة أن
يكون أمرا بالمعروف ناهيا عن
المنكر مستبدا برأيه لا معة
ليس له رأى ولا أمر ذا مروءة
وعقل نام يعقد عليه في كل ما
يأمر به وينهى عنه قال تعالى
من ترضون فما ظنك بصاحب
البيعة خامسها أن يكون صاحب
العلماء بالكتاب والسنة وتأديب
بهم دهر أطول وأخذهم في
العلم الظاهر والنور الباطن
والسكينة وهذا ان سنة الله
جرت بأن الرجل لا يفلح إلا إذا
رأى المفلحين ولا يشترط في ذلك
ظهور الكرامات وخوارق
العادات ولا ترك الاكتساب
لان الاول غمرة الجاهلات
لا يشترط السكال والثاني مخالف

يدل على مذهب من قال بوجوب الموالاة لان الامر بالاعادة للوضوء كما لا الإخلال بها
بتلك اللمعة وهو الاوزاعي ومالك وأحمد بن حنبل والشافعي في قول له والحديث الثاني
وحديث أنس السابق يدلان على مذهب من قال بعدم الوجوب وهم العترة وأبو حنيفة
والشافعي في قول له والمسلك لوجوب الموالاة بحديث ابن عمر وأبي بن كعب أنه صلى الله
عليه وسلم توطأ على الولا وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به أظهر من التمسك بما
ذكره المصنف في الباب لولأنه غير صالح للاحتجاج كما عرفناك في شرح حديث عثمان
لا سيما زيادة قوله لا يقبل الله الصلاة الا به وقد روى بلفظ هذا الذي افترض الله عليكم
بعد أن توطأ مرة ولكنه قال ابن أبي حاتم سألت أبا زرعة عن هذا الحديث فقال حديث
واحد منكر ضعيف وقال مرة لأصل له وامتنع من قراءته ورواه الدارقطني في غرائب
مالك قال الحافظ ولم يروه مالك قط وروى بلفظ هذا وضوء لا يقبل الله غيره أخرجه ابن
السكن في صحيحه من حديث أنس وقد أجيب عن الحديث على تسليم حسنة
للاحتجاج بان الإشارة هي إلى ذات الفعل مجردة عن الهيئة والزمان والألزم وجوبها
ولم يقل به أحد

• (باب جواز المأثورة في الوضوء) •

(عن المغيرة بن شعبه انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر وانه ذهب
لحاجة له وان مغيرة جعل يصب الماء عليه وهو يتوضأ فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه
ومسح على الخفين آخر جاء) الحديث اتفقا عليه بالنظر كنت مع النبي صلى الله عليه وآله
وسلم في سفر فقال لي يا مغيرة خذ الادوة فاخذتها ثم خرجت معه وانطلق حتى تواري عني
حتى قضى حاجته ثم جاء وعليه حجة شامية ضيقة الكمين فذهب يخرج يده من كها
فضاق فاخرج يده من أسفلها فصببت عليه فتوضأ وضوءا لله صلاة ثم مسح على خفيه
الحديث يدل على جواز الاستعانة بالغير في الوضوء وقد قال بكر اهتدوا بالعترة والفقهاء
قال في البحر والعباب جاز ارجاعا ذموا عليه صلى الله عليه وآله وسلم وهو يتوضأ وقال
الغزالي وغيره من أصحاب الشافعي انه انما استعان به لأجل ضيق الكمين وانكره ابن
الصلاح وقال الحديث يدل على الاستعانة مطلقا لانه غسل وجهه أيضا وهو يصب
عليه وذكر بعض الفقهاء ان الاستعانة كانت بالسفر فأراد أن لا يتأخر عن الرفقة قال
الحافظ في التلخيص وفيه نظر واستدل من قال بكراهة الاستعانة بقوله صلى الله عليه
وسلم لم أعمرو وقد بادرا بصيب الماء على يديه انما الاستعانة في وضوءي بأحد قال النووي
في شرح المذهب هذا حديث باطل لأصل له وقد أخرجه البزار وأبو يعلى في مسنده
من طريق النضر بن منصور عن أبي الجنوب عتبة بن علقمة والنضر ضعيف مجهول
لا يحتج به قال عثمان الدارمي قال لابن معين النضر بن منصور عن أبي الجنوب وعنه
ابن أبي معشر تعرفه قال هؤلاء جملة الخطب واستدلوا أيضا بحديث ابن عباس قال

واذا تقررنا هذا عرفنا ما هو صاف مما هو كدر فاشد يدين عليه ولا تلتفت الى ١٧١ غير ما ذكرنا والله التوفيق وحديث

الباب رجال اسنادهم كلهم شاميون وفيه التمسيد والاختبار والعنونة وفيه رواية قاض عن قاض أبو ادريس وعبادة ورواية من رآه عليه الصلاة والسلام عن رآه لان أبا ادريس له رؤية واخرجه البخاري أيضا في المغازي والاحكام وفي وفود الانصار وفي الحدود ومسلم في الحدود أيضا والترمذي والنسائي والفاظهم مختلفة (عن أبي سعيد) سعد ابن مالك بن سنان الخزازي الانصاري (الحدري) بضم الخاء وسكون الدال نسبة الى خذرة جده الاعلى أو بطن المتوفى بالمدينة سنة أربع وستين أو أربع وسبعين وله في البخاري ستة وستون حديثا زاد في رواية أبي ذر (رضي الله عنه) انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يوشك) بكسر الميم وقصها الغة رديئة وهي من أفعال المقاربة أي يقرب (أن يكون خير مال المسلم غنما) الغنم اسم مؤنث موضوع للجنس (يتبع بها) بالفتح يدين من اتبع اتباعا ويجوز من يتبع يتبع أي يتبع بالغنم (شعف) بفتح الشين جمع شعفة بالتحريك أي رؤس (الجبال ومواقع) بكسر القاف أي مواضع نزول (القطر) أي المطر والمراد بذلك بطون الاودية والعصاري خصها بالذكر لانها

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكل طهوره الى أحد اخرجه ابن ماجه والدارقطني وفيه مطهر بن الهيثم وهو ضعيف وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم استعان باسمه بن زيد في صب الماء على يديه في الصحيحين وانه استعان بالربيع بنت معوذتي صب الماء على يديه أخرجه الدارقي وابن ماجه وأبو مسلم الكجي من حديثها وعزاه ابن الصلاح الى أبي داود والترمذي قال الحافظ واهس في رواية أبي داود الا أنها أحضرت له الماء حسب وأما الترمذي فلم يتعرض فيه للماء بالكلية نعم في المسند ذكر أنها صبت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الماء فنوضا وقال لها اسكبي فسكبت وروى ابن ماجه عن أم عياض انها قالت كنت أوضئ رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا قائمة وهو قاعد قال الحافظ واسناده ضعيف واستعان في الصب بصفوان بن عسال وسياق وغاية ما في هذه الاحاديث الاستعانة بالغير على صب الماء وقد عرفت انه يجمع على جوازه وانه لا كراهة فيه انما النزاع في الاستعانة بالغير على غسل أعضاء الوضوء والاحاديث التي فيها ذكر عدم الاستعانة لاشك في ضعفها ولكنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه وكل غسل أعضاء وضوئه الى أحد وكذلك يأت من أنواله ما يدل على جواز ذلك بل فيها أمر المعلمين بأن يغسلوا وكل أحد من أئمة وروى بالوضوء فمن قال انه يجوز عن المكلف نيابة غيره في هذا الواجب فعليه الدايمل فالظاهر ما ذهبت اليه الظاهرية من عدم الاجزاء وليس المطلوب مجرد الاثر كما قال بعضهم بل ملاحظة لتأثير في الامور التكليفية أمر لا بد منه لان تعلق الطلب بشئ بذات قاض يلزم ايجادها له وقيامه بها لغة وشرا لا للدليل يدل على عدم اللزوم فما وجد من ذلك مخالف فالهذه الكلية فلذلك (وعن صفوان بن عسال

قال صبت الماء على النبي صلى الله عليه وسلم في السفر والحضر في الوضوء رواه ابن ماجه) الحديث أخرجه البخاري في التاريخ الكبير قال الحافظ وفيه ضعف قلت واعل وجه الضعف كونه في اسناده حذيفة بن أبي حذيفة وهو يدل على جواز الاستعانة بالغير في الصب وقد تقدم الكلام عليه في الذي قبله

* (باب المذيل بعد الوضوء والغسل) *

(عن قيس بن سعد قال زارنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في منزلنا فامر له سعد بغسل فوضع له فاعتسل ثم ناوله ملحفة مصبوغة برعفران أو ورس فاشتد بها رواه أحمد وابن ماجه وأبو داود) الحديث تمامه فالتحف بها حتى روي أثر الورس على عكته ولنظ ابن ماجه فكان أنظر الى أثر الورس على عكته وأخرجه أيضا النسائي في عمل اليوم والليلة قال الحافظ واختلف في وصله وارسله ورجال اسناد أبي وادرجال الصحيح وصرح فيه الوليد السماع ومع ذلك فذكره الزواري في الخلاصة في فصل الضعيف والحديث يدل على عدم كراهة التشفيف وقد قال بذلك الحسن بن علي وأنس وهشام والثوري ومالك وتمسكوا بالحديث وقال عمر وابن أبي لبي والامام يحيى والهادوية بكرو

مظان المروى (يقر) أي حال كونه يهرب (بدينه) أي بسببه أو مع دينه (من الفتن) ابتداء بـ أو بجنسية أو ببعيضية والاول أولى

أى يقر منها طلبا لسلامته لا قصد دينوى ١٧٢ فالعزلة عند القسمة محدودة لا القادر على ازالها تقبب الخلطة عيناً أو

كفاية بحسب الحال والامكان
واختلاف فيما عند عدمها المذهب
الشافعى تفضيل الصعبة لتعلمه
وتعليمه وعبادته وادبه وتحيين
خلقه بحلم واحتمال وتواضع
ومعرفة احكام لازمة وتكثير
سواد المسلمين وعبادة مريضهم
وتشجيع جنازتهم وحضور الجمعة
والجماعات واختار آخرون العزلة
للسلامة المحقة وليعمل بماء
ويأمن بدوام ذكره فبالصعبة
والعزلة كمال المردنم تجب العزلة
لنفسه لا يسلم دينه بالصعبة
وتجب الصعبة لمن عرف الحق
فاتبعه والباطل فاجتنبهه
وتجب على من جهل ذلك ليتعلمه
قلت والحق ان الصعبة والعزلة
تتفاوتان بحسب الاشخاص
والاحوال فممن من تصلح له
الصعبة وممن من تغبى له العزلة
ولكل وجهة هو موليها واسناد
رجال هذا الحديث كلهم مدنيون
وفيه صحابي ابن صحابي وهو من
أفراد البخارى عن مسدد
رواه البخارى أيضا فى الفتن
والرقاق وعلامات النبوة وكتاب
الفتن ابقى المواضع به وكلام
الحافظ عليه مستوى هنالك
فتح البارى وأخرجه أبو داود
والنسافى (عن عائشة) ام
المؤمنين (رضى الله عنها) قالت
كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله (وسلم اذا أمرهم) أى الناس
بفعل (أمرهم) كذا فى معظم
الروايات ووقع فى بعضها أمرهم مرة واحدة (من الاعمال بما) وفي رواية أبى الوقت ما (يطبقون) للموافق

واستدلوا بما رواه ابن شاهين فى الناصخ والمنسوخ عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم لم يكن يسمع وجهه بالمدبر بعد الوضوء ولا أبو بكر ولا عمر ولا على ولا ابن
 مسعود قال الحافظ واسناده ضعيف وفى الترمذى ما يعارضه من حديث عائشة قالت
 كان للنبي صلى الله عليه وسلم خرقه ينشف بها بعد الوضوء وفيه أبو معاذ وهو ضعيف
 وقال الترمذى بعد ان روى الحديث ليس بالقائم ولا يصح فيه نفي وأخرجه الحاكم
 وأخرج الترمذى من حديث معاذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ مسح
 وجهه بطرف ثوبه قال الحافظ واسناده ضعيف وفى الباب عن سلمان أخرجه ابن ماجه
 قال ابن أبى حاتم وروى عن أنس ولا يحتل ان يكون مسنداً ورواه البيهقى عن أنس عن
 أبى بكر وقال المحفوظ المرسل وأخرجه ابن أبى شيبة موقوفاً على أنس والخطيب مرفوعاً
 كلاهما من طريق إيث عن رزيق عن أنس وفى الباب حديث اذا توضأت فلا تنفضوا
 ايديكم فانهم اراوح الشيطان ذكره ابن أبى حاتم فى كتاب العلل من حديث البخترى بن
 عبيد عن أبيه عن أبى هريرة وزاد فى أوله اذا توضأت فأشربوا أعينكم من الماء ورواه
 ابن حبان فى الضعفاء فى ترجمة البخترى بن عبيد وقال لا يحل الاحتجاج به ولم ينفرد به
 البخترى فقد رواه ابن طاهر فى صفوة الصوف من طريق بن أبى السرى وقال ابن
 الصلاح لم أجده الا فى جماعة اعتدوا بالبحث عن حاله أصلاً وتبعه النووى قوله بغسل
 بضم الغين اسم لمام الذى يغتسل به ذكره فى النهاية قوله ملحقه بكسر الميم

• (أبواب المسح على الخفين) •

• (باب فى شرعيته) •

(عن جرير أنه قال ثم توضأ ومسح على خفيه فقيل له تنهل هكذا قال نعم رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بال ثم توضأ ومسح على خفيه قال ابراهيم فكان يحجمهم هذا الحديث
 لان اسلام جرير كان بعد نزول المائدة متفق عليه) ورواه أبو داود وزاد فقال جرير لما
 سئل هل كان ذلك قبل المائدة أو بعدها ما أسألت الا بعد المائدة وكذلك رواه الترمذى
 من طريق شهر بن حوشب قال فقلت له أقبل المائدة أم بعد ما فقال جرير ما أسألت الا
 بعد المائدة وعند الطبرانى من رواية محمد بن سيرين عن جرير أنه كان فى حجة الوداع قال
 الترمذى هذا حديثه مفسر لان بعض من أنكر المسح على الخفين تأول مسح النبي صلى
 الله عليه وسلم على الخفين انه كان قبل نزول آية الوضوء التى فى المائدة فيكون منسوخاً
 والحديث يدل على مشروعية المسح على الخفين وقد نقل ابن المنذر عن ابن المبارك قال
 ليس فى المسح على الخفين عن الصحابة اختلاف لان كل من روى عنه منهم انكاره فقد
 روى عنه اثباته وقال ابن عبد البر لا أعلم من روى عن أحد من فقهاء السلف انكاره الا
 عن مالك مع ان الروايات الصحيحة مصححة بآبائنا وقد أشار الشافعى فى الامالى
 انكار ذلك على المالكية والمعروف المستقر عندهم الآن قولان الجواز مطلقاً ثانياً

الدوام عليه تغير العمل مادام عليه صاحبه وان قل ولا يخفى أن الكثرة ١٧٣ تؤدي الى القطع والقاطع في صورة

ناقض العهد في امرهم الثانية
جواب أول الشرط والثاني قوله
(قالوا اننا كهيئة نك) بفتح
الهاء أى ليس حالنا كذلك وعبر
بالهيئة تأكيذا وقال الكرماني
الهيئة الحالة والصورة وليس
المراد نفي تشبيه ذواتهم بهالته
عليه السلام فلا بد من تأويل
في أحد الطرفين فقول المراد
من هيئة كهيئة أى كذا تك أو
كفك (يا رسول الله ان الله)
تعالى (قد غفر لك ما تقدم من ذنبك
وما تأخر) منه والمعنى والله أعلم
أى حال بينك وبين الذنوب فلا
تأتم الا ان الغفر السترو هو ما بين
العبد والذنوب وما بين الذنوب
وعقوبته فاللائق بالانبياء الاول
وبأهمهم الثاني قاله البرمادى وقالا
غيره المراد منه ترك الاولى
والافضل بالعدول الى الفاضل
وترك الافضل كانه ذنب بلالة
قدر الانبياء عليهم السلام
(في غضب حتى يعرف) بالفظ
المضارع والمراد منه الحال وفي
بعض النسخ فغضب حتى عرف
(الغضب) بالرفع (في وجهه)
الكرم (ثم يقول ان اتقاكم
واعلمكم بالله) عز وجل (انا)
كانهم قالوا أنت مغفور لك
لا تحتاج الى عمل ومع ذلك نواظير
على الاعمال فكيف بنا مع كثرة
ذنوبنا فرد عليهم بقوله أنا أولى
بالعمل لاني اتقاكم واعلمكم وأشار
بالاول الى كماله بالقوة العبدية
وبالثاني الى القوة العلمية ولا يرد أن السياق يقتضى تفضيله على الخطابين في هذا كروايس هو منهم قطعا وقد قد بشرط استهجال

لمحسافر دون المقيم وعن ابن نافع في المبسوط ان ما لكانما كان يتوقف فيه في خاصة
نفسه مع افتائه بالجواز قال ابن المنذر اختلف العلماء أيهما أفضل المسح على الخفين
أو نزعهما وفصل القدمين والذي اختاره أن المسح أفضل لاجل من طعن فيه من أهل
البدع من الخوارج والروافض قال واحياء ما طعن فيه مخالفون من السنن أفضل
من تركه انتهى قال النووي في نرح مسلم وقد روى المسح على الخفين خلافا لا يمحسون
من الصحابة قال الحسن حدثني سبعون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الخفين اخرجه عنه ابن أبي شعبة قال الحافظ
في الفتح وقد صرح جمع من الحفاظ بان المسح على الخفين متواتر وجمع بعضهم رواته
لجوازها الثمانين منهم العشرة وقال الامام أحمد فيه أربعون حديثا عن الصحابة مرفوعة
وقال ابن أبي حاتم فيه عن أحد وأربعين وقال ابن عبد البر في الاستذكار روى عن النبي
صلى الله عليه وسلم المسح على الخفين نحو أربعين من الصحابة وذكر أبو القاسم بن منده
أسماء من رواه في ثذ كرتة فكانوا ثمانين صحابيا وذكر الترمذي والبيهقي في سننهما من
جماعة وقد نسب القول بمسح الخفين الى جميع الصحابة كما تقدم عن ابن المبارك وما روى
عن عائشة وابن عباس وأبي هريرة من انكار المسح فقال ابن عباد لا يثبت قال أحمد
لا يصح حديث أبي هريرة في انكار المسح وهو باطل وقد روى الدارقطني عن عائشة
القول بالمسح وما أخرجه ابن أبي شعبة عن علي أنه قال سبق الكتاب الخفين فهو منقطع
وقد روى عنه مسلم والثاني القول بعدم موت النبي صلى الله عليه وسلم وما روى عن
عائشة أنها قالت لأن أقطع رجلي أحب الى من أن أصبح عليه ما فيه محمد بن مهاجر
قال ابن حبان كان يضع الحديث وأما القصة التي ساقها الأمير الحسين في الشفا وفيها
المراجعة الطويلة بين علي وعروا استشهاد علي لاثنتين وعشرين من الصحابة شهدوا
بان المسح كان قبل المائدة فقال ابن بهران لم أره هذه القصة في شيء من كتب الحديث
وبدل لعدم صحتها عند أئمتنا أن الامام المهدي نسب القول بمسح الخفين في البحر الى علي
عليه السلام وذهبت العترة جميعا والامامية والخوارج وأبو بكر بن داود الظاهري الى
أنه لا يجوز المسح عن غسل الرجلين واستدلووا بآية المائدة بقوله صلى الله عليه وسلم ان
عليه واغسل رجلك ولم يذكر المسح وقوله بعد غسلها لا يقبل الله الصلاة من دونه وقوله
ويل للعقاب من النار قالوا والاخبار بمسح الخفين منسوخة بالمائدة وأجيب عن
ذلك اما الآية فقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم المسح بعدها كما في حديث جرير المذكور
في الباب وأما حديث واغسل رجلك فغاية ما فيه الامر بالغسل وليس فيه ما يشعر
بالقصر ولو سلم وجود ما يدل على ذلك لكان محضه ابا حديث المسح المتواترة وأما حديث
لا يقبل الله الصلاة لا ينفذ فلا ينفذ للاحتجاج به فكيف يصلح لمعارضته الاحاديث
المتواترة مع اننا لم نجد فيها هذا اللفظ من وجه يعتد به وأما حديث ويل للعقاب من النار

وبالثاني الى القوة العلمية ولا يرد أن السياق يقتضى تفضيله على الخطابين في هذا كروايس هو منهم قطعا وقد قد بشرط استهجال

يُجوز التوضيح في اذ كرم من الشرط
هنا لاغ ان يجوز في هذا المعنى ان
تضيفه الى جماعة هو احدثهم
نحو نبينا عليه الصلاة والسلام
أفضل قرين وان تضيفه الى
جماعة من جنسه ليس داخل
فيهم نحو يوسف احسن اخوته
وان تضيفه الى غير جماعة نحو
فلان أعلم بغداد أى أعلم من سواء
وهو مختص ببغداد لانها
مسكنه أو منشؤه وهذا الحديث
كما قاله الحافظ من افراد المصنف
وهو من غرائب الصحيح لا عرفه
الامن هذا الوجه فهو مشهور
عن هشام فرد مطلق من حديثه
عن أبيه عن عائشة ورواته كلهم
اجلاء ما بين بخارى ومدني وكوفي
وفي هذا الحديث فوائد الاولى
ان الاعمال الصالحة ترقى صاحبها
الى المراتب السنية من رفع
الدرجات ومحو الخطيئات لانه
صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر
عليهم استدلالهم ولا تعليلهم
من هذه الجهة بل من الجهة
الانحرى الثانية ان العبد اذا
بلغ الغاية في العبادة وغرأتم كان
ذلك أدعى له الى المواظبة عليها
استبقاء للنعمة واستزادة لها
بالتشكر عليها الثالثة الوقوف
بجسد واحد الشارع من عزيمة
ورخصة واعتقاد ان الاخذ
بالارقي الموافق للشرع أولى من
الاشق المخالف له الرابعة ان
الارقي من العبادة المقصد

فهو وعبد لمن مسح رجله ولم يغسلها ولم يرد في المسح على الخفين فان قلت هو عام فلا
يقصر على السبب قلت لان سلم شعوله لمن مسح على الخفين فانه يدع رجله كلها ولا يدع
العقب فقط سلمنا فاحديث المسح على الخفين مخصوصة للمسح من ذلك الوعيد وأما دعوى
الفسخ فالجواب ان الآية عامة أو مطلقة باعتبار حال لبس الخف وعدمه فتكون
أحاديث الخفين مخصوصة أو مقيدة فلا نسخ وقد تقر في الاصول رجحان القول ببقاء
العام على الخاص مطلقا وأما من يذهب الى أن العام المتأخر ناسخ فلا يتم لذلك الابد
تصحیح تأخر الآية وعدم وقوع المسح بعدها وحديث جرير نص في موضع النزاع
والقدح في جرير بأنه فارق عليا ممنوع فانه لم يفارقه وانما احتبس عنه بعد اوصاله الى
معاوية لا عذرا على أنه قد نقل الامام الحافظ محمد بن ابراهيم الوزير الاجماع على قبول
رواية فاسق التاويل في عواصمه وقواصمه من عشر طرق ونقل الاجماع ايضا من
طريق اكابر ائمة الآل وأتباعهم على قبول رواية العصاية قبل الفتنه وبمسحها
فلاستترواح الى الخلوص عن أحاديث المسح بالقدح في ذلك العصاي الجليل بل ذلك
الامر مما لم يقل به أحد من العترة وأتباعهم وسائر علماء الاسلام وصريح الحافظ
في الفتح بأن آية المائدة نزلت في غزوة المريسيع وحديث المغيرة الذي تقدم وسيلاني
كان في غزوة تبوك وتبوك متأخرة بالاتفاق وقد صرح أبو داود في سننه بأن حديث
المغيرة في غزوة تبوك وقد ذكر البزار ان حديث المغيرة هذا رواه عنه ستون رجلا واعلم
أن في المقام مانعا من دعوى النسخ لم يقبله أحد في ما علمت وهو أن الوضوء ثابت
قبل نزول المائدة بالاتفاق فان كان المسح على الخفين ثابتا قبل نزولها فهو ردها
بتقرير أحد الامرين اعنى الغسل مع عدم التعرض للآخر وهو المسح لا يوجب نسخ
المسح على الخفين لاسيما اذا صح ما قاله البعض من أن قراءة الجهر في قوله في الآية
وأرجلكم مرادهم اصح الخفين وأما اذا كان المسح غير ثابت قبل نزولها فلا نسخ
بالقطع نعم يمكن أن يقال على التفسير الاول ان الامر بالغسل نهى عن ضده والمسح
على الخفين من أضداد الغسل المأمورية لكن كون الامر بالشيء ثم يمانع ضده محل
نزاع واختلاف وكذلك كون المسح على الخفين ضد الغسل وما كان بهذه المثابة حقيق
بأن لا يعمل عليه لاسيما في ابطال مثل هذه السنة التي سطعت أنوار شعوسها في سماء
الشريعة المطهرة والعقبة الكور وفي هذه المسئلة نسبة القول بعدم اجزاء المسح
على الخفين الى جميع العترة المطهرة كما فعله الامام المهدي في البصر واسكنه جهنم الخطب
بان امامهم وسيدهم أمير المؤمنين علي بن ابي طالب من القائمين بالمسح على الخفين
وايضا هو اجماع ظني وقد صرح جماعة من الائمة منهم الامام يحيى بن حزمة بأنها تجوز
مخالفته وايضا فاطمة اجماع جميعهم وقد تفرقوا في البسيطة وسكنوا الاقاليم المتباعدة
وقد ذهب كل واحد منهم بذهب أهل بلاده فخرقة اجماعهم في جانب التعذر وايضا

ولا يظهر ابني الخامسة التنبيه على شدة رغبة الصحابة في العبادة وطولها ١٧٥ الازيد من الخير السادسة من روعة

الغضب عند مخالفة الامر الشرعي والانكار على المخاذق المتأهل لفهم المعنى اذا قصر في الفهم تحريره على النية في السابعة جواز تحدث المرء بما فيه من فضل بحسب الحاجة لذلك عند الامن من المباحة والتعاطف الثامنة بيان ان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رتبة الكمال الانساني لانه منحصر في الحكمتين العلمية والعملية وقد أشار الى الاولى بقوله اعلمكم والى الثانية بقوله اتقواكم ووقع عند أبي نعيم لانا بزيادة لام التأكيذ وفي رواية أبي اسامة عند الاسماعيلي والله ان أبركم واتفقكم انما (عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه (قال يدخل اهل الجنة الجنة) أي فيها وعبر بالمضارع العاوى عن سين الاستقبال المتعصص الحال لتحقيق وقوع الادخال (و) يدخل (أهل النار النار) بعد دخولهم فيها (يقول الله تعالى) وفي رواية عز وجل لا تأسفوا ولا تحزنوا (أخرجوا) أمر من الاخراج زاد في رواية الاصيلي من النار (من) أي الذي (كان في قلبه) زيادة على أصل التوحيد (مقال حبة) بفتح الحاء المهملة ويشهد له ذلك قوله اخرجوا من النار قال لا اله الا الله وعمل من الخير ما يزن كذا أي مقداره حبة حاصلة (من خردل) حاصل (من ايمان) بالانكسار فيمسه التقبل والذلة هنا باعتبار انتفاء الزيادة على ما يكفي لان الايمان ببعض ما يجب الايمان به

لا ينبغي على المنصف ما ورد على اجماع الامة من الايرادات التي لا يصح كاد يفتنض معها للجمعية بعد تسليم امكانه ووقوعه وانتفاء جمعية الاعم يستلزم انتفاء جمعية الاخص والمصح شروط وصفات وفي وقته اختلاف وسيدكر المصنف رحمه الله جميع ذلك والخلف نعل من ادم يغطي الكعبيين والجرموق أكبر منه يلبس فوقه والجورب أكبر من الجرموق (وعن عبد الله بن عمران سعادته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يمسح على الخفين وان ابن عمر سأل عن ذلك عمر فقال نعم اذا حدثك سعد عن النبي صلى الله

عليه وسلم شيا فلا تسأل عنه غيره رواه أحمد والبخاري وفيه دليل على قبول خبر الواحد الحديث أخرجه أحمد أيضا من طريق أخرى عن ابن عمر وفيها قال رأيت سعد بن أبي وقاص يمسح على خفيه بالعراق حين توضع فأنكرت ذلك عليه فلما اجتمعنا عند عمر قال لي سعد سل أباك فذكر القصة ورواه ابن خزيمة أيضا عن ابن عمر بنحوه وفيه ان عمر قال كنا ونحن مع نبينا نسمع على خفافنا لانرى بذلك بأسا قوله فلا تسأل عنه غيره قال الحافظ فيه دليل على أن الصناعات الموجبة للترجيح اذا اجتمعت في الراوي كانت من جملة القرائن التي اذا حقت خبر الواحد قامت مقام الاشخاص المتعددة وقد تفيد العلم عند البعض دون البعض وعلى ان عمر كان يقبل خبر الواحد وما نقل عنه من التوقف انما كان عند وقوع ريبه له في بعض المواضع قال وفيه ان الصحابي قديم الصفة قد يفتن على من عليه من الامور الجليلة في الشروع ما يطلع عليه غيره لان ابن عمر انكر المسح على الخفين مع قديم صفة وكثرة روايته وقد روى القصة في الموطأ أيضا والحديث يدل على المسح على الخفين وقد تقدم الكلام عليه في الذي قبله (وعن المغيرة بن شعبه قال كنت مع النبي صلى الله

عليه وسلم في سفر ففقد حاجته ثم توضأ ومسح على خفيه الملت يارسول الله أنسيت قال بل أنت نسيت بهذا أمرني ربي عز وجل رواه أحمد وأبو داود وقال الحسن البصري روى المسح سبعون نفسا فعلا منه وقولا الحديث اسناده صحيح ولم يتكلم عليه أبو داود ولا المنذري في تحريج السنن ولا غيره ما وقد رواه أبو داود في الطهارة عن هذبة بن خالد عن حماد بن قتادة عن الحسن وعن زرارة بن أوفى كلاهما عن المغيرة وفي رواية أبي عيا الرمي عن أبي داود عن الحسن بن أعين عن زرارة بن أوفى عن المغيرة وهؤلاء كلهم رجال الصحيح وما يظن من تدليس الحسن قد ارتفع بمناصرة زرارة له وقد تقدم الكلام عليه في أول الباب

* (باب المسح على الموقين وعلى الجوربين والنعلين جميعا) *

(عن بلال قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الموقين والخمار رواه أحمد ولا يابى داود كان يخرج يقضى حاجته فأتى به بالماء فمضوا وسمى على عمامته وموقعه واسعد بن منصور في سننه عن بلال قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول امسحوا على النصف والموق وعن المغيرة بن شعبه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(من ايمان) بالانكسار فيمسه التقبل والذلة هنا باعتبار انتفاء الزيادة على ما يكفي لان الايمان ببعض ما يجب الايمان به

كاف لانه علم من عرف الشريعة ان المراد من ١٧٦ الايمان الحقيقية للمهودة وفي رواية الاصل في الجوى والمستقلى من

الايمان بالتعريف ثم ان المراد بقوله حبة من خردل القنديل فيكون عيارا في المعرفة لافى الوزن حقيقة لان الايمان ليس بجسم فيحصره الوزن والكيل لكن ما يشك من المعقول قد يرد الى عيار محسوس ليفهم ويشبه به ليعلم قاله الخطابي والتحقق فيه ان يجعل عمل العبد وهو عرض في جسم على مقدار العمل عنده تعالى ثم يوزن كما صرح به في قوله وكان في قلبه من الخير ما يزن برة أو تمثل الامال بجواهر فنجعل في كفة الحسنة جواهر بيض مشرقة وفي كفة السيئات جواهر سود مظلمة أو الموزون الخواتيم وما ثبت من أمور الآخرة بالشرع لادخل للعدل قيسه وفي رواية خردل من خردل وفي هذا الحديث الرد على المرتبة لما تضمنه من بيان ضرر المعاصي مع الايمان وعلى المترلة القائلين بأن المعاصي موجبة للخلاود في النار وقد استنبط الغزالي من هذا الحديث نجاة من ايقن بالايمان وحال بينه وبين النطق به الموت قال وأما من قدر على النطق ولم يفعل حتى مات مع ايقانه بالايمان بقلبه فيحتمل أن يكون امتناعه منه بمنزلة امتناعه عن الصلاة فلا يخلد في النار وهو في خلافه ويرجى غيره الثاني فيحتاج الى تأويل قوله في قلبه فيقدر فيه محذوف تقديره منضمما الى النطق به مع القدرة عليه ومنشأ الاحتمالين الخلاف في أن النطق بالايمان شرط فلا يتم الايمان الابنه

نوضا ومسح على الجور بين والتعليق رواه الخمسة الا التماسي وسمعه الترمذي حديث بلال أخرجه أيضا الترمذي والطبراني وأخرجه الضياء في المختارة باللفظ الاول وحديث المغيرة قال أبو داود كان عبد الرحمن بن مهادي لا يحدث بهذا الحديث لان المعروف عن المغيرة ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين قال أبو داود ومسح على الجور بين علي بن أبي طالب وابن مسعود والبراء بن عازب وأنس بن مالك وأبو امامة وسهل بن سعد وعمر بن حريث وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وابن عباس قال وروى هذا الحديث عن أبي موسى الأشعري وليس بالمتمسك ولا بالقوى ولكنه أخرجه عنه ابن ماجه وانما قال أبو داود انه ليس بمتمسك لانه رواه الضحاك بن عبد الرحمن عن أبي موسى قال البيهقي لم يثبت سمعه من أبي موسى وانما قال ليس بالقوى لان في اسناده عيسى بن سنان ضعيف لا يخرج به وقد ضعفه يحيى بن معين وفي الباب عن ابن عباس عند البيهقي وأوس بن أبي أوس عند أبي داود باللفظ انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم نوضا ومسح على نعليه وعلى ابن أبي طالب هذا بن خزيمة وأحمد بن عبيد الصغار وعن أنس عند البيهقي والحديث بجمعه رواياته يدل على جواز المسح على الموقين وهو ما ضرب من الخفاف قاله ابن سيده والازهرى وهو مقطوع الساقين قاله في الضياء وقال الجوهري الموق الذي يلبس فوق الخف قيل وهو عربي وقيل فارسي معرب وعلى جواز المسح على النمار وهو العمامة كما قاله النووي وقد تقدم الكلام على ذلك في باب جواز المسح على العمامة وعلى جواز المسح على النصف وهو أيضا النمار قاله في الضياء وعلى جواز المسح على الجورب وهو لفافة الرجل قاله في الضياء والقاسموس وقد تقدم انه الخف الكبير وقد قال بجواز المسح عليه من ذكره أبو داود من الصحابة وزاد ابن سيده التماسي في شرح الترمذي عبد الله بن عمر وسعد بن أبي وقاص وابامسعود البصري عقبه بن همر وقد ذكر في الباب الاول ان المسح على الخفين يجمع عليه بين الصحابة وعلى جواز المسح على النعلين قيل وانما يجوز على النعلين اذا لبسهما فوق الجوربين قال الشافعي ولا يجوز مسح الجوربين الا أن يكونا نعلين يمكن متابعة المشي فيهما

(باب اشترط الطهارة قبل الابس)

(عن المغيرة بن شعبه قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة في مسير فافترقت عليه من الاداة فغسل وجهه وغسل ذراعيه ومسح برأسه ثم أهويت لآثر ع خفيه فقال دعهما فاني أدخلتهما طاهرتين فمسح عليهما متنت عليهما ولاي داود دع الخفين فاني أدخلت القدمين الخنتين وهما طاهرتان فمسح عليهما وعن المغيرة بن شعبه قال قلنا يا رسول الله امسح احدنا على الخفين قال نعم اذا دخلهما وهما طاهرتان رواه الحميدي في مسنده) حديث المغيرة ورد بالفاظ في الصحاح وغيرهما هذا احدها وقد ذكرنا فيها سلف أنه رواه ستون صحابيا كما صرح به البزار وأنه في غزوة تبوك وهي بعد المائة

وهو مذهب جمهور الحقبة
وهو اختيار الشيخ ابي منصور
والنصوص معاصرة لذلك قاله
الحق التفتازاني (فيخبرون
منها) أي من النار حال كونهم
(قد اسودوا) أي صاروا سودا
كالحجم من تأثير النار (فيلقون)
منها لالمقعول (في غير الحية)
بالنصر لكرامة وغيرها أي المطر
وبه جزم الخطابي (أو الحياة) وهو
النهر الذي من غمس فيه حي
ورواية الاصيلي الحية بالماء ولا
يجده والماء على الارض لان
المراد كل ما تحصل به الحياة
وبالمطر تحصل حياة الزرع
والنبات بخلاف النسل فان
معناه الخلل ولا يخفى به من
الماء المراد (فينبسون) ثانيا (كما
ثبتت الحية) يكسر الحاء وتشديد
الباء أي كنبات بزاد العشب قال
للجنس أولا عهد والمراد البقلة
الحق لانها ثبت سردها قال
أبو المعالي الحية بالكسر بزور
الضراء مما ليس بقوة والحب
هو الحنطة والشعير واحدهما
حببة بالفتح أيضا وانما افتقر في
الجمع (في جانب السبل المتر)
خطاب لكل من يأتي منه الرؤية
(انما يخرج) حال كونهما
(مغرا) نسر الناظرين وحال
كونها (مملوئة) أي منعطفة
مثنية وهذا مما يزيد الرياحين
حبابا متزاودة فالتشبيه
من حيث الامراع والحسن

بالاتفاق وهذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وفي الباب عن علي بن أبي
طالب رضي الله عنه عند أبي داود وعمر بن الخطاب رضي الله عنه عند أبي شيبه
قوله ثم أهويت أي مدت يدي قال الامام أهويت بالثني اذا أومأت به وقال غيره
أهويت قصدت الهوى من القيام الى القعود وقيل الا هو الامالة قوله فاني أدخلتها
طاهرتين هو يدل على اشتراط الطهارة في اللبس لتعليقه عدم النزاع بادخالها طاهرتين
وهو مقتضى ادخالها غير طاهرتين يقتضي النزاع وقد ذهب الى ذلك الشافعي ومالك
وأحمد وأصح وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري ويحيى بن آدم والمزني وأبو نوري وداود
يجوز اللبس على حدث ثم يكمل طهارته والجمهور وجعلوا الطهارة على الشرعية وعلقهم
داود فقال المراد اذ لم يكن على رجله نجاسة وقد استدله به على ان اكمال الطهارة فيهما
شرط حتى لو غسل احدهما وأدخلها الخلف ثم غسل الاخرى وأدخلها الخلف لم يجز المسح
سرح بذلك الثوري وغيره قال في الفتح عند الاكثر وأجاز الثوري والكوفيون والمزني
ومطوف وابن المنذر وغيرهم انه يجزئ المسح اذا غسل احدهما وأدخلها الخلف ثم
الآخرى لصدق انه أدخل كلا من رجله الخلف وهي طاهرة وتنعقب بان الحكم المرتب
على التقنية غير الحكم المرتب على الوحدة واستضعفه ابن دقيق العيد لان الاحتمال
باق قال لكن ان ضم اليه دليل يدل على ان الطهارة لا تنبعض اتجه وصرح بأنه لا يمنع
أن يعبر به في العارة عن كون كل واحدة منهما أدخلت طاهرة قال بل ربما يدعي انه
طاهر في ذلك فان الضمير في قوله أدخلتها ما يقتضي تعليق الحكم بكل واحدة منهما من
روى فاني أدخلتها ما رده طاهرتان قديمتك بروايته وهذا القائل من حيث ان قوله
أدخلتها يقتضي كل واحدة منهما فقلوه طاهرتان يصير حالا من كل واحدة
فيكون التقدير أدخلت كل واحدة منهما حال طهارتهما (وعن أبي هريرة ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم توضأ ومسح على خفيه فقلت يا رسول الله رجلين لم تغسلهما
قال اني أدخلتهما طاهرتان رواه أحمد وعن صفوان بن عسال قال أمرنا في النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أن نسمح على الخفين اذا نحن أدخلناهما على طهر ثلاثا اذا سافرنا
وبما رواه له اذا كنا ولا نخضعهما من غائط ولا بول ولا نوم ولا نخضعهما الا من جنبه رواه
أحمد وابن خزيمة وقال الخطابي هو صحيح الاسناد الحديث الاول قال في مجمع الزوائد في
اسناده رجل لم يسم وقد تقدم الكلام على فقهه والحديث الثاني أخرجه أيضا النسائي
والترمذي وابن خزيمة وصحاه ورواه الشافعي وابن ماجه وابن حبان والدارقطني
والبيهقي وحكى الترمذي عن البخاري انه حديث حسن ومدا روى على عاصم بن أبي الجود
وهو صدوق سي الحفظ وقد تابعه جماعة ورواه عنه أكثر من أربعين نقلا عنه ابن مند
والحديث يدل على توقيت المسح بالثلاثة الايام للمساافر واليوم والليل للمقيم وقد
اختلف الناس في ذلك فقال مالك والليث بن سعد لا وقت للمسح على الخفين ومن ليس

أيضا في الايمان وهو من عوالي البخاري على سلم بدرجة وأخرجه النسائي أيضا وليس هو في الموطا وهو مناقعة من الحديث الطويل (وعنه) أي عن أبي سعيد سعد بن مالك الخدري (رضي الله عنه) قال قال رسول الله (صلى الله عليه) وآله (وسلم) ينابغريم (أنا نأتم رأيت الناس) من الرؤيا الحلية على الاظهر أو من الرؤية البصرية (يعرضون على) أي يظهرون على (وعلمهم قص) بضم الاوain جمع قبص والواو الحال (منها) أي من القمص (ما) أي الذي (يلغ الندي) بضم الناء وكسر الدال وقتل يد اليما جمع ندى يذكر ويؤنث للمرأة والرجل والحديث يرد على من خصه به أو لعل قائل هذا يدعي انه أطلق في الحديث مجازا وفي رواية أبي ذر الندي بالفتح واسكان الدال (ومنها) أي من القمص (مادون ذلك) أي لم يمل للندي لقصره (وعرض على) مبنيا للمفعول (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه (وعليه قبص بجزه) اطوله (قالوا) أي الصحابة ولا بن عسا كفي نسخة قال أي عمر بن الخطاب أو غيره أو السائل أبو بكر الصديق كما جاء في التعبير (فما أقوت) أي عبرت (ذلك) يا رسول الله قال (صلى الله عليه وآله وسلم) أقوت (الدين) والحديث يدل على فضيلة الفاروق لكن لا يلزم منه أفضلية على الصديق إذا القصة غير حاضرة فيجوز رابع وعلى تقدير الحصر

خفيه وهو طاهر مسخ ما بداه والمسافر والمقيم في ذلك سواء وروى مثل ذلك عن عمر بن الخطاب وعقبة بن عامر وعبد الله بن عمر والحسن البصري وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والاوزاعي والحسن بن صالح بن حي والشافعي وأحمد بن حنبل وأصحق بن راهويه وداود الظاهري ومحمد بن جرير الطبري بالتوقيت للمقيم يوما وليلة وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن قال ابن سديد التام في شرح الترمذي وثبت التوقيت عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وحذيفة والمغيرة وأبي زيد الانصاري هؤلاء من الصحابة وروى عن جماعة من التابعين منهم شرح القاضي وعطاء ابن أبي رباح والشعبي وعمر بن عبد العزيز قال أبو عمر بن عبد البر وأكثرا التابعين والفقهاء على ذلك وهو الاحوط عندى لان المسح ثبت بالتواتر وانفق عليه أهل السنة والجماعة واطمأنت النفس الى اتفاقهم فلما قال أكثرهم لا يجوز المسح للمقيم أكثر من خمس صلوات يوم وليلة ولا يجوز للمسافر أكثر من خمس عشرة صلاة ثلاثة أيام ولياليها فالواجب على العالم أن يؤدي صلاته ييقين واليقين الغسل حتى يجتمعوا على المسح ولم يجتمعوا فوق الثلاث للمسافر ولا فوق اليوم للمقيم ١٥ وحديث الباب يدل على ما قاله الآخرون ويرد مذهب الاولين وكذلك حديث أبي بكر وحديث علي وحديث خزيمة بن ثابت الاتي في هذا الكتاب وفي الباب أحاديث عن غيره منهم وأهل مفسك أهل القول الاول ما أخرجه أبو داود من حديث أبي بن عمار انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم اصبح على الخفين قال نعم قال يوما قال ويومين قال وثلاثة أيام قال نعم وما شئت وفي رواية حتى بلغ سبع قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم وما بدالك قال أبو داود وقد اختلف في اسناده وليس بالقوى وقال البخاري نحوه وقال الامام أحمد رجاله لا يعرفون وأخرجه الدارقطني وقال هذا اسناد لا يثبت وفي اسناده ثلاثة مجاهيل عبد الرحمن ومحمد بن يزيد وأيوب بن قطن ومع هذا فقد اختلف فيه على يحيى بن أيوب اختلافا كثيرا وقال ابن حبان استأعده على اسناده خبره وقال ابن عبد البر لا يثبت وليس له اسناد قائم وبالغ الجوز فاني فذكر في الموضوعات وما كان بهذه المرتبة لا يعلم للاحتجاج به على فرض عدم المعارض فالحق توقيت المسح بالثلاث للمسافر واليوم واليلة للمقيم وفي الحديث دليل على ان الخفاف لا تنزع في هذه المدة المقدرة لئلا يمتنع الاحداث الالجبانية (وعن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوما وليلة إذا انظره فلبس خفيه أن يمسح عليهم ما رواه الاثرم في سننهم وابن خزيمة والدارقطني قال الخطابي هو صحيح الاسناد) الحديث أخرجه الشافعي وابن أبي شيبة وابن حبان وابن الجارود والبيهقي والترمذي في العمل وصححه الشافعي وغيره قاله الحافظ في الفتح وكذلك نقل البيهقي عن الشافعي وصححه ابن خزيمة والحديث تقدم الكلام على فقهه في الذي قبله

بالأحاديث الكثيرة باللغة درجها
التواتر المعنوي الدالة على أفضل
الصديق فلا تعارضهم إلا اتحاد
ولئن سلمنا التساوي بين الدليلين
لكن إجماع أهل السنة والجماعة
على أفضليته وهو قطعي فلا
يدارسه ظني وفي هذا الحديث
التشبيه بالبلغ وهو تشبيه
الدين بالقيمص لأنه يستر عورة
الإنسان وكذلك الدين يستر من
النار وفيه الدلالة على التفاضل
في الإيمان كما هو منهوم تأويل
القيمص بالدين مع ما ذكره من
أن اللابسين يتفاضلون في إلهيه
ورجاله كلهم مدينون كالسابق
ورواية ثلاثة من التابعين أو
تابعين ومن صحابيين وأخرجه
البخاري أيضا في التعبير وفي فضل
عمر ورواه مسلم في الفضائل
والترمذي والنسائي (عن) عبد
الله (ابن عمر) رضي الله عنهم أن
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) أي اجتاز (على رجل
من الأنصار وهو) أي حال كونه
(يعط أخاه) في الدين أو النسب
قال الحافظ في مقصلة الفتح ولم
يجهل (في) أن (الحياة)
بالدور هو نفسه وانكسار عند
خوف ما يعاب أو يذم قال
الرفيع وهو من خصائص
الإنسان يرتدع عن ارتكاب
كل ما يشين فلا يكون كالهيئة
والوعظ النصيح والتخويف
وأنه كبر وقال الحافظ والاولى
أن يشرح جماعة المؤلف في

(باب توقيت مدة المسح)

(قد أسلفنا فيه عن صفوان وأبي بكرة وروى شريح بن هانئ قال سألت عائشة رضي الله
عنها عن المسح على الخفين فقالت سل عليا فإنه أعلم به إذ منى كان يسافر مع رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فسألته فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للمسافر ثلاثة
أيام وإيامين وللمقيم يوم وإيلة رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه وعن خزيمة بن
ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن المسح على الخفين فقال للمسافر ثلاثة أيام
ولياليتين وللمقيم يوم وإيلة رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه) قد قدمنا الكلام
على حديث صفوان وأبي بكرة في الباب الأول وحديث علي أخرجه أيضا الترمذي
وابن حبان وحديث خزيمة بن ثابت أخرجه أيضا ابن ماجه وابن حبان وفيه زيادة تركها
المصنف وهي ثابتة عند أبي داود وابن ماجه وابن حبان وهي بلفظ ولو استردناه لزدنا
وفي لفظ ولو مضى السائل على مسئلته لمعلها خسا وأخرجه الترمذي بدون الزيادة
قال الترمذي قال البخاري لا يصح عندي لأنه لا يعرف الجدل سمع من خزيمة وذكر
عن يحيى بن معين أنه قال هو صحيح وقال ابن دقيق العيد الروايات متضادة متشككة
برواية التميمي لعن عمرو بن ميمون عن الجدل عن خزيمة وقال ابن أبي حاتم في العلل قال
أبو زرعة الصحيح من حديث التميمي عن عمرو بن ميمون عن الجدل عن خزيمة مرفوعا
والصحيح عن التميمي عن الجدل بلا واسطة وادعى النووي في شرح المذهب الاتفاق على
ضعف هذا الحديث قال الحافظ وتصحيح ابن حبان له يرد عليه والحديثان يدلان على
توقيت المسح بثلاثة أيام للمسافر ويوم وإيلة للمقيم وقد ذكرنا الخلاف فيه وما هو الحق
في الباب الذي قبل هذا والزيادة التي لم يذكرها المصنف في حديث خزيمة تصلح للاستدلال
بها على مذهب من لم يجد المسح يوقت لولا ما عارض تصحيح ابن حبان لها من الاتفاق عن
عدها على ضعفها وأيضاً قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي لو ثبت لم تقم بها حجة لان
الزيادة على ذلك التوقيت مظنونة أنهم لم يسألوا زادهم وهذا صريح في أنهم لم يسألوا
ولا زيدوا فكيف تثبت زيادة بخبر يدل على عدم وقوعها له وغاية ما بعد تسليم صحتها
أن الصحابي ظن ذلك ولم تعبد بمثل هذا ولا قال أحد أنه حجة وقد ورد توقيت المسح
بالثلاث واليوم والإيلة من طريق جماعة من الصحابة ولم يظنوا ما ظنه خزيمة وورد ذكر
المسح بدون توقيت عن جماعة منهم أنس بن مالك عند الدارقطني وذكره الحاكم وقال
قد روى عن أنس مرفوعا بإسناد صحيح رواه عن آخرهم ثقات وعن ميمونة بنت الحارث
الهالمية زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند الدارقطني أيضا

(باب اختصاص المسح بظهر الخف)

(عن علي رضي الله عنه قال لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه
أقصد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسح على ظاهر خفيه رواه أبو داود

الادب المفرد بلفظ يعاتب أخاه في الجباه يقول لك تسحي حتى كأنه قد أضربك قال ويحيى أن يكون جمع له العتاب والوعظ

فذكر بعض الرواة ما لم يذكره الآخر ١٨٠ لكن المخرج متقدّم فالتظاهر أنه من نصرف الراوي بحسب ما اعتقد ان كل

لفظ يقوم مقام الآخر انتهى
وتعقبه العيني بأنه بعيد من حيث
اللغة فان معنى الوعظ الزجر
ومعنى العتب الوجد يقال عتب
عليه اذا وجد على ان الروايتين
تدلان على معنىين جليين ليس
في واحد منهما خفاء حتى يفسر
أحدهما بالآخر وغايته انه وعظ
أخاه في استئصال الحياء وعاتبه
عليه والراوي حكى في إحدى
رواياته بلنظ الوعظ وفي الأخرى
بلنظ المعاتبه وقال التيمي معناه
الزجر بمعنى زجره ويقول له
لا تستحي وذلك انه كان كذير
الحياء وكان ذلك يمنعه من
استئصال حقه فوعظه أخوه
على ذلك (فقال) له رسول الله
صلى الله عليه وآله (وسلم دعه)
أى اتركه على حياته (فان الحياء
من الايمان) لانه يمنع صاحبه
من ارتكاب المعاصي كما يمنع
الايمان فسمى ايمانا كما يسمى
الشيء باسم ما قام مقامه قال ابن
قتيبة ومن تبعض به كقوله في
الحديث الآخر الحياء شعبة
من الايمان والمعنى من مكملات
الايمان ونفى الكمال لا يستلزم
نفي الحقيقة والتظاهر ان الواعظ
كان شاكلا كان منكرا وذا وقع
التاكيد بان ويجوز ان يكون
من جهة ان القصة في نفسها مما
يجب أن يتم به ويؤكد عليه
وان لم يكن نعمة انكار أو شك
ورجال هذا الحديث كلهم

والدارقطني الحديث قال الحافظ في بلوغ المرام اسناده حسن وقال في التلخيص
اسناده صحيح قلت وفي اسناده عبد خير بن يزيد الهمداني وثقه يحيى بن معين وأحمد بن
عبد الله الجعفي وأما قول البيهقي لم يحتج به صاحبنا الصحيح فليس بقادح بالاتفاق والحديث
يدل على ان المسح المشروع هو مسح ظاهر الخف دون باطنه واليه ذهب الثوري وأبو
حنيفة والاوزاعي وأحمد بن حنبل وذهب مالك والشافعي وأصحابهما والزهري وابن
المبارك وروى عن سعد بن أبي وقاص وعمر بن عبد العزيز اني أنه مسح ظهورهما
وبطونهما قال مالك والشافعي ان مسح ظهورهما دون بطونهما أجزأ قال مالك من
مسح باطن الخفين دون ظاهرهما لم يجزه وكان عليه الاعادة في لوقت وبه دعه وروى
عنه غير ذلك والمشهور عن الشافعي ان من مسح ظهورهما واقتصر على ذلك أجزأ ومن
مسح باطنهما دون ظاهرهما لم يجزه وليس بما صح وقال ابن شهاب وهو قول للشافعي ان
من مسح بطونهما ولم يمسح ظهورهما أجزأ والواجب عند أبي حنيفة مسح قدر ثلاث
أصابع من أصابع اليد وعند أحمد مسح أكثر الخف وروى عن الشافعي ان الواجب
ما يسمى مسحاً قال الحافظ في التلخيص لما ذكر حديث علي عليه السلام والحفوظ عن ابن
عمرانه كان يمسح أعلى الخف وأسفله كذا رواه الشافعي والبيهقي وروى عنه في صفة ذلك
انه كان يضع كفه اليسرى تحت العقب واليمنى على ظاهر الاصابع ويمر اليسرى
على أطراف الاصابع من أسفل واليمنى الى الساق واستدل من قال يمسح ظاهر الخف
باطنهما بحديث المغيرة المذكور في آخر هذا الباب وفيه مقال سند كره عند كره وليس
بين الحديثين تعارض غاية الامر ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح نارة علي باطن الخف
وظاهره ونارة اقتصر على ظاهره ولم يرو عنه ما يقتضي بالمتع من إحدى الصفتين فكان
جميع ذلك جائزا وسنة (وعن المغيرة بن شعبه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يمسح على ظهور الخفين رواه أحمد وأبو داود والترمذي ولفظه على الخفين على ظاهرهما
وقال حديث حسن) الحديث قال البخاري في التاريخ هو بهذا اللفظ أصح من حديث
رجاء بن حيوة الآتي وفي الباب عن عمر بن الخطاب عند ابن أبي شيبة والبيهقي واستدل
بالحديث من قال يمسح ظاهر الخف وقد تقدم الكلام عليه في الذي قبله (وعن ثور بن
يزيد عن رجاء بن حيوة عن وراد كاتب المغيرة بن شعبه عن المغيرة بن شعبه ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم مسح أعلى الخف وأسفله رواه الخمسة الا الهادي وقال الترمذي هذا
حديث معلول لم يسنده عن ثور بن يزيد عن غير الوائد بن مسلم وسألت أبا زرعة وعبد الله بن
الحديث فقالا ليس بصحيح) الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي وابن الجارود وقال الأثرم
عن أحمد انه كان يضعه ويقول ذكرته لعبد الرحمن بن مهدي فقال عن ابن المبارك
عن ثور حدثت عن رجاء عن كاتب المغيرة وليد كرم المغيرة قال أحمد وقد كان نعيم بن حماد
حدثني به عن ابن المبارك كما حدثني الوليد بن مسلم به عن ثور فقلت له انما يهول هذا الوليد

﴿وَعَنْهُ﴾ (أَيُّ عِبَادَةِ بَنِي هَارٍ) (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ) ١٨١ (وَأَلَهُ) (وَسَلَّمَ) (قَالَ أَمْرُتُ أَنْ) (أَيُّ أَمْرٍ فِي اللَّهِ)

بأن (أَقَاتِلَ النَّاسَ) (أَيُّ مَقَاتِلَةٍ) النَّاسَ وهو من العَمَامِ الذي أُرِيدَ بِهِ الْخَاصُّ فَأَرَادَ بِالنَّاسِ الْمُشْرِكُونَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَيُدَلُّهُ رَوَايَةُ النَّسَائِيِّ بِمَنْظُورٍ أَمْرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ الْمُشْرِكِينَ أَوَّارَادَ مَقَاتِلَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ (حَتَّى) أَيُّ إِلَى أَنْ (بِشَهْدَائِهِ) أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ (جَعَلْتُ غَايَةَ الْمَقَاتِلَةِ وَجُودَ مَا ذَكَرْتُ قِتْلَهُ أَنْ مَنْ شَهِدَ وَأَقَامَ وَأَتَى عَصَمَ دَمِهِ وَلَوْ جُحِدَ بَاقِي الْأَحْكَامِ وَالْجَوَابُ أَنَّ الشَّهَادَةَ بِالرَّسَالَةِ تَنْضَعُ فِي التَّصَدِيقِ بِمَا جَاءَ بِهِ مَعَ أَنْ نَصَّ الْحَدِيثُ وَهُوَ قَوْلُهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِمَنْ يَدْخُلُ فِيهِ جَمِيعُ ذَلِكَ (و) حَتَّى (يَقِيُوا الصَّلَاةَ) الْمَقْرُوضَةَ بِالْمَدَارَمَةِ عَلَى الْإِتْيَانِ بِهَا بِشَرْطِهَا (و) حَتَّى (يُؤْتُوا) الزَّكَاةَ) الْمَقْرُوضَةَ أَيُّ يَعْطُوهَا لِمُسْتَحَقِّهَا وَغَيْرَ الْفُسْطَلَانِي وَالتَّصَدِيقُ بِرِسَالَتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَنْضَعُ فِي التَّصَدِيقِ بِكُلِّ مَا جَاءَ بِهِ وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الْجِهَادِ الْاِقْتِصَارُ عَلَى قَوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَالَ الطَّبْرِيُّ إِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي وَاقَتِ قِتَالِهِ لِلْمُشْرِكِينَ أَهْلَ الْاَوْتَانِ الَّذِينَ لَا يَقْرُونَ بِالتَّوْحِيدِ وَأَمَّا حَدِيثُ الْبَابِ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ الْمُقَرَّرِينَ بِالتَّوْحِيدِ الْجَاهِلِينَ لَهُ وَنَهَهُ وَمَا وَخَصَّصَ وَأَمَّا حَدِيثُ أَنْسٍ فِي أَبْوَابِ أَهْلِ الْكِبَلَةِ وَصَلَاةِ الْاَوْتَانِ وَاسْتِقْبَالِهَا

وَأَمَّا ابْنُ الْمُبَارَكِ فَيَقُولُ حَدَّثْتُ عَنْ رَبِّهِ وَلَمْ يَذْكُرْ الْمَغْفِرَةَ فَقَالَ لِي نَعِيمٌ هَذَا حَدِيثِي الَّذِي أَسْأَلُ عَنْهُ فَأَخْرَجَ إِلَى كِتَابِهِ الْقَدِيمِ بِمَنْظُورٍ عَمِيْقٍ فَادْفَعَهُ مَلْحَقًا بَيْنَ السُّطْرَيْنِ بِمَنْظُورٍ أَلَيْسَ بِالْقَدِيمِ عَنِ الْمَغْفِرَةِ فَأَوْقَفْتُهُ عَلَيْهِ وَأَخْبَرْتُهُ أَنَّ هَذِهِ زِيَادَةٌ فِي الْاِسْنَادِ لَا أَصْلَ لَهَا لِمَا جَعَلَ يَقُولُ لِلنَّاسِ بَعْدَ مَا سَمِعَ أَضْرِبُوا عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ أَبِيهِ وَأَبِي زُرْعَةَ حَدِيثُ الْوَلِيدِ أَلَيْسَ بِمَحْفُوظٍ وَقَالَ مُوسَى بْنُ هُرَيْرَةَ لَمْ يَسْمَعْهُ نَوْرٌ مِنْ رَبِّهِ وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّبْرِيُّ عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الْمَغْفِرَةِ عَنْ أَبِيهِ وَهَكَذَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ قَالَ الْحَافِظُ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ قَوْلَ التِّرْمِذِيِّ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ عَنْ نَوْرِ غَيْرِ الْوَلِيدِ قُلْتُ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْاِمَامِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي يَحْيَى عَنْ نَوْرِ مِثْلِ الْوَلِيدِ قَالَ أَبُو دَاوُدَ لَمْ يَسْمَعْهُ نَوْرٌ مِنْ رَبِّهِ وَقَدْ وَجَّهَ فِي سَفَرِ الدَّارِ قَطْنِي مِنْ طَرِيقِ دَاوُدَ بْنِ رَشِيدٍ نَصْرِيٍّ نَوْرًا بَنَانَهُ سَمِعْتُهُ مِنْ رَبِّهِ قَالَ الْحَافِظُ وَهَذَا ظَاهِرُهُ أَنَّ نَوْرًا مَعَهُ مِنْ رَبِّهِ فَتَرَوُا الْعِلَّةَ وَاصْكُنْ رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدٍ الصَّفَّارُ فِي مَسْنَدِهِ مِنْ طَرِيقِهِ فَقَالَ عَنْ نَوْرِ عَنْ رَبِّهِ هَذَا الْاِخْتِلَافُ عَلَى دَاوُدَ يَمْنَعُ مِنَ الْقَوْلِ بِصِحَّةِ وَصَلِّهِ مَعَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِ الْأَعْمَةِ وَالْحَدِيثُ اسْتَدْلٌ بِهِ مَنْ قَالَ بِصِحَّةِ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلُهُ وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ

• (أَبْوَابُ نَوَاقِصِ الْوُضُوءِ) •

• (بَابُ الْوُضُوءِ بِالْخَارِجِ مِنَ السَّبِيلِ) •

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ فَقَالَ الرَّجُلُ مَنْ أَهْلُ حَضْرَمَوْتَ مَا الْحَدِيثُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ فَسَاءَ أَوْ ضَرَّاطٌ مَتَّفِقٌ عَلَيْهِ وَفِي حَدِيثٍ صَفَوْنَا فِي الْمَسْحِ لَكِنْ مِنْ غَاظٍ وَبُولٍ وَنَوْمٍ وَسَنَدُ كَرِهَ) قَوْلُهُ لَا يَقْبَلُ إِلَّا الْمَرَادُ بِالْقَبُولِ هُنَا وَقُوعُ الطَّاعَةِ بِمَجْزِيَةِ رَافِعَةِ الْمَانِيِ الذِّمَّةِ وَهُوَ مَعْنَى الْعَهْدَةِ لِأَنَّهُ تَرْتِبُ الْاِسْتِمَارِ أَوْ سَقُوطُ الْقَضَاءِ عَلَى الْخِلَافِ وَتَرْتِبُ الْاِسْتِمَارِ وَاقِفَةُ الْأَمْرِ وَلَمَّا كَانَ الْاِتْيَانُ بِشَرْطِ الطَّاعَةِ فَطَنَ أَجْرَ النَّاسِ وَكَانَ الْقَبُولُ مِنْ ثَمَرَاتِهِ عِبْرَتُهُ بِهِ بِمَجَازِ الْاِمْرَادِ بِالْاِقْبَالِ لَا يَجْزِي قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ وَأَمَّا الْقَبُولُ الْمَنْفِيُّ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ مِنْ أَتَى عَرَا فَا لَمْ يَقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ وَهُوَ الْحَقِيقِيُّ لِأَنَّهُ قَدْ يَصْغُرُ الْعَمَلُ وَيُخْلَفُ الْقَبُولُ لِمَانِعٍ وَهَذَا كَانَ بَعْضُ السَّلَفِ يَقُولُ لَا يَقْبَلُ إِلَّا صَلَاةً وَاحِدَةً أَحَبَّ إِلَى مَنْ جَمِيعِ الدُّنْيَا قَالَ ابْنُ عَرَبٍ قَالَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ انْمَاطُوا قَبُولَ اللَّهِ مِنَ الْمُتَّقِينَ وَمَنْ فَسَّرَ الْأَجْزَاءَ بِطَبَاقَةِ الْأَمْرِ وَالْقَبُولُ بِتَرْتِبِ الثَّوَابِ لَمْ يَتِمَّ لَهُ الْاِسْتِدْلَالُ بِالْحَدِيثِ عَلَى نَقْيِ الْعَهْدَةِ لِأَنَّ الْقَبُولَ أَخْصَرَ مِنَ الْعَهْدَةِ عَلَى هَذَا فَكُلُّ مَقْبُولٍ صَحِيحٌ وَلَيْسَ كُلُّ صَحِيحٍ مَقْبُولًا قَالَ ابْنُ دَقِيقٍ الْعَمِدُ الْاَنُّ يَقَالُ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى كَوْنِ الْقَبُولِ مِنْ لَوَازِمِ الْعَهْدَةِ فَادْفَعْتُ اتِّفَاقَ الْاِسْتِدْلَالِ بِنَقْيِ الْقَبُولِ عَلَى نَقْيِ الْعَهْدَةِ وَبِحْتَاجِ فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي نَقِي عَنْهَا الْقَبُولُ مَعَ بَقَاءِ الْعَهْدَةِ كَحَدِيثِ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَاضِرِ الْاَهْجَامِ أَرَعْنَدَ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَحَدِيثِ إِذَا أَقْبَلَ الْعَبْدُ لَمْ يَقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَحَدِيثِ مَنْ أَتَى عَرَا فَا عِنْدَ أَحْمَدَ وَابْنِ خَالٍ وَفِي شَارِبِ الْخَمْرِ

قَبْلَتَنَا وَذَبَّحُوا ذَبِيحَتَيْنِ فَمِنْ دَخَلَ الْاِسْلَامَ وَلَمْ يَعْمَلْ الصَّالِحَاتِ كَثُرَتْ لَهُ الْجَهَنَّمُ وَالْجَهَنَّمُ فِيهِ قَاتِلٌ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْ ذَلِكَ أَنْتَهَى

ومن ثم كانت الصلاة عماد الدين والزكاة قنطرة الاسلام قال النووي في هذا الحديث ان من ترك الصلاة عمدا يقتل ثم ذكر اختلاف المذاهب في ذلك وسئل الكرماني هنا عن حكم تارك الزكاة وأجاب بأن حكمه ما واحد لا اشتراكهما في الغاية قال الحافظ وكأنه أراد في المقابلة أمافي القنصل فلا والفرق ان الممتنع من ابتداء الزكاة يمكن أن تؤخذ منه قهرا بخلاف الصلاة فان انتهى الى انحب القتل كمتنع الزكاة قوتل وبهذه الصورة قاتل الصديق ما نهي الزكاة ولم يقتل انه قتل أحد منهم صبورا وعلى هذا في الاستدلال بهذا الحديث على قتل تارك الزكاة انظر لانسرق بين صبغة أقاتل وأقتل وقد أطنب ابن دقيق العيد في شرح العمدة في الانتكار على من استدلل بهذا الحديث على ذلك وقال لا يلزم من اباحة المقتلة اباحة القتل لان المقابلة مفاعلة تستلزم وقوع القتال من الجانبين ولا كذلك القتل وبكى البيهقي عن الشامي انه قال ليس القتل من القتل لانه قد يحل قتل الرجل ولا يحل قتله (فاذا فعلوا ذلك) أو اعطوا الجزية وأطلق على القول فعلا لانه فعل اللسان أو هو من باب تغليب الاثنين على الواحد (عصموا) أي حفظوا ومنعوا وأصل العصمة العصام وهو الخيط الذي يشده فم القربة ليجتمع سيلان الماء

عند الطبراني الى تاويل أو يخرج جواب قال على انه يرد على من فسر القبول بكون العبادة مثابا لعلم أو مرضية أو ما أشبه ذلك اذا كان مقصوده بذلك انه لا يلزم من نفي القبول نفي العصمة ان يقال القواعد الشرعية ان العبادة اذا أتى بها مطابقة للامر كانت سببا لثواب والدرجات والاجزاء والطواهر في ذلك لا تخصي قوله اذا أحدث المراد بالأحدث الخارج من أحد السبلين وإنما فسر أبو هريرة بأخص من ذلك تنبيه بالاختلاف على الاغلاظ ولانهم ما قد يقعان في الصلاة أكثر من غيرهما وهذا أحد معاني الحدث الثاني خروج ذلك الخارج الثالث منع الشارع من قربان العبادة المرتب على ذلك الخروج وإنما كان الاول هو المراد هنا لانه سبب أي هريرة له بنفس الخارج لا بالخروج ولا بالمنع والحديث استدله على ان ما عدا الخارج من السبلين كالتي والحجامة ولمس الذكر غير ناقض ولكنه استدل به تفسير أي هريرة وليس بحجة على خلاف في الاصول واستدل به على ان الوضوء لا يجب لكل صلاة لانه جعل نفي القبول عمدا الى غاية هي الوضوء وما بعد الغاية مخالف لما قبلها فمقتضى ذلك قبول الصلاة بعد الوضوء مطلقا وتدخل تحته الصلاة الثانية قبل الوضوء لها ثانيا قاله ابن دقيق العيد واستدل به على بطلان الصلاة بالحدث سواء كان خروج اختياريا أو اضطراريا قوله وفي حديث صفوان ذكره المصنف هنا مطابقة لترجمة لما فيه من ذكر البول والغائط وذكره في باب الوضوء من النوم لما فيه من ذكر النوم

• (باب الوضوء من الخارج النجس من غير السبلين) •

(عن معمر بن أبي طلحة عن أبي الدرداء ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فتوضأ فلقيت ثوبان في مسجد دمشق فذكر له ذلك فقال صدق انما صبيت له وضوءه رواه أحمد والترمذي وقال هو أصح شيء في هذا الباب) الحديث هو عند أحمد وأصحاب السنن الثلاث وابن الجارود وابن حبان والدارقطني والبيهقي والطبراني وابن منده والحاكم بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فتوضأ فقال صدق انما صبيت ثوبان في مسجد دمشق فقالت له ان أبا الدرداء أخبرني فذكره فقال صدق انما صبيت عليه وضوءه قال ابن منده اسناده صحيح متصل وتركه الشيخان لاختلاف في اسناده قال الترمذي جوده حزين المعلم وكذا قال أحمد وفيه اختلاف كثير ذكره الطبراني وغيره قال البيهقي هذا حديث مختلف في اسناده فان صح فهو محمول على النبي عامدا وقال في موضع آخر اسناده مضطرب ولا تقوم به حجة وهو باللفظ الذي ذكره المصنف في جامع الاصول والتفسير منسوب الى أبي داود والترمذي والحديث استدله على ان التي من فاقض الوضوء وقد ذهب الى ذلك العترة وأبو حنيفة وأصحابه وقيدوه بقيود الاول كونه من المعدة الثاني كونه ملأ اقم الثالث كونه دفعة واحدة وذهب الشافعي وأصحابه والناصر والباقر والصادق الى أنه غير ناقض وأجابوا عن الحديث بأن المراد بالوضوء غسل اليدين ويرد بان

(أمنى قدامهم وأموالهم) فلا تتركوا أموالهم ولا تستباح أموالهم بعد عهدهم ٢٨٣ بالاسلام لسبب من الاسباب (الابن

الاسلام) من قتل نفس أو أحد
أو غرامة بمئات أو ترك صلاة
(وحسبهم) بعد ذلك (على الله)
في أمر سرأثرهم وأما نحن فانما
نحكم بالظاهر فنهام لهم بمقتضى
ظواهر أقوالهم وأدعاهم أو
المعنى هذا القتال وهذه العصمة
انما هي ما باعتبار أحكام الدنيا
المتعلقة بنا وأما أمور الآخرة
من الجنة والنار والثواب
والعقاب فمفوض الى الله تعالى
واقظة على مشورة بالايجاب
وظاهره غير مراد فلما أن
يكون المراد حسابهم الى الله أو
لله أو انه يجب أن يقع لانه تعالى
يجب عليه شئ خلاف المقتضى
الثانين بوجوب الحساب عقلا
فهو من باب التشبيه بالواجب
على العباد في أنه لا بد من وقوعه
ويؤخذ من هذا الحديث قبول
الاعمال الظاهرة والحكم بما
يتضمنه الظاهر والاكتفاء في
قبول الايمان بالاعتقاد الجازم
خلافاً لما أوجب تعالى الدلالة
وترك تكفير أهل البدع المقرين
بالتوحيد المتزمين للشرايع
وقبول توبة الكافر من غير
تفصيل بين كفر ظاهر أو باطن
فان قبل مقتضى الحديث قتال
كل من امتنع عن التوحيد
فكيف ترك قتال مؤدى الجزية
والماهد فالجواب عنه من اوجه
ذكرها الحافظ في الفتح منها ان
الغرض من ضرب الجزية

الوضوء من الحقائق الشرعية وهو فيها غسل أعضاء الوضوء وغسل بعضهما بما جاز فلا يصار
اليه إلا بعلاقة وقرينة قالوا القرينة انه استقام يديه كما ثبت في بعض الالفاظ والعلاقة
ظاهرة وأجابوا أيضاً بأنه فعل وهو لا يمتنع على الوجوب واستدل الاولون أيضاً بحديث
اسماعيل بن عياش الآتي بعد هذا وسيأتي انه لا يصلح لذلك ما فيه من المقال الذي سنذكره
واستدلوا بما في كتب الأئمة من حديث علي الوضوء كعبه الله علينا من الحديث قال صلى
الله عليه وسلم بل من سبع وفيها ودسعة تلاءم الفم قالوا معارض بما في كتب الأئمة أيضاً
في الانتصار والبحر وغيرهم من حديث ثوبان قال قلت يا رسول الله هل يجب الوضوء
من التقي قال لو كان واجبا لوجدته في كتاب الله قال في البحر قلنا مذهبهم وحديثنا منطوق
وله متقدم انتهى والجواب الاول صحيح ولكنه لا يقيد إلا بعد صحيح الحديث
والجواب الثاني من الاجوبة التي لا تقع لمنصف ولا متيقظ فان كل أحد لا يجوز عن مثل
هذه المقالة وهي غير نافعة في أسواق المناظرة وقد كثرت أمثال هذه العبارة في ذلك
الكتاب (وعن اسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة رضي الله
عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أصابه في أو رعا أو قل أو مذى
لا ينصرف فليتوضأ ثم ايمن على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم رواه ابن ماجه والدارقطني
وقال الحافظ من أصحاب ابن جريج ورواه عن ابن جريج عن أبيه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم مراسلاً الحديث اعلاه غير واحد بأنه من رواية اسماعيل بن عياش عن ابن
جريج وهو حجازي ورواية اسماعيل عن الطحايزين ضعيفة وقد خالفه الحافظ من أصحاب
ابن جريج فرواه مراسلاً كما قال المنصف وصحح هذه الطريقة المرسلة الذهلي والدارقطني
في العمل وأبو حاتم وقال رواية اسماعيل خطأ وقال ابن معين حديث ضعيف وقال أحمد
الصواب عن ابن جريج عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يرواه الدارقطني من
حديث اسماعيل بن عياش أيضاً عن عطاء بن عجلان وعبد بن كثر عن ابن أبي مليكة عن
عائشة وقال بعده عطاء وعبد ضعيفان وقال البيهقي الصواب إرساله وقد رفته أيضاً
سليمان بن أرقم وهو متروك وفي الباب عن ابن عباس عند الدارقطني وابن عدى والطبراني
بلفظ اذ ارعف أحدكم في صلاته فليتنصرف فليغسل عنه الدم ثم ليعد وضوءه وليستقبل
صلاته قال الحافظ وفيه سليمان بن أرقم وهو متروك وعن أبي سعيد عند الدارقطني بلفظ
اذا قام أحدكم أو رعى وهو في الصلاة أو أحدث فليتنصرف فليتوضأ ثم ليحيي فليبين على
ما مضى وفيه أبو بكر الزهري وهو متروك ورواه عبد الرزاق في مصنفه موقوفاً على
علي واسناده حسن قاله الحافظ وعن سلمان نحوه وعن ابن عمر عند مالك في الموطأ انه كان
اذا رعى رجع فتوضأ ولم يتكلم ثم يرجع ويحيي وروى الشافعي من قوله نحوه قوله قل
هو يفتح القاف واللام ويروي بسكونه قال الخليل هو ما خرج من الحلق ملء الفم
أو دونه وليس بقي وان عاد فهو التي وفي النهاية القلس ما خرج من الجوف ثم ذكر مثل

اضطرارهم الى الاسلام وسبب السبب فكانه قال حتى يساوا أو يلتزموا ما يؤدبهم الى الاسلام وهذا أحسن

وهذا الحديث فيه رواية الآباء عن الآباء ١٨٤ وهو كثير لكن رواية الشخص عن أبيه عن جده أقل وفيه الضعيف

والعفة والجماع وفيه الغريبة مع اتفاق الشيخين على تضعيفه لأنه تفرد بروايته شعبة عن رافد قاله ابن خبان وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وليس هو في مسند أحمد على سنده وفي الفتح وقد استبعد مدقومه صحتهم بأن الحديث لو كان عند ابن عمر لما تركوا أباه ينزع أبابكر في قتال خاتمي الزكاة ولو كانوا يعرفونه لما كان أبو بكر يقر عمر على الاستدلال بقوله صلى الله عليه وآله وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ويتقل عن الاستدلال بهذا النص إلى القياس إذ قال لا تقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة لأنهما فرقتان في كتاب الله والجواب أنه لا يلزم من كون الحديث المذكور عند ابن عمر أن يكون استخضره في ذلك الحالة ولو كان مستحضرا له فقد يحتمل أن لا يكون حاضر المناظرة المذكورة ولا يمتنع أن يكون ذكرها ما بعد ولم يستدل أبو بكر بالقياس فقط بل أخذ أيضا من قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الذي رواه الأصبغ الأسلام قال أبو بكر والزكاة حق الإسلام وفي القصة دليل على أن السنة قد تخفى على بعض أكابر الصحابة ويطلع عليها أحادهم ولهذا لا يلتفت إلى الآراء ولو قويت مع وجود سنة بخالفها ولا يقال كيف خفي ذلك على فلان وفاقه الموفق انتهى سئل شيخنا العلامة إمامنا محمد بن علي الشوكاني عما نقله

الحديث

سئل شيخنا العلامة إمامنا محمد بن علي الشوكاني عما نقله

ما حكم الاعراب سكان البادية الذين لا ينفصلون شيئا من الشرعيات (١٨٥) الاجمرد التكلم بالشهادة هل هم كفار أم لا

فأجاب رحمه الله في كتابه ارشاد السائل الى أدلة المسائل بمأنه من كان تاركا لاركان الاسلام وجميع فرائضه رافضا لما يجب عليه من ذلك من الاقوال والافعال ولم يكن لديه الاجمرد التكلم بالشهادتين فلا شك ولا ريب ان هذا كافر شرديد الكفر حلال الدم والمال فانه قد ثبت بالاحاديث المتواترة ان عسمة الدماء والاموال انما تكون بالقيام بركان الاسلام فانه يجب على من يجاور هذا الكافر من المسلمين في المواطن والمساكن ان يدعوه الى العمل باحكام الاسلام والقيام بما يجب عليه القيام به على القيام ويذل تعليمه ويلين له القول ويسهل عليه الامر ويرغبه في النواب ويخوفه العقاب فان قبل منه ورجع اليه وهول عليه وجب عليه ان يذل نفسه بتعليمه فان ذلك من أهم الواجبات وآكدها أو يوصله الى من هو أعلم منه باحكام الاسلام وان أصر ذلك الكافر على كفره وجب على من يلاغه أمره من المسلمين ان يقاتلوه حتى يعمل باحكام الاسلام على التمام فان لم يعمل فهو حلال الدم والمال وحكمه حكم أهل الجاهلية وما أشبهه الليلة بالبرحة وقد أبان لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قولاً وفعلاً ما نعتمد في قتال الكافرين

الحديث رواه ايضا البيهقي قال الحافظ وفي اسناده صالح بن مقاتل وهو ضعيف وادعى ابن العربي ان الدارقاني صححه وليس كذلك بل قال عقبه في السنن صالح بن مقاتل ليس بالقوى وذكره النووي في فصل الضعيف والحديث يدل على ان خروج الدم لا ينقض الوضوء وقد تقدم الكلام عليه في الذي قبله قال المصنف رحمه الله تعالى وقد صح عن جماعة من الصحابة ترك الوضوء من يسير الدم ويحمل حديث أنس عليه ومأقبه على الكثير الفا حش كذهب أحد من واقته جهاينهما انتهى ويؤيد هذا الجمع ما أخرجه الدارقاني من حديث أبي هريرة مرفوعا ليس في القطرة ولا في القطرتين من الدم وضوء الآن يكون دما سائلا ولكن فيه محمد بن الفضل بن عطية وهو متروك قال الحافظ واسناده ضعيف جدا ويؤيده أيضا ما روى عن ابن عمر عند الشافعي وابن أبي شيبة والبيهقي انه عصر بتر في وجهه فخرج ثي من دمه فحك به بين اصبعيه ثم صلى ولم يتوضأ وعلمه البخاري وعنه أيضا انه كان اذا احتجم غسل أثر المحاجم ذكره في التلخيص لابن حجر وعن ابن عباس أنه قال اغسل أثر المحاجم عنك وحسبك رواه الشافعي وعن ابن أبي أوفى ذكره الشافعي ووصله البيهقي في المعرفة وكذا عن أبي هريرة موقوفا وعن جابر علقه البخاري ووصله ابن خزيمة وأبو داود من طريق عقيل بن جابر عن أبيه وذكر قصة الرجلين اللذين حرسا فرى أحدهما بسهام وهو يصلي وقد تقدم وعقيل بن جابر قال في الميزان فيه جهالة قال في الكاشف ذكره ابن حبان في الثقات وقد روى نحوه ذلك عن عائشة قال الحافظ لم أقف عليه فهو لا الجماعة من الصحابة هم المرادون بقول المصنف وقد صح عن جماعة من الصحابة وقد عرفت ما هو الحق في شرح الحديث الذي قبل هذا

• (باب الوضوء من النوم لا يسير منه على إحدى حالت الصلاة) •

(عن صفوان بن عسال قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنا اذا كنا سورا ان لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن الا من جنابة لكن من غائط وبول ونوم رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه) الحديث روى بهذا اللفظ وروى باللفظ الذي ذكره المصنف في باب اشتراط الطهارة قبل لبس الخف وقد ذكرناه الا ان مداره على عاصم بن أبي النجود وقد تابعه جماعة ومعنى قوله لكن من غائط وبول اي لكن لا ننزع خفافنا من غائط وبول ولا ننزع الخفاف في باب اشتراط الطهارة ولا نخلعهما من غائط وبول ولا ننزع الخفاف لهما الا من جنابة فذكر الاحداث التي ينزع منها الخف والاحداث التي لا ينزع منها وعدم بطلان النوم فاشعر ذلك بانه من نواقض الوضوء لا سيما بعد جعله معتبرا بالبول والغائط اللذين هما ناقضان بالاجماع والحديث استدلل من قال باب النوم فافض وقد اختلف الناس في ذلك على مذاهب غريبة ذكرها النووي في شرح مسلم الا قول ان النوم لا ينقض الوضوء على اي حال كان قال وهو محكي عن أبي موسى الاشعري وسعيد بن المسيب وأبي مجلز ومحمد الاعرج والشيعة يعني الامامية وزاد في البحر عمرو بن دينار

بل هذا الامر هو الذي بعث الله سبحانه (١٨٦) فيه رسوله وأنزل لاجله كسبه والتطويل في شأنه والاشتغال بنقل برهانه

من باب ايضاح الواضح وتبيين
البين وبالجمله فاذا صبح الاصرار
على الكفر فالله اذ اراد حرب
بلاشك ولا شبهة والاحكام
الاحكام وقد اختلف المسالون
في غزو الكفار الى ديارهم هل
يشترط فيه الامام الاعظم أم لا
والحق الحقيق بالقبول ان ذلك
واجب على كل فرد من أفراد
المسلمين والآيات القرآنية
والاحاديث النبوية مطلقة غير
مقيدة انتهى (عن أبي هريرة
رضي الله عنه ان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم - مثل) اجمع
السائل وهو أبو ذر وحديث في
العنق (أي العمل أفضل - ل) أي
أكثر ثوابا عند الله تعالى (قال)
ولغير الاربعة وكرية فقال صلى
الله عليه وآله وسلم هو (إيمان
بالله ورسوله) فيه دلائل على ان
الاعتقاد والنطق من جملة
الاعمال (قبل ثم ماذا) أي أي شيء
أفضل بعد الايمان بالله ورسوله
(قال) صلى الله عليه وآله وسلم
هو (الجهاد في سبيل الله) لاعلاء
كلمة الله أفضل لبدله نفسه في
سبيله (قبل ثم ماذا قال حج مبرور)
أي مقبول ليحاططه اتم وألرباه
فيه وعلامة القبول أن يكون
حاله بعد الرجوع خيرا مما قبله
وقد وقع هنا الجهاد بعد الايمان
وفي حديث أبي ذر لم يذكر الحج
وذكر العنق وفي حديث ابن
مسعود بدأ بالصلاة ثم البر ثم
الجهاد وفي الحديث السابق ذكر

واستدلوا بحديث أنس الآتي المذهب الثاني ان النوم ينقض الوضوء بكل حال قليله
وكثيره قال النووي وهو مذهب الحسن البصري والمزني وأبي عبيد القاسم بن سلام
واصح بن راهويه وهو قول غريب للشافعي قال ابن المنذر وبه أقول قال وروى معناه
عن ابن عباس وأبي هريرة ونسبه في البحر الى العترة الا انهم يستقنون الخففة والخفقتين
واستدلوا بحديث الباب وحديث علي ومعاوية وسبأنيان وفي حديث علي فن نام
فليتوضأ ولم يفرق فيه بين قليل النوم وكثيره المذهب الثالث ان كثير النوم ينقض بكل
حال وقليله لا ينقض بكل حال قال النووي وهذا مذهب الزهري وربيعة والاوزاعي
ومالك وأحمد في احدي الروايتين عنه واستدلوا بحديث أنس الآتي فانه محمول على
القليل وحديث من استحق النوم فعليه الوضوء عند البيهقي أي استحق ان يسمى نائما
فان أريد بالقليل في هذا المذهب ما هو أعم من الخففة والخفقتين فهو غير مذهب العترة
وان أريد به الخففة والخفقتان فهو مذهبهم المذهب الرابع اذا نام على هيئة من هيات
المصلي كالراكع والساجد والقائم والقاعد لا ينقض وضوءه سواء كان في الصلاة أو لم
يكن وان نام مضطجعا أرمة لقيامه على قضاءه ينقض قال النووي وهذا مذهب أبي حنيفة
ودارود وهو قول للشافعي غريب واستدلوا بحديث اذا نام العبد في سجوده باهى الله
به الملائكة رواه البيهقي وقد ضعف وقاسوا سائر الهيات التي لله صلى على السجود
المذهب الخامس انه لا ينقض الانوم الراكع والساجد قال النووي وروى مثل هذا
عن أحمد ولعل وجهه ان هيئة الركوع والسجود مظنة للاتقاض وقد ذكر هذا المذهب
صاحب البدر التمام وصاحب سبيل السلام بلفظ انه ينقض الانوم الراكع والساجد
بجذف لا واستدلوا بحديث اذا نام العبد في سجوده قالا وقاس الركوع على السجود
والذي في شرح مسلم للنووي بلفظ انه لا ينقض باثبات لا فيلنظر المذهب السادس
انه لا ينقض الانوم الساجد قال النووي يروى أيضا عن أحمد ولعل وجهه أن مظنة
الاتقاض في السجود أشد منها في الركوع المذهب السابع انه لا ينقض النوم
في الصلاة بكل حال وينقض خارج الصلاة ونسبه في البحر الى زيد بن علي وأبي حنيفة
واستدلوا بما صاحبه بحديث اذا نام العبد في سجوده ولعل سائر هيات المصلي مقاسة
على السجود المذهب الثامن انه اذا نام جالسا مكثا مقعده من الارض لم ينقض سواء قل
أو كثر وسواء كان في الصلاة أو خارجها قال النووي وهذا مذهب الشافعي وعنده ان
النوم ليس حدثا في نفسه وانما هو دليل على خروج الریح ودليل هذا القول حديث
علي وابن عباس ومعاوية وسأني وهذا أقرب المذاهب عندى وبه يجمع بين الأدلة وقوله
ان النوم ليس حدثا في نفسه هو الظاهر وحديث الباب وان اشعر بأنه من الاحداث
باعتبار اقترانه بما هو حدث بالاجماع فلا يخفى ضعف دلالة الاقتران وسقوطها عن الاعتبار
عند أئمة الاصول والتصریح بان النوم مظنة استطلاق الوكالة كما في حديث معاوية

الجهاد وفي الحديث السابق ذكر السلامة من اليد واللسان وكما في الصحيح والجواب أن اختلاف الاجوبة واسترخاء

في حديث هذا الباب وقد يقال
خير الاشياء كذا ولا يراد انه
خير من جميع الوحد في جميع
الاحوال والاشخاص بل في حال
دون حال وانما قدم الجهاد على
الحج للاحتياج اليه اول الاسلام
وتعريف الجهاد باللام دون
الايمان والحج اما لان المعروف
بلام الجنس كالسكرة في المعنى
على انه وقع في سنة داحرث
ابن أبي اسامة ثم جهاد بالتنكير
هكذا من جهة النحو وأما من
جهة المعنى فلان الايمان والحج
لا يتكرر وجوبهما فنونا للافراد
والجهاد قد يتكرر فرفع
والتعريف للكمال وفي اسناد
هذا الحديث أربعة كلهم
مدينون وفيه شيخان للبضاري
والحديث والعنفنة وأخرجه
مسلم في الايمان والسنن
والترمذي باخنة آلاف بينهم في
الفاظه (عن سعد بن أبي
وقاص) بتشديد الالف أحد
العشرة المبشرين بالجنة المتوفى
آخرهم بقصره بالعقيق على عشرة
أميال من المدينة سنة سبع
وتسعين وحمل على رقاب الرجال
الى المدينة ودفن بالبقيع وله
في البضاري عشرون حديثا
(رضي الله عنه) واسم أبي وقاص
مالك والراوى عن سعد هو ابنه
عامر القرشي المتوفى بالمدينة
سنة ثلاث أو أربع ومائة (ان
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم اعطى رهطا) من المؤمنين
قلوبهم شيئا من الدنيا لما سألوه عنه

واسترخاء المفاسل كما في حديث ابن عباس مشعر أتم اشعار بني كونه حديثا في نفسه
وحديث ان الصحابة كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينامون ثم يصلون
ولا يتوضئون من المؤيدات لذلك ويعد دجل الجيع منهم كونه ناقضا والحاصل ان
الاحاديث المطابقة في النوم تحمل على المقيدة بالاضطجاع وقد جاء في بعض الروايات
بلفظ الحصر والمقال الذي فيه مخير بحاله من الطرق والشواهد وسما في ومن المؤيدات
لهذا الجمع حديث ابن عباس الا في بلفظ فجعلت اذا اغفيت ياخذ بشهمة اذني
وحديث اذا نام العبد في صلاة باهى الله به ملائكته أخرجه الدارقطني وابن شاهين
من حديث أبي هريرة والبيهقي من حديث أنس وابن شاهين أيضا من حديث أبي سعيد
وفي جميع طرقه مقال وحديث من استحق النوم وجب عليه الوضوء عنه البيهقي من
حديث أبي هريرة باسناد صحيح ولكنه قال البيهقي روى ذلك مرفوعا ولا يصح وقال
الدارقطني وقفه أصح وقد فسرا استحقاق النوم بوضع الجنب * (فائدة) * قال النووي
في شرح مسلم بعد ان ساق الاقوال الثمانية التي أسلفناها ما لفظه وانفقوا على ان
زوال العقل بالجنون والانعماء والسكر بالخمر أو التبيذ أو البنج أو الدواء ينقض الوضوء
سواء قل أو كثر وسواء كان ممكن المقعدة أو غير ممكنها انتهى وفي البحران السكر
كالجنون عنه الاكثر وعند المسعودي انه غير ناقض ان لم يغش * (فائدة) * أخرى قال
النووي في شرح مسلم قال أصحابنا وكان من خصائص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
انه لا ينقض وضوءه بالنوم مضطجعا للحدث الصحيح عن ابن عباس قال نام رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم حتى سمعت غطيته ثم صلى ولم يتوضأ انتهى وفيه انه أخرج
الترمذي من حديث أنس لقد رأيت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوقظون
للصلاة حتى اني لاسمع لاحدهم غطيطة ثم يقومون فيصلون ولا يتوضئون وفي لفظ أبي
داود زيادة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسما في الكلام عليه (وعن علي
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العيون وكاء الله في نام فليمتوضأ
رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وعن معاوية قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
العين وكاء الله فاذا نامت العينان استطلق الوكاء رواه أحمد والدارقطني السهم اسم
لحلقة الدبر وسئل أحمد عن حديث علي ومعاوية في ذلك فقال حديث علي أثبت وأقوى
اما حديث علي فأخرجه أيضا الدارقطني وهو عنه دالجميع من رواية بقيقة عن الوضين
ابن عطاء قال الجوزجاني واه أنكر عليه هذا الحديث عن محفوظ بن علقمة وهو ثقة
عن عبد الرحمن بن عائذ وهو تابعي ثقة معروف عن علي لكن قال أبو زرعة لم يسمع منه
قال الحافظ وفي هذا التي نظر لانه يروى عن عمر كما جزم به البخاري واما حديث
معاوية فأخرجه أيضا الدارقطني والبيهقي وفي اسناده بقيقة عن أبي بكر بن أبي مرزوق وهو
ضعيف وقد ضعف الحديثين أبو حاتم وحسن المنذرى وابن الصلاح والنووي حديث

فاعطاهم فنزل رجال منهم كما عند الاسماعيلي (١٨٨) ليتألفهم لضعف ايمانهم والرهط العدم من الرجال لاهم اثمهم من ثلاثة

على قوله وكأله الوكا بكسر الواو والخيط الذي يربط به الخريطة واسمه بفتح السين
المهمل وكسر الهاء المخففة الدبر والمعنى البتة وكأله الدبر اي حافظة ما فيه من الخروج
لانه مادام مستيقظا أحس بما يخرج منه الحديثان يدلان على ان النوم مظنة للنقض
لا به نفسه ناقض وقد تقدم الكلام على ذلك في الذي قبله (وعن ابن عباس قال ثبت
عند خالتي ميمونة فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقامت الى جنبه الابر فآخذ
بيدي فجعلني من شقه الايمن فجعلت اذا اغشيت يأخذ بشحمة اذني قال فصل الى احدى
عشرة ركعة رواه مسلم) هذا طرف من حديث ابن عباس وقد اتفق الشيوخ على
اخرجه وفيه فوائد وأحكام ليس هذا محل بسطها قول اذا اغشيت الاعضاء النوم
أو النعاس ذكره معناه في القاموس وفي الحديث دلالة على ان النوم ليس بحال الصلاة
غير ناقض وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن أنس قال كان أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ينتظرون العشاء الآخرة حتى تخفق رؤوسهم ثم يصلون ولا يتوضئون رواه
أبو داود) الحديث أخرجه أيضا الشافعي في الامم مسلم والترمذي قال أبو داود زاد
شعبة عن قتادة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يوافق الترمذي من طريق
شعبة لثابت بن مالك عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يوافقوا للصلاة حتى انى
لا يسمع لاحدهم غطي طائمه يقومون فيصلون ولا يتوضئون قال ابن المبارك هذا عندنا
وهم جلوس قال البيهقي وعلى هذا احمد عبد الرحمن بن مهدي والشافعي وقال ابن القطان
هذا الحديث سياق في مسلم يحتمل أن ينزل على قوم الجلوس وعلى ذلك نزل أكثر الناس
لكن فيه زيادة تمنع من ذلك رواه يحيى بن القطان عن شعبة عن قتادة عن أنس قال كان
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينتظرون الصلاة فيضعون جنوبهم فقامهم من
ينام ثم يقوم الى الصلاة وقال ابن دقيق العيد يحتمل على النوم الخفيف لكن يعارضه
رواية الترمذي التي ذكر فيها الغطيط وقد رواه أحمد بن حنبل بن طريق يحيى بن القطان والترمذي
عن ابن ماجه بدون يضعون جنوبهم وأخرجه بئلك الزيادة البيهقي والبخاري والخلال
قوله تخفق رؤوسهم في القاموس خفق فلان سرك رأسه اذا نعس والحديث يدل على ان
يسير النوم لا ينقض الوضوء ان ثبت التقرير ابراهيم على ذلك من النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وقد تقدم الكلام في الخلاف في ذلك (وعن يزيد بن عبد الرحمن عن قتادة عن أبي
العالية عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس عني من نام ساجدا
وضوء حتى يضطجع فانه اذا اضطجع استرخت مفاصله رواه أحمد بن حنبل وهو الدالاني
قال احمد لا بأس به قات وقد ضعف بعضهم حديث الدالاني هذا الارسله قال شعبة انما
مع قتادة من أبي العالية أربعة أحاديث فذكرها وليس هذا منها) الحديث أخرجه
أيضا أبو داود والترمذي والدارقطني بلفظ لا وضوء على من نام قاعدا انما الوضوء على من
نام مضطجعا فان نام مضطجعا استرخت مفاصله وأخرجه البيهقي بلفظ لا يجب الوضوء

أوسبعة الى عشرة أو عا دون
العشرة ولا واحد له من لفظه
وجعله ارهط وأراهط وارهط
وأراهيط وارهط الرجل بنوايه
الادنى وقيل قبيلته (وسعد
جالس) ولم يقل وأنا جالس كما هو
الاصل بل جرد من نفسه شخصا
وأخبر عنه بالجلوس أو هو من باب
الانقذات من التكلم الذي هو
مقتضى المقام الى الغيبة كما
هو قول صاحب المفتاح ولفظه
في الزكاة وأنا جالس فساقه بلا
تجريد ولا انقذات وزاد فيه
فقامت الى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فسار ربه وغفل
بعضهم فها هذه الزيادة الى مسلم
فقط قال سعد (فنزله رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم رجلا)
سأله أيضا مع كونه أحب اليه
من أعطى وهو جميل بن سراقبة
الضمرى المهاجرى كما سماه الواقدي
في المغازي (هو أعجبهم الى) اي
أنضلهم وأصلحهم في اعتقادي
وكان السياق يقتضى أن يقول
أعجبهم اليه لانه قال وسعد جالس
بل قال الى على طريق الانقذات
من الغيبة الى التكلم (فقلت
يا رسول الله ما لك عن فلان) اي
أى سبب لعدولك عنه الى غيره
واقط فلان كتابة عن اسمهم
بعد أن ذكر (فوالله انى لاره)
بفتح الهمزة أى أعلمه وبضمها
جمعنى أظنه وبجرم القرطبي
في المفهم (مؤمننا) اقسام على

ووجدان الظن وهو كذلك ولم يقسم على ان الامر المظنون كما ظن (فقال) وفي رواية الاصيلي وابن عساكر على

قال أي صلى الله عليه وآله وسلم (أو مسلماً) يسكون الواو نقطة بمعنى الاضرب (١٨٩) على قول سعد وليس الاضرب هنا

بمعنى انكار كون الرجل مؤمناً بل معناه النهي عن القطع بإيمان من لم يختبر بحاله الخبرة الباطنة لان الباطن لا يطلع عليه الا الله فالاولى التعبير بالاسلام الظاهر بل في الحديث اشارة الى ايمان المذکور وهي قوله لا تظن الرجل وغيره أحب الي منه وفي الفتح أو قبل هي للتوبيخ وقال بعضهم هي لتثريبك وأنه أمره أن ية وله ما عا لانه أحوط وفيه بعد بين وترده رواية ابن الاعرابي في مجبه في هذا الحديث فقال لا تقل مؤمن قل مسلم قال سعد (نسكت) سكوناً (قليلاً ثم غلبني ما) أي الذي (اعلم منه فعدت) أي فرجعت (لمقاتي) مصدر معي بمعنى القول أي لقولي وثبت لابي ذروا بن عساكر فعدت وسقط للاصلي وأبى الوقت انقط لمقاتي (فقلت) يا رسول الله (مالاً من فلان فوالله اني لأراه) باللام ونسب الهـ حزة كذا رواه ابن عساكر ورواه أبو ذرأراه (مؤمناً فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (أو مسلماً) (نسكت) سكوناً (قليلاً) وسقط للعموى قوله نسكت قليلاً (ثم غلبني ما اعلم منه فعدت لمقاتي) وعاد رسول الله صلى الله عليه وآله (أو مسلماً) وليس في رواية الكشميهني إعادة السؤال ثانياً ولا الجواب عنه وانما لم يقبل صلى الله عليه وآله وسلم قول سعد في جعله لانه لم يخرج مخبرج

على من نام جالساً أو قائماً أو ساجداً حتى يضع جنبه ومداره على يزيد أبي خالد الدالاني وعليه اختلاف في ألفاظه وضعف الحديث من أصله أحمد والبخاري فيما نقله الترمذي في العلل المفردة وضعفه أيضاً أبو داود في السنن وأبراهيم الحاربي في علله والترمذي وغيرهم قال البيهقي في الخلافيات تفرد به أبو خالد الدالاني وأنكره عليه جميع أئمة الحديث وقال في السنن أنكره عليه جميع الحفاظ وأنكروا معاه من قتادة وقال الترمذي رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن عباس من قوله ولم يذكر أبا العالبة ولم يرفعه يزيد الدالاني هذا الذي ضعف الحديث به وثقه أبو حاتم وقال النسائي ليس به بأس وكذلك قال أحمد كما حكاه المصنف وقال ابن عدى في حديثه ابن وافرط ابن حبان فقال لا يجوز الاحتجاج به وقال الذهبي في المغني مشهور وحسن الحديث وروى ابن عدى في الكامل من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حديث لا وضوء على من نام قائماً أو راكعاً وفيه مهدي بن هلال وهو متهم بوضع الحديث ومن رواية عمر بن هرون البلخي وهو متروك ومن رواية مقاتل بن سليمان وهو متهم ورواه البيهقي من حديث حذيفة بنانظ قال كنت في مسجد المدينة جالساً أخفق فاحتضني رجل من خلفي فالتفت فإذا أنا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقات هل وجب على الوضوء يا رسول الله فقال لا حتى تضع جنبك قال البيهقي تفرد به بجزء بن كنين وهو متروك لا يحتج به وروى البيهقي من طريق يزيد بن قيس عن أبي هريرة أنه سمعه يقول ليس على المتهني التماس ولا على القائم وضوء حتى يضطجع فإذا اضطجع نضاضاً قال الحفاظ استاده جيد وهو موقوف والحديث يدل على ان النوم لا يكون ناقضاً الا في حالة الاضطجاع وقد سلف انه راجح

باب الوضوء من مس المرأة *

(قال الله تعالى ولا مستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا وقرئ أو استم وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم رجل فقال يا رسول الله ما تقول في رجل أتى امرأة فليس يأتى الرجل من امرأته شيئاً الا قد أتاه منها غير انه لم يجامها قال فانزل الله هذه الآية وأقم الصلاة لوقوفها من الليل الآية فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم توضحاً ثم رواه أحمد والدارقطني الحديث أخرجه أيضاً الترمذي والحاكم والبيهقي جميعاً عن حديث عبد الملك بن عمر عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذة كذا عندهم جميعاً وموصولاً ذكر معاذ وفيه انقطاع لان عبد الرحمن لم يسمع من معاذ وأيضاً فرواه شعبة عن عبد الرحمن قال ان رجلاً فذكره مرسلًا كما رواه النسائي وأصل القصة في الصحيحين وغيرهما بدون الامر بالوضوء والصلاة والآية المذكورة استدلل بهما من قال بان لمس المرأة ينقض الوضوء والى ذلك ذهب ابن مسعود وابن عمر والزهرى والشافعي وأصحابه وزيد بن أسلم وغيرهم وذهب على وابن عباس

الشمادة وانما هو مدح له ونسب في الطلب لاجله وانما نقضه في انقضائه نعم في الحديث نفسه ما يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم

قبل قوله فيه وهو قوله (ثم قال) جعل مع كونه أحب إليه مما أعطاه (باسم الله تعالى) (الرجل) الضعيف الإيمان العطاء أي عطاءه كان أناف قلبه به (وغيره) أحب إلى منه (وفي رواية) أي ذروا الجوى والمسقى أحب إلى منه والجملة حالية (خشية أن يكبه الله) بفتح الباء وضم الكاف ونصب الباء أي لأجل خشية كبح الله إياه أي إقائه (منكوساً في النار) ككفره ما يارتداده لم يعطأ ولكنه ينفس الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إلى الجحيم وأما من قوى إيمانه فهو أحب إلى فأكاه إلى إيمانه ولا خشية عليه رجوعاً عن دينه ولا سوا في اعتقاده وفيه الكتابة لأن الكعب في النار من لازم الكفر فاطاق اللازم وأراد المألوم وفي الحديث دلالة على جواز الخلف على الظن عند من أجازهم همزة أراء وجواز الشناعة إلى ولاية الأمور وغيرهم ومراعاة الشفيع إذا لم يؤد إلى مفسدة وإن المشفوع إليه لا عيب عليه إذا رد الشفاعة إذا كانت خلاف المصلحة وإن الإمام يصرف الأموال في مصالح المسلمين الأهم فالأهم وإن خفي وجه ذلك على بعض الرعية وإن الإقرار باللسان لا ينفع إلا إذا قرن به الاعتقاد بالقلب وعليه الإجماع كما واستدل به عياض لعدم ترادف الإيمان والاسلام لكنه لا يكون مؤمناً إلا مسلماً وقد يكون مسلماً غير مؤمن قال الحافظ وقتبه التفرقة أنه

وعطاءه وطاوس والعشرة جميعاً وأبو حنيفة وأبو يوسف إلى أنه لا ينقض قال أبو حنيفة وأبو يوسف إذا تبنا شر الفرجان وانتشر وان لم يذ قال الأولون الآية صرح بان اللبس من جملة الأحداث الموجبة للوضوء وهو حقة في لبس البدن ويؤيد بقائه على معناه الحقيقي قراءة أوله واستتم فأنه ظاهر في مجرد اللبس من دون جماع قال الآخرون يجب المصير إلى الجواز وهو أن اللبس مراد به الجماع لوجود القرينة وهي حديث عائشة الذي سيأتي في التقبيل وحديثها في لبسها البطن قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأجيب بان في حديث التقبيل ضعفه وإضافته هو مرسل ورد بان الضعف من غير كثرة رواياته وبحديث لبس عائشة لبطن قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد ثبت مرغوعاً وموقوفاً والرفع زيادة يمين المصير إليها كما هو مذهب أهل الأصول والاعتذار عن حديث عائشة في لبسها القدم صلى الله عليه وآله وسلم بما ذكره ابن حجر في الفتح من أن اللبس يحتمل أنه كان بمسائل أو على أن ذلك خاص به تكلف ومخالفة للظاهر قالوا أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم المسائل في حديث الباب بالوضوء وصرح ابن عمر بان من قبل أمراته أو جسد ما يديه فعليه الوضوء رواه عنه مالك والشافعي ورواه البيهقي عن ابن مسعود باللفظ القبلة من اللبس وفيها الوضوء واللبس ما دون الجماع واستدل الحاكم على أن المراد باللبس ما دون الجماع بحديث عائشة ما كان أو قل يوم الاو كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأتيها فيقبل ويلبس الحديث واستدل البيهقي بحديث أبي هريرة الميزناها لللبس وفي قصة ما عزلها قبلت أولست وبحديث عمر القبلة من اللبس فتوضوا منها ويحجب عن ذلك بان أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم للمسائل بالوضوء يحتمل أن ذلك لأجل المعصية وقد ورد أن الوضوء من مكذرات الذنوب ولأن الحالة التي وصفها مظنة خروج المذنب وهو طاب لشرط الصلاة المذكورة في الآية من غير نظر إلى انتقاض الوضوء وعدمه ومع الاحتمال يسقط الاستدلال وأما ما روى عن ابن عمر وابن مسعود وما ذكره الحاكم والبيهقي فعن لا تنكر صحة إطلاق اللبس على الجنس بالبدل هو المعنى الحقيقي ولا يكادى عن المقام محفوف بقرائن توجب المصير إلى الجواز وأما قولهم بان القبلة فيها الوضوء فلا حجة في قول الصحابي لاسيما إذا وقع معارضتها ما ورد عن الشارع وقد صرح البحر بن عباس الذي علمه الله تأويل كتابه واستجاب فيه دعوة رسوله بان اللبس المذكور في الآية هو الجماع وقد تقرر أن تفسيره أرجح من تفسير غير تلك الآية ويؤيد ذلك قول أكثر أهل العلم أن المراد بقول بعض الأعراب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم إن أمرأتك لا تريد لابس الكتابة عن كونها زانية ولهذا قال له صلى الله عليه وآله وسلم طمأنينة وقد أبدى بعضهم مناسبة في الآية تنقض بان المراد باللبس الجماع ولم يذكرها لعدم انتاضها عندى وأما حديث الباب فلا دلالة فيه على النقص لأنه لم يثبت أنه كان متوضئاً قبل أن يأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالوضوء ولا ثبت

بن حبة في الايمان والاسلام وترك القطع بالايمان الكامل لمن لم ينص عليه (١٩١)

واما منع القطع الجنة فلا يؤخذ من هذا صريحا وان تعرض له بعض الشارحين نعم هو كذلك فيمن لم يثبت فيه النص وفيه الرد على غلاة المرجئة في اكتفاءهم في الايمان بنطق اللسان وفيه تنبيه الصغير على الكبير على ما يظن أنه ذهل عنه وان الاسرار بالنصيحة أولى من الاعلان وفيه التهديد والاعذار والعمنة وفيه ثلاثة رواة زهريون مديون وثلاثة تابعيون يروى بعضهم عن بعض ورواية الاصحاب عن الاصاغر وأخرجه البخاري أيضا في الزكاة ومسلم في الايمان والزكاة (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أريت النار مبنيًا للمعول من الرؤية بمعنى اصرت اى أراى الله النار ولاى ذروا رأت ولا يصلى فرايت فاذا كثرا لها النساء يكفرن) بجملة متأنسة تدل على السؤال والجواب كانه سأل سائل لم فقال يكفرن ولا رابة يكفرن الله (أي يكفرن بسببه) (قيل) يا رسول الله (أي يكفرن بالله قال يكفرن العشير) اى الزوج قال للعهد أو المعاشرة مطلقا فتكون للجنس والاقول أولى (ويكفرن الاحسان) اى ليس كفران العشير بل كفران احسانه فهذه الجملة كالبيان للسابقة وتوعده على هذين بالتأويل على انهما من الكبائر (لو) وفي رواية ان (أحسن الى احداهن الدهر أى مدة عمره أو الدهر مطلقا على سبيل القرض مبالغة في كثرة من الاول أو وضع

انه كان متوضعا عند اللبس فأخبره النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قد انتقض وضوءه (وعن ابراهيم التيمي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبل بعض أزواجه ثم يصلى ولا يتوضأ رواه أبو داود والنسائي قال أبو داود وهو مرسل ابراهيم التيمي لم يسمع من عائشة وقال النسائي ليس في هذا الباب أحسن من هذا الحديث وان كان مرسلًا) وأخرجه أيضا أحمد والترمذي وقال سمعت محمد بن اسمعيل البخاري يضعف هذا الحديث وقد رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه من طريق عروة ابن الزبير عن عائشة وأخرجه أيضا أبو داود من طريق عروة المزني عن عائشة وقال القطان هذا الحديث شبه لاثنى وقال الترمذي حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة وقال ابن حزم لا يصح في الباب شئ وان صح فهو مجهول على ما كان عليه الامر قبل نزول الوضوء من اللبس ورواه الشافعي من طريق معبد بن نباتة عن محمد بن عمر عن ابن عطاء عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يقبل بعض نساءه ولا يتوضأ قال ولا أعرف حال معبد فان كان ثبته فالجدة فيعاروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ روى من عشرة أوجه أو ردها البيهقي في الخلافات ووضعتها التيمى وصححه ابن عبد البر وجماعة وشهد له حديثها الآتى بعده هذا والحديث يدل على ان لمس المرأة لا ينقض الوضوء وقد تقدم ذكر الخلاف فيه (وعن عائشة رضي الله عنها قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليصلى وانى لمعترضة بين يديه اعترض الجناة حتى اذا أراد ان يوتر منى برجله رواه النسائي) الحديث قال الحافظ في التلخيص اسناده صحيح وفيه دليل على ان لمس المرأة لا ينقض الوضوء وقد تقدم الكلام عليه وتأويل ابن حجره بما ساف قد عرفنا انه تكلف لادلائل عليه (وعن عائشة قالت فقدت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة من النramس فالتصته فوضعت يدي على باطن قدميه وهو في المسجد وهم منصوبون وهو يقول اللهم انى أعوذ برضائك من خطئك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصى ثقت عليك انت كما اثبت على نفسك رواه مسلم والترمذي وصححه) الحديث رواه البيهقي أيضا وذكره ابن أبي حاتم في العلم من طريق يونس بن خباب عن عيسى بن عمر عن عائشة بنحوه هذا قال لا ادري عيسى اذرك عائشة أم لا وروى مسلم في اخر الكتاب عن عائشة قالت خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من عندها ليلافقرت عليه فجاء فرأى ما صنع فقال مالك يا عائشة اغرت قالت وما لى لا يغار مثلى على مثلك فقال لقد جاءك شيطانك فقالت يا رسول الله أومحى شيطان الحديث يروى الطبراني في المعجم الصغير من حديث عروة عن عائشة قالت فقدت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة فقلت انه قام الى جاريته مارية ففقت اللبس الجدار فوجدته قائما يصلى فادخلت يدي في شعره لا نظرا غتسل أم لا فلما انصرف قال أخذك شيطانك يا عائشة وفيه محمد بن ابراهيم عن عائشة قال ابن أبي حاتم لم يسمع منها والحديث يدل على ان

(أحسن الى احداهن الدهر أى مدة عمره أو الدهر مطلقا على سبيل القرض مبالغة في كثرة من الاول أو وضع

(١٩٢) ان يكون مخاطبا فهو على سبيل الجواز (ثم رأيت منك شيئا) قليلا لا يوافق

اللمس غير موجب للنقض وقد ذكرنا الخلاف فيه قال المصنف رحمه الله تعالى وأوسط مذهب يجمع بين هذه الأحاديث مذهب من لا يرى اللمس ينعض الا للهوة انتهى

(باب الرضوخ من مس القبل)

(عن بسرة بنت صفوان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من مس ذكره فلا يصلي حتى

يتوضأ رواه الخمسة وصححه الترمذي وقال البخاري هو أصح شيء في هذا الباب وفي رواية

لاحد والنسائي عن بسرة أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ويتوضأ

من مس الذكر وهذا مثل ذكر نفسه وذكر غيره) الحديث أخرجه أيضا مالك والشافعي

وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن الجارود قال أبو داود قلت لاحد حديث بسرة ليس

بصحيح قال بل هو صحيح وصححه الدارقطني ويحيى بن معين حكاها ابن عبد البر وأبو حامد بن

الشرقي تليدهم لم والبيهقي والحايزي قال البيهقي هذا الحديث وان لم يخرج به الشيخان

لاختلاف وقع في سماع عروة منها أرو من مروان فقد احتجوا بجميع رواياته وقال الاسماعيلي

يلزم البخاري أخرجه فقد أخرج نظيره وغاية ما قدح به في الحديث انه حدث به مروان

عروة فاستمر بذلك عروة فأرسل مروان الى بسرة رجلا من حريمه فعاد اليه بانهم اذكرت

ذلك والواسطة بين عروة وبسرة امام مروان وهو مطعون في عدالته وأحرسيه وهو

مجهول والجواب انه قد جزم ابن خزيمة وغير واحد من الأئمة بان عروة سمعه من بسرة وفي

صحيح ابن خزيمة وابن حبان قال عروة فذهبت الى بسرة فساألتها فصدقت ومثل هذا أجاب

الدارقطني وابن حبان قال الحافظ وقد أكثر ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والحاكم

من سماع طارق وبسط الدارقطني الكلام عليه في نحو من كراستين ونقل البعض بان

ابن معين قال لأنه أحاديث لا تصح حديث مس الذكر ولا نكاح الابن وكل مسكر حرام

قال الحافظ ولا يعرف هذا عن ابن معين قال ابن الجوزي ان هذا لا يثبت عن ابن معين

وقد كان مذهبه انتفاء الرضوخ عنه وروى عنه الميوني انه قال انما يظن في حديث

بسرة من لا يذهب اليه وطعن فيه الطحاوي بان هشام لم يسمع من أبيه عروة لأنه رواه عنه

الطبراني فوسط بينهما وبين أبيه أبابكر بن محمد بن عروة وهذا من دفع فانه قد رواه تارة عن

أبيه وتارة عن أبي بكر بن محمد وصرح في رواية الحاكم بان أبيه حدثه وقد رواه الجمهور

من أصحاب هشام عنه عن أبيه فلا يسمعه عن أبي بكر عن أبيه ثم سمعه من أبيه فكان

يحدث به تارة هكذا وتارة هكذا وفي الباب عن جابر وأبي هريرة وأم حبيبة وعبد الله بن

عروة وزيد بن خالد وسعد بن أبي وقاص وعائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وعلى بن

طلق والنعمان بن بشير وأنس وأبي بن كعب ومعاوية بن حذيفة وقيصة واري بنت أنيس

أما حديث أبي هريرة وأم حبيبة وعبد الله بن عمر فمذكورها المصنف بعد هذا الحديث

وأما حديث جابر فعند الترمذي وابن ماجه والترم قال ابن عبد البر اسناده صالح

وأما حديث زيد بن خالد فعند الترمذي وأحمد والبخاري وأما حديث سعد بن أبي وقاص

والخطاب عام لكل من يتأق منه

من اجها او شيئا حقيرا لا يعجبها

(قالت ما رأيت منك خيرا قط)

وفي هذا الحديث وعظ الرئيس

المروءس وتحريره على الطاعة

ومراجعة المتملم العالم والتابع

المتبوع فيما قاله اذ لم يظهـر له

معناه رجوازا طلاق الكفر على

كفر النعمة ومجـد الحق وان

المعاصي تنقص الايمان لانه

يجعله كفرا ولا يخرج الى الكفر

الموجب للغلوط في النار وان

ايمانهم يزبدبش بكر نعمة العـشـير

فثبت أن الاعمال من الايمان

ورواه هذا الحديث كلهم مدينون

الا ابن عباس مع انه اقام بالمدينة

وفيه الحديث والنعمة وهو

طرف من حديث ساقه البخاري

في صلاة الكسوف تانا وكذا

أخرجه في باب من صلى وقدامه

نار وفي بدء الخلق في ذكر الشمس

والقمر وفي عشرة النساء وفي

العلم وأخرجه مسلم في العيدين

﴿عن أبي ذر﴾ بالذال وتشديد

الراءجة تدب بضم الجيم والذال

وقد فتق ابن جنادة بضم الجيم

الغفاري السابق في الاسـلام

الزاهد القائل بجمرة امـالك

ما زاد من المال على الحاجة

المتوفى بالريضة منزل الحاج العراقي

على ثلاث مراحل من المدينة وله

في البخاري اربعة عشر حديثا

(قال اني سأيت) اي سألت

(رجلا فغير تباهيه) اي تسبته الى

العار وعند البخاري في الادب

المفرد وكاف امه أجمعية فقلت منها

وفي رواية فقلت لها ابن السوداء (فقال لي النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فأخرجه

يا اباذر اعيرته بامه) بالاستفهام على وجه الاسكار المتوقفي ولعل هذا كان (١٩٣) من ابي ذر فـل ان يعرف تحريم ذلك

فكانت تلك الخصلة من خصال
الجاهلية باقية عنده فلما قال
(انك امرؤ فليسك جاهلية)
والافاوذ من الايمان بمـنزلة
عالية وانما وبه ذلك على عظيم
منزله تحذير الله عن معاودة مثل
ذلك وعند الوليد بن مسلم منقطعاً
كما ذكره في الفتح ان الرجل
الذي كره هو بلال المؤذن وروى
البرماوى انه لما سكا بلال الى
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم قال له شقت بلالا وعيرته
بسوادامه قال نعم قال حسبك
انه بقى فيك شئ من كبر الجاهلية
فالتى ابو ذر خـده على التراب ثم
قال لا ارفع خدى حتى يطأ بلال
خدى بقدمه زاد ابن الملقن
فوطئ خـده ثم قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم
(اخوانكم) اى فى الاسلام او
من جهة اولاد آدم عليه السلام
فهو على سبيل المجاز (خولكم)
بفتح الاول والثاني اى خدمكم
او عبيدكم الذين يتخولون الامور
اى يصلحونها وقدام الخسر على
الابتداء للاهتمام بشأن الاخوة
او التقدير هم اخوانكم وهم
خولكم وقال الزركشى اى
احفظوا وقال ابو البقاء انه
اجود لكن رواه البزارى فى
كتاب حسن الخلق هم اخوانكم
وهو ربح تقدير الرفع (جعلهم الله
تحت ايديكم) مجاز عن القدرة
او الملك اى وانتم مالكم يكون
اى من الذى ياكله ويلبسه ومن

فاخرجه الحاكم واما حديث عائشة فذكره الترمذى واعله ابو حاتم ورواه الدارقطى واما
حديث أم سلمة فذكره الحاكم واما حديث ابن عباس فرواه البيهقى وفى اسناده الضعفاء
ابن حنبل وهو منكر الحديث واما حديث ابن عمر فرواه الدارقطى والبيهقى وفيه عبد الله
ابن عمر العمري وهو ضعيف واخرجه الحاكم من طريق عبد العزيز بن ابان وهو ضعيف
واخرجه ابن عدى من طريق ايوب بن عتبة وفيه مقال واما حديث علي بن طلق فاخرجه
الطبرانى وصححه واما حديث النعمان بن بشير فذكره ابن منده وكذا حديث أنس وابي
ابن كعب ومعاوية بن جندب وقبيصة واما حديث اروي بنت أنس فذكره الترمذى
ورواه البيهقى والحديث يدل على ان لمس الذكـر ينقض الوضوء وقد ذهب الى ذلك عمر
وابنه عبد الله وأبو هريرة وابن عباس وعائشة وسعد بن ابي وقاص وعطاء الزهرى وابن
المسيب ومجاهد وابان بن عثمان وسليمان بن يسار والشافعى واحمد واصحق ومالك فى
المشهور وغير هؤلاء واحتجوا بحديث الباب وكذلك مس فرج المرأة لحديث أم حبيبة
الاتى وكذلك حديث عبد الله بن عمر والذي سـيد ذكره المصنف فى هذا الباب وذهب على
عليه السلام وابن مسعود وعمار والحسن البصرى وربيعة والعروة والثورى وأبو حنيفة
وأصحابه وغيرهم الى انه غير ناقض وقد ذكر الحازمى فى الاعتبار جماعة من القائلين بهذه
المقالة وجماعة من القائلين بالمقالة الاولى من الصحابة والتابعين لم يذكروهم هنا فليرجع اليه
واحتج الآخرون بحديث طلق بن علي عند ابى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه واحمد
والدارقطنى مرفوعا بالفظ الرجل بمس ذكره أعليه وضوء فقال صلى الله عليه وآله وسلم
انما هو بضعة منك وصححه عرو بن على العلاس وقال هو عندنا أثبت من حديث بسرة
وروى عن على بن المدينى انه قال هو عندنا أحسن من حديث بسرة قال الطحاوى اسناده
مستقيم غير مضطرب بخلاف حديث بسرة وصححه ايضا ابن حبان والطبرانى وابن حزم
وأجيب بانه قد ضعفه الشافعى وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطنى والبيهقى وابن الجوزى
وادعى فيه الشيخ ابن حبان والطبرانى وابن العربى والحازمى وآخرون وأدفع ابن حبان
وغیره ذلك وقال البيهقى يكفى فى ترجيح حديث بسرة على حديث طلق أن حديث طلق لم
يصح الشيخان باحد من رواه وحديث بسرة قد احتجوا بجميع رواه وقد ايدت دعوى
النسخ بتأخر اسلام بسرة وتقدم اسلام طلق ولكن هذا غير دليل على النسخ عند الحقيقة
من أئمة الاصول وايد حديث بسرة بان حديث طلق موافق لما كان الامر عليه من قبل
وحديث بسرة ناقل عنه فيصار اليه وبانه أرجح لكثرة طرقه وصحتها وكثرة من صححه من
الائمة ولكثرة شواهد ولان بسرة حدثت به فى دار المهاجرين والانصار وهم متوافرون
وايضاً قد روى عن طلق بن على نفسه انه روى من مس فرجه فليتوضأ أخرجه الطبرانى
وصححه قال فيشبه ان يكون سمع الحديث الاول من النبى صلى الله عليه وآله وسلم قبل هذا
ثم سمع هذا بعد فوافق حديث بسرة وايضاً حديث طلق بن على من رواية قيس ابنه قال

للتبعض فاذا اطعم عبده مما يقتاته كان (١٩٤) قد اطعمه مما يأكله ولا يلزمه ان يطعمه من كل ما كوله على العموم من الادم

الشافعي قدسنا عن قيس بن طلق فلم نجد من يعرفه وقال ابو حاتم و ابو زرعة قيس بن طلق
من لا تقوم به حجة اه فالظاهر ما ذهب اليه الاولون وقد روى عن مالك القول بنسب
الوضوء ويرده ما سياتي من التصريح بالجواب في حديث أبي هريرة وفي حديث عائشة
وبل للذين يمسون فروجهم ولا يتوضئون أخرجه الدارقطني وهو دعاء بالشرب لا يكون
الا على ترك واجب والمراد بالوضوء غسل جميع الاعضاء كوضوء الصلاة لانه الحقيقة
الشرعية وهي مقدمة على غيرها على ما هو الحق في الاصول وقد اشترط في المس المتناقص
للوضوء ان يكون بغير حائل ويدل له حديث أبي هريرة الا في وسعائي انه لا دليل لمن اشترط
ان يكون المس ياطن الكف وقد روى عن جابر بن زيد انه قال بالنقص ان وقع المس عمدا
لان وقع سهوا واحديث الباب تردده ورفع الخطأ بمعنى رفع اثمه لاحكامه (وعن ام حبيبة

قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من مس فرجه فليستوضأ رواه ابن
ماجه والاثرم وصححه أحمد و ابو زرعة) الحديث قال ابن السكن لأعلم له علمه ولفظ من
يشمل الذكر والانثى ولفظ القرح يشمل القبل والبرم الرجل والمرأة وبه يرد مذهب
من خص ذلك بالرجال وهو مالك وأخرج الدارقطني من حديث عائشة اذا مس
احدا كن فرجه فليستوضأ وفيه عبد الرحمن بن عبد الله العمري وهو ضعيف وكذا
ضعفه ابن حبان قال الحافظ وله شاهد وسياق حديث عمرو بن شعيب وهو صحيح وقد
تقدم الكلام في الذي قبله (وعن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال من أفضى بيده الى ذكره ليس دونه ستر فسد وجب عليه الوضوء رواه أحمد) الحديث
رواه ابن حبان في صحيحه وقال حديث صحيح سند عده دول نقلته وصححه الحاكم وابن عباد
البرواخرجه البيهقي والطبراني في الصغير وقال ابن السكن هو أجود ما روى في هذا الباب
ورواه الشافعي والبخاري والدارقطني من طريق يزيد بن عبد الملك قال النسائي متروك
وضعه غيره والحديث يدل على وجوب الوضوء وهو يرد مذهب من قال بالنسب وقد تقدم
ويدل على اشتراط عدم الحائل بين اليد والذكر وقد استدلل به الشافعية في أن النقض انما
يكون اذا مس الذكري ياطن الكف لما يعطيه لفظ الافضاء قال الحافظ في التلخيص لكن
نازع في دعوى ان الافضاء لا يكون الا ييطن الكف غير واحد قال ابن سبويه في المحكم
افضى فلان الى فلان وصل اليه والوصول أعم من ان يكون بظاهر الكف أو باطنها وقال
ابن حزم الافضاء يكون بظاهر الكف كما يكون ياطنها قال ولا دليل على ما قاله يعني من
الخصيص بالباطن من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأي صحيح
قال المصنف رحمه الله تعالى وهو يعني حديث أبي هريرة يمتنع تاويل غيره على الاستصحاب
ويثبت بعمومه النقض ييطن الكف وظهوره في تنقيح مفهومه من ورا حائل وبغير
اليد وفي لفظ لشافعي اذا افضى احدكم الى ذكره ليس بينها وبينه شيء فليستوضأ اه (وعن

عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ايمارجل من

وطيبات العيش لكن يستحب له ذلك (ولا تكفوههم ما) اي الذي
(بغايهم) اي تجز قدرتهم عنه والنهي فيه للتحريم (فان
كفوههم) ما يغلبهم (فاعيهوهم) ويلحق بالعبد الاجير والخدام
والضيف والداية وفي الحديث النهي عن سب العبيد ومن في
معناهم ونعيمهم بآبائهم والحث على الاحسان اليهم والرفق بهم
وان التفاضل الحقيقي بين المسلمين انما هو في التقوى فلا يفيد
النسب النسب نسبه اذ لم يكن من اهل التقوى ويقعد
الوضيع النسب بالتقوى قال الله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم
وجواز اطلاق الاخ على الرقيق والحفاظة على الاصل المعروف
والنهي عن المنكر وفي رجاله بصري واسطى وكوفيان
والحديث والعنفنة واخرجه البخاري في العتق والادب ومسلم
في الايمان والندور و ابو داود والترمذي باختلاف الفاظ بينهم
(وعن أبي بكر) نفيح بضم النون ابن الحرث بن كادة المتوفى
بالبصرة سنة اثنين وخمسين وله في البخاري اربعة عشر حديثا
(رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يقول اذا التقى المسلمان بسيفيهما) فضر ب كل واحد منهما الآخر
(فالقائل والمقتول في النار) اذا كان القتال بينهما بغير تاويل

سائق انما اذا كانا بينهما فامرهما عن اجماعا ووطن لاصلاح الدين فالصيب منهم ما له اجر وانما جمل فرجه

ابو بكر الحديث على عومه في كل مسلمين النقياس - بينهما حسم المادة (١٩٥) وقد رجح الاحنف الراوى عنه عن رأى

ابى بكر في ذلك وشهد مع على
بأق سر و به ولا يقال ان هذا
الحديث يشعر بذهب المعتزلة
القائلين بوجوب العقاب للعاصي
لان المعنى أنهم ما يستحقان وقد
يعنى عنهم - ما أو واحد منهما فلا
يدخلان النار كما قال تعالى بخزأوه
جهنم أى جزأوه تلك وليس بالازم
أن يجازى قال ابو بكر (فقلت)
ولاربعة وكريمة قلت (يا رسول
الله هذا القاتل) يستحق النار
لكونه ظالما (فقال المقتول)
وهو مظلوم (قال) صلى الله عليه
وآله وسلم (انه كان حريصا على قتل
صاحبه) مقهوما من عزم
على العصية بقلبه ووطن نفسه
عليها اثم في اعتقاده وعزمه
ولا تنافي بين هذا وبين قوله في
الحديث الآخر اذا هم عبدى
بسيئة فلم يعملها فلا تكتبوها
عليه لان المراد انه لم يوطن نفسه
عليها بل حرت بفكره من غير
استقرار وهيجال اسناد هذا
الحديث كاهم بصريون وفيه
ثلاثة من التابعين يروى بعضهم
عن بعض وهم ايوب والحسن
والاحنف واشقل على التصديت
والمنعنة والسماع وأخرجه
البحارى أيضا في الفتن ومسلم وأبو
داود والبيهقى (عن عبد الله بن
مسعود رضى الله عنه عن النبي لما
نزلت) زاد الاصيل هذه الآية
(الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم
بظلم) أى ظلم عظيم (اولئك لهم

فرجه فليتوضأ وايما امرأه ست فرجها فلتوضأ رواه أحمد) الحديث رواه الترمذى
أيضا ورواه البيهقى قال الترمذى في العلل عن البخارى وهذا عندى صحيح وفي اسناده
بقيّة بن الوليد ولكنه قال حدثني محمد بن الوليد الزبيدي حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه
عن جده والحديث صريح في عدم الفرق بين الرجل والمرأة وقد عرفت ان الفرج يتم
القبل والدبر لانه العورة كما في القاموس وقد أهمل المصنف ذكر حديث طلق بن علي في
هذا الباب ولم تجزله عادة بذلك فانه يذكر الاحاديث المتعارضة وان كان في بعضها ضعف
وقد ذكرناه في شرح حديث أول الباب وتكلمنا عليه بما فيه كفاية

• (باب الوضوء من لحوم الابل) •

(عن رجل عن سمرة أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنتوضأ من لحوم
الغنم قال ان شئت توضأ وان شئت فلا تتوضأ قال أنتوضأ من لحوم الابل قال نعم توضأ
من لحوم الابل قال أصلى في مريض الغنم قال نعم قال أصلى في مريض الابل قال لا رواه
أحمد ومسلم) الحديث روى ابن ماجه نحوه من حديث محارب بن دثار عن ابن عمر وكذلك
روى أبو داود والترمذى وهو يدل على ان الاكل من لحوم الابل من جلة نواقض الوضوء
وقد اختلف في ذلك فذهب الاكثرون الى أنه لا ينقض الوضوء قال النووي عن ذهب الى
ذلك الخلفاء الاربعة وابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وأبو الدرداء وأبو طلحة
وعامر بن زبيدة وأبو امامة وجاهرينم التابعين ومالك وأبو حنيفة والشافعى وأصحابهم
وذهب الى انتقاض الوضوء به أحمد بن حنبل وأصحق بن راهويه ويحيى بن يحيى وأبو بكر
ابن المنذر وابن خزيمة واختاره الحافظ أبو بكر البيهقى وحكى عن أصحاب الحديث مطلقا
وحكى عن جماعة من الصحابة كذا قال النووي ونسبه في البحر الى احمد قول الشافعى والى
محمد بن الحسن قال البيهقى حكى عن بعض اصحابنا عن الشافعى انه قال ان صرح الحديث
في لحوم الابل فأت به قال البيهقى قد صرح فيه حديثان حديث جابر بن سمرة وحديث البراء
قاله أحمد بن حنبل وأصحق بن راهويه واحتج القائلون بالنقض بأحاديث الباب واحتج
القائلون بعدمه بما عند الاربعة وابن حبان من حديث جابر انه كان آخر الامر ينه
صلى الله عليه وآله وسلم عدم الوضوء مما مسّت النار قال النووي في شرح مسلم ولكن هذا
الحديث عام وحديث الوضوء من لحوم الابل خاص والخاص مقدم على العام وهو مبنى
على انه ينهى العام على الخاص مطلقا كما ذهب اليه الشافعى وجماعة من أئمة الاصول وهو
الحق وامامن قال ان العام لما أخرنا صريح فيجعل حديث ترك الوضوء مما مسّت النار ناسخا
لاحاديث الوضوء من لحوم الابل ولا يتجنى عليك ان احاديث الامر بالوضوء من لحوم
الابل لم تشمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا بالتخصيص ولا بالظهور بل في حديث سمرة
قال له الرجل أنتوضأ من لحوم الابل قال نعم وفي حديث البراء أنتوضأ منها وفي حديث
نسي الفرة الا ترى أفنتوضأ من لحومها قال نعم فلا يصح تركه صلى الله عليه وآله وسلم للوضوء

الامن وهم مهتدون) اى لم يخطئوه بشر لا ذلا اعظم من الشرك وقد ورد التصريح بذلك عند المؤلف عن الاعشى واغظه قلبنا

بارسول الله أينا لم يظلم نفسه قال ليس (١٩٦) كما تقولون بل لم يلبسوا إيمانهم بظلم بشرتك لم تسموهو الى قول لقمان فذكر الآية

الآية لكن منع التبعي تصور
خلط الايمان بالشرك وحله على
عدم حصول الصفتين لهم كفر
متأخر عن ايمان متقدم أى لم
يرتدوا او المراد انهم لم يحجموا
بينهم مظاهر او باطنا الى ما ينافقوا
وهذا الوجه قال اصحاب رسول
الله (وللاصلي النبي صلى الله
عليه وآله وسلم أينا لم يظلم) مبتدا
وخبر والجملة مقول القول (فانزل
الله) ولا نبي ذرو الاصيلي عز وجل
(ان الشريك لظلم عظيم) انما حله
على العموم لان قوله لظلم نكرة
في سياق النفي لكن عمومها هنا
بحسب الظاهر قال الله تعالى ان
دخل على النكرة في سياق النفي
فما يؤكد العموم ويقويه نحو من
في قوله ما جاءني من رجل افاد
تنصيص العموم والافالعموم
مستفاد بحسب الظاهر كما فهمه
الحكاية من هذه الآية وبين لهم
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ان ظاهره غير مراد بل هو من
العام الذي أريد به الخاص والمراد
بالظلم اعلى أنواعه وهو الشرك واقفا
فهو احصر الامن والاهتداء
فمن لم يلبس ايمانه حتى ينتقيا
عن لبس من تقدمهم هم على
الامن في قوله لهم الامن اى لهم
لاغبرهم ومن تقدمهم وهم على
مستدون وفي الحديث ان
المعاصي لا تسمى شركا وان من
لم يشرك بالله شيئا فله الامن وهو
مهدوفيه أيضا ان فهم المعاصي
بل المعاصي ليس بحجة لا يقال ان المعاصي قد يذهب بها هذا الامن والاهتداء الذي حصل له لانه اجيب بأنه آمن من اجد

مما سمت النار فاحتملها لان فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص بنا ولا
ينقصه بل يكون فعله بخلاف ما أمر به أمر اخص بالامة دليل الاختصاص به وهذه
مسئلة مدونة في الاصول مشهورة وقل من يتنبه لها من المصنفين في مواطن الترجيح
واعتبارها امر لا بد منه وبه يزول الاشكال في كثير من الاحكام التي تعد من المضائق
وقد استرحنا بما لاحظتها عن التعبد في جل من المسائل التي عدها الناس من المعضلات
وسيربك في هذا الشرح من مواطن اعتبارها ما تنفع به ان شاء الله تعالى وقد اسلفنا
التنبية على ذلك فان قلت هذه القاعدة توقعك في القول بوجوب الوضوء مما سمت النار
مطلقا لان الامر بالوضوء مما سمت النار خاص بالامة كما ثبت من حديث أبي هريرة
مر فوعا عند مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي بلفظ توضعوا مما سمت النار وهو عند
مسلم من حديث عائشة مر فوعا وفي الباب عن أبي أيوب وأبي طلحة وأم حبيبة وزيد بن
نابت وغيرهم فلا يكون تركه للوضوء مما سمت النار ناسخا للامر بالوضوء منه ولا معارضا
لمثل ما ذكرت في لحوم الابل قلت ان لم يصح منه صلى الله عليه وآله وسلم الا مجرد الفعل
بعد الامر لانسبالالوضوء مما سمت النار فالنسخ عدم النسخ وتحت الوضوء هل ينال منه
واختصاص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بترك الوضوء منه وأى ضربه في القذهب
بهذا المذهب وقد قال به ابن عمر وأبو طلحة وأنس بن مالك وأبو موسى وعائشة وزيد بن
نابت وأبو هريرة وأبو غرة الهذلي وعمر بن عبد العزيز وأبو مجلز لاحق بن حميد وأبو قتادة
ويحيى بن يعمر والحسن البصري والزهرى صرح بذلك الحازمي في الناسخ والمنسوخ وقد
نسبه المهدي في البحر الى أكثر هؤلاء وكذلك النووي في شرح مسلم قال الحازمي وذهب
بعضهم الى ان المنسوخ هو ترك الوضوء مما سمت النار والناسخ الامر بالوضوء منه قال
والى هذا ذهب الزهرى وجماعة وذكرهم معسكا ويؤيد وجوب الوضوء مما سمت النار
ان حديث ترك الوضوء منه له علته ان ذكرهما الحافظ في التلخيص وحديث عائشة ما ترك
النبي صلى الله عليه وآله وسلم الوضوء مما سمت النار حتى قبض وان قال الجوزي انه
باطل فهو متايد بما كان منه صلى الله عليه وآله وسلم من الوضوء لكل صلاة حتى كان ذلك
دينا وهجيرا وان خالفه مرة أو مرتين اذا تقررت له هذا فاعلم ان الوضوء المأمور به هو
الوضوء الشرعي والحقايق الشرعية ثابتة مقدمة على غيرها ولا تمسك لمن قال ان المراد
به غسل اليدين واما لحوم الغنم فهذه الاحاديث المذكورة في الباب مخصصة له من عموم
ما سمت النار في حديث البراء الا في لا توضعوا منها وفي حديث ثدى الغرة افتنوا من
لحومها يعني الغنم قال لا وفي حديث الباب ان شئت وضأ وان شئت فلا تتوضأ وسياق
تمام الكلام على هذا في باب استحباب الوضوء مما سمت النار (وعن البراء بن عازب قال
سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الوضوء من لحوم الابل فقال توضعوا منها وسئل
عن لحوم الغنم فقال لا توضعوا منها وسئل عن الصلاة في مبارك الابل فقال لا تصلوا فيها
فانها امر الشياطين وسئل عن الصلاة في مراض الغنم فقال صلوا فيها فانهم ابرك ذروا

بل المعاصي قد يذهب بها هذا الامن والاهتداء الذي حصل له لانه اجيب بأنه آمن من اجد

التخليد في النار مهدة الى طريق الجنة اه وفيه ايضا ان درجات الظلم (١٩٧) تتفاوت كما ترجم له وان العام يطلق ويراد به

الخاص فحمل الصعابة ذلك على جميع أنواع الظلم فبين الله تعالى ان المراد نوع منه وان المفسر يقضي على الحمل وان النكرة في سياق التثنية نعم وان اللفظ يحمل على خلاف ظاهره لمصلحة دفع التعارض وفيه تأخير البيان عن وقت الخطاب وفي اسناده رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض وهم الاعشى عن ابراهيم النخعي عن علقمة بن قيس والثلاثة كوفيون فقها وهذا أحد ما قيل فيه انه اصح الاسانيد وأمن تدليس الاعشى بما وقع عند البخاري حدثنا ابراهيم وفيه التصديت بصورة الجمع والافراد والعنفنة وأخرج منه البخاري في باب أحاديث الانبياء وفي التنسيب ومسلم في الايمان والترمذي (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه قال آية المنافق أي علامته واللام للجنس وكان القياس جمع المبتدأ الذي هو آية لطابق الخبر الذي هو (ثلاث) وأجيب بان الثلاث اسم جمع ولفظه مفرد على أن التقدير آية المنافق معدودة بالثلاث وقال الحافظ الافراد على ارادة الجنس أو أن العلامة انما تحصل باجتماع الثلاث قال الاول البق بن صبيح الموفاء ولهذا ترجم بالجمع اه وتعقبه العيني فقال كيف يراد بالجنس

أحمد وأبو داود الحديث أخرجه أيضا الترمذي وابن ماجه وابن حبان وابن الجارود وابن خزيمة وقال في صحيحه لم أر خلافا بين علماء الحديث ان هذا الخبر صحيح من جهة النقل اعد الله ما قبله وذكر الترمذي الخلاف فيه على ابن أبي ابي هل هو عن البراء أو عن ذي الغرة أو عن أسيد بن حضير وصح انه عن البراء وكذا ذكر ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه قال الحافظ وقد قيل ان ذي الغرة لقب البراء بن عازب والصحيح انه غيره وان اسمه يعيش والحديث يدل على وجوب الوضوء من لحوم الابل وقد تقدم الكلام فيه وعدم وجوبه من لحوم الغنم وقد تقدم أيضا ويدل أيضا على المنع من الصلاة في مباركة الابل والاذن بهافي مرابض الغنم وسياتي الكلام على ذلك في باب المواضع المنهي عنها والمأذون فيها الصلاة ان شاء الله تعالى (وعن ذي الغرة قال عرض اعرابي لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ير رسول الله يسير فقال يا رسول الله ندرنا الصلاة ونحن في اعطان الابل افنصلي فيها فقال لا قال افنتوضأ من لحومها قال نعم قال افنصلي في مرابض الغنم قال نعم قال افنتوضأ من لحومها قال لا رواه عبد الله بن أحمد في مسند أبيه الحديث أخرجه الطبراني قال في مجمع الزوائد ورجال أحمد مرفوعة وقد عرفت ملأ ذكره الترمذي وقد صرح أحمد والبيهقي بان الذي صح في الباب حديث جابر بن سمرة وحديث البراء وهكذا قال احمد في ذكره الحافظ في التلخيص وأنكره المصنف فقال قال احمد بن راهويه صح في الباب حديثان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث جابر بن سمرة وحديث البراء اه وقد عرفت الكلام على فقه الحديث في أول الباب وذو الغرة قد عرفت انه غير البراء وان اسمه يعيش

• (باب المتطهر يشك هل أحدث) •

(عن عباد بن نعيم عن عمه قال شكى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الرجل يخجل اليه انه يجرد الشئ في الصلاة فقال لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا رواه الجماعة الا الترمذي وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال اذا وجد أحدكم في بطنه شيئا فاشك عليه أخرجه عنه شيء أم لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا رواه مسلم والترمذي) حديث أبي هريرة أيضا أخرجه أبو داود في الباب عن أبي سعيد عند أحمد والحاكم وابن حبان وفي اسناد أحمد على بن زيد بن جده عن وعن ابن عباس عند البزار والبيهقي وفي اسناده أبو أريس لكن تابعه الدررardi قوله بخجل اليه أنه يجد الشئ أي في خروج الحدث منه قوله حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا قال النووي معناه يعلم وجود أحد هما ولا يشترط السماع والشم باجماع المسلمين والحديث يدل على اطراح الشكوك العارضة لمن في الصلاة والوسوسة التي جعلها صلى الله عليه وآله وسلم من تسويل الشيطان وعدم الانتقال الا لقيام ناقل متيقن كسماع الصوت وشم الريح ومشاهدة الخارج قال النووي في شرح مسلم وهذا الحديث أصل من أصول العامة فيها منع ذلك لانها كانت في غمرة فلا يتي كالقمر والقمر وقوله انما يحصل باجتماع الثلاث يشعر بأنه اذا وجد فيه

واحد من الثلاث لا يطلق عليه منافي (١٩٨) وليس كذلك بل يطلق عليه اسم المناق غير انه اذا وجد فيه الثلاث كلها يكون

مناقفا كاملا وأجيب بانه مفرد
مضاف فيم كانه قال آياته ثلاث
(اذا حدث) في كل شيء (كذب)
أي أخبر عنه بخلاف ما هو به
قاصد للكذب (واذا وعد)
بالتحري في المستقبل (أخاف)
فلم يف وهو من عطف الخاص
على العام لان الوعد نوع من
التحدث وكان داخلا في قوله
واذا حدث ولكنه أفرد به بالذكر
معطوفا تنبيها على زيادة قبحه
ولا يرد بان الخاص اذا عطف
على العام لا يخرج من تحت
العام وحينئذ تكون الآية ثنتين
لا ثلاثا لان لازم الوعد الذي هو
الاخلاف قد يكون فعلا ولازم
التحديث هو الكذب الذي
لا يكون فعلا فهذا الاعتبار كان
الملزومان متغايرين وخلف الوعد
لا يقدح الا اذا كان العزم عليه
مقارنا للوعد اما لو كان عازما ثم
هزض له مانع أو بدله رأى فهذا
لم يوجد منه صورة النفاق وفي
حديث الطبراني ما شهد له حيث
قال اذا وعد وهو يحدث نفسه
انه يخاف ~~وقد~~ كذا قال في باقي
النص والاسناد لا بأس به وهو
عند الترمذي وأبي داود مختصرا
بلفظ اذا وعد الرجل أخاه ومن
نتبه أن يني له فلم يف فلاثم عليه
وهذا في الوعد بالتصريح اما الشر
فيستحب اختلافه وقد يجب
(و) الثالثة من الخصال (اذا
أنتم) على صيغة المجهول من
الاثنان امانة (خان) بان تصرف

الاسلام وقاعدة عظيمة من قواعد الدين وهي ان الاشياء يحكم بمقامها على أصولها حتى
يتيقن خلاف ذلك ولا يضر الشك الطارئ عليهم ان ذلك مسألة الباب التي ورد فيها
الحديث وهي ان من تيقن الطهارة وشك في الحدث حكم بيقائه على الطهارة ولا فرق بين
حصول هذا الشك في نفس الصلاة وحصوله خارج الصلاة هذا مذهبنا ومذهب جماهير
العلماء من السلف والخلف وحكى عن مالك روايتان احدهما انه يلزمه الوضوء ان كان
شك خارج الصلاة ولا يلزمه ان كان في الصلاة والثانية يلزمه بكل حال وحكي الرواية
الاولى عن الحسن البصري وهو وجه شاذ حكى عن بعض أصحابنا وليس بشي قال أصحابنا
ولا فرق في شكك بين ان يستوى الاحتمالان في وقوع الحدث وعدمه او يترجح أحدهما
ويغلب في ظنك فلا وضوء عليه بكل حال قال اما اذا تيقن الحدث وشك في الطهارة فانه
يلزمه الوضوء باجماع المسلمين قال ومن مسائل القاعدة المذكورة ان من شك في طلاق
زوجته أو في عتق عبده أو نجاسة الماء الطاهر أو طهارة النجس أو نجاسة الثوب أو
الطعام أو غيره وأنه صلى ثلاث ركعات أم أربعة أم انه ركع ومجد أم لا وأنه نوى الصوم
أو الصلاة أو الوضوء أو الاعتكاف وهو في أثناء هذه العبادات وما أشبه هذه الامثلة
فبكل هذه الشكوك لا تأثير لها والاصل عدم الحادث اه والماق غير حالة الصلاة بها
لا يصح أن ~~يكون~~ بالقياس لان الخروج حالة الصلاة لا يجوز لما يطرئ من الشكوك
بخلاف غيرها فاستفادته من حديث أبي هريرة لم يدم ذكر الصلاة فيه واما ذكر المسجد
فوصف طردى لا يقتضي التقييد ولهذا قال المصنف عقب سياقه وهذا اللفظ عام في
حال الصلاة وغيرها اه على ان التقييد بالصلاة في حديث عباد بن تميم انما وقع في سؤال
السائل وفي جعله مقيدا للجواب خلاف في الاصول مشهور

باب ايجاب الوضوء للصلاة والطواف ومن المصنف

(عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة
من غلول رواء الجماعة الا البضاري) الحديث أخرجه الطبراني أيضا وفي الباب عن اسامة
ابن عمير والد أبي المليح وأبي هريرة وأنس وأبي بكر الصديق والزبير بن العوام وأبي سعيد
الخدرى وغيرهم قال الحافظ وقد اوضحت طرقه والفاظه في الكلام على أوائل
الترمذي قوله لا يقبل الله قد قدمنا الكلام عليه في باب الوضوء بالخارج من السبيل
قوله ولا صدقة من غلول الغلول بضم الغين المجهمة هو الخيانة وامس له السرقه من مال
الغنية قبل القسمة قال النووي في شرح مسلم وقد أجمعت الامة على أن الطهارة شرط
في صحة الصلاة قال القاضي عياض واختلفوا متى فرضت الطهارة للصلاة فذهب ابن
الجهم الى أن الوضوء كان في أول الاسلام سنة ثم نزل قرصه في آية التيمم وقال الجمهور
كان قبل ذلك فرضا وقد استوفى الكلام على ذلك الحافظ في أول كتاب الوضوء في الفتح
واختلفوا هل الوضوء فرض على ~~كل~~ قائم الى الصلاة أم على الحدث خاصة فذهب

فيما على خلاف الشروع ووجه الاقبح ما روى على هذه الثلاث أنها منبهة على ما عداها اذا صل هل البينة فيحصر ذا هو بن

في ثلاث القول والفعل والنية فنبه على فساد القول بالكذب وعلى فساد (٢٩٩) القول بالحيانة وعلى فساد النية بالخلف

وحينئذ لا يعارض هذا الحديث بما وقع في حديث آخر أربع من كن فيه وفيه اذا عاهد غدر اذ هو معنى قوله اذا ائتمن خان لان الغدر خيانة وهذه الثلاث خصال تفارق لاتفاق فهو على سبيل المجاز أو المراد اتفاق العمل لاتفاق الكفر وارتضاه القرطبي أو المراد من اتصف بها وكأنت له دينا وعادة ويدل عليه التفسير باذا المقيدة لتكرار الفعل أو هو محمول على من غابت عليه هذه الخصال وتماون بها واستخف بأمرها فان من كان كذلك كان فاسدا الاعتقاد غالبا أو المراد الانذار والتحذير عن ارتكاب هذه الخصال وان الظاهر غير مراد وارتضاه الخطابي أو الحديث وارد في رجل معين وكان منافقا ولم يصرح به صلى الله عليه وآله وسلم على عادته الشريفة في كونه لا يواجههم بصريح القول بل يشير إشارة كقوله ما بال أقوام يفقهوا المراد المنافقون الذين كانوا في الزمن النبوي وهذه الاجوبة كلها مبنيّة على ان اللام في المنافق للجنس ومنهم من ادعى انها العهد قال الحافظ وأحسن الاجوبة ما ارتضاه القرطبي ورجال اسناد هذا الحديث كلهم مدينون الا بالربيع وفيهم تابعي عن تابعي وفيه

ذا همون من السلف الى ان الوضوء لكل صلاة فرض بدليل قوله اذا قمتم الى الصلاة الا فتؤذّب قوم الى ان ذلك قد كنتم تسخروا قيل الامر به على الندب وقيل لا بل لم يشترع الا لمن يحدث ولكن تجدده لكل صلاة مستحب قال النووي ما يكافئ عن القاضي وعلى هذا أبجع أهل الفتوى بعد ذلك ولم يبق بينهم خلافا في الاية عندهم اذا قمتم محدثين وهكذا انسبه الحافظ في الفتح الى الاكثر ويدل على ذلك ما أخرجه أحمد وأبو داود عن عبد الله بن حنظلة الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة طاهرا كان أو غير طاهر فلما شق عليه وضع عنه الوضوء الا من حدث ولمسلم من حديث بريدة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يتوضأ عند كل صلاة فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد فقال له عمر انك فمات شيئا لم تكن تفعله فقال عبد الله بن مسعود أي لبيان الجواز واستدل الدارمي في مسنده على ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا وضوء الا من حدث فالحق استحباب الوضوء عند القيام الى الصلاة وما شكك به صاحب المنار في ذلك غير نير فان الاحاديث مصرحة بوقوع الوضوء منه صلى الله عليه وآله وسلم لكل صلاة الى وقت الترخيص وهو أعم من أن يكون لحديث واخبره والاية ذات على هذا وليس فيها التقييد بمجال الحدث وحديث لولان اشق على أمي لا مرهم عند كل صلاة بوضوء ومع كل وضوء يسوال عند أحمد من حديث أبي هريرة مر فوعا من أعظم الأدلة على المطلوب وسبب ذكر المصنف هذا الحديث في باب فضل الوضوء لكل صلاة وقد أخرج الجماعة الاسلاميان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتوضأ عند كل صلاة زاد الترمذي طاهرا وغير طاهرا وفي حديث عدم التوضؤ من لحوم الغنم دليل على تجديد الوضوء على الوضوء لانه حكم صلى الله عليه وآله وسلم بان كل لحومها غير ناقض ثم قال للسائل من الوضوء ان شئت وقد وردت الاحاديث الصحيحة في فضل الوضوء كحديث ما منكم من أحد يتوضأ فيمسح الوضوء ثم يقول أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمد عبده ورسوله الا قصحت له ابواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء أخرجه مسلم وأهل السنن من حديث عقبة بن عامر وحديث انها تخرج خطايا مع الماء أو مع آخر قطر الماء عند مسلم ومالك والترمذي من حديث أبي هريرة وحديث من توضأ نحو وضوئي هذا غفر له ما تقدم من ذنبه وكانت صلاته ومشييه الى المسجد نافله أخرجه الشيخان من حديث عثمان وحديث اذا توضأت اغتسلت من خطاياك كيوم ولدتك امك عند مسلم والنسائي من حديث أبي أمامة وغير ذلك كثير فهل يجعل بطالب الحق الراغب في الاجر ان يدع هذه الأدلة التي لا يتعجب أنوارها على غير أمك والمثوبات التي لا يرغب عنها الا باله ويتركها بأذيال تشكيك منها وشبهة مهدومة هي مخافة الوقوع بتجديد الوضوء لكل صلاة من غير حدث في الوعيد الذي ورد في حديث فن زاد فسادا ساءت به دى وظلم بعد أن يتكاثر الأدلة على أن الوضوء لكل صلاة عزية وان الاكتفاء بوضوء واحد لصلوات متعددة الحديث والعننة وأخرجه البخاري أيضا في الوصايا والشهادات والادب ومسلم في الايمان والترمذي والنسائي

(من عبد الله بن عمرو) بن العاص (٢٠٠) (رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أربع) أي أربع خصال

أو خصال أربع (من كن فيه كان منافقا خالصا) أي في هذه الخصال فقط لا في غيرها أو شديد الشبه بالنافقين ووصفه بالخلوص يؤيد قول من قال ان المراد بالنفاق العملي لا الايماني أو النفاق العسري لا الشرعي لان الخلوص بهذين المعنيين لا يستلزم الكفر الملقى في الدرك الاسفل من النار (ومن كانت فيه خصلة منهن كانت وللاصملي في نسخة كان فيه خصلة من النفاق حتى يدعيها) أي يتركها (إذا اتقن) شيئا (خان) فيه (وإذا حدث كذب) في كل ما حدث به (وإذا عاهد عهدا) (غدر) أي ترك الوفاء بما عاهد عليه (وإذا خاصم فجر) في خصومته أي مال عن الحق وقال الباطل وقد تحصل من الحديثين خمس خصال الثلاثة السابقة في الاول والغدر في المعاهدة والفجور في الخصومة فهي متغايرة باعتبار تغير الارصاف واللوازم ووجه الحصر فيها أن اظهار خلاف ما في الباطن اما في المساليات وهو ما إذا اتقن واما في غيرها وهو ما في حالة الكدورة فهو ذا خاصم واما في حالة الصفاء فهو امام مؤكد بالبين فهو اذا عاهد أو لاف فهو امانة النظر الى المستقبل فهو اذا وعد واما النظر الى الحال فهو اذا حدث

رخصة بل ذهب قوم الى الوجوب عند القيام للصلاة كما اسلفنا دع عنك هذا كله هذا ابن عمر يروى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من تواضع لي طهر كتب الله له به عشر حسنات أخرجه الترمذي وأبو داود فهل أنص على المطلوب من هذا وهل يبقى بعد هذا التصريح ارباب (وعن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب الى أهل اليمن كتابا وكان فيه لا يمس القرآن الا طاهر رواء الاثرم والدارقطني وهو لما كتب في الموطأ من سلا عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر بن حزم أن لا يمس القرآن الا طاهر وقال الاثرم واحتج أبو عبد الله في احمد بحديث ابن عمر ولا يمس المصحف الا على طهارة الحديث أخرجه الحماكم في المستدرک والبيهقي في الخلافيات والطبراني في اسناده سويد بن أبي حاتم وهو ضعيف وذكر الطبراني في الاوسط انه تفرد به وحسن الحارمي اسناده وقد ضعف النووي وابن كثير في ارشاده وابن حزم حديث حكيم بن حزام وحديث عمرو بن حزم جميعا وفي الباب عن ابن عمر عند الدارقطني والطبراني قال الحافظ واسناده لا بأس به لكن فيه سليمان الأشدق وهو مختلف فيه رواء عن سالم عن أبيه ابن عمر قال الحافظ ذكر الاثرم ان احمد احتج به وفي الباب أيضا عن عثمان بن أبي العاص عند الطبراني وابن أبي داود في المصاحف وفي اسناده انقطاع وفي رواية الطبراني من لا يعرف وعن ثوبان أو رده علي بن عبد العزيز في منتخب مسنده وفي اسناده حصيب بن محمد وهو متروك وروى الدارقطني في قصة اسلام عمر أن اخته قالت له قبل أن يسلم انه رجس ولا يمس الا المطهرون قال الحافظ وفي اسناده مقال وفيه عن سلمان موقوفا أخرجه الدارقطني والحماكم وكتاب عمرو بن حزم تلقاه الناس بالقبول قال ابن عبد البر انه أشبه المتواتر لتلقي الناس له بالقبول وقال يعقوب بن سفيان لا أعلم كتابا أصح من هذا الكتاب فان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين يرجعون اليه ويدعون رأيهم وقال الحماكم قد شهد عمر بن عبد العزيز والزهرى لهذا الكتاب بالصحة والحديث يدل على انه لا يجوز من المصحف الا ما كان طاهرا ولكن الطاهر يطلق بالاستئثار على المؤمن والطاهر من الحدث الا كبر والا صغر ومن ليس على بدنه نجاسة ويدل لاطلاقه على الاول قول الله تعالى انما المشركون نجس وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يهريرة المؤمن لا ينجس وعلى الثاني وان كنتم جنبا فاطهروا وعلى الثالث قوله صلى الله عليه وآله وسلم في المسح على الخفين دعهم ما قال في أدخاها طاهرتين وعلى الرابع الاجماع على أن الشيء الذي ليس عليه نجاسة حسية ولا حكمية يسمى طاهرا وقد ورد اطلاق ذلك في كثير من أجازل المشتركة على جميع معانيه جملة عليها هذا والمسئلة مدونة في الاصول وفيها مذاهب والذي يترجح أن المشترك تركه في اقله حمل به حتى يبين وقد وقع الاجماع على انه لا يجوز للمحدث حدثا كبيرا أن يمس المصحف وخالف في ذلك داود واستعمل المانعون

في المضمومة داخل تحت الكذب في الحديث ورجال هذا الحديث كلهم (٢٠١) كوفيون الا اعمام على أنه قد دخل

الكوفة أيضا وفيه ثلاثة من التابعين يروى بعضهم عن بعض والتحديث والمنعنة وأخرجه البخاري أيضا في الجزية ومسلم في الايمان وأصحاب السنن (عن أبي هريرة رضي الله عنه) أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يقدم ليلة القدر للطاعة (إيمانا) أي تصديقا بأنه حق وطاعة (واحتسابا) لوجهه تعالى لا لالرياء ونحوه أي مؤثرا بحسبها (غفر له ما تقدم من ذنبه) أي غير الحقوق الأدمية لان الاجماع قائم على انها لا تسقط الا برضاهم وفيه الدلالة على جعل الاعمال ايمانا لانه جعل القيام ايمانا وجعله غفر له جواب الشرط وقد وقع ماضيا وفعل الشرط مضارع وفي ذلك نزاع بين النحاة والاكثر على المنع وفي رواية يغفر له في غير بين الشرط والجزاء قال في الفتح كظهرانه من تصرف الرواة فلا يستدل به لاقول بجواز التغاير في الشرط والجزاء ومن لطائف اسناد هذا الحديث ما قيل ان أصح أسانيد أبي هريرة أبو الزناد عن الأعرج عنه وأخرجه البخاري أيضا في الصيام مطولا وكذا أبو داود والترمذي والنسائي (وعنه) رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال

للجنب بقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون وهو لا يتم الا بعد جعل الضهير واجعا الى القرآن والظاهر رجوعه الى الكتاب وهو اللوح المحفوظ لانه الاقرب والمطهرون الملائكة ولو سلم عدم الظهور فلا أقل من الاحتمال فيمنع العمل بأحد الأمرين ويتوجه الرجوع الى البراءة الأصلية ولو سلم رجوعه الى القرآن على التعمين لكانت دلالة على المطلوب وهو منع الجنب من مسه غير مسلمة لان المطهر من ليس بنجس والمؤمن ليس بنجس دائما لحديث المؤمن لا ينجس وهو متفق عليه فلا يصح حمل المطهر على من ليس بجنب أو حائض أو محدث أو متنجس بنجاسة عينية بل يتعين حمله على من ليس بمشرك كما في قوله تعالى انما المشركون نجس لهذا الحديث والحديث النهي عن السفر بالقرآن الى أرض العدو ولو سلم صدق اسم الطاهر على من ليس بمحدث حدثا كبيرا أو أصغرا فقد عرفت ان الراجح كون المشترك مجعلا في معانيه فلا يعين حتى يبين وقد دل الدليل ههنا ان المراد به غيره لحديث المؤمن لا ينجس ولو سلم عدم وجود دليل يمنع من ارادته اسكان تعينه لمحل النزاع ترجيحيا بالمرجح وتعيينه لجمعية الاستعمال للمشارك في جميع معانيه وفيه الخلاف ولو سلم رجحان القول بجواز الاستعمال للمشارك في جميع معانيه لما صح لوجود المانع وهو حديث المؤمن لا ينجس واستدلوا أيضا بحديث الباب وأجيب بأنه غير صالح للاحتجاج لانه من صهيقة غير مسموعة وفي رجال اسناده خلاف شديد ولو سلم صلاحيته للاحتجاج لعاد البحث السابق في لفظ طاهر وقد عرفت قال السيد العلامة محمد بن ابراهيم الوزير ان اطلاق اسم النجس على المؤمن الذي ليس بطاهر من الجنابة أو الحيض أو الحدث الأصغر لا يصح لاحقية ولا مجازا ولا لغة صرح بذلك في جواب سؤال ورد عليه فان ثبت هذا فالمؤمن طاهر دائما فلا يتناولها الحديث سواء كان جنبا أو حائضا أو محدثا أو على بدنه نجاسة فان قلت اذا تم ما تريد من حمل الطاهر على من ليس بمشرك فما جوابك فيما ثبت في المتفق عليه من حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وآله وسلم كتب الى هرقل عظيم الروم أسلم تسلم وأسلم يؤتلك الله أجرك مرتين فان توليت فان عليك انم الا رئيسين وبأهل الكتاب تعالى الى كلمة الى قوله مسلمون مع كونهم جامعين بين نجاستي الشرك والاجتناب ووقوع اللبس منهم له معلوم قلت اجعله خاصا بمثل الآية والايتمين فانه يجوز تركين المشركين من مس ذلك المقدار لمصلحة كدعائه الى الاسلام ويمكن أن يجاب عن ذلك بأنه قد صار باخلاقه بغيره لا يحرم اسمه ككتب التنسيب فلا يخص به الآية والحديث اذا تقررت ذلك هذا عرفت عدم انتهاض الدليل على منع من عاد المشرك وقد عرفت الخلاف في الجنب وأما المحدث حدثا أصغرا فذهب ابن عباس والشعبي والضحاك وزيد بن علي والمؤيد بالله والهادوية وقاضي القضاة وداود الى انه يجوز له مس المصحف وقال القاسم وأكثر الفقهاء والامام ي لا يجوزوا استدلالا بما سلف وقد سلف ما فيه (وعن طاوس عن رجل قد أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن النبي

بشكلت لكن اطباق الرواية على خلافه (٢٠٢) مع اتحاد المخرج كاف في تحطيه انتهى والتذب من نذب فلان الكذا

صلى الله عليه وسلم قال انما الطواف بالبيت صلاة فاذا طمتم فاقولوا الكلام رواه أحمد والنسائي الحديث أخرجه أيضا الترمذي والحاكم والدارقطني من حديث ابن عباس وصححه ابن السكن وابن خزيمة وابن حبان وقال الترمذي روى مرفوعا وموقوفا ولا يعرف مرفوعا الا من حديث عطاء ومدار على عطاء بن السائب عن طاوس عن ابن عباس واختلف على عطاء في رفعه ووقفه ورجح الموقوف النسائي والبيهقي وابن الصلاح والمنذري والنووي وزاد ان رواية الرفع ضعيفة قال الحافظ وفي اطلاق ذلك نظر فان عطاء بن السائب صدوق واذا روى عنه الحديث مرفوعا نارة وموقوفا نارة فالحكم عندهؤلاء الجماعة للرفع والنووي عن يعقوب ذلك ويكثر منه ولا يلتفت الى تعليل الحديث به اذا كان الرفع ثقة وقد أخرج الحديث الحاكم من رواية سفيان عن عطاء وهو ممن مع منه قبل الاختلاط بالاتفاق ولكنه موقوف من طريقه وقد أطال الكلام في التلخيص فليرجع اليه والحديث يدل على انه ينبغي أن يكون الطواف على طهارة كطهارة الصلاة وفيه خلاف محله كتاب الحج

(أبواب ما يستحب الوضوء لاجله)

(باب استحباب الوضوء مما سمت النار والرخصة في تركه)

(عن ابراهيم بن عبد الله بن قارظ انه وجد أبا هريرة يتوضأ على المسجد فقال انما أتوضأ من أثوار أقطأ كل ما لا يسمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يتوضأ مما سمت النار وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال توضأ مما سمت النار وعن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثله رواه أحمد ومسلم والنسائي قوله من أثوار أقطأ الاثوار جمع ثور وهي القطعة من الاقط وهي بالنساء المثلثة والاقط لبن جامد مستحجر وهي مما سمت النار قوله يتوضأ على المسجد استدل به على جواز الوضوء في المسجد وقد نقل ابن المنذر اجماع العلماء على جوازه ما لم يؤذبه أحد والا حديث يدل على وجوب الوضوء مما سمت النار وقد اختلف الناس في ذلك فذهب جماعة من الصحابة منهم الخلفاء الاربعة وعبد الله بن مسعود وأبو الدرداء وابن عباس وعبد الله بن عمر وأنس بن مالك وجابر بن سمرة وزيد بن ثابت وأبو موسى الأشعري وأبو هريرة وأبي بن كعب وأبو طلحة وعامر بن ربيعة وأبو امامة والمغيرة بن شعبة وجابر ابن عبد الله وعائشة وجاهل التابعين وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي وابن المبارك وأحمد واليه في رايه وبجي بن يحيى وأبي ثور وأبي خزيمة وسفيان الثوري وأهل الجواز وأهل الكوفة الى انه لا ينتقض الوضوء باكل مما سمت النار وذهب طائفة الى وجوب الوضوء الشرعي مما سمت النار وقد ذكرناهم في باب الوضوء من لحوم الانبل استدل الاثولون بالاحاديث التي سيأتي ذكرها في هذا الباب واستدل الآخرون بالاحاديث التي فيها الامر بالوضوء مما سمت النار وقد ذكر المصنف بعضها

فاتذب أي أجاب اليه وفي القاموس ونذبه الى الأمر دعاه وحسنه أو معناه تكفل بكارواه المؤلف في أو اخر الجهاد أو سارع بشوابه وحسن جزائه ولا يصلي وكريمة عز وجل (ان خرج في سبيله) حال كونه (لا يخرج في الايمان) وفي رواية الا الايمان وعند الاسماعيلي كسلم الا ايمانا (بي وتصديق برسلي) الاستثناء مفرغ وانما عدل عن به الذي هو الاصل الى بي للالتفات من الغيبة الى التكلم وقول ابن مالك في التوضيح كان الالتي ايمان به ولكن التقدير قائلا لا يخرج به الا ايمان بي ولا يخرج به مقول القول لان صاحب الحال على هذا التقدير هو الله رده ابن المرحل فقال أساء في قوله كان الالتي وانما هو من باب الالتفات ولا حاجة الى تقدير حال لان حذف الحال لا يجوز وقال الزركشي الالتي أن يقال عدل عن ضمير الغيبة الى الحضور يعني ان الالتفات يوهم الجممية فلا يطلق في كلام الله وهذا خلاف ما طبق عليه علماء البيان (أن أرجعه) أي يرجعه الى بداهه (بما نال من أجر) أي بالذي أصابه من النبل وهو العطاء من أجر فقط ان لم يغفوا وعبر بالماضي موضع المضارع في نال تحقق وعده تعالى (أو) أجمع (غنية) ان غفرا أي ان يغفوا

هنا (أو) أي يدخل الجنة عند دخول المقيمين

بالاحساب ولا مؤاخذه بذنوب اذ تكفرها الشهادة أو عند موته لقوله احياء (٢٠٣) عند ربهم يرزقون (ولولان أشق) أي

لولا المشقة (على أمي ما قعدت

خلف) أي بعد (سيرة) بل

كنت أخرج معها بنفسى لعظم

أجرها ولولا امتناعية والمعنى

امتنع عدم القعود وهو القيام

لوجود المشقة بسبب المشقة

صعوبة تخلفهم بعده ولا قدرة

لهم على المسير معه لضيق

حالهم قال ذلك صلى الله عليه

وآله وسلم شفقة على أمته جزاء

الله عنا أفضل الجزاء (ولوددت

أي والله أحييت (أنى أقتل

في سبيل الله ثم أحييت أقتل ثم

أحييت أقتل) بضم الهمزة

في كل من أحيى وأقتل وهي

خمس ألفاظ وختم بقوله ثم

أقتل والقرار انما هو على حالة

الحياة لان المراد الشهادة ختم

الحال عليها أو الأحياء للجزاء من

المعلوم فلا حاجة الى ودادته لانه

ضروري الوقوع وتم لتراخي

في الرتبة أحسن من جعلها على

تراخي الزمان لان التقني حصول

مرتبة بعد مرتبة الى الانتهاء

الى الفردوس الاعلى ولا يقال

ان تمنيه صلى الله عليه وآله

وسلم أن يقتل تقى وقوع

زيادة الكفر لغيره وهو ممنوع

لاقواعد لان مراده صلى الله

عليه وآله وسلم حصول ثواب

الشهادة لا تمنى المصيبة للقاتل

وفي الحديث استحباب طلب

القتل في حبيب الله وفضل

الجهاد ورجاله ما بين بصرى

وكوني خال عن العنينة وإيس فيه إلا الحديث والسمع وأخرجه البخاري أيضا في الجهاد وكذا مسلم والنسائي (وعنه)

هنا وأجاب الأولون عن ذلك بجوابين الأول انه منسوخ بحديث جابر الآتي الثاني ان المراد بالوضوء غسل القم والكفين قال النووي ثم ان هذا الخلاف الذي حكيناه كان في الصدر الأول ثم أجمع العلماء بعد ذلك انه لا يجب الوضوء من أكل مامسته النار ولا يصفوا ان الجواب الأول انما يتبع بعد تسليم ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم يعارض القول الخاص بنا وينسخه والمتقرر في الاصول خلافه وقد نبهناك على ذلك في باب الوضوء من لحوم الابل وأما الجواب الثاني فقد قرر ان الحقائق الشرعية مقدمة على غيرها وحقبة الوضوء الشرعية هي غسل جميع الاعضاء التي تغسل للوضوء فلا يخالف هذه الحقيقة الدليل وأما دعوى الاجماع فهي من الدعاوى التي لا يهاطأ بالحق ولا يحول بينه وبين مراده منه نعم الاحاديث الواردة في ترك التوضي من لحوم الغنم مخصوصة بالعموم الامر بالوضوء مما مست النار وما عد الحوم الغنم داخل تحت ذلك

العموم (وعن ميمونة قالت أكل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كفت شاة ثم قام فصلى

ولم يتوضأ وعن عمرو بن أمية الضمري قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجتمعن

كفت شاة فأكل منها فدعى الى الصلاة فقام وطرح السكين وصلى ولم يتوضأ متفق

عليهما) قوله يجتمعن كفت شاة قال النووي فيه جواز قطع اللحم بالسكين وذلك قد ندعو

الحاجة اليه لصلابة اللحم أو كبر القطعة قالوا ويكره من غير حاجة قوله فدعى الى

الصلاة في هذا دليل على استحباب استدعاء الأئمة الى الصلاة اذا حضروا وقتها والحديث

يدل على عدم وجوب الوضوء مما مسته النار وقد عرفت الخلاف والكلام فيه فلا نعيده

(وعن جابر قال أكلت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومع أبي بكر وعمر خبزاً ولحماً فصلوا

ولم يتوضأ ورواه أحمد وعن جابر قال كان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم ترك الوضوء مما مسته النار ورواه أبو داود والنسائي الحديث الأول أخرجه ابن

أبي شيبة والضياء في المختارة والحديث الآخر أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان وقال

أبو داود وهذا اختصار من حديث قربت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم خبزاً ولحماً فأكله

ثم دعا بالوضوء فتوضأ قبل الظهر ثم دعا بفضل طعامه فأكل ثم قام الى الصلاة ولم يتوضأ

وقال ابن أبي حاتم في المعلى عن أبيه نحوه وزاد ويحك أن يكون شعيب بن أبي حمزة

حدث به من حفظه فوهم فيه وقال ابن حبان نحو ما قاله أبو داود وله غيره قال

الشافعي في سنن حرمه لم يسمع ابن المنكدر هذا الحديث من جابر انما سمعه من عبد الله

ابن محمد بن عقيل وقال البخاري في الاوسط حدثنا علي بن المديني قال قلت لسفيان ان

أبا علقمة الأفروي روى عن ابن المنكدر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكل

لحماً ولم يتوضأ فقال احسبني سمعت ابن المنكدر قال أخبرني من سمع جابر قال الحافظ

ويشهد لاصل الحديث ما أخرجه البخاري في الصحيح عن سعيد بن الحرث قلت لجابر

الوضوء مما مست النار قال لا والحديث شاهد من حديث محمد بن مسلمة أخرجه الطبراني

وكوفي خال عن العنينة وإيس فيه إلا الحديث والسمع وأخرجه البخاري أيضا في الجهاد وكذا مسلم والنسائي (وعنه)

أى عن أبي هريرة (رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه) ٢٠٤ وآله (وسلم قال من قام) بالطاعة صلاة التراويح

في الاوسط ولقظه كل آخر أمره لحاشم صلى ولم يتوضأ وقال النووي في شرح مسلم حديث جابر حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي وغيرهما من أهل السنن بأسانيدهم الصحيحة والحديث يدل على عدم وجوب الوضوء مما سته النار وقد تقدم الكلام على ذلك قال المصنف رحمه الله وهذه النصوص اعانتني في الإيجاب لا الاستحباب ولهذا قال للذي -أله اتوضأ من لحوم الغنم قال ان شئت فتوضأ وان شئت فلا تتوضأ ولولا ان الوضوء من ذلك مستحب لما أذن فيه لانه امراف وتضييع للماء بغير فائدة انتهى

• (باب فضل الوضوء لكل صلاة) •

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو ان أشق على أمتي لأمرتهم عند كل صلاة بوضوء ومع كل وضوء بالدعاء وأحد بأسناد صحيح) الحديث أخرجه نحوه النسائي وابن خزيمة والبخاري تعليقا من حديثه وروى نحوه ابن حبان في صحيحه من حديث عائشة وهو يدل على عدم وجوب الوضوء عند القيام الى الصلاة وهو مذهب الاكثر بل حكى النووي عن القاضي عياض انه أجمع عليه أهل الفتوى ولم يبق بينهم خلاف وقد قدمنا الكلام على ذلك في باب إيجاب الوضوء للصلاة والطواف ومس المصحف (وعن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ عند كل صلاة

قبل له فانتم كيف تصنعون قال كنا صلى الصلوات بوضوء واحد ما لم يحدث رواه الجماعة الامسلا) قوله عند كل صلاة قال الحافظ أى مفرضة زاد الترمذى من طريق حميد عن أنس طاهرا أو غير طاهرا وظاهرا ان تلك كانت عادته قال الطحاوى يحتمل ان ذلك كان واجبا عليه خاصة ثم نسخ يوم الفتح بحديث بريرة يعنى الذى أخرجه مسلم انه صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد قال ويحتمل انه كان يفعله استحبابا ثم خشي أن يظن وجوبه فتركه لبيان الجواز قال الحافظ وهذا أقرب وعلى تقدير الاول فالنسخ كان قبل الفتح بدليل حديث سويد بن النعمان فانه كان في خيبر وهى قبل الفتح بزمان قوله كيف كنتم تصنعون القائل عمرو بن عامر والمراد العناية ولا بن ما جبه وكان صلى الصلوات كلها بوضوء واحد والحديث يدل على استحباب الوضوء لكل صلاة وعدم وجوبه (وعن

عبد الله بن حنظلة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أمر بالوضوء لكل صلاة طاهرا كان أو غير طاهر فاستثنى ذلك عليه أمر بالسوا عند كل صلاة ووضع عنه الوضوء الامن حدث وكان عبد الله بن عمر يرى ان به قوة على ذلك كان يفعله حتى مات رواه أحمد وأبو داود وروى أبو داود والترمذى بأسناد ضعيف عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من توضأ على طهر كتب الله له به عشر حسنات) اما الرواية الاولى عن عبد الله بن حنظلة ففي اسنادها محمد بن اسحق وقد عمن وفي الاحتجاج به خلاف وأما الرواية الثانية عن ابن عمر ففي اسنادها الأفریقی عن أبي غطفان ولهذا قال المصنف بأسناد

أوغبرها من الطاعات في ليالي (رمضان) حال كون قيامه (إيمانا) أى مؤمنا بالله مصداقا به (و) حال كونه (احتسابا) أى محسبا والمعنى مصداقا ومريدا به وجهه الله تعالى بخلوص نية (عقبر له ما تقدم من ذنبه) من الصغائر وفي فضل الله وسعة كرمه ما يؤذن بغفران الكبار أيضا وهو ظاهر السياق لكنهم اختلفوا على التخصيص بالصغائر كتنظيره من اطلاق الغفران في أحاديث لما وقع من التقييد في بعضها بما اجتنب الكبار وهى لا تسقط الا بالتوبة أو الحوادث دل بعض الأحاديث على سقوطها بغير توبة كما حققناه في غير هذا الموضع وأجيب عن استشكل مجي الغفران في قيام رمضان وفي صومه وليس له القدر وكثارة صوم يوم عرفة سنتين وعاشوراء سنة وما بين الرمضانين الى غير ذلك مما ورد به الحديث فانها اذا كثرت بواحد فما الذى يكفره الا سحر بان كلا يكفر الصغائر فاذا لم توجد بان كفرها واحد مما ذكرنا وغفرت بالتوبة أو لم تفعل للتوفيق المنعم به رفع له عمله ذلك درجات وكتب له به حسنات أو خفف عنه بعض الكبار كما ذهب اليه بعضهم وفضل الله واسع ورواه هذا الحديث ككلامهم أئمة أجلاء مديون وفيه التعديت ببعضه الافراد والجمع والغفنة وأخرجه البخاري في الصيام أيضا ومسلم

وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والموطا وغيرهم (وعنه) أي (٢٠٥) عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم من صام رمضان) كما عند
القدرة عليه أو بعضه عند غيره
ونية الصوم لولا المانع حال
كون صيامه (إيمانا) حال
كونه (احتسابا) أي مؤمنا
محتسبا بأن يكون مصداقه

راغبنا في ثوابه طيب النفس
به غير مستعجل لصيامه ولا
مستطيل لإيامه (مغفلة ما تقدم
من ذنبه) الصغار تخصصا للعام
بدليل آخر كما سبق وأتى باحتسابا
بعد إيمانا مع أن كلا منهما يلزم
الاستحالة وكيد (وعنه)
أي عن أبي هريرة (أي يرضى
الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم) أنه (قال إن
الدين) أي الإسلام (يسر) أي
ذو يسر قال العيني وذلك لأن
الالتزام بين الموضوع والمحمول
شرط وفي مثل هذا لا يكون
الابتناء بل هو اليسر نفسه
كقول بعضهم في النبي صلى الله
عليه وآله وسلم أنه عن الرحمة
مستدل بآية قوله تعالى وما أرسلناك
إلا رحمة للعالمين كأنه لكثرة
الرحمة المودعة فيه صار نفسه
والتأكيده بأن فيه رد على
منكري يسر هذا الدين فاما أن
يكون الخطاب منكر أو على
تقدير تنزيه منزلته أو على
تقدير المنكرين غير الخطابين
أو لكون القصة مما يهتم بها
قال الحافظ مبي الدين يسيرا

ضعيف وهذا قال الترمذي في سننه والحديث الأول فيه دليل على عدم وجوب
الوضوء لكل صلاة وعلى استحبابه لكل صلاة مع الطهارة وقد تقدم الكلام عليه قوله
عشر حسنات قال ابن رسلان يشبه أن يكون المراد كتب الله له به عشرة وضوءات فإن
أقل ما وعد به من الأضعاف الحسنة بعشر أمثاله أو قد وعد بالواحدة سبع مائة ووعد
ثوابا بغير حساب

(باب استحباب الطهارة لذكر الله عز وجل والرخصة في تركه)

(عن المهاجر بن قنفذ أنه سلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يتوضأ فلم يرد عليه
حتى فرغ من وضوئه فرد عليه وقال أنه لم ينعني أن أرد عليك إلا أني كرهت أن أذكر الله
الأعلى طهارة رواه أحمد وابن ماجه بنحوه) الحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي
وهو يدل على كراهة ذلك للحديث حديثا أصغر وأفظ أي داود وهو يؤول ويعارضه
ما سبق من حديث علي وعائشة فإن في حديث علي لا يحجزه من القرآن شيء ليس الجنابة
فإذا كان الحديث الأصغر لا يمنع من قراءة القرآن وهو أفضل الذكر كان جواز ما عداه
من الأذكار بطريق الأولى وكذلك حديث عائشة فإن قولها كان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم يذكر الله على كل أحيائه مشعر بوقوع ذلك منه حال الحدث الأصغر لأنه من
جملة الاحيان المذكورة فيمكن الجمع بأن هذا الحديث خاص فيخص به ذلك العموم
ويمكن حمل الكراهة على كراهة التنزيه ومثله الحديث الذي بعده ويمكن أن يقال إن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم امتازك الجواب لأنه لم يخش فوت من سلم عليه فيكون دليلا
على جواز التراخي مع عدم خشية الفوت لمن كان مشتغلا بالوضوء ولا يمكن التعليل
بكرهته لذكر الله في تلك الحال يدل على أن الحديث سبب الكراهة من غير نظر إلى غيره

(وعن أبي جهيم بن الحرث قال أقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نحو برجل فلقبه رجل
فسلم عليه فلم يرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى أقبل على الجدار فمسح بوجهه وبيده ثم
رد عليه السلام متفق عليه ومن الرخصة في ذلك حديث عبد الله بن سلمة عن علي وحديث
ابن عباس قال بت عند خالتي ميمونة وسعد كرها) قوله بترجل يجيم وميم مفتوحتين
وفي رواية النسائي بتر الجمل بالالف واللام وهو موضع بقرب المدينة قوله حتى أقبل
على الجدار فمسح بوجهه هو محمول على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان عادما للما حال
التييم فإن التيمم مع وجود الماء لا يجوز للقادرين على استعماله قال النووي ولا فرق
بين أن يضيق وقت الصلاة وبين أن يتسع ولا فرق أيضا بين صلاة الجنابة والعبادة إذا خاف
فوتها وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور وقال أبو حنيفة يجوز أن يتيمم مع وجود الماء
لصلاة الجنابة والعبادة إذا خاف فوتها انتهى وهو أيضا مذهب الهادرية وفي الحديث
دلالة على جواز التيمم من الجدار إذا كان عليه غبار قال النووي وهو جائز عندنا وعند
الجمهور ومن السلف والخلف واحتج به من جوز التيمم بغير تراب وأجيب بأنه محمول على

مبالغة بالنسبة إلى الأديان قبله لأن الله رفع عن هذه الأمة الإصر الذي كان على من قبلهم ومن أوضع الإصطلاح لأن توهم

كانت يقتل أنفسهم وتوبة هذه الامة (٢٠٦) بالاقلاع والعزم والندم (ولن يشأ هذا الدين أحد) من المشادة وهي المغالبة

جدار عليه تراب وفيه دليل على جواز التيمم للنوافل والفضائل كسجود التلاوة والشكر ومن المصنف ونحوها كما يجوز للفرأرض وهذا مذهب العلماء كافة قاله النووي وفي الحديث ان المسلم في حال قضاء الحاجة لا يستحق جوابا وهذا متفق عليه قال النووي ويكره للقاعد على قضاء الحاجة أن يذكروا الله بشئ من الاذكار قالوا فلا يسبح ولا يهلل ولا يردد السلام ولا يشمت العاطس ولا يحمد الله اذا عطس ولا يقول مثل ما يقول المؤذن وكذلك لا يأتي بشئ من هذه الاذكار في حال الجماع واذا عطس في هذه الاحوال يحمد الله تعالى في نفسه ولا يحرك به لسانه وهذا الذي ذكرناه من كراهة الذكركره هو كراهة تنزيه لا تحريم فلا اثم على فاعله والى هذا ذهب الشافعية والاكثرون وحكام ابن المنذر عن ابن عباس وعطاء ومعه عبد الجهنى وعكرمة وقال ابراهيم النخعي وابن سيرين لا بأس بالذكركره حال قضاء الحاجة ولا خلاف ان الضرورة اذا دعت الى الكلام كما اذا رأى ضريرا يقع في بئر أو رأى حية تدنو من أعشى كان جائزا وقد تقدم طرف من هذا الحديث وطرف من شرحه في باب كف المتخلى عن الكلام قوله ومن الرخصة في ذلك حديث عبد الله بن سالم عن علي سبذ كره المصنف في باب تحريم القرآن على الحائض والجنب وفيه انه كان لا يجزئه عن القرآن شئ ليس الجنابة فأشهر بجواز قراءة القرآن في جميع الحالات الا في حالة الجنابة والقرآن أثرف الذكركره جواز غيره بالاولى ومن جملة الحالات حالة الحدث الاصغر قوله وحديث ابن عباس بت عند خالق ميمونة محل الدلالة منه قوله ثم قرأ: ائتمروا لآيات أولها ان في خلق السموات والارض الى آخر السورة قال ابن بطال ومن تبعه فيه دليل على رد قول من كره قراءة القرآن على غير طهارة لانه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ هذه الآيات بعد قيامه من النوم قبل أن يتوضأ وتعبه ابن المنير وغيره بأن ذلك مفرع على أن النوم في حقه ينقض وليس كذلك لانه قال تمام عيناى ولا يناسم قلبي وأما كونه توضأ عقب ذلك فله جدد الوضوء أو أحدث بعد ذلك فتوضأ قال الحافظ وهو تعقب جيد بالنسبة الى قول ابن بطال بعد قيامه من النوم لانه لم يتعين كونه أحدث في النوم لكن الماء عقب ذلك بالوضوء كان ظاهرا في كونه أحدث ولا يلزم من كون نومه لا ينقض وضوءه أن لا يقع منه حدث وهو قائم نعم خصوصيته انه ان وقع شعره بخلاف غيره وما ادعوه من التجديد وغيره الاصل عدمه وقد سبق الامام على الى معنى ما ذكره ابن المنير (وعن عائشة رضى الله عنها قالت كان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم يذكركره الله على كل احبائه رواه الخمسة الا النسائي وذكره البخاري بغیر اسناد) الحديث أخرجه مسلم أيضا قال النووي في شرح مسلم هذا الحديث أصيل في ذكر الله بالتسبيح والتهليل والتكبير والتحميد ودوش بهما من الاذكار وهذا جائز باجماع المسلمين وانما اختلف العلماء في جواز قراءة القرآن للجنب والحائض وسبأ في الكلام على ذلك في باب تحريم القراءة على الحائض والجنب واعلم انه يكره الذكركره في حالة

أي لا يعمق أحد في الدين ويترك الرفق (الاغلبه) الدين وهجز وانقطع عن عمله كاه أو بعضه قال ابن المنير في هذا الحديث علم من أعلام النبوة فقد رأينا ورأى الناس قبانا ان كل منقطع في الدين ينقطع وليس المراد منع طاب الاكل في العبادة فانه من الامور المحجوزة بل منع الافراط المؤدى الى اللال أو المبالغة في التطوع المفضي الى ترك الافضل أو اخراج الفرض عن وقته كمن بات يصلى الليل كله ويغالب النوم الى أن غلبته عيناه في آخر الليل فنام عن صلاة الصبح في الجماعة أو الى أن خرج الوقت فالتأخر أو الى ان طاعت الشمس فخرج وقت الفريضة وفي حديث مجنون بن الادريج عند أحد انكم لن تنالوا هذا الامر بالمغالبة وخير دينكم اليسرة وقد يستفاد من هذه الاشارة الى الاخذ بالرخصة الشرعية فان الاخذ بالعزيمة في موضع الرخصة تنقطع كمن يترك التيمم عند المجز عن استعمال الماء فيه فضى به استعماله الى حصول الضرر ولا سيد الامام العلامة محمد بن ابراهيم الوزير المي في معاصر الحافظ ابن حجر رحهما الله تعالى كتاب في هذا الباب معاه كتاب البشرى في التيسير للبشرى وهو نفيس لطيف جدا (فسيديوا) من السداد وهو التوسط في العمل والصواب أي الزموا السداد من غير افراط ولا تفريط

(وقاربوا) في العبادة أي ان لم تستطيعوا الاخذ بالاكل فاعملوا بما يقرب منه (٢٠٧) (وأبشروا) من الابشار وفي لغة بعضهم

الشيء من البشري بمعنى
الابشار أي ابشروا بالثواب
على العمل وان قل وأبهم
المشربة للتمسك على تعظيمه
وتفخيمه (واستعينوا) من
الاعانة (بالغدوة) وهي سيراو
النهار الى الزوال أو ما بين صلاة
الغدوة وطلوع الشمس كالغدوة
والغدوية والمعنى بايقاعها في
الافاق المنشطة (والروحة)
اسم لا وقت من زوال الشمس
الى الليل وضبطهما الحافظ ابن
سحر كازركشي والكرمانى بفتح
أولهما وكذا البرماوى وضبطه
العيني بضم أول الغدوة وفتح
أول الثاني وكذا ابن الاثير
وعبارته الغدوة بالضم ما بين
صلاة الغداة وطلوع الشمس ثم
عطف على السابق قوله (وشي)
أي واستعينوا بشئ (من
الدابة) بضم الدال واسكان
اللام سيراو الليل أو الليل كله
ومن ثم عبر بالتعبيض ولان عمل
الليل أشرف من عمل النهار وفي
هذا استعارة الغدوة والروحة
وشي من الدابة لافاق النشاط
وفراغ القلب للطاعة فان هذه
الافاق اطيب اوقات المسافرين
فكانه صلى الله عليه وسلم خاطب
مسافرا الى مقصده فنهض على
أوقات نشاطه لان المسافر اذا
سافر الليل والنهار جميعا مجهز
وانقطع واذ انحرى السير في
هذه الافاق المنشطة يمكنه

الجلوس على البول والغائط وفي حالة الجماع وقد ذكرنا ذلك في الحديث الذي قبل هذا
فيكون الحديث مخصوصا بما سوى هذه الاحوال ويكون المقصود انه صلى الله عليه
وآله وسلم كان يذكر الله تعالى من طهرا ومحمدنا وجنبنا وقاتلنا وقاعداه ضلجعا وما شيا
قوله النووي

(باب استحباب الوضوء لمن أراد النوم)

(عن البراء بن عازب قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتيت مضجعا فتوضأ
وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الايمن ثم قل اللهم أسلمت نفسي اليك ووجهت
وجهي اليك وفوضت أمري اليك والجات ظهري اليك ورغبة ورهبة اليك لا ملجأ
ولا منجى منك الا اليك اللهم آمنت بكابك الذي أنزلت ورسولك الذي أرسلت فان مت من
ليلة فانت على الفطرة واجعلهن آخر ما تنسك به قال فرددها على النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فلما بلغت اللهم آمنت بكابك الذي أنزلت ورسولك قال لا ونبيك الذي
أرسلت رواه أحمد والبخاري والترمذي قوله فتوضأ ظاهره استحباب تجديد الوضوء لكل
من أراد النوم ولو كان على طهارة ويحتمل أن يكون مخصوصا بمن كان محدثا وقد روى
هذا الحديث الشيخان وغيرهما من طرق عن البراء ليس فيها ذكر الوضوء الا في هذه الرواية
وكذا قال الترمذي وقد ورد في الباب حديث عن معاذ بن جبل أخرجه أبو داود وحديث
عن علي أخرجه البزار وليس واحدا منه ما على شرط البخاري قوله فانت على الفطرة
المراد بالفطرة هنا السنة قوله واجعلهن آخر ما تنسك به في رواية الكشي عن من آخر
وهي تبين انه لا يمتنع أن يقول بعد من شيئا من المشروع من الذكر قوله لا ونبيك قال
الخطابي فيه حجة لمن منع رواية الحديث بالمعنى قال ويحتمل أن يكون أشار بقوله ونبيك
الذي أرسلت الى انه كان نبيا قبل أن يكون رسولا ولانه ليس في قوله ورسولك الذي
أرسلت وصف زائد بخلاف قوله ونبيك الذي أرسلت وقال غيره ليس فيه حجة على منع
ذلك لان لفظ الرسول ليس بمعنى لفظ النبي ولا خلاف في المنع اذا اختلف المعنى فكانه
أراد أن يجمع الوصفين صريحا وان كان وصف الرسالة يستلزم وصف النبوة أو لان
الفاظ الاذكار توقيفية في تعيين اللفظ وتقدير الثواب فربما كان في اللفظ سر ليس
في الآخر ولو كان يراد منه في الظاهر أو اعم له أو حى اليه بهذا اللفظ فرأى أن يقف عنده أو
ذكره احترازا ممن أرسل من غير نبوة كجبريل وغيره من الملائكة لانهم رسل لأنبياء
فأعلمه أراد تخليص الكلام من اللبس أو لان لفظ النبي أمدح من لفظ الرسول لانه
مستتر في الاطلاق على كل من أرسل بخلاف لفظ النبي فانه لا اشتراك فيه عرفا وعلى
هذا فقول من قال كل رسول نبي من غير عكس لا يصح اطلاقه قاله الحافظ واستدل به
بعضهم على انه لا يجوز ابدال لفظ قال نبي الله مثلا في الرواية بلفظ قال رسول الله وكذا
عكسه قال الحافظ ولو أجزنا الرواية بالمعنى فلا حجة فيه وكذا لا حجة فيه لمن أجاز الاول

والدائمة من غير مشقة وحسن هذه الاستعارة أن الدنيا في الحقيقة دار نقلة الى الآخر فان هذه الاوقات بخصيصها روح

بما يصحكون فيها البدن للعبادة
ورواة هذا الحديث ما بين
مدني وبصري وفيه التحديث
والعنعنة واخرج البخاري طرفا
منه في الرقاق واخرجه النسائي
(عن البراء) بتحقيق الرازمي
على الاشتهر أبي عمر وأبي عامر أو
أبي الطفيل وللأصلي عن البراء
ابن عازب بن الحرث الانصاري
الأموي المتوفى بالكوفة
سنة اثنتين وسبعين هـ أبي ابن
صحابي وله في البخاري ثمانية
وثلاثون حديثا وما يخاف من
تدليس أبي إسحق فهو ما مون
نحيث ساقه البخاري في التفسير
من طريق الثوري بلفظ عن
أبي إسحق سمعت البراء (رضي
الله عنه) ان النبي صلى الله عليه
 وآله (وسلم) كان أول ما قدم
 المدينة أي طيبة المنورة في
 هجرة من مكة المشرفة (نزل على
 أجداده أو قال) أي أبو إسحق
 (أخوه من الانصار) وكلاهما
 صحيح على سبيل الجواز لان أقاربه
 من الانصار من جهة الامومة
 لان أم جده عبد المطلب منهم
 (وانه) صلى الله عليه وآله وسلم
 (صلى قبل) بكسر القاف وفتح
 الموحدة (بيت المقدس) مصدر
 معي كالمرجع أي حال كونه
 متوجها اليه (سنة عشر شهرا
 أو سبعة عشر شهرا) على الشك في
 رواية زهير هنا وللخاري عن
 امير ائيل وللقمزي أيضا وكذا
 لمسلم من رواية أبي الاحوص
 الجزم بالاول فيكون أحسن

دون الثاني لكون الاول أخص من الثاني لانا نقول الذات المخبر عنها في الرواية واحدة
فبأي وصف وصفت تلك الذات من أوصافها اللائقة بها عالم القصد بالخبر عنه ولوتباينت
معاني الصفات كما لو أبدل اسمها بكنية أو كنية باسم فلا فرق وللحديث فوائد مذكورة
في كتاب الدعوات من الفتح

* (باب تأكيده ذلك للجنب واستحباب الوضوء له لاجل الاكل والشرب والمعاودة) *

(عن ابن عمران عمر قال يا رسول الله أيتام أحدنا وهو جنب قال نعم اذا توضأ وعن عائشة

قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه

وتوضأ وضوءه للصلاة رواه الجماعة ولا جدومسلم عنها قالت كان النبي صلى الله

عليه وآله وسلم اذا كان جنباً فأراد أن يأكل أو ينام توضأ قوله قال نعم اذا توضأ

في رواية للبخاري ومسلم ليتوضأ ثم لينم وفي رواية للبخاري ليتوضأ ويرقد وفي رواية

أهم لتوضأ وغسل ذكر كثر ثم وفي لفظ للبخاري نعم ويتوضأ وحديث الباب تدل على

أنه يجوز للجنب أن ينام وبأكل قبل الاغتسال وكذلك يجوز له معاودة الاكل كما سيأتي

في حديث أبي سعيد وكذلك الشرب كما يأتي في حديث عامر وهذا كله مجمع عليه قاله

النووي وحديث عمر جاء بصيغة الامر وجاء بصيغة الشرط وهو مقسك لمن قال بوجوب

الوضوء على الجنب اذا أراد أن ينام قبل الاغتسال وهم الظاهرية وابن حبيب من

المالكية وذهب الجمهور الى استحبابه وعدم وجوبه وقسكوا بحديث عائشة الآتي

في الباب الذي بعده هذا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينام وهو جنب

ولا يمس ماء وهو غير صالح للتمسك به من وجوه أحدها ان فيه مقالا لانه مضى معه

للاستدلال وسنبيته في شرحه ان شاء الله تعالى وثانيها ان قوله لا يمس ماء تنكرة في سياق

النفي فتعم ماء الغسل وماء الوضوء وغيرهما وحديثها المذكور في الباب بلفظ كان

اذا أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه وتوضأ وضوءه للصلاة خاص بماء الوضوء

فيعني العام على الخاص ويكون المراد بقوله لا يمس ماء غير ماء الوضوء وقد صرح ابن

سريج والبيهقي بان المراد بالماء ماء الغسل وقد أخرج أحمد عن عائشة قالت كان

يجنب من الليل ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ولا يمس ماء وثالثها ان تركه صلى الله عليه وآله

وسلم لمس الماء لا يعارض قوله الخاص بنا كما تقرر في الاصول فيكون الترك على تسليم

شموله لماء الوضوء خاصا به وتعمه كوايضاً بحديث ابن عباس مرفوعاً غامضاً أمرت

بالوضوء اذا قلت الى الصلاة أخرجه أصحاب السنن وقد استدل به أيضاً على ذلك

ابن خزيمة وأبو عوانة في صحيحه قال الحسن انظر قد قدح في هذا الاستدلال ابن زيد

المالكي وهو واضح قالت فيجب الجمع بين الأدلة بحمل الامر على الاستحباب ويؤيد

ذلك انه أخرج ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما من حديث ابن عمر أنه سئل النبي صلى

الله عليه وآله وسلم أيتام أحدنا وهو جنب قال نعم ويتوضأ ان شاء والمراد بالوضوء هنا

شهر القُدوم وشهر التَّحْوِيل شهر أوَّلَى الأَيام والْبَرَارِ الزَّائِمَةُ والطَّبَرَانِي عَنْ (٢٠٩) تَحْمُوتُ بْنُ هُوَافٍ الْجَزَمِيُّ بِالنَّهْلِ كُفَيْهِمَا

فَيَكُونُ عَدَدُ الشَّهْرِ مِنْ مَعَاوِمٍ
شَدَّ تَرَدُّدِي فِي ذَلِكَ وَذَلِكَ أَنَّ الْقُدُومَ
كَانَ فِي شَهْرِ رَيْسِ الْأَوَّلِ بِسَلَا
خِلَافَ وَكَانَ التَّحْوِيلُ فِي نَصْفِ
رَجَبٍ مِنَ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى
الْحَصِيِّ وَبِهِ جَزَمَ الْجَاهِلُ وَرَوَاهُ
الْحَاكِمُ بِسَنَدٍ مُجْمَعٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا
وَسَلَاةَ أَيَّامٍ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ
الْقُدُومَ كَانَ فِي ثَانِيِ عَشْرِ رَيْسِ
الْأَوَّلِ وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ كَانَ
التَّحْوِيلُ فِي نَصْفِ شَعْبَانَ وَهُوَ
الَّذِي ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ فِي الرُّوضَةِ
وَأَقْرَبُ مَعَكُمْ كَوْنُهُ رَجَبٍ فِي شَرْحِ
مُسْلِمٍ رَوَايَةً سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا
لِكَوْنِهَا مُجْزِئَةٌ وَمَا بَعْدَ ذَلِكَ
وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي
شَعْبَانَ إِلَّا أَنْ تَقْبَلَ شَهْرَ الْقُدُومِ
وَالْتَّحْوِيلَ وَسَقَطَ لَغْوُ ابْنِ
عَسَاكَرٍ قَوْلُهُ شَهْرُ الْأَوَّلِ (وَتَكَانَ)
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِمَجْهَدٍ
أَنْ تَكُونَ قَبْلَتُهُ قَبْلَ (أَيُّ كَوْنِ
قَبْلَتِهِ جَهَّةُ (الْبَيْتِ) الْحَرَامِ
(وَأَنَّهُ) بِالْفَتْحِ (صَلَّى أَوَّلَ صَلَاةٍ
صَلَاةً) مُتَوَجِّهًا إِلَى الْكَعْبَةِ
(صَلَاةُ الْعَصْرِ) وَسَقَطَ لَغْوُ
الْأَرْبَعَةِ لَفْظِ صَلَّى وَلَا بِنِ سَعْدٍ
حَوَاتِ الْقَبْلَةِ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ أَوْ
الْعَصْرِ عَلَى التَّرَدُّدِ (وَصَلَّى مَعَهُ
قَوْمٌ) وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ أَوَّلَ صَلَاةٍ
صَلَّاهَا فِي بَنِي سُلَيْمَانَ مَاتَ بَشَرُ
ابْنِ الْبَرَاءِ مِنْ مَعْرُورِ الظُّهْرِ وَأَوَّلُ
صَلَاةٍ صَلَّاهَا بِالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ
الْعَصْرِ وَأَمَّا الصَّحِيحُ فَهُوَ مِنْ

وَضَوْءِ الصَّلَاةِ مَعْرُوفًا أَنَّهُ هُوَ الْحَقِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ وَأَنَّهُ مُقَدِّمَةٌ عَلَى غَيْرِهَا وَقَدْ
صَرَّحَتْ بِذَلِكَ عَائِشَةُ فِي حَدِيثِ الْبَابِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ فَهُوَ يَرُدُّ مَا جَنَحَ إِلَيْهِ الطَّعَاوِيُّ مِنْ أَنَّ
الْمُرَادَ بِالْوَضُوءِ التَّنْظِيفَ وَاجْتِبَاءَ ابْنِ عُمَرَ رَأَى هَذَا الْحَدِيثَ وَهُوَ صَاحِبُ الْقِصَّةِ كَانَ
يَتَوَضَّأُ وَهُوَ جُنُبٌ وَلَا يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ كَمَا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ نَافِعٌ وَرِثَ ابْنُ أَبِي شَابَةَ عَائِشَةَ
الرَّوَايَةَ لِمَا رَوَى لَا تَقْدَحُ فِي الْمَرْوِيِّ وَلَا تَصْلُحُ لِمَعَارَضَتِهِ وَإِذَا قُدِّرَ تَقْيِيدُ الْوَضُوءِ
بِوَضُوءِ الصَّلَاةِ مِنْ رَوَايَتِهِ وَمِنْ رَوَايَةِ عَائِشَةَ فَيَعْتَمِدُ ذَلِكَ وَيَحْتَمِلُ تَرْكُ ابْنِ عُمَرَ لَغْسِلِ رِجْلَيْهِ
عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لِمَعْرُوفٍ إِلَى هَذَا ذَهَبَ الْجَاهِلُ وَقَالَ الْخَافِظُ وَالْحَكَمَةُ فِي الْوَضُوءِ أَنَّهُ
يُخَفَّفُ الْحَدِيثُ وَلَا يُسَمَّى عَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِ تَقْرِيقِ الْغَسْلِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ
بِسَنَدٍ وَجَاهٍ ثَقَاتٍ عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ الْعَمَّاسِيِّ قَالَ إِذَا أَجْنَبَ أَحَدٌ كَمْ مِنْ اللَّيْلِ ثُمَّ أَرَادَ
أَنْ يَنَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ فَإِنَّهُ نَصْفُ غَسْلِ الْجَنَابَةِ وَقَبْلُ الْحَكَمَةِ أَنَّهُ أَحَدُ الطَّهَارَتَيْنِ وَقِيلَ أَنَّهُ
يُفْطَحُ إِلَى الْعُودِ أَوْ إِلَى الْغَسْلِ (وَعَنْ عُمَرَ بْنِ يَاسِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَصَ
لِلْجَنَبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرِبَ أَوْ يَنَامَ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَضَوْأَهُ لِلصَّلَاةِ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ
وَبُخَارِيُّهُ) الْوَضُوءُ عِنْدَ ارْتَادَةِ الْأَكْلِ وَالنَّوْمِ ثَابِتٌ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ وَمُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَقَدْ
تَقَدَّمَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا أَحَدُ الرِّوَايَاتِ وَعَزَاهَا الْمَصْنُفُ إِلَى أَحْمَدَ وَمُسْلِمٍ وَعِنْدَ
ارْتَادَةِ الشَّرْبِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَيْضًا عِنْدَ النَّهْلِ وَلَكِنْ جَمِيعُ ذَلِكَ مِنْ فَعْلِهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِأَمْنِ قَوْلِهِ كَمَا فِي حَدِيثِ الْبَابِ وَقَدْ رَوَى الْوَضُوءُ عِنْدَ الْأَكْلِ مِنْ حَدِيثِ
جَابِرٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ وَابْنِ خُزَيْمَةَ وَمِنْ حَدِيثِ أُمِّ سُلَيْمَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ الطَّبَرَانِيِّ فِي الْأَوْسَطِ
وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَفْضَلِيَةِ الْغَسْلِ لِأَنَّ الْخُرُوجَ أَفْضَلُ مِنَ الرَّخْصَةِ وَالْخِلَافُ فِي الْوَضُوءِ
إِنْ أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا وَأَمَّا مَنْ أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ
أَوْ يَشْرِبَ فَقَدْ اتَّفَقَ النَّاسُ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ الْوَضُوءِ عَلَيْهِ وَحَكَى ابْنُ سَعِيدٍ النَّاسَ فِي
شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ وَاجِبٌ (وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
إِذَا أَقْبَلَ أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَبْعُدَ فَلْيَتَوَضَّأْ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ) وَرَوَاهُ ابْنُ
خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَزَادُوا أَنَّهُ أَنْشَطَ لِلْعُودِ فِي رَوَايَةِ اللَّيْلِ فِي ابْنِ خُزَيْمَةَ فَلْيَتَوَضَّأْ
وَضَوْأَهُ لِلصَّلَاةِ وَيَقَالُ أَنَّ الشَّافِعِيَّ قَالَ لَا يَبْقَى مِثْلُهُ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَآلُهُ لَمْ يَقِفْ عَلَى اسْتِمَادِ
حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ وَوَقَفَ عَلَى اسْتِمَادِ غَيْرِهِ فَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عُمَرَ بِأَسْنَادَيْنِ ضَعِيفَيْنِ
قَالَ الْخَافِظُ وَيُؤَيِّدُهُ هَذَا حَدِيثُ أَنَسٍ الثَّابِتُ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ
يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ بِغَسْلِ وَاحِدٍ وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنْ غَسَلَ الْجَنَابَةَ لَيْسَ عَلَى الْقَوْرِ وَأَمَّا
يَتَضَيَّقُ عَلَى الْإِنْسَانِ عِنْدَ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ النَّوَوِيُّ وَهَذَا بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا شَكَّ
فِي اسْتِحْبَابِهِ قَبْلَ الْمَعَاوِدَةِ لِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَاصْبَابُ السُّنَنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ ذَاتَ الْيَمِينِ يَغْسِلُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَمِينِهِ وَيَقِيلُ يَارَسُولَ اللَّهِ
الْأَتَجْعَلُهُ غَسْلًا وَاحِدًا قَالَ هَذَا أَزْكَى وَأَطْيَبُ وَقَوْلُ أَبِي دَاوُدَ حَدِيثُ أَنَسٍ أَصَحُّ

من صلى معه) وهو عباد بن بشر بن (٢١٠) قبطي أو عباد بن نمير (فجر على أهل مسجد) من بني خازنة ويعرف الآن

بمسجد القبلتين (وهم ما كرون) حقيقة أو من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل (فقال أشهد) أي أحلف (بأنه لقد صليت مع رسول الله) ولا بن عساكر مع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قبل مكة (أي حال كونه متوجها اليها واللام للتأكيد وقد التحقق وجعله شاهدا اعتراض بين القول ومثوله (فداروا) أي معوا كلامه فداروا (كأهم) عليه (قبل البيت) الحرام ولم يقطعوا الصلاة بل أتموها إلى جهة الكعبة فصلا صلاة واحدة إلى جهتين بدلين شرعيين وفيه جواز النسخ بخبر الواحد وبه قال المحققون (وكانت اليهود قد أعجبهم) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (إذا كان) عليه الصلاة والسلام (يسلم قبل بيت المقدس) أي حال كونه متوجها إليه (وأهل الكتاب) أي اليهود والنصارى وأعجبهم ذلك ليس لكونه قبلتهم بل بطريق التبعية لهم (فلما ولي) صلى الله عليه وآله وسلم (وجهه) الشريف (قبل البيت) الحرام (انكروا ذلك) فنزل سبحانه قوله السفهاء من الناس كما صرح به البخاري في رواية من طريق اسمعيل ومات على القبلة المنوخة قبل أن تحول إلى الكعبة رجال عشرة منهم ابن شهاب الزهري بمكة والبراء بن معمر وبالدينه وقتلوا فبدر الله

منه لا ينبغي صحتة وقد قال النووي هو محمول على أنه فعل الأمرين في وقتين مختلفين وقد ذهب الظاهرية وابن حبيب إلى وجوب الوضوء على المعاوذة وسكوا بحديث الباب وذهب من عداهم إلى عدم الوجوب وجهه لما ثبت في رواية الحاكم بلفظه أنه انشط للعود صار فالأمر إلى التنبؤ بذلك ما رواه الطحاوي من حديث عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجامع ثم يعود ولا يتوضأ ويؤذنه أيضا الحديث المتقدم بلفظ أنما أمرت بالوضوء إذا غفقت إلى الصلاة (قائدة) طوافه صلى الله عليه وآله وسلم على نسائه محمول على أنه كان برضاهن أو برضا صاحبة النبوة إن كانت نوبة واحدة قال النووي وهذا التأويل يحتاج إليه من يقول كان التسمي واجبا عليه في الدوام كما يجب علينا وأما من لا يوجبها فلا يحتاج إلى تأويل فإن له أن يفعل ما شاء

• (باب جواز ترك ذلك) •

(عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يأكل أو يشرب وهو جنب يغسل يديه ثم يأكل ويشرب رواه أحمد والنسائي) هو طرف من الحديث ولفظه في النسائي كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءا للصلاة وإذا أراد أن يأكل أو يشرب يغسل يديه ثم يأكل أو يشرب وقد ذكره الحافظ في التلخيص وابن سبيل الناس في شرح الترمذي ولم يكما عليه بما يوجب ضعة أو هو من سنن النسائي من طريق محمد بن عبيد بن محمد قال حدثنا عبد الله بن المبارك عن يونس عن الزهري عن أبي سلمة عن عائشة قد ذكره ومحمد بن عبيد الله بن برة رجال الاسناد دائماً وأخرج ابن خزيمة في صحيحه من حديثها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أراد أن يطعم وهو جنب غسل يده ثم يطعم وبه استدلل من فرق بين الوضوء لأرادة النوم والوضوء لأرادة الأكل والشرب قال الشيخ أبو العباس القرطبي هو مذهب كثير من أهل الظاهر وهو رواية عن مالك وروى عن سعيد بن المسيب أنه قال إذا أراد الجنب أن يأكل يغسل يديه ومضمض فإو عن مجاهد قال في الجنب إذا أراد الأكل أنه يغسل يديه ويأكل وعن الزهري مثله واليه ذهب أحمد وقال لأن الأحاديث في الوضوء لمن أراد النوم كذا في شرح الترمذي لابن سبيل الناس وذهب الجمهور إلى أنه كوضوء الصلاة واستدلوا بما في الصحيحين من حديثها بلفظ كان إذا أراد أن يأكل أو ينام وهو جنب توضأ وضوءا للصلاة وبما سبق من حديث عمار ويجمع بين الروايات بأنه كان تارة يتوضأ وضوء الصلاة وتارة يقتصر على غسل اليدين لكن هذا في الأكل والشرب خاصة وأما في النوم والمعاودة فهو كوضوء الصلاة لعدم المعارض للأحاديث المصرفة فيه ما بأنه كوضوء الصلاة (وعنها أيضا قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان له حاجة إلى أهله أتاهم ثم يعود ولا يمس ما رواه أحمد ولا يداود والترمذي عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينام وهو جنب ولا يمس ماء) الحديث قال أحمد ليس بصحيح وقال أبو داود وهو وهم

وقال

أي ما إذا يقولون فنزل وما كان الله ليضيع إيمانكم أي صلاتكم

واختلف العلماء في صلاته صلى الله عليه وآله وسلم الى بيت المقدس وهو بمكة (٢١١) وفي هذا الحديث جواز نسخ الاحكام

خلافاً لليهود وبخبر الواحد
والله مال القاضي أبو بكر وفقيه
من المحققين وهو الحق وجواز
الاجتهاد في القبلة وبين شرفه
صلى الله عليه وسلم وكرامته على
ربه لا عطائه ما أحب والرد على
المرجئة في انكارهم تسمية
اعمال الدين ايماناً وفيه ان تسمى
تغيب بربعض الاحكام جائز اذا
ظهرت المصلحة في ذلك وفيه
بيان ما كان في الصحابة من
الحرص على دينهم والشقة على
اخوانهم وقد وقع لهم ظهير هذه
المسألة المائل تحريم الحرام كما صح
من حديث البراء أيضاً فترت
ليس على الذين آمنوا وعملوا
الصالحات جناح فيما طوعوا الى
قوله والله يحب المحسنين وقوله
تعالى انما لنضع اجر من احسن
عمله لا ورواه هذا الحديث ائمة
اجلاء اربعة وفيه التحديث
والنعنة وأخرجه المؤلف أيضاً
في الصلاة والنفس في خبر
الواحد والنسائي والترمذي
وابن ماجه (عن أبي سعيد
الخدرى رضى الله عنه انه سمع
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم) حال كونه يقول بالمضارع
حكاية حال ماضية (اذا اسلم
العبد) أو الامه وذكر المذكر فقط
نفسياً (لحسن اسلامه) واسلامها
بان دخلا فيه بريئ من
الشكوك أو المراد المبالغة في
الاخلاص بالمراقبة (يكفر الله
عنه) وعنه والتكفير هو التغطية وهو في المعاصي كالأجبا في الطاعات وقال الزمخشري التكفير ماطة المستحق من العقاب

وقال ابن يدر هو خطأ وقال مهناعن أحمد بن صالح لا يحمل ان يروى هذا الحديث
وفي علل الاثر لم يخالف ابا اسحق في هذا الا ابراهيم وحده لكني قال ابن مفلح اجماع
المحدثون أنه خطأ من أبي اسحق قال الحافظ وتساهل في نقل الاجماع فقد صححه البيهقي
وقال ان ابا اسحق قد بين جماعة من الاسود في رواية زهير عنه قال ابن العربي في شرح
الترمذي تفسير غلط أبي اسحق هو أن هذا الحديث رواه أبو اسحق مختصراً واقتطعه من
حديث طويل فأخطأ في اختصاره اياه ونص الحديث الطويل ما رواه أبو غسان قال
اتيت الاسود بن يزيد وكان لي أخا وصديقاً فقلت يا أبا عمر حدثني ما حدثتك عائشة أم
المؤمنين عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قالت كان ينام أول الليل ويحيى
آخره ثم ان كانت له حاجة قضى حاجته ثم ينام قبل ان يمس ما فإذا كان عند النداء
لأول وثوب وربما قالت قام فافاض عليه الماء وما قالت اغتسل وانما أعلم ما تريد وان
نام جنباً وتوضأ وضوء الرجل للصلاة فهذا الحديث الطويل فيه وان نام وهو جنب توضأ
وضوء الرجل للصلاة فهذا يدل على ان قوله ثم ان كانت له حاجة قضى حاجته ثم ينام قبل
ان يمس ما يمتثل أحد وجهين اما ان يريد حاجة الانسان من البول والغائط فيقضيها ما
ثم يستحب ولا يمس ما هو ينام فان وطئ توضأ كما في آخر الحديث ويحتمل ان يريد الحاجة
حاجة الوطء بقوله ثم ينام ولا يمس ما هو ينام من ماء الاغتسال ومتى لم يحتمل الحديث على
احدهما فبين الوجهين تناقض أوله وآخره فتوهم أبو اسحق ان الحاجة حاجة الوطء فتدل
الحديث على معنى ما فهمه انتهى والحديث يدل على عدم وجوب الوضوء على الجنب اذا
اراد النوم أو المعادة وقد تقدم في الباب الاول أنه غير صالح للاستدلال به على ذلك
لوجود ذكرنا هاتين قال المصنف رحمه الله تعالى وهذا لا يناقض ما قبله بل يحمل على
انه كان يترك الوضوء أحياناً لبيان الجواز وينهله غالباً لطلب الفضيلة انتهى وبه هذا
جمع ابن تقيبة والنووي

(أبواب موجبات الغسل)

قال النووي الغسل اذا أريد به المساء فهو مضموم الغين واذا أريد به المصدر فيجوز بضم
الغين وفتحها الغتان مثلاً هو رتان وبعضهم يقول ان كان مصدر الغسلت فهو بالفتح
كضربت ضرباً أو كان بمعنى الاغتسال فهو بالضم كقولنا غسلت بالجمعة مسنون
وكذلك الغسل من الجنابة واجب وما أشبهه وما ملأ ذكره بعض من صنف في الحن
الفقه من ان قولهم غسل الجنابة والجمعة ونحوهما بالضم لحن فهو خطأ منه بل الذي
قالوه صواب كما ذكرنا وأما الغسل بكسر الغين فهو واسم لما يغسل به الرأس من
خطمي وغيره

(باب الغسل من المني)

(عن علي عليه السلام قال كنت رجلاً مذاً فسالت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال في
عنه) وعنه والتكفير هو التغطية وهو في المعاصي كالأجبا في الطاعات وقال الزمخشري التكفير ماطة المستحق من العقاب

يثواب زائد الرواية في يكفر بالرفع كما قال (٢١٢) الحافظ في الفقه لان اذا وان كانت من أدوات الشرط لكم الانحزوم

واما تعقب العيسى بان ما قاله الحافظ كلام من لم يشم من العربية شيئا فليس في محله بل الامر بالعكس فقد صرح الصحافي المختصرات كابن آجروم في رسالته التي يقرؤها صغار الطلبة بان اذا الانحزوم الا في ضرورة الشرع ولا ضرورة في الحديث وما استشهد به العيسى من قول الشاعر

استغن ما اغناك ربك بالغنى
واذا تصمك خصاصة فتجمل
فليس في محله لان الحافظ لم يدل ان اذا الانحزوم مطلقا ولا في الشعر حتى يعترض عليه

أورد هاهنا دوسعد مشتمل
ما هكذا يأسع دتورد الابل
لكن التبجج وهضم جانب الحافظ
أوقعه فيما أوقعه اللهم غفرا
وقال ابن هشام ولا تعملى اذا
البحزم الا في الضرورة كتقول
الشاعر الخ وشرط عملها ارادة
معنى الشرط وكونها بمعنى متى
كما في الرضى واستعمل الجواب
مضارعا وان كان الشرط بلفظ
الماضي لكنه بمعنى المستقبل
وفي رواية البزار كثر الله فاشي
بينهما (كل شئبة كان زلفها)
تخفيف اللام المفتوحة وبه قرئ
على الحافظ المنذرى وغيره ولا في
الوقت زلفها بتشديد ها وعزا
في التنقيح للاصمعي ولا في ذر
اؤلفها وهما بمعنى كما قاله الخطابي
وبغيره أى اسلفها وقدمها (وكان
بعد ذلك) أى بعد ما علم من المجموع وهو محو السببات وتكثيرها بالاسلام (القصاص) عبر بالماضى

المذى الموضوع في المنى الغسل رواه أحمد وابن ماجه والترمذى وصححه ولا جد فتعال اذا
حذفت الما فاعتسل من الخبايا فاذا لم تكن حاذفا فلا تغسل قال الترمذى وقد روى
عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه وأخرج الحديث أيضا ابوداود
والنسائي وأخرجه البخارى ومسلم من حديث علي مختصرا وفي اسناد الحديث الذى
صححه الترمذى يزيد بن أبي زياد قال على ويحيى ضعيف لا يحتج به وقال ابن المبارك ارم به
وقال أبو حاتم الرازى ضعيف الحديث كل أحاديثه موضوعة وباطلة وقال البخارى
منكر الحديث ذاهب وقال النسائي متروك الحديث وقال ابن حبان صدوق الا أنه لما
كبر ساء حفظه وتغير وكان يتأقن ما لقن فوقعه المناكير في حديثه فسمعنا من مع
منه قبل التغير صحيح والترمذى قد صحح حديث يزيد المذكور في مواضع هذا أحدها
وفي حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجهم وهو صائم وفي حديث ان العباس دخل
على النبي صلى الله عليه وسلم مغضبا وقد حزن أيضا حديثه في حديث انهم ادخلت
العمرة في الحج فلعن التصحيج والتحسين بمشاركه الامور الخارجة عن نفس السند من
اشتمار المتون ونحو ذلك والا فيزيد ليس من رجال الحسن فكيف الصحيح وايضا
الحديث من رواية ابن أبي ليلى عن علي وقد قيل انه لم يسمع منه وفي الباب عن المقداد بن
الاسود عند أبي داود والنسائي وابن ماجه وعن أبي بن كعب عند ابن أبي شيبة وغيره
والحديث يدل على عدم وجوب الغسل من المذى وان الواجب الوضوء وقد تقدم
الكلام في ذلك في باب ما جاء في المذى من أبواب تطهير النجاسات ويدل على وجوب
الغسل من المذى قال الترمذى وهو قول عامة اهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم والتابعين وبه يقول سفيان والشافعي واحمد واسحق قوله حذفت يروى بالخاء
المهملة والخاء المعجمة بعدها ذال معجمة مفتوحة ثم فاء وهو الرى وهو لا يكون به هذه
الصفة اللشهوة ولهذا قال المصنف وفيه تنبيه على ان ما يخرج لغير شهوة اما الرض او
ابردة لا يوجب الغسل انتهى (وعن أم سلمة ان أم سلمة قالت يا رسول الله ان الله لا يسيهي

من الحق فهل على المرأة الغسل اذا احتلت قال نعم اذا رأت الماء فالتام سلمة وتحتل
المرأة فقال زبت يدك فجايشن بها ولها ما تعلق عليه) للحديث الفاظ عذر الشيعين
ورواه مسلم من حديث أنس عن أم سليم ومن حديث عائشة أن امرأة سالت وأخرجه
الترمذى والنسائي وابن ماجه وفي الباب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان بسرة
سالت أخرجه ابن أبي شيبة وعن أبي هريرة أخرجه الطبراني في الاوسط وعن خولة بنت
حكيم أخرجه النسائي قولها ان الله لا يسيهي جماعت هذا القول تهديد العذرها في ذكر
ما يستصا منه والمراد بالحياة هنا معناه اللغوى اذ الحياة الشرعى خير كما هو المراد ان الله
لا يامر بالحياة في الحق أولا يمنع من ذكر الحق لان الحياة تغير وانكسار وهو مستحيل
عليه وقيل انما يحتاج الى التاويل في الاثبات ولا يحتاج اليه في النفي قولها احتلت

الاحتلام

عبر بالماضى

(المسنة بعشر) أي: كتب أو
 ثبتت بعشر (أمثالها) - حل
 كون منتهية (إلى سبع مائة
 ضعف) بكسر الصاد والضعف
 المثل إلى ما زاد ويقال لك ضعفه
 يريدون مثليه وثلاثة أمثاله لأنه
 زيادة غ - بمخمصة قاله في
 القاموس وقد أخذ بعضهم فيها
 حكايا لما ورد في بظا هر هذه
 الغاية فزعم أن التضعيف لا يتجاوز

• (باب إيجاب الفل من التقاء الختانين وفتح الرخصة فيه) •

من أوصاف الإيمان ولا يلزم من قابلية الوصف الزيادة والنقصان قابلية الذات بإجمالها

سبع مائة والجواب ان في حديث ابن عباس عند البخاري في الرقاق كتب الله عشر حسنات لى سبع مائة ضعف الى اضعاف كثيرة وهو يرده عليه وأما قوله تعالى والله يضاعف لمن يشاء فيصحة ان يكون المراد انه يضاعف تلك المضاعفة لمن يشاء بان يجعلها سبع مائة وهو الذى قاله البخاري به الفهره ويحتمل ان يضاعف السبع مائة بان يزيد عليها (والسبعة بمثلها) من غير زيادة (الآن تجاوز الله) عز وجل (عنها) أى عن السبعة فضعفها وفيه دليل لاهل السنة ان العبد تحت المشيئة ان شاء الله تعالى تجاوز عنه وان شاء أخذه ورد على القاطع لاهل الكثر بالبار كالمعتزلة وقول الحادوث ابن حجر ان أول الحديث برد على من أنكر الزيادة والنقص في الايمان لان الحسن تنفاوت درجته وآخره برد على الخوارج والمعتزلة تعقبه العيني بأن الحسن الذات من حيث هي لا تقبل

ذلك كما عرف في موضعه انتهى وهذا تعقب (٢١٤) عفى وورد لظاهر الحديث بمقتضى الرأى نصرة للمذهب والذي رجحه

ولكنها لا تتم دعوى النسخ التي يزعمها الاقولون الابد تسليم تأخر حديث أبي هريرة وعائشة وغيرهما وقد ذكر المصنف حديث أبي بن كعب وحديث رافع بن خديج للاستدلال بهما على النسخ وهما صريحان في ذلك وسند كرههما وقد ذكر الحارثي في النسخ والمنسوخ آثارا تدل على النسخ ولو فرض عدم التأخر لم يفتض حديث الماسن من الماء عارضة حديث عائشة وأبي هريرة لأنه مفهوم وهما منطوقان والمنطوق أرجح من المفهوم قال النووي وقد أجمع على وجوب الغسل حتى غابت الحشفة في الفرج وانما كان الخلاف فيه لبعض الصحابة ومن بعدهم ثم انه قد الاجماع على ما ذكرنا وهكذا قال ابن العربي وصرح أنه لم يخالف في ذلك الاداد قوله نقد وجب عليه الغسل هو يضم الغين المعجمة اسم للاغتسال وحقيقته افاضة الماء على الاعضاء وزادت الهاء وية مع الدال ولم تجدى كتب اللغة ما يشعربان الدال داخل في مسهي الغسل فالواجب ما صدق عليه اسم الغسل المأمور به لغة اللهم الا ان يقال حديث بلوا الشعر وانفقوا البشر على فرض صحته مشعر بوجوب الدال لان الانقاء لا يحصل بمجرد الافاضة لا يقال اذ لم يجب الدال لم يبق فرق بين الغسل والمسح لاننا نقول المسح الامر اولى على الشيء باليد يصيب ما أصاب ويحيط ما أخطأ فلا يجب فيه الاستيعاب بخلاف الغسل فانه يجب فيه الاستيعاب (وعن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قدم بين شئين الا رباع ثم مس الختان الختان فقد وجب الغسل رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه ولفظه اذا جاوز الختان الختان وجب الغسل) ولها حديث آخر بل غط اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل فعائه أنا وروى الله صلى الله عليه وسلم واغتسلنا وأخرجنا الشافعي في الام والنسائي وصححه ابن حبان وابن النطان واعلمه البخاري بان الاوزاعى اخطأ فيه ورواه غيره عن عبد الرحمن بن القاسم مرسل واستدل على ذلك بان ابان الزناد قال سألت القاسم بن محمد سمعت في هذا الباب شيئا قال لا وابنه عبد الرحمن قال عن ابيه واجاب من صحبه بانه يحتمل أن يكون القاسم كان نسبته ثم ذكر واحد حديث به ابنه عبد الرحمن ثم نسي قال الحافظ ولا يخلو الجواب عن نظر قال النووي هذا الحديث أصله صحيح ولكن فيه تغيير وتباعد في ذلك ابن الصلاح قوله بين شعبهما قد تقدم تفسيره في قول الختان المراد به هنا موضع الختان والختن في المرأة قطع جلدة في اعلى الفرج مجاوزة لخرج البول كعرف الديك ويسمى الخفاض قوله جاوز ورد باللفظ المجاوزة وبلفظ الملافة وبلفظ الملاسة وبلفظ الزانق والمراد بالملامسة الملافة قال القاضي أبو بكر اذا غابت الحشفة في الفرج فقد وقعت الملافة قال ابن سبيل الناس وهكذا معنى مس الختان الختان اي قاربته وداناه ومعه في الزانق الختان بالختان الصاق به ومعنى المجاوزة ظاهر قال ابن سبيل الناس في شرح الترمذي ما كيا عن ابن العربي وليس المراد حقيقة

البخاري وغيره وهو الوارد عن السلف الذين اطلقوا ان الايمان قول وعمل ويزيد وينقص وكذا نقله الملالسكاني في كتاب السنة عن الشافعي وأحمد بن حنبل وامحق بن راهويه وغيرهم بل قال به من الصحابة عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وابن مسعود ومعاذ بن جبل وأبو الدرداء وابن عباس وابن عمر وعمار وأبو هريرة وحذيفة وعائشة وغيرهم من التابعين كعب الاحبار وعروة وطاوس وعمر بن عبد العزيز وغيرهم وروى الالاسكاني ايضا بسند صحيح عن البخاري قال اقبلت أكثر من ألف رجل من العلماء بالامصار فخاريت أحدا منهم بخلاف في أن الايمان قول وعمل ويزيد وينقص فان قلت الايمان هو التصديق بآله وبرسوله والتصديق شئ واحد لا يقهرزأ فلا يتصور كماله تارة ونقصه أخرى أجيب بان قبوله الزيادة والنقص ظاهر على تقدير دخول القول والفعل فيه وفي الشاهد شاهد بذلك فان كل أحد يعلم ان ما في قلبه يتفاضل حتى يكون في بعض الاحيان أعظم يقينا واخلاصا وتوقلا منه في بعضها وكذلك في التصديق والمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها ومن ثم كان ايمان الصديقين اقوى من ايمان غيرهم وهذا ما ذهب اليه المحققون وحكاة فضيل بن عياض عن أهل السنة والجماعة فظهر مما أوردناه ضعف ما تعقبه العيني وصحة ما سلكه المصنف

الحافظ ابن حجر لا يهتم على محض طريقة السلف خاصة لاشبهه فيهم أو الكلام (٢١٥) في هذه المسئلة طویل الذیول لایحمله هذا

المس ولا حقیقة الملاقاة وانما هو من باب الجواز والکلیة عن الشیء بما ینه وینه
ملازمة أو مقاربة وهو ظاهر وذلك ان ختان المرأة فی اء الى الفرج ولا یمسه الذکر
فی الجماع وقد أجمع العلماء كما أشار الیه علی أنه لو وضع ذکره علی ختنانها ولم یؤلمه
لم یجب الفسل علی واحد منهم ما فلا بد من قدر زائد علی الملاقاة وهو ما وقع مصرحاً به
فی حدیث عبد الله بن عمرو بن العاص بالفظ اذا التقی الختانان وتوارت الحشفة فقد
وجب الفسل أخرجه ابن أبی شیبة والتصریح بالفظ الوجوب فی هذا الحدیث والذي
قبله مشعر بان ذلك علی وجه الحتم ولا خلاف فیہ بین القائلین بان مجرد ملاقات الختان
الختان سبب للفسل قال المصنف رحمه الله وهو یقید الوجوب وان كان هذا حال
انتهی وذلك لان الملاقاة والجوارزة لا یتوقف صدقهما علی عدمه (وعن أبی بن
کعب قال ان الفتیة التي كانوا یقولون الما من الما رخصة كان رسول الله صلی الله
علیه وآله وسلم رخص بها فی أول الاسلام ثم أمر نابی الاغتسال بعدھا رواه أحمد وأبو داود
وفی لفظ انما كان الما من الما رخصة فی أول الاسلام ثم نهى عنھا رواه الترمذی
وصححه) الحدیث أخرجه ایضاً ابن ماجه وابن خزيمة ورواه الزهري عن سهل بن سعد
عن أبی بن کعب وفی رواية ابن ماجه عن الزهري قال قال سهل بن سعد وفی رواية أبی
داود عن ابن شهاب حدیثی بعض من أرضی ان سهل بن سعد أخبره ان أبی بن کعب
أخبره وجرم موسى بن هرون والدارقطنی بان الزهري لم یسمعه من سهل وقال ابن
خزيمة هذا الرجل الذي لم یسمه الزهري هو أبو حازم ثم ساقه من طریق أبی حازم عن
سهل بن سعد عن أبی قال ان الفتیة وساقه بالفظ الکتاب الا انه قال فی بدء الاسلام وقد
ساقه ابن خزيمة ایضاً عن الزهري قال أخبرنی سهل قال الحافظ وهو هذا یدفع قول من
جرم بانه لم یسمعه منه لیکن قال ابن خزيمة اهاب أن تكون هذه اللفظة غلطاً من محمد
ابن جعفر الراوی له عن معمر عن الزهري قال الحافظ وأحادیث أهل البصرة عن معمر
یقع الوهم فیهم لیکن فی کتاب ابن شاهین من طریق یحیی بن منصور عن ابن المبارک
عن یونس عن الزهري حدیثی سهل وكذا أخرجه بقی بن مخلد فی مسنده عن ابی کریب
عن ابن المبارک وقال ابن حبان یحتمل أن یتكون الزهري سمعه من رجل عن سهل ثم لقی
سهلاً فحدثه أو سمعه من سهل ثم ثبت فیہ أبو حازم ورواه ابن أبی شیبة من طریق شعبة
عن سیف بن وهب عن أبی حرب بن أبی الاود عن عمیر بن یزید عن أبی بن کعب فحواه
والحدیث یدل علی ما قاله الجمهور من النسخ وقد سبق الکلام علیہ (وعن عائشة
رضی الله عنها ان رجلاً سأل رسول الله صلی الله علیه وسلم عن الرجل یجامع أهله ثم
یکسل وعائشة جالسة فقال رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم انی لا فعل ذلك انا وهذه
ثم نقلت رواه مسلم) قوله ثم یکسل قال النووی ضباً ما نه بضم الباء ویجوز قصها
بقال اکسل الرجل فی جماعه اذا ضعف عن الانزال وكسل بفتح الکاف وكسر الهمزة
مانع منه وقد جزم علی جزم به النووی ابراهیم الحارثی وابن بطال وغيرهما من القدماء والقرطبی وابن المنیر من المتأخرین وقال

المختصر فن أراد استيفاء ما يحسنه
فلم يراجع من محله وهذا الحديث
لم يسنده البخاري بل علقه وقد
وصله ابو ذر الهروي في روايته
والنسائي في سننه والحسن بن
سفيان في مسنده والاعمش في
الدارقطني في غرائب مالاً من
تسع مارق وللنسائي نحوه ولكن
قال ازاهمة حدثت في جميع
الروايات ما ساقه البخاري وهو
كتابة الحسانات المتقدمة قبل
الاسلام وانما اختصره البخاري
لان قاعدة الشرع ان الكافر
لا يثاب على طاعته في شر كد لان
من شرط المتقرب كونه عارفاً بمن
تقرب اليه والكافر ايس كذلك
ورده النووي بان الذي عليه
المحققون بل تشمل فيه بعضهم
الاجماع أن الكافر اذا فعل
افعالاً يجزئها على جهة التقرب
الى الله تعالى كصدقة وصلة رحم
واعناق ونحوها ثم اسلم ومات
على الاسلام أن ثواب ذلك يكتب
له وحدیث حکیم بن حزام المروى
فی الصحیحین یدل علیہ ودعوى
انه يخالف للنفاء وغير مسألة
لانه قد روي فيه من أفعال الكافر
فی الدنيا ككفارة الظهار فانه
لا يلزم اعادتها اذا أسلم وتجزئته
قال ابن المنیر المخالف للتواتر
دعوى أنه يكتب له ذلك فی حال
كفره واما انه تعالى یضيف الى
حسناته فی الاسلام ثواب ما كان
صدر منه مما كان یظنه خيراً فلا

مانع منه وقد جزم علی جزم به النووی ابراهیم الحارثی وابن بطال وغيرهما من القدماء والقرطبی وابن المنیر من المتأخرین وقال

ابن بطال شه أن يفضله على عباده بما (٢١٦) شاء ولا اعتراض عليه واستدل غيره بان من آمن من أهل الكلب

والاولى افعم وهذا تصريح بمذهب الامة الجمهور وقد مذكر الخلاف فيه (وعن رافع بن خديج قال ناداني رسول الله صلى الله عليه وسلم واتاني على بطن امرأتي فقلت ولم أنزل ما غسلت وخرجت فاعبى به فقال لا عليك الما من الماء قال رافع ثم امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم بعد ذلك بأمة - لرواه أحمد) الحديث حسنه الحارثي وفي حديثه نظر لان في اسناده ورشدين وليس من رجال الحديث وفيه أيضا مجهول لانه قال عن بعض ولد رافع بن خديج فليكن نظرا لظاهر ضعف الحديث لا حسنه وهو من أدلة مذهب الجمهور في الباب عن علي بن أبي طالب وعثمان والزبير وطلحة وأبي أيوب وأبي سعيد وأبي هريرة وغيرهم

(باب من ذكر الاحتلام ولم يجد بللا أو بالعكس)

(عن خولة بنت حكيم انها سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل فقال ليس عليه غسل حتى تنزل كما ان الرجل ليس عليه غسل حتى ينزل روى أحمد والنسائي مختصرا ونقله انها سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن المرأة فتحة لم في منامها فقال اذا رأت الماء فلتغتسل) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وابن أبي شيبة قال البيهقي في الجامع الكبير وهو صحيح وذكره الحافظ في الفتح ولم يكلم عليه وهو متفق على معناه من حديث أم سلمة وقد تقدم وعند مسلم من حديث أنس وعائشة وعند أحمد من حديث ابن عمر والسائل عنده ولا هي أم سليم وقد سألت عن ذلك خولة كافي حديث الباب وسهله بنت سهل عند الطبراني وبسيرة بنت صفوان عند ابن أبي شيبة وقد أول ابن عباس حديث الما من الماء بالاحتلام أخرجه ذلك عنه الطبراني واصله في الترمذي ولفظه انما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما الماء من الماء في الاحتلام قال الحافظ وفي اسناده ابن لانه من رواية شريك عن أبي الجحاف والحديث يدل على وجوب الغسل على الرجل والمرأة اذا وقع الانزال وهو اجماع الامام يحيى عن النخعي واشترط الهادو بفتح تبة - ن خروج المني بفتح الشبهة أو ظنهما وهذا الحديث وحديث أم سلمة السابق وحديث عائشة الا في رد ذلك وتأييده بان المني انما يـكون عند الشهوة في جميع الحالات أو غالبا تنقيبه بدالعادة وهو ليس بنافع لان محمل النزاع من وجوب الماء ولم يذكره الشهوة فالادلة فاضية بوجوب الغسل عليه والنقيض بدتيقن الشهوة أو ظنهما مع وجود الماء بقضي به - دم وجوب الغسل اللهم الا أن يجرد وجود الماء محلا لظن الشهوة لطري العادة بعد دم انفكاك أحدهما عن الآخر ولكنهم لا يقولون به (وعن عائشة رضي الله عنها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يجد البل ولا يذكر احتلاما فقال يغتسل وعن الرجل يرى ان قد احتلم ولم يجد البل فقال لا غسل عليه - فقالت أم سلمة المرأة ترى ذلك على الغسل قال نعم انما النساء ثنائ في الرجال روى الخ - (الا النسائي)

يؤتى أجره مرتين كما دل عليه القرآن والحديث الصحيح وهو لو مات على إيمانه الاول لم ينفعه شيء من عمله الصالح بل يكون هباء منثورا فدل على ان ثواب عمله الاول يكتب له مضافا الى عمله الثاني وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لما سأله عائشة عن ابن جددان وما كان يصنعه من الخير أي ينفعه فقال انه لم يقل يوما رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين فدل على انه لو طأها بعد ان أسلم نفعه ما - له في الكفر ورواه هذا الحديث أئمة أجماع منهم وروى وهو مسلم بل بلفظ الاخبار على ميل الانفة - راد مع التصريح بسامع الصحابي من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم (عن عائشة) أم المؤمنين (رضي الله تعالى عنها) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل عايم او الحال (عندها امرأة فقال) ولا أصيب لي بجذف الفاء (من هذه) المرأة (قالت) عائشة هي (فلانة) بعد دم الصرف فثابت والعلية اذ هو كناية عن ذلك وهي الحولا بالماله والمدة كافي مسلم بنت ثوبت بتاين مصفرا (تذكر) بفتح المنة الفوقية أي عائشة (من صلاتها) ولغير الاربعة يذكر بالياء التسمية المضمومة مبنيا على اسم فاعله أي يذكرون ان صلاتها كنيسة وعند البخاري في صلاة الليل معافا لانتم بالليل ولعل عائشة

أمنت عليها الفتنة قد حتمت في وجهها لكن في مسند الحسن بن سفيان كانت عن أبي امرأة الحديث فلما قامت جالس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم من هذه عائشة قالت يا رسول الله هذه فلانة وهي أعبد أهل المدينة

فظاهر هذه الرواية ان مدحها مكان في غيبها (قال) صلى الله (٢٢٥) عليه وآله وسلم (مه) بفتح الميم

وسكون الهمزة اسم للزجر بمعنى
اكفتم اها عن مدح المرأة
بما ذكرته أو عن تكلف عمل
مالا يطاق ولذا قال بعده (عابكم)
من العمل (بما) وللاصميلي
ما تطيقون (أي بالذي تطيقون
المدامومة عليه وحذف العائد
للهيمه ومنطوقه يقتضي الامر
بالاقتصار على ما يطاق من
العبادة ومفهومه يقتضي
التمسك بتكليف ما لا يطاق
وسبب وروده خاص بالصلاة
واكن اللفظ عام فيشمل جميع
الاعمال وعُدل عن خطاب
النساء الى خطاب الرجال طلبا
لعموم الحكم فغلب المذكور
على الاناث في الذكر (فوا الله)
فيه جواز الحلف من غير
استحلاف وقد يستحب اذا كان
في تفخيم امر من أمور الدين
أو حث عليه أو تنفير من محذور
(لا يعمل الله حق) ان (تلقوا) بفتح
الميم في الموضعين وهو من باب
المشاكلة والازدواج وهو ان
تكون احدي اللفظتين موافقة
للأخرى وان خالفت معناها
والمثال ترك الشيء استقلا
وكرهه له به بدرج من محبة
فيه وهو محال على الله تعالى
بالاتفاق قال الاسماعيلي وجاعة
من الحقين هو على سبيل المجاز
لانه تعالى لما كان به طبع قواه
عن قطع العمل ملا لا يعبر عن
ذلك بالمال من باب تسمية الشيء

الحديث رجاله رجال الصحيح الا عبد الله بن عمر العمري وقد اختلف فيه فقال أحمد هو
صالح وروى عنه انه قال لا بأس به وكان ابن مهدي يحدث عنه وقال يحيى بن معين
صالح وروى عنه انه قال لا بأس به يكتب حديثه وقال يعقوب بن شيبة ثقة صدوق في
حديثه اضطراب أخرجه له مسلم مقرؤنا بأخيه عبيد الله وقال ابن المديني ضعيف وقال
يحيى القطان ضعيف وروى أنه كان لا يحدث عنه وقال صالح جزرة مختلط الحديث
وقال النسائي ليس بالقوي وقال ابن حبان غلب عليه التعبد حتى غفل عن حفظ
الاخبار وجودة الحفظ فوقعته المناكير في حديثه فلما خش خطؤه استحق السقوط
وقد تفرده المذكور عند من ذكره المصنف من المخرجين له ولم يجده عن غيره وهكذا
رواه أحمد وابن أبي شيبة من طريقه فالحديث معلول به لتبين الاولى العمري المذكور
والثانية التفرد وعدم المتابعات فتصغر عن درجة الحسن والصحة والله أعلم والحديث
يدل على اعتبار مجرد وجود المني سواء انضم الى ذلك ظن النجاسة أم لا وقد تقدمت
الاشارة الى ذلك قال ابن رسلان أجمع المسلمون على وجوب الغسل على الرجل والمرأة
بمخرج المني

(باب وجوب الغسل على الكافر اذا أسلم)

(عن قيس بن عاصم انه أسلم فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يغتسل بماء وسدر ورواه
الخمس الا ابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وابن خزيمة وصححه ابن السكن
وهو يدل على مشروعية الغسل لمن أسلم وقد ذهب الى الوجوب مطلقا أحمد بن حنبل
وذهب الشافعي الى أنه يستحب له ان يغتسل فان لم يكن جنباً أجزأه الوضوء وأوجبته
الهادي وغيره على من كان قد اجنب حال الكفر سواء كان قد اغتسل أم لا اهدم صحة
الغسل وقال باستحبابه لمن لم يجنب وأوجبته ابو حنيفة على من اجنب ولم يغتسل حال
كفره فان اغتسل لم يجنب وقال المصنف وبالله لا يجب الغسل على الكافر بعد اسلامه
من جنبته اصابته قبل اسلامه وروى عن الشافعي نحوه احتج من قال بالوجوب
مطلقا بحديث الباب وحديث غمامة الآتي وحديث أمره صلى الله عليه وآله وسلم
لوائله وقناة الراوى عند الطبراني وعقيل بن أبي طالب عند الحاكم في تاريخ نيسابور
قال الحفاظ وفي أسانيد الثلاثة ضعف واحتج القائلون بالاستحباب الامن اجنب بانهم
ياهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم كل من أسلم بالغسل ولو كان واجبا لما خص بالامر به
به ضادون بعض فيكون ذلك قرينة تصرف الامر الى التذنب وأما وجوبه على المجنب
فلا دلالة القاضية بوجوبه لانهم تفرق بين كافر ومسلم واحتج القائل بالاستحباب مطلقا
لعدم وجوبه على المجنب بحديث الاسلام يجب ما قبله والظاهر الوجوب لان أمر
البعض قد وقع به التبليغ ودعوى عدم الامر لمن عداهم لا يصلح منه كمال غاية ما فيها
عدم العلم بذلك وهو ليس علما بالعدم (وعن أبي هريرة ان غمامة أسلم فقال النبي صلى الله

سؤاله فتزهدوا في الرغبة اليه (٢٢٦) قاله الهروي وقال غيره معناه لا يتناهى حقه عليه السلام في الطاعة حتى

عليه وآله وسلم اذهبوا به الى حائط بنى فلان فروه ان يغتسل رواه أحمد الحديث أخرجه أيضا عبد الرزاق والبيهقي وابن خزيمة وابن حبان وأحمد في الصحيحين وليس فيه ما الامر بالاغتسال وانما نفيم ما انه اغتسل والحديث قد تقدم الكلام على فقهاء

(باب الغسل من الحيض)

(عن عائشة ان فاطمة بنت أبي حبيش كانت تستحاض فسالته النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ذلك عرق وليست بالحيضة فاذا أقيمت الحيضة فدمي الصلاة واذا أدبرت فاغتسلي وصلي رواه البخاري) الحديث متفق عليه بلفظ فاغتسلي عنك الدم وصلي قوله ذلك بكسر الكاف قوله وليست بالحيضة الحيضة بفتح الحاء كما نقله الخطابي عن أكثر الحديثين أو كاهم وان كان قد اخذ الكسر على ارادة الحالة لكن الفخ هنا أظهر قاله الحافظ وقال النووي هو متعين أقرب من المتعين وأما قوله فاذا أقيمت الحيضة فيجوز فيه الوجهان معاجوزا حسنا انتهى قال الحافظ والدي في روايةنا بفتح الحاء في الموضوعين قوله وصلي أي بعد الاغتسال وقد وقع التصريح بذلك في بعض روايات البخاري في باب اذا حاضت في شهر ثلاث حيض والحديث يدل على ان المرأة اذا ميزت دم الحيض من دم الاستحاضة تعتبر دم الحيض وتغتسل على اقباله وادباره فاذا انقضى قدره اغتسلت عنه ثم صار حكم دم الاستحاضة حكم الحدث فتتوضأ لكل صلاة لا تصلي بذلك الوضوء أكثر من فريضة واحدة مؤداة أو مقضية لظاهر قوله توضئي لكل صلاة قال الحافظ وبه ذاق الجهور وعند الحنفية ان الوضوء متعلق بوقت الصلاة وكذا عند الهادوية ويدل على عدم وجوب الاغتسال لكل صلاة وفيه خلاف وسيأتي الكلام عليه في باب غسل المستحاضة وفي أبواب الحيض لان المصنف رحمه الله سبحانه لم يورد هذا الحديث مع سائر رواياته هنا لا وانما ساقه هنا للاسناد لئلا يلهي عن غسل الحائض ولم بأمره صلى الله عليه وآله وسلم بالاغتسال الا لادبار الحيضة

(باب تحريم القراءة على الحائض والجنب)

(عن علي كرم الله وجهه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقضى حاجته ثم يخرج فيقرأ القرآن ويبا كل معناه للعلم ولا يجزئه وربما قال لا يجزئه من القرآن شيء ليس الجنبه رواه الخمسة لكن انظر الترمذي مختصر كان يقرئنا القرآن على كل حال مالم يكن جنبنا وقال حديث حسن صحيح) الحديث أيضا أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبزار والدارقطني والبيهقي وصححه أيضا ابن حبان وابن السكن وعبد الحق والبغوي في شرح السنن وقال ابن خزيمة هذا الحديث ثلث رأس مالي وقال شعبة ما أحدث بعد هذا أحسن منه قال الشافعي أهل الحديث لا يثبتونه قال البيهقي انما قال ذلك لان عبد الله بن سلمة راويه كان قد تغير وانما روى هذا الحديث بعدما كبر قاله شعبة وقال الخطابي كان أحمد يوهن هذا الحديث وقال النووي خالف الترمذي الا كثرون

يتناهى جهدهم وهذا كله بناء على ان حتى على باهر في انتهاء الغاية وما يستتر به عليهم السلام المقهور وجنح بعضهم الى تأويلها فتقبل معناه لا يعمل الله اذا ملأتم وهو مستعمل في كلام العرب يقولون لا أفعل كذا حتى يبيض القار أو حتى يشيب الغراب وقال المازري قيل ان حتى هنا جمع في الواو فيكون التقدير لا يعمل وتعملون فنفى عنه الملل وأثبت له وقيل حتى بمعنى حين والاقول أبقى وأجري على القواعد وانه من باب المقابلة اللفظية ويؤيده ما وقع في بعض طرق الحديث عائشة بانظروا كفو من العمل ما تطيقون فان الله لا يعمل من الثواب حتى تملوا من العمل لكن في سنده موسى بن عبيدة وهو ضعيف (وكان أحب الدين أي الطاعة اليه) أي الى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية المسقلى الى الله وليس بين الروايتين تخالف لان ما كان أحب الى الله كان أحب الى رسوله ومعنى المحبة من الله تعالى الارادة بالشواب أي أكثر الأعمال فوابا أدومها وفي رواية ابى الوقت والاصبلي وكان أحب بالرفع اسم كان (مادام) أي واظب (عليه صاحبه) وان قل قبل ما دومة على القليل تستمر الطاعة بخلاف الكثير الشاق وربما نذر القليل الدائم حتى يزيد على الكثير المنقطع اضعا فأكثروا من مزيد شقيقته

صلى الله عليه وآله وسلم وراثة بأمته حيث أرشدهم إلى ما يصلحهم (٢٢٧) وهو ما كان لهم الدوام عليه من

غيره من شدة جزاه الله عنا ما هو
أهله والتعير بأحب هناية تقتضي
أن ما لم يدوم عليه صاحبه من
الدين محبوب ولا يكون هذا إلا
في العمل ضرورة أن ترك
للإيمان كفر قاله في المصابيح
قال ابن الجوزي إنما أحب
الدائم لعينين أحدهما أن
التارك للعمل بعد الدخول فيه
كالمرض بعد الوصل فهو
متعرض للذم ولهذا ورد الوعيد
في حق من حفظ آية ثم نسيها وإن
كان قبل حفظها لا تقع في عليه
ثانيهما أن مداوم الخسار ملازم
للخدمة وليس من لازم الباب
في كل يوم وقتا ما كان لازم يوما
كاملا ثم انقطع وزاد البخاري
ومسلم عن عائشة أن أحب
الاعمال إلى الله مداوم عليه وإن
قل وفي هذا الحديث الدلالة
على استعمال الجواز وفضيلة
المداومة على العمل وتسمية
العمل ديناً وقد أخرجه البخاري
أيضاً في الصلاة ومسلم ومالك في
موطئه (وعن أنس) هو ابن
مالك (رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) قال
يخرج من النار (يفتح المنة
التي من الخروج وفي رواية
الاصلي وأبى الوقت بضمها
من الإخراج في جميع الحديث
(من قال لا إله إلا الله) مع قول
محمد رسول الله فالجزء الأول علم
على المجموع كقوله هو الله أحد

نصفه فهاذا الحديث وقد قدمنا من صححه مع الترمذي وحكي البخاري عن عمرو بن
مرة الراوي لهذا الحديث عنه أنه قال كان عبد الله بن سلمة يحدثنا عن أبيه عن
الحديث يدل على أن الجنب لا يقرأ القرآن وقد ذهب إلى تحريم قراءة القرآن على
الجنب القاسم والهادي والشافعي من غير فرق بين الآية وما دونها وما فوقها وذهب
أبو حنيفة إلى أنه يجوز له قراءة دون آية إذا لم يقرأ القرآن وقال المؤيد بالله والامام أي
وبعض أصحاب أبي حنيفة يجوز ما فعل لغيره التلاوة كما مر في اقتنى لالقصيدة التلاوة
احتج الأولون القائلون بالتحريم بحديث الباب وحديث ابن عمر الذي سيأتي وحديث
أقرؤ القرآن ما لم يصب أحدكم جنباً فإن أصابته فلا ولا حرفاً ويجب أن يقرأ عن ذلك بأن
حديث الباب ليس فيه ما يدل على التحريم لأن غاية ما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ترك القراءة حال الجنابة ومثله لا يصلح مقسكاللكرامة فكيف يستدل به على التحريم
وأما حديث ابن عمر ففيه مقال سنذكره عند ذكره لا يفتض معه الاستدلال وأما حديث
أقرؤ القرآن الخ فهو غرير مرفوع بل موقوف على علي عليه السلام إلا أنه أخرج أبو
يعلى من حديث علي قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ ثم قرأ شيئاً من
القرآن ثم قال هكذا المن ليس يجنب فاما الجنب فلا ولا آية قال الهيثمي رجاله موثقون
فانصح هذا الصلح للاستدلال به على التحريم وقد أخرج البخاري عن ابن عباس أنه لم يقرأ
في القراءة للجنب بأساً ويؤيده التمسك بعموم حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله
وآله وسلم كان يذكر الله على كل أحيائه وبالبراءة الأصلية حتى يصح ما يصلح تخصيص
هذا العموم وللنقل عن هذه البراءة (وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه) الحديث
في أسناده اسمعيل بن عياش وروايته عن الجواز بين ضعيفة وهذا مما أورد كذا الزائر أنه
تفرده عن موسى بن عقبة وسبقه إلى نحو ذلك البخاري وتبعهما البيهقي لكن رواه
الدارقطني من حديث المغيرة بن عبد الرحمن عن موسى ومن وجبه آخر وفيه مبهم عن
أبي معشر وهو ضعيف عن موسى قال الحافظ وصحح ابن سبويه الناس طريق المغيرة
وأخطأ في ذلك فان فيها عبد الملك بن مسلمة وهو ضعيف فلو سلم منه لاصح أسناده وإن كان
ابن الجوزي ضعفه بمغيرة بن عبد الرحمن فلم يصب في ذلك فان مغيرة ثقة وقال أبو حاتم
حديث اسمعيل بن عياش هذا خطأ وإنما هو قول ابن عمر وقال أحمد بن حنبل هذا
باطل أنكره علي اسمعيل بن عياش والحديث يدل على تحريم القراءة على الجنب وقد
عرفت بما ذكرناه لا يفتض للاحتجاج به على ذلك وقد قدمنا الكلام على ذلك في
الحديث الذي قبل هذا ويدل أيضاً على تحريم القراءة على الحائض وقد قال به قوم
والحديث هذا الذي بعده لا يصلحان للاحتجاج بهما على ذلك فلا يصح إيراد القول
بالتحريم الأدليل (وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقرأ الحائض ولا

على السورة كلها وإن كان قبل منبر وعيبة ضمها إليه كما قاله العيني والكرملاني قال القسطلاني وفي ذلك نظر على

ملا يخفى قلت الاول أولى كما قال الحافظ (٢٢٨) المراد المجموع وفيه دليل على اشتراط النطق بالتوحيد والمراد بالقول هنا

المنفصل من القرآن شيارواه الدارقطني الحديث فيه محمد بن الفضل وهو متروك ومنسوب الى الوضع وقد روى موقوفاً وفيه يحيى بن أبي أنيسة وهو كذاب وقال البيهقي هذا الاثر ليس بالقوى وصح عن عمرانه كان يكره ان يقرأ القرآن وهو جنب وساقه عنه في الخلافيات باسناد صحيح

• (باب الرخصة في اجتناب الجنب في المسجد ومنعه من اللبث فيه الا ان يتوضأ) •

(عن عائشة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ناولي في الخمر من المسجد فقلت اني حائض فقال ان حبضتك ايسر في ذلك رواه الجماعة الا البزارى) الحديث حسنه الترمذى وهو صحيح بتصحيح مسلم اياه كما قاله ابن سديد الناس واخرجه له في صحيحه وأما أبو الحسن الدارقطني فانه ذكر فيه اختلافاً على الاعمش في هذا الحديث وصوب روايته من رواه عنه عن ثابت عن القاسم عن عائشة وليس هذا الاختلاف الذي ذكره الدارقطني مانعاً من القول بصحته بعد ان بين فيه وجه الصواب واليكه تفريده ثابت بن عبيد وهو وان كان ثقة فليس في مرتبة الحفظ والاتقان الذي يقبل معه تفريده ويمكن ان يجاب عن اعلا لعل الفردان له طريقاً أخرى عند الدارقطني عن محمد بن فضيل عن الاعمش عن السائب عن محمد بن أبي يزيد عن عائشة وعن عبد الوارث بن سعيد وعبد الرحمن المحاربي كلاهما عن ابي بن أبي سليم عن القاسم عن عائشة وعن أبي عمر الحوضي عن شعبة عن سليمان الشيباني عن القاسم عن عائشة وهذه متابعات لطريق ثابت بن عبيد وهي وان كانت واهية فهي تحصل تقوية قوله الخمر الخمر بضم الخاء المجهمة واسكان الميم قال الهروي وغيره وهي السجادة وهي ما يضع عليه الرجل حر وجهه في سجوده من حصى أو نسج من خوص وقال الخطابي هي السجادة يسجد عليها المصلي وهي عند بعضهم قدر ما يضع عليه المصلي وجهه فقط وقد تكون عند بعضهم أكبر من ذلك قوله ان حبضتك الخبضة فيها الخطابي بكسر الخاء المهملة يعني الحالة والهيئة وقال المحدثون يفتحون الخاء وهو خطأ وصوب القاضي عياض الفتح وزعم ان كسر الخاء هو الخطأ لان المراد الدم وهو الخيض بالفتح لا غير وقد تقدم كلام الحافظ والنووي في باب وجوب الغسل على الكافر والحديث يدل على جواز دخول الحائض المسجد للمعاجة وليكنه يتوقف على تعلق الجار والمجرور أعني قوله من المسجد بقوله ناوليني وقد قال بذلك طائفة من العلماء واستدلوا به على جواز دخول الحائض المسجد للمعاجة تعرض لها اذا لم يكن على جسدها نجاسة وانما الامتناع من المسجد للاخافة ما يكون منها وعلاقته طائفة أخرى بقولها قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ناولي في الخمر من المسجد ناوليني الخمر على التقديم والتأخير وعليه المشهور ومن مذهب العلماء انها لا تدخل للمعجمة ولا عابرة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا حول المسجد الحائض ولا جنب وساقه في الكلام عليه في هذا الباب قالوا ولان حديثها أغلظ من حديث الجنابة والجنب

القول النفسى قاله عن من أقر بالتوحيد وصدق فالأقرار لابد منه فلهذا أعاده في كل مرة والتفاوت يحصل في التصديق على الوجه المتقدم (وفي قلبه وزن شعيرة من خير) أى من ايمان كافي الرواية الاخرى والمراد به الايمان بجميع ما جاءه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والتشويق في خير للتقليل المرغب في تحصيله اذ انه اذا حصل الخروج باقل مما يطلق عليه اسم الايمان فبالكثير منه أخرى فان قلت الوزن انما يتصور في الاجسام دون المعاني أجيب بان الايمان شبه بالجسم فاضيف اليه ما هو من لوازمه وهو الوزن (ويخرج من النار من قال لا اله الا الله) محمد رسول الله (وفي قلبه وزن ذرة) بضم الباء وتشديد الراء وهي القمصة (من خير) ويخرج من النار من قال لا اله الا الله محمد رسول الله (وفي قلبه وزن ذرة من خير) واحدة الذر وهو كما في القاموس صغار النمل ومائة منها زنة حبة شعيرة انتهى واغبره ان أربع ذوات وزن بحدلة أو هو الهباء الذي يظهر في شعاع الشمس مثل رؤس الابر وهو الساقط من الثراب بعد وضع كفة فيه ونفضها ونسب هذا الاخيرة لابن عباس فوزن الذرة هو التصديق الذي لا يجوز ان يدخله التقص وما في البرة والشعيرة من الزيادة على الذرة فانما هو من زيادة الاعمال التي يكمل

التصديق بها وليست زيادة في نفس التصديق فانه المذهب وقال في الكواكب (٢٢٩) وانما اُضيف هذه الاجزاء التي في

الشعيرة والبركة الزائدة على الذرة الى القلب لانه لما كان الايمان التام انما هو قول وعمل والعمل لا يكون الا بنية واخلاص من القلب فلذا اجاز ان ينسب العمل الى القلب اذ تمامه بتصديق

القلب فان قلت التصديق القلبى كاف في الخروج اذ المؤمن لا يتخلد في النار واما قوله لا اله الا الله فلا يبرأ أحكام الدنيا عليه فما وجه الجمع بينهما اُجيب بان المثلثة محتاجة فيها قال جماعة لا يمكن مجرد التصديق بل لابد من القول والعمل أيضا وعليه البخارى والمراد بالخروج هو بحسب حكمنا به أى الحكم بالخروج لمن كان في قلبه ايمان ضامما اليه عنوانه الذى يدل عليه اذ الكلمة هي شعار الايمان في

الدنيا وعليه مدار الاحكام فلا بد منها حتى يصح الحكم بالخروج انتهى وقال ابن بطال متفاوت في التصديق على قدر العلم والجهل فمن قل علمه كان تصديقه مثلا بمقدار ذرة والذى فوقه في العلم تصديقه بمقدار بره وشعيرة الا أن التصديق الحاصل في قلب كل واحد منهم لا يجوز عليه

النقصان ويجوز عليه الزيادة بزيادة العلم والمعاينة وبالجملة حقيقة التصديق واحدة لا تقبل الزيادة والنقصان وقدم الشعيرة على البركة لكونها أكبر جرما منها وآخر الذرة لصغر هاهنا ومن

لا يثبت فيه وانما اختلفوا في عبوره والمشهور من مذاهب العلماء منعه فالحائض أولى بالمنع ويحتمل ان يكون المراد بالمسجد هنا مسجد يتسه الذى كان يتنفل فيه فيسقط الاحتياج به في هذا الباب وقد ذهب الى جواز دخول الحائض المسجد وانما لا تمنع الا تخافة ما يكون منها زيد بن ثابت وحكاه الخطائى عن مالك والشافعى وأحمد وأهل الظاهر ومنع من دخولها سفيان وأصحاب الراى وهو المشهور من مذهب مالك

(وعن ميمونة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدخل على احدنا وهي حائض فيضع رأسه في حجرها فيقرأ القرآن وهي حائض ثم تقوم احدنا بخمرته فتضعها في المسجد وهي حائض روى أحمد والنسائى) الحديث اسناده في سنن النسائى هكذا أخبرنا محمد بن منصور عن سفيان عن ميمونة عن أمه ان ميمونة قد كره وعمر بن منصور وثقة ومنبوذ وثقه ابن معين وقد أخرجه بصوهذا اللفظ عنه اعبد الرزاق وابن أبى شيبه والضياء في المختارة وللعديد شواهد أما قراءة القرآن في حجر الحائض فهي ثابتة في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة وليس فيها خلاف وأما وضع الخمرة في المسجد فهو حجة لمن قال بجواز دخول الحائض المسجد للجماعة ومؤيدته لميل البخارى والمهرورى الحديث الاول بقوله ناولينى لان دخولها المسجد لوضع الخمرة فيه لا يفرق بينه وبين دخولها اليه لا خراجها وقد تقدم الكلام على ذلك وأخرج مالك في الموطأ عن ابن عمر ان جواريه كن يغسلن رجله ويعطينه الخمرة وهن حبض (وعن جابر قال كان أحدا

ير في المسجد جنباً مجازاً روى سعيد في سننه وعن زيد بن أسلم قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يشون في المسجد وهم جنب روى ابن المنذر) الحديث الاول أخرجه أيضا ابن أبى شيبه وقد أراد المصنف بهذا الاستدلال المذهب من قال انه يجوز للجنب العبور في المسجد وهم ابن مسعود وابن عباس والشافعى وأصحابه واستدلوا على ذلك بقوله تعالى الاعبرى سبيلا والعبور انما يكون في محل الصلاة وهو المسجد لا في الصلاة وتقييد جواز ذلك بالسفر لا دليل عليه بل الظاهر ان المراد مطلق المار لان المسافر ذكر بعد ذلك فيكون تكرار ايصان القرآن عن مثله وقد أخرج ابن جرير عن يزيد بن أبى حبيب ان رجلا من الانصار كانت أبوابهم الى المسجد فسكانت تصيهم جنباً فلا يجردون الماء ولا طريق اليه الا من المسجد فانزل الله تعالى ولا جنباً الاعبرى سبيلا وهذا من الدلالة على المطلوب بحمل لا يبق بعده ريب وأما ما استدلل به القائلون بعدم جواز العبور وهم العترة ومالك وأبو حنيفة وأصحابه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لأهل المسجد حائض ولا جنب وسيأتى دفع كونه فيه مقال سنينته هو عام مخصوص بأهله جواز العبور وحمل الآية على من كان في المسجد واجنب تعسف لم يدل عليه دليل (وعن عائشة قالت جاز رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم وجوه بيوت أصحابه شاردة في المسجد فقال وجهوا هذه البيوت عن المسجد باب الترفى في الحكم وان كان من باب التنزل والبخارى في آخر التوحيد عن أنس مرفوعاً أدخل الجنب من كان في قلبه

نور له ثم من كان في قلبه ادنى (٢٣٠) شئ فلهذا معنى الذرة وفي هذا الحديث الدلالة على زيادة الايمان وقصصه

ودخول طائفة من عصاة
الموحدين النار وان الكبيرة
لا يكفر من عملها ولا يخلد في النار
ورواته كلهم أئمة أعلام بصريون
وفيه التحديث والعنونة وأخرجه
البخاري أيضا في التوحيد ومسلم
في الايمان والترمذي في صفة
جهنم وقال حسن صحيح (عن
عمر بن الخطاب رضي الله عنه
ان رجلا من اليهود) هو كعب
الاحبار قبل ان يسلم بين ذلك
مسدد في مسنده والطبري في
تفسيره والطبراني في الاوسط
والبخاري في المغازي عن قيس
ابن مسلم ان ناسا من اليهود وله
في التفسير من هذا الوجه حافظ
قالت اليهود فيحصل على انهم
كانوا حين سؤال كعب عن ذلك
بجماعة وتكلم كعب على اسمهم
(قال له) أي له امر (يا أمير
المؤمنين) وهو أقول من لقب
بذلك من الخلفاء الراشدين وكان
أبو بكر يقال له خليفة رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم (آية)
مبتدأ أو ساغ مع كونه مذكورة
لتخصه بالصفة وهي (في كتابكم
تقرؤونها) والخبر (لو علينا
معشر اليهود نزلت) أي لو نزلت
علينا لآلنا لولا تدخل الأعلى الفعل
لحذف الدلالة للفعل المذكور
عليه ومعشر نصب على
الاختصاص أو أعني معشر
اليهود (لا يخذلنا ذلك اليوم هيدا)
نقطه في كل سنة ونسرقه

ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يصنع القوم شيئا أو جاء ان ينزل فيهم رخصة
فخرج اليهم فقال وجهوا هذه البيوت عن المسجد فاني لأحذل المسجد لحائض ولا جنب
رواه أبو داود وعن أم سلمة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صرحه هذا
المسجد فنادى بأعلى صوته ان المسجد لا يحل لحائض ولا جنب رواه ابن ماجه (الحديث
الاول صحيح كما سبق وأخرج الثاني أيضا الطبراني قال أبو زرعة الصحيح حديث عائشة
وكلاهما من حديث أفلت بن خليفة عن جسر ووضعت ابن حزم هذا الحديث فقال بان
أفلت مجهول الحال وقال الخطابي ضعه في هذا الحديث وأفلت راويه مجهول لا يصح
الاختجاج به وليس ذلك بسديد فان أفلت وثقه ابن حبان وقال أبو حاتم هو شيخ وقال
أحمد بن حنبل لا بأس به وروى عنه سفيان الثوري وعبد الواحد بن زياد وقال في
الكشاف مسدوق وقال في البدو المنزلة هو مشهور ثقة وأما جسر فقال البخاري
ان عندها عتائب قال ابن القطن وقول البخاري في جسر ان عندها عتائب لا يكتفي في
رد اخبارها وقال المجلي تابعه ثقة وذكرها ابن حبان في الثقات وقد حسن ابن
القطن حديث جسر هذا عن عائشة وصححه ابن خزيمة قال ابن سيد الناس ولعمري ان
التصحيح لاقل مراتبه لثقة رواه وجود الشواهد له من خارج فلا حاجة لاني محمد يعني
ابن حزم في رده ولا حاجة بنا الى تصحيح ما رواه في ذلك لان هذا الحديث كافي في الرد قال
الحافظ وأما قول ابن الرفعة في أو آخر شروط الصلاة ان أفلت متروك فمردود لانه لم يثله
أحمد من أئمة الحديث والحديثان يدلان على عدم حل اللبث في المسجد للجنب والحائض
وهو مذهب الاكثر واستدلوا بهذا الحديث ونهت عائشة عن أن تطوف بالبيت متفق
عليه وقال داود والمزني وغيرهم انه يجوز مطلقا وقال أحمد بن حنبل وامحق انه يجوز
للجنب اذا توضأ ورفع الحديث لا الحائض ففنع قال القائلون بالجواز مطلقا ان حديث
الباب كما قال ابن حزم باطل وأما حديث عائشة فاللهي امكن الطواف بالبيت صلاة
وقد تقدم والبراء الاصلية قاضية بالجواز ويجاب بان الحديث كما عرفت اما حسن أو
صحيح وجزم ابن حزم بالاطلاق مجازفة وكثيرا ما يقع في مثلها واحج من قال بجوازه
للجنب اذا توضأ بما قاله المصنف بعد ان ساق هذا الحديث وانتظره وهذا يمنع بعومه
دخوله مطلقا لكن خرج منه المجتزأ لما سبق والمتوضئ كاذب اليه أحمد وامحق لما
روى سعيد بن منصور في سننه قال حدثنا عبد العزيز بن محمد عن هشام بن سعد عن زيد
ابن أسلم عن عطاء بن يسار قال رأيت رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يحملون في المسجد وهم يجنبون اذا توضأ وضوء الصلاة وروى حنبل بن اسحق
صاحب أحمد قال حدثنا أبو نعيم قال حدثنا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم قال كان أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتعدون في المسجد وهم على غير وضوء وكان الرجل
يكون جنباً فيتوضأ ثم يدخل المسجد فيحدث انتهى ولكن في كلا الاسنادين هشام

(أى آية هي قال) كعب (اليوم أكلت لكم دينكم) أى بالنصر والافتقار (٢٣١) على الاديان كلها أو بالتخصيص على

قواعد العقائد والتوقيف على أصول الشرائع وفروع الاعمال وغير ذلك مما فى الكتاب العزيز

والسنة المطهرة (وأتمت عليكم

نعمى) بالله سداية والتوفيق

أو بآجال الدين بالكتاب والسنة أو بفتح مكة وهدم منارات

الجاهلية (ورضيت لكم الاسلام) أى اخبرته لكم (دينا)

من بين الاديان وهو الدين عند الله (قال) وفي رواية الاربعة

فقال (عمر) رضى الله عنه (قد عرفنا ذلك اليوم والمكان الذى

نزلت) وفي رواية الاصيل أنزلت (فيه على النبي) وفي رواية أبى

ذرعى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم وهو قائم) أى والحال

انه قائم (بعرفة) بعدم الصرف للعبادة والتأنيث (يوم الجمعة) وفى

رواية يوم الجمعة ومعناه اما جامع الناس أو مجموع له وانما لم يقل

عمر جعلناه عيد الطابى جوابه السؤال لانه ثبت فى الصحيح ان

النزول كان بعد العصر ولا يتحقق العيد الا من أول النهار وقد قالوا

ان رؤية الهلال بعد الزوال لا تقابله ولا ريب ان اليوم التالى

ايوم عرفة عيد للمسلمين فكانه قال جعلناه عيدا بعد ادراكنا

استحقاق ذلك اليوم للعبادة فيه وقال فى الفتح غنسى ان هذه

الرواية اكنى فيها بالاشارة والافرواية اصحق بن قبصة قد

نصت على المراد ولفظه يوم الجمعة

ابن سعد وقد قال أبو حاتم انه لا يحتاج به وضعفه ابن معين وأحمد والنسائى وقال أبو داود انه أثبت الثام فى زيد بن اسلم وعلى تسليم الصحة لا يكون ما وقع من العصاة بجمعة ولا سيما اذا خالف المرفوع الا أن يكون اجماعا

(باب طوف الجنب على نسائه بغسل وباغسال)

(عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم كان يطوف على نسائه بغسل واحد رواه

الجماعة الا البخارى ولا احمد والنسائى فى ليلة بغسل واحد) الحديث أخرجه البخارى

أيضا من حديث قتادة عن أنس بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدور على نسائه فى الساعة الواحدة من الليل والنهار وهن احدى عشرة قال قلت لأنس بن مالك

أو كان بطيقيه قال كما تحدث انه أعطى قوة ثلاثين ولم يذ كرفيه الغسل قال ابن عبد البر ومعنى الحديث انه فعل ذلك عند قدومه من سفر ونحوه فى رقت ليس لواحده منهن يوم

معين معلوم بجمعهن يومئذ ثم دار بالقسم عليهن بعد والله أعلم لانهن كن حواثر وسقته صلى الله عليه وآله وسلم فيهن العدل بالقسم فيهن وأن لا يس الواحدة فى يوم الاخرى

وقال ابن العربى ان الله أعطى نبيه ساعة لا يكون لازواجه فيها حق تكون مقطعة له من زمانه يدخل فيها على جميع أزواجه أو بعضهم وفى مسلم ان تلك الساعة كانت بعد

العصر فلما اشتغل عنها كانت بعد المغرب أو غيره وقد أسلفنا فى باب تأكيد الوضوء الجنب تأويل النورى فليرجع اليه والخديث يدل على عدم وجوب الاغتسال على من

أراد معاودة الجماع قال النورى وهذا باجماع المسلمين وأما الاستحباب فلا خلاف فى استحبابه للحديث الا فى بعد هذا ولكنه ذهب قوم الى وجوب الوضوء على المعاود

وذهب آخرون الى عدم وجوبه وقد ذكرنا ذلك فى باب تأكيد الوضوء للجنب (وعن أبى رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طاف

على نسائه فى امه فاغتسل عند كل امرأة منهن غسلا فقلت يا رسول الله لو اغتسلت غسلا واحدا فقال هذا أطهر وأطيب رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا النسائى

وابن ماجه والترمذى قال الحافظ وهذا الحديث طعن فيه أبو داود فقال حديث أنس أصح منه انتهى وهذا ليس بطعن فى الحقيقة لانه لم ينف عنه الصحة قال النسائى ليس

بينه وبين حديث أنس اختلاف بل كان يفعل هذا مرة وذلك أخرى وقال النورى هو محمول على انه فعل الامرين فى وقتين مختلفين والحديث يدل على استحباب الغسل قبل

المهودة ولا خلاف فيه

(أبواب الافعال المستحبة)

(باب غسل الجمعة)

(عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا جاء أحدكم الى الجمعة

فليغتسل رواه الجماعة ولم اذا أراد أحدكم ان يأتى الجمعة فليغتسل) الحديث له طريف يوم عرفة وكلاهما يحمد الله لنا عبد والطبرانى وهما النسا عبد وكذا عند الترمذى من حديث ابن عباس ان رجلا سأل عن

ذلك فقال نزلت في يوم عبيد بن يوم (٢٣٢) جمعة ويوم عرفة فهاهنا الجواب تضمن انه-م اتخذوا ذلك اليوم

عبيدا وهو يوم الجمعة واتخذوا
يوم عرفة عيدا لانه ليلة العيда
وقال النووي فقد اجتمع في ذلك
اليوم فضيلتان وشرطان ومعلوم
تَعْظِيمُ الكل منهما فاذا اجتمعا
زاد التعظيم فقد اتخذنا ذلك
اليوم عيدا وعظما مكانه وفي
رجال هذا الحديث ثلاثة
كوفيون ورواية صحيحة عن
صحابي والتحديث والاختبار
والعزيمة وأخرجه البخاري في
الغزازی والتفسير والاعتصام
ومسلم والترمذي وقال حسن
صحيح وكذا اللساني في الايمان
والطبع وقد جزم السدي بانه لم
ينزل به هذه الآية شيء من
الحرام والحلال وهذا يدل على
ان اكمل الدين قد حصل بالقرآن
والحديث ولا حاجة الى غيرهما
في سلوك سبيل الايمان فقيمهما
رتبين على أهل التقليد
وأصحاب الرأي (عن طلحة بن
عبيد الله) بن عثمان القرشي
اليماني أحد العشرة المبشرة بالجنة
المقتول يوم الجمل لعشر خلون
من جمادى الاولى سنة ست
وثلاثين ودفن بالبصرة وله في
البخاري أربعة أحاديث (رضي
الله عنه يقول جامع رجل) هو
ضمام بن ثعلبة وبه جزم ابن بطال
وافد بن سديد بن بكر والحاثل
لهم على ذلك ابراد مسلم القصة
عقب حديث طلحة ولان في كل

كثيرة ورواه غير واحد من الأئمة وعد ابن منده من رواه عن نافع قبله وأفقو نلفمأنة
نفس وعلم من رواه من الصحابة غـ ير ابن عمر قبله وأربعة وعشرين صحابيا قال الحافظ
وقد جعلت طرقة عن نافع قبله أو مائة وعشرين نفسا وفي الغسل في يوم الجمعة أحاديث
غير ما ذكر المصنف منها عن جابر عند النسائي وعن البراء عند ابن أبي شيبة في المصنف
وعن أنس عند ابن عدى في الكامل وعن بريدة عند البزار وعن ثوبان عند البزار أيضا
وعن سهل بن حنيف عند الطبراني وعن عبد الله بن الزبير عند الطبراني أيضا وعن ابن
عباس عند ابن ماجه وعن عبد الله بن عمر حديث آخر عند الطبراني وعن ابن مسعود
عند البزار وعن حفصة عند أبي داود وفي الباب عن جماعة ممن الصحابة يأتي ذكرهم
في أبواب الجمعة إن شاء الله والحديث يدل على مشروعية غسل الجمعة وقد اختلف الناس
في ذلك قال النووي فحكي وجوبه عن طائفة من السلف حكموه عن بعض الصحابة وبه
قال أهل الظاهر وحكاها ابن المنذر عن مالك وحكاها الخطابي عن الحسن البصري ومالك
وحكاها ابن المنذر أيضا عن أبي هريرة وعمار وغـ يرهما وحكاها ابن حزم عن عمرو وجع
من الصحابة ومن بعدهم وحكي عن ابن خزيمة وحكاها شارح الغنية لابن سريج
قولا لا شافعي وقد حكى الخطابي وغيره الاجماع على ان الغسل ليس شرطاً في صحة الصلاة
وانما ينصح بدونه وذهب جمهور العلماء من السلف والخلف وفعها الامصار الى انه
مستحب قال القاضي عياض وهو المعسوف من مذهب مالك وأصحابه استدلل
الاقولون على وجوبه بالأحاديث التي أوردناها المصنف رحمه الله تعالى في هذا الباب
وفي بعض ما التصريح بلفظ الوجوب وفي بعض ما الأهرية وفي بعض ما انه حق
على كل مـ لم الوجوب يثبت بأقل من هذا واحتج الآخرون بعدم الوجوب
بحديث من توضأ فاحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت غفر له ما بين الجمعة
الى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة قال القرطبي
في تقرير الاستدلال بهذا الحديث على الاستحباب ما لفظه ذكر الوضوء وماءه مرتين
عليه الثواب المقتضى للصحة يدل على ان الوضوء كاف قال ابن حجر في التلخيص انه من
أقوى ما استدلل به على عدم فرضية الغسل يوم الجمعة واحتجوا أيضا بعدم الوجوب
بحديث سمرة الآتي لقوله فيه ومن اغتسل فالغسل أفضل فدل على اشتراك الغسل
والوضوء في أصل الفضل وعدم تحتم الغسل وبحديث الرجل الذي دخل وعمر يخطب
وقد ترك الغسل قال النووي وجه الدلالة أن الرجل فعله وأقره عمرو من حضر ذلك الجمع
وهم أهل الحل والعقد ولو كان واجبا لما تركه ولا لمؤوبه وبحديث أبي سعيد الآتي
وجه دلالة على ذلك ما ذكره المصنف وبحديث اوس الشقفي وسـ يأتي في هذا الباب
وجه دلالة جملة من التبركيز والمنشئ والدون من الامام وليست بواجبة فيكون مثلها
وبحديث عائشة الآتي ووجه دلالة انهم انما أمروا بالاعتسال لاجل تلك الروايع

السكروية

منہما تہ بدوی وان کلامہما قال فی آخر حدیثہ لا ازید علی ہذا ولا أنقص لکن تعقبہ

القرطبي بأن سبأهما مختلفا واسمتهما متباينة قال ودعوى (٢٢٥) انهما اقصة واحدة دعوى فرط وتكافأ

شطط من غير ضرورة وقواه بعضهم بأن ابن سعد وابن عبد البر وجاعة لم يذكروا الضمام الا الاول وهذا غير لازم وقال القسطلاني هو ضمام أو غيره (الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أهل نجد) بفتح النون وسكون الجيم وهو مكافى العباب وغيره ما ارتفع من تهماة الى أرض العراق وفي رواية أبي ذر جاء رجل من أهل نجد الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فأمر) أي متفرق شعر (الرأس) من عدم الرفاهية فحذف المضاف للقرينة العقلية أو أطلق اسم الرأس على الشعر لانه ثبت منه كما يطلق اسم السماء على المطر أو صالبة يجعل الرأس كأنها المنقشة قال في الفتح فيه اشارة الى قرب عهد النبوة (نسمع) بنون الجمع (دوى) بفتح الدال وكسر الواو وتشديد الياء وهو شدة الصوت وبعده في الهواء (صوته) فلا يفهم منه شيء كما قال (ولانفقه ما يقول) أي الذي يقوله وفي رواية ابن عساکر يسمع ولا يفقه (حتى دنا) أي الى ان قرب فهمناه (فاذا هو يسأل عن الاسلام) أي عن أركانه وشرائعه بعد التوحيد والتصديق ويؤيده ما أخرجه المصنف عن أبي سهل قال فاخبره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشرائع الاسلام فدخل

الكريهة فاذا زالت زال الوجوب وأجابوا عن الاحاديث التي صرح فيها بالامر انما محمولة على الندب والقرينة الصارفة عن الوجوب هذه الادلة المتعاضدة والجمع بين الادلة ما يمكن هو الواجب وقد أمكن به ذوا ما قوله واجب وقوله حق فالمراد متأكد في حقه كما يقول الرجل اصاحبه حقه واجب عليّ ومواصلتك حق عليّ وليس المراد الوجوب المتكتم المستلزم للعقاب بل المراد ان ذلك متأكد كحقيق بان لا يخجل به واستضعفه ابن دقيق العيد وقال انما يصار اليه اذا كان الممارض راجح في الدلالة على هذا الظاهر وأقوى ما عارضوا به حديث من توضأ يوم الجمعة ولا يقاوم سنده سنه هذه الاحاديث انتهى وأما حديث من توضأ فاحسن الوضوء فقال الحافظ في الفتح ليس فيه نفي الغسل وقد ورد من وجه آخر في الصحيح بانظ من اغتسل فيصتمل أن يكون ذكر الوضوء لمن تقدم غسله على الذهاب فاحتاج الى إعادة الوضوء انتهى وأما حديث الرجل الذي دخل وعمر يخطب وهو عثمان كما سيأتي فإراء الاجحة على القائل بالاستحباب لانه انكار عمر على رأس المنبر في ذلك الجمع على مثل ذلك الصحابي الجليل وتقرير رجوع الحاضرين الذين هم جمهور الصحابة لما وقع من ذلك الانكار من أعظم الادلة القاضية بان الوجوب كان معلوما عند الصحابة ولو كان الامر عندهم على عدم الوجوب لما عول ذلك الصحابي في الاعتذار على غيره فأى تقرير من عمر ومن حضر بعد هذا واهل النووى ومن معه ظنوا انه لو كان الاغتسال واجبا لنزل عمر من منبره وأخذ يسيب ذلك الصحابي وذهب به الى المغتسل أو قال له لا تنف في هذا الجمع أو اذهب فاغتسل فانا سنظرك أو ما أشبه ذلك ومثل هذا لا يجب على من رأى الاخلال بواجب من واجبات الشريعة وغاية ما كافئناه في الانكار على من ترك واجبا هو ما فعله عمر في هذه الواقعة على انه يعمى أن يكون قد اغتسل في أول النهار كما قال الحافظ في الفتح لما ثبت في صحيح مسلم عن جرّان مولى عثمان ان عثمان لم يكن يمضى عليه يوم حتى يفيض عليه الماء وانما لم يفتدّر لعمر بذلك كما اعتذر عن التأخر لانه لم يتصل غسله بذهابه الى الجمعة وقد حكى ابن المنذر عن اسحق بن راهويه ان قصة عمر وعثمان تدل على وجوب الغسل لاعلى عدم وجوبه من جهة ترك عمر الخطبة واشتغاله بعبادة عثمان وتوضيغ مثله على رؤس الناس ولو كان الترك مباحا لما فعل عمر ذلك وأما حديث أبي سعيد الاقرقي فقد تقرر ضعف دلالة الاقتران ولا سيما بحجب مثل أحاديث الباب وقد قال ابن الجوزي في الجواب على المستدلين به هذا الحديث على عدم الوجوب انه لا يمنع عطف ما ليس بواجب على الواجب لاسيما لم يقع التصريح بوجوبكم المعطوف وقال ابن المنبر ان سلم ان المراد بالواجب الفرض لم ينفع دفعه به عطف ما ليس بواجب عليه لان لا تاتل أن يقول خرج بدليل فبقى ما عداه على الاصل وأما حديث أوس الثقفي فليس فيه أيضا الاستدلال بالاقتران وأما حديث عائشة فلان سلم انها اذا زالت العلة زال الوجوب مستدين ذلك

فيه باقى المفروضات بل والمندوبات أو عن حقيقته واستبعد هذا من

لحيث ان الجواب يكون غير (٢٢٦) مطابق للسؤال وهو قوله (فقال رسول الله صلى الله عليه) والله (وسلم)

هو (خمس صلوات في اليوم والليلة) أو خذ خمس صلوات وفي رواية اسمعيل بن جعفر عند المؤلف في الصيام انه قال اخبرني ماذا فرض الله على من الصلاة فقال الصلوات الخمس أي اقامتها في اليوم والليلة وانما لم يذكر له الشهادة لانه علم انه يعلمها أو علم انه اغما بسأل عن الشرائع الفعلية أو ذكرها فلم يقلها الراوي أشهرتها والا قول أولى وبهذا تبين مطابقة الجواب للسؤال ويستفاد من سياق ما لك انه لا يجب شيء من الصلوات في كل يوم وإيالة غير الخمس خلافا لمن أوجب الوتر وركعتي الفجر وصلاة الضحى وصلاة العيد أو الركعتين بعد المغرب (فقال) الرجل المذکور ولابن عساكر قال (هل على غيرها قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا) نبي عليك غيرها وهو حجة على الحنفية حيث أوجبوا الوتر وعلى الأصح فري من الشافعية حيث قال ان صلاة العيدين فرض كفاية (الأن تطوع) أي لكن التطوع مستحب لك وعلى هذا لا يلزم النوافل بالشروع فيها لكن يستحب انماها ولا يجب وقد روى النسائي وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم كان احيا نايئوى صوم التطوع ثم يفتقر في البخاري انه أمر جويرية بنت الحرث أن تطوع يوم الجمعة بعد ان شيرعت فيه فدل على ان الشروع في النفل لا يستلزم الاتمام فهذا النص في الصوم

بوجوب السعي مع زوال العلة التي شرع لها وهي اغاظة المشركين وكذلك وجوب الرمي مع زوال ما شرع له وهو ظهور الشيطان بذلك المكان وكما هذا من نظائر لو تتبعنا لحايات في رسالة مستقلة قال في الفتح وأجيب عن حديث عائشة بأن ليس فيه نفي الوجوب وبانه سابق على الاصره والاعلام بوجوبه وبهذا يتبين لك عدم انتفاء ما جاء به الجمهور من الأدلة على عدم الوجوب وعدم امكان الجمع بينهما وبين أحاديث الوجوب لانه وان أمكن بالنسبة الى الاوامر لم يمكن بالنسبة الى لفظ واجب وحق الابتعاد لا يلجئ طالب الجمع الى مثله ولا يشك من له أدنى المام به ان الشان ان أحاديث الوجوب أرجح من الأحاديث القاضية بعدمه لان أوضحها دلالة على ذلك حديث سمرة وهو غير سالم من مقال وسندينه وأما بقية الأحاديث فليس فيها الا مجرد دراسة تنبأ طات وإهية وقد دل حديث الباب أيضا على تعليق الامر بالغسل بالجمي الى الجمعة والمراد ارادة الجمي وقصد الشروع فيه وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال اشترط الاتصال بين الغسل والرواح واليه ذهب مالك والثاني عدم الاشتراط لكن لا يجوز فعله بعد صلاة الجمعة ويستحب تأخيرها الى الذهاب واليه ذهب الجمهور والثالث انه لا يشترط تقديم الغسل على صلاة الجمعة بل لو اغتسل قبل الغروب أجزأ عنه واليه ذهب داود ونصره ابن حزم واستبعده ابن دقيق العيد وقال يكاد يجزى بطلانه وادعى ابن عبد البر الاجماع على من اغتسل بعد الصلاة لم يغتسل للجمعة واستدل مالك بحديث الباب ونحوه واستدل الجمهور وداود بالأحاديث التي أطلق فيها يوم الجمعة لكن استدلل الجمهور على عدم الاجتزاء به بعد الصلاة لا قبل الغسل لازالة الروائح الكريهة والمقصود عدم تأذي الحاضرين وذلك لا يتأتى بعد اقامة الجمعة والظاهر ما ذهب اليه مالك لان حمل الأحاديث التي أطلق فيها اليوم على حديث الباب المقيد بساعة من ساعاته واجب والمراد بالجمعة اسم سبب الاجتماع وهو الصلاة لا اسم اليوم كذا قيل وفي القاموس والجمعة المجمعوعة ويوم الجمعة وقيل انما هي يوم الجمعة لان خلق آدم جمع فيه أخرجه احمد وابن خزيمة وغيرهم من حديث سلمان وله شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه احمد بأسناد ضعيف وابن أبي حاتم بسند قوي وموقوف قال الحافظ ان هذا أصح الأقوال ولكنه لا يصح ان يراد في الحديث الصلاة لان اليوم لا يؤتى وكذلك غيره وأخرج ابن خزيمة وابن حبان وغيرهم ما مر فوعا من أن الجمعة فليغتسل زاد ابن خزيمة ومن لم يأتها فلا يغتسل

(وعن أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم والسؤال وان عيس من الطيب ما يقدر عليه متفق عليه) وقد اتفق السبعة على اخراج قوله غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم قوله وان عيس يجوز فتح الميم وضمها وزاد في رواية لم وغيره ولومن طيب المرأة وهو المكروه للرجال وهو ما ظهر لونه وخفي ريحه فأباحه الرجل هنا للضرورة لعدم غيره وهو يدل على تأكده وقوله ما يقدر عليه قال

والباقي بالقياس ولا يرد الحج لانه امتياز عن غيره بالمضي في قاصده (٢٢٧) فكيف في صحيحه وكذلك امتياز بلزوم

الكفارة في نفسه كفره على ان في استدلال الحنفية نظرا لانهم لا يقولون بفرضية الاتمام بل بوجوبه واستثناء الواجب من الفرض منقطع لتباينهما وأيضا فان الاستثناء من النفي عندهم ليس للاثبات بل مسكوت عنه والاستثناء متصل على الاصل واستدل به على ان الشروع في التطوع يلزم اتمامه وقرره القرطبي من المالكية بانه نفي وجوب شيء آخر أي الا ما تطوع به والاستثناء من النفي اثبات ولا قال بل بوجوب التطوع فتعين أن يكون المراد الا ان شُرِعَ في تطوع فيلزمك اتمامه وفي مسند احمد من حديث عائشة رضي الله عنها قالت أصبحت أنا وحفصة صائمتين فله حديث لناشئة فأكلنا فدخل علينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فآخبرناه فقال صوما يوما مكانه والامر للوجوب فدل على ان الشروع ملزم والاول أولى (قال) وفي رواية أي الوقت والاصلي فقال (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصيام) بالرفع وفي رواية أبي ذر وصوم عطا على خمس صلوات (رمضان قال) الرجل (هل على غيره قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا الا أن تطوع) شيئا من نوافل الصوم زيادة في الحسنات فالتطوع مستحب لك (قال) الراوي طلبة ابن عبيد الله (وذكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة قال) وفي رواية الاصلي وأبي ذر فقال الرجل المذكور (هل

القاضي عياض محتمل لتكثيره ومحتمل لتأكيده حتى يقع له بما أمكنه والحديث يدل على وجوب غسل يوم الجمعة لا تصريح فيه بلفظ واجب وقد استدل به على عدم الوجوب باعتبار اقترانه بالسؤال والمس الطيب قال المصنف رحمه الله تعالى وهذا يدل على انه أراد بلفظ الوجوب تأكيده استحبابه كما تقول حقا على واجب والعدة دين بدليل انه قرنه بما ليس بواجب بالاجماع وهو السؤال والطيب انتهى وقد عرفنا لضعف دلالة الاقتران عن ذلك وغايتها الملاحية اصرف الاوامر وأما صرف لفظ واجب وحق فلا والكلام قد سبق مبسوطا في الذي قبله (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال حق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام يوما يغتسل فيه رأسه وجسده متفق عليه) الحديث من أدلة القائلين بوجوب غسل الجمعة وقد تقدم الكلام عليه في أول الباب وقد بين في الروايات الاخران هذا اليوم هو يوم الجمعة (وعن ابن عمر ان عمر بن الخطاب قام في الخطبة يوم الجمعة اذ دخل رجل من المهاجرين الاولين فناداه عمر اية ساعة هذه فقال اني شغلت فلم انقلب الى أهلي حتى سمعت المأذنين فلم أزد على ان توضأت قال والوضوء أيضا وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بالغسل متفق عليه) الرجل المذكور هو عثمان كما بين في رواية مسلم وغيره قال ابن عبد البر ولا علم خلافا في ذلك قوله أية ساعة هذه قال ذلك توخياله وانكار التأخر الى هذا الوقت قوله والوضوء أيضا هو منصوب أي توضأت الوضوء قاله الازهرى وغيره وفيه انكار ثان مضافا الى الاول أي الوضوء أيضا اقتضرت عليه واخذت به دون الغسل والمعنى ما اكتفيت بتأخير الوقت وتفويت الفضيلة حتى تركت الغسل واقتضرت على الوضوء وجوز القرطبي الرفع على انه مبتدأ وخبره محذوف أي والوضوء أيضا مقتضيه عليه قال في الفتح واغرب السهم لي فقال اتفق الرواة على الرفع لان النصب يخرجه الى معنى الانكار يعني والوضوء لا يشكر وجوابه ما تقدم والحديث من أدلة القائلين بالوجوب لقوله كان يأمر وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه استحباب تفقد الامام لرعيته وأمرهم بمصالح دينهم والانكار على مخالف السنة وان كان كبير القدر وجواز الانكار في جميع من الناس وجواز الكلام في الخطبة وحسن الاعتذار الى ولاية الامر وقد استدل بهذه القصة على عدم وجوب غسل الجمعة وقد عرفنا ذلك فيما سبق في عدم صلاحيتها لذلك (وعن سمرة بن جندب ان نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من توضأ للجمعة فهم اوتعت ومن اعتدل فذلك أفضل رواه النسائي ابن ماجه فانه رواه من حديث جابر بن سمرة) الحديث أخرجه ابن خزيمة وحسنه الترمذي وقد روى عن قيادة عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسلًا قال في الامام من يحمل رواية الحسن عن سمرة على الاتصال يصح هذا الحديث وهو مذهب علي بن المديني كما نقله عنه البخاري والترمذي والحاكم وغيرهم وقبل لم يسمع منه الاحديث العقيقة وهو قول البزار وغيره وقبل لم يسمع ابن عبيد الله (وذكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة قال) وفي رواية الاصلي وأبي ذر فقال الرجل المذكور (هل

على غيرها قال صلى الله عليه وآله وسلم (٢٢٨) (لا الا ان تطوع قال) الراوى (فأدبر الرجل) من الادبار أى تولى

(وهو بقول) أى والحال انه يقول (والله لا ازيد) فى التصديق والقبول (على هذا ولا أنقص) منه شيئاً أى قبلت كلامك قبولا لا هزبدا عليه من جهة السؤال ولا نقصان فيه من طريق الامتثال أو لا ازيد على ما سمعت ولا أنقص منه عند الابلاغ لانه كان وانفذ قومه ليعلم ويعلمهم لكن يعكر عليهم ما رواه اسمعيل بن جعفر حيث قال لا تطوع شيئاً ولا أنقص مما فرض الله على شيئاً وهو أقرب لان تفصيل الحديث بالحديث أولى من التكلف أو المراد لا اغيصة من القرض كمن ينقص الظهر مثلاً ركعة أو يزيد المغرب وفيه نظر (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفلم) الرجل أى فاز (ان صدق) فى كلامه ووقع عند مسلم من رواية اسمعيل بن جعفر أفلم وأبيه ان صدق أو دخل الجنة وأبيه ان صدق ولا يداود مثله لكن يمحذف أو وذلك الحلف كان قبيل النهى أو بانها كلمة جارية على اللسان لا يقصد بها الحلف كما جرى على لسانهم عقرى حلقى وما أشبه ذلك أو فيه اضمار اسم الرب كانه قال ورب أياه وقيل هو خاص ويحتاج الى دليل وحكى السهيلي عن بعض مشايخه انه قال هو تصحيح وانما كان والله فقصرت الامان واستنكر القرطبي هذا أقوى الاجوبة الاقوال واستشبه كل

منه شيئاً وانما يحدث من كتابه وروى من طريق الحسن عن أبي هريرة أخرجه البزار وهو وهم كما قال الحافظ وروى من طريق قتادة عن الحسن عن جابر ومن طريق ابراهيم ابن مهاجر عن الحسن عن أنس قال الحافظ وهذا الاختلاف فيه على الحسن وعلى قتادة لا يضر اضعاف من وهم فيه والصواب كما قال الدارقطني عن قتادة عن الحسن عن سمرة وكذا قال العقيلي ورواه ابن ماجه بسند ضعيف عن أنس ورواه الطبراني من حديثه فى الاوسط باسناد امل من ابن ماجه ورواه البيهقي باسناد فيه نظر من حديث ابن عباس وباسناد فيه انقطاع من حديث جابر ورواه عبد بن حميد والبزار فى مسندهما وكذلك اسحق بن راهويه من حديثه باسناد فيه ضعف من حديث أبي سعيد وله طريق أخرى فى التمهيد فى الربيع بن بدر وهو ضعيف والحديث دليل لمن قال بعدم وجوب غسل الجمعة وقد ذكرنا تقرير الاستدلال به على ذلك والجواب عليه فى أول الباب قوله فيها ونعمت قال الازهرى مدته فى السنة أخذ ونعمت السنة قال الاصمعي انما ظهرت ناء التانيث لاضمار السنة وقال الخطابي ونعمت الخصلة وقيل ونعمت الرخصة لان السنة الغسل قاله أبو حامد الشاركي وقال بعضهم فى الفريضة أخذ ونعمت

الفريضة (وعن عروة عن عائشة قالت كان الناس ينتابون الجمعة من منازلهم ومن العوالي فىأتون فى العباد فىصيبهم الغبار والعرق فتخرج منهم الرياح فىأتى النبي صلى الله

عليه وآله وسلم انسان منهم وهو عندي فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو أنكم تطهرتم ليومكم هذا متفق عليه) قوله ينتابون الجمعة أى يأتونها والعوالى هى القرى التى حول المدينة على أربعة اميال منها قوله فى العباد هو بالمندوفخ العين المهملة جمع عباد بالمندوب عباد بالياء لغتان منهم ورنان قوله لو أنكم تطهرتم لوللتنفى فلا يحتاج الى جواب أو للشرط والجواب محذوف تقديره لكان حسنا الحديث استدلال به من قال بعدم وجوب غسل الجمعة وقد قدمنا تقرير الاستدلال به والجواب عليه فى أول

الباب (وعن اوس بن اوس الثقفى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من غسل واغتسل يوم الجمعة وبكروا بتكر ومشى ولم يركب ودنا من الامام فاستمع ولم يبلغ

كان له بكل خطوة عمل سنة أجر صيامها وقيامها رواه الخمسة ولم يذكر الترمذى ومشى ولم يركب) الحديث حسنه الترمذى وسكت عليه أبو داود والمنذرى وقد اختلف فيه على أبي الاشعث وعلى عبد الرحمن بن يزيد وعلى عبد الله بن المبارك وقد رواه الطبراني باسناد قال العراقى حسن عن اوس المذكور ورواه احمد فى مسنده عنه عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله غسل روى بالتخفيف والتشديد قيل أراد غسل رأسه واغتسل أى غسل سائر بدنه وقيل جامع زوجته فأوجب عليها الغسل فى مكانه غسلها واغتسل فى نفسه وقيل كذا لئلا يكذب ويرجح التفسير الاول ما فى رواية أبي داود فى هذا الحديث بلا نقط من غسل رأسه واغتسل وما فى البخارى عن طاوس قال

ولا المنيك ولا المنسوبات وأجيب بأنه داخل في عموم قوله (٢٢٩) فآخبره صلى الله عليه وآله وسلم بشرايع

الاسلام وقال النووي أثبت له الفلاح لأنه أتى بما عليه وليس فيه أنه إذا أتى بزيادة على ذلك لا يكون مفهوماً لأنه إذا أفعل بالواجب ففلا حرج بالندوب مع الواجب أولى وفي هذا الحديث أن السفر والارتحال تعلم العلم مشروع وجواز الخلاف من غير استتلاف ولا ضرورة ورجاله

كلهم مدنيون وتسايل بالأقارب وأيضاً أخرجه البخاري في الصوم وفي ترك الحيل وأخرجه مسلم في الإيمان وأبو داود في الصلاة والناس فيهما وفي الصوم (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أتبع) بتشديد القاء وفي رواية الأصمعي وابن عساكر تبع بكسر الباء (جنازة مسلم) حال كون ذلك (إيماناً واحتساباً) أي مؤمناً محتسباً لا مكافأة وخفاقة (وكان معه) أي مع المسلم وفي رواية الكشميهني معها أي الجنائز (حق يصلي) بفتح اللام وبكسرهما (عليها) ويفرغ من دفنها) فعلى الأول لا يحصل الموعود إلا من توجع منه الصلاة وعلى الثاني قد يقال

يحصل له ذلك ولو لم يصل أما إذا قصدا الصلاة وحال دونه مانع فالظاهر حصول الثواب له مطلقاً والله أعلم (فانه يرجع من الأجر بقبراطين) منقح قبراط وهو اسم لمقعد من الثواب يقع على القليل والكثير منه بقوله (كل قبراط مثل جبل) (احد) بضمتين بالمدينة لتوحيده وانقطاعه عن جبال أخرى هناك وقد

قلت لابن عباس ذكره وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اغتسلوا واغسلوا رؤسكم الحديث وقال صاحب المصنف غسّل امرأته يغسلها غسلاً أكثر نكاحها وقال الزنجشيري ويقال غسّل المرأفة التفتيف والتشديد إذا جامعها وحكاه صاحب النهاية وغيره أيضاً وقيل المراد غسل أعضاء الوضوء وغسّل الجمعة وقيل غسل ثيابه وغسّل جسده قوله بكر بالتشديد على المشهور رأي راجح في أول الوقت رتبة ذكر أي أدرك أول الخطبة ورجحه العراقي وقيل كرهه لأن كيد وبه جزم ابن العربي والحديث يدل على مشروع غسلة الغسل يوم الجمعة وقد تقدم الخلاف فيه وعلى مشروع غسلة التكبيرة والمنى والدون من الامام والاستماع وترك الاغواران الجمع بين هذه الأمور سبب لاستحقاق ذلك الثواب الجزيل

• (باب غسل العيدين) •

(عن ألفا كعب بن سعد وكان له صحبة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم النضر ويوم النحر وكان ألفا كعب بن سعد بأمر أهله بالغسل في هذه الأيام رواه عبد الله بن أحمد في المسند وابن ماجه ولم يذكر الجمعة) الحديث رواه البزار والبخاري وابن قانع ورواه ابن ماجه من حديث ابن عباس قال الحفاظ وأسناده ضعيفان ورواه البزار من حديث أبي رافع وأسناده ضعيف أيضاً وفي رجال أسناد حديث الباب يوسف بن خالد السعدي وهو متروك بالمرّة وكذبه ابن معين وأبو حاتم وفي أسناد حديث ابن عباس ضعيفان وهما جابر بن المغلس وجمّاج بن قيس وفي الباب من الموقوف عن علي عند الشافعي وابن عمر عند مالك في الموطأ والبيهقي وروى عن عروة ابن الزبير أنه اغتسل يوم عيد وقال انه السفة وقال البزار لا احتفظ في الاغتسال للعيد حديثاً صحيحاً وقال في البدائر أحاديث غسل العيدين ضعيفة وفيه آثار عن الصحابة جيدة والحديث استدل به على أن غسل يوم العيد مسنون وليس في الباب ما يفتض لاثبات حكم شرعي وأما اشتراط أن يصلي به صلاة العيد فلا أدري ما الدليل على ذلك وقد ثبت في كتب أئمتنا كجموع زيد بن علي وأصول الأحكام والشفاء عن علي عليه السلام قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بغسل يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم العيد وقال ليس ذلك بواجب فان صح أسناده صلح لاثبات هذه السنة

• (باب الغسل من غسل الميت) •

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من غسل ميتاً فليغتسل ومن حمله فليتم وضارواه الجنة ولم يذكر ابن ماجه الوضوء وقال أبو داود وهذا منسوخ وقال بعضهم معناه من أراد حمله ومتابعته فليتم وضاراً من أجل الصلاة عليه) الحديث أخرجه البيهقي وفيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف ورواه البزار من ثلاث طرق عن أبي هريرة ورواه أيضاً ابن حبان قال البيهقي والصحيح أنه موقوف وقال البخاري الاشبهه موقوف

القليل والكثير منه بقوله (كل قبراط مثل جبل) (احد) بضمتين بالمدينة لتوحيده وانقطاعه عن جبال أخرى هناك وقد

وقال علي بن المديني واجد بن حنبل لا يصح في الباب شيء وهكذا قال الذهبي فيما حكاه
الحاكم في تاريخه ليس فيه غسل ميتا فلم يغتسل حديث صحيح وقال الذهلي لا علم فيه
حديثا ثابتا ولو ثبت للزمانا استعماله وقال ابن المنذر ليس في الباب حديث يثبت وقال
ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه لا يرفع الثقات انما هو موقوف وقال الرافعي لم يصح علماء
الحديث في هذا الباب شيئا مرفوعا قال الحافظ قد حدث عنه الترمذي وصححه ابن حبان
ورواه الدارقطني بسند رواه موثقون وقد صحح الحديث أيضا ابن حزم وقد روى من
طريق سفيان عن مهمل عن أبيه عن اسحق بن عمار عن أبي هريرة قال قال ابن حجر اسحق
مولى زائدة أخرجه له مسلم فلم يقبله في أن يصح الحديث قال وأما رواية محمد بن عمرو عن أبي
سالم عن أبي هريرة فاسنادها حسن الا ان الحافظ من أصحاب محمد بن عمرو ورواه عنه
موقوفا والحاصل ان الحديث كما قال الحافظ هو لكثرة طرقه أسوأ احواله ان يكون
حسنا فانكار النووي على الترمذي تحسينه معترض قال الذهبي هو أقوى من عدة
أحاديث احتج بها الفقهاء في الباب عن علي بن عطاء بن أحمد وأبي داود والنسائي وابن أبي شبة
وأبي يعلى والبخاري والبيهقي وعن حذيفة قال ابن أبي حاتم والدارقطني لا يثبت ورواه
نقات كما قال الحافظ وأخرجه البيهقي وذكر الماوردي ان بعض أصحاب الحديث خرج
لهذا الحديث مائة وعشرين طريقا والحديث يدل على وجوب الغسل على من غسل
الميت والوضوء على من جملة وقد اختلف الناس في ذلك فروى عن علي وأبي هريرة وأحد
قولي الناصر والامامية ان من غسل الميت وجب عليه الغسل لهذا الحديث والحديث
عائشة الآتي وذهب أكثر المعتزلة ومالك وأصحاب الشافعي الى انه مستحب وحملوا الامر
على التذنب لحديث ان ميتكم عوت طاهرا فغسلوكم أن تغسلوا أيديكم أخرجه البيهقي
وحديث ابن حجر والحديث كذا يغسل الميت فغسل يغسل ومنان لا يغتسل أخرجه
الخطيب من حديث عمرو وصحح ابن حجر أيضا اسناده والحديث اسماء الآتي وقال الليث
وأبو حنيفة وأصحابه لا يجب ولا يستحب لحديث لا غسل عليكم من غسل الميت رواه
الدارقطني والحاكم مرفوعا من حديث ابن عباس وصحح البيهقي وقعه وقال لا يصح
رفعه وقال ابن عطاء لا تنجسوا موتاكم فان المؤمن ليس ينحس حيا ولا ميتا اسناده صحيح
وقد روى مرفوعا أخرجه الدارقطني وكذلك أخرجه الحاكم وورد أيضا مرفوعا من
حديث ابن عباس لا تنجسوا موتاكم أي لا تقولوا هم نجس وقد تقدم حديث المؤمن
لا ينحس وسأني حديث أسماء وهذا لا يقصر عن صرف الامر عن معناه الحقيقي الذي
هو الوجوب الى معناه المجازي أعني الاستصحاب فيكون القول بذلك هو الحق لما فيه
من الجمع بين الأدلة بوجه مستحسن وأما قول بعضهم الجمع حاصل بغسل الأيدي
فهو غير ظاهر لان الامر بالاعتسال لا يتم معناه الحقيقي الا بغسل جميع البدن وما وقع
من إطلاقه على الوضوء في بعض الأحاديث فجاء لا ينبغي حمل التنازع فيه عليه بل

وحضور الدفن والافتتاح لها ورجاء

والعنفة وأخرجه الترمذي في الإيمان والجنائز (٢٣١) (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه) (إن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قال سباب بكسر السين وتخفيف الباء مصدرة مضاف للمفعول أي شتم) (المسلم) والتكلم في عرضه بما يعيبه ويؤله وفي رواية أحمد المؤمن فكأنه رواه بالمعنى (فسوق) أي فجور وخروج عن الحق أو فساقهما فسوق فيكون على بابه من المفاء له كالقتال قال إبراهيم الحارثي السبب أشد من السب وهو أن يقول في الرجل ما فيه وما ليس فيه يريد بذلك غيظه والفسق في الشرع الخروج عن طاعة الله ورسوله وهو في عرف الشرع أشد من العصيان قال ذهاني وكثره اليكم الكفر والفسوق والعصيان (وقاله) أي مقادته (كفر) فكيف يحكم بتصويب قول المرجئة أن مرتكب الكبيرة غير فاسق مع حكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على من سب المسلم بالفسق ومن قاله بالكفر وقد علم به خطأهم وإسناد المراد بالكفر هنا حقيقته التي هي الخروج عن الملة وإنما أطلق عليه الكفر بملة الله في التحذير عمدا على ما تقدم من التواعد على عدم كفره بمثل ذلك أو أطلقه عليه لشبهه به لأن قتال المسلم من شأن الكافر أو المراد الكفر اللغوي وهو الاسترانه بقتاله ستر ماله عليه من سبه بالفسق ورجاله كلهم

الواجب حمله على المعنى الحقيقي الذي هو الأعم الأغلب ولكنه يمكن تأييده بما سلف من حديث فحسبكم أن تغسلوا أيديكم (وعن مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن عبد الله بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يغتسل من أربع من الجمعة والجنابة والحجامة وغسل الميت رواه أحمد والدارقطني وأبو داود وألفظه إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل وهذا الإسناد على شرط مسلم لكن قال الدارقطني مصعب بن شيبة ليس بالقوي ولا بالحافظ) الحديث أخرجه أيضا البيهقي ومصعب المذکور ضعفه أبو زرعة وأحمد بن حنبل وصحح الحديث ابن خزيمة وهو يدل على أن الغسل مشروع لهذه الأربع أما الجمعة فقد تقدم وأما الجنابة فظاهر وأما الحجامة فهو سنة عند الهادوية لهذا الحديث ولما روى عن علي عليه السلام أنه قال الغسل من الحجامة سنة وإن تطهرت أجزاءك وأخرج الدارقطني أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احتجم ولم ير دعي غسل محاجمه وفيه صالح من مقاتل وليس بالقوي وأما غسل الميت فقد تقدم قريبا (وعن عبد الله بن أبي بكر وهو ابن عمرو بن حزم أن أسماء بنت عيسى امرأة أبي بكر الصديق رضي الله عنه غسلت أبا بكر حين توفي ثم خرجت فالت من حضرها من المهاجرين فقالت إن هذا يوم شديد البرد وأنا صائمة فهل علي من غسل قالوا لا رواه مالك في الموطأ عنه) الحديث هو من رواية عبد الله بن أبي بكر وأخرجه البيهقي من طريق الواقدي عن ابن أخي الزهري عن عروة عن عائشة أن أبا بكر أوصى أن تغسله أسماء بنت عيسى فضعفت فاستعانت بعبد الرحمن قال البيهقي وله شواهد عن ابن أبي مليكة عن عطاء عن سعد بن إبراهيم وكاهن أسيل وهو من الأدلة الدالة على استحباب الغسل دون وجوبه وهو أيضا من الترائث الصارفة عن الوجوب فإنه بعد غاية البعد أن يجهل أهل ذلك الجمع الذين هم أعيان المهاجرين والأنصار واجبا من الواجبات الشرعية ولعل الحاضر من منهم ذلك الموقف جلهم وأجلهم لأن موت مثل أبي بكر حادث لا يظن بأحد من الصحابة الموجودين في المدينة أن يتخاف عنه وهم في ذلك الوقت لم يتفرقوا كما تفرقوا من بعد

(باب الغسل للأحرام وللوقوف بعرفة ودخول مكة)

(عن زيد بن ثابت أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم تجرد لاهلاله واغتسل رواه الترمذي) الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي والطبراني من حديث زيد بن ثابت وحسنه الترمذي وضعفه العقيلي وأهل الضعف لأن رجال إسناد عبد الله بن يعقوب المديني قال ابن الملقن في شرح المنهاج جوابا على من أنكر على الترمذي تحسين الحديث له إنما حسنه لأنه عرف عبد الله بن يعقوب الذي في إسناده أي عرف حاله والحديث يدل على استحباب الغسل عند الأحرام وإلى ذلك ذهب الأكره وقال الناصر أنه واجب وقال الحسن البصري ومالك محتمل وأخرج الحاكم والبيهقي من طريق يعقوب بن عطاء من حق الإعانة والنصر وكف الأذى وفي هذا الحديث تعظيم حق المسلم والمسلم

أمة أجلاء ما بين بصري واسطى وكوفي (٢٣٢) مع التحديث افراد اوجعوا والعنفنة واخرجه البخاري

أيضا في الادب ومسلم في الايمان
والترمذي وقال حسن صحيح
والنسائي في المحاربة (عن عبادة
ابن الصامت) رضي الله عنه (ان
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم لم يخرج) من الحجرة (يخبر)
استئناف احوال مقدرة لان الخبر
بعد الخروج على حد فادخلوها
خالد بن ابي مقدر بن الخلود (بليدة
القدر) اي بتعينيها (فملاحي)
يفتح الحام من التلاحي بكسر ها اي
تنازع (رجلان من المسلمين)
وهما فيما قاله ابن دحية عبد الله
ابن ابي حدر دو كعب بن مالك كان
له على عبد الله دين فطلبه فتمازعا
وارتفع الصوت في المسجد (فقال)
صلى الله عليه وآله وسلم (اني
خرجت لا أخبركم بليدة القدر)
اي بان ليلة القدر هي ليلة كذا
(وانه تلاحي فلان وفلان) اي ابن
أبي حدر دو كعب كما أفاده ابن دحية
في المسجد وشهر رمضان اللذين
هما محلان للذكر لا لاغومع استلزام
ذلك لرفع الصوت بحضرة الرسول
صلى الله عليه وآله وسلم المنهى عنه
(فرغت) اي رفع تعييدها عن ذكرى
أوليانها أو علمها عن قلبه عن
نسيتهما والاول هو المعقد هنا ويدل
له حديث أبي سعيد المروفي في
مسلم بخارج لانه يتحققان بتشديد
القاف اي يدعي كل منهما انه محق
معهما الشيطان فنسيتهما قال
القاضي عياض فيه دليل على ان
الخاصة مذمومة وانما سبب في
العقوبة المعنوية اي الحرمان وفيه ان المكان الذي يحضره الشيطان ترفع منه البركة والخير (وعسى

عن أبيه عن ابن عباس قال اغتسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم لبس ثيابه فلما
أتى ذا الحليفة صلى ركعتين ثم قعد على بعيره فلما استوى على البعير أحرم بالحج ويعقوب
ضعيف قاله الحافظ (وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم اذا أراد ان يحرم غسل رأسه بخطمي واشنان ودهنه بشئ من زيت غير كثير رواه
أحمد) الحديث قال في مجمع الزوائد أخرجه البزار والطبراني في الاوسط واسناد البزار
حسن قوله بخطمي نبات قال في القاموس الخطمي ويفتح نبات محمال مفتوح ابن نافع لعسر
البول وذكر له فوائد ومنافع قوله واشنان هو بالضم والكسر لاهمة قاله في القاموس
وهو نبات والحديث يدل على استحباب تنظيف الرأس بالغسل ودهنه عند الاحرام
وسمى بالي الكلام على ذلك في الحج وليس فيه الغسل لجميع البدن الذي يوجب المصنفة
(وعن عائشة قالت نغتت اسماء بنت عيسى بمحمد بن أبي بكر بالشجرة فأمر رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم أبا بكر ان يأمرها ان تغتسل وتمل رواه مسلم وابن ماجه وأبو داود)
الحديث أخرجه الموطاعن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن أسماء انها ولدت محمد
ابن أبي بكر بالبداء فذكر ذلك أبو بكر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال مرها
فالتغتسل ثم اتمل قال الحافظ وهذا مرسل وقال الدارقطني بعد ان ساق حديث عائشة
الذي ذكره المصنف في العمل الصحيح قول مالك ومن وافقه يعني مرسلها وأخرجه النسائي
من حديث القاسم بن محمد عن أبيه عن أبي بكر قال الحافظ وهو مرسل أيضا لان محمدا
لم يسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا من أبيه نعم يمكن أن يكون سمع ذلك من أمه
لكن قد قيل ان القاسم أيضا لم يسمع من أمه وقد أخرجه مسلم من حديث جابر الطويل
بلفظ نحر جناح حتى اتينا ذا الحليفة فولدت اسماء بنت عيسى بمحمد بن أبي بكر فأرسلت
الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف اصنع قال اغتسلي واستغفري بثوب
وأحرى الحديث قوله نفست بضم النون وكسر الفاء الولادة وما يفتح النون فالحيض
وليس بمراد هنا الحديث يدل على مشروعية الغسل لمن أراد الاهلال بالحج ولكنه يحتفل
ان يكون لقد والنفس فلا يصلح للاستدلال به على مشروعية مطلق الغسل (وعن
جعفر بن محمد عن أبيه ان عليا كرم الله وجهه كان يغتسل يوم العيدين ويوم الجمعة ويوم
عرفة واذا أراد ان يحرم رواء الشافعي وعن ابن هيرانه كان لا يقدم مكة الا بات
بذي طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة ثم اراد يذكر عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم انه فعله أخرجه مسلم والبخاري معناه ولما كان في الموطاعن نافع ان عبد الله بن عمر
كان يغتسل لاحرامه قبل ان يحرم ولادخول مكة ولو قوفه عشية عرفة لفظ البخاري
انه كان اذا دخل أدنى الحرم أمسان عن التلبية ثم يبيت بذي طوى ثم يصلي الصبح
ويغتسل ويحذر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك وأخرجه أيضا
أبو داود والنسائي الحديث يدل على استحباب الاغتسال لدخول مكة قال في الفتح قال

أن يكون) رفعها (خير لكم) اتذروا في الاجتماع في طلبة أمة تكون (٢٣٣) زيادة في ثوابكم ولو كانت معينة لا تقتصر ثم

عليها فقل عملكم وشأنكم فقلوا برفعها وهو غلط كما بينه بقوله (القسوها) أي اطلبوها اذ لو كان المراد رفع وجودها لم يأمرهم بالقسوها وفي رواية الأصيلي والبخاري والقسوها (في) ليلة (السبع) والعشرين من رمضان (والسبع) والعشرين منه (والخمس) والعشرين منه كما استفيد التقدير من روايات أخرى في رواية بتقدير (السبع) على (السبع) فان قيل كيف امر بطلب ما رفع علمه أجيب بان المراد طلب التعبد في مظانها وربما يقع العمل مضافا لها لانه أمر بطلب العلم بعينه وفي الحديث ذم الملاحة والخصومة وانهم ما سب العقوبة للعامة بذنب الخاصة والحق على طلب ليلة القدر ورواه ما بين البخاري وبصري ومدني ورواية صحابي عن صحابي والنسائي (عن) أبي هريرة رضي الله عنه (انه قال كان النبي) وفي رواية رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم بارزا) أي ظاهرا (يوما للناس) غير محتجب عنهم (فأناه رجل) أي ملك في صورة رجل وهو رواية الاربعة وفي رواية جبريل (نقال) بعد ان سلم يا محمد كما في مسلم وانما ناداه باسمه كما يشاهده الاعراب تعمية بجماله أو لان له دالة المعلم

ابن المنذر الاغتسال عند دخول مكة مستحب عند جميع العلماء وليس في تركه عندهم فدية وقال أكثرهم يجزئ عنه الوضوء وفي الموطان ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم الا من احتلام وظاهره ان غسله لدخول مكة كان لجسده دون رأسه وقالت الشافعية ان يجزئ عن الغسل نيم وقال ابن التين لم يذكر أصحابنا الغسل لدخول مكة وانما ذكره للطواف والغسل لدخول مكة هو في الحقيقة لا طواف بقوله بنى طوى بضم الطاء وفتحها

* (باب غسل المستحاضة لكل صلاة) *

(عن عائشة رضي الله عنها قالت استحببت زيب بنت جحش فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم اغتسلي لكل صلاة رواه أبو داود) الحديث فيه محمد بن اسحق وقد حسن المنذري بعض طريقه وأخرجه ابن ماجه وفيه دلالة على وجوب الاغتسال عليه لكل صلاة وقد ذهب الى ذلك الامامية وروى عن ابن عمر وابن الزبير وعطاء بن أبي رباح وروى هذا أيضا عن علي عليه السلام وابن عباس وروى عن عائشة انها قالت تغتسل كل يوم غسلا واحدا وعن ابن المسيب والحسن قالوا تغتسل من صلاة الظهر الى صلاة الظهر ذكر ذلك النووي وقد ذكر أبو داود جميع هذه الاقوال في سننه وجعلها أبوابا وذهب الجمهور الى انه لا يجب عليها الاغتسال لشي من الصلوات ولا في وقت من الاوقات الا مرة واحدة في وقت انقطاع حيضها قال النووي وبهذا قال جمهور العلماء من السلف والخلق وهو مروى عن علي عليه السلام وابن مسعود وابن عباس وعائشة وهو قول عروة بن الزبير وأبي سامة بن عبد الرحمن ومالك وأبي حنيفة وأحمد ودليل الجمهور ان الأصل عدم الوجوب فلا يجب الا بورد الشرع بإيجابه قال النووي ولم يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه أمرها بالغسل الا مرة واحدة عند انقطاع حيضها وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة واذا أدبرت فاغتسلي وليس في هذا ما يقتضي تكرار الغسل قال وأما الاحاديث الواردة في سنن أبي داود والبيهقي وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرها بالغسل فليس فيها شيء ثابت وقد بين البيهقي ومن قبله ضعفها راغا صرح في هذا ما رواه البخاري ومسلم في صحيحهما ان أم حبيبة بنت جحش استحيضت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اغتسلي ثم صلى فكانت تغتسل عند كل صلاة قال الشافعي رحمه الله انما أمرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تغتسل وتصلّي وليس فيه أنه أمرها ان تغتسل لكل صلاة قال ولأشك ان شاء الله ان غسلها كان تطوعا غير ما أمرت به وذلك واسع لها وكذا قال صفيان بن عيينة والليث بن سعد وغيرهما وما ذهب اليه الجمهور من عدم وجوب الاغتسال الا لادبار الحيضة هو الحق انما قد الدليل الصحيح الذي تقوم به الحجة لاسيما في مثل هذا التكليف الشاق فانه لا يبيح كاد يقوم عبادته في المشقة الاخلص العباد

(ما لا يمان) أي ما منتهى علمه وقد وقع (٢٣٤) السؤال بما رواه في مثلها الا عن الماهية (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اليمان

ان تؤمن بالله) أي تصديق بوجوده وبصفاته الواجبة له تعالى ليكن الظاهر انه صلى الله عليه وآله وسلم علم انه سألهم عن متعلقات الايمان لا عن حقيقته والافكان الجواب الايمان التصديق وانما فسر الايمان بذلك لان المراد من الحدود الايمان الشرعي ومن الحد الاغوى حتى لا يلزم تفسير النبي بنفسه وحده الابي على الحقيقة مع العلم بان الرسول بما يحسب الخصوصية انما يكون عن الحقيقة لا عن الحكم وعلى هذا فقل ان تؤمن الخ من حيث انه جواب السؤال المذكور يتعين ان يكون حدا لان المتقول في جوابه انما هو الحد فان قلت لو كان حدا لم يقل جبريل عليه السلام في جوابه صدقت كما في مسلم لان الحد لا يقبل التصديق أجيب بانه اذا قيل في الانسان انه حيوان ناطق وقصده التعريف فلا يقبل التصديق كما ذكرت وان قصده انما الذات المحكوم عليها بالحيوانية والناطقية فهو دعوى وخبر فيقبل التصديق فلعل جبريل عليه السلام راعى هذا المعنى فلذلك قال صدقت أو يكون قوله صدقت تسليم والحد يقبل التسليم ولا يقبل المنع لان المنع طلب الدليل والدليل انما يتوجه للخبر والحد تفسير لا خبر وأعاد لفظ الايمان للاعتناء بشأنه وتخصيص الامر

فكيف بالنساء الناقصات الا ديان بصريح الحديث والتيسير وعدم التنفير من المطالب التي أكثرها اختار صلى الله عليه وآله وسلم الارشاد اليها فالبراءة الاصلية المعتمدة بمثل ما ذكرنا في الحزم بالانتقال عنها بما ليس بحجة بوجوب الانتقال وجميع الاحاديث التي فيهايجاب الغسل لكل صلاة قد ذكرنا المصنف بعضها في هذا الباب وأكثرها يأتي في أبواب الحيض وكل واحد منها لا يخلو عن مقال كما سيعرف ذلك لا يقال انها تنقض للاستدلال بجموعها لانها قول هذا مسلم لولم يوجد ما يعارضها وما اذا كانت معارضة بما هو ثابت في الصحيح فلا حديث عائشة الا في أبواب الحيض فان فيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر فاطمة بنت أبي حبيش بالاعتسال عند ذهاب الحيضة فقط وترك البيان في وقت الحاجة لا يجوز كما تقر في الاصول وقد جمع بعضهم بين الاحاديث بجملة احاديث الغسل لكل صلاة على الاستحباب كما سيأتي في باب من تحيض سنا أو وسبعة او هو جمع حسن (وعن عائشة ان سهلا بنت سهيل بن عمرو استحيضت فأتى رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم فسأته عن ذلك فامرها بالغسل عند كل صلاة فلما جهدها ذلك أمرها ان يجمع بين الظهر والعصر بغسل والمغرب والعشاء بغسل والصبح بغسل رواه أحمد وأبو داود) الحديث في اسناده محمد بن اسحق عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة وابن اسحق ليس بحجة لاسيما اذا عن عبد الرحمن وقد قيل انه لم يسمع من أبيه قال الحافظ قد قيل ان ابن اسحق وهم فيه والحديث يدل على انه يجوز الجمع بين الصلاتين والاقصر على غسل واحد لهما وقد عرفت ما هو الحق في الذي قبله وقد ألحق بالمستحاضة المريضة وسائر المذورين بجماع المشقة ولهذا قال المصنف وهو حجة في الجمع للمرضى انتهى (وعن عروة بن الزبير عن أسماء بنت عميس قالت قلت يا رسول الله ان فاطمة بنت أبي حبيش استحيضت منذ كذا وكذا فلم تصل فقال رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم هذا من الشيطان اجلس في مكان فاذا رأت صفرة توق الما فتغتسل للظهر والعصر غسلا واحدا وتغتسل للمغرب والعشاء غسلا واحدا وتغتسل للفجر غسلا وتوضأ فيما بين ذلك رواه أبو داود) الحديث في اسناده سهيل بن أبي صالح وفي الاحتجاج بحديثه خلاف وفي الباب عن حمزة بن حنبل وفيه فان قويت على ان تؤخر الظهر وتبجل العصر ثم تغتسل حتى تظهرين وتصلين الظهر والعصر جمعا ثم تؤخرين المغرب وتبجلين العشاء ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين فافعلي وتغتسلين مع الصبح وتصلين قال وهذا أعجب الامرين الى أخرجه الشافعي وأحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني والحاكم وفيه عبد الله بن محمد بن عقيل وهو مختلف في الاحتجاج به وقال ابن منده لا يصح بوجه من الوجوه وسيأتي بقية الكلام عليه في باب من تحيض سنا أو وسبعة او حديث الباب يدل على ما دل عليه الذي قبله وقد عرفت الخلاف في ذلك واختلاف في وضوء المستحاضة هل يجب لكل صلاة أم لا وسيأتي الكلام

الرسالة زيدت فيه الثالوثا كيد معني الجمع أولثايت الجمع وهم (٢٣٥) أجساد علوية نورانية مشككة بمشاهات

من الاشكال والايان بهم
هو التصديق بوجوههم
وانهم كما وصفهم الله تعالى عباد
مكرمون أي وان تؤمن
بلائكته (و) ان تؤمن (بلاقائه)
أي برؤيته تعالى في الآخرة كما
قال الخطابي وتعبه النور
بأن أحدا لا يقطع نفسه بها
اذهي مختصة بمن مات مؤمنا
والمر لا يدري بهم يختم له وأجيب
بأن المراد انها حق في نفس الامر
أو المراد الانتقال من دار الدنيا
(و) ان تؤمن (برسله) عليهم
الصلاة والسلام أي التصديق
بانهم مصادقون فيما أخبروا به
عن الله تعالى وتأخيرهم في الذكر
لتأخير إيجادهم لا لأفضلية
الملائكة وفي هامش فرع
اليونانية زيادة وكتبته وهي
بأية في رواية الأصيلي هنا وافق
الرواة على ذكرها في التفسير
أي تصديق بانها كلام الله وان
ما اشتمت عليه حق (و) ان
(تؤمن) أي تصديق (بالبعث)
من القبور وما بعده كالصراط
والميزان والجنة والنار والمراد
بعثة الانبياء وقد قيل ان قوله
وبلقائه مكرر لانها داخله
في الايمان بالبعث وتغايير
تفسيرهما يحقق انهما ليست محكورة
وانما أعادتا مؤمن لانه ايمان بما
سويحد وما سبق ايمان بالموجود
في الحال فهو انوعان ثم (قال)
أي جبريل يارسول الله

على ذلك في باب وضوء المستحاضة لكل صلاة قوله في مكن هو بكسر الميم الاجابة التي
تفصل فيها الشيا وبالميم زائدة والاجابة بهمزة مكسورة بغير مشددة تواف فنون ويقال
الاجابة والاجابة بالياء المشددة من تحت بعد الهزة أو بالنون قوله فاذا زارت صفرة فوق
الماء أي الذي تقع فيه فانما تظهر الصفرة فوقه فعنه بذلك يصب عليها الماء وفي شرح
المغربي لبسوخ المرام ما لفظه أي صفرة الشمس وفي نسخة صفرة أي اذا زالت الشمس
وقربت من العصر حتى ترى فوق الماء من شعاع الشمس شبه صفرة لان شعاعها يتغير
ويقل فيضرب الى صفرة تنهي فينظر في صحة هذا التفسير

* (باب غسل المغمى عليه اذا أفاق) *

(عن عائشة رضي الله عنها قالت قد لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أصلي
الناس فقلنا لا هم ينتظرونك يا رسول الله فقال ضعو الى ما في الخضب قالت فقلنا
فاغتسل ثم ذهب لينوء فاعمى عليه ثم أفاق فقال أصلي الناس فقلنا لا هم ينتظرونك
يا رسول الله فقال ضعو الى ما في الخضب قالت فقلنا فاغتسل ثم ذهب لينوء فاعمى عليه
ثم أفاق قال أصلي الناس فقلنا لا هم ينتظرونك يا رسول الله فذكرت ارساله الى أبي بكر
وعن عام الحديث متفق عليه) قوله ثقل بفتح الثاء وكسر القاف قال في القاموس ثقل
كفرح فهو وثقل وثاقل اشتد مرضه قوله في الخضب كسبه قال في القاموس وهو المكن
وقد سبق تفسيره في الحديث الذي قبل هذا قوله لينوء أي لينتمض بجهد ومضقة قوله
فاغمى عليه أي غشى عليه ثم أفاق وعنام الحديث قالت والناس عكوف في المسجد
ينتظرون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لصلاة العشاء الآخرة قالت فارسل رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم الى أبي بكر ان يصلي بالناس فقال أبو بكر وكان رجلا رقيقا
يا عمر صل بالناس قالت فقال عمر أنت أحق بذلك قالت فصلى بهم أبو بكر تلك الايام ثم ان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجد من نفسه خفة فخرج بين رجليه أحدهما
العباس لصلاة الظهر وأبو بكر يصلي بالناس فلما رآه أبو بكر ذهب ليتأخر فإماما إليه
الذي صلى الله عليه وآله وسلم ان لا تتأخر وقال لهما أجلسا في الى جنبه فاجلسا الى
جنب أبي بكر فكان أبو بكر يصلي وهو ياتم بصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والناس
يصلون بصلاة أبي بكر والنبي صلى الله عليه وآله وسلم قاعد والحديث له فوائد مبسطة
في شروح الحديث وقد ساقه المصنف ههنا لالدلالة على استحباب الاغتسال
للمغمى عليه وقد فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث مرات وهو مشتل بالمرض فدل
ذلك على تأكد استحبابه

* (باب صفة الغسل) *

(عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا اغتسل من الجنابة يدأ فغسل يديه
ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يأخذ الماء ويدخل
(ما لا سلام قال) صلى الله عليه وآله وسلم (الاسلام ان تعبد الله ولا تشرك به) أي تطيعه مع خضوع وتذلل وتنتطق

بالشهادتين روى شريك بالغف (٢٣٦) وبالضم وزاد الاصمعي شيا (و) ان (تقيم) أي تديم (الصلاة) المكتوبة

كما صرح به في مشتمل أو
تأتي به ما على ما ينبغي وهو
وتأليه من عطف الخاص على
العام (و) ان (تؤدي الزكاة
المفروضة) فمذهبنا احترازا
من صدقة المطوع فانما زكاة
لغوية أو من المجلة أولان
العرب كانت تدفع المال للضياء
والجود فنبه بالفرض على رفض
ما كانوا عليه قال الزركشي
والظاهر ان التمام كيد وفي رواية
مسلم تقيم الصلاة المكتوبة
وتؤدي الزكاة المفروضة (ونصوم
رمضان) استدله على قول
رمضان من غير اضافة شهر اليه
ولم يذكر الحج أما ذهولا أو سميانا
من الراوي ويدله بحجة
في رواية كهـمس وتخرج البيت
ان استطعت اليه سبيلا وقيل
انه لم يكن فرض ودفع بأن
في رواية ابن منده بنده على شرط
مسلم ان الرجل جاء في آخر عمره
صلى الله عليه وآله وسلم ولم يذكر
الصوم في رواية عطاء الخراساني
واقصر في حديث أبي عامر على
الصلاة والزكاة ولم يذكر
في حديث ابن عباس على
الشهادتين وزاد سليمان التيمي
بعد ذكر الجميع الحج والاعمار
والاعتساف من الجنابة وانما
الوضوء وقد وقع هنا التفرقة
بين الايمان والاسلام فجعل
الايمان على القلب والاسلام
على العمل فدل على ان العمل
التي هي عليه في الشريعة

أصابه في أصول الشعر حتى اذا رأى ان قد استبرأ حقن على رأسه ثلاث حثبات ثم
أفاض على سائر جسده ثم غسل رجله أخرجه وفي رواية لهما ثم يحال بيديه شعره حتى
اذا ظن انه قد أروى بشرته أفاض عليه الماء ثلاث مرات قوله اذا اغتسل أي أراد
ذلك وفي الفتح أي شرع في الفعل قوله وضوء للصلاة فيه احتراز عن الوضوء للغوى قال
الحافظ يحتمل ان يكون الابتداء بالوضوء قبل الغسل سنة مستقلة بحيث يجب غسل
أعضاء الوضوء مع بقية الجسد ويحتمل ان يكتب في غسلها في الوضوء عن اعادته وعلى هذا
فيحتاج الى نية غسل الجنابة في أول عضو وانما قدم غسل أعضاء الوضوء ثم يفاضها
وتحصل له صورة الطهارة بين الصغرى والكبرى والى هذا جرح الداودي شارح المختصر
ونقل ابن بطال الاجماع على ان الوضوء لا يجب مع الغسل وهو مردود فقد ذهب جماعة
منهم أبو نويرة وداود وغيرهما الى أن الغسل لا ينوب عن الوضوء للمحدث وهو قول أكثر
المحدثين والى القول الاول أعنى عدم وجوب الوضوء مع الغسل ودخول الطهارة
الصغرى تحت الكبرى ذهب زيد بن علي ولاشك في شرعية الوضوء مقدم على الغسل
كما ثبت بذلك الاحاديث الصحيحة وأما الوجوب فلم يدل عليه دليل والفعل بمجرد
لا يمتنع للوجوب نعم يمكن تأييد القول الثاني بالدلالة القاضية بوجوب الوضوء قوله
في أصول الشعر أي شعر رأسه ويدل عليه رواية حماد بن سلمة عن هشام عند البيهقي يحتمل
بهما شعر رأسه الايمن قال القاضي عياض احتج به بعضهم على تحميم شعر اللحية في الغسل
اما لعموم قوله أصول الشعر واما بالقياس على شعر الرأس قوله ثلاث حثبات فيه
استحباب التمثيل في الغسل قال النووي ولا نعلم فيه خلافا الا ما انفرد به الماوردي فانه
قال لا يستحب التكرار في الغسل قال الحافظ وكذا قال الشيخ أبو علي السنجي وكذا قال
القرطبي وحمل التمثيل في هذه الرواية على ان كل غرفة في جهة من جهات الرأس قوله
ثم غسل رجله يدل على ان الوضوء الاول وقع بدون غسل الرجلين قال الحافظ وهذه
الزيادة تفرد بها أبو معاوية دون أصحاب هشام قال البيهقي عريضة صحيحة لكن في رواية
أبي معاوية عن هشام مقال نعم له شاة من رواية أبي سلمة عن عائشة عند أبي داود
الطائفة وفيه فاذا فرغ غسل رجله ويحتمل ان يكون قوله في رواية أبي معاوية ثم
غسل رجله أي أعاد غسله الاستيعاب الغسل بعد ان كان غسله ما في الوضوء وقد
وقع التصريح بتأخير الرجلين في رواية للجباري بلفظ وضوء للصلاة غير وجليه وهو
مخالف لظاهر رواية عائشة قال الحافظ ويمكن الجمع بينهما اما بحمل رواية عائشة على
الجواز واما بحملها على جالة أخرى وبحسب اختلاف هاتين الحثاتين اختلفت انظار
العلماء فذهب الجمهور الى استحباب تأخير غسل الرجلين في الغسل وعن مالك ان كان
المكان غير نظيف فالمستحب تأخيرهما والافتقار لتقديم وعند الشافعية في الافضل قولان
قال النووي أحدهما وأشهرهما وتأخيرهما ان يكمل وضوءه قال لان أكثر الروايات

لا ينبغي وحده من النار وأما النطق فهو وحده اتفاق ففسره (٢٣٧) في الحديث الايمان بالنصبة يثق والاسلام

بالعمل انما فسيه ايمان القلب والاسلام في الظاهر لا الايمان الشرعي والاسلام الشرعي والموافق يرى انه ما والدين عبارات عن واحد والمتضح ان محل الخلاف اذا أفردا فكل واحد منهما فان اجتمعا تغيرا كما وقع هنا ثم (قال) جبريل يا رسول الله (ما الاحسان) أي الاحسان المتكرر في القرآن الكريم المترتب عليه الثواب قال للعهد (قال) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مجيبا له الاحسان (ان تعبد الله) أي عبادتك الله تعالى حال كونك في عبادتك له (كانك تراه) أي مثل حال كونك رائيا له (فان لم تكن تراه) سبحانه وتعالى فاستقر على احسان العباد (فانه) عز وجل (يراه) ادائما والاحسان الاخلاص أو اجادة العمل وهذا من جوامع كلمة صلى الله عليه وآله وسلم اذهو شامل لمقام المشاهدة ومقام المراقبة ويتضح لذلك بان تعرف ان للعبادة في عبادته ثلاثة مقامات الاول ان يفعلها على الوجه الذي تستطعمه وظيفته التكليف باستيفاء الشرائط والاركان الثاني ان يفعلها كذلك وقد استغرق في بصائر المكاشفة حتى كأنه يرى الله تعالى وهذا مقامه صلى الله عليه وآله وسلم كما قال وجعلت قرة

عن عائشة وميمونة كذلك قوله ثم أقاض الافاضة الاسالة وقد استدل بذلك على عدم وجوب الدلك وعلى ان مسمى غسل لا يدخل فيه الدلك لانما عبرت ميمونة بالغسل وعبرت عائشة بالافاضة والمعنى واحد والافاضة لذلك في ذلك الغسل وقال المازري لا يتم الاستدلال بذلك لان أقاض بمعنى غسل والخلاف قائم وقد قدمنا الكلام على ذلك في باب ايجاب الغسل من التقاء الختانين قال الحافظ قال القاضي عياض لم يأت في شيء من الروايات في وضوء الغسل ذكر التكرار وقد ورد ذلك من طريق صحيح أخرجهما النسائي والبيهقي من رواية أبي سلمة عن عائشة انها وصفت غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الجنابة الحديث وفيه ثم يعضض ثلاثا ويستنشق ثلاثا ويغسل وجهه ثلاثا ويديه ثلاثا ثم يفيض على رأسه ثلاثا قال المصنف رحمه الله به ان سابق الحديث وهو دليل على ان غلبة الظن في وصول الماء الى ما يجب غسله كاليدين انتهى (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اغتسل من الجنابة دعا

بشيء نحو الحلاب فاخذ بكفه فبدأ بشق رأسه الايمن ثم الايسر ثم أخذ بكفه فقال به ما على رأسه أخرجه) قوله نحو الحلاب بالحاء المهملة المكسورة واللام الخفيفة ما يجب فيه قال المصنف قال الخطابي الحلاب اناه يسع قدر حلبة ناقة انتهى وعلى هذا الاكثر وضبطه الازهرى بالجيم المضمومة وتشديد اللام قال وهو ماء الورد وانكر ذلك علمه جماعة وقد اختلط شراح البخاري وغيرهم في ضبط هذه اللفظة والسبب في ذلك ان البخاري قال باب من يدأ الحلاب أو الطيب عند الغسل فتكاف جماعة لمطابقة هذه الترجمة للحديث وجعل الحلاب بمعنى الطيب وقد أطال الحافظ في الفتح الكلام على هذا قوله ثم أخذ بكفه أشار الى الغرفة الثالثة كما صرح به رواية أبي عوانة ووقع في بعض روايات البخاري بكفه بالافراد وفي بعض باب التسمية كفي الكتاب والحديث يدل على استحباب البداء بالمياه من ولا خلاف فيه وفيه الاجتهاد بثلاث غرفات وترجم على ذلك ابن حبان قوله فقال به ما هو من اطلاق القول على الفعل وقد وقع اطلاق الفعل على القول في حديث لاحد الا في اثنين قال فيه لو أوتيت مثل ما أوتي في هذه الفعالت مثل ما يفعل كذا في الفتح (وعن ميمونة قالت وضعت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ماء يغتسل به فافرغ على يديه فغساه ما امرتني أو ثلاثا ثم أفرغ بيمنه على شماله فغسل هذا كبره ثم

دلك يده بالارض ثم مضى واستنشق ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل رأسه ثلاثا ثم أفرغ على جسده ثم قضى من مقامه فغسل قدميه قالت فأتيت بحرقه فلم يرد لها وجهه ينقض الماء بيده رواه الجماعة وليس لاحد والترمذي نقض البعد) قوله فافرغ على يديه يحتمل ان يكون غسلا للتنظيف من ما به من مستقذر ويحتمل ان يكون هو الغسل المشروع عند القيام من النوم ويدل عليه الزيادة التي رواها الترمذي باللفظ قبل ان يدخلها الانا بقوله هذا كبره جمع ذكر على غير قياس وقيل واحده مذ كما قال الاخفش

يعني في الصلاة لحصول الاستعداد بالطاعة والراحة بالعبادة وانما سالت الالتفات الى الغيبة باستبلاء أنوار

الكشف عليه وهو غرة أمثلة زوايا (٢٣٨) القلب من المحبوب واشتغال السر به ونعجته نسيان الاحوال من المعلوم

واضح لال الرسوم الثالث ان
بذلها وقد غلب عليه ان الله
تعالى يشاهده هو هذا هو مقام
المراقبة فقله فان لم تكن
تراه نزول عن مقام المشاهدة
والما كشفة الى مقام المراقبة أى
ان لم تعبدوه وانت من أهل الرؤية
المعنوية فاعبده وانت بحيث
انه يرأى وكل من المقامات
الثلاث احسان الان الاحسان
الذى هو شرط في صحة العبادة
انما هو الاول لان الاحسان
بالآخرين من صفة الخواص
ويتعذر من كثيرين وانما آخر
السؤال عن الاحسان لانه صفة
الفعل أو شرط في صحته والصفة
بعد الموصوف وبيان الشرط
متأخر عن المنصوص فانه أبو
عبد الله الابي قال النووي هذا
القدر من الحديث أصل عظيم
من أصول الدين وقاعدة مهمة
من قواعد المسلمين وهو عمدة
الصديقين وبغية السالكين
وكنز العارفين وذاب الصالحين
وهو من جوامع الكلم التي
أوتيا صلى الله عليه وآله وسلم
وقد ذهب أهل التحقيق الى
بحالة الصالحين ليكون ذلك
مانعا من التلبس بشئ من
النقاص احترام اللهم واستحياه
منهم فكيف بمن لا يزال الله
مطلعا عليه في سره وعلايته
اتمى قال في الفتح وقد سبق الى
أصل هذا القاضي عياض وغيره
ودل عليه الحديث على أن
رؤية الله تعالى في الدنيا لا بإبصار
غير واقعة وأما النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقد الم دليل آخر وقد صرح مسلم في روايته من حديث أبي

هو من الجمع الذى لا واحد له وقال ابن خروف انما جمعه مع انه ليس في الجسد الواحد
بالنظر الى ما يتصل به وأطلق على الكل اسمه فكأنه جعل كل جزء من المجموع كالذكر
في حكم الغسل قوله ثم ذلك يده بالارض فيه انه يشحب للمستنجي بالماء اذا فرغ ان
يغسل يده بتراب أو اثنان أو يدله كهابا التراب أو بالحائط ايمذهب الاستنقاء منها قوله
فغسل قدميه قد تقدم الكلام على ذلك في حديث أول الباب قوله ثم تخطى أى تحول الى
ناحية قوله فلم يرداه من الارادة لامن الرد وقد تقدم الكلام في كراهية التشفيف وعدمها
قوله وجعل ينفذ فيه جواز نفذ اليدين من ماء الغسل قال الحافظ وكذا الوضوء
وفيه حديث ضعيف أو رده الرافعي وغيره واقظه لا تنفضوا أيديكم في الوضوء فانما
مراوح الشيطان قال ابن الصلاح لم أجده وتبعه النووي وقد أخرجه ابن حبان
في الضعفاء وابن أبي حاتم في العمل من حديث أبي هريرة ولولم يرضه هذا الحديث
لم يكن صالحا لان يحججه قال المصنف رحمه الله وفيه دليل استحباب ذلك اليده بعد

الاستنجاء انتهى (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتوضأ بعد
الغسل رواه الخمسة) الحديث قال الترمذي حديث حسن صحيح وقال ابن سيد الناس
انهم اختلف نسخ الترمذي في تصحيحه وأخرجه البيهقي بإسناد جيدة وفي الباب عن ابن عمر
مرقوعا وعنه موقوفاته قال الماسئل عن الوضوء بعد الغسل وأى وضوء أعم من الغسل
رواه ابن أبي شيبة وروى عنه انه قال لرجل قال له انى أتوضأ بعد الغسل فقال لقد
تعلمت وروى عن حذيفة انه قال أما يكفي أحدكم ان يغسل من قرنه الى قدميه حتى
يتوضأ وقد روى نحو ذلك عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم حتى قال أبو بكر بن العربي
انه لم يختلف العلماء ان الوضوء داخل تحت الغسل واننية طهارة الجنابة تأتي على طهارة
الحدث وتقضى عليها لان موانع الجنابة أكثر من موانع الحدث فدخل الاقل فينية
الاكثر جزأئية الا كبر عنه وقد تقدم كلام ابن بطلان في أول الباب وتقدم الرد عليه
بانه قول أبي ثور ودود وغيرهما قال ابن سيد الناس ان داود الظاهري أو جب الوضوء
في غسل الجنابة لانه بعده لكن لا يخلو عنه من الوضوء وحكاه عنه الشيخ محي الدين
النووي قال ابن سيد الناس والذي رأيته عن أبي محمد بن حزم ان ذلك عنه لانه ليس فرضا
في الغسل وانما هو كذهب الجماعة (وعن جبير بن مطعم قال نذا كنا غسل الجنابة عند

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أما أنا فأتخذ من كفى فاصب على رأسي ثم أفيض
بعد على سائر جسدي رواه أحمد) الحديث جاله رجال الصحيح وقد أخرجه ايضا أحمد من
حديث جبير بن مطعم باللفظ أما أنا فأتخذ من كفى ثلاث حديثات ثم أفيض فاذا أنا قد
طهرت قال الحافظ وقوله فاذا أنا قد طهرت لأصل له من حديث صحيح ولا ضعيف
لكنه وقع من حديث أم سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قال لها انما بكفك
ان تخطى على رأسك ثلاث حديثات ثم تفيضن الماء عليك فاذا أنت قد طهرت وأصله

أما بقره صلى الله عليه وآله وسلم وأعلموا انكم لن تروا ربكم (٢٢٩) حتى تقوموا وقد بعثت غلاة المؤمنين على تأويل

الحديث بغير علم ثم قال جبريل
(مضى) تقوم (الساعة) الام
للعهد والمراد يوم القيامة
(قال ما) أي ليس (المسؤول) زاد
في رواية أبي ذر عنها (بأع) من
السائل (بزيادة الموحدة) في أعلم
لنا كيد معنى النسبي والمراد
نفي علم وقيم الآن علم مجيئهم مقطوع
به فهو علم مشترك وهذا وان
أشعر بالتساوي في العلم الآن
المراد بالتساوي في العلم بان الله
استأثر بعلم وقت مجيئهم القول
بعد خمس لا يعلمون الا الله وليس
السؤال عنها يعلم الحاضرون
كلاستله السابقة بل لينزجروا
عن السؤال عنها كما قال تعالى
يسألك الناس عن الساعة فلما
وقع الجواب بانه لا يعلمها الا الله
تعالى كفوا وهذا السؤال
والجواب وقعا بين عيسى بن
مريم وجبريل عليهم السلام كما
في نوادر الحديث لكان
عيسى هو السائل وجبريل هو
المسؤول قال النووي يستفاد
منه ان العالم اذا سئل عما
لا يعلم يصرح بانه لا يعلمه ولا
يكون في ذلك نقص من
مرتبه بل يكون ذلك دليلا
على مزيد رعه (وسأخبرك عن
اشراطها) بفتح الهمزة جمع شرط
بالنهي عن أي علاماتها السابقة
عليها أو قدماتها لا المقارنة لها
وهي (اذا ولدت الامة) أي وقت
ولادة الامة (ربها) أي مالئها

في صحيح مسلم وذكر الحافظ في التلخيص في باب الغسل حديث جبريل بن مطعم عند أحمد
باللفظ أما أنا فاحذر من كني ثلاثا فاصب على رأسي ثم أفيض على جسدي ولم يتكلم عليه
وله شواهد في الصحيحين وغيرهما قال المصنف رحمه الله فيه مستدل لمن لم يوجب ذلك
ولا المضغضة والاستنشااق انتهى وقد تقدم الكلام في ذلك

باب تعاهد باطن الشعور وما جاء في نقضها *

(عن علي رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من ترك
موضع شعرة من جنبه لم يصبها الماء فعل الله به كذا وكذا من النار قال علي في ثم عادت
شعري رواه أحمد وأبو داود وزادوا كان يجز شعرة رضى الله عنه) قال الحافظ واسناده
صحيح لأن من رواه عطام بن السائب وقد سمع منه حماد بن سلمة قبل الاختلاط وأخرجه
أبو داود أيضا وابن ماجه من حديث حماد بن سلمة قبل ان الصواب وقفه على علي قال
عبد الحق الا كثرون قالوا بوقفه وقال النووي ضعيف وعطاء قد ضعف قبل اختلاطه
ولجاد وأوهام وفي اسناده أيضا ازادان وفيه خلاف وفي الباب من حديث أبي هريرة
مرفوعا بلفظ بلوا الشعر وأنقوا البشر أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي
ومداره على الحرث بن وجيه وهو ضعيف جدا قال أبو داود والحرث هذا حديثه
منكر وهو ضعيف وقال الترمذي غريب لا نعرفه الا من حديث الحرث وهو شيخ ليس
بذاك وقال الدارقطني في العلل انما يرى هذا عن مالك بن دينار عن الحسن مرسل
ورواه سعيد بن منصور عن هشيم عن يونس عن الحسن قال ثبت أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فذكره ورواه أبان العطار عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة من قوله
وقال الشافعي هذا الحديث ليس بثابت وقال البيهقي انكره أهل العلم بالحديث البخاري
وأبو داود وغيرهما والحديث يدل على مشروعية تخليل الشعر بالماء في الغسل ولا حفظ
فيه خلافا (وعن أم سلمة طالت قلت يا رسول الله اني امرأة أشد ضفرا رأسي أنا فنفضه

لغسل الجنابة قال لا تأميا يكفيك ان تحنني على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيضين عليك الماء
فتاهرين رواه الجماعة الا البخاري) الحديث قال الترمذي حسن صحيح قوله ضفر
رأسي بفتح الضاد المججمة واسكان الفاء قال النووي هذا هو المشهور والمعروف في رواية
الحديث والمستفيض عند الحديثين وهو الشعر المقنول ويجوز ضم الضاد والفاء جمع
ضفيرة قوله ان تحنني يقال حنيت وحنوث لغتان مشهورتان والحشية الحفنة وهو يدل
على أنه لا يجب على المرأة نقض الضفائر وقد اختلف الناس في ذلك قال القاسمي أبو بكر
ابن العربي قال جمهورهم لا يتقضه الا أن يكون ما بعد امله لا يصل الماء الى أصوله
الا يتقضه فيجب حننة من غير فرق بين جنبه وحيش وروى عن المؤيد بالله وأبي
طالب والامام يحيى وروى أيضا عن القاسم وقال القاضي فنقضه في الجنابة والحيش
وقال أحمد فنقضه في الحيش دون الجنابة وروى عن الحسن البصري وطاوس وروى

وسيدها وهذا كناية عن كثرة أولاد السراري حتى تصير الام كأنها أمة لابنها من حيث انها ملك أبيه أو ان الامه بلدن المولود

فتصير الام من بخله الزعيا والمالك سيد رعيته (٢٤٠) أو كناية عن فساد الحال لكثرة بيع أمهات الاولاد فيبتدوا لهن الملاك

فبشترى الرجل أمة وهو لا يشعر
أوهو كناية عن كثرة العقوق بان
يعامل الولد أمة معاملة السيد
أتمته في الاهانة بالسب
والضرب والاستخدام فاطلق
عليه وجهه مجازا لذلك وعورض
بانه لا وجه لتخصيص ذلك بولد
الامة الا ان يقال انه اقرب الى
العقوق وعند البخاري
في التفسير ربهاتاء التانيث على
معنى التسمية ليشمل الذكر
والانثى وقيل كراهة ان يقول
ربه تعظيما للفظ الرب وعبر
بأذا الدالة على الجزم لان الشرط
محقق الوقوع ولم يعبر بان لانه
لا يصح ان يقال ان قامت
القيامه كان كذا بل يرتكب
قائه محظورا لانه يشعر بالشك
فيه (و) من اشراط الساعة
(اذ انطاول رعاة الابل البهم
في البنيان) أي وقت تفاخر أهل
البادية باطالة البنيان وتكاثرهم
باستيلائهم على الامر وتملكهم
البلاد بالقهر المقتضى لتبسطهم
في الدنيا فهو عبارة عن ارتفاع
الاسافل كالعبيد والسفلة من
الجمالين وغيرهم وما أحسن قول
القائل

إذا التحق الاسافل بالاعالي
فقد طابت مذامة المنايا
وفيه اشارة الى اتساع دين
الاسلام كما ان الاول فيه اتساع
الاسلام واستيلاء أهله على بلاد
الكفر وسبى ذرائعهم قال
البيضاوي لان بلوغ الامر الغاية منذر بالتراجع المؤذن بان القيامه ستقوم كاقبل

عن مالك انه لا يجب النقض لاعلى الرجال ولا على النساء ووجه ما ذهب اليه عموم نهيه
صلى الله عليه وآله وسلم عن نقض الشعر ولم يخص رجلا من امرأه ولا يلزم من كون
السائل عن ذلك من النساء ان يكون الحكم مختصا بهن اعتبارا بانه عموم النهي كذا قاله
ابن سيد الناس ووجه قول من ذهب الى التفرقة حديث ثوبان انهم اسسفتوا النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لم فقال أما لرجل فليشتر رأسه فليغسله حتى يبلغ أصول الشعر
وأما المرأة فلا عليها ان لا تنقضه أخرجه أبو داود وأكثرا ما عمل به أن في اسسفتها اسسفت
ابن عباس والحديث من مروياته عن الشاميين وهو قوي فيهم فيقبل ووجه ما روى
عن النخعي ان عموم الغسل يجب في جميع الاجزاء من شعره وبشره وقد يمنع ضم الشعر
من ذلك واعلم لم يبلغه الرخصة في ذلك للنساء ووجه ما ذهب اليه أحمد ومن معه من
التفرقة بين الحيض والجنابة ما سياتي وما روى الدارقطني في افراده والبيهقي في سننه
الكبرى من حديث مسلم بن صبيح عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا
اغسلت المرأة من حيفتها انقضت شعرها فغسلته بخطمى واشمأن فاذا اغسلت
من الجنابة صبت على رأسها الماء وعصرت وقصدت قد به مسلم بن صبيح عن حماد قال
المصنف رحمه الله وفي الحديث مستدل ان لم يوجب ذلك باليد وفي رواية لابي داود ان
امرأتها صبت على رأسها الماء فغسلته فغسلته باليد فغسلته باليد فغسلته باليد فغسلته باليد
بعنه قال فيه وانغزى قرونك عند كل حفنة وهو دليل على وجوب بل داخل الشعر
المستتر انتهى وقد تقدم الكلام في ذلك (وعن عبيد بن عمير قال بلغ عائشة ان عبد الله

ابن عمر يأمر النساء اذا اغسلن ان ينقضن رؤسهن فقالت يا عبيد بن عمر وهو
يأمر النساء اذا اغسلن ينقض رؤسهن أو ما امرهن ان يحلقن رؤسهن لقد كنت
اغسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أنا واحد وما أزيد على ان افرغ على
رأسي ثلاث افرغات رواه أحمد ومسلم) الحديث يدل على عدم وجوب نقض الشعر على
النساء وقد تقدم الكلام فيه وأما امر عبد الله بن عمر بالنقض فيجوز ان أراد ايجاب
ذلك عليهم ويكون ذلك في شعور لا يصل اليها الماء أو يكون مذهبا لانه يجب النقض
بكل حال كما حكى عن غيره ولم يبلغه حديث أم سلمة وعائشة ويحتمل انه كان يأمرهن بذلك
على الاستحباب والاحتياط لا لأيجاب قاله النووي

(باب استحباب نقض الشعر اغسل الحيض وتبضع أثر الدم فيه)

(عن عروة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها و كانت حائضا انقض
شعرك واغتسلي رواه ابن ماجه باسناد صحيح) الحديث هو عند السمة الا الترمذي بلفظ
انها قدمت مكة وهي حائض ولم يطف بالبيت الا بين الصفا والمروة فشكت ذلك اليه
صلى الله عليه وآله وسلم فقال انقض رأساك وامشطي وأهل بالحج وليس فيه ذكر
الغسل وقد ثبت عند ابن ماجه كما ذكره المصنف وهو دليل ان قال بالفرق بين الغسل

وعند التناهي يقتصر المتناول به واليه بالضم جمع الابهيم وهو الذي لاشبهه (٢٤١) رجع جميع وهو رواية أبي ذر وغيره وورد

عن الاصلي الضم والقبح وكذا
ضم طه القابسي بالقبح أيضا ولا
وجه له لانهم اصغارا الضان والممز
وفي الميم الرفع نعتا للرعاة أي
السود أو الجهولون الذين
لا يعرفون والجر نعتا للابل أي
رعافا للابل اليهم السود وقد عد في
الحديث من الانسراط علامتين
والجمع يقتضي ثلاثة فاما ان
يكون على ان أقل الجمع اثنان
أوانه اكنة في بانه بين موصول
المقصود به ما في علم انسراط
الساعة وعلم وقتها داخل (في)
جملة (خمس) من الغيب
لا يعلمن الا الله ثم تلا النبي صلى
الله عليه وآله وسلم ان الله عنده
علم الساعة أي علم وقتها
والسياق يرشد الى انه لا الاية
كلها وصرح بذلك الامعاء على
وكذا في رواية عماره وسلم الى
خبيبر وكذا في رواية أبي ذر
وأما ما وقع في البخاري في التفسير
من قوله الى الارحام فهو مقتصر
من بعض الرواة وتعمم الآية
وينزل الغيب أي في بانه المقدرة
والهل المعين له ويعلم ما في الارحام
اذ كرام اني تاما أم ناقصا وما
تدري نفس ماذا تكسب فدا
من خير أو شر ويدعي بانه علم
شيء ريفه بل خلافه وما تدري
نفس بأي أرض تموت أي كما
لا تدري في أي وقت تموت قال
القرطبي لا مطمع لاحد في علم
شيء من هذه الامور والجملة لهذا

للبناية والحيض والنفاس وهو أحد دين حنبل والهادوية وأوجب بان الخبر ورد في
مذوبات الاحرام والفصل في تلك الحال للتنظيم لا للصلاة والتزاع في غسل الصلاة
وعن عائشة ان امرأته من الانصار سالت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن غسلها
من الحيض فامرها كيف تغتسل ثم قال خذي فرصة من مسك فتطهري بها
قال فكيف أنظهر بها قال سبحان الله تطهري بها فاجتدي بها الى فقلت تنبسي
بها اثر الدم رواه الجماعة الا الترمذي غير ان ابن ماجه وأبو داود قالوا فرصة مكنة
الحديث أخرجه أيضا الرافي وما هامه لم اسماء بنت شمس وتيسل انه تصيب
والصواب اسماء بنت يزيد بن السكن ذكره الخطيب في المبهجات وقال المذري يحتمل أن
تكون القصة تعددت وروى فرصة مكنة في الصحيحين أيضا في قوله فرصة هي بكر القاء
واسكان الراوي بالاصاد الملهة القطعة من كل شئ حكاية لمعرب وقال ابن سيده الفرصة
من القطن أو الصوف مثله القاء المسك هو الطيب المعروف وقال عياض رواية
الاكثر بفتح الميم وهو الجلد رفيه نظرا قوله في بعض الروايات فان لم يجد فمائه باغبره كذا
أجاب به الرافي قال الحافظ وهو متعقب فان هذا اللفظ الشافعي في الام ثم في رواية
عبد الرزاق يعني بالفرصة المسك أو الزبدرة وليس في الحديث ذكر نقض الشعر وقاية
مافيه الدلالة على التنظيم والمبالغة في اذهاب اثر الدم قال النووي واختلف العلماء
في الحكمة في استعمال المسك المختار الذي قاله الجماهير المقصود من استعمال المسك
تطبيب الهل ودفع الرائحة الكريهة

• (باب ما جاء في قدر الماء في الغسل والوضوء) •

(عن سنيينة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل بالصاع ويتطهر بالماء
رواه أحمد وابن ماجه ومسلم والترمذي وصححه) قوله بالصاع الصاع أربعة أمداد
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم والمدرطل وثلاث بالبعد اذ فيكون الصاع خمسة أرطال
وثلاث برطل بغيره اذ قال النووي هذا هو الصواب المذهب وروى كرجاءة من أصحابنا
وجه البعض أصحابنا ان الصاع هنا ثمانية أرطال والمدرطلان انتهى والرطل البغدادي
على ما قال الرافي وغيره مائة وثلاثون درهما وربع النووي انه مائة وثمانية وعشرون
درهما وأربعة أسباع درهم والحديث يدل على كراهة الاسراف في الماء لا غسل
والوضوء واستهباب الاقتصاد وقد أجمع العلماء على النهي عن الاسراف في الماء ولو
كان على شاطئ النهر قال بعض أصحاب الشافعي انه حرام وقال بعضهم انه مكروه
كراهة تنزيه (وعن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل بالصاع الى
خمس أمداد ويتوضأ بالماء متفق عليه وعن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يتوضأ بانه يكون رطلين ويغتسل بالصاع رواد أحمد وأبو داود) الحديث الثاني
أخرجه الترمذي بضمه وقال غير ببوه ومن طريق شريك عن عبد الله بن عباس عن

الحديث في ادعي علم نبي منها غير مستند الى الرسول صلى

ل

يل

٢١

الله عليه وآله وسلم كان كذا (٢٤٢) في دعواه وعن ابن مسعود قال أوفى نبيكم لم كل شيء سوى هذه

الخمس وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنهما أهديا
نحوه وأخرجهما أحمد وتضمن
الجواب زيادة على السؤال
للاهتمام بذلك إرشادا للأمة لما
يترتب على معرفة ذلك من
المصلحة (ثم أدبر) الرجل السائل
(فقال) رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم (ردوه) أي على
فأخذوا الردوه (فلم يروا شيئا)
لأعينه ولا أثره قال ابن بزي
واعلم قوله ردوه على إيتاظ
للحنائية لينفقا ذوا إلى أنه ملك
لأبهم وفيه أن الملك يجوز أن
يتمثل لغير النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فيأمر ويتكلم بحضوره
وهو يسمع وقد ثبت عن عمران
ابن حصين أنه كان يسمع كلام
الملك (فقال) صلى الله عليه
وآله وسلم (هَذَا) والكرامة
أن هذا (جبريل) عليه السلام
(جاءه) الناس دينهم أي قواعد
دينهم وهي جعلت وقعت حالا
مقدرة لأنه لم يكن معاودة
الحيي وأسند التلميح إليه وإن
كان سائلا لأنه لما كان السبب
فيه أسنده إليه أو أنه كان من
غرضه وللأهمية على أراد أن تعلموا
أذ لم تسألوا في حديث أبي عامر
والذي نفس محمدية ما جاني
قط الا وأنا أعرفه الآن تكون
هذه المرة وفي رواية سليمان
التميمي ما شبه على منذ أناني قبل
مررت هذه وما عرفته حتى ولي
قال ابن المنير فيه دلالة على أن
السؤال الحسين يسمى علما وتعلما لان جبريل لم يصدر منه سوى السؤال ومع ذلك فقد سماه معلما

عبد الله بن جبر عن أنس وكلهم ثقات وقد ثبت في هذا الحديث إلى خمسة أمداد وفي
حديث عائشة التي كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ماء
يقال له الفرق ووقع في رواية ثلاثة أمداد وقريب من ذلك وفي رواية كان يغتسل من
ماء واحد يقال له الفرق وفي أخرى فعدت بنا قدر الأصابع فاعتقلت فيه وفي الأخرى
كان يغتسل بخمس مكاكيت ويتوضأ بمكوك وفي أخرى يغسله الأصابع ويوضئه المد وفي
أخرى يتوضأ بالمد ويغسل بالأصابع قال الشافعي وغيره الجمع بين هذه الروايات إنما
كانت اغتسالات في أحوال والفرق سببا في تقديره وأما المكوك فهو يفتح الميم وضم
الكاف الأولى وتشديد هاء وجمعه مكاكيت ومكاكي قال النووي وأهل المراءى بالمكوك
هنا المد (وعن موسى الجهمي قال أتى مجاهد بـ سدح حزنه غناية أرطال فقال حدثني
عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل بمثل هذا رواه النسائي)
الحديث إسناده في متن النسائي هكذا أخبرنا أحمد بن عبيد قال حدثنا يحيى بن زكريا بن
أبي زائدة عن موسى الجهمي فذكره وأحمد بن عبيد روى ابن حبان وهو من رجال الصحيح
قال أبو داود وهو حجة ويحيى بن زكريا هو الإمام الكبير وحديثه في الصحيحين وغيرهما
وموسى الجهمي أخرجه له مسلم وثقه أحمد وغيره وقد عرفت كيفية الجمع بين الروايات
قوله حزنه أي قدرته قال الحافظ عـ لـ كـ بهذا بعض الحنفية وجعل الفرق غناية
أرطال والصحيح أن الفرق مقدار ما سباني والخز لا يعارض به التصديد وأيضا لم
يصرح مجاهد بأن الأنا المذكور صاع فيجعل على اختلاف الروايات مع تقاربها
(وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يجزى من الفل الصاع ومن
الوضوء المذروا أحد والآخر) الحديث أخرجه أيضا أبو داود وابن خزيمة وابن ماجه
بنحوه وصححه ابن القطان وقوله لم يجزى الخ نظايره أنه لا يجزى دون الصاع والمد
وبعاضه ما ياتي (وعن عائشة قالت كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
من ماء واحد من قدح يقال له الفرق متفق عليه والفرق ستة عشر رطلا بالعرفاني)
قوله الفرق قال ابن المنير بتسكين الراء قال الحافظ وروى شافعيه وأبو جوزيعه بعضهم
الامر بن قال النووي الفتح أفصح وأشهر وزعم أبو الوليد الباجي أنه الصواب قال
وايس كما قال بل هما العتان قال الحافظ أهل مستند الباجي ما حكاها الأزهري عن ثعلب
وغيره الفرق بالفتح والحدوث بسكونه وكلام العرب بالفتح انتهى وقد حكى الاسكان
أبو زيد وابن دريد وغيرهما وحكى ابن الأثير أن الفرق بالفتح ستة عشر رطلا وبالاسكان
مائة وعشرون رطلا قال الحافظ وهو غريب وقد ثبت في صحيح مسلم عن سفيان
ابن عيينة فقال هو ثلاثة أصع قال النووي وكذا قال الجماهير وقيل الفرق صاعان قال
الحافظ لكن نقل أبو عبد الله الاتفاق على أن الفرق ثلاثة أصع وعلى أن الفرق ستة

وقد اشتهر قولهم حسن السؤال نصف العلم وفي هذا الحديث بيان (٢٤٢) عظم الاخلاص والمراقبة وفيه ان في

غير رطل اوله تريد اتفاق أهل اللغة

• (باب من رأى التقدير بذلك استحب اباوان مادونه يجزى اذا أصبح) •

(عن عائشة انها كانت تغتسل هي والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في اناء واحد يسع ثلاثة امداد أو قريبا من ذلك رواه مسلم) القدر الجزئ من الغسل ما يحصل به تعميم البدن على الوجه المعتبر وسواء كان صاعا أو أقل أو أكثر ما لم يبلغ في النقصان الى مقدار لا يسمى مستعملا مستغسلا أو الى مقدار في الزيادة يدخل فاعله في حد الاسراف وهكذا الوضوء القدر الجزئ منه ما يحصل به غسل أعضاء الوضوء سواء كان مدا أو أقل أو أكثر ما لم يبلغ في الزيادة الى حد الاسراف أو النقصان الى حد لا يحصل به الواجب وقد أخرج ابن ماجه من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر به عدو هو يتوضأ فقال ما هذا السرف فقال في الوضوء اسراف قال نعم وان كنت على نهر جار وفي اسناده ابن لهيعة وروى ابن عدى من حديث ابن عباس مرفوعا كان يتعوذ بالله من وسوسة الوضوء قال ابن حجر واسناده واهى (وعن عباد بن تميم عن أم عمار بنت كعب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فأتى بها في اناء قدر نأى المد رواه أبو داود والنسائي) الحديث أخرجه ابن خزيمة وابن حبان من حديث عبد الله بن زيد بن مازن توضأ بوضوئى مدوهم حديث الباب أبو زرعة وأما حديث انه صلى الله عليه وآله وسلم لم توضأ بنصف مد فأخرجه الطبراني والبيهقي من حديث أبي امامة وفي اسناده الصلت بن دينار وهو متروك وحديث انه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ بثلث مد قال الحافظ لم أجده (وعن عبيد بن عمير عائشة قالت لقد رايتني أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من هذا فاذا توضؤا موضوع منهل الصاع اودونه فتنزع فيه جميعا فاقبض على رأسي يدي ثلاث مرات وما أنقض في شعر ارواه النسائي) الحديث اسناده في سنن الاثني عشر هكذا أخبرنا ويثرب بن نصر قال أخبرنا عبد الله عن ابراهيم بن طهمان عن أبي الزبير عن عبيد بن عمير فذكره ورجاه ثقات وهو يدل على عدم وجوب الاغتسال بمقدار صاع من الماء لا شترانك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعائشة في صاع أو دونه والا كذا بمجرّد الافاضة على الرأس من دون نقض الشعر وقد ورد في أحاديث كثيرة وقد سبق بعضها وقد تقدم الكلام على عدم وجوب نقض الشعر على المرأة في غسل الجنابة وهذا الحديث من الأدلة الدالة على ذلك والتورق قد تقدم الكلام عليه

• (باب الاستئذان عن الاعين لاه غتسل وجواز تجرده في الخلو) •

(عن يحيى بن أمية ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يغتسل بالبراز فنهده المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ان الله عز وجل يحب الحياء والاسترقاذا غتسل أحدكم فليدثر رواه أبو داود والنسائي) الحديث رجال اسناده رجال الصحيح

سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حضور العصابة انه يريد ان يريهم انه صلى الله عليه وآله وسلم ملئ من العلوم وان علمه ما خوف من الوحي فتزيد رغبتهم ونشاطهم فيه وهو المعنى بقوله جاء يعلم الناس دينهم وان الملاكة تمسك بأى صورة شاؤا من صور بني آدم وأخرجه البخارى في التفسير وفي الزكاة مختصرا ومسلم في الايمان وابن ماجه في السنة بتمامه وفي الفتن بتمامه وأبو داود في السنة والنسائي في الايمان وكذا الترمذى وأحمد في مسندهما والبيهقى بأسناده حسن وأبو عوانة في صحيحه وأخرجه مسلم أيضا عن عمر بن الخطاب ولم يخرج به البخارى لاختلاف فيه وعلى بعض رواته وبإجماله فهو حديث جليل حتى قال القرطبي هذا الحديث يصلح أن يقال له أم السنة لما تضمنه من جل علمها وقال الطبراني هذه المكتبة ستفتح به البغوى كتابه المصابيح ونرجح السنة اقدا ما بالقرآن في افتتاحه بالفتحة لانها تضمنت علوم القرآن اجمالا وقال عياض انه اشقل على جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة من عقود الايمان ابتداء ولاحالها من أعمال الجوارح ومن اخلاص السرائر والتفحص من آفات

الأعمال حتى ان علوم التريعة كلها راجعة اليه ومشعبة منه انتهى كذا في الفتح والقسطلاني (عن التميمي بن بشر) بن

سعد الانصاري الخزرجي وأمه حمزة (٢٤٤) بنت رباحة وهو أول مولود ولد لآدم رباحة - د الهجرة المقتول سنة

خمس وستين وله في البخاري ستة
أحاديث (رضي الله عنه قال)
وقول أبي الحسن - بن القاسبي
والواقدي ويحيى بن معين عن
أهل المدينة أنه لا يصح للنعمان
سماع من النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قوله هنا (سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم) وفي رواية النبي وهو -
 مسلم والاسماعيلي من طريق
 ذكر يارأوى النعمان بأصبعيه
 إلى أذنيه - يقول سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 (يقول) وفيه دليل على صحة عمل
 الصبي المميز لأن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم لم يأت وللنعمان
 ثمان مئتين (الحلال بين) أي ظاهر
 بالنظر إلى ما دل عليه - بلاشبهة
 (والحرام بين) أي ظاهر بالنظر إلى
 ما دل عليه بلاشبهة وعجالة الفتح
 بين أي في عين - ما ووجهها
 بأدلتها الظاهرة (وبينما) أمور
 (مشتبهات) بتشديد الموحدة
 أي شئت بغيرها لم يتبين به
 حكمها على التعمين وفي رواية
 الاصيلي وابن عساكر مشتبهات
 بمشناه فوقية مفتوحة وموحدة
 مكسورة أي اكتسبت الشبهة
 من وجهين متعارضين وفي
 رواية الاصيلي مشتبهات بوزن
 مفتحة لات تمام مفتوحة وعين
 خفيفة مكسورة وهي رواية
 ابن ماجه وهو لفظ ابن عون
 ورواه الدارمي عن أبيه سيم
 شيخ البخاري فيه فقط رينهما متشابهات (لا يعلمها) أي لا يعلم حكمها (كثير من الناس) راجعوا إليها

وقد أخرج البزار نحوه من حديث ابن عباس مطوقا وقد ذكره الحافظ في الفتح
 ولم يتكلم عليه - وهو يدل على وجوب الترحال الاغتسال وقد ذهب إلى ذلك ابن أبي
 ليلى وذهب أكثر العلماء إلى أنه أفضل وتركه مكروه وليس بواجب واستدلوا على ذلك
 بما ساقى وقد ذهب بعض الشافعية أيضا إلى تحريمه قال الحافظ والمذهب عند
 متقدمهم كغيرهم الكراهة فقط قوله بالبراز المراد به هذا الفضاء والبلاء للظرفية قوله
 - يتبر - بزمه له مفتوحة وتام مشناه من فوق مكسورة وباء تحتيه سا كنه ثم راء مهملة
 قال في النهاية فعلم - لجمع في فاعل ومن الأدلة الدالة على استحباب الاستئصال الفصل
 ما أخرجه النسائي من حديث أبي السمع قال كنت أخدم النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم لم فكان إذا أراد أن يغتسل قال واني فأرليه فتأني ناستره أخرجه النسائي وما
 أخرجه مسلم من حديث أم هانئ قالت ذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام
 الفتح فوجدته يغتسل وفاطمة رضي الله عنها تترقب بنوب ويدل على مشروعية مطلق
 الاستئصال أخرجه أبو داود والترمذي من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال
 قلت يا رسول الله عورتنا ما تأتي منها وما تذر قال احفظ عورتك الامن زوجك أو
 ما لم يكن يمينك قالت يا رسول الله فالرجل يكون خاليا قال الله أحق أن يستحي منه من
 الناس (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال بينا أيوب عليه السلام
 يغتسل عريا فخر عليه جراد من ذهب فجعل أيوب يحثي في فوه فناداه ربه تبارك وتعالى
 يا أيوب ألم أكن أغنيك عما ترى قال بلى وعزتك ولكن لا غني بي عن بر كذا رواه أحمد
 والبخاري والنسائي قوله يحثي في رواية البخاري يحثي والحشية هي الاخذ باليد قوله
 لا غني بي بالقصر بلا توين قال الحافظ ورواه بالتثنية أيضا على أن لا يعمى ليس قال
 ابن بطال ووجه الدلالة من الحديث أن الله تعالى عليه على جمع الجراد ولم يأت به على
 الاغتسال عريا فافضل على جواز وقال أيضا ووجه الاستدلال به هذا الحديث وحديث
 أبي هريرة الذي - يأتى انه ما يعني أيوب وموسى عن أمر بالاقتداء به قال الحافظ وهذا
 انما يأتى على رأى من يقول شرع من قبلنا شرع لنا والذي يظهر أن وجه الدلالة منه
 أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قص القصتين ولم يعقب شيئا منهما فدل على موافقة ما
 اشترعنا والافلو كان فيهما شيء - يوافق بينهما فيجمع بين الأحاديث بحمل - الأحاديث
 التي فيها الارشاد إلى التستر على الفضل (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم لم كانت بنو اسرائيل يغتسلون عراقية ينظرون بعضهم إلى بعض وكان موسى عليه
 السلام يغتسل وحده فقالوا والله ما يمنع موسى أن يغتسل وهذا إلا أنه آدر قال فذهب
 مرة يغتسل فوضع ثوبه على حجر ففر الحجر بنوبه قال فجمع موسى عليه السلام بأثره
 يقول قوبي حجر قوبي حجر - قى نظرت بنو اسرائيل إلى سواة موسى عليه السلام فقالوا
 والله ما يمنع موسى أن يغتسل فوضع ثوبه على حجر ففر الحجر بنوبه (قوله كانت بنو اسرائيل

في رواية الترمذي ونظفه لا يدري كثير من الناس أمن الحلال أم من الحرام (١٤٥) ومفهوم قوله كثير أن معرفة حكمها

يمكن لكن لا قبل بل من الناس وهم الجهلون والعلماء ما ينص أو قياس صحيح أو استحباب أو غير ذلك فإذا تردد الشيء بين الحلال والحرم ولم يكن نص ولا إجماع اجتهد فيه به المجتهد وألحقه بأحد هـ ما بالدليل الشرعي فالشبهات على هذا في حق غيرهم وقد يقع لهم حيث لا يظهر لهم ترجيح أحد الدليلين وهل يؤخذ في هذه المسئلة بالحل أو بالحرم أو يوقف وهو كالتخلاف في الأشياء قبل ورود الشرع والاصح عدم الحكم بشئ إلا أن التكليف عند أهل الحق لا يثبت إلا بالشرع وقبل الحل والاباحة وقبل المنع وقبل الوقت وقد يكون الدليل غير خال عن الاحتمال فالورع تركه لا سيما على القول بأن المصيب واحد وهو مشهور ومذهب مالك ومنه نارا القول في مذهبه بمراعاة الخلاف أيضا وكذلك يروى عن الإمام الشافعي رحمه الله أنه كان يراي الخلاف ونص عليه في مسائل وبه قال أصحابه حيث لا نزوت به سنة عندهم (فن انق) أي حذر (المشبهات) بالهم وتشديد الباء والاختلاف في أفظها نظير الذي قبلها لكن عند مسلم والأصابع على الشبهات بالضم جمع شبهة (استبرأ) ولا يذرف قد استبرأ بوزن استعمل من البراءة أي حصل البراءة (لهيته) من اختص (وعرضه) من الطعن فيه ولا بن عساكروا لصلي لعرضه ردينه وبه دليل على أن من لم يتوف الشبهة

أي جماعتهم قوله بفتح لمون عرارة ظاهره أن ذلك كان جائزا في شرعهم والامسا أقهرهم موسى على ذلك وكان هو عليه السلام بفتح ل وحده أخذ بالافضل قال الحافظ وأغرب ابن بطال فقال هذا يدل على أنهم كانوا عاصاة له وبه على ذلك القرطبي فاطل في ذلك قوله آدر هو بالماء وقع الدال المهملة وتخفيف الراء قال الجوهرى الادرة نفخة في الحسبة قوله لجمع بالهمزة ثم الميم ثم الحاء المهملة أي جرى مسرعا وفي رواية فخرج قوله نوبى جبرائيل مخاطبه لانه أجاز مجرى من يعقل لكونه فرينوبه فانتقل من حكم الجهاد إلى حكم الحيوان فناداه قائم يرد عليه نوبه ضربه وقبل يحفل أن يكون أراد بضربه أظهار المهزلة بتأثير ضربه فيه ويحفل أن يكون عن رضى قوله حتى نظرت ظاهرا منهم رأوا جسد به يتم الاستدلال على جواز النظر عند الضرورة وأبدى ابن الجوزى احتمال أن يكون كان عليه مئزرا لانه يظهر ما تحت بهد البلب والخصن ذلك ناقلا له عن بعض مشايخه قال الحافظ وفيه نظر والحديث قد تقدم الكلام على وجه دلالة في الذي قبله

• (باب الدخول في الماء بغير أزار) •

(عن علي بن زيد عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن موسى ابن عمران عليه السلام كان إذا أراد أن يدخل الماء لم يلق نوبه حتى يوارى عورته في الماء رواه أحمد) الحديث قال في مجمع الزوائد رجاله موثقون الآن على بن زيد يختلف في الاحتجاج به وهذا نوع من السقم المندوب اليه فهو مندرج تحت عموم الأدلة القاضية بشروع السقم قال المصنف رحمه الله تعالى وقد نص أحمد على كراهة دخول الماء بغير أزار وقال أصح هو بالأزار أفضل لقول الحسن والحسين رضي الله عنهما وقد قيل لهما وقد دخل الماء وعليهما بردان فقالا إن لنا ما سكا قال امسحوا وانفجروا رجونا أن لا يكون ناعما واحتج بهجرو موسى عليه السلام انتهى

• (باب ما جاء في دخول الحمام) •

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر من ذكورا متقى فلا يدخل الحمام إلا معتز ومن كانت تؤمن بالله واليوم الآخر من أنثى أمضى فلا تدخل الحمام رواه أحمد) الحديث في أسناده أبو خيرة قال الذهبي لا يعرف وأحاديث الحمام لم يتفق على صحة شئ منها قال المنذرى وأحاديث الحمام كلها معلولة وانما يصح منها عن الصحابة ويشهد الحديث الباب حديث عمر بن الخطاب الذي سيذكره المصنف في باب من دعى فرأى منكرا من كتاب الوليمة وقد أخرج النصل الأول من هذا الحديث الترمذي من حديث جابر وقال حسن غريب وفيه إسناده بن أبي سليم وقد رواه أحمد أيضا من طريق ثانية من طريق ابن أبي عمير عن أبي الزبير عن جابر وأخرج معناه أبو داود والترمذي من حديث عائشة قالت سمى رسول الله صلى الله عليه

(لهيته) من اختص (وعرضه) من الطعن فيه ولا بن عساكروا لصلي لعرضه ردينه وبه دليل على أن من لم يتوف الشبهة

لغيره وهو ان من تعاطى ما نهى عنه به يرمي مظل القلب لفقده ان فور الورع (٢٤٧) فيقع في الحرام ولو لم يقتض الوورع فيه

(كرام) أى مثله مثل راع وفي رواية كرامى بالياء (يرى) جله مستأنفة وروى على سبيل التمثيل للتنبيه بالشاهد على الغائب ويحتمل أن تكون من موصولة لا شرطية فتكون مبدأ والخبر كرام وحديث لا حذف والتقدير الذى وقع في الشبهات كرام يرى مواشيه (حول الحمى) بكسر الحاء ورفع الميم الحمى من اطلاق المصدر على اسم المفعول والمراد موضع الكلال الذى منع منه الغير ونوعه على من رعى فيه (يوشك) بكسر الميم أى يقرب (أن يواقع) أى يقع فيه وعند ابن حبان اجعلوا بينكم وبين الحرام ستر من الحلال من فعل ذلك استبرأ لعرضه ودينه ومن أرنع فيه كان كالمراعى الى جنب الحمى يوشك أن يقع فيه فمن أكثر من الطببات مثلاً فانه يحتاج الى كثرة الاكتساب الموقوع في أخذ ما لا يستحق فيقع في الحرام فيأثم وان لم يتعمد لثمة صبره أو يفضى الى بطر النفس وأقل ما فيه الاشتغال عن مواقف العبودية وأعلى الورع ترك الحلال مخافة حرام كترك ابن آدم اجروته اشك في وفاءه له وطوى عن جوع شديد وفي القصة طلاقه بالقة ما لم تعلم حله يميناً تركه كترك صلى الله عليه وآله وسلم حمرة خشية العدة كما في البصاري

وتأتمته وبعثته وأتمته أى قصدته وفي الشرع القصد الى الصعيد لمسح الوجه واليدين بنية استباحة الصلاة ونحوها قاله في الفتح واءلم أن التيمم ثابت بالكتاب والسنة والاجماع وهي خصيصة خصص الله تعالى بها هذه الامة قال في الفتح واختلف هل التيمم عزيمة أو رخصة وقيل بعضهم فقال هو لعدم الماء عزيمة ولا عذر رخصة

• (باب تيمم الجنب للصلاة اذا لم يجد ماء) •

(عن عمران بن حصين قال كلمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سدر ف صلى بالناس فاذا هو برجل معتزل فقال ما نملك أن نصلى قال اصابني جنبه ولا ماء قال عليه السلام بالصعيد فانه يكفيك متفق عليه) قوله فاذا هو برجل وقع في شرح العمدة للشيخ سراج الدين بن المقنن ان هذا الرجل هو خلا بن رافع بن مالك الانصاري أخو رفاعه شهد بدرا قال ابن الكلبي وقتل يومئذ وقال غيره له رواية وهذا يدل على انه عاش بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ أماً على قول الكلبي فيستحيل أن يكون هو صاحب هذه القصة لتقدم وقعة بدر على هذه القصة بمدة طويلة بالاخلاف وأما على قول غيره فيحتمل أن يكون هو لكن لا يلزم من كون له رواية أن يكون عاش بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاحتمال أن تكون الرواية عنه منقطعة ومتصلة لكن نقلها عنه صحابي آخر وعلى هذا فلا منافاة بين هذا وبين من قال انه قتل ليذكر قوله اصابني جنبه ولا ماء بفتح الهمزة أى معى أى موجود وهو أبلغ في إقامة عذر ما نسبته من عموم النفي كأنه نفي وجود الماء بالكلية قوله عليك بالصعيد اللام لا هذا المذكور في الآية الكريمة ودل قوله بكفيك على أن التيمم في مثل هذه الحال لا يلزمه القضاء ويحتمل أن يكون المراد بقوله يكفيك أى لا اداء لا يدل على ترك القضاء والاول أظهر والحديث يدل على مشروعية التيمم للصلاة عند عدم الماء من غير فرق بين الجنث وغيره وقد أجمع على ذلك العلماء ولم يخالف فيه أحد من الخلف ولان السلف الاما جاع عن عربين الخطاب وعبد الله بن مسعود وحكى مثله عن ابراهيم النخعي من عدم جواز الجنب وقيل ان عمر وعبد الله رجعا عن ذلك وقد جازى بجواز الجنب الاحاديث الصحيحة واذا صلى الجنب بالتيمم ثم وجد الماء وجب عليه الاقتسال باجماع العلماء الا ما يحكى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن الامام التابعي انه قال لا يلزمه وهو مذهب متروك باجماع من بعده ومن قبله وبالا حاديث الصحيحة المذمورة في أمره صلى الله عليه وآله وسلم للجنب بغسل يديه اذا وجد الماء

• (باب تيمم الجنب للجرح) •

(عن جابر قال خرجنا في سفر فأصاب رجلاً منا حجر فشججه في رأسه ثم احتلم فقال أصحابه هل تجدون لي رخصة في التيمم فقالوا ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء فاغتسل فأت فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بذلك فقال قتلوه نزلهم الله

الابوع أسير ع على الصبر اطوم القيامة قالت أخت بشير الحافي لاسم بن حنبل اننا نزل على سبط حنا فيمر بنا مشاعل

الظاهرية ويقع الشك عليه فيجوز (٢٤٨) لنا الغزل في شماعها فقال من أنت غافلك الله قالت أخت بشر الحافي

فبكي وقال من يتيكم
يخرج الورع الصادق لا تغزلي
في شماعها مكث ما لا يندي نار
بالبردة أربعين سنة لم ياكل من
فمرها حتى ماتت أقامت السبعة
بديعة الابحية من أهل عصرنا
هذا يمكن أكثر من ثلاثين سنة
لم تأكل من اللعوم والثمار
وغيرها الملوثة من بحيلة لما قيل
انهم لا يورثون البنات وامتنع
أبوها نور الدين من تناول غير
المدينة لما ذكر انهم لا يزكرون
من ترخص ندم ومن فواضل
الفضائل حرم وادعى بعضهم ان
القبيل من كلام الشعبي وانه
مدرج في الحديث كما حكاه أبو
عمر والداني وتردد ابن عون في
رفعه لا يستلزم كونه مدرجان
الاثبات قد جبرموا بانصاه
ورفعه فلا بدح شك بعضهم
فيه وكذلك سقوط المنزل من
رواية بعض الرواة كما في فروة
عن الشعبي لا بدح فبين أنبته
لأنهم حفاظ ولعل هذا هو السر
في حذف البخاري قوله وقع في
الحرام يصير ما قبل المنزل
مرتبطا به فيسلم من دعوى
الادراج وما يقوى عدم
الادراج رواية ابن حبان الماضية
(الا) بفتح الهـ مزة وتخفيف
كلام أي ان الامر كما تقدم (وان
لكل ملأ) بكسر اللام من ملوك
العرب (حي) مكانا مخصوصا
مظنر لرجى مواسيه ونوعه من

الاسالوا اذ لم يعلوا اقامات فاما الى السؤال انما كان يكفيه ان يتيم ويصبر ويصعب
على جرحه ثم يسمع عليه ويغسل سائر جده رواء أبو داود والدارقطني الحديث
رواه أيضا ابن ماجه وصححه ابن السكن وقد تقدمه الزبير بن خريق وليس بالقوى قاله
الدارقطني وخالفه الاوزاعي فرواه عن عطاء عن ابن عباس وهو الصواب قال الحفاظ
رواه أبو داود أيضا من حديث الاوزاعي قال بلغني عن عطاء عن ابن عباس ورواه
الحاكم عن بشر بن بكر عن الاوزاعي حديث عطاء عن ابن عباس وقال الدارقطني
اختلف فيه على الاوزاعي والصواب ان الاوزاعي أرسل آخره عن عطاء وقال أبو
زرعة وأبو حاتم لم يسمعه الاوزاعي من عطاء انما سمعه من اسمعيل بن مسلم عن عطاء
ونقل ابن السكك عن ابن أبي داود ان حديث الزبير بن خريق أصح من حديث
الاوزاعي وقد رواه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث الواهب بن عبيد بن أبي
رباح عن عمه عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس مرفوعا والواهب بن عبيد عن الدارقطني
وقواه من صحيح حديثه قوله الذي بكسر العين هو الصغير في الكلام قيل هو ضد البيان
والحديث يدل على جواز الـ دول الى التيمم لحاجة الضرر وقد ذهب الى ذلك العفة
ومالك وأبو حنيفة والشافعي في أحد قوليهم وذهب أحمد بن حنبل والشافعي في أحد
قوليهم الى عدم جواز التيمم خشية الضرر وقالوا لا نه واحد والحديث وقوله تعالى وان
كنتم مرضى الاية يردان عليهما ويدل الحديث أيضا على وجوب المسح على الجبار
ومثله حديث علي عليه السلام قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امسح على
الجبار وقد اتفق الحفاظ على ضعفه وقد ذهب الى وجوب المسح على الجبار المؤيد
بالله والهادي في أحد قوليهم وروى عن أبي حنيفة والفقهاء السبعة فن بعدهم وبه
قال الشافعي لكن بشرط أن توضع على طهر وأن لا يكون تحتها من العصب الاملا بد
منه والمسح المذكور عندهم يكون بالماء لا بالتراب وذهب أبو العباس وأبو طالب وهو
أحد قول الهادي وروى عن أبي حنيفة انه لا يمسح ولا يحل بل يمسح كعبادة ثم فترت
ولان الجبيرة كعضو آخر وآية الوضوء لم تتناول ذلك واعتدلهذا عن حديث جابر وعلى
بما قال الذي فيه ما وقد تعاضدت طرق حديث جابر فصلى للاحتجاج به على المطلوب
وقوى بحديث علي واكن حديث جابر قد دل على الجمع بين الغسل والمسح والتيمم

هـ (باب الخنوب يتيم خلوف البرد)

(عن عمرو بن العاص انه لما بعث في غزوة ذات السلاسل قال احتملت في ليلة باردة
سديدة البرد فاشتقت ان اغتسلت ان اهل فتيممت ثم صليت بأصحابي صلاة الصبح
فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكرنا ذلك فقال يا عمر صليت
بأصحابك وأنت جنب فقلت ذكرت قول الله تعالى ولا تقتلوا أنفسكم ان الله كان بكم
رحيما فتيممت ثم صليت ففعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل شيئا رواه

رواية زيادة في أرضه (محارمه) أي المعاصي التي حرمها كلزنا والسرقة (٢٤٩) فهو من باب التنبيل والتشبيه بالشاهد

عن الغائب فنسبه المكلف
بالراي والنفس اليه بالانعام
والمشبهات بما حول المحي
والمحارم بالمحي وتناول المشبهات
بالرفع حول المحي ووجه التشبيه
حصول العقاب بعدم الاحترار
عن ذلك كما ان الراي اذا جره
رعيه حول المحي الى وقوعه في
المحي استحق العقاب بسبب ذلك
فكذلك من أكثر من الشهات
وتعرض لمقدماته اوقع في المحرام
فاستحق العقاب بسبب ذلك
(الا) ان الامر كما ذكر (وان في
الجسد مضغة) أي قطعة من
اللحم وسعت بذلك لانها تغضغ في
الدم لصغرها وفي الفخ وعبرهم اهنا
عن مقدار القلب في الرؤية وثبتت
الواو بعد الا من قوله الألوان
لكل ملك حي الألوان في الجسد
مضغة وسقطت من الا ان حي
الله بعد المناجاة بين حي الملوكة
وحى الله تعالى الذي هو الملك
الحق لملك حقيقة الاله وثبتت
في رواية غيرة أبي ذر نظرا الى
وجوب التناسب بين الجنتين
من حيث ذكر المحي فيهما (اذا
صلحت) ينفع الدم وقد انضم (صلح
الجسد كله) وسقط لفظ كلمة عند
ابن مسكرو (واذا فسدت) أي
المضغة أيضا (فد الجسد كله)
والتعبير بآذا التبعي الوقوع
غالب وقد تاني بمعنى ان كما هنا
(الا وهي الغلب) انما كان
كذلك لانه أمير البدن وبصلاح

أحمد وأبو داود والدارقطني الحديث أخرجه البخاري تعليقا وابن حبان والحاكم
واختلف فيه على عبد الرحمن بن جبير فقبل عنه عن أبي قيس عن عمرو وقيل عنه عن
عمرو وبلاوا - طه لكن الرواية التي فيها أبو قيس ليس فيها الا انه غسل مغابنه فقط وقال
أبو داود وروى هذه القصة الاوزاعي عن حسان بن عطية وفيه قديم ورجح الحاكم احدى
الروايتين وقال البيهقي يحتمل ان يكون فعل ما في الروايتين جميعا فيكون قد غسل
ما أكتنه وتيمم للباقى وله شاهد من حديث ابن عباس ومن حديث أبي أمامة عنه
الطبراني قوله ذات السلاسل هي موضع وراوى القرى وكانت هذه الغزوة
في جادى الاولى سنة ثمان من الهجرة قوله فاشفققت أي خفت وحذرت قوله
فنهك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل شيئا فيه دليلان على جواز التيمم
عند شدة البرد ومحافة الهلاك الا قول التميم والاسبغ والاسبغ الثاني عدم الانكار لان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأت على باطل والتبسم والاستبشار أقوى دلالة من
السكرت على الجواز فان الاستبشار دلالة على الجواز بطريق الاولى وقد استدل
بهذا الحديث الثوري ومالك وأبو حنيفة وابن المنذر على ان من تيمم لشدة البرد وصلى
لا تجب عليه الاعادة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمر به الاعادة ولو كانت واجبة
لامر به ولانه أتى بما أمر به وقد روي عليه فاشبهه سائر من يصلى بالتيمم قال ابن رسلان
لا يتيمم لشدة البرد من أمكنه ان يسخن الماء أو يستعمله على وجهه بأمن الضرر
مثل ان يغسل عضو أو يستمره وكلما غسل عضوا استمره ودفعه من البرد لزمه ذلك وان لم
يقدر تيمم وصلى في قول أحمد ثم اعلموا قال الحسن وعطاء يفتسل وان مات ولم
يجده لاله عذرا ومقتضى قول ابن مسعود ولو رخصنا لهم لا وشك اذا برء عليهم الماء ان
يتيمموا انه لا يتيمم لشدة البرد قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساق الحديث ما لفظه
فيه من العلم اثبات التيمم لخوف البرد وسقوط القرض به وحصه اقتداء المتوضى
بالتيمم وان التيمم لا يرفع الحدث وان التمسك بالعمومات حجة هيصة انتهى وقوله وان
التيمم لا يرفع الحدث اعلمه - استفاد من قوله صلى الله عليه وآله وسلم صليت بالصلاة
وأنت جنب

• (باب الرخصة في الجماع لعماد الماء) •

(عن أبي ذر قال اجتمعوا في المدينة فأمروا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بابل فكنت
فيها فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت هلك أبو ذر قال ما حالك قال كنت أتعرض
للجنابة وليس قربى ما فقال ان الصبي مطهر وان لم يجد الماء عشر سنين رواه أحمد
وأبو داود والترمذي وهذا لفظه) الحديث أخرجه النسائي وابن ماجه أيضا وقد اختلف
فيه على أبي قلابه الذي رواه عن عمرو بن بجدان عن أبي ذر ورواه ابن حبان والحاكم
والدارقطني وصححه أبو حاتم وعمر بن بجدان قد وثقه البجلي قال الحافظ وغسل ابن

قلبه فانه العالم بالله تعالى والجوارح (٢٥٠) خذم له وفي الفتح مفي القلب تنقله في الامور اولاه خالص مالي البستان

وخالص كل شئ قلبه اولاه
وضع في الجسد مقلوبا وفي هذا
الحديث الحديث على اصلاح
القلب وان الطبيب الكسب
أثرافيه والمراد به المعنى المتعلق
به من الفهم والمعرفة وهي
قلبا معرفة تقابله بانها طر
ومنه قول الشاعر شعر
ما سمى القلب الامن تعلقه
فاحذر على القلب من قلب
وتحويل

وهو محل العقل خلافا للنفية
ويكنى في الدلالة قول الله
تعالى فتكون لهم قلوب
يعقلون بها وهو قول الجمهور
من المتكلمين وقال أبو حنيفة
رحمه الله في الدماغ وسكنى الاول
عن الفلاسفة والثاني عن
الاطباء احتجابا به اذا فسد
الدماغ فسد العقل ووربان
الدماغ آله عندهم وفساد
الآلة لا يقتضي فساد
أجمع العلماء على عظم وقع
هذا الحديث وانه أحد
الاحاديث الاربعة التي عليها مدار
الاسلام المنظومة في قوله شعر
عمدة الدين عندنا كلمات

مسنادات من قول خير البرية
اتقوا الشبه واזהدوا ودعوا
ليس بعينك واعلم في
وأشار ابن العربي الى انه يمكن أن
يستخرج من هذا الحديث وحده
جميع الاحكام قال القرطبي لانه
استدل على التفصيل بين الحلال
وغیره وعلى اتفاق جميع الاعمال بالقلب فن هنا يمكن ان ترد جميع الاحكام اليه وهذا الحديث

القطان فقال انه مجهول وفي الباب عن أبي هريرة عند البزار والطبراني قال الدارقطني
في المال وارساله أصح قوله اجتمعت المدينة بالجيم أي استوختها ولم توافق طبعي
وهو انتمت من الجوى وهو المرض والحديث يدل على جواز التيمم للجنب وقد تقدم
الكلام عليه أول الباب ويدل على ان الصعيد طهور ويجوز لمن تطهر به ان يفعل
ما يفعله المتطهر بالماء من صلاة وقراءة ودخول مسجد ومسح وصف وجع وغير ذلك
وان اذا كثره بالتيمم ليس بمقدور بوقت محدود بل يجوز وان تطاول العهد بالماء وذكر
العشر سنين لا يدل على عدم جواز الاكتفاء بالماء بعدها لان ذكره لم يرد به التقييد بل
البالغة لان الغالب عدم نقد الماء وكثرة وجدانه اشادة الحاجة اليه فقدم وجدانه
انما يكون يوما أو بعض يوم

• (باب اشتراط دخول الوقت للتيمم) •

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جهات
في الارض مسجد او طهورا أينما أدركتني الصلاة فمضيت وصليت وعن أبي امامة
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال جعلت الارض كلها لي ولا مقي مسجد
وطهورا فإينما أدركت رجلا من أمتي الصلاة فعنده مسجد وعنده طهورا رواهما
أحمد) الحديث الأول أصله في الصحيحين والحديث الثاني اسناده في مسنده أحمد هكذا
حدثنا محمد بن أبي عدي عن سليمان بن يعقوب التيمي عن سيار عن أبي امامة ذكره واسناده
ثقات الاسماء الاموي وهو صدوق وفي الباب عن علي بن عبد البزار وعن أبي هريرة عند
مسلم والترمذي وعن جابر عند الشيخين والنسائي وعن ابن عباس عند أحمد وعن حذيفة
عند مسلم والنسائي وعن أنس أشار اليه الترمذي ورواه الشراح في مسنده باسناد قال
العراقي صحيح ورواه الخطابي في معالم السنن وسأقي في الصلاة وعن أبي امامة عند
أحمد والترمذي في كتاب السير وقال حسن صحيح ولكنه لم يذكر فيه المصنوع وعن أبي
ذر عند أبي داود وعن أبي موسى عند أحمد والطبراني باسناد جيد وعن ابن عمر عند البزار
والطبراني وفي اسناده ابراهيم بن اسمعيل بن يحيى بن سالم بن كهيل وهو ضعيف وعن
السائب بن يزيد عند الطبراني وعن أبي سعيد عند الطبراني ايضا قوله جهات في الارض
مسجدا أي موضع سجود لا يختص السجود منها بموضع دون غيره ويمكن ان يكون مجازا
عن المكان المبني للصلاة قال الحافظ وهو من مجاز التشبيه لانه لما جازت الصلاة في جميعها
كانت كالسجدة في ذلك قال الداودي وابن التين والمراد ان الارض جعلت للنبي صلى
الله عليه وآله وسلم مسجد او طهورا وجعلت لغيره مسجد او لم تجعل له طهورا لان عيسى
كان يسجد في الارض ويصلي حيث أدركته الصلاة وقبل انما ابيع لهم موضع بقية نون
طهارته بخلاف هذه الامة فانه ابيع لهم التطهر والصلاة الا فيما يتقنوا نجاسته
والاظهر ما قاله الخطابي وهو ان من قبله انما ابيحت لهم الصلاة في اما كن مخصوصة

من الرباعيات وزجالة كاهنهم كوفيون وفيه الحديث والعنينة (٢٥١) والسماع وأخرجه البخاري أيضا في البيوع

وكذا مسلم وأبو داود والترمذي
والنسائي في نفسه وابن ماجه
في الفتن ولشيخنا العلامة
الفدوة محمد بن علي الشوكاني
رحمه الله كلام مبسوط على هذا
الحديث في فتاواه المسماة بالفتح
الرائي وذكرته أنا في كتابي دليل
الطالب على أرجح المطالب
بالفارسية وهو جدير بأن يكتب
بهاء الذهب فليراجع ولا يسع
هـ هذا المقام ذكره (عن ابن
عباس رضي الله عنه) ما قال ان
وفد عبد القيس (هو ابن أفضى
ابن دهمي أبو قبيلة كانوا ينزلون
البحرين وكانوا أربعة عشر
رجلا بالاشج وبروي أنهم سمع
أربعون فيصمّل ان يكون لهم
وفادتان أو ان الاشراف أربعة
عشر والباقي تسع (لما أتوا النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) عام
الفتح وكان سبب مجيئهم اسلام
منقذين حبان وتعلمه الصالحة
وسورة اقرأ وكتبته صلى الله عليه
وآله وسلم لجماعة عبد القيس كتابا
فلما رحل الى قومه كتبه أياما
وكان يصلي فقالت زوجته
لايه المنذر بن عاز وهو الاشج
اني انكسرت فعل بعلي عند
قدم من يثرب انه ليفعل اطرافه
ثم بدت تقبل الجهة يعني الكعبة
فيصفي ظهره مرة ويقع أخرى
فاجتمعوا فينادوا ذلك فوقع
الاسلام في قلبه وقرأ عليهم
الكتاب وأسلموا وأجمعوا المسير

كالببيع والصوامع قال الحافظ في الفتح ويؤيده رواية عمرو بن شعيب باللفظ وكان من
قبلي انما يصح لحن في كتابهم وهذا نص في موضع النزاع فنثبت الخصوصية ويؤيده
ما أخرجه البزار من حديث ابن عباس وفيه ولم يكن احدهم من الانبياء يصلي حتى يبلغ
محرابه بقوله وطهورا بفتح الطاء اي مطهورة وفيه دليل على ان التراب يرفع الحدث كلما
لاشتركا كهم في الطهورية قال الحافظ وفيه نظر وعلى ان التيمم جائز بجميع اجزاء
الارض لعدم لفظ الارض بجمعها وقد أكد بقوله كلها كما في الرواية الثانية
واسند القائل بقصصه من التراب بما عند مسلم من حديث حذيفة مر فوعا باللفظ
رجعت تربته الناطه ورا وهذا خاص فينبغي ان يحمل عليه العام وأجيب بان تربة
كل مكان ما فيه من تراب أو غيره فلا يتم الاستدلال وردقائه ورد في الحديث المذكور
بلفظ التراب أخرجه ابن خزيمة وغيره وفي حديث علي وجعل التراب لي طهورا أخرجه
أحمد والبيهقي بإسناد حسن وأجيب ايضا عن ذلك الاستدلال بان تعليق الحكم بالتربة
مفهوم لقب ومفهوم اللقب ضعیف عند أبواب الاصول ولم يقل به الا الدقاق فلا
ينتمض التخصيص المنطوق ورد بان الحديث سبق لظاهر التشريف فلو كان جائزا في
التراب لما اقتصر عليه وأنت خبير بانه لم يقتصر على التراب الا في هذه الرواية نعم
الافتراق في اللفظ حيث حصل التأكيدي في جعلها مسجدا دون الآخر كما سيأتي في
حديث مسلم يدل على الافتراق في الحكم واحسن من هذا أن قوله تعالى في آية المائدة
منه يدل على ان المراد التراب وذلك لان كلمة من للتبعيض كما قال في الكشف انه لا يفهم
احد من العرب من قول القائل مسحت برأسه من الدهن والتراب الا معنى التبعيض
انتمى فان قلت سلمنا التبعيض فما الدليل على ان ذلك البهض هو التراب قلت التخصيص
عليه في الحديث المذكور ومن الأدلة انه تعالى ان المراد خصوص التراب ما ورد في
القرآن والسنة من ذكر الصعيد والامر بالتيمم منه وهو التراب لكنه قال في القاموس
والصعيد التراب أو وجه الارض وفي المصباح الصعيد وجه الارض ترابا كان أو غيره
قال الزجاج لا أعلم اختلافا بين اهل اللغة في ذلك قال الازهرى ومذهب اكثر العلماء ان
الصعيد في قوله تعالى صعيدا طيبا هو التراب وفي كتاب فقه اللغة للثعالبي الصعيد
تراب وجه الارض ولم يذكر غيره وفي المصباح أيضا ويقال الصعيد في كلام العرب يطلق
على وجوه على التراب الذي على وجه الارض وعلى وجه الارض وعلى الطريق ويؤيد
حمل الصعيد على العموم تيممه صلى الله عليه وآله وسلم من الحائط فلا يتم الاستدلال
وقد ذهب الى تخصيص التيمم بالتراب المعترة والشافعي وأحمد وداود وذهب مالك وأبو
حنيفة وعطاء والاوزاعي والثوري الى انه يجزئ بالارض وما عليها وسيعقد المصنف
لذلك بابا قوله أيضا أدركتني الصلاة في الرواية الثانية فايضا أدركت رجلا من أمي
الصلاة وفي الصعيدين فايما رجلا من أمي أدركته الصلاة فليصل وقد استدله على

الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قدموا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (من القوم أو) قال (من الوفد) شك شعبه أو

أبو جرة (قالوا) نحن (ربيعة) أي ابن نزار (٢٥٢) بن معد بن عدنان وانما قالوا ربيعة لأن عبد القيس من أولاده وغيره عن

البعض بالكل لأنهم بعض ربيعة
وبدل عليه ما عند المصنف في
الصلاة فقالوا ان هذا الحى من
ربيعة (قال) صلى الله عليه
 وآله وسلم (مرحبا بالقوم
 أو) قال (بالوفد) وأول من قال
 مرحبا سيف بن ذي يزن كما قاله
 العسكرى وانصابه على
 المصدريه بفعل مضمر رأى
 صادفوا رجبا بالضم أي سعة
 حال كونهم (غير خزايا) جمع
 خزيان على القياس أي غير اذلاء
 أو غير مستحقين لقدمهم
 مبادرين دون حرب أو جب
 استحياءكم (ولانداي) جمع
 نادم على غير قياس وانما جمع
 كذلك اتباعا لخزايا للمشاكلة
 والتحسين وذهب القزاز
 ان ندما لغة في نادم فجاءه
 المذكور على هذا قياس وفيه
 دليل على استحباب تأنيس
 القادم وقد تكرر ذلك من النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ففي
 الحديث مرحبا بأم هانئ وفي
 قصة عكرمة بن أبي جهل
 مرحبا بالراكب المهاجر وفي قصة
 فاطمة مرحبا بفتى وكاهن صهيبة
 وفي حديث عاصم بن بشير الحارثي
 من أبيه عند الناس أن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم قال له ما دخل
 فلم عليه مرحبا عليك السلام
 (فقالوا) وللأصملي قالوا (يا رسول
 الله) فيه دليل على أنهم كانوا
 حين المقالة مسلمين وكذلك
 في قولهم الاتي كفة ارمض وفي قولهم الله ورسوله أعلم (اما لا نستطيع ان نأتين) أي عن الايمان اليك تحت

عوم التيمم باجزاء الارض لان قوله فأيما أدركت رجلا أو يمارجل صيغة عموم
 فيدخل تحته من لم يجد ترابا ووجد غيره من اجزاء الارض قال ابن دقيق العيد ومن
 خصص التيمم بالتراب يحتاج الى ان يفسم دليله لا يخص به هذا العموم أو يقول دل
 الحديث على انه يصلى وأنا أقول بذلك فيصلى على المسألة ويرد عليه حديث الباب
 فانه باقظ فعند مسجد وعنده طهورة وقد استدل المصنف بالحديث على اشتراط
 دخول الوقت للتيمم انتهييد الامر بالتيمم بادرال الصلاة وادراكها لا يكون الا بعد
 دخول الوقت قطعا وقد ذهب الى ذلك الاشرط المعتز والشافعي ومالك وأحمد بن حنبل
 وداد واستدلوا بقوله تعالى اذ قمتم الى الصلاة فاغسلوا ارجلكم وارجلكم
 الاجتماع والسنة وذهب أبو حنيفة وأصحابه الى انه يجزى قبل الوقت كالوضوء وهذا
 هو الظاهر ولم يرد ما يدل على عدم الاجزاء والمراد بقوله اذ قمتم اذا أردتم القيام واردة
 القيام تكون في وقت وتكون قبله فلم يدل على اشتراط الوقت حتى يقال خصص
 الوضوء الاجتماع

(باب من وجد ما يكفي بعض طهارته يستعمله)

(عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا امرتكم بأمر فاقوا
 منه ما استطعتم متفق عليه) هذا الحديث اصل من الاصول العظيمة وقاعدة من قواعد
 الدين النافعة وقد شهد له صريح القرآن قال الله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم فلك
 الاستدلال بالحديث على العفو عن كل ما خرج عن الطاعة وعلى وجوب الاتيان بما دخل
 تحت الاستطاعة من الأمور وبانه ليس بمجرد خروج بعضه عن الاستطاعة فوجب العفو
 عن جميعه وقد استدل به المصنف على وجوب استعمال الماء الذي يكفي لبعض الطهارة
 رهو كذلك وقد خالف في ذلك زيد بن علي والناصر والخنفية فقالوا يستقط استعمال
 الماء لان عدم بعض المبدل يوجب الانتقال الى البدل

(باب تدين القرب للتيمم دون بقية الجاهلات)

(عن علي كرم الله وجهه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطيت ما لم يعط
 احد من الانبياء نصرت بالرعب واعطيت مفااتيح الارض وسميت أحمد وجعل لي التراب
 طهورا وجعلت أمي خيرا لامر رواء أحمد) الحديث اخرجه البيهقي في الدلائل وأيضاً
 في حديث جابر المتفق عليه خمس النصير بالعرب وجعل الارض مسجدا وطهورا
 وتحليل الغنائم واعطاء الشفاعة وعموم البعثة وزاد أبو هريرة في حديثه الثابت عند
 مسلم خصلتين وهما واعطيت جوامع الحكم وختم بي النبيون فيحصل منه ومن حديث
 جابر سبع خصال والمسلم من حديث حذيفة فضلنا على الناس بثلاث جعلت صفوقنا
 كصفوف الملائكة وذكره له الارض قال وذكره له أخرى وهذه الخصلة المهمة
 فيها ابن خزيمة والنسائي وهي واعطيت هذه الايات من آخر سورة البقرة من كنز

في قولهم الاتي كفة ارمض وفي قولهم الله ورسوله أعلم (اما لا نستطيع ان نأتين) أي عن الايمان اليك تحت

(الافى الشهر الحرام) حرمة القتال فيه عنه - م - والمراد (٢٥٢) الجنس فيشمل الاربعة الحرم والعهد والمراد

شهر رجب كما صرح به في رواية البيهقي وللاصمبلي وكريمة الافي شهر الحرام وهو من اضافة الصفة الى الموصوف كصلاة الاولى والبصرون يمنعونها ويؤولون ذلك على حذف مضاف أى صلاة الساعة الاولى وشهر الوقت الحرام وقول الحافظ هذا من اضافة الشيء الى نفسه كسجد الجامع تصعبه العيفى بان اضافة الشيء الى نفسه لا تجوز والظاهر انهم كانوا يخصونه بمزيد التعظيم مع تحريمهم القتال فى الاشهر الثلاثة الاخرى (و) الحال (بيننا وبينك هذا الحى من كفار مضرن) مخفوض بالمضاف بالصفة للعامة والثاني وهذا مع قوله - م - يارسول الله يدل على تقدم اسلامهم على قبائل مضر الذين كانوا بينهم وبين المدينة وكانت مساكنهم بالبحرين وما والاها من اطراف العراق وعن ابن عباس عند المصنف ان اول جمعة جمعت بعد جمعة فى مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى مسجد عبد القيس بجوان من البحرين وهى قرية شميرة لهم وانما جاءوا بعد رجوع وفد - م - اليهم فدل على انهم سبقوا جميع القرى الى الاسلام قلت وفيه دليل على ان الجمعة تصح فى القرى ولا يشترط لها المصر الجامع ولا الامام الاعظم وهو الحق كما حقه - تناذك فى الروضة النديه شرح الدرر البهية (قرنا باصره فصل) يفتل

تحت العرش يشير الى ما حطه الله عن أمته من الاصر فصار اتصاله ما وفى حديث الباب زيادة أعطيت مفاتيح الارض وسيت أحد وجعلت أمى خيرا لام فصار اتصال ثقتى عشرة خصلة وعند البزار من وجه آخر عن أبي هريرة رفته فضلت على الانبياء بست غفرتى مائة قدم من ذنبى وما تأخر وجعلت أمى خيرا لام واعطيت الكوثر وان صاحبكم اصاحب لواء الجديوم القيامة تحته آدم فن دونه وذ كرثنتين مما تقدم وله من حديث ابن عباس رفته فضلت على الانبياء بخصالتين كان شيطانى كافرا فاغاثنى الله عليه فأسلم قال ونسيت الاخرى فينظم هذا مع عشرة خصلة قال الحافظ فى الفتح ويمكن ان يوجد ذلك لمن آمن عن التمتع وقد ذكر أبو سعيد عبد النيسابورى فى كتاب شرف المصطفى ان الذى اخضع به نبيها صلى الله عليه وآله وسلم ستون خصلة والحديث ساقه المصنف رحمه الله تعالى للاستدلال به على تعيين التراب للتصريح فى الحديث بذكر التراب وقد تقدم الكلام على ذلك فى باب اشتراط دخول الوقت للتميم قوله نصرت بالعرب فهو ما لم يوجد لغيره النصير بالعرب سكن فى مسيرة النهر التى ورد التقييد فى الصحيحين وفى أكثرهم بالاولى وأما دونها فلا ولكن ورد فى رواية فى البخارى ونصرت على العدو بالعرب ولو كان بينى وبينهم مسيرة شهر وهى تشير باختصاصه به مطاقا وانما جعل الغاية شهر لانه لم يكن بين باله وبين أحد من أعدائه أكثر منه قال الحافظ فى الفتح وهل هى حاصلة لامتة من بعده فيه احتمال وقد نقل ابن المائت فى شرح العمدة عن مسند أحمد بلفظ والعرب يسرى بين يدي أمى شهرها قوله وأعطيت مفاتيح الارض هى ما سئل الله له ولا مته من افتتاح البلاد الممتعة والكفور المتعدرة قوله وجعلت أمى خيرا لام هو مثل ما نطق به القرآن قال الله تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس (وعن حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فضلنا على

الناس بثلاث جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة وجعلت لنا الارض كلها مسجدا وجعلت تربنا طهورا اذ لم نجد الممار واه - م - قوله بثلاث الثالثة مبهمة وقد بينها ابن خزيمة والنسائى وهى أعطيت هذه الآيات من آخر سورة البقرة وقد تقدم التنبية على ذلك والحديث يدل على قصر التيمم على التراب للتصريح بالتراب فيه وقد عرفت البحث فى ذلك فى باب اشتراط دخول الوقت قوله صفوفنا كصفوف الملائكة وهى انهم يتنون المقدم ثم الذى يليه من الصفوف ثم يراصون الصف كما ورد التصريح بذلك فى سنن أبي داود وغيرها

• (باب صفة التيمم) •

(عن عمار بن ياسر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فى التيمم ضرب به للوجه واليدين رواه أحمد - م - وأبو داود وفى لفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امره بالتيمم للوجه والكفين رواه الترمذى وصححه) قال ابن عبد البر أكثر الاثار المرفوعة عن عمار ضربة

لها المصر الجامع ولا الامام الاعظم وهو الحق كما حقه - تناذك فى الروضة النديه شرح الدرر البهية (قرنا باصره فصل) يفتل

بين الحق والباطل أو بمعنى الفصل المبين (٢٥٤) المكشوف حكمه الطبيعي وقال الخطابي الفصل البين وقبل الحكم (فخبره

من) أي الذي استقر (ورأنا) أي خلقنا من قوتنا الذين خلقناهم في بلادنا وفيه دليل على ابتداء العذر عند الجزع عن توفية الحق واجبا ومندوبا وعلى أنه يبدأ بالسؤال عن الأهم وعلى أن الأعمال الصالحة تدخل الجنة إذا قبلت كما قالوا (وتدخل به الجنة) وقبولها يقع برحمة الله (وسألوه عن الأشربة) أي عن ظروفيها أو سألوه عن الأشربة التي تكون في الأواني المختلفة (فأمرهم) صلى الله عليه وآله وسلم (باربع) جل أو خصال (ونهاهم عن أربع أمرهم) بالإيمان بالله وحده قال أندرون ما الإيمان بالله وحده قالوا الله ورسوله أعلم قال صلى الله عليه وآله وسلم (شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصيام رمضان وأن تعطوا من المفسن الخمس) ولم يذكر الحج أكونهم سألوه أن يخبرهم بما يدخلون به الجنة فاقصروا لهم على ما يمكنهم فعله في الحال ولم يقصد إعلامهم بجميع الأحكام التي يجب عليهم فمعدلا وتركوا ويدل على ذلك اقتصاره في المتساهل على الانتباه في الأوعية مع أن في المتساهل ما هو أشد في التحريم منه لكن اقتصر عليها لكثرة تعاطيها أولاه لم يقرض كما قاله عياض إلا في سنة تسع وروايتهم في سنة ثمان أي على أحد الأقوال في وقت فرضه ولكن الأرجح أنه فرض سنة ست أو

واحدة وما روى عنه من ضربتين فكلها مضطربة وقد جمع البيهقي طرق حديث عمار فأبغ وقد روى الطبراني في الأوسط والكبير أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لعمار بن ياسر يكفيك ضربة للوجه وضربة للكتفين وفي أسناده إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى وهو ضعيف وإن كان حجة عند الشافعي والحديث يدل على أن التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين وقد ذهب إلى ذلك عطاء ومكحول والأوزاعي وأحمد بن حنبل وأهق والصادق والامامية قال في الفتح ونقله ابن المنذر عن جمهور العلماء واختاره وهو قول عامة أهل الحديث وذهب الهادي والناصر والمؤيد بالله وأبو طالب والامام يحيى والفقهاء إلى أن الواجب ضربتان للوجه وأخرى للكتفين وذهب ابن المسيب وابن سيرين إلى أن الواجب ثلاث ضربات للوجه وضربة للكتفين وضربة للذراعين احتج الأولون بحديث الباب وبالرواية الأخرى الآتية المتفق عليها من حديث عمار وأجابوا عن الأحاديث القاضية بالضربتين بما فيها من المقال المشهور واحتج أهل القول الثاني بحديث ابن عمر مرفوعا بلفظ التيمم ضربتان للوجه وضربة للكتفين إلى المرفقين أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي وفي أسناده علي بن ظبيان قال الدارقطني وثقه يحيى القطان وهشيم وغيرهما قال الحافظ هو ضعف ضعه عنه القطان وابن معين وغير واحد وقد روى أبيضان طريق ابن عمر مرفوعا بلفظ تيممنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضربا باليد بنا على الصعيد الطيب ثم نقضنا أيدينا فنهضنا ثم أوجوهنا ثم ضربنا ضربة أخرى فنهضنا من المرافق إلى الكف وفيه سليمان بن أرقم وهو متروك وروى أيضا عن ابن عمر مرفوعا من وجه آخر بلفظ حديث ابن ظبيان قال أبو زرعة حديث باطل ورواه الدارقطني والحاكم من حديث جابر وفيه عثمان بن محمد وهو مشكوك فيه قاله ابن الجوزي قال الحافظ وأخطأ في ذلك قال ابن دقيق العيد لم يتكلم فيه أحد منهم روايته شاذة قال الدارقطني بعد رواية حديث جابر كاهن ثم ثبات الأصواب موقوف وفي الباب عن الأسلم بن شريك رواه الطبراني والدارقطني وفيه الربيع بن بدرو وهو ضعيف وعن أبي امامة رواه الطبراني قال الحافظ وأسناده ضعيف وعن عائشة مرفوعا رواه البزار وابن عدي وقد تقدمه الحارث بن الخزيم ولا يخرج بحديثه قال أبو حاتم حديثه منكر وعن عمار رواه البزار وقد عرفت أن أحاديثه الصحاح ضربة واحدة وفي الباب أيضا عن ابن عمر مرفوعا بلفظ أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم ييمم بضربتين مسح باحداهما ووجهه رواه أبو داود بسند ضعيف لأن مداره على محمد بن ثابت وقد ضعفه ابن معين وأبو حاتم والبخاري وأحمد قال أبو داود لم يتابع محمد بن ثابت أحد وجهين لا أن أحاديث الضربتين لا تخلو جميع طرقها من مقال ولو صح لكان الأخذ به امتنعنا لما فيها من الزيادة فالحق الوقوف على ما ثبت في الصحيحين من حديث علي بن علقمة عن علي بن ضربة

لكونه لم يكن لهم سبيل اليه من أجل كفر مضر أول كونه على (٢٥٥) التواخي أولهم رنة عندهم أم وأنة

أخبرهم ببعض الاوامر والاول
أولى واستشكل قوله امرهم
باربع مع ذكر خمسة وأجيب
بوجوه كثيرة لا طائل تحتها وتم
جواب في المسئلة ما ذكره
ابن الصلاح من ان قوله وأن
نعطوا معطوف على أربع أي
أمرهم باربع وباعطاء الخمس
لان به يرتفع الاشكال (ونهاهم
عن أربع عن الختم) أي عن
الالتباز فيه وهي بفتح الحاء
المهـ ملة وسكون النون وفتح
المثناة الفوقية وهي الجسة
أو الجرار الخضر أو الجرا عناقها
على جنوبها أو متخذة من طين
وشعرودم أو ما طلى من الفخار
بالختم المامول بالزجاج وغيره
(و) عن الالتباز في (البياض) بضم
ال دال وتشديد الباء والمد اليقطين
(و) عن الالتباز في (النشير)
بفتح النون وكسر القاف وهو
ما ينقر في أصل الخلة فيوهي
فيه (و) عن الالتباز في (المزفت)
ما طلى بالزفت (وربما قال المقير)
وهو ما طلى بالبقار ويقال له
القيير وهو بنت بحرق اذا ليس
نطلى به السفن وغيرها كما نطلى
بالزفت (وقال اخفش ظوهر
وأخبروا بهن من وراء كم)
أي الذين كانوا أو استقروا
ومعنى النهى عن الالتباز في هذه
الامعية بخصوصها لانه يبرح
اليها الاسكار فسر بما شرب
منها من لم يشعر بذلك ثم ثبتت
الرخصة في الالتباز في كل وعامع النهى عن شرب كل مسكر في جميع مسلم كنتم من الالتباز الى الاسقية

واحدة حتى تصح الزيادة على ذلك المقدار واما اهل القول الثالث فلم اقف لهم على
ما يصلح منه كالأوجوب بل قال الامام يحيى انه لا دليل يدل على ندبة التثنية في التيميم
رفوى ذلك الامام المهدي والامر كذلك (وعن عمار قال اجنبت فلم أصب الماء ففعلت
في الصعيد وصليت فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال انما كان يكفيك
هكذا وضرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكفيه الارض وفتح فيه مائه مسح بهما
وجهه وكفيه متفق عليه وفي افظ انما كان يكفيك ان تضرب بكفيك في التراب ثم تنفخ
فيه ما تمسح بهما وجهك وكفيك الى الرصغين رواه الدارقطني قوله ففعلت وفي
رواية ففرغت أي تفلتت قوله انما كان يكفيك فيه دليل على ان الواجب في التيميم
هي الصفة المذكورة في هذا الحديث قوله وضرب بكفيه المذكور في هذا الحديث
ضربة واحدة وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك في الحديث الذي قبل هذا قوله ثم مسح
بهما وجهه وكفيه فيه دليل المذهب من قال انه يقتصر في مسح اليدين على الكفين
والبه ذهب عطاء ومكحول والاوزاعي وأحمد وأحق وابن المنذر وعامة أصحاب
الحديث كذا في شرح مسلم وذهب علي بن أبي طالب عليه السلام وعبد الله بن عمر
والحسن البصري والشعبي وسالم بن عبد الله بن عمرو وسفيان الثوري ومالك وأبو حنيفة
وأصحاب الرأي وآخرون الى ان الواجب المسح الى المرفقين رواه النووي في شرح مسلم
ورواه في البحر أيضا عن الهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبي طالب والقرطبي وذهب
الزهري الى انه يجب المسح الى الابطين قال الخطابي لم يختلف أحد من العلماء في انه
لا يلزم مسح ما وراء المرفقين احتج الاولون بحديث الباب واحتج أهل القول الثاني
بحديث ابن عمر مرفوعا بالفظ ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين وقد تقدم عدم
انتماضه للاحتجاج من هذا الوجه ومن غيره واحتجوا بالقياس على الوضوء وهو فاسد
الاعتبار واحتج الزهري بما ورد في بعض روايات حديث عمار عند أبي داود بالفظ الى
الابطاط وأجيب بانه منسوخ كما قال الشافعي واحتج أيضا بان ذلك حد المد لغة وأجيب
بانه قصرها الخبر واجماع الصحابة على بعض حد المد لغة قال الحافظ في الفتح وما الحسن
ما قال ان الاحاديث الواردة في صفة التيميم لم يصح منها سوى حديث أبي جهيم وعمار وما
عداهما فضعيف أو مختلف في رفعه ووقفه والراجح عدم رفعه فاما حديث أبي جهيم
فورد به كبر اليدين مجلا وأما حديث عمار فورد به كبر الكفين في الصحاح وبذكر
المرفقين في السنن وفي رواية الى نصف الذراع وفي رواية الى الابطاط فاما رواية المرفقين
وكذا نصف الذراع ففيهما مقال وأما رواية الابطاط فقال الشافعي وغيره ان كان ذلك
وقع بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكل تيميم صحيح للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بعده
فهو تامخ له وان كان وقع بغير أمره فاجبة فيما أمر به وبما يقوى رواية الصحاح في
الاقتصار على الوجه والكفين كون عمار يفتي بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك
الرخصة في الالتباز في كل وعامع النهى عن شرب كل مسكر في جميع مسلم كنتم من الالتباز الى الاسقية

فانتبهذواني كل رغام ولا نشر نوا مسكرا (٢٥٦) وفي هذا الحديث استهانة العالم في تفهيم الحاضرين والفهم عنهم واستعجاب

ورأى الحديث اعرف بالمراد به من غيره ولا سيما الصحابي المجهل - انتهى فالحق مع أهل المذهب الاول حتى يقوم دليل يجب المصير اليه ولا شك أن الاحاديث المشقة على الزيادة أولى بالقبول ولكن اذا كانت صالحة لا تحتاجهم او ليس في الباب نهي من ذلك قوله وفي لفظ هـ - هذه الرواية ثبت عند البخاري معناها وانقطعت وضرب بكفيه الارض ونفخ فيه ما ثم مسح بها وجهه وكفيه قوله الى الرصغين هـ ما غف في الرصغين وهما منصل الكفين قال المصنف بعد ان ساق الحديث وفيه دليل على ان الترتيب في تيمم الجنب لا يجب انتهى

• (باب من تيمم في أول الوقت وصلى ثم وجد الماء في الوقت) •

(عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال خرج رجلان في سفر فحضرتهما الصلاة وليس معهما ماء فتيمما صعيدا طيبا فميا ثم وجد الماء في الوقت فاعادا أحدهما الوضوء والصلاة ولم يعد الاخر ثم أتيا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك له فقال

لذي لم يعد أصبت السنة وأجزأتك صلاةك وقال لذي توضأ أو عاد لك الأجر مرتين

رواه النسائي وأبو داود وهذا لفظه وقد روياه أيضا عن عطاء بن يسار عن النبي صلى

الله عليه وآله وسلم (مرسلا) الحديث أخرجه أيضا الدارمي والحاكم ورواه الدارقطني

موصولا ثم قال تفرد به عبد الله بن نافع عن الليث عن بكر بن وادة عن عطاء عنه

موصولا وخالنه ابن المبارك فإرساله وكذا قال الطبري في الأوسط لم يروه متصلا الا

عبد الله بن نافع وقال موسى بن هرون رفعه وهم من ابن نافع وقال أبو داود ورواه غيره عن

الليث عن عميرة عن بكر عن عطاء مرسلا قال وذكر أبي سعيد فيه ليس بمحفوظ وقد رواه

ابن السكن في صحيحه موصولا من طريق أبي الوليد الطيالسي عن الليث عن عمرو بن

الحارث وعميرة بن أبي ناجة جميعا عن بكر موصولا ورواه ابن أبي عمير عن بكر فزاد بين

عطاء وأبي سعيد أباعبد الله مولى اسمعيل بن عبيد الله وابن أبي عمير ضعيف ولا يلتفت الى

زيادته ولا تعمل بهما رواية الثقة عمرو بن الحارث ومعه عميرة بن أبي ناجة وقد وثقه النسائي

ويحيى بن بكير وابن حبان وثاني عليه أحمد بن صالح وابن يونس وأحمد بن سعيد بن أبي مرز

وله شاهد من حديث ابن عباس رواه اسحق بن راهويه في مسنده ان النبي صلى الله عليه

وآله وسلم بال ثم تيمم فقبل له ان الماء قريب منك قال فله في أن لا يبلغه والحديث يدل على أن

من صلى بالتيمم ثم وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة لا يجب عليه الاعادة واليه ذهب

أبو حنيفة والشافعي ومالك وأحمد والامام يحيى وقال الهادي والناصر والمؤيد بالله

وأبو طالب وطائوس وعطاء والناسم بن محمد بن أبي بكر ومكحول وابن سيرين والزهري

وربيعة كما حكاه المنذري وغيره انها تجب الاعادة مع بقاء الوقت لتوجه الخطاب مع

بقائه لقوله تعالى اقم الصلاة مع قوله اذا قمتم الى الصلاة فشرط في ههنا الوضوء وقد

أمكن في وقتها ولقوله فاذا وجد الماء فليستق الله وليه به بشرته الحديث ورد بأنه لا يتوجه

قول مرتب للزوار وقدب العالم

الى اكرام الفاضل واستنبط منه

البخاري الاعتقاد على اخبار

الاتحاد ورواه ما بين بغدادى

وواسطى وبصرى واشقل على

التحديث والاخبار والعنفنة

وأخرجه البخاري في عشر موضوع

هنا وفي خبر الواحد وكتاب العلم وفي

الصلاة وفي الزكاة وفي الخمس وفي

مناقب قريش وفي المغازي وفي

الادب وفي التوحيد وأخرجه

مسلم في الايمان وفي الاثرية

وأبو داود والترمذي وقال

حسن صحيح والنسائي في العلم

والايمان والصلاة وفيه دلائل على

كل من تلك الامور والاحكام

فنه در صاحب الحديث وهو النبي

صلى الله عليه وآله وسلم ما جمعه

للاحكام واوعاه للاحكام والحكم

عن عمر رضى الله عنه حديث

انما الاعمال بالنيات وقد تقدم

في أول الكتاب) و غرض

البخاري من ايراد هذا الرد على

من زعم من المرجحة أن الايمان

قول باللسان دون عقد القلب فبين

ان الايمان لا بد له من نية واعتقاد

قلب (وزاد هنا بعد قوله وانما

لكل امرئ ما نوى فمن كانت

هجرته الى الله ورسوله) اى نية

وعقد (فهجرته الى الله ورسوله)

اى حكما وشربا كما قاله ابن دقيق

العبد (وسرد باقي الحديث) كما

تقدم في أول الكتاب وانما أبرز

الضعيف في الجملة الاولى اقتصد

الاتذاني ذكر الله تعالى ويرسله وعظم شأنه ما شعر

اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره * هو المسلك ما كررته بتضوع

الطلب

وهذا بخلاف الدنيا والمرأة لاسيما والسياف يشعر بالحث على الاعراض عنهما ٢٥٧ (عن أبي مسعود) عقبة بن عمرو

ابن ثعلبة الانصاري الخزرجي
المدني المتوفى بالكوفة أو
بالدينية قبل الأربعين سنة
أحمدى وثلاثين أو إحدى أو
اثنين وأربعين وله في البخاري
أحد عشر حديثاً (عن النبي
صلى الله عليه وآله) (رسالة قال
إذا أتى الرجل نفقة من
دراهم أو غيرة ما (على أهله)
زوجة أو ولد حال كون الرجل
(يحتسبها) أي يريد بها وجهه
الله (فهو) أي الانفاق ولغير
الأربعة فهي أي النفقة
(صدقة) أي كاصدقة في الثواب

لا حقيقة والاحرم على
الهاتمي والمطلبي والصارف له
عن الحقيقة الاجماع والطلاق
الصدقة على النفقة بما أراد
بها الثواب فالتشبيه واقع على
أصل الثواب لافي السكينة
ولافي الكيفية قال القرطبي
أفاد منطوقه ان الاجر في الانفاق
انما يحصل بصدقة قريبة سواء
كانت واجبة أم مباحة وأفاد
منه ومه من لم يقصد القرية
لم يؤجر لكن تبرأ منه من
النفقة الواجبة لانها موقوفة
المعنى وحذف المعمول بقيد
التعميم أي أي نفقة كانت
كبيرة أو صغيرة وفي هذا الحديث
الرد على الترجمة حيث قالوا ان
الايان اقرب باللسان فقط ورجاله
خمس مائة بصرى وواسطى
وكونه رواية حماد عن حماد

الطلب بعد قوله أصبحت السنة وأجزأتك صلاتك واطلاق قوله فاذا وجد الماء قيد
بحديث الباب ويؤيد القول بعدم وجوب الاعادة حديث لا تصلا صلاة في يوم مرتين
عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن حبان وصححه ابن السكن ويحجب عنه بانهم ما عتد
القائل بوجوب الاعادة صلاة واحدة لان الاول قد سبق بوجوب الماء فلا يرد ذلك عليه
وما قيل من تأويل الحديث بأنهم ما وجدوا بعد الوقت فتعسف بخالف ما صرح به الحديث
من أنهم ما وجدوا ذلك في الوقت وأما اذا وجد الماء قبل الصلاة بعد التيمم وجب الوضوء
عند المعتز والفقهاء وقال داود وسلمة بن عبد الرحمن لا يجب لقوله تعالى ولا تبطلوا
أعمالكم وأما اذا وجد الماء بعد الدخول في الصلاة قبل الفراغ منها فانه يجب عليه
الخروج من الصلاة واعادتها بالوضوء عند الهادي والناصر والمؤيد بآقها وأبي طالب
وأبي حنيفة والاوزاعي والثوري والمزني وابن شريح وقال مالك وداود لا يجب عليه
الخروج بل يحرم والصلاة صحيحة وسيأتي الكلام عليه قوله أصبحت السنة أي الشريعة
الواجبة قوله وأجزأتك صلاتك أي كنهك عن النضاء والاجزاء عبارة عن كون الفعل
مقطعا للاعادة

(باب اطلاق التيمم بوجدان الماء في الصلاة وغيرها)

(عن أبي ذر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الصعيد الطيب طهور للمسلم
وان لم يجد الماء عشر سنين فاذا وجد الماء فليسه بشربة فان ذلك خير رواه أحمد والترمذي
وصححه) الحديث أخرجه أيضا النسائي وأبو داود وابن ماجه وقد اختلف فيه على أبي
قلاية وقد ندم الكلام عليه في باب الرخصة في الجماع لعدم الماء والمصنف رحمه الله قد
استدل بقوله فاذا وجد الماء فليسه بشربة على وجوب الاعادة على من وجد الماء قبل
الفراغ من الصلاة وهو استدلال صحيح لان هذا الحديث مطلق فيمن وجده بعد الوقت
ومن وجده قبل خروجه وحال الصلاة وبعدها وحديث أبي سعيد السابق مقيد بمن
وجد الماء في الوقت بعد الفراغ من الصلاة فخرج هذه الصورة بحديث أبي سعيد
وتبقى صورة وجود الماء قبل الدخول في الصلاة بعد فعل التيمم وبعد الدخول في الصلاة
قبل الفراغ منها اذا اختلفت تحت اطلاق الحديث وفي كلا صورتين خلاف قد ذكرناه في
الباب الذي قبل هذا ولكنه يشكل على الاستدلال بهذا الحديث قوله فان ذلك خير فانه
يدل على عدم الوجوب المدعى

(باب الصلاة بغير ماء ولا تراب عند الضرورة)

(عن عائشة رضي الله عنها انهما استعارت من أمهم قلاية فها مكنت فبعث رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم رجلا في طلبها فوجدوها فأدركتهم الصلاة وليس معهم ماء فصلوا
بغير وضوء فلما أتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شكوا ذلك اليه فانزل الله عز وجل
آية لتيمم رواه الجماعة الا ترمذي) قوله انهما استعارت وفي بعض الروايات انها قالت

٢٢ نيل وفيه الحديث ولاخبار السماع والعنفية وأخرجه البخاري أيضا في المغازي والنفقات ومسلم في الزكاة

عن جرير بن عبد الله بن جابر (البجلي) الاحمسي المتوفى سنة احدى وخسين (رضي الله عنه قال بايعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أى عاقده وكان قدومه عليه سنة عشر في رمضان وأسلم وبأيمه على اقام الصلاة وايتاء اى اعطاء الزكاة والنصح) بالجر عطف على الجرور السابق (لكل مسلم) ومساة ورورد الدين النصيحة أخرجه مسلم وفيه تسمية النصيح ديناً وأما لان الدين يقع على العمل كما يقع على القول وهو فرض كفاية على قدر الطاقة اذ علم انه يقبل نفعه ويأمن على نفسه المكروه فان خشو فهو في سعة فيجب على من علم بالمبيع عيباً أن يبينه بائناً كان أو أجنبياً وعلى أن ينصح نفسه بما تنال الاوامر واجتناب المناهى ولم يذكر الصوم ونحوه لدخوله في البيع والطاعة والنصح مشتق من نصح العبد لاداء صفيته قال الخطابي النصيحة كلمة جامعة معناه حيازة الحظ للمنصوح له وهي من وجيز الكلام بل ليس في الكلام كلمة مفردة تستوفى بها العبارة عن معنى هذه الكلمة وهذا الحديث من الاحاديث التي قيل فيها انها أحد ارباع الدين وعن غيره فيها الامام محمد بن أسلم الطوسي وقال النووي بل هو وحده يحصل لغرض الدين كانه لأنه منصرف في الامور التي ذكرها هو من الخبايا وفيه اثبات من التابعين اربعة وعشرون

انقطع عندى ولا يخالفه بينهما فهو حقيقة ملك لا سماء و اضافته في الرواية الثانية الى نفسه الكونية في يدها قولاً فصلوا بغير وضوء استدلال بجماعة من المحققين منهم المصنف على وجوب الصلاة عند عدم المطهرين الماء والتراب وليس في الحديث انهم فقدوا التراب وانما فيه انهم فقدوا الماء فقط ولا يمكن عدم الماء في ذلك الوقت كعدم الماء والتراب لانه لا مطهر سواه ووجه الاستدلال به انهم صلوا مع تقدم وجوب ذلك ولو كانت الصلاة حينئذ ممنوعة لانكر عليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبهذا قال الشافعي وأحمد وجهه وجه الحديث وأكثر أصحاب مالك لكن اختلفوا في وجوب الاعادة فانصوص عن الشافعي وجوبها وصحها أكثر أصحابه واحتجوا بأنه عذر نادر فلم يسقط الاعادة والمشهور عن أحمد وبه قال المزني ومحنون وابن المنذر لا تجب واحتجوا بحديث الباب لانها لو كانت واجبة لبينهم الهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة وتعتق بان الاعادة لا تجب على الفور فلم يتأخر البيان عن وقت الحاجة وعلى هذا فلا بد من دليل على وجوب الاعادة وقال مالك وأبو حنيفة في المشهور عنهما لا يصلى لكن قال أبو حنيفة وأصحابه يجب عليه القضاء وبه قال الثوري والاوزاعي وقال مالك فيما حكاه عنه المديون لا يجب عليه القضاء وهذه الاقوال الاربعة هي المشهورة في المسئلة وحكى النووي في شرح المذهب عن القديم تستحب الصلاة وتجب لاعادة به هذا نصير الاقوال خمسة قاله الحافظ في الفتح

• (أبواب الحيض) •

قال في الفتح أصله السيلان وفي العرف جريان دم المرأة قال في القاموس حاضت المرأة تحيض حيضاً وحيضاً ومحضاً فهي حائض وحائضة سأل دمهها والحيض اسم ومصدر ومنه الخوض لان الماء يسيل اليه

• (باب بناء المعتادة اذا استحضت على عادتها) •

(عن عائشة قالت قالت فاطمة بنت أبي حبيش لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انى امرأة استحاض فلا أطهر فأداع الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما ذلك عرق وليس بالحيضة فاذا أقبلت الحيضة فأتركي الصلاة فاذا ذهب قدرها فاعسلى عنك الدم وصلى رواء البخاري والتساقى وأبو داود وفي رواية للجماعة الا ابن ماجه فاذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة فاذا أدبرت فاغسلى عنك الدم وصلى زاد الترمذى في رواية وقال نوضي لكل صلاة حتى يحجى ذلك الوقت وفي رواية للبخاري ولكن دعى الصلاة قدر الايام التي كنت تحيضين فيها ثم اغتسلى وصلى) الحديث قد أسلفنا بعض الكلام عليه في باب الغسل من الحيض وعرفناك هنا قال ابنه دلالة على ان المرأة اذا ميزت دم الحيض من دم الاستحاضة تعيد دم الحيض وتعمل على اقباله وادباره فاذا انقضت قدره اغتسلت منه ثم صار حكم دم الاستحاضة حكم الحدث فيتوضأ بكل صلاة لا يصلى بذلك الوضوء

أكثر

وكل رواته كوفيون غير مسند كوفيه الحديث بالافراد والجمع والعننة ٢٥٩ وأخرجه البخاري في الصلاة والزكاة

والبيوع والشروط ومسلم في الايمان والترمذي في البيعة (وعنه) أي عن جرير البجلي (رضي الله عنه قال اني أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت له يا رسول الله أبايعك على الاسلام فشرط) صلى الله عليه وآله وسلم (على) أي الاسلام (والنصح لكلم مسلم) وكذا الكل مسألة وذم وذممة بدعائهم الى الاسلام وارشادهم الى الصواب اذا استشاروا فانقيس بالمسلم من حيث الاغاب والا فالنصح للكافر معتبر بأن يدعى الى الاسلام ويشار عليه بالصواب اذا استشار واختلف العلماء في البيع على بيعه ونحو ذلك لجزم أحمد ان ذلك يختص بالمسلمين واحتج بهذا الحديث (بإيافته على هذا) وهذا الحديث من الرابعات ورواه ما بين كوفي وبصري وواسطي مع الحديث والسماع والعننة وأخرجه البخاري أيضا في الشروط ومسلم في الايمان والنسائي في البيعة والسير والشرط

• (كتاب العلم) •

أي بيان ما يتعلق به وقدم على للاحقه لان العلم مدار كل شيء ولنا كتاب معينا أيجد العلوم وهو كتاب يقتوى على أحوال العلوم وأسمائها وترجم أهلها المشهورين فمن شاء الاطلاع على

أكثر من فريضة واحدة كما سيأتي في باب وضوء المستحاضة لكل صلاة وقد بينا في باب غسل المستحاضة لكل صلاة عدم انتهاض الاحاديث الواردة بوجوب الغسل عليها المكل صلاة أو للصلاة أو من ظهر الى ظهر وعرفنا ان الحق انه لا يجب عليها الاغتسال الا عند ادبار الحيضة لهذا الحديث وقد ذكرنا الخلاف في ذلك هناك والحاصل انه لم يأت في شيء من الاحاديث الصحيحة ما يقتضي بوجوب الاغتسال عليها المكل صلاة أو لكل يوم أو للصلاة بل لادبار الحيضة كما في حديث فاطمة المذكور فلا يجب على المرأة غيره وقد أوضحنا هذا في باب غسل المستحاضة وأحكام المستحاضة مستوفاة في كتب الفروع والاحاديث الصحيحة منها ما يقتضي بأن الواجب عليها الرجوع الى العمل بصفة الدم كما في حديث فاطمة بنت أبي حبيش الآتي في الباب الذي بعده وهذا ومنها ما يقتضي باعتبار العادة كما في احاديث الباب ويمكن الجمع بأن المراد بقوله أقبلت حيضتك الحيضة التي تتميز بصفة الدم أو يكون المراد بقوله أقبلت الحيضة في حق المعتادة والتمييز بصفة الدم في حق غيرها فينبغي أن يعلم ان معرفة اقبال الحيضة قد يكون بمعرفة العادة وقد يكون بمعرفة دم الحيض وقد يكون بمجموع الامرين وفي حديث حمنة بنت جحش بلفظ فتضي ستة أيام أو سبعة أيام وهو يدل على انها ترجع الى الحالة الغالبة في النساء وهو غير صالح للاحتجاج كما ستعرف ذلك في باب من قال تحيض ستمنا أو سبعة ولو كان حالها كان الجمع ممكنا كما سيأتي وقد أطال المصنفون في الفقه الكلام في المستحاضة واضطربت أقوالهم اضطرابا يبعد فهمه على أذكى كفاء الطبابة فما ظنك بالنساء الموصوفات بالحي في البيان والنقص في الاديان وبالغوا في التفسير حتى جاؤا بمسئلة المتخيرة قصيرا والاحاديث الصحيحة قد دقت بعدم وجودها لان حديث الباب ظاهر في معرفتها اقبال الحيضة وادبارها وكذلك الحديث الآتي في الباب الذي بعده وهذا فانه صريح في أن دم الحيض يعرف وتميز عن دم الاستحاضة فطاحت مسئلة المتخيرة والله الحمد ولم يبق ههنا ما يستصحب الا ورود بعض الاحاديث الصحيحة بالاحالة على صفة الدم وبعضها بالاحالة على العادة وقد عرفت امكان الجمع بينهما بما سلف قوله قال توضئي لكل صلاة سيأتي الكلام عليه في باب وضوء المستحاضة قال المصنف رحمه الله بعد ان ساق الحديث وفيه تنبيهه على انها التمتبقي على عادة متكررة انتهت (وعن عائشة ان أم حبيبة بنت جحش التي

كانت تحت عبد الرحمن بن عوف شكت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الدم فقال لها المكثي قدر ما كانت تحب لك حيضتك ثم اغتسلي فكانت تغتسل عند كل صلاة رواء مسلم ورواه أحمد والنسائي وانظرهما قال فلا تنتظر قدر قرورتها التي كانت تحيض فلتترك الصلاة ثم انتظر ما به وذلك فلتغتسل عند كل صلاة وتصلي) قوله ثم اغتسلي قال الشافعي وسفيان بن عيينة واللبث بن سعد وغيرهم انما أمرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن تغتسل وتصلي ولم يأمرها بالاغتسال لكل صلاة قال الشافعي ولا أشك

في كتاب العلم وحفاته فليجمعه • (بسم الله الرحمن الرحيم) • كذا في رواية الاصبلي وكرمة وفي رواية أبي ذر وغيره

(الى غير اهل) أى بولاية غير اهل الدين والامانات (فاتنظر الساعة) ٢٦١ الفاء المتغريبع أوجواب شرط محذوف

اي اذا كان الامر كذلك
فاتنظر الساعة وقال ابن بطال
فيه ان الائمة انتقم الله على
عباده وفرض عليهم النصح واذا
قلدوا الامر اغير اهل الدين
فتدضيغوا الامانات وفيه ان
الساعة لا تقوم حتى يؤمن الخائن
وهذا انما يكون اذا غلب الجهال
وضعف اهل الحق عن القيام به
واصرته وفيه وجوب تعليم
السائل لقوله صلى الله عليه وآله
وسلم ابن السائل وفيه مراجعة
العام عند عدم فهم السائل لقوله
كيف اضاعتما وهو غافى الاسناد
ورجاء كلهم مدينون مع
الكه يدت بالافراد والجمع
واحدة واخرجه البخارى
ايضا فى الرقاق مختصرا وهو ما
انفرد به عن بقية الكتب الستة
❦ (عن عبد الله بن عمرو) اي ابن
العباس رضى الله عنهما قال
تخلف اي تأخر خلفنا (النبي)
ولا يذر تخلف عنا النبي (صلى
الله عليه وآله) (وسلم فى سفره
سافراها) من مكة الى المدينة
كانى مسلم (فادركنا) النبي صلى
الله عليه وآله وسلم اى لحق بنا وهو
بفتح الكاف (وقدارهقنا)
بتاءث الله على أى غشيتنا
(الصلاة) أى وقت صلاة العصر
كانى مسلم (ونحن ترونا لجلنا)
اي كدنا (نفس) اي نفسا خلا
خفية اى مبهمة حتى يرى كانه
مسح (على أرجلنا) جمع رجل
فنادى (صلى الله عليه وآله وسلم

ابن حبان والحاكم وصحاه وأخرجه الدارقطى والبيهقى والحاكم ايضا بزيادة فانما هو
داه عرض أو ركضة من الشيطان او عرف انقطع وهذا يرد انكار ابن الصلاح والنزوى
وابن الرفعة لزيادة انقطع وقد استنكر هذا الحديث أبو حاتم لانه من رواية عدى بن ثابت
عن أبيه عن جده وجده لا يعرف وقد ضعف الحديث أبو داود قوله فانه اسود يعرف
قاله ابن رسلان فى شرح السنن اى تعرفه النساء قال شارح المصابيح هذا دليل التمييز
انتمى وهذا يبين ان الرواية يعرف بضم حرف المضارعة وسكون العين المهملة
وفتح الراء وقد روى بكسر الراء أى لدرائحة تعرفها النساء قوله عرف بكسر العين
واسكان الراء أى ان هذا الدم الذى يجرى منه من عرقه فى أدنى الرحم ويسمى
العاذل بكسر الراء الممحمة والحديث فيه دلالة على انه يعتبر التمييز بصفة الدم فاذا كان
متصفا بصفة السواد فهو حيض والا فهو استحاضة وقد قال بذلك الشافعى والناس
فى حق المبتدأة وفيه دلالة أيضا على وجوب الوضوء على المستحاضة لكل صلاة وسياق
الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى

❦ (باب من يحيض سنا أو سبعة الفقد العادة والتمييز) ❦

(عن جنة بنت جهم) قالت كنت استحاض - حيضة شديدة كثيرة فحنت الى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم استفتيه وأخبره ووجدته فى بيت أختى زينة بنت جهم قالت قلت
يا رسول الله انى استحاض - حيضة كثيرة شديدة فأتى فيها قرص منعتى الصلاة والصيام
فقال انعت لان الكرسف فانه يذهب الدم قالت هو أكثر من ذلك قال فلتخذى ثوبا قالت
هو أكثر من ذلك قال فلتجسمى قالت انما انج نجا فزال سائر ما مررت به من أيم ما فعلت فقد
برأتك من الآخر فان قويت عليه ما فانت اعلم فقال لها انما هذه ركضة من ركضات
الشيطان فتحيضى ستة أيام أو سبعة فى علم الله ثم اغتسلى حتى اذا رأيت انك قد طهرت
واستعقيت فصلى أربعين أو ثمانين ليلة أو ثلاثين أو ثمانين ليلة وأيامها انصومى فان ذلك
يجزى لك وكذلك فافه لى فى كل شهر كما تحيض النساء وكما يطهرن امكات - يوضن وطهرهن
وان قويت على ان تؤخرى الظهر وتجلى العصر فتغتسلين ثم تصلين الظهر والعصر
جميعا ثم تؤخرى المغرب وتجلى العشاء ثم تغتسلين وتجهين بين الصلاتين فافه لى ونف - اين
مع الفجر وتصلين فكذلك فافه لى وصلى وصومى ان قدرت على ذلك وقال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم وهذا أعجب الامرين الى رواه أبو داود وأحمد والترمذى وصحاه
الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه والدارقطنى والحاكم ونقل الترمذى عن البخارى
تحسينه وفى اسناده ابن عقيل قال البيهقى تفرد به وهو محتلف فى الاحتجاج به وقال ابن
منده لا يصح بوجه من الوجوه لانهم اجعوا على ترك حديث ابن عقيل وتعبه ابن دقيق
العمد واستنكر منه - وهذا الاطلاق لان ابن عقيل لم يقع الاجماع على تركه - دينه فقد
كان أحدا واصق والحميدى يحبونه وقد سجل على ان مراد ابن منده بالاجماع اجماع
لمقابله الجمع والافليس لكل الارجلان والمراد جنس الرجل سواء كانت واحدة أو اثنين

(بأعلى صوته) استدبل به البخاري
 لبعثه أوكثرة جمع أو غير ذلك
 وبلحق بذلك ما إذا كان في
 موعظة كما ثبت ذلك في حديث
 جابر كان النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم إذا خطب وذكر الساعة
 اشتد غضبه وعلامة حديث
 أخرجه مسلم (ويل) هي كلمة
 عذاب وهلاك (للاعتاب من
 النار) جمع عقب وهو المستأخر
 الذي يبعث شره الفعل
 أي ويل لأصحاب الاعتقاب
 المتصرين في فعلها أو العقاب
 هي المخصوصة بالتوبة (مرتين
 أو ثلاثاً) شك من ابن عمرو
 (عن) (عبد الله بن عمرو)
 ابن الخطاب (رضي الله عنه) ما
 قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله (وسلم) أن من
 الشجر (أي من جنسه) (شجرة)
 وفي رواية تكا عند النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فاني يجمار فقال
 أن من الشجر وفي رواية كنت
 عند النبي صلى الله عليه وآله
 ولم وهو يأكل جارا لا يسط
 ورقها وانما مثل المسلم) استعير
 المثل هنا كاستعارة الاسد
 للمقدام للعال العجيبة والصنة
 الغريبة كأنه قال حال المسلم
 العجيبة الشأن كحال النحلة أو
 صفة الغريبة كصفتها فالمسلم
 هو المشبه والنحلة هي المشبه
 بها (خديوني) فعل أمر أي ان
 عرفنيها لخديوني (ما هي فوق
 الناس في شجر البوادي) أي

٢٦٢ على جوار رفع الصوت بالعلم وانما يتم الاستدلال بذلك حيث تدعو الحاجة اليه

من خرج الصحيح وهو كذلك قال ابن أبي حاتم سألت أبي عنه فوهنه ولم يقواسه ناداه وقال
 الترمذي في كتاب العلل انه سأل البخاري عن هذا الحديث فقال هو حديث حسن الا ان
 ابراهيم بن محمد بن طلحة هو قديم لا أدري سمع منه ابن عقيل أم لا وهذه علة الحديث أخرى
 ويحجب على البخاري بان ابراهيم بن محمد بن طلحة مات سنة عشر ومائة فيما قاله أبو عبيد
 القاسم بن - الام وعلي بن المديني وخليفة بن خياط وهو تابعي سمع عبد الله بن عمرو بن
 العاص وأبا هريرة وعائشة وابن عقيل سمع عبد الله بن عمرو جابر بن عبد الله وأنس بن
 مالك والربيع بنت معوذ فكيف يشكر سماعه من ابراهيم بن محمد بن طلحة لقدمه وأين
 ابن طلحة من هؤلاء في القدم وهم نظراء شيوخه في الصحبة وقريب منهم في الطبقة فينظر
 في صحة هذا عن البخاري وقال الخطابي قد ترك العلماء القول بهذا الحديث واما ابن حزم
 فانه رد هذا الحديث بأنواع من الرد ولم يعله بآب عقيل بل علقه بالانقطاع بين ابن جريج
 وابن عقيل وزعم ان ابن جريج لم يسمعه من ابن عقيل وبينهما النعمان بن راشد قال وهو
 ضعيف ورواه أيضا عن ابن عقيل شريك وزهير بن محمد وكلاهما ضعيف وقال أيضا عن
 ابن طلحة الذي رواه ابراهيم بن محمد بن طلحة عنه غير مخلوق لا يعرف لطلحة ابن اسمه عمر
 وقد رد ابن - بد الناس ما قاله قال اما الانقطاع بين ابن جريج وابن عقيل فقد روى من
 طريق زهير بن محمد عن ابن عقيل واما تضعيفه لزهير هذا فقد أخرج له الشيخان محققين
 به في صحيحهما وقال أحمد يستقيم الحديث وقال أبو حاتم حملة الصدوق في حفظه ثني
 وحديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق وقال البخاري في تاريخه الصغير ما روى عنه
 أهل الشام فانه مناكير وما روى عنه أهل البصرة فانه صحيح وقال عثمان الدارمي ثقة
 صدوق وله أغاليط وقال يحيى ثقة وقال ابن عدي وأهل الشام حيث روي عنه ما خطوا
 عليه واما حديثه ههنا في رواية أبي عامر العقدي عنه وهو بصري فهذه من حديث
 أهل العراق وأما عمر بن طلحة الذي ذكره فلم يبق الحديث من طريقه بل من طريق
 عمران بن طلحة وقد ثبت الترمذي على انه لم يبق عمر في هذا الاسناد أحد من الرواة الا ابن
 جريج وان غيره يقول عمران وهو الصواب واما شريك الذي ضعفه أيضا فرواه ابن ماجه
 عن ابن عقيل من طريقه وشريك مخرج له في الصحيح ومن جملة علل الحديث ما نقله أبو
 داود عن أحمد انه قال ان في الباب حديثين وثالث في النفس منه ثني ثم فسر أبو داود
 الثالث بأنه حديث حجة ويحجب عن ذلك بان الترمذي قد نقل عن أحمد تضعيفه نصا وهو
 أولى مما ذكره أبو داود لانه لم ينقل التعمين عن أحمد وانما هو ثني وقع له ففسره به كلام
 أحمد ودعى فرض انه من كلام أحمد فيمكن أن يكون قد كان في نفسه من الحديث ثني
 ثم ظهرت له صحته قوله انعت لك الكرسف أي أصف لك القطن قوله فتلجمني قال
 في الصحاح والقاموس اللجام ما شديده الحائض قال الخليل معناه افعلي فعا ينع سيلان
 الدم واسترساله كما ينع اللجام استرسال الداية واما الاثنتا عشرة وان تشد فرجها بخرقه

جعل كل منهم يفسرها بنوع من الأنواع وذهبت أفكارهم اليها وذهلوا عن النحلة (قال عبد الله بن عمر) عريضة

(ووقع في نفسي انها النخلة فاستحييت) أن اتكلم وعنده أبو بكر وعمر وغيرهما ٢٦٣ رضى الله عنهم هبة منه وتوقير لهم

(ثم قالوا احسن ما هي يا رسول الله قال) صلى الله عليه وآله وسلم (هي النخلة) وعند البخاري في التفسير عن ابن عمر قال كان عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أخبروني بشجرة كالرجل المسلم لا ينصت ورقها ولا ولا ولا ذكر النبي ثلاث مرات على طريق الا كفاه وقد ذكر وافي في قوله ولا ينقطع غرها ولا يعدم فيها ولا يطل نفعها ويؤخذ من هذا الحديث جواز طرح الامام المسئلة على أصحابه اجتمع ما عندهم من العلم ويمتنع ما لديهم من العقل والفهم (عن أنس ابن مالك رضى الله عنه يقول بينما نحن جلوس مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المسجد النبوي دخل رجل) جواب بينا اوللاصبي اذ دخل لكن الاصمى لا يستفصح اذا ذاق جواب بينا وبينما (على رجل فاماخه في رحبة المسجد) أو ساحتها (ثم عقله) أي شدد على ساقه مع ذراعاه حبلا بعد ان في ركبتة وفي رواية أبي نعيم اقبل على بعير له حتى أتى المسجد فاناخه ثم دخله فدخل المسجد وفي رواية أحمد والحاكم عن ابن عباس فاناخ بعيره على باب المسجد فعهقه ثم دخل وهذا يدل على انه لم يدخل به المسجد وهو رفع احتمال دلالة ذلك على طهارة احوال الابل (ثم قال لهم ايكم

عريضة توثق طرفيها في حقب تشده في وسطها بعد ان تحتشي كرسفا فيمنع ذلك الدم وقولها انما ائج مجبا ائج السيلان وقد استعمل في الحلب في الاناء يقال حلب فيه شجا واستعمل مجازا في الكلام يقال للمتكلم مجاج بكسر الميم قولك ركضة من ركضات الشيطان أصل الركض الضرب بالرجل والاصابة به او كانه أراد الاضرار بالمرأة والاذى بمعنى ان الشيطان وجد بذلك سبيلا الى التلبيس عليهم في أمر دينها وطهرها واصلاتها حتى انساها بذلك عاداتها فصار في التقدير كانه ركض بالة لقوله فخصيضي بفتح اليا الفوقية والحاء المهملة والياء المشددة أي اجعل في نفسك حائضا والحديث استدلال به من قال انها ترجع المستحاضة الى الغالب من عادة النساء ولكنه كما عرفت مداره على ابن عقيل وليس بحجة ولو كان حجة لا يمكن الجمع بينه وبين الاحاديث القاضية بالرجوع الى عادة نفسها والقاضية بالرجوع الى التمييز بصفات الدم وذلك بان يحمل هذا الحديث على عدم معرفته العادتها وعدم امكان التمييز بصفات الدم واستدلال به أيضا من قال انه اتجمع بين الصلاتين بغسل واحد واليه ذهب ابن عباس وعطاء والنخعي روى ذلك عنهم ابن سيد الناس في شرح الترمذي قال ابن العربي والحديث في ذلك صحيح فينبغي أن يكون مستحبا انتهى وعلى فرض صحة الحديث فهذا جاع حسن لانه صلى الله عليه وآله وسلم علق الغسل بقوتها فيكون ذلك قرينة دالة على عدم الوجوب وكذا قوله في الحديث أيهما فعلت أجزأ عندك قال المصنف رحمه الله فيه ان الغسل لكل صلاة لا يجب بل يجزئها الغسل لحيضها الذي تجلسه وان الجمع للمرض جائز وان جمع التريضة تين لها بطهارة واحدة جائز وان نعيمين العدم من السنة والسبعة باجتماعها لا يثبتها بقوله صلى الله عليه وآله وسلم حتى اذا رأيت ان قد طهرت واستنقبت انتهى

(باب الصفرة والكدر بعد العادة)

(عن أم عطية قالت كالأعداء الصفرة والكدر بعد الطهر شيأ رواه أبو داود والبخاري ولم يذكر بعد الطهر) الحديث أخرجه أيضا الحماكم وأخرجه الاسماعيلي في مستخرجهم بالفظ كالأعداء الكدر والصفرة شيأ يعني في الحيض وللدارمي بعد الغسل قال الحفاظ روقع في النهاية والوسيع طريادة في هذا رواه العادة وهي زيادة باطلة وأما ما روى من حديث عائشة بالفظ كأنه الصفرة والكدر حية ضافة قال النووي في شرح المذهب لأعلم من رواه هذا اللفظ والحديث يدل على ان الصفرة والكدر بعد الطهر ليستا من الحيض واماني وقت الحيض فهما حيض وقد نسب القول بذلك في البحر الى زيد بن علي والهادي والمؤيد بالله وأبي طالب وأبي حنيفة ومحمد ومالك والليث والعنبري وفي رواية عن القاسم وعن الناصر وعن الشافعي قال في البحر مستدلالهم اذهواذي ولقوله تعالى حتى يطهرن ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم لحنة اذا رأيت انك قد طهرت واستنقبت فصل وفي رواية عن القاسم ليس حية اذا نوسطه الاسود لحديث اذا رأيت الدم الاسود

محمد ولبى صلى الله عليه وآله وسلم منكى) أي مستوعلى وطاه (بين ظهرانيهم) أي بينهم وزيد لفظ الطهر لا يدل على ان طهرا

وزاد في المصاحح ثم زيدت الالف والنون على ظهر منه التثنية لالتا كيد ثم كثر حتى استعمل في الائمة بين القوم مطلقا انتهى فهو مما يريد بلانظ التثنية فيه معنى الجمع لكن استشكل البدر المام في ثبوت النون مع الاضافة والجواب انه لم يلق بالثنى لانه مثنى وحذف منه نون التثنية فصار ظهر انهم (فقلنا هذا الرجل الابيض المكي) والمراد بالياض هنا المشرب بجمرة فكذلك عليه رواية المارث ابن عبيد حيث قال الامغر وهو مفسر بالجمرة مع يياض ماف ولاتنافي بين وصفه هنا بالياض وبين ما ورد انه ليس بياض ولا آدم لان المني البياض الخاص كلون الجمل قال القسطلاني وفي كتابي المنع من مباحث ذلك ما يمكن ويشي (فقال له) اي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (الرجل) الداخيل (ابن عبد المطلب) وفي رواية أبي داود والسكتة بيني يا ابن (فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أحببتك) اي سمعتك والمراد انشاء الاجابة أو نزل تقريره للعصاة في الاعلام عنه منزلة النطق ولم يحبه صلى الله عليه وآله وسلم نعم لانه أحل بما يجب من رعاية التظيم والادب حيث قال يا محمد ونحو ذلك (فقال الرجل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم اني سائلك فشد عليك في المسئلة فلا تجد)

فأمسك عن الصلاة حتى اذا كان المصرفة فتوضئ وصلي ولحديث الباب وعورضا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لعائشة لاتصلي حتى ترى القصة البيضاء وقولها كائنعد الكدرة والمصرفة في أيام الحيض حبضا ولكونه ما أدى خرج من الرحم فاشبهه الدم وفي رواية عن الناصر والشافعي وهو مروى عن أبي يوسف انه ما حيض به الدم لانها من آثاره لا قبله ورد بان الفرق تحكم وفي رواية عن الشافعي ان رأتها في العادة فحيض والا فلا هذا حاصل ما في البحر وحديث الباب ان كان له حكم الرفع كما قال البخاري وغيره من أئمة الحديث ان المراد كذا في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم مع علمه فيكون تقريره بديل بمنطوقه انه لا حكم للكدرة والمصرفة بعد الطهر وبه هو انه ما وقت الحيض حبضا كما ذهب اليه الجمهور (وعن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

قال في المرأة التي ترى ما يريها بعد الطهر انما هو عرق أو قال عروق رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث اسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا محمد بن يحيى عن عبيد الله بن موسى عن شيبان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أم بكر عن عائشة وأم بكر لا يعرف حالها وبقيبة الاسنادات والحديث حسنه المنذرى وهو من الأدلة لدالة على عدم الاعتبار بما ترى المرأة بعد الطهر وقد تقدم الخلاف فيه قوله يريها فتح الياء أى تشك فيه هل هو حيض أم لا يقال راجح الشيء يرينى اذا شككت فيه

(باب وضوء المستحاضة لكل صلاة)

(عن عدى بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في المستحاضة تدع الصلاة أيام اقرائها ثم تغتسل وتوضأ عند كل صلاة وتصوم وتصلى رواه أبو داود وابن ماجه والترمذى وقال حسن) الحديث لم يحسنه الترمذى كما ذكره المنذرى بل سكت عنه قال ابن سبيل الناس في شرحه وسكت الترمذى عن هذا الحديث فليحكم بشئ وليس من باب الصحيح ولا ينبغي أن يكون من باب الحسن اضعف رايه عن عدى بن ثابت وهو أبو اليقظان واسمه عثمان بن عمر بن قيس الكوفي وهو الذي يقال له عثمان ابن أبي حميد وعثمان بن أبي زرعة وعثمان أبو اليقظان واعشى ثقيف كما واحد قال يحيى ابن معين ليس حديثه بشئ وقال أبو حاتم ترك ابن مهدي حديثه وقال أبو حاتم أيضا انه ضعيف الحديث منكر الحديث كان شعبة لا يرضاه وقال أبو أحمد الحساكم ليس بالقوى عندهم ولم يرضه يحيى بن سعيد وقال النسائي ليس بالقوى وقال الدارقطني ضعيف وقال ابن حبان اختلاط حتى لا يدري ما يقول لا يجوز الاحتجاج به قال الترمذى سألت محمدا يعني البخاري عن هذا الحديث فقلت عدى بن ثابت عن أبيه عن جده جعدى بن ثابت ما اسمه فلم يعرف محمدا سمعته وذكرته لمحمد قول يحيى بن معين ان اسمه دينار فلم يره أباه وقال الدمياطي في عدى المذكور هو عدى بن ابان بن ثابت بن قيس بن الحطيم الانصاري وهو من قال اسم جده دينار وعدى هذا من الثقات المخرج لهم في الصحيح وثقه أحمد بن حنبل

بكسر الحيم والجزم على النهي روي من المروجة أى تغضب (على في نسخة قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لعل) وقال

بدأ) أي ظهر (لأن فقال) الرجل (أسألك بربك) أي بحقه عز وجل (ورب ٢٦٥ من قبلك الله) همزة الاستفهام الممدودة

(أرسلك إلى الناس كلهم فقال)
صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم)
أي يا الله (نعم) فإليه بدل من حرف
النداء وذلك للتبرك والا
لجواب قد حصل بينهم أو استشهد
في ذلك بالله تعالى كما صدقه
(قال) وفي رواية فقال الرجل
(أشكرك) بفتح الهمزة وضم
الشين أي أسألك (بالله) والباء
للقسم (آله أمرك) بالمد (إن نعلي
الصلوات الخمس) بنون الجمع
وفي رواية تصلي بالناس ما وجب
عليه وجب على أمته حتى يقوم
دليل على الخصوصية وفي رواية
الصلوة بالافراد أي جنس الصلاة
(في اليوم والليلة قال) صلى الله
عليه وآله وسلم (اللهم نعم قال)
الرجل (أشكرك بالله آله) بالمد
(أمرك أن تصوم) بقاء الخطاب
وللاصلي بالنون (هذا الشهر من
السنة) أي رمضان من كل عام
فاللام فيه مبالغة والاشارة لوعده
لأعينه (قال) عليه السلام
(اللهم نعم قال) الرجل (أشكرك
بالله آله) بالمد (أمرك أن تأخذ)
أي بأن تأخذ (هذه الصدقة)
المعهودة وهي الزكاة (من)
أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا)
من تغليب الاسم لكل بمقابلة
الأغنياء إذ خرج يخرج الأغلب
لأنهم معظم الأصناف الثمانية
(فقال النبي صلى الله عليه وآله
وسلم اللهم نعم) ولم ينعرض
للجوع قال في مصابيح الجامع

وقال أبو حاتم صدوق وقال أبو داود في سننه حديث عدي بن ثابت والاعشى عن حبيب
وأبوب أنبي العلاء كلاهما لا يصح منهما شيء وذكر في آخر الباب الإشارة إلى صحة حديث
غير عن عائشة ومداراه على أيوب بن مسكين وفيه خلاف وقد اضطرب أيضا فرواه عن ابن
شبرمة عنهما فروعا وعن حجاج عنهما موقوفا وكذلك رواه الثوري عن فراس عن الشعبي
عن غير موقوفا ذكره المزني في الأطراف والحديث يدل على أن المستحاضة تغتسل لكل
صلاة وقد تقدم الكلام على ذلك ويدل أيضا أنها تنوض أعند كل صلاة وقد ذهب إلى
ذلك الشافعي وحكي عن عروة بن الزبير وسفيان الثوري وأحمد وأبي نوري واستدلوا
بحديث الباب وبالحديث الذي سبأني بعده وبما ثبت في رواية للجباري بالفظ ونوضا
لكل صلاة وغير ذلك وذهبت المعتزلة وأبو حنيفة إلى أن طهارتهم مأمورة بالوقت فلهما أن
تجمع بين فرضيتين وما شئت من النوافل بوضوء واحد واستدل بهم في البحر بحديث
فاطمة بنت أبي حبيش وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها ونوضي لوقت كل صلاة
وسمعت في رواية أن الرواية لكل صلاة لالوقت كل صلاة كما زعمه فان قيل إن الكلام على
حذف مضاف والمراد لوقت كل صلاة فيجيب بما قاله في القمع من أنه يجازيحتاج إلى دليل
فالحق أنه يجب عليها الوضوء لكل صلاة لكن لا بهذا الحديث بل بحديث فاطمة التي
وبما في حديث أسماء بالفظ وتنوضا فيما بين ذلك وقد تقدم وبما ثبت في رواية الجباري من
حديث عائشة وقد تقدم وسبأني (وعن عائشة قالت جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى

النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني امرأة أستحاض فلا اطهر أفأدع الصلاة فقال لها
لا اجتنبى الصلاة أيام حيضك ثم اغتسلي ونوضي لكل صلاة ثم صلى وإن قمارهم على
الحصير رواه أحمد وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا الترمذي وأبو داود والقساق وابن
حبان ورواه مسلم في الصحيح بدون قوله ونوضي لكل صلاة وقال في آخره حرف تركا
ذكره قال البيهقي هو قوله ونوضي وتركها لأنهم سار زيادة غير محفوظة وقد روى هذه الزيادة
من تقدم وكذا رواها الدارمي والطحاوي وأخرجها أيضا الجباري وقد أعل الحديث
بأن حبيبا لم يسمع من عروة بن الزبير وإنما سمع من عروة المزني فان كان عروة المذکور في
الاسناد عروة بن الزبير كما صرح بذلك ابن ماجه وغيره فالاسناد ممتنع لان حبيب بن أبي
ثابت مدلس وإن كان عروة هو المزني فهو مجهول وفي الباب عن جابر رواه أبو يعلى بإسناد
ضعيف والبيهقي وعن سودة بنت زمعة رواه الطبراني والحديث يدل على وجوب الوضوء
لكل صلاة وقد تقدم الكلام فيه ويدل على أن الغسل لا يجب للمرأة واحدة عند انقضاء
الحيض وكذلك الحديث الذي قبله يدل على ذلك وقد تقدم البحث فيه في مواضع

• (باب تحريم وطء الخائض في الفرج وما يباح منها) •

(عن أنس بن مالك أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة منهم لم يزوجوا كواها ولم يجامعوها في
البيوت فسأل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فأنزل الله عز وجل ويسألونك

عليه السلام وكانهم لم يطالعوا على ما في صحيح ٢٦٦ مسلم فقد وقع فيه ذكر الحج ثابتا عن أنس وكذا في حديث أبي هريرة وابن عباس عنده وقيل انما لم يذكر لانه لم يكن فرض وهذا بناء على قول الواقدي وابن حبيب ان قول ضمام كان سنة خمس وهو مردود بما في مسلم ان قدومه كان بعد نزول النبي عن السدس وال في القرآن وهو في المائدة ونزولها متأخر جدا وبما قد علم ان ارسال الرسل الى الدعاء الى الاسلام انما كان ابتداءه بعد الحديبية ومعظمه بعد فتح مكة وبما في حديث ابن عباس ان قومه اطاعوه ودخلوا في الاسلام بعد رجوعه اليهم ولم يدخل بنو سعد وهو ابن بكر بن هوازن في الاسلام الا بعد وقعة خيبر وكانت في شوال سنة ثمان والارباب ان قدوم ضمام كان في سنة تسع وبه جزم ابن اسحق وأبو عبيدة وغيرهما (فقال) الرجل المذکور لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (آمنت) قيل (بما) أي بالذي (جئت به) من الوحي وهذا يحتمل أن يكون اخبارا واليه ذهب البخاري ورجحه القاضي عياض وانه حضر بعد اسلامه مستتبنا من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ما أخبر به رسوله اليهم لانه قال في حديث ثابت عن أنس عنده مسلم وغيره فان رسولك زعم وقال في رواية كريب عن ابن عباس عنده الطبراني اتتنا كتبك وانتارسلك (وانا رسول من ورائي من قومي وأنضمم بن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر) وما وقع من السؤال والاستفهام على الوجه المذکور في بقايا حديثنا

عن الحميض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحميض الى آخر الآية فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اصنعوا كل شئ الا النكاح وفي انظر الاجتماع رواء الجماعة الا البخاري قوله فسأل السائل عن ذلك أسيد بن الحضير وعباد بن بشر وقيل ان السائل عن ذلك هو أبو الدحداح قاله الواقدي والارباب الاول كافي الصحيح والحديث يدل على حكمين تحريم النكاح وجواز مساواه اما الاول فباجتماع المسلمين وبص القرآن العزيز والسنة الصريحة ومستحله كافر وغير المستحل ان كان ناسيا أو جاهلا لوجود الحميض أو جاهلا لغيره أو مكرها فلا اثم عليه ولا كفارة وان وطئها عامدا عالما بالحميض والتحريم مخذرا فقد ارتكب معصية كبيرة نص على كبرها الشافعي ويجب عليه التوبة وسما في الخلاف في وجوب الكفارة وأما الثاني اعني جواز مساواه فهو قسمان القسم الاول المباشرة فيما فوق السرقة وتحت الركبة بالذكور والقبلة او العانة أو اللبس أو غير ذلك وذلك حلال باتفاق العلماء وقد نقل الاجماع على الجواز جماعة وقد حكى عن عبيدة السلماني وغيره انه لا يباشر شيئا منها بشئ منه وهو كما قال النووي غير معروف ولا مقبول ولو صح لكان مردودا بالا حاديث العيصية وباجماع المسلمين قبل المخالف وبعده القسم الثاني فيما بين السرقة والركبة في غير القبيل والمردوف فيها ثلاثة وجوه لا يهاب الشافعي الا شهر منها التحريم والثاني عدم التحريم مع الكراهة والثالث ان كان المباشرة يضبط نفسه عن الفرج اما الشدة ورع أو اضعف شهوة جازوا لا يمحى زوق قد ذهب الى الوجه الاول مالك وأبو حنيفة وهو قول أكثر العلماء منهم سعيد بن المسيب وشريح وطائفة وعطاء وسليمان بن يسار وقتادة ومن ذهب الى الجواز عكرمة ومجاهد والشعبي والخنعي واخاكم والثوري والاوزاعي وأحمد بن حنبل ومحمد بن الحسن وأصبغ واسحق بن راهويه وأبو ثور وابن المنذر وداود وحديث الباب يدل على الجواز لتصريحه بتحليل كل شئ مما عدا النكاح فالقول بالتحريم سد للذريعة لما كان الحوم حول الحمى مظنة للوقوع فيه لما ثبت في الصحيحين من حديث النعمان بن بشير مرفوعا بالنظر من وقع حول الحمى يوشك ان يواقع له ألفاظ عندهما وعند غيرهما ويشير الى هذا حديث لك ما فوق الازار وحديث عائشة التي لما فيه من الامر للمباشرة بان تاتر زوقها في رواية لهم أو أياكم يملك اربه كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يملك اربه (وعن عكرمة عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا اراد من الخائض شيئا أتى على فرجها شيئا رواه أبو داود وعن مسروق بن أجدع قال سألت عائشة رضي الله عنها ما للرجل من امرائه اذا كانت حائضا قالت كل شئ الا النكاح رواه البخاري في تاريخه وعن حزام بن حكيم عن عمه أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يحل لي من امرأتى وهي حائض قال لك ما فوق الازار رواه أبو داود قلت عمه هو عبد الله بن سعد) حديث عكرمة اسناده في سنن أبي داود هكذا

جاءه الاعراب الذين وسعهم حلمه صلى الله عليه واله وسلم وزادهم سلم في آخر ٢٦٧ الحديث قال والذي بعثك بالحق لا أزيد عليهم

ولا أنقص فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لئن صدق لي دخلن الجنة وفي هذا الحديث من القوائد العمل بخبر الواحد ونسبة الشخص الى جده اذا كان أشهر من أبيه ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم يوم حنين انا ابن عبد المطلب وفيه الأسبق لاف على الأمر الحق لزيادة التأكيده وفيه رواية الاقران لان سعيدا وشريكاً تابعيان من درجة واحدة وهما مديان (عن ابن عباس رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث بكتابه رجلاً أى متلبساً به مصاحباً له وهو عبد الله بن حذافة السهمي كما سمي في المغازي من هذا الكتاب (وأمره) صلى الله عليه وآله وسلم (ان يدفعه الى عظيم البحرين) المندر بن ساوي والبحرين باللفظ القنينة بلديين البصرة وعمان وعبر بالعظيم دون ملأ لانه لاملك ولاسلطنة للكنف (فدفعه) أى فذهب به اليه فدفعه اليه ثم دفعه (عظيم البحر بن الى كسرى) بكسر الكاف وهو ابرويز بن هرم بن النوشروان وليس هو النوشروان كما حققنا ذلك في كتابنا لقطة اللطائف مما تمس اليه حاجة الانسان (فلما قرأه) أى قسراً كسرى الكتاب (مترقة) أى نرقه قال ابن شهاب الزهري (ثبت أن ابن المسيب قال) ولما رآه وبلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك غضب (فدعا علياً - ثم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم أن) أي بأن

لشاموس بن اسمعيل عن حماد بن سلمة عن أيوب عن عكرمة فذكره رجال اسناده ثقات صحيحهم في الصحيح وقد سكت عنه أبو داود والمندري وقد قال ابن الصلاح والنووي وغيرهما انه يجوز الاحتجاج بما سكت عنه أبو داود وصرح أبو داود نفسه انه لا يسكت الا عن الحديث الصالح للاحتجاج ويشهد له حديث الامر بالانذار وحديث لك ما فوق الازار وأما حديث مسروق عن عائشة فهو مثل حديث أنس بن مالك السابق المنقح عليه وأما حديث حزام بن حكيم فأورده الحافظ في التلخيص ولم يتكلم عليه واسناده في سنن أبي داود وفيه صدوقان وبقيته ثقات وقد روى أبو داود من حديث معاذ بن جبل نحوه وقال ليس بالقوي وفي اسناده ببيعة عن سعيد بن عبد الله الاغطش ورواه الطبراني من رواية اسمعيل بن عياش عن سعيد بن عبد الله الخزازي فان كان هو الاغطش فقد توبع ببيعة وبقيت جهالة حال سعيد قال الحافظ لانعرف أحدا وثقه وأيضا عبد الرحمن بن عاتق رواه عن معاذ قال ابو حاتم روايته عن علي مرسله واذا كان كذلك فعن معاذ اشدار سالوا الحديث الاول يدل على جواز الاستماع من غير تخصيص بعمل دون محل من سائر البدن غير الفرج لكن مع وضع شيء على الفرج يكون حائلاً بينه وبين ما يتصل به من الرجل والحديث الثاني يدل على جواز الاستماع بما سكت عنه الفرج والحديث الثالث يدل على جواز الاستماع بما فوق الازار من الحائض وعدم جوازها عما عداه فنأجاز التخصيص بمثل هذا المفهوم - خصص به عموم كل شيء المذکور في حديث أنس وعائشة ومن لم يجوز التخصيص به فهو لا يعارض المنطوق الدال على الجواز والخلاف في جوازه وعدمه قدس - جن في أول الباب (وعن عائشة قالت كانت احداً اذا كانت حائضاً فاراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يباشرها أمرها ان تأتري ازار في فورحيضتها ثم يباشرها متفق عليه قال الخطابي فور الحيض أوله ومعظمه) قوله ان يباشرها المراد بالباشرة هنا لقاء البشرتين لا الجماع قوله ان تأتري رواية للبخاري تنزه قال في الفتح والاولى اوضح والمراد بالانذار ان تشاركتهم في ما تحتها الى الركبة قوله في فورحيضتها هو بفتح الفاء واسكان الواو ومعناه كما قال الخطابي كما ذكره المصنف وقال القرطبي فور الحيضه معطوفه من صهيان فوران القدر وغايتها والكلام على فقه الحديث قد تقدم

• (باب كفارة من أتى حائضاً) •

(عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الذي يأتي امرأته وهي حائض يتصدق دينار او نصف دينار او خمسة وقال أبو داود وهكذا الرواية الصحيحة قال دينار او نصف دينار وفي لفظ لترمذي اذا كان دماً الحرف دينار وان كان دماً حراً ف نصف دينار وفي رواية لاجد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل في الحائض تصاب ديناراً فان أصابها وقد أدير الدم عنها ولم تغتسل فنصف دينار كل ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولما رآه وبلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك غضب (فدعا علياً - ثم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم أن) أي بأن

(يعزقوا) أي بالتمزيق فان مصدريه (كل ممزق) ٢٦٨ بفتح الزاي في الكلمتين أي يعزقوا غاية التمزيق فسلط الله على كسرى

ابنه شيرويه فقتله بأن مزق بطنه
سنة سبع فمزق ملكه كل ممزق
وزال من جميع الارض واضمحل
بدعونه صلى الله عليه وآله وسلم
وفي الحديث دأبل على صحة
المناولة المقرونة بالاجازة وكأب
أهل العلم بالعلم الى أهل البلدان
ووجه الدلالة من الحديث كما
قال ابن المنير انه صلى الله عليه
وآله وسلم لم يقرأ الكتاب على
رسوله ولكن فاوله اياه وأجازله
ان يستد ما فيه منه ويقول هذا
كتاب رسول الله ويلزم المبعوث
اليه العمل بما فيه وهذه ثمرة
الاجازة في الاحاديث وقال أنس
نسخ عثمان المصاحف فبعث بها
الى الآفاق معصفا الى مكة وآخر
الى الشام وآخر الى اليمن وآخر
الى البحرين وآخر الى البصرة
وآخر الى الكوفة وأمسك
بالمدينة واحدا والمشهور أنها
كانت خمسة وقال الداني أكثر
الروايات على أنها أربعة وفيه
دلالة على تجويز الرواية بالمكتبة
لان عثمان أمرهم بالاعتماد
على ما في تلك المصاحف ومخالفة
ما عداها والمستفاد من بعثه
المصاحف انما هو ثبوت اسناد
صورة المكتوب فيها الى عثمان
لا أصل بثبوت القرآن فانه متواتر
عندهم وفي هذا الحديث من
الطائفة التصديق بالجمع والافراد
والعنفنة والاخبار ورجاله كلهم
مدنيون وفيه تابعي عن تابعي

وسلم) الرواية الاولى رواها أيضا الدارقطني وابن الجارود وكل رواتهم ماخرج لهم
في الصحيح الامم المصنف الراوي عن ابن عباس فانقرده البخاري لكن ماخرج له الاحاديث
واحد وقد صحح حديث الباب الحاكم وابن القطان وابن دقيق العيد وقال احمد
ما أحسن حديث عبد الحميد عن مقسم عن ابن عباس فقيل تذهب اليه فقال نعم وقال
ابوداود وهي الرواية الصحيحة ورجعنا ليرفعه شعبة وقال قاسم بن أصبغ رفعه عند رقال
الحافظ والاضطراب في اسناد هذا الحديث ومثله كثير جدا ويحجب عنه بما ذكره أبو
الحسن بن القطان وهو ممن قال بصحة الحديث ان الاعلال بالاضطراب خطأ والصواب
ان ينظر الى رواية كل راو يسبها ويعلم ماخرج عنه فيها فان صح من طريق قبل ولا
يضره أن يروى من طرق أخرى ضعيفة فهم اذا قالوا روى فيه يدينار وروى بنصف دينار
وروى باعتباره صفات الدم وروى دون اعتبارها وروى باعتباره أول الخيض وآخره
وروى دون ذلك وروى بخمسة دنانير وروى بعثق نسبه وهذا عند التدين والتحقيق
لا يضره ثم أخذ في تصحيح حديث عبد الحميد وأكثر أهل العلم زعموا ان هذا الحديث
مرسل أو موقوف على ابن عباس قال الخطابي والاصح انه متصل مرفوع لكن الذم
بريئة الآن تقوم الحجة بشغلها ويحجب عن دعوى الاختلاف في رفعه ووقفه بان يحيى
ابن سعيد ومحمد بن جعفر وابن أبي عدي رفعوه عن شعبة وكذلك وهب بن جرير وسعيد
ابن عامر والنضر بن شميل وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف قال ابن سيد الناس من رفعه
عن شعبة أجل وأكثر وأحفظ ممن وقفه وأما قول شعبة اسنده الى الحكم مرة ووقفه مرة
فقد أخبر عن المرفوع والموقوف ان كلا عنده ثم لونسوا ويرفعوه مع واقفيه لم يكن
في ذلك ما يقدح فيه قال أبو بكر الخطيب اختلاف الروايتين في الرفع والوقف لا يؤثر
في الحديث ضعفا وهو مذهب أهل الأصول لان إحدى الروايتين ليست مكذوبة
للاخرى والاختلاف مرفوع أخذ بالزيادة وهي واجبة القبول قال الحافظ وقد أمعن ابن
القطان القول في تصحيح هذا الحديث والجواب عن طرق الطعن فيه بما راجع منه
وأقر ابن دقيق العيد تصحيح ابن القطان وقوامي الامام وهو الصواب فكهم من حديث
قد احتجوا به فيه من الاختلاف أكثر مما في هذا الحديث بتربضاعه وحديث القلتين
وفيهما وفي ذلك ما يرد على النووي في دعواه في شرح المذهب والتنقيح والخلاصة
ان الائمة كلهم خالفوا الحاكم في تصحيحه وان الحق انه ضعيف بائناهم وتبع النووي
في بعض ذلك ابن الصلاح وأما الرواية الثانية من حديث الباب فانخرجها مع الترمذي
البيهقي والطبراني والدارقطني وأبو يعلى والدارمي بعضهم من طريق سفيان عن خضيف
وعلى بن زيدمة وعبد الكريم ثلاثهم عن مقسم وبعضهم من طريق أبي جعفر الرازي عن
عبد الكريم عن مقسم وخضيف فيه وقال عبد الكريم يختلف فيه وقبل بجمع على
تركه وعلى بن زيدمة فيه أيضا مقال وأما الرواية الثالثة من حديث الباب فقد اخرج

في السير (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كتب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي كتب الكتاب

بأمره (كتاباً) إلى النجم أو إلى
الروم كما صرح بهما في كتاب
اللباس عند البخاري (أو أراد
أن يكتب) أي أراد الكتابة فإن
مصدرية وهو شك من الراوي
أنس (فقبل له) صلى الله عليه
وآله وسلم (أنهم) أي الروم أو
النجم (لا يقرؤن كتاباً إلا محتوماً)
خوفاً من كشف أسرارهم
وهو منصوب على الاستثناء
لأنه من كلام غير موجب
(فاتخذ) عليه السلام (خاتماً من
فضة نقشه) يسكون القفاف
(محمد رسول الله) أي نقشه هذا
المذكور (كأنني أنظر إلى ياضه)
حال كونه (في يده) الكريمة
وهو من باب إطلاق السكك
وارادة الجـزء والافانخاتم ليس
في اليد بل في أصبعها وفيه القلب
لأن الأصبع في الخاتم لا الخاتم
في الأصبع ومثله عرضت الناقية
على المحوض فائدة إيراد الحديث
في هذا الباب التنبيه على أن
شرط العمل بالمكتوبة أن يكون
الكتاب محتوماً وما يحصل الأمن
من توهم تغييره لكن قد يستغنى
عن ختمه إذا كان الحامل عدلاً
موقناً وفيه استحباب اتخاذ الخاتم
من الفضة (عن أبي واقد)
بكسر الدال اسمه الحرث بن مالك
أبو ابن عوف الصصبي (الذي)
البدري في قول بعضهم المتوفى
بمكة سنة ثمان وستين وليس له
في البخاري إلا هذا الحديث

نحوها البيهقي من حديث ابن جرير عن عطاء عن ابن عباس والحديث يدل على وجوب
الكفارة على من وطئ امرأته وهي حائض وإلى ذلك ذهب ابن عباس والحسن البصري
وسعيد بن جبير وقادة والأوزاعي وأحق وأجسد في الرواية الثانية عنه والشافعي
في قوله القديم واختلاف هؤلاء في الكفارة فقال الحسن وسعيد عتق رقبة وقال الباقر
دينار أو نصف دينار على اختلاف منهم في الحال الذي يجب فيه الدينار والنصف
الدينار بحسب اختلاف الروايات واحتجوا بحديث الباب وقال عطاء وابن أبي مليكة
والشعبي والنخعي ومكحول والزهري وأبو الزناد وربيعة وحماد بن أبي سليمان وإيوب
السختياني وسفيان الثوري واليث بن سعد ومالك وأبو حنيفة وهو الأصح عن الشافعي
وأحمد في إحدى الروايتين وجهه من الساقية لكفارة عليه بل الواجب الاستغفار
والتوبة وأجابوا عن الحديث بما سبق من المطاعن قالوا الأصل البراءة فلا ينفصل
عنها إلا بجملة وقد عرفت أنها في الرواية الأولى من حديث الباب فالصير إليها محتمل
وعرفت بما أسلفناه من الاحتمال للجملة وسقوط الاعتلالات الواردة عليها قال المصنف
بعد أن ساق الحديث وفيه تنبيه على تحريم الوطء قبل الغسل انتهى

• (باب الحائض لا تصوم ولا تصلي وتقضى الصوم دون الصلاة) •

(عن أبي سعيد في حديث له أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال للنساء أليس شهادة المرأة
مثل نصف شهادة الرجل قلن بلى قال فذلك من نقصان عقولهن أليس إذا حاضت لم تصل
ولم تصم قلن بلى قال فذلك من نقصان دينها مختصر من البخاري) الحديث أخرجه
مسلم من حديثه وأخرجه أيضاً مسلم من حديث ابن عمر بلفظ تمكث إلى ما تصلي
وتفطر في شهر رمضان فهذا نقصان دينها واتفاق عليه من حديث أبي هريرة وأخرجه
الحاكم في المستدرک من حديث ابن مسعود وقوله لم تصل ولم تصم فيه إشعار بأن منع
الحائض من الصوم والصلاة كان ثابتاً بحكم النهر قبل ذلك الجاس والحديث يدل
على عدم وجوب الصوم والصلاة على الحائض حال حيضها وهو إجماع ويدل على أن
العقل يقبل الزيادة والنقصان وكذلك الإيمان وأيسر المراد من ذكر نقصان عقول
النساء لومهن على ذلك لأنه مما أدخل لاختبارهن فيه بل المراد النقص من الافتتان
بهن وليس نقص الدين مختصراً فيما يحصل به الاثم بل في أعم من ذلك قاله في الفتح ورواه
عن النووي لأنه أمر نسبي فالكمال مثلاً لاناقص عن الأكمل ومن ذلك الحائض لا تأثم
بترك صلاتها زمن الحيض لكنها ناقصة عن المصلي وهل تناب على هذا الترك ليكونها
مكلفة به كما يناب المريض على التوافل التي كان يعملها في صحته وشغل بالمرض عنها قال
النووي الظاهر أنهم لا تناب والفرق بينهما وبين المريض أنه كان يفعلها بنية الدوام عليها
مع أهليته والحائض أيسر كذلك قال الحافظ وعندى في كون هذا الفرق مستلزماً
لكونها لا تناب وقفة (وعن معاذة قالت سألت عائشة فقالت ما بال الحائض تقضى

وقد صرح أبو مريم في رواية النسائي من طريق يحيى بن أبي كثير عن إسحق فقال عن أبي مريم أن أبوا قد حدثته (أن رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم بينما) بزيادة الميم ٢٧٠ (هو جالس) حال كونه (في المسجد) المديني (والناس معه) جملة حالمة

(إذا قبل) جواب بينما (ثلاثة نفر) بالتحريك الرجال من ثلاثة الى عشرة والمعنى ثلاثة هم نفر والنفر اسم جمع ولهذا وقع مجازا للجمع كقوله تعالى تسعة رهط ولم يسم واحدا من الثلاثة أى ثلاثة رجال من الطريق فدخلوا المسجد كما في حديث أنس فاذا ثلاثة نفر مارين (فاقبل اثنان) منهم (الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وذهب واحد قال فوقاعلى) مجالس (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أو على هنا معنى عند فاه في الفتح وتعقبه صاحب عمدة القارئ بأنهم لم يجئ بمعناها وزاد الترمذي والنسائي وأكثر رواة الموطأ فلما وقفتم سلموا ويستفاد منه ان الداخل يبدأ بالسلام وان القائم يسلم على القاعد وانما لم يذكر السلام عليهم ما اكتفاء بشهرته أو يستفاد منه ان المستغرق في العبادة يسقط عنه الرد ولم يذكر انهما صليا تحية المسجد اما ليكون ذلك كان قبل أن يشرع أو كانا على غير وضوء أو وقع فلم ينقل للاهتمام بغير ذلك من القصة أو كان في غير وقت تنفل قاله القاضي عياض بناء على مذهبه في أنم الانصلي في الاوقات المكروهة (فأما) تفصيلا (أحدهما فرأى فرجة) بضم الفاء والفتح معا وهما الفتان وهي الخلل بين الشيئين قاله النووي فيما نقله في عمدة القارئ (في الحلقة) بإسكان اللام كل شيء مستدير خالي الوسط والجمع ملحق بفتحين

الصوم ولانقض الصلاة قالت كان يصيبنا ذلك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنؤمر بقضاء الصوم ولانؤمر بقضاء الصلاة رواه الجماعة) نقل ابن المنذر والنووي وغيرهما اجماع المسلمين على انه لا يجب على الحائض قضاء الصلاة ويجب عليها قضاء الصيام وحكي ابن عبد البر عن طائفة من الخوارج انهم كانوا يوجبون على الحائض قضاء الصلاة وعن سعة من جندب انه كان يأمر به فانكرت عليه ام سلمة قال الحافظ ليكن استقر لاجماع على عدم الوجوب كما قاله الزهري وغيره ومستند الاجماع هذا الحديث الصحيح وانكن الاستدلال بعدم الامر على عدم وجوب القضاء قد يثار فيه لاحتمال الاكتفاء بالدليل العام على وجوب القضاء والاولى الاستدلال بما عدا الاسماع على من وجه آخر بالفظ فلم نكن نقضى ذكر معناه في الفتح ولا تتم المنازعة في الاستدلال بعدم الامر على عدم وجوب القضاء الابعد تسليم أن القضاء يجب بدليل الاداء أو وجود دليل يدل على وجوب قضاء الصلاة دلالة تندرج تحتها الحائض والكل ممنوع وقد ذهب الجمهور كما قاله النووي الى انه لا يجب القضاء على الحائض الابدال جديد قال النووي في شرح مسلم قال العلماء والفرق بينهما معنى الصوم والصلاة ان الصلاة كثيرة متكررة فيشق قضاؤها بخلاف الصوم فانه يجب في السنة مرة واحدة وربما كان الحيض يوما أو يومين واعلم انه لا حجة للخوارج الا ما أسلفنا من ان عدم الامر لا يستلزم عدم وجوب القضاء والاكتفاء بادللة لقضاء فان أرادوا بادللة القضاء حديث من نام عن صلاته أو نسى أو أتين هو من محل النزاع وان أرادوا غيره فها هو أيضا دلة القضاء كافية في الصوم فلا يثنى أمرهن الشارع به دونهم والخوارج لا يستحقون المطاولة والمقاولة لاسيما في مثل هذه المقالة الخارقة للاجماع الساقطة عند جميع المسلمين بالنزاع لانه لما رفع من شأنها بعض المتأخرين لمحبة الاغراب التي جبل عليها ذكرنا طرفا من الكلام في المسئلة وقد اختلف المسلف فبين طهرت من الحيض بعد صلاة العصر وبعد صلاة العشاء هل تصلي الصلاتين أو الاخرى قال المصنف رحمه الله وعن ابن عباس أنه كان يقول اذا طهرت الحائض بعد العصر صلت الظهر والعصر واذا طهرت بعد العشاء صلت المغرب والعشاء وعن عبد الرحمن بن عوف قال اذا طهرت الحائض قبل ان تغرب الشمس صلت الظهر والعصر واذا طهرت قبل الفجر صلت المغرب والعشاء رواهما سعيد في سننه والاثرم وقال قال أحمد عامة التابعين يقولون بهذا القول الا الحسن وحده انتهى

• (باب سور الحائض ومواكلها) •

(عن عائشة قالت كنت أشرب وانا حائض فانا نوله النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيضع فاه على موضع في فيشرب وأنعرق العرق وانا حائض فانا نوله النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيضع فاه على موضع في رواه الجماعة الا البخاري والترمذي) قوله أنعرق العرق العرق بعين مهملة مفتوحة وراسا كنه بعد هاء فاف العظم وتعرقه أكل ما عليه من اللحم ذكر

معنى

وحكى فتح اللام في الواحد وهو نادر وفيه استحباب التحليق في مجالس ٢٧١ المذكور العلم وفيه أن من ينطبق إلى موضع منها

كان أحق به (بجلس فيها وأما الآخر) بفتح الخاء أى الثانى

وفيه رد على من زعم أنه يجتمع

بالآخر لاطلاقه هنا على الثانى

(بجلس خلفهم) بالنصب على

الطرفية (وأما الثالث فأدبر)

حال كونه (ذاهبا) أى مسقرا

في ذهابه ولم يرجع والفاقد بفتح

مر ذاهبا (فلما فرغ رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم) مما

كان مشتغلا به من تعليم القرآن

أو العلم أو الذكر أو الخطبة أو نحو

ذلك (قال ألا) بالتخفيف حرف

تنبيه والهمزة للاستفهام ولا

للتنبيه (أخبركم عن النظر الثلاثة)

فقالوا أخبرنا عنهم يا رسول الله

فقال (أما أحدهم فأوى) بقصر

الهمزة أى لجأ (إلى الله تعالى)

وانضم إلى مجلس الرسول صلى

الله عليه وآله وسلم (فأواه

الله إليه) بالمداى جازاه بنظير

فعله بأن ضمه إلى رحمة ورضوانه

أويؤويه يوم القيامة إلى ظل

عرشه فتنسب إليه الأيواء إلى الله تعالى

بجاز لاستيحائه في حقه سبحانه

فالمراد لازمه وهو إرادة إيصال

الخير إليه ويسمى هذا الجواز مجاز

المشاكلة والمقابلة (وأما الآخر)

بفتح الخاء (فاستحبها) أى ترك

المزاحة حماء من الرسول صلى

الله عليه وآله وسلم ومن أصحابه

وعند الجاهل ومضى الثانى

قلبه لا ثم جاء مجلس قال في الفتح

معنى ذلك في انقائوس والحديث يدل على أن ريق الحائض طاهر ولا خلاف فيه فيها أعلم وعلى طهارة سورها من طعام أو شراب ولا أعلم فيه خلافا (وعن عبد الله بن سعد قال

سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن مواكلة الحائض قال واكلاهما رواه أحمد والترمذى)

الحديث قال الترمذى حديث حسن غريب وأخرجه أيضا أبو داود ورواه كلهم ثقات

وانما غريبه الترمذى لأنه تفريده العلاء بن الحرث عن حكيم بن حزام وحكيم بن حزام عن

عنه عبد الله بن سعد وفي الباب ما تقدم عن أنس عند مسلم بإفظاصنعوا كل شئ إلا

النكاح وهو شاهد لصحة حديث الباب وكذلك حديث عائشة السابق قال ابن سبيد

الناس في نهر حديث الباب لما اعتضده ارتقى في مراتب التحسين إلى مرتبة لم تكن

له لولاه والحديث يدل على جواز مواكلة الحائض قال الترمذى وهو قول عامة أهل العلم

لم يروا مواكلة الحائض بأما قال ابن سبيد الناس في نهر حرمه وهذا بما أجمع الناس عليه

وهكذا نقل الإجماع محمد بن جرير الطبري وأما قوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض

فالمراد اعتزلوا وطأهن

• (باب وطء المستحاضة) •

(عن عكرمة عن جنة بنت جحش أنها كانت تستحاض وكان زوجها يجماعها وعنه أيضا

قال كانت أم حبيبة تستحاض وكان زوجها يفتشها رواه أحمد وأبو داود وكانت أم حبيبة

تحت عبد الرحمن بن عوف كذا في صحيح مسلم وكانت جنة تحت طلحة بن عبيد الله)

أما حديثه الأول فأخرجه أيضا البيهقي قال النووي واسناده حسن وأما حديثه الثانى

ففى اسناده معلى وهو ثقة وكان أحمد لا يروى عنه لأنه كان ينظر فى رأى وفى سماع

عكرمة بن عمار من جنة ومن أم حبيبة نظر قال المنذرى وهو ما يدلان على جواز جماعه

المستحاضة ولو حال جريان الدم وهو قول الجمهور ورواه ابن المنذر عن ابن عباس وابن

المسيب والحسن البصرى وعطاء بن سعيد بن جبيرة وقتادة وحامد بن سليمان وبكر بن

عبد الله المزنى والأوزاعى والثورى ومالك وأصحق والشافعى وأبى ثور واسندوا بما

فى الباب وقال الضمى والحكم أنه لا يأنها زوجها وكرهه ابن سيرين وروى عن أحمد المنع

أيضا وأهل أهل القول الأول يقيدهون ذلك بأن لا تعلم بالامارات أو العادة أن ذلك الدم

دم حيض وفى احتجاجهم بروايت عكرمة نظر لان غايتها أنه فعل صحابى ولم ينقل

فيه التقرير من النبي صلى الله عليه وسلم ولا الأذن له بذلك ولكنه ينبغي التعميل

فى الاستدلال على أن التحريم انما يثبت بدليل ولم يرد فى ذلك شرع يقتضى المنع

منه وقد استدل القائلون بعدم الجواز أيضا بما رواه الخلال بإسناده إلى عائشة

قالت المستحاضة لا يفتشها زوجها قالوا ولأنه ما دى فيحرم وطؤها كالحائض وقد

منع الله من وطء الحائض مع إلا بالاذى والأذى موجود فى المستحاضة فنبت التحريم

فى حقها

فالمرنى أنه استحبها من الذهاب عن المجلس كما فعل ربيعة الثالث وفيه استحباب الأديب في مجالس العظماء وفضل سد

شال الحلقه كما ورد الترغيب في ٢٧٢ سند خال الصوف في الصلاة وجواز الخطي لسد الخلل ما لم يؤذ فان

نحشى استحب المجلس حيث

ينتهي كما فعل الثاني وفيه الثناء

على من زاحم في طلب الحديث

(فاستحيا الله منه) بأن رحمه ولم

يعاقبه بخاراه بمثل ما فعل وهذا

أيضا من قبيل المشاكلة وذكر

الملزوم وإرادة اللازم (وأما

الآخر) وهو الثالث (فأعرض)

عن مجلس رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم ولم يلتفت إليه بل

ولى مدبرا (فأعرض الله) تعالى

(عنه) أى جازاه بأن سخط عليه

وهذا أيضا من قبيل المشاكلة

لان الاعراض هو الالتفات الى

جهة أخرى وذلك لا يابى بالبارى

تعالى فيكون مجازا عن السخط

والغضب ويحتمل ان هذا كان

مناقفا فأطاع الله النبي صلى الله

عليه وآله وسلم على أمره أو هو

محمول على من ذهب مع رضا

لا عذر وان كان مسلما كما يحتمل أن

قوله فأعرض الله عنه اخبار أو

دعا ووقع في حديث أنس فاستغنى

فاستغنى الله عنه وهذا يرجح كونه

خبرا وفيه جواز الاخبار عن أهل

المعاصي وأحوالهم للزجر عنها

وان ذلك لا يعد من الغيبة وفي

الحديث فضل ملازمة حلق العلم

والذكر وجلس العالم والمذكر في
المسجد وفيه الثناء على المستحي
والجلوس من حيث ينتهى
المجلس قال في الفتح ولم أقف
في شيء من طرق هذا الحديث
على تسمية واحد من الثلاثة المذكورين انتهى ورواه هذا الحديث مدنيون وفيه التعديت بالجمع

(عن علي بن عبد الأعلى عن أبي سهل وأبيه كثير بن زياد عن مسة الأزديّة عن أم سلمة

قالت كانت النفساء تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعين يوما وكنا

نطلى وجوهنا بالورس من الكلف رواه النسائي وقال البخاري علي بن عبد

الأعلى ثقة وأبو سهل ثقة) الحديث أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم وعلي بن عبد

الأعلى ثقة وأبو سهل وثقه البخاري وابن معين وضعفه ابن حبان قال الحافظ ولم يصب

ومسة الأزديّة بمجهولة الحال قال ابن سيد الناس لا يعرف حالها ولا عينها ولا تعرف

في غير هذا الحديث قال النووي قول جماعة من مصنفى الفقهاء ان هذا الحديث ضعيف

مردود عليهم وله شاهد أخرجه ابن ماجه من طريق سلام عن حميد عن أنس أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم وقت للنفساء أربعين يوما إلا أن ترى الطهر قبل ذلك قال لم يروه

عن حميد غير سلام وهو ضعيف كذب ابن معين وغيره من الأئمة ورواه عبد الرزاق من وجه

آخر عن أنس موقوف وروى الحاكم من حديث الحسن بن عثمان بن أبي العاص قال

وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم للنفساء في نفاسهن أربعين يوما وقال صحيح ان سلم من

أبي بلال الأشعري قال الحافظ ضعفه الدارقطني والحسن بن عثمان منقطع والمشهور

عن عثمان موقوف وفي الباب عن أبي الدرداء وأبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم تنتظر النفساء أربعين يوما إلا ان ترى الطهر قبل ذلك فان بلغت أربعين يوما

ولم تر الطهر فلتغتسل ذكره ابن عدي وفيه العلام كثير وهو ضعيف جدا وفي الباب

أيضا عن عائشة فتحدث عثمان بن أبي العاص عن الدارقطني وفيه أبو بلال

الأشعري وهو ضعيف وعطاء بن يحيى لان متروك الحديث وحديث الباب قال الحاكم

بعد أخرجه في مستدركه انه صحيح الاستاد وقال الخطابي اثني البخاري على هذا

الحديث وقد اختلف الناس في أكثر النفاس فذهب على عليه السلام وعمر وعثمان

وعائشة وأم سلمة وعطاء والنوري والشعبي والمزني وأحمد بن حنبل ومالك والهادي

والقاسم والناصر والمؤيد بالله وأبو طالب إلى أن أكثر النفاس أربعون يوما واستدلوا

بحديث الباب وما ذكرناه بعده وقال الشافعي في قول وروى عن اسمعيل وموسى ابني

جعفر بن محمد الصادق بل سبعون قالوا اذهبوا أكثر ما وجدوني قول للشافعي وهو الذي

في كتب الشافعية وروى أيضا عن مالك بل ستون يوما لذلك وقال الحسن البصري

خمسون لذلك وقالت الامامية ثيف وعشرون والنص يرد عليهم وقد أجابوا عنه بما

والنسائي في العلم (عن أبي بكر) نقيب بضم النون وفتح القاء ابن الحارث الثقفي (رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد عد على بعيره) يعني يوم النحر في حجة الوداع وانما تعد عليه حاجته الى اجماع الناس فالنهي عن اتخاذ ظهورهم منابر محمول على ما اذا تم ادع الحاجة اليه (وامسك انسان بخطامه) بكسر الخاء (أو بزمامه) الشك من الراوي وهو ما جاء في وهو الخط الذي تشد فيه الحلقة التي تسمى السيرة بضم الباء وتخفيف الراء المفتوحة ثم يشد في مرفقه المقود وهذا المصالح سماه بعض النحاح بلالاً لرواية النسائي عن أم الحصين قال حجبت فرايت بلالاً يقود بخطام راحلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عمر بن خارجة لما في السن من حديثه قال كنت آخذاً بزمام ناقته عليه السلام فذكر بعض الخطبة فهو أولى ان يقصر المهرم من بلال لكن الصواب انه هذا أبو بكر فقد ثبت ذلك في رواية الاسماعيلي من طريق ابن المبارك عن ابن عون ولفظه خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على راحلته يوم النحر وامسكت اما قال بخطامها واما قال بزمامها واستفدنا من ذلك ان الشك من دون أبي بكر لا يثبت وقائدة امسك الخطام صوت

تقع في النفاس هكذا قال وفيه ان التصريح بكونهم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ظاهر في كونهم من غير زوجاته فلا يشكل ما ذكره وأيضاً ما أعم من الزوجات لدخول البنات وسائر القرابات تحت ذلك والادلة الدالة على ان اكثر النفاس أربعون يوماً متعاضدة بالغة الى حد الصلاحية والاعتبار فاصبر اليها متعين فالواجب على النفساء وقوف أربعين يوماً الا ان ترى الطهارة قبل ذلك كما دلت على ذلك الاحاديث السابقة قال الترمذي في سننه وقد أجمع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعون ومن بعدهم على ان الله امتنع الصلاة أربعين يوماً الا ان ترى الطهارة قبل ذلك فانها تغتسل وتصلى انتهى وما أحسن ما قال المصنف رحمه الله تعالى ههنا ولفظه قلت ومعنى الحديث كانت تؤمر أن تجلس الى الأربعين لئلا يكون السبب كذباً اذ لا يمكن ان تنفق عادة نساء عصر في نفاس اوجيز انتهى وقد خلصت هذه المسئلة في رسالة مسئلة واختلاف العلماء في تقدير اقل النفاس فعند المعتزلة والشافعية ومحمد لحد لقله واستدلوا بما سبق من قوله فان رأت الطهارة قبل ذلك وقال زيد بن علي ثلاثة اقرأها فاذا كانت المرأة تحيض خمساً فقل نفاسها خمسة عشر يوماً وقال أبو حنيفة وأبو يوسف بل أحد عشر يوماً ككثر الحيض وزيادة يوم لاجل الفرق وقال الثوري ثلاثة أيام وجميع الاقوال ما عدا الاول لا دليل عليها ولا مستند لها الا الظنون

(باب سقوط الصلاة عن النفساء)

(عن أم سلمة رضي الله عنها قالت كانت المرأة من نساء النبي صلى الله عليه وسلم تقع في النفاس أربعين ليلة لا يأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بقضاء صلاة النفاس رواه أبو داود) الحديث أخرجه أيضاً الترمذي وابن ماجه وهو عند أبي داود من طريق أحمد بن يونس عن زهير عن علي بن عبد الأعلى عن أبي سهل كثير بن زياد عن مسعدة عن أم سلمة فهو احد روايات حديث مسعدة السابق وقد تقدم الكلام عليه وهو يدل على انها تترك الصلاة أيام النفاس وقد وقع الاجماع من العلماء كما في البصران النفاس كالحيض في جميع ما يحل ويحرم ويكفر ويندب وقد اجمعوا ان الحائض لا تصلي وقد اسلفنا ذلك

(كتاب الصلاة)

قال النووي في شرح مسلم اختلاف العلماء في أصل الصلاة قبل هي الدعاء لاشتمالها عليه وهذا قول جماهير أهل العربية والفقهاء وغيرهم وقيل لانها ثابته لنهم اداة التوحيد كما هي من السابق في خيل الحاجة وقيل هي من الملوين وهو ما عرفت ان مع الردف وقيل هم اعظم ان وقيل هي من الرحمة وقيل أصلها الاقبال على الشيء وقيل غير ذلك انتهى

(باب اقتراضها ومتى كان)

أبوي ذرو الوقت والاصلي فقال (أي يوم ٢٧٤ هذا) برقع أي (فككتنا حتى ظننا أنه سيبيعه - ويأمنه قال اليس) هو (يوم

النصر قلنا) وفي رواية أبي الوقت
فقلنا (بلى) حرف يختص بالشي
ويشيد بطلانه (قال) صلى الله عليه
 وآله وسلم (فأي شهر هذا نسكننا
 حتى ظننا أنه سيبيعه بغير اسمه
 فقال اليس بذي الحجة) بكسر
 الحاء كما في الصحاح وقال الزركشي
 هو المشهور وابه قوم وقال
 القزاز الشهر فيه القح (قلنا
 بلى) وفي رواية كريمة والكشهر في
 فأي بلد هذا فككتنا حتى ظننا
 أنه سيبيعه بغير اسمه قال اليس
 بمكة وثبت السؤال عن الثلاثة
 عند البخاري في الاضاحي والحج
 وفيه اشارة الى تفويض الامور
 الكلمة الى الشارع ويستفاد
 منه الحجة لم يبق الحقائق الشرعية
 (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فان
 دماءكم) اي سقكمها واموالكم
 اي اخذها (وامر اضكم) اي ثلها
 (منكم حرام) لان الذوات
 لا تحرم فيه فيقدر لكل ما يناسبه
 كذا قال الزركشي والبرماوي
 والعبني والحافظ ابن حجر وفي
 اطلاقهم هذا اللفظ نظر لان
 سفك الدم واخذ المال وثلب
 العرض اغما يحرم اذا كان
 بغير حق فالافصاح به متمين
 والاولى كما افاده في مصابيح
 الجامع ان يقدر في الثلاثة كلمة
 واحده هي انظة انتهالك التي
 موضوعها ناول النبي بغير حق
 كما نص عنه القاضي فكاه قال
 فان انتهالك دماءكم واموالكم
 وامر اضكم والحاجة الى تقديره مع كل واحد من الثلاثة لصحة انصافه على الجميع وعدم احتياجه الى

(عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاسلام على خمس شهادة
 أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله واقام الصلاة وايتاء الزكاة وحج البيت وموم
 رمضان متفق عليه) قوله على خمس في بعض الروايات خمسة بالهاو وكلاهما صحيح فالمراد
 برواية الهام خمسة اركان أو اشياء أو نحو ذلك وبرواية حذف الهاء خمس خصال أو دعائم
 أو قواعد أو نحو ذلك قوله شهادة بالجر على البدل ويجوز زنه خبر المبتدأ محذوف
 أو مبتدأ أخير محذوف وتديره أحدها أو منها قوله واقام الصلاة أي المداومة عليها
 والحديث يدل على ان كمال الاسلام وتتمامه بهذه الخمس فهو كخبا اقيم على خمسة اعمدة
 وقطبها الذي يدور عليه الاركان الشهادة وبقية شعب الايمان كالارناد للغياة نظهر
 من هذا القميل ان الاسلام غير الاركان كما ان البيت غير الاعمدة والاعمددة غيره وهذا
 مستقيم على مذهب أهل السنة لان الاسلام عندهم التصديق بالقول والعمل والحديث
 أو رده عبد الله بن عمر في جواب من قال له لا تغزو فقال اني سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول في الاسلام الحديث فاستدل به ابن عمر على عدم وجوب غيره ما اشتمل
 عليه ومن جملة ذلك الغزوان الاسلام بلى على خمس ليس هو منها قال النووي في شرح
 مسلم اعلم ان هذا الحديث أصل عظيم في معرفة الدين وعليه اعتماده وقد جمع اركانه
 (وعن أنس بن مالك قال فرضت على النبي صلى الله عليه وسلم الصلوات ليله أمري به

خمسین ثم نقصت حتى جعلت خمسا ثم نودي يا محمد انه لا يدل القول لدى وان لان به هذه
 الخمس خمسة رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه) الحديث في الصحيحين بلفظ هي
 خمس وهي خمسون وبانظهن خمس وهن خمسون والمراد انهن الخمس في العدد خمسون
 في الاجر والاعتداد والحديث طرف من حديث الاسراء الطويل وقد استدل به على
 عدم فرضية ما زاد على الخمس الصلوات كالوتر وعلى دخول النسخ في الانشاء آت ولو
 كانت مؤكدة خالفا لقوم فيما كدوا على جواز النسخ قبل الفعل واليه ذهب
 الاشاعرة قال ابن بطال وغيره في بيان وجه الدلالة لا ترى انه عز وجل نسخ الخمسين بالخمس
 قبل ان تصلي ثم تنصّل عليهم بأن اكمل لهم الثواب وتعبه ابن المنير فقال هذا ذكره
 طوائف من الاصوليين والشراح وهو مشكك على من اثبت النسخ قبل الفعل
 كالاشاعرة او منعه كالمعتزلة لكونهم اتفقوا جميعا على ان النسخ لا يتصور قبل البلاغ
 وحديث الاسراء وقع فيه النسخ قبل البلاغ فهو مشكل عليهم جميعا قال وهذه يمكن
 مبتكرة قال الحافظ في الفتح قلت ان اراد قبل البلاغ اكمل أحدهم منوع وان اراد قبل
 البلاغ الى الامة مسلم ولكن قد يقال ليس هو بالنسبة اليهم نسخا لكن هو نسخ بالنسبة
 الى النبي صلى الله عليه وسلم لانه كاف بذلك قماها ثم نسخ بعد أن باعه وقبل ان يفعل
 فاستلها صحبة التصوير في حق صلى الله عليه وسلم (وعن عائشة رضي الله عنها قالت
 فرضت الصلاة كعتين ثم هاجر ففرضت اربعاً وتركت الصلاة السفر على الاول رواه

وفيه جواز العود على ظهوره واب
وهي واقفة اذا احتج الى ذلك
وحل النهى الوارد في ذلك على
ما اذا كان غير ضرورة وفيه المطالبة
على موضع عال ليكون ابلغ في
اسماعه الناس ورؤيته - م اياه
(عن ابن م - عود) عبد الله (رضو
الله عنه) انه (قال كان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم
يتخولنا) بالخاء اى يتهمنا
والمعنى كان يراعى الاوقات في
تذكيره ولا يفعل ذلك في كل يوم
لئلا نمل اوهى بالهمزة اى
يطلب احدا لنا لى تشتط بها
للموئظة وصوبها ابو عمرو
الشيباني قال الحافظ والعباب
من حديث الرواية الاول وعنه
الاصمعي يتخولنا بالنون ومعناه
يتهمنا قال الحافظ وكلا
الفاظين جائز (بالموئظة في
الايام) فكان يراعى الاوقات
والاحسان في وعظنا وتذكيرنا فلا
يفعله كل يوم وكل حين ووقت
(كرهية) مفعوله اى لا جـ ل
كرهية (السامة) اى الملاة من
الموئظة (علينا) اى كراهية
المشقة أو السامة الطارئة
علينا رافقة بنا وبسنة فاد من
الحديث استنباط ترك المداومة
في الجلفى العمل الصالح خشية
المسائل وان كانت المواظبة
مطلوبة لكنها على قسمين اما كل
يوم مع عدم التكلف واما يوما
بعد يوم فيكون يوم الترك لاخذ
الراحة ليقلل على الثاني بشط او اياما في الجمعة ويختلف باختلاف الاحوال والاشخاص والضابط -

اعرابا في رواية جابر - ل زاد ابو داود من اهل نجد و - في - والمواظبة
ثالث الرأس هو مرفوع على الوصف على رواية جابر وحل ويجوز نصبه على الحال والمراد
ان شعره منفرد من ترك الرفاهية ففيه اشارة الى قرب عهده بالوفادة ووقع اسم الرأس
على الشعر اما بالغة أو لان الشعر - عزمه ثابت قوله الا أن توقع بتشديد الطاء والواو
واصله تنطوق بتمامين فادغمت احدهما ويجوز تخفيف الطاء الى حذف احدهما
قوله والذي اكرمك وفي رواية اسمعيل بن جعفر عند البخارى والله قوله افلح ان صدق
وقع عند مسلم من رواية اسمعيل بن جعفر افلح واياه ان صدق أو دخل الجنة واياه ان
صدق ولا يجر دار مثله فان قيل ما الجامع بين هذا وبين النهى عن الخلف بالآباء أجيب
عن ذلك بانه كان قبل النهى أو بانها كلمة جارية على اللسان لا يتصل بها الخلف اوفيه
اضمار اسم الرب كانه قال ورب اياه أو انه خاص ويحتاج الى دليل - وكى - هبلى
عن بعض مشايخه انه قال هو تصحيف وانما كان والله فقصر اللامان واستنكره
القرطبي وغفل الق - رافى فادعى ان الرواية بلفظ واياه لم تصح وكأنه لم يرض الجواب
فهدل الى رد الخ - بر وهو صحيح لاسمى فيه قال الحافظ واقرى الاجوبة الاولان
والحديث يدل على فرضية الصلاة وماذا كرمها على العباد قال المصنف رحمه الله وفيه
مستدل لمن لم يوجب صلاة لوتر ولا صلاة العيدين انتهى وقد أوجب قوم الوتر وآخرون
ركعتي الفجر وآخرون صلاة الضحى وآخرون صلاة العبد وآخرون ركعتي المغرب
وآخرون صلاة النجدة ومنهم من لم يوجب شيئا من ذلك وجعل هذا الحديث مصارفا لما
ورد بعده من الادلة المشهرة بالوجوب وفي الحديث أيضا دليل على عدم وجوب صوم
عاشوراء وهو اجماع وأنه ليس في المال حق سوى الزكاة وفيه غير ذلك وفي جعل هذا
الحديث دليلا على عدم وجوب ما ذكرنا عندى لان ما وقع في مبادئ التعاليم لا يصح
التعلق به في صرف ما ورد بعده والالزم قصر واجبات الشريعة بأسرها على الخمس
المدكورة وأنه خرق لاجماع وابطال الجهور فالحق انه يؤخذ بالدليل المتأخر اذا ورد
موردا صححا ويعمل بما يقتضيه من وجوب أو نهي أو تحريم - ما وفي المسئلة خلاف
وهذا ارجح القولين والاحتجاج بما ينبنى لطالب الحق ان يعين النظر فيه ويطلب التدبر فان
معرفة الحق فيه من أهم المطالب العلمية لما ينبنى عليه من المسائل البالغة الى حد قصر
عنه العدوق قد أعان الله وله الحمد على جمع رسالة في خصوص هذا البحث وقد
أشرت الى هذه القاعة في عدة مباحث في غير هذا الباب وهذا موضع عرض
ذكره فيه

• (باب قتل تارك الصلاة) •

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال امرت ان أقاتل الناس - حتى يشهدوا
أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ويقبوا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك

الحاجة مع مراعاة وجود النشاط واحتمل عمل ابن مشهور مع استدلاله ٢٧٧ ان يكون اقتدى بفعل النبي صلى الله عليه

وآله وسلم حتى في اليوم الذي فيه
 واحتمل ان يكون اقتدى بمجرد
 الضلل بين العمل والترك الذي
 عبر عنه بالتعول والثاني اظهر
 واخذ بعض العلماء من حديث
 الباب كراهة تشبيه غير الرواتب
 بالرواتب بالمواظبة عليها في وقت
 معين دائما وجاءه عن مالك ما يشبه
 ذلك (عن أنس) اي ابن مالك
 كافي رواية الاصيلي (عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم) انه
 (قال يسروا) امر من اليسر
 فقيه من اليسر (ولا تعسروا)
 نهى من عسر تعسيرا واستشكل
 الاتيان بالثاني بعد الاول لان
 الامر بالاثبات بالشيء نهى عن
 ضده والجواب بانه انما صرح
 بالالزام للثابت وبانه لو اقتصر
 على الاول لم يصدق على من اتى
 به مرة واحدة بالثاني غالب اوقاته
 فلما قال ولا تعسروا انتفى التعسير
 في كل الاوقات من جميع الوجوه
 (وبشروا) امر من البشارة
 وهي الاخبار بالخير فقيه من
 النذارة (ولا تنفروا) هي من
 نفر بالتشديد اي بشروا الناس
 أو المؤمنين بفضل الله وثوابه
 وحزيل عطائه وسعة رحمته ولا
 تنفروا بهم بذكر التصريف وانواع
 الوعيد لا يقال كان المناسب ان
 يأتي بدل ولا تنفروا ولا تنذروا
 لانه نقض التبشير لا التنفير
 لانهم قالوا المقصود من الانذار
 التنفير فصرح بما هو المقصود

عصموا في دماءهم واموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله عز وجل متفق عليه
 ولا جد مثله من حديث أبي هريرة (قوله) أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله أهل الارثان دون أهل الكتاب
 بقوله) أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ويقاتلون ولا يرفع عنهم السيف وهذا التخصيص
 لا يتم يقولون لا اله الا الله ويقاتلون ولا يرفع عنهم السيف وهذا التخصيص
 بأهل الارثان انما يحتاج اليه في الحديث الذي اقتصر فيه على ذكر الشهادة وجعلت
 مجرد هاموجبة للعصمة وأما حديث الباب فلا يحتاج الى ذلك لان العصمة متوقفة
 على كمال تلك الامور ولا يمكن وجودها جميعا من غير مسلم والحديث يدل على أن من
 أدخل بواحدة منها فهو حلال الدم والمال اذ لم يقب وسما في ذكر الخلاف وبين ما هو
 الحق في الباب الذي بعده هذا وفي الاستتابة وصفها ومدة اخلاف معروف في الفقه
 قوله الا بصق الاسلام المراد ما وجب به في شرائع الاسلام اراقه الدم كالفصاص
 وزنا المحصن ونحو ذلك او حل به أخذ جزء من المال كأروش الجنائيات وقيم المتلفات وما
 وجب من النفقات وما أشبه ذلك قوله وحسابهم على الله المراد فيما يستسره ويخفيه
 دون ما يملكه ويديه وفيه ان من أظهر الاسلام واسر الكفر يقبل اسلامه في الظاهر
 وهذا قول أكثر العلماء وذهب مالك الى أن توبة الرندي لا تقبل ويحكى ذلك عن
 أحمد بن حنبل قاله الخطابي وذكر القاضي عياض معنى هذا وازاد عليه وارضاه قال
 النووي وقد اختلف أصحابنا في قبول توبة الرندي وهو الذي ينكر الشروع به له قال
 فذكروافيه خمسة أوجه لا أصحابنا والاصوب فيها قبولها مطلقا لا لحديث الصحة
 المطلقة والثاني لا تقبل ويحكم قتله لكنه ان صدق في توبته نفعه ذلك في الدار الآخرة
 فكان من أهل الجنة والثالث ان تاب مرة واحدة قبلت توبته فان تكرر ذلك منه
 لم تقبل والرابع ان أسلم ابتداء من غير طاب قبل منه وان كان تحت السيف فلا
 والخامس ان كان داعيا الى الضلال لم يقبل منه والاقبل قال النووي أيضا ولا بد مع هذا
 يعني القيام بالامور المذكورة في الحديث من الايمان بجميع ما جاء به رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كما جاء في الرواية الاخرى التي أشار اليها المصنف وهي من حديث أبي هريرة
 في صحيح مسلم بلفظ حتى يشهدوا أن لا اله الا الله ويؤمنوا بي وما جئت به فاذا فعلوا
 ذلك عصموا في دماءهم واموالهم الا بحقها (وعن أنس بن مالك قال لما توفي رسول الله

صلى الله عليه وسلم ارتدت العرب فقال عربيا بأب بكر كيف نقاتل العرب فقال أبو بكر انما

لا يجوز وفي قوله بشروا بعد يسروا الجناس الخطي (عن معاوية) بن أبي سفيان حضر بن حرب كاتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذالمناقب الجاه المتوفى سنة ستين رله من العمر ثمان وسبعون سنة وله في البخاري ثمانية أحاديث وهو اول ملوك الاسلام (رضي الله عنه قال سمعت النبي) وفي رواية الاصيلي سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) اى كلامه جال كونه (يقول من يرد الله عز وجل من الارادة وهى صفة مخصوصة لاحد طرفي الممكن المقدر بالوقوع (به خيرا) اى جميع الخيرات او خيرا عظيما (يفقهه) اى يجعله فقيها (في الدين) والفقه لغة الفهم والجل عليه هذا اول من الاصطلاح ليتم فهم كل علم من علوم الدين ونذكر خيرا البشير التعميم ويشمل الذليل والتكثير لان الشكوة في سياق الشرط كهي في سياق النبي او التذكير للتعظيم لان المقام يقتضيه ومفهوم الحديث ان من لم يفقه في الدين اى يعلم قواعد الاسلام التي اشقل عليها الكتاب والسنة وما يسهل بها من الفروع العجيبة المسورة فقد حرم الخير وقد اخرج ابو يعلى حديث معاوية من وجه آخر ضعيف وزاد في آخره ومن لم يفقه في الدين لم يشارك الله به والمعنى صحيح لان من لم يعرف اموره دينه ومعاني كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكون

بدون انه قال ذلك ابو بكر في مراجعة لعمر بن الخطاب الذي فيه ما ان عمر احتج على أبي بكر لما عزم على قتال اهل الردة بقول النبي صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فن قال لا اله الا الله فقد عصم نفسه وماله فقال له ابو بكر والله لا قاتلن من فرق بين الله ولا الزكاة فان الزكاة حق المال والله لو منه عني عقالا كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اقاتلتهم على منعه قال النووي وفي استدلال أبي بكر واعتراض عمر رضي الله عنهم ما دليلى على أنه ما لم يحفظا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رواه ابن عمرو أنس وأبو هريرة يعنى من الاحاديث التي فيها ذكر الصلاة والزكاة قال عمر لو سمع ذلك لما خاف ولما كان احتج بالحديث فانه بهذه الزيادة حجة عليه ولو سمع أبو بكر هذه الزيادة لا احتج بها ولما احتج بالقباس والعصوم اه وانما ذكرنا هذا الكلام للتعريف بان المشهور عند اهل الصحيح والشارحين له خلاف ما ذكره النسائي في هذه الرواية وسياق الكلام على مراجعة أبي بكر وعمر مبني وطافى كتاب الزكاة والحديث يدل على ما دل عليه الذي قبله من ان الخليل الواحد من هذه الخصال حلال الدم ومباح المال (وعن أبي سعيد الخدري قال بعث على عليه السلام وهو باليمن الى النبي صلى الله عليه وسلم بذهيبة فقصهها بين أربعة فقال رجل يا رسول الله اتق الله فقال ويلك اواست احق اهل الارض ان يتقى الله ثم ولى الرجل فقال خالد بن الوليد يا رسول الله ألا اضرب عنقه فقال لا لعله أن يكون يصلى فقال خالد وكم من مهمل يقول بلسانه ما ليس في قلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انى لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم محتصر من حديث متفق عليه الحديث اختصره المصنف وترك أطرافا من أوائله ونهايه قال ثم نظر اليه وهو موقف فقال انه يخرج من مضطى هذا قوم يتلون كتاب الله لينارط بالثأر كنهم لاقتانهم قتل غودانتهى قوله بذهيبة على التصغير وفي رواية بذهبة بفتح الذال قوله بين أربعة هم عيينة بن حصن والاقرع بن حابس وزيد الخليل والرابع اما علقمة بن علاثة واما عامر بن الطفيل كذا في صحيح مسلم قال النووي قال العلماء ذكر عامر هنا غلط ظاهر لانه توفى قبل هذا بسنين والصواب الجزم بانه علقمة بن علاثة كما هو مجزوم به في باقي الروايات قوله فقال خالد بن الوليد في رواية عمر بن الخطاب وليس بينهم تعارض بل كل واحد منهما استاذن فيه قوله لعله أن يكون يصلى فيه ان الصلاة موجبة لحقن الدم ولكن مع بقية الامور المذكورة في الاحاديث الآخرة قوله لم أؤمر ان أنقب الخ معناه انى امرت بالحكم بالظاهر والله متولى السرائر كما قال صلى الله عليه وسلم فاذا قالوا ذلك عصموا منى دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله والحديث استدل به على كفر الخوارج لانهم المرادون بقوله في آخره قوم يتلون كتاب الله كما صرح بذلك شراح الحديث وغيرهم وقد اختلف الناس في ذلك قال النووي بعد ان صرح هو والخطابي بان الحديث وامثاله يدل على كفر الخوارج وقد كانت هذه

ففيها ابدوا لطلاب فقه فيصيح ان يوصف بأنه ما أريد به الخير وفي ذلك بيان ٢٧٩ ظاهر افضل العلماء على سائر الناس ولفضل

التفقه وهو التفهم في الدين اى
الكتاب والسنة على سائر العلوم
بل لا علم الا ما علمه الله انبياءه
وعلمه انبياءه ائمةهم وما سوى ذلك
فضل (وانما اتا قاسم) اى اقسام
ينسبكم تبليغ الوحي من غير
تخصيص (والله يعطى) كل واحد
منكم من الفهم على قدر
ما تعلق به ارادته تعالى
فالتفاوت في افهامكم منه سبحانه
وتعالى وقد كان بعض العصابة
يسمع الحديث فلا يفهم منه الا
الظاهر الجلى ويسمع آخر منهم
أو من القرن الذى يليهم او من
أقربهم فيستنبط منه مسائل
كثيرة وذلك فضل الله يؤتيه من
يشاء وقال الطيبي الواو في قوله
وانما اتا قاسم للعالم من فاعل
يفقهه أو من مفعوله فعلى الثاني
المعنى ان الله يعطى كل من
أراد أن يفقهه استعداد الدرك
المعاني على قدره ثم يلهي بالقاء
ما هو لائق باستعداد كل واحد
وعلى الاول فالله يعطى الى القى على
ما يسخر الى واسوى فقه ولا يرجع
بعضهم على بعض والله يوفق كلا
منهم على ما أراد وشاء من العطاء
انتهى وقال غيره المراد القسم
المالى لكن سياتى الكلام يدل
على الاول اذ انه أخير أن من أراد
به خيرا يفقهه في الدين وظاهره
يدل على الثاني لان القسمة
حقيقة في الاموال نعم يتوجه
السؤال عن وجبه المناسبة بين

المسئلة تكون أشد اشكال من سائر المسائل واقد رأيت ابا المعالى وقد رغب اليه الفقيه
عبد الحق في الكلام عليه افا عذر بان الغلط فيها يصعب موقعه لان ادخال كافر في الملة
واخراج مسلم منها عظيم في الدين وقد اضطررنا فيها اقوال القاضى أبى بكر الباقلانى
وناهيه لى به في علم الاصول واشار ابن الباقلانى الى انهم امن المعوصات لان القوم لم
يصرحوا بالتكفير وانما قالوا قولا يؤدى الى ذلك وانا كشف لك ثلاثة خلاف
وسبب الاشكال وذلك ان المعتزلى مثلا اذا قال ان الله تعالى عالم وليكن لا علم له وحى ولا
حياته ووقع الاشتماء في تكفيره لا نعلمنا من دين الامه ضرورة أن من قال ان الله ليس
بحى ولا عالم كان كافرا وقامت الحجة على استحالة كون العالم لا علم له نهـ ليقول ان
لمعتزلى اذا انفى العلم نفى ان يكون لله عالما او يقول قد اعترف بان الله تعالى عالم فلا يكون
نفيه العلم نفيًا للعالم هذا موضع الاشكال قال هذا كلام الماوردى ومذهب الشافعى
وجماهير اصحابه وجماهير العلماء ان الخوارج لا يكفرون قال اشافعى اقبل شهادة اهل
الاهواء الا لخطايتهم وهم طائفة من الرافضة ينهدون موافقيهم في المذهب بمجرد قولهم
فردشهادتهم لهذا الابد عنهم وسيأتى الكلام على الخوارج مبسوطا في كتاب الحدود
وقد استدل المصنف بالحديث على قبول توبة الزنديق فقال وفيه دليل لمن يقبل توبة
الزنديق انتهى وقد تقدم الكلام على ذلك وما ذكره متوقف على أن مجرد قوله لرسول
الله انا لله زنديق وهو خلاف ما عترف به العلماء الزنديق وقد ثبت في رواية اخرى في
الصحيح انه قال والله ان هذه قسمة ما عدل فيها وما أريد فيها وجه الله والاستدلال بمثل
هذا على ما زعمه المصنف اظهر قال القاضى عياض حكم الشرع ان من سب النبي صلى
الله عليه وسلم كفر وقتل ولم يذكر في هذا الحديث ان هذا الرجل قتل قال المازرى يحتفل
ان يكون لم يفهم منه الطعن في النبوة وانما نسبته الى ترك العدل في القسمة ويحتفل أن
يكون استدلال المصنف ناظرا الى قوله في الحديث اعلمه صلى الى قوله لم اوهر أن انقب
عن قلوب الناس فان ذلك يدل على قبول ظاهر التوبة وعصمة من يصلى فاذا كان الزنديق
قد أظهر التوبة وفعل افعال الاسلام كان معصوم الدم (وعن عبيد الله بن عدى بن

الخيار ان رجلا من الانصار حدثه انه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في مجلس
يساره يستأذنه في قتل رجل من المنافقين فجهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أليس
يشهد ان لا اله الا الله قال الانصارى بلى يا رسول الله ولا شهادة قال أليس يشهد أن
محمد رسول الله قال بلى ولا شهادة قال أليس يصلى قال بلى ولا صلاة قال أرأيت ان
الذين نهانى الله عن قتلهم رواء الشافعى واحدا في مسنديهما) الحديث أخرجه أيضا
مالك في الموطا وفيه دلالة على ان الواجب المعاملة للناس بما يعرف من ظواهر
احوالهم من دون تفتيش وتنقيش فان ذلك مما لم يتعبدنا الله به ولذلك قال انى لم اوهر
ان انقب عن قلوب الناس وقال لاسامة لما قال له انما قال ما قال يا رسول الله تفتية يعنى

اللاحق والسابق وقد يجب ان مورد الحديث كان عند قسمة مال يخصه صلى الله عليه وآله وسلم بعضهم بزيادة لقول قس اقضاء

فتمرض بعض من خفي عليه
من أراد به الخير يزيد في فهمه
في أمور الشرع فلا يتعرض
لأمر ليس على وفق خاطره إذ
الأمر كله لله وهو الذي يعطي
ويعنع ويريد وينقص والنبي
صلى الله عليه وآله وسلم قاسم بأمر
الله ليس يحط حتى تنسب إليه
الزيادة والنقصان واستشكل

الحضر بالتمام أنه صلى الله عليه وآله
وسلم له صفات أخرى سوى قاسم
والجواب أن هذا ورد ردا على
من اعتقد أنه صلى الله عليه وآله
وسلم يعطي ويقسم فلا ينبت إلا
ما اعتقده السامع لا كل صفة
من الصفات قال في الفتح وهذا
الحديث مشتمل على ثلاثة
أحكام أحدها فضل الثقة في
الدين فأنه إن المدا على الحقيقة
هو الله وثالثها أن بعض هذه
الامة تبقى على الحق أبدا فالاول
لائق بابواب العلم والثاني لائق
بقسم الصدقات وهذا أورده
مسلم في الزكاة والمؤلف في الخمس
والثالث لائق بذكر الله أو الساعة
وقد أورده المصنف في الاعتصام
لالتفاته إلى مسئلة عدم خلو
الزمان عن مجتهد وسياق بسط
الكلام فيه هناك اهـ (ولن
ترال هذه الامة قائمة على امر
الله) أي على الدين الحق (لا يضرهم
من) أي الذي خالفهم - حتى
يأتي أمر الله (وحق فاية لقوله لن
ترال) واستشكل بأن ما بعد الغاية
مخالفة لما قبلها إذ يلزم منه أن

لا تكون هذه الامة يوم القيامة على الحق والجواب أن المراد من قوله امر الله التكليف

الشهادة هل شقت عن قلبه واعتبار صلى الله عليه وسلم لظواهر الاحوال كان دينا
له وجهه في جميع أموره منها قوله صلى الله عليه وسلم لم اعمه العباس لما اعتذر له يوم بدر
بأنه مكره فقال له كان ظاهرك علينا وكذلك حديث انما قضى بما سمع فن قضت له
بشي من مال أخيه فلا يأخذ منه انما اقطع له قطعة من نار وكذلك حديث انما فتحكم
بالظاهر وهو وان لم يثبت من وجه معتبر فلا شواهد متفق على صحتها ومن اعظم
اعتبارات الظاهر ما كان منه صلى الله عليه وسلم مع المناقذين من التعاطي والمعاملة
بما يقتضيه ظاهر الحال

• (باب حجة من كفر تارك الصلاة) •

(عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة رواه
الجماعة الا البخاري والنسائي) الحديث يدل على أن ترك الصلاة من موجبات الكفر ولا
خلاف بين المسلمين في كفر من ترك الصلاة منكر الوجوب الا ان يكون قريبا عهد
بالاسلام أو لم يخاطب المسلمين مدة يبلغه فيها وجوب الصلاة وان كان تركها تكميلا مع
اعتقاده لوجوبها كما هو حال كثير من الناس فقد اختلف الناس في ذلك فذهب المعتز
والجاهل من السلف والخلف منهم مالك والشافعي إلى أنه لا يكفر بل ينفى فان تاب والا
قتلناه حدًا كالزاني المحصن ولكنه يقتل باليد وذبح جماعة من السلف إلى أنه يكفر
وهو مروى عن علي بن أبي طالب عليه السلام وهو احدى الروايتين عن أحمد بن حنبل
وبه قال عبد الله بن المبارك وصح بن راهويه وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي وذبح
أبو حنيفة وجماعة من أهل الكوفة والمزني صاحب الشافعي إلى أنه لا يكفر ولا يقتل
بل يعزى ويحبس حتى يصلى احتجاج الاقولون على عدم كفره بقول الله عز وجل ان الله
لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وبما ساقى في الباب الذي بعده من
الدلة واحتجوا على قتله بقوله تعالى فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم
وبقوله صلى الله عليه وسلم لم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ويقولوا
الصلاة ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها الحديث
متفق عليه وتناولوا قوله صلى الله عليه وسلم بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة وسائر
احاديث الباب على أنه مستحق بترك الصلاة عقوبة الكافر وهي القتل أو أنه محمول
على المسنحل أو على أنه قد يقول به إلى الكفر أو على أن فعله فعل الكفار واحتج أهل
القول الثاني باحاديث الباب واحتج أهل القول الثالث على عدم الكفر بما احتج به أهل
القول الاول وعلى عدم القتل بحديث لا يحل دم امرئ مسلم الا بحدى ثلاث وايس فيه
الصلاة والحق أنه كافر يقتل أما كفره فلان الاحاديث قد صحت ان الشارع سمى
تارك الصلاة بذلك الاسم وجعل المسائل بين الرجل وبين جواز اطلاق هذا الاسم
عليه هو الصلاة فتركها مقتضى لجواز اطلاق ولا يلزمنا شيء من المعارضات التي أوردها

وهي معدومة فيها والمراد بالغاية هنا تأكيد التأييد على حد قوله تعالى ٢٨١ مادامت السموات والارض اوهي غاية

الاولون لاننا نقول لا يمنع أن يكون بعض أنواع الكفر غير مانع من المغفرة واستحقاق الشفاعة ككفر أهل القبلة ببعض الذنوب التي سماها الشارع ككفر أفلام الجني إلى التآويلات التي وقع الناس في مضيقها وأما أنه يقتل فلأن حديث أم حنتل أن أقاتل الناس يقتضي بوجوب القتل لاستلزام المقاتلة له وكذلك سائر الأدلة المذكورة في الباب الاول ولا أضع من دلائله على المطلوب وقد شرط الله في القرآن التوبة بالتوبة وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة فقال فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم فلا يجزى من لم يقيم الصلاة وفي صحيح مسلم سيكون عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون فمن أنكر فقد بريء عنه ومن كره فقد سلم ولكن من رضى وتابع فقلوا لا انقاتلهم قال لا ماصلوهم فجعل الصلاة هي الممانعة من مقاتلة أمراء الجور وكذلك قوله لخالد في الحديث السابق له أنه لا يصلي فجعل الممانعة من القتل نفس الصلاة وحديث لا يحمل دم امرئ مسلم لا يعارض مفهومه المنظومات الصحيحة الصريحة والمراد بقوله في حديث الباب بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة كما قال النووي الذي يمنع من كفره كونه لم يترك الصلاة فان تركها لم يبق بينه وبين الكفر حائل وفي لفظ مسلم بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة ومن الأحاديث الدالة على الكفر حديث الربيع بن أنس عن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ترك الصلاة فقد كفر جهاراً ذكره الحافظ في التلخيص وقال سنن الدارقطني عنه فقال رواه أبو الغضنفر عن أبي جعفر عن الربيع موصولاً وخالفه علي بن الجعد فرواه عن أبي جعفر عن الربيع مرسل وهو أشبه بالصواب وأخرجه البزار من حديث أبي الدرداء بدون قوله جهاراً وأخرج ابن حبان في الضعفاء من حديث أبي هريرة مرصوعاً تارك الصلاة كافر واستنكره ورواه أبو نعيم من حديث أبي سعيد وفيه عطية واسماعيل بن يحيى وهما ضعيفان قال العراقي لم يصح من أحاديث الباب الأحاديث جابر المذكور وحديث بريدة الذي سمي وأخرج ابن ماجه من حديث أبي الدرداء قال أوصاني خليلي صلى الله عليه وآله وسلم أن لا تشرك بالله وأن قطعت وحرقت وأن لا تترك صلاة مكتوبة متعمداً فمن تركها منعه الله من الدنيا والآخرة ولا تشرب الخمر فانها مفتاح كل شر قال الحافظ وفي اسناده ضعف ورواه الحاكم في المستدرک ورواه أحمد والبيهقي من طريق أخرى وفيه انقطاع ورواه الطبراني من حديث عباد بن الصامت ومن حديث معاذ بن جبل واسنادهما ضعيفان وقال ابن الملاح والنووي انه حديث منكرو واختلاف القائلين بوجوب قتل تارك الصلاة فالجهور انه يضرب عنقه بالسيف وقبل يضرب بالخشب حتى يموت واختلافوا أيضاً في وجوب الاستتابة قاله ادوية توجبها وغيرهم لا يوجبها لانه يقتل - سد ولا تسقط التوبة الحدود كالزاني والسارق وقبل انه يقتل - كفره فقد جكي جماعة الاجماع على كفره كالمترد وهو الظاهر وقد أطال الكلام المحقق ابن القيم في ذلك في كتابه في الصلاة والفرق بينه وبين الزاني واضح فان هذا

الاولون لاننا نقول لا يمنع أن يكون بعض أنواع الكفر غير مانع من المغفرة واستحقاق الشفاعة ككفر أهل القبلة ببعض الذنوب التي سماها الشارع ككفر أفلام الجني إلى التآويلات التي وقع الناس في مضيقها وأما أنه يقتل فلأن حديث أم حنتل أن أقاتل الناس يقتضي بوجوب القتل لاستلزام المقاتلة له وكذلك سائر الأدلة المذكورة في الباب الاول ولا أضع من دلائله على المطلوب وقد شرط الله في القرآن التوبة بالتوبة وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة فقال فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم فلا يجزى من لم يقيم الصلاة وفي صحيح مسلم سيكون عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون فمن أنكر فقد بريء عنه ومن كره فقد سلم ولكن من رضى وتابع فقلوا لا انقاتلهم قال لا ماصلوهم فجعل الصلاة هي الممانعة من مقاتلة أمراء الجور وكذلك قوله لخالد في الحديث السابق له أنه لا يصلي فجعل الممانعة من القتل نفس الصلاة وحديث لا يحمل دم امرئ مسلم لا يعارض مفهومه المنظومات الصحيحة الصريحة والمراد بقوله في حديث الباب بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة كما قال النووي الذي يمنع من كفره كونه لم يترك الصلاة فان تركها لم يبق بينه وبين الكفر حائل وفي لفظ مسلم بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة ومن الأحاديث الدالة على الكفر حديث الربيع بن أنس عن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ترك الصلاة فقد كفر جهاراً ذكره الحافظ في التلخيص وقال سنن الدارقطني عنه فقال رواه أبو الغضنفر عن أبي جعفر عن الربيع موصولاً وخالفه علي بن الجعد فرواه عن أبي جعفر عن الربيع مرسل وهو أشبه بالصواب وأخرجه البزار من حديث أبي الدرداء بدون قوله جهاراً وأخرج ابن حبان في الضعفاء من حديث أبي هريرة مرصوعاً تارك الصلاة كافر واستنكره ورواه أبو نعيم من حديث أبي سعيد وفيه عطية واسماعيل بن يحيى وهما ضعيفان قال العراقي لم يصح من أحاديث الباب الأحاديث جابر المذكور وحديث بريدة الذي سمي وأخرج ابن ماجه من حديث أبي الدرداء قال أوصاني خليلي صلى الله عليه وآله وسلم أن لا تشرك بالله وأن قطعت وحرقت وأن لا تترك صلاة مكتوبة متعمداً فمن تركها منعه الله من الدنيا والآخرة ولا تشرب الخمر فانها مفتاح كل شر قال الحافظ وفي اسناده ضعف ورواه الحاكم في المستدرک ورواه أحمد والبيهقي من طريق أخرى وفيه انقطاع ورواه الطبراني من حديث عباد بن الصامت ومن حديث معاذ بن جبل واسنادهما ضعيفان وقال ابن الملاح والنووي انه حديث منكرو واختلاف القائلين بوجوب قتل تارك الصلاة فالجهور انه يضرب عنقه بالسيف وقبل يضرب بالخشب حتى يموت واختلافوا أيضاً في وجوب الاستتابة قاله ادوية توجبها وغيرهم لا يوجبها لانه يقتل - سد ولا تسقط التوبة الحدود كالزاني والسارق وقبل انه يقتل - كفره فقد جكي جماعة الاجماع على كفره كالمترد وهو الظاهر وقد أطال الكلام المحقق ابن القيم في ذلك في كتابه في الصلاة والفرق بينه وبين الزاني واضح فان هذا

٣٦ نيل ل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المسئلة عند احضار الجمار اليه فهم أن المسؤل هذه النحلة فالقهم فطنهم

النبوية حيث قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن عبد أخير الله فبني أبو بكر وقال فذلك فحجب الناس وكان أبو بكر فهم من المقام إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الخبير فمن قال أبو سعيد فكان أبو بكر أعلمنا به والله الهادي إلى الصواب (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا حسد) جائز في ثني (الاف) شأن (الثنين) أي خصميتين بناءً على الحديث وللبخاري في الاعتصام اثنين بغير تاء أي في شيتين (رجل) أي خصمه رجل حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فاكتسب أعرابه (آناه) بعد الهمزة (الله) تعالى أي أعطاه (مالاً فسط) بضم السين مع حذف الهاء وعبر به ليدل على قهر النفس المحبولة على الشيخ ولا يذرف ساطعه (على هلكته) بفتح اللام والكاف أي أهلاً كنهان أفناه كله (في الحق) لافي التبذير ووجوه المكاره (ورجل) بالمركبات الثلاث (آناه الله الحكمة) القرآن أو السنة أو كل ما منع من الجهل وزجر عن القبيح (فهو يقضي بها) بين الناس (ويعلمها) لهم وأطلق الحديث وأراد به الغبطة وحينئذ فهو من باب إطلاق المسبب على السبب ويؤيده ما عند الخواف في فضائل القرآن من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ فقال إمتنى أو تيت مثل ما أوتي فلان فعملت بمثل ما يعمل أبو

يقتل ترك الصلاة في الماضي وأصراره على تركها في المستقبل والترك في الماضي يتدارك بقضاء ما تركه بخلاف الزاني فإنه يقتل بجناية تقدمت لاسبيل إلى تركها واختلفوا هل يجب القتل لترك صلاة واحدة أو أكثر فالجمهور أنه يقتل لترك صلاة واحدة والأحاديث قاضية بذلك والتميم بالزيادة على الواحدة لا دليل عليه قال أحمد بن حنبل إذا دعي إلى الصلاة فامتنع وقال لأصلي حتى أخرج وقتي وأوجب قتله وهكذا حكم تارك ما يتوقف صحة الصلاة عليه من وضوء أو غسل أو استئقبال قبله أو استعجورة وكل ما كان ركناً أو شرطاً (وعن بريدة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول العهد الذي بيننا وبينكم الصلاة فمن تركها فقد كفر رواه الخمسة) الحديث صححه النسائي والعراقي ورواه ابن حبان والحاكم وهو يدل على أن تارك الصلاة يكره لأن التارك الذي جعل الكفر معاقبه مطلق عن التيميد وهو يصدق بمرّة لوجود ماهية التارك في ضمنها والخلاف في المسئلة والتصریح بما هو الحق فيها قد تقدم في الذي قبله (وعن عبد الله بن شقيق العقيلي قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة رواه الترمذي) الحديث رواه الحاكم وصححه على شرطهما وذكره الحفاظ في القطب لم يتكلم عليه والظاهر من الصيغة أن هذه المقالة اجتمع عليها الصحابة لأن قوله كان أصحاب رسول الله جمع مضاف وهو من المشعرات بذلك (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه ذكر الصلاة يوماً فقال من حافظ عليها كانت له نوراً وبرهاناً ونجاة يوم القيامة ومن لم يحافظ عليها لم تكن له نوراً ولا برهاناً ولا نجاة وكان يوم القيامة مع فارون وفرعون وهامان وأبي بن خلف رواه أحمد) الحديث أخرجه أيضاً الطبراني في الكبير والأوسط وقال في مجمع الزوائد رجال أحمد ثقات وفيه أنه لا انتفاع للمصلي بصلاته إلا إذا كان محافظاً عليها لأنه إذا اتنى كونه نوراً وبرهاناً ونجاة مع عدم المحافظة اتنى نفعها وقوله وكان يوم القيامة مع فارون الخ يدل على أن تركها كفر متبائع لأن هؤلاء المذكورين هم أشد أهل النار عذاباً وعلى تخليد تاركها في النار كتحليد من جعل معهم في العذاب فيكون هذا الحديث مع صلاحيته للاحتجاج مخصصاً لأحاديث خروج الموحدين وقد ورد من هذا الجنس شيء كثير في السنة ويمكن أن يقال مجرد المعية والمصاحبة لا يدل على الاستمرار والتأيد لصديق المعنى القوي بل يشبه معهم مدة لكن لا يحنى أن مقام المبالغة يأتي بذلك وسيأتي في الباب الثاني ما يعارضه

• (باب حجة من لم يترك تارك الصلاة ولم يقطع عليه بخلود

في النار ورجاله ما يرجي لاهل الكفار)

(عن ابن محيريز أن رجلاً من بني كنانة يدعى الخديجي سمع رجلاً بالشام يدعى أبا محمد يقول إن الوتر واجب قال الخديجي فرحت إلى عبادة بن الصامت فأخبرته فقال عبادة كذب

لاباحته كإخص نوع من الكذب بالرخصة وإن كانت جملته محظورة فالعنف هنا لا إباحية في شيء من الحسد إلا فيما كان هذا سبيله أي لا حسد محمود إلا في هذين فالاستثناء على الأول من غير الجنس وعلى الثاني منه كذا قرره الزركشي والبرماوى والكرمانى والعمى فى وتعبه البسدر الدمامى بان الاستثناء متصل على الأول قطعاً وأما على الثانى فانه يلزم عليه إباحية الحسد فى الانتقائين كما صرح به والحسد الحقيقى وهو كانه رزقى زوال نعمته المحسود عنه وصيرورتها الى الحاسد لا يباح أصلاً فكيف يباح حتى زوال نعمته الله تعالى عن المسلمين القضاة بحق الله فيها انتهى ﴿عن ابن عباس رضى الله عنهما قال ضمنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم﴾ الى نفسه أو صدره كما فى رواية مسند عن عبد الوارث وكان ابن عباس اذ ذاك غلاماً ميمناً فاستفاد منه جوارحه حتى ان الصبي القريب على سبيل الشفقة (وقال اللهم علمه) أى عرفه (الكتاب) أى القرآن العزيز والمراد تعليمه انظروا باعتباره دلالة على معانيه وقال فى الفتح المبراد بالكتاب القرآن لان العرف الشرعى عليه والمراد بالتعليم ما هو اعم من حفظه والتفهيم فيه وفى رواية مسند الحكمة بدل

أبو محمد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول خمس صلوات كتبهن الله على العباد من أنى بين لم يضيع منهن شيئاً استخفافا بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد ان شاء عذبه وان شاء غفر له رواه أحمد وأبو داود والقسافى وابن ماجه وقال فيه ومن جاء بهن قد اتقن منهن شيئاً استخفافا بحقهن الحديث أخرجه أيضاً مالك فى الموطأ وابن حبان وابن السكن قال ابن عبد البر هو صحيح ثابت لم يختلف عن مالك فيه ثم قال والخديث مجهول لا يعرف إلا بهذا الحديث قال الشيخ تقي الدين القشيرى انظر الى تصحيحه لحديثه مع حكمه بانه مجهول وقد ذكره ابن حبان فى الثقات والحديث شاهد من حديث أبى قتادة عن ابن ماجه ومن حديث كعب بن جعرة عن أحمد ورواه أبو داود أيضاً عن الصنائجى قال زعم أبو محمد ان الوتر واجب فقال عبادة ابن الصامت وساق الحديث والخديث المذكور فى هذا الاسناد هو بضم الميم وسكون الخاء المجهمة وفتح الدال المهملة ثم جيم بعدها ياء النسب قيل اسمه رفيع وأبو محمد المذكور هو مسعود بن أوس بن زيد بن أصرم بن زيد بن نعلبة بن عثمان بن مالك بن النجار وقيل مسعود بن زيد بن سبيع بعثت فى الشاميين وقد عده الواقدي وطائفة من البدر بين ولم يذكره ابن ابي حنيفة فىهم وذكره جماعة فى الصحابة وقول عبادة كذب أبو محمد أى خطأ ولا يجوز أن يراد به حقيقة الكذب لانه فى الفتوى ولا يقال ان خطأ فى فتواه كذب وأيضاً قد ورد فى الحديث ما يشهد لما قاله كحديث الوتر حتى من لم يوتر فليس مناعة أى داود من حديث بريدة وغيره من الاحاديث وسياق بسط الكلام على ذلك فى باب ان الوتر سنة مؤكدة ان شاء الله تعالى والحديث ساقه المصنف للاستدلال به على عدم كفر من ترك الصلاة وعدم استحقاقه للخلافة فى النار قوله ان شاء عذبه وان شاء غفر له وقد عرفناك فى الباب الاول ان الكفر أنواع منها ما لا ينال المغفرة ككفر أهل القبلة ببعض الذنوب التى سماها الشارع كفراً وهو يدل على عدم استحقاق كل تارك للصلاة للتخليد فى النار قوله استخفافا بحقهن هو قيد للمعنى لالتنى قوله كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة فيه معقلاً للمرجئة القائلين بان الذنوب لا تضر من حافظ على الصلوات المكتوبة وهو مقيد بعدم المانع كالحديث من قال لا اله الا الله ونحوها لورد النصوص الصريحة كتاباً وسنة بذكر ذنوب موجبة للعذاب كدم المسلم وماله وعرضه وغير ذلك مما يكثر تعداده (وعن أبى هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة المكتوبة فان أتمها والا قبل انظر واهل له من تطوع فان كان له تطوع أكملت الفريضة من تطوعه ثم يفعل بسائر الاعمال المفروضة مثل ذلك رواه الخمسة) الحديث أخرجه أبو داود من ثلاث طرق طريقين متصلين بابى هريرة والطريق الثالثة بغير الدارى وكأها لا مطعن فيها ولم يتكلم عليه هو ولا المذنبى بما يوجب ضعفه وأخرجه القسافى من طريق اسناده اجيد ورجالها رجال الصحيح كما قال العراقى وصحها الكتاب فيحمل على ان المراد بالحكمة أيضاً القرآن وفى رواية عنه عند الترمذى والقسافى انه صلى الله عليه وآله وسلم

وقال اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل وفي رواية طاوس مسح رأسه وقال اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب وقد تحققت اجابته صلى الله عليه وآله وسلم فقد كان ابن عباس بصرا لم يوح به الامة وترجمان القرآن ورئيس المفسرين والمراد بالحكمة القرآن أو العمل به أو السنة أو الاصابة في القول أو الخشية أو الفهم عن الله أو العقل أو ما يشهد العقل بصحته أو نور يفرقه بين الالهام والوسواس أو سرمة الجواب مع الاصابة والاقرب هنا ان المراد بها الفهم في القرآن ﴿﴾ (عن ابن عباس رضي الله عنهما) ما قال اقبات) حال كوني (راكبا على حمار) وما كان حمارا سم جنس يشمل الذكر والانثى خصه بقوله (انان) وهي الانثى من الحبركا حكاه الصغاني ولم يقل حمار لان النامتع من الوحدة كذا قاله السكراني لكن تعقبه البرماوى بان حمارا مفرد لا سم جنس بجي كثر وقال العيني الاحسن في الجواب ان الحمار قد يطلق على الفرس الهجين فلوقال حمارا لم بما كان يفهم أنه اقبل على فرس هجين وليس الامر كذلك على ان الجوهرى حكى ان الحمار في الاثني شاذة وانان بالجرئت أو بدل غلط أو بعض أو كل من كل نحو شجرة زيتونة ويزوى باض

ابن القطن وأخرج الحديث الحام في المسند ترك وقال هذا صحيح الاسناد ولم يخرجاه
وفي الباب عن عليم الداري عند أبي داود وابن ماجه بنحو حديث أبي هريرة قال العراق
واسناده صحيح وأخرجه الحام في المسند ترك وقال اسناده صحيح على شرط مسلم وعن
أنس عند الطبراني في الاوسط وعن أبي س- هيد قال العراقي رويناه في الطبريات في
انتخاب السلفي منها وفي اسناده حصين بن مخارق نسبة الدارقطني الى الوضع وعن صحابي
ليسم عنه دأحمد في المسند والحديث يدل على ان مالحق الفرائض من النقص كماله
الزوافل وأورده المصنف في صحيح من قال بعدم الكفر لان نقصان الفرائض أعم من
أن يكون نقصان الذات وهو ترك بعضها أو في الصفة وهو عدم استيفاء أذكارها أو
أركانها وجبرانها بالنوافل مشعر بانهم مقبوله مثاب عليهم والكفر بان في ذلك وقد عرفت
الكلام على ذلك فيم- اساف ثم أورد من الادلة ما يعترضه قول من لم يكفر تارك الصلاة
وعقبه بما يدل لفظ الكفر الواقع في الاحاديث فقال (وبعض هذا المذهب عومات
منها ما روي عن عباد بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شهد
أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله وأن عيسى عبد الله وكلمته
ألقاه الى مريم وروح منه والجنة والنار حق أدخله الله الجنة على ما كان من العمل
ماتفق عليه وعن أنس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ومعاذ ديني على
الرحل يامعاذ قال ليسك يا رسول الله وسعديك ثلاث ما من عبد يشهد أن لا اله الا الله
وأن محمدا عبده ورسوله الا حرمه الله على النار قال يا رسول الله أفلا أخبر به الناس
فيستبشروا قال اذن يتكلموا فخيرهم معاذ عند موتة تأتمأى خوفا من الاثم بترك الخير
به متفق عليه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكل نبي دعوة
مستجابة فتجمل كل نبي دعونه وانى اختبأت دعوتي شفاعة لامتي يوم القيامة هي نائله
ان شاء الله من مات من أمتي لا يشرك بالله شيأ رواه مسلم وعنه أيضا ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال أسعد الناس بشنائعي من قال لا اله الا الله خالصا من قلبه رواه البخاري
وقد حملوا احاديث التكفير على كفر العمة أو على معصية قد فارق الكفر وقد جاءت
احاديث في غير الصلاة أيدهم اذ ذلك فروى ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم سباب المسلم فسوق وقتاله كفر متفق عليه وعن أبي ذر انه سمع رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يقول ليس من رجل ادعى لغيره يسه وهو يعلم الا كفر ومن ادعى
ما ليس له فليس منا وليتبعوا مقدمه من النار متفق عليه وعن أبي هريرة قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم اثنتان في الناس هما جهنم كثر الطعن في الثوب والنياحة على
المقبر رواه أحمد ومسلم وعن ابن عمر قال كان عمر يحلف وأبي ذر ينهاه النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وقال من حلف بشئ دون الله فقد أشرك رواه أحمد وعن ابن عباس قال قال

على كونها انتي الاستدلال بطريق الاولى على ان الاتي من بني آدم لا تقطع الصلاة لانهم اشرف قال في الفتح وهو قياس صحيح من حيث النظر الا ان الخبر الصحيح لا يذبح عنه انتهى وقال القسطلاني وعورض بان العلة ليست بجواز الاثنية فقط بل الاثنية بقيد البشرية لانها مظنة الشهوة (وانما يؤمنه قد فاهزت) أي قاربت (الاحتمال) والمراد به البلوغ الشرعي (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بمنا) بالصرف وعدمه والاجود الصرف وكما يثبت بالالف وسعت بذلك لما يجيء أي يراقبهم امن الدماء (الى غير جدار) قال في الفتح أي الى غير ستره أصلاً قاله الشافعي وسبق في الكلام يدل عليه لان ابن عباس أورد في معرض الاستدلال على ان المرويين يدي المصلي لا يقطع صلاته ويؤيده رواية البزار بلفظ والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي المكتوبة ليس شيء يستره (فررت بين يدي) أي قد ادم (بعض الصف) فالتعبير باليد مجاز والافاض لا يذله وبعض الصف يحتمل أن يراد به صف من الصفوف أو بعض من أحد الصفوف قاله الكرماني (وأرسلت الاثنتان ترتع) أي تا كل وترتع وقيل معناه تشرع في المشي والاول أصوب ويدل عليه رواية المؤلف في الحج نزلات عن سائر ترتع (ودخلت الصف) والكتيبة في فدخلت بالافاء

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مدمن الخمر ان مات لقي الله كما بدوثن (رواه احمد) انتهى كلام المصنف وأقول قد اطبق أئمة المسايين من السلف والخلف والاشعرية والمعتزلة وغيرهم ان الاحاديث الواردة بان من قال لا اله الا الله دخل الجنة مقيدة بعدم الاختلال بما أوجب الله من سائر الفرائض وعدم فعل كبيرة من الكبائر التي لم يثبت فاعلمها عنها وان مجرد الشهادة لا يكون موجباً لدخول الجنة فلا يكون حجة على المطلوب وان كانهم اختلفوا في خلود من أدخل بشئ من الواجبات أو قارف شيئاً من المحرمات في النار مع تكلمه بكلمة الشهادة وعدم التوبة عن ذلك فاعتزلة جزموا بالخلود والاشعرية قالوا يهذب في النار ثم ينقل الى الجنة وكذلك اختلفوا في دخوله تحت المشيئة فالاشعرية وغيرهم قالوا بدخوله تحتها والمعتزلة منعت من ذلك وقالوا لا يجوز على الله المغفرة لفساد الكبيرة مع عدم التوبة عنها وهذه المسائل محلها علم الكلام وانما ذكرنا هذا للتعريف باجماع المسايين على ان هذه الاحاديث مقيدة بعدم المانع ولهذا أقولها السلف فحكي عن جماعة منهم ابن المسيب ان هذا كان قبل نزول الفرائض والامر وانتهى ورد بان راوى بعض هذه الاحاديث أبو هريرة وهو من آخر الاسلام اسلم عام خيبر سنة سبع بالانفاق وكانت اذ ذلك أحكام الشريعة مستقرة من الصلاة والزكاة والصيام والحج وغيرها وحكى النووي عن بعضهم انه قال هي مجملة تحتاج الى شرح ومعناه من قال الكلمة وأدى حقها وفرضتها قال وهذا قول الحسن البصري وقال البخاري ان ذلك لمن قالها عند الندم والتوبة ومات على ذلك ذكره في كتاب اللباس وذكر الشيخ أبو عمر بن الصلاح انه يجوز أن يكون ذلك أعنى الاقتصار على كلمة الشهادة في سببية دخول الجنة اقتصاراً من بعض الرواة لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بدليل مجيئه تاماً في رواية غيره ويجوز أن يكون اختصاراً من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فيما خاطب به الكفار عبادة الاوثان الذين كان توحيدهم بالله تعالى محكوماً بإسائرتهم ما يتوقف عليه الاسلام ومستلزمه والكافر اذا كان لا يقرب بالوحداية كالوثني والثنوي وقال لا اله الا الله وحاله الحال التي حكيناها حكمهم باسلامه قال النووي ويمكن الجمع بين الأدلة بان يقال المراد باستحقة اقامه الجنة انه لا بد من دخولها الكل وحسب ما معجلا معاني وامام مؤخر ابعده عفا به والمراد بتحريم النار تحريم الخلود وحكى ذلك عن القاضي عياض وقال انه في نهاية الحسن ولا بد من المصير الى التأويل لما ورد في نصوص الكتاب والسنة بذكر كثير من الواجبات الشرعية والتصرح بان تركها موجب للنار وكذلك ورود النصوص بذكر كثير من المحرمات وتوقد فاعلمها بالنار وأما الاحاديث التي أوردتها المصنف في تأييد ما ذكره من التأويل فالنزاع كالنزاع في اطلاق الكفر على تارك الصلاة وقد عرفنا ان سبب الوقوع في مصيبت التأويل توهم الملازمة بين الكفر وعدم المغفرة وليست بكلمة كما عرفت واتقاء كليتها يرجح من تأويل ما ورد في كثير من الاحاديث منها ما ذكره في المشي والاول أصوب ويدل عليه رواية المؤلف في الحج نزلات عن سائر ترتع (ودخلت الصف) والكتيبة في فدخلت بالافاء

وفيه جواز تقديم المصلحة
الراجعة على المفسدة الحقيقية
لان المرور مفسدة خفيفة
والدخول في الصلاة مصلحة
راجعة واستدل ابن عباس
على الجواز بعدم الانكار
لاتقاء الموانع اذ ذلك ولا يقال
منع من الانكار استغالمهم
بالصلاة لانه نفي الانكار مطلقا
فتناول ما بعد الصلاة وأيضا
فكان الانكار يمكن بالاشارة
وفيه ما ترجم له أن العمل
لا يشترط فيه كمال الاهلية
وانما يشترط عند الاداء ويلحق
بالصبي في ذلك العبد والفاسق
والكافر وقامت حكاية ابن
عباس كقول النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وتقريره مقام
حكاية قوله اذ لا فرق بين الامور
الثلاثة في شرائط الاداء والمراد
من الصغير غير البالغ وذكره مع
الصبي من باب التوضيح والبيان
﴿عن محمود بن الربيع﴾ بن سراقه
الانصاري الخ زرجي المدني
المتوفى في بيت المقدس سنة تسع
وتسعين عن ثلاث وتسعين سنة
(رضي الله عنه) انه (قال عقلت)
بفتح القاف من باب ضرب أي
حفظت وأعرفت (من النبي صلى
الله عليه وآله وسلم حجة) بفتح
الميم وتشديد الجيم والمج هو ارسال
المامن القم وقيل لا يسمى مجا
الان كان على بعد (مجهوا) من
فيه أي رمي بها حال كونها
(في وجهي) وكان فعله صلى الله عليه وآله وسلم مع محمود على جهة المداعبة والتبريك عليه كما كان يفعل مدفوع

المصنف ومنها ما ثبت في الصحيح بلفظ لا ترجعوا بعدى كفار يضرب بعضهم رقاب بعض
وحديث أبي عبد الله عن أبيه فقد كفر حتى يرجع اليهم وحديث أصبح من عبادي
مؤمن بي وكافر فأما من قال مطرا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكواكب
وأما من قال مطرا بنوء كذا وكذا فذلك كافر بي مؤمن بالكواكب وحديث من قال
لا خبيثا كافر فقد باهم او كل هذه الاحاديث في الصحيح وقد ورد من هذا الجنس أشياء
كثيرة ونقول من سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كافر اسميه كافر ولا يزيد
على هذا المقدار ولا تأول بشئ منها عدم المجيء لذلك

• (باب أمر الصبي بالصلاة تقريرا لا وجوبا) •

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مروا
صبيانكم بالصلاة لسبع سنين واضربوهم عليم العشر سنين وفرقوا بينهم في المضاجع
رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه الحاكم من حديثه أيضا والترمذي والدارقطني
من حديث عبد الملك بن الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه عن جده بنحوه ولم يذكر التفرقة
وفي الباب عن أبي رافع عند البزار بلفظ قال وجدنا في صحيفة في قرب رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم بعد وفاته فيها مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم وفرقوا بين الغلمان
والجوارى والاخوة والاخوات لسبع سنين واضربوا أبناءكم على الصلاة اذا بلغوا ثلثه
تسع سنين وعن معاذ بن عبد الله بن خبيب الجهني انه قال لامرأته وفي رواية لامرأة
مقي يصلي الصبي فقالت كان رجل من ائمة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال
اذا عرف عيتم من شماله فروه بالصلاة أخرجه أبو داود قال ابن القطان لانعرف هذه المرأة
ولا الرجل الذي روت عنه وقد رواه الطبراني من هذا الوجه فقال عن أبي معاذ بن عبد الله
ابن خبيب عن أبيه به قال ابن صاعد اسناده حسن غريب وفي الباب عن أبي هريرة رواه
العقيلي وأنس عند الطبراني بلفظ مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم عليم الثلاث عشرة
وفي اسناده داود بن المهبر وهو متروك وقد تقدم به والحديث يدل على وجوب أمر الصبيان
بالصلاة اذا بلغوا سبع سنين وضربهم عليم اذا بلغوا عشرة والنفر يقينهم في المضاجع
لثلاث سنين اذا جعل التفريق معطوفا على قوله واضربوهم أو لسبع سنين اذا جعل
معطوفا على قوله مروهم ويؤيد هذا الوجه حديث أبي رافع المذكور وقد ذهبت
الهادوية الى وجوب اجبار ابن العشر على الولى وشروط الصلاة الذي لانتم الاب حكمه
حكمها ولا فرق بين الذكر والانثى والزوجة وغيرها وقال في الوافي والمؤيد بالله في أحد
قوله ان ذلك مستحب فقط وسألا الامر على التنبه واسكنه ان صح ذلك في قوله مروهم لم
يصح في قوله واضربوهم لان الضرب ايلام للغير وهو لا يحل للامر المندوب والاعتراض
بان عدم تكليف الصبي يمنع من حمل الامر على حقيقة لان الاخبار انما يكون على
فعل واجب أو ترك محرم وليست الصلاة بواجبة على الصبي ولا تركها محظور عليه

صلى الله عليه وآله وسلم مع أولاد الصحابة (وأنا ابن خمس سنين) قال في الفتح ٢٨٧ لم أر التقييد بالسنة عمداً فعمله في شيء

من طريقه لافي الصحابين ولا في غيره من الجوامع والمسانيد الا في طريق الزبيدي هذه والزبيدي من كبار الحفاظ المتقنين عن الزهري حتى قال الوليد بن مسلم كان الاوزاعي يفضل على جميع من سمع من الزهري وقال ابو داود ليس في حديثه خطأ وقد تابعه عبد الرحمن بن غزير عن الزهري قال حدثني محمود بن الربيع وتوفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو ابن خمس سنين فأتت هذه الرواية ان الواقعة التي ضبطها كانت في آخر سنة من حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذكر القاضي عياض في الامام وغيره ان في بعض الروايات انه كان ابن أربع ولم أقف على هذا صريحاً في شيء من الروايات بعد التتبع التام فالأول أولى بالأعقاد اهـ
اسماده وفي القسطاني ثم نقله لذلك الفعل المنزل منزلة السماع وكونه سنة مقصودة دليل لأن يقال لابن خمس سمع وقد تعقب ابن أبي صفرة البخاري في كونه لم يذكر في هذه الترجمة حديث ابن الزبير في رؤيته اياه يوم الخندق يختلف الى بنى قريظة فقيه السماع منه وكان سنه حينئذ ثلاث سنين وأر بعافه و أصغر من محمود وليس في قصة محمود ضبطه لسماع شيء فكان ذكر حديث ابن الزبير أولى

مدفوع بان ذلك انما يلزم لو اتحد المحل وهو هنا مختلف فان محل الوجوب الولي ومحل عدمه ابن العشر ولا يلزم من عدم الوجوب على الصغير عدمه على الولي (وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل رواه أحمد ومنه من رواية علي له ولا يداود والترمذي وقال حديث حسن) الحديث أخرجه أيضاً النسائي وأبو داود وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث عائشة قال يحيى بن معين ليس برويه الاحاد ابن سامة عن حماد بن أبي سليمان يعني عن ابراهيم عن الاسود عنها وأخرجه أيضاً النسائي والدارقطني والحاكم وابن حبان وابن خزيمة من حديث علي عليه السلام قال البيهقي تفرد برفعه جرير بن حازم قال الدارقطني في العلل وتفرد به عن جرير عبد الله بن وهب وخالفه ابن فضال وكيع فروياه عن الاعشى موقفاً ورواه طائفة السائب عن أبي ظبيان عن علي عليه السلام وعمر مرفوعاً قال الحفاظ وقول ابن فضال وكيع أشبه بالصواب ورواه أبو داود من حديث أبي الضحى عن علي عليه السلام واسكن قال أبو زرعة حديثه عن علي مرسل ورواه ابن ماجه من حديث القاسم بن يزيد عن علي عليه السلام وهو مرسل أيضاً كما قال أبو زرعة ورواه الترمذي من حديث الحسن البصري عن علي قال أبو زرعة لم يسمع الحسن من علي شيئاً وروى الطبراني من طريق برد بن سنان عن مكحول عن أبي ادريس الخولاني قال أخبرني غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثوبان ومالك بن شداد وغيرهما فذكر نحوه قال الحفاظ وفي اسماده مقال وبرد مختلف فيه وروى أيضاً من طريق مجاهد عن ابن عباس قال واسناده ضعيف والحديث يدل على عدم تكليف الصبي والمجنون والنائم ماداموا متصفين بتلك الاوصاف قال ابن حجر في التلخيص حاكياً عن ابن حبان ان الرفع مجاز عن عدم التكليف لانه يكتب له فعل الخير انتهى وهذا في الصبي ظاهر وأما في المجنون فلا تنصف أفعاله بخير ولا شرأ لا قصد له والموجود منه من صور الافعال لا حكم له شرعاً وأما في النائم فقيه بعد لان قصده منتفأ أيضاً فلا حكم لمصدر منه من الافعال حال نومه ولاناس كلام في تكليف الصبي بجميع الاحكام أو ببعضها ليس هذا محل بسطه وكذلك النائم

• (باب أن الكافر إذا أسلم لم يقض الصلاة) •

(عن عمرو بن العاص ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الاسلام يجب ما قبله رواه أحمد) الحديث أخرجه أيضاً الطبراني والبيهقي من حديثه وابن سعد من حديث جبير بن مطعم وأخرج مسلم في صحيحه معناه من حديث عمرو أيضاً بلفظ أعمامت ان الاسلام يهدم ما كان قبله وأن الهجرة تتم بدم ما كان قبلها وان الحج يهدم ما كان قبله وفي صحيح مسلم أيضاً من حديث عبد الله بن مسعود قال قلنا يا رسول الله أنؤاخذ بما عملنا في الجاهلية بهمذين العنيتين وأجاب ابن المنير كما قال في الفتح ومصابيح السماع بان البخاري انما أراد نقل السنن النبوية لا الاحوال الوجودية

قال من أحسن في الإسلام لم يؤخذ بما عمل في الجاهلية ومن أساء في الإسلام أو خذلاً أو
والآخر فهذا مقيد والحديث الأول مطلق وحمل المطلق على المقيد واجب فهمم
الإسلام ما كان قبله مشروطاً بالاحسان قوله يجب ما قبله أي بقطعه والمراد أنه يذهب
أثر المعاصي التي قارفها حال كفره وأما الطاعات التي أسلفها قبل إسلامه فلا يجزئها
الحديث حكيم بن حزام عنده وسلم وغيره أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأيت
أموراً كنت أتحنت بها في الجاهلية هل لي فيها من شيء فقال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأيت
وآله وسلم أسأت على ما أسلفت من خير وقد قال المازري أنه لا يصبح تقرب الكافر فلا
يثاب على العمل الصالح الصادر منه حال شركه لأن من شرط التقرب أن يكون عارفاً
بمن تقرب إليه والكافر ليس كذلك وتابعه القاضي عياض على تقرير هذا الاشكال
قال في الفتح واستضعف ذلك النووي فقال الصواب الذي عليه المحققون بل نقل
بعضهم الإجماع فيه أن الكافر إذا فعل أفعالاً جيدة كالمصدقته وصلاته الرحم ثم أسلم
ومات على الإسلام أن ثواب ذلك يكتب له

(أبواب المواقيت)

المواقيت جمع مبيعات وهو القدر المحدود للتعلم من الزمان والمكان

(باب وقت الظهر)

(عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم جاءه جبريل عليه السلام فقال
له قم فصله فصل إلى الظهر حين زالت الشمس ثم جاءه العصر فقال قم فصله فصل إلى العصر حين
صار ظل كل شيء مثله ثم جاءه المغرب فقال قم فصله فصل إلى المغرب حين وجبت الشمس
ثم جاءه العشاء فقال قم فصله فصل إلى العشاء حين غاب الشفق ثم جاءه الفجر فقال قم فصله
فصل إلى الفجر حين برق الفجر أو قال سطع الفجر ثم جاءه من الغد لا ظهر فقال قم فصله
فصل إلى الظهر حين صار ظل كل شيء مثله ثم جاءه العصر فقال قم فصله فصل إلى العصر
حين صار ظل كل شيء مثله ثم جاءه المغرب وقتاً واحداً لم يزل عنه ثم جاءه العشاء
حين ذهب نصف الليل أو قال ثلث الليل فصل إلى العشاء ثم جاء حين أسفر جداً فقال
قم فصله فصل إلى الفجر ثم قال ما بين هذين الوقتين وقت رواء أحد والناسي والترمذي
بخروجه وقال البخاري هو أصح شيء في المواقيت للترمذي عن ابن عباس أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم لم قال أمي جبريل عليه السلام عند البيت مرتين فذكر نحوه حديث
جابر إلا أنه قال فيه وصلى المرة الثانية حين صار ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالأمس
وقال فيه ثم صلى العشاء الآخرة حين ذهب ثلث الليل وفيه ثم قال يا محمد هذا وقت
الانبياء من قبلك والوقت فيما بين هذين الوقتين قال الترمذي هذا حديث حسن
أما حديث جابر فأخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم وروى الترمذي في سننه عن البخاري
أنه أصح شيء في الباب كما قال المصنف رحمه الله وأما حديث ابن عباس فأخرجه أيضاً

شريعة ثبت بها كونه صحابياً
وأما قصة ابن الزبير فليس فيها
نقل سنة من السنن النبوية حتى
تدخل في هذا الباب ولا يقال
كما قاله الزركشي أن قصة ابن
الزبير تحتاج إلى ثبوت همتهم على
شرط البخاري أي حتى يوجه
الإيراد بأنه قد أخرجهما في باب
مناقب الزبير من كتابه هذا فتنفي
الورود حينئذ لا يخفى ما فيه
(من ما) (دلو) كان من يترهم
التي في دارهم زاد الناس في معلق
ولابن حبان معلومة والدلو يذكرون
ويؤتى وفي هذا الحديث من
الدوايد جواز احضار الصبيان
مجالس الحديث وزيارة الإمام
أصحابه في دورهم ومداعبة
صبيانهم واستدلاله على تجميع
من يكون ابن خمس ومن كان
دورهم يكتب له حضر وليس في
الحديث ولا في تبويب البخاري
ما يدل عليه بل الذي ينبغي
في ذلك اعتبار أنهم في فهمهم
الخطاب سمع وإن كان دون ابن
خمس والأفلا وقال ابن رشد
الظاهر أنهم أرادوا بقصديده
الجلس أنهم مأمونة لذلك لأن
بالوفا شرط لا بد من تحققه والله
أعلم وقريب منه ضبط الفقهاء
من التمييز بين أو سبع والمرج
أنهم مأمونة لأنهم يدرون من أقدم
ما يمتثل به في أن المراد في ذلك إلى
الفهم فيختلف باختلاف
الانضاض بما أورده الخطيب
من طريق أبي عاصم قال ذهب بابني

لحديثه قال أبو عاصم ولا بأس بتعليم الصبي الحديث والقرآن وهو في هذا السن ٢٨٩ يعني إذا كان فهمًا وقصة أبي بكر بن المقرئ

الحافظ في تسميته لابن أربع بعد
ان امتنعه بحفظ سور من القرآن
مشهورة انتهى ما في الفتح قلت
ومن ذلك القبيل سماع السيوطي
من صاحب فتح الباري وهو ابن
ثلاث كما يظهر ذلك من سنة وفاة
الحافظ وسنة ولادة السيوطي
ودرج بأخذه منه في التدريب
شرح التقرير وذكره علي
القاري في ديباجة كتابه المرقاة
شرح المشكاة وذكر الشوكاني
رحمه الله في ارشاد الفصول تلذة
لحافظ من هذه الجهة كما نقلت
عنه في كتابي الجنة وحصول
المأمول ونقته في المنهل الروي
حاشية المنهج السوي أيضا
وعبارة القسطلاني في هذا
الموضع واستدل به أيضا على ان
تعيين وقت السماع خمس سنين
وعزاء عياض في الاماع لاهل
الصنعة وقال ابن الصباغ وعليه
قد استقر عمل أهل الحديث
الماخرين فيكتبون لابن خمس
فصاعا داسع ولما لم يبلغها
حضر أو حضر وحكى القاضي
عباس ان محمود ابن عقل
الجنة كان ابن أربع ومن ثم
صحح الاكثرون سماع من بلغ
أربعًا لكن بالنسبة لابن العربي
خاصة أما ابن الجهمي فاذا بلغ
سبعًا انتهى (عن أبي موسى)
عبد الله بن قيس الأشعري
(رضي الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال مثل)

أحمد وأبو داود وابن خزيمة والدارقطني والحاكم في اسناده ثلاثة مختلف فيهم أولهم
عبد الرحمن بن أبي الزناد كان ابن مهيدي لا يحدث عنه وقال أحمد مضطرب الحديث
وقال النسائي ضعيف وقال يحيى بن معين وأبو حاتم لا يحتج به وقال الشافعي ضعيف وما
حدث بالمدينة أصح مما حدث يقداد وقال ابن عدى بعض ما يرويه لا يتابع عليه وقد
وثقه مالك واستشهد البخاري بحديثه عن موسى بن عقبة في باب التطوع بعد المكتوبة
وفي حديث لا تمدوا لقاء العدو والثاني شيخه عبد الرحمن بن الحرث بن عبد الله بن عباس
ابن أبي ربيعة قال أحمد متروك الحديث وقال ابن نمير لا أقدم على ترك حديثه وقال
فيه ابن معين صالح وقال أبو حاتم شيخ وقال ابن سعد ثقة وقال ابن حبان كان من أهل
العلم ولكنه قد توقع في هذا الحديث فأخرجه عبد الرزاق عن العيمري عن عمر بن نافع
ابن جبير بن مطعم عن أبيه عن ابن عباس بنحوه قال ابن دقيق العيد هي متباعدة حسنة
والثالث حكيم بن حكيم وهو ابن عباد بن حنيفة قال ابن سعد كان قليل الحديث ولا
يحتجون بحديثه وحديث ابن عباس هذا قد صححه ابن عبد البر وأبو بكر بن العربي قال
ابن عبد البر ان الكلام في اسناده لا وجه له وأخرجه من طريق سفيان عن عبد الرحمن
ابن الحرث بن عياض فسلط طريقه من التضعيف بعبد الرحمن بن أبي الزناد وكذلك
أخرجه من هذا الوجه أبو داود وابن خزيمة قال أبو عمر وذكره عبد الرزاق عن عمر بن
نافع وابن أبي سبرة عن عبد الرحمن بن الحرث باسناد وذكره أيضا عن عمر بن نافع بن جبير
ابن مطعم عن أبيه عن ابن عباس وفي الباب عن أبي هريرة عند الترمذي والنسائي باسناد
حسن وصححه ابن السكن والحاكم وحسنه الترمذي ولكن فيه ان لا مغرب وقتين ونقل
عن البخاري انه خطأ ورواه الحاكم من طريق أخرى وقال صحيح الاسناد وعن بريدة
عند الترمذي أيضا وصححه وعن أبي موسى عن مسلم وأبي داود والنسائي وأبي عوانة
وأبي نعيم قال الترمذي في كتاب العلال انه حسنه البخاري وعن أبي مسعود عند مالك في
الموطأ واحتق بن راهويه والبيهقي في الدلائل وأصله في الصحيحين من غير تفصيل وفصله
أبو داود وعن أبي سعيد الخدري عند أحمد في مسنده والطحاوي وعن عمرو بن حزم ورواه
الحق بن راهويه وعن البراء ذكره ابن أبي خزيمة وعن أنس عند الدارقطني وابن السكن
في صحيحه والاسماعيلي في مجمله وأشار إليه الترمذي ورواه عنه النسائي بنحوه وأبو أحمد
الحاكم في السكنى وعن ابن عمر عند الدارقطني قال الحافظ باسناد حسن لكن فيه عذمة
ابن اسحق ورواه ابن حبان في الضعفاء من طريق أخرى فيها محبوب بن الجهم وهو ضعيف
وعن مجمع بن جارية عند الحاكم قول في الحديث قم فصله الهاء الساكنة قوله حين
وجبت الشمس الوجوب السقوط والمراد سقطها للغروب وقوله زالت الشمس أى
مالت الى جهة المغرب وقوله حين صار ظل كل شيء مثله الظل الساتر ومنه قولهم أنا في
في ظلك وظل الليل سواده لانه يستر كل شيء وظل الشمس ما ستره الشخص من مسقطها

والمراد به هنا معرفة الادلة الشرعية (كشمل) بفتحين (الغيث) المطر (الكثير اصاب) الغيث (ارضافكان منها) أى من الارض ارض (نقية) أى طيبة (قبلت الماء) من القبول (فأنبتت الكلاء) النبات بابسا ورطبا (والعشب) الرطب منه (الكثير) وهو من ذكر الخالص بعد العام (وكانت منها اجادب) جمع جادب بفتح الدال على غير قياس وفي رواية أجازب بالمجعة قال الاصمعي وبالمهملة هو الصواب أى لا تشرب ماء ولا تنبت ولا يذر اخذات بكسر الهززة والحاء والذال المعجمتين وآخوه منسأة من فوق قبلها ألف جمع اخذته وهى الارض التى تنبت الماء كالغدير وعند الاسماعيلي احارب براء مهملة قال الخطابي وليست هذه الرواية بشئ قال فى الفتح وليس فى الصحيحين سوى روايتين فقط (امسكت الماء فنفخ الله بها) أى بالاجادب وللاصمعي به (الناس) والضمير المذكر لهما (فشربوا) من الماء (وسقوا) دوابهم وهو بفتح السين (وزرعوا) ما يصلح للزرع ولمسلم وكذا النسائي ورعوا من الرعي (وأصاب منها طائفة اخرى) وعند النسائي أصابت (انما هي قيعان) بكسر القاف جمع قاع وهو ارض مستوية ملساء (لا تنبت ماء ولا تنبت كلاء فذلك مثل من فقه) أي صار فقيها (في دين الله ونفعه بها) وفي رواية بما أي بالذي

قال ابن عبد البر وكانت امامة جبريل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم فى اليوم الذى يلي ليلة الاسراء وأول صلاة أدت كذلك الظهر على المشهور وقيل الصحيح كما ثبت من حديث ابن عباس عند الدارقطني قال الحافظ والصحيح خلافه وذكر ابن أبي خيثمة عن الحسن انه ذكر له انه لما كان عند صلاة الظهر نودي ان الصلاة جامعة فنزع الناس فاجتمعوا الى بينهم فصل الى بهم الظهر أربع ركعات يؤتم بجبريل ومحمد اويؤتم بمحمد الناس لا يسمعون فيمن قرأه وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج قال قال نافع بن جبير وغيره لما أصبح النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الليلة التى اسرى به فيم المبرعة الاجبريل نزل حين زادت الشمس ولذلك سميت الاولى فأمضى فصيحاً يصح باصحابه الصلاة جامعة فاجتمعوا فصلى جبريل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين الاولتين ثم قصر الباقيتين وسبأ في المصنف وغيره فى شرح حديث أبي موسى ان صلاة جبريل كانت بمكة مقتصرين على ذلك قال الحربى ان الصلاة قبل الاسراء كانت صلاة قبل الغروب وصلاة قبل طلوع الشمس وقال أبو عمر قال جماعة من أهل العلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن عليه صلاة مفروضة قبل الاسراء الا ما كان أمر به من صلاة الليل على نحو قيام رمضان من غير توقيت ولا تحديد ركعات معلومات ولا لوقت محصور وكان صلى الله عليه وآله وسلم يقوم احدى من ثلثي الليل ونصفه وثلاثة وقامه معه المسلمون نحو ما من حول حتى شق عليهم ذلك فانزل الله التوبة عنهم والتخفيف في ذلك ونسخه وحطه فضلامه ورجعة فلم يبق في الصلاة فريضة الا الخمس والحديث يدل على ان للصلاة وقتين وقتين الا المغرب وسبأ في الكلام على ذلك وعلى ان الصلاة لها أوقات مخصوصة لا تجزئ قبلها بالاجماع وعلى ان ابتداء وقت الظهر الزوال ولا خلاف في ذلك يعتد به وآخروه مصير ظل الشئ مثله واختلف العلماء هل يخرج وقت الظهر بمصير ظل الشئ مثله أم لا فذهب الهادى ومالك وطائفة من العلماء انه يدخل وقت العصر ولا يخرج وقت الظهر وقالوا يتي بعد ذلك قدر أربع ركعات صلاة الظهر والعصر أدا قال النووي فى شرح مسلم واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم فصلى بي الظهر فى اليوم الثانى حين صار ظل كل شئ مثله وصلى العصر فى اليوم الاول حين صار ظل كل شئ مثله وظاهره اشتراكهم فى قدر أربع ركعات قال وذهب الشافعى والاكثر الى انه لا اشتراك بين وقت الظهر ووقت العصر بل متى خرج وقت الظهر بمصير ظل الشئ مثله غيب الظل الذى يكون عند الزوال دخل وقت العصر واذا دخل وقت العصر لم يبق شئ من وقت الظهر واحتجوا بحديث ابن عمر بن العاص عندهم لم يرفوعا بالفظ وقت الظهر اذا زالت الشمس وكان ظل الرجل كطوله ما لم يحضر العصر الحديث قال وأجابوا عن حديث جبريل بان معناه فرغ من الظهر حين صار ظل كل شئ مثله وشرع فى العصر فى اليوم الاول حين صار ظل كل شئ مثله فلا اشتراك بينهما قال وهذا التأويل متعين للجمع بين الاحاديث ولانه اذا حمل على الاشتراك يكون

(بمعنى الله عز وجل) به (فلم) ما جئت به (وعلم) غيره وهذا يكون على قسمين ٢٩١ الأول العالم العامل المعلم وهو كالارض

الطبيبة شربت فانتفعت في نفسها وانبتت فنضعت غيرها والثاني الجامع للعالم المستغرق لزمانه فيه المعلم غيره لكنه لم يعمل بنوافله ولم يتفقه فيما جع لكنه أداه لغيره فهو كالارض التي يستقر فيها الماء فينتفع الناس به (ومثل من لم يرفع بذلك رأسا)

أى تكبر ولم يلقه الله من غايته تكبره وهو من دخل في الدين ولم يسمع العلم أو سمعه فلم يعمل به ولم يعلمه فهو كالارض السبعة التي لا تقبل الماء وتفسده على غيرها وأشار بقوله (ولم يقبل هدى الله الذى أرسلت به) الى من لم يدخل في الدين أصلا بل بلغه فكفر به وهو كالارض العمياء الممساة المستوية التي يمر عليها الماء فلا تنفع به قال في المصابيح وتشبيه الهدى والعلم بالغيت المذكور

تشبيه مفرد بمركب اذ الهدى مفرد وكذا العلم والمنشعب به وهو غيث كثير أصاب أرضا منها ما قبلت فانبثت ومنها ما أمسكت خاصة ومنها ما لم تنبت ولم تنسلك مركب من عدة امور كما تراه وشبهه من انتفع بالعلم ونفع به بارض قبلت الماء وانبتت الكلا والعشب وهو تمثيل لان وجه الشبه فيه هو الهيئة الحاصلة من قبول المحل لما يرد عليه من الخير مع ظهور اماراته وانتشارها على وجه عام الثمرة متعدى النفع ولا يقتضى ان هذه الهيئة منتزعة من امور متعددة ويجوز ان يشبه انتفاعه بقبول الارض الماء ونفعه المتعدى باياتها الكلا

آخر وقت الظهر مجبه ولا لانه اذا ابتدأ حين صار ظل كل شئ مثله لم يعلم متى فرغ منها وحينئذ لا يحصل بيان حدود الاوقات واذا حل على ذلك التأويل حصل معرفة آخر الوقت فانتظمت الاحاديث على اتساق ويؤيد هذا ان اثبات ماء بعد الاوقات الخمسة دعوى ممتنعة الى دليل خاص عن شوائب المعارضة فالتوقف على المتيقن هو الواجب حتى يقوم ما يلجئ الى المصير الى الزيادة عليه ما وفي الحديث أيضا ذكر بقية اوقات الصلوات وسبقه المصنف لكل واحد منهم ما بابا وستحكم على كل واحد منها في بابه ان شاء الله تعالى

* (باب تجميعها وتأخيرها في شدة الحر) *

(عن جابر بن سمرة قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى الظهر اذا دحضت الشمس رواه أحمد ومسلم وابن ماجه وأبو داود) وفي الباب أيضا عن أنس عند البخارى ومسلم والنسائي والترمذى وقال صحيح وعن خباب عند الشيخين وعن أبي هريرة عندهما أيضا وعن ابن مسعود عند ابن ماجه وفيه زيد بن جبيرة قال أبو حاتم ضعيف وقال البخارى منكر الحديث وعن زيد بن ثابت أشار الى الترمذى وعن ام سلمة عند الترمذى أيضا قوله دحضت الشمس هو بفتح الدال والهاء المهملتين وبعد هذا ضار بمجمعة أى زالت والحديث يدل على استحباب تقديمها واليه ذهب الهادى والقاسم والشافعى والجمهور للاحاديث الواردة في أفضلية أول الوقت وقد خصه الجمهور بعباءة أيام شدة الحر وقالوا يستحب الابراد فيها الى ان يبرد الوقت وينكسر الوهج وسيأتى تحقيق ذلك (وعن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى الظهر في أيام الشتاء وما ندرى أما

ذهب من النهار أكثر أو ما بقى منه رواه أحمد وعن أنس بن مالك قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان الحر أبردا بالصلاة واذا كان البرد جعل رواه النسائي والبخارى نحوه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اشتد الحر فابردوا بالصلاة فان شدة الحر من فيج جهنم رواه الجماعة) حديث أنس الاول أخرجه أيضا عبد الرزاق وفي الباب عن ابن عمر عند البخارى وابن ماجه وعن أبي موسى عند النسائي وعن عائشة عند ابن خزيمة وعن المغيرة عند أحمد وابن ماجه وابن حبان وفي رواية لللال وكان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الابراد وعن أبي سعيد عند البخارى وعن عمرو بن عبسة عند الطبرانى وعن صفوان عند ابن أبي شيبة والحاكم والبعثى وعن ابن عباس عند البزار وفيه عمرو بن صهيبان وهو ضعيف وعن عبد الرحمن بن جارية عند الطبرانى وعن عبد الرحمن بن علقمة عند أبي نعيم قوله فأبردوا بالصلاة أى أخروها عن ذلك الوقت وادخلوها في وقت الابراد وهو الزمان الذى يتبين فيه انكسار شدة الحر ويوجد فيه برودة جهنم يقال أبرد الرجل أى صار في برد النهار فيج جهنم

ولا يقتضى ان هذه الهيئة منتزعة من امور متعددة ويجوز ان يشبه انتفاعه بقبول الارض الماء ونفعه المتعدى باياتها الكلا

والعشب والاول اخل وأجل لان في الهبات ٢٩٢ المركبات من الوقع في النفس ما ليس في المفردات في ذواتها من غير قطر

الى تضامها ولا التفات الى هيتها الاجتماعية وقد وقع في الحديث انه شبه من انتفع بالعلم في خاصة نفسه ولم ينتفع به أحدًا بارض أمسكت الماء ولم تنبت شيئاً أو شبه انتفاعه المبرد بالماء الأرض للماء مع عدم انباتها وشبه من عدم فضيلتي النفع والانتفاع جميعاً بارض لم تسلك ماء أصلاً أو شبه فوات ذلك له بعدم امساكها الماء وهذه الحالات الثلاثة مستوفية لاقسام الناس فقيه من البديع التقسيم فان قلت ليس في الحديث تعرض الى القسم الثاني وذلك انه قال فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعني الله به فعلم وعلم وهذا القسم الاول ثم قال ومثل من لم يرفع بذلك رأساً ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به وهذا هو القسم الثالث فابن الثاني اجيب باحتمال ان يكون ذلك من الاقسام أعلاها وأدناها وطوى ذكر ما بينهما افهمه من اقسام المشبهة المذكورة ولا ويحتمل ان يكون قوله نفعه الخ مصلة موصول محذوف معطوف على الموصول الاول اى فذلك مثل من فقه في دين الله ومثل من نفعه كقول حسان رضى الله عنه شعر
امن يجر رسول الله منكم
وبعدده وينصره سوء
أى ومن يمدحه سواء وعلى هذا فكون الاقسام الثلاثة مذكورة فن فقه في دين الله هو الثاني

شدة حرها وشدة غلبانها قال القاضي عياض اختلف العلماء في معناه فقال بعضهم هو على ظاهره وقيل بل هو على وجه التشبيه والاستعارة وتقديره ان شدة الحر تشبه نار جهنم فاحذر ووه واجتنبوا ضرره قال والاول أظهر وقال النووي هو الصواب لانه ظاهر الحديث ولا مانع من حمله على حقيقته فوجب الحكم بانه على ظاهره انتهى ويدل عليه حديث ان النار اشتكت الى ربها فاذن لها بنفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف وهو في الصحيح وحديث ان لجهنم نفسين وهو كذلك والاحاديث تدل على مشروعية الابراء والامر بمحول على الاستعباب وقيل على الوجوب حكى ذلك القاضي عياض وهو المعنى الحقيقي له وذهب الى الاول جماهير العلماء لكنهم خصوا ذلك بأيام شدة الحر كما يشعر بذلك التعليل بقوله فان شدة الحر من فيج جهنم ولحديث أنس المذكور في الباب وظاهر الاحاديث عدم الفرق بين الجماعة والمنفرد وقال أكثر المالكية الافضل للمنفرد التجمل والحق عدم الفرق لان التأذي بالحر الذي يتسبب عنه ذهاب الخشوع يستوى فيه المنفرد وغيره وخصه الشافعي بالبلد الحار وقيد الجماعة بما اذا كانوا يتأبون المسجد من مكان بعيد لا اذا كانوا مجتمعين أو كانوا يعيشون في ظل فالأفضل التجمل وظاهر الاحاديث عدم الفرق وقد ذهب الى الأخذ بهذا الظاهر أحمد وإمامه والكوفيون وابن المنذر ولكن التعليل بقوله فان شدة الحر يدل على ما ذكره من التقييد بالبلد الحار وذهب الهادي والقاسم وغيرهما الى ان تجمل الظاهر أفضل مطلقاً وتسمى الحديث جابر بن سمرة المذكور في أول الباب وسائر الروايات المذكورة هنالك وباحاديث أفضلية أول الوقت على العموم كحديث أبي ذر عند البخاري ومسلم وغيرهما قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم أي العمل أحب الى الله قال الصلاة على وقتها وبحديث خباب عنده سلم قال شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرمضاء في جباهنا وكفنا فلم يشكناى لم يمد لنا ولم يرزل شكوانا وزاد ابن المنذر والبيهقي وقال اذا زالت الشمس فصلى الواو أو الواحدة حديث الابرادبان معناه صلوا أول الوقت أخذ من برد النمار وهو أوله وهو تعسف يردده قوله فان شدة الحر من فيج جهنم وقوله فاذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة ويجاب عن ذلك بان الاحاديث الواردة بتجمل الظهور وأفضلية أول الوقت عامة أو مطلقة وحديث الابراد خاص أو مقيد ولا تعارض بين عام وخاص ولا بين مطلق ومقيد واجيب عن حديث خباب بانه كما قال الاثرم والطحاوي منسوخ قال الطحاوي ويدل عليه حديث المغيرة كأنصلي بالهاجرة فقال لنا أبردوا فبين ان الابراد كان بعد التبريد وقال آخرون ان حديث خباب محمول على انهم طلبوا تأخير ازانة ادى قدر الابراد لان الابراد ان يؤخر بحيث يصير للحيطان فيه يعيشون فيه ويتناقص الحر وسئل بعضهم حديث الابراد على ما اذا صار الظل فيأ وحديث خباب على ما اذا كان الحصى لم يبرد لانه لا يبرد حتى تصفر الشمس فلذلك رخص في الابراد ولم يرخص في التأخير الى خروج الوقت وعلى فرض عدم امكان الجمع فرواية

الخلال السابقة عن المغيرة بلنظ كان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الابرار وقد صحح أبو حاتم وأحمد حديث المغيرة وعده البخاري محققا من أعظم الأدلة الدالة على النسخ كما قاله من قدمنا ولونسلم جهل التاريخ وعدم معرفة المتأخر لكأن أحاديث الابرار أرجح لانهم في الصحيحين بل في جميع الامهات بطرق متعددة وحديث خباب في مسلم فقط ولا شك ان المتفق عليه مقدم وكذا ما جاء من مارق (وعن أبي ذر قال كأمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فاراد المؤذن ان يؤذن لظاهر فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبردتم أريد ان يؤذن فقال له أبرد حتى رأيت في التلؤلؤل فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان شدة الحر من فيج جهنم فاذا اشتد الحر فابردوا بالصلاة متفق عليه) قوله في التلؤلؤل قال ابن سيده اني ما كان شمسا فتنسخه الظل والجمع افياء وفيه وفاة النبي فيما تحول وتقبأ فيه تظل قال ابن قتيبة يتوههم الناس ان الظل والنبي يعني وايس كذلك بل الظل يكون غدوة وعشية ومن أقول النهار الى آخره وأما النبي فلا يكون الا بعد الزوال ولا يقال لما قبل الزوال وانما قيل لما بعد الزوال في لانه ظل فاه من جانب الى جانب أي رجوع والنبي الرجوع ونسبه النور في شرح مسلم الى أهل اللغة والتلؤلؤل جمع تل وهو الرطوبة من التراب المجمع والمراد انه أخر تأخير كثيرا حتى صار للتلؤلؤل في وهي منبطقة لا يصير لها في في العادة الا بعد زوال الشمس بكثير الحديث يدل على مشروعية الابرار وقد تقدم الكلام عليه مستوفى قال المصنف رحمه الله وفيه دليل على الابرار أولى وان لم يفتابوا المسجد من بعده لانه أمر به مع اجتماعهم معه انتهى أشار رحمه الله بهذا الى رد ما قاله الثاني وقد قدمنا حكاية ذلك عنه

(باب أول وقت العصر وآخره في الاختيار والضرورة)*

قد سبق في حديث ابن عباس وجابر في باب وقت الظهر (وعن عبد الله بن عمر وقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقت صلاة الظهر ما لم يحضر العصر ووقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس ووقت صلاة المغرب ما لم يسقط ثور الشفق ووقت صلاة العشاء الى نصف الليل ووقت صلاة الفجر ما لم تطلع الشمس رواء أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود وفي رواية لمسلم ووقت الفجر ما لم يطلع قرن الشمس الا قبل وقته ووقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس ويسقط قرنهما الا قبل وقته ثور الشفق هو بالباء المثلثة أي ثورانه وانتشاره ومعظمه وفي القاموس انه حرة الشفق الشائرة فيه قوله قرن الشمس هو ناحيتها أو أعلاها أو أول شعاعها قاله في القاموس وقوله ويسقط قرنهما الا قبل المراد به الناحية كما قاله النووي والحديث فيه ذكر أوقات الصلوات الخمس وقد تقدم الكلام في الظهر وسبأ في الكلام على وقت المغرب والعشاء والتجر كل في بابيه وأما وقت العصر فالحديث يدل على امتداد وقته الى اصفرار الشمس كما في الرواية الاولى من حديث الباب والى

انتهى ملخصا وقال غيره شبه عليه الصلاة والسلام ما جاء به من الدين بالغيب العام الذي يأتي الناس في حال حاجتهم اليه وكذا كان حال الناس قبل مبعثه فكأن الغيب يحكي البلد الميت فكذا علوم الدين تحي القاب الميت ثم شبه السامعين له بالاراذل المختلفة التي ينزل بهم الغيب وهذا الحديث فيه التصديت والعنونة ورواه كلهم كوفيون وأخرجه البخاري هنا فقط ومسلم في فضائله صلى الله عليه وآله وسلم والنسائي في العلم (عن أنس) وللأصلي زيادة ابن مالك أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (و) أن وعند النسائي بحدف ان (من أنسراط) بفتح الهمزة (الساعة) أي اقامة أي من علاماتها أن يرفع) بضم أوله (العلم) بعوت جلته وقبض نقلته لا يعموه من صدورهم (و) أن (ينبت الجهل) بالفتح من الثبوت وهو ضد النبي وعند مسلم ويثبت من البت وهو الظهور والقشور (و) ان (بشرب) بضم الياء (الخمر) أي يكثر شربه وفي النكاح عن قتادة ويكثر شرب الخمر فالطلق محمول على المقيد خلافا لمن ذهب الى انه لا يجب حله عليه والاحتياط بالجل هنا أولى لان جل كلام النبوة على أقوى محمله أقرب فان السياق يفهم ان المراد بشرط الساعة وقوع اشياء لم تكن معهم ودحين المقالة فاذا ذكر شيئا كان

موجودا عند الحاقه على ان المراد بجمعه ٢٩٤ علامة ان يصف بصفة زائدة على ما كان موجودا كالكثر والشهرة

أقرب (و) ان (يظهر) أى يشو
(الزنا) بالقصر على لغة أهل الحجاز
وبهاجاء التنزيل وبالمداهل نجد
والنسبة الى الاول زنوى والى
الآخر زناوى فوجود الاربع
هو العلامة لوقوع الساعة
﴿ (وعنه) أى عن أنس (رضى
الله عنه قال لا حدنكم) بفتح
اللام أى والله ولذا كذب النون
وبه صرح أبو عوانة عن قتادة
(حدنكم لا يحدنكم أحد
بعدي) ولمسلم لا يحدن أحد
بعدي وللبخاري من طريق هشام
لا يحدنكم غيري وحمل على أنه
قاله لاهل البصرة وقد كان هو
آخر من مات بها من الصحابة
(سمعت النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم يقول من) ولا يحدن
والاصح على ان من (أشراط
الساعة ان يقل) بكسر القاف
من القلة (العلم) وله في الحدود
والشكاح أن يرفع العلم وكذا
لمسلم ولا تنافي بينهما اما لان
القلة فيه معبر بها عن العدم
قال في الفتح وهذا اليبق لاتحاد
الخروج أو ذلك باعتبار زمانين
مبدأ الاشراط وانهاؤها (و) ان
(يظهر الجهل) أن (يظهر الزنا
وتكثر النساء) أن (يقول
الرجال) لكثرة القتل بسبب
الفسق وبقتلهم مع كثرة النساء
يظهر الجهل والزنا ويرفع العلم
لان النساء بائنا الشيطان قال

سقوط قرنهما أى غروبه كما في الرواية الثانية منه وحديث من أدرك من العصر ركعة
قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر يدل على ان أدرك بعضها في الوقت مجزئ والى
هذا ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة آخره الاصفرار وقال الاصطخري آخره المثلان
وبعدا قضاء والا حاديث ترد عليهم ولكنه استدلل الاصطخري بحديث جبريل السابق
وفيه انه صلى العصر اليوم الاول عند مصير ظل الشيء مثله واليوم الثاني عند مصير ظل
الشيء مثليه وقال بعد ذلك الوقت ما بين هذين الوقتين وقد اجيب عن ذلك بمحمل حديث
جبريل على بيان وقت الاختيار للاستبها ب وقت الاضطرار والجواز وهذا الحمل لا بد
منه للجمع بين الاحاديث وهو أولى من قول من قال ان هذه الاحاديث ناسخة لحديث
جبريل لان النسخ لا يصار اليه مع امكان الجمع وكذلك لا يصار الى ترجيح وبؤيد هذا
الجمع حديث تلك صلاة المنافق وسيأتي بعد هذا الحديث فن كان معذورا كان الوقت في
حقه عتد الى الغروب ومن كان غير معذور كان الوقت له الى المثلين وما دامت الشمس
بضاء فنية فان آخرها الى الاصفرار وما بعده كانت صلاته صلاة المنافق المذكورة في
الحديث وأما أول وقت العصر فذهب العترة والجمهور انه مصير ظل الشيء مثله لما تقدم
في حديث جبريل وقال الشافعي الزيادة على المثل وقال أبو حنيفة المثلان وهو فاسد
ترده الاحاديث العديدة قال النووي في شرح مسلم قال أصحابنا العصر خمسة أوقات
وقت فضيلة واختيار وجواز بلا كراهة وجواز مع كراهة ووقت عذر فاما وقت الفضيلة
فأول وقتها ووقت الاختيار يمتد الى ان يصير ظل الشيء مثليه ووقت الجواز الى الاصفرار
ووقت الجواز مع الكراهة حال الاصفرار الى الغروب ووقت العذر وهو وقت الظهر في
حق من يجمع بين العصر والظهر لسقرا ومطر ويكون العصر في هذه الاوقات الخمسة
أداء فاذا فاتت كلها بغروب الشمس صارت قضاء انتهى قال المصنف رحمه الله وفيه
دليل على ان للمغرب وقتين وان الشفق الحرة وان وقت الظهر يعاقبه وقت العصر وان
تأخير العشاء الى نصف الليل جائز انتهى قوله وفيه دليل على ان للمغرب وقتين استدلل
على ذلك بقوله في الحديث ووقت المغرب ما لم يسقط نور الشفق قال النووي في شرح
مسلم وذهب الحقوقيون من أصحابنا الى ترجيح القول بجواز تأخيرها ما لم يغيب الشفق وأنه
يجوز تأخيرها في كل وقت من ذلك ولا يأن تأخيرها عن أول الوقت وهذا هو الصحيح
أو الصواب الذي لا يجوز غيره والجواب عن حديث جبريل حين صلى المغرب في اليومين
في وقت واحد من ثلاثة أوجه أحدها انه اقتصر على بيان وقت الاختيار ولم يستوعب
وقت الجواز وهذا جار في كل الصلوات سوى الظهر والثاني انه متقدم في أول الامر
بمكة وهذه الاحاديث بامتداد وقت المغرب الى غروب الشفق متأخرة في آخر الامر
بالمدينة فوجب اعتمادها والثالث ان هذه الاحاديث أصح اسنادا من حديث بيان
جبريل فوجب تقديمها انتهى وقوله وان الشفق الحرة قد أخرج ابن عساكر في غرائب
مالك والدارقطني والبيهقي عن ابن عمر فروعا بلانظ الشفق الحرة فاذا غاب الشفق

من الذكور ويكثر من يولد من الاناث وكون كثرة النساء من العلامات ٢٩٥ مناسب لظهور الجهل ورفع العلم (حتى) أي

الى أن (يكون لمخسني امرأة القيم الواحد) وهو من يقوم بأمر من واللام للعهد اشعارا بما هو معهود من كون الرجال قوامين على النساء وكان هذه الامور الخمسة خصت بالذكر لكونها مشعرة باختلال الامور التي يحصل بحفظها صلاح المعاش والمعاد وهو الدين لان رفع العلم يخل به والعقل لان شرب الخمر يخل به والنسب لان الرضا يخل به والنفس والمال لان كثرة النتن يخل بهما قال الكرمانى وانما كان اختلال هذه الامور مؤذنا بخراب العالم لان الخلق لا يتركون هملاد ولا يبي بعد نسيانهم الى الله عليه وآله وسلم فيتعين ذلك وقال القرطبي في المفهم في هذا الحديث علم من اعلام النبوة اذا خبر عن امور ستقع فوقعت خصوصا في هذه الازمان وقال في التذكرة يحتمل ان يراد باقسام من يقوم علمين سواء كن موطآت أم لا ويحتمل ان يكون ذلك يقع في الزمان الذي لا يبقى فيه من يقول الله الله فيتزوج الواحد بغير عدد جهلا بالحكم الشرعي قلت وقد وجد ذلك من بعض امراء الترك وغيرهم من أهل هذا الزمان مع دعواه الاسلام والله المستعان وقوله خمسين امرأة يحتمل ان يراد به حقيقة العدد أو يكون مجازا عن الكثرة يؤيده ان في حديث أبي موسى وتري الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة (عن ابن عمر

وجبت الصلاة ولكنه صحح البيهقي وقعه وقد ذكر نحوه الحاكم وسذكره المصنف في باب وقت صلاة العشاء وقوله وان تأخير العشاء الى نصف الليل الخ سيأتى تحقيق ذلك في باب وقت صلاة العشاء (وعن أنس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تلك صلاة

المنافق يجاس يرقب الشمس حتى اذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقرها أربعين لا يذكر الله الا قليلا رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه) الحديث رواه أبو داود وبشكره قوله تلك صلاة المنافق قوله بين قرني الشيطان اختفا وفيه فصيل هو على حقيقة وظاهر لفظه والمراد انه يحاذيها بقرنيه عند غروبها وكذلك عند طلوعها لان الكفار يسجدون لها حينئذ فيقارنهم اليكون الساجدون لها في صورة الساجدين له وتخيّل انفسه ولا عوانه انهم انما يسجدون له وقيل هو على الجواز والمراد بقرنيه وقرنيه علوه وارتفاعه وسلطانه وغلبه اعوانه وسجود مطيعيه من الكفار للشمس قاله النووي وقال الخطابي هو غنمىل ومعناه ان تأخيرها يتزين الشيطان ومدافعتهم عن تعجيلها كمدافعة ذوات القرون اما تدفعه قوله فنقرها المراد بانقر سرعة الحركات كنقر الطائر قال الشاعر
لا أذوق النوم الا غرارا * مثل حسو الطير ماء الشمد

وفي الحديث دليل على كراهة تأخير الصلاة الى وقت الاصفرار والتصرح بحد من آخر صلاة العصر بالاعداد والحكم على صلاته بانها صلاة المنافق ولا أردع لذوى الايمان وأنزع اقلوب أهل العرفان من هذا وقوله يجاس يرقب الشمس فيه اشارة الى ان الذم متوجه الى من لا عدله وقوله فنقرها أربعين فيه تصرح بحد من صلى مسرعا بحيث لا يكمل الخشوع والطمأنينة والاذكار وقد نقل بعضهم الاتفاق على عدم جواز التأخير الى هذا الوقت من لا عدله وهذا من أوضح الأدلة القاضية بصحة الجمع بين الاحاديث الذي ذكرناه في الحديث الذي قبل هذا (وعن أبي موسى عن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم قال وانما سائل يسأله عن مواقيت الصلاة فليرد عليه شيئا وأمر بلالا فاقام الفجر حين انشق الفجر والناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضا ثم أمره فاقام الظهر حين زالت الشمس والقائل يقول انصف النهار ولم وكان أعلم منهم ثم أمره فاقام العصر والشمس مرتفعة ثم أمره فاقام المغرب حين وقبت الشمس ثم أمره فاقام العشاء حين غاب الشفق ثم آخر الفجر من الغد حتى انصرف منها والقائل يقول طلعت الشمس أو كادت وآخر الظهر حتى كان قريبا من وقت العصر بالامس ثم آخر العصر فانصرف منها والقائل يقول اجرت الشمس ثم آخر المغرب حتى كان عند سوط الشفق وفي لفظه فصلى المغرب قبل أن يغيب الشفق وآخر العشاء حتى كان ثلث الليل الاول ثم أصبح فدعا السائل فقال الوقت فيما بين هذين رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وروى الجماعة لا البخاري نحوه من حديث بريدة الاسلمى) حديث بريدة صحيحه الترمذى ولفظه أن

أو يكون مجازا عن الكثرة يؤيده ان في حديث أبي موسى وتري الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة (عن ابن عمر

رضي الله عنه ما قال سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال وفي رواية أبي ذر

والاصيلي وابن عساكر يقول
(بيننا) بغير ميم (أنا نأثم أثبت)
بضم الهمزة وهو جواب بينا
(بقدر لبن فشربت) من اللبن
(حق أني لأرى) بفتح الهمزة
من الرؤية أو بمعنى العلم (أرى)
بكسر الراء وتشديد الياء كذا
في الرواية وزاد الجوهرى حكاية
الفتح أيضا وقيل بالـ كسر
الفعل وبالفتح المصدر (يخرج في
اظناري) وفي رواية ابن عساكر
والجوى من اظناري وللجاري
في التعبير من اطرافي وفيها
بمعنى على ويكون بمعنى يظهر
عليها والظفر امامنا الخروج
أو ظفره وقال لارى بلفظ المضارع
لاستحضار هذه الرؤية للسامعين
وجعل الرى مرثيا تنزيلا له
منزلة الجسم والافارى لارى
فهو استعارة أصلية (ثم أعطيت
فضلي) أى ما فضل من ابن
القدح الذى شربت منه (عمر
ابن الخطاب) رضي الله عنه
(قالوا) أى الصحابة (فأوأته)
أى عبرته (يارسول الله قال)
أولته (العلم) ووجه تفسير ابن
بالعلم الاشتراك في كثرة النفع
بهم أو كونهم سببا للصلاح ذلك
في الاشباح والآخرة الارواح
عن عبد الله بن عمرو بن
العاصي) بإثبات الباء بعد الصاد
على الالفصح (ان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم وقف
في حجة الوداع) بفتح الواو اسم
من ودع والفتح في حجة هو الرواية ويجوز كسرها أى حال وقوفه (بمعنى) بالصرف وعدمه

رجلا سال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن وقت الصلاة فقال صل معنا هذين
الوقتين فلما زالت الشمس أمره بالآذان ثم أمره فأقام الظهر ثم أمره فأقام العصر
والشمس مرتفعة بيضاء نقية ثم أمره فأقام المغرب حين غابت الشمس ثم أمره فأقام
العشاء حين غاب الشفق ثم أمره فأقام الفجر حين طلع الفجر فلما ان كان اليوم الثاني
أمره فأمره بالظهور وأنهم أن يريدوا وصلى العصر والشمس مرتفعة أخرى فوق الذى
كان وصلى المغرب قبل أن يغيب الشفق وصلى العشاء بعد ما ذهب ثلث الليل وصلى
الفجر فاسفروا ثم قال أين السائل عن وقت الصلاة فقال الرجل أنا يا رسول الله قال
وقت صلاتكم بين ما رأيتم قوله أنه سائل يسأله عن مواقيت الصلاة فلم يرد عليه شيئا
أى لم يرد جوابا ببيان الاوقات باللفظ بل قال له صل معنا لتعرف ذلك ويحصل لك البيان
بالفعل كما وقع في حديث بريدة انه قال له صل معنا هذين اليومين وليس المراد انه لم يجب
عليه بالقول ولا بالفعل كما هو الظاهر من حديث أبي موسى لان المعلوم من أحواله انه
كان يجب من سألته عما يحتاج اليه فلا بد من تأويل ما في حديث أبي موسى من قوله فلم
يرد عليه شيئا بما ذكرنا وقد ذكر معنى ذلك النووي قوله انشق الفجر أى طلع وقوله
والناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضا بيان لذلك الوقت وقوله وقبت الشمس هو بقاى فبا
موحدة فتاء مثناة يقال وقبت الشمس وقبا ووقبا غربت ذكر معناه في القاموس
وفي الحديث بيان مواقيت الصلاة وفيه تأخير وقت العصر الى قريب اجرار الشمس
وفيه انه أخر العشاء حتى كان ثلث الليل وفي حديث عبد الله بن عمر والسابق انه أخرها
الى نصف الليل وهو بيان لاخر وقت الاختيار وسألتني تحقيق ذلك قال المصنف
رحمه الله تعالى وهذا الحديث بمعنى حديث الباب في اثبات الوقتين للمغرب وجواز
تأخير العصر ما لم تصفر الشمس أولى من حديث جبريل عليه السلام لانه كان بمكة
في أول الامر وهذا متأخر ومتضمن زيادة فكان أولى وفيه من العلم جواز تأخير البيان
عن وقت السؤال انتهى وهكذا صرح البيهقي والدارقطني وغيرهما ان صلاة جبريل
كانت بمكة وقصة المسئلة بالمدينة وصرحوا بان الوقت الآخر صلاة المغرب رخصة وقد
ذكرنا طرفا من ذلك في شرح حديث جبريل وفيه زيادة ان ذلك في صبيحة ليلة الاسراء
وقوله الوقت فيما بين هذين الوقتين ينفي عنه هومه وقية ما عداه ولكن حديث من
أدرك من العصر ركعة قبل غروب الشمس ومن الفجر ركعة قبل طلوع الشمس وغيره
منطوقات وهى أرجح من المفهوم ولا يصار الى الترجيح مع امكان الجمع وقد أمكن بما
عرفت في شرح حديث عبد الله بن عمرو ولو صرت الى الترجيح لكان حديث أنس
المذكور قبل هذا ما نعلم من القسك بتلك المنطوقات والمصير الى الجمع لا بد منه

(باب ما جاء في تعجيلها وتأخيرها مع الغيم)

(عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى العصر والشمس مرتفعة
حينئذ يذهب الذاهب الى العوالي فيأتهم والشمس مرتفعة رواه الجماعة الا الترمذى

(للناس) حال كونهم (يسألونه) عليه الصلاة والسلام أي حال كونهم سائلين ٢٩٧ منه أو استئناف ياتي لعله الوقوف

(بخلافه رجل) قال في الفتح لم أعرف
أسمه ولا الذي بعده في قوله بخلافه
آخر الظاهر ان العاصمي لم يسم
أحدا الكثير من سأل اذ ذلك
(فقال) يا رسول الله (لم أشعر)
بضم العين أي لم أفطن (فخلقت)
رأسي (قبل أن أذبح) الهدى
(فقال) رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم (اذبح ولا حرج) أي
لا اثم عليك ولا شيء عليك مطلقا
من الاثم لافي الترتيب ولا في ترك
التبعية هذا ظاهره وقال بعض
الفقهاء المراد في الاثم فقط
وفيه نظر لان في بعض الروايات
الصحيحة ولم يأمر بكفارة (بخلافه
آخر) غيره (فقال) يا رسول الله
(لم أشعر ففكرت) هدي (قبل أن
أرمي) الجرة (قال) وفي رواية
أبي ذر (قال) ارمي الجرة (ولا
حرج) عليك في ذلك (فما سئل)
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عن شيء من أعمال يوم العيد
الرمي والتحر والحاق والطواف
(قدم ولا آخر) بضم أولهما
على صبغة الجهول وفي الاول
حذف أي لا قدم ولا آخر لانها
لا تكون في الماضي الامكورة
على القصص وحسن ذلك هنا
انه في سياق النفي كما في قوله
نعمالي وما أدري ما يفعل بي ولا
بكم واسلم ما سئل عن شيء قدم
أو آخر (الاقال) عليه الصلاة
والسلام (افعل) ذلك كما فعلته
قبل أو متى شئت (ولا حرج)

ولبخاري وبعض العوالي من المدينة على أربعة أميال أو نحوه وكذلك لاجد وأبي داود
معنى ذلك (قوله) فيذهب في رواية لمسلم ثم يذهب الذاهب الى قبو وفي رواية له أيضا ثم يخرج
الانسان الى بني عمرو بن عوف فيجدهم يصلون قوله والشمس مرتفعة حية قال الخطابي
حياتها وجود سرها قال أبو داود في سننه بأسناده الى خزيمة انه قال حياتها ان نجد سرها
قوله الى العوالي هي القرى التي حول المدينة أبعد هاء على غماية أميال من المدينة
وأقربها ميلان وبعضها على ثلاثة أميال وبه فسرهما مالك كذا في شرح مسد لم للتتوي
والحديث يدل على استحباب المبادرة بصلاة العصر أول وقتها لانه لا يمكن أن يذهب بعد
صلاة العصر ميلين وثلاثة والشمس لم تتغير بصفرة ونحوها الا اذا صلى العصر حين صار
ظل الشيء مثله قال النووي ولا يكاد يحصل هذا الا في الايام الطويلة وهو دليل للمذهب
مالك والشافعي وأحمد والجمهور من العترة وغيرهم القائلين بأن أول وقت العصر اذا
صار ظل كل شيء مثله وفيه رد للمذهب أبي حنيفة فانه قال ان وقت العصر لا يدخل حتى
يصير ظل الشيء مثليه وقد تقدم ذكر ذلك (وعن أنس قال صلى بنا رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم العصر فأتاه رجل من بني سلمة فقال يا رسول الله اننا نريد أن نخرج جزورا لنا
وانا نحب أن نتحضرها قال نعم فانطلق وانطلقنا معه فوجدنا الجزور ولم نتحر ففكرت ثم
قطعت ثم طبختها ثم أكلنا قبل أن تغيب الشمس رواه مسلم وعن رافع بن خديج قال كنا
نصلي العصر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم لم نتحر الجزور ففكسهم عشر قسم ثم
نطبخ فأتنا كل لحمه نضيجا قبل مغيب الشمس متفق عليه (قوله) نتحر جزورا لنا في القاموس
الجزور البعير أو خاص بالناقة الجزورة الجمع جزائر وجزور وجزرات والحديثان يدلان
على مشروعية المبادرة بصلاة العصر فان نتحر الجزور ثم قسمته ثم طبخته ثم أكله نضيجا ثم
الفرغ من ذلك قبل غروب الشمس من أعظم المشعرات بالتبكير بصلاة العصر فهو من
حجج الجمهور ومن ذلك حديث ابن عباس وجابر في صلاة جبريل وغير ذلك وكلها ترد ما قاله
أبو حنيفة وقد خالفه الناس في ذلك ومن جملة المخالفين له أصحابه وقد تقدم ذكر مذهبه
(وعن بريدة الاسدي قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة فقال بكروا

بالصلاة في اليوم الغيم فانه من فاته صلاة العصر حبط عمله رواه أحمد وابن ماجه) الحديث
في سنن ابن ماجه رجاله رجال الصحيح ولكنه وهم فيه الاوزاعي لجعل مكان أبي المليح أبا
المهاجر وقد أخرجه أيضا البخاري والنسائي عن أبي المليح عن بريدة بنحوه والامر بالتبكير
تشهد له الاحاديث السابقة وما كون فوت صلاة العصر سببا لاحباط العمل فقد أخرج
البخاري في صحيحه من ترك صلاة العصر حبط عمله وأما تقييد التبكير بالغيم فلانه مظنة
التباس الوقت فاذا وقع التراخي فربما خرج الوقت او اضفرت الشمس قبل فعل الصلاة
ولهذه الزيادة ترجم المصنف الباب بقوله وتأكده في الغيم والحديث من الادلة الدالة
على استحباب التبكير لكن مقيد بذلك القيد وعلى عظم ذنب من فاته صلاة العصر

وهو الحق وقال مالك وأبو حنيفة في حقه أو أخره فلم يرد ذلك دما وتأولوا الحديث أي لا اثم عليكم فيما فعلتموه على الجهل منكم لا على القصد فأسقط عنهم الخرج وأعذرهم لأجل النسيان وعدم العلم ويدل له قول السائل لم أشعرو ويؤيده أن في رواية على عند الطحاوي بإسناد صحيح بلفظ رميت وحلفت ونسيت أن أتحرق رسياني مباحث ذلك في كتاب الحج إن شاء الله تعالى وما هو الحق في هذه المسئلة وفي الحديث جواز سؤال العالم را بكا وما شيا وواقفا وعلى كل حال ولا يعارض هذا بما روى عن مالك من كراهة ذكر العلم والسؤال عن الحديث في الطريق لأن الموقف يعني لا يعد من الطرقات لأنه موقف سنة وعبادة وذكر وقت حاجة إلى التعلم خوف القوات أما بالزمان أو بالمكان قال في الفتح ورجال هذا الاسناد كلهم مدنيون (عن أبي هريرة) عبد الرحمن ابن خضر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يقبض العلم أي يموت العلماء وهو تفسير لقوله في الرواية السابقة يرفع العلم (ويظهر الجهل) ذكر هذه زيادة التأكيد والإيضاح والافتقار إلى الجهل من لازم قبض العلم (والفتن ويكثر الهرج) يفتح الهاء وسكون الراء آخره جيم الفتنة والاختلاط وأصله كثرة الشير وهو بلسان الحبشة القتل كما عند البخاري في كتاب الفتن

وسياق ذلك مزيد بيان

(باب بيان أن الوسطى وما ورد في ذلك في غيرها) *

عن علي عليه السلام إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم الأحزاب ملائكة قبورهم ويوتهم ناراً كما شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس متفق عليه ومسلم وأحمد وأبي داود وشغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر وعن علي عليه السلام قال كنا نراها الفجر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي صلاة العصر يعني صلاة الوسطى رواه عبد الله بن أحمد في مسنده (به) هذه الرواية الأخيرة رواها ابن مهدي قال حدثنا سفيان عن عاصم عن زر قال قلت لعبيدة سل علياً عليه السلام عن الصلاة الوسطى فسأله فقال كنا نراها الفجر حتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوم الأحزاب شغلونا عن صلاة الوسطى صلاة العصر قال ابن سيد الناس وقد روى ذلك عنه من غير وجه والحديث يدل على أن الصلاة الوسطى هي العصر وقد اختلف الناس في ذلك على أقوال بعد اتفاقهم على أنها آكد الصلوات القول الأول أنها العصر واليه ذهب علي بن أبي طالب عليه السلام وأبو أيوب وابن عمر وابن عباس وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة وأبي بن كعب وسمرة بن جندب وعبد الله بن عمرو بن العاص وعائشة وحفصة وأم سارة وعبيدة السلماني والحسن البصري وإبراهيم النخعي والكلبي وقتادة والضحاك ومقاتل وأبو حنيفة وأحمد وداود وابن المنذر نقله عن هؤلاء النووي وابن سيد الناس في شرح الترمذي وغيره ما ونقله الترمذي عن أكثر العلماء من الصحابة وغيرهم ورواه المهدي في البحر عن علي عليه السلام والمؤيد بالله وأبي ثور وأبي حنيفة القول الثاني أنها الظهر نقله الواحدى عن زيد بن ثابت وأبي سعيد الخدري وإسامة ابن زيد وعائشة ونقله ابن المنذر عن عبد الله بن شدد ونقله المهدي في البحر عن علي عليه السلام والهادي والقاسم وأبي العباس وأبي طالب وهو أيضاً مروى عن أبي حنيفة القول الثالث أنها الصبح وهو مذهب الشافعي صرح به في كتابه ونقله النووي وابن سيد الناس عن عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل وابن عباس وابن عمر وجابر وعطاء وعكرمة ومجاهد والربيع بن أنس ومالك بن أنس وجهور أصحاب الشافعي وقال الماوردي من أصحاب الشافعي أن مذهبه أنها العصر لصحة الأحاديث فيه قال واغما نص على أنها الصبح لأنهم لم تبلغه الأحاديث الصحيحة في العصر ومذهبه اتباع الحديث ورواه أيضاً في البحر عن علي عليه السلام القول الرابع أنها المغرب واليه ذهب قبيصة بن ذؤيب القول الخامس أنها العشاء نسبة ابن سيد الناس وغيره إلى البعض من العلماء وصرح المهدي في البحر بأنه مذهب الإمامية القول السادس أنها الجمعة في يوم الجمعة وفي سائر الأيام الظهر حكاه ابن مقسم في تفسيره ونقله القاضي عياض عن البعض القول السابع أنها إحدى الخمس مبهمة رواه ابن سيد الناس عن زيد

(قبيل بارسل الله وما الهرج فقال هكذا بيد فخرها كانه يريد القتل) هومن ٢٩٩ اطلاق القول على الفعل كأن

الراوي فهم ذلك من تحريف يديه
الكريمة وسر كتمانها كاضارب قال
في الفتح لكن هذه الزيادة لم أرها
في معظم الروايات وكانها من
تفسير الراوي عن حنظلة فان أبا
عوانة رواه عن عباس الدوري
عن أبي عاصم عن حنظلة وقال
في آخره وأرانا أبو عاصم كأنه
يضرب عنق الانسان وقال
الكرماني الهرج هو الفتنة
فارادة القتل من افظه على
طريق التجوز اذ هو لازم يعنى
الهرج قال الآن ثبت ورود
الهرج يعنى القتل لغة قلت
هى غفلة عمافى البخارى فى كتاب
الفتن الهرج القتل باسان
الحبشة وسماى مباحث هذا
الحديث هناك ان شاء الله تعالى
اتهى ❁ (عن أسماء بنت أبي
بكر) الصديق ذات النطاقين
زوج الزبير المتوفاة بمكة سنة
ثلاث وسبعين وقد بلغت المائة
ولم يسقط لها سن ولم يغير لها عقل
أما (قالت أتيت عائشة) أم
المؤمنين رضى الله عنها (وهى)
أى حال كون عائشة (تصلى)
فقلت ما شأن الناس) قائمين
مضطربين فزعين (فأشارت)
عائشة (الى السماء) تعنى انكسفت
الشمس (فاذا الناس) أى
بعضهم (قيام) للصلاة الكسوف
(فقات) أى ذكرت عائشة رضى
الله عنها (سبحان الله قلت آية)
أى هى علامة لعذاب الناس

ابن ثابت والربيع بن خيثم وسعيد بن المسيب ونافع وشريح وبعض العلماء القول
الثامن انما جميع الصلوات الخمس حكمها القاضى والنزوى ورواه ابن سيد الناس عن
البعض القول التاسع انما اصلان العشاء والصبح ذكره ابن مقسم فى تفسيره أيضا
ونسبه الى أبى الدرداء القول العاشر انما الصبح والعصر ذهب الى ذلك أبو بكر الابهري
القول الحادى عشر انما الجماعة حكى ذلك عن الامام أبى الحسن الماوردى القول
الثانى عشر انما صلاة الخوف ذكره الدمياطى وقال حكماء الثمان يوثق به من أهل العلم
القول الثالث عشر انما الوتر واليه ذهب أبو الحسن على بن محمد السخاوى المقرئ القول
الرابع عشر انما صلاة الاضحى ذكره ابن سيد الناس فى شرح الترمذى والدمياطى
القول الخامس عشر انما صلاة عيد الفطر حكماء الدمياطى القول السادس عشر انما
الجمعة فقط ذكره النووى القول السابع عشر انما صلاة الضحى رواه الدمياطى عن
بعض شيوخه ثم تردد فى الرواية احتج أهل القول الاول بالحديث الصحيحة الصريحة
المتفق عليها ومنها حديث الباب وما بعده من الاحاديث المذكورة الاتية وهو
المذهب الحق الذى يتعين المصير اليه ولا يرتاب فى صحته من انصف من نفسه واطرح
التقليد والعصية وجود النظر الى الادلة ولم يعتذر عن أدلة هذا القول أهل الاقوال
الآخره بشئ يعتد به الاحديث عائشة انما أمرت أبايونس يكتب لها مصحفا الحديث
سماى ويأتى الجواب عن هذا الاعتذار وأما اعتذار من اعتذره بان الاعتبار
بالوسطى من حيث العدد فهو عذر بارد ونصب لنظر فاسد فى مقابلة النصوص لان
الوسطى لاتعين أن تكون من حيث العدد بل وان تكون من حيث الفضل على انه
لوسلم ان المراد بها الوسطى من حيث العدد لم يتعين بذلك غير العصر من سائر الصلوات اذ
لا بد ان يتعين الابتداء ليعرف الوسط ولادليل على ذلك ولو فرضنا وجود دليل يرشد الى
الابتداء لم ينتهض لمعارضه الاحاديث الصحيحة المتفق عليها المتضمنة لاختيار الصادق
المصدوق ان الوسطى هى العصر فكيف يليق بالمتمدين أن يقول على مسلك النظر
المتبنى على شفا جرف هار ليحصل له به معرفة الصلاة الوسطى وهذه أقوال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم تنادى ببيان ذلك واحتج أهل القول الثانى بان الظاهر متوسطة
بين نمازيتين وبأنها فى وسط النهار ونصب هذا الدليل فى مقابلة الاحاديث الصحيحة من
الغرائب التى لاتقع لمنصف ولا متيقظ واحتجوا أيضا بقوله تعالى أقم الصلاة طرقي
النهار وزلفا من الليل فلم يذكرها ثم أمر بها حيث قال لعل الشمس وأفردها فى الامر
بالحفاظة عليها بقوله والصلاة الوسطى وهذا الدليل أيضا من السقوط بمحل لا يجهل نعم
أحسن ما يحتج به اهم حديث زيد بن ثابت واسامة بن زيد وسياثيان وسند كرا الجواب
عليهما واحتج أهل القول الثالث بأن الصبح نأتى وقت مشقة بسبب برد الشتاء وطيب
النوم فى الصيف والنعام وقبور الاعضاء وغفلة الناس وبورود الاخبار الصحيحة
لأنها مقدمة له قال تعالى وما نرسل بالآيات الا تخوفيا وعلامة لقرب زمان قيام الساعة (فأشارت) عائشة (برأسها أى نعم)

قالت أسماء (نقمت) في الصلاة (حتى لا) ٣٠٠ من علوت الرجل غلبته ولكريمة تجلاني أي علاني وجلال الشيء ما غطي

به (الغشي) بفتح الغين واسكان
الشين وبكسر الشين وتشديد
الماء أيضا بمعنى الغشاوة وهي
الغطاء وأصله مرض معروف
يحصّل بطول القيام في الحر
ونحوه وهو نوع وطرف من
الانغماء والمراد به هنا الحالة
الغريبة منه فاطمته مجازا
ولهذا قالت (لجعلت أصعب على
رأسي الماء) أي في تلك الحالة
ليذهب ووجه من قال بان صباها
كان بعد الافاقة (لحمد الله عز
وجل) (النبى صلى الله عليه وآله
وسلم وأثنى عليه) عطف على حمد
من باب عطف العام على الخاص
لان التثناء أعم من الحمد والشكر
 والمدح أيضا (ثم قال ما من شيء
لم أكن أريته) بضم الهمزة
أي عما يصح رؤيته عقلا كروية
البارى تعالى ويليق عرفا عما
يتعلق بأمر الدين وغيره (الا
رأيت) رؤية عين حقيقة حال
كوني (في مقام) هذا (حتى
الجنة والنار) بالرفع فيه ما على
ان حتى ابتدائية والنصب على
انها عاطفة على الضمير في رأيت
والجر على انه اجارة قال في الفتح
رويه بالحرركات الثلاث فيما
انتهى لكن استشكل البدر
الدمايني الجربانه لا وجه له
الا العطف على الجبرود المتقدم
وهو منقطع لما يلزم عليه من زيادة
من مع المعرفة والصحيح منعه
(ناوحي الى) بضم الهمزة

في تأكيد أمرها انخصت بالمحافظة لكونها معرضة للضياع بخلاف غيرها وهذا الوجه
ليست بشيء واضح الا في الاحتجاج له - بما رواه الشيخ عن ابن عباس قال ادخل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم عرس فلم يستيقظ حتى طلعت الشمس أو بعضها
فلم يصل حتى ارتفعت الشمس فعلى وهي صلاة الوسطى ويمكن الجواب عن ذلك من
وجهين الاول ان ما روى من قوله في هذا الخبر وهي صلاة الوسطى يحتمل أن يكون من
المدرج وليس من قول ابن عباس ويحتمل أن يكون من قوله وقد أخرج عنه أبو نعيم انه
قال الصلاة الوسطى صلاة العصر وهذا صريح لا يتطرق اليه من الاحتمال ما يتطرق
الى الاول فلا يعارضه الوجه الثاني ما تقر من القاعدة ان الاعتبار عند مخالفة
الراوي روايته بما روى لا بما رأى فقد روى عنه أحمد في مسنده قال قاتل رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم عدوا فلم يفرغ منهم حتى أفرغ العصر عن وقتها فلما رأى ذلك قال
اللهم من حبسنا عن الصلاة الوسطى املايونيهم فارا أو قبورهم فارا وكرأبو محمد بن
الفرس في كتابه في أحكام القرآن ان ابن عباس قرأ حافظا وعلى الصلوات والصلاة
الوسطى صلاة العصر على البدل على ان ابن عباس لم يرفع تلك المقالة الى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم بل قالها من قبل نفسه وقوله ليس بحجة واحتج أهل القول الرابع
بان المغرب سبقت عليها الظهر والعصر وتأخرت عنها العشاء والصبح واحتج أهل القول
الخامس بانها العشاء بمثل ما احتج أهل القول الرابع واحتج أهل القول السادس بان
الجمعة قد ورد الترغيب في المحافظة عليها قال النووي وهذا ضعيف لان المفهوم من
الايصاء بالمحافظة عليها انما كان لانها معرضة للضياع وهذا لا يليق بالجمعة فان الناس
يحافظون عليها في العادة أكثر من غيرها لانها تأتي في الاسبوع مرة بخلاف غيرها واحتج
أهل القول السابع على انها مهمة بما روى ان رجلا سأل زيد بن ثابت عن الصلاة
الوسطى فقال حافظ على الصلوات تصبها فهي مخبوءة في جميع الصلوات خب ساعة
الاجابة في ساعات يوم الجمعة وليلة القدر في ليلتي شهر رمضان والاسم الاعظم في جميع
الاسماء والكبار في جملة الذنوب وهذا قول صحيح ليس بحجة ولو فرض ان له حكم الرفع
لم ينتقض لمعارضه ما في الصحيحين وغيرهما واحتج أهل القول الثامن بان ذلك أبعث على
المحافظة عليها أيضا قال النووي وهذا ضعيف أو غلط لان العرب لا تذكر الشيء مفصلا
ثم تجمله وانما تذكره مجعلا ثم تفصله أو تفصل بعضها على فضيلته واحتج أهل القول
التاسع بقوله صلى الله عليه وسلم لو يعلمون ما في العشاء والصبح لا أتوهما ولو حبا ووقولا
من صلى العشاء في جماعة كان كقيام نصف ليلة ومن صلاها مع الصبح في جماعة كان
كقيام ليلة وهذا الاستدلال مع كونه لا يثبت المطلوب معارض بما ورد في العصر
وغيرهما من الترغيب والترهيب واحتج أهل القول العاشر بمثل ما احتج به للتاسع ورده
بمثل ما رده واحتج أهل القول الحادي عشر بما ورد من الترغيب في المحافظة على الجماعة

(أنكم) بفتح الهمزة (تفتنون) بفتح النون (تفتنون) بفتح النون (في قبوركم مثل أو قريبا) بخذف النون في مثل ورد

والثباته في ناله (لا أدري أي ذلك) لفظ مثل أوقريها (قالت أسماء) رضى الله عنها ٣٠١ (من فتنة المسيح) لمعه الأرض

أولاً لأنه مسح العين (الرجال)
الكذاب (يقال) للمفتون
(ما علمت بهذا الرجل) صلى الله
عليه وآله وسلم ولم يعبر بضمير
المتكلم لأنه حكاية قول
المالكين ولم يقل رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لأنه يصير
تلقيناً للحنه وعدل عن خطاب
الجمع في انكم تفتنون الى المفرد
في قوله ما علمت لأنه تفصيل أى كل
واحد يقال لذلك لأن السؤال
عن العلم يكون لكل واحد
وكذا الجواب بخلاف الفتنة
(فأما المؤمن أو الموقن) أى
المصدق بنبوته صلى الله عليه
وآله وسلم (لا أدري بأيهما) وفي
رواية الأربعة أيهما المؤمن
أو الموقن (قالت أسماء) والشك
من فاطمة بنت المنذر (فيقول
هو محمد هو رسول الله) هو
(جاءنا بالبينات) بالمعجزات
الدالة على نبوته (والله دى)
أى الدلالة الموصلة الى البغية
(فأجبنا واتبعنا) أى قبلنا نبوته
معتقدين مصدقين واتبعناه
ففيما جاء به البناء والاجابة تتعلق
بالعلم والاتباع بالعمل يقول
المؤمن (هو محمد) صلى الله
عليه وآله وسلم قولاً (ثلاثاً)
أى ثلاث مرات (فيقال) له
(نعم) حال كونه (صالحاً) منتفعاً
بأعماله إذا صلاح كون الشيء
في حيد الانتفاع (قد علمنا ان
كنت) بكسر الهمزة أى الشأن
كنت (الموقن به) أى أنك موقن بكقوله تعالى كنتم خير أمة أى أنتم أو تبق على بابها قال القاضي وهو الاظهر (وأما المناق) أى

ورديان ذلك لا يستلزم كونها الوسطى وعورض بما ورد في سائر الصلوات من الفرائض
وغيرها واحتج أهل القول الثاني عشر بقول الله تعالى عقيب قوله حافظوا على الصلوات
فان خفتهم فرجالاً أو ربكنا واذكروا وجوها للاستدلال كلهما مردودة واحتج أهل القول
الثالث عشر بأن المعطوف غير المعطوف عليه فالصلاة الوسطى غير الصلوات الخمس
وقد وردت الاحاديث بفضل الوتر فتعين والنص الصريح الصحيح يردده واحتج أهل
القول الرابع عشر بمثل ما احتج به للذي قبله وردت مثل ما ردت واحتج أهل القول الخامس
عشر والسادس عشر والسابع عشر بمثل ذلك وردت بالنص والمعارضه اذا تقررت
هـ هذا فاعلم أنه ليس في شيء من حجج هذه الاقوال ما يعارض حجج القول الاول معارضه
يعتمد بها في الظاهر الا ما سيأتى في الكتاب من الاحتجاج لأهل القول الثاني وسنستعرف
عدم صلاحيته للفتنه (وعن ابن مسعود قال حبس المشركون رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم عن صلاة العصر حتى احمرت الشمس أو اصفرت فقال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ملائكة أجوافهم وقبورهم
نارا أو حشا الله أجوافهم وقبورهم نارا رواه أحمد ومسلم وابن ماجه وعن ابن مسعود
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الوسطى صلاة العصر رواه الترمذى وقال
هذا حديث حسن صحيح وعن سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال
الصلاة الوسطى صلاة العصر رواه أحمد والترمذى وصححه وفي رواية لأحمد أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وسماها الملائكة صلاة
العصر) حديث ابن مسعود الثاني حديث صحيح أخرجه مسلم وغيره وحديث سمرة
حسنه الترمذى في كتاب الصلاة من سننه وصححه في التفسير ولكنه من رواية الحسن
عن سمرة وقد اختلف في صحة سماعه منه فقال شعبة لم يسمع منه شيئاً وقيل سمع منه
حديث الحقيقة وقال البخارى قال علي بن المدينى سماع الحسن من سمرة صحيح ومن
أنبت مقدم على من نفي ورواية أحمد ذكرها الحافظ بن سديد الناس في شرح الترمذى
ولم يتكلم عليها وما في الصحيحين وغيرهما ما يشهد لها وفي الباب عن عمر بن الخطاب
والترمذى وقال ليس باباً مناده بأسماء وعن أبي هريرة عن الطحاوى والديمياطى وأشار
اليه الترمذى وعن أبي هاشم بن عتبة عن الطحاوى وأشار اليه الترمذى أيضاً وهذه
الاحاديث مصرحة بأن الصلاة الوسطى صلاة العصر فهي من حجج أهل القول الاول
الذى أسلفناه وقد تقدم تحقيق الكلام في ذلك قوله عن صلاة العصر كذا وقع
في صحيح البخارى ومسلم وظاهره أنه لم يفت غيرها وفي الموطأ أنها الظهر والعصر وفي
الترمذى والنسائى بإسناد لا بأس به من حديث عبد الله بن مسعود أنه قال شغل
المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من
الليل ما شاء الله فأمر بلالاً فأذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ثم أقام فصلى

كنت (الموقن به) أى أنك موقن بكقوله تعالى كنتم خير أمة أى أنتم أو تبق على بابها قال القاضي وهو الاظهر (وأما المناق) أى

غير المصدق بقلبه لنبوته (أو المرتاب) ٣٠٢ الشاك قالت فاطمة (لا أدري أي ذلك قالت أسماء فيقول لا أدري سمعت

الناس يقولون شيئا فقلت) أي قالت ما كان الناس يقولونه وفي رواية ذكر الحديث أي الخ وفي هذا الحديث اثبات عذاب القبر وسؤال الملكين وإن من ارتاب في صدق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وصحة رسالته فهو كافر وإن الغشي لا ينقض الوضوء مادام العقل باقيا إلى غير ذلك مما لا يخفى (عن عقبة) بضم العين وسكون القاف وفتح الباء الموحدة (ابن الحرث) ابن عامر القرشي المكي (انه) أي عقبة (تزوج ابنة) وللاصلي يفتا (لابي اهاب بن عزيز) بن قيس بن سويد التميمي الداري واسم ابنته غنية بفتح المعجمة وكسر النون وتشديد الميم وكنيتها أم يحيى (فانتها امرأة) قال الحافظ ابن حجر لم أقف على اسمها (فقاتلني قد أرضعت عقبة) بن الحرث (والتي تزوج بها) أي غنية وفي رواية الأربعة بحذف بها (فقاتلها عقبة ما أعلمك) بكسر الكاف (أرضعتني ولا أخبرتنني) عبر بأعلم مضارعا وأخبرت ماضيا لأن نفي العلم حاصل في الحال بخلاف نفي الاخبار فإنه كان في الماضي فقط (فركب) عقبة (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه بالمدينة (أي فيها) فسأله أي سأله عقبة رسول الله صلى الله

المغرب ثم أقام فصلى العشاء ومثله أخرج أحمد والنسائي وأشار إليه الترمذي من حديث أبي سعيد وقد اختلف العلماء في ذلك فمنهم من رجح ما في الصحيحين كابن العربي ومنهم من جمع بين الأحاديث في ذلك بأن الخندق كانت وقعة أي ما في مكان ذلك كله في أوقات مختلفة في تلك الأيام وهذا أولى من الأول لأن حديث أبي سعيد رواه الطحاوي عن المزني عن الشافعي عن ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن ابن أبي سعيد الخدري عن أبيه وهذا اسناد صحيح جليل وأيضا لا بصار إلى الترجيح مع إمكان الجمع على أن الزيادة مقبولة بالإجماع إذا وقعت غير منافية للزيادة قوله حتى احمرت الشمس أو اصفرت وفي بعض روايات الصحيح حتى غابت قبل أن ذلك كان قبل نزول صلاة الخوف قال العلماء يحتمل أنه أخرها نسيمانا لا عمدا وكان السبب في النسيان الاشتغال بالعدو وكان هذا عذرا قبل نزول صلاة الخوف على حسب الأحوال وسيأتي

البحث عن ذلك (وعن البراء بن عازب قال نزلت هذه الآية حافظا على الصلوات وصلاة

العصر فقرأناها ما شاء الله ثم نسخها الله فنزلت حافظا على الصلوات والصلاة الوسطى

فقال رجل هي أذن صلاة العصر فقال قد أخبرتك كيف نزلت وكيف نسخها الله والله

أعلم رواه أحمد ومسلم) أخرجه مسلم من طريق شقيق بن عقبة عن البراء وليس لعفي

صحيحه عن شقيق غير هذا الحديث وفيه مفسد لمن قال إن الصلاة الوسطى هي العصر

بقريضة اللفظ المنسوخ وإن لم يكن صريحا في المطلوب لأنه لا يجب أن يكون معنى اللفظ

الناسخ معنى اللفظ المنسوخ وربما تسلك به من يرى أنها غير العصر فائلا لو كان المراد

باللفظ الناسخ معنى اللفظ المنسوخ لم يكن للنسخ فائدة فالمدول إلى لفظ الوسطى ليس

الاقتصد الأهم ويجب عنه بأنه أرشد إلى أن المراد بالناسخ المبهمة نفس المنسوخ المعين

ما في الساب من الأدلة الصحيحة قال المصنف رحمه الله وهو دليل على كونها العصر

لأنه خصها ونص عليها في الأمر بالمحافظة ثم جاء الناسخ في التلاوة متيقنا وهو في المعنى

مشكوك فيه فيستحب المتيقن السابق وهكذا جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم تعظيم أمر فواتها تخصيصا فروى عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم قال الذي تفوته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله رواه الجماعة انتهى قوله أهله

وماله روى بنصب اللامين ورفعهم ما والنصب هو الصحيح المشهور الذي عليه الجمهور وعلى

أنه مفعول ثان ومن رفع فعلى ما لم يسم فاعله ومعناه انتزع منه أهله وماله وهذا تفسير

مالك بن أنس وأما على رواية النصب فقال الخطابي وغيره معناه نقص هو أهله وماله

وسابهم فبقى بالأهل ولا مال فليحذر من تفويتها كحذر من ذهاب أهله وماله وقال أبو عمر

ابن عبد البر معناه عند أهل اللغة والفقه أنه كالذي يصاب بأهله وماله أصابة يطلب بها

وتراوتر الجناية التي يطلب نأرها فيجتمعه عليه غم المصيبة وغم مقاساة طلب النار

(وعن أبي يونس مولى عائشة أنه قال أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحفا فقالت إذا

ببشرها وتفضي اليها (وقد قيل) انك أخوها من الرضاعة أي ذلك بعيد ٣٠٣ من ذي المرأة والوقع (فتفارقها

عقبه) بن الحرث رضي الله عنه صورة أو طلقها احتباطا

وورعاً لحكم بثبوت الرضاع

وفساد النكاح اذ ليس قول

المرأة الواحدة شهادة يجوز

بها الحكم في أصل من الأصول

ثم عمل بظاهر هذا الحديث

أحدرجه الله فقال الرضاع

يثبت بشهادة المرضعة وحدها

بمعناها قلت والحق هنا يدأحد

والحديث حجة على من خالفها

ويؤيده قوله (ونكحت) غنية

بعد فراق عقبه (زوجا غيره) هو

ظرب بضم المعجمة المشالة وفتح

الراء وآخره موحدة مصغر ابن

الحرث (عن عمر) بن الخطاب

(رضي الله عنه) انه قال كنت

أنا وجرارتي اسمع عتبة بن مالك

ابن عمرو بن العجلان الانصاري

الخزرجي كما أفاده الشيخ قطب

الدين القسطلاني قال الحافظ

في الفتح ولم يذكر له وعند

ابن بشكو الودكره البرماوي

انه أوس بن خولى وعلل بأن

النبي صلى الله عليه وآله وسلم آخى

بينه وبين عمر لكن لا يلزم من

المواخاة الجوار (من الانصار)

الكائنين أو المستقرين أو

النازلين (في) موضع أو قبيلة

(بني) وفي رواية من بني (أمية

ابن زيد وهي) أي القبيلة (وفي

رواية ابن عساة كرو هو أي

الموضع (من هو إلى المدينة)

قرى شبر في المدينة بين أقربها

وبينها ثلاثة أميال أو أربعة وأربعون

بلغت هذه الآية فاذني حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فلما بلغتها آذنتها فأملت

على حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وصلوة العصر وقوموا لله فأتين قالت

عائشة سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه الجماعة الا البخاري وابن

ماجه وفي الباب عن حفصة عند مالك في الموطأ قال عمرو بن رافع انه كان يكتب لها

معه فافقت له اذا انتهيت الى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فاذني فاذنتها

فأتت اكتب والصلوة الوسطى وصلوة العصر وقوموا لله فأتين استدلت بالحديث من

قال ان الصلوة الوسطى غير صلاة العصر لان العطف يقتضي المغايرة وهو راجع الى

الخلافاً للثابت في الاصول في القرارة الشاذة هل تنزل منزلة أخبار الاحاد فكون

حجة كما ذهب اليه الحنفية وغيرهم أم لا تكون حجة لان ناقلاهم ينقلها الا على انها قرآن

والقرآن لا يثبت الا بالتواتر كما ذهب الى ذلك الشافعية والراجح الاول وقد غلط من

استدل من الشافعية بحديث عائشة وحفصة على ان هذه الصلوة الوسطى ليست

صلوة العصر لما عرفت من أن مذهبهم في الاصول يأبى هذا الاستدلال وأوجب عن

الاستدلال بهذا الحديث من طرف القائلين بانها العصر بوجهين الاول أن تكون

الواو زائدة في ذلك على حد زيادتها في قوله تعالى وكذلك نرى ابراهيم ملى كوت السموات

والارض وليكون من المؤمنين وقوله وكذلك نصرف الايات وليقولوا درست وقوله

ولكن رسول الله وخاتم النبيين وقوله ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله حكى

عن الخليل أنه قال يصدون والواو مقحمة زائدة ومثله في القرآن كثير ومنه قول

امرئ القيس

فلما أجزنا ساحة الحى وانتهى * بنا بطن خبت ذى حفاق عققل

وقول الآخر

فاذا وذل كما يشة لم يكن * الا كلمة عالم بخيال

الثاني أن لا تكون زائدة وتكون من باب عطف احدى الصفتين على الاخرى وهما الشئ

واحد نحو قوله

الى الملك القرم وابن الهمام * وليث الكتيبة في المزدحم

وقرب منه قول الآخر

أكر عليهم دعلجا ولبانة * اذا ما اشتكى وقع الرماح نهمما

فعطف لبانة وهو صدره على دعلج وهو اسم فرسه ومعلوم ان القرم لا يكر الا و معه

صدره لما كان الصدر يلتقى به ويقع به المصادمة وقال مكي بن أبي طالب في تفسيره

وليست هذه الزيادة توجب أن تكون الوسطى غير العصر لان سيمويه حكى مررت

بأخيك وصاحبك والصاحب هو الاخ فكذلك الوسطى هي العصر وان عطف بالواو

انتهى وتغاير اللفظ قائم مقام تغاير المعنى في جواز العطف ومنه قول أبي دوداد الايدى

وبيننا ثلاثة أميال أو أربعة وأربعون

(وكنا) نقاب النزول على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينزل) جارى

الانصارى (يوما) من العوالي الى رسول ٣٠٤ الله صلى الله عليه وآله وسلم تعلم العلم (وأزىل يوما) كذلك (فاذا نزلت) أنا

سلط الموت والمنون عليهم * فلهم في صد المقابر هام

وقول عدى بن زيد العبادى

وقدمت الاديم لراشيه * فالتى قولها كذا بومينا

وقول عنتره

حييت من طلال تقادم عهده * اقوى واقفر بعد أم الهيم

وقول الاسخر

الاحبذا هند وأرض بهاءند * وهند أئى من دونها النأى والبعد

وهذا التأويل لا بد منه لوقوع هذه القراءة المحتملة فى مقابلة تلك النصوص الصحيحة الصريحة وقد روى عن السائب بن زيد أنه تلا هذه الآية حافظا وعلى الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر وهذا التأويل المذكور يجرى فى حديث عائشة وحفصة ويختص حديث حفصة بما روى يزيد بن هرون عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن عمرو بن رافع قال كان مكتوبا فى مصحف حفصة بنت عمر حافظا وعلى الصلوات والصلاة الوسطى وهى صلاة العصر ذكر هذه الرواية والرواية السابقة عن السائب بن زيد الناس فى شرح الترمذى قال المصنف رحمه الله بعد سباق حديث عائشة ما حفظه وهذا يتوجه منه كونه الوسطى العصر لان تسميته فى الحديث على المحافظة دليل تأكيدها وتكون الواو فيه زائدة كقوله آتينا موسى وهرون الفرقان وضياء أى ضياء وقوله فلما أسما وتله للجبين ونادىناه أى نادىناه الى نظائرهما انتهى (وعن زيد بن ثابت قال كان

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى الظهر بالهجرة ولم يكن يصلى صلاة أشد

على أصحابه منها فنزلت حافظا وعلى الصلوات والصلاة الوسطى وقال ان قبلها صلاتين

وبعدهما صلاتين رواه أحمد وأبو داود وعن أسامة بن زيد فى الصلاة الوسطى قال هى

الظهر از رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلى الظهر بالهجرة ولا يكون وراءه

الا لصف والصفان والناس فى قائلتهم وفى تجارتهم - فأنزل الله حافظا وعلى الصلوات

والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين رواه أحمد الحديث الاول سكنت عنه أبو داود

والمنذرى وأخرجه البخارى فى التاريخ والنسائى باسناد رجاله ثقات وأخرج نحو ذلك فى

الموطا والترمذى عن زيد أيضا والحديث الثانى أخرجه أيضا النسائى وابن منيع وابن

جرير والضياء فى المختارة ورجال اسناده فى سنن النسائى ثقات قوله الهجير قال فى القاموس

الهجير والهجير والهجرة نصف النهار عند ذوال الشمس مع الظهر أو من عند زوالها

الى العصر لان الناس يكتنون فى بيوتهم كأنهم قد تهاجروا الشدة الحر والازن استدل

بهم من قال ان الصلاة لوسطى هى الظهر وأنت خبر بان مجرد كون صلاة الظهر كانت

شديدة على الصحابة لا يستلزم ان تكون الآية نازلة فيما غايتها فى ذلك ان المناسب ان

تكون الوسطى هى الظهر ومثل هذا لا يعارض به تلك النصوص الصحيحة الصريحة

(بحسبته بخبر ذلك اليوم من الوحي

وغيره واذا نزل) جارى (فعل)

معنى (مثل ذلك فنزل صاحبى

الانصارى يوم نوبته) أى يوما

من أيام نوبته فسمع ان رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم

اعتزل زوجاته فرجع الى العوالي

(بجاء فضرب بابى ضربا شديدا

فقال انتم هو) اسم يشار به الى

المكان البعيد (فنزعت) بكسر

الزاي أى خفت لاجل الضرب

الشديد فانه كان على خلاف

العادة فالقاء تعيلية وللبخارى

فى التفسير قال عمر رضى الله

عنه كاتخوف ملكا من ملوك

غسان ذكرنا انه يريد ان يسير

الىنا وقد امتلأت صدورنا منه

فتوهمت لعله جاء الى المدينة

لنخفته لذلك (فخرجت اليه فقال

قد حدث أمر عظيم) طلق رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم نساء

قلت قد كنت أظن ان هذا كائن

حتى اذا صليت الصبح شددت

على ثيابى ثم نزلت (فدخلت

على حفصة) أم المؤمنين رضى

الله عنها فاذا دخل عليها أبوها

عمر رضى الله عنه لا الانصارى

وقضية حذف طلق الى قوله

فدخلت يوهم أنه من قول

الانصارى فالقاء فى دخات

فصريحة تفصح عن المقدر

أى نزلت من العوالي فجئت الى

المدينة فدخلت (فاذا هى تبكى

فقلت طلقكن) وفى رواية

بهمزة الاستفهام (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت) حفصة (لا أدري) أى لا اعلم

أه طاق (ثم دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت وأنا قائم) ٣٠٥ يا رسول الله (أطلقت نسائك) بهمة
الاستفهام وقال العيني بحذفها
(قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا فقلت) ولا يصلي قلت
(الله أكبر) نهجا من كون
الانصاري ظن ان اعتراله صلى
الله عليه وآله وسلم عن نسائه

طلاق أو فائتي عنه والمقصود من
ايراد هذا الحديث هنا بيان
الاهتمام بشأن العلم بالتناوب
بالنزول على النبي صلى الله عليه
وآله وسلم للتعلم وفي هذا الحديث
الاعتماد على خبر الواحد والعمل

بمراسيل الصحابة وفيه أن الطالب
لا يغفل عن النظر في أمر معاشه
ليستعين به على طلب العلم وغيره
مع أخذه بالخزم في السؤال عما
يقوته يوم غيبته لما علم من حال
عمر أنه كان يتعاني التجارة اذ ذلك
وفيه ان شرط التواتر ان يكون
مستند نقلته الامر المحسوس
لا الاشاعة التي لا يدري من بدأها
(عن أبي مسعود) عتبة بن عمرو
(الانصاري) الخزرجي البصري
(رضي الله عنه) انه (قال قال
رجل) هو حزم بن أبي كعب كذا
قال الحافظ في مقدمة الفتح ثم
قال في الشرح في كتاب الصلاة

لم انف على تسميته وهم من زعم
انه حزم لان قصته كانت مع معاذ
لامع ابن أبي كعب كذا في
القسطلاني قلت وقال هنا قيل
هو حزم بن أبي كعب (يا رسول
الله لا كاد أدرك الصلاة مما
يطول بنا فلان) هو معاذ بن جبل

الناطقة في الصحابين وغيرهما من طرق متعددة قد قدمنا لك منها اجلة نافعة وعلى فرض
أن قول هذين الصحابين تصريح ببيان سبب النزول لا ابدام مناسبة فلا يشك من له
أدنى الملم بعلم الاستدلال ان ذلك لا ينتهض لمعارضة ما سلف على أنه يعارض المروى
عن يزيد بن ثابت هذا ما قدمنا عنه في شرح حديث علي فرابعه واهلك اذ المعنى النظر
فيما حررناه في هذا الباب لا تشك بعده ان الوسطى هي العصر

فمكن رجلا رجله في الثرى * وهامة همته في الثرى
قال المصنف رحمه الله بعد ان ساق الاثرين ما لفظه وقد احتج بهما من يرى تجهيل الظاهر
في شدة الحرانته

(باب وقت صلاة المغرب) *

(عن سلمة بن الأكوع ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي المغرب اذا غربت
الشمس وتوارت بالجباب رواه الجماعة الا النسائي) وفي الباب عن جابر عند أحمد وعن زيد
ابن خالد عند الطبراني وعن أنس عند أحمد وابي داود وعن رافع بن خديج عند البخاري
ومسلم وعن أبي أيوب عند أحمد وابي داود والماكم وعن أم حبيبة أشار اليه الترمذي
وعن العباس بن عبد المطلب عند ابن ماجه قال الترمذي وحديث العباس قد روى
موقوفاً وهو أوضح وعن أبي بن كعب ذكره ابن أبي حاتم في العلل وعن السائب بن يزيد عند
أحمد وعن رجل من أسلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند النسائي والبخاري
في معجمه قوله وتوارت بالجباب وقع في صحيح البخاري اذا توارت بالجباب ولم يجسر للشمس
ذكر الحالة على فهم السامع وما يعطيه قوة الكلام وهو قوة ميسر للجملة الاولى اعني قوله
اذا غربت الشمس والحديث يدل على أن وقت المغرب يدخل عند غروب الشمس
وهو مجمع عليه وان المسارعة بالصلاة في أول وقتها مشروعة وقد اختلف السلف فيها
هل هي ذات وقت أو وقتين فقال الشافعي انه ليس لها الا وقت واحد وهو أول
الوقت وهذا هو الذي نص عليه في كتبه القديمة والجديدة ونقل عنه أبو ثور ان لها
وقتين الثاني منها ما ينتهي الى مغيب الشفق قال الزعفراني وأما كره هذا القول
بجهور الاصحاب ثم اختلف أصحاب الشافعي في المسئلة على طريقتين أحدهما القطع
بان لها وقتاً فقط والثاني على قولين أحدهما هذا والثاني يتمد الى مغيب الشفق
ولها أن يبدأ بالصلاة في كل وقت من هذا الزمان قال النووي وهو الصحيح وقد نقل
أبو عيسى الترمذي عن العلماء كافت من الصحابة فمن بعدهم كراهة تأخير المغرب وتعمد
القاتل بان لها وقتاً واحداً بحديث جابر بن عبد الله السابق وقد ذكرنا كيفية الجمع بينهما وبين
الاحاديث القاضية بان للمغرب وقتين في باب أول وقت العصر وقد اختلف العلماء
بعد اتفاقهم على ان أول وقت المغرب غروب الشمس في العلامة التي يعرف بها
الغروب فقيل بسقوط قرص الشمس بكامله وهذا انما يتم في العصر وأما في العصر ان

الراء فجعلت دالاً وعرض بعدم
مساعدة الرواية لما دعاه وقيل
معناه أنه كان به ضعف فكان إذا
طوله به الإمام في القيام لا يبلغ
الركوع الا وقد ازداد ضعفه فلا
يكاد يتم معه الصلوة ودفع بأن
الضاري رواء عن القريابي بالفظ
لأنه تأخر عن الصلوة حينئذ فالمراد
أن لا أقرب من الصلوة في الجماعة
بل أتأخر عنها أحياناً من أجل
التطويل فعدم مقارنته لادرالك
الصلوة مع الإمام ناسخ عن تأخره
عن حضورها ومسبب عنه فغير
نفس السبب بالمسبب وعلاه بتطويل
الإمام وذلك لأنه إذا اعتد
التطويل منه تقاعد المأموم
عن المبادرة وكوفاً الى حصول
الادرالك بسبب التطويل في تأخر
لذلك وهو معنى الرواية الأخرى
المروية عن القريابي فالتطويل
سبب التأخر الذي هو سبب
لذلك النبي ولا داعي الى حمل
الرواية الثابتة في الامهات
المتخصصة على التخصيف فانه
البدر اللامع في أخبار النبي
صلى الله عليه وآله (وسلم في
موقعة أشد غضباً من يومئذ)
وسبب شدة غضبه صلى الله عليه
وآله وسلم ما خلفه الموقعة
لاحتمال تقادم الاعلام بذلك
وبه صرح الحافظ في الفتح أو
للتقصير في تعلم ما ينبغي تعلمه أو
لارادة الاهتمام بما يليق به على
أصحابه ليكونوا من صفاته على

فلا وقيل برؤية الكوكب الليلي وبه قالت القاسمية واحتجوا بقوله حتى يطلع الشاهد
والشاهد النجم أخرجه مسلم والنسائي من حديث أبي بصرة وقيل بل بالاغلام واليه
ذهب زيد بن علي وأبو حنيفة والشافعي وأحمد بن عيسى وعبد الله بن موسى والإمام
يحيى لم يثبت إذا قبل الليل من ههنا وادبر النجم من ههنا فقد أفتوا الصائم متفق عليه
من حديث ابن عمر وعبد الله بن أبي أوفى ولما في حديث جبريل من رواية ابن عباس
بلفظ فصل في حين وجبت الشمس وأطرق الصائم ولحديث الباب وغير ذلك وأجاب
صاحب البحر عن هذه الأدلة بأنهم امطاقة وحديث حتى يطلع الشاهد مقيد بورد بأنه ليس
من المطلق والمقيد وغايته أن يكون طلوع الشاهد أحد امارات غروب الشمس على أنه
قد قيل ان قوله والشاهد النجم مدرج فان صح ذلك لم يبعد أن يكون المراد بالشاهد ظلمة
الليل ويؤيد ذلك حديث السائب بن يزيد عند أحمد والطبراني مرفوعاً بلفظ لا تزال أمي
على الفطرة ما ملأ المغرب قبل طلوع النجم وحديث أبي أيوب مرفوعاً بداروا بصلوة
المغرب قبل طلوع النجم وحديث أنس ورافع بن خديج قال كنا صلى مع النبي صلى الله
عليه وسلم ثم نزل فيرى أحدنا موقع نبله وأما آخر وقت المغرب فذهب الهادي والقاسم
وأحمد بن حنبل والشافعي وأبو قوروداود الى أن آخره ذهاب الشفق الأحمر لحديث جبريل
وحديث ابن عمر بن العاص وقد مرأ وقال مالك وأبو حنيفة انه تمتد الى الفجر وهو
أحد قولي الناصر وقد سبق ذكر ما ذهب اليه الشافعي (وعن عقبة بن عامر أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال لا تزال أمي بخير أو على الفطرة ما لم يؤخر والمغرب حتى تستبلك
النجوم رواء أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضاً الحاكم في المستدرک وفي استناده
محمد بن اسحق واكنه صرح بالتصديق وفي الباب عن العباس بن عبد المطلب عن عبد ابن
ماجه والحاكم وابن خزيمة في صحيحه بلفظ لا تزال أمي على الفطرة ما لم يؤخر والمغرب
حتى تستبلك النجوم قال محمد بن يحيى اضطرب الناس في هذا الحديث ببعضه فذهب أنا
وأبو بكر الأعمش الى العوام بن عباد بن العوام فأخرج البيهقي في حديثه فذهب أنا
وأخرجه أبو بكر البزار من حديث إبراهيم بن موسى عن عباد بن العوام بسنده ثم قال
لا يعله يروي يعنى عن العباس الا من هذا الوجه ورواه غيره واحد عن ابن إبراهيم عن
قتادة عن الحسن مرسلاً قال الترمذي وحديث العباس وقد روى عنه موقوفاً وهو
أصح قال ابن سبيل الناس وممراد البزار بالمرسل هنا الموقوف لأنه متصل الاسناد الى
العباس وذكر الخلال بعد ايراد هذا الحديث قال أبو عبد الله هذا حديث منكر
والحديث يدل على استحباب المبادرة بصلوة المغرب وكرهه تأخيرها الى اشتباك النجوم
وقد عكست الروايف القضيعة فجعلت تأخير صلاة المغرب الى اشتباك النجوم مستحباً
والحديث يرد قال النووي في شرح مسلم أن تعجيل المغرب عقب غروب الشمس مجمع
عليه قال وقد حكى عن الشيعة فيه شيء لا الثقات اليه ولا أصل له وأما الاحاديث الواردة

وفي رواية أبي الوقت ان منكم منقرنين ولم يطأ طاب المطول على التعيين ٣٠٧ بل ٤م خوف الخجل عليه لطفاه وشقة

على جبل عادته الصكرية
صلوات الله وسلامه عليه (نق)
صلواته (أي متلبس بهم)
امامهم (فليخفف) جواب من
الشرطية (فان فهم المريض) الذي
ليس بصحيح (والضعيف) الذي
ليس بقوى الخلق كالضعيف
والسن (وذا) أي صاحب
(الحاجة) وللقابسي وذو الرفع
أي ذو الحاجة كذلك وانما
ذكر الثلاثة لانهم يتجمع الانواع
الموجبة للتحقيق لان مقتضى
له اما في نفسه أولا والاول
اما بحسب ذاته وهو الضعيف
أو بحسب العارض وهو
المريض أولا في نفسه وهو ذو
الحاجة (عن زيد بن خالد الجهني)
بضم الجيم وفتح الهاء وبالنون
نزيل الكوفة المتوفى بها أو
المدينة أو مصر سنة ثمان وسبعين
وله في البخاري خمسة أحاديث
(ان النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم سأل رجل) هو غير والد
مالك وقيل بلال المؤذن وقيل
الجارود وقيل هو زيد بن خالد
نفسه (عن اللقطة) بضم اللام
وفتح القاف وقد سكن النون
المقطوع وهو ماضع بسقوط أو
غفلة فيجده شخص (فقال) له
صلى الله عليه وآله وسلم ولكريمة
قال (اعرف) بكسر الراء
المعرفة (وكاها) بكسر الواو
مدودا ما يربط به رأس الصرة
والكيس وشوهم ما هو

في تأخير المغرب الى قرب سقوط الشفق فكانت لبيان جواز التأخير وقد سبق ايضاح
ذلك لانها كانت جوابا للسائل عن الوقت وأحاديث التجهيل المذكورة في هذا الباب
وغيره اخبار عن عادة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتكررة التي واظب عليها الالغذر
فالا عقاد عليها (وعن مروان بن الحكم قال قال لي زيد بن ثابت ما لك تقرأ في المغرب
بقصار المفصل وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقرأ فيها بطول الطولين
رواه البخاري وأحمد والنسائي وزاد عن عروة طول الطولين الاعراف وللنسائي رأيت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فيها بطول الطولين المص) قوله بقصار المفصل
قال في الضياء هو من سورة محمد الى آخر القرآن وذكر في القاموس أقوالا عشرة من
الجبرات الى آخره قال في الاصح أو من الجاثية أو القتال أو قاف أو الصافات أو الصف أو
تبارك أو انافتنا لك أو سجع اسم ربك الاعلى أو الضحى ونسب بعض هذه الاقوال
الى من قال بها قال ومعنى منفصل لكثرة الفصول بين سورته أول قوله المنسوخ بقوله
بطول الطولين في الفتح الطولين الاعراف والانعام في قول وتسميتهما بالطولين
انما هو لعرف فيهما لانهما أطول من غيرهما وفسرهما ابن أبي مليكة بالاعراف
والمائدة والاعراف أطول من صاحبتهما قال الحافظ انه حصل الاتفاق على تفسير
الطولي بالاعراف والحديث يدل على استحباب التطويل في قراءة المغرب وقد اختلفت
حالات النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها اقتبعت عند الشيخين من حديث جبير بن مطعم انه
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور وثبت أنه قرأ في المغرب
بالصافات وانه قرأ فيها بضم الدخان وانه قرأ بسجع اسم ربك الاعلى وانه قرأ بالتين
والزيتون وانه قرأ بالاعوذتين وانه قرأ بالمرسلات وانه قرأ بقصار المفصل وسياق التحقيق
ذلك في باب جامع القراءة في الصلاة ان شاء الله تعالى والمصنف ساق الحديث هنا
للاستدلال به على امتداد وقت المغرب ولهذا قال وقد سبق بيان امتداد وقتها الى
غروب الشفق في عدة أحاديث انتهت وكذلك استدله الخطابي وغيره بهذا الحديث
على امتداد وقت المغرب الى غروب الشفق قال الحافظ وفيه نظر لان من قال ان لها
وقتا واحدا لم يجده بقراءة معينة بل قالوا لا يجوز تأخيرها عن أول غروب الشمس وله
أن يمد القراءة فيها ولو غاب الشفق ثم قال ولا يخفى ما فيه لان تعمد اخراج بعض الصلاة
عن الوقت ممنوع ولو اجزأت فلا يحل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك

• (باب تقديم العشاء اذا حضر على تجهيل صلاة المغرب) •

(عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قدم العشاء فايدؤا به قبل صلاة المغرب
ولا تعجلوا عن عشاكم وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا اقيمت
الصلاة وحضر العشاء فايدؤا بالعشاء وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فايدؤا بالعشاء ولا تعجل حتى تفرغ منه متفق
الخط الذي يشده الوعاء (أو قال وعاءها) بكسر الواو أي ظرفها والشك من زيد بن خالد أو من غيره من الرواة (وعاءها) هو

بكسر العين المهملة والقائمة الواو أيضا ٣٠٨ لان العنق هو الشيء والعطف لان الواو يثنى على ما قبله وينهطف والمراد

الشيء الذي تكون فيه النفقة
من خرقه أو جلدته ونحوهما وهو
الذي يلبس رأس القارورة وأما
الذي يدخل فيها فهو الصائم
بالمهملة المكسورة وانما أمر
بمعرفة ما ذكر ليعرف صدق
مدعيها من كذبه ولئلا يختلط به
(ثم عرفها) على سبيل الوجوب
لأنها بذكر بعض صفاتها (سنة)
أي مدة سنة متصلة يعرف أولا
كل يوم طرفي النهار ثم كل يوم مرة
ثم كل أسبوع ثم كل شهر ولا يجب
فوق التعريف بل المعتبر سنة
معي كان وهل تكفي سنة مفرقة
وجهان ثانیهما به قطع العراقيون
نعم قال النووي وهو الأصح (ثم
استمع بها) أي بتلك اللقطة (فان
جاء بها) أي ما أكلها (فأدأها)
أي أعطاها جواب الشرط
(اليه قال) يا رسول الله (فضالة
الابل) ما ذكره ما أكلها كذلك
أم لا وهو من باب إضافة الصفة
إلى الموصوف (فغضب) صلى الله
عليه وآله وسلم أمالانه كان نهي
قبل ذلك عن التقاطها وأمالان
السائل قصر في فهمه نقاس
ما يتبعين التقاطه على ما لا يتبعين
كذا في الفتح أي لانه لم يراع المعنى
المذكور ولم يتقطن له نقاس الشيء
على غير نظيره لان اللقطة انما هو
الشيء الذي سقط من صاحبه
ولا يدري أين موضعه وليس
كذلك الابل فانها مخالفة للقطعة
اصما وصفه (حق) اجرت وجنتاه

عليين وللبخاري وأبي داود وكان ابن عمر يوضع له الطعام وتقام الصلاة فلا يأتيها حتى
يفرغ وأنه يسمع قراءة الامام) قوله حضر العشاء قال في القياوس هو طعام العشي
وهو معدود كسما قوله فابذوا بالعشاء أي بأكله الحديث الاول يدل على وجوب تقديم
العشاء على صلاة المغرب ان حضر والمحدثان الاتزان يدلان على وجوب تقديم العشاء
اذا حضر على المغرب وغيرهما لما يشعرون به تعريف الصلاة من العموم وقال ابن دقيق
العيد الا ان واللام في الصلاة لا ينبغي أن يحمل على الاستغراق ولا على تعريف المأهبة
بل ينبغي أن يحمل على المغرب بما ورد في بعض الروايات اذا وضع العشاء وأحكم صانم
فابذوا به قبل ان تصلاوا وهو صحيح وكذلك صح أيضا فابذوا به قبل ان تصلا صلاة المغرب
انتهى وانت خبير بأن التخصيص على المغرب لا يقتضي تخصيص عموم الصلاة لما تقرر
في الاصول من أن موافق العام لا يتخصص به فلا يصلح جعله قرينة لحمل اللام على
ملا عموم فيه ولو سلم عدم العموم لم يسلم عدم الاطلاق وقد تقرر أيضا في الاصول أن
موافق المطلق لا يقتضي التقييد ولو سلمنا ما ذكره باعتبار ما ذكره حديث الباب لتأييده بأن لفظ
العشاء يخرج صلاة النهار وذلك مانع من حمل اللام على العموم لم يتم له باعتبار حديث
لا صلاة بخضرة طعام عند مسلم وغيره ولفظ صلاة نكرة في سياق النفي ولا شك أنها من
صبيح العموم ولاطلاق الطعام وعدم تقييده بالعشاء فذكر المغرب من التخصيص على
بعض افراد العام وليس بتخصيص على أن الصلاة التي ذكرها شراح الحديث للام
بتقديم العشاء كالنووي وغيره مقتضية لعدم الاختصاص ببعض الصلوات فانهم قالوا
انها اشغال القلب بالطعام وذهب كمال الخشوع في الصلاة عند حضوره والصلوات
متساوية الاقدام في هذا وظاهر الاحاديث انه يقدم العشاء مطلقا سواء كان عتاما
اليه أم لا وسواء كان خفيا ساء لا وسواء خشي فساد الطعام أو لا وخالف الغزالي فزاد
في خشية فساد الطعام والشافعية فزادوا قيد الاحتياج ومالك فزاد قيد أن يكون
الطعام خفيا وقد ذهب الى الأخذ بظاهر الاحاديث ابن حزم والظاهرية ورواه
الترمذي عن أبي بكر وعمر وابن عمر واحمد واسحق ورواه العراقي عن الثوري فقال يجب
تقديم الطعام وجزموا بطلان الصلاة اذا قدمت وذهب الجمهور الى الكراهة وظاهر
الاحاديث أيضا انه يقدم الطعام وان خشي خروج الوقت واليه ذهب ابن حزم وذكره
أبو سعيد المتولي وجه البعض الشافعية وذهب الجمهور الى أنه اذا ضاق الوقت صلى
على حاله محافظة على الوقت ولا يجوز تأخيرها قالوا لان مقصود الصلاة الخشوع فلا
تفوتها لاجلها وظاهر قوله ولا تنجل حتى تفرغ انه يستوفي حاجته من الطعام بكاملها وهو
يرد ما ذكره بعض الشافعية من أنه يقتصر على تناول لقمة يكسرها سورة الطوع قال
النووي وهذا الحديث صريح في ابطاله وقد استدل بالاحاديث المذكورة على أن
الجماعة ليست بواجبة قال ابن دقيق العيد وهذا صحيح ان أيديهم ان حضور الطعام مع

التشويق

الشيء وجنتاه بفتح الواو واجنة بهمزة مضمومة وهي ما ارتفع عن الخلد (أو قال اجر وجهه)

أى من الغضب المذكور (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ومالك ولها) ٣٠٩ أى ما صنع بها أى لم تأخذها ولم

تناولها وفى رواية فمالك وفى رواية بغيره وأولاه (معها سقاؤها) بكسر السين أى أجوافها فأنها تشرب فتسكننى بهم أياها (وحذاؤها) بكسر الحاء أى خفيها الذى عنى عليه (ترد الماء) أى هى ترد الماء (وترعى الشجر) أى إذا كان الأمر كذلك (فذرها) أى فدها (حتى يلقاها ربها) ما ليكها إذا أنها غير فائدة أسباب العود اليه لقوة سيرها بكون الحذاء والسقاة معهما لأنها

ترد الماء ربعاً وخمساً وتمنع من الذئاب وغيرها من صفار السباع ومن التردى وغـ بذلك (قال) يا رسول الله (فضالة الغنم) ما حكمها أى مثل ضالة الإبل أم لا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم ليست كضالة الإبل بل هى (لأن) أن أخذتها (أو لا خيك) من الألفطين أن لم تأخذها (أو للذئب) يأكلها أن لم تأخذها أنت ولا غيرك فهو أذن فى أخذها دون الإبل نعم إذا كانت الإبل فى القرى والأصهار فتلتقط لأنها تكون حينئذ معرضة للتلقيط مطعنة للأطعام ومباحة ذلك محلها أى بابها (عن أبي موسى) الأشعري (رضي الله عنه قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أشياء) غير منصرف (كرها) لأنه ربما كان فيها شيء سبب التصريم أى على المسلمين فيلقطهم به المشقة أو غير ذلك

وكان من هذا الاشياء السؤال عن الساعة ونحوها (فلم أكتم) بضم الهـ مزة أى أكثر الناس السؤال (عليه)

التشويق اليه عذرى ترك الجماعة وإن أريد به الاستدلال على أنها ليست بفرض من غير عذر لم يصح ذلك انتهى ويؤيده أن ابن حبان وهو من القائلين بوجوب الجماعة جعل حضور الطعام عذراً فى تركها وقد استدل أيضاً بهذه الأحاديث على التوسعة فى وقت المغرب وقد تقدم الكلام فى ذلك وقد الحق بالطعام ما يحصل بتأخيرته تشويش الخاطر بجماع ذهاب الخشوع الذى هو روح الصلاة وقوله إذا حضر العشاء ووضع عشاء أحدكم دليل على اعتبار الحضور الحقيقى ومن نظر الى المعنى من أهل القياس لا يقصر الحكم على الحضور بل يقول به عند وجود المعنى وهو التشويق الى الطعام ولا شك أن حضور الطعام مؤثر لزيادة الاشتغال به والتطاع اليه ويمكن أن يكون الشارع قد اعتبر هذه الزيادة فى تقديم الطعام وقد تقرر فى الأصول أن محل النص إذا اشقل على وصف يمكن أن يكون معتبراً لم يبلغ قال ابن دقيق العيد أنه لا يبعد الحاق ما كان متيسراً الحضور عن قرب بالمحاضر

• (باب جواز الركعتين قبل المغرب) •

(عن أنس قال كان المؤذن إذا أذن قام ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يتقدمون السوارى حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهم كذلك يصلون ركعتين قبل المغرب ولم يكن بين الأذان والإقامة شيء وفى رواية الأصيل رواه أحمد والبخارى وفى لفظ

كنا صلى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ركعتين بعد غروب الشمس قبل صلاة

المغرب فقبل له أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاً ما قال كان يرانا نصلي ما فلم

يامرنا ولم ينهاه وأبو داود) تقريره صلى الله عليه وسلم لمن رآه يصلى فى ذلك الوقت يدل على عدم كراهة الصلاة فيه ولا سيما والقاعل لذلك عدد كثير من الصحابة وفى

المسئلة مذهبان للامس استحبهم ما جماعة من الصحابة والتابعين ومن المتأخرين أحد

واصحق ولم يستحب ما الأربعة الخلفاء رضى الله عنهم وآخرون من الصحابة ومالك

وأكثر الفقهاء وقال النخعي ما بدعة احتج من قال بالاستحباب بما فى هذا الباب من

الأحاديث الصحيحة وبما أخرجه ابن حبان من حديث عبد الله بن مغفل أن النبي صلى

قبل المغرب ركعتين فقد ثبتنا عنه صلى الله عليه وسلم قولاً كاسبا وفى رواية أخرى احتج

من قال بالكراهة به حديث عقبة بن عامر الذى قد مر ذكره فى باب وقت صلاة المغرب وهو

يدل على شرعية تعجيلها وفعالها ما يؤدى الى تأخير المغرب والحق أن الأحاديث الواردة

بشرعية الركعتين قبل المغرب مخصوصة لعوم أدلة استحباب التجهيل قال النووي وأما

قوله لم يؤدى الى تأخير المغرب فهذا احتمال منابذ السنة ولا يلتفت اليه مع هذا وهو

زمن يسير لا يتأخر به الصلاة عن أول وقتها وأما من زعم التشخيخ ومجازف لأن النسخ

لا يصار اليه الا إذا هجرنا عن التأويل والجمع بين الأحاديث وعلمنا التار يخ وليس هناك من ذلك انتهى وهذا الاستحباب ما لم تقم الصلاة كما فى النوافل حديث إذا أقيمت

صلى الله عليه وآله وسلم (غضب) لعنتهم ٣١٠ في السؤال وتكافؤهم ما الحاجة لهم فيه (ثم قال) صلى الله عليه وآله

وسلم (للمناس سلوى عما شئتم) وحمل هذا القول منه صلى الله عليه وآله وسلم على الوحي أولى والأفهل ولا يعلم ما يستل عنه من المغيبات إلا بأعلام الله تعالى كما هو مقرر هذا لفظ القسطلاني (قال رجل) هو عبد الله بن حذافة الرسول إلى كسرى (من أبي) يارسول الله (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أبولك حذافة) القرني السهمي المتوفى في خلافة عثمان رضي الله عنه - (فقام) رجل (آخر) وهو سعد بن سالم كافي التهميد لابن عبد البر وأغفل في الاستيعاب ولم يظفر به أحد من الشارحين ولا من مصنف في المهمات ولا في أسماء الصحابة قال في الفتح وهو صحابي بالمرية لقوله (فقال من أبي يارسول الله فقال أبولك سالم مولى شيبه) بن ببيعة وكان سبب السؤال طعن بعض الناس في نسب بعضهم على عادة الجماهية (فلما رأى) ابهر (عر) بن الخطاب رضي الله عنه (ما في وجهه) الوجه صلى الله عليه وآله وسلم من أثر الغضب (قال يارسول الله أنا تنوب إلى الله عز وجل) مما يوجب غضبك وفي حديث أنس بعد أن عمر برئ على ركبته فقال رضينا بالله وبأبائه وبآله وسلم وبمحمد صلى الله عليه وآله وسلم نبيا واجمع بينهم ما ظاهر بأنه قال جميع ذلك فنقل كل من

الصلاة فلا صلاة واعلم أن التعديل للكرامة بتأدية الركعتين إلى تأخير المغرب مشعر بأنه لا خلاف في أنه يستحب لمن كان في المسجد في ذلك الوقت منتظرا القيام الجماعة وكان معه للركعتين لا يؤثر في التأخير كما يقع من الانتظار بعد الأذان للمؤذن حتى ينزل من المنارة ولا ريب أن ترك هذه السنة في ذلك الوقت الذي لا اشتغال فيه بصلاة المغرب ولا بشيء من شروطها مع عدم تأثير فعلها للتأخير من الاستحواذات الشيطانية التي لم ينبج منها إلا القليل قوله في التنوير فيه للتعظيم أي لم يكن بينهما شيء كثير ونفي الكثير يقتضي إثبات القليل وهذا يجمع بين هذه الرواية وبرواية قبل وقال ابن المنير يجمع بين الروايتين بحمل النفي المطلق على المبالغة مجازا والاثبات للقيل على الحقيقة وقد طول الكلام في ذلك الحافظ في الفتح فليرجع إليه (وعن عبد الله بن مغفل أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال صلوا قبل المغرب ركعتين ثم قال صلوا قبل المغرب ركعتين ثم قال عند الثالثة لمن شاء كراهية أن يتخذها الناس سنة رواه أحمد والبخاري وأبو داود وفي

رواية بين كل أذانين صلاة بين كل أذانين صلاة ثم قال في الثالثة من شأه رواه الجماعة) زاد الاسماعيلي في روايته عن القواريري عن عبد الوارث في الرواية الأولى ثلاث مرات وهو موافق لما في رواية البخاري لأنما باللفظ قال في الثالثة وفي رواية لابي نعيم في المستخرج قالها ثلاثا ثم قال إن شاء قوله كراهية أن يتخذها الناس سنة قال الحب الطبري لم يردني استحبابها لأنه لا يمكن أن يأمر بما لا يستحب بل هذا الحديث من أدل الأدلة على استحبابها ومعنى قوله سنة أي شريعة لازمة وكان المراد الخطاط مرتبها عن رواقب القرائض ولهذا لم يعد لها أثر الشافعية في الروايات واستدركها بعضهم وتعقب أنه لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم وأطبأه عليه السلام كل أذانين المراد بالأذان الأذان والاقامة فغلبها والرواية الأولى من حديث الباب تدل على استحباب هاتين الركعتين بخصوصهما والرواية الأخرى بعمومهما وقد عرفت الخلاف في ذلك

(وعن أبي الخير قال أتيت عقبه بن عامر فقلت له ألا أجيبك من أبي تميم ركعتين قبل

صلاة المغرب فقال عقبه أنا كفافه - له على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت فما

يمنعك الآن قال الشغل رواه أحمد والبخاري) قوله ألا أجيبك بضم أوله وتشديد الجيم من التعجب لقوله من أبي تميم هو عبد الله بن مالك الجيثاني بفتح الجيم وسكون التثنية بعدها مجمعة تابي كبير مخضرم أسلم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد عده جماعة في الصحابة قال الحافظ في الفتح وفيه رد على قول القاضي أبي بكر بن العربي أنه لم يفتهلما أحدهما بالصحابة لأن أبي تميم تابي وقد فعلهما والحديث يدل على مشروعية صلاة الركعتين قبل المغرب وقد تقدم الكلام على ذلك وقوله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الصيغة فيها خلاف مذكور في الأصول وعلم الاصطلاح هل لها حكم الرفع وهل تشعر بإطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك فليطلب من موضعه

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حال غضبه حيث قال ٣١٢ أولئك ثلاث وأما كم مأمور أن لا يقضي

وهو غضبان والجواب أن يقال
أولا ليس هذا من باب الحكم بل
من باب الغضب على الموعظة
والتعليم والواظ من شأنه أن
يكون في صورة الغضب مان لان
مقامه يقتضي تكافؤ النزاع
لانه في صورة المنذر وكذلك المعلم
إذا أنكر على من يتعلم منه سوء
فهم ونحوه لانه قد يكون أدعى
للقبول منه وليس ذلك لازماً في
حق كل أحد بل يختلف
 باختلاف أحوال المتعلمين وأما
الحاكم فهو بخلاف ذلك وأما
ثانياً فيقال هذا من خصوصياته
لمحل العصمة فاستوى غضبه
ورضاه وبجود غضبه من الشيء
دال على تفرقه أو كراهيته بخلاف
غيره صلى الله عليه وآله وسلم
﴿وعن أنس﴾ بن مالك رضي الله
عنه ﴿عن النبي صلى الله عليه﴾
وآله وسلم انه كان إذا تكلم بكلمة
إعادها أي الكلمة المفسرة
بالجمله المفيدة (ثلاثاً) أي ثلاث
مرات قال في الفتح قد بين المراد
بذلك في نفس الحديث بقوله (حتى)
تفهم عنه) لانه مأمور بالإبلاغ
والإيمان قال الكرماني مثل هذا
التركيب يشهد بالاستمرار عند
الاصوليين قال الحافظ وما ادعاه
الكرماني من أن الصيغة
المذكورة تفيد الاستمرار
بنازع فيه وللتزمذي والحاكم في
الاستدراك حتى تعقل عنه ووهم
الحاكم في استدراكه وفي دعواه

(وعن أبي بن كعب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا بلال اجعل بين أذانك
واقامة نفسك قرعاً لا كل من طعمه في مهل ويقضي المتوضي حاجته في مهل رواه
عبد الله بن أحمد في المسند) الحديث من رواية أبي الجوزاء عن أبي بن كعب ولم يسمع منه
وقد أخرج نحوه الترمذي من حديث جابر بن زيادة والمعتصر إذا دخل لقضاء الحاجة قال
الترمذي لا تعرفه إلا من حديث عبد الله بن مسعود وأسناده مجهول انتهى وفي أسناده ضعيفان
برويه أحدهما عن الآخر فاولهما عبد الله بن مسعود قال البخاري وأبو حاتم وابن حبان
منكر الحديث وقال النسائي ليس بثقة وثانيهما يحيى بن مسلم وهو البكاء بصري لم يرضه
يحيى بن سعيد وقال أبو نذرة ليس بقوي وقال أبو حاتم شيخ وقال يحيى بن معين ليس بذلك
وقال أحمد ليس بثقة وقال النسائي متروك وفيه كلام طويل وله شاهد من حديث أبي
هريرة وسلمان أخرجهما أبو الشيخ وكلاهما أوهية قال الحاكم ليس في أسناده مطعون غير
عمر بن قاتد قال الحافظ لم يقع الا في رواية أبيه هو لم يقع في رواية الباقرين لكن فيه عبد
المنعم صاحب السقاء وهو كاف في تضعيف الحديث انتهى والحديث يدل على مشروعية
الفصل بين الاذان والاقامة وذكر اهة الموالاة بينهما في ذلك من تقويت صلاة الجماعة
على كثير من المريدين لها لان من كان على طعامه أو غير متوضي حال النداء إذا استمر
على كل الطعام أو توضأ للصلاة فاتمه الجماعة أو بعضها بسبب التجهيل وعدم الفصل
لا سيما إذا كان مسكناً بعدد من مسجد الجماعة فالترخي بالاقامة نوع من المعاونة
على البر والتقوى المنسوب اليها قال المصنف رحمه الله تعالى وكل هذه الاخبار تدل
على أن المغرب وقتين وان السنة أن يفصل بين أذانها واقامتها بقدر ركعتين انتهى
وقد تقدم الكلام على وقت المغرب وأما ان الفصل مقدار ركعتين فلم يثبت وقد ترجم
البخاري باب كم بين الاذان والاقامة ولا يمكن ان كان التقدير لم يثبت لم يذكر الحديث قال
ابن بطال لاحد ذلك غير يمكن دخول الوقت واجتماع المصلين

(باب في أن تسميتها بالمغرب أولى من تسميتها بالعشاء)

(عن عبد الله بن المغفل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يغلبنكم الاعراب على اسم
صلاتكم المغرب قالوا الاعراب تقول هي العشاء متفق عليه) قوله والاعراب تقول
هي العشاء لان العشاء لغة أول غلام الليل والمعنى انتهى عن تسمية المغرب بالعشاء
كما نفعل الاعراب فاذا وقعت الموافقة لهم فقد غلبهم الاعراب عليها اذ من رجع اليه
خصمه فقد غلبه وقد اختلف في علمه انتهى عن ذلك فقيهل في خوف التباين المغرب
بالعشاء وقيل العلة الجامعة ان تسميتها بالعشاء مخالفة لاذن الله فانه سمى الاولى المغرب
والثانية العشاء الاخرة وقيل غير ذلك والله أعلم

*(باب وقت صلاة العشاء وفضل تأخيرها مع مراعاة حال الجماعة
وبقائها المختار الى نصف الليل)*

أن البخاري لم يصححه وقال الترمذي حسن صحيح غريب قال ابن المنير في البخاري بهذه الترجمة على من كره إعادة

الحديث وأنكر على الطالب الاستعادة ٣٤٢ وعنه من البلادة قال والحق ان هذا يختلف باختلاف القرائح فلا عيب

على المستفيد الذي لا يحفظ
من مرة اذا استعاد ولا عذر
للمفيد اذا لم يعد بل الاعادة عليه
آ كد من الابتداء لان الشروع
ما لم يزل وقال ابن التين فيسه أن
الثلاث غاية ما يقع به الاعتذار
والبيان (واذا أتى على قوم فسلم
عليهم سلم عليهم ثلاثاً) أي ثلاث
مرات ويشبه أن يكون ذلك عند
الاستئذان الحديث اذا استأذن
أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع
وعورض بأن تسليمة الاستئذان
لا تنفي اذا حصل الاذن بالاولى
ولا تثبت اذا حصل بالثانية نعم
يحتفل أن يكون معناه انه صلى
الله عليه وآله وسلم كان اذا أتى على
قوم سلم تسليمة الاستئذان واذا
دخل سلم تسليمة التحية ثم اذا قام
من المجلس سلم تسليمة الوداع
وكل سنة (عن أبي موسى)
الاشعري (قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم)
ثلاثة لهم اجران (أولهم رجل)
وكذا امرأة (من أهل الكتاب)
التوراة والانجيل لما نظاهرت
نصوص الكتاب والسنة
حيث يطلق أهل الكتاب أو
الانجيل فقط على القول بان
النصرانية نامضة لليهودية
كذا اقرره جماعة حال كونه قد
(آمن بنبيه) موسى او عيسى
عليهما السلام مع ايمانه
بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم
المنعوت في التوراة والانجيل
بالمأخوذة الاثارة على سائر النبيين واعمهم

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الشفق الحرة فاذا غاب الشفق وجبت
الصلاة رواه الدارقطني) الحديث قال الدارقطني في الغرائب هو غريب وكل رواه
ثقات وقد رواه أيضاً ابن عساکر والبيهقي وصححه وقفه وقد ذكره الحاكم في المدخل
وجعله مثالا لما رفعه المخرجون من الموقوفات وقد أخرج ابن خزيمة في صحيحه عن
عبد الله بن عمر فروعا ووقت صلاة المغرب الى أن يذهب حمرة الشفق قال ابن خزيمة
ان صحته هذه اللفظة أغنت عن جميع الروايات لكن قد ردها محمد بن يزيد قال الحافظ
محمد بن يزيد صدوق قال البيهقي روى هذا الحديث عن عمر وعلي وابن عباس وعبادة
ابن الصامت وشداد بن أوس وأبي هريرة ولا يصح فيه شيء قال المصنف رحمه الله وهو يدل
على وجوب الصلاة بأول الوقت انتهى وفي ذلك خلاف في الاصول مشهور بالحديث
يدل على صحة قول من قال ان الشفق الحرة وهم ابن عمر وابن عباس وابو هريرة وعبادة
من الصحابة والقاسم والهادي والمؤيد بالله وأبو طالب وزيد بن علي والناسر من أهل
البيت والشافعي وابن أبي ليلى والثوري وابو يوسف ومحمد بن الفقهاء والخليل والقراء
من أئمة اللغة قال في القاموس الشفق الحرة ولم يذكر الايض وقال أبو حنيفة والاوزاعي
والمزني وبه قال الباقر بل هو الايض واجتوبوا به قوله تعالى الى غسق الليل ولا غسق
قبل ذهاب البياض ورد بأن ذلك ليس بمانع كالنجوم وقال أحمد بن حنبل الامور
في الصحاري والايض في البنيان وذلك قول لا دليل عليه ومن حجج الاولين ما روى
عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى العشاء لسقوط القمر لثلاثة أشهر أخرجه أحمد
وأبو داود والترمذي والنسائي قال ابن العربي هو صحيح وصلى قبل غيبوبة الشفق قال
ابن سبيل الناس في شرح الترمذي وقد علم كل من له علم بالمطالع والمغرب ان البياض
لا يغيب الا عند ثلث الليل الاول وهو الذي حدث عليه السلام خروج أكثر الوقت به فصيح
يقينان وقتها داخل قبل ثلث الليل الاول بيقين فقد ثبت بالنص انه داخل قبل مغيب
الشفق الذي هو البياض فبين ذلك يقينان الوقت دخل بالشفق الذي هو الحرة انتهى
وابتداء وقت العشاء مغيب الشفق اجماعا لما تقدم في حديث جبريل وفي حديث
التعليم وهذا الحديث وغیره ذلك وأما آخره فسيأتي الخلاف فيه (وعن عائشة قالت

أعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليله بالعقمة فتأدى عمر نام النساء والصبيان فخرج

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما ينتظروا غيركم ولم تصل يومئذ الا بالمدينة ثم

قال صلى الله عليه وآله وسلم ما فينا من رجل الا يغيب الشفق الى ثلث الليل رواه النسائي الحديث رجال اسناده

في سنن النسائي رجال الصحيح الشيخ النسائي عمرو بن عثمان وهو صدوق والحديث متفق

عليه من حديثها بنحوه هذا اللفظ وفي الباب عن زيد بن خالد اشار اليه الترمذي وعن

ابن عمر عندهم مسلم وعن معاذ عن أبي داود وعن أبي بكر رواه الخلال من حديث عبد الله

ابن أحمد عن أبيه وعن علي عليه السلام عند البزار وعن أبي سعيد وعائشة وأنس وأبي

المأخوذة الاثارة على سائر النبيين واعمهم (وآمن محمد صلى الله عليه وآله وسلم) هريرة

أى بانه هو الموصوف في الكتابين وقد ثبت ان الآية الكريمة وهى قوله تعالى ٣١٣ أولئك يؤتون أجرهم مرتين موافقة

لهذا الحديث لانهم انزلت في طائفة منهم آمنوا كعبدا لله ابن سلام وغيره وباقى ما في ذلك من المباحث في بابه ان شاء الله تعالى (و) لثنائى (العبد المملوك) أى جنس العبد المملوك (اذا ادى - قال الله تعالى) أى كالصلاة والصوم (وحق مواليه) بسكون الياء جمع مولى تحصل مقابلة الجمع في جنس العبيد بجمع المولى اوله يدخل ماله كان العبد مشتركاً بين ماله والمراد من خدمتهم ووصف العبد بالمولك لان كل الناس عباد الله فيه بكونه مملوكاً للناس (و) الثالث (رجل كانت عنده امه) زاد في رواية الاربعه يطأها بالهمزة (فادبها) بالاختلاف الحميدة (فاحسن تاديبها) بلطف ورفق من غير عنف (وعالها) ما يجب تعليمه من الدين (فاحسن تعليمها) ثم ان اصدقها (فله اجران) الضمير يرجع الى الرجل الاخير وانما لم يقتصر على قوله لهم اجران مع كونه داخل في الثلاثة بحكم العطف لان الجهة كانت فيه متعددة وهى التاديب والتعليم والعنف والتزوج وكانت مظنة أن يستحق من الاجر أكثر من ذلك فاعاد قوله فله اجران اشارة الى أن المعتبر من الجهات أمران

هريرة وجابر بن سمرة وعبد الله وسأنى قوله أعم أى دخل في العتمة ومنها أخرها والعتمة لغة حلب بعد هوى من الليل بعد ما من الصلوات والمراد به انما صلاة العشاء وانما سميت بذلك لوقوعها في ذلك الوقت وفي القاموس والعتمة محركة ثلث الليل الاول بعد غيبوبة الشفق أو وقت صلاة العشاء الآخرة اه وهذا الحديث يدل على استحباب تأخير صلاة العشاء عن أول وقتها وقد اختلف العلماء هل الأفضل تقديمها أم تأخيرها وهما مذهبان مشهوران للسلف وقولان لمالك والشافعي فذهب فريق الى تفضيل التأخير محتجاً بهذه الأحاديث المذكورة في هذا الباب وذهب فريق آخر الى تفضيل التقديم محتجاً بان المادة الغالبة لرسل الله صلى الله عليه وآله وسلم هى التقديم وانما أخرها في أوقات يسيرة لبيان الجواز والشغل والعدول ولو كان تأخيرها أفضل لواطب عليه وان كان فيه مشقة ورد بان هذا انما يتم لو لم يكن منه صلى الله عليه وآله وسلم الا مجرد الفعل لها في ذلك الوقت وهو ممنوع لورود الاقوال كحديث ابن عباس وأبي هريرة وعائشة وغير ذلك وفيها تنبيه على أن فضيلة التأخير وعلى أن ترك المواظبة عليه لما فيه من المشقة كما صرح بذلك الأحاديث وأفعاله صلى الله عليه وآله وسلم لا تعارض هذه الاقوال وأما ما ورد من أن فضيلة أول الوقت على العموم فاحاديث هذا الباب خاصة فيجب بناؤه عليها وهذا لا بد منه قوله ولم تصل يومئذ بالمدنية أى لم تصل بالهيئة المخصوصة وهى الجماعة بالمدنية ذكره ما في الفتح قوله فيما بين أن يغيب الشفق الخ فند تقدم ان تحديد أول وقت العشاء بغيبوبة الشفق أمر مجمع عليه وانما وقع الخلاف هل هو الاحرار أو الايضا وقد ساف ما هو الحق (وعن جابر بن سمرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤخر العشاء الآخرة وما أحدهم سلم والناسى وعن عائشة قالت كانوا يصلون العتمة فيما بين أن يغيب الشفق الى ثلث الليل الاول أخرجه البخارى وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل ان شئت على امتى لا مرتهم ان يؤخروا العشاء الى ثلث الليل أو نصفه رواه أحمد وابن ماجه والترمذى وصححه) الحديث الاول يدل على استحباب مطاق التأخير للعشاء وما زوجه بالآخرة وانه لا كراهة في ذلك وقد حكى عن الأصمعي الكراهة والحديث الثانى يدل على استحباب تأخيرها أيضاً وامتداد وقتها الى ثلث الليل والحديث الثالث فيه التصريح بان ترك التأخير انما هو للمشقة وقد تقدم الكلام في ذلك وفيه بيان امتداد الوقت الى ثلث الليل أو نصفه وقد اختلف أهل العلم في ذلك فذهب عمر ابن الخطاب والقسيس والهادى والشافعي وعمر بن عبد العزيز الى أن آخر وقت العشاء ثلث الليل واحتجوا بحديث جبريل وحديث أبي موسى في التعميم وقد تقدم وفي قول للشافعي ان آخر وقت نصف الليل واحتج بماتة تقدم في حديث عبد الله بن عمرو في باب أول وقت العصر وفيه وقت صلاة العشاء الى نصف الليل وبحديث أبي هريرة المذكور هنا وبحديث عائشة وأنس وأبي سعيد رستاق وغير ذلك وهذه الأحاديث المعتبرة اليها متعين لوجوه الاول لاشتغالها على الزيادة وهى مقبولة الثانى اشتغالها على الاقوال والافعال

٤٠ نيل ل وانما اعتبر اثنين فقط لان التاديب والتعميم يوجبان الاجر في الاجنبى والا ولاد وجب جميع الناس فلم يكن

مختصا بالامام في حق الاعتبار الا في العتق ٣١٤ والتزوج وانما ذكر الاخيرة لان التأديب والتعليم اكمل للاجر اذا تزوج

المرأة المؤدبة المعانة أكثر بركة وأقرب الى أن تعين زوجها على دينه وعطف به في العتق وفي السابق بالقضاء لان التأديب والتعليم يتبعان في الوطء بل لا بد منهما فيه والعتق نقل من صنف الى صنف ولا ينبغي ما بين الصنفين من التباعد بل من الضدية في الاحكام والمنسافة في الاحوال فتناسب انظرا دالا على التراخي بخلاف التأديب وغيره مما ذكر واما اذا لم يطا الامنة ليكن أدبها هل له اجر ان لم لا فالجواب ان المراد تمكنه من وطئها شرعا وان لم يطأها وانما عرف العبد ونكر رجل في الموضوعين الاخيرين لان المعروف بلام الجنس كالنكحة في المعنى وكذا الاتيان في العبد باذا دون القسم الاول لانها طرف وآمن حال وهي في حكم الظرف لان معنى جاء زيدا بكاء في وقت الركوب وحاله اذ يقال في وجه الخالصة الاشعار بنائفة عظيمة وهي ان الايمان بنبيه لا ينبغي في الامة رجال الاجرين بل لا بد من الايمان في عهده حتى يستحق اجرين بخلاف العبد فانه في زمان الاستقبال يستحق الاجرين أيضا فاقى باذا التي للاستقبال قاله البرماوى كالكرمانى وتعبه في الفتح فقال هو غير مستقيم لانه مشق فيه مع ظاهرا لا لفظ وليس متفقا عليه بين الرواة بل هو عند البخارى وغيره مختلف فقد عبر في ترجمة عيسى باذا في الثلاثة وغيره في التماكح بقوله ايمان رجل في المواضع الثلاثة وهي صريحة في التعميم الموحدة

وتلك أفعال فقط وهي لا تتعارض ولا تمارض الاقوال والثالث كثرة طرقها والرابع كونها في الصحيحين فالقول آخر وقت اختيار العشاء نصف الليل وما أجاب به صاحب البحر من ان النصف مجمل فصله خبر جبريل فليس على ما ينبغي وأما وقت الجواز والاضطرار فهو ممتد الى الفجر لحديث أبي قتادة عنه سلم وفيه ما يس في النوم تقريظ انما التقريظ على من لم يصل الصلاة حتى يجي وقت الصلاة الاخرى فانه ظاهر في امتداد وقت كل صلاة الى دخول وقت الصلاة الاخرى الا صلاة الفجر فانها مخصوصة من هذا العموم بالاجماع وأما حديث عائشة الا ترى بلنظ حتى ذهب عامة الليل فهو وان كان فيه اشعار بامتداد وقت اختيار العشاء الى بعد نصف الليل ولكنه مؤول لمساياقي (وعن جابر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الظهر بالهاجرة والعصر والشمس نقيصة والمغرب اذا وجبت الشمس والعشاء احيانا يؤخرها واحيانا يجهل اذا رآهم اجتمعوا جهل واذا رآهم أبطوا أخر والعصج كانوا أو كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصليهم بغلس متفق عليه) قوله بالهاجرة هي شدة الحر نصف النهار عقب الزوال سميت بذلك من الهجر وهو ترك لان الناس يتركون التصرّف حينئذ شدة الحر ويقبلون وقد تقدم تفسيرها بنحو من هذا قولنا والشمس نقيصة أي صافية لم تدخلها صفرة قوله اذا وجبت أي غابت والوجوب السقوط كما سبق قوله اذا رآهم اجتمعوا فيه مشروعية ملاحظة أحوال المؤمنين والمبادرة بالصلاة مع اجتماع المصايين لان انتظارهم بعد الاجتماع ربما كان سببا لتأذي بعضهم وأما الانتظار قبل الاجتماع فلا بأس به لهذا الحديث ولانه من باب المعاونة على البر والتقوى قوله بغلس الغلس محركة ظلمة آخر الليل قاله في انفا موس والحديث يدل على استحباب تأخير صلاة العشاء لكن مقيدا بعدم اجتماع المصلين (وعن عائشة قالت أعتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل حتى نام أهل المسجد ثم خرج فصلي فقال انه لو قمت لولان أشق على امتي رواه مسلم والنسائي) قوله أعتم قد تقدم الكلام عليه قوله حتى ذهب عامة الليل قال النووي التأخير المذكور في الاحاديث كالتأخير لم يخرج به عن وقت الاختيار وهو نصف الليل أو ثلث الليل على الخلاف المنهور والمراد بعامة الليل كثير منه وليس المراد أكثره ولا بد من هذا التأويل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم انه لو قمت ولا يجوز ان المراد بهذا القول ما بعد نصف الليل لانه لم يقل أحد من العلماء ان تأخيرها الى ما بعد نصف الليل أفضل اه قوله لولان أشق على امتي فيه تصريح بما قدمنا من ان ترك التأخير انما هو للمشقة والحديث يدل على مشروعية تأخير صلاة العشاء الى آخر وقت اختيارها وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن أنس قال قال آخر النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العشاء الى نصف الليل ثم صلى ثم قال قد صلى الناس وناموا اما انكم في صلاة ما تنتظرونها قال أنس كائن النظر الى ويصير خاتمة بلنظ متفق عليه) قوله قد صلى الناس أي المعهودون من صلى من المسلمين فذلك قوله ويصير خاتمة هو بالباء

عبر في ترجمة عيسى باذا في الثلاثة وغيره في التماكح بقوله ايمان رجل في المواضع الثلاثة وهي صريحة في التعميم الموحدة

عن ابن عباس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم ٣١٥ خرج) من بين صفوف الرجال الى صفوف

النساء (ومعه بلال) بن أبي رباح الحبشي وامم امه حماسة وفي رواية معه بلال وابو (قطن) صلى الله عليه وآله وسلم (انه لم يسمع النساء) حين اجمع الرجال (فوعظهن) بقوله اني رايتن كن أكثر أهل النار لانكن تكثرن اللعن وتكثرون العشير وهذا أصل في حضور النساء بمجالس الوعظ ونحوه بشرط أمن الفتنة (وأمرهن بالصداقة) النذرية لما رآهن أكثر أهل النار لانها معصاة لكثير من الذنوب المدخلة النار وأولاهن كان وقت حاجة الى المواساة والصدقة حينئذ كانت أفضل وجوه البر (لجملت المرأة ثاني القسوط) بضم القاف وسكون الراء الذي يعلى بشحمة أذنهما (واخلطام وبلال يأخذ في طرف ثوبه) ما يلائمه ليصرفه صلى الله عليه وآله وسلم في صرافته لانه يحرم عليه الصدقة وحذف المفعول للعلم به (عن أبي هريرة) عبد الرحمن ابن صخر (رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله من أهد الناس بشفاعتك يوم القيامة قال) اي صلى الله عليه وآله وسلم (والله لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني) بضم اللام وفصحها لوقوع أن بعد الظن (عن هذا الحديث أحد أول منك) صفة لأحد أو بدل منه (لما رأيت) اي للذي رأيته (من حرصك على الطائع والعاصي) (بشفاعتي يوم

الموحدة والصادق المسملة البريق والخطام بكسر التاء وفصحها ويقال أيضا خاتام وخيتام أربع لغات قاله النووي والحديث يدل على مشروعية تأخير صلاة العشاء والتعليل بقوله اما انكم الخ يشعربان التأخير لذلك قال الخطابي وغيره انما استحب تأخيرها لتطول مدة الانتظار للصلاة ومنظر الصلاة في صلاة (وعن أبي سعيد قال انظر نار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ليلة بصلاة العشاء حتى ذهب نحو من شطار الليل قال فجاءه صلى بنا ثم قال خذوا مقامكم كم فان الناس قد أخذوا مضاجعهم وانكم لم تزلوا في صلاة منذ انتظرواوها ولولا ضعف الضعيف وسقم السقيم وحاجة ذي الحاجة لآخرت هذه الصلاة الى شطر الليل رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه من حديثه والفسافي وابن خزيمة وغيرهم واسناده صحيح قوله ليلة فيه اشعار بأنه لم يكن يواطى على ذلك قوله شطر الليل الشطر نصف الشيء وجزؤه ومنه حديث الاسر ان وضع شطرها أي بعضها قاله في القاموس قوله ولولا ضعف الضعيف هذا نصريح بانضحية التأخير ولولا ضعف الضعيف وسقم السقيم وحاجة ذي الحاجة والحديث من حجج من قال بان التأخير أفضل وقد تقدم الخلاف في ذلك قال المصنف رحمه الله قلت قد ثبت تأخيرها الى شطر الليل عنه عليه السلام قولاً وفعلاً وهو يثبت زيادة على أخبار ثلث الليل والاخذ بزيادة أولى وهذا صحيح قد أسلفنا ذكره

(باب كراهية النوم قبلها والسمر بعدها الا في مصلحة) *

(عن أبي برزة الاسلمي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم كان يستحب ان يؤخر العشاء التي يدعونها العتمة وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها رواه الجماعة) وفي الباب عن عائشة عند ابن حبان وعن أنس أشار اليه الترمذي وعن ابن عباس رياء القاضي أبو الطاهر الذهلي وعن ابن مسعود وسليمان قال الترمذي وقد كره أكثر أهل العلم النوم قبل صلاة العشاء ورخص في ذلك بعضهم وقال ابن المبارك أكثر الأحاديث على الكراهية ورخص بعضهم في النوم قبل صلاة العشاء في رمضان قال ابن سبيل للناس في شرح الترمذي وقد كرهه جماعة واغلظوا فيه منهم ابن عمر وعرو وابن عباس واليه ذهب مالك ورخص فيه بعضهم منهم علي عليه السلام وأبو موسى وهو مذهب الكوفيين بشرط بعضهم ان يجعل معه من يوقظه اصلاتها وروي عن ابن عمر من له واليه ذهب الطحاوي وقال ابن العربي ان ذلك جائز ان علم من نفسه البقظة قبل خروج الوقت بعادة أو يكون معه من يوقظه والعلة في الكراهية قبلها الثلاث لذهب النوم بصاحبه ويستغرقه فتقوئاً أو يقوئته فضل وقتها المستحب أو يترخص في ذلك الناس فيناموا عن إقامة جماعتها احتج من قال بالكراهية بحديث الباب وما بعده واحتج من قال بالجواز بدون كراهية بما أخرجه البخاري وغيره من حديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعمت بالعشاء حتى نادى عمر نائم النساء والصبيان ولم يشكر عليهم وبحديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شغل عنها الحديث) اول روي في بعض حرصك من بيانية على الاول وتبيينه على الثاني (اسعد الناس)

القيامه) أى فى يوم القيامة (من) ٣١٦ أى الذى (قال لا اله الا الله) مع قول محمد رسول الله حال كونه (خالصا) من

البسلة فاخرها حتى رقدنا فى المسجد ثم استيقظنا ثم رقدنا ثم استيقظنا ثم خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحديث ولم يشكر عليهم قال ابن سيد الناس وما أرى هذا من هذا الباب ولا نفعاسهم فى المسجد وهم فى انتظار الصلاة من النوم المنهى عنه وانما هو من السنة التى هى مبادئ النوم كما قال

وسنان أقصد النعاس فرنقت * فى جفنه سنة وليس بنا ثم وقد أشار الحافظ فى الفتح الى الفرق بين هذا النوم والنوم المنهى عنه قوله والحديث بهذا أسياق الخلاف فى ذلك (وعن ابن مسعود قال جدد لرسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم السهر بعد العشاء رواء ابن ماجه وقال جدد يعنى زجرنا عنه ثم اناعمه) الحديث رجاله فى سنن ابن ماجه رجال الصحيح وقد أشار اليه الترمذى وذكره الحافظ ابن سيد الناس فى نرح الترمذى ولم يعقبه بما يوجب ضعفه وقد أخرج الامام أحمد والترمذى عن ابن مسعود نحوه من وجه آخر بلنظ لا سهر بعد الصلاة يعنى العشاء الآخرة الا لا حد رجلين مصل أو مسافر ورواه الحافظ ضياء الدين المقدسى فى الاحكام من حديث عائشة مرفوعا بلنظ لا سهر الا لثلاثة مصل أو مسافر أو عروس قوله جدد هو يجيم فدل موهلة مفتوحتين فيما كنع وزنا ومعنى ومنه سنة مجدية أى دعوة الخير والحديث يدل على كراهة السهر بعد العشاء وسياق الخلاف فى ذلك (وعن عمر قال كان رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم يسهر عند أبى بكر الليلة كذلك فى الاحرار من أمر المسلمين وانما مع رواء أحمد والترمذى) الحديث حسنه الترمذى أيضا وأخرجه النسائى ورجال رجال الصحيح وانما قصر به عن التصحيح الانقطاع الذى فيه بين علة وعمر وفى الباب عن عبد الله بن عمر عن البخارى ومسلم وقد ذكرنا لفظه فى شرح حديث أبى برزة وعن أوس بن حذيفة أشار اليه الترمذى وعن ابن عباس وسياق الحديث استدله على عدم كراهة السهر بعد العشاء لحاجة قال الترمذى وقد اختلف أهل العلم من أصحاب النبى صلى الله عليه وآله وسلم الى الله عليه وآله وسلم والتابعين ومن بعدهم فى السهر بعد العشاء فذكره قوم منهم م السهر بعد صلاة العشاء ورخص بعضهم اذا كان فى معنى العلم وما لا بد منه من الحوائج وأكثر الحديث على الرخصة وهذا الحديث يدل على عدم كراهة السهر بعد العشاء اذا كان لحاجة دينية عامة أو خاصة وحديث أبى برزة وابن مسعود وغيرهما على الكراهة وطريقة الجمع بينهما بان توجيه أحاديث المنع الى الكلام المباح الذى ليس فيه فائدة تعود على صاحبه وأحاديث الجواز الى ما فيه فائدة تعود على المتكلم أو يقال دليل كراهة الكلام والسهر بعد العشاء عام مخصص بدليل جواز الكلام والسهر بعد العشاء فى الامور العائدة الى مصالح المسلمين قال النووى واتفق العلماء على كراهة الحديث بعد العشاء الا ما كان فى خير قليل وعلة الكراهة ما يؤدى اليه السهر من مخافة غلبة النوم آخر الدليل عن القيام لصلاة الصبح فى جماعة أو الا انهم فى وقت الفضيلة والاختيار أو القيام للورد من صلاة أو قراءة فى حق من عادته ذلك ولا أقل لمن آمن من ذلك من التسكس بالنهار عما يجب من الحقوق فيه والطاعة

الشرك لرفى روايه مختصا (من) قلبه أو نفسه) شك من الراوى وقد بكتفى بالنطق بأحد الجزأين من كفى الشهاداة لانه صار شعارا لجموعهم وأوفى بالقلب للتاكيد اذا الاخلاص محله القلب ولو صدق بقلبه ولم يتلفظ دخل فى هذا الحكم لكن لا نفع لكم عليه بالدخول الا ان يتلفظ فهو للحكم باستحقاق الشفاعة لانه نفس الاسخفاة واقفعل هنا ليست على بابها بل يعنى سهر عبد الناس من نطق بالشهادتين أو التفضل بحسب المراتب أى هو اسعد من لم يكن فى هذه المرتبة من الاخلاص المؤكد البالغ غاية الدليل على ارادة تاكيد ذكر القلب لانه محل الاخلاص كما سهر وقال البدر الدماينى محله ابن بطال يعنى قوله لمخلصا على الاخلاص العام الذى هو من لوازم التوحيد وردده ابن المنير بان هذا لا يخلو عنه مؤمن فنعطل صفة أفعل وهو لم يسأله عن يستأهل شفاعته وانما سأل عن أسعد الناس هم الذين ان يحمل على اخلاص خاص مختص ببعض دون بعض ولا يخفى تفاوت رتبة قال فى الفتح وفى الحديث دليل على اشتراط النطق بكلمات الشهادة تعبيره بالقول فى قوله من قال انتهى (عن عبد الله ابن عمرو بن العاصى رضى الله عنهما) نه (قال سمعت رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم) أى كلامه حال كونه (يقول) أى فى حجة الوداع كما عند أحمد والطيبرانى من حديث (وعن

أبي امامة (أن الله لا يقبض العلم) من بين الناس (انتزاعاً يترعه) وفي رواية ٣١٧ ينزعه (من العباد) بأن يرفعه إلى السماء

أو يحوه من صدره (ولكن يقبض العلم بقبض) (العلماء) وموت حلة وظهر في موضع الانهيار لزيادة تعظيم المظهر كما في قوله تعالى الله الصمد بعد قوله الله أحد قال ابن المنير محو العلم من الصدر جاز في القدرة لأن هذا الحديث دل على عدم وقوعه (حتى إذا لم يبق) بكسر القاف من الإبقاء وفيه ضمير يرجع إلى الله تعالى أي حتى إذا لم يبق الله (علماء) وفي رواية لم يبق عالم من البقاء ولمسلم حتى إذا لم يترك عالماً لا يترك الناس رؤساء) بضم الراء والهمزة والتنوين جمع رأس ولا يترك في الفتح رؤساء بفتح الهمزة وفي آخرهم مرة أخرى مفتوحة جمع رئيس (جهالاً) بالضم والتشديد (فستلوا) بضم السين أي فسألهم السائل (فاقتوا) له (بغير علم) وفي رواية أبي الأسود عند البخاري في الاعتصام فينتقون برأيهم (فضلوا) من الضلال أي في أنفسهم (وأضلوا) من الاضلال أي أضلوا السائلين واستدل به الجمهور على جواز خلو الزمان عن مجتهد خلافاً للعناية بالأدلة أخرى تدل عليه والله الأمر يفعل ما يشاء (عن أبي سعيد الخدري) رضي الله عنه وهو سعد بن مالك (قال قال النساء) وفي رواية قالت وكلاهما جائز في فعل اسم الجمع (لأن النبي صلى الله عليه وآله

وعن ابن عباس قال ردت في بيت ميمونة ليلة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عندها لا تظرك كيف صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالليل قال فحدث النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع أهل ساعة ثم رقد وساق الحديث رواه مسلم) الحديث استدله به من قال بجواز السمرط لما قال إن التحدث الواقع منه صلى الله عليه وآله وسلم لم يبق يد بما فيه طاعة ولا باس بتقييده بما فيه طاعة جميعاً بين الأدلة كما سبق على أنه يمكن أن يكون وقوع ذلك منه صلى الله عليه وآله وسلم لبيان الجواز ولا شعاعاً بالمنع من حمل الأدلة القاضية بمنع السمرط على التحريم ويمكن أن يقال إن العلة التي ذكرناها للكرامة منتزعة في حقه صلى الله عليه وآله وسلم لأنه لا منه من غلبة النوم وعروض الكسل ويجاب بمنع أمته من غلبة النوم مسنداً بنومه في الوادي وأما أمته من عروض الكسل فمسلماً لم يكن ذلك من الأمور العارضة لطبيعة الإنسان الخارجة عن الاختيار

(باب تسميته بالعشاء والعمة)

(عن مالك عن سمى عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو يعلم الناس ما في العشاء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه ولو يعلمون ما في العمة والصف ولو لحبوا متفق عليه زاد أحمد في روايته عن عبد الرزق فقلت لمالك أمانتكم إن تقول العمة قول هكذا قال لذي حديثي) قوله لو يعلم الناس ما في العشاء والصف الأول أي من مزيد الضل وكثرة الأجر قوله لا تؤهم أي لا تؤاخذوا بالهل الذي يه إيمان فيه جماعة وهو المسجد قوله ولو حبوا أي زحفوا إذا منعهم من المشي كما يزحف الصغير ولا بن أبي شيبة من حديث أبي الدرداء ولو حبوا على الرافق والركب الحديث يدل على استحباب القيام بوظيفة الأذان والملازمة للصف الأول والمسارعة إلى جماعة العشاء والتجسس ما في الكلام على ذلك ويدل على جواز تسمية العشاء بالعمة وقد ورد من حديث عائشة عند البخاري بلانظ أعم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالعمة ومن حديث جابر عند البخاري أيضاً باللفظ صلى لنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة صلاة العشاء وهي التي تدعو الناس العمة ومن حديث غيرهم أيضاً وقد استشكل الجمع بين هذا الحديث وبين حديث ابن عمر الآتي فقال الروي وغيره الجواب عن حديث أبي هريرة من وجهين أحدهما أنه استعمل لبيان الجواز وإن التسمي عن العمة للتبرية بالتحريم والثاني أنه يتحمل أنه خوطب بالعمة من لا يعرف العشاء فخطب بما يعرفه أو استعمل لفظ العمة لأنه أشهر عند العرب وإنما كانوا يلقون له مشاء على المغرب كما في صحيح البخاري وسلم باللفظ لا تغابنكم الأعراب على اسم صلاتكم المغرب قال والأعراب تقول هي العشاء وقد تقدم هذا الحديث والكلام عليه وقبل أن التسمي عن تسمية العمة عمة نافع الجواز وفيه أنه يحتاج في مثل ذلك إلى معرفة التاريخ والعلم بتاريخ حديث نافع قال الحافظ في الفتح ولا يعد أن ذلك كان جائزاً

(وسلم غالباً على ذلك الرجال) فلازمهم ذلك الأيام يعلمون الدين ونحن نسأضعة لا نقدر على مناجتهم (فاجعل) أي انظر لنا فبين

(النابوتا) من الايام تعلمنا فيه يكون منسوخ ٣١٨ (من نفسك) اي من اختيارك الامن اختيارنا وعبر عن التعيين بالجعل

لانه لازمه (فوعدهن) عليه الصلاة والسلام (يوما) لبعائهن فيه (لقيم نفسه) أي في اليوم الموعد به (فوعظهن) أي فوفى صلى الله عليه وآله وسلم بوعدهن ولقيهن من فوعظهن - بوعاظ (واصرهن) بامور دينية (فكان فيما قال لهن ما منكن امرأة تقدم ثلاثة من ولدها الا كان التقديم) لها حجابا بالمارفقات (امرأته) من قدم (اثنتين) والسائلة هي أم سليم كعند أحمد والطبراني أو أم أيمن كما عند الطبراني في الاوسط أو أم مبشر كما بينه البخاري (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (و) من قدم (اثنتين) وحكم الرجل في ذلك كالمرأة كما ساقى التنصيص عليه في الجناز (وفي رواية عن أبي هريرة رضي الله عنه ثلاثة لم يبلغوا الخنث) بكسر الاول أي الاثم والمعنى أنهم ما تواقبوا بل بلغوا فلم يكتب الخنث عليهم ووجه اعتبار ذلك ان الاطفال اعلق بالقلوب والمصيبة بهم عند النساء أشد لان وقت الحضانة قائم والسرفقه أنه لا ينسب اليهم اذ ذلك عقوق فيكون الحزن عليهم أشد وفي الحديث ما كان عليه نساء الصحابة من الحرص على تعليم أمور الدين وفيه جواز الوعد وان أطفال المسلمين في الجنة وان مات له ولد ان يحياه من النار ﴿﴾ (عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من حوسب عذب قالت عائشة فقالت ا) كان كذلك (وليس يقول الله ولو

فاما كثرة الايام لهم وعنه لثلاثين سنة الجاهلية على السنة الاسلامية ومع ذلك فلا يحرم ذلك بدليل أن الصحابة الذين روى النبي استعملوا التسمية المذكورة واما استعمالها في مثل حديث أبي هريرة فلدفع الالتباس بالمغرب والله اعلم اه (وعن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تغلبنكم الاعراب على اسم صلاتكم الا انها العشاء وهم يقيمون بالابل رواه أحمد وسلم والنسائي وابن ماجه وفي رواية مسلم لا تغلبنكم الاعراب على اسم صلاتكم العشاء فانها في كتاب الله العشاء وانها قعتم بحلاب الابل) الحديث أخرجه نحوه ابن ماجه من حديث أبي هريرة باسناد حسن قاله الحافظ وأخرج نحوه أيضا البيهقي وأبو يعلى من حديث عبد الرحمن بن عوف كذلك زاد الشافعي في روايته في حديث ابن عمر وكان ابن عمر اذا سمعهم يتولون العتمة صاح وغضب وأخرج عبد الرزاق هذا الحديث الموقوف من وجه آخر وروى ابن أبي شيبة عن ابن عمر انه قال له ميمون بن مهران من أول من سمى العشاء العتمة قال الشيطان والحديث يدل على كراهة تسمية العشاء بالعتمة وقد ذهب الى ذلك ابن عمر وجماعة من السلف ومنهم من قال بالجواز وقد نقله ابن أبي شيبة عن أبي بكر الصديق وغيره ومنهم من جعله خلاف الاول وقد نقله ابن المنذر عن مالك والشافعي واختاره قال الحافظ وهو الراجح واستدلوا على ذلك بحديث أبي هريرة المتقدم وقد تقرر ان جواز الصبر الى الترجيح مشروط بتعذر الجمع ولم يذره هنا كما عرفت في شرح الحديث الاول قوله يعقون قد تقدم تفسير ذلك في باب وقت صلاة العشاء

(باب وقت صلاة الفجر وما جاء في التغليس به والاسفار)

قد تقدم بيان وقتها في غير حديث (وعن عائشة قالت كن نساء المؤمنات بشهدن مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الفجر متلفعات بمروطهن ثم يقبلن الى بيوتهن حين يقضين الصلاة لا يعرفهن أحد من القلس رواه الجماعة والبخاري ولا يعرف بعضهن بعضا) قوله نساء المؤمنات صورته صورة اضافة الشيء الى نفسه واختلاف في تأويله وقد يدره فقيل تقديره نساء الانفس المؤمنات وقيل نساء الجماعات المؤمنات وقيل ان نساء هذا بمعنى الفاضلات أي فاضلات المؤمنات كما يقال رجال القوم أي فضلاءهم ومقدموهم وقوله كن قال السكراني هو مثل أكلوني البراغيث لان قيامه الافراد وقد جمع قوله متلفعات هو بالعين المهملة بعد الفاء أي متجللات ومتلفعات والمروط جمع مروط بكسر الميم الاكسية المتلفة من خراوص أو غير ذلك قوله لا يعرفهن أحد قال الداودي معناه ما يعرفن نساءهن أم رجال وقيل لا يعرف أعيانهم قال النووي وهذا ضعيف لان المتلفعة في الثمار أيضا لا يعرف عينا فلا يبقى في الكلام فائدة وتعب بان المعرفة انما تتعلق بالاعيان ولو كان المراد الاول لعبر عنه بنى العلم قال الحافظ وما ذكره من أن المتلفعة بالثم لا يعرف عينا فيه نظر لان لكل امرأة هيئة غريبة في الهيئة الاخرى في الغالب

الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من حوسب عذب قالت عائشة فقالت ا) كان كذلك (وليس يقول الله ولو

تعالى فسوف يحاسب حسابا يسيرا) سهلا لا يناقش فيه (قالت) عائشة (فقال) ٣١٩ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (انما

ذلك العرض) بكسر الكاف لانه
خطاب المؤمنين أى عرض الناس
على الميزان (ولكن من فوقه
الحساب) أى من فائضة الله
الحساب أى من استقصى
حسابه وأصل المناقشة
الاستخراج ومنه نقش الشوكة
إذا استخرجها والمراد هنا المناقشة
في الاستيفاء (ههنا) بكسر
اللام واسكان الكاف جواب
من الموصول المتضمن معنى
الشرط ويجوز رفعه لان الشرط
إذا كان ماضيا جاز في الجواب
الوجهان والمعنى ان تحرير
الحساب يقضى الى استحقاق
العذاب لان حسنات العبد
موقوفة على القبول وان لم
تحصل الرحمة المقتضية للقبول
لا تنفع النجاة قال في الفتح وفي
الحديث ما كان عند عائشة من
الحرص على تفهيم معاني
الحديث وان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لم يكن يتضجر
من المراجعة في العلم وفيه جواز
المناظرة ومقابلة السنة بالكتاب
وتناوت الناس في الحساب وفيه
ان السؤال عن مثل هذا لم يدخل
فيما نهى الصحابة عنه في قوله
تعالى لا تسالوا عن اشياء وفى
حديث أنس كأنهم ينالون
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم عن شئ ووقع نحو ذلك لغير
عائشة ففي حديث حفصة انها
لما سمعت لا يدخل النار أحد ممن

ولو كان بدنه مغطى قال الباجي وهذا يدل على انهن كن سافرات اذ لو كن متقنعات
ليكن المانع من المعرفة تغطينهن لا التغليس قوله من الغلس من ابتدائية أو تعليمية
ولامعارضة بين هذا وبين حديث أبي برزة انه كان يصرف من الصلاة حين يعرف
الرجل جليسه لان هذا الخبر عن رؤية المتفهمة على بعد ذلك الخبر عن رؤية الجليسه
والحديث يدل على استحباب المبادأة بصلاة الفجر في أول الوقت وقد اختلف العلماء في
ذلك فذهب المعتز ومالك والشافعي وأحمد واسحق وأبو ثور والاوزاعي ودود بن علي
وأبو جعفر الطبري وهو المروي عن عمرو عثمان وابن الزبير وأنس وأبي موسى وأبي هريرة
الى أن التغليس أفضل وان الاسفار غير مندوب وحكى هذا القول الحازمي عن بقية
الطوائف الاربعه وابن مسعود وأبي مسعود الانصاري وأهل الجواز واحتجوا بالاحاديث
المذكورة في هذا الباب وغيرها وتصریح أبي مسعود في الحديث الاتي بانها
كانت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم التغليس حتى مات ولم يعد الى الاسفار وذهب
الكوفيون أبو حنيفة وأصحابه والثوري والحسن بن حي وأكثرا العراقيين وهو مروي
عن علي عليه السلام وابن مسعود الى ان الاسفار أفضل واحتجوا بحديث أسفروا
بالفجر وسيماني ونحوه وقد أجاب القائلون بالتغليس عن أحاديث الاسفار باجوبة منها
أن الاسفار التبين والتحقيق فليس المراد الاتيين الفجر وتحقيق طلوعه ورد بها أخرجه
ابن أبي شيبة واسحق وغيرهما بالفظ ثوب بصلاة الصبح بالليل حين يصير القوم مواقع
نبلمهم من الاسفار ومن ان الامر بالاسفار في الليالي المقمرة فانه لا يتحقق فيها الفجر الا
بالاستظهار في الاسفار وذكر الخطابي انه يحتمل انهم اساءوا بالتجمل صلوا بين الفجر
الاول والثاني طالبا للثواب فقبل لهم صلوا بعد الفجر الثاني وأصبحوا بها فانه أعظم
لاجركم فان قيل لو صلوا قبل الفجر لم يكن فيه أجر فالجواب انهم يؤجرون على نيتهم وان لم
تصح صلاتهم لم قوله اذا اجتمع الحاكم فخطأ فله أجر وقال أبو جعفر الطحاوي انما يتفق
معاني آثار هذا الباب بان يكون دخوله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الصبح مغسلا
ثم يطيل القراءة حتى يصرف عنها ثم يقرأ هذا خلاف قول عائشة لانها حككت أن
انصرف النساء كان وهن لا يعرفن من الغلس ولو قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
بالسور الطوال ما انصرف الا وهم قد اسفروا ودخلوا في الاسفار بخلافه الا ترى الى أبي بكر
رضي الله عنه حين قرأ البقرة في ركعتي الصبح قبل له كادت الشمس تطالع فقال لو طلعت لم

تجدنا غافين (وعن أبي مسعود الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة
الصبح مرة بغلس ثم صلى مرة أخرى فاسفر بها ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات
لم يعد الى أن يدبروا أبو داود) الحديث رجاله في سنن أبي داود رجال الصحيح وأصله
في الصحيحين والثاني وابن ماجه وانظر حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
نزل جبريل فاخبرني بوقت الصلاة فصليت معه ثم صليت معه ثم صليت معه ثم صليت معه
ثم صليت معه بحسب باصابعه خمس صلوات فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

شبه يدبرا والحديثية قالت أليس الله يقول وان منكم الاواريها فاجبت بقوله ثم تضي الذين اتقوا الآية وسأل الصحابة

ظهور العموم في الحساب والورود والظلم فافهم ان المراد في كل منها أمر خاص ولم يتعمم على هذا من العصبية الا قلبه لا مع توجيه السؤال وظهوره وذلك لكل فهم ومعرفتهم باللسان العربي فيجمل لما ورد من ذم من سأل عن المشكلات على من سأل تعنتا كما قال تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وفي حديث عائشة فاذا رأيتم الذين يسألون عن ذلك فهم الذين سمى الله فاحذروهم ومن ثم انكرهم على صبيغ لما رآه أكثر من السؤال عن مثل ذلك وعاقبه (عن أبي شريح) ضم الذين دفع الرامخو يابدين عمرو ابن مخرم الخراعي الكوفي سنة ثمان وستين (رضي الله عنه) وله في البخاري ثلاثة أحاديث (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يوم الفتح) أي ثاني يوم فتح مكة في العشر من رمضان السنة الثامنة من الهجرة) يقول قولاً سمعته أذناً (أصله أذنان لي فسطت النون لضافته اليه المتكلم أراد انه بالغ في حفظه والتثبت فيه وان لم يأت به بواسطة وأتى بالتنبيه تأكيداً (رواه قاي) أي حفظه وحقق فهمه وتثبت في عقله معناه (وابصرته معناه) بقاء التأييد كسمعه أذناً لان كل ما هو في الانسان من الاعضاء الثلاثة كاليد والرجل والعين والاذن فهو مؤنث مجازاً لان

صلى الظهر حين تزول الشمس وربما أخرها حين اشتد الحر ورأيت يصلي العصر والشمس مرتفعة أيضاً قبل ان تذهبها الصفرة فينصرف الرجل من الصلاة فيما في ذا الحليفة قبل غروب الشمس ويصلي المغرب حين تسقط الشمس ويصلي العشاء حين يسود الانق وربما أخرها حتى يجتمع الناس وصلى الصبح مرة بغاس ثم صلى مرة أخرى فاسفر بهم ثم كانت صلاة بعد ذلك التغليس حتى مات لم يعد الى أن يسفر ولم يذكر رؤيته الصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا أبو داود قال المنذرى وهذه الزيادة في قصة الاسفار رواها عن آخرهم ثقات والزيادة من الثقة مقبولة اه وقال الخطابي هو صحيح الاسناد وقال ابن سيد الناس اسناده حسن قوله فاسفر بهم قال في القاموس سافر الصبح يسفر اضواءه وأشرف اه والغاس بقايا الظلام وقد مر تفسيره والحديث يدل على استحباب التغليس وانه أفضل من الاسفار ولولا ذلك لما لازمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم حتى مات وبذلك احتج من قال باستحباب التغليس وقد مر ذكر الخلاف في ذلك وكيفية الجمع بين الأحاديث (وعن انس عن زيد بن ثابت قال تضرعنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم غفنا الى الصلاة قلت كم كان مقدار ما بيننا ما قال قدر خمسين آية متفق عليه) الحديث أخرجه ابن حبان والنسائي عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا انس اني أريد الطعام اطعم في شياً خفتم به بقروا ناهيه ماء وذلك بعد ما أذن بلال قال يا انس انظر رجلاً ياكل حتى فدعوت زيد بن ثابت فجاء ففسخه معه ثم قام فصلى ركعتين ثم خرج الى الصلاة الحديث يدل أيضاً على استحباب التغليس وان أول وقت الصبح طلوع الفجر لانه الوقت الذي يحرم فيه الطعام والشراب والمدة التي بين الفراغ من العجور والدخول في الصلاة وهي قراءة الحمد بين آية هي مقعد الوضوء فاشعر ذلك بان أول وقت الصبح أول ما يطلع الفجر (وعن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم اسفر وبالفجر فانه أعظم الاجز رواء الحمد وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح) الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان والطبراني قال الحافظ في الفتح وصححه غيره واحد قال وأبعد من زعم انه ناسخ للصلاة في الغلس وقد احتج به من قال بشرعية الاسفار وقد تقدم الكلام عليه وعلى الجمع بينهما وبين أحاديث التغليس وقد قرر في الاصول ان الخطاب الخاص بنا لا يعارضه فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا امره بالاسفار لا يشهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاي طريق خصوصية ولا ظهور فلازمة للتغليس وموته عليه لانه قد ح في مشروعية الاسفار للامة لولاه فعل ذلك وفعله معه العصابة لكان ذلك مشعراً بعدم الاختصاص به فلا بد من المصير الى التأويل كما سبق (وعن ابن سعد قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على صلاة لغير ميقاتها الا صلاتين جمع بين المغرب والعشاء بجمع وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها متفق عليه ولم قبل وقتها بغلس ولا سجوداً بخاري عن عبد الرحمن بن يزيد قال خرجت مع عبد الله فقدمنا

والرأس والمعنى انه لم يكن اعتماده على الصوت من وراء الجباب بل بالزوية والمشايدة ٣٢١ (حين تكلم) صلى الله عليه وآله

وسلم (به) أى بالقول الذى أحدثك
(حمد الله) تعالى بيان لقوله تكلم
به (واثنى عليه) من باب عطف
العام على الخاص (ثم قال) صلى
الله عليه وآله وسلم (ان مكة
حرمها الله) عز وجل يوم خلق
السموات والارض (ولم يحرمها
الناس) من قبل ان أنفسهم
واصل طلائعهم بل حرمها الله
تعالى بوجه فحرمها ابتداء
من غير سبب يعزى لاحد فلا
مدخل فيه لنبي ولا غيره ولا تنافي
بين هذا وبين ما روى ان ابراهيم
عليه الصلاة والسلام حرمها
اذا مراد انه بلغ تحريم الله وظاهره
بعد ان رفع البيت وقت
الطوفان واندرست حرمتها واذا
كان كذلك (فلا يحل لامرئ)
بكسر الراء كالهجرة اذ هي تابعة
لها في جميع احوالها أى لا يحل
لرجل (يؤمن بالله) تعالى (واليوم
الآخر) يوم القيامة اشارة الى
المبدء او المعاد (أن يستنكها
دما) بكسر الفاء وقد تضم وهما
لفتان قال في العباب سفتك
الدم اسفكك وأسفكك سفتكا
وهو صب الدم والمراد به القتل
وفي رواية فيها بدل بها والبناء
يعنى في (و) أن (لا يهضد بها) بفتح
الهمزة وكسر الضاد أى يقطع
بالمضد وهو آلة كالفاش
(شجرة) أى ذات سائر ولا زيدت
لأن كيد معنى النفي أى لا يحل له
ان يهضد (فان) ترخص (أحد)

جمعاً فصلى الصلاتين كل صلاة وحدها باذان واقامة وتعتشى بينهما ما ثم صلى الى حين طلع
الفجر قائل يقول طلع الفجر وقائل يقول لم يطلع ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم قال ان هاتين الصلاتين حوائجان وقتما في هذا المكان المغرب والعشاء ولا يقدم
الناس جمعاً حتى يعقوا وصلاة الفجر هذه الساعة) قوله بجمع بجمع مفتوحة ثم ساكنة
فحين مهمله وهى المزدلفة ويوم جمع يوم عرفة وأيام جمع أيام منى أفاده القاموس
وانما سميت المزدلفة جمعاً لان آدم اجتمع فيها مع حواء وزداف اليها أى دنامتها وروى
عن قتادة انه قال انما سميت جمعاً لانه يجتمع فيها بين الصلاتين وقيل وصفت بفعل أهلها
لانهم يجتمعون بها ويردلفون الى الله أى يتقربون اليه بالوقوف فيها وقيل غير ذلك قوله
حتى يعقوا أى يدخلوا في العقيقة وقد تقدم بيانها وتام حديث ابن مسعود في البخارى
بعد قوله وصلاة الفجر هذه الساعة ثم وقف حتى اسفر ثم قال يعنى ابن مسعود لو ان أمير
المؤمنين أفاض الا ان أصاب السنة فما أدري أقوله كان أسرع أم دفع عثمان فلم يزل
يأبى حتى ربح جرة العقيقة يوم النحر انتهى والحديث استدل به من قال باستحباب
الاسفار لان قوله قبل ميقاتهم اقدمين في رواية مسلم انه في وقت الغسل فدل على ان ذلك
الوقت أعنى وقت الغسل متقدم على ميقات الصلاة المعروف عند ابن مسعود فيكون
ميقاتها المعهود هو الاسفار لانه الذى يتعقب الغسل فيصالح ذلك للاحتجاج به على
الاسفار وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن ابى الربيع قال كنت مع ابن عمر فقلت له انى
أصلى معك ثم ألتفت فلا أرى وجهه جليسى ثم أحيانا تسفر فقال كذلك رأيت رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى واحببت ان أصليها كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عليه وآله وسلم يصليها (واما أحمد) الحديث في اسناده أبو الربيع المذكور وقال
الدارقطنى مجهول وهو من جملة ما تنسك به القائلون باستحباب الاسفار لان ابن عمر كان
يسفر بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم لم يلو كان منسوخاً لما فعله ولا يخفى ان غاية
ما فيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أحياناً يغسل واحياناً لا يغسل وهذا لا يدل
على ان الاسفار أفضل من التغليس انما يدل على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل
الامرين وذلك مما لا نزاع فيه انما النزاع في الافضل وفعل ابن عمر لا يدل على عدم النسخ
المتنازع فيه وهو نسخ النسخ لانه لما سأل انما يدل على عدم نسخ الجواز وذلك أمر
متفق عليه (وعن عاذر بن جبر قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن
فقال يا معاذ اذا كان في الشتاء فغسل بالفجر واطل القمرة قدر ما يطيق الناس ولا تعلمهم
واذا كان الصيف فاسفر بالفجر فان الليل قصير والناس ينامون فامهلهم حتى يدركوا
رواه الحسين بن مسعود البغوى في شرح السنة وأخرجه ابى بن محمد في مسنده
المصنف) الحديث أخرجه أيضاً أبو نعيم في الحلية كما قال السيوطى في الجامع الكبير
وفيه التفرقة بين زمان الشتاء والصيف في الاسفار والتغليس مع الاشارة الى المذكور

١٠ نيل ل ترخص أى ان قال أحد ترك القتال عزيمة والقتال رخصة تتعاطى عند الحاجة (لقال)

أى لأجل قتال (رسول الله صلى الله عليه وآله) ٣٤٢ وآله (وسلم فيها) مستدلاً بذلك (فقولوا) له أليس الأمر كذلك

في الحديث ولكنه لا يعارض أحاديث التعليل لما في حديث أبي مسعود السابق من التصريح بالضرورة صلى الله عليه وآله وسلم للتعليل حتى مات فكان آخر الأمرين منه وهذا الحديث ظاهر في التقدم لما فيه من التارخ بخروج معاذ إلى اليمن فلا بد من تأويله بما تقدم

• (باب بيان أن من أدرك بعض الصلاة في الوقت فإنه يتها وجوب المحافظة على الوقت)

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أدرك من الصبح

ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر

قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر ورواه الجماعة وللبخاري إذا أدرك أحدكم

سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته وإذا أدرك سجدة من صلاة

الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم من أدرك من العصر سجدة قبل أن تغرب الشمس أو من الصبح قبل

أن تطلع الشمس فقد أدركها ورواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه والسجدة هنا

الركعة) قوله فقد أدرك قال النووي اجتمع المسلمون على أن هذا ليس على ظاهره وأنه

لا يكون بالركعة قدر كالكل الصلاة وتكفيه وتحصل الصلاة بهذه الركعة بل هو

مما أول وفيه ضمارة تقديره فقد أدرك حكم الصلاة أو وجوبها أو فضلها انتهى وقيل

يعمل على أنه أدرك الوقت قال الحافظ وهذا قول الجمهور وفي رواية من حديث أبي

هريرة من صلى ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس وصلى ما بقي بعد غروب الشمس

لم تنفقه العصر وقال مثل ذلك في الصبح وفي رواية للبخاري من حديث أبي هريرة أيضاً

فليتم صلاته والنسائي فقد أدرك الصلاة كلها إلا أنه يقضي ما فاتته ولليبي في فليصل إليها

أخرى ويؤخذ من هذا الرد على الطحاوي حيث خص الإدراك باحتمال الصبي وطهر

الحائض وإسلام الكافر ونحو ذلك وأراد بذلك نصرة مذهبه في أن من أدرك من الصبح

ركعة فقد صدق لأنه لا يكملها إلا في وقت الكراهة وهو مبني على أن الكراهة

تتناول الفرض والنفل وهي خلافية مشهورة قال الترمذي وبهذا يقول الشافعي

وأحمد وأصح وخالف أبو حنيفة فقال من طاعت عليه الشمس وهو في صلاة الصبح

بطلت صلاته واحتج في ذلك بالأحاديث الواردة في النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس

وآدمي بعضهم أن أحاديث النهي ناسخة لهذا الحديث قال الحافظ وهي دعوى تحتاج

إلى دليل وأنه لا يصار إلى النسخ بالاحتمال والجمع بين الحديثين ممكن بأن تحذف أحاديث

النهي على ما لا سبب له من النوافل انتهى قلت وهذا أيضاً جامع بما يوافق مذهب

الحافظ والحق أن أحاديث النهي عامة تشمل كل صلاة وهذا الحديث خاص فينبغي

إلغاءه على الخاص ولا يجوز في ذلك الوقت شيء من الصلوات الإبداء بل يخصه سواء كان

من ذوات الأسباب أو غيرها ومفهوم الحديث أن من أدرك أقل من ركعة لا يكون

(إن الله تعالى) (قد أذن

لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم

خصيصه له) (ولم يأذن لكم وإنما

أذن لي) (الله في القتل فقط وفيه

التفات لأن نسق الكلام وإنما

أذن له أى لرسوله فيها) أى

مكة (ساعة) أى في ساعة أى

مقدار من الزمان والمراد به يوم

الفتح (من غار) وهى من طلوع

الشمس إلى العصر كما في حديث

عمر وبن شعيب عن أبيه عن

جده عند أحد فكانت في حقه

صلى الله عليه وآله وسلم في تلك

الساعة بمنزلة الحل والمأذون فيه

القتال لا قطع الشجر (ثم عادت

حرمها اليوم) أى تحريمها

المقابل للإباحة المفهومة من

لفظ الأذن في اليوم المعهود وهو

يوم الفتح إذ عود حرمها كان في

يوم صدو وهذا القول لا في غيره

(كحرمته بالأمس) الذى قبل

يوم الفتح (وليبغ الشاهد)

الحاضر (الغائب) فاتمليغ

عن الرسول فرض كفاية (عن

علي) بن أبي طالب أحد السابقين

إلى الإسلام والعشرة المبشرة

بالجنة والخلفاء الراشدين

والعلماء الربانيين والشجعان

المشهورين ولى الخلافة خمس

سنين وتوفى بالكوفة ليلة الأحد

تاسع عشر رمضان سنة أربعين

عن ثلاث وستين سنة (رضي الله

عنه) وكان ضربه عبد الرحمن بن

مطيح بسيف مسموم وله في البخاري

تسعة وعشرون حديثاً (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تكذبوا على بصيغة الجمع

وهو عام في كل كذب مطلق في كل نوع منه في الاحكام وغيرها ٣٢٣ كالترغيب والترهيب والامم وهو

لقوله على لانه لا يتصور ان يكذب له لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينم عن مطلق الكذب قال في الفتح وقد اغترقوا من الجهلة فوضعوا احاديث في الترغيب والترهيب وقالوا نحن لم نكذب عليه بل فعلنا ذلك لما يريد من الله وما دروا ان تقوله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يقل يقتضي الكذب على الله تعالى لانه اثبت حكم من الاحكام الشرعية سواء كان في الايجاب او النهي وكذا ما قبلها وهو الحرام والمكروه ولا يمتدح من خالف ذلك من الكرامة حيث جوزوا وضع الترغيب والترهيب في تثبيت ما ورد في القرآن والسنة واحتج بأنه كذب له لانه عليه وهو جهل باللغة العربية وتعمد بعضهم ما ورد في بعض طرق الحديث من زيادته لم تثبت وهي ما أخرجه البزار من حديث ابن مسعود بلفظ من كذب على فضل به الناس الحديث وقد اختلف في وصله وارساله ورجح الدارقطني والحاكم ارساله وأخرجه الدارمي من حديث يعلى بن مرة بسند ضعيف وعلى تقدير ثبوته فليبت اللام فيه لانه بل للصيرورة والمعنى ان ما ل امره الى الاضلال او هو من تخصيص بعض افراد العموم بالذكر فلا فهو له انتهى (فانه) أي الشأن (من كذب على فليجل النار) أي فليدخل فيها ذابرازه وقد يعفو الله تعالى عنه ولا يقطع عليه دخول النار كسائر أصحاب الكفر غير الكفر وقد جعل

مدر كالوقت وان صلاته تكون قضاء واليه ذهب الجمهور وقال البعض ادعوا الحديث يردوا واختفوا اذا أدرك من لا تجب عليه الصلاة كالحائض تطهر والجنون يعقل والمغمى عليه يفيق والكافر يسلم دون ركعة من وقتها هل تجب عليه الصلاة أم لا وفيه قولان للشافعي أحدهما لا تجب وروى عن مالك عملاء فهو الحديث وأصحابه عن أصحاب الشافعي انهم انزله وبه قال أبو حنيفة لانه أدرك جزءا من الوقت فاستوى قلبه وكثيره وأجابوا عن مفهوم الحديث بان التقييد بركعة خرج مخرج الغالب ولا يخفى ما فيه من البعد وأما اذا أدرك أحد هؤلاء ركعة وجبت عليه الصلاة بالاتفاق بينهم ومقدار هذه الركعة قدر ما يكبر ويقرأ أم القرآن ويركع ويرفع ويسجد سجدة وسجدتين والحديث يدل على ان الصلاة التي أدركت منها ركعة قبل خروج الوقت أداء لقضاء وفي ذلك اشكال عند أئمة الاصول قوله سجدة المار به الركعة كاذ كره المصنف ومسلم في صحيحه وقد ثبت عند الامام علي بلفظ ركعة مكان سجدة فدل على ان الاختلاف في اللفظ وقع من الرواة وقد ثبت أيضا عند البخاري من طريق مالك بلفظ من أدرك ركعة قال الحافظ ولم يختم على راويه في ذلك فكان عليها الاعتماد قال الخطابي المراد بالسجدة الركعة بركوعها وسجودها والركعة انما يكون تمامها وجودها فسميت على هذا سجدة انتهى وادرك الركعة قبل خروج الوقت لا يخص صلاة الفجر والعصر لما ثبت عند البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة وهو أعم من حديث الباب قال الحافظ ويحمل ان تكون اللام عهدية ويؤيده ان كلامه من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة وهذا مطابق وذلك يعني حديث الباب مقيد فيحصل المطابق على المقيد انتهى ويمكن ان يقال ان حديث الباب دل على انه موهوم على اختصاص ذلك بالحكم بالفجر والعصر وهذا الحديث دل بمنطوقه على ان حكم جميع الصلوات لا يختلف في ذلك والمنطوق يرجع من المفهوم فيعين المصير اليه ولاشك في الزيادة التي ليست منافية للمزيد قال النووي وقد اتفق العلماء على انه لا يجوز تعدد التأخير الى هذا الوقت انتهى وقد قدمنا الكلام على اختصاص هذا الوقت بالمضطر في أوائل الاوقات فارجع اليه (وعن أبي ذر قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم كيف أنت اذا كانت عليك أمراء يمينون الصلاة أو يؤخرون الصلاة عن وقتها قلت نعم انما امرني قال صل الصلاة لوقتها فان أدركتها معهم فصل فانما لك نافلة وفي رواية فان أقيمت الصلاة وانت في المسجد فصل وفي أخرى فان أدركتك يعني الصلاة معهم فصل ولا تقل اني قد صليت فلا أصلي رواه أحمد ومسلم والنسائي قوله يمينون الصلاة أي يؤخرونها فيجعلونها كالميت الذي خرجت روحه والمراد بتأخيرها عن وقتها المختار لا عن جميع وقتها فان المنقول عن الامراء المتقدمين والمتأخرين انما هو تأخيرها عن وقتها المختار ولم يؤخرها احد منهم عن جميع وقتها فوجب فليدخل فيها ذابرازه وقد يعفو الله تعالى عنه ولا يقطع عليه دخول النار كسائر أصحاب الكفر غير الكفر وقد جعل

أو هو بالنظر الامر ومعناه
الخبر يؤيده رواية لم من
يكذب على بلج النار وابن ماجه
فان الكذب على يوجب النار وقيل
دعاء عليه ثم أخرج بخروج القدم
وفي المتن فليتبوأ مقعده من
النار مكان فليعلم النار في حديث
الباب عن علي ولم أجده في
حديثه هذا في الفتح ولا في
القسطلاني نعم هو في حديث
الزبير بلفظ سمعته يقول من
كذب على فليتبوأ من التبوؤ أي
فليخذ مقعده من النار أي فيها
فليعلم (عن سلمة) بفتح السين
واللام (ابن الاكوع) اسمه
سنان بن عبد الله الاسلمى المدنى
المتوفى بالمدينة سنة أربع وسبعين
وهو ابن ثمانين سنة وله في
بخارى عشرون حديثا (قال
سمعت النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) أي كلامه حال كونه
(يقول من يقبل على ما لم أقل)
وكذا الوثقل ما قاله بلفظ يوجب
تغير الحكم أو نسب اليه فعلا
لم يرد عنه (فليتبوأ) جواب
الشرط السابق أي فليخذ لنفسه
منزلا يقال تبوأ الرجل المكان
إذا اتخذ سكنا وهو أمر بمعنى
الخبر أو بمعنى التمسك أو بمعنى
التحكم أو دعاء على فاعل ذلك
أي بؤاء الله ذلك وقال الكرماني
يحتمل ان يكون الامر على
حقيقته والمعنى من كذب
فليأمر نفسه بالتبوء ويلزم عليه
كذا قاله أو لما أولاها فقد رواه أحمد بن سنان

حل هذه الاخبار على ما هو الواقع قوله فان أدركتها الخ معناها صل في أول الوقت
وتصرف في شغلك فان صادفتهم بعد ذلك وقد صلوا أجزأتك صلاتك وان أدركت الصلاة
معهم فصل معهم وتكون هذه الثانية لأن نافلة الحديث يدل على مشرعية الصلاة
لوقتها وترك الاقتداء بالامر اذا أخر وهما عن أول وقتها وان المؤتم يصلح من فردائهم
يصلح مع الامام فيجمع بين فضيلة أول الوقت وطاعة الامير ويدل على وجوب طاعة
الامر في غير مصيبة لثلاثة طرق الكلمة وتقع الفتنة ولهذا ورد في الرواية الاخرى
ان خليلي أو صاني ان اسمع وأطيع وان كان عبد المجديع الاطراف وقوله فانك نافلة
صريح ان الفريضة الاولى والثانية قد اختلفت في الصلاة التي تصلي مرتين
هل الفريضة الاولى او الثانية فذهب الهادي والاوزاعي وبعض أصحاب الشافعي الى
ان الفريضة الثانية ان كانت في جماعة والاولى في غير جماعة وذهب المؤيد بالله والامام
يحيى وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي الى ان الفريضة الاولى وعن بعض أصحاب الشافعي
ان الفريضة احدهما وعن بعض أصحاب الشافعي أيضا ان الفريضة احدهما على
الاجم فثبت الله بآيته ما شاء وعن الشعبي وبعض أصحاب الشافعي أيضا كلاهما
فريضة احتج الاولون بحديث يزيد بن عامر عن أبي داود مرفوعا وفيه فاذا جئت
الصلاة فوجدت الناس يصلون فصل معهم وان كنت صليبت ولنسكن لأن نافلة وهذه
مكتوبة ورواه الدارقطني بلفظ وليجعل التي صلى في بيته نافلة وأجيب بانها رواية شاذة
مخالفة لرواية الحفاظ والثقات كما قال البيهقي وقد ضعه في النورى وقال الدارقطني
هي رواية ضعيفة شاذة واستدل القائلون بان الفريضة هي الاولى سواء كانت جماعة
أو فردا بحديث يزيد بن الاسود عند أحمد وأبي داود والترمذي والنسائي والدارقطني
وابن حبان والحاكم وصححه ابن السكن بلفظ شهدت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بجنته فصلت مع الصبح في مسجد الخيف فلما قضى صلاته وانحرف اذ هو برجلين
في آخر القوم لم يصلوا معه فقال علي بهم الجني بهم ما ترعد فرائضهم ما قال ما منعكم ان
تصلوا معنا فقالوا لا يا رسول الله انا كنا قد صلينا في رحلتنا قال فلاة فلا تزلوا اذا صلينا في رحلتكم
ثم أتينا مسجد الجماعة فصلوا معهم فانهم الكنا نافلة قال الشافعي في القديم اسناده
مجهول لان يزيد بن الاسود ليس له راو غير ابنه ولا ابنه جابر راو غير يعلى قال الحفاظ
يعلى من رجال مسلم لم وجابر وثقه النسائي وغيره وقال وقد وجدنا الجابر راو يا غير يعلى
أخرجه ابن منبته في المعرفة ومن حج أهل القول الثاني حديث الباب فانه صريح في
المطلوب ولان تادية الثانية بنبة الفريضة يمتثل ان يصلى في يوم مرتين وقد ورد النهي
عنه من حديث ابن عمر مرفوعا لا تصلوا صلاة في يوم مرتين عند أبي داود والنسائي وابن
خزيمة وابن حبان وأما جعله محصا بما يحدث فيه فضيلة فدهوى عاطلة عن البرهان
وكذا حم له على التكرير غير عذر وفي الحديث دليل على انه لا بأس باعادة الصبح

الطبي فيه اشارة الى معنى القصد في الذنب وجزائه أى كانه قصد في الكذب ٣٢٥ التعمد فليقصد بجزائه التوبة (مقدمه

من النار) لما فيه من الجراءة
على الشريعة وصاحبها صلى الله
عليه وآله وسلم لم يفلت من العالم
معنى قوله بانظ غير انظ له لكنه
مطابق لمعنى انظفه فهو سائق
هنا المحققين وعند البخاري عن
أنس مرفوعا بانظ ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال من تعد
على كذبا فليتبوأ مقعده من
النار وهذا عام في جميع أنواع
الكذب لان الذكر في سياق
الشرط كالذكر في سياق النبي
في افادة العموم والختار ان
الكذب عدم مطابقة الخبر
للاواقع ولا يشترط في كونه كذبا
تعمده والحديث يشهد له دلالة
على انقسام الكذب الى متعمد
وغيره وقد ذهب الجويني الى
كفر من كذب متعمدا عليه
صلى الله عليه وآله وسلم ولم يورده
عليه ولده امام الحرمين وقال انه
من هفوات والده وتبعه من
بعده فضعهوه وانتصر له ابن المنير
بان خصوصية الوعيد توجب
ذلك اذ لو كان يطلق النار لكان
كل كاذب كذلك عليه وعلى غيره
فإن الوعيد بالخلود قال ولهذا
قال فليتبوأ أى فليتخذ هامية
ومسكنا وذلك هو الخلود وبان
الكاذب عليه في تحليل حرام
مثلا لا ينفك عن استحلال ذلك
الحرام أو الحمل على استحلاله
واستحلال الحرام كفر والحمل
على الكفر كفر وأجيب عن

والعصر وسائر الصلوات لان النبي صلى الله عليه وسلم أطلق الامر بالاعادة ولم يفرق بين
صلاة وصلاة فيكون مخصصا لحديث لا صلاة بعد العصر وبعد الفجر ولا صاحب الشافعي
وجه انه لا يعيد الصبح والعصر تمسكاً به موم حديث لا صلاة وجه انه لا يعيد بعد
المغرب مثلاً تصير شفعاً قال النووي وهو ضعيف قلت وكذلك الوجه الاول لان الخاص
مقدم على العام وهم يوجبون بناء العام على الخاص مطلقاً كما تقر في الاصول لهم
واحج من قال بان ما فريضة بعدم التخصص بالاعتداد باحدهما او زججهما لانهما في
يوم وحديث لا تصلى صلاة في يوم مرتين (وعن عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال ستكون عليكم بعدى امرائهم غلهم اشياء عن الصلاة لوقت ما حتى يذهب
وقتها فصلوا الصلاة لوقتها فقال رجل يا رسول الله أصلى معهم فقال نعم ان شئت رواه
أبو داود وأحمد بن حنبل وفي لفظ واجعلوا صلواتكم معهم تطوعاً الحديث رجال اسناده في
سنة أبي داود وثقات وقد أخرجه أيضاً ابن ماجه وسكت أبو داود والمنذرى عن
الكلام عليه وقد عرفت ما أسلفناه عن ابن الصلاح والنووي وغيرهما من صلاحية
ما سكت عنه أبو داود ولا احتجاجاً وحديث أبي ذر الذي قبله يشهد بصحته وفيه دليل على
وجوب نادية الصلاة لوقتها وترك ما عليه أمراء الجور من التأخير وعلى استحباب الصلاة
معهم لان التل من دواعي القرقة وعدم الوجوب اقوله في هذا الحديث ان شئت وقوله
تطوعا وقد تقدم الكلام على فقه الحديث قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل لمن
رأى المعادة نافلة لمن لم يكفر تارك الصلاة ولمن أجاز امامة الفاسق انتهى استنبط
المؤلف من هذا الحديث والذي قبله ثلاثة احكام وقد تقدم الكلام على الاول منها
في شرح حديث أبي ذر وعلى الثاني في أول كتاب الصلاة واما الثالث فلهذا باني الكلام
عليه ان شاء الله تعالى في الجماعة والحق جواز الانقسام بالناسق لان الاحاديث الدالة على
المنع كحديث لا يؤمنكم ذو جراته في دينه وحديث لا يؤمن فاجر مؤمننا ونحوهما ضعيفة
لا تقوم بها حجة وكذلك لا احاديث الدالة على جواز الانقسام بالناسق كحديث صلوا بعد
من قال لا اله الا الله وحديث صلوا اخاف كل بر وفاجر ونحوهما ضعيفة أيضاً واسكنها
متابذة بما هو الاصل الاصيل وهو ان من صحت صلاته لنفسه صحت لغيره فلا تنتقل عن
هذا الاصل الى غيره الا لدليل ناهض وقد جمعنا في هذا البحث رسالة مستقلة وتيسر
المقام مقام بسط الكلام في ذلك

* (باب قضاء الفوائت) *

(عن أنس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من نسي صلاة فليصلها اذا
ذكرها لا كفارة لها الا ذلك متفق عليه واسلم اذ ارقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها
فليصلها اذا ذكرها فان الله عز وجل يقول أقم الصلاة لذكري وعن أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها فان الله تعالى يقول أقم
الاول بان دلالة التوبة على الخلود غير مسلمة وليسلم فلان لم ان الوعيد بالخلود مقتضى الكفر بدليل متعمد القتل الحرام

وأجيب عن الثاني بأننا لم نعلم أن عليه في تحديد حرام مثل الامع قطعه بان الكذب عليه حرام وان ذلك الحرام ليس يستعمل كإتقاد الصائم من المؤمنين على ارتكابهم الكبائر مع اعتقادهم حرمتها (عن أبي هريرة) لدوى (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سموا) بفتح التاء والسين والميم أمر بصيغة الجمع من باب التفعّل (باسمى) محمد وأحمد (ولا تمكثوا) بفتح التامين وفي رواية الاربعة لا تمكثوا بفتح الكاف ونون مشددة من باب التفعّل من باب تمكثي تمكثوا أصله لا تمكثوا حذف إحدى التامين أو تمكثوا بضم التاء وفتح الكاف وضم النون من باب التفعّل من كنى يكتى تمكثية أو بفتح التاء وسكون الكاف وكلها من الكناية (بكنيتي) هو من باب عطف المنى على المنبت (ومن رأى في المنام فقد رأى) حقاً فان الشيطان لا يتمثل في صوري) أى لا يتمثل بها وفي المواهب اللدنية في ذلك ما يكتنى ويشنى (ومن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) مقتضى هذا الحديث استواء تحريم الكذب عليه في كل حال سواء في اليقظة والنوم وقد أورد البخارى ومسلم وغيرهما هذا الحديث عن جماعة من الصحابة وهم ثلاثون نفساً ورواها أيضاً عن خمسين غيرهم بأسانيد ضعيفة وعن نحو من عشرين آخرين بأسانيد ساقطة

الصلاة لذكرى رواه الجماعة الا البخارى والترمذى) قوله من نسي تمسك بدليل الخطاب من قال ان العامد لا يقضى الصلاة لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط فيلزم منه ان من لم ينس لا يصلى والى ذلك ذهب داود وابن حزم وبعض أصحاب الشافعى وحكام في البحر عن ابن الهادى والاستاذ ورواية عن القاسم والناصر قال ابن تيمية حفيد المصنف والمنزاعون لهم ليس لهم حجة قط يراد بها عند التنازع وأكثروهم يقولون لا يجب القضاء الا بأمر جديد وليس معهم هنا أمر ونحن لا تنازع في وجوب القضاء فقط بل تنازع في قبول القضاة منه وصحة الصلاة في غير وقتها وأطال البحث في ذلك واختار ما ذكره داود ومن معه والأمر كما ذكره فاني لم أقف مع البحث الشديد للموجبين للقضاء على العامد وهو من عدم من ذكرنا على دليل ينفق في سوق المناظرة ويصلح للتحويل عليه في مثل هذا الأصل العظيم الاحديث فدين الله أحق ان يقضى باعتباره ما يقتضيه اسم الجنس المضاف من العموم وليكنهم لم يرفعوا اليه رأسا وأنهم ضماجا وإبه في هذا المقام قولهم ان الاحديث الواردة بوجوب القضاء على الناسى يستلزم من مفهوم خطابها وجوب القضاء على العامد لانهم من باب التنبيه بالادنى على الاعلى فعدل بفعوى الخطاب وقباس الاولى على المطلوب وهذا مردود لان القائل بان العامد لا يقضى لم يرد انه اخف حالاً من الناسى بل صرح بان المانع من وجوب القضاء على العامد أنه لا يسقط الائتم عنه فلا فائدة فيه فيكون اثباته مع عدم النص عينا بخلاف الناسى والناسى فقد أمرهما الشارع بذلك وصرح بان القضاء كفارة لهما لا كفارة لهما سواء ومن جملة حججهم ان قوله في الحديث لا كفارة لهما الا ذلك يدل على ان العامد مراد بالحدث لان التائم والناسى لا يتم عليهم ما قالوا فالمراد بالناسى التارك سواء كان عن ذبول ام لا ومنه قوله تعالى نسوا الله فنسيهم وقوله تعالى نسوا الله فانساهاهم انفسهم ولا يخفى عليك ان هذا الكلام يستلزم عدم وجوب القضاء على الناسى والتائم لعدم الائتم الذي جعلوا الكفارة منوطة به والاحديث الصحيحة قد صرح بوجوب ذلك عليهم ما وقد استضعف الحافظ في الفتح هذا الاستدلال وقال الكفارة قد تكون عن الخطا كما تكون عن العمد على انه قد قيل ان المراد بالكفارة هي الاتيان بها تنبيهاً على انه لا يكتفى بمجرد التوبة والاستغفار من دون فعل لها وقد انصف ابن دقيق العيد فرد جميع ما تشبه ثوابه والمحتاج الى امعان النظر ما ذكرنا لك سابقاً من عموم حديث فدين الله أحق أن يقضى لاسمى على قول من قال ان وجوب القضاء بدليل هو الخطاب الاول الدال على وجوب الاداء وليس عنده في وجوب القضاء على العامد فيما نحن بصدده تردد لانه يقول المتعمد للترك قد خوطب بالصلاة ووجب عليه تاديباً فصارت ديناً عليه والدين لا يسقط الا بإدائه اذا عرفت هذا علمت ان المقام من المضائق وان قول النووي في شرح مسلم بعد حكاية قول من قال لا يجب القضاء على العامد انه خطأ من قائله وجهالة من الأفراط

وقد اعترف جماعة من الحفاظ بجمع طرقه منهم علي بن المديني ٣٢٧ ثم ابراهيم الحاربي وأبو بكر البزار وأبو محمد يحيى بن صاعد

وقال الصيرفي رواه ستون نفسا من الصحابة وقال ابن منده أكثر من ثمانين نفسا وجمع طرقه ابن الجوزي فجاءوا التسعين وبذلك جزم ابن دحية وقال أبو موسى المديني يرويه نحو من مائة من الصحابة يعني ما بين صحيح وحسن وضعيف وساقط مع ان فيها ما هو مطلق في ذم الكذب عليه من غير تقييدهم ذا الوعيد الخاص ونقل النووي انه جاء عن مائتين من الصحابة ولا جمل كثيرة طرقه أطلق عليه جماعة انه متواتر وعورض بان المتواتر شرطه استواء طريقه وما بينهما في الكثرة وليست موجودة في كل طريق بقدرها وأجيب بان المراد من اطلاق تواتره رواية المجموع عن الجمهور من ائمه انه الى انتهائه في كل عصر وهذا كاف في افادة العلم والعدد المعين لا يشترط في المتواتر بل ما أفاد العلم كفي والصفات العلمية في الرواة تقوم مقام العدد أو تزيد عليه كما قرر الحفاظ ابن حجر في نكت علوم الحديث وفي شرح نخبة الفكر وبين هناك الرد على من ادعى ان مثال المتواتر لا يوجد الا في هذا الحديث وبين ان أمثاله كثيرة منها حديث من بنى لله مسجدا والمسح على الخفين ورفع اليدين والشفاعة والحوض ورؤية الله في الآخرة والائمة من قرئش وغير ذلك ولنا اربعون حديثا في المتواتر جميعا الحرز المليون من لفظ النبي المصوم المأمون فليعلم (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي

الله عنه وكذلك قول المقلبي في المنار ان باب القضاء مركب على غير اساس ليس فيه كتاب ولا سنة في آخر كلامه من التقریط قوله لا كفارة لها الا ذلك استدلال بالحصر الواقع في هذه العبارة على الاكتفاء بفعل الصلاة عند ذكرها وعدم وجوب اعادتها عند حضور وقتها من اليوم الثاني وسبق الكلام على ذلك عند الكلام على حديث عمران بن حصين من آخر هذا الباب والامر بفعليها عند الذكر يدل على وجوب المبادرة بها فيكون حجة لمذهب من قال بوجوبه على الفور وهو الهادي والمؤيد بالله والناصر وأبو حنيفة وأبو يوسف والمزني والكرخي وقال القاسم وبمالك والشافعي وروي عن المؤيد بالله انه على التراخي واستدلوا في قضاء الصلاة بما في بعض روايات حديث نوم الوادي من انه لما سيقظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد فوات الصلاة بالنوم أخر قضاءها واقتادوا رواحلهم حتى خرجوا من الوادي ورد بان التأخير لما منع آخر وهو ما دل عليه الحديث بان ذلك الوادي كان به شيطان ولاهل القول الاول صحيح غير مختص بقضاء الصلاة وكذلك اهل القول الآخر واعلم ان الصلاة المتروكة في وقت العذر والنوم والنسيان لا يكون فعلها بعد خروج وقتها المقدر لها هذا العذر وقضاءه وان لم يزل ذلك باصطلاح الاصول لكن الظاهر من الأدلة انها أداء لقضاء فالواجب الوقوف عند مقتضى الأدلة حتى ينتهض دليل يدل على القضاء والحديثان يدلان على وجوب فعل الصلاة اذا فانت بنوم أو نسيان وهو اجماع قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساق حديث أبي هريرة وفيه ان الفوائت يجب قضاؤها على الفور وانها تقضى في اوقات النهي وغيرها وان مات وعليه صلاة فانه لا تقضى عنه ولا يطعم عنه اهل القول لا كفارة لها الا ذلك وفيه دليل على ان شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد نسخته انتهى (وعن أبي قتادة قال ذكروا للنبى صلى الله عليه وسلم نومهم عن الصلاة فقال انه ليس في النوم تفریط انما التفریط في اليقظة فاذا نسي احدكم صلاة أو نام عنها فليصلها اذا ذكرها رواه النسائي والترمذي وصححه) الحديث أخرجه أيضا أبو داود من حديثه قال الحفاظ واسناده على شرط مسلم ورواه مسلم بخلافه في قصة نومهم في صلاة الفجر ولفظه ليس في النوم تفریط انما التفریط على من لم يصل الصلاة حتى يجي وقت الصلاة الاخرى فن فعل ذلك فليصلها حتى يتعبها فاذا كان الغد فليصلها عند وقتها الحديث يدل على ان النائم ليس بمكلف حال نومه وهو اجماع ولا ينافيه ايجاب الضمان عليه لما أتلفه والزامه ارش ما جاءه لان ذلك من الاحكام الوضعية لا التكاليفية واحكام الوضع تلزم النائم والصبي والمجنون بالاتفاق وظاهر الحديث انه لا تفریط في النوم سواء كان قبل دخول وقت الصلاة أو بعده قبل نضيقه وقبل انه اذا نعد النوم قبل اضيق الوقت واتخذ ذلك ذريعة الى ترك الصلاة فليصلها فانه لا يستيقظ الا وقد خرج الوقت كان آنما والظاهر انه لا اثم عليه بالنظر الى النوم لانه فعله في وقت يباح فعله فيه فيسهله الحديث وأما اذا نظر الى التسبب به للترك فلا ولنا اربعون حديثا في المتواتر جميعا الحرز المليون من لفظ النبي المصوم المأمون فليعلم (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي

الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله ٣٢٨ (وسلم قال ان الله عز وجل (حبس) أي منع (عن مكة القتل) بالقاف والوقية

(أو القيل) بالناء والتخية الحيوان المشهور والشك من شيخ البخاري الفاضل بن دكين وقال الكرمانى القتل أى سفل الدم على غفلة بدل القتل ووجهه ظاهر لكن لأعلمه روى كذلك ولا يعد ان يكون تعصفا والمراد بحبس القيل أهل القيل وأشار بذلك الى القصة المشهورة للعبثية في غزوهم مكة ومعهم القيل فدفعها الله عنهم وساط عليهم الطير الابابيل مع كون أهل مكة اذ ذاك كفرا فخرمة أهلها بعد الاسلام أكد لكن غزوانبي صلى الله عليه وآله وسلم اباهما مخصوص به على ظاهره هذا الحديث وغيره (وسلط عليهم) بضم السين بالبناء لامفعول (رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم والمؤمنون) وروى سلط بفتح السين أى ساط الله رسول الله والمؤمنين (الا ان الله قد حبس عنها) وانها لم تحل) بفتح اؤه وكسر ثائه (لاحدثي ولا تحل) بضم اللام وفي رواية لم تحل وفي لفظ لن تحل وهي أليق بالمستعمل (لاحد بعدى) أى لم يحكم الله في الماضي بالحل في المستقبل (الا وانها أحلت لي ساعة من نهار الا وانها ساعتي) أى في ساعة (هذه) التي أنصركم فيها بعد الفتح (حرام) بتحريم الله تعالى ومكة مصدر في الاصطلاح يستوى فيه التذكير

اشكال في العصيان بذلك ولا شك في انهم من نام بعد تضييق الوقت لتعلق الخطاب به والنوم مانع من الامتنال والواجب ازالة المانع وقد تقدم الكلام على قوله في الحديث فاذا نسي أحدكم صلاة الخ (وعن أبي قتادة في قصة نومهم عن صلاة الفجر قال ثم أذن

بالل صلاة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى الغداة فصنع كما كان يصنع كل يوم رواه أحمد ومسلم الحديث أو ردهم لم يطولوا ذكر فيه قصة أبي قتادة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في نومه على راحلته وان بأقتاده دعه ثلاث مرات وأخرج النسائي وابن ماجه طرفا منه قوله ثم أذن بلال فيه استجاب الاذن للصلاة الفائتة قوله فصل في الخ فيه استجاب قضاء السنة الراتبية لان الظاهر ان هاتين الركعتين اللتين قبل الغداة هما سنة الصبح قوله كما كان يصنع كل يوم فيه اشارة الى ان صفة قضاء الفائتة كصفة أداءها في وقتها فان فاتتة الصبح بقنت فيها الى ذلك ذهب الشافعية وسياق الكلام على القنوت وتحقيق ما هو الحق فيه ويؤخذ منه أيضا انه يجهر في الصبح المقضية بعد طلوع الشمس ولهذا قال المصنف رحمه الله وفيه دليل على الجهر في قضاء الفجر ثم ارا انتهى وقال بعض أصحاب الشافعي انه يسن فقط وحمل قوله كما كان يصنع على الافعال فقط وفيه ضعف (وعن عمران بن حصين قال

سرى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما كان في آخر الليل عرسنا فلم نستيقظ حتى

ايقظنا سر الشمس فجعل الرجل منا يقوم دهشا الى طهوره ثم أمر بلال فاذا ن ثم صلى الركعتين قبل الفجر ثم أقام فصلى بنا فوالوا يا رسول الله الانعدها في وقتها من الغد فقال ايها كم ربكم تعالى عن الربا ويقبله منكم رواه أحمد في مسنده) الحديث أخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما وابن أبي شيبه والطبراني وأخرجه البخاري ومسلم مطولا عن أبي رجا العطاردي عن عمران وليس فيه ما ذكر الاذان والاقامة ولا قوله فقالوا يا رسول الله الانعدها الى آخره وأخرجه أبو داود من حديث الحسن بن عمران وفيه ذكر الاذان والاقامة دون قوله فقالوا يا رسول الله الى آخر الحديث المذكور ولكنه أخرج هذه الزيادة التي في حديث الباب النسائي ذكرها الحافظ في الفتح واحتج بها وبعارضها ما في صحيح مسلم من حديث أبي قتادة بلفظ فاذا كان الغد فليصلها عند وقتها وما في سنن أبي داود من حديث عمران بن حصين بلفظ من أدرك منكم صلاة الغداة من غد صالحا فليقض مثلها ويشهد لصحة ذلك الرواية ما تقدم في أول الباب من حديث انس بلفظ لا كفارة لها الا ذلك ويدل على صحتها إجماع المسلمين على عدم وجوب قضاء تلك الصلاة التي فعلها النائم عند استيقاظه والساهى عند ذكره اذا حضر وقتها كما صرح بذلك الخطابي والحافظ ابن حجر والمعارض برواية مسلم السابقة غير صحيحة لاحتمال ان يريد بقوله فليصلها عند وقتها أى الصلاة التي تحضر لانه ربما نائم ان وقتها قد تحول الى ذلك الوقت الذي ذكره فيه ولا يريد أنه يعيد الصلاة بعد خروج وقتها ذكر معنى ذات

أى لا يقطع ولا يجز (شوكها) كالعومج وذكر الشوك دال ٣٢٩ على منسح قطع غيره من باب أولى وسما في

ذكر الخلاف فيه في الملح ان شاء الله (ولا يعسد) بضم أوله أى لا يقطع (شجرها ولا تلتقط) بالبناء للمفعول (ساقطتها) أى ماسطة طفتها بغلة مالهكة (الا لمسد) أى معرف فليس لو أجدها غير التعريف ولا يملكها (فن قتل) أى قتل له قتل كافى الديات عند المصنف (فهو بخير النظرين) أى أفضلهما (أما ان بعقل وأما ان يقاد) أى يمكن (أهل القليل) من القتل يقال أقتل القاتل بالقتول أى اقتصصته منه أى يؤخذ له القود أو نحو ذلك وبهذا يزول الاشكال اذ لولا التقدير كان المعنى وأما ان يقتل أهل القليل وهو باطل (بخارج رجل من أهل اليمن) هو أبو شاه بشين مجمة وهما منونة كما في الفتح (فقال اكتبلى) أى الخطبة التى سمعتها منك (يا رسول الله فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اكتبوا لابي فلان) أى لابي شاه (فقال رجل من قريش) هو العباس بن عبد المطاب قل يا رسول الله لا يحتلى شوكةا ولا يعسد شجرها (الا الاذخر يا رسول الله) بكسر الهمزة والخاء المجمة وهونيت معروف طيب الرائحة ويجوز فيه الرفع على البدل والنصب على الاستثناء لكونه واقعا بعد النفى (فانا نجعله في بيوتنا) للنفق فوق الخشب أو يخطط

النوى والحافظ وغيرهما وأما رواية أبي داود فقال الحافظ انها خاطأ من رواها قال وحكى ذلك الترمذى وغيره عن البخارى وقد ذكر الحافظ في الفتح انه رواها أبو داود من حديث عمران بن حصين ورأى انها فى السنن من حديث أبي قتادة الانصارى ولم يمتدرد بها عمران حتى يقال فى تضعيفها انها من رواية الحسن عنه وقد صرح على بن المدينى وأبو حاتم وغيرهما ان الحسن لم يسمع منه ولكن انتمض اعراضه حديث الباب بعد تأييده بما أسلفنا لا سيما بعد تصريح الحافظ بانها خاطأ قال المصنف رحمه الله بعد سياقه لحديث الباب فيه دليل على ان الفاتمة يسن لها الاذان والاقامة والجماعة وان النداء من مشروعان فى السفروان السنن الزواجب تقضى انتهى قوله عرسنا التعزيس نزول المسافر آخر الليل للنوم والاستراحة هكذا قاله الخليل وقال أبو زيد هو النزول أى وقت كان من ليل أو نهار قوله فاذن ثم أتم سياقى الكلام على الاذان والاقامة فى القضاء فى باب من عليه فاتمة آخر الاذان ان شاء الله تعالى

• (باب الترتيب فى قضاء الفرائض) •

(عن جابر بن عبد الله ان عمر جاء يوم الخندق بعد ما غربت الشمس فجعل يسب كفار قريش وقال يا رسول الله ما كدت أصلى العصر حتى كادت الشمس تغرب فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم والله ما صليتها فتروضا وتوضأنا فمسلى العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب متفق عليه) قوله عن جابر قد اتفق الحافظان من الرواة أن هذا الحديث من رواية جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاجاج بن نصير فانه رواه عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبى كثير فقال فيه عن جابر عن عمر لمجعله فى مسند عمر قال الحافظ تفرد بذلك حجاج وهو ضعيف قوله يسب كفار قريش لانهم كانوا السبب فى تأخيرهم الصلاة عن وقتها قوله ما كدت لفظه كاد من أفعال المقاربة فاذا قلت كاد زيد يقوم فهم منه انه قارب القيام ولم يقم كما تقرر فى النحو والحديث يدل على وجوب قضاء الصلاة المتروكة لعدم الاشتغال بالقتال وقد وقع الخلاف فى سبب ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه لهذه الصلاة فقل تركوها نسيانا وقبل شغلوا فلم يتمكنوا وهو الأقرب كما قال الحافظ وفى سنن النسائى عن أبي سعيد ان ذلك قبل ان ينزل الله فى صلاة الخوف فرجالا أو ركبا وسياقى الحديث وقد استدل بهذا الحديث على وجوب الترتيب بين الفرائض المقضية والمؤداة فابو حنيفة ومالك واليثر والزهرى والنخعي وربيعة قالوا بوجوب تقديم الفاتمة على خلاف بينهم وقال الشافعى والهادى والقاسم لا يجب ولا ينقض استدلال الموجبين بالحديث للمطلوب لان الفهل بمجرد لا يدل على الوجوب قال الحافظ الا ان يستدل بمعوم قوله صلى الله عليه وسلم صلو كما رأيتمونى أصلى فى قىوى قال وقد اعتبر ذلك الشافعية فى أشياء غير هذه انتهى وقد استدل للموجبين أيضا بأن توقيت المقضية بوقت الذكر أصح

بالطين ثلاثين اذ انى به (وقبورنا) نسده بفرج الجند

المختلطة بين اللبثات (فقال النبي
منه احدا استثناه مني منه فاستثنى
(الا الاذخر) ولا يصلي الا الاذخر
مرتين لئلا يسهل (عن ابن
عباس) رضي الله عنهما (قال لما
استد) أي حين قوى (بالنبي صلى
الله عليه) وآله (وسلم وجعه)
الذي توفي فيه يوم الخميس قبل
موته بأربعة أيام (قال اتوني
بكتاب) أي بادوات الكتاب
كالدواة والقلم فضيه مجاز
الحذف أو أراد بالكتاب ما من
شأنه ان يكتب فيه كالسكاغد
وعظم الكتف كما صرح به في
رواية مسلم (اكتب) بالجزم
جوابا للامر ويجوز الرفع على
الاستثناء وفيه مجاز أيضا أي
أمر بالسكابة (لكم كتابا) فيه
النص على الأئمة بعدى أو أبين
فيه مهمات الأحكام
(لأتصلوا به) بفتح الأول
وكسر الثاني (قال عمر) بن
الخطاب رضي الله عنه لمن
حضره من العصابة (ان النبي
صلى الله عليه) وآله (وسلم غلبه
الوجع) والخال (عندنا كتاب
الله) هو (حسبنا) أي كافينا
فلان يكفر رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ما يشق عليه في
هذه الحالة من املاء الكتاب
ولم يكن الامر في اتوني للوجوب
وانما هو من باب الارشاد للاصلم
للقريظة الصارفة الامر عن
الاجباب الى التسبب والاخا
كان يسوغ لعمري رضي الله
عنه الاعتراض على أمر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم على ان في تركه صلى الله عليه

٣٣٠ صلى الله عليه وآله (وسلم) بوحى في الحال أو قبل ذلك او انه طلب

من توقيت المؤداة فيجب تقديم ما تضييق والخلاف في جواز التراخي انما هو في
المطلقات لا الموقفات المضيقة وقد اختلف أيضا في الترتيب بين المقضىيات أنفسها
وسند كره في شرح الحديث الآتي (وعن أبي سعيد قال حسبنا يوم الخندق عن الصلاة
حتى كان بعد المغرب بهوى من الليل كفيينا وذلك قول الله عز وجل وكفى الله المؤمنين
القتال وكان الله قويا عزيزا قال فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالافاقام
الظهر فصلاها فاحسن صلاتها كما كان يصليها في وقتها ثم أمره فاقام العصر فصلاها
فاحسن صلاتها كما كان يصليها في وقتها ثم أمره فاقام المغرب فصلاها كذلك قال وذلك
قبل ان ينزل الله عز وجل في صلاة الخوف فان خفتم فرجالا أو ركبانا رواه أحمد والنسائي
ولم يذكر المغرب) الحديث رجال اسناده رجال الصحيح وسياق ذكر من صححه وفي الباب
عن عبد الله بن مسعود عنده الترمذي والنسائي بلفظ ان المشركين شغلوا رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم عن أربع صلوات يوم الخندق وساقها نحو الحديث وأخرج
نحوه مالك في الموطأ قوله بهوى الهوى بفتح الهاء وكسر الواو وبياض مديدة السقوط
والمراد بعد دخول طائفة من الليل والحديث يدل على وجوب قضاء الصلاة المتروكة
لهذا الاشتغال بحرب الكفار ونحوهم لكن انما كان هذا قبل شريعة صلاة الخوف
كما في آخر الحديث والواجب بعد شريعته على من حبس بحرب العدو ان يفعلها وقد
ذهب الجمهور الى ان هذا منسوخ بصلاة الخوف وذهب مكحول وغيره من الشافعيين الى
جواز تأخير صلاة الخوف اذا لم يتمكن من اداها الصحيح الاول لما في آخر هذا الحديث
والحديث مصرح بانها فائتة صلاة الظهر والعصر وحديث جابر المتقدم مصرح
بانها العصر وحديث عبد الله بن مسعود مصرح بانها أربع صلوات فن الناس من اعتمد
الجمع فقال ان وقعة الخندق بقيت أياما فكان في بعض الايام الفاتت العصر فقط وفي
بعض الفاتت العصر والظهر وفي بعضها الفاتت أربع صلوات ذكره النووي وغيره
ومن الناس من اعتمد الترجيح فقال ان الصلاة التي شغل عنها رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم واحدة وهي العسرت ترجح لما في الصحيحين على ما في غيرهما ذكره أبو بكر بن
العربي قال ابن سيد الناس والجمع أربع لان حديث أبي سعيد رواه الطحاوي عن المزني
عن الشافعي حدثنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقة بربى عن عبد الرحمن بن أبي
سعيد عن أبيه قال وهذا السناد صحيح جليل انتهى وأخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان
في صحيحهما وصححه ابن السكن وقد تقدم فهو هذا في باب الصلاة الوسطى على ان حديث
الباب ونحوه متضمن للزيادة فالصير اليه متصم واقتصار الراوى على ذكر العصر فقط
لا يقدح في قول غيره انها العصر والظهر أو الأربع الصلوات وغايته انه روى ما علم وترك
ما لم يعلم ومن علم حجة على من لم يعلم ولا يحتاج الى الجمع بتعدد واقعة الخندق مع هذا
والحديث أيضا يدل على الترتيب بين الفوائت المقضية وقد قال بوجوبه زيد بن علي

تيدان لكل شيء ومن ثم قال عمر
حسبنا كتاب الله وعاش صلى
الله عليه وآله وسلم بعد ذلك أياماً
ولم يعاود أمرهم بذلك ولو كان
واجباً لم يتركه لاختلافهم لانه لم
يتروك التبليغ لمخالفة من خاف
وقد كان الصحابة يراجعون في
بعض الأمور مما لم يحزم بالامر
فاذا عزم امثلوا وقد عد هذا من
موافقة عمر رضي الله عنه وأما
قول ابن عباس عنده ما حدث
به من الحديث ان الزبينة كل
الزبينة ما حال بين رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وبين
كاتبه فقد كان عمر أرفعهم من ابن
عباس (فاختلفوا) أي الصحابة
عنه ذلك فقالت طائفة بل
نكتب لما فيه من امثال أمره
وزيادة الايضاح (وكثر اللفظ)
بتعريض اللام والمجبة أي
الصوت والجلبة بسبب ذلك
فلما رأى ذلك صلى الله عليه وآله
وسلم (قال قوموا عني) أي عن
جهتي (ولا ينبغي عندي التنازع)
يحتمل أن يكون صلى الله عليه
وآله وسلم كان ظهر له حين هم
بالكتاب انه مصالحة ثم ظهر له أو
أوحى اليه بعد ان المصلحة في
تركه فتركه ويستفاد من هذا
الحديث جواز كتابة الحديث
ومن حديث علي رضي الله عنه
وكذا من قصة أبي شاه الاذن فيها
والتمس في حديث أبي سعيد
الخدري عنده مسلم مرفوعاً

والناصر وأبو حنيفة وقال الشافعي والهادي والامام يحيى انه غير واجب وهو الظاهر
لان مجرد الفعل لا يدل على الوجوب الا ان يستدل بعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم
صلوا كما رأيتموني أصلي كما سبق ولكنه غير خالص عن شوب اعتراض ومعارضة وفي
الحديث دليل على استحباب قضاء الفوائت في الجماعة وخالف فيه الليث بن سعد والحديث
يرد عليه قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل على الاقامة للفوائت وعلى ان صلاة
النهار وان قضيت ليلة لا يجهر فيها وعلى ان تأخير يوم الخندق نسخ بشرع صلاة
الخوف انتهى

(أبواب الاذان)

الاذان لغة الاعلام نقل ذلك النووي في شرح مسلم عن أهل اللغة ونشرع الاعلام بوقت
الصلاة بالفاظ مخصوصة وهو مع قل أنفاظه مشتمل على مسائل العقائد كما بين ذلك الحفاظ
في الفتح نقلاً عن القرطبي وقد اختلف في الافضل من الاذان والامامة وسأني ما يرشد
الى الصواب وقد اختلف في أي وقت كان ابتداء اشريعة الاذان ف قيل نزل على رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم مع فرض الصلاة وقد روى ذلك ابن حبان عن ابن عباس باسناد
فيه عبد العزيز بن عمران وهو ممن لا تقوم به حجة وعند الدارقطني من حديث أنس قال
الحفاظ واسناده ضعيف وعند الطبراني عن ابن عمر وذكر انه في ليلة الاسراء وفي اسناده
طلحة بن زيد وهو متروك وعند ابن مردويه من حديث عائشة مثله وفيه من لا يعرف
وعند البزار وغيره عن علي رضي الله عنه وفي اسناده زياد بن المنذر وأبو الجارود وهو
متروك قال الحفاظ والحق انه لا يصح شيء من هذه وقد أطال الكلام في ذلك في الفتح
فليرجع اليه وقيل كان فرض الاذان عند قدوم المسلمين المدينة لما ثبت عند
البخاري ومسلم والترمذي وقال حسن صحيح والنسائي من حديث عبد الله بن عمر قال
كان المسلمون حين قدموا المدينة يتجمعون فيجمعون الصلوات ليس ينادي بها أحد
فتكلموا يومئذ فقال بعضهم اتخذوا ناقوساً مثل ناقوس النصارى وقال بعضهم
اتخذوا قرناً مثل قرن اليهود فقال عمر ألا تبعثون رجلاً ينادي بالصلاة فقال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يا بلال قم فناد بالصلاة وهذا أصح ما ورد في تعيين ابتداء
وقت الاذان

(باب وجوبه وفضيلته)

(عن أبي الدرداء) قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من ثلاثة
لا يؤذون ولا تقام فيهم الصلاة الا استحوذ عليهم الشيطان رواه أحمد الحديث أخرجه أبو
داود والنسائي وابن حبان والحاكم وقال صحيح الاسناد ولكن لفظ أبي داود ما من ثلاثة
في قرية ولا بد ولا تقام فيهم الصلاة الا استحوذ عليهم الشيطان فعلم ان بالجماعة فانما
بأكل الذئب القاصية الحديث استدله على وجوب الاذان والاقامة لان الترك الذي

لا تكتبوا عني شياً غير القرآن خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره والادن في غير ذلك أو الاذن ناسخ للتمس

وقد كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظا كما أخذوا حفظا لكن لما قصرت الهمم وخشى الأئمة ضياع العلم دونوه واول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز ثم كثرت التدوين ثم التصنف والتأليف والتشريح وحصل بذلك خير كثير والله الحمد والممة (عن أم سلمة رضى الله عنها) قالت استيقظ أى تيقظ قالسين ليست هنا للطلب أى اقبه (النبي) وفي رواية أبى ذر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة) أى فى ليلة واقظ ذات زيد للتأكيده وقال جار الله هو من اضافة المسمى الى اسمه وكان صلى الله عليه وآله وسلم فى بيت ام سلمة لانها كانت ليبتها (فقال سبحانه الله ماذا استقها من متضمن معنى التعجب لان سبحانه تستعمل له (انزل) بضم الهمزة والكسمة فى انزل الله المراد بالانزال اعلام الملائكة بالامر المقدور وهو مجاز أو ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوحى اليه فى نومه ذلك بما سيقع بعده فعبر عنه بالانزال (الليلة من الفتن) عبر عن العذاب بالفتن لان السبابه قاله الكرماني واستعمل الجاز فى الانزال والمراد به اعلام الملائكة بالمقدور وكان صلى الله عليه وآله وسلم رأى فى المنام انه سيقع بعده فتن وتفتح لهم

هو نوع من استحوذوا الشيطان يجب تجنبه والى وجوبهم مذهب أكثر العشرة وعطاء وأحمد بن حنبل ومالك والاصطخري كذا فى البحر ومجاهد والاوزاعى وداد كذا فى شرح الترمذى وقد حكى الماوردى عنهم تفصيلا فى ذلك فحكي عن مجاهد ان الاذان والاقامة واجبان معا لا ينوب أحدهما عن الآخر فان تركهما أو أحدهما فسدت صلاته وقال الاوزاعى بعيدان كان وقت الصلاة باقيا والام بعد وقال عطاء الاقامة واجبة دون الاذان فان تركها العذر أجزأه ولغيره عذر قضى وفى البصران القائل بوجوب الاقامة دون الاذان الاوزاعى وروى عن أبى طالب ان الاذان واجب دون الاقامة وعند الشافعى وأبى حنيفة انهما سنة واختلاف أصحاب الشافعى على ثلاثة أقوال الاول انهما سنة الثانية فرض كفاية الثالثة سنة فى غير الجمعة وفرض كفاية فيها وروى ابن عبد البر عن مالك وأصحابه انهما سنة مؤكدة واجبة على الكفاية وقال آخرون الاذان فرض على الكفاية ومن أدلة الموجبين للاذان قوله فى حديث مالك بن الحويرث الا تليؤذن لكم أحدكم وفى لفظ للبزارى فاذا نام أقبها ومنها حديث أنس المتفق عليه بلفظ أمر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة والآخر له النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما ساقى ومنها ما فى حديث عبد الله بن زيد الا تليؤذن لكم أحدكم وفى رواية أخرى من قوله انه الرؤيا حق ان شاء الله ثم أمر بالتأذين وما ساقى من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعثمان بن أبى العاص اتخذوا ذموا لا ياخذوا على أذانه أجزأ ومنها حديث أنس عند البخارى وغيره قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا أغزى بنا قوم لم يكن يغزى بنا حتى يصبح وينظر فان سمع أذانا كف عنهم وان لم يسمع أذانا غار عليهم ومنها اطول الملازمة من أول الهجرة الى الموت لم يثبت انه ترك ذلك فى سفر ولا حضر الا يوم المزدلفة فقد صحح كثر من الأئمة انه لم يؤذن فيها وانما أقام على انه قد أخرج البخارى من حديث ابن مسعود انه صلى الله عليه وآله وسلم صلاها فى جمع بأذنين واقامة تين وبهذا الترك على ما فيه من اختلاف احتج من قال بعدم الوجوب وخص بعض القائلين بالوجوب الرجال بوجوبهما ولم يوجبهما على النساء استدلالا بحديث ليس على النساء أذان ولا اقامة عند البيهقى من حديث ابن عمر باسناد صحيح الا انه قال ابن الجوزى لا يعرف مرفوعا وقد رواه البيهقى وابن عدى من حديث أمهم مرفوعا وفى اسناده الحاكم بن عبد الله الا بلى وفيه ضعف جدا وحديث النساء عى وعورات فاعتروا عيى بالسكوت وعوراتهن بالبيوت (وهن مالك بن الحويرث ان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم متفق عليه) قوله أحدكم يدل على انه لا يعتبر السن والفضل فى الاذان كما يعتبر فى امامة الصلاة وقد استدل به ذان من قال بافضلية الامامة على الاذان لان يكون الاشراف أحق بهم امشعر بن زيد شرفها وفى لفظ البخارى فاذا أتمها خراجها فاذا ولا تعارض بينه وبين ما فى حديث الباب لان المراد بقوله أذنا أى من أحب منكما أن يؤذن

الخزائن أو أوحى اليه في نومه ذلك بما سبق به قدمه من الفتن فعبّر عنه بالانزال ٣٣٣ (وماذا فتح من الخزائن) عبّر عن الرحمة

بالخزائن كقوله تعالى خزائن رحمة ربك وهو من المجهزات فقد قفحت خزائن فارس والروم وغيرهما كما أخبر صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفتح المغيرة بين الخزائن والفتن أوضح لأنهما غير متلازمين وكم من نائل من تلك الخزائن سالم من الفتن (أية فظوا) أي نبهوا (صواب) وفي رواية صوابات (المخبر) بضم الحاء وفتح الجيم جمع جبر وهي منازل أزواجه صلى الله عليه وآله وسلم وخصه من لأنهم الحاضرات حينئذ أو من باب ابد بنفسك ثم بمن تمول (قرب كاسية في الدنيا) أو بآبارقية لا تمنع ادراك البشرية أو نفيسة (عارية) أي معاقبة (في الآخرة) بفضيحة التعري أو عارية من الحسنات في الآخرة فذهب بن بذلك إلى الصدقة وترك السرف قال في الفتح أشاوصلى الله عليه وآله وسلم بذلك إلى موجب استيقاظ أزواجه أي لا ينبغي لهن أن يتغافلن عن العبادة ويعتمدن على كونهن أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي الحديث جواز قول سبحان الله عند التعجب ونذية ذكر الله بعد الاستيقاظ وإيقاظ الرجل أهله بالليل للعبادة لاسيما عند آية تحدث وفي هذا الاسناد رواية الاقران في موضعين أحدهما ابن عيينة عن معمر

فليؤذن وذلك لاستوائهم في الفضل والحديث استدلل به من قال بوجوب الاذان لما فيه من صيغة الامر وقد تقدم الخلاف في ذلك (وعن معاوية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان المؤذنين أطول الناس أعناقاً يوم القيامة رواه أحمد ومسلم وابن ماجه) وفي الباب عن أبي هريرة وابن الزبير بالفاظ مختلفة قوله أطول الناس أعناقاً هو بفتح الهمزة جمع عنق واختلف السلف والخلف في معناه فقبل معناه أكثر الناس تشوقاً إلى رحمة الله لأن التشوق يطيل عنقه لما يتطلع إليه فعناه كثرة ما يروونه من الثواب وقال النضر بن شميل اذا أبلغ الناس العرق يوم القيامة طالت أعناقهم لثلاث سألهم ذلك الكروب والعرق وقيل معناه أنهم سادد رؤوسهم والعرب تصف السادة بطول العنق وقيل معناه أكثر اتباعاً وقال ابن الاعراب أكثر الناس أعمالاً قال القاضي عياض وغيره وروى بعضهم أعناقاً بكسر الهمزة أي اسراعاً إلى الجنة وهو من سير العنق قال ابن أبي داود سمعت أبي يقول معناه ان الناس يعطشون يوم القيامة فاذا عطش الانسان انطوت عنقه والمؤذنون لا يعطشون فاعناقهم قائمة وفي صحيح ابن حبان من حديث أبي هريرة يعرفون بطول أعناقهم يوم القيامة زاد السراج لقولهم لا اله الا الله وظاهره الطول الحقيقي فلا يجوز المصير إلى التفسير بغيره الا للمجيء والحديث يدل على فضيلة الاذان وأن صاحبه يوم القيامة يمتاز عن غيره ولكن اذا كان فاعله غير متخذ أجراً عليه والا كان فعله لذلك من طلب الدنيا والسعي للمعاش وليس من أعمال الآخرة وقد استدل بهذا الحديث من قال ان الاذان أفضل من الامامة وهو نص الشافعي في الام وقول أكثر أصحابه وذهب بعض أصحابه إلى ان الامامة أفضل وهو نص الشافعي أيضاً قال النووي وبعضهم ذهب إلى انه ما سواه وبعضهم إلى انه ان علم من نفسه القيام بحقوق الامامة وجمع خصاها فهي أفضل والا فالاذان قاله أبو علي وأبو القاسم بن كعب والمسعودي والقاضي حسين من أصحاب الشافعي واختاف في الجمع بين الاذان والامامة فقال جماعة من أصحاب الشافعي انه يستحب ان لا يفعله وقال بعضهم بكرهه وقال محققوهم وأكثرهم لا بأس به بل يستحب قال النووي وهذا أصح وفي البيهقي مرفوعاً من حديث جابر النبي عن ذلك قال الحافظ لكن سنده ضعيف (وعن أبي هريرة قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الامام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أرشد الأمة واغفر للمؤذنين رواه أحمد وأبو داود والترمذي) الحديث رواه الشافعي من طريق ابراهيم بن أبي يحيى وابن حبان وابن خزيمة كلهم من طريق مهمل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة وأخرجه من ذكر المصنف عن الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة وروى أيضاً عن أبي صالح عن عائشة قال أبو زرعة حديث أبي هريرة أصح من حديث عائشة وقال محمد بن عكسه وذكر علي بن المديني انه لم يثبت واحده منهما وقال أيضاً لم يسمع مهمل هذا الحديث من أبيه اتماهه من الاعمش ولم يسمعه الاعمش من أبي صالح يقيين لانه

والثاني عمرو بن دينار ويحيى عن الزهري ورواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض في نسق وفي الحديث استصحاب

أمر فزع الى الصلاة وأمر من رأى في منامه ما يكره أن يصلي وفيه التبصيح عند رؤية الاشياء الموهولة وفيه تحذير العالم من يأخذ عنه من كل شيء يتوقع حصوله والارشاد الى ما يدفع ذلك المذهب (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال صلى النبي) وفي رواية الاربعه لنا يعني امامنا والافا صلاة الله لالههم وفي رواية رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم العشاء بكسر العين والمد أى صلاة العشاء (في آخر حياته) قبل موته بشهر هكذا جاء مقيداً في رواية جابر (فلم) من الصلاة (قام فقال أرايتكم) أى أخبروني وهو من اطلاق السبب على المسبب لان مشاهد هذه الاشياء طريق الى الاخبار عنها والهمزة فيه مقرررة أى قد رأيتم ذلك فان خبروني ولا تستعمل الا في الاستخبار عن حالة مجيبة قاله القسطلاني وقال الحافظ والهمزة في أرايتكم للاستفهام والرؤية بمعنى العلم والبصر والمعنى أعلمني أو ابصرتم (اليستكم) وهي منصوبة على المفعولية وال جواب محذوف تقديره قالوا ثم قال فاضبطوها (هذه فان رأس) ولا يصح على فان رأس مائة سنة منها) أى من تلك الدلة أى عند انتهاء مائة سنة (لا يبقى من هو على ظهر الارض احد) ممن ترونها

يقول فيه ثبت عن أبي صالح وكذا قال البيهقي في المعرفة وقال الدارقطني في العلل ورواه سليمان وروح بن القاسم ومحمد بن جعفر وغيرهم عن سهيل عن الأعمش قال وقال أبو بدر عن الأعمش - ثبت عن أبي صالح وقال ابن فضيل عنه عن رجل عن أبي صالح وقال الثوري لم يسمع الأعمش هذا الحديث من أبي صالح وصحح حديث أبي هريرة وعائشة جميعا ابن حبان وقال قد سمع أبو صالح هذين الخبرين من عائشة وأبي هريرة جميعا وقال ابن عبد الهادي أخرجه مسلم بهذا الاسناد يعني سهيلا عن أبيه فهو من أربعة عشر حديثا وفي الباب عن ابن عمر أخرجه أبو العباس السراج وصححه الضياء في المختارة وعن أبي أمامة عن أحمد وعنه جابر عن ابن الجوزي في العلل ورواه البزار عن أبي هريرة وزاد فيه بذلك الاسناد قالوا يا رسول الله لقد تركتنا تافس في الأذان بعدك فقال انه يكون بعدكم قوم سفلتهم مؤذنونهم قال الدارقطني هذه الزيادة ليست محفوظة وأشار ابن القطان الى ان البزار هو المتقدم بها قال الحافظ وليس كذلك فقد جزم ابن عدي بانهم من أفراد أبي حمزة وكذا قال الخليلي وابن عبد البر وأخرجه البيهقي من غير طريق البزار فبرئ من عهدهما وأخرجهما ابن عدي في ترجمة عيسى بن عبد الله عن يحيى بن عيسى الرمي عن الأعمش واتهم بها عيسى وقال انما تعرف هذه الزيادة بآبي حمزة قال ابن القطان أبو حمزة ثقة ولا عيب للاسناد الا ما ذكر من الانقطاع ويحجب عنه بأن الواسطة قد عرفت وهو الأعمش كما تقدم فلا يضر هذا الانقطاع ولا تعدله - وأما الانقطاع الثاني بين الأعمش وأبي صالح الذي تقدم فيه قوله عن رجل فيجب عنه بان ابن عمر قد قال عن الأعمش عن أبي صالح ولا أراني الا قد سمعته منه وقال ابراهيم بن حميد الرؤاسي قال الأعمش وقد سمعته من أبي صالح وقال هشيم عن الأعمش - حدثنا أبو صالح عن أبي هريرة ذلك الدارقطني فثبتت هذه الطرق ان الأعمش سمع عنه عن غير أبي صالح ثم سمع منه قال البيهقي والكل صحيح والحديث متصل قوله الامام ضامن الضمان في اللغة الكفالة والحفظ والرعاية والمراد انهم ضمنوه على الامر بالقراءة والاذكار حتى ذلك عن الشافعي في الام وقيل المراد ضمان الدعاء ان يعم القوم به ولا يخص نفسه وقيل لانه يتحمل القيام والقراءة عن المسبوق وقال الخطابي معناه انه يحفظ على القوم صلاتهم وما يس من الضمان الموجب للغرامة وقوله والمؤذن مؤتمن قيل المراد انه أمين على مواقيت الصلاة وقيل أمين على حرم الناس لانه يشرف على المواضع العالية والحديث استدل به على فضيلة الأذان وعلى انه أفضل من الامامة لان الامين أرفع حالا من الضمين وقد تقدم الخلاف في ذلك ويؤيد قول من قال ان الامامة أفضل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين بعدهم أموا ولم يؤذنوا وكذا كبار العلماء بعدهم (وعنه عقبه بن عامر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يحب ربك عز وجل من راعى غنم في

الأرض التي صدرت الجناية
فيها فليست آل للاستغراق قال
القسطاني وبهذا يندفع قول
من استدل بهذا الحديث على
موت الخضر كالموت وغيره
اذ يحتمل أن يكون الخضر في
غير هذه الأرض المعهودة ولئن
سلمنا أن آل للاستغراق فقوله
أحد عموم محتمل أذ على وجه
الأرض الجن والانس والعمومات
يدخلها التخصيص بادنى قرينة
وإذا احتمل الكلام وجوها
سقط به الاستدلال قاله الشيخ
قطب الدين القسطاني رحمه
الله انتهى وأجيب بأوجه
ودفع بدفعات ذكرها الحافظ في
الفتح والاصابة وغيره في غيرها
وايس هذا محل استيفاء هذا
البحث وقد حققنا ذلك في كتابنا
فتح البيان في مقاصد القرآن
فمن شاء فليرجع اليه يتضح له
الخطأ من الصواب وقال ابن
بطال انما أراد رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم أن هذه المدة
تخرج من الجبل الذي هم فيه
فوعظهم بقصر أعمارهم
واعلم ان أعمارهم ليست
كأعمار من تقدم من الأمم
ليتم لهم في الصلاة وقال
النووي المراد ان كل من كان
تلك الليلة على الأرض لا يعيش
بعدها أكثر من مائة سنة سواء
قل عمره قبل ذلك أم لا وايس
فيه نفي حياة أحد يولد بعد تلك
الليلة مائة سنة (عن ابن عباس رضي الله عنهما) انه (قال بت) من البيوت (في بيت خالي معونة بفت الحرث) الهلالية

ويقيم الله الصلاة يخاف من فقد غفرت لعبدي وأدخلته الجنة رواه أحمد وأبو داود
والنسائي الحديث رجال اسنده ثقات وقد أخرجه أيضا سعيد بن منصور والطبراني
وابن أبي شيبة وفي البخاري والموطأ والنسائي باللفظ إذا كنت في غمك أو باديك فاذنت
بالصلاة فأرفع صوتك بالتسبيح فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء
ألا شهد له يوم القيامة قال أبو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج
عبد الرزاق والمقدسي والنسائي في المواعظ من سننه عن سلمان رفعه إذا كان الرجل في
أرض في أي قفر فوضأ فان لم يجدها الماء نيم ثم ينادي بالصلاة ثم يقيها ويصلها الأثم من
جنود الله صفاء ورواه عبد الرزاق وابن أبي شيبة عن معمر التيمي عن أبيه وروى نحوه
البيهقي والطبراني في الكبير والحديث يدل على شرعية الأذان للمنفرد فيكون صالحا
لرد قول من قال ان شرعية الأذان تختص بالجماعة وفيه أيضا ان الأذان من أسباب
المغفرة للذنوب وقد أخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من
حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ يغفر للمؤذن مدى صوته ويشهد له كل رطب ويابس وفي
اسنده أبو يحيى الراوي له عن أبي هريرة قال ابن القطان لا يعرف وادعى ابن حبان في
الصحيح ان اسمه معمر وقد رواه البيهقي من وجهين آخرين عن الأعمش قال تارة عن أبي
صالح وتارة عن مجاهد عن أبي هريرة ومن طريق أخرى عن مجاهد عن ابن عمر ورواه
أحمد والنسائي من حديث البراء بن عازب بلفظ المؤذن يغفر له مد صوته وبصدقه من
بسمه من رطب ويابس وله مثل أخر من صلى معه وسمع ابن السكن ورواه أحمد والبيهقي
من حديث مجاهد عن ابن عمر وفي فضل الأذان أحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرهما
مصرحة بعظيم فضله وارتفاع درجته وأنه من أجل الطاعات التي يتنافس فيها
المتنافسون ولكن بذلك الشرط الذي عرفنا في شرح حديث معاوية قال المصنف
رحمه الله بعد أن ساق حديث الباب وفيه دليل على أن الأذان يسن للمنفرد وان كان
يجوز لا يسهه أحد الشظية الطريقة كالجدة انتهى ويقال الشظية للقطعة المرتفعة
من الجبل وهي بانظار المجمة

• (باب صفة الأذان) •

(عن محمد بن اسحق عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن زيد بن عبد رب قال
لما أجمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يضرب الناقوس وهوله كاره لما وافقته
النصارى طاف بي من الليل طائف وأنا نائم رجل عليه ثوبان أخضران وفي يده ناقوس
يحملة قال فقلت له يا عبد الله أتبيع الناقوس قال وما نصنع به قال قلت ندعوه إلى
الصلاة قال أفلا دلت على خير من ذلك فقلت بلى قال تقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر
الله أكبر أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن
محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الصلاة صلى على الفلاح صلى على الفلاح الله أكبر

الليلة مائة سنة (عن ابن عباس رضي الله عنهما) انه (قال بت) من البيوت (في بيت خالي معونة بفت الحرث) الهلالية

بعد خديجة وتوفيت ميمونة رضى الله عنها سنة احدى وخمسين بسرف بالمكان الذي بنى فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصلى عليها ابن عباس لها في البخاري سبعة أحاديث (وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عندها في أيلتها) الختمية بها بحسب قسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين أزواجه (فصلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم العشاء في المسجد ثم جاء منه إلى منزله) الذي هو بيت ميمونة أم المؤمنين والفاء في فصل هي التي تدخل بين الحمل والمفصل لأن التفصيل انما هو عقب الاجمال لان صلاة صلى الله عليه وآله وسلم العشاء ومجيئه إلى منزله كانا قبل كونه عند ميمونة ولم يكونا بعد الكون عندها (فصلى صلى الله عليه وآله وسلم عقب دخوله اربع ركعات ثم نام) بعد الصلاة على التراخي (ثم قام) من نومه (ثم قال نام الغليم) تصغير شفقة و مراده ابن عباس وقوله نام استفهام حذف حمزة لتقرينة المقام أو اخبار منه صلى الله عليه وآله وسلم بنومه (أو) قال (كلمة تشبهها) أي تشبه كلمة نام الغليم شك من الراوى وعبر بكلمة على حد كلمة الشهادة (ثم قام) صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة (فتمت عن يساره) بفتح الباء وكسرها شبهوها في الكسيرة بالشمال وليس في كلامهم كلمة مكسورة الياء الا هذه

الله أكبر لا اله الا الله قال ثم استأخر غير بعيد قال ثم تقول اذا أتممت الصلاة الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله قال فلما أصبحت آتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاخبرته بما رايت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان هذا الرؤيا حق ان شاء الله ثم أمر بالتأذين فكان بلال مولى أبي بكر يؤذن بذلك ويدعور رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الصلاة قال فجاء فدعا ذات غداة إلى الفجر قبل له ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تأتم فصرخ بلال بأعلى صوته الصلاة خير من النوم قال سعيد بن المسيب فدخلت هذه الكلمة في التأذين إلى صلاة الفجر رواه أحمد ورواه أبو داود ومن طريق محمد بن اسحق عن محمد بن ابراهيم التيمي عن محمد بن عبد الله بن زيد عن أبيه وفيه فلما أصبحت آتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاخبرته بما رايت فقال انم الرؤيا حق ان شاء الله فقم مع بلال فأتى عليه ما رايت فانه أذنى صوتا منك قال فقامت مع بلال فجعلت ألقيه عليه ويؤذن به قال فسمع ذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه وهو في بيته فخرج يجر رداءه يهول والذي بعثك بالحق اقد رايت مثل الذي أرى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتنه الحمد وروى الترمذي هذا الطرف منه بهذه الطريق وقال حديث عبد الله بن زيد حديث حسن صحيح الحديث أخرجه أيضا من الطريقة الاولى الحاكم وقال هذا مثل الروايات في قصة عبد الله بن زيد لان سعيد بن المسيب قد سمع من عبد الله بن زيد ورواه يونس ومعه وشعيب وابن اسحق عن الزهري ومتابعة هؤلاء لمحمد بن اسحق عن الزهري ترفع احتمال التسليم الذي تختمله عنه ابن اسحق وأخرجه أيضا من الطريقة الثانية ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والبيهقي وابن ماجه قال محمد بن يحيى الذهلي ليس في أخبار عبد الله بن زيد أصح من حديث محمد بن اسحق عن محمد بن ابراهيم التيمي يعني هذا لأن محمد أقدم مع من أبيه عبد الله بن زيد وقال ابن خزيمة في صحيحه هذا حديث صحيح ثابت من جهة النقل لأن محمد سمع من أبيه وابن اسحق سمع من التيمي وإيس هذا ما دللته وقد صحح هذه الطريقة البخاري فيما حكاه الترمذي في العلل عنه وأخرجه أيضا أحمد وأبو داود من حديث محمد بن عمرو والواقفي عن محمد بن عبد الله عن عبد الله بن زيد ومحمد بن عمرو ضعيف واختلف عليه فيه فقبل عن محمد بن عبد الله وقبل عبد الله بن محمد قال ابن عبد البر اسناده حسن من حديث الأفرنجي قال الحاكم وأما أخبار الكوفة في هذه القصة يعني في تقنية الاذان والاقامة فدارها على حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى واختلف عليه فيه فمنهم من قال عن معاذ بن جبل ومنهم من قال عن عبد الله بن زيد ومنهم من قال غير ذلك

توحيه من لغة فيه عن ابن عباس (الجعلني عن عبيد بن ربيعة) وفي رواية ٣٣٧ ابن عباس (وصلى) خمس ركعات ثم

صلى ركعتين (أي ركعتي الفجر ثم نام حتى) أي إلى أن (سقط غطيطة) بفتح الميم وكسر الميم ملة الأولى وهو صوت نفس النائم عند استيقاظه في الصباح غطيطة النائم والخفق في خفيهما (أو غطيطة) بفتح الخاء الميم وكسر الميم ملة شئ من الراوي وهو يعني الأول قاله الداودي وقال ابن بطال لم أجده بالخاء عند أهل اللغة وتبعه القاضي عياض فقال هو هنا وهم انتهى وقد نقل ابن الأثير عن أهل الغريب أنه دون الغطيطة وفي الفتح الضمير أقوى منه (ثم خرج إلى الصلاة) ولم يتوضأ لأن من خصائصه أن نومه مضطجعا لا يقض وضوءه لأن عينيه تنامان ولا ينام قلبه لا يقال أنه مدارض بحديث نومه صلى الله عليه وآله وسلم في الوادي إلى أن طلعت الشمس لأن الفجر والشمس انما يدركان بالعين لا بالقاب (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة) أي الحديث كافي البيوع وهو حكاية كلام الناس والأقوال أكثر وزاد البخاري في الزيادة ويقولون ماله ما هاجر من الأنصار لا يجدون مثل أحاديثه (ولولا آيتان) موجودتان (في كتاب الله تعالى ما) أي لما (حدثت حديثنا) قال الأعرج (ثم يتلو) أبو هريرة عبر بالمضارع استحضار الصورة التلاوة وإن

الحديث فيه ترديد التكبير وقد ذهب إلى ذلك الشافعي وأبو حنيفة وأحمد وجهور العلماء كما قال النووي ومن أهل البيت الناصر والمؤيد بالله والامام يحيى وأصحابهم هذا الحديث فإن المشهور فيه الترييع وبحديث أبي مخذورة الآتي وبأن الترييع عمل أهل مكة وهي مجمع المسلمين في المواسم وغيرها ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة وغيرهم وذهب مالك وأبو يوسف ومن أهل البيت زيد بن علي والصادق والهادي والقاسم إلى ثبوتهم محققين بما وقع في بعض روايات هذا الحديث من التثنية وبحديث أبي مخذورة الآتي في رواية مسلم عنه وفيه إن الأذان مثنى فقط وبأن التثنية عمل أهل المدينة وهم أعرف بالسنن وبحديث أمره صلى الله عليه وآله وسلم بلال بتشجيع الأذان وإتيان الإقامة وسياقي والحق أن روايات الترييع أرجح لاشتمالها على الزيادة وهي مقبولة لعدم منافاتها وصحة مخرجها وفي الحديث ذكر الشهادتين مثنى مثنى وقد اختلف الناس في ذلك فذهب أبو حنيفة والكوفيون والهادوية والناصر إلى عدم استحباب الترييع تمسكا بظاهر الحديث والترييع هو العود إلى الشهادتين مرتين مرتين برفع الصوت بعد قولها مرتين مرتين بخفض الصوت ذكر ذلك النووي في شرح مسلم وفي كلام الرافعي ما يشهد بأن الترييع اسم للمجموع من السر والجهر وفي شرح المذهب والتحقيق والدقائق والتحرير أنه اسم للأول وذهب الشافعي ومالك وأحمد وجهور العلماء كما قال النووي إلى أن الترييع في الأذان ثابت لحديث أبي مخذورة الآتي وهو حديث صحيح مشتمل على زيادة غير منافية فيجب قبولها وهو أيضا متأخر عن حديث عبد الله بن زيد قال في شرح مسلم إن حديث أبي مخذورة سنة ثمان من الهجرة بعد حديث واحد حديث عبد الله بن زيد في أول الأمر ويرجحه أيضا عمل أهل مكة والمدينة به قال النووي وقد ذهب جماعة من المحدثين وغيرهم إلى التغيير بين فعل الترييع وتركه وفيه التثويب في صلاة الفجر لقول سعيد بن المسيب فأدخلت هذه الكلمة في التأذين إلى صلاة الفجر يعني قول بلال الصلاة خير من النوم وزاد ابن ماجه فافقها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي أسنده ضعف جدا وروى أيضا ابن ماجه وأحمد والترمذي من حديث بلال بلفظ لا تثويب في شيء من الصلاة إلا في صلاة الفجر وفيه أبو اسمعيل الملقب وهو ضعيف مع انقطاعه بين عبد الرحمن بن أبي ليلى وبلال وقال ابن السكيت لا يصح أسنده ورواه الدارقطني من طريق أخرى وفيه أبو سعيد البقال وهو نحو أبي اسمعيل في الضعف وبيان الانقطاع بين ابن أبي ليلى وبلال إن ابن أبي ليلى مولده سنة سبع عشرة ووفاته بلال سنة عشرين أو إحدى وعشرين بالشام وكان مرابطا قبل ذلك من أوائل فتوحها فهو شامي وابن أبي ليلى كوفي فكيف يسمع منه مع حديثه أن يتبعه الديار وقد روى اثبات التثويب من حديث أبي مخذورة قال علمي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأذان وقال إذا كنت في أذان الصبح فقلت حي على الفلاح

ذم الصائمين للعالم لما
حدثكم أصلاً لكن لما كان
الكتاب حراماً وجب الاظهار
فلهذا حصلت الكثرة الكثرة
ما عنده ثم ذكر سبب الكثرة
بقوله (ان اخواتنا) جمع أخ
ولم يقل اخوانه ليعود الضمير
على أبي هريرة لغرض الالتفات
وعدل عن الأفراد الى الجمع
لقصد نفسه وامثاله من أهل
الصفة والمراد اخوة الاسلام
(من المهاجرين) الذين هاجروا
من مكة الى المدينة (كان
يشغلهم) بفتح الاول والثالث
من الثلاث وحكى ضم أوله من
الرابع وهو شاذ (الصفى
بالاسواق) بفتح الصاد واسكان
افاء كناية عن التباعد لانهم كانوا
يضررون فيه يدايد عند
المعاينة وسميت السوق لقيام
الناس فيها على سوقهم (وان
اخواتنا من الانصار) الاوس
والخزرج (كان يشغلهم
العمل في أموالهم) أى القيام
على مصالح زرعهم (وان
أبا هريرة) عدل عن قوله واني
لقصد الالتفات (كان يلزم
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
بشبع بطنه) بالموحدة في أوله
كذا للاصلي وفي رواية الاربعة
باللام وكلاهما للتعليل أى لاجل
شبع بطنه وهو يكسر الشين
المجهة وفتح الباء وعن ابن جريد
اسكانهم وعن غيره الاسكان اسم

فقل الصلاة خير من النوم أخرجه أبو داود وابن حبان مطولاً من حديثه وفيه هذه
الزيادة وفي اسناده محمد بن عبد الملك بن أبي مخذولة وهو غير معروف الحال والحرف بن
عبيد وفيه مقال ذكره أبو داود ومن طريق أخرى عن أبي مخذولة وصححه ابن خزيمة من
طريق ابن جريج ورواه النسائي من وجه آخر وصححه أيضاً ابن خزيمة ورواه بقي بن
مخالد وروى الترمذي أيضاً الطبراني والبيهقي بإسناد حسن عن ابن عمر بلفظ كان
الاذن بعد حى على الفلاح الصلاة خير من النوم مرتين قال البيهقي وهذا اسناد صحيح
وروى ابن خزيمة والدارقطني والبيهقي عن أنس انه قال من السنة اذا قال المؤذن
في الفجر حى على الفلاح قال الصلاة خير من النوم قال ابن سيد الناس البيهقي وهو
اسناد صحيح وفي الباب عن عائشة عند ابن حبان وعن نعيم النخعي عنده البيهقي وقد ذهب
الى القول بشرعية التثويب عمر بن الخطاب وابنه وأنس والحسن البصري وابن سيرين
والزهري ومالك والثوري وأحمد واسحق وأبو ثور وداود وأصحاب الشافعي وهو رأى
الشافعي في القديم ومكرمه عنده في الجديد وهو مروى عن أبي حنيفة واختلفوا في محله
فالمشهور انه في صلاة الصبح فقط وعن النخعي وأبي يوسف انه سنة في كل الصلوات وحكى
القاضي أبو الطيب عن الحسن بن صالح انه يستحب في أذان العشاء وروى عن الشعبي
وغيره انه يستحب في العشاء والفجر والاحاديث لم ترتد باثباته الا في صلاة الصبح لافي غيرها
فالواجب الاقتصاد على ذلك والجزم بأن فعله في غيرها بدعة كما صرح بذلك ابن عمر وغيره
وقد ذهب العترة والشافعي في أحد قوليهم الى أن التثويب بدعة قال في البحر أحد مدعيه
فقال ابنه هذه بدعة وعن علي عليه السلام حين سمعه لا ترتدوا في الاذان ما ليس منه ثم
قال بعد أن ذكر حديث أبي مخذولة وبلال قلنا لو كان لما أنكره علي وابن عمر وطاوس
سلفاً فامر به اشعاراً في حال لشرعاً بما بين الاستارتهى وأقول قد عرفت مما سلف رفعه
الى النبي صلى الله عليه وسلم والامر به على جهة العموم من دون تخصيص بوقت
دون وقت وابن عمر لم ينكره مطلق التثويب بل أنكره في صلاة الظهر ورواية الانكار
عن علي عليه السلام بعد صحتها لا تقدر في مروى غيره لان الميثب أولى ومن علم حجة
والتثويب زيادة ثابتة فالقول بها لازم والحديث ليس فيه ذكر حى على خير العمل
وقد ذهب العترة الى اثباته وأنه بعد قول المؤذن حى على الفلاح فالوايد قول مرتين حى
على خير العمل ونسبه المهدى في البحر الى أحد قولي الشافعي وهو خلاف ما في كتب
الشافعية فانما لم نجد في شيء منها هذه المقالة بل خلاف ما في كتب أهل البيت قال
في الاتصار ان الفقهاء الاربعة لا يختلفون في ذلك يعنى في ان حى على خير العمل ليس
من الفاظ الاذان وقد أنكره هذه الرواية الامام عز الدين في شرح البحر وغيره عن له
اطلاع على كتب الشافعية اخرج القائلون بذلك ما في كتب أهل البيت كاملاً أحمد بن
عيسى والتبريد والاحكام وجامع آل محمد من اثبات ذلك مستنداً الى رسول الله صلى الله

ومثل بذلك في عالم الحسن وقال عليه وآله وسلم) لابي هريرة (ضمه) أي الحديث كما يدل عليه قوله في غير الصحيح فغير بيده ثم قال ضم الحديث وعقد البخاري في بعض طرقه لن يسطر أحدكم ثوبه حتى أنقض مقلتي هذه ثم يجمعها الى صدره وقد وقع في جامع الترمذي وحلية أبي نعيم التصريح بهذه المقالة المهمة في حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من رجل يسمع كلمة أو كلمتين مما فرض الله تعالى عليه فيتملهن ويعلمهن الادخل الجنة قال أبو هريرة (فضمته فماتت شيا بعد) أي بعد الضم وتنكسر ما بعد النفي ظاهر العموم في عدم النسيان منه لكل شيء في الحديث وغيره لان النكسرة في سياق النفي تدل عليه وفي رواية ما نسبت شيا بمعقته منه وعقد مسلم فأنبت بعد ذلك اليوم شيئا حدثني به وهو يقتضي تخصيص عدم النسيان بالحديث وأخص منه ما جاء في رواية شعيب حيث قال فما نسبت من مقالته تلك شيئا فانه يفهم تخصيص عدم النسيان بهذه المقالة فقط لكن سياق الكلام يقتضي ترجيح رواية يونس ومن وافقه لان أبهريرة ثبت به على كثرة محفوظه من الحديث فلا يصح حمله على تلك المقالة وحدها ويحتمل ان يكون وقعت له قضيتان فالتى رواها الزهري مختصة بتلك المقالة والتي رواها سعيد المقبري

الا لاقامة قوله أمر بلال هو في معظم الروايات على البناء للمفعول وقد اختلف أهل الأصول والحديث في اقتصار هذه المصنوعة للرفع والمختار عند محققى الطائفتين انها تقتضيه لان الظاهر ان المراد بالامر من له الامر الشرعى الذى يلزم اتباعه وهو الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لاسيما في أمور العبادة فانها انما تؤخذ عن توقيف ويؤيد هذا ما وقع في رواية روح عن عطاء فامر بلال بالنصب وفاعل أمر هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصرح من ذلك رواية التستاق وغيره عن قتيبة عن عبد الوهاب بلفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم أمر بلال قال الحاكم صرح برفعه امام الحديث بالمدافعة قتيبة قال الحافظ ولم يرد به فقد أخرجه أبو عوانة من طريق عبدان المروزي ويحيى ابن معين كلاهما عن عبد الوهاب وطريق يحيى عن عبد الدارقطني أيضا ولم ينفرد عبد الوهاب وقدر واما البلاء ذرى من طريق أبي شهاب الحنطاط عن أبي قلابة وقضية وقوع ذلك عقب المشاورة في أمر النداء والا أمر بذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غير شك وقد روى البيهقي فيه بالنسبة للصحيح عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة لما حكى عن بعضهم من ان الأمر لبلال بذلك كان من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ من المنقول ان بلال لم يؤذن لاحد بعده ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا لابي بكر وقيل لم يؤذن لاحد بعد موت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا مرة واحدة بالشام قوله ان يشفع الاذان بفتح أوله وفتح الفاء أى بأى بالقائه شفعاً وهو مفسر بقوله منى منى قال الحافظ لكن لم يختلف في ان كلمة التوحيد التي في آخره مفردة فيحمل قوله منى على ما سواها انتهى فتكون أحاديث تشفع الاذان وتنفيه مخصوصة بالاحاديث التى ذكرت فيها كلمة التوحيد مرة واحدة كحديث عبد الله بن زيد وقوله الا لاقامة ادعى ابن منده والاصح على ان قوله الا لاقامة من كلام أيوب وليس من الحديث وفيها فالاه نظر لان عبد الرزاق رواه عن معمر عن أيوب بسنده متصل بالخبير مفسر او كذا أبو عوانة في صحيحه والمصريح في مسنده والاصل ان كل ما كان من الخبر فهو منه حتى يقوم دليل على خلافه ولا دليل وفي رواية أيوب زيادة من حافظ فلا بد من حذف في صحتها عدم ذكر خالد الحذاء او قد ثبت تكرير لفظ قد قامت الصلاة في حديث ابن عمر مرفوعا وسواءنى وقد استشكل عدم استثناء التكبير في الاقامة فانه يفتى كما تقدم في حديث عبد الله بن زيد وأجيب بانه وتر بالنسبة الى تكبير الاذان فان التكبير في أول الاذان أربع وهذا انما يتم في تكبير أول الاذان لاني آخره كما قال الحافظ وأثبت خبير بان ترك استثناءه في هذا الحديث لا يقدح في ثبوته لان روايات التكرير زيادة مقبولة الحديث يدل على وجوب الاذان والاقامة وعلى ان الاذان منى وقد تقدم الكلام على ذلك ويدل على افراد الاقامة الا لاقامة وقد اختلف الناس في ذلك فذهب

عامة هكذا قرر في فتح الباري وهذا من المعجزات الظاهرات حيث ٣٤١ ربح صلى الله عليه وآله وسلم

من أي هزيمة النسيان الذي هو من لوازم الإنسان حتى قيل إنه مشتق منه وحصول هذا في بسط الرداء الذي ليس للعقل فيه مجال (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (قال حفظت عن) وفي رواية الكشي عن من يدل عن وهي أصرح في تلقبه من (لنبي صلى الله عليه وآله وسلم) بلا واسطة (وعائين) بكسر الواو والمدة ثنية وعاء أي ظرفين وهو من باب ذكر الحمل وإرادة الحال أي نوعين من العلم (فأما أحدهما) أي أحد ما في الوعاء من نوعي العلم (فبثته) أي نشرته وزاد الاصطلي في الناس ودخلته الفاء لتضمنه معنى الشرط (وأما) الوعاء (الآخر فلو بثته) أي نشرته وأدعته في الناس (قطع) وفي رواية لقطع (هذا البلعوم) بضم الموحدة كقوله عن القتل وفي رواية الاصمعيلى لقطع هذا يعني رأسه وزاد في رواية ابن عساكر والاصميلي وأبي الوقت وأبي ذرر المستملى قال أبو عبد الله أي البخاري البلعوم مجرى الطعام أي في الحلق وهو المري قاله القاضي والجوهري وابن الأثير وعند الفقهاء الحلقوم مجرى النفس خروجاً ودخولاً والمري مجرى الطعام والشراب وهو تحت الحلقوم والبلعوم تحت الحلقوم وأراد بالوعاء الأول ماحظة من الأحاديث وبالثاني

الشافعي وأحمد وجهور العلماء إلى أن الفاظ الأقامة إحدى عشرة كلمة كلها مفردة إلا التكبير في أولها وآخرها ولفظ قد قامت الصلاة فأنتم متفقون واستدلوا به هذا الحديث وحديث ابن عمر الآتي وحديث عبد الله بن زيد السابق قال الخطابي مذهب جمهور العلماء والذي جرى به العمل في الحرمين والحجاز والشام واليمن ومصر والمغرب إلى أقصى بلاد الإسلام أن الأقامة فرادى قال أيضاً مذهب كافة العلماء أنه يكرر قوله قد قامت الصلاة الأما لكافان المشهور عنه أنه لا يكررها وذهب الشافعي في قديم قوله إلى ذلك قال النووي ولنا قول شاذ أنه يقول في التكبير الأول الله أكبر مرة وفي الأخير مرة ويقول قد قامت الصلاة مرة قال ابن سبيل الناص وقد ذهب إلى القول بأن الأقامة إحدى عشرة كلمة عمر بن الخطاب وابنه وأنس والحسن البصري وزهري والاوزاعي وأحمد وإسحق وأبو نوري وبجي بن يحيى وداود وابن المنذر قال البيهقي ومن قال بفرادى الأقامة سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز قال البيهقي هو قول أكثر العلماء وذهبت الحنفية والهادوية والثوري وابن المبارك وأهل الكوفة إلى أن الفاظ الأقامة مثل الازان عندهم مع زيادة قد قامت الصلاة مرتين واستدلوا بما في رواية من حديث عبد الله بن زيد عن الترمذي وأبي داود باللفظ كان أذان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يشفعوا فيها في الازان والأقامة وأجيب عن ذلك بأنه من جامع كما قال الترمذي وقال الحاكم والبيهقي الروايات عن عبد الله بن زيد في هذا الباب كلها منقطعة وقد تقدم ما في سماع ابن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد ويجاب عن هذا الانقطاع بأن الترمذي قال بعد إخراج هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد ما لفظه وقال شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم أن عبد الله بن زيد رأى الازان في المنام قال الترمذي وهذا أصح انتهى وقد روى ابن أبي ليلى عن جماعة من الصحابة منهم عمرو بن عثمان وسعد بن أبي وقاص وأبي بن كعب والمقداد وبلال وكعب بن جعرة وزيد بن أرقم وحذيفة بن اليمان وصهيب وخلق يطول ذكرهم وقال أدركت عشرين ومائة من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم كلهم من الانصار فلا علة للحديث لانه على الرواية عن عبد الله بدون توسط الصحابة مرسل عن الصحابة وهو في حكم المسند وعلى روايته عن الصحابة عنه مسند ومحمد بن عبد الرحمن وإن كان بعض أهل الحديث يضعفه فثبته الأعمش إياه عن عمرو بن مرة ومثابه شعبة كما ذكر ذلك الترمذي مما يصح خبره وإن خالفاه في الاسناد وأرسلاه في مخالفة غيره فادحه واستدلوا أيضاً بما رواه الحاكم والبيهقي في الخلافات والطحاوي من رواية سويد بن غفلة أن بلالاً كان يلقى الازان والأقامة وادعى الحاكم فيه الانقطاع قال الحافظ ولكن في رواية الطحاوي سمعت بلالاً ويؤيد ذلك ما رواه ابن أبي شيبة عن جابر بن علي عن شيخ يقال له الحنف عن أبيه عن

ما كتبه من أخبار القنبر وأشراط الساعة وما أخبر به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من فساد الدين على يدي غيلة من

أسماء امرأه الجور وأحوالهم
وذهبهم وقد كان أبوهريرة يكنى
عن بعضه ولا يصرح به خوفا
على نفسه منهم كقوله أعوذ بالله
من رأس السبب وامارة الصبيان
يشير إلى خلافة يزيد بن معاوية
لأنها كانت سنة ستين من الهجرة
واستجاب الله دعاء أبي هريرة
فمات قبلها بسنة وستين الإشارة
إلى شيء من ذلك أيضا في كتاب
الفن قال ابن المنير جعل الباطنية
هذه الحديث ذريعة إلى تصحيح
باطلهم حيث اعتقدوا أن
لشريعة ظاهرة وباطنة وذلك
الباطن إنما حاصله الاخلال من
الدين وقال قوم من المتصوفة
المراد به علم الاسرار المصونة عن
الاخبار المختص بالابرار لكن
في كون هذا المراد نظر من حيث
انه لو كان كذلك لما وسع أباهريرة
اكتفائه مع ما ذكره من الآية
الدالة على ذم كثرة العلم لاسيما
هذا الشأن الذي هو لبثرة
العلم عند أهله وأيضا فانه نفي شبه
على العموم من غير تخصص
فكيف يستدل به لذلك وأبو
هريرة لم يكشف مستوره فيما
أعلم فنأين علم ان الذي كفه
هو هذا نحن ادعى ذلك فعليه
البيان فقد ظهر ان الاستدلال
بذلك لطريق القوم فيه عافية
على انهم في غيبة عن الاستدلال
اذ الشريعة ناطقة بادلهم من

جده وهو سعد القرظ قال أذن بلال حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم أذن لابي
بكر في حياته ولم يؤذن في زمان عمرو وسويد بن غفلة هاجر في زمن أبي بكر وأما ما رواه
أبو داود من ان بلالا ذهب إلى الشام في حياة أبي بكر فكان بها حتى مات فهو مرسل
وفي اسناده عطاء الخراساني وهو مدلس وروى الطبراني في مسند الشاميين من طريق
جنادة بن أبي أمية عن بلال انه كان يجعل الاذان والاقامة مثني مثني وفي اسناده ضعف
قال الحافظ وحديث أبي محذورة في تنقيح الاقامة مشهور وعنه النسائي وغيره انتهى
وحديث أبي محذورة حديث صحيح ساقه الحازمي في النسخ والمسنوخ وذكره كرفيه
الاقامة مرتين مرتين وقال هذا حديث حسن على شرط أبي داود والترمذي والنسائي
وسبأ في ما أخرجه عنه الحسن بن النعمان النعماني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم الاذان تسع عشرة
كلمة والاقامة سبع عشرة وهو حديث صحيح الترمذي وغيره وهو متأخر عن حديث
بلال الذي فيه الامر بابتداء الاقامة لانه بعد فتح مكة لأن أبا محذورة من مسألة الفتح
وبلالا أمر بأفراد الاقامة أول ما شرع الاذان فيكون فاسحا وقد روى أبو الشيخ ان
بلالا أذن بنبي ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم مرتين مرتين وأقام مثل ذلك
اذا عرفت هذا تبين لنا ان أحاديث تنفية الاقامة صالحة للاحتجاج بها لما اسلفناه
وأحاديث افراد الاقامة وان كانت أصح منها الكثرة طرقها وكونها في الصحيحين لكن
أحاديث التنفية مشتملة على الزيادة فالصحيح لا يلزم لاسيما مع تأخر تاريخ بعضها كما
عرفنا ذلك وقد ذهب بعض أهل العلم إلى جواز افراد الاقامة وتنفيها قال أبو عمر بن
عبد البر ذهب أحمد بن حنبل وأصحق بن راهويه وداود بن علي ومحمد بن جرير إلى اجازة
القول بكل ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك وجملوه على الاباحة
والخصير قالوا كل ذلك جائز لانه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جميع ذلك وعمل
به أصحابه فمن شاء قال الله أكبر أربعين مرة في أول الاذان ومن شاء ثني ومن شاء ثني الاقامة
ومن شاء أفرد بها الاقولة قد قامت الصلاة فان ذلك مرتان على كل حال انتهى وقد أجاب
القائلون بأفراد الاقامة عن حديث أبي محذورة باجوبة منها أن من شرط النسخ ان
يكون أصح سند أو أقوم قاعدة وهذا ممنوع فان الاعتبار في النسخ مجرد الصحة لا الإحصاء
ومنها ان جماعة من الأئمة ذهبوا إلى ان هذه اللفظة في تنفية الاقامة غير محفوظة
وروى من طريق أبي محذورة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره ان يشفع الاذان
ويوتر الاقامة كما ذكر ذلك الحازمي في النسخ والمسنوخ وأخرجه البخاري في تاريخه
والدارقطني وابن خزيمة وهذا الوجه غير نافع لان القائلين بانها غير محفوظة غاية
ما اعتذروا به عدم الحفظ وقد حفظ غيرهم من الأئمة كما تقدم ومن علم حجة على من لا يعلم
وأما رواية ايتار الاقامة عن أبي محذورة فليست كرواية التشفيح على ان الاعتماد
على الرواية المشتملة على الزيادة ومن الاجوبة ان تنفية الاقامة لو فرض انها محفوظة

أقول وغالب طريق القوم فيهم
الى علي بن أبي طالب رضي الله
عنه فلو كان المراد بهذا علم
الاسرار لكان علي أحق به من
أبي هريرة وقد روى البخاري
عن أبي جعفر قال قلت لعلي
هل عندكم أي أهل البيت
النسب كتاب أي مكتوب عنكم
به رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم دون غيركم من أسرار علم
الوحي كما يزعم الشيعة قال أي
على لأي لا كتاب عندنا الا كتاب
الله أو فهم أعطيه رجل مسلم
أي من لحوى الكلام الخ فثبت
ان المراد بالوعاء الاخر ما يعلق
بأشراط الساعة وتغير الاحوال
والملاحم في آخر الزمان او امارة
الصديان كما تقدم فبسكر ذلك
من لم يألفه ويعترض عليه من
لا شعور له به (عن جرير) هو
ابن عبد الله البجلي وكان يبيع
الجمال طويلا القامة بحيث يصل
الى سنام البعير وكان نعله ذراعا
رضي الله عنه ان النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم قال له) وعند
البخاري في حجة الوداع قال
لجرير (في حجة الوداع) بفتح
الحاء والواو عند دجوة العقبة
واجتماع الناس للرعى وغيره
قال الحافظ وقد أنكر بعضهم
لفظة له من قوله قال له لان جريرا
انما أسلم بعد حجة الوداع بنحو
من شهرين فقد جزم ابن
عبد البر بأنه لم قبل موت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم بأربعين
يوما وجرمه بعرضه قول البعوى وابن حبان انه أسلم في رمضان سنة عشر ووقع في رواية المؤلف اهـ

وان الحديث بها ثابت لسكانت منسوخة فان أذان بلال هو آخر الامر لان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم لما عاد من حنين ورجع الى المدينة أقر بلالا على أذانه واقامته قالوا
وقد قيل لاحد بن حنبل اليس حديث أبي محذورة بعد حديث عبد الله بن زيد لان حديث
أبي محذورة بعد فتح مكة قال اليس قد رجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى المدينة
فاقر بلالا على أذان عبد الله بن زيد وهذا أنهض ما أجابوه وأبكمه متوقف على نقل
صحيح ان بلالا أذن بعد رجوع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى المدينة وأقر بالاقامة
ومجرد قول أحمد بن حنبل لا يكفي فان ثبت ذلك كان دأبا للمذهب من قال بجواز الكل
ويتعين المصير اليه لان قول كل واحد من الامر بن عقب الاخر مشعر بجواز الجميع
لا بالنسخ (وعن ابن عمر قال انما كان الاذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
مرتين مرتين والاقامة مرة مرة غير انه يقول قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة وكذا
اذا سمعنا الاقامة توشأنا ثم خرجنا الى الصلاة رواه أحمد وأبو داود والنسائي) الحديث
أخرجه أيضا الشافعي وأبو عوانة والدارقطني وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وفي اسناده
أبو جعفر المؤذن قال شعبة لا يحفظ لابي جعفر غير هذا الحديث وقال ابن حبان اسمه
محمد بن مسلم بن مهران وقال الحاكم اسمه عمير بن يزيد بن حبيب الخطمي قال الحافظ
وهم الحاكم في ذلك ورواه أبو عوانة والدارقطني من حديث سعيد بن المغيرة عن عيسى
ابن يونس عن عبيد الله بن نافع عن ابن عمر قال الحافظ وأظن سعيدا وهم فيه وانما
رواه عيسى عن شعبة كما تقدم لكن سعيدا وثقة أبو حاتم ورواه ابن ماجه من حديث
سعد القرظ مرفوعا كان أذان بلال منثني ومنثني واقامته مفردة وعن أبي رافع نحوه
وهما ضعيفان وقد صرح البيهقي في نرح الترمذي ان حديث ابن عمر اسناده صحيح
والحديث يدل على ان الاذان منثني والاقامة مفردة الا الاقامة وقد تقدم البحث عن ذلك
(وعن أبي محذورة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمه هذا الاذان الله أكبر الله
أكبر أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمد رسول الله أشهد أن
محمد رسول الله ثم يعود فيقول أشهد أن لا اله الا الله مرتين أشهد أن محمد رسول الله
مرتين حتى على الصلاة مرتين حتى على الفلاح مرتين الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله رواه
مسلم والنسائي وذكر التكبير في أوله أربعا والخمسة عن أبي محذورة ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم علمه الاذان تسعة عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة قال الترمذي
حديث حسن صحيح) الرواية الاولى أخرجهما أيضا بتربيع التكبير في أوله الشافعي
وأبو داود وابن ماجه وابن حبان وقال ابن القطان الصحيح في هذا تربيع التكبير وبه
يصح كون الاذان تسعة عشرة كلمة كما في الرواية الثانية مضموما الى تربيع التكبير
الترجيع قال الحافظ حاكيا عن ابن القطان وقد وقع في بعض روايات مسلم بترجيع
يوما وجرمه بعرضه قول البعوى وابن حبان انه أسلم في رمضان سنة عشر ووقع في رواية المؤلف اهـ

الحديث في باب جبهة الوداع ان النبي ٣٤٤ صلى الله عليه وآله وسلم قال ليرى وهذا لا يحتمل التأويل فيقوى ما قاله

البغوي انتهى (استنصت الناس) استمعوا من الانصات ومعناه طلب السكوت قال ابن بطال فيه ان الانصات للعلماء لازم للمتبعين لان العلماء ورثة الانبياء (فقال صلى الله عليه وآله وسلم) بعد ان انصتوا (لا ترجعوا) أي لا تصيروا (بعدي) أي بعد موقفي هذا أو بعد موتي (كفار يضرب بعضهم رقاب بعض) مستحلين لذلك ولا تشبههم وبالكفار في قتل بعضهم بعضا (عن أبي بن كعب) الصحابي (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه (قال قام موسى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حال كونه خطيبا في بني اسرائيل فاستل أي الناس أعلم) أي منهم على حمد الله أكبر أي من كل شيء (فقال أنا أعلم) الناس أي بحسب اعتقاده (فغضب الله عليه اذ لم يرد العلم اليه) فكان يقول شواقه أعلم وفي رواية الى الله واذا لتلعيل والغضب من الله محمول على ما يليق به فيعمل على انه لم يرض قوله شرعا فان الغضب الذي هو بمعنى تفسير النفس مستحيل على الله تعالى (فأوحى الله تعالى اليه ان هبدا) أي بأن عبدا وبكسر ان على تقدير قال ان عبدا والمراد بالخضر (من عبادي) كأننا (نجمع مع البحرين) أي ما تقي بحري فارس والروم من جهة الشرق أو بآفريقية أو طنجة (هو أعلم منك) هذا ظاهر في أن الخضر في

التكبير وهي التي ينبغي ان يدعى في الصحيح انتهى وقد رواه أبو نعيم في المسنن والبيهقي بترجيع التكبير وقال بعده أخرجه مسلم عن اسحق وكذلك أخرجه أبو عوانة في مسنده من طريق ابن المديني عن معاذ والرواية الثانية أخرجه أيضا الدارمي والدارقطني والحاكم في مسنده وركو والبيهقي وتكلم عليه باوجه من التضعيف ردها ابن دقيق العيد في الامام وصحح الحديث وأخرجه أيضا الطبراني قوله تسع عشرة كلمة لان التكبير في أوله سربيع والترجيع في الشهادتين يصير كل واحدة منهما ما أربع عشرة الفاظ والحياتين أربع كلمات والتكبير كلمتان وكلمة التوجيه في آخره فتوله سبع عشرة كلمة بترجيع التكبير في أول الإقامة وترك الترجيع وزيادة فقامت الصلاة مرتين وباقي ألفاظها كالآذان فتكون الإقامة ذلك المقدار والحديث يدل على ترجيع التكبير والترجيع وترجيع التكبير الإقامة وتثنية باقي ألفاظها وقد تقدم الكلام على جميع هذه الاطراف مستوفى وقد عرفت مما سلف ان حديث أبي حمزة راجح لانه متأخر ومشتمل على الزيادة لاسيما مع كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي لقنه اياه (وعن أبي حمزة قال قلت يا رسول الله علمني سنة الاذان فعلمه وقال فان كان صلاة الصبح قلت الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والنسائي ومحمد بن خزيمة وفي اسناده محمد بن عبد الملك بن أبي حمزة والحرث بن عبيد والاول غير معروف والثاني فيه مقال ولكنه قد روى من طريق أخرى وقد قدمنا الكلام على الحديث وعلى فقهه في شرح حديث عبد الله بن زيد فليرجع اليه

(باب رفع الصوت بالآذان)

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المؤذن يغفر له مد صوته ويشهد له كل رطب ويابس رواه الخمسة الا الترمذي) الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان وفي اسناده أبو يحيى الراوى له عن أبي هريرة قال ابن القطان لا يعرف وادعى ابن حبان في الصحيح ان اسمه سمعان ورواه البيهقي من وجهين آخرين عن الاعش قال تارة عن أبي صالح وتارة عن مجاهد عن أبي هريرة قال الدارقطني الاشبه انه عن مجاهد مدرسل وفي العلل لابن أبي حاتم مثل أبو زرعة عن حديث منصور فقال فيه عن عطاء رجل من أهل المدينة ووقفه ورواه أبو اسامة عن الحرث بن الحكم عن أبي هبة يروي عن مجاهد عن شيخ من الانصار فقال الصحيح حديث منصور ورواه أحمد والنسائي من حديث البراء بن عازب بلفظ المؤذن يغفر له مد صوته ويصده من يسمعه من رطب ويابس وله مثل أخر من صلى معه ومحمد بن السكن ورواه أحمد والبيهقي من حديث مجاهد عن ابن عمر وفي الباب عن أنس عن ابن عدي وعن أبي سعيد عند الدارقطني في العلل وعن جابر عند الخطيب في الموضع وغير ذلك والحديث يدل على استحباب مد الصوت في الآذان

بهم - هذا الاطلاق تقييد الاعلية
 بامر مخصوص لقوله به - بذلك
 انى على - لم من - لم الله عليه
 لا تعلم انت وانت على علم عليك
 الله لا اعلم والمراد بكون النبي
 اعلم اهل زمانه أى ممن ارسل اليه
 ولم يكن موسى مرسل الى الخضر
 فلا نقص به ان كان الخضر اعلم
 منه ان قلنا انه نبى مرسل أو اعلم
 منه فى امر مخصوص ان قلنا انه
 نبى أوولى ويحل بهذا التقرير
 اشكالات كثيرة ومن أوضح
 ما يستدل به على ثبوت الخضر قوله
 وما فعلته من أمرى وانما كانت
 قصة موسى مع الخضر امتحانا
 لموسى ليعتبر ووقع عند النسائي
 انه عرض فى نفس موسى عليه
 السلام ان أحدهم يؤت من
 العلم ما وفى وعلم الله بما حدث به
 نفسه فقال يا موسى ان من عبادى
 من آتيتهم من العلم ما لم يأتوا به
 ابن المنبر على ابن بطلان ابراهه
 فى هذا الموضع كثير من أقوال
 السلف فى التحذير من الدعوى
 فى العلم والحث على قول العالم
 لا أدري بل سياق مثل ذلك فى هذا
 الموضع غير لائق وهو كما قال
 رحمه الله وليس قول موسى
 عليه السلام أنا أعلم كقول أحاد
 الناس مثل ذلك ولا نتيجة قوله
 كنتيجة قولهم فان نتيجة قولهم
 العجب والكبر وتنتيجة قوله
 المزيد من العلم والحث على
 التواضع والحرص على طاب
 النمرع خطا لان موسى انما اعترض

اكونه سببا للمغفرة وشهادة الموجودات ولانه أمر بالحي الى الصلاة فكل ما كان ادعى
 لاسماع المأمورين بذلك كان أولى ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم لابي محمد ذورة
 ارجع فارفع صوتك وه - ذا أمر برفع الصوت قيل هو متقبل بمعنى انه لو كان بين
 المكان الذى يؤذن فيه والمكان الذى يبلغه صوته ذنوب غلا تلك المسافة لغفرها الله له
 (وعن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبي سعيد الخدري قال له انى أراك تحب
 الغنم والبادية فاذا كنت فى غنمك أو بادية فكأرفع صوتك بالنداء فانه لا يسمع مدى صوت
 المؤذن جن ولا انس ولا شئ الا يشهد له يوم القيامة قال أبو سعيد سمعته من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم رواه أحمد والبخارى والنسائي وابن ماجه) الحديث أخرجه
 أيضا الشافعى ومالك فى الموطأ وغيرهما قوله تحب الغنم والبادية أى لاجل الغنم لان
 فيها ما يحتاج فى اصلاحها اليه من الرعى وهو فى الغالب لا يكون الا بالبادية قوله فى
 غنمك أو بادية يحتمل أن يكون أو شكك من الراوى ويحتمل أن يكون للتوابع لان الغنم
 قد لا تكون فى البادية ولانه قد يكون فى البادية حيث لا غنم قوله فارفع صوتك فيه
 دليل لمن قال باستحباب الاذان للمنفرد وهو الرابع عند الشافعية قوله مدى صوت
 المؤذن أى غاية صوته قوله جن ولا انس ولا شئ ظاهره يشمل الحيوانات والجمادات فهو
 من العام بعد الخاص والحديث الاول يبين معنى الشئ المذكور وهذا لان الرطب
 واليابس لا يخرج عن الاتصاف بأحدهما شئ من الموجودات وفى رواية لابن خزيمة
 لا يسمع صوته شجر ولا مدرو ولا حجر ولا جن ولا انس وبهذا يظهر ان التخصيص بالملائكة
 كما قال الفرطبى أو بالحيوان كما قال غيره غير ظاهر وغير ممتنع عقلا ولا شرعا ان يخلق الله
 فى الجمادات القدرة على السماع والشهادة ومثله قوله تعالى وان من شئ الا يسبح بحمده
 وفى صحيح مسلم انى لا عرف حجرا كان يسلم على ومنه ما ثبت فى البخارى وغيره من قول
 النار اكل بعضى بعضا قال الزين بن المنير والسمرقند - هذه الشهادة مع انها تقع عند عالم
 الغيب والشهادة ان أحكام الآخرة جرت على نعت أحكام الخلق فى الدين من توجهه
 الدعوى والجواب والشهادة وقيل المراد بهذه الشهادة انهم ارادوا بالفضل وعلموا
 الدرجة وكأن الله يفضح بالشهادة قوما كذلك يكرم بالشهادة آخرين وفى الحديث
 استحباب رفع الصوت بالاذان وقد تقدم تعليل ذلك وفيه ان حب الغنم والبادية لا سيما
 عند من ول الفتنة من عمل السلف الصالح

(باب المؤذن يجعل اصبعه فى اذنيه ويلوى عنقه عند الحيلة ولا يستدير) *

(عن أبي حميفة قال انبى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بركة وهو بالابطح فى قبلة حراء
 من ادم قال فخرج بلال بوضوءه فنناضح ونائل قال فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عليه حله حراء كاتنى أنظر الى بياض ساقيه قال فوضأ وأذن بلال فجعلت انتبص فاه
 ههنا وههنا يقول عينا وشمالا حى على الصلاة حى على الفلاح قال ثم ركزت له عنزة فقدم

بظاهر الشرع لا بالعقل المجرد وفيه حجة ٣٤٦ على صحة الاعتراض بالشرع على ما لا يسوغ فيه ولو كان مستقيما في باطن

الامر (قال رب وكيف لي به) أي كيف اليميل الى لقاءه (فقبل له اجل) بالجزم على الامر (حوتا) أي سمكة كائنة (في مكمل) بكسر الميم وفتح التاء المثناة الفوقية شبه الزنبريل يسع خمسة عشر صاعا كذا في العباب (فاذا فقدته) أي الحوت (فهو من) بفتح الشاء ظرف بمعنى هذا أي العبد الاعلم ذلك هناك (فانطق موسى) (وانطق بفتاه يوشع) غير منصرف للجهة والعلمية (ابن نون) منصرف كنوح ولوط على القصص وفي رواية أي ذر وانطق معه فتاه نهر ح بالعمية للتأكييد والا فالصاحبة مستفاد من قوله فتاه (وسلا حوتا في مكمل) كما وقع الامر به وقد قبل كانت سمكة مملوحة وقيل ثقب سمكة (حتى كان عند الحضرة) التي عند ساحل البحر الموعود بلقي الخضر عنده (وضعا رؤسهم) ما ونا ما فانس الحوت الميت المملوح (من المكمل) لانه اصابه من ماء عين الحياة الكائنة في أصل الصخرة حتى اذ اصابها مقتضية للحياة كما عند الموان في رواية (فاتخذ سبيله) أي طريقه (في البحر سرا) أي مسلكا زاد في سورة الكهف وأمسك الله عن الحوت جرية الماء فصار عليه مثل الطاق (وكان) احياء الحوت المملوح وامسك جرية الماء حتى صار مسلكا (لوي وفتاه عجا فانطقا بقية ليلتهما) بالجير على الاضافة (ويومهما) بالنصب على

فصل في الظهور ركعتين يميز بين يديه الجهر والسك لا يمنع وفي رواية ترمز من ورائهم المرأة والحمار ثم صلى العصر ثم لم يزل يصلي حتى رجع الى المدينة متفق عليه ولا بد ودرأيت بلا لخرج الى الابطح فاذا ن فلما بلغ سحى على الصلاة سحى على الفلاح لوى عنقه يمينا وشمالا ولم يستدر وفي رواية رأيت بلا لا يؤذن ويدور واتبع فاه ههنا وههنا واصبعاه في أذنيه قال ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قبة له جراه أراه من ادم قال فخرج بلال بين يديه بالعنزة فركبها فصلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعليه حلة جراه كافي انظر الى برقي سابقه رواد أحمد والترمذي وصححه الحديث أخرجه النسائي بزيادة فجعل بل يقول في أذانه هكذا ينحرف يمينا وشمالا وابن ماجه بزيادة رأيت يدور في أذنه ~~مكن~~ في اسناده الحاج بن اربطة ورواه الحارث بن زياد الفاضل وقال قد أخرجاه الا أنهم ما لم يذكروا فيه ادخال الاصبعين في الاذنين والاستدارة وهو صحيح على شرطهما ورواه ابن خزيمة باللفظ رأيت بلا لا يؤذن يتبع بقية يميل رأسه يمينا وشمالا ورواه من طريق أخرى بزيادة ووضع الاصبعين في الاذنين وكذا رواه أبو عوانة في صحيحه وأبو نعيم في مستخرجهم بزيادة رأى أبو جعفر بلا لا يؤذن ويدور واصبعاه في أذنيه وكذا رواه البراء وقال البيهقي الاستدارة لم ترد من طريق صحيح لانه مدارها على سفيان الثوري وهو ليس به من عون بن أبي جحيفة انما سمعه عن رجل عنه والرجل يتوهم انه الحاج والحاج غير محتج به قال ورواه عبد الرزاق في ادراجه وقد وردت الاستدارة من وجه آخر أخرجه أبو الشيخ في كتاب الاذان من طريق حماد وشمس جميعا عن عون الطبراني من طريق ادريس الاودي عنه وفي الاخر ادلة اذ قلنا عن بلال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أذنا وأقمنا ان لا نزيل أقدامنا عن مواضعها واسناده ضعيف قوله فن ناضع ونائل الناضح الاخذ من المجلدة تبرك كاي قبة وضوءه صلى الله عليه وسلم والنائل الاخذ من ماء في جسد صاحبه لغراغ الماء لقصد التبرك وقيل ان بعضهم كان ينال ما لا يفضل منه شيء وبعضهم كان ينال منه ما ينفعه على غيره وفي رواية في الصحيح رأيت بلا لا يخرج وضوءا رأيت الناس يتدرون ذلك الوضوء فن اصاب منه شيئا مسح به ومن لم يصب أخذه من بلل صاحبه وبهذه الرواية يتبين المراد من تلك العبارة والتضح الرش وقد تقدم الكلام عليه قوله ههنا وههنا ظر فامكان والمراد بهما جهة اليمين والشمال كما فسر بذلك الراوي ولله حديث فوائد وفيه أحكام مما أتى بسط الكلام عليها في مواضعها والمقصود منه ههنا الاستدلال على مشروعية التفات المؤذن يمينا وشمالا وجعل الاصبعين في الاذنين حال الاذان والالتفات المذكور ههنا مقيد بوقت الحية لمين وقد بوب له ابن خزيمة فقال باب المخراف المؤذن عند قوله سحى على الصلاة سحى على الفلاح بقية ليلته كنه كله وانما يمكن الانحراف بالفهم بانحراف الرأس وقد اختلفت الروايات في الاستدارة ففي بعضها انه كان يستدير وفي بعضها ولم يستدير

ارادة سير جبهه وفي مسلم كالبخاري في التفسير بقية يومه ما وليته ما وهو ٣٤٧ الصواب لقوله (فلما أصبح) أي من الليلة

التي تلي اليوم الذي ساراجبه
اذ لا يقال أصبح الا عن ايل (قال
موسى لفتهاء آتنا غدا لنا)
المجتمعة مع المدو هو الطعام يؤكل
أول النهار (لقد اقيمتنا من سفرنا
هذا نصبا) أي تعبوا بالاشارة لسير
البقية والذي يليه ما يدل عليه
قوله (ولم يجد موسى) عليه
السلام (مسا) وفي نسخة شيا
(من) النصب حتى جاوز المكان
الذي أمر به (فالتى عليه الجوع
والنصب (فقال له فتاه رأيت)
أي أخبرني ما دهاني (اذا رأيت الى
الصخرة فاني نسيت الحوت) أي
فقدته وأنسيت ذكره بما رأيت
وفي رواية ابن عباس كروما أنسانيه
أي وما أنساني ذكره الا الشيطان
وانما نسيت به للشيطان هضم
لنفسه (قال موسى ذلك) أي
أمر الحوت (ما كنا نفي) أي هو
الذي كنا نطاب لانه علامة
وجدان المطلوب (فارتداعلى
آثارهما) أي فرجعنا في الطريق
الذي جآف به يقصان (قصصا)
أي يتبعان آثارهما اتعا (فلما
أتيا الى الصخرة) وفي نسخة
انتهما (اذا رجا مسجى) أي
مغلى كله (بثوب) أي نائم (أو
قال تسجى بثوبه) شك من
الراوى (فسلم موسى) عليه
السلام (فقال الحضر وأنى) أي
كيف (بارضك السلام) وهو
غير معروف به او كأنها كانت دار
كفر وكانت تحبهم غيره وعند

كساف ولكنهما تزولا استدارة الامن طريق حجاج وادريس الاودى وهما ضعيفان
وقد رويت من طريق ثالثة وفيه اضعيف وهو محمد العرزمي وقد خالف هؤلاء الثلاثة من
هو من له م أو امثل وهو قيس بن الربيع فرواه عن عون قال في حديثه ولم يستدر
آخر جبهه أبوداود كاتقدم قال الحافظ ويعمكن الجمع بأن من أثبت الاستدارة عنى بها
استدارة الرأس ومن نقاهها عنى استدارة الجسد كله ومنى ابن بطال ومن تبعه على
ظاهره فاسم تدل به على جواز الاستدارة قال ابن دقيق العيد فيه دليل على استدارة
المؤذن للامعناع عند التلاظ بالجميعتين واختلاف هل يستدير بيده كله أو بوجهه فقط
وقد ما قارنان واختلاف أيضا هل يستدير في الجميعتين الاولى من مرة وفي الثانية من مرة
أو يقول حتى على الصلاة عن يمينه ثم حتى على الصلاة عن شماله وكذا في الاخرى وقد رجع
هذا الوجه بأنه يكون لكل جهة نصيب من كل كلمة قال والاول أقرب الى لفظ الحديث
انتهى كلامه بالمعنى وروى عن أحمد انه لا يدور الا اذا كان على منارة يقصد اجمع أهل
الجهتين وبه قال أبو حنيفة واصحق وقال النخعي والنورى والاوزاعى والشافعى وأبو ثور
وهو رواية عن أحمد انه يستحب الاتفات في الجميعتين يميناً وشمالاً ولا يدور ولا يستدير
سواء كان على الارض أو على منارة وقال مالك لا يدور ولا يلتفت الا ان يريد اجمع الناس
وقال ابن سيرين يكره الاتفات والحق استحباب الاتفات حال الاذان بدون تقييد وأما
الدوران فقد عرفت اختلاف الاحاديث فيه وقد أمكن الجمع بما تقدم فلا يصح
الترجيح وفي الحديث استحباب وضع الاصبعين في الاذنين وفي ذلك فائدتان ذكرهما
العلماء الاولى ان ذلك ارفع لصوته قال الحافظ وفيه حديث ضعيف من طريق سعد
القرظ عن بلال والثانية انه علامة للمؤذن ليعرف من يراه على بعد أو من كان به صمم
انه يؤذن قال الترمذى استحب أهل العلم أن يدخل المؤذن اصبعيه في أذنيه في الاذان قال
واستحبه الاوزاعى في الاقامة أيضا ولم يرد في الاحاديث كما قال الحافظ تعيين الاصبع
التي يستحب وضعها وجرم النووي بانها المسبحة واطلاق الاصبع مجاز عن الاغلة

• (باب الاذان في أول الوقت وتقدم عليه في الفجر خاصة) •

(عن جابر بن سمرة قال كان بلال يؤذن اذا زالت الشمس لا يحرم ثم لا يقيم حتى يخرج النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فاذا خرج أقام حين يراه رواه أحمد ومسلم وأبوداود والنسائي)
قوله لا يحرم أي لا يترك شيئا من القاطلة الحديث فيه لمحافظة على الاذان عند دخول
وقت الظهر بدون تقديم ولا تأخير وهكذا سائر الصلوات الا الفجر لما يأتى وفيه أيضا
ان المقيم لا يقيم الا اذا أراد الامام الصلاة وقد أخرج ابن عدى من حديث أبي هريرة
مرفوعا المؤذن أملاك بالاذان والامام أملاك بالاقامة وضعفه والعل تضعفه له لان في
اسناده مشريكا القاضى وقد أخرج البيهقي نحوه عن علي رضى الله عنه من قوله وقال
ليس يحفظ ورواه أبو الشيخ من طريق أبي الجوزاء عن ابن عمه وفيه معارك وهو ضعيف

البخارى في التفسير وهل يأرضى من سلام وفيه دليل على ان الانبياء ومن دونهم لا يعلمون من الغيب الا ما علمهم الله اذ لو

كان الخضر يعلم كل غيب لعرف موسى ٢٤٨ قبل ان يسأله (فقال أنا موسى فقال له الخضر أنت) موسى بن اسرائيل قال

(ثم) أنا موسى بن اسرائيل (قال) هل أتبعك على أن تعلمني مما علمت الله على أي من الذي علمك الله على (رشد) ولا ينافي نبوته وكونه صاحب شريعة أن يتعلم من غيره ما لم يكن شرطاً في أبواب الدين فإن الرسول ينبغي أن يكون أعلم من أرسل اليه فيما بعث به من أصول الدين وفروعه لا مطلقاً وقد راعى في ذلك غاية التواضع والادب فاستجبه لنفسه واستأذن أن يكون تابعاً له وسأل منه أن يرشده وينعم عليه بتعليم بعض ما أنعم الله عليه به قاله البيضاوي لكن لم يكن موسى مرسلًا إلى الخضر فقد يؤهم ما قاله دخوله فيهم من السياق فليمتثل (قال) أنك لن تستطيع معي صبراً فاني أفعل أموراً ظاهراً منا كبر وباطناً لم تحط به (يا موسى) اني على علم من علم الله علمه لا أعلمه أنت وأنت على علم علمك الله لا أعلمه وهذا لا بد من تأويله لان الخضر كان يعرف من علم الشرع ما لا غنى للمكلف عنه وموسى كان يعرف من علم الباطن ما لا بد منه كما لا يخفى (قال) ستجدني ان شاء الله تعالى (صابراً) معك غير منكسر عليك (ولأعصى لك أمراً) أي ستجدني صابراً وغير عاص قال القاضي وتعلق الوعد بالمشيئة اما للتين واما لعمامة بصوبة الامر فان الصبر على خلاف المعتاد شديد (فانطلقا)

وبعد ارض حديث الباب وما في معناه ما عناه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي باللفظ انه قال صلى الله عليه وسلم اذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني أي خرجت لانه يدل على ان المقيم شرع في الإقامة قبل خروجه ويمكن الجمع بين الحديثين بأن بلالاً كان يراقب خروج النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يشرع في الإقامة عنه أول رؤيته له قبل أن يراه غالب الناس ثم اذا رأوه قاموا ويشهد له هذا ما أخرجه عنه عبد الرزاق عن ابن جريح عن ابن شهاب ان الناس كانوا ساعة يقول المؤمن الله اكبر يقومون إلى الصلاة فلا يأتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم مقامه حتى تعتدل الصفوف وفي صحيح مسلم وسنن أبي داود ومستخرج أبي عوانة أنهم كانوا يعتدلون الصفوف قبل خروجه صلى الله عليه وآله وسلم وفي حديث أبي قتادة أنهم كانوا يقومون ساعة تقام الصلاة ولولا يخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأنهم عن ذلك لاحتمال أن يقع له شغل يقطع فيه عن الخروج فيشق عليهم الانتظار قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ذكر حديث الباب وفيه ان الفريضة تغني عن تحية المسجد انتهى (وعن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يضمن أحدكم أذان بلال من يحوره فانه يؤذن أو قال ينادي بليل ليرجع قائمكم ويوقظ نائمكم رواه الجماعة الا الترمذي) قوله أحدكم في رواية للبخاري أحدكم منكم شك من الراوي وكلاهما يقيد العموم قوله من يحوره بفتح أوله اسم لما يؤكل في الصحرو ويجوز الضم وهو اسم الفعل قوله ليرجع بفتح الياء وكسر الجيم المخففة يستعمل هذا لازماً ومتعبداً بقول رجوع زيد ورجعت زيداً ولا يقال في المتعدي بالتنقيص ومن رواه بالضم والتنقيص فقد اخطأ لانه يصير من الترجيع وهو التردد وليس مراد هذا وانما معناه يرد القاسم أي المتعبد إلى راحته ليقوم إلى صلاة الصبح نشيطاً أو يتحجر ان كان له حاجة إلى الصيام ويوقظ النائم لينتأب للصلاة بالغسل والوضوء والحديث يدل على جواز الاذان قبل دخول الوقت في صلاة الفجر خاصة وقد ذهب إلى مشروعيتها الجمهور ومطلقاً وخاف في ذلك الثوري وأبو حنيفة ومحمد والهادي والقاسم والناصر وزيد بن علي قال الشافعي ومالك وأحمد وأصحابهم انه يكفي به للصلاة وقال ابن المنذر وطائفة من أهل الحديث والغزالي انه لا يكفي به وادعى بعضهم انه لم يرد في شيء من الحديث ما يدل على الاكتفاء وتعقب بحديث الباب وأجيب بأنه مسكوت عنه وعلى التنزيل فله ما اذا لم يرد نطق بخلافه وهذا قد ورد حديث ابن عمر وعائشة الا في وهو يدل على عدم الاكتفاء ثم حديث زيد بن الحارث عنه دأب داود يدل على الاكتفاء فان فيه انه أذن قبل الفجر بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانه استأذنه في الإقامة فنهىه الى ان طلع الفجر فأمره فاقام لكن في اسناده ضعف كما قال الحافظ وأيضا فهي واقعة عين وكانت في سقر ومن ثم قال القرطبي انه مذهب واضع ويدل أيضا على عدم الاكتفاء ان الاذان المذكور قد بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغرض به فقال

على الساحل حال كونهم ما (يشيان على ساحل البحر ليس لهم ما سبغت فربهم ما سبغت فيكم وهم) ليرجع

لا ان المنام يقتضي كلام التابع
(أن أي لأن) يحملهما أي
لاجل حملهما ايها ما يعرف
الخضر فحملهما أي الخضر
وموسى (بغير نول) بفتح النون
أي بغير أجره وله يذكري يوشع
معهما كما في قوله فانطلاقة يا شيمان
لانه تابع غير موصود بالاصالة
ويحتمل أن يكون يوشع لم يركب
معه لانه لم يقع له ذكر بعد ذلك
ليكن في رواية فحملوهما بالجمع
وهو يقتضي الجزم بركوبه
معه ما في السفينة (لجاء
عصنور) بضم أوله وحكى ابن
رشد في كتاب الغرائب فتحه
قبل وسمى به لانه عصى وفزعاه
الدميري وقيل انه الصرد
(فوقج على حرف السفينة
فنه قرقرة أو نقرتين في البحر
نقال الخضر يا موسى ما نقص
على وعالم من علم الله) أي من
معلومه (الاصالة) قرقرة هذا
العصنور في البحر) وعند البخاري
أيضا ما على وعلم في جنب علم
الله الا كما أخذ هذا العصنور
بنقاره من هذا البحر أي في
جنب معلوم الله تعالى وهو
أحسن سياقا من السوق ههنا
وأبعد عن الاشكال ومفسر
للاواقع هذا العلم يطلق ويراد به
المعلوم بدليل دخول حرف
التبعية وهو من في قوله من علم
الله لان العلم القائم بذات الله
تعالى صفة قديمة لا تتبع
فليس العلم هنا على ظاهره لان علم الله تعالى لا يدخله نقص وقيل نقص بمعنى أخذ لان النقص أخذ خاص فيكون التشبيه

اي جمع قائم لكم الحديث فهو لهذه الاغراض المذكورة لالاعلام بالوقت والاذان هو
الاعلام بدخول وقت الصلاة بالفاظ مخصوصة والاذان قبل الوقت ليس اعلاما بالوقت
وتعقب بان الاعلام بالوقت أهم من أن يكون اعلاما بأنه دخل أو قارب أن يدخل واحتج
المساعون من الاذان قبل دخول الوقت بحجج منها قوله صلى الله عليه وآله وسلم لبلال
لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر ومدينيه عرضا أخرجه أبو داود وبما أخرجه أيضا من
حديث ابن عمر ان بلالا أذن قبل طلوع الفجر فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان
يرجع فينادي ألا ان العبد نام قالوا فوجب تأويل حديث الباب بما قال بعض الخنفية
ان النداء قبل الفجر لم يكن بالفاظ الاذان وانما كان تذكيرا كما يقع للناس اليوم
وأجيب عن الاحتجاج بالحديثين المذكورين بان الاول منهما لا ينتهض لمعارضته ما في
الصحيحين لاسيما مع اشعار الحديث بالاعتقاد وأما الثاني فلا حاجة فيه لانه قد صرح بأنه
موقوف أكابر الأئمة كأحمد والبخاري والذهلي وأبي داود وأبي حاتم والدارقطني والاثرم
والترمذي وجموعوا بان حمادا أخطأ في رفعه وان الصوت وقفه وأما التأويل المذكور
فقال الحافظ في الفتح انه مردود لان الذي يصنعه الناس اليوم محدث قطعاً وقد نهضت
الحديث على التعبير بلنظ الاذان قطعاً فحمله على معناه الشرعي مقدم ولان الاذان
الاول لو كان بالفاظ مخصوصة لما التبس على السامعين والحديث ليس فيه تعيين الوقت
الذي كان بلال يؤذن فيه وقد اختلف من أي وقت يشرع في ذلك فقيل انه يشرع وقت
الصبح ووجه جماعة من أصحاب الشافعي وقيل انه يشرع من النصف الاخير ووجه
النووي وتأول ما خالفه وقيل يشرع للسبع الاخير في الشتاء وفي الصيف لنصف
السبع قاله الجويني وقيل وقته الليل جميعه ذكره صاحب العمدة وكان مسنده اطلاق
لفظ بليل وقيل بعد آخر اختيار العشاء وقد ورد ما يشعر بتعيين الوقت الذي كان بلال
يؤذن فيه وهو ما رواه النسائي والطحاوي من حديث عائشة انه لم يكن بين أذان بلال
وابن أم مكتوم الا ان يرقى هذا وينزل هذا وكان يؤذان في بيت مرتفع كما أخرجه أبو داود
فهذه الرواية تقيده اطلاق سائر الروايات ويؤيد هذا ما أخرجه الطحاوي ان بلالا وابن
أم مكتوم كانا يقصدان وقتا واحدا فيخطئه بلال ويصبيه ابن أم مكتوم وقد اختلف في
أذان بلال بليل هل كان في رمضان فقط أم في جميع الاوقات فادعى ابن القطان الاول
قال الحافظ وفيه نظر والحكمة في اختصاص صلاة الفجر ههنا من بين الصلوات ما ورد
من الترغيب في الصلاة لا قول الوقت والصحيح يأتي غالباً عقيب النوم فتاسب ان ينصب
من يوقظ الناس قبل دخول وقتها ليتأهبوا ويدركوا فضيلة الوقت (وعن معمر بن
جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغرنكم من سحورك أذان بلال
ولا بياض الافق المستطيل هكذا حتى يتأهبوا هكذا يعني معترضا رواه مسلم وأحمد
والترمذي ولفظه ما لا يمنعه من سحورك أذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر

فليس العلم هنا على ظاهره لان علم الله تعالى لا يدخله نقص وقيل نقص بمعنى أخذ لان النقص أخذ خاص فيكون التشبيه

ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم
بين فلول من قراع الكتائب
أى لا عيب وقيل هذا
الطائر من الطيور التي تهاجم
منافسها بحيث لا يعاقبها ماء
البنية (فعمد الخضر الى لوح من
ألواح السفينة فنزعها) بناس
فانخرقت ودخل الماء (فقال له
موسى) عليه السلام هؤلاء
(قوم جالونا بغير نول) أى بغير
أجر (عبدت) بفتح الميم الى
سفينتهم فخرقتم التفرق مضارع
اغرق أى لان تغرق (أهلها)
ولا ريب ان خرقها سبب لدخول
الماء فيها المنفض الى غرق
أهلها (قال) الخضر (ألم أقل
انك لن تستطيع معي صبرا)
ذكره بما قال له قبل (قال) موسى
(لا تأخذنى بما نسيت) أى
بالذي نسيت أو بغير ما فى أو بشئ
نسيت به فى وصيته بان لا يعترض
عليه وهو اعتذار بالنسيان
أخرجه فى معرض النسي عن
المواخذة مع قيام المانع لها
وزاد فى رواية أبوى الوقت
وذروا ترهقى من أمرى عسرا
أى ولا تغشنى عسرا من أمرى
بالمضايقة والمواخذة على النسي
فان ذلك يعسر على متابعتك
(فكانت) المسئلة (الاولى من
موسى) عليه السلام (نسبانا
فانطلقا) بعد خروجهم من
السفينة (فاذا غلام يلعب مع
الفلان) والفلان اسم للمولود
الى ان يبلغ وكان الفلان عبثا وكان الغلام أطرفهم وأوضاهم واسم الغلام جيسون أو جيسور

المستطيع فى الافق وعن عائشة وابن عمر رضى الله عنهما ما ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم
قال ان بلالا يؤذن بليس فكلوا وانثروا حتى يؤذن ابن أم مكتوم متفق عليه
ولاحد البخارى فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر والمسلم لم يكن بينهم ما الا ان ينزل هذا
ويرقى (هذا) قوله المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا صفة هذه الاشارة مبينة فى صحيح
مسلم فى الصوم من حديث ابن مسعود بالفظ وليس ان يقول هكذا وهكذا وصوب يده
رفعها حتى يقول هكذا وفرج بين أصابعه وفى رواية ليس الذى يقول هكذا وجمع
أصابعه ثم نكسها الى الارض ولكن الذى يقول هكذا وجمع أصابعه ووضع المسبحة
على المسبحة وميديه وفى رواية ليس الذى يقول هكذا ولكن يقول هكذا وفسرها جرير
بان المراد ان الفجر هو المعترض وليس بالمستطيل والمعترض هو الفجر الصادق ويقال
له الثانى والمستطير بالراء وأما المستطيل باللام فهو الفجر الكاذب الذى يكون كذب
السرطان وفى البخارى من حديث ابن مسعود وليس ان يقول الفجر أو الصبح وقال
بأصابعه ورفعها الى فوق وطأها الى أسفل حتى يقول هكذا وقال زهير بسبب ابنته
احداهما فوق الاخرى ثم أمرهما عن يمينه وشماله قوله حتى يؤذن ابن أم مكتوم فى
رواية للبخارى حتى ينادى وبذلك الزيادة أعنى قوله فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر وأوردها
فى الصيام قوله ولم لم يكن بينهم ما هذه الزيادة ذكرها مسلم فى الصيام من حديث ابن عمر
وذكرها البخارى فى الصيام من كلام القاسم قال الحافظ فى أبواب الاذان من الفتح
ولا يقال انه مرسل لان القاسم تابعى فلم يدرك القصة المذكورة لانه ثبت عند النسائى من
رواية حفص بن غياث وعند الطحاوى من رواية يحيى القطان كلاهما عن عبيد الله
ابن عمير عن القاسم عن عائشة بالفظ ولم يكن بينهم ما الا ان ينزل هذا ويصعد هذا
قال النووى فى شرح مسلم قال العلماء معناه ان بلالا كان يؤذن قبل الفجر ويتبرص
بعد أذانه للدعاء ونحوه ثم يرقب الفجر فاذا قارب طلوعه نزل فاخبر ابن أم مكتوم فيستأهب
ابن أم مكتوم بالطهارة وغيرها ثم يرقى ويشرع فى الاذان مع أول طلوع الفجر والحديث
يدل على جواز اتخاذ مؤذنين فى مسجد واحد وأما الزيادة فليس فى الحديث تعرض لها
ونقل عن بعض أصحاب الشافعى انه يكره الزيادة على أربعة لان عثمان اتخذ أربعة ولم
تنقل الزيادة عن أحد من الخلفاء الراشدين وجوزها بعضهم من غير كراهة قالوا اذا جازت
الزيادة لعثمان على ما كان فى زمن النبى صلى الله عليه وآله وسلم جازت الزيادة لغيره قال
أبو عمر بن عبد البر واذا جاز اتخاذ مؤذنين جازاً كثر من هذا العدد الا ان يمنع من ذلك
ما يجب التسليم له انتهى والمستحب ان يتعاقبوا واحدا بعد واحد كما اقتضاه الحديث
ان اتسع الوقت لذلك كصلاة الفجر فان تنازعوا فى البداءة أقرع بينهم وفى الحديث
دليل على جواز اذان الاعمى قال ابن عبد البر وذلك عند أهل العلم اذا كان معه مؤذن
آخر يديه للاوقات وقد نقل عن ابن مسعود وابن الزبير كراهة اذان الاعمى وعن ابن

وعن الضحالك يعمل بالفساد ويأذى منه الواد وعن الكلبى يسرق المتاع بالليل ٢٥١ فاذا أصبح بلى الى أبويه فيقولان لقد

بات عندنا (فاخذ الخضر برأسه من أعلاه) اى جز الغلام برأسه (فاقتلع رأسه بيده) وعنده فى يده الخلق فاخذ الخضر برأسه فنطمعه هكذا وأومأ سفيان باطراف أصابعه كأنه يطفئ شيئا وعن الكلبى صرعه ثم نزع رأسه من جسده فقتله والقاه فى فاقطلع لادلالة على انه لما رآه اقتلع رأسه من غير ترك واستكشف حال (فقال موسى) للخضر عليه السلام (أقلت) الهـمزة ليست للاستفهام الحقيقى فهى كفى قوله لم يجذبك يتيمافاوى (نفسا زكية) بالتشديد أى طاهرة من الذنوب وهى أبلغ من زكية بالتخفيف وقال أبو عمرو بن العلاء الزاكىة التى لم تذب قط والزكية التى أذنت ثم غفرت ولذا اختار قراءة التخفيف فانها كانت صغيرة لم تبلغ الحلم وزعم قوم انه كان بالغايه عمل بالفساد واحتجوا بقوله (بغير نفس) والقصاص انما يكون فى حق البالغ ولم يرها قد أذنت ذنبا يقتضى قتلها أوقات نفسا فتقاده به به على ان القتل انما يباح حدا أو قصاصا وكتلا الامر من منتف وكان قتل الغلام فى ابله بضم الهمزة والباء ونشيد الام المفتوحة مدينة قبر ب بصرة وعبادان (قال) الخضر لموسى عليه السلام

عباس كراهة اقامته وللحديثين المذكورين ههنا فوائد وأحكام قد سبق بعضها فى شرح حديث ابن مسعود

(باب ما يقول عند سماع الاذان والاقامة وبعد الاذان)

(عن أبي سعيدان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن رواه الجماعة) وفى الباب عن أبي رافع عند النسائى وعن أبي هريرة عند النسائى أيضا وعن أم حبيبة عند الطحاوى وعن ابن عمر عند أبي داود والنسائى وعن عائشة عند أبي داود وعن معاذ عند أبي الشيخ وعن معاوية عند النسائى قوله اذا سمعتم ظاهره اختصاص الاجابة عن سمع حتى لو رأى المؤذن على المنارة مثلا فى الوقت وعلم انه يؤذن لكن لم يسمع أذانه لبعدها وصمم لا تسمع له المتابعة قاله النووى فى شرح المذهب قوله فقولوا مثل ما يقول المؤذن ادعى ابن وضاح ان قوله المؤذن مدرج وان الحديث انتهى عند قوله مثل ما يقول وتعب بان الادراج لا يثبت بمجرد الدعوى وقد اتفقت الروايات فى الصحيحين والموطأ على اثباتها ولم يصب صاحب العمدة فى حذفها قاله الحافظ قوله مثل ما يقول قال الكرماني قال مثل ما يقول ولم يقل مثل ما قال لبشعر بأنه يحجبه بعد كل كلمة مثل كلمتها قال الحافظ والصريح فى ذلك ما رواه النسائى من حديث أم حبيبة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول كما يقول المؤذن حتى يسكت وأصرح من ذلك حديث عمر بن الخطاب الا فى بعده هذا والحديث يدل على انه يقول السامع مثل ما يقول المؤذن فى جميع الفاظ الاذان الحية الملتين وغيرهما وقد ذهب الجمهور الى تخصيص الحية الملتين بحديث عمر الا فى فقا لوالا يقول مثل ما يقول فيما عدا الحية الملتين وأما فى الحية الملتين فيقول لا حول ولا قوة الا بالله وقال ابن المنذر يحتمل ان يكون ذلك من الاختلاف المباح فيه قول تارة كذا وتارة كذا وحكى بعض المتأخرين عن بعض أهل الاصول ان الخاص والعام اذا أمكن الجمع بينهما ما وجب اعمالهما قال فلم لا يقال يستحب للسامع ان يجمع بين الحية الملتية والحوقة وهو وجه عند الحنابلة والظاهر من قوله الحديث فقولوا التعبد بالقول وعدم كفاية امرار الجهاوية على القلب والظاهر من قوله مثل ما يقول عدم اشتراط المساواة من جميع الوجوه قال اليعمرى لا تنافهم على انه لا يلزم الجيب ان يرفع صوته ولا غير ذلك قال الحافظ وفيه بحث لان المماثلة وقعت فى القول لا فى صفة ولا احتياج المؤذن الى الاعلام شرع له رفع الصوت بخلاف السامع فليس مقصوده الا الذكروا السروا الجهر مستويان فى ذلك وظاهر الحديث اجابة المؤذن فى جميع الحالات من غير فرق بين المصلى وغيره وقيل يؤخر المصلى الاجابة حتى يفرغ وقبل يجيب الا فى الحية الملتين قال الحافظ والمشهور فى المذهب كراهة الاجابة فى الصلاة بل يؤخرها حتى يفرغ وكذا حال الجماعة والخطبة لا قبل والقول بكرهه الاجابة فى الصلاة يحتاج الى دليل ولا دليل ولا يفتى ان حديث ان فى الصلاة شيئا لا دليل على الكراهة

(الم أقل لك انك ان تستطيع معى صبرا) بن زيادة فى هذه المرة زيادة فى المسألة بالكتاب على رفض الوصية والوصية بقوله

(قال ابن عيينة) سفيان (وهذا
أوكد) واستدل عليه بزيادة
لك في هذه المسرة (فانطلقا حتى
أتيا) وفي رواية حتى إذا أتيا
مواقفة للتزليل (أهل قرية) هي
انطاكية أو ابلة أو ناصرة
أو برقة أو غيرها فلما وافياها
بعد غروب الشمس (استطعما
أهلها) واستضافوهم (فأبوا أن
يضيئوهما) ولم يجبهوا في تلك
القرية قري ولا ماوى وكانت
ليلة باردة (فوجدانيها) أى في
القرية (جدارا) على شاطئ
الطريق وكان معهما مائتي ذراع
بذراع تلك القرية وطوله على
وجهه الأرض خمسة مائة ذراع
وعرضه خمسون ذراعا (يريد أن
ينقض) أى يسقط فاستعيرت
الارادة للمشاركة والافالجار
لارادته حقيقة وكان أهل
القرية يهربون تحتها على خوف
(قال الخضر بيده) أى أشار بها
وفي رواية ففتح بيده (فأقامه)
وقبل نقضه وبناه وقيل بعمود
عمده وفيه اطلاق القول على
القول (قال موسى) وفي رواية
فقال له موسى أى الخضر
(لوثئت لانتخذت عليه أجرا)
فيكون لنا قوتنا وبلغه على سفرنا
قال القاضي كانه لما رأى
الحرمان ومساكن الحاجة
واشغاله بما لا يعنيه لم يتمالك
نفسه (قال) أى الخضر لموسى

و يؤيده امتناع النبي صلى الله عليه وسلم من اجابة السلام فيها وهو أهم من الاجابة
للمؤذن وظاهر الحديث انه يقول مثل ما يقول المؤذن من غير فرق بين الجميع
وغيره وفيه منتهى لما قال بوجوب الاجابة لان الامر بقتضيه بحقيقة
وقد حكى ذلك الطحاوى عن قوم من السلف وبه قالت الحنفية وأهل الظاهر وابن وهب
وذهب الجمهور الى عدم الوجوب قال الحافظ واستدلوا بحديث أخرجه مسلم وغيره
ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسمع مؤذنا فلما كبر قال على الفطرة فلما شتمه قال خرج من
النار قالوا فلما قال صلى الله عليه وسلم لم يسمع مؤذنا فلما كبر قال على الفطرة فلما شتمه قال
وربنا ليس في الرواية انه لم يقل مثل ما قال وباحتمال انه وقع ذلك قبل الامر بالاجابة
واحتمال ان الرجل الذي سمعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يؤذن لم يقصد الاذان
واجب عن هذا الاخير بانه وقع في بعض طرق هذا الحديث انه حضرته الصلاة وقد
عرفت غير مرة ان قوله صلى الله عليه وسلم لم يعارض القول الخاص بناوه بذا منه
والظاهر من الحديث التعبد بالقول مثل ما يقول المؤذن وسواء كان المؤذن واحدا
أو جماعة قال القاضي عياض وفيه خلاف بين السلف فن رأى الاقتصار على الاجابة
للاول احيى بأن الامر لا يقتضى التكرار ويلزمه على ذلك ان يكتبني باجابة المؤذن مرة
واحدة في العمر (وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم اذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر فقال أحدكم الله أكبر الله أكبر ثم قال أشهد
ان لا اله الا الله قال أشهد ان لا اله الا الله ثم قال أشهد ان محمدا رسول الله قال أشهد ان
محمدا رسول الله ثم قال صلى على الصلاة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال صلى على الفلاح
قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال الله أكبر الله أكبر قال الله أكبر ثم قال لا اله الا الله
الا الله قال لا اله الا الله من قلبه دخل الجنة رواه مسلم وابوداود) الحديث أخرج
البخارى نحوه من حديث معاوية وقال هكذا سمعت نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم
يقول قال الحافظ في الفتح وقد وقع لنا هذا الحديث يعني حديث معاوية وذكر اسنادا
متصلا بعبسى بن طلحة قال دخلنا على معاوية فنادى مناد بالصلاة فقال الله أكبر الله
أ أكبر فقال معاوية الله أكبر الله أكبر فقال أشهد ان لا اله الا الله فقال معاوية وأنا
أشهد ان لا اله الا الله فقال أشهد ان محمدا رسول الله فقال معاوية وأنا أشهد ان محمدا
رسول الله ولما قال صلى على الصلاة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال هكذا سمعت نبيكم
صلى الله عليه وآله وسلم قوله لا حول ولا قوة قال النووي في شرح مسلم قال أبو الهيثم
المحول الحركة أى لحرمة ولا استعانة الائمة الله تعالى وكذا قال ثعلب وآخرون
وقيل لا حول في دفع شر ولا قوة في تحصيل خير الا بالله وقيل لا حول عن معصية الله الا
بمعصيته ولا قوة على طاعته الائمة وحكى هذا عن ابن مسعود وحكى الجوهري لغة
غريبة ضعيفة انه يقال لا حول ولا قوة الا بالله قال المحول والحيل بمعنى ويقال في

على الاتساع والاشارة في قوله هذا الى الفراق الموعود بقوله فلا تصاحبني ٣٥٣ أو تكون الاشارة الى السؤال الثالث

أي هذا الاعتراض سبب للفراق
أو الى الوقت أي هذا الوقت
وقت الفراق (قال النبي صلى
الله عليه وآله وسلم برحم الله
موسى) انشاء بلفظ الحب
(لوددنا) بكسر الدال الاولى
وسكون الثانية أي والله لوددنا
(لوصبر) أي صبره لأنه لو صبر
لا بصراً أعجب الاعاجيب (حق
يقص) على صيغة المجهول
(عليهما من أمرهما) وتعام هذه
القصة في كتاب الله العزيز
وتنسيرنا فتح البيان في مقاصد
القرآن فارجع اليهما ان شئت
وهذا الحديث أخرجه البخاري
في أكثر من عشرة مواضع وفيه
رواية تآبى عن تآبى وصحابي
عن صحابي وفيه الحديث
والاخبار بصيغة الافراد
والسؤال (عن أبي موسى)
عبد الله بن قيس الأشعري
رضي الله عنه (قال جاء رجل الى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فقال يا رسول الله ما القتال في
سبيل الله فان أحدنا يقاتل
غضباً والغضب حالة تحصل
عند غلبان الدم في القلب لارادة
الاتقام (ويقاتل حمية) وهي
الاثقة من النبي أو الحافضة
على الحرم (فرفع) رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم
(اليه) أي الى السائل (رأسه)
الشريف (قال) أبو موسى

التعبير عن قولهم لاحول ولا قوة الا بالله الحوقلة هكذا قال الازهري والا كثرون وقال
الجزهري الحوقلة تعلى الاول وهو المشهور والحاء والواو من الحول والقاف من القوة
واللام من اسم الله وعلى الثاني الحاء واللام من الحول والقاف من القوة والاول أولى
انما يفصل بين الحروف ومثل الحوقلة الجملة في سى على الصلاة وعلى الفلاح والجملة
في بسم الله والجملة في الحمد لله والجملة في لا اله الا الله والسجدة في سبحان الله انتهى
كلامه قوله دخل الجنة قال القاضي عياض انما كان كذلك لان ذلك توحيد وشاء على
الله تعالى وانقياد اطاعته وتنويع اليه بقوله لاحول ولا قوة الا بالله فن حصل هذا فقد
حاز حقيقة الايمان وكامل الاسلام واستحق الجنة بفضل الله وانما أفرده صلى الله عليه وسلم
الشهادتين والجمعتين في هذا الحديث مع ان كل نوع منهما منى كما هو المشروع اقصد
الاختصار قال النووي فاخصر صلى الله عليه وسلم من كل نوع شطرا تنبيه على باقيه
والحديث قد تقدم الجمع بينه وبين الحديث الذي قبله (وعن شهر بن حوشب عن أبي

امامة أو عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان بلا لأخذ في الاقامة فلما
ان قال قد قامت الصلاة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقامها الله وادامها وقال في سائر

الاقامة بنحو حديث عمر في سائر الاذان رواه أبو داود) الحديث في اسناده رجل مجهول
وشهر بن حوشب تكلم فيه غير واحد ووثقه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وفيه دلالة على
استصحاب مجابوبة المقيم لقوله وقال في سائر الاقامة بنحو حديث عرو وفيه أيضاً انه
يستحب اسمع الاقامة ان يقول عند قول المقيم قد قامت الصلاة اقامها الله وادامها
قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل على ان السنة ان يكبر الامام بعد الفراغ من
الاقامة انتهى وفي ذلك خلاف اعلمه يأتي ان شاء الله تعالى (وعن جابر ان رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم قال من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة

القائمة آت محمد الوسيلة والفضيلة وابعثه مقام محمود الذي وعدته حلت له شفاعتي يوم
القيامة رواه الجماعة الامسلى) وفي الباب عن عبد الله بن مسعود عن عبد الطعماوى وعن
أنس عند ابن حبان في فوائد الاصمعيين له وعن ابن عباس عند ابن حبان أيضاً في كتاب
الاذان وعن أبي امامة عند الضياء المقدسى ورواه الحاكم في المستدرک وفيه عفير بن
معدان وقد تكلم فيه غير واحد وعن عبد الله بن عرو ووسيانى قوله رب هذه الدعوة
التامة بفتح الدال والمراد به ادعوة التوحيد لا دعوة الحق وقيل لدعوة
التوحيد تامة لانه لا يدخلها تغيير ولا تبديل بل هي باقية الى يوم القيامة وقال ابن التين
وصفت بالتامة لان فيها أتم القول وهو لا اله الا الله قوله الوسيلة هي ما يتقرب به يقال
توسلت أى تقربت وتطلق على المنزلة العلية وسياتي تفصيلها في الحديث الذي بعده هذا
قوله والفضيلة أى المرتبة الزائدة على سائر الخلائق ويحتمل ان تكون تفسيراً للوسيلة

٥٥ نيل ل أو من دونه (ومارفع اليه رأسه الا انه) أى السائل (كان قائماً) أى مارفع الامر من الامور بالقيام

العقلية (لتكون) أى لأن تكون (كلمة الله) أى دعوته إلى الاسلام أو كلمة الاخلاص (هى العليا) لامن قاتل عن مقتضى القوة الغضبية أو الشهوانية (فهو في سبيل الله عز وجل) ويدخل فيه من قاتل لطلب الثواب ورضا الله فانه من اعلاء كلمة الله وقد جمع هذا الجواب معنى السؤال لا باقطة لان الغضب والجبهة قد يكونان لله تعالى واغرض الدنيا فاجاب صلى الله عليه وآله وسلم بالمانى مختصرا اذ لو ذهب يقسم وجوه الغضب لاطال ذلك ونحشى ان يلبس عليه وفيه الجواب وزيادة أو ان القتال اسم فاعل بمعنى المقاتل بقرينة لفظ فان احدا يقاتل الخ ويكون عبرة عن العاقل والحديث من جوامع الكلام وفيه شاهد لحديث انما الاعمال بالنيات وانه لا بأس بقيام طالب الحاجة عند أمن الكبروان الفضل الذى ورد في المجاهدين مختص بمن قاتل لاعلاء دين الله وفيه استحباب اقبال المسؤول على السائل (عن عبد الله بن مسعود) رضى الله عنه (قال يذا أنا مشى مع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم في خرب) بفتح الخاء وكسر الراء في رواية بكسر ثم فتح جمع خربة وكلاهما في فرع اليونانية وعند البخارى في موضع آخر بالماء المهملة المفتوحة وسكون الراء والمثلثة (المدينة) المنورة موطن رسول الله صلى الله عليه وآله

قوله مفا محمودا أى محمود القائم فيه وهو يطلق على كل ما يجاب الحمد من أنواع الكرامات ونصبه على الظرفية أى ابعثه يوم القيامة فافقه مقام محمودا أو ضمن ابعثه معنى أقمه أو على انه مدعول به ومعنى ابعثه اعطه ويجوز ان يكون حالا أى ابعثه ذامقام محمود والتشكيك للتفخيم والتعظيم كما قال الطيبي كأنه قال مقاما أى مقام محمودا بكل لسان وقد روى بالتعريف عند النسائي وابن حبان والطحاوى والطبرانى والبيهقى وهذا يرد على من أنكروا بوته معروفا كالنووى قوله الذى وعدته أراد بذلك قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا وذلك لان عسى في كلام الله لا وقوع قال الحافظ والموصول اما بديل أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف وليس صفة للذكر وسبب أتى تفسير حات له الشفاعة في الحديث الذى بعده هذا (وعن عبد الله بن عمرو أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فانه من صلى على صلاة صلى الله عليه عشره ثم سلوا الله على الوسيلة فانه منزلة في الجنة لا تنبغى الا لعبدا من عباد الله وارجلوا ان يكون أنا هو فمن سأل الله على الوسيلة حلت عليه الشفاعة رواه الجماعة الا البخارى وابن ماجه) قوله مثل ما يقول قد تقدم الكلام على ذلك قوله ثم صلوا على هذه زيادة ثابتة في الصحيح وقبولها متعين قوله ثم سلوا الله الخ قد تقدم ذكر بعض الاقوال في تفسير الوسيلة والمتعين المصير الى ما في هذا الحديث من تفسيرها قوله حلت عليه الشفاعة وفي الحديث الاول حات له الشفاعة قال الحافظ واللام بمعنى على ومعنى حلت أى استحققت ووجبت أو نزات عليه ولا يجوز ان تكون من الحل لان الم تكرر قبل ذلك محرمة قوله شفاعة استشكل بعضهم جعل ذلك ثوابا لقاتل ذلك مع ما ثبت ان الشفاعة للمذنبين واجيب بان له صلى الله عليه وسلم شفاعات اخر كادخال الجنة بغير حساب وكرفع الدرجات فيعطى كل أحد ما يناسبه ونقل عياض عن بعض شيوخه انه كان يرى اختصاص ذلك بمن قاله محمدا مستحضرا اجلال النبي صلى الله عليه وسلم لامن قصد بذلك مجرد الثواب ونحو ذلك قال الحافظ وهو تحكم غير مرضى ولو كان لاخراج الغافل اللاهى لكان أشبه قال المهلب في الحديث الحاض على الدعاء في أوقات الصلوات لانه حال رجاء الاجابة (وعن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الدعاء لا يرد بين الاذان والاقامة رواه أحمد وابوداود والترمذى) الحديث أخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان والضياء في المختارة وحسنه الترمذى ورواه سليمان التميمي عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا نودي بالاذان ففتح أبواب السماء واستجيب الدعاء وروى يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الاذان تفتح أبواب السماء وعند الاقامة لا ترد دعوة وقد روى من حديث سهل بن سعد الساعدي رواه مالك عن ابن أبي حازم عن سهل بن سعد قال ساعتان

الروح من أمر ربى) أى من الابداعيات الكائنة ٢٥٦ بكن من غير مادة وتولد من أصل واقتصر على هذا الجواب كما اقتصر

وهى عليه السلام فى جواب
ومارب العالمين بذكر بعض صفاته
اذالروح لدقته لا يمكن معرفة
ذاته الا بعوارض غيرة عما يلتهب
فلذلك اقتصر على هذا الجواب
ولم يبين الماهية لكونها مما
استأثر الله بعلمها ولان فى عدم
بيانها تصديقا لمعنى نبينا صلى
الله عليه وآله وسلم وقد كثر
اختلاف الحكماء والعلماء قديما
وحديثا فى الروح واطلقوا أعنة
النظر فى شرحه وخاضوا فى
غمرات ماهيته والذى اعتمد عليه
عامة المتكلمين من أهل السنة
انه جسم لطيف فى البدن سار
فيه سرى ماء الورد فيه وعن
الاشعرى النفس الداخلة الخارج
(وما أتوا) بصيغة الغائب فى
أكثر نسخ الصحيحين (من العلم
الا) علما أو آيات (قليل) أولا
قليل لا منكم أى بالنسبة الى
معلومات الله تعالى التى لانهاية
لها وتتمام البحث فى الروح فى
كتاب التفسير والحق انه مما
استأثر الله تعالى بعلمها فالحوم
حول بابها مع قوله العلم وقصر
الفهم مما لا يكاد يشرح له صدور
أهل الحق واليقين (عن أنس
ابن مالك) رضى الله عنه (ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
ومعاذ بن جبل) رضى الله عنه (أى
راكب خلقه) على الرجل) بفتح
الراء وسكون الحاء وهو للعبير
أصغر من القتب وعند البخارى
فى الجهاد انه كان على جابر

مسلم بن بزار فى ربيعة قطيعون البصرى ولم يعلموا ان مسلم بن يسار آخر يقال له أبو
عثمان الطنمذى وعنه روى فى الباب عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
انما يقيم من أذن أخرجه الطبرانى والعلقبلى فى الضعفاء وأبو الشيخ فى الاذان وفى اسناده
سعيد بن راشد وهو ضعيف قال ابن أبى حاتم سالت أبى عن سعيد بن راشد هذا فقال
ضعيف الحديث منكر الحديث وقال مرة متروك قال الحارثى فى كتابه الناسخ
والتنسخ واتفق أهل العلم فى الرجل يؤذن ويقيم غيره ان ذلك جائز واختلفوا فى
الاولوية فقال أكثرهم لافرق والامر متسع وعن رأى ذلك مالك وأكثر أهل الحجاز وأبو
حنيفة وأكثر أهل الكوفة وأبو ثور وقال بعض العلماء من أذن فهو يقيم قال الشافعى
واذا أذن الرجل أحبت ان يتولى الإقامة الى أولوية المؤذن بالإقامة ذهب الهادوية
واحتجوا بهذا الحديث واحتج القائلون بعدم الفرق بالحديث الذى سياتى وسألت
الكلام عليه والاخذ بحديث الصادق أولى لان حديث عبد الله بن زيد لا يأتى كان
أول ما شرع الاذان فى السنة الاولى وحديث الصادق بعده بلا شك قاله الحافظ
البيهقى فاذا أذن واحد فقط فهو الذى يقيم واذا أذن جماعة دفعة واتفقوا على من
يقيم منهم فهو الذى يقيم وان تشاحوا اقرع بينهم قال ابن سبيل الناس البيهقى
ويستحب ان لا يقيم فى المسجد الواحد الا واحد الا اذا لم تحصل به الكفاية انتهى
(وعن عبد الله بن زيد انه رأى الاذان قال فحث الى النبى صلى الله عليه وسلم فاخبرته

فقال الله على بلال فالتبته فاذا نادى ان يقيم فقلت يا رسول الله انارأت اريد ان اقيم
قال فاقم أنت فاقام هو واذا نادى بلال رواءه (سعد وأبو داود) الحديث فى اسناده محمد بن
عمر والواقى الانصارى البصرى وهو ضعيف ضعفه القطان وابن عمير ويحيى بن معين
واختلف عليه فيه فقبل عن محمد بن عبد الله وقبل عبد الله بن محمد قال ابن عبد البر
اسناده احسن من حديث الافريقى وقال البيهقى ان معاصم بن عمار قال لانا قصة الصادق
بعدوذ كره ابن شاهين فى الناسخ وله طريق اخرى أخرجه أبو الشيخ عن ابن عباس قال
كان أول من أذن فى الاسلام بلال وأول من أقام عبد الله بن زيد قال الحافظ واسناده
منقطع لانه رواه الحكم عن مقسم عن ابن عباس وهذا من الاحاديث التى لم يسو بعضها
الحكم من مقسم وأخرجه الحاكم وفيه ان الذى أقام عمر قال والمعروف انه عبد الله
ابن زيد والحديث استدل به من قال بعدم أولوية المؤذن بالإقامة وقد تقدم ذكرهم
فى الحديث الذى قبل هذا وقد عرفت تأخر حديث الصادق وأرجحية الاخذ به على
انه لو لم يتأخر لكان هذا الحديث خاصا بعبد الله بن زيد والاولوية باعتبار غيره من الامة
والحكمة فى التخصيص تلك المزية التى لا يشارك فيها غير أعنى الروايات فالحاق غيره به
لا يجوز لوجهين الاول انه يودى الى ابطال فائدة النص أعنى حديث من أذن فهو يقيم
فيكون فاسدا الاعتبار الثانى وجود الفارق وهو مجرده مانع من الالحاق

فى الجهاد انه كان على جابر (قال يامعاذ بن جبل قال) أى معاذ (ليلى يا رسول الله وسعيدك) الباب بفتح اللام . (باب

فنعناه هذا الاجابة والسعة المساعدة كانه قال لبالك واسعدالك ٣٥٧ ولكنكم ما تلبسوا على معنى التاكيد والتسكين أي

اجابة بعد اجابة واسعدا بعد اسعدا وقيل في أصل لبيك واشتقاقها غير ذلك (قال يامعاذ قال لبيك يا رسول الله وسعديك ثلاثا) يعني ان نداه لمعاذ واجابة معاذ كان ثلاث مرات (قال ما من أحد يشهد أن لا اله الا الله وان محمدا رسول الله شهادة صدقا) فيه احتراز عن شهادة المنافق (من قلبه) متعلق بقوله صدقا أو بقوله يشهد فعلى الأول الشهادة لفظية أي يشهد بلفظه ويصدق بقلبه وعلى الثاني قلبية أي يشهد بقلبه ويصدق بلسانه (الاحرمه الله على النار) فان فات ظاهر هذا يقتضي عدم دخول جميع من شهد الشهادتين النار لما فيه من التعميم والتاكيد وهو مصادم للدلالة القطعية الدالة على دخول طائفة من عصاة الموحدين النار ثم يخرجون بالشفاعة اجيب بان هذا مقيد بمن يأتي بالشهادتين تابعا ثم يموت على ذلك اوان المراء بالتعريم هنا تحريم الخلود لأصل الدخول أو انه يخرج مخرج الغالب اذا الغالب أن الموحدين يعمل بالطاعات ويحمتب المعاصي أو من قال ذلك مؤدبا حقه وفرضه أو المراد تحريم النار على اللسان الناطق كتعريم مواضع اليهود أو المراد النار التي أعدت للكافرين لا الطبقة التي افردت لعصاة الموحدين (قال) معاذ يا رسول الله افلا اخبر به الناس فيستبشروا وفي رواية بالنون أي فهم يستبشرون (قال) صلى الله عليه وآله

• (باب الفصل بين التداين بجملة) •

(عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال حدثنا أصحابنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لقد أجبني ان تكون صلاة المسكين أو المؤمن واحد وذكر الحديث وفيه فجاء رجل من الانصار فقال يا رسول الله اني لما رجعت لما رأيت من اهتمامك رأيت رجلا كان عليه ثوبين أخضرين فقام على المسجد فاذا ن ثم قعد فعد ثم قام فقال مثلها الا انه يقول قد قامت الصلاة وذكر الحديث رواه أبو داود) الحديث أخرجه أيضا الدارقطني من حديث الاعمش عن عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى عن معاذ بن جبل به ورواه أبو الشيخ في كتاب الاذان من طريق يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد قال الحافظ وهذا الحديث ظاهر الانقطاع قال المنذرى الا ان قوله في رواية أبي داود حدثنا أصحابنا ان أراد الصحابة فيكون مسندا والافه مرسل وفي رواية ابن أبي شيبة وابن خزيمة والطحاوي والبيهقي حديثا أصحاب محمد فقتعين الاحتمال الاول ولهذا صححها ابن حزم وابن دقيق العيد وقد قدمنا في شرح حديث أنس انه أمر بلال ان يشنع الاذان ويوتر الإقامة ما يجاب به عن دعوى الانقطاع واعلال الحديث به فارجع اليه والحديث استدله على استحباب الفصل بين الاذان والإقامة لقوله فاذا ن ثم قعد فعد وقد تقدم الكلام على ذلك في باب جواز الركنين قبل المغرب من أبواب الاوقات والكلام على بنية فوائد الحديث قدم في أول الاذان

• (باب النهي عن أخذ الاجرة على الاذان) •

(عن عثمان بن أبي العاص قال أخبرنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرا رواه الخمسة) الحديث صححه الحاكم وقال ابن المنذرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عثمان بن أبي العاص وأخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرا وأخرج ابن حبان عن يحيى المكي قال سمعت رجلا قال لابن عمر اني لاحبك في الله فقال له ابن عمر اني لا بغضك في الله فقال سبحان الله أحبك في الله وتبغضني في الله قال نعم انك تسأل على أذانه أجرا وروى عن ابن مسعود انه قال أربع لا يؤخذ عليهن أجر الاذان وقراءة القرآن والمقام والقضاء ذكره ابن سيد الناس في شرح الترمذي وروى ابن أبي شيبة عن الضحاك انه كره ان يأخذ المؤذن على أذانه جعلا ويقول ان أعطى غير مسئلة فلا بأس وروى أيضا عن معاوية بن قرة انه قال كان يقال لا يؤذن لك الا محتتب وقد ذهب الى تحريم الاجر شرط على الاذان والإقامة الهادي والقاسم والناسرو أبو حنيفة وغيرهم وقال مالك لا بأس بأخذ الاجر على ذلك وقال الاوزاعي يجاعل عليه ولا يؤاجر وقال الشافعي في الام أحب ان يكون المؤذن متطوعين قال وليس للامام ان يرزقهم وهو يجب من يؤذن متطوعا بمن له امانة الا ان يرزقهم من ماله (قال) معاذ يا رسول الله افلا اخبر به الناس فيستبشروا وفي رواية بالنون أي فهم يستبشرون (قال) صلى الله عليه وآله

وسلم (إذا) أي أن أخبرتهم (يسكلوا) ٣٥٨ أي يفتقدوا على الشهادة المجردة في رواية يسكلوا من النكول وهو الامتناع

قال ولا أحسب أحدا يبذل كثير الأهل يعوزة أن يجرد مؤذنا أمينا يؤذن منطوقا فان لم يجده فلا بأس أن يرزق مؤذنا ولا يرزقه إلا من خمس الخمس النضل وقال ابن العربي الصحيح جواز أخذ الجرة على الأذان والصلاة والقضاء وجميع الأعمال الدينية فان الخليفة يأخذ أجرته على هذا كله وفي كل واحد منها يأخذ الخائب أجره كما أخذ المستغيب والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي فهو صدقة انتهى فقام المؤذن على العامل وهو قيس في مصادمة النص وقتيا ابن عمر التي مرت لم يخالفها أحد من الصحابة كما صرح بذلك البيهقي وقد عده ابن حبان ترجمة على الرخصة في ذلك وأخرج عن أبي مخزومة أنه قال قالني على رسول الله صلى الله عليه وسلم الأذان فاذنت ثم اعطاني حين قضيت التأذين مرة فيها شيء من فضة وأخرجه أيضا النسائي قال البيهقي ولا دليل فيه لوجهين الأول ان قصة أبي مخزومة أول ما أسلم لانه اعطاه حين علمه الأذان وذلك قبل اسلام عثمان بن أبي العاص فحدث عثمان متأخر الثاني انها واقعة يطرق اليها الاحتمال وأقرب الاحتمالات فيها ان يكون من باب التأليف لحداثته عهده بالاسلام كما أعطى حينئذ غيره من المؤلفين قلوبهم ووقائع الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال سلمها الاستدلال لما سبق فيها من الاجمال انتهى وأنت خبير بان هذا الحديث لا يرد على من قال ان الاجرة انما تحرم اذا كانت مشروطة لا اذا أعطيتا بغير مسئلة والجمع بين الحديثين بمنزلة هذا حسن

• (باب فيمن عليه فرائض ان يؤذن ويقيم للأولى ويقيم لكل صلاة بعدها) •

(عن أبي هريرة قال عرسنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم نستيقظ حتى طلعت الشمس فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم يأخذ كل رجل برأس راحلته فان هذا منزل حضرنا فيه الشيطان قال فعلننا ثم دعا بالماء فتوضأ ثم صلى سجدتين ثم اقيمت الصلاة فصلى الغداة رواه أحمد ومسلم والنسائي ورواه أبو داود ولم يذكر فيه سجدة في الفجر وقال

فيه فامر بلالا فاذن وأقام وصلى) الامر بالاقامة للمقضية ثابت في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ وأمر بلالا فأقام الصلاة الحديث بطوله في نومهم في الوادي وفيه من حديث أبي قتادة ان بلالا أذن قوله عرسنا قد تقدم تفسيره في باب قضاء الفرائض قوله فان هذا منزل حضرنا فيه الشيطان قال النووي فيه دليل على اجتناب مواضع الشيطان وهو اظهر المعنيين في النهي عن الصلاة في الحمام قوله ثم صلى سجدتين يعني ركعتين وفيه دليل على استحباب قضاء النافلة الراتبية قوله فاذن وأقام استدلال به على من روى الأذان والاقامة في الصلاة المقضية وقد ذهب الى استحبابهما في القضاء الهادي والقاسم والناصر وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل وأبو ثور وقال مالك والاوراعي ورواه المهدي في البحر قولنا لا شافعي انه لا ينعقد الأذان واحتملهم بأنه لم ينقل في قضائه

أي يتنصوا عن العمل بآقادات على وجه رد التلطف بالشهادتين واستدل به بعض متكلمي الاشاعرة من قوله يسكلوا على ان لا بعد اختيارا كما سبق في علم الله (وأخبر بها معاذة مونة) أي موت معاذ وأغرب الكرماني فقام يحتمل ان يرجع الضمير الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (تأثما) أي تجنبنا عن الانتم ان كنتم ما أمر الله بتبليغه حيث قال واذا أخذ الله مشاق الذين أوثوا الكتاب ليبيننه للناس ولا يكفونه ودل منيع معاذ على انه عرف ان النهي عن التبشير كان على التنزيه لا على التعزيم والامساك بخبر به أصلا أو عرف ان النهي مقيد بالاتكال فاخبر به من لا يخشى عليه ذلك واذا زال القيد زال المقيد والاول أرجح لكونه أخر ذلك الى موته وقال القاضي عياض لعل معاذ لم يفهم النهي لكن كسر عزمه مما عرض له من تبشيرهم وقد روى البزار من حديث أبي سعيد الخدري في هذه القصة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذن لمعاذ في التبشير فلقيه عمر رضي الله عنه فقال لا تنجس ثم دخل فقال يا بني اقم أنت أفضل رأيا ان الناس اذا سمعوا ذلك تسكلوا عليها قال فردته فردته وهذا معدود من موافقات عروفيه جواز الاجتهاد في حضرته صلى الله عليه وآله وسلم وقد تضمن هذا

الحديث أن يخص بالعلم قوم فيهم الضبط وصحة الفهم ولا يذل المعنى اللطيف ٣٥٩ لمن لا يستأمله ومن يخاف عليه الترخيص

والانكسار لتقصير فهمه وفيه جواز الاراداف وبيان تواضع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومثله معاذ من العلم لانه خصه بمآذ كروفيه جواز استفسار الطالب عما يتردد فيه واستئذانه في اشاعة ما يعلم به وحده (عن أم سامة) هند بنت أبي امية زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم (رضي الله عنهما) قالت جئت ام ساهم بضم السين وفتح اللام بنت ملهان بكسر الميم التجارية الانصارية وهي والدة أنس بن مالك (الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فقالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق ليس الاستحياء هنا على بابه وانما هو جار على سبيل الاستعارة التبعية التعليلية أي ان الله لا يمتنع من بيان الحق فكذا اننا لا امتنع من سؤاله عما نحتاجه اليه وعبارة الفتح ان الله لا يأمر بالحياء في الحق وهذا أولى وانما قالت ذلك بسط العذر لها في ذكرا ما تهيئ النساء من ذكره عادة بمحضرة الرجال لان نزول المني منهن يدل على قوة شهوتهن للرجال ولهذا قالت عائشة كجاءتني في صحبي مسلم ففضحت النساء (فهو) يجب (على المرأة من غسل) بضم الغين وفي رواية بغسلها وهما مصدران عند أكثر أهل اللغة وقال آخرون بالضم الاسم

الاربع وأجاب عن ذلك بانه نقل في رواية ثم قال سلمنا فقر كخوف اللبس وسيأتي حديث قضاء الاربع بعد هذا الحديث مصرحاً فيه بالاذان والاقامة وانما ترك الاذان في رواية أبي هريرة عند مسلم وغيره يوم نومه في الوادي لما قال النووي في شرح مسلم وأما ترك ذكر الاذان في حديث أبي هريرة وغيره فجوابه من وجهين أحدهما لا يلزم من ترك ذكره انه لم يؤذن فعله أذن وأهمله الراوي ولم يعلم به والثاني له ترك الاذان في هذه المرة لبيان جواز تركه وإشارة الى انه ليس بواجب محتتم لاسيما في السفر وقال أيضاً وفي المسئلة خلاف والاصح عندنا ثبوت الاذان لحديث أبي قتادة وغيره من الاحاديث الصحيحة وفي الحديث استحباب الجماعة في الفاتحة وقد استشكل نومه صلى الله عليه وسلم في الوادي لقوله ان عيني تنام ولا ينام قلبي قال النووي وجوابه من وجهين أحدهما وأشهرهما انه لا منافاة بينهما لان القلب انما يدرك الحسية مات المتعلقة به كالحدث والالم فهو هما ولا يدرك طلوع الفجر وغيره مما يتعلق بالعين وانما يدرك ذلك بالعين والعين نائمة وان كان القلب يقظان والثاني انه كان له حالان أحدهما ما ينام فيه القلب ويصادف هذا الموضع والثاني لا ينام وهذا هو الغالب من أحواله وهذا التأويل ضعيف والصحيح المعتمد هو الاول انتهى (وعن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه

ان المشركين شغلوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الخندق عن أربع صلوات حتى ذهب من الليل ما شاء الله فامر بالافاذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ثم أقام فصلى المغرب ثم أقام فصلى العشاء واه أحمد والنسائي والترمذي وقال ليس بأسناده باس الا ان أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله الحديث رجاله رجال الصحيح ولاعله له الاعداد سمع أبو عبيدة من أبيه وهو الذي يحزمه الحفاظ اعني عدم سماعه منه وفي الباب عن أبي سعيد الخدري عن أحمد والنسائي وقد تقدم قال البيهقي وحديث أبي سعيد رواه الطحاوي عن المزني عن الشافعي حدثنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه وهذا اسناد صحيح جليل انتهى وفي الباب أيضاً عن جابر عن عبد البخاري ومسلم وقد تقدم وليس فيه ذكر الاذان والاقامة والحديث استدلل به على مشروعية الاذان والاقامة في القضاء وقد تقدم الخلاف في ذلك والحديث أحكام وفوائد قد تقدم ذكر بعضها في باب الترتيب في قضاء الفوائت وقد استشكل الجمع بينه وبين ما في الصحيحين من ان الصلاة التي شغل عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر فقط وقد قدمنا طر فامن الكلام على ذلك في باب الصلاة الوسطى وطر فاق في باب الترتيب في قضاء الفوائت

(أبواب ستر العورة)

(باب وجوب سترها)

وبالفتح المصدر وحرف الجر زائد (إذا) هي (احتمات) أي رأت في منامها أنهم يتجامعون (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

عليها غسل (إذا) أي خبز (رأى الماء) ٣٦٠ أي المني إذا استبقت فاذا ظرفية ويجوز أن تكون شرطية أي إذا رأت

وجوب عليها الغسل وجعل رؤية
المني شرطاً للغسل يدل على أنها
إذا لم تر الماء لا غسل عليها قالت
زيب (فغطت أم سلمة) رضى
الله عنها أو قالت أم سلمة على سبيل
الالتفات من باب التجريد كأنها
جردت من نفسها شخصاً فاستندت
إليه التغطية إذا لاصل فغطيت
قال عروة وغيره (يعنى وجهها)
وعند مسلم من حديث أنس أن
ذلك وقع له نشأة أيضاً فيحتمل
حضورهما معاً في هذه القصة
(وقالت) أم سلمة (بارسول الله
وتحتمل المرأة) أي أترى المرأة
الماء وتحتلم (قال) صلى الله عليه
 وآله وسلم (نعم) تحتلم وترى الماء
 وفيه دليل على أن الاحتلام
 يكون في بعض النساء دون بعض
 ولذا أنكرت أم سلمة ذلك
 لكن الجواب يدل على أنها إنما
 أنكرت وجود المني من أصله
 ولهذا أنكرت عليها (ترت)
 عيينك) أي انتقرت وصارت على
 التراب وهي كلمة جاربة على
 السنة العرب لا يريدون بها
 الدعاء على المخاطب (فيم يشبهها
 ولها) وفي حديث أنس في
 الصبي من أين يكون شبه ماء
 الرجل غليظ أبيض وماء المرأة
 رقيق أصفر فاهما معاً لا وسبق
 يكون منه شبه قال القسطلاني
 وفي هذا الحديث ترك الاستحباب
 لمن عرضت له مسألة انتهى

(عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال قلت يا رسول الله عورتنا ما نأمنها وما نأمن
 قال احفظ عورتك الامن زوجتك أو ما مملكت عيينك قالت فإذا كان القوم بعضهم في
 بعض قال ان استطعت ان لا يراها أحد فلا يرينها قلت فإذا كان أحدنا خالياً قال فالتق
 تبارك وتعالى أحق ان يستحيما منه رواء الخمسة الا النساء) الحديث أخرجه أيضاً
 النسائي في عشرة النساء عن عمرو بن علي عن يحيى بن سعيد عن بهز قد ذكره لا كما قال
 المصنف وقد علقه البخاري وحده عنه الترمذي وصححه الحسائي وأخرج عنه ابن أبي شيبة
 قال حدثنا يزيد بن هرون حدثنا بهز بن حكيم عن أبيه عن جده بدون قوله فإذا كان
 القوم إلى قوله قلت فإذا كان أحدنا رزاد بعد قوله فالتق أحق ان يستحيما منه فقط من
 الناس وقد عرف من السياق انه وارد في كشف العورة بخلاف ما قال أبو عبد الله
 البوني ان المراد بقوله أحق ان يستحيما منه أي فلا يصح ومفهوم قوله الامن زوجتك
 أو ما مملكت عيينك يدل على أنه يجوز لهما النظر إلى ذلك منه وقياسه أنه يجوز له النظر
 ويدل أيضاً على أنه لا يجوز النظر لغيره من استثنى ومنه الرجل الرجل والمرأة للمرأة وكما دل
 مفهوم الاستثناء على ذلك فتدلل عليه منطوق قوله فإذا كان القوم بعضهم في بعض
 ويدل على أن التعري في الخلاه غير جائز مطلقاً وقد استدلل البخاري على جوازها في الغسل
 بقصة موسى وأيوب ومهايد على عدم الجواز مطلقاً حديث ابن عمر عند الترمذي
 بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأكروا التعري فان معكم من لا يفارقكم الا
 عند الغائط وحين يفضي الرجل إلى أهله فاستحيوهم واكرمواهم ويدل على ما أشعر به
 الحديث مفهومه ومنطوقه فاقدم جواز نظر الرجل إلى عورة الرجل والمرأة إلى عورة
 المرأة حديث أبي سعيد الخدري عندهم لم وأبي داود والترمذي بانظر الرجل إلى
 عورة الرجل ولا المرأة إلى عورة المرأة ولا يفضي الرجل إلى الرجل في الثوب الواحد ولا
 تفضي المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد والحديث يدل على وجوب السترة لعورة كما ذكر
 المصنف لقوله فقط عورتك وقوله فلا يرينها وقد ذهب قوم إلى عدم وجوب ستر العورة
 وتسكوا بان تعليق الامر بالاستطاعة قرينة تصرف الامر إلى معناه الجازي الذي هو
 الندب ورد بان ستر العورة مستطاع لكل أحد فهو من الشروط التي يراد بها التهييج
 والالهاب كما علم في علم البيان وتسكوا أيضاً بما ساقى من كشفه صلى الله عليه وسلم لم
 لغضه وساقى الجواب عليه والحق وجوب ستر العورة في جميع الاوقات الا وقت قضاء
 الحاجة وإفضاء الرجل إلى أهله كما في حديث ابن عمر السابق وعند الغسل على الخلاف
 الذي مر في الغسل ومن جميع الأشخاص الا في الزوجة والامة كما في حديث الباب
 والطبيب والشاهد والحاكم على نزاع في ذلك

• (باب بيان العورة وحدها) •

(عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تبرز فخذك ولا تنظر

• (عن علي) بن أبي طالب (رضي الله عنه قال كتب رجلاً مذاه) • للمبالغة في كثرة المذنى وهو

باسكان المجبة الماء الذي يخرج من الرجل عند الملاعبة (فامرت المقداد) ٣٦١ بكسر الميم وسكون القاف ابن عمر وزاد في

رواية ابن عساكر ابن الاسود
وليس بابنه وانما ربه وتبناه أو حالقه
أو تزوج بامه فنسب اليه وانما
أبوه عمرو بن ثعلبة البهراقي
وهو من السابقين الى الاسلام
المترقى سنة ثلاث وثلاثين
في خلافة عثمان رضي الله عنهم
(ان يسأل) أي بان يسأل (النبي
الذي صلى الله عليه وآله وسلم
فأله) عن حكم الذي (نقل)
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(فيه) أي في الذي (الوضوء)
لا الغسل وقد استدل بعضهم
بهذا الحديث على جواز الاعتماد
على الخبر المظنون مع القدرة
على المقطوع وهو خطأ في
الذي سأل ان السؤال وقع وعلى
حاضر قاله في الفتح (عن عبد الله
ابن عمر) بن الخطاب (رضي الله
عنه) ان رجلا قام في المسجد
النبوي ولم يعرف اسم الرجل
(فقال يا رسول الله من أين
تأمرنا ان نل) أي بالاهلال
وهو رفع الصوت بالتلبية في
الحج والمراد به هنا الأحرام مع
التلبية والسؤال عن موضع
الأحرام وهو المكاتات المكاني
ويستفاد منه أن السؤال عن
مواقيت الحج كان قبل السفر
من المدينة (فقال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم) (ولم يزل)
بضم الياء أي يحرم (أهل
المدينة من ذي الحليفة) بضم
المهملة وفتح اللام (ويهل أهل

الى نخدحى ولا ميت رواه أبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا الحاكم والبزار من
حديث علي بن ربيعة بن جريح عن حبيب وفي رواية أبي داود من طريق نجاج بن محمد عن
ابن جريح قال أخبرني عن حبيب بن أبي ثابت وقد قال أبو حاتم في العلل ان الواسطة
بينهم ما هو الحسن بن ذكوان قال ولا يثبت لحبيب رواية عن عاصم قال الحافظ فهذه عدة
أخرى وكذا قال ابن معين ان حبيب لم يسمعه من عاصم وان يثبته ما رجلا ليس بثقة وبين
البزار ان الواسطة بينهم ما هو عمرو بن خالد الواسطي ووقع في زيادات المسند وفي الدارقطني
ومسند الهيثم بن كليب نصريح ابن جريح باخبار حبيب له وهو وهم كما قال الحافظ
والحديث يدل على أن الفخذ عورة وقد ذهب الى ذلك العترة والشافعي وأبو حنيفة قال
النووي ذهب أكثر العلماء الى أن الفخذ عورة وعن أحمد ومالك في رواية العورة القبل
والدبر فقط وبه قال أهل الظاهر وابن جرير والاصطخري قال الحافظ في ثبوت ذلك عن
ابن جرير نظر فقد ذكرنا مثله في تهذيبه ورد على من زعم ان الفخذ ليست بعورة واحتجوا
بما سأل في الباب الذي بعده هذا والحق ان الفخذ من العورة وحديث علي هذا وان
كان غير منتهض على الاستقلال ففي الباب من الأحاديث ما يصلح للاحتجاج به على
المطلوب كما ستعرف ذلك وأما حديث عائشة وانس الاتيان في الباب الذي بعده هذا فهمما
واردان في قضايا معينة مخصوصة يتطرق اليها من احتمال الخصوصية أو البقاء على
أصل الاباحة ما لا يتطرق الى الأحاديث المذكورة في هذا الباب لانها تتضمن اعطاء حكم
كلى واطهار شرع عام فكان العمل بها أولى كما قال القرطبي على أن طرف الفخذ قد
يتسامح في كشفه لاسيما في مواطن الحرب ومواقف الخصام وقد تقرر في الأصول ان
القول أرجح من الفعل (وعن محمد بن جحش قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على معمر

ونخذه مكشوفتان فقال يا معمر غط فخذي فان الفخذين عورة رواه أحمد والبخاري في
تاريخه) الحديث أخرجه البخاري أيضا في صحيحه تعليقا والحاكم في المستدرک كلهم من
طريق اسمعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي كثر مولى محمد بن جحش عنه
اذكره قال الحافظ في الفتح رجاله رجال الصحيح غير أبي كثر فقد روى عنه جماعة لكن
لم أجده فيه نصريجا بعدل وقد أخرج ابن قانع هذا الحديث من طريقه أيضا قال وقد
وقع لي حديث محمد بن جحش هذا مسند لابن الجوزي من ابتدائه الى انتهائه وقد أملىته
في الاربعين المتبينة والحديث يدل على أن الفخذ عورة وقد تقدم ذكر الخلاف فيه
وبيان ما هو الحق ومحمد بن جحش هذا هو محمد بن عبد الله بن جحش نسب الى جد له ولا يه
مهمة وزين بن جحش هي عمته ومعمر المشار اليه هو معمر بن عبد الله بن فضالة
القرشي العدوي (وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الفخذ عورة
رواه الترمذي وأحمد ونظيره مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل ونخذه خارجة
فقال غط فخذي فان فخذي لرجل من عورته) الحديث في اسناده أبو يحيى القتيبي

٤٦٠ نيل ل (الشام من الحنفية) بضم الجيم وسكون الشا (ويهل أهل نجد) وهو ما ارتفع من أرض تهامة

الى ارض العراق (من قرن) بفتح القاف ٣٦٢ وسكون الراء وهو جبل مدور أملس كأنه هضبة مطل على عرفات ويهل

في الكل على صورة الخبز في الظاهر والظاهر ان المراد منه الامر فالتقدير ايهل (وقال ابن عمر) رضى الله عنه (ويزعمون ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ويهل أهل اليمن من يلم) بفتح الاء واللامين جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة (وكان ابن عمر) رضى الله عنه ما (يقول لم افقه) أى لم أفهم (هذه) أى الاخيرة (من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وهذا من شدة تحريه وورعه وأطلق الزعم على القول الحق لأنه لا يريد من هؤلاء الزاعمين الا أهل الطه والعلم بالاسنة ومحال ان يقولوا ذلك بأرائهم لان هذا ليس مما يقال بالرأى وتأتى بقية مباحث الحديث ان شاء الله تعالى في الحج (وعنه) أى عن ابن عمر (رضي الله عنه ان رجلا) لم اعرف اسمه (سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لبس المحرم بفتح الهمزة مضارع لبس بكسر الموحدة) فقال صلى الله عليه وآله وسلم (لا يلبس) بفتح الاول والناث ويجوز ضم السين على ان لانايسة وكسرها على انها ناهية والاول لا يذر (القميص ولا العمامة) بكسر العين (ولا السراويل ولا البرنس) بضم الموحدة والنون (ولا نو) مسه الورس بفتح الواو وسكون الراء ثبت أصغر من

ومشأتين وهو ضعيف مشهور بكنيته واختلاف في اسمه على ستة قول أو سبعة أشهرها دينار وقد أخرج هذا الحديث البخارى في صحيحه تعليقا وهو يدل على أن الفخذ عورة وقد تقدم الكلام في ذلك (وعن جرهد الاسلمى قال مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى بردة وقد انكسفت فخذى فقال غط فخذك فان الفخذ عورة واهمالا في الموما وأحمد وأبو داود والترمذى وقال حسن) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وصححه وعلقه البخارى في صحيحه ووضعه في تاريخه للاضطراب في اسناده قال الحافظ في الفتح وقد ذكر كثير من طرقه في تعليقاته التعليق وجرهد هذا هو بفتح الجيم وسكون الراء وفتح الهاء والحديث من أدلة القائلين بان الفخذ عورة وهم الجمهور كما تقدم

* (باب من لم ير الفخذ من العورة وقال صلى الله عليه وآله وسلم) *

(عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان جالسا كاشفا عن فخذه فاستأذن أبو بكر فاذا له وهو على حاله ثم استأذن عمر فاذا له وهو على حاله ثم استأذن عثمان فارخى عليه ثيابه فلما قاموا قلت يا رسول الله استأذن أبو بكر وعمر فاذا أنت على حالك فلما استأذن عثمان أرخيت عليك ثيابك فقال يا عائشة ألا يصحى من رجل والله ان الملائكة لتسبحي منه رواء أحمد وروى أحمد هذا القصة من حديث حفصة بنو ذلك وانظله دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم فوضع ثوبه بر فخذه وفيه فلما استأذن عثمان بجبال بثوبه) الحديث أخرج نحوه البخارى تعليقا فقال في صحيحه في بعض ما يذكر في الفخذ وقال أبو موسى غطى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركبته حين دخل عثمان وأخرجه مسلم من حديث عائشة باللفظ قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مضطجعا في بيتي كاشفا عن فخذه أو ساقيه الحديث وفيه فلما استأذن عثمان جلس وحديث حفصة أخرجه الطحاوى والبيهقى من طريق ابن جريج قال أخبرني أبو خالد عن عبد الله بن سعيد المدني حدثني حفصة بنت عمر قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عندي يوما وقد وضع ثوبه بين فخذه فدخل أبو بكر الحديث والحديث استدلل به من قال ان الفخذ ليست بعورة وقد تقدم ذكرهم في الباب الاول وهو لا ينتهز لمعارضة الاحاديث المتقدمة لوجوه الاول ما قدمنا من أن صاحبكايه فعل الثاني انه لا تقوى على معارضة تلك الاقوال الصحيحة العامة لجميع الرجال الثالث التردد الواقع في رواية مسلم التي ذكرناها ما بين الفخذ والاقوال ليس بعورة اجماعا الرابع غاية ما في هذه الواقعة ان يكون ذلك خاصا بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه لم يظهر فيه دليل يدل على التامى به في مثل ذلك فالواجب التمسك بتلك الاقوال الناصية على أن الفخذ عورة (وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم خيبر حسر الازار عن فخذه حتى لا ينظر الى بياض فخذه رواء أحمد والبخارى وقال حديث أنس أسند وحدث جرهد أسوط) قوله حسر الازار

(فان لم يجدوا النعابين فليلبس الخفين وليقطعهما) بكسر اللام وسكونها ٣٦٣ غطفت على فليلبس (حق) ان (يكونا)

أي غاية قطعهما (تحت الكعبين) وهذا من بديع كلامه صلى الله عليه وآله وسلم وفصاحته لان المتروك منحصر بخلاف الملبوس لان الاباحة هي الاصل فغير ما يترك لبسين ان ما سواه مباح وفي هذا الحديث السؤال عن حالة الاختيار فاجابه عنها وزاده حالة الاضطرار في قوله فان لم يجدوا النعابين وليست اجنبية عن السؤال لان حالة السفر تقتضي ذلك ومحل هذه المباحث في باب الحج وهذا آخر احاديث كتاب العلم ولما فرغ المؤلف من ذكر احاديث الوحي الذي هو مادة الاحكام الشرعية وعقبه بالايمان ثم العلم لم شرع يذكر أقسام العبادات من تباين ذلك على ترتيب حديث الفقهين بنى الاسلام على خمس شهادة أن لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلاة وآتاه الزكاة وحج البيت وصوم رمضان وقدم الصلاة بعد الشهادتين على غيرها لكونها افضل العبادات بعد الايمان وابتدأ بالطهارة لانها مفتاح الصلاة كما في حديث أبي داود باسناد صحيح ولانها أعظم شرطها والشرط مقدم على المشر وطبعا فقدم عليه وضا فقال

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الوضوء)

وهو بالضم الفعل وبالفتح الماء

الذي يتوضأ به وحكي في كل الفتح والضم وهو مشتق من الوضاعة وهي الحسن والنظافة لان المصلي يتنظف به فيصير وضيا وقد

بهملات مفتوحات أي كشف وضبطه بعضهم بضم أوله وكسر ثانيه على البناء للمفعول بدليل رواية مسلم فالمحسر قال الحافظ وليس ذلك بمستقيم اذ لا يلزم من وقوعه كذلك في رواية مسلم أن لا يقع عند البخاري على خلافه وزاد البخاري في هذا الحديث عن أنس بلفظ وان ركبتني لتمس فخذني الله وهو من جملة صحيح القائلين بان الغض ليست بعورة لان ظاهره ان المس كان بدون الحائل ومس العورة بدون حائل لا يجوز وورد بما في صحيح مسلم ومن تابعه من ان الازار لم تنكشف بقصد منه صلى الله عليه وآله وسلم لم يمكن أن يقال ان الاستمرار على ذلك يدل على مطلوبهم لانه وان كان من غير قصد لكن لو كانت عورة لم يقر على ذلك لكان عصمة صلى الله عليه وآله وسلم وظاهر سياق أبي عوانة والجوز في من طريقه عبد الوارث عن عبد العزيز يدل على استمرار ذلك لانه بلفظ فاجري رسول الله صلى الله عليه وسلم في رفاق خيبر وان ركبتني لتمس فخذني الله وانى لا يرى بياض فخذه وقد عرفت الجواب عن هذا الاحتجاج بمسائل

(باب بيان ان السرة والركبة ليستا من العورة)

(عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان قاعدا في مكان فيه ماء فكشف عن ركبته أو ركبته فلما دخل عثمان غطاها رواه البخاري) الحديث في البخاري في كتاب الصلاة باللفظ الذي ذكرناه في شرح حديث عائشة وقد تقدم الكلام على الحديث هنالك وهو بهذا اللفظ المذكور هنالك في المناقب من صحيح البخاري واسند المصنف به وبما بعده لمذهب من قال ان الركبة والسرة ليستا من العورة أما الركبة فقال الشافعي انها ليست عورة وقال الهادي والمؤيد بالله وأبو حنيفة وعطاء وهو قول للشافعي انها عورة وأما السرة فالقائلون بان الركبة عورة فالثون بانها غير عورة وخالفهم في ذلك الشافعي فقال انها عورة على عكس ما مر له في الركبة والاحتجاج بحديث الباب لمن قال ان الركبة ليست بعورة لا يتم لان الكشف كان بعد ذرا لدخول في الماء وقد تقدم في الغسل أدلة جوازها والخلاف فيه وأيضاً تعظيم من عثمان مشعر بانها عورة وان أمكن تعليل التعظيم بغير ذلك فغاية الامر الاحتمال واسند القائلون بان الركبة من العورة بحديث أبي أيوب عند الدارقطني والبيهقي بلفظ عورة الرجل ما بين سرتيه الى ركبته وحديث أبي سعيد مر فوعا عند الحرث بن أبي أسامة في مسنده بلفظ عورة الرجل ما بين سرتيه وركبته وحديث عبد الله بن جعفر عند الحاكم بنحوه قالوا والحديث في الحدود كالمرفق وتغليب الجانب الحضرة ولا بان حديث أبي أيوب فيه عباد بن كثير وهو متروك وحديث أبي سعيد فيه شيخ الحرث بن أبي أسامة داود بن الهجر رواه عن عباد ابن كثير عن أبي عبد الله الشامي عن عطاء عنه وهو مسلسل بالضعفاء الى عطاء وحديث عبد الله بن جعفر فيه أصترم بن حوشب وهو متروك وبالمع من دخول الحد في الحدود والقياس على الوضوء باطل لانه دخل بدليل آخر ولان غسله من مقدمة الواجب وأيضاً

اختلف في موجب الوضوء فقبل يجب ٣٦٤ بالحدث مع ارادة القيام الى الصلاة لقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة

وقال آخرون بل الامر على
عموم من غير تقدير حذف الا
انه في حق المحدث على الايجاب
وفي حق غيره على الندب وقال
بعضهم كان على الايجاب
لكل صلاة طاهرا كان أو غير
طاهر ثم نسخ ناصرا مندوبا وبطل
لهذا ما رواه أحمد وأبو داود
من حديث عبد الله بن حنظلة
الانصاري ان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم أمر بالوضوء
لكل صلاة طاهرا كان أو غير
طاهر فلما شق عليه وضع عنه
الوضوء الامن حدث ولمسلم من
حديث بريدة كان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم يتوضأ عند
كل صلاة فلما كان يوم الفتح صلى
الصلاة بوضوء واحد فقال
له عمر انك فعلت شيئا لم تكن
تفعله قال عمد افعله أي لبيان
الجواز (عن أبي هريرة رضي
الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لا تقبل
بضم التاء أي لا تجزئ وفي رواية
لا يقبل الله (صلاة من) أي
الذي (أحدث) أي وجد منه
الحدث الاكبر كالجنابة والحيض
والأصغر كالتفريط للوضوء
(حتى) الى ان (يتوضأ) بالماء أو
ما يقوم مقامه فتقبل وتجزئ
حينئذ الذي يقوم مقام الوضوء
بالماء هو التيمم وأنه يسمى وضوا
كما عند النسائي باسناد صحيح من
حديث أبي ذر انه صلى الله عليه

بلمزمهم القول بان السرة عورة وهم لا يقولون بذلك والجواب الجواب وقد استدلل
المهدي في البحر للقائمين بان الركبة عورة لا السرة بقوله صلى الله عليه وسلم أسفل من
سرتي الى ركبتيه وبما قبل أبي هريرة سر السرة الحسن وروايته ذلك عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم كما سيأتي ويمكن الاستدلال لمن قال ان السرة والركبة ليستا من العورة بما
في سنن أبي داود والدارقطني وغيرهما من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في
حديث واذا زوج أحدكم خادمه عبده أو أجبده فلا ينظر الى ما دون السرة وفوق
الركبة ورواه البيهقي أيضا ولكنه أخص من الدعوى والدليل على مدعى انه عورة
والواجب البقاء على الأصل والتمسك بالبرائة حتى ينتمض ما يتعين به الانتقال فان لم يوجد
فالرجوع الى معنى العورة لغة هو الواجب ويضم اليه الفضل ان بالنصوص السابقة

(وعن عمر بن اسحق قال كنت مع الحسن بن علي فلقينا أبا هريرة فقال أرني اقبل منك
حيث رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل فقال بقميصه فقبل سرتي رواه أحمد)
الحديث في اسناده غير بن اسحق الهاشمي مولاهم وفيه مقال وقد أخرجه الحاكم وصححه
باسناده آخر من غير طريق غير المذكور وقد استدلل به من قال ان السرة ليست بعورة
وهو لا يفيد المطلوب لان فعل أبي هريرة لا حجة فيه وفعل النبي صلى الله عليه وسلم وقع
والحسن طفل وفرق بين عورة الصغير والكبير والالزم ان ذكر الرجل ليس بعورة لما روى
أنه صلى الله عليه وسلم قبل زبيبة الحسن أو الحسين أخرجه الطبراني والبيهقي من حديث
أبي ليلى الانصاري قال البيهقي واسناده ليس بالقوي وروى أيضا من حديث ابن عباس
بالنظر وأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرج ما بين فخذي الحسين وقبل زبيبة
أخرجه الطبراني وفي اسناده قابوس بن أبي ظبيان وقد ضعفه النسائي قال ابن الصلاح
ليس في حديث أبي ليلى الى تردد بين الحسن والحسين انما هو الحسن وقد وقع الاجماع على
ان القبل والدبر عورة فاللزام باطل فلا يكون الحديث مقبولا لمن قال ان السرة ليست
بعورة وقد حكى المهدي في البحر الاجماع على ان سرة الرجل ليست بعورة ثم قال وفي
دعوى الاجماع نظروا وقد عرفنا ان القائل بذلك غير محتاج الى الاستدلال عليه قوله

فقال بقميصه هذا من التعبير بالقول عن الفعل وهو كثير (وعن عبد الله بن عمرو قال
صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المغرب فرجع من رجع وعقب من عقب فجا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سر عا قد حذرته النفس قد حصر عن ركبة فبه فقال
ابشروا هذا بكم قد فتح باب من ابواب السما يباهي بكم يقول انظروا الى عبادي قد
صلوا فرضة وهم ينظرون أخرى رواه ابن ماجه) الحديث رجاله في سنن ابن ماجه رجال
الصحيح فانه قال حدثنا أحمد بن محمد الدارمي حدثنا النضر بن شميل حدثنا حماد عن قات
عن أبي أيوب عن عبد الله بن عمر وفد كره قوله وعقب من عقب يقال عقبه تعقبيا اذا
جاءه عقبه وقال في النهاية انه معنى قوله عقب أي أقام في صلاة بعد ما يشرع من الصلاة

وسلم على التيمم انه وضوء لكونه قائما مائة وانما اقتصر ٣٦٥ على ذكر الوضوء نظر الى كونه الاصل ولا يخفى

ان المراد بقبول الصلاة من كان محدثا وضوءا أى مع باقى شروط الصلاة واستدل بهذا الحديث على ان الوضوء لا يجب اكمل صلاة لان القبول اتنى الى غاية الوضوء وما بعدها بخالف لما قبلها فاقضى ذلك قبول الصلاة بعد الوضوء مطلقا وتدخل تحته الصلاة الثانية قبل الوضوء هاتين قاله ابن دقيق العيد واستدل به على بطلان الصلاة بالحدث سواء كان خروجه اختياريا أو اضطراريا لعدم التفرقة في الحديث بين حدث وحادث حالة دون حالة (قال رجل من حضرموت) بفتح الحاء المهملة وسكون الضاد المجهمة بلد بالعين وقبيلة ايضا (ما لحدث يا أبا هريرة قال) هو (فساء) بضم الفاء والمسد (اوضراط) بضم الضاد وهما يشتركان في كونهما ربحا خارجا من الدبر لكن الثاني مع صوت وانما سمر أبو هريرة الحديث بهما تنبيه بالاختلاف على الاغظ ولازم ما قد يقعان في الصلاة أكثر من غيرهما الواجب اجاب السائل بما يحتاج الى معرفته في غالب الامر والا فالحديث يطلق على الخارج المعتاد وعلى نفس الخروج وعلى الوصف الحكيم المقدور قيامه بالأعضاء قيام الارصاف الحسية وعلى المنع من العبادة المرتب

يقال صلى الصوم وعقب فلان قوله حذره النفس في القاموس حفره يحفره دفعه من خلفه وبالرج طعنه وعن الامر بهجله وأزجه اه والحديث من ادلة من قال ان الركبة ليست بعورة وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه ان انتظار الصلاة بعد فعل الصلاة من موجبات الاجراء سباب مباحة قرب العزة فلا يكتبه من فعل ذلك (وعن أبي الدرداء قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا قبل أبو بكر اخذ بطرف ثوبه حتى أبدى عن ركبتيه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أما صاحبكم فقد غامر) سلم وذكر الحديث رواه أحمد والبخاري قوله غامر المغامر في الأصل الملقى بنفسه في الغمرة وغمرة الشيء شدته ومن دحه الجمع غمرات والمراد بالمغامرة هنا المخاطبة أخذ من الغمر الذي هو الحقد والبغض والحديث يدل على أن الركبة ليست عورة قال المصنف رحمه الله والجملة منه انه أقدم على كشف الركبة ولم يذكره عليه اه

(باب ان المرأة الحرة كاه عورة اوجها وكهها)

(عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقبل الله صلاة حائض الاجماع رواه الخمسة الا النسائي) الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة والحاكم واهل الدارقطني بالوقف وقال ان وقفه الله به واهله الحاكم بالارسال ورواه الطبراني في الصغير والوسط من حديث أبي قتادة بلانظ لا يقبل الله من امرأة صلاة حتى توارى زيفتها ولا من جارية بلغت الحيض حتى تختمر قوله لا يقبل الله صلاة حائض الاجماع قد تقدم الكلام على لفظ القبول وما يدل عليه والحاظ من بلغت سن الحيض لا من هي ملازمة للحيض فانها ممنوعة من الصلاة وهو مبين في رواية ابن خزيمة في صحيحه بلانظ لا يقبل الله صلاة امرأة قد حاضت الاجماع وقوله الاجماع هو بكسر الخاء ما يغطي به رأس المرأة قال صاحب المحكم الحمار النصف وجمعه اخمرة وخمر والحديث استدل به على وجوب ستر المرأة لاسيما حال الصلاة واستدل به من سوى بين الحرة والامة في العورة لعموم ذكر الحائض ولم يفرق بين الحرة والامة وهو قول اهل الظاهر وفرقت العترة والشافعي وأبو حنيفة والجمهور بين عورة الحرة والامة فجعلوا عورة الامة ما بين السرة والركبة كالرجل والجملة لهم ما رواه أبو داود والدارقطني وغيرهما وقد ذكرنا لفظ الحديث في شرح حديث أبي موسى المتقدم في الباب الذي قبل هذا ورواه أبو داود أيضا بلانظ اذا زوج أحدكم عبدا أمته فلا ينظر الى عورتها قالوا والمراد بالعورة المذكورة في هذا الحديث ما مرح بيانه في الحديث الاول وقال مالك الامة عورتها كالخمر حاشا شعرها فليس بعورة وكأه رأى العمل في الجاز على كشف الاماء لرؤيتهن هكذا احكامه عنه ابن عبد البر في الاستدكار قال العراقي في شرح الترمذي والمنهم ورعته ان عورة الامة كالرجل وقد اختلف في مقدار عورة الحرة فقيس جميع بدن ما عدا الوجه والكفين الى ذلك ذهب الهادي والقاسم في أحد قوليه والشافعي في أحد أقواله وأبو حنيفة في

على كل واحد من الثلاثة وقد جعل في الحديث الوضوء رافعا للحدث فلا يعنى بالحدث الخارج المعتاد ولا نفس الخروج لان

الواقع لا يرتفع فلم يبق ان يعنى
هو المراد هنا التفسير أى هريرة
له بنفس الخارج لا بالخارج
ولا بالمنع والحديث استدلال به على
ان ما عدا الخارج من السيلين
كافى والجماعة ومن الذكرك غير
ناقض ولكنه استدلال بتفسير
أبى هريرة وليس بحجة على خلاف
الاصول (١) (وعنه) أى عن
بى هريرة (رضى الله عنه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) حال كونه يقول) باللفظ
المضارع استحضارا للصورة
الماضية أو لاجل الحكاية عنها
(ان امتى) المؤمنين (يدعون)
بضم أوله وفتح ثالثه (يوم القيامة)
على رؤس الاشهاد حال كونهم
(غرا) بضم الغين المجهدة وتشديد
الراء جمع اغمر أى ذوق غمرة
وأصلها بياض في جهة القوس
والمراد به هنا النور يكون في
وجوههم حال كونهم (مجلين)
من التجبيل وهو بياض في
البدن والرجلين والمراد به
النور أيضا أى يدهون يوم
القيامة وهم بهذه الصفة أو بمعنى
يسعون بذلك ويحتمل ان تكون
هذه علامة لهم في الموقف وعند
الحوش ثم تنقل عنهم عند
دخولهم الجنة (من) أى لاجل
(آثار الوضوء) أو من سببية أى
(١) به امس الاصل قلت قد صح
عنه صلى الله عليه وآله ولم آت
فاقتضاه كما أخرجه أحمد وأهل
السنن وهو حديث حسن

أحدى الروايتين عنه ومالك وقيل والقدمين وموضع الخطأ والى ذلك ذهب القاسم في
قول وأبو حنيفة في رواية عنه والثوري وأبو العباس وقيل بل جميعها إلا الوجه واليه
ذهب أحمد بن حنبل وداود وقيل جميعها بدون استثناء واليه ذهب بعض أصحاب الشافعي
وروى عن أحمد وسبب اختلاف هذه الأقوال ما وقع من المفسرين من الاختلاف
في تفسير قوله تعالى إلا ما ظهر منها وقد استدل به هذا الحديث على أن ستر العورة شرط
في صحة الصلاة لان قوله لا يقبل صالح للاستدلال به على الشرطية كما قيل وقد اختلف
في ذلك فقال الحافظ في الفتح ذهب الجمهور الى أن ستر العورة من شروط الصلاة قال وعن
بعض المالكية التفرقة بين الذكر والناسي ومنهم من أطلق كونه سنة لا يطل تركها
الصلاة اه احتج الجمهور بقوله تعالى خذوا زينةكم عند كل مسجد ومما أخرجه
بخارى تعليقا ورواه له في تاريخه وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان عن سلمة بن الأكوع
قال قلت يا رسول الله انى رجل أنصدا فأصلى في القميص الواحد قال نعم زره ولو بشوكة
وسمى بقى الكلام على هذا الحديث في باب من صلى في قميص غير مزرر ومحدث بهذين
حكيم المتقدم في أول هذه الأبواب ويجب عن هذه الأدلة بان غايتهما افادة الوجوب وأما
الشرطية التى يؤثر عدمها فى عدم المشرط فلا تصلح للاستدلال بها على الان الشرط
حكم وضعى شرعى لا يثبت بمجرد الاوامر نعم يمكن الاستدلال بالشرطية بمحدث الباب
والحديث الآخر بعد ومحدث ابى قتادة عند الطبرانى بلفظ لا يقبل الله من امرأة
صلاة حتى توارى زينةا ولا جارية بلغت الحيض حتى تحتصر لكن لا يصحوا الاستدلال
بذلك عن شوب كدرا لانه اقولا يقال نحن نمنع ان فى القبول يدل على الشرطية لانه قد نفي
القبول عن صلاة الا بى ومن فى جوفه المهر ومن بآى عرافا مع ثبوت الصحة بالاجماع
ونائبان غاية ذلك ان الستر شرط لصحة صلاة المرأة وهو اخص من الدعوى والحاق
الرجال بالنساء لا يصح ههنا لوجود الفارق وهو ما فى تكشف المرأة من الفتنة وهذا
معنى لا يوجد فى عورة الرجل وثالثا بمحدث سهل بن سعد عند الشيخين وأبى داود
والنسائى بلفظ كان الرجال يصلىون مع النبي صلى الله عليه وسلم لم عاقدن ازرهم على
أعناقهم كهيئة الصبيان ويقال للنساء لا ترفعن رؤسكن حتى تستوى الرجال جلوسا
زاد أبو داود من ضيق الازر وهذا يدل على عدم وجوب الستر فضلا عن شرطية وراعا
بمحدث عمرو بن سلمة وفيه فكنت أو مهم وعلى بردة مفتوحة فكنت اذا وجدت ثقلست
عنى وفي رواية خرجت استقي فقالت امرأتى من الحى الاتفتوا عا ناست قارنكم
الحديث أخرجه البخارى وأبو داود والنسائى فالحق ان ستر العورة فى الصلاة واجب
فقط كسائر الحالات لشرط يقتضى تركه عدم الصحة وقد احتج القائلون بعدم الشرطية
على مطلوبهم بحجج فقهية واهية منهم ما قولهم لو كان الستر شرطا فى الصلاة لاخص بها
ولاقتصر الى السنة ولكن العايز العريان ينقل الى بدل كالعاجز عن القيام ينتقل الى
القعود والاول منقوض بالايان فهو شرطا فى الصلاة ولا يختص بها والثانى باسـتقبال

بسبب آثار الوضوء والوضوء بضم الواو ويجوز قهها فان الغرة والتجبل ٣٦٧ نشأ عن الفعل بالماء فيجوز ان ينسب

الى كل منها (فمن استطاع) أى قدر والاستطاعة قرينة قاضية بعدم الوجوب ولهذا لم يذهب الى ايجابه أحد من الأئمة (منكم) ان يطيل غرته) بان يغسل شيئا من مقدم رأسه وما يجاوز وجهه زائدا على القدر الذى يجب غسله لاستيعاب كمال الوجه وان يطيل تجبله بان يغسل بعض عضده أو يستوعبها كما روى عن أبي هريرة وابن عمر (فليفعل) ماذا كرم من الغرة والتجبل فالغرة وحذف والتمجيل للماء لم به ولمس لم فليطل غرته وتجبله وهذا الحديث وغيره مخرج باستحباب تطويل الغرة والتجبل وهما مستحبان بلا خلاف واختلاف فى القدر المستحب على أوجه أحدها تسحب الزيادة فوق المرفقين والكعبين من غير تقدير والثانى الى نصف العضد والساق والثالث الى المنكب والركبتين قال النووي وأحاديث الباب تقتضى هذا كله وادعى ابن بطال وعياض وابن التين اتفاق العلماء على عدم استحباب الزيادة فوق المرفق والكعب ورتبانه ثبت من فعله صلى الله عليه وآله وسلم وفعل أبي هريرة وأخرجه ابن أبي شيبة من فعل ابن عمر بإسناد حسن وعمل العلماء وقتواهم عليه به قال القاضى حسين وغيره من الشافعية

لقبله فانه غير مقرر الى النية والثالث بالعاجز عن القراءة والتسبيح فانه يصلى ساكنا (وعن أم سلمة) انهن سالت النبي صلى الله عليه وسلم أتصلى المرأة فى درع وخمار ولايس عليها ازار قال اذا كان الدرع سابغا يغطى ظهور قدميها رواه أبو داود وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جرت به خيلا لم ينظر الله اليه يوم القيامة فقالت أم سلمة فكيف يصنع النساء يذولهن قال يرخين شبرا قالت اذن ينكشف اقدامهن قال فيرخينه ذراعا لا يردن عليه رواه النسائي والترمذى وصححه ورواه أحمد ولفظه ان النساء النبي صلى الله عليه وسلم سألته عن الذيل فقال اجعلنه شبرا فان ان شبرا لا يستتر من عورة فقال اجعلنه ذراعا) حديث أم سلمة أخرجه ايضا الحاکم وعله عبد الحق بان مالكا وغيره رويهم موقوفا قال الحافظ وهو الصواب ولكنه قد قال الحاکم ان رفعه صحيح على شرط البخارى اه وفي اسناده عبد الرحمن بن دينار وفيه مقال قال فى التقريب صدوق يخطئ من السابعة قال أبو داود وروى هذا الحديث مالك بن أنس وبكر بن مضرو وحفص بن غياث واسمعيل بن جعفر وابن أبي ذئب وابن مهزيق عن محمد بن زيد عن أمه عن أم سلمة ليدكر واحد منهم النبي صلى الله عليه وسلم قصر رايه عن أم سلمة اه والرفع زيادة لا يغنى الغاؤها كما هو مصطلح أهل الأصول وبعض أهل الحديث وهو الحق وحديث ابن عمر هو للجماعة كما هم بدون قول أم سلمة وجواب النبي صلى الله عليه وسلم عليهما وسبأ فى الكلام عليه فى باب الرخصة فى اللباس الجميل من كتاب اللباس وقد استدل بحديث أم سلمة فان فى بعض الفاظه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها لا بأس اذا كان الدرع سابغا الخ كما فى التلخيص على ان تستر بدن المرأة من ثمر وطهحة الصلاة لان تقييدنى اللباس بتغطية القدمين مشعر ان اللباس فيما عداه وليس الافساد الصلاة وأنت خير بان هذا الاشعار لو لم يستلزم حصر اللباس فى الافساد لان نقصان الاجر الموجب لنقص الصلاة وعدم كمالها مع صحتها بأس ولو سلم ذلك الاستلزام فغايتها أن يفيد الشرطية فى النساء كما عرفت مما سلف وفى هذا الحديث دليل لمن لم يستثنى القدمين من عورة المرأة لان قوله يغطى ظهور قدميها يدل على عدم العفو وهكذا استدلل من قال بالشرطية بما فى حديث ابن عمر من قوله صلى الله عليه وسلم لم يرخين شبرا وقوله يرخينه ذراعا وهو كما عرفت غير صالح للاستدلال به على الشرطية المدعاة وغاية ما فيه ان يدل على وجوب ذلك وفيه ايضا حجة لمن قال ان قدى المرأة عورة قوله فى درع وهو قبض المرأة الذى يغطى بدنهما ورجلهما يقال له سابغ اذا طال من فوق الى أسفل قوله يرخين شبرا قال ابن رسلان الظاهر ان المراد بالشبر والذراع أن يكون هذا القدر زائدا على قبض الرجل لانه زائد على الارض

• (باب التمسك بالمتكئين فى الصلاة الا اذا وجد ما يستر العورة وحدها) •

والحنفية وأما قوله صلى الله عليه وآله وسلم لم يرخين شبرا على هذا أو ينقص فقد استدلوا بغيره الزيادة فى عديد المرات أو النقص

الوضوء واقصر هناء على الغرة
لدلائلها على الآخرة وخصمها
بالذكر لان محلها أشرف اعضاء
الوضوء وأول ما يقع عليه النظر
من الانسان وحل ابن عرفة فيما
نقله عنه أبو عبد الله الله الابي الغرة
والتجديد على انها كتابة عن
انارة كل الذات لانه مقصور
على أعضاء الوضوء ووقع عند
الترمذي من حديث عبد الله
ابن بسر وصححه أمسي يوم
القيامه غمر من السجود بحجته
من الوضوء قال في المصباح وهو
معارض بظاهر ما في البخاري
عن عبد الله بن زيد بن عاصم
(الانصاري) المازني قتل في
ذي الحجة بالحيرة في آخر سنة ثلاث
وسنتين وله في البخاري تسعة
أحاديث (رضي الله عنه انه شكا)
بالالف أي عبد الله بن زيد كما
صرح به ابن خزيمة (الرسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم الرجل)
بالتصديق وفي رواية انه شكا مبنيا
للمفعول موافقة لمسلم كما ضبطه
التنويري (الذي يتخيل اليه) أي
يشبه له والمعنى يظن والظن هنا
أعم من تساوي الاحتمالين أو
ترجيح أحدهما على ما هو أصل
اللغة من أن الظن خلاف
اليقين (انه يجب الشئ) أي
الحديث خارجا من دبره وصرح
به الاسماعيلى ولفظه يتخيل اليه في
صلاته انه يخرج منه شئ وفيه
العدول عن ذكر الشئ المستقدر

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد
ليس على عاتقه منه شئ رواه البخاري ومسلم ولا يمكن قال على عاتقه ولا يجد الانظان)
الحديث اتفق عليه الشيخان وأبو داود والنسائي من طريق أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة قوله لا يصلي في لفظ لا يصلي قال ابن الأثير كذا هو في الصحيحين باثبات
الباء ووجهه ان لنافية وهو خبر في النهي قال الحافظ ورواه الدارقطني في غرائب
مالك باللفظ لا يصلي ومن طريق عبد الوهاب بن عطاء عن مالك باللفظ لا يصلي بن زيادة
نون التأكيد ورواه الاسماعيلى من طريق الثوري عن أبي الزناد باللفظ نهى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قوله ليس على عاتقه منه شئ العاتق ما بين المشكبين الى أصل
العنق والمراد انه لا يتزنى وسطه وبشده طرف في الثوب في حقه بل يتوضأ به ما على
عاتقه فيحصل الاستتر من اعلى البدن وان كان ليس بعورة أو لا يكون ذلك امكن في ستر
العورة قال النووي قال العلماء حكمته انه اذا ارتزبه ولم يكن على عاتقه منه شئ
لم يؤمن أن تكشف عورته بخلاف ما اذا جعل بعضه على عاتقه ولانه قد يحتاج الى
امساكه بيده فيشتغل بذلك وتفوته سنة وضع اليد على اليسرى تحت صدره
ورفعها والحديث يدل على جواز الصلاة في الثوب الواحد قال النووي ولا خلاف
في هذا الا ما حكى عن ابن مسعود ولا أعلم محضه واجهوا ان الصلاة في ثوبين أفضل
ويدل أيضا على المنع من الصلاة في الثوب الواحد اذ لم يكن على عاتق المصلي منه شئ وقد
حمل الجمهور هذا النهي على التنزيه وعن أحمد لا تصح صلاة من قدر على ذلك فتركه
وعنه أيضا تصح ويأثم وغفرل الكرماني عن مذهب أحمد فداعى الاجماع على جواز تركه
جعل طرف الثوب على العاتق وجعله صارقا للنهي عن التحريم الى الكراهة وقد نقل
ابن المنذر عن محمد بن علي عدم الجواز وكلام الترمذي يدل على ثبوت الخلاف أيضا
وعقد الطحاوى له بابا في شرح المغنى ونقل المنع عن ابن عمر ثم عن طاوس والنخعي
ونقله غيره عن ابن وهب وابن جبر وجعل الطحاوى بين الاحاديث بان الاصل أن يصلي
مستلما فان ضاق ارتزوقه قال الشيخ في الدين السبكي وجوب ذلك عن الشافعي واختاره
قال الحافظ لكن المعروف في كتب الشافعية خلافه واستدل الخطابي على عدم الوجوب
بانه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في ثوب كان أحد طرفيه على بعض نسائه وهي نائمة قال
ومعلوم ان الطرف الذي هو لابس من الثوب غير متسع لأن يتزبه ويفضل منه ما كان
لعاتقه وفيما قاله نظر لا يخفى قاله الحافظ اذا تقررت عدم صحة الاجماع الذي جعله
الكرماني صارقا للنهي فالواجب الجزم بهناه الحقة وهو تحريم ترك جعل طرف الثوب
الواحد حال الصلاة على العاتق والجزم بوجوده مع المخالفة بين طرفيه بالحديث الآتي
حتى ينتقض دليله للصرف ولكن هذا في الثوب اذا كان واسعا جاعلا بين الاحاديث
كما سيأتي التصريح بذلك في حديث جابر وقد عمل بظاهر الحديث ابن حزم فقال وفرض

بالجزم فيهما على النهي وبالرفع على النفي والشك من الراوي وكأنه من ٣٦٩ شيخ البخاري على بن عبد الله المديني (حق)

أى الى أن (يسمع صوتا) من
دبره ومخرجه (أو يبعد ريحا) منه
والمراد تحقق وجوده مما حقه
انه لو كان اخشم لا يشم أو أصم
لا يسمع كان الحكم كذلك وليس
المراد تخصيص هذين الأمرين
بالبقين لان المعنى اذا كان أوسع
من اللفظ كان الحكم للمعنى
قوله الخطابي وهذا الحديث اذا
استعمل الصبي ورث وصلى عليه
اذ لم يرتخصيص الاستئلال دون
غيره من أمارات الحياة كالحركة
والنبض ونحوهما وهذا
الحديث فيه قاعدة لكثير من
الاحكام وهو أصل في حكم بقاء
الاشياء على أصولها حتى يتيقن
خلاف ذلك ولا يضر الشك
الطارئ عليها والعلماء متفقون
على ذلك وأخذ به هذا الحديث
جمهور العلماء حتى يتيقن الطهارة
وشك في الحدث غسل يمين
الطهارة أو يتيقن الحدث وشك
في الطهارة غسل يمين الحدث
ودل حديث الباب على صحة
الصلاة ما لم يتيقن الحدث قال
الخطابي ويستدل به ان أوجب
الحد على من وجده منه ربيح
الحر لانه اعتبر بوجده ان الربح
ورث عليه الحكم ويمكن
الفرق بان الحدود تدرك بالشمية
والشمية هنا قائمة بخلاف الاول
فانه متحقق (عن ابن عباس
رضي الله عنهما ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم نام مضطجعا
أى كان سفيان يقول نارة نام وتارة

على الرجل ان صلى في ثوب واسع ان يطرح منه على عاتقه أو عاتقه فان لم يفعل بطلت
صلاته فان كان ضيقا اتزر به وأجزأه سواء كان معه ثياب غيره أو لم يكن ثم ذكر ذلك عن
نافع مولى ابن عمر والنخعي وطارس (وعن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يقول من صلى في ثوب واحد فليخالف بطرفيه رواه البخاري وأحمد وأبو داود
وزاد على عاتقيه) أخرج هذه الزيادة أحمد وكذا الاسماعيلي وأبو نعيم من طريق حسين
عن شيبان وقد سجل الوجه وهذا الأمر على الاستحباب وخالفهم في ذلك أحمد والخلاف في
الأمر ههنا كالتخالف في النهي في الحديث الذي قبل هذا وفي الباب عن عمر بن أبي سالة
عند الجماعة كاهم وعن سالم بن الأكوع عن عبد أبي داود والنسائي وعن أنس عند البزار
والموصلي في مسندهما وعن عمرو بن أبي أسد عند البغوي في معجم الصحابة والمسلمين بن
سفيان في مسنده وعن أبي سعيد عند مسلم وابن ماجه وعن كيسان عند ابن ماجه وعن ابن
عباس عند أحمد بأسناد صحيح وعن عائشة عند أبي داود وعن أم هانئ عند الشيخين وعن
عمار بن ياسر عند أبي يعلى والطبراني وعن طلق بن علي عند أبي داود وعن عباد بن الصامت
عند الطبراني وعن أبي بن كعب عند عبد الله بن أحمد في زيادته على المسند وعن حذيفة
عند أحمد وعن سهل بن سعد عند الشيخين وأبي داود والنسائي وعن عبد الله بن أبي أمية
عند الطبراني وعن عبد الله بن أنيس عند الطبراني أيضا وعن عبد الله بن سرجس عند
الطبراني أيضا وعن عبد الله بن عبد الله بن المغيرة عند أحمد وعن عبد الله بن عمر عند أبي
داود وعن علي بن أبي طالب عند الطبراني وعن معاذ عند الطبراني أيضا وعن معاوية عند
الطبراني أيضا وعن أبي امامة عند الطبراني أيضا وعن أبي بكر الصديق عند أبي يعلى
الموصلي وعن أبي عبد الرحمن حاضن عائشة عند الطبراني وعن أم حبيبة عند أحمد وعن
أم الفضل عند أحمد وعن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يسم عند أحمد
بأسناد صحيح (وعن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا صليت
في ثوب واحد فان كان واسعاً فالتف به وان كان ضيقاً فاتزر به متفق عليه ولنظرة لأحمد
وفي لفظه آخر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا ما اتسع الثوب فلتعاطف به
على منكبين ثم صل واذا ضاق عن ذلك فشد به حقولك ثم صل من غير رداء) قوله فالتف
به الالتفاف بالثوب التغطي به كما أفاده في القاموس والمراد انه لا يشد الثوب في وسطه
فيه صلى مكشوف المنكبين بل يتزر به ويرفع طرفيه فيلتحف بهما فيه ككونه منزلة الأزار
والرداء هذا اذا كان الثوب واسعا وأما اذا كان ضيقا جاز الاتزاريه من دون كراهة وبهذا
يجمع بين الأحاديث كما ذكره الطحاوي وغيره واختاره ابن المنذر وابن حزم وهو الحق
الذي يتعين المصير اليه فالقول بوجوب طرح الثوب على العاتق والخالفه من غير فرق بين
الثوب الواسع والضيق ترك العمل بهذا الحديث ونحوه مناف للشمية السبعة وان
امكن الاستئناس به حديث ان رجلا كانوا يصلون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاقدي

اضطجع وليس امترادين بل بينهما عوم ٣٧٠ وخصوص من وجهه لكنه لم يرد إقامة أحدهما مقام الآخر بل كان سفيان

أزهرهم على أعناقهم كهينة الصبيان ويقال للنساء لا ترفعن رؤسكن حتى تستوى الرجال
جلوسا عند الشيخين وأبي داود والنسائي من حديث سهل بن سعد قوله فشد به حقه ويك
الحق بفتح الحاء المهملة موضع شد الأزار وهو الخاصرة ثم توسعوا فيه حتى سموا الأزار
الذي يشد على العورة حقوا

• (باب من صلى في قبص غير من رتبته ومنه عورته في الركوع وغيره) •

(عن سلمة بن الأكوع قال قالت يا رسول الله اني أكون في الصيد وأصلي وليس على الاقص
واحد قال فزوره وان لم تجد الا شوكة رواء أحمد وأبو داود والنسائي) الحديث أخرجه
أيضا الشافعي وابن خزيمة والطحاوي وابن حبان والحاكم وعلمة البخاري في صحيحه ووصله
في تاريخه وقال في اسناده نظر قال الحافظ وقد بينت طرقه في تغليق التعليق وله شاهد
مرسل وفيه انقطاع أخرجه البيهقي وقد رواه البخاري أيضا عن اسمعيل بن أبي أويس عن
أبيه عن موسى بن ابراهيم عن أبيه عن سلمة زاد في الاسناد رجلا ورواه أيضا عن مالك بن
اسمعيل عن عطاء بن خالد قال حدثنا موسى بن ابراهيم قال حدثنا سلمة فصرح بالتحديث
بين موسى وسلمة فاحتمل أن يكون رواية أبي أويس من المزيدي متصل الاسناد أو يكون
التصريح في رواية عطاء وهذا وجه النظر في اسناده الذي ذكره البخاري وأما
من صححه فاعتمد على رواية الدراوردي وجعل رواية عطاء شاهدا لتصلها وطريق
عطاء أخرجهما أيضا أحمد والنسائي وأما قول ابن القطان ان موسى هو ابن محمد بن
ابراهيم التيمي المصنف عند البخاري وأبي حاتم وأبي داود وأنه نسب هنا إلى جده فليس
بمستقيم لانه نسب في رواية البخاري وغيره محزوميا وهو غير التيمي فلا تردد نعم وقع عند
الطحاوي موسى بن محمد بن ابراهيم فان كان محفوفا فيجتمعل على بعد أن يكونا جميعا وروا
الحديث وحده عنهم الدراوردي والافندي محمد بن محمد بن شاذ كذا قال الحافظ قوله في الصيد جاء
في رواية بلفظ أنا صكون في الصنف وفي أخرى بالصيف وقد جمع ابن الاثير بين الروايات
في شرحه للمسندين ما حصل ان ذكر الصيد لان الصائد يحتاج أن يكون خفية فليس عليه
ما يشغله عن الاسراع في طلب الصيد وذكر الصنف معناه ان يصلي في جماعة وليس عليه
الاقتص واحد فربما بدت عورته وذكر الصيف لانه مظنة للعرض في الجواز لا يمكن معه
الاكتنا من اللباس قوله فزوره هكذا وقع هنا وفي رواية البخاري قال يزوره وفي رواية أبي
داود فازره وفي رواية ابن حبان والنسائي زره والمراد شد القميص والجمع بين طرفيه
لئلا تبدو عورته ولولم يمكنه ذلك الابان يغرز في طرفه شوكة يستمسك بها والحديث يدل على
جواز الصلوة في الثوب الواحد وفي القميص منفردا عن غيره مقيد بعبء الزرار وقد

تقدم الخلاف في ذلك (وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يصلي
الرجل حتى يحتزم رواء أحمد وأبو داود) هذا الحديث وقع البحث عنه في سنن أبي داود
ومسنده أحمد والجامع الكبير وجميع الزوائد فلم يوجد بهذا اللفظ فيمنظر في نسبة المصنف له
إلى أحمد وأبي داود ولكنه يشهد له الأمر بشد الأزار على الحق وقد تقدم لأن الاحترام

إذا روى الحديث مطولا قال
اضطجع فنام وإذا اختصره قال
نام أي اضطجعا أو اضطجع أي
نائما (حتى) إلى أن (نفخ) ثم قام
فصلى أي قالها بدون قوله نام
وبزيادة قام (عن اسامة بن زيد)
ابن حارثة الكلابي المديني الحب ابن
الحب وأمه أم أيمن المتوفى بوادي
القرى سنة أربع وخمسين له في
البخاري سبعة عشر حديثا
(قال دفع) أي رجع (رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم) من
وقوف (عرفة) بعرفات الاول
ثم بمنون وهو اسم الزمان وهو
التاسع من ذي الحجة والثاني
الموضع الذي يقف به الحاج
(حتى إذا كان) صلى الله عليه
وآله وسلم (بالشعب) بكسر
السين المعجمة وسكون العين
المهملة الطريق المهود للحاج
(نزل) صلى الله عليه وآله وسلم
(فبال ثم وضأ) بمناء زمزم كما في
زوائد المسند باسناد حسن (ولم
يسبح وضوء) أي خفقه
لأهله الدفع إلى المزدلفة وفي
مسلم فتوضأ وضوءا خفقا وقيل
معناه مرة مرة لكن بالاسباغ
أو خفف استعمال الماء بالنسبة
إلى غالب عاداته واستبعد
القول بان المراد به الوضوء
الغوي وابعده منه القول بان
المراد الاستنجاء (فقلت الصلاة)
بالنصب على الأغراء أو بتقدير
أتريد أو اتصل الصلاة (يا رسول
الله قال الصلاة إمامك) أي وقت الصلاة أو مكانها (فركب فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ) بمناء زمزم أيضا شد

(فاسبق الموضوع) هذا وخفف ذلك لان الاول لم يرد به الصلاة وانما اراد به دوام ٣٧١ الطهارة وفيه استحباب تجديد الوضوء

واعادته من غير ان يفصل بينهما
بصلاة قاله الخطاط وفيه نظر
لاحتمال أن يكون أحدث (ثم
أقيمت الصلاة ف صلى المغرب) قبل
حط الرحال (ثم أناخ كل انسان
مننا) بهيمه في منزله ثم أقيمت
العشاء (أي صلاتها) ف صلى ولم
يصل بينهما) ومحل مباحث هذا
الحديث كتاب الحج (عن ابن
عباس رضي الله عنهما أنه توضأ)
زاد أبو داود في أوله فيحبون أن
أرىكم كيف كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يتوضأ فدا
بأنافه فيه ماء (فغسل وجهه)
من باب عطف المفصل على
المجمل ثم بين الغسل على وجهه
الاستئناف فقال (أخذ غرفة
من ماء فغمض بها واستنشق)
وظاهره ان المضضة والاستنشاق
بغرفة من جملة غسل الوجه
لكن المراد بالوجه أو لاهو
أعم من المفروض والمسنون
بأنه أعاد ذكره ثانية هذا ذكر
المضضة والاستنشاق بغرفة
مستقلة (ثم أخذ غرفة من ماء
فجعل بها هكذا أضافها الى يده
الانري) أي جعل الماء الذي في
يده في يديه جميعا لكونه أمكن في
الغسل لان اليد الواحدة قد
لا تستوعب الغسل (فغسل بها
وجهه) أي بالغرفة وللأصلي
وكرمة بهما أي بالدين (ثم أخذ
غرفة من ماء فغسل بها يده اليمنى
ثم أخذ غرفة من ماء) أيضا
(فغسل بها يده اليسرى ثم مسح برأسه) به

شد الوسط كما في القاموس وغيره وكذلك حديث وان كان ضيقا فارتبه عند الشيخين كما
تقدم لان الاتزان شد الاثر على الحق فيكون هذا النهي مقيدا بالنوب الضيق كما في غيره
من الاحاديث وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن هرو بن عبد الله عن معاوية بن قرة عن
أبيه قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في رهط من مزينة فبايعناه وان قبضه لمطلق
قال فبايعته فادخلت يدي من قبضه فمسست الخاتم قال عروة فمارأيت معاوية ولا اباه في
شتمه ولا سرا الا مطلقا أزارهما لا يزران أبدا رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه
أيضا الترمذي وابن ماجه وذكر الدارقطني ان هذا الحديث تفرد به وذكر ابن عبد البر ان
قرة بن اباس والدمعاوية المذكور لم يرو عنه غير آية معاوية وفي اسناده أبو مهمل جيم ثم هاء
مفتوحة حين ولا م مخففة الجعني الكوفي وقد وثقه أبو زرعة الرازي وذكره ابن حبان قوله
وعن عروة بن عبد الله هو ابن نفيل الثقفي وقيل ابن قشير وهو أبو مهمل المذكور الرازي
عن معاوية بن قرة قوله وان قبضه بكسر الهمزة لانهم ابعدهوا والحال قوله لمطلق أي غير
مشدد وكان عادة العرب أن تكون جويهم - م واسعة فربما يشدونها وربما يتركونها
مفتوحة مطلقة قوله فمسست بكسر السين الاولى قوله الخاتم يعني خاتم النبوة ببركاته
ويخبر به من لم يره قوله الا مطلق بكسر الهمزة وفتح القاف والحديث يدل على ان اطلاق
الزوار من السنة والمصنف أورد ههنا توهما منه انه معارض بحديث سلمة بن الأكوع
الذي مر وابس الامر كذلك لان حديث سلمة خاص بالصلاة وهذا الحديث ليس فيه ذكر
الصلاة ويمكن أن يكون مراد المصنف بإيراد ههنا الاستئناف به على جواز اطلاق
الزوار في غير الصلاة وان كانت ترجمة الباب لا تساعد على ذلك قال رحمه الله وهذا محمول
على ان القميص لم يكن وحده اه

(باب استحباب الصلاة في ثوبين وجوازها في الثوب الواحد)

(عن أبي هريرة ان سائلا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة في ثوب واحد فقال
أول كلامكم ثوبان رواه الجماعة الا الترمذي زاد البخاري في رواية ثم سأل رجل عرف قال
إذا وسع الله فأوسعوا جمع رجل عليه ثيابه صلى على رجل في ازار ورداه في ازار وقبض في
ازار وقبض في سراويل ورداه في سراويل وقبض في سراويل وقبض في ثيابان وقبض في ثيابان
وقبض قال وأحسبه قال في ثيابان ورداه) قوله ان سائلا ذكره خمس الأئمة السبع حتى الحنفى
في كتابه المبسوط ان السائل ثوبان قوله أول كلامكم ثوبان قال الخطاطي لفظه استخبار
ومعناه الاخبار على ما هم عليه من قلة الثياب ووقع في ضمنه الفتوى من طريق القسوى
كأنه يقول اذا علمتم ان ستر العورة فرض والصلاة لازمة وليس لكل احد منكم ثوبان
فكيف لم تعملوا ان الصلاة في الثوب الواحد جائزة أي مع مراعاة ستر العورة وقال
الطحاوى معناه لو كانت الصلاة لا تمكروها في الثوب الواحد اكرهتم ان لا يجد الاثواب
واحدا اه قال الخطاط وهذه الملازمة في مقام المنع للفرق بين القادر وغيره والسؤال

(فغسل بها يده اليسرى ثم مسح برأسه) به ان قبض قبضه من الميا من قبض يده كما في رواية أبي داود مع زيادة مسح أذنيه ففي

الحديث هنا حذف دل عليه ما رواه ٣٧٢ أبو داود (ثم أخذ غرفة من ماء فرش) أي صب الماء قليلا قليلا (على رجله اليمنى

حتى) أي إلى أن (غسلها) والرش قد يراد به الغسل ويؤيده قوله هنا حتى غسلها والرش القوى يكون معه الاسالة وغيره تنبيه على الاحتراز عن الاسراف لأن الرجل مظنة في الغسل (ثم أخذ غرفة أخرى فغسل بها رجله اليمنى اليسرى) والقائل يعني زيد بن اسلم أو من هودونه من الرواة (ثم قال) ابن عباس (هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ) حكاية حال ماضية وفي هذا الحديث دليل الجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة قال القسطلاني وأولى الكهفيات ٢ أن يجمع بين ثلاث غرفات يتمضمض من كل واحدة ثم يستنشق فقد صح من حديث ابن زيد وغيره وصححه النووي اه واستدل ابن بطلال بهذا الحديث على أن الماء المستعمل طهور لأن العضو إذا غسل مرة ٢ أقول الثابت من فعله صلى الله عليه وآله وسلم هو الجمع بين المضمضة والاستنشاق ثلاثا بغرفة يكافي البخاري والروايات المختلفة عن لفظ ثلاثا ينبغي أن تحمل على هذه الرواية المقيمة بالثلاث وقد ورد الفصل بين المضمضة والاستنشاق كافي حديث طلمة ابن مصرف وقد أعلاه بجهالة مصرف وابنه طلمة ولكن حسن لسناده ابن الصلاح انظر السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار للشوكاني رضي الله عنه سيد نور الحسن خان ولد المؤلف سلمه الله تعالى النووي

انما كان عن الجواز وعدمه لاعتنا الكراهة قوله ثم سال رجل عمر يحتمل أن يكون ابن مسعود لانه اختلف هو وأبي بن كعب فقال أبي الصلاة في الثوب الواحد غير مكروهة وقال ابن مسعود انما كان ذلك وفي الثياب فله تقام عمر على المنبر فقال القول ما قال أبي ولم يال ابن مسعود أي لم يقصر أخرجه عبد الرزاق قوله جمع رجل هذا من قول عمر وأورده بصيغة الخبر ومراعاة الامر قال ابن بطلال يعني ليجمع ويصل وقال ابن المنير الصحيح انه كلام في معنى الشرط كانه قال ان جمع رجل عليه ثيابه فحسن ثم فصل الجمع بصور قال ابن مالك تضمن هذا فان تين الاولى ورود الماضي بمعنى الاخر في قوله صلى والمعنى ليصل والثانية حذف حرف العطف ومثله قوله صلى الله عليه وآله وسلم تصدق امرؤ من ديناره من درهمه من صاع عمره قوله في مرويل قال ابن سيده السراويل فربى معرب يذكرو ويؤنث ولم يعرف أبو حاتم السجستاني التذكير والاشهر عدم صرفه قوله وقبالة قصر وبالمدة قيل هو فارسي معرب وقيل عربي مشتق من قبوت النبي اذ اضممت أصابعك معي بذلك لانضمام اطرافه قوله في ثياب التبان بضم المثناة وتشديد الموحدة وهو على هيئة السراويل الا أنه ليس له رجلان وهو يتخذ من جلد قوله واحسبه القائل أبو هريرة والضمير في احسبه راجع الى عمر ومجموع ما ذكر عمر من الملابس ستة ثلاثة للوسط وثلاثة لغيره فقدم ملابس الوسط لانها محل ستر العورة وقدم أسترها واكثرها استعمالا لهم وضم الى كل واحد واحد الخرج من ذلك تسع صور من ضرب ثلاثة في ثلاثة ولم يقصد الحصر في ذلك بل يلحق به ما يقوم مقامه والحديث يدل على ان الصلاة في الثوب الواحد صحيحة ولم يخالف في ذلك الا ابن مسعود وقد تقدم ذلك وتقدم قول النووي لا أعلم صحته وتقدم الاجماع على ان الصلاة في ثوبين أفضل صرح بذلك القاضي عياض وابن عبد البر والقريطي والنووي وفي قول ابن المنذر واستحب بعضهم الصلاة في ثوبين اشعار بالخلاف (وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في ثوب واحد وشيئا ممتق عليه) الحديث أخرجه مسلم من رواية سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر ومن رواية عمرو بن الحارث عن أبي الزبير ورواه أبو داود من رواية محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه قال انما جابر الحديث ولم يخرج البخاري من حديث جابر بهذا اللفظ الذي ذكره المصنف بل اخرج نحوه من حديث عمر بن أبي سلمة الذي سباني قوله متوشحاه قال ابن عبد البر حاكيا عن الاخفش ان التوشع هو أن يأخذ طرف الثوب الايسر من تحت يده اليسرى فيلقبه على منكبيه الايمن ويلقي طرف الثوب الايمن من تحت يده اليمنى على منكبيه الايسر قال وهذا التوشع الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى في ثوب واحد متوشحاه والحديث يدل على جواز الصلاة في الثوب الواحد اذا توشع به المصلي وقد تقدم الكلام في ذلك (وعن عمر بن أبي سلمة قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في ثوب واحد متوشحاه في بيت أم سلمة قد أتى طرفه على عاتقه رواه الجماعة) قوله متوشحاه في البخاري والترمذي مشتملا وفي بعض روايات مسلم ملتحفا به وقد جعلها

الجزائر المتدفق على حدائق الأزهار للشوكاني رضي الله عنه سيد نور الحسن خان ولد المؤلف سلمه الله تعالى النووي

واحدة فان الماء الذي يبقى في اليد منها يلاقى ماء العضو الذي يلبه وأيضا ٣٧٣ فالغرة تلاقى أول جزء من أجزاء كل عضو

قلت والحق ان الماء المستعمل طاهر مطهر غير بالاصل وبالادلة الدالة على أن الماء طهور واليه ذهب عطاء وسفيان الثوري وجبجبع أهل الظاهر وهو المنقول عن الحسن البصري والزهرى والنخعي وأحمد قولى مالك وأحمد قولى الشافعى وفى رواية عن أبى حنيفة (ع) عن أنس رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل الخلاء أى أراد دخوله قال اللهم انى أعوذ بك من الخبث بضمين وقد تمكن الباء ونص هنيهة غير واحد من أهل اللغة نعم صرح الخطايب بان تسكينها ممنوع وعنده من أغايلط المحدثين وانكره عليه النووي وابن دقيق العيد (والخبياتش) أى ألؤذبك والتجى من ذكران الشياطين واناثهم وغير بلفظة كان للدلالة على الثبوت والديموم وكان صلى الله عليه وآله وسلم يستعيذ اظهرا والعبودية ويجهر بها لله عليم والانه وصلى الله عليه وآله وسلم محفوظ من الانس والجن وقد روى العجورى هذا الحديث من طريق عبيدة العزيز بن المختار عن عبد العزيز بن صهيب باسناد على شريطة مسلم بلفظ الامر قال اذا دخلت الخلاء فقولوا بسم الله أعوذ بالله من الخبث والخبائث وفيه زيادة البسملة قال الحافظ ابن حجر ولم أره فى غير هذه الرواية وظاهر ذلك تأخير التعوذ عن البسملة قال فى المجموع وبه صرح جماعة لانه ليس للقراءة خصوص

النوى بمعنى واحد فقال المشغل والتوشع والمخالف بين طرفيه معناه واحد هنا وقد سبقه الى ذلك الزهرى وفرق الاخفش بين الاشتغال والتوشع فقال ان الاشتغال هو أن يلتفت الرجل بردياته أو بكسائه من رأسه الى قدمه ويرد طرف الثوب الايمن على منكبيه الايسر قال والتوشع وذكرا قد منعنا عنه فى شرح الحديث الذى قبل هذا وفائدة التوشع والاشتغال والاتصاف المذكورة فى هذه الاحاديث أن لا ينظر المصلى الى عورة نفسه اذا ركع ولئلا يسقط الثوب عند الركوع والسجود قاله ابن بطال قوله قد ألقى طرفيه على عاتقه قد تقدم الكلام فى ذلك والحديث يدل على ان الصلاة فى الثوب الواحد صحيحة اذا توشع به المصلى أو وضع طرفه على عاتقه أو خالف بين طرفيه وقد تقدم الكلام فى ذلك

* (باب كراهية اشتغال الصماء)

(عن ابى هريرة رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يحتجب الرجل فى الثوب الواحد ليس على فرجه منه شئ وأن يشغل الصماء بالثوب الواحد ليس على أحد حشيه منه يعنى شئ متفق عليه وفى لفظ لاحد نهى عن ابنتين ان يحتجبا أحدهما فى الثوب الواحد ليس على فرجه منه شئ وان يشغل فى ازاره اذا ما صلى الآن يخالف بطرفيه على عاتقيه) قوله ان يحتجب الاحتباء ان يبعد على اليتمه وينصب ساقيه ويلتف عليه ثوبا ويقال له الحبو وكانت من شأن العرب قوله ليس على فرجه منه شئ فيه دليل على ان الواجب ستر السواطين فقط لانه قد انتهى عما اذا لم يكن على الفرج شئ ومقتضاه ان الفرج اذا كان مستورا فلا نهى قوله وان يشغل الصماء هو بالصاد المهملة والمد قال أهل اللغة هو ان يجعل جسده بالثوب لا يرفع منه جانب ولا يبق ما يخرج منه میده قال بن قتيبة سميت صماء لانه يسد المنافذ كما هي صير كالصخرة الصماء التى ليس فيها خرق وقال الفقهاء هو ان يلتحف بالثوب ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه فيصير فرجه باديا قال النووي فى تفسير أهل اللغة يكون مكروها لانه لا تعرض له حاجة فيستر عليه أخرجه فى لطفه الضمير وعلى تفسير الفقهاء يحرم لاجل انكشاف العورة قال الحافظ ظاهرا سياق البخارى من رواية يونس فى اللباس ان النفساء المذكورة فى امر فروع وهو موافق لما قال الفقهاء واقطعه سياقى فى هذا الباب وعلى تقدير ان يكون موقوفا فهو حجة على الصحيح لانه تفسير من الراوى لا يخالف ظاهرا والخبر قوله وفى لفظ لاحد هذه الرواية موافقة لما عند الجماعة فى المعنى الا ان فيها زيادة وهو قوله اذا ما صلى وهى غير سالحة لتقييد النهى بحالة الصلاة لان كشف العورة محرم فى جميع الحالات الاما استثنى والنهى عن الاحتباء والاشتغال لكونه ما ظنة الانكشاف فلا يختص بذلك الحالة قوله لبستين هو بكسر اللام لان المراد بالنهى الهيئة الخفية وصلة المرة الواحدة من اللبس والحديث يدل على تحريمه اثنتين اللبستين لانه المعنى الحقيق للنهى وصرفه الى الذكر اهة مقترا الى دليل (وعن أبى سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن اشتغال الصماء

الخلاء لان الشياطين تخضع للاخيلة ٢٧٤ لانه لم يجر فيه اذ كراته تعالى (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله

عليه وآله وسلم دخل الخلاء
فوضعت له وضوءاً) بفتح الواو
أى ما يتوضأ به وقيل ناوله اياه
ليستجيب به قال في الفتح وفيه نظر
(قال) أى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم بعد ان خرج من الخلاء
(من وضع هذا) الوضوء (فاخبر)
على صبغة الجهول عطف على
السابق وقد جوزوا عطف
الفعالية على الاسمية وبالعكس أى
أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم
انه ابن عباس والمخبر خالته
معمونة بنت الحرث لان ذلك كان
في بيتها (فقال) صلى الله عليه
وآله وسلم (اللهم فقهه في الدين)
انما دعاه لما تفرس فيه من
الذكاء مع صغر سنه بوضعه
الوضوء عند الخلاء لانه أسير له
صلى الله عليه وآله وسلم لم اذلو
وضعه في مكان بعيد منه
لاقتضى مشقة ما في طلبه الماء
ولو دخل به إليه لكان تعريضا
للإسراع عليه وهو يقضى
حاجته ولما كان وضع الماء
فيه اعانة على الدين فاسب أن
يذوهه بالشفقة فيه ايطاع به على
امرار الفقه في الدين ايجل
النفع به وكذا كان قاله ابن المنير
وغیره (عن أبي أيوب) خالد بن
زيد بن كليب (الانصاري رضي
الله عنه) وكان من كبار الصحابة
شهد بدوا ونزل النبي صلى الله
عليه وآله وسلم حين قدم المدينة
عليه ونوفي غازيا بالروم سنة

نخسين وقبل بعد هاله في البخاري سبعة أحاديث (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتني أى جاء يصيب

(باب النهي عن السدل والتأثم في الصلاة)

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن السدل في الصلاة وان يغطى
الرجل فاه رواه أبو داود ولا جدوا الترمذي عنه الترمذي عن السدل ولا ين ماجه النهي عن
تغطية القدم) الحديث قال الترمذي لانه رفته من حديث عطاء عن أبي هريرة مرفوعا لا
من حديث عسل بن سفيان وأخرجه الحاكم في المستدرک من الطريق التي رواها أبو داود
بالزيادة التي ذكرها وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه فيه تغطية الرجل
فاه في الصلاة اه وكلامه هذا يهيم انهم اخرجوا أصل الحديث مع انهم لم يخرجاه وفي
الباب عن أبي بصيرة عند الطبراني في معاجزه الثلاثة والبراق في مسنده وفي اسناده حفص
ابن أبي داود وقد اختلف فيه عليه وهو ضعيف وكذلك أبو مالك النخعي وقد ضعفه ابن
معين وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم قال البيهقي وقد كتبناه من حديث ابراهيم بن طهمان
عن الهيثم فان كان محدثا فافه وأحسن من رواية حفص وفي الباب أيضا عن ابن مسعود
عند البيهقي وقد تقدم به بسير بن رافع وليس بالقوي وعن ابن عباس عند ابن عدي في
الكمال وفي اسناده عيسى بن قرقطاس وثيب بن ثقة وقال النسائي متروك الحديث وقال ابن
عدي هو عن يكتب حديثه وقد اختلف الأئمة في الاحتجاج بحديث الباب ففهم من لم يخج
به لتقدمه عن ابن سفيان وقد ضعفه أحمد قال الخلال مثل أحمد عن حديث السدل في
اله لامة من حديث أبي هريرة فقال ليس هو بصحيح الاسناد وقال عسل بن سفيان غير محكم
الحديث وقد ضعفه الجمهور يحيى بن معين وأبو حاتم والبخاري وآخرون وذكره ابن حبان
في الثقات وقال يخطئ ويخالف على قوله روايته اه وقد أخرج له الترمذي هذا الحديث
فقط وأبو داود أخرجه له هذا وحديثا آخر وقد تقدم تصحيح الحاكم لحديث أبي هريرة
وعسل بن سفيان لم يقدريه فقد شارك في الرواية عن عطاء الحسن بن ذكوان وزكريا يحيى
لم يكن الا لقوله انه كان قد روى وقد قال ابن عدي أرجوانه لاباس به قوله نهى عن السدل
قال أبو عبيدة في غريبه السدل اسبال الرجل ثوبه من غير أن يضم جانبيه بين يديه فان ضمه
فليس بسدل وقال صاحب النهاية هو أن يلحف بثوبه ويدخل يديه من داخل فيركع
ويسجد وهو كذلك قال وهذا طرد في القميص وغيره من الثياب قال وقيل هو ان يضع
وسط الأزار على رأسه ويرسل طرفه عن يمينه وشماله من غير أن يجعلها على كتفيه وقال
الجمهور سدل ثوبه يسدله بالضم سد لا أى ارتخاه وقال الخطابي السدل ارسال الثوب حتى

(أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة) بكسر الهمزة على التثنية وبضمها على التثنية ٣٧٥ (ولا يولها ظهره) بحم جمع حذف الياء على

التثنية أى لا يجعلها مقابل ظهره وفى رواية مسلم ولا يستدبرها يبول أو غائط والظاهر منه اختصاص التثنية بخروج الخارج من العورة ويكون مشاءه أكرام القبلة عن المواجهة بالعباسة ويؤيده قوله فى حديث جابر إذا هرقنا الماء وقبل مشاء التثنية كشف العورة وحديثه فى طرد فى كل حالة تكشف فيها العورة كالوطاء مثلاً وقد نقله ابن شامس من المسالكية قولاً فى مذهبه وكان قائله تسكين رواية فى الوطاء لا تسع تقبلوا القبلة بهرو وجكم ولكنهم مجمعة على حالة قضاء الحاجة جمعاً بين الروايتين (شرفوا أو غربوا) أى خذوا فى ناحية المشرق أو ناحية المغرب ونحو الالتفات من الغيبة إلى الخطاب وهو لاهل المدينة ومن كانت قبلتهم على سمتهم اماماً من كانت قبلته إلى جهة المشرق أو المغرب فانه يتصرف إلى جهة الخنوب أو الشمال وهذا الحديث يدل على المنع من استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط وقد اختلف الناس فى ذلك على أقوال غريبة (٣) أجمعها لا يجوز ذلك لافى الصحارى ولا فى البقاع واجتمع اهل هذا المذهب بالأحاديث الصحيحة الواردة فى التثنية مطلقاً كحديث الباب وحديث أبي هريرة وسلمان وغيرهم ما قالوا لان المنع ليس

بصيب الارض اه فعلى هذا السدل والاسبال واحد قال العراقي ويحتمل أن يراد بالسدل سدل الشعر ومنه حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سدل ناصيته وفى حديث عائشة انها سادت قناعها وهى محجمة أى أسبلته اه ولا مانع من حمل الحديث على جميع هذه المعانى ان كان السدل مشتركاً بينا وحمل المشترك على جميع معانيه هو المذهب القوى وقد روى ان السدل من فعل اليهود أخرج الخلال فى العلى وأبو عبيد فى الغريب من رواية عبد الرحمن بن عبيد بن وهب من أبيه عن علي عليه السلام انه خرج فرأى قوما يصلون قد سدلوا ثيابهم فقال كأنهم اليهود خرجوا من قهرهم قال أبو عبيد هو موضع مدارسهم الذى يجتمعون فيه قال صاحب الامام والقهر بضم القاف وسكون الهمام موضع مدارسهم الذى يجتمعون فيه وذكر فى القاموس والنهاية فى القاف لافى القاف والحديث يدل على تحريم السدل فى الصلاة لانه معنى التثنية الحقيقى وكرهه ابن عمر ومجاهد وابراهيم النخعي والثوري والشافعى فى الصلاة وغيرها وقال أحمد يكره فى الصلاة وقال جابر بن عبد الله وعطاء والحسن وابن سيرين ومكحول والزهرى لباس به وروى ذلك عن مالك وأنت خبير بانه لا موجب للعدول عن التحريم ان صح الحديث اهدم وجدان صارف له عن ذلك قوله وأن يغطى الرجل فاه قال ابن حبان لانه من زى الجوس قال وانما نزع عن تغطية القدم فى الصلاة على الدوام لاعتدالتنا وبقدار ما يكظمه الحديث اذا ثناب أحدكم فليضع يده على فيه فان الشيطان يدخل وهذا لا يتم الا بعد تسليم عدم اعتبار قيد فى الصلاة المصريح به فى المعطوف عليه فى جانب المعطوف وفيه خلاف ونزاع وقد استدلل به على كراهة ان يصل الرجل ملتصقاً كما فعل المصنف

(باب الصلاة فى ثوب الحرير والغصب)*

(عن ابن عمر قال من اشترى ثوباً بعشرة دراهم وفيه درهم حرام لم يقبل الله عز وجل له صلاة مادام عليه ثم أدخل اصبعيه فى أذنيه وقال صمئان لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمعته يقول رواه أحمد) الحديث أخرجه عبد بن حميد والبيهقى فى الشعب وضعفه وقام والخطيب وابن عساكر والذيل وفى اسناده هاشم عن ابن عمر قال ابن كثير فى ارشاده وهو لا يعرف وقد استدلل به من قال ان الصلاة فى الثوب المغصوب أو المغصوب عنه لا تصح وهم العترة جميعاً وقال أبو حنيفة والشافعى نصح لان العصيان ليس بنفس الطاعة اتغاير اللباس والصلاة ورد بان الحديث مصرح بنفى قبول الصلاة فى الثوب المغصوب عنه والمغصوب عنه بالاولى وأنت خبير بان الحديث لا ينقض العجبة ولو سلم فعفى نفي القبول لا يستلزم نفي العجبة لانه يرد على وجهين الاول يرد به الملازم لنفي العجبة والاجزاء المحذورة قوله هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به والثانى يرد به نفي الكمال والفضيلة كفى حديث نفي قبول صلاة الا بقرينة والمغاضبة لزوجه او من فى جوفه خير وغيرهم ممن هو مجمع على صحة صلاتهم وقد تقدمت الإشارة إلى هذا فى موضعين من هذا الشرح

(٣) قال فى سبيل السلام اختلف

العلماء فى اعلى خمسة أقوال أقربها يحرم فى الصلابة دون العمران قال الشوكانى رحمه الله وهذا القول ليس يعيبه لية أحد احاديث التثنية على بابها واحاديث الاياحة كذلك كذا فى الروضة اه سجد على حسن خان الولد الاخر للمؤلف سلم الله

الاحزمة القبلية وتعظيمها وهذا ما في ٣٧٦ فوجود في العمادى والبنيان ولو كان مجرد الحائل كافيا لجاز في العصارى

لوجود الحائل من جبال واودية
أو غيرهما من أنواع الحائل وهو
مذهب أى حنيفة ومجاهد
وابراهيم الغنى وسفيان الثورى
وأحمد وأبى نوركذا قال النوى
فى شرح مسلم ونسبه فى البحر الى
الاكثر ورأه ابن حزم فى المحلى
عن أبى هريرة وابن مسعود
وسراقة بن مالك وعطاء
والاوزاعى وعن السلف من
الصحابة والتابعين وهو قول
أبى أيوب الأنصارى قال الامام
الشوكانى فى السبيل الجرار
ولا يصرف ذلك ما روى من انه
صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك
فقد عرفنا ان فعله صلى الله
عليه وآله وسلم لا يعارض القول
الخاص بالامة الا أن يدل دليل
على ارادة الاقتداء به فى ذلك
والا كان فعله خاصا به وهذه
المسئلة محرمة مقررة فى الاصول
أبلغ تحرير وذلك هو الحق كما
لا يخفى على منصف ولو قدرنا
ان مثل هذا الفعل قد قام
بميدل على التامى به فيه لكان
ذلك خاصا بالعمرة فان ابن
جرير رآه وهو صلى الله عليه وآله
وسلم فى بيت حفصة كذلك بين
لبنتين واماييت المقدس فلم يكن
فيه الاحديث معقل بن أبى
معقل ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم نهى أن نستقبل
القبليتين يول أو غائط أخرجه
أبو داود وفى اسناده أبو زيد
الراوى عن معقل وهو مجهول

ومن ههنا تعلم ان نفي القبول مشترك بين الامرين فلا يحمل على أحدهما الا لدليل فلا يتم
الاحتجاج به فى مواطن النزاع وقال أبو هاشم ان استبرج لال لم يقسدها المقصود فوقه
اذ هو فضلة قال الله تعالى وفيه يعنى الحديث دليل على ان العقود تنهين
فى العقود اه وفى ذلك خلاف بين الفقهاء وقد صرح المتأخرون من فقهاء الزيدية انها
تنهين فى اثني عشر موضعا ومحل الكلام على ذلك علم الفروع (وعن عائشة ان النبي صلى

الله عليه وآله وسلم قال من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو مرد متفق عليه ولا حرج من صنع
امر على غير امرنا فهو مرد) قوله ليس عليه امرنا المراد بالامر هنا واحد الامور
وهو ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه قوله فهو مرد المصدر بمعنى اسم
المفعول كما بينته الرواية الاخرى قال فى الفتح يحتاج به فى ابطال جميع العقود المنهية وعدم
وجود غراتهم المترتبة عليهم وان النهى يقتضى الفساد لان المنهيات كلها ليست من امر
الدين فيجب ردها ويستفاد منه ان حكم الحاكم لا يغير ما فى باطن الامر اقوله ليس عليه
امرنا والمراد به امر الدين وفيه ان الصلح انما سدم منقض والمأخوذ عليه مستحق الرد اه
وهذا الحديث من قواعد الدين لانه يندرج تحته من الاحكام ما لا يأتى عليه المحرم وما
أمر به وادله على ابطال ما فعله الفقهاء من تقسيم البدع الى أقسام وتخصيص الرد
بعضها بالاخص من عقل ولا نقل فعليك اذا سمعت من يقول هذه بدعة حسنة بالقيام
فى مقام المنع مسند هذه الكلية وما يشابهها من نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم كل
بدعة ضلالة طالبا لدليل تخصيص تلك البدعة التى وقع النزاع فى شأنها ببدء الاتفاق
على انها بدعة فان جاءك به قبلته وان كاع كنت قد ألقمت به جارا واستترحت من المجادلة
ومن مواطن الاستدلال لهذا الحديث كل فعل أوترك وقع الاتفاق بينك وبين خصمك
على انه ليس من امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخالفك فى اقتضائه البطلان
أو الفساد متمسكا بما تقر فى الاصول من أنه لا يقتضى ذلك الاعدم أمر يؤثر عدمه
فى العدم كالتشط أو وجود أمر يؤثر وجوده فى العدم كالمنايع فعليك بمنع هذا
التخصيص الذى لا دليل عليه الا مجرد الاصطلاح مسند هذا المنع بما فى حديث الباب
من العموم المحيط بكل فرد من أفراد الامور التى ليست من ذلك القبيل قائلنا هذا
امر ليس من امره وكل أمر ليس من أمره فهذا رد وكل رد باطل فهذا باطل
فالصلاة مثلا التى ترك فيها ما كان يفعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو فعل فيها
ما كان يتركه ليست من أمره فتكون باطلة بنفس هذا الدليل سواء كان ذلك الامر
المفعول أو المتروك مانعا باصلاح أهل الاصول أو شرطا أو غيرهما فليكن منك هذا
على ذكر قال فى الفتح وهذا الحديث معدود من أصول الاسلام وقاعدة من قواعد فان
معناه من اخترع من الدين ما لا يشهد له أصل من أصوله فلا يثبت له قال النوى
هذا الحديث مما ينبغي حفظه واستعماله فى ابطال المنكرات واشاعة الاستدلال

لا تقوم به حجة ولم يرد فى بيت المقدس غيره وقد نزل الخطا فى الاجماع على عدم تحريم استقبالات بيت المقدس وما قبل من به

ان بيت المقدس حكمه حكم الكعبة بالقياس فن ابطال الباطلات ٣٧٧ (عن عبد الله بن عمر) بن الخطاب (رضي الله

عنه ما انه) أي ابن عمر كما صرح به مسلم (كان يقول ان ناسا) كأي أيوب وأبي هريرة ومهمل الاسدي وغيرهم ممن يرى عموم انتهى في استقبال القبلة واستدبارها (وقولون اذا قدمت على حاجتك) كناية عن التبرؤ ونحوه وذكر الله عودا لكونه الغالب والافلا فرقي بينهما وبين حالة القيام (فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس) (١) بفتح الميم وسكون القاف وكسر الدال وبضم الميم وفتح القاف ولشد يد الال والاضافة فيه اضافة الموصوف الى صفته كسجد الجامع (فقال عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما (لقد ارتقت) أي صعدت وفي بعض الاصول رقت (يوم ا على ظهر بيت لنا فرأيت) أي أبصرت (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (على لبنتين) وحال كونه (مستقبلا بيت المقدس لحاجته) أي لاجلها أو وقتا وللمتمذي الحكيم سند صحيح فرأيت في كنيف قال في الفتح وهذا يرد على من قال بمن يرى المواز مطلقا يحفل أن

(١) قلت ولم يرد في بيت المقدس الحديث معقل بن أبي معقل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن نستقبل القبلة بين يولي أو غائط أخرجه أبو داود وفي اسناده أبو زيد وهو مجهول

به كذلك وقال الطوقى هذا الحديث يصلح أن يسمى نصف أدلة الشرع لان الدليل يتركب من مقدمتين والمطلوب بالدليل اما اثبات الحكم أو نفيه وهذا الحديث مقدمة كبرى في اثبات كل حكم شرعي ونفيه لان منطوقه مقدمة كلية مثل أن يقال في الوضوء بما يجس هذا ليس من أمر الشرع وكل ما كان كذلك فهو من أمر الشرع وهذا العمل مردود فالمقدمة الثانية ثابتة بالدليل وانما يقع النزاع في الاولى ومفهومة ان من عمل على خلافه أمر الشرع فهو صحيح فلما اتفق أن يوجد حديث يكون مقدمة أولى في اثبات كل حكم شرعي ونفيه لا مستقل الحديثان يجمع أدلة الشرع لكن هذا الثاني لا يوجد فاذا ن حديث الباب نهى أدلة الشرع انتهى (وعن عتبة بن عاصم قال اهدى

لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يفرح حرير فلبسه ثم صلى فيه ثم انصرف فزعه نزاعا عينا شديدا كالكاره له ثم قال لا ينبغي هذا لامتنع من متفق عليه) قوله فزعه بفتح الفاء وتشديد الراء المضعومة وآخره جيم هو القبا المقروح من خاف وحكى أبو بكر التبريزى عن أبي العلاء المعرى جواز ضم أوله وتخفيف الراء قال الحافظ في الفتح والذي أهداه هو أكيد ردومة كما صرح بذلك البخارى في اللباس والحديث استدله من قال بتحريم الصلاة في الحرير وهو الهادى في أحد أقواله والناصر والمنصور بالله والشافعى وقال الهادى في أحد أقواله وأبو العباس والمؤيد بالله والامام يحيى وأكثروا فقهاء انها مكروهة فقط مستدلين بأن علل التحريم الخيلاء ولا خيلاء في الصلاة وهذا تخصيص للنس بخيلاء علل الخيلاء وهو مما لا ينبغي الاتفاقات اليه وقد استدلوا الجواز الصلاة في ثياب الحرير بعد عدم اعادته صلى الله عليه وآله وسلم لتلك الصلاة وهو مردود لان ترك اعادتها لكونها وقعت قبل التحريم ويدل على ذلك حديث جابر عند مسلم بالفظ صلى في قبا ديباج ثم زعه وقال نهى جبريل وسأنى وهذا ظاهر في أن صلاته فيه كانت قبل تحريمه قال المصنف وهذا يعنى حديث الباب بحول على انه لبسه قبل تحريمه اذ لا يجوز أن يظن به انه لبسه بعد التحريم في صلاة ولا غيرها ويدل على اباحته في أول الامر ما روى أنس بن مالك ان اكيد ردومة أهدى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حبة سندس أو ديباج قبل أن ينهى عن الحرير فلبسها فتعجب الناس منها فقال والذي نفسي بيده لمناديل سعد بن معاذ في الجنة أحسن منها رواه أحمد انتهى قال في البحر فان لم يوجد غيره صحت فيه وفاقيتهم فان صلى عاريا بطلت صلاته وقال أحمد بن حنبل يصل عاريا كالنجس وقد اختلفوا هل تجزئ الصلاة في الحرير بعد تحريمه أم لا فقال الحافظ في الفتح انها تجزئ عند الجمهور مع التحريم وعن مالك بعد في الوقت انتهى وسأنى البحث عن لبس الحرير وحكمه قريبا (وعن جابر بن عبد الله قال لبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبله من ديباج أهدى اليه ثم أوشك ان نزعه وأرسل به الى عمر بن الخطاب فقبل قد أوشك نزعه بارسل الله قال نهى عن جبريل عليه السلام فجاء عمر يكي فقال يا رسول الله

فلا تقوم به حجة ولم يرد غير هذا الحديث انظر السبل الجرار سيد على حسن خان ولد المؤلف

يكون رآه في الفضاء وكونه على اثنين ٣٧٨ لا يدل على البناء لاحتمال أن يكون جلس عليه ما لم تقع بهم ماعن الأرض ويرد

هذا الاحتمال أيضا ان ابن عمر
كان يرى المنع من الاستقبال
في الفضاء لا باسائر كبارواه أبو
داود وغيره وهذا الحديث
مع حديث جابر عند أبي داود
وغيره مخصص لعدم حديث
أبي أيوب ولم يقصد ابن عمر
الاشراف على النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم في تلك الحالة وإنما قصد
السطح لضرورة كما في الرواية
الانرى فانت منه التفاتة كما
في رواية البيهقي نعم لما انفق له
رؤيته في تلك الحالة من غير قصد
أحب أن لا يخفى ذلك من فائدة
لحفظ هذا الحكم الشرعي انتهى
قلت ليس في حديث ابن عمر ان
ذلك كان بعد النبي وبأنه
موافق لما كان عليه الناس قبل
النبي فهو منسوخ (١) صرح
بذلك ابن حزم وفي حديث جابر
ابن بن صالح وليس بالمشهور
قوله ابن حزم والاولى في الجواب
ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم
لا يعارض القول الخاص كما

(١) وأما حديث عائشة عند
أحمد وابن ماجه عن عائشة
رضي الله عنها قالت ذكر رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم أن
فاسا يكرهون أن يسهة قبلوا القبلة
بقر وجهم فقال أوقد فعلوها
حولوا مقعدى قبل القبلة لوصح
لكان ناهضا لكن في اسناده
خالد بن أبي الصلت قال ابن حزم
هو مجهول وقال الذهبي هذا

كرهت أمرا وأعطيت فيه فإني نقال ما أعطيتك لتلبسه إنما أعطيتك تبعه فباعه بالني
درهم رواه أحمد) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه بنحو مما هنا قوله من ديباج الديباج
هو نوع من الحرير قيل هو ما غلظ منه قوله ثم أوشك أى أسرع كما في القاموس وغيره
والحديث يدل على تحريم لبس الحرير وليس النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يكون دليلا
على الحل لانه محمول على انه أبسه قبل التحريم بدليل قوله ثم أوشك أى أسرع كما في القاموس وغيره
الغرض من الاعطاء في البيع وسبأى تحقيق ما هو الحق في ذلك قال المصنف رحمه الله
فيه معنى الحديث دليل على ان أمته عليه السلام اسوته في الاحكام انتهى وقد تقرر في
الاصول ما هو الحق في ذلك والادلة العامة قاضية بمثل ما ذكره المصنف من نحوه قوله
تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه
فاتوهوا قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني

(كتاب اللباس)

(باب تحريم لبس الحرير والذهب على الرجال دون النساء)

(عن عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تلبسوا الحرير فإنه من لبسه في
الدينام يلبسه في الآخرة وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من لبس الحرير
في الدنيا فإن يلبسه في الآخرة متفق عليهم ما) الحديثان يدلان على تحريم لبس الحرير لما
في الاول من النهي الذي يقتضى بحقيقته التحريم وتعليق ذلك بان من لبسه في الدنيا لم
يلبسه في الآخرة والظاهر انه كناية عن عدم دخول الجنة وقد قال الله تعالى في أهل الجنة
ولباسهم فيها حرير فمن لبسه في الدنيا لم يدخل الجنة وروى ذلك النسائي عن ابن الزبير
وأخرج النسائي عن ابن عمر انه قال والله لا يدخل الجنة وذكر الآية وأخرج النسائي
والحاكم عن أبي سعيد انه قال وان دخل الجنة أبسه أهل الجنة ولم يلبسه ويدل على ذلك
أيضا حديث ابن عمر عند الشيخين بلانظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنما
يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة والخلاق كما في صكتب اللغة وشروح
الحديث النصيب أى من لا نصيب له في الآخرة وهكذا اذا فسر بمن لا حرمته أو من
لا دين له كما قيل وهكذا حديث ابن عمر عند السمة الا الترمذي بلانظ انه رأى عمر حمله من
استبرق تباع فأتى به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ابتع هذه فتجمل
بها للعبد والوفود فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنما هذه لباس من لا خلاق له
ثم لبث عمر ماشا الله أن يلبث فأرسل اليه صلى الله عليه وآله وسلم بحجبة ديباج فأتى عمر
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله قلت إنما هذه لباس من لا خلاق له ثم
أرسلت اليه هذه فقال صلى الله عليه وآله وسلم اني لم أرسلها اليك لتلبسها ولكن لتبيعها
وتصيب بها حاجتك ومن أدلة التحريم حديث عتبة بن عاصم السابق في الباب الذي قبل
هذا السكا فان قوله لا ينبغي هذا اللمعة من ارشاد الى أن لا لبس الحرير ليس من زمرة

الحديث مفكر كذا في الروضة البديعة شرح الدرر البهية لسيدى لوالد ادم بحمده قاله سيد على حسن خان المتقين

تقرر في الاصول (عن عائشة رضي الله عنها ان أزواج النبي صلى الله عليه) ٣٧٩ وآله (وسلم كن بخزجن بالليل) أي في الليل

(اذ تبرزن) أي اذا خرجن الى
البراز للبول والغائط (الى
المناسع) مواضع آخر المدينة
وأما كن معروفة من جهة
البقيع جمع منضع بوزن مقعد
قال الداودي سميت بذلك لان
الانسان يصنع فيها أي بخلص
(وهو) أي المناسع (صعيد
أفج) أي واسع والظاهر ان
التفسير مقول عائشة (فكان
عمر) بن الخطاب (يقول للنبي
صلى الله عليه وآله وسلم اجب
نساءك) أي امنعهن من الخروج
من البيوت (فلم يكن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يفعل)
ما قاله عمر رضي الله عنه (فخرجت
سودة بنت زمعة) بالقصات أو
بسكون الميم قال في النهاية وهو
أكثر ما معناها من أهل الحديث
والنساء يقولونه القرشية
العاصرية رضي الله عنها هي
(زوج النبي صلى الله عليه وآله
وسلم) المتوفاة آخر خلافة عمر
وقيل في خلافة معاوية بالمدينة
سنة أربع وخمسين (ليلة)
أي في ليلة (من الليالي عشاء
وكانت امرأة طويلة فتأداها
عمر) بن الخطاب (الا) حرف
استفتاح فيه به على تحقيق
ما بعده (قد عرفناك يا سودة
حرصا على أن ينزل) أي على
نزل (الحجاب فانزل الله عز وجل
(الحجاب) أي حجبكم الحجاب
والسقطي آية الحجاب وزاد أبو
عوانة عن ابن شهاب فانزل الله آية الحجاب يا أيها الذين آمنوا لا تذخروا بيوت النبي الآية ففسر المراد من آية الحجاب صريحا

المتقين وقد علم وجوب الكون منهم ومن ذلك ما عند البخاري بلفظ الذهب والفضة
والحرير والديباغ لهم في الدنيا والكم في الآخرة ومن ذلك حديث أبي موسى وعلى
وحذيفة وعمر وأبي عامر وسناني واذا لم تفده هذه الأدلة التحريم فمافي الدنيا محرم وأما
معارضتها بما في فسنعرف ما عليه وقد أجمع المسلمون على التحريم ذكر ذلك المأهدي
في البحر وقد نسب فيه الخلاف في التحريم الى ابن علية وقال انه انفعقد الاجماع بعده
على التحريم وقال القاضي عياض حكى عن قوم اباحتهم وقال أبو داود انه لبس الحرير
عشرون نفسا من الصحابة أو أكثر منهم أنس والبراء بن عازب ووقع الاجماع على ان
التحريم مختص بالرجال دون النساء وخالف في ذلك ابن الزبير مستدلا بعموم الاحاديث
ولعلمه يبلغه المختص الذي سياتي وقد استدلل من يجوز لبس الحرير بأدلة منها حديث
عقبة بن عامر المتقدم في الباب الذي قبل الكتاب وقد عرفت الجواب على ذلك فيما سلف
ومنها حديث أسماء بنت أبي بكر في الجبة التي كان يلبسها رسول الله صلى الله عليه
وسلم وسياتي في باب اباحة اليسير من الحرير وسند ذكر الجواب عليه هنالك ومنها حديث
المسور بن مخرمة عنده الشيخين انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم أقبية فذهب هو
وأبوه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لشيئ منهما فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وعليه قبا من ديباج من رور فقال يا مخرمة خبنا لك هذا وجعل يريه محاسنه وقال أرضي
مخرمة والجواب ان هذا فعل لا ظاهر له والاقوال صريحة في التحريم على انه لا نزاع ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس الحرير ثم كان التحريم آخر الامرين كما يشهر
بذلك حديث جابر المتقدم ومنها حديث عبد الله بن سعد عن أبيه وسياتي في باب ما جاء في
لبس الحرير وسند ذكر الجواب عليه هنالك ومنها ما تقدم من لبس جماعة من الصحابة
له وسياتي الجواب عليه في باب ما جاء في لبس الخنز ومنها انه صلى الله عليه وسلم لبس
مستقة من سندس أهداها له ملك الروم ثم بعث بها الى جعفر فلبسها ثم جاءه فقال اني لم
أعطكها التباسا قال فما أصنع قال أرسل بها الى أخيك التميمي أخرجه أبو داود
والجواب عن الاحتجاج بلبسه صلى الله عليه وسلم مثل ما تقدم في الجواب عن
حديث مخرمة وأما عن الاحتجاج بامر صلى الله عليه وسلم بلجعفر أن يبعث بها
للتميمي فالجواب عنه كالجواب الذي سياتي في نزع حديث لبسه صلى الله عليه
وسلم للخر على ان الحديث غير صالح للاحتجاج لان في اسناده علي بن زيد بن جدعان ولا
يحتاج بحديثه ويمكن أن يقال ان لبسه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقبأ الديباغ وتقسيمه
للاقبية بين أصحابه ليس فيه ما يدل على انه متعة دم على أحاديث النهي كانه ليس فيها
ما يدل على انها متخرة عنه فيكون قرينة صارفة للنهي الى الكراهة ويكون ذلك جمعا
بين الأدلة ومن مقويات هذا ما تقدم انه لبسه عشرون صحابيا ويعد كل البعدان يقدموا
على ما هو محرم في الثمرة ويبعد ايضا ان يسكت عنهم سائر الصحابة وهم يعلمون تحريمه

عوانة عن ابن شهاب فانزل الله آية الحجاب يا أيها الذين آمنوا لا تذخروا بيوت النبي الآية ففسر المراد من آية الحجاب صريحا

وقع الامر بوقف ما أراد أحب
 هم أيضا أن يحجب أشخاصهم
 مباينة في السر فلم يجب الى ذلك
 لاجل الضرورة الى الخروج
 بدليل رواية عائشة قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قد أذن
 لكن أن تخرجن في حوائجكن
 وعلى هذا فقد كان لهن في السر
 عند قضاء الحاجة حالات أولها
 بالظلمة لانهن كن يخرجن بالليل
 دون النهار كما في حديث الباب
 وحديث عائشة في قصة الافك
 كذا لا يخرج الاله الى ليل ثم
 نزل الحجاب فتدثرن بالثياب لكن
 كانت أشخاصهن ربما تميز
 ولهذا قال عمر لسودة في المرة
 الثانية بعد نزول الحجاب اما والله
 ما تخفين عليا ثم اتخذت الكف
 في البيوت فتدثرن بها كما في
 حديث عائشة في قصة الافك
 أيضا فان فيه اود ذلك قبل أن يتخذ
 الكنف وكانت قصة الافك قبل
 نزول آية الحجاب قال ابن بطال
 فقه هذا الحديث انه يجوز لانسائه
 التبرج في ما بين الحاجة اليه
 من مصالهن وفيه من اجعة
 الادنى للاعلى فيما يتبين له أنه
 الصواب وحيث لا يقصد التعنت
 وفيه منقبة لعمر وفيه جواز
 كلام الرجال مع النساء في الطرق
 للضرورة وجواز الاغلاظ في
 القول لكن بقصد الخير ونسائه
 جواز وعظ الرجل أمه في الدين
 لان سودة من أمهات المؤمنين
 وفيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

فقد كانوا يشكرون على بعضهم بعضا ما هو أخف من هذا وقد اختلفوا في الصغار أيضا
 هل يحرم الباسم الحرير أم لا فذهب الاكثر الى التحريم قالوا لان قوله على ذكور أمتي
 كما في الحديث الآتي معهم ولحديث ثوبان عند أبي داود ان النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قدم من غزاة وكان لا يقدم الا بدأ حين يقدم بيت فاطمة فوجدها قد عقلت ستر اعلى
 بابه وولدت الحسنين بتقليم من فضة فتقدم فلم يدخل عليها فظنت انه انما منعها ان يدخل
 ما رأى فهتكت السر وفكت القلبين عن الصبيبين فانطلقا الى رسول الله صلى الله عليه وآله
 وآله وسلم لم يكن فاخذهم منهم ما قال ثوبان اذهب بهما الى آل فلان الحديث وهذا وان
 كان واردا في الحلية ولكنه مشعر بان حكم المكلفين فيها فيكون حكمهم
 في لبس الحرير كذلك ويمكن أن يجاب عن هذا بان في آخر الحديث ما يشعر بعدم
 التحريم فانه قال نحن أهل بيت لانستغرق طبعنا في حياءنا الدنيا أو كما قال وقد ثبت
 عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال عليكم بالغضة فالعجبوا بها كيف شئتم والصغار غير
 مكلفين وانما التكليف على البكار وقد روى ان اسمعيل بن عبد الرحمن دخل على عمر
 وعليه قميص من حرير وسواران من ذهب فشق القميص وفك السوارين وقال اذهب
 الى أمك وقال محمد بن الحسن انه يجوز الباسم الحرير وقال أصحاب الشافعي يجوز في يوم
 العيد لانه لا تكليف عليهم وفي جواز الباسم في باقي السنة ثلاثة أوجه أحدها
 جوازه والثاني تحريمه والثالث يحرم بعد سن التمييز واختلفوا في المقدار الذي يستثنى
 من الحرير للرجال وسأق الكلام عليه (وعن أبي موسى ان النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قال أحل المذهب والحرير للاناث من أمتي وحرم على ذكورها رواء أجد والنسائي
 والترمذي وصححه) الحديث أيضا أخرجه أبو داود والحاكم وصححه والطبراني وفي
 اسناده سعيد بن أبي هند عن أبي موسى قال أبو حاتم انه لم يلقه وقال الدارقطني في العمل
 لم يسمع سعيد بن أبي هند من أبي موسى وقال ابن حبان في صحيحه حديث سعيد بن أبي
 هند عن أبي موسى معلول لا يصح والحديث قد صححه الترمذي كما ذكر المصنف وصححه
 أيضا ابن حزم كما ذكر الحافظ وقد روى من طريق يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن
 نافع عن ابن عمر ذلك الدارقطني في العمل قال والصحيح عن نافع عن سعيد بن أبي
 هند عن أبي موسى وقد اختلف فيه على نافع فرواه أيوب وعبيد الله بن عمر عن نافع عن
 سعيد بن له ورواه عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن سعيد بن رجل عن أبي موسى
 وفي الباب عن علي بن أبي طالب عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان
 بافظ أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم حريرا فجعله في يمينه وأخذ ذهابا فجعله في شماله
 ثم قال ان هذين حرام علي ذكور أمتي زاد ابن ماجه حل لانا هم وبين النساء الاختلاف
 فيه على يزيد بن أبي حبيب قال الحافظ وهو اختلاف لا يضر ونقل عبد الحق عن ابن
 المديني انه قال حديث حسن ورجاله معروفون وذكر الدارقطني الاختلاف فيه على يزيد

البهقي نزلت الآية وكذا في أذنه لمن بالخروج كذا في القمح ٣٨٦ (عن أنس بن مالك) رضي الله عنه (قال كان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم
إذا خرج من بيته أو من بين
الناس (لحاجته) أي البول
أو الغائط ونظرة كان يشعر
بالتكرار والاستقرار (أجى أنا
و غلام) زاد البخاري في الرواية
الثانية منها أي من الانصار كما
صرح به الاسماعيلي وفي رواية
لمسلم نحوه أي مقارب لي في
السن والغلام هو المترعرع قاله
أبو عبيد وقال في المحكم من لدن
القطام إلى سبع سنين وحكي
الزنجشري في أساس البلاغة
ان الغلام هو الصغير إلى حد
الانتهاء فان قيل له بعد الانتهاء
غلام فهو مجاز وفي القسطاني
الغلام الذي طر شارب وقيل هو
من حين يولد إلى أن يشب ولم يسم
الغلام وقيل هو ابن مسعود
ويكون سماه غلاما مجازا
وخيفة فقول أنس منا أي من
الصحاب أو من خدمه صلى الله
عليه وآله وسلم وأما رواية
الاسماعيلي التي فيها من الانصار
فلعلها من تصرف الراوي حيث
رأى في الرواية مناسخها على
القبيلة فرواها بالمعنى وقال من
الانصار أو من اطلاق الانصار
على جميع الصحابة رضي الله عنهم
وان كان العرف خصه بالانصار
والخزرج وقيل أبو هريرة وقد
وجد ذلك شاهد وسماه انصاري
مجازيا لكن بعده ان اسلم
أبي هريرة بعد بلوغ أنس وأبو

ابن أبي حبيب ورجح النسائي رواية ابن المبارك عن الليث عن يزيد عن ابن أبي الصعبة
عن رجل من همدان يقال له أفلح عن عبد الله بن زريق عن علي عليه السلام قال الحافظ
الصواب أبو أفلح وقد أعله ابن القطان بجهالة حال رواته ما بين يزيد بن أبي حبيب وعلى فاما
عبد الله بن زريق فقد وثقه الجعفي وابن سعد وأما أبو أفلح فقال الحافظ ينظر فيه وأما ابن
أبي الصعبة فقد ذكره ابن حبان في الثقات واسمه عبد العزيز وفي الباب أيضا عن عقبه
ابن عامر عنده البيهقي بإسناد حسن وعن عمر عنده البزار والطبراني وفيه عمرو بن جرير
الجعفي قال البزارين الحديث وعن عبد الله بن عمرو بن ميمون عن أبي موسى عن عبد الله بن ماجه
والبزار وأبي يعلى والطبراني وفي اسناده الاقربى وهو ضعيف وعن زيد بن أرقم عن
الطبراني والعقيلي وابن حبان في الضعفاء وفيه ثابت بن زيد قال أحمد له منا كبير وعن
واثله بن الاسقع عنده الدارقطني واسناده مقارب وعن ابن عباس عنده الدارقطني
والبزار بإسناد واه وهذه الطرق متعاضدة بكثير ما ينبغي الضعف الذي لم تخل منه واحدة
منها والحديث دليل للجماع القائلين بتصريح الحرير والذهب على الرجال وتحليلهما
لنساء وقد تقدم الخلاف في ذلك (وعن علي عليه السلام قال أهديت إلى النبي صلى الله

عليه وآله وسلم حللة سيرة فبعث بها لي فلبستها فعرفت الغضب في وجهه فقال اني
لم أبعث بها إليك لئلا يسما انما بعثت بها إليك لشقة ما خيرا بين النساء متفق عليه)
قوله أهديت له أهداه الله ملكا أيلة وهو مشرك قوله - له الحللة على ما في القاموس
وغیر من كتب اللغة ازارورده ولا تكون - له الامن ثوبين أو ثوب له بطانة وهي بضم
الحاء قوله سيرة بكسر السين المهملة بعد دها منناة تحتية ثم راء مهملة ثم ألف مدودة
قال في القاموس كعنباء نوع من البرود فيه خطوط صفراء ويخاط الحرير والذهب
الخالص انتهى قال الخطابي هي برود مضلعة بالقزوكذا قال الخليل والاصمعي وابوداود
وقال آخرون انها شبيهت خطوطها بالسيور وقيل هي مختلفة الالوان قاله الازهرى
وقيل هي وثني من حرير قاله مالك وقيل هي حرير مخض وقال ابن سيده انها ضرب من
البرود وقال الجوهري انها ما كان فيه خطوط صفراء وقيل ما يعمل من القز وقيل ما يعمل
من ثياب اليمن وقد روى تموين الحللة وضافتها والمحققون على الاضافة قال القرطبي
كذا قيد عن يوثق بعلمه فهو على هذا من باب اضافة الشيء إلى صفته على ان سيديويه قال
لم يأت فعلا صنفه قوله خراج خمار وقوله بين النساء زاد في رواية فشقته بين نسائي
وفي رواية بين القواطم وهن ثلاث فاطمة بنت رسول الله وفاطمة بنت أسد أم علي
 وفاطمة بنت حمزة وذكر عبد الغني وابن عبد البر أن القواطم اربع والرابعة فاطمة
 بنت شيبه بن ربيعة كذا قاله عياض وابن رسلان والحديث يدل على المنع من لبس الثوب
 المشوب بالحرير ان كانت السيرة تطلق على المخالط بالحرير وان لم يكن خالصا كما هو
 المشهور عند امة اللغة وان كانت الحرير الخالص كما قاله البعض فلا اشكال وقد رجع

هريرة كثير (معنا) بفتح العين وقد نسكن (اداة) بكسر الهمزة ناء صغير من جلد

بعضهم انه الخالص لحديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اغتاس في عن
الثوب المصمت وسبأ في وسنه عرف ما هو الحق في المقدار الذي يحمل من المشوب ويدل
الحديث ايضا على حل الحرير للنساء وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن أنس بن مالك
انه رأى على أم كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بردة تسيراه رواه البخاري
والنسائي وابوداود) قوله ام كلثوم هي بنت خديجة بنت خويلد تزوجها عثمان بعد
رقية قوله بردة له بالاضافة في رواية البخاري وفي رواية ابى داود وبردا سيرا بالتثنية
والحديث من ادلة جواز الحرير للنساء ان فرض اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
على ذلك وتقريره وقد تقدم مخالفة ابن الزبير في ذلك

(باب في أن اقتراش الحرير كلبه)

(عن حذيفة قال سمنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان نشرب في آنية الذهب والفضة
وان تأكل فيها وعن بس الحرير والدياج وان نجلس عليه رواه البخاري) الحديث قد
تقدم الكلام عليه في باب الاواني وقوله وأن نجلس عليه يدل على تحريم الجلوس على
الحرير والمذهب الجمهور كذا في النسخ بأنه مذهب الجمهور به قال عمر وأبو عبيدة
وسعد بن أبي وقاص والمذهب الناصر والمؤيد بالله والامام يحيى وقال القاسم
وأبو طالب والمنصور بالله وأبو حنيفة وأصحابه وروى عن ابن عباس وأنس انه يجوز
اقتراش الحرير وبه قال ابن الماجشون وبهض الشافعية واحتج لهم في الخبر بأن
القرآن موضع اهانة وبالقياص على الوسائد المحشوة بالقز قال اذا خلا في هذا
دليل باطل لا يفتي التعميل عليه في مقابلة النصوص كحديث الباب والحديث الآتي
بعده وقد تقرر عند أئمة الاصول وغيرهم بطلان القياس المنصوب في مقابلة النص وانه
فاسد الاعتبار وعدم حجية أقوال الصحابة لاسيما اذا خالفت الثابت عنه صلى الله عليه وآله
وسلم (وعن علي عليه السلام قال سمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجلوس على

المياثر والمياثر قسي كانت تصنع من الدماء لمعولتين على الرجل كاقطائف من الارجوان
رواه مسلم والنسائي) قد اتفق الشيوخ على النهي عن المياثر من حديث البراء وأخرج
الجماعة كلهم الا البخاري حديث علي عليه السلام بالنظر نهى رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم عن خاتم الذهب وعن بس القسي وعن المياثر وفي رواية مياثر الارجوان
ولم يذكر الجلوس الا في رواية مسلم ولهذا ذكره المصنف رحمه الله قوله على المياثر جمع مبثرة
بكسر الميم وبالنساء المثلثة وهي مأخوذة من الوثارة وهي اللين والنعمة وبالمبثرة واولئك
قلبت لكسر ما قبلها كيزان وميعاد وقد فسر ها على بما ذكره مسلم في صحيحه كما رواه
المصنف عنه وكذلك فسر ها البخاري في صحيحه وقد اختلف في تفسير المياثر على أربعة
أقوال منها هذا التفسير المروي عن علي عليه السلام والاخذ به أولى قوله والمياثر قسي

البحاروى بهذا على الاستبراء
فالماء ونشبهه روايات أخرى
كحديث عطاء بن أبي ميمونة
اذا تبرأ من حاجته أتت به ماء
فيمسح به وهذا عند البخاري
وعند ابن خزيمة في صحيحه
من حديث ابراهيم بن جرير
عن أبيه انه صلى الله عليه وآله
وسلم دخل الغضفة فغضى
حاجته فأتاه جرير بآذنة من ماء
فاستحبى بها وفي صحيح ابن حبان
من حديث عائشة رضي الله عنها
قالت ما رأيت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لم يخرج من
غائط قط الا مسح ماء وعند
الترمذي وقال حسن صحيح انها
قالت من أزواجي ككن أن
يغسلوا أثر الغائط والبول فان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كان يفعله وهذا يرد على من كره
الاستبراء بالماء ومن نهي وقعه
من النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وقال بعضهم لم لا يجوز
الاستبراء بالاحجار مع وجود
الماء والسنة فاضية عليهم
استعمل النبي صلى الله عليه
وآله وسلم الاحجار وأبو هريرة
معه ومعه اداق من ماء والذي
عليه جمهور السلف والخلف
رضي الله عنهم ان الجمع بين الماء
والحجر أفضل فيقدم الحجر
لخص الخباسة وتقل مباشرتها
بيده ثم يستعمل الماء وسوا فيه
الغائط والبول كما قاله ابن سيراق وسليم الرازي وكلام القفال الشافعي في محاسن الشريعة يقتضي

تخصيصه بالغائط فان اراد الاقتصار على أحدهما فالأفضل لكونه ٣٨٣ يزيل عن القياس وأثرها والمج

يزيل العين فقط والحنث المشكل
يتعين فيه الماء على المذهب
ويشترط في الحجر الطهارة الا
في الجمع بينه وبين الماء كإزالة
صاحب الاجهاز عن الغسالى
كذا في القسطاني وذهب
الشافعية والحنفية الى عدم
وجوب الماء وان الاجازة تكفي
الا اذا تعدت القياسة الشرح
أي حلقمة المدير قال بقوله من
بعض الصابغة والتابعين وذهب
جماعة الى عدم الاجتزاء بالحجارة
للمسلاة وجوب الماء وتعيينه
وقالوا حديث الباب مخرج
بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
استنجى بالماء قلنا النزاع في تعيينه
وعدم الاجتزاء به يره ويجزئ
فعل النبي صلى الله عليه وآله
وسلم لا يدل على المطلوب والازم
القول بتعين الاجاز لان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فعله
وهو عكس المطلوب (وفي رواية)
عن أنس بن مالك (من ماء
وعنزة) وكان احدهما صلى الله
عليه وآله وسلم النجاشي كافا
طبقات ابن سعد ومفاتيح العلوم
للغوارزمي (يستنجى بالماء)
ويشرب بالعنزة الارض الصلبة
عند قضاء الحاجة لا يرتد عليه
الرشاش أو يصلى اليها في القضاء
أو يمنع بها ما به مرض من
الهوام أو يركبها بمنه تسكون
إشارة الى منع من يروى المرور
بقربه لئلا يستنجى بها عند قضاء
الاجازة لان ضابطها ما يسترا لاسا دل والعنزة ليست كذلك وعن شعبة العنزة عما عليه زج بالضم وهو السنان

القسي بفتح القاف وكسر السين المهملة المشددة على الصحيح قال أهل اللغة وغريب
الحديث هي ثياب مضطربة بالحر يرتعمل بالقسي بفتح القاف موضع من بلاد مصر على
ساحل البحر قريب من تينس وقيل انها منسوبة الى القز وهو ردى الحرير فايدت
الزاي سينا قوله من الارجوان هو بضم الهمزة والجيم وهو الصوف الاحمر كذا في شرح
لسنن لابن رسلان وقيل الارجوان الجرة وقيل الشديد الجرة وقيل الصباغ الاحمر
الثاني والحديث يدل على تحريم الجلوس على ما فيه خير وقد خص بعضهم بالمذهب
فقال ان كان حريرا الميرة أكثر أو كانت جميعها من الحرير فانتهى للتحريم والا فالنهي
للتنزيه والاستدلال به بالحديث على تحريم ذلك على الامة مبني على ان خطابه صلى الله
عليه وآله وسلم لواحد خطاب ببقية الامة والجميع عليه حكم عليهم وفي ذلك خلاف
في الاصول مشهور وقد ثبت في غير هذه الرواية بالفظ نهى كاهرت وهو دليل على عدم
اختصاص ذلك بعلي عليه السلام

باب اباحة يسير ذلك كالماء والرقعة

(عن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن لبس الحرير الا هكذا ورفع لنا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اصبعيه الوسطى والسبابة وضمهما متفق عليه وفي
الفظ نهى عن لبس الحرير الاموضع اصبعين أو ثلاثة أو أربعة رواه الجماعة الا البخاري
وزاد فيه احمدا وأبو داود وأشار بكفه) الحديث فيه دلالة على انه يحل من الحرير مقدار
أربع أصابع كاطراز السجاف من غير فرق بين المركب على الثوب والمنسوج
والعمول بالابرة والترقيع كالتطريز ويحرم الزائد على الأربع من الحرير ومن الذهب
بالاولى وهذا مذهب الجمهور وقد أغرب بعض المسالك فقيل يجوز العلم وان زاد على
الأربع وروى عن مالك القول بالمنع من المقدار المستثنى في الحديث ولا ظن ذلك يصح
عنه وذهب الهادوية الى تحريم ما زاد على الثلاث الاصابع ورواية الأربع ترد عليهم
وهي زيادة صحيحة بالاجماع فتعين اخذها (وعن أسماء انما أخرجت جبسة طيبة
عليها البسة شبر من ديباج كسرواني وفرجها مكفوفين به فقالت هذه جبسة رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبسها كانت عند عائشة فلما قبضت عائشة قبضتها الى فحن
نفسها للمريض يستشفى بها رواه أحمد ومسلم ولم يذكروا لفظ الشبر) قوله جبسة طيبة
هو باضافة جبسة الى طيبة كما ذكره ابن رسلان في شرح السنن والطبائفة جمع طيبسان
وهو كساء غليظ والمراد ان الجبة غليظة كأنها من طيبسان قوله كسرواني بفتح الكاف
وسكون السين وفتح الواو ونسبة الى كسرى ملك الفرس قوله وفرجها مكفوفين الفرج
في الثوب الشق الذي يكون أمام الثوب وخلفه في أسفلها وهو المراد بقوله فرجها
والحديث يدل على جواز لبس ما فيه من الحرير هذا المقدار وقد قيل ان ذلك محمول على
انه أربع أصابع أو دونها أو فوقها اذا لم يكن محتاجا بين الأدلة ولكنه يابى الحمل على

عليه وآله وسلم لم شهد أحدًا وما
بعدها واختلف في شهوده
يدروا في البخاري ثلاثة عشر
حديثًا توفي بالمدينة أو بالكوفة
سنة أربع وخمسين (رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) (والم إذا
شرب أحدكم ماء أو غيره فلا
يقبس) بالجزم على النهي
كأفعلين اللاحقين والرفع على
النهي (في الأنا) أي داخله
وحذف المفعول بفعل العموم
وإذا عبر عنه أو غيره وهذا النهي
للتأديب لارادة المبالغة في
التنبيه لانه وبما يخرج منه
ويستقي فيض الماء فمعافه
الشارب وربما تروح الأنا من
بخار يدي يبعده فيفسد الماء
لنافته فيسب أن يبين الأنا عن
فمه ثلاث مع التنفس في كل مرة
(وإذا أتى الخلاء) فبال كما فسره
الرواية الثانية (فلا يسذ كره)
وكذا دبره (بيمينه) حالة البول
(ولا يمسح بيمينه) أي لا يستنج
بما تشربه فالها عن مماسة ما فيه
أذى أو مباشرته وربما يذكر
عند تناوله الطعام مباشرته
يمينه من الأذى فينفر طبعه
عن تناوله والتنصيص على
الذكر لافهم له بل فرج المرأة
كذلك وانما خص الذكر بالذكر
لأنه يكون الرجال في الغالب
هم الخطاطبون والنساء شقائق

الأربع فادون قوله في حديث الباب شهر من ديساج وعلى غير المصمت قوله من ديساج فان
الظاهر انهم من ديساج فقط لامنهم ومن غيره الا ان يصار الى الجواز للجمع كاذ كرت يمكن أن
يكون التقدير بالشهر اطول تلك الليلة لا تعرضها فيزول الاشكال وفي الحديث أيضا
دليل على استحباب التجمل بالشباب والاستشفاء بأثر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وفي الادب المفرد للبخاري انه كان يلبسها للوفد والجمعة وقد وقع عند ابن أبي شيبة من
طريق حجاج بن ابى عمرو عن أسماء انها قالت كان يلبسها اذا اتى العدو وجمع وأخرج
الطبراني من حديث علي النهي عن المكف بالدساج وفي اسناده محمد بن يهاده عن أبي
صالح عن عبيد بن عمير وأبو صالح هو مولى أم هانئ وهو ضعيف وروى البزار من حديث
معاذ بن جبل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا عليه جبة مزررة ومكففة
بحرير فقال له طوق من نار واسناده ضعيف وقد أسلفنا انه استدلى بعض من جواز لبس
الحري بهذا وهو استدلال غير صحيح لان لبسه صلى الله عليه وآله وسلم للجبة المكفوفة
بالحرير لا يدل على جواز لبس الثوب الخالص الذي هو محل النزاع ولو فرض ان هذه الجبة
جميعها حري خالص لم يصلح هذا الفعل للاستدلال به على الجواز لما قدمنا من الجواب على
الاستدلال بحديث مخزومة (وعن معاوية قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن
ركوب النمار وعن ابس الذهب الامقطع عارواه أحمد وأبو داود والنسائي) الحديث أخرجه
أبو داود في الخاتم والنسائي في الزينة باسناد رجاله ثقات الاميعون القناد وهو مقبول وقد
وثقه ابن حبان وقد رواه النسائي من غير طريقه وقد اقتصر أبو داود في اللباس منه على
النهي عن ركوب النمار وكذلك ابن ماجه ورواه أبو داود من حديث المقدم بن
معدى كرب ومعاوية وفيه النهي عن لبس الذهب والحري وجلود السباع وفي اسناده
بقية بن الوليد وفيه مقال معروف قوله عن ركوب النمار في رواية النور فكلها ما جمع
غريفة النون وكسر الميم ويجوز التخفيف بكسر النون وسكون الميم وهو سبع أخبت
واجرا من الاسد وهو منقط الجلد نقط سود وفيه شبهة من الاسد لانه أصغر منه وانما
نهى عن استعمال جلوده لما فيه من الزينة والخلاء ولا نهى الهم وعموم النهي شامل
للحد كى وغيره قوله وعن لبس الذهب الامقطع لا بد فيه من تقييد القطع بالقدر المعفو
عنه لا بما فوقه جميعا بين الاحاديث قال ابن رسلان في شرح سنن أبي داود والمراد بالنهي
الذهب الكثير لا المقطع قطعا يسيرة منه تجعل حلقة أو قرطاً أو خاتماً للنساء أو في سيف
الرجل وكره الكثير منه الذي هو عادة أهل السرف والخيلام والتكبر وقد يضبط الكثير
منه بما كان نصا يتجيب فيه الزمكا أو اليسير بما لا تجيب فيه انتهى وقد ذكر مثل هذا
الكلام الخطابي في المعالم وجعل هذا الاستثناء خاصا بالنساء قال لان جنس الذهب ليس
بحرم عليهن كما حرم على الرجال قليلا وكثيره

(باب لبس الحري لأمريض)

(عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخص لعبد لرجل بن عوف الزبير في لبس

الرجال في الاحكام الا ما خص قال النووي وقد اجمع العلماء على انه منهي عنه ثم الجمهور على انه منهي تنزيه للحري

وإدب انتهى تحريم وذهب بعض أهل الظاهر إلى أنه حرام وأشار إلى تحريمه ٣٨٥ جماعة من أصحابنا انتهى قال

الشوكاني في نيل الأوطار قلت وهو الحق لأن انتهى يقتضي التحريم ولا صار له فلا وجه للحكم بالكراهة فقط انتهى (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بقطع الهـمزة من الرباعي أي لحقته قال تعالى فاتبه وهم مشرقيين وبهمـزة وصل وتشديد المثناة الفوقية أي مشيت وراهـ (و) قد خرج الحاجة نكان لا يلتفت) وراهـ وهذه كانت حالته الشريفة في مشيه (فدنوت) أي قربت (منه) لاستأنس به كما في رواية الاسماعيلي وزاد فقال من هذا فقلت أبو هريرة (فقال ابغني) من الثلاثي أي اطلب لي يقال ابغيتك الشيء أي طلبته لك أو من المزيد أي أعنى على الطلب يقال ابغيتك الشيء أي أعنتك على طلبه قال العيني كالحافظ ابن حجر وكلاهما روايتان ولا يصحلي فقال ابغني بهمـزة قطع وباللام بدل النون (أحجرا) استنفض بها) بالجزم والرفع والاستنفاض الاستخراج ويكنى به عن الاستنجاء كما قاله المطرزي وفي القاموس استنفضه استخرجه وبالجزم استنجى وفي الفتح استنفض من النفس وهو أن يهز الشيء لطير غباره قال القزازي وهذا موضع استنظف أي تنقـديم الظاهر المشاهدة على أو

الحرير للحكمة كانت بهمـارة الجماعة إلا أن لفظ الترمذي أن عبد الرحمن بن عوف والزبير ~~شك~~ والي النبي صلى الله عليه وسلم القمل فرخص لهم في قص الحرير في غزاة لهما) وهكذا في صحيح مسلم أن الترخيص لعبد الرحمن والزبير كان في السفر وزعم المحب الطبري انفراد به وعزاه إليهما ابن الصلاح وعبد الحق والنووي قوله في قص الحرير بضم القاف والميم جمع قبص ويرى بالافراد قوله لحكمة بكسر الحاء وتشديد الكاف قال الجوهري هي الحرب وقيل هي غيره وهكذا يجوز لبسه للقمل كما في رواية الترمذي وهي أيضا في الصحيحين والتقييم بالسفر بيان للعالم الذي كان عليه لالتقييم وقد جعل السفر بعض الشافعية قيداً في الترخيص وهو ضعيف ووجهه أنه شاغل عن الثقة والمعالجة واختاره ابن الصلاح لظاهر الحديث والجمهور على خلافه والحديث يدل على جواز لبس الحرير لعذر الحكمة والقمل عند الجمهور وقد خالف في ذلك مالك والحديث بحجة عليه ويقتاس غيره مامن الحاجات عليهم ما وإذا ثبت الجواز في حق هذين العصاةيين ثبت في حق غيرهما ما لم يقم دليل على اختصاصهم بذلك وهو مبني على الخلاف المشهور في الأصول فن قال حكمه على الواحد حكم على الجماعة كان الترخيص لهما ترخيصاً لغيرهما إذا حصل له عذر مثل عذرهما ومن منع من ذلك ألحق غيرهما بالقياس بعدم الفارق

(باب ما جاء في لبس الخنز وما نسج من حرير وغيره)

(عن عبد الله بن سعد عن أبيه سعد قال رأيت رجلاً بخاري على بغلة بيضاء عليه عامة خرسوداء فقال كسائيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أبو داود والبخاري في تاريخه وقد صرح بلبسه عن غيره واحد من الصحابة رضي الله عنهم) الحديث أخرجه أيضاً الترمذي ورواه البخاري في التاريخ الكبير عن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد وقال قال عبد الله بن خازم السلمي قال وابن خازم ما أدري أدرى النبي صلى الله عليه وسلم أم لا وهذا شيخ آخر وقال النسائي قال بعضهم إن هذا الرجل عبد الله بن خازم أمير خراسان قال المنذري عبد الله بن خازم هذا بالهاء المعجمة والزاي كنيته أبو صالح ذكر بعضهم إن له صحبة وأنكرها بعضهم انتهى وعبد الله بن سعد المذكور في هذا الحديث هو عبد الله بن سعد بن عثمان الدمشقي الرازي روى عنه هذا الحديث ابنه عبد الرحمن وليس له في الكتب غيره وقد وثقه ابن حبان وقد ساق هذا الحديث أبو داود في سننه من طريق أحمد بن عبد الرحمن الرازي عن أبيه عبد الرحمن قال أخبرني أبي عبد الله بن سعد عن أبيه سعد قال رأيت رجلاً الحديث ولعل عبد الله بن خازم كما ذكر النسائي والبخاري هو الرجل المهم في الحديث وقد صرح بهذا ابن رسلان فقال الرجل الراكب قيل هو عبد الله بن خازم وكنيته أبو صالح قوله عامة خرس قال ابن الأثير الخنز نيساب تنسج من صوف وبريسم وهي مباحة وقد لبسها الصحابة والتابعون وقال غيره

٤٩ نيل القامول لكن كذا روى انتهى والذي وقع في الرواية صواب ومن رواه بالقاف والصاد فقد مضى (أو

قال نحوه) أى نحو هذا اللفظ كاستنحي ٣٨٦ أو استنظف والتردد من بعض رواته (ولان اتاني) بالجزم على النهى ولان اتاني

بأبواب التسمية على النفي (بعظم ولا روث) لأنهم ما مطعونان للجن كما عند البخارى فى المبعث ان أباه ريرة قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لما ان فرغ ما بال اعظم والروث قال هما من طعام الجن وفى حديث ابن مسعود عنده أى داود ان وقد الجن قدموا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا محمد انه امتك عن الاستنجاء بالاعظم والروث فان الله جعل انما فيه رزقا فمنهم عن ذلك وقال انه زاد اخوانكم من الجن وقيل النهى فى العظم لانه لزج فلا يتماثل لقطع النجاسة وحينئذ فيلحق به كل ما فى معناه كالزجاج الاملس أولانه لا يتخلو غالباً من بقية دسم تعلق به فيه كون ما كولا للناس ولان الروث نجس فيزيد ولا يزال ويلحق به كل نجس ومتنجس ويؤيده ما رواه الدارقطنى وصححه من حديث أبى هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يستنحي بروث أو عظم وقال انه ما لا يطهران وفى هذا رد على من زعم ان الاستنجاء به ما يجزى وان كان منهياً عنه ويلحق بالاعظم كل مطعوم لا آدمى لحرمته وقد نبه فى الحديث باقتصاره فى النهى على العظم والروث على ان ماسواهما مجزئ ولو كان ذلك مختصاً بالاجزاء كما يقوله بعض الحنابلة والظاهرية لم يكن التخصيص هذين بالنهى معنى وانما خصا بالذكر لكثر اختلاف

الخزاسم دابة ثم أطلق على الثوب المتخذ من وبرها وقال المندرى أصله من وبر الارنب ويسمى ذكره الخنز وقيل ان الخنز ضرب من ثياب الابر يسمن وفى النهاية ما معناه ان الخنز الذى كان على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخلوط من صوف وحرير وقال عياض فى المشارق ان الخنز ما خلط من الحرير والوبر وذكر انه من وبر الارنب ثم قال فسمى ما خلط الحرير من سائر الاوبار خنزاً والحديث قد استدل به على جواز لبس الخنز وأنت خير بان غاية ما فى الحديث انه أخبر بأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كساه عمامة الخنز وذلك لا يستلزم جواز اللبس وقد ثبت من حديث على عند البخارى ومسلم وأبى داود والنسائى انه قال كسانى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلة سيرة فخرجت به افرأيت الغضب فى وجهه فأطرتهم اخرا بين نساى هذا اللفظ الحديث فى التيسير فلم يلزم من قول على عليه السلام كسانى جواز اللبس وهكذا قال عمر يا بعت اليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحلة سيرة يا رسول الله كسوتها وقد قلت فى حلة عطاردا ما قلت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انى لم أكسكها التباسهم هذا اللفظ أبى داود وجه هذا يتبين لك انه لا يلزم من قوله كسانى جواز اللبس على انه قد ثبت فى تحريم الخنز ما هو أصح من هذا الحديث وهو حديث أبى عامر الآتى وكذلك حديث معاوية وقد استدل به هذا الحديث ايضا على جواز لبس المشوب وهو لا يدل على ذلك الا على أحد التفاسير للخنز وقد تقدم ذكر بعضها وقد اختلف الناس فى المشوب وسبأ فى بيان ما هو الحق قوله وقد صح إسناده عن غير واحد من الصحابة لا يخفى انه لاجبة فى فعل بعض الصحابة وان كانوا عددا كثيرا والوجه انما هى فى إجماعهم عنده القائلين بجمعية الاجماع ولو كان لبسهم الخنز يدل على انه حلال لكان الحرير الخالص حلالا لما تعلق به من عن أبى داود انه قال لبس الحرير عشرون صحابيا وقد أخبر الصادق المصدق انه سـمـيـكـون من أمته أقوام يسـتـحـلـون الخنز والحرير وذكر الوعيد الشديد فى آخر هذا الحديث من المسخ الى القردة والخنزير كما سبأ فى (وعن ابن عباس قال انما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الثوب المصمت من قز قال ابن عباس اما السدى والعلم فلا ترى به بأسا رواه أحمد وأبو داود) الحديث فى إسناده خفيف بن عبد الرحمن وقد ضعفه غير واحد قال فى التقريب هو مصدوق سبأ الحفظ خاط بأخرة ورعى بالارجاء وقد وثقه ابن معين وأبو زرعة وبقية رجال إسناده ثقات وآخر جه الحاكم بأسـمـاد صحيح والطبرانى بإسناد حسن كما قال الحافظ فى الفتح قوله المصمت بضم الميم الاولى وقبح الثانية الخفيفة وهو الذى جميعه حرير لا يخالطه قطن ولا غيره قاله ابن رسلان قوله اما السدى بفتح السين والـدال بوزن الحصى ويقال سدى ثمانية من فوق يدل الدال لغتان بمعنى واحد وهو خلاف اللـحـمـة وهو ما مدطولا فى النسخ قوله والعلم هو رسم الثوب ورقه قاله فى القاموس وذلك كالطرارز والسجاف والحديث يدل على حـل لبس الثوب المشوب بالحرير وقد

بالاجزاء كما يقوله بعض الحنابلة والظاهرية لم يكن التخصيص هذين بالنهى معنى وانما خصا بالذكر لكثر اختلاف

وجودهما وفي الحديث دليل على وجوب اجتناب العظم والروث وعدم الاجتزاء ٢٨٧ به ما قال أبو هريرة (فأنتبه) صلى الله

عليه وآله وسلم (بأحجار بطرف) أي في طرف (ثيابي فوضعهم إلى جنبه وأعرضت عنه فما قضى) صلى الله عليه وآله وسلم حاجته (اتبعه) أي ألحقه (بهن) أي اتبع الحبل بالأحجار وكفى به عن الاستنجاء واستناب منه مشروعية الاستنجاء وهل هو واجب أو سنة وبالأول قال الشافعي وأحمد لا مره صلى الله عليه وآله وسلم بالاستنجاء بثلاثة أحجار وكل ما فيه تعدد يكون واجبا كولوغ الكلب وقال مالك وأبو حنيفة رحمه الله والمزني من الشافعية هو سنة واحتجوا بحديث أبي هريرة عند أبي داود مرفوعا عن أبي بصير فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج الحديث قالوا وهو يدل على انتهاء المجموع لا الأيتار وحده قال الامام الشوكاني في السبل الجرار وظاهر الاحاديث انه واجب لاجتماع الامر به والنهي عن تركه وظاهرها انه يكفي ولا يحتاج به ذلك الى أن يستنجي بالماء بل عجز رد فعل الاستجمار بالأحجار بطهر وان لم يذهب الاثر اذا قد فعل ما أمر به من استعمال ثلاثة أحجار فان عدل عن الاستجمار الى الاستجماء بالماء فهو أطيب وأطهر فان جمع بينهما ما فقد فعل الاثم الاكمل وأما الايتار بأحجار الاستجمار فليس ذلك الاسنة كافي حديث من استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج انتهى وينبغي أن يكون قبل الوضوء اقتداء به

اختلف الناس في ذلك قال في البحر مسئله ويحمل المغلوب بالقطن وغيره ويحرم الغالب اجماعا فيه مما انتهى وكلا الاجماعين ممنوع اما الاول فقد نقل الحافظ في الفتح عن العلامة ابن دقيق العيد انه انما يجوز من المخلوط ما كان مجموع الحرير فيه أربع أصابع لو كانت منفردة بالنسبة الى جميع الثوب وأما الثاني فقد تقدم الخلاف عن ابن علية في الحرير الخالص ونقله القاضي عياض عن قوم كما عرفت وقد ذهب الامامية الى انه لا يحرم الا ما كان حريرا خالصا لمخالطه ما يتخرجه عن ذلك كما روى ذلك الرعي عنهم وقال الهادي في الاحكام والمؤيد بالله وأبو طالب انه يحرم من المخلوط ما كان الحرير غالبا فيه أو مساويا تغلبا الجانب الخطر ولا دليل على تحليل المشوب الاحاديث ابن عباس هذا وهو غير صالح للاحتجاج من وجهين الاول الضعف في اسناده كما عرفت الثاني انه أخبر بما بلغه من قصر النهي على المصمت وغيره أخبر بما هو أهم من ذلك كما تقدم في حلة السيرة من غضبه صلى الله عليه وسلم لما رأى عليا لباسا لها والاقول بأن حلة السيرة هي الحرير الخالص كما قال البعض ممنوع والاسناد ما أسلفناه عن أئمة اللغة بل أخرج ابن أبي شيبة وابن ماجه والدورقي والبيهقي حديث على السابق في السيرة بلفظ قال علي اهدى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلة سيرة اما سداها حريرا وما لحمتها فأرسل بها الى فأنته فقلت ما صنعت بها البسم قال لا اني لأرضى لك ما أكره لنفسى شققها خمر الثلاثة وثلاثة فشققتهم أربعة أخرجه وسبغ في الحديث وهذا صريح بان تلك السيرة مخلوطة لا حريرا خالص ومن ذلك حديث أبي ربحانة عند أبي داود والنسائي وابن ماجه وفيه النهي عن عشر منها أن يجعل الرجل في أسفل ثيابه حريرا مثل الاعاجم وان يجعل على منكبها حريرا مثل الاعاجم وقد عرفت مما سلف الاحاديث الواردة في تحريم الحرير بدون تقييد فالظاهر منها تحريم ماهية الحرير سواء وجدت منفردة أو مختلطة بغيرها ولا يخرج عن التحريم الا ما استغنوا الشارع من مقدار الاربع الاصابع من الحرير الخالص وسواء وجد ذلك المقدار مجتمعا كافي القطعة الخالصة أو مفرقا كافي للثوب المشوب وحديث ابن عباس لا يصلح لتخصيص تلك العمومات ولا لتقييد تلك الاطلاقات لما عرفت ولا مقيده للجمهور القائلين بحل المشوب اذا كان الحرير مغلوبا الا قول ابن عباس فيما أعلم فانظر أي المنصف هل يصلح جعله جسيما اذا عده الاحاديث الواردة في تحريم مطلق الحرير ومقيده وهل ينبغي التعويل عليه في مثل هذا الاصل العظيم مع ما في اسناده من الضعف الذي يوجب سقوط الاستدلال به على فرض تجرده عن المعارضات فرحم الله ابن دقيق العيد فلقد حفظ الله به في هذه المسئلة أمة نبيه عن الاجماع على الخطا ويمكن أن يقال ان خصيصا المذكور في اسناد الحديث قد وثقه من تقدم واعتضد الحديث بوردته من وجهين آخر من أحدهما صحيح والاخر حسن كما سلف فأنتمض الحديث للاحتجاج به فان قلت قد صرح الحافظ ابن حجر ان عهدة الجمهور

الاسنة كافي حديث من استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج انتهى وينبغي أن يكون قبل الوضوء اقتداء به

صلى الله عليه وآله وسلم وخروجا من الخلاف ٣٨٨ فانه شرعا عند احمد وان أخره بعد التيمم لم يجزه (عن ابن مسعود رضى

الله عنه قال أنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغائط) أى الارض المظلمة لقضاء حاجته فالمراد به معناه الأغوى (فأمرنى أن أتسميه بثلاثة أحجار) وفى طلبه الثلاثة دليل على اعتبارها والامساك بهم وفى حديث سلمان أنها نار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نكتمنى بدون ثلاثة أحجار كما رواه مسلم وأحمد وبه أخذ الشافعى وأحمد وأصحاب الحديث فاشترطوا أن لا ينقص من الثلاث مع مراعاة الانقضاء اذ لم يحصل بهم فبإيراد حتى ينقضي ويستحب حينئذ الايتار لقوله من استجمر فليوتر وليس بواجب لقوله فلا خرج وهى زيادة حسنة رواها أبو داود وبهذا يحصل الجمع بين الروايات فى هذا الباب (فوجدت) أى أصبت (بحجرين والثقت) أى طلبت الحجر (الثالث فلم أجده) أى الحجر (فأخذت روثه) زاد ابن خزيمة فى روايته فى هذا الحديث انها كانت روثه حمار ونقل التيمى ان الروث مختص بما يكون من الخيل والبغال والحمر (فأنتبه) صلى الله عليه وآله وسلم (بها) أى بالثلاثة (فأخذ الحجرين وألقى الروثه) استبدل به الطحاوى على عدم وجوب الثلاث قال لانه لو كان مشترطاً للطلب ثالثا كذا قال وغفل رحمه الله تعالى عما

خرج احمد فى مسنده عن ابن مسعود فى هذا الحديث فان فى الروثه وقال انها ركس للثقتى بحجر ورجاله ثقات فى جواز لبس ما خالطه الحرير اذا كان غير الحرير بأغلب ما وقع فى تفسير الحلة السيرة قالت ليس فى أحاديث الحلة السيرة ما يدل على انها حلال بل جميعها قاضية بالمنع منها كما فى حديث عرو على وغيرهما مما سلف فان فسرت بالثياب المخلوطة بالحرير كما قال جمهور أهل اللغة كانت حجة على الجمهور لا لهم وان فسرت بأنهم الحرير الخالص فإى دليل فيها على جواز لبس المخلوط وهكذا ان فسرت بسائر التفاسير المقتدمة والحاصل انه لم يأت المدعون للعل بشيئ يتركن النفس اليه وغاية ما جادلوا به انه قول الجمهور وهذا أمرهين والحق لا يعرف بالرجال وامدعوى الاجماع التى ذكرها صاحب البحر فإى بأقول دعاويه على ان الراجح عند من أطلق نفسه عن وثاق العصية الويسية عدم حجية الاجماع ان سلم امكانه وقوعه ونقله والعلم به وان كان الحق منع الكل وأحسن ما يستدل به على الجواز حديث عبد الله بن مسعود المتقدم فى لبس عمامة الخبز لما فى النهاية من ان الخبز الذى كان على عهدته صلى الله عليه وسلم مخلوط من صوف وحرير وقال فى المشارق ان الخبز مخلوط من الحرير والوبر كما تقدم لولا أنه يمنع من صلاحيته للاحتجاج به على المطلوب ما أسفله فى شرحه على ان النزاع فى مسمى الخبز بمجرد ما منع مستعمل (وعن على عليه السلام قال أهدى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلة مكفوفة

بحرير ما سداها وما ملحتها فأرسل بها الى فأنيته فقالت يا رسول الله ما صنعت به البسم قال لا ولكن اجعلها خيرا بين القواطم رواه ابن ماجه) الحديث فى اسناده يزيد بن أبى زياد رقبه مقال معروف وأما هبيرة بن يريم الراوى له عن على فقد وثقه ابن حبان وقد أخرجه أيضا ابن أبى شيبة والبيهقى والدورق قوله بين القواطم قد تقدم ذكر اسمائهم فى شرح حديث على المتقدم والحديث يدل على المنع من لبس الثوب المخلوط بالحرير وقد قدمنا الكلام على ذلك وذكرنا القدر المعفو عنه (وعن معاوية قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

عليه وآله وسلم لا تتركوا الخبز ولا التمار رواه أبو داود) الحديث رجال اسناده ثقات وقد أخرجه أيضا النسائى وابن ماجه والكلام على الخبز تفسيراً وحكما قد تقدم وكذلك الكلام على التمار قد ذكرناه فى حديث معاوية السابق (وعن عبد الرحمن بن

عوف قال حدثنى أبو عامر وأبو مالك الاشجعي انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يكون من أمى أقوام يستحلون الخبز والحرير وذكر كلاما قال يسخ منهم

آخرين فردة وخنازير الى يوم القيامة رواه أبو داود والبخارى تعليقا وقال فيه يستحلون

الحرير والحرير والمعاذف) الحديث رجال اسناده فى سنن ابن داود ثقات وقد

وهم المصنف رحمه الله فقال أبو مالك الاشجعي وليس كذلك بل هو الاشعري قوله

لا يكون من أمى استدل به هذا على ان استحلال المحرمات لا يوجب لقاعله الكفر

والخروج عن الامة قوله الخبز بالخاء المعجمة والزأى وهو الذى نص عليه الحميدى وابن

الاثير ذكره أبو موسى فى باب الحما والراء المهملة وهو القريح وكذلك ابن سنان

فى

اثبات كذا في القبح وزاد القسطلاني وأنه صلى الله عليه وآله وسلم اكتفى ٣٨٩ بطرف أحد أطرافه عن الثالث لان

المقصود بالثلاثة أن يسمع بها ثلاث مسهات وذلك حاصل ولو بواحد له ثلاثة أطراف وقد تقدم قريبا البحث في عدم تدقق الثلاث فليكن منك على ذكر (وقال هذا ركس) بكسر الراء أي ركس كما في رواية ابن خزيمة وابن ماجه في هذا الحديث بالجيم قال ابن بطال لم أر هذا الحرف في اللغة يعني ركس ووقعه أبو عبد الملك بان معناه الردم من حالة الطهارة الى حالة الخباسة قال تقي ار كسوا فيها أي ردوا فكأنه قال هذا رد عليك انتهى قال الحافظ ولو ثبت ما قال اركان بفتح الراء وفي رواية الترمذي هذا ركس يعني نجسا وأغرب النسائي فقال الركس طعم الجن قال الحافظ وهذا ان ثبت في اللغة منجج للاشكال وفي القاموس الركس رد الشيء مقبولا وقابأوله على آخره فان قلت ما وجه اتيانه بالروثة بعد أمره صلى الله عليه وآله وسلم له بالاجار أجيب بأنه قاس الروث على الحجر بجامع الجود فطاع صلى الله عليه وآله وسلم قياسا به بالقرقأ وبأبداء المانع ولا كنه ما قاسه الا لضرورة عدم المنصوص عليه وقد ذكر الشاذ كوني ان في الحديث تدليس او قال انه لم يسمع في التدليس بأخفى منه وقد رده في الفتح فليرجع اليه والحديث يدل على المنع من الاستنجاء بالروثة (عن ابن عباس رضي الله عنه قال نوحا النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فوسل كل

في شرح السنن ضربه بالمهملتين قال وأصله ح تحذف احد الحامين ووجهه ا ح راح كفرخ وافرأخ ومنهم من شدد الراء ليس بجيد يريد انه يكثر فيهم الزنا قال في النهاية والمشهور الاول وقد تقدم تفسير الخز وعطف الحزير على الخز يشعر بانهم ممتغيرون قوله آخرون وفي رواية آخرون قوله قردة بكسر القاف وفتح الراء جمع قرود في ذلك دليل على ان المسخ واقع في هذه الامة وروى ابن أبي الدنيا في كتاب الملاحى عن أبي هريرة مرفوعا يمسخ قوم من هذه الامة في آخر الزمان قردة وخنازير فقالوا يا رسول الله أليس يشهدون أن لا اله الا الله وان محمدا رسول الله قال بلى ويصومون ويصلون ويحجون قالوا فما بالهم قال اتخذوا المعازف والدفوف والقيانات فباتوا على شربهم ولهوهم فأصبحوا وقد مسخوا قردة وخنازير وليرت الرجل على الرجل في حانوته يبيع فيرجع اليه وقد مسخ قردا وخنزيرا قال أبو هريرة لا تقوم الساعة حتى يمشى الرجلان في الامر فيمسخ أحدهما قردا أو خنزيرا ولا يجمع الذي نجا منهما ما مارأى بصاحبه أن يمضى الى شأنه حتى يقضى شهوده قوله والمعازف بعين مهملة فزاي مججمة وهي أصوات الملاحى قاله ابن رسلان وفي القاموس الملاحى كالأعود والطنبور انتهى والكلام الذي أشار اليه المصنف تبه الابن داود بقوله وذكر كلاما هو ما ذكره البخاري بلفظ ولينزلن أقوام الى جنب علم يروح عليهم بسارحة لهم بأنهم يعنى الفقير لمساخته فيقولون ارجع الينا غدا فيسيتهم الله ويضع العلم عليهم انتهى والعلم بفتح العين المهملة واللام هو الجبل ومعنى يضع العلم عليهم أي يذكركم عليهم فيقع والحديث يدل على تحريم الامور المذكورة في الحديث للتودع عليهم بالخشف والمسح وانما لم يسمند البخاري الحديث بل علقه في كتاب الاشربة من صحيحه لاجل الشك الواقع من الحديث حيث قال أبو عامر وأبو مالك وأبو عامر هو عبد الله بن هاني الاشعري صحابي نزل الشام وقيل هو عبيد بن وهب وأبو مالك هو الحرث وقيل كعب بن عامر صحابي يعد في الشاميين

(باب نهي الرجال عن المعصية وما جاء في الاجر)

(عن عبد الله بن عمر وقال رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على نوبين معصفرين فقال ان هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها رواه أحمد ومسلم والنسائي) قوله معصفرين المعصفر هو المصبوغ بالصبغ وكفى كتب اللغة وشروح الحديث وقد استدل بهذا الحديث من قال بتحريم لبس الثوب المصبوغ بعصفر وهم العترة واستدلوا أيضا على ذلك بحديث ابن عمر ووجديت على المذكورين بعد هذا وغيرهما وسيأتي بعض ذلك وذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وبه قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك الى الاباحة كذا قال ابن رسلان في شرح السنن قال وقال جماعة من العلماء بل كراهة للتنزيه ووجه التدليس على هذا لما في الصحيحين من حديث ابن عمر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بالصفر زادا في رواية أبي داود والنسائي وقد

يدل على المنع من الاستنجاء بالروثة (عن ابن عباس رضي الله عنه قال نوحا النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فوسل كل

عضون أعضاء الوضوء (مرة مرة) ٣٩٠ رواء الجماعة الاسلام والحديث يدل على ان الواجب من الوضوء مرة واحدة

اقتصصر عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان الواجب مرتين أو ثلاثا لما اقتصر على مرة واحدة النوروى وقد أجمع المسلمون على ان الواجب في غسل الأعضاء مرة مرة وعلى ان الثلاث سنة وقد جاءت الاحاديث الصحيحة بالغسل مرة مرة ومرتين مرتين وثلاثا ثلاثا وبعض الأعضاء ثلاثا وبعضها مرتين والاختلاف دليل على جواز ذلك كله وان الثلاث هي الكمال والواحدة تجزئ (١) (عن عبد الله بن زيد) بن عبد ربه صاحب رؤيا الاذان (رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ) فغسل أعضاء الوضوء (مرتين مرتين) بالنصب فيها على المنعول المطلق كالسابق وفي الباب احاديث صحاح وحسان وضعاف وفيه دليل على ان التوضؤ مرتين يجوز ويجزئ ولا خلاف في ذلك (عن عثمان ابن عفان رضي الله عنه أنه دعا بانه) فيه ماء الوضوء (فأفرغ) أي فصب (على كفيه) فإراغا (ثلاث مرار) والظاهر ان المراد أفرغ على واحدة بعد واحدة لاعلم بما قد بين في رواية أخرى أنه أفرغ بيده اليمنى على اليسرى ثم غسلها وما قوله غسلها ما قدر مشكوكا بين كونه غسلها

(١) قال الشوكاني في الدرر المهيبة ويستحب التثنية في غير الرأس

الخ وقال في السبل الجرار ان الزيادة على المرة مسنونة غير واجبة اه سيد نور الحسن خان ولد المواقف سلمه الله تعالى أي

كان يصبغ بها ثيابه كلها وقال الخطابي النهي منصرف الى ما صبغ من الثياب وكأنه نظر الى ما في الصحيحين من ذكر مطلق الصبغ بالصفرة فقصره على صبغ اللحية دون الثياب وجعل النهي متوجها الى الثياب ولم يلتفت الى تلك الزيادة المصروفة بأنه كان يصبغ ثيابه بالصفرة ويمكن الجمع بأن الصفرة التي كان يصبغ بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير صفرة العصفرا المنهى عنه ويؤيد ذلك ما سيأتي في باب لبس الابيض والاسود من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصبغ بالزعفران وقد أجاب من لم يقل بالتحريم عن حديث ابن عمر والمذكور في الباب وحديثه الذي بعده بأنه لا يلزم من نهي له نهي سائر الامة وكذلك أجاب عن حديث علي الآتي بأن ظاهر قوله نهاني ان ذلك مختص به ولهذا ثبت في رواية عنه انه قال ولا أقول نهياكم وهذا الجواب ينفي على الخلاف المشهور بين أهل الأصول في حكمه صلى الله عليه وآله وسلم على الواحد من الامة هل يكون حكا على بقيتهم أولا والحق الاول فيكون نهي له على وعبد الله نهي الجميع الامة ولا يعارضه صبغه بالصفرة على تسليم انها من العصفرا لما تقرر في الأصول من أن فعله الخالي عن دليل التامس الخاص لا يعارض قوله الخاص بأمته فالراجح تحريم الثياب المصفرة والعصفروا كان يصبغ صبغاً محرماً كما قال ابن القيم فلا معارضة بينهما وبين ما ثبت في الصحيحين من انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس حلة جرداء كما يأتي لان النهي في هذه الاحاديث يتوجه الى نوع خاص من الحرة وهي الحرة الحاصلة عن صبغ العصفروا سيما في ما حكاه الترمذي عن أهل الحديث بمعنى هذا وقد قال البيهقي راذا القول الشافعي انه لم يحك أحد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم النهي عن الصفرة الا ما قال علي نهاني ولا أقول نهياكم ان الاحاديث تدل على ان النهي على العموم ثم ذكر احاديث ثم قال بعد ذلك ولو بلغت هذه الاحاديث الشافعي رحمه الله لقال بها ثم ذكر باسناد ما صح عن الشافعي انه قال اذا صح الحديث خلاف قولي فاعملوا بالحديث

(وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال أقبلنا مع رسول صلى الله عليه وآله وسلم

من ثنية فالتفت الى علي ربيعة مضر جنة بالعصفرو فقال ما هذه فعرفت ما كرهت فأتيت

أهلي وهم يسجرون تنورهم فقد ذقتهم فيه ثم أتيتهم من الغد فقال يا عبد الله ما فعلت الربيعة

فأخبرته فقال الا كسوتهم بعض أهلنا رواه أحمد وكذلك أبو داود وابن ماجه وزاد فانه

لا بأس بذلك للنساء الحديث في اسناده عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه مقال

مشهور ومن دونه ثقات قوله من ثنية هي الطريقة في الجبل وفي لفظ ابن ماجه من ثنية

اذا خروا اذا خروا بفتح الهـ مزة والذال المعجمة الخفيفة وبعدها ألف ثم خاء معجمة على

وزن افاعل ثنية بين مكة والمدينة قوله ربيعة بفتح الراء المهملة وسكون المثناة تحت

ثم طاء مهملة ويقال رائطة قال المنذري جاءت الرواية بهم ما وهي كل ملاءة منسوجة

بسنج واحد وقيل كل نوب رقيق لين والجمع رباط ورباط قوله مضر جنة بفتح الراء المشددة

مجموعتين أو متفرقتين والراجح نذب غسل الكفين معا ويدل عليه من هذا ٣٩١ الحديث أنه قال فغسلهما ثلاثا ولو أراد

التفريق قال غسلهما ثلاثا ثلاثا وفي رواية الاصيلي وكريمة ثلاث مرات وفيه غسل المدين قبل ادخالهما الاثاء ولولم يكن عقب نوم احتياط وفيه دليل على ان غسلهما في أول الوضوء سنة قال النووي وهو كذلك باتفاق العلماء (فغسلهما) أي كغسله قبل ادخالهما الاثاء (ثم أدخل عينه في الاثاء) فأخذ منه الماء وأدخله في فيه وفيه الاغتراق باليمين (فضمض) بأن أدار الماء في فيه وفي رواية فتمضمض والمضمضة هي ان يجعل الماء في فيه ثم يديره ثم يجسه قال النووي واقلها أن يجعل الماء في فيه ولا يشترط ادارته على المشهور وعند الجمهور وعند جماعة من أصحاب الشافعي وغيرهم ان الادارة شرط والمعمول عليه في مثل هذا الرجوع الى مفهوم المضمضة لغة وعلى ذلك تبني معرفة الحق والذي في القاموس وغيره ان المضمضة تحريك الماء في الفم (واستنشق) بأن أدخل الماء في انفه وفي رواية استنثر رأى أخرج الماء من أنفه بعد الاستنشاق فالاستنثار أعم قاله في الفتح وقال ابن الاعرابي هو ما واحد قال أهل اللغة هو ما أخذ من الثرة وهي طرف الانف وقال الخطابي هي الانف والمشهور الاول وعن القراء يقال نثر الرجل ونثره واستنثر اذا حرك الثرة في الطهارة واختلف في الوجوب وعدمه فذهب الى وجوبه ما أحمد واد الطاهر في غيرهما واستدلوا

أي ملطخة قوله يصبرون أي يوقدون قوله بعض أهلك يعني زوجته أو بعض نساء محارمه واقاربه وفيه دليل على جواز لبس المعصفر للنساء وفيه الانكار على احراق الثوب المنتفع به لبعض الناس دون بعض لانه من اضاعة المال المنهي عنها ولكنه يعارض هذا ما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمر وأيضاً قال رأى علي النبي صلى الله عليه وآله وسلم لبس ثوبين معصفرين فقال أمك أمرتك بهذا قال قلت أغسلهما ما يا رسول الله قال بل احرقهما وقد جمع بعضهم بين الرويتين بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر أن لا يباحرقهما ما ندبنا ثم لما أحرقهما ما قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو كسوتهم بعض أهلك اغلاماً له بأن هذا كان كافياً لوفعه وان الامر للنسب ولا يخفى ما في هذا من التكلف الذي عنه مندوحة لان القضية لم تكن واحدة حتى يجب مع بين الرويتين بمثل هذا بل هما قصتان مختلفتان وغايته انه صلى الله عليه وآله وسلم في إحدى القضيتين غلظ عليه وعاقبه فأمره باحراقهما ولعل هذه المرة التي أمره فيها بالاحراق كانت بعد تلك المرة التي أخبره فيها بأن ذلك غير واجب وهذا وان كان بعيداً من جهة ان صاحب القصة يبعد ان يقع منه اللبس للمعصفر مرة أخرى بعد ان سمع فيه ما سمع المرة الاولى ولكنه دون البعد الذي في الجمع الاول لان احتمال النسيان كائن وكذا احتمال عروض شبهة توجب الظن بعدم التحريم ولا سيما وقد وقعت منه صلى الله عليه وآله وسلم المعاتبة على الاحراق قال القاضي عياض أمره صلى الله عليه وآله وسلم باحراقهما من باب التغليظ والعقوبة انتهى وفيه حجة على جواز المعاقبة بالمال والحديث يدل على المنع من لبس الثياب المصبوغة بالمعصفر وقد تقدم الكلام في ذلك

(وعن علي عليه السلام قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن التخنم بالذهب

وعن لباس القسي وعن القراءة في الركوع والسجود وعن لباس المعصفر روى الجماعة

الا البخاري وابن ماجه) قوله نهى في هذا اللفظ مسلم وفي لفظ لابي داود وغيره نهى وقد تقدم جواب من أجاب عن الحديث باختصاصه بعلي عليه السلام ونعقبه قوله القسي قد تقدم ضبطه وتفسيره في شرح حديث علي في باب ان تراش الحريركلبه قوله وعن القراءة في الركوع والسجود فيه دليل على تحريم القراءة في هذين المحلين لان وظيفةهما انما هي التسبيح والدعاء لما في صحيح مسلم وغيره عنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان اقرأ القرآن كما عاها وساجدا فاما الركوع فعظم موافقه الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء قوله وعن لبس المعصفر فيه دليل على تحريم لبسه وقد تقدم البحث عن ذلك

(وعن البراء بن عازب قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مربوطاً بعبد مابين

التمكين له شعر يباغ شحمة أذنيه رأيت في حلة جبراهلم أربشاً قط أحسن منه متقى عليه) الحديث أخرجه أيضاً الترمذي والنسائي وأبو داود وفي الباب عن أبي جحيفة عند البخاري وغيره رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج في حلة جبراهلم مشمره صلى الى

اذ حرك الثرة في الطهارة واختلف في الوجوب وعدمه فذهب الى وجوبه ما أحمد واد الطاهر في غيرهما واستدلوا

بأدلة صحيحة ذكرها الشوكاني في النبل ٣٩٢ وذهب أبو حنيفة رحمه الله وغيره إلى أنهم ما نرض في الجنابة وسنة في الوضوء

واحتجوا بأدلة ضعاف أجاب عنهم الحافظ في الفتح والشوكاني في النبل وقد بين أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما نزل الجنابة ولم يحفظ أنه أدخل به امرأة واحدة كما قرره ابن القيم في الهدى وقد اعترف جماعة من الشافعية وغيرهم بضعف دليل من قال بعدم وجوبه - ما ورد ابن سيد الناس في شرح الترمذي الأدلة الفاضلة بالوجوب من الأحاديث وبهم - إذ علمت أن المذهب الحق وجوب المضمضة والاستنشاق والاستنشاق (ثم غسل وجهه ثلاثاً) وكذلك سائر الأعضاء إلا الرأس فإنه لم يذكر فيه العدد وحد الوجه من قصاص الشعر إلى أسفل الذقن طويلاً ومن شحمة الأذن إلى شحمة الأذن عرضاً وفيه تأخير عن المضمضة والاستنشاق وقد ذكرنا أن حكمته ذلك اعتباراً بوصف الماء لأن اللون يدل بالبصر والطعم بالشم والريح بالأنف فقدمت المضمضة والاستنشاق وهما واجبان قبل الوجه وهو مفروض احتياطاً للعبادة وقد أجمع العلماء على أن الواجب غسل الأعضاء مرة واحدة وإن الثلاث سنة لثبوت الإقتصار من فعله صلى الله عليه وآله وسلم على مرة واحدة ومرة في كل

العترة بالناس ركعتين وعن عامر المزني عن أبي داود بإسناد فيه اختلاف قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحن وهو يخطب على بقلته وعليه برد أحمر وعليه السلام أمامه يعبر عنه قال في البدور المنبر وإسناده حسن وأخرج البيهقي عن جابر أنه كان له صلى الله عليه وآله وسلم ثوب أحمر يلبسه في العيدين والجمعة وروى ابن خزيمة في صحيحه نحوه بدون ذكر الأحمر والحديث احتج به من قال بجواز لبس الأحمر وهم الشافعية والمالكية وغيرهم وذهب العترة والخففة إلى كراهة ذلك واحتجوا بحديث عبد الله بن عمر والذي سألني بعده هذا أسأني في شرحه أن شاء الله تعالى ما يقين به عدم اتهامه للاحتجاج واحتجوا أيضاً بالأحاديث الواردة في تحريم المصبوغ بالعصفر قالوا لأن العصفر يصبغ صبغاً أحمر وهي أخص من الدعوى وقد عرفنا أن الحق أن ذلك النوع من الأحمر لا يحمل لونه ومن أدلتهم حديث رافع بن خديج عن أبي داود قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فرأى على رواحلتنا وعلى ابنائنا كسبة فيها خيوط عهن أحمر فقال ألا أرى هذه الحجرة قد علمتكم فقمنا مسرعة أن نول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخذنا الأكسية فنزعناها عنها وهذا الحديث لا تقوم به حجة لأن في إسناده رجلاً مجهولاً ومن أدلتهم حديث أن امرأة من بني أسد قالت كنت يوماً عند زينب امرأة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نصبغ ثيابنا بعفرة والمغرة صبغ أحمر قالت فيمينا نحن كذلك إذ طلع علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما رأى المغرة رجع فلما رأته زينب علمت أنه صلى الله عليه وآله وسلم قد ذكره مانعات وأخذت فغسلت ثيابنا وارت كل حرة ثم إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجع فاطلع فلما لم ير شيئاً دخل الحديث أخرجه أبو داود وفي إسناده إسماعيل بن عياش وابنه وفيه ما مقال منهم ورواه هذه الأدلة غاية ما فيها الوصلت صحته وعدم وجود أن معارض لها الصكر اهة لا التحريم فكيف وهي غير صالحة للاحتجاج بها ما في إسناده من المقال الذي ذكرنا ومعارضته بتلك الأحاديث الصحيحة نعم من أقوى حججهم ما في صحيح البخاري من النهي عن المياثر الحمر وكذلك ما في سنن أبي داود والنسائي وابن ماجه والترمذي من حديث علي قال نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لبس القسي والميثة الحمراء ولكنه لا يحنى عليك أن هذا الدليل أخص من الدعوى وغاية ما في ذلك تحريم الميثة الحمراء فما الدليل على تحريم ما عداها مع ثبوت لبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم له مرات ومن أصرح أدلتهم - حديث رافع بن برد وأرواف بن خديج كما قال ابن قانع مرفوعاً بالفظ أن الشيطان يحب الحرة فأياكم والحرة وكل ثوب ذي شهرة أخرجه الحاكم في الكافي وأبو أعين في المعرفة وابن قانع وابن السكن وابن منده وابن عدي ويشهد له ما أخرجه الطبراني عن عمران بن حصين مرفوعاً بالفظ أياكم والحرة فانها أحب الزينة إلى الشيطان وأخرج نحوه عبد الرزاق من حديث أنس مرسلًا وهذا إن صح كان أنص أدلتهم على المنع

ولكنك

تقدم واستدل بهم على وجوب الترتيب بين أعضاء الوضوء وهو الحق

(١) وقال أبو حنيفة وجاعة انه غير واجب وأصرح أدلة الوجوب حديث انه ٣٩٣ صلى الله عليه وآله وسلم ترضأ على الولا

تم قال هذا (٢) وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به وفيه مقال (و) غسل (يديه) كل واحدة (الى) أى مع (المرفقين) بفتح الميم وكسر الفاء وبالعكس لغتان مشهورتان (ثلاث مرار) وفي رواية للبخارى في الصوم وكذا المسلم فيها تقديم اليمنى على اليسرى وكذا القول في الرجلين أيضا (ثم مسح برأسه) ولم يذكر عددا للمسح كغيره فاقضى الاقتضاء على مرة واحدة وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد وهو الحق لان المسح معنى على التخفيف فلا يقاس على الغسل لان المراد منه

(١) قلت الثابت عن الشارع بنعله وأعلمه هو غسل الاعضاء مقدمة لما قدمه القرآن ومؤخره لما أخره وكذلك الثابت عن الحاكمين لوضوئه صلى الله عليه وآله وسلم والمعاني له فهذا هو الوضوء الذي شرعه الله لعباده في كتابه ومن أجاز الوضوء بغير ترتيب فليس بيده دليل وأما كون الواو ونم لاتفيد الترتيب أو لاتفيد فلا احتياج الى بيانه بعد دوايم واستقراره صلى الله عليه وآله وسلم على هذا الترتيب اه سيد نور الحسن خان

(٢) ولم يصب من قال ان الإشارة بقوله هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به الى نفس الفعل لا الى هيأته وولاته فهذا دهمى مجردة عن الدليل بل لاشارة

واسكتك قد عرفت لبسه صلى الله عليه وآله وسلم للعله الجراء في غير مرة ويعد منه صلى الله عليه وآله وسلم أن يلبس ما حذرنا من لبسه مع ذلك بأن الشيطان يحب الحرة ولا يصح أن يقال ههنا نعله لا يعارض القول الخاص بنا كما صرح بذلك أئمة الاصول لان تلك اللة مشهورة بعدم اختصاص الخطاب بنا اذ تجنب ما يلبسه الشيطان هو صلى الله عليه وآله وسلم أحق الناس به فان قلت فما الراجح ان صرح بذلك الحديث قلت قد تقرر في الاصول ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا فعل فعلا لم يصاحبه دليل خاص يدل على التأسي به فيه كان مخصصا له عن عموم القول الشامل له بطريق الظهور فيكون على هذا لبس الاحمر مختصا به ولكن ذلك الحديث غير صالح للاحتجاج به كما صرح بذلك الحافظ وجرم بضعفه لانه من رواية أبي بكر البدلي وقد بالغ الجوزقاني فقال باطل فالواجب البقاء على البراءة الاصلية المعتضدة بما فعاله الثابتة في الصحيح لا سيما مع ثبوت لبسه لذلك بمدحجة الوداع ولم يثبت بعدها الاياما يسيرة وقد زعم ابن القيم أن الحلة الجراء بردان يانيان منسوجان بخطوط جميع الاسود وغلط من قال انها كانت حراء يجتاها قال رهي معروفة بهذا الاسم ولا يخفى ان العجاني قد وصفها بأنها حراء وهو من أهل اللسان والواجب الحمل على المعنى الحقيقي وهو الجراء البحت والمصير الى الجواز أعني كون بعضها أحمر دون بعض لا يحمل ذلك الوصف عليه الا لما وجب فان أراد ان ذلك معنى الحلة الجراء لغة فليس في كتب اللغة ما يشهد لذلك وان اراد ان ذلك حقيقة شرعية فيم اقلنا نائق الشرعية لا تثبت بمجرد الدعوى والواجب حمل مقالة ذلك العجاني على لغة العرب لانهم السان ولسان قومه فان قال انما فسرها بذلك النفس من الجمع بين الادلة فمع كون كلامه آياعن ذلك التصريح به بتخليط من قال انها الجراء البحت لا يحتمل البسه لامكان الجمع بدونه كما ذكرنا مع ان حلة الجراء على ما ذكرنا في ما احتج به في اثنا كلامه من انكاره صلى الله عليه وآله وسلم على القوم الذين رأى على رءسهم كسيرة فيها خطوط حمر وفيه دليل على كراهية ما فيه الخطوط وتلك الحلة كذلك بتأويله قول في الحديث يبلغ شحمة أذنيه هي اللين من الأذن في اسنائها وهو معاق القروط من اوقد اختلفت الروايات لصحة في شعره فههنا الى شحمة أذنيه وفي رواية كان يبلغ شعره منسكبه وفي رواية الى انصاف أذنيه وعاتقه قال القاضي الجيع بين هذا الروايات ان ما يلي الأذن هو الذي يبلغ شحمة أذنيه وهو الذي بين أذنه وعاتقه وما خلفه هو الذي يضرب منسكبه وقيل كان ذلك لاختلاف الاوقات فاذا غفل عن تقصيرها بلغت المنسكب واذا قصرها كانت الى انصاف أذنيه وكان يقصر ويطول بحسب ذلك وقد تقدم نحو هذا في باب اتخاذ الشعر وفي فتح الباري ان في لبس الثوب الاحمر سبعة مذاهب الاول الجواز مطلقا جاء عن علي عليه السلام وطلحة وعبد الله بن جعفر والبراء وغير واحد من الصحابة وعن سعيد بن السيب والنخعي والشعبي وأبي تلابة طائفة من التابعين الثاني المنع مطلقا ولم يفسره

انما هي الى تلك الهياوة لعله لم يجعها الى الفعل المجرد كذا في السيل سيد نور الحسن خان

المباغة في الاسباغ (١) وقد صرح ٣٩٤ الاحاديث بالردة وفيه دلائل على ان السنة الاقتصار في مسح الرأس على واحدة لان

المطلق يصدق مرة وفيه خلاف وروى أبو داود من وجهين صحح أحدهما ابن خزيمة وغيره في حديث عثمان بتلخيص مسح الرأس والزيادة من العسل مقبولة قاله الحافظ في الفتح قال القسطلاني وهو مذهب الشافعي كغيره من الأعضاء وأجيب بأن رواية المسح مرة انما هي لبيان الجواز قال الامام الرباني محمد بن علي الشوكاني في السيل الجرار والاحاديث الصحيحة ~~الكثيرة~~ ان مسح الرأس مرة واحدة ولم يثبت في تلبينه ما يصلح للاحتجاج به وقد اوضحت ذلك في شرح المتن في ذكر جميع ما ورد في افراد مسحه وتلبيته وتعمقه كل رواية من روايات التلخيص فليرجع اليه من اراده ثم غسل رجليه غسل (ثلاث مرار الى) أي مع (الكعبين) وهما العظامان المرتفعان عند مفصل الساق والقدم (ثم قال) عثمان رضي الله عنه (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من توضأ وتوضأ) ونحوه وفي هذا أي مثله لا يكتفى بنحوه ومثل فرق من حيث ان لفظ مثل

(١) أقول الاحاديث الصحيحة الكثيرة دالة على أن المتبع بالرأس مرة واحدة ولم يثبت في تلبينه ما يصلح للاحتجاج به فالتلخيص سنة الا في مسح الرأس وقد أوضح الشوكاني في النبيل ما يصرح بهذا انظر السيل الجرار السيد نور الحسن خان

الحافظ الى قائل معين انما ذكر اخبارا وآثارا يعرف بها من قال بذلك الثالث يكره لبس الثوب المشبع بالحجارة دون ما كان مصبغ به خفية ساجا ذلك عن عطاء وطاوس ومجاهد الرابع يكره لبس الاحمر طلقا لقصد الزينة والشهرة ويجوز في البيوت والمهنة بما ذلك عن ابن عباس الخامس يجوز لبس ما كان مصبغ غزله ثم نسج ويمنع ما صبغ بعد النسج جئ الى ذلك الخطابي السادس اختصاص النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنسبه الى أحد السابغ تخصيص المنع بالثوب الذي يصبغ كله وأما ما فيه لون آخر غير أحمر فلا يحكي عن ابن القيم انه قال بذلك بعض العلماء ثم قال الحافظ والتحقيق في هذا المقام ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان من أجل انه لبس الكسار قالوا فيه كالفول في المئرة الحمراء وان كان من أجل انه زى النساء فهو راجع الى الزجر عن التشبه بالنساء فيكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم لادانته وان كان من أجل الشهرة أو خرم المروة فيمنع حيث يقع ذلك والافلاقية وى ما ذهب اليه مالك من التفرقة بين لبسه في الحافل وفي البيوت (وهن عبد الله بن عمرو قال مر على النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل عليه ثوبان أحمران فسلم فلم يرد النبي صلى الله عليه وسلم عليه ورواه الترمذي وأبو داود وقال معناه عند أهل الحديث انه كره

المعصر وقال ورأوا ان ما صبغ بالحجارة من مدراء وغيره لا بأس به اذا لم يكن معصرا) الحديث قال الترمذي انه حسن غريب من هذا الوجه انتهى وفي اسناده أبو يحيى القنات وقد اختلف في اسمه فقبل عبد الرحمن بن دينار وقبل زاذان وقبل عمران وقبل مسلم وقبل زياد وقبل يزيد قال المذري وهو كوفي لا يحتج بحديثه قال أبو بكر البزار هذا الحديث لا نعلم يروى بهذا اللفظ الا عن عبد الله بن عمرو ولا نعلم لطريقا لاهذه الطريق ولا نعلم يرواه اسرايل الا عن الحق بن منصور قال الحافظ في الفتح هو حديث ضعيف الاسناد وان وقع في نسخ الترمذي انه حسن والحديث احتج به القائلون بكرهية لبس الاحمر وقد تقدم ذكرهم وأجاب المجيعون عنه بأنه لا يفتض للاستدلال به في متابله الاحاديث القاضية بالاباحة لما فيه من المقال وبأنه واقعة عين فيجتمهمل أن يكون ترك الرد عليه بسبب آخر وحله البيهقي على ما صبغ بعد النسج لا ما صبغ غزلا ثم نسج فلا كراهة فيه قال ابن الزبير زعم بعضهم أن لبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحلة كان لاجل الغزو وفيه نظر لانه كان عقيب حجة الوداع ولم يكن له اذ ذلك غزو وقد قدمنا الكلام على صحيح القرطبيين مستوفى قوله فلم يرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وفيه جواز ترك الرد على من سلم وهو مر ~~تكتب~~ لمنى عنه ودعاه وزير اعن معصيته قال ابن رسلان ويستحب أن يقول المسلم عليه أنا لم أرد عليك لانك مر تكتب لمنى عنه وكذلك يستحب ترك السلام على أهل البدع والمعاصي الظاهرة فتقبرها هم وزير اولئك قال كعب بن مالك فسلمت عليه فوالله ما رد السلام علي والجمع الذي ذكره الترمذي ونسبه الى أهل الحديث جمع حسن لانهم اض الاحاديث القاضية بالمنع من لبس ما صبغ بالعصفر

يقتضى المساواة من كل وجه الا في الوجه الذي يقتضى التغاير بين الحقيقةين ٣٩٥ بحيث يخرجان عن الوحدة وافظ نفوا

لا يقتضى ذلك واعلمها استعملت
هنا بمعنى المثل مجازا واعلم لم يترك

عما يقتضى المثلية الا ما لا يقدح

في المقصود قاله ابن دقيق العيد

قال البرماوى فى شرح العمدة

وانما حمل نحو على معنى مثل

مجازا أو على جل المقصود لان

الكيفية المرتب عليها ثواب

معين باختلال شئ منها يحصل

الثواب المترتب بخلاف ما يفعل

لامثال الامر مثل فعله صلى

الله عليه وآله وسلم فانه يكتب في فيه

باصل الفعل الصادق عليه

الامر انتهى ووقع في بعض

طرق الحديث بلفظ مثل كما عند

البخارى فى الرقاق وكذا

عند مسلم وهو معارض لقول

النورى انما قال نحو وضوئى

ولم يقل مثل لان حقيقة مماثلته

لا يقدح عليها غيره نعم علمه صلى

الله عليه وآله وسلم بحقائق

الاشياء وخفيات الامور لا يعلمها

غيره وحينئذ فيكون قول

عثمان مثل يقتضى الظاهر

(ثم صلى ركعتين) وفيه

استحباب صلاة ركعتين عقب

الوضوء (لا يتحدث فيها نفسه)

بشئ من الدنيا كما رواه الحكيم

الترمذى فى كتاب الصلاة

وهى فى الزهد لابن المبارك

ايضا فى المصنف لابن ابي شيبة

وحيث لا يؤثر حديث نفسه

فى أمور الآخرة أو يتشكر فى

معاني ما يتلو من القرآن وقيل

كان عمر بن الخطاب يجهز جيشه فى صلاته وقال فى الفتح المراد ما ترسل النفس معه ويمكن المراد قطعه لان قوله يحدث

(باب ما جاء فى لبس الابيض والاسود والاخضر والمزفر والملونات)

(عن حمزة بن حنبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البسوا ثياب البياض

فانما اطهر واطيب وكفنوا فيها موتاكم رواه أحمد والنسائي والترمذى وصححه)

الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه والحاكم واختلاف فى وصله وارساله قال الحافظ

فى الفتح واسناده صحيح وصححه الحاكم وفى الباب عن ابن عباس عند الشافعى وأحمد

وأصحاب السنن الا النسائي بلفظ البسوا من ثيابكم البياض فانهم امن خير ثيابكم

وكفنوا فيها موتاكم وأخرجه ابن حبان والحاكم والبيهقى بمعناه وفى النظر للحاكم خير

ثيابكم البياض فالبسوها أحياءكم وكفنوا بها موتاكم وصحح حديث ابن

عباس ابن القطان والترمذى وابن حبان وفى الباب أيضا عن عمران بن الحصين عند

الطبرانى وعن أنس عند أبى حاتم فى العلل وعند البرزاني مسنده وعن ابن عمر عند

ابن عدى فى الكامل وعن أبى الدرداء رفعه عند ابن ماجه بلفظ أحسن ما زرت

الله فى قبوركم ومساجدكم البياض والحديث يدل على مشروعية لبس البياض

وتكفيها الموتى به لعله كونه أطهر من غيره وأطيب أما كونه أطيبي فظاهر وأما كونه

أطهر فلان أدنى شئ يقع عليه يظهر فيه غسل اذا كان من جنس النجاسة فيكون نقيا

كما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم فى دعائه ونقنى من الخطايا كما ينقى الثوب الابيض من

الذنس والامر المذكور فى الحديث ليس للوجوب اما فى اللباس فلما ثبت عنه صلى الله

عليه وآله وسلم من لبس غيره والباس جماعة من الصحابة ثيابا غير بيض وتفسيره لجماعة

منهم على غير لبس البياض وأما فى الكفن فلما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم فى الحديث

حسن من حديث جابر مر فوعا اذا توفى أحدهم فوجدت يافيكفن فى ثوب حسنة

(وعن أنس قال كان أحب الثياب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يلبسها

الحبرة رواه الجماعة الا ابن ماجه) قوله الحبرة بكسر الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة

بعدها قال الجوهري الحبرة كعنية بردى ان يكون من كان أوقطن سميت حبرة لانها

حسنة أى مزينة والتخمين التزين والتحصين والخطيط ومنه حديث أبى ذر الحديث

الذى أطعنا الخبير والبسنا الخبير وانما كانت الحبرة أحب الثياب الى رسول الله

صلى الله عليه وسلم لانه ليس فيها كثير زينة ولانها أكثر احتمالا للوضوء من غيرها

(وعن أبى رزمة قال رأى النبى صلى الله عليه وآله وسلم وعليه بردان أخضران رواه

الخمسة الا ابن ماجه) الحديث حسن الترمذى وقال لانعرفه الا من حديث عبيد الله

ابن ابياد انتهى وعبيد الله وأبو ثقفان وأبو رزمة بكسر الراء وسكون الميم به لهما

منائة مفتوحة واسمه رفاع بن يثربى كذا قال صاحب التقريب وقال الترمذى اسمه

حبيب بن وهب ويدل على استحباب لبس الاخضر لانه لباس أهل الجنة وهو ايضا من

أنفع الالوان للابصار ومن أجلها فى عين الناظرين (وعن عائشة رضى الله عنها قالت

كان عمر بن الخطاب يجهز جيشه فى صلاته وقال فى الفتح المراد ما ترسل النفس معه ويمكن المراد قطعه لان قوله يحدث

يقتضى تكسباً منه فاما ما يجمع من ٣١٦ الخطرات والوساوس وبتة نذرته فذلك معقو عنه نعم هو بلا

رب دون من سلم من الكل
لانه صلى الله عليه وآله وسلم
انما ضمن الغفران لمن راعى
ذلك بجاهدة نفسه من خطرات
الشیطان ونفيها عنه وتفرغ
قلبه ولا ريب ان المتجربين عن
شواغل الدنيا الذين غلب ذكر
الله تعالى على قلوبهم يحصل
لهم ذلك وروى عن سعد بن
الله عنه انه قال ماتت في صلاة
فحدثت نفسها فيها بغيرها قال
الزهري رحم الله سعدا ان كان
لما مونا على هذا ما ظننت أن
يكون هذا الا في نبي انتهى وقال
الذوي المراد لا يحدتها بشئ
من أمور الدنيا ولو عرض له
حديث فأعرض عنه حصات
له هذه الفضيلة لان هذا ليس
من فعله وقد غفر لهذه الأمة
ما حدثت به نفوسها هذا معنى
كلامه وقال الشوكاني رحمه الله
والحاصل ان الصيغة مشعرة
بشيئين أحدهما ان يكون غير
مغلوب بورود الخواطر النسبية
لان من كان كذلك لا يقال له
محدث لا تفاء الاختيار الذي
لا بد من اعتباره ثانيهما أن
يكون مرید التحديث طالبا له
على وجه التكلف ومن وقع له
ذلك هجوم ما بقتة لا يقال له
محدث نفسه انتهى وجواب
الشرط قوله (غفر له) مبنيا
للمفعول وفي رواية غفر الله له
(ما تقدم من ذنبه) من الصغائر
دين الكبائر كما في مسلم من التصریح به فالطلاق يحمل على المقيد وزاد ابن أبي شيبة وما تأخر وفي نيل

خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات غداة وعليه مرط مرحل من شعر أسود رواه
أحمد ومسلم والترمذي وصححه) قوله مرط بكسر الميم وسكون الراء المهملة كسأ من
صوف أو خز أو الجع مرط كذا في القاموس وقيل كسأ من خز أو كان قوله مرحل
بضم مضمومة وراء مهملة مفتوحة وحامه لمة شديدة ولا م كعظم وهو بردي به تصاویر
قال في القاموس وتفسير الجوهري اياه بازار خز فيه علم فبرجيد انما ذلك تفسير الرجل
بالجيم انتهى وتلك التصاویر هي صور الرجال والرجال تطلق على المنازل وعلى الواحد
وعلى ما يوضع على الواحد يستوى عليه الركاب والترحيل مصدر رحل المبرد أي وشاء
قال النووي والمراد تصاویر رجال الابل ولا بأس بهذه الصورة انتهى وسأ في الكلام
على حكم ما فيه صورة في الباب الذي بعده هذا الحديث يدل على أنه لا كراهة في لبس
السواد وقد أخرج أبو داود والنسائي من حديث عائشة قالت صبغت للنبي صلى الله
عليه وآله وسلم بردة سوداء فلبسها فلما عرف فيها وجد ريح الصوف فتذفها قال واحسبه
قال وكان يحسبه الريح الطيبة (وعن أم خالد قالت أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقباب
فيها خيصة سوداء فقال من ترون نكس وهذه الخيصة فأسكت القوم فقال اتقوني بأم
خالد فأتى بي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم فالبسنيها بيده وقال أبل وأخلقى مرتين
وجعل ينظر الى علم الخيصة ويشير بيده الى ويقول يا أم خالد هذا سنايا أم خالد هذا سنا
والسنا بلسان الحبشة الحسن رواه البخاري) قوله خيصة بفتح الميم وكسر الميم وبالصاد
المهملة كسأ مربع له علمان قوله نكس وهذه بالنون لامة ككلم قوله فأسكت القوم بضم
الهمزة على البناء للمجهول قوله أبل وأخلقى هذا من باب التفاضل والدعاء لا لبس بأن
يعمر ويلبس ذلك الثوب حتى يلبى ويبرخلنا وفيه أنه يستحب أن يقال لمن لبس ثوبا
جديدا كذلك وأخرج ابن ماجه عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى
على عمر قيصا أبيض فقال لبس جديدا وعش جديدا ومت شهيدا وأخرج أبو داود
وسعيد بن منصور من حديث أبي نضرة قال كان أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
اذ لبس أحدهم ثوبا جديدا قبل له تبلى ويخلف الله تعالى وسنده صحيح قوله هذا سنا بفتح
السين المهملة وتشديد النون وفيه جواز التكم بال لغة الجمية ومعناه حسن والحديث
يدل على أنه يجوز لانه لبس الثياب السوداء لأعلم في ذلك خلافا (وعن ابن عمر انه
كان يصبغ ثيابه ويدهن بالزعفران فقبل لم تصبغ ثيابك وتدهن بالزعفران فقال انى
رأيت أنه أحب الاصباغ الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدهن به وبصبغ به ثيابه
رواه أحمد وكذلك أبو داود والنسائي نحوه وفي لفظه ما لو قد كان يصبغ ثيابه كما هو حق
عصمته) الحديث في اسناده اختلاف كما قال المنذرى ولم يذكر أبو داود والنسائي
الزعفران وأخرج البخاري ومسلم من حديث عبيد بن جريح عن ابن عمر انه قال وأما
الصفرة فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بها فأتى أحب أن يصبغ بها

قال

في نيل

الأوطار رتب هـ هذه المثوبة على مجموع الوضوء الموصوف بتلك الصفة ٣٩٧ وصلاة الركعتين المقيدة بذلك التقيد فلا

تحصل الا بجموعهما وظاهره
مغفرة جميع الذنوب وقيل انه
مخصوص بالصغار ولورود مثل
ذلك مقيدا بحديث الصلوات
الخمس والجمعة الى الجمعة
ورمضان الى رمضان كفارات
لما بينهما اما اجتنبت الكائن
اتمى وعبارة الفتح ظاهره يع
الكبار والصغار لكن العلماء

خصوه بالصغار ولوروده مقيدا
باستثناء الكبار في غير هذه
الرواية وهو في حق من له كائن
وصغار فمن ليس له الاصغار
كفرت عنه ومن ليس له الا كائن
خفف عنه منه باقدا رما صاحب
الصغار ومن ليس له صغار ولا
كائن يزاد في حسناته بتقدير
ذلك وفي الحديث التعليم بالفعل
لكونه أبلغ وأضبط للمتعلم
والترتيب في أعضاء الوضوء
للايمان في جميعها بهم والترغيب
في الاخلاص وتحذير من الهوى
في صلاته بالتفكير في أمور الدنيا
من عدم القبول ولا سيما ان كان
في العزم على معصية فانه يحضر
المر في حال صلته ما هو مشغوف
به أكثر من خارجها ووقع في
رواية البخاري في الرقاق في
آخر هذا الحديث قال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لا تغتروا
بالاستكثار من الاعمال
السنة بناء على ان الصلاة
تكفرها فان الصلاة التي تكفر

قال المنذر واختلف الناس في ذلك فقال بعضهم أراد الخضاب للعبة بالصفر وقال
آخرون أراد بصفر ثيابه ويلبس ثيابا صفر انتهى ويؤيد القول الثاني تلك الزيادة التي
أخرجها أبو داود والنسائي قوله حتى عمامة بالنصب والحديث يدل على مشروعية
صبغ الثياب بالصفرة وقد تقدم الكلام على ذلك في باب منسب الرجال عن المصنف
وفيه أيضا مشروعية الادهان بالزعفران ومشروعية صبغ اللعبة بالصفرة لقوله صلى
الله عليه وآله وسلم في رواية النسائي وغيره ان اليهود والنصارى لا تصبغ فخالفوه
واصبغوا قال ابن الجوزي قد اختضب جماعة من الصحابة والتابعين بالصفرة ورأى أحمد
ابن حنبل رجلا قد خضب لحية فقال اني لأرى الرجل يحبي ميتا من السنة وقد تقدم
الكلام على الخضاب في باب تغيير الشيب بالحناء والكتم

(باب حكم ما فيه صورة من الثياب والبسط والستور وانتهى عن التصوير)

(عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يترك في بيته شيئا فيه تصاليب الانقضة
رواه البخاري وأبو داود وأحمد وافظه لم يكن يدع في بيته ثوبا فيه تصليب الانقضة)
الحديث أخرجه أيضا النسائي قوله لم يكن يترك في بيته شيئا يشبه الملبوس والستور
والبسط والآلات وغير ذلك قوله فيه تصاليب أى صورة صليب من نقش ثوب أو غيره
والصليب فيه صورة عيسى عليه السلام تعبد النصارى قوله نقضه بفتح النون والقاف
والضاد المجهدة أى كسره وأبطله وغير صورة الصليب وفي رواية أبي داود نقضه بالقاف
الفتوحة والضاد المجهمة والباء الموحدة أى قطع موضع التصليب منه دون غيره
والقضب القطع كذا قال ابن رسلان والحديث يدل على عدم جواز اتخاذ الثياب
والستور والبسط وغيرها التي فيها تصاوير على جواز تغيير المنكر باليد من غير استئذان
ماله زوجة كانت أو غيرها ما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة انه كان
يهوى بالقضب الذي في يده الى كل منم فيخرب لوجهه ويقول جاء الحق وزهق الباطل حتى
مر على ثلثمائة وستين صنما وأخرج البخاري من حديث ابن عباس قال لما رأى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم الصور التي في البيت لم يدخل حتى أمر بها فحيت ورأى صورة
ابراهيم واسماعيل بأيديهم ما الا لزام فقال قائلهم الله والله ان استقسما بالالزام قط قال
المووي قال أصحابنا وغيرهم من العلماء تصوير صورة الحيوان حرام شديد التحريم وهو
من الكبائر لانه متوعد عليه بالوعيد الشديد المذكور في الاحاديث وسواء صنعه لما يمتن
أولغا به فصنعه حرام بكل حال لان فيه مضاهاة خلق الله تعالى وسواء ما كان في ثوب أو
بساط أو درهم أو دينار وفلس وانا وحائط وغيرها وأما تصوير صورة الشجر وجمال
الارض وغير ذلك مما ليس فيه صورة حيوان فليس بحرام هذا حكم نفس التصوير وأما
اتخاذ ما فيه صورة حيوان فان كان معلقا على حائط أو ثوبا وعمامة أو نحو ذلك مما
لا يبعد مدتها فهو حرام وان كان في بساط يداس ومخدة ووسادة ونحوها مما يمتن فليس

بها الخطايا هي التي يقبلها الله وأنى لعبد الاطلاع على ذلك (وفي رواية ان عثمان رضي الله عنه قال لا أحد منكم

حديثه (الولاية) ثابتة في كتاب الله تعالى ٣٩٨ (ما حدثكموه) أي ما كنت حريصا على محدثكم به (سمعت النبي صلى الله

عليه وآله وسلم يقول لا يتوضأ رجل يحسن وضوءه) بأن يأتي به كاملا بآدابِه وسننه (ويصلي الصلاة) المقرضة (إلا) رجلا (غفر له ما بينه وبين الصلاة) التي تليها كما في مسلم (أي من الصغائر) (حتى يصليها) أي يفرغ منها حتى غاية تحصيل المقدر في الطرف إذا غفران لأغايه وقال في الفتح حتى يصليها أي يشرع في الصلاة الثانية قال عروة (والآية ان الذين يكفون ما أنزلنا من المينات أي التي في سورة البقرة إلى قوله وبلغنم اللاعنون كما في مسلم وهذه الآية وان كانت في أهل الكتاب فهي تحت على التبليغ ومن ثم استدلبها في هذا المقام لان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب على ما عرف في محله (وعن أبي هريرة رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه (قال من توضأ فليستتر) بأن يخرج ما في أنفه من أذى بعد الاستنشاق لما فيه من تنقية مجرى النفس الذي به تلاوة القرآن وبإزالة ما فيه من الثقل تصح مجاري الحروف وفيه طرد الشيطان لما عند البخاري في بدء الخلق إذا استيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستتر ثلاثا فان الشيطان يبيت على خيشومه والخيشوم أعلى الأنف ونوم الشيطان عليه حقيقة أو على الاستعارة لان ما يتبعه من الغبار ووطيرة الحياشيم فذيرة توافق الشياطين فهو

حرام ولكن هل يمنع دخول ملائكة الرحمة ذلك البيت وسباق قال ولا فرق في ذلك كله بين ما له ظل وما لا ظل له قال هذا الخفيض مذهبنا في المسئلة وبمعناه قال جاهل العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وهو مذهب الثوري ومالك وأبي حنيفة وغيرهم وقال بعض السلف انما ينهى عما كان له ظل ولا بأس باله والى ليس لها ظل وهو مذهب باطل فان المتر الذي انكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصور فيه لا يشك أحد أنه مذموم وليس له صورته ظل مع باقي الاحاديث المطلقة في كل صورة وقال الزهري النهي في الصورة على العموم وكذلك استعمال ما هي فيه ودخول البيت الذي هي فيه سواء كانت رقعا في ثوب أو غير رقم وسواء كانت في حائط أو ثوب أو بساط ممتن أو غير ممتن عملا بظاهر الاحاديث لاسيما حديث الفرقة الذي ذكره مسلم وهذا مذهب قوي وقال آخرون يجوز منهما ما كان رقعا في ثوب سواء ممتن أم لا وسواء علق في حائط أم لا قال وهو مذهب القاسم بن محمد وأجمعوا على منع ما كان له ظل ووجوب تغيبه قال القاضي عياض الاما ورد في اللعب بالبنات لمغار البنات والرخصة في ذلك انكره مالك شرا الرجل ذلك لابتغاه وادعى بعضهم ان اباحة اللعب بالبنات منسوخة بهذه الاحاديث انتهى (وعن عائشة أنها نصبت سترا وفيه تصاوير فدخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنزعه قالت فقطعت وسادتين فكان يرتفق عليهما فتفق عليه وفي لفظ احمد فقطعته مرفقتين فلقد رأيتهم متكئا على احدهما وفيها صورة) قوله فنزعه فيه الارشاد الى ازالة التصاوير المذمومة على الستور قوله فقطعته وسادتين فيه ان الصورة والتمثال اذا غير الم يكن بهم ما بأس بعد ذلك وجازا فتراشهما والارتفاق عليهما قوله فكان يرتفق في القاموس ارتفق اتكأ على مرفق يده أو على الخد قوله فقطعته مرفقتين تنبئة مرفقة كمنكسة وهي الخد والحديث يدل على جواز اقتراش الثياب التي كانت فيها تصاوير وعلى استحباب الارتفاق لما يشعر به لفظ كان من استمراره على ذلك وكثيرا ما يجنبه لرؤساء تكبرا (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أناني جبريل فقال اني كنت أتيتك الليلة فلم يمنعني أن أدخل البيت الذي أنت فيه الا انه كان فيه ثمان رجل وكان في البيت قرام ستر فيه ثمانيل وكان في البيت كلب فغرب رأس التمثال الذي في باب البيت يقطع يصير كهيئة الشجرة وأمر بالستر يقطع فيجعل وسادتين متبذنتين فوطآن وأمر بالكل يخرج فذهب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإذا الكلب جرو وكان للحسن والحسين تحت فصد لهم رواد أحمد وأبو داود والترمذي وصححه الحديث أخرجه أيضا النسائي قوله الليلة في رواية أبي داود البارحة قوله قرام ستر بكسر القاف وتخفيف الراء والتنوين وروي بصحذف التنوين والاضافة وهو الست الرقيق من صوف ذوا ألوان قوله فيه ثمانيل وفي رواية مسلم وقد سترت سهوة لي بقرام والسهوة الخزانة الصغرة وفي رواية للنسائي قال جبريل كيف أدخل وفي بيتك ستر فيه تصاوير

ولامانع من حملها على الحقيقة
بل هو الاولى وهل يثبت لعموم

من الثلاثة فان حصل الانتقام بها

المصور يعذبون يوم القيامة يقال لهم أحبوا ما خلفتم وعن ابن عباس وجاءه رجل فقال
 اني أصور هذه التصاوير فأنتفي فيها فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول كل مصور في النار يجعل له بكل صورة صورها نفس تعذب في جهنم فان كنت لابد
 فاعلا فاجعل الشجر وما لا نفس له متفق عليه (١) الحديثان يدلان على أن التصوير
 من أشد المحرمات لا يجوز عابه بالتعذيب في النار وإن كل مصور من أهل النار

ثلاثة حجار فاخذهم ذا الحديت الشامي واسدو صحاب الحديت فاشترطوا ان لا ينقص

والاوجبت الزيادة (٣) واستحب الایثار ٤٠٠ ان حصل الانتفاء بشفع الحديث الصحيح ومن استحب من فليوثر

وليس بواجب زيادة لابي داود
بإسناد حسن قال ومن لأفلا حرج
والمدار عند المالكية والحنفية
على أن الانتفاء حيث وجد
اقتصر عليه وقد صنف الرابع في
ذلك نقلاً عن الامام الحافظ
الشوكاني قريبا فراجع (واذا
استيقظ أحدكم من نومه) هكذا
عاطفه المصنف تبعا للخاري
واقضى سياقه انه حديث واحد
وليس هو كذلك في الموطا وقد
أخرج أبو نعيم في المستخرج من
الموطا رواية عبد الله بن يوسف
شيخ البخاري مفرقا وكذا هو في
موطا يحيى بن بكير وغيره وكذا
فرقه الاسماعيلي من حديث
مالك وكذا أخرجه مسلم الحديث
الاول من طريق ابن عيينة عن
أبي الزناد والثاني من طريق
المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي
الزناد وعلى هذا فكان البخاري
كان يرى جواز جمع الحديثين
إذا اتفقا - فلهما في سياق
واحد كما يرى جواز تفسير
الحديث الواحد إذا اشتمل
على - كمن - متقلبن
(فليغسل يده) بالافراد وفي مسلم
ثلاثا (قبل ان يدخلها في وضوئه)
ولمسلم وابن خزيمة وغيرهما
من طرق فلا يغسل يده في الاثنا
حتى يغسلها وهي أبين في المراد
من رواية الادخال لأن مطابق
(٣) والصحيح انه اذا فعل ما امر به
من استمهال ثلاثة أبحار فبعد
الاستمهال لا يجار يطهر وان لم يذهب الاثر فقه وجبت الزيادة في محل الكلام انظر السيل - يد على حسن خان جميع

ولورود لعن المهورين في أحاديث أخرى وذلك لا يكون الاعلى محرم متباغ في القبح وانما
كان التصوير من أشد المحرمات الموجبة لما ذكرنا لان فيه مضاهاة لفعل الخالق جل
جلاله ولهذا سمي الشارع فعلهم - مخلقاً وسماهم خالقين وظاهر قوله كل مصور وقوله
بكل صورة صورها انه لا فرق بين المطبوع في الثياب وبين ما له جرم - مثل - ثقل ويؤيد ذلك
ما في حديث عائشة المتقدم من التعميم وما في حديث مسلم وغيره أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم لم يترك درنو كالعائشة - كان فيه صور الخيل ذوات الاجنحة حتى اتخذت
منه وسادتين والدروك ضرب من الثياب أو البسط وما أخرجه البخاري ومسلم والموطا
والنسائي من حديث عائشة قالت قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سفر وقد
سترت سهوة على بقرام فيه ثياب فلما رآه هنكته وتلون وجهه وقال يا عائشة أشد
الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاھون بخاق الله وما أخرجه البخاري والترمذي
والنسائي من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - لم من صور
صورة عذبه الله به يوم القيامة حتى ينقح فيها الروح وما هو بياض فنهذه الاحاديث
قاضية به - دم الفرق بين المطبوع من الصور والمستقل لان اسم الصورة صادق على
الكل اذ هي كما في كتب اللغة الشكل وهو يقال لما كان منها مطبوعاً على الثياب
شكلاً نعم حديث أبي طلحة عندهم سلم وأبي داود وغيرهما بالنظر سمعت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يقول لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كتاب ولا تمثال وفيه انه قال الارقاني
نوب فهو - ان صح رفعه - كان محصاً المارقة في الانواب من القنائل - قولوا احبوا
ما خلقتم - هذا من باب التعليل بالجمال والمراد انهم - بعد يوم القيامة ويقال لهم -
لاتزالون في عذاب حتى يحيموا ما خلقتم وليسوا باعلاءين وهو كناية عن دوام العذاب
واستمراره وهذا الذي قدرناه في نفسه - الحديث مصرح به في حديث ابن عباس
المتقدم والاحاديث يفسر بعضها بقوله فاجعل الشجر وما لا نفس له فيه الاذن
بتصوير الشجر وكل ما ليس له نفس وهو يدل على اختصاص التصريم بتصوير
الحبوانات قال في البحر ولا يكره تصوير الشجر ونحوها من الجاد اجاعا

(باب ما جاء في لبس القميص والعامة والسراويل)

(عن أبي امامة قال قلنا يا رسول الله ان أهل الكتاب يتسربلون ولا ياتزون فقال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تسربلوا وانتزروا وخالفوا أهل الكتاب رواء أحمد وعمر
مالك بن ع - يرقال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً سراويل قبل الهجرة
فوزن لي فارجح لي رواء أحمد وابن ماجه) اما حديث أبي امامة فلم أقف فيه على كلام
لاحد الا ما ذكره في مجمع الزوائد فانه قال رواء أحمد والطبراني ورجال أحمد ورجل
الصحيح خلا القاسم وهو ثقة وفيه كلام لا يضر انتهى وفيه الاذن بلبس السراويل وأن
مخالفة أهل الكتاب تحصل بمجرد الاتزان في بعض الاوقات لا بلبس السراويل في

جميع

الادخال لا يترب عليه كراهة كمن أدخل يده في انما واسع فاغتترف منه ٤٥١ باننا صغير من غير أن تلامس يده الماء والظاهر

اختصاص ذلك باناء الوضوء
والمحق به اناء الغسل وكذا باقي
الآنية قياسا لما كان في الاستحباب
من غير كراهة لعدم ورود النهي
فيها عن ذلك وخروجها عن كراهة
البرء والحياض التي لا تنفسد
بغمس اليدها فيها على تقدير
نجاستها فلا يقتضيانها النهي
(فان أحدهم لا يدرى أين
باتت يده) من جسده هل لاقت
مكانا طاهر أم نه أو نجسا بكرة
أو برحا أو أثر الاستنجاء بالاحجار
بعد بلل المني أو اليد بفوق عرق
ومفهوما أن من درى أين باتت
يده كمن لف عليها خرقة مثالا
فاستيقظ وهي على حالها أنه
لا كراهة نعم يستحب غسلهما قبل
غسلهما في الماء القليل فقد صح
عنه صلى الله عليه وآله وسلم
غسلهما قبل ادخالهما في الاناء
في حالة البقطة فاستحبابه بعد
النوم أولى ومن قال كمالا ان
الامر للتعبد لا يفرق بين شاة
ومتيقن والامر للذنب عند
الجهول بالامر المضمن الشك
لا يكون واجبا في هذا الحكم
استحبنا بالاصل الطهارة ووجهه
الامام أحمد على الوجوب في نوم
الليل دون النهار لقوله أين باتت
يده لان حقيقة المبيت تكون
في الليل ووقع التصريح به
في رواية أبي داود بلفظ اذا قام
أحدكم من الليل وكذا عند
الترمذي واجيب بأن التعليل

جميع الحالات فانه غير لازم وان كان أدخل في المخالفة وأما حديث مالك بن عمار فخرجه
أيضا أبو داود والنسائي ورجال اسناده رجال الصحيح ويشهد لصحته حديث سويد بن
قيس قال جابت أنا ونجزة العبدى بزمان هجر فأتينا به مكة فجاءنا رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يمشي نسا ومناسرا ويل فبعناه وشم رجل يزن بالاجر فقال له زن وارح
رواه الخمسة وصححه الترمذي وسياق في أبواب الاجارة ان شاء الله وحديث مالك بن عمار
المذكور هو عند أحمد من طريق يزيد بن هرون عن شعبة عن معمر بن حرب عنه وقد
صرح كثير من الأئمة بنبوت شرائه صلى الله عليه وآله وسلم للسراويل قال في الهدى
فصل واشترى صلى الله عليه وآله وسلم سراويل والظاهر انه انما اشتراها اليدها
وقدر روى في غير حديث انه لبس السراويل وكذا يلبس السراويلات باذنه انتهى
وقال في الفصل الذي بعده هذا في الهدى ولبس البرود اليمنية والبرد الاخضر ولبس
الجبة والقباء والقميص والسراويل انتهى قال في المواهب اللدنية للقسطاني وأما
السراويل فاختلاف هل لبسها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أم لا فحزم بعض العلماء بانه
صلى الله عليه وآله وسلم لم يلبسه ويستأنس له بما جزم به النووي في ترجمة عثمان رضى
الله عنه من كتاب تهذيب الاسماء واللغات انه لم يلبس السراويل في جاهلية ولا اسلام
الى يوم قتله فانهم كانوا أحرص شيء على اتباعه ~~لكن~~ قد ورد في حديث أبي يعلى
الموصلى بسند ضعيف جدا عن أبي هريرة قال دخلت السوق يوم امع رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فجلس الى البراز فاشترى منه سراويل باربعة دراهم وكان لاهل السوق
وزان يزن فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتزن راجعا فقال الوزان ان هذه
كلمة ما سمعتها من أحد قال أبو هريرة فقلت له كفى بك من الجفافة في دينك ان لا تعرف
نبيك فطرح الميزان ووثب الى يد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يريد ان يقبله فحذب
يده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال له يا هذا انما تفعل هذا الاعاجم يلو كها
واست بملت انما أنا رجل منكم فأخذ قوزن وأرجع وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم السراويل قال أبو هريرة فذهبت لاجله عنه فقال صاحب الشيء أحق بشيئته أن
يحمله الآن ~~بكون~~ ضعيفا يهجز عنه فبعينه أخوه المسلم قال قتاد يارسول الله وانك
لتلبس السراويل قال أجل في السفر والحضر والليل والنهار فاني أمرت بالستر فلم أجد
شيئا استر منه وكذا أخرجه ابن حبان في الضعفاء عن أبي يعلى وزاد الطبراني في الاوسط
والدارقطني في الأفراد والعقيلي في الضعفاء ومدايره على يوسف بن زياد الواسطي وهو
ضعيف عن شيخه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفرنجي وهو أيضا ضعيف لكن قد صح
شراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم للسراويل وأما اللبس فلم يأت من طريق صحيحة ولهذا
قال أبو عبد الله البخاري في حاشيته على الشفاء ما لفظه وما قاله في الهدى من انه صلى الله
عليه وآله وسلم لبس السراويل سبق فلم والله أعلم وقد أو رد أبو سعيد النيسابوري

التفرقة بين ورود الماء على نجاسة ٤٠٣ وبين ورود النجاسة على الماء وهو ظاهر وعلى ان النجاسة تؤثر في الماء

وهو صحيح لكن كونها تؤثر
التنجيس وان لم يتغير فيه نظر لان
مطلق التأثير لا يدل على خصوص
التأثير بالتنجيس فيجوز ان
تكون الكراهة بالمسحوق أشد
من الكراهة بالمظنون قاله ابن
دقيق العبد ومراعاة انه ليست
فيه دلالة قطعية على من يقول ان
الماء لا ينجس الا بالتغير ويستفاد
من الحديث استحباب غسل
النجاسات ثلاثا لانه اذا امر به
في المشكوك ففي المحقق أولى
والاخذ بالوثيقة والعمل
بالاحتياط في العبادة والكفاية
عملا يستحب منه اذا حصل
الافهام بها واستنبط قوم منه
فوائد أخرى ذكرها في الفتح
وهذا الحديث أخرجه الستة
وهما تنبيه وهو انه ينبغي
للسامع لا قول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ان يتلقاها باقبال ووقع
الخواطر الراقلة فقد بلغنا ان
شخصا سمع هذا الحديث فقال
واين تبيت يده منه فاستيقظ من
النوم ويده داخل دبره محشوة فتاب
عن ذلك واقامه القسط لاني
❦ (عن عبد الله بن عمر رضي الله
عنه وقد قيل له) والقاتل عبيد بن
جريح المديني (يا ليتك لا تمس من
الاركان) أي اركان المكة بمكة
الاربعة (الاركنين) (اليمنيين)
تغليبوا والا فاذ في الجوارح الانود
عراق لانه الى جهنمه ولم يقع
التغليب باعتبار الاسودخوف الاستبعاد على جاهل وهما باقيا على قواعد ابراهيم عليه الصلاة

ذكر الحديث في السراويل وأورد فيه حديث المهرم لكونه لم يرد فيه شيء على شرطه
(وعن أم سلمة قالت كان أحب الثياب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القميص
رواه أحمد وأبو داود والترمذي) الحديث أخرجه أيضا النسائي وقال الترمذي حسن
غريب انما نعرفه من حديث عبد المؤمن بن خالد تفرد به وهو مروى وروى بعضهم
هذا الحديث عن أبي عتبة عن عبد المؤمن بن خالد عن عبد الله بن بريدة عن أمه عن أم
سلمة قال وسمعت محمد بن اسمعيل يقول حديث عبد الله بن بريدة عن أمه عن أم سلمة أصح
هذا آخر كلامه وعبد المؤمن هذا قاضي مرو قال المنذري ولا بأس به وأبو عتبة يحيى
ابن واضح أدخله البخاري في الضعفاء وثقه يحيى بن معين والحديث يدل على استحباب
لبس القميص وانما كان أحب الثياب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه أمكن
في الستم من الرداء والازار الذين يحتاجان كثيرا الى الربط والامساك وغير ذلك بخلاف
القميص ويجوز ان يكون المراد من أحب الثياب اليه القميص لانه يستعز به
ويأثر جسمه فهو شعار الجسد بخلاف ما لبس فوقه من الدثار ولا شك ان كل ما قرب
من الانسان كان أحب اليه من غيره وهذا شبههم بالذراري وانما هي القميص في الصلاة الا قد
يتقصد فيه أي يدخل فيه ليدستره وفي حديث المرجوم انه يتقصد في آخر الجنبسة أي
ينغمس فيها (وعن أسماء بنت يزيد قالت كانت يد كم قبض رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم الى الرسغ رواه أبو داود والترمذي وعن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يلبس قميصا قصيرا يدين والطول رواه ابن ماجه) الحديث الاول أخرجه
النسائي أيضا وقال الترمذي حسن غريب وفي اسناده شهر بن حوشب وفيه مقال
مشهور والحديث الثاني رواه ابن ماجه في سننه من طريق عبيد بن محمد قال حدثنا
الحسن بن صالح ورواه أيضا من طريق شعبان بن وكيع عن أبيه عن الحسن بن صالح
عن مسلم عن مجاهد عن ابن عباس وعبيد بن محمد ضعيف وشعبان بن وكيع أضعف منه
ولكن شرطه الاول يشهد له حديث أسماء هذا وشرطه الثاني يشهد له حديث ابن عمر
الا في في اسناده بالازار والعمامة والقميص قوله الى الرسغ بالسبب المهملة هذا لفظ
الترمذي واللفظ أبي داود الرسغ بالصاد المهملة الساكنة قبلها راء مكسورة وبعدها
غين معجمة وهو مفصل ما بين الكف والساعد ويقال لفصل الساق والقدم رسغ أيضا
قاله ابن رسلان في شرح السنن والحديثان يدلان على ان السنة في الاكمام
ان لا يتجاوز الرسغ قال الحافظ ابن القيم في الهدى وأما الاكمام لو اسعة الطوال التي هي
كالأخراج فلم يلبسها هو ولا أحد من أصحاب البتة وهي مخالفة لسنة وفي جوازها نظر
فانهم من جنس الخبيث لا انتهى وقد صار أشهر الناس بخالفة هذه السنة في زمانها هذا
العلماء في أي أحدهم وقد جعل القميصه كمين يصلح كل واحد منهما ان يكون جبسة

والسلام ومن ثم خصاً أخيراً بالاستسلام وعلى هذا الوي ٤٠٣ البيت على قواعده عليه السلام الآن

استلمت كلها اقتدابه ولهذا الما
ورهما ابن الزبير على القواعد
استلمها وقد صرح استلامهما عن
معاوية وروى عن الحسن
والحسين رضي الله عنهما وظاهر
ما في الحديث هنا انفراد ابن عمر
باستلام الجيانيين دون غيره
من رآهم عبيد وان سائرهم
كان يستلم الأربعة ثم قال ابن
جرير لابن عمر رضي الله عنهما
(ورأيتك تأس) بفتح التاء والباء
(النعال السبقية) بكسر السين
وسكون الباء التي لا شعر عليها من
السبت وهو الخلق وهو ظاهر
جواب ابن عمر الآتي أو هي التي
عليها الشعر أو جلد البقر المدبوغ
بأقرظ والسبت بالضم يتدبغ
به أو كل مدبوغ أو التي أسبغت
بالدباغ أي لانت أو نسجة إلى
سوق السبت وانما اعترض على
ابن عمر بذلك لانه لباس أهل
النعيم وانما كانوا يلبسون النعال
بالشعر غير مدبوغه وكانت
المدبوغه تعمل بالطائف وغيره
(ورأيتك تصبغ) فوبك أو شعرك
(بالصفرة ورأيتك اذا كنت)
مستقرا (بمكة أهل الناس) أي
رفعوا أصواتهم بالتلبية من أول
ذی الحجة للأحرام بالحج (اذا راوا
الهِلال) أي هلال ذی الحجة (ولم
تمل أنت حتى كان يوم القروية)
الثامن من ذی الحجة لانهم كانوا
يرتدون فيه من الماء ليس تعملوه في
عرفة ثبريا وغيره وقبل غير ذلك
فتمل أنت حينئذ والرؤية هنا تشمل البصرية والعلمية (قال عبد الله) بن عمر رضي الله عنهما مجيبا لابن جرير (أما الاركان)

أو قيصا أصغير من أولاده أو يقيم وليس في ذلك شيء من الفائدة الدنيوية إلا اللعب
وتثقيل المؤنة على النفس ومنع الانتفاع باليه في كثير من المنافع وتعرضه لسرعة
الفرق وتشويه الهيئة ولا الدينية إلا مخالفة السنة والأسبال والخيل قال ابن رسلان
والظاهر ان نساه صلى الله عليه وآله وسلم كن كذلك يعني ان أكامهن إلى الرسغ اذلو
كانت أكامهن تزيد على ذلك لتقل ولو نقل لوصل اليها كما نقل في الذبول من رواية
النسائي وغيره ان ام سلمة لما سمعت من جوفه خيل لم ينظر الله اليه قالت يا رسول الله
فكيف يصنع النساء بذيولهن قال برخينه شيبرا قالت اذن ينكشف أفداهن قال
برخينه ذراعا ولا يزدن عليه ويفرق بين الكف اذا ظهر وبين القدم ان قدم المرأة عورة
بخلاف كفها انتهى وفي الحديث الثاني دلالة على ان هديه صلى الله عليه وآله وسلم كان
تقصير القميص لان تطويله اسبال وهو منهي عنه وسيأتي الكلام على ذلك (وعن نافع
عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا اعتم سدل عمامته بين كتفيه قال
نافع وكان ابن عمر يسدل عمامته بين كتفيه رواه الترمذي) الحديث أخرجه نحوه مسلم
والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث جعفر بن عمرو بن حريث عن أبيه
قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر وعليه عمامة سوداء قد أرخى طرفها بين
كتفيه وأخرج ابن عدي من حديث جابر قال كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم عمامة
سوداء يلبسها في العيدين وبرخينه خلفه قال ابن عدي لأعلم يرويه عن أبي الزبير غير
العرزمي وعنه حاتم بن اسمعيل وأخرج الطبراني عن أبي موسى ان جبريل نزل على النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وعليه عمامة سوداء قد أرخى ذؤابته من ورائه قوله سدل
السدل الأسبال والارسال وفسره في القاموس بالارخاء والحديث يدل على استحباب
لبس العمامة وقد أخرج الترمذي وأبو داود والبيهقي من حديث وكان بن عبد يزيد
الهاشمي انه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقول فرق ما بيننا وبين المشركين
العمامة على القلائس قال ابن القيم في الهدى وكان يلبس القلائس وبغير عمامة ويلبس
العمامة بغير قلائس انتهى والحديث أيضا يدل على استحباب ارخاء العمامة بين الكتفين
وقد أخرج أبو داود من حديث عبد الرحمن بن عوف قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم فسد لها من بين يدي ومن خلفي والراوى عن عبد الرحمن شيخ من أهل المدينة
لم يذكر أبو داود اسمه وأخرج الطبراني من حديث عبد الله بن عامر قال بعث رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم على بن أبي طالب عليه السلام إلى خيبر فعممه بعمامة سوداء ثم
أرسلها من ورائه أو قال على صكته اليه ورحمته السوطي وأخرج ابن سعد عن
مولى يقال له هرمل قال رأيت عليا عليه عمامة سوداء قد أرخاها من بين يديه ومن خلفه
قال ابن رسلان في شرح السنة عند ذكر حديث عبد الرحمن وهي التي صارت شعار
الصالحين المتكئين بالسنة يعني ارسال العمامة على الصدر وقال وفي الحديث النهي

فتمل أنت حينئذ والرؤية هنا تشمل البصرية والعلمية (قال عبد الله) بن عمر رضي الله عنهما مجيبا لابن جرير (أما الاركان)

عن العمامة المقعطة بفتح القاف وتشديد العين المهملة قال أبو عبيد في الغريب المقعطة التي لا ذؤابة لها ولا حنك قبل المقعطة عمامة ابليس وقيل عمامة أهل الذمة وورد النهي عن العمامة التي ليست بحنكة ولا ذؤابة لها فالحنكة من حنك الفرس اذا جعل له في حنكه الاسفل ما يقوده به هذا معنى كلام ابن رسلان والذي ذكره أبو عبيد في الغريب في حديث انه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالتطلى ونهى عن الاقتعاط ان المقعطة هي التي لم يجعل منها تحت الحنك وقال ابن الاثير في النهاية في حديث انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الاقتعاط وأمر بالتطلى ان الاقتعاط ان لا يجعل تحت الحنك من العمامة شيئا والتطلى جعل بعض العمامة تحت الحنك وقال الجوهري في الصحاح الاقتعاط شد العمامة على الرأس من غير اذارة تحت الحنك والتطلى تطويق العمامة تحت الحنك وهكذا في القاموس وكذا قال ابن قتيبة وقال الامام أبو بكر الطرطوشي اقتعاط العمامة هو التعميم دون حنك وهو بدعة منكرة وقد شاعت في بلاد الاسلام وقال ابن حبيب في كتاب الواضحة ان ترك الاتصاف بقايا عمامة قوم لوط وقال مالك أدركت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبعين محنكا وان أحدهم لو اتفن على بيت المال لكان به أمينا وقال القاضي عبد الوهاب في كتاب المعونة له ومن المكره ما خالف زى العرب وأشبه زى الهجم كالنعم بغير حنك وقال القرافي ما أتني مالك حتى أجازره أربعون محنكا وقد روى الترمذي عن جماعة من السلف وروى النهي عن الاقتعاط عن جماعة منهم وكان طاوس ومجاهد يقولان ان الاقتعاط عمامة الشيطان فينظر فيما نقله ابن رسلان عن أبي عبيد من ان المقعطة هي التي لا ذؤابة لها وقد استدلل على جواز ترك الذؤابة ابن القيم في الهدى بحديث جابر بن سليم عنده وسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة وعليه عمامة سوداء بدون ذكر الذؤابة قال فدل على ان الذؤابة لم يكن يرتخها دائما بين كتفيه وقد يقال انه دخل مكة وعليه أهمة القتال والمغفر على رأسه فلبس في كل موطن ما يناسبه انتهى وروى أبو داود ومن حديث عبد الرحمن بن عوف قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يفسد لها بين يدي ومن خلني وروى الطبراني عن عائشة قالت عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عبد الرحمن بن عوف وارخى له أربع أصابع وفي اسناده المقدم بن داود وهو ضعيف وأخرج نحوه الطبراني في الاوسط عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عم عبد الرحمن بن عوف فارسل من خلفه أربع أصابع أو نحوها ثم قال هكذا فاعتم فانه اعرب وأحسن قال السبوطي واسناده حسن وأخرج الطبراني أيضا في الاوسط من حديث ثوبان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا اعتم أرخى عمامته بين يديه ومن خلفه وفي اسناده الجاهل بن رشد بن وهو ضعيف وأخرج الطبراني أيضا في الكبير عن أبي امامة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم وأبو داود في الحج والنساق
في الطهارة وابن ماجه في اللباس
وابن جرير في وجهه هو مولها (عن
عائشة رضي الله عنها) أنها قالت
كان النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) يحب التين لأنه كان يحب
القال الحسن إذا صاحب العين أهل
الجنة وزاد البخاري في الصلاة
من رواية شعبة ما استطاع فنبه
على المحافظة على ذلك ما يمنع
ماذم (في تنعله) أي حال كونه
لا بلباس النعل أي الابتداء بلباس
اليمين (وترجله) الابتداء بالشق
اليمين في تسريح رأسه ولحيته
(و) في (طهوره) بضم الطاء لان
المراد تطهره وتفتح أي البسامة
بالشق اليمين في الغسل واليمين
في اليد اليمنى والرجلين على اليسرى
وفي سنن أبي داود من حديث أبي
هريرة رضي الله عنه مرفوعا إذا
توضأت فابدأ بيمينك ثم قدم
اليسرى كرم وضوء صحيح وأما
الكفان والحدان والأذان
فيطهران دفعة واحدة (و) كذا
في البخاري من رواية أبي الوقت
بأنه قال الواد وهو من عطف العام
على الخاص ولغيره بأسقاطها
كذا كان صلى الله عليه وآله وسلم
يحب التين (في شأنه) وتأكيده
الشأن بقوله كذا يدل على التعميم
فيدخل فيه ثوب الثوب
والسراويل والخف ودخول
المسجد والصلاة على مئنة الإمام
ومئنة المسجد والاكل والشرب

وسلم قبل يولي والباحق بعممه ويرى لها من جانبها اليمين نحو الاذن وفي اسناده جميع
ابن ثوبان وهو متروك قيل ويحرم اطالة العذبة طولا فاحشا ولا مقتضى الجزم بالتحريم
قال الثوري في شرح المذهب يجوز لبس العمامة بارسال طرفها وبغير ارساله ولا كراهة
في واحد منهما ولم يصح في النهي عن ترك ارسالها حتى وارسالها ارسالا فاحشا كارسال
الثوب يحرم للغير ولا يكره لغيره انتهى وقد أخرج ابن أبي شيبة أن عبد الله بن الزبير كان
يعتم بعمامة سوداء قد أرخاها من خلفه نحو من ذراع وروى سعد بن سعيد عن رشدين
قال رأيت عبد الله بن الزبير يعتم بعمامة سوداء وبخيشها شبرا وأقل من شبر قال
السبوطي في الحاوي في الفتاوى وأما مقدار العمامة الثمينة فلم يثبت في حديث وقد
روى البيهقي في شعب الإيمان عن ابن سلام بن عبد الله بن سلام قال سألت ابن عمر كيف
كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعتم قال كان يدير العمامة على رأسه وبغير زها من
ورائه ويرسل لها ذؤابة بين كفيه وهذا يدل على أنها عدة أذرع والظاهر أنها كانت
نحو العشرة أو فوقها يسيرا انتهى ولا أدري ما هذا الظاهر الذي زعمه فان كان الظهور
من هذا الحديث الذي ساقه باعتبار ما فيه من ذكر الادارة والغرز وارسال الذؤابة
فهذه الاوصاف تحصل في عمامة دون ثلاثة أذرع وان كان من غير غشاها وبعد اقراره
بعدم ثبوت مقدارها في حديث

*(باب الرخصة في اللباس الجميل واستحباب التواضع فيه
وكراهة الشهرة والاسبال)*

(عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدخل الجنة من كان في
قلبه مثقال ذرة من كبر فقال رجل ان الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا ونعله حسنا
قال ان الله جميل يحب الجمال الكبير بطر الحق ونمض الناس رواه أحمد ومسلم) قوله
ان الله جميل اختلفوا في معناه فقيل ان كل أمره سبحانه وتعالى حسن جميل وله الامناء
الحسنى وصفات الجمال والكمال وقيل جميل بمعنى مجمل ككريم وشيخ وعفي مكرم
ومسمع وقال أبو القاسم القشيري معناه جميل وقال الخطابي انه بمعنى ذي النور والبهجة
أي مالهما وقيل معناه جميل الافعال بكم والنظر اليكم يكلفكم اليسير ويعين عليه
ويشيب عليه الجزيل ويشكر عليه قال الثوري واعلم ان هذا الاسم ورد في هذا
الحديث الصحيح ولكنه من أخبار اللاحاد وقد ورد أيضا في حديث الامماء الحسنى وفي
اسناده مقال والمختار جواز اطلاقه على الله ومن العلماء من منعه قال امام الحرمين
ما ورد الشرع باطلاقه في اسماء الله تعالى وصفاته اطلاقا وما منع الشرع من اطلاقه
منعه وما لم يرد فيه اذن ولا منع لم نقض فيه بتحليل ولا تحريم فان الاحكام الشرعية
تتلقى من موارد الشرع ولو قضينا بتحليل أو تحريم لحكاميتين حكما بغير الشرع انتهى
وقد وقع الخلاف في تسمية الله ووصفه من أوصاف الكمال والجلال والمدح بما لم يرد به
والا كصافي وتقسيم الاظفار وقص الشارب وتنف الابط وحلق الرأس والخروج من الخلافة وغير ذلك مما في معناه الا ما خسر

وانما استحب التيسر فيها لانه من باب الازالة والقاعدة ان كل ما كان من باب التكريم والتزين قبل المين والافعال ليس من الافعال المقصودة بل هي اماتر ولا ما غير مقصودة وهذا كله على تقدير اثبات الواو واما على استنطاقها فقوله في شأنه كانه متعلق بيجب لابلتين اي بيجبه التمين في شأنه كانه التمين في تنعله الى آخره اي لا يترك ذلك سفر او لاحضرا ولا في قراغه ولا في شغل ولا نحو ذلك وقد بسط القول في ذلك القسط لاني في ارشاد الساري وفي هذا الحديث الدلالة على شرف المين وهو سداسي الاسناد ورواه ما بين بصري وكوفي وفيه رواية الابن عن الاب وقريتين من اتباع التابعين وآخرين من التابعين والتحديث والاختبار والعنونة واخرجه البخاري في الصلوات واللباس ومسلم في الطهارة وابوداود في اللباس والترمذي في آخر الصلاة وقال حسن صحيح والنسائي في الطهارة والزينة وابن ماجه في الطهارة (عن أنس ابن مالك) الانصاري (رضي الله عنه) أنه (قال رأيت) أي ابهرت (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (الحال أنه قد حانت) أي قربت (صلاة العصر) وهو بالزراء كما رواه قتادة عند المؤلف سوق

الشرع ولا منعه فاجاز طائفة ومنعه آخرون الا ان يرد به شرع مقطوع به من نص كتاب أو سنة متواترة أو إجماع على اطلاقه فان ورد خبر واحد فاختلفوا فيه فاجاز طائفة وقالوا الدعابة والنهائم من باب العمل وهو جائز بخبر الواحد ومنعه آخرون **كونه راجعا الى اعتقاد ما يجوز أو يستحيل على الله تعالى وطريق هذا القطع قال القاضي عياض والصواب جوازه لاستحاله على العمل** ولقول الله تعالى ولله الاسماء الحسنى في فادعوهم انتهى والمسئلة مدونة في علم الكلام فلا نطيل فيها المقال قوله بطر الحق هو دفعه وانكاره ترغما وتخييرا قاله النووي وفي القاموس بطر الحق ان يسكب عنده فلا يقبله قوله وغص الناس هو بغين مجمة مفتوحة ومصادمه له قبلها ميم ما كنهه وقال النووي في شرح مسلم هو بالطاء المهملة في نسخ صحيح مسلم قال القاضي عياض لم نرو هذا الحديث عن جميع شيوخنا هنا وفي البخاري الا بالطاء كره ابو داود في مصنفه وذكره ابو سعيد الترمذي وغيره والغصص قال النووي يعني واحدا وهو احتقار الناس والحديث يدل على ان الكبر مانع من دخول الجنة وان بلغ في القلة الى الغاية ولهذا ورد التحديد بقوله وقد اختلف في تأويله فذكر الخطابي فيه وجهين احدهما ان المراد التكبر عن الايمان فصاحبه لا يدخل الجنة أصلا اذا مات عليه والثاني انه لا يكون في قلبه كبر حال دخول الجنة كما قال الله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل قال النووي وهذا التأويلان فيهما بعد فان الحديث ورد في سياق انتهى عن الكبر المعروف وهو الارتفاع عن الناس واحتقارهم ودفع الحق فلا ينبغي ان يحمل على هذين التأويلين المخرجين له عن المطلوب بل الظاهر ما اختاره القاضي عياض وغيره من المحققين انه لا يدخلها بدون مجازاة ان جازاه وقيل هذا جواز له لو جازاه وقيل لا يدخلها مع المتقين أول وهلة **ويمكن** ان يقال ان هذا الحديث وما يشابهه من الاحاديث التي وردت مصرحافهم باعدام دخول جماعة من العصاة الجنة أو عدم خروج جماعة منهم من النار خاصة واحاديث دخول جميع الموحدين الجنة وخروج عصاتهم من النار عامة فلا حاجة على هذا الى التأويل والحديث أيضا يدل على ان محبة لبس الثوب الحسن والنعل الحسن وتخير اللباس الجميل ليس من الكبر في شيء وهذا مما لا خلاف فيه فيما أعلم والرجل المذكور في الحديث هو مالك بن مرارة الرازي ذكر ذلك ابن عسدد البر والقاضي عياض وقد جمع الحافظ ابن بش كوال في اسمه أقروا الاستوفاء النووي في شرح مسلم (وعن سهل بن معاذ الجهني عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال من ترك ان يلبس صالح الثياب وهو يقدر عليه تواضع الله عز وجل دعاء الله عز وجل على رؤوس الخلائق حتى يخيره في حال الايمان أي من شامروا أحمدا والترمذي الحديث حسنه الترمذي وقدره وامن طريق عياض بن محمد الدوري عن عبد الله بن يزيد المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب عن أبي مرحوم عبد الرحيم بن ميعون عن سهل بن معاذ بن

بالمدنية (فالتس) أي طلب (الناس الوضوء) بفتح الواو الماء الذي يتوضأ به ٤٠٧ (فلم يجدوه) أي فلم يفتيروا الماء (فأق) منبأ للمفعول (رسول الله صلى

الله عليه) وآله (وسلم بوضوء) بفتح الواو أي بانه فيه ماء ليتوضأ به وفي رواية ابن المبارك جابر بن عبد الله في حديثه ما يسير وروى المهلب أنه كان مقدرا وضوء رجل واحد (فوضع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك الإناء) الشريف (الكرامة) (وأمر الناس أن) أي بأن (يتوضؤا) أي بالوضوء (منه) أي من ذلك الإناء (قال) أنس رضي الله عنه (فرايت) أي أبصرت (الماء) حال كونه (ينبع) أي يخرج (من تحت) وفي رواية يشور من بين (أسابعه) فتوضؤا (حتى توضؤا من عند آخرهم) أي توضؤا المس حتى توضؤا الذين عند آخرهم وهو كتابة عن جميعهم قاله الكرماني أي لم يبق منهم أحد والشخص الذي هو آخرهم داخل في هذا الحكم لأن السياق يقتضي العموم والمبالغة لأن عند هذا يعني في وحي للتدريج ومن للبيان وقيل حتى هنا حرف ابتداء ومن للغاية واستنبط من هذا الحديث استحباب القياس الماء لمن كان على غير طهارة والرد على من أنكر المعجزة من الملاحدة وفيه ان اغتراف المتوضي من الماء القليل لا يصير الماء مستعملا واستدل به الشافعي على أن الأمر بغسل اليد قبل ادخالها

أنس الجهني عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعبد الرحيم بن معون قال الناس ليس به بأس وضوءه ابن معين وسهل بن معاذ وثقه ابن حبان وضوءه ابن معين وفيه استحباب الزهد في الملبوس وترك لبس حسن الثياب ورفيعها القصد التواضع ولا شك أن لبس ما فيه جلال زائد من الثياب يجذب بعض الطباع إلى الزهو والتبلاؤ والكبر وقد كان هديده صلى الله عليه وسلم كما قال الحافظ ابن القيم أن يلبس ما يتسرع من اللباس الصوفي تارة والقطن أخرى والكتان تارة ولبس البرود البمانية والبرد الأخضر وليس الجبسة والقباء والقسم به من أن قال فالذين يتمتعون بما أباح الله من الملابس والمطاعم والمناجح ترهوا وتعبدوا بآرائهم طائفة قايلا لهم فلم يلبسوا إلا أشرف الثياب ولم يأكلوا إلا أطيب وألين الطعام فلم يروا لبس الخشن ولا أكله تكبرا وتجبيرا وكلا الطائفتين مخالف لهدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولهذا قال بعض السلف كانوا يكرهون الثمرتين من الثياب العالي والتخفيض وفي السنن عن ابن عمر يرفعه من ليس قوب شهرة ألبسه الله ثوب مذلة إلى آخر كلامه وذكر الشيخ أبو اسحق الأصفهاني بإسناد صحيح عن جابر بن أيوب قال دخل الصلت بن راشد على محمد بن سيرين وعلمه جبة صوف وازار صوف وعمامة صوف فاشماز عنه محمد وقال أظن أن أقواما يلبسون الصوف ويقولون قد لبسناه عيسى بن مريم وقد حدثني من لا أنهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يلبس الكتان والصوف والقطن وسنة نبينا أحق أن تتبع ومقصود ابن سيرين من هذا أن قومًا يرون أن لبس الصوف داعم أفضل من غيره فيتمخرونه ويعتصمون أنفسهم من غيره وكذلك يصرون زيا واحدا من الملابس ويصرون رسوما وأوضاعا وهيأت يرون الخروج عنها منكرا وليس المنكر إلا التقييدها والمحافظة عليها وترك الخروج عنها والحاصل أن الأعمال بالنيات فليس المتخفف من الثياب تواضعا وكسر السورة النفس التي لا يؤمن عليها من التكبر إن لبست غالي الثياب من المقاصد الصالحة الموجبات للمثوبة من الله ولبس الغالي من الثياب عند الأمن على النفس من التساهى المشوب بنوع من التكبر قصد التوصل بذلك إلى تمام المطالب الدينية من أمر بعسوف أو نهى عن منكر عند من لا يلتفت إلا إلى ذوى الهيئات كما هو الغالب على عوام زماننا وبعض خواصه لاشك أنه من الموجبات للأجر لكنه لا بد من تقييد ذلك بما يحل لبسه شرعا (وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه الحديث أخرجه أيضا النسائي ورجال أسنده ثقات رواه أبو داود عن شيخه محمد بن عيسى بن صحيح بن الطباع قال فيه أبو حاتم مبرزة لعدة مصنفات عن أبي عوانة الوضاح وهو ثقة عن عثمان بن أبي زرعة الثقفى وقد أخرجه البخاري في الأنبياء عن المهاجر بن عمرو البسامي وقد أخرجه له ابن حبان في الثقات عن ابن عمر وأخرجه أيضا القليل لا يصير الماء مستعملا واستدل به الشافعي على أن الأمر بغسل اليد قبل ادخالها

وبقية هذه المباحث محلها
علامات النبوة قال ابن بطال
حديث نبيع الماء منهم جمع من
الصحابية الا أنه لم يرو الا من
طريق أنس وذلك لطول عمره
واطلب الناس حلق السند كذا
قال وقال القاضي عياض هذه
القصة رواها العدد الكثير من
الثقات عن الجهم الغصير عن
الكاهن متصلا عن جده من
الصحابية بل لم يؤثر عن أحد منهم
انكار ذلك فهو ملحق بالقطبي
من معجزاته انتهى فانظر كم بين
الكلامين من التفاوت وهذا
الحديث من الرباعيات ورجاله
ما بين تنبسي ومدي وبصري
وفيه التحديث والاختبار
والعنفة وأخرجه البخاري
في علامات النبوة وحرر الحافظ
ابن حجر هذا الموضع هناك
تحريرا باغا ومسلم والترمذي
في المناقب وقال حسن صحيح
والنسائي في الطهارة والله
التوفيق (وعنه) أي عن أنس
رضي الله عنه (ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لما حاق
رأسه) الشريفة في حجة الوداع
أي أمر الحلاق خلقة فأضاف
الفعل اليه مجازا واختلف
في الذي حاق فالصحيح انه معمر
ابن عبد الله كما ذكره البخاري

(١) قلت قد تقدم ان الامر
بغسل اليه قبل ادخالها الاثنا

من طريق محمد بن عيسى عن القاضي شريك عن عثمان بذلك الاسناد قوله من لبس
ثوب شهرة قال ابن الاثير الشهرة ظهور الشيء والمراد ان ثوبه يشتهر بين الناس لمخالفة
لونه لالوان ثيابهم فيرفع الناس اليه أبصارهم ويختال عليهم بالعجب والتعجب قوله
ألبسه الله تعالى ثوب مذلة لفظ أي داود بواضحة والمراد بقوله ثوب مذلة ثوب يوجب
ذلمه يوم القيامة كما لبس في الدنيا ثوبا يعززه على الناس ويرفع به عليهم والمراد بقوله
مذلة في تلك الرواية انه مذلة في شهرته بين الناس قال ابن رسلان لانه لبس الشهرة
في الدنيا يعززه ويفخر على غيره ويلبسه الله يوم القيامة ثوبا يشتهر بمذلمته
واحتقاره بينهم معقوبة له والمعقوبة من جنس العمل انتهى ويدل على هذا
التأويل الزيادة التي زادها أبو داود من طريق أبي عوانة بلفظ تلهب فيه النار
والحديث يدل على تحريم لبس ثوب الشهرة وليس هذا الحديث مخفيا بنقيس
الثياب بل قد يحصل ذلك لمن لبس ثوبا يخالف لملبوس الناس من الفقراء ليراه الناس
فيتعجبوا من لباسه ويعتقدوه قاله ابن رسلان وإذا كان اللبس لقصد الاشتغال في الناس
فلا فرق بين رفيع الثياب ووضعها والموافق لملبوس الناس والمخالف لان التحريم
يدور مع الاشتغال والمعتبر القصد وان لم يطابق الواقع (وعن ابن عمر قال قال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيامة فقال أبو بكر ان
أحد شقي اذا رأى يسترخي الا أن أعاهد ذلك منه فقال انك لست بمن يفعل ذلك خيلاء
رواه الجماعة الا أن مسلما وابن ماجه والترمذي لم يذكر واقصة أبي بكر قوله خيلاء فعلاه
بضم الخاء المجهمة ممدود والمخيلة والبطر والكبر والزهو والتجتر والخيلاء كلها بمعنى
واحد يقال خال واختال خيالا اذا تكبر وهو رجل خال أي متكبر وصاحب خال أي
صاحب كبر قوله لم ينظر الله اليه النظر حقيقة في ادراك العين للمرئي وهو هنا مجاز عن
الرحمة أي لا يرجه الله لامتناع حقيقة النظر في حقه تعالى والعلاقة هي السببية فان من
نظر الى غيره وهو في حالة ممتنة رجه وقال في شرح الترمذي عبر عن المعنى الدكان عند
النظر بالنظر لان من نظر الى متواضع رجه ومن نظر الى متكبر مرقته فالرحمة والمقت
متساويان في النظر والحديث يدل على تحريم جر الثوب خيلاء والمراد بجبره هو جره على
وجه الارض وهو الموافق لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ما أسفل من الكعبين من الازار
في النار كما سيأتي وظاهر الحديث ان الاسبال محرم على الرجال والنساء لما في صيغة من في
قوله من جر من العموم وقد فهمت أم سلمة ذلك لما سمعت الحديث فقالت فكيف تصنع
النساء بذولهن قال يرخينه شبرا فقالت اذا تنكشت أقدامهن قال فيرخينه ذراعا
لا يردن عليه أخرجه النسائي والترمذي وليكنه قد أجمع المسلمون على جواز الاسبال
للنساء كما صرح بذلك ابن رسلان في شرح السنن وظاهر التقييد بقوله خيلاء يدل على فهمه
ان جر الثوب لغير الخيلاء لا يكون دخلا في هذا الوعيد قال ابن عبد البر مضمومه ان

رحمه الله وقيل هو خراش بن أمية والصحيح ان خراشا كان الخالق بالحديثة (كان أبو طلحة) زيد بن سهل بن الاسود الانصاري
 البخاري زوج أم سليم والدة أنس شهد المشاهد كلها المتوفى في سنة سبعين كابي هريرة (أول من أخذ من شعره) صلى الله عليه
 وآله وسلم وأخرجه أبو عوانة في صحيحه ولفظه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر الخلاق خلق رأسه ودفع الى أبي طلحة
 الشق الايمن ثم خلق الشق الاخر فأمره ان يقسم بين الناس ورواه مسلم أيضا باختلاف اللفظ واختلاف المعنى قال النووي
 فيما استصحب البداءة ان الشق الايمن من رأس الخلق وهو قول الجمهور ٤٠٩ خلافا لابي حنيفة وفيه طهارة شعر آدمي يوبه
 قال الجمهور وهو الصحيح عندنا

الجواز لغير الخيلاء لا يلحقه الوعيد لأنه مذموم قال النووي انه مذكور وهذا نص
 الشافعي قال أبو يقطى في مختصره عن الشافعي لا يجوز اسدل في الصلاة ولا في غيرها
 للخيلاء ولا لغيرها خفيف أقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يكره ان يكره انتهى قال ابن العربي
 لا يجوز للرجل ان يجاوز بثوبه كعبه ويقول لا أجزم خيلاء لان النهي قد تناول له لفظا
 ولا يجوز لمن تناول له لفظا ان يخالفه اذ صار حكمه ان يقول لا أمثلة لان تلك العلة ليست
 في قائم ادعوى غير مسلمة بل اطالة زيد دالة على تكبره انتهى وحاصله ان الاسبال يستلزم
 جر الثوب وجر الثوب يستلزم الخيلاء ولولم يقصده اللابس ويدل على عدم اعتبار
 التقييد بالخيلاء ما أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي ومحمد بن حنبل جابر بن
 سليم من حديث طويل فيه وارفعا ازاك الى نصف الساق فان آيت فالى الكعنين
 واياك واسبال الازار فانهم من الخيلاء وان الله لا يحب الخيلاء وما أخرج الطبراني من
 حديث أبي امامة قال يفتلحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ لحقناهم وبن
 زرار الانصاري في حلة ازار وردا قد أسبل فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يأخذ بناحية ثوبه ويتواضع لله عز وجل ويقول عبدك وابن عبدك وأنتك حتى
 يضعها صرو فقال يا رسول الله انى أحسن الساقين فقال يا صرو ان الله تعالى قد أحسن كل
 شئ خلقه يا صرو وان الله لا يحب المسبل والحديث رجاله ثقات وظاهره ان عمرا لم يقصد
 الخيلاء وقد عرفت ما في حديث الباب من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لم لا يكره انك
 لست ممن يفعل ذلك خيلاء وهو نص صريح بأن من أطاع التعريم الخيلاء وان الاسبال قد يكون
 للخيلاء وقد يكون لغيره فلا بد من حمل قوله فانهم من الخيلاء في حديث جابر بن سليم على
 انه خرج مخرج الغالب فيكون الوعيد المذكور في حديث الباب متوجها الى من فعل
 ذلك اختيالا والقول بأن كل اسبال من الخيلاء أخذ انظر حديث جابر تروا الضرورة
 فان كل أحد يعلم ان من الناس من يسبل ازاره مع عدم خطور الخيلاء ياله ويرده
 ما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لم لا يكره انك لست ممن يفعل ذلك خيلاء
 الاحاديث وعدم اهدار قيد الخيلاء المصريح به في الصحيحين وقد جمع بعض المتأخرين
 رسالة طويلة تجزم فيها بتعريم الاسبال مطلقا وأعظم ما تمسك به حديث جابر وما حديث

(١) وفيه التبرك بشعره صلى
 الله عليه وآله وسلم وفيه المواصلة
 بين الاصحاب في العطية والهدية
 قال في الفتح أقول وفيه ان
 المواصلة لا تستلزم المساواة وفيه
 تنفيل من يتولى التفرقة على
 غيره انتهى أقول واذا كان
 مطلق شعر آدمي طاهرا فالله
 الذي يفضل به طاهر وقيل ان
 شعره صلى الله عليه وآله وسلم
 مكرم لا يقاس عليه غيره وأجيب
 بأن الخصوصية لا تثبت الا بدليل
 والاصل عدمها وعورض بما
 يطول وقد غنى عبادة السلفاني
 التابعي الكوفي أحد المخضرمين
 فقال لأن تكون عندي شعرة
 منه أحب الى من الدنيا وما فيها كذا
 في البخاري وهذا الحديث من
 الخماسيات ورواه ما بين تنبسي
 ومدني وكلهم أئمة أجلاء وفيه
 الاخبار والتحديث والعقنة
 وأخرجه مسلم والترمذي
 والنسائي وابن ماجه وقال
 الترمذي حسن صحيح (عن أبي
 هريرة رضي الله عنه) انه قال

ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا شرب الكلب
 أي ولغ ولو ما دوننا في اتخاذه بطرف لسانه (في) وفي رواية من (أنا أحدكم فليغسله سبعاً) أي سبع مرات لغسله المغلظة
 وهذا الامر يقتضى القبول لكن حله الجمهور على الاستصحاب الا ان أراد أن يستعمل ذلك الا انه وقوله في انه أحدكم خرج

(١) ولبعض العلماء في أحوال شعره وتقصيرها وتبرئها رسالة سماها السبوف المرفقات على أهل الشعرات
 سيد علي حسن خان

مخرج الغالب لا للقيء وخرج بقوله شرب وكذا لو غ ما اذا كان جامدا لان الواجب حينئذ القاء ما أصابه الكلب بقمه ولا يجب غسل الاناء حينئذ الا اذا أصابه فم الكلب مع الرطوبة فيجب غسل ما أصابه فقط سبعا لانه اذا كان ما فيه جامدا لا يسمى أخذ الكلب منه شر باولا ولو غا كما لا يخفى ولم يقع في رواية مالك الترتيب ولا ثبت في شيء من الروايات عن أبي هريرة الا عن ابن سيرين والاضافة في قوله انه حدكم ملني اعتبارها لان الطهارة لا تتوقف على ملئ ومفهوم الشرط في قوله اذا وغ يقتضي قصر الحكم على ذلك لكن اذا

٤١٠

أوقع مثلا ويكون ذكر الولوج للغالب والقوى من جهة الدليل كما قاله النووي في شرح المذهب اختصاص الغسل سبعا (١) بالولوج ولا يلحق بذلك بقية أعضائه كيد ورجله وفي الحديث دليل على ان حكم النجاسة يتعدى عن محلها الى ما يجاورها بشرط كونه مائعا وعلى تهميس المائعات اذا وقع في جرمها للنجاسة وعلى تهميس الاناء الذي يتصل بالمائع وعلى ان ورود الماء على النجاسة يخالف ورودها عليه لانه امر باراقة الماء ووردت عليه النجاسة وهو حقيقة في اراقة جميعه وأمر بغسله وحقيقته تنادى بما يسمى غسلا ولو كان ما يغسل به أقل مما أريق وخالف ظاهر هذا الحديث المالكية والحنفية فاما المالكية فلم يقولوا بالتدريب أصلا مع إيجابهم التسبيع لان الترتيب لم يقع في رواية مالك كما تقدم قال القرافي منهم قد صحت فيه الاحاديث فالجواب منهم كيف لم يقولوا بها واطال

أبي امامة فغاية ما فيه التصريح بان الله لا يجب المسبل وحديث الباب مقيد بالخلاء وحمل المطلق على المقيّد واجب وأما كون الظاهر من عمر وانه لم يقصد الخلاء فاجعل هذا الظاهر تعارض الاحاديث الصحيحة وسيأتي ذكر المقدار الذي يعد اسبالا وذكر عموم الاسبال لجميع اللباس ومن الاحاديث الدالة على ان الاسبال من أشد الذنوب ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر اليهم ولا يزكّيهم ولهم عذاب أليم قلت من هم يا رسول الله فقد خابوا وخسر وأقاعدها ثلاثا قلت من هم خابوا وخسر وأقال المسبل والمثان والمنفق سلعة بالخلاف الكاذب أو الفاجر وما أخرجه أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة قال بينما رجل يصلي مسبلا ازاره فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذهب فتوضأ فذهب فتوضأ ثم جاء قال اذهب فتوضأ فقال له رجل يا رسول الله مالك أمرته أن يتوضأ ثم سكت عنه قال انه صلى وهو مسبل ازاره وان الله لا يقبل صلاة رجل مسبل وفي اسناده أبو جعفر رجل من أهل المدينة لا يعرف اسمه وما أخرجه أبو داود من جملة حديث طويل وفيه قال لما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فم الرجل خزيم الاسدي لولا طول جثته واسبال ازاره (وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الاسبال في الازار والقميص والعمامة من جرسيا خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيامة رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه) الحديث في اسناده عبد العزيز بن أبي رزاد وقد تكلم فيه غير واحد قال ابن ماجه قال أبو بكر بن أبي شيبة ما عرفته انتهى وهو مولى المهلب بن أبي صفرة وقد أخرجه البخاري وقال النووي في شرح مسلم به - ان ذكر هذا الحديث ان اسناده حسن والحديث يدل على عدم اختصاص الاسبال بالثوب والازار بل يكون في القميص والعمامة كما في الحديث قال ابن رسلان والطبرستان والرداء والشملة قال ابن بطال واسبال العمامة المراد به ارسال العذبة زائدا على ما جرت به العادة انتهى وأما المقدار الذي جرت به العادة فقد تقدم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعله هو وأصحابه وتطويل أكم القميص تطويلا زائدا على المعتاد من الاسبال وقد نقل القاضي عياض عن العلماء كراهة كل ما زاد

على

القول في ذلك في القميص (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه)

(١) (فائدة) هذا حكم مختص بولوجه وليس فيه ما يدل على نجاسة ذاته كلها لما وعظم ما ودما وشعره وعرقه والخطا هذا باقتباس على الولوج بعيد جدا كذا في السبيل اهـ سيد نور الحسن خان

الفصل لان الرش ليس فيه جريان الماء بخلاف الفصل فانه يشترط فيه الجريان فنفي الرش ابلغ من نفي الغسل واغنى شياً ايضاً
 عام لانه **مذكورة** في سياق النبي وهذا كله للمع الغة في طهارة سورة اذ في مثل هذه الصورة الغالب ان اغايه يصل الى بعض
 اجزاء المسجد واجيب بان طهارة المسجد متيقنة وما ذكره مشكوك فيه واليقين لا يرتفع بالشك ثم ان دلالة لا تعارض
 دلالة منطوق الحديث الوارد بالفصل من ولو غه وقد زاد ابو نعيم والبيهقي في روايتهما لهذا الحديث من طريق احمد بن
 شبيب المذكور في البخاري موصولاً بصريح التحديث ٤١١ قبل قوله تقبل وتبول وبعدها

واوالعطف وكذا أخرجهما أبو
 دارود من رواية عبد الله بن وهب
 عن يونس بن يزيد شيخ شبيب
 ابن سعيد المذكور وحينئذ فلا
 حجة فيه بان استدلاله على طهارة
 الكلاب لا تنطابق على نجاسة
 بولها قاله ابن المنير ولكن يقدح
 في نقل الاتفاق القول بانهم اتوا كل
 حديث صحيح عن نقل عنه وان
 بول ما يؤكل كل لحم طاهر وقال ابن
 المنذر المراد انها كانت تبول
 خارج المسجد في مواطنها ثم
 تقبل وتدبر في المسجد اذ لم يكن
 عليه في ذلك الوقت غلق قال
 ويؤيد أن تترك الكلاب
 تنساب في المسجد حتى تمتنع
 بالبول فيه والا قرب ان يكون
 ذلك في ابتداء الحال على أصل
 الاباحة ثم ورد الامر بتكريم
 المساجد وتطهيرها وجعل
 الابواب عليها ويشير الى ذلك
 ما زاده الاسماعيل في روايته
 من طريق ابن وهب في هذا
 الحديث عن ابن عمر قال كان
 عمر يقول باعلى صوته اجتنبوا
 الاغوى في المسجد قال ابن عمر وقد

على المعتاد في اللباس في الطول والسعة (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قال لا ينظر الله الى من جازاه بطرامه فتنقى عليه ولا جده والبخاري ما أسفل من
 الكعبين من الازار في النار) قوله بطرامه تقدم ان البطر معناه في الخيل
 وفي القاموس البطر النشاط والاشروقه واحتمال النعمة والدهش والخيرة والطغيان
 وكراهة الشيء من غير ان يستحق الكراهة انتهى قوله ما أسفل من الكعبين الخ قال
 في الفتح ما موصولة وبعض صلته المحذوف وهو كان وأسفل خبره وهو منصوب ويجوز
 الرفع أي ما هو أسفل وهو أفعال تفضيل ويحتمل ان يكون فعلاً ماضياً ويجوز ان تكون
 ما ذكره موصوفة بالأسفل قال الخطابي يريد ان الموضع الذي يناله الازار من أسفل
 الكعبين في النار فكفى بالثوب عن بدن لابسه ومعناه ان الذي دون الكعبين من القدم
 يعذب عقوبة وحاصله انه من تسمية الشيء باسم ما جاوره أو حصل فيه وتكون من بيانية
 ويحتمل ان تكون سببية ويكون المراد الشخص نفسه فيكون هذا من باب تسمية الشيء
 بما يؤل اليه أمره في الآخرة كقوله اني أرا في أعصر خراي عن غيبافه سماه بما يؤل اليه
 غالباً وقيل معناه فهو محرم عليه لان الحرام يوجب النار في الآخرة وقد أخرج أبو داود
 من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أزره المسلم الى نصف
 الساق ولا حرج أو لا جناح فيما بينه وبين الكعبين وما كان أسفله من الكعبين فهو
 في النار وأخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه وحديث الباب يدل على ان الاستبال المحرم
 انما يكون اذا جاوز الكعبين وقد تقدم الكلام على اعتبار الخيل ومعناه

• (باب نهى المرأة ان تلبس ما يحكى بدنهما ونشبه بالرجال) •

(عن أسامة بن زيد قال كساني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبضية كثيفة كانت
 مما أهدي له دحية الكلبي فكسوتها امرأتى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ما لك لا تلبس القبطية فقالت يا رسول الله كسوتها امرأتى فقال مرها ان تجعل تحتها
 غلالة فاني أخاف أن تعف بحجم عظامها رواه أحمد) الحديث أخرجه أيضاً ابن أبي شيبة
 والبراد وابن سببه والرويانى والبارودي والطبرانى والبيهقي والضياء في المختارة وقد

كفت آيت في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكانت الكلاب الخ فاشار الى أن ذلك كان في الابتداء ثم ورد
 الامر بتكريم المسجد حتى من لغو الكلام وبهذا يدفع الاستدلال به على طهارة الكلاب وأما قوله في زمن رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم فهو وان كان عاماً في جميع الأزمنة لانه اسم مضاف لكتنه مخصوص بما قبل الزمن الذي أمر فيه بصيانة
 المسجد وبهذا الحديث استدلال الخليفة على طهارة الارض اذا أصابها نجاسة وجفت بالشمس والهوا وذهب اثرها وعليه بوق
 أبو داود حيث قال باب طهارة الارض اذا يئست ورجاله البتة ما بين بصري وابي ومدين وفيه تابعي عن تابعي والقول والتحديث

والعننة وآخرجه أبو داود والاسماعيلي وابونعيم (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يزال العبد في ثوب (صلاة) لاحقة قتها والامتنع عليه الكلام ونحوه قال الكرماني نكره صلاة ثوبان المراد نوع صلاته التي ينتظرها وبشارة القسطلاني ليشمل انتظار كل واحدة منها (ما كان) أي مادام وهي رواية النكشيميني (في المسجد ينتظر الصلاة ما يحدث) أي ما لم يأت بالحديث أي مدة دوام عدم الحديث وهو يوم ما يخرج من السبيلين وغيره وتتمام هذا الحديث فقال ٤١٢ رجل أجهى ما يحدث يا أبا هريرة قال الصوت يعني الضرطة ونحوها وفي رواية

أبي داود وغيره لا وضوء الا من صوت أو ربح فكانه قال لا وضوء الا من ضراط أو فناء وانما خصهما بالذكر دون ما هو أشد منه ما يكون ما لا يخرج من المرأة غالباً في المسجد غيرهما قال الظاهران السؤال وقع عن الحديث انما وضوء وهو الملهود وقوعه غالباً في الصلاة وهذا الحديث من الربايعيات ورجاله كلهم مدينون الا آدم مع انه دخل المدينة وفيه التحديث والعننة (عن زيد بن خالد) المدني العمالي رضي الله عنه (قال سالت عثمان بن عفان) رضي الله عنه (قلت أرايت اذا جامع الرجل امرأته أو أمته فلم يمن) بضم الياء وسكون الميم (قال عثمان يتوضأ كما يتوضأ للصلاة) أي الوضوء الشرعي لا اللغو وانما أمره بالوضوء احتياطاً لان الغالب خروج المذي من الجامع وان لم يشعر به (ويغسل ذكره) لتجنبه بالمذي وهل يغسل جميعه أو بعضها

المتخير قال الامام الشافعي بالثاني ومالك

أخرج نحوه أبو داود عن دحيمة بن خليفة قال أتى رسول الله بقباطي فاعطاني منها قباطية فقال اصدعها صدعين فاقطع أحدها قيصاً واعط الآخر امرأتك فتختمه مر به فلما أدبر قال ومرا امرأتك تجعل تحته قوباً لا يصفها وفي اسناده ابن لهيعة ولا يصح بحديثه وقد تابع ابن لهيعة على روايته هذه أبو العباس يحيى بن أيوب المصري وفيه مقال وقد احتج به مسلم واستشهد به البخاري قوله قباطية قال في القاموس بضم القاف على غير قياس وقد تكسر وفي الضياء بكسرها وقال القاضى عباس بالضم وهي نسبة الى القبط بكسر القاف وهم أهل مصر قوله غلالة الغلالة بكسر الغين المججمة شعار يلبس تحت الثوب كما في القاموس وغيره والحديث يدل على أنه يجب على المرأة ان تستبرئ من بثوب لا يصفه وهذا شرط سائر العورة وانما أمر بالبثوب تحته لان القباطي ثياب رفاق لا تستر البشرة عن رؤية الناظر بل تصفها (وعن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

دخل على أم سلمة وهي تحته من فقال لية لاليتين رواه أحمد وأبو داود) الحديث رواه عن أم سلمة وهب مولى أبي أحمد قال المذوري وهذا ثبت به الجهول وفي الخلاصة انه وثقه ابن حبان قوله وهي تحته من الوالوالعال والنقد يرد دخل عليه حال كونها تصلح خمارها يقال اختمرت المرأة وتخمرت اذا لبست الخمار كما يقال اعتم ونعمم اذا لبس العمامة قوله فقال لية بفتح اللام ونشد يد الياء والنصب على المصدرو الناصب فعل مقدر والتقدير الويه لية قوله لاليتين أمرها أن تلوى خمارها على رأسها وتديره مرة واحدة لأمريتين ثلاثين به اختمارها تدوير عمامتها لجال اذا اعتموا فبكون ذلك من التشبيه المحرم وسـ ما في أنه محرم على العموم من دون تخصيص (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صنفان من أهل النار لم أرهما بعد نساء كاسيات عاريات

مائلات مميلات على رؤسهن أمثال السمكة البخت المائلة لا يرين الجنة ولا يجدن ريحها ورجال معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس رواه أحمد ومسلم) قوله صنفان من أهل النار فيه ذم هذين الصنفين قال النووي هذا الحديث من معجزات النبوة فقد وقع هذان الصنفان وهما موجودان قوله كاسيات عاريات قيل كاسيات من نعمة الله

عاريات

بالأول والوالواتل على الترتيب بل على مطلق الجمع فلا فرق بين ان يغسل الذكر في الوضوء أو بعده على وجه لا يقتض الوضوء معه (قال عثمان) رضي الله عنه (منعته من النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال زيد (فسألت عن ذلك علياً) أي ابن أبي طالب رضي الله عنه (والزبير) بن العوام (وطه) بن عبيد الله (وابن كعب) رضي الله عنهم (فأمروني) وفي رواية فأمره أي الجامع (بذلك) أي بان يتوضأ والمنسوخ من هذا الحديث عدم وجوب الغسل ونحوه

الامر بالفصل (١) وأما الامر بالوضوء فهو رواية لاه مستخرج تحت الفصل ولهذا صرح الاستدلال به والحكمة في الامر به قبل ان يجب الفصل اما لكون الجماع مظنة خروج المذي أو لئلا يسهل الموطوءة فدلالته على المطلوب من هذه الجزئية وهي وجوب الوضوء من الخارج المعتدل على الجزئية الاخيرة وهو عدم الوجوب في غير المتزوج وقد انعقد الاجماع على وجوب الفصل بعد ان كان في العصابة من لا يوجب بالانزال كالذ كورين وبعض اصحاب الظاهر ورجال هذا الحديث احدثه رجلان كوفي وبصري ٤١٣ ومسلم وفيهم ثلاثة من التابعين

وصحاحان يروى أحدهما عن الآخر والتحديث والعنونة والاختصار والسؤال والقول وأخرجه البخاري أيضا في الطهارة وكذا مسلم (عن أبي سعيد الخدري) سعد بن مالك الانصاري (رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أرسل إلى رجل من الانصار هو عتيبان بكسر العين ابن مالك الانصاري كاتى مسلم اوصالح الانصاري فيما ذكره عبد الغنى بن سعيد اورافع بن خديج كما حكاه ابن بشكوال ورجع في الغنم الاول وسلم مر على رجل فيعمل على انه مربه فارسل اليه (لجاءه) ورأسه يقطر) أي ينزل منه الماء قطرة قطرة من أثر الغتسال واسناد القطر الى الرأس مجاز فسال الوادي (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) له (لعلنا) قد (أجئناك) من فراغ حاجتك من الجماع (فقال) الرجل مقرر له (نعم) أهلتني (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) إذا أهلت) بضم الهمزة وكسر الجيم وفي رواية أخرى (أو حطت) وكذا

عاريات من ذكرها وقبل معناه تستر بعض بدنها وتكشف بعضه اظهار الجمال ونحوه وقيل تلبس ثوبا رقيقا يصف لون بدنهم قوله ما دلالات أي عن طاعة الله وما يلزم من حفظه عمليات أي يعلن غيرهن فها هن المذموم وقيل ما دلالات بمنين متبخرات عمليات لا كافهن وقيل ما دلالات بمنظهن مشطة البغايا المميلات بمنظهن غيرهن تلك المشطة قوله على رؤسهن امثال أسنة البخت أي يكرمن شعورهن وبه ظهمن باللف حمامة أو عصاة أو نحوها والبخت بضم الباء الموحدة وسكون الخاء المعجمة والتاء المثناة الابل الخراسانية والحديث ساقه المصنف للاستدلال به على كراهة لبس المرأة ما يهكي بدنهم وهو أحد التفاسير كما تقدم والاختبار بان من فعل ذلك من أهل النار وأنه لا يجدر مع الجنة مع ان ريجها يوجد من مسيرة خمسمائة عام وعيد شديد يدل على تحريم ما شتمل عليه الحديث من صفات هذين الصنفين (وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أن الرجل يلبس لبس المرأة والمرأة تلبس لبس الرجل رواه أحمد وأبو داود الحديث أخرجه أيضا النسائي ولم يتكلم عليه أبو داود ولا المتذري ورجال اسناده رجال الصحيح وأخرج أبو داود عن عائشة أنها قالت لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الرجل من النساء وأخرج البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث ابن عباس قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء وأخرج أحمد عن عبد الله بن عمر وابن العاص أنه رأى امرأة متقلدة قوسا وهي غشى مشية الرجل فقال لعن هذه فقيل هذه أم سعيد بنت أبي جهل فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليس من آمن تشبه بالرجال من النساء قوله لبس المرأة ولبس الرجل رواية أبي داود ولبسة في الموضعين والحديث يدل على تحريم تشبه النساء بالرجال والرجال بالنساء لان اللعن لا يكون الا على فعل محرم واليه ذهب الجمهور وقال الشافعي في الام انه لا يحرم زى النساء على الرجل وانما يكره فكذا عكسه انتهى وهذه الاحاديث ترد عليه ولهذا قال النووي في الروضة والمواب ان تشبه النساء بالرجال وعكسه حرام للحديث الصحيح انتهى وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في المترجلات

رواية الشعمي في أهلت بضم العين وكسر الجيم المتفقة وفي رواية كذلك مع التشديد (أو حطت) وفي رواية أخرى (أو حطت) وكذا لمسلم وفي رواية أخرى (أو حطت) بضم الهمزة أي لم ينزل استمارة من تحوط المطر وهو الهباسة (فعليك الوضوء) وأولئك من (١) وما يؤيد ذلك حديث أبي بن كعب قال ان الفتيا التي كانوا يقولون الما من الما رخصة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص بها في أول الاسلام ثم أمرنا بالغتسال بعدها كذا في الروضة التدبير شرح الدرر البهية اه السيد نور الحسن خان

الراوى اولتنويع الحكم من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أى سواء كان هدم الانزال باهر خارج عن ذات الشخص أو من ذاته لافرق بينهما فى ايجاب الوضوء لا الغسل لكنه منه وخ وقد أجمعت الأئمة الآن على وجوب الغسل بالجماع وان لم يكن معه انزال وهو مروى عن عائشة وأبي بكر وعمر وأبي هريرة وابن مسعود وابن عباس والمهاجرين وبه قال الشافعى ومالك وأبو حنيفة وأصحابهم وبعض أصحاب الظاهر والنخعي والثوري وفى الحديث جواز الاخذ بالقرائن وفيه استحباب الدوام على الطهارة ٤١٤ لكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر عليه تأخير اجابته (عن المغيرة)

بضم الميم (ابن شعبة) بن مسعود الثقة الصحابي الكوفي اسلم قبل الحديبية وولى امره الكوفة توفى سنة خمس على الصحيح له فى البخارى احد عشر حديثا (رضى الله عنه انه) أى المغيرة (كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى سفر) وانه ذهب لحاجة له وأدى عروءة معنى كلام ابيه بعبارة نفسه والافكان السياق يقتضى ان يقول قال أبى كنت وكذا قوله (وان مغيرة جعل) أى طفق (يصب الماء عليه وهو يتوضأ فغسل وجهه ويديه) أى يغسل ما مضى على الأصل (ومسح برأسه) ياء الاضاق (ومسح على الخدين) اعاد لفظ مسح دون غسل لبيان تأسيس قاعدة المسح بخلاف الغسل فانه تكبير سابق واستدل بهذا الحديث البخارى على الاستعانة فى الوضوء لكن من يدعى ان الكراهة مختصة بغير المشقة أو الاحتياج فى الجملة لا يستدل عليه بهذا اسامة لانه كان فى السفر وكذا

اخر جوهن من يوتىكم واخرج أبو داود من حديث أبي هريرة قال أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يغتسل قد خضب يديه ورجليه بالحناء فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بال هذا فقالوا تشبه بالنساء فأمر به فنقى الى النقيع قبل بارسل الله الا فقله قال انى نبيت ان أقتل المسلمين وروى البيهقى أن أبابكر أخرجه مخنثا وأخرج عمرو احدا

(باب التيامن فى اللبس وما يقول من استجد ثوبا)

(عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا لبس قميصا بدا عيما منه وعن أبى سعيد قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استجد ثوبا مسح بيمينه يده ورجليه بالحناء ثم يقول اللهم لك الحمد أنت كسوتنيه أسألك خيره وخير ما صنع له وأعوذ بك من شره وشر ما صنع له رواهما الترمذى) الحديث الاول أخرجه أيضا الشافعى وذكره الحافظ فى التلخيص وسكت عنه ويشهد له حديث اذا توضأت واذ باليسم فابدا بيمينك أخرجه ابن حبان والبيهقى والطبرانى قال ابن دقيق العيد هو حقيق بان يصح ويشهد له أيضا حديث عائشة المتفق عليه باللفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحببه التيامن فى فعله وترجله وطهوره وفى شأنه كله وهو يدل على مشروعية الابتداء فى لبس القميص بالميامن وكذلك لبس غيره لعموم الأحاديث الدالة على مشروعية تقديم الميامن والحديث الثانى أخرجه أيضا الشافعى وأبو داود وحسنه الترمذى قوله مسح يمينه قال ابن رسلان فى شرح السنن البداءة بيمين الثوب قبل حمد الله تعالى أبلغ فى ذكر النعمة واظهارها فان فيه ذكر الثوب مرتين مرة ذكره ظاهرا ومرة ذكره مضمرا قوله أسألك خيره هكذا لفظ الترمذى ولفظ أبى داود أسألك من خيره بزيادة من ولفظ الترمذى أعمر وأجمع لقول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة عليك بالجوامع الكوامل اللهم انى أسألك الخير كله ولفظ أبى داود أنسب لما فيه من المطابقة لقوله فى آخر الحديث وأعوذ بك من شره قوله وخير ما صنع له هو استعمله فى طاعة الله تعالى وعبادته ليكون عوناً له عليه أقوله وشر ما صنع له هو استعماله فى معصية الله ومخالفته

أمره

حديث المغيرة ويقاس بالاستعانة على الصب الاستعانة بالغسل والاحضار للماء

يجماع الاعانة فاما الصب فهو خلاف الاولى لانه تره لا يلىق بالمعبد وعورض بانه اذا فعله لا يكون خلاف الاولى والجواب انه قد يفعله ايما الجواز فلا يكون فى حقه خلاف الاولى بخلافنا وقيل مكره والاوّل أولى واما الاستعانة فى غسل الاعضاء فمكره قطعاً الاحتياج لانه قال الجلال المحلى ولا يقال انهم اختلفوا فى هذا الحديث من الهمداسيات ورواه ما بين يدي وواسطى

أمره والحديث يدل على استحباب حمد الله تعالى عند إيس التوب الجديد وقد أخرج
الحاكم في المستدرک عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم ما اشترى عبد ثوباً بدينار أو بنصف دينار
لحمد الله إلا لم يبلغ ركبته حتى يغفر الله له
وقال حديث لا أعلم في أسناده

أحمد إذا ذكر يجرح

والله أعلم

تم

(تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني وأوله أبواب اجتناب التجاسات)

ومدني وفيهم ثلاثة من التابعين
والحديث والاختبار والضعفة
وأخرجه البخاري أيضاً في
الطهارة والجمع ومسلم فيه أيضاً

